

# المُقْتَبَع

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

و :

# الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

# الإيضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزاي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور عابد بن عبد المحسن التركي

الجزء الثامن

المناسك

هجر

الطبعة الأولى والثانية مطبوعتان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ = ١٩٩٥م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - حمزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٦ ، ٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

يـوزع

عَلى نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ودفعه لرضائه





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

المنع

يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ؛

الشرح الكبير

[ ١/٣ و ] كِتَابُ الْمَنَاسِكِ<sup>(١)</sup>

١١٣١ - مسألة : ( يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ) الْحَجُّ فِي اللَّغَةِ : الْقَصْدُ . وعن الخليل ، قال : الْحَجُّ كَثْرَةُ الْقَصْدِ إِلَى مَنْ تُعْظَمُ . قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :  
وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُوُولًا<sup>(٣)</sup> كَثِيرَةً يَحْجُونَ سِبَّ الزُّبُرْقَانِ الْمُزْعَفَرَا  
أَيُ يَقْصِدُونَ . والسَّبُّ : الْعِمَامَةُ . وفي الْحَجِّ لُعْنَان : الْحَجُّ وَالْحِجُّ ، بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا . وَالْحَجُّ فِي الشَّرْعِ : اسْمٌ لِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي

الإنصاف

## كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

فَالْتَدَةِ : الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَجَّ فُرِضَ سَنَةً تِسْعَ مِنْ الْهَجْرَةِ . وقيل : سَنَةً عَشَرَ .  
وقيل : سَنَةً سِتٍّ . وقيل : سَنَةً خَمْسٍ .

قوله : يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً . وَجُوبُ الْحَجِّ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً

(١) بداية الجزء الثالث من نسخة المكتبة العامة السعودية بالرياض ، وتجد أرقام صفحاتها في مواضعها من التحقيق . وهي المشار إليها على أنها الأصل ، إلى آخر كتاب الجهاد .

(٢) هو المظيل السعدي . والبيت في : البيان والتبيين ٣ / ٩٧ ، إصلاح المنطق ٣٧٢ ، كنز الحفاظ في تهذيب كتاب الألفاظ ٥٦٣ ، اللسان ( س ب ب ) ١ / ٤٥٧ ، تاج العروس ( س ب ب ) ١ / ٢٩٣ ، وعجزة في : جهرة اللغة ١ / ٣١ ، ومخط الآل ٤١٨ .

(٣) في م : ٥ حولا . وفي المراجع السابقة : ٥ حولا .

ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْكَيْبَتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> . رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَمَنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(٤)</sup> . وَذَكَرَ فِيهَا الْحَجَّ .

**فصل :** وَإِنَّمَا يَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ <sup>(٦)</sup> عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَتْ ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ <sup>(٧)</sup> فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ،

وَاحِدَةً إِجْمَاعً . وَالْعُمْرَةُ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ ، فَمَرَّةً وَاحِدَةً ، بِلَا خِلَافٍ . وَالصَّحِيحُ

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) انظر تفسير الطبري ١٩/٤ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) تقدم تحريجه في ٦/٣ .

(٥) تقدم تحريجه في ٣٦٣/١ .

(٦) سقط من : م .

(٧) سقط من : النسخ .

وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». في أخبارِ سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرَةٌ، وَأَجْمَعَتْ  
الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

**فصل:** وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ.  
يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عُمَرَ،  
وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ،  
وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ  
قَوْلَيْهِ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، لَيْسَتْ وَاجِبَةً. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ  
قَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا فَهِيَ أَفْضَلُ». <sup>(١)</sup>  
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَنْ طَلْحَةَ، أَنَّهُ  
سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَةٍ <sup>(٢)</sup>. وَلَأنَّهُ نُسِكَ غَيْرُ مُوقَّتٍ، فَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، [١/٣] كَالطَّوَّافِ  
الْمُجَرَّدِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلَى قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.  
وَمُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، ثُمَّ إِنَّهُ عَطَفَهَا عَلَى الْحَجِّ، وَالْأَصْلُ التَّسَاوِي  
بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهَا لَقَرِينَةُ الْحَجِّ فِي

مِنَ الْمَذْهَبِ، أَنَّهَا تَجِبُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِنصَافِ

(١) في: باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤ / ١٦٢. كما أخرجه  
الإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٣١٦.

(٢) في: باب العمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٥. وإسناده ضعيف.  
كما أخرجه البيهقي عن أبي صالح الخنفي، في: باب من قال العمرة تطوع، من كتاب الحج. السنن الكبرى  
٤ / ٣٤٨. وأخرجه الطبراني في الكبير ١١ / ٤٤٢. من حديث ابن عباس مرفوعًا، وفي إسناده كذاب.

كتاب الله. وعن الصبي<sup>(١)</sup> بن مَعْبِدٍ، قال: أَتَيْتُ عُمَرَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أَسْلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا. فَقَالَ عُمَرُ: هَدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>. وعن أبي<sup>(٣)</sup> رَزِينٍ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أُمَّي شَيْخٌ كَبِيرٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّغْنَ. فَقَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ، ثُمَّ قَالَ: وَحَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>، عَنْ

«الْعُمْدَةِ»، وَ«الْكَافِي». قَالَ الْمَجْدُ: هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»:

(١) ق م: «الضبي» بالضاد المعجمة. وكذا جاء في المعنى، وهو خطأ. وهو الضبي، بالصاد مصغراً، ابن معبد التغلبي الكوفي، تابعي ثقة مخضرم، رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي ﷺ. تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٩، ٤١٠. تقريب التهذيب ١/ ٣٦٥.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الإقراء، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤١٧، ٤١٨. والنسائي، في: باب القرآن، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١١٣، ١١٤.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من قرن الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٩. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ١٤، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٥٣. (٣) ق م: «ابن».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يجمع عن غيره، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٢٠. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب منه (ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت)، من أبواب الحج. عارضة الأحمدي ٤/ ١٦٠. والنسائي، في: باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ٨٨.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الحج عن الحي إذا لم يستطع، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٧٠. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ١٠، ١١، ١٢.

(٥) ق م: «عبد الله»، وهو عبيد الله بن عمر بن حفص العدوي. انظر تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨.

نافع، عن ابن عمر، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : أوْصِنِي . قال : « تَقِيْمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَحُجُّ ، وَتَعْتَمِرُ » . وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَكَانَ فِي الْكِتَابِ : « إِنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ » <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، لَمْ نَعْلَمْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، إِلَّا ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ ، فَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : رَوَى ذَلِكَ بِأَسَانِيدٍ لَا تَصِحُّ ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ . ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْمَعْنُودِ ، وَهُوَ الْعُمْرَةُ الَّتِي قَضَوْهَا حِينَ أُحْصِرُوا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، أَوْ عَلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي اغْتَمَرُوهَا مَعَ حَجَّتِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اغْتَمَرَ ، أَوْ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ الْوَاحِدَةِ . وَتَفَارِقَ الْعُمْرَةُ الطَّوْفُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا الْإِحْرَامَ ، بِخِلَافِ الطَّوْفِ .

وَالْعُمْرَةُ فَرَضٌ كَالْحَجِّ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : جَزَمَ بِهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . فَعَلَيْهَا ، يَجِبُ إِتْمَامُهَا إِذَا شَرَعَ فِيهَا ، وَأُطْلِقَ هُمَا فِي « الشَّرْحِ » . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى الْآفَاقِيِّ دُونَ الْمَكِّيِّ . نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْأَثَرِ ، وَالْمَيْمُونِيِّ ، وَبَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَاخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : عَلَيْهَا نَصُوصُهُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفَاتِي » .

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ ٢/٢٨٥ . وَابْيَقَى ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤/٨٩ ، ٩٠ ، ٣٥٢ .

الإسلام، والعقل، فلا يجب على كافر ولا مجنون، ولا يصح منهنما. والبلوغ، والحرية، فلا يجب على صبي ولا عبد، ولا يصح منهنما، [٢٦١] ولا يجزئهما إن بلغ الصبي أو عتق العبد،

**فصل (١):** وليس على أهل مكة غمرة. نص عليه أحمد، وقال: كان ابن عباس يرى الغمرة واجبة، ويقول: يا أهل مكة، ليس عليكم غمرة، وإنما غمركم طوافكم بالبيت. وبهذا قال عطاء، وطاوس. قال عطاء: ليس أحد من خلق الله إلا عليه حج وغمرة واجبان، لا بد منهما لمن استطاع إليهما سبيلاً، إلا أهل مكة، فإن عليهم حجة، وليس عليهم غمرة، من أجل طوافهم بالبيت. ووجه ذلك أن ركن الغمرة ومُعظمها الطواف بالبيت، وهم يفعلونه، فأجزأ عنهم. وحمل القاضي كلام الإمام أحمد على أنه لا غمرة عليهم مع الحجة؛ [٢/٣] لأنه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج. قال الشيخ (١)، رحمه الله: والأمر على ما قلنا.

١١٣٢ - مسألة: (وإنما يجب الحج والغمرة بخمسة شروط؛ الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والاستطاعة) لا نعلم في هذا

قوله: بخمسة شروط؛ الإسلام، والعقل، فلا يجب على كافر ولا مجنون، ولا يصح منهنما. إن كان الكافر أصلياً، لم يجب عليه إجماعاً. والصحيح من المذهب، أنه يعاقب عليه، وعلى سائر فروع الإسلام، كالتوحيد، إجماعاً. وعنه، لا يعاقب عليه. وعنه، يعاقب على التواهي، لا الأوامر. وتقدم ذلك في أوائل كتاب الصلاة والزكاة.

(١) سقط من: م.

(٢) في: المغنى ١٥/٥.

الشرح الكبير

كله خلافاً . أما الصبي والمجنون فلائهما غير مكلّفين ؛ لما روى على ابن أبي طالب ، رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ ، وَعَنِ الْمَعْتُوفِ حَتَّى يَعْقِلَ » . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي<sup>(١)</sup> ، وقال : حديث حسن . وأما العبد فلا تجب عليه ؛ لأنها عبادة تطول مدتها ، وتتعلّق بقطع مسافة ، ويشتراط لها الاستطاعة بالزاد والراحلة ، وتضيّع حقوق السيّد المتعلّقة به ، فلم تجب عليه ، كالجهاد . وغير المستطيع لا يجب عليه ؛ لأن الله تعالى خصّ المستطيع بالإيجاب عليه ، وقال الله تعالى : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> . وأما الكافر فلائنه ليس من أهل العبادات .

تنبيه : شمل كلام المصنّف المرتدّ ، وهو كذلك ، لكن هل يلزمه الحجّ باستطاعته في حال ردّه ؟ فإن قلنا : يقضى ما فاتّه من صلاة وصوم . لزمه الحجّ ، وإلا فلا ، ولا تبطل استطاعته بردّه . على الصحيح من المذهب . وعنه ، تبطل ، ولا يجب عليه الحجّ باستطاعته في حال ردّه فقط . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يجب . وإن حجّ ثم ارتدّ ثم أسلم ، وهو مستطيع ، لم يلزمه حجّ ثانٍ . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يلزمه . جزم به في « الجامع الصغير » ، وابن عقيّل في « الفصول » في كتاب الحجّ ، و « الإفادات » . قال أبو الحسن الجزري<sup>(٣)</sup> ،

(١) تقدم تخرجه في ١٥/٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٣) أبو الحسن الجزري البغدادي ، شيخ حنبل كانت له حلقة تدريس بجامع القصر ، وله قدم في المناظرة ، ومعرفة بالأصول والفروع . طبقات الحنابلة ١٦٧/٢ .

**فصل:** وهذه الشروط تُنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ منها ما هو شَرْطٌ لِلْجُوبِ والصَّحَّةِ ، وهما الإسلام والعقل ، فلا يَجِبُ على كافر ولا مَجْنُونٍ ، ولا يَصِحُّ منهما لكَوْنِهما لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ . ومنها ما هو شَرْطٌ لِلْجُوبِ والإِجْزَاءِ ، وهو الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ ، وليس شَرْطًا لِلصَّحَّةِ ، فلو حَجَّ الصَّبِيُّ والعَبْدُ صَحَّ حَجُّهُمَا ، ولم يُجْزِئْهُمَا عن حَجَّةِ الإسلامِ إِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أو عَتَقَ الْعَبْدُ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَنْ شَذَّ عَنْهُمْ ، مَعْنً لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ ، على أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ صِغَرِهِ ، والعَبْدُ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ رِقِّهِ ، ثم بَلَغَ الصَّبِيُّ ، وعَتَقَ الْعَبْدُ ، أَنَّ عَلَيْهِمَا حَجَّةَ الإسلامِ إِذَا وَجَدَا إِلَيْهَا سَبِيلًا . كذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ .

وإِنصاف الجماعة : يَبْطُلُ الْحَجُّ بِالرَّدَّةِ . واختاره القاضي . وصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » هنا . وأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « الْفَائِقِ » ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . وتقدَّم ذلك كُلُّهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، فَلْيُرَاجَعْ .

فوائد ؛ الأولى ، لا يَصِحُّ الْحَجُّ مِنَ الْكَافِرِ ، وَيَبْطُلُ إِخْرَامُهُ ، وَيَخْرُجُ مِنْهُ بِرَدِّهِ فِيهِ . الثَّانِيَّةُ ، لا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَجْنُونِ إِجْمَاعًا ، لَكِنْ لَا يَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِجُنُونِهِ ، وَلَا يَصِحُّ الْحَجُّ مِنْهُ إِنْ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ ، إِجْمَاعًا . وكذا إِنْ عَقَدَهُ لَهُ الْوَلِيُّ ، اقْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ فِي الطِّفْلِ . وقيل : يَصِحُّ . قال الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . الثَّالِثَةُ ، هل يَبْطُلُ إِخْرَامُهُ بِالْجُنُونِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، أَمْ لَا يَبْطُلُ كَالْمَوْتِ ؟ فِيهِ وَجْهَان . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وصاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وابنُ عَقِيلٍ ، أَحَدُهُمَا ، لَا يَبْطُلُ . قُلْتُ : وهو قِيَاسُ الصُّومِ ، إِذَا



قال الترمذی: وقد أجمع أهل العلم عليه. وقال الإمام أحمد، رحمه الله، عن محمد بن كعب القرظي، قال رسول الله ﷺ: «إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين عهدًا؛ أيما صبي حج به أهله فمات، أجزأت عنه، فإن أدرك فعليه الحج». رواه سعيد في سننه<sup>(١)</sup>، والشافعي في «مسنده» عن ابن عباس من قوله<sup>(٢)</sup>. ولأن الحج عبادة بدنية فعلها قبل وقت وجوبها، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها، كما لو صلى قبل الوقت، أو كما لو صلى ثم بلغ في الوقت. ومنها «ما هو» شرط للوجوب، وذلك الاستطاعة.

أفاق جزءًا من اليوم. والصحيح هناك الصحة، وهو قول الأئمة الثلاثة، وهو ظاهر ما قدمه في «الرعاية الصغرى». فعليه، حكمه حكم من أغيب عليه. والوجه الثاني، يتطّل. وهو من المفردات، وهو قياس قول المجدي في الصوم. الرابعة، لا يتطّل الإحرام بالإغماء. على الصحيح من المذهب. قال في «الفروع»: هو المعروف. وقيل: يتطّل. وأطلق ابن عقيل وجهين في بطلانه بجنون وإغماء. الخامسة، لا يتطّل الإحرام بالسكر، قولًا واحدًا. ووجه في «الفروع» «البطلان من الوجه الذي ذكره ابن عقيل في الإغماء».

**فائدة:** قوله: والبلوغ والحريّة، فلا يجب على صبي ولا غنبد. بلا نزاع، لكن مال في «القواعد الأصولية» إلى الوجوب على العبد، إذا قلنا، يملك. وفي يده مال يملكه أن يحج به. وكذا إذا لم يحتج إلى راحلة؛ لكونه دون مسافة

(١) أخرجه أبو داود، في: أول كتاب الحج. مراسيل أبي داود ١٢١.

(٢) ترتيب مسند الشافعي ٢٨٣/١. والبيهقي في: السنن الكبرى ١٧٨/٥، ١٧٩.

(٣-٣) سقط من: الأصل.

الحقن

إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْتِقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا ، فَيُجْزئُهُمَا ،.....

الشرح الكبير

١١٣٣ - مسألة : ( إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَبِيٌّ ) ط [ ٢ / ٣ ] يَتْلُو وَيَعْتَقُ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي ( الْعُمْرَةِ قَبْلَ ) طَوَافِهَا ، فَيُجْزئُهُمَا ( إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ بَعْرَةَ أَوْ قَبْلَهَا ، غَيْرَ مُحْرَمِينَ ، فَأَحْرَمَا وَوَقَفَا بِعَرَفَةَ فَاتِمًا الْمَنَاسِكَ ، أَجْزَأُهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمَانَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْتَضِ شَيْءٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، وَلَا فَعَلًا مِنْهَا شَيْئًا قَبْلَ وَجُوبِهِ . وَإِنْ كَانَ الْبُلُوغُ وَالْعِتْقُ وَهُمَا مُحْرَمَانِ ، أَجْزَأُهُمَا أَيْضًا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ فِي الْعَبْدِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُجْزئُهُمَا . اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُثَنَّرِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُجْزئُ الْعَبْدُ ، فَأَمَّا الصَّبِيُّ ، فَإِنْ جَدَّدَ إِحْرَامًا بَعْدَ أَنْ اخْتَلَمَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أَجْزَأَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا لَمْ يَتَعَقَّدْ وَاجِبًا ، فَلَا يُجْزئُ عَنْ الْوَاجِبِ ، كَمَا لَوْ بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَذْرَكَ الْوُقُوفَ خُرًا بِالْعَمَلِ ، فَأَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ تِلْكَ السَّاعَةَ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ (١) طَاوَسٌ ،

## الإنصاف

الْقَصْرِ ، وَيُمْكِنُهُ الْمَشْيُ بِلَا ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ ، وَمِثْلُهُ [ ٢٦٤/١ ] الْعَبْدُ الْمُكَاتَبُ ،  
وَالْمُدَبِّرُ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ .

قوله : إِلَّا أَنْ يُلَاقِيَ وَيَتَّقَى فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وفي العُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا . هذا المذهب من حيثِ الْجُمْلَةِ ، وعليه الْأَصْحَابُ ، ونَصُّ عليه . وعنه ،

(١ - ١) سقط من : م .

(۲) في م : و و .

الشرح الكبير

عن ابن عباس : إذا أُعْتِقَ الْعَبْدُ بِعَرَفَةَ ، أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّتُهُ ، فَإِنْ أُعْتِقَ بِجَمْعٍ <sup>(١)</sup> ، لَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ . وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا تُجْزِئُ . وَمَالِكٌ يَقُولُهُ أَيْضًا . وَكَيْفَ لَا يُجْزِئُهُ ، وَهُوَ لَوْ أُخْرِمَ تِلْكَ السَّاعَةَ كَانَ حَجُّهُ تَامًا ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا هَؤُلَاءِ .

**فصل :** وَالْحُكْمُ فِيمَا إِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ <sup>(٢)</sup> وَبَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ خُرُوجِهِمَا مِنْ عَرَفَةَ ، فَعَادَا إِلَيَّاهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَا فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ أَذْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يُجْزِئُ ، وَلَوْ كَانَ لَحِظَةً . وَإِنْ لَمْ يَعُودَا ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَيُتِمَّانِ حَجَّتَهُمَا تَطَوُّعًا ؛ لَفَوَاتِ الْوُقُوفِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا حَجَّجَا تَطَوُّعًا بِإِحْرَامٍ صَحِيحٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَشْبَهَا الْبَالِغَ الَّذِي يَحُجُّ تَطَوُّعًا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا قُلْتُمْ : إِنَّ الْوُقُوفَ الَّذِي <sup>(٣)</sup> فَعَلَاهُ يَصِيرُ فَرَضًا ، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْإِحْرَامِ الَّذِي أُخْرِمَ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ : إِنَّهُ يَصِيرُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَرَضًا ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا اعْتَدَدْنَا لَهُ بِإِحْرَامِهِ الْمَوْجُودَ بَعْدَ

لَا يُجْزِئُهُمَا .

الإصناف

**فائدة :** لَوْ سَعَى أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَقَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَبَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَقُلْنَا : السَّعَى رُكْنٌ . فَهَلْ يُجْزِئُهُ هَذَا السَّعَى أَمْ لَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » وَ « الزَّرْكَشِيُّ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ .

(١) أى المزدلفة .

(٢) فى م : « للعبد » .

(٣) سقط من : م .

بُلُوغِهِ ، وما قبله تَطَوُّعٌ لم يَنْقَلِبْ فَرَضًا ، ولا اغْتَدُّ له به ، فالوُقُوفُ مثله ، فتنظيره<sup>(١)</sup> أن يَنْتَلِعَ<sup>(٢)</sup> وهو واقِفٌ بَعْرَفَةً ، فإنه يُعْتَدُّ له بما أدركَ مِنَ الوُقُوفِ ، وَيَصِيرُ فَرَضًا دُونَ ما مَضَى .

**فصل :** إذا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أو عَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ الوُقُوفِ ، أو في وَقْتِهِ ، وأَمَكْنَهُمَا الْإِثْنَانُ بِالْحَجِّ ، لَزِمَهُمَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ ، فلا يُجُوزُ تَأْخِيرُهُ مع إمكانيه ، كالبالغِ الْحُرِّ . وإن فاتهما الْحَجُّ لَزِمَتْهُمَا الْعُمْرَةُ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَمَكْنَفَعْلُهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْحَجَّ . ومتى أَمَكْنَهُمَا ذَلِكَ فلم يَفْعَلَا ، اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ عليهما ، سواءَ كانا<sup>(٤)</sup> مُوسِرَيْنِ أو مُعْسِرَيْنِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَجِبَ عليهما بإمكانيه في مَوْضِعِهِ ، فلم

وهو ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ هنا وغيره . واختاره القاضي في « التَّغْلِيْقِ » ، وأبو الْخَطَّابِ . وقَدَّمَهُ في « الْمُحَرَّرِ » ، و« الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و« النُّظْمِ » . والوَجْهُ الثَّانِي ، لا يُجْزئُهُ . وهو الصَّحِيحُ . اختاره الْمَجْدُ ، وقال : هو الْأَشْبَهُ بِتَغْلِيلِ أَحْمَدَ الْإِجْزَاءَ بِاجْتِمَاعِ الْأَرْكَانِ حَالَ الْكَمَالِ . واختاره القاضي في « الْمُجَرَّدِ » ، وقال : هو قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . واختاره ابنُ عَقِيلٍ . وجَزَمَ به في « الْفَائِقِ » ، و« الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و« الْحَاوِيَيْنِ » . فعلى الثَّانِي ، لا يُجْزئُهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ - ذَكَرَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، بَأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ مُجَاوِزَةً عَدَدِهِ وَلَا تَكَرُّرَهُ ، واسْتِدَامَةُ الْوُقُوفِ مَشْرُوعٌ ، وَلَا قَدْرٌ لَهُ مَحْدُودٌ . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و« الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » - وقيل : يُجْزئُهُ إِعَادَتُهُ . قال في « التَّرْغِيبِ » : يُعِيدُهُ عَلَى الْأَصَحِّ . قال في « التَّلْخِصِ » :

(١) في م : « فتنظير » .

(٢) في الأصل : « بلغ » .

(٣) في م : « أوجبها » .

(٤ - ٥) في م : « وسرين أو معشرين » .

وَيُحْرَمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ يُحْرَمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، <sup>المقتنع</sup>  
وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ .....  


---

الشرح الكبير

يَسْقُطُ بِفَوَاتِ الْقُدْرَةِ بَعْدَهُ .

**فصل :** وَالْحُكْمُ فِي [ ٣/٣ ] الْكَافِرِ يُسْلِمُ ، وَالْمَجْنُونِ يُفِيْقُ ، حُكْمُ  
الصَّبِيِّ يَتْلُعُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنْهَا إِحْرَامٌ ، وَلَوْ  
أَحْرَمَا لَمْ يَنْتَفِعِدْ إِحْرَامُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، وَحُكْمُهُمَا  
حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْرَمِ .

١١٣٤ - مسألة : ( وَيُحْرَمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ  
يُحْرَمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، وَيَفْعَلُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> مَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ ) حَجُّ الصَّبِيِّ  
صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أَحْرَمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا أَحْرَمَ عَنْهُ  
وَلِيُّهُ ، فَيَصِيرُ مُحْرِمًا بِذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَرُوِيَ عَنْ  
عَطَاءٍ ، وَالتَّحِيْمِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَنْتَفِعِدُ إِحْرَامُ الصَّبِيِّ ، وَلَا يَصِيرُ  
مُحْرِمًا بِإِحْرَامِ وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ سَبَبٌ يُلْزَمُ بِهِ حُكْمٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْ  
الصَّبِيِّ ، كَالْتَّذَرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا ،

الإيضاح

لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ ، عَلَى أَصَحِّ الْوُجُوهِينِ .

فَالْتَدَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ قُلْنَا بِالْإِجْرَاءِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا لَتَقْصِيهِمَا فِي ابْتِدَاءِ  
الْإِحْرَامِ ، كَأَسْتَمْرَارِهِ . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ الْكَافِرِ يُسْلِمُ ، وَالْمَجْنُونِ يُفِيْقُ ، حُكْمُ  
الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَيُحْرَمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الصَّبِيَّ

(١) سقط من : م .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكِ أَجْرٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثْمَةِ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَجَّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ . وَلَأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : يَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ . وَمَنْ اجْتَنَبَ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ كَانَ إِحْرَامُهُ صَحِيحًا . وَالتَّذَرُّ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالْكَلَامُ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ فِي فُصُولِ أَرْبَعَةٍ ؛ فِي الْإِحْرَامِ عَنْهُ أَوْ مِنْهُ ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ ، وَفِي حُكْمِ جِنَايَاتِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَفِيمَا يَلْزُمُهُ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ .

### الفصل الأول في إحرامه : فإن كان مُمَيِّزًا أُحْرِمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَلَا يَصِحُّ

الْمُمَيِّزُ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي «الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ» : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُحَرَّرِ» ، وَ «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ «شَرْحِ الْمَجْدِ» . فَعَلَى الثَّانِي ، يُحِلُّهُ الْوَلِيُّ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٤ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في الصبي يحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٣ / ١ . والنسائي ، في : باب الحج بالصغير ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩١ / ٥ ، ٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩ / ١ ، ٢٨٨ ، ٢٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) في : باب حج الصبيان ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٤ / ٣ .

بغير إذنه ؛ لأنه عَقْدٌ يُؤَدَّى إِلَى لُزُومِ مَالٍ ، فلم يَتَعَقَّدْ مِنَ الصَّبِيِّ بِنَفْسِهِ ، كالْبَيْعِ . وإن كان غير مُمَيَّزٍ ، فأَحْرَمَ عنه مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى مَالِهِ ، كَالْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَأَمِينِ الْحَاكِمِ ، صَحَّ . وَمَعْنَى إِحْرَامِهِ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَعْقُدُ لَهُ الْإِحْرَامَ ، فَيَصِحُّ لِلصَّبِيِّ ذَوْنُ الْوَلِيِّ ، كَمَا يَعْقُدُ لَهُ النِّكَاحُ . فعلى هذا يَصِحُّ عَقْدُ الْإِحْرَامِ عَنْهُ ، سَوَاءً كَانَ الْوَلِيُّ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا ، مِمَّنْ عَلَيْهِ حَاجَةُ الْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرِهِ . فَإِنْ أَحْرَمَتْ عَنْهُ أُمُّهُ ، صَحَّ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَكَ أَجْرٌ » . وَلَا يُضَافُ الْأَجْرُ إِلَيْهَا إِلَّا لَكَوْنِهِ تَبَعًا لَهَا فِي الْإِحْرَامِ . قال الإمام أحمدُ ، في رِوَايَةِ حَنْبَلٍ : يُحْرِمُ عَنْهُ أَبَوَاهُ<sup>(١)</sup> أَوْ وَلِيُّهُ . واختاره ابنُ عَقِيلٍ ؛ وقال : الْمَالُ الَّذِي يَلْزَمُ بِالْإِحْرَامِ لَا يَلْزَمُ الصَّبِيَّ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَنْ أَدْخَلَهُ

تبيينه : ظاهرُ قولِهِ : وَغَيْرُ الْمُمَيَّزِ يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ . أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْرَمَ عَنْهُ غَيْرُ الْوَلِيِّ . وهو صحيحٌ ، وهو ظاهرُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . واختاره القاضي وَغَيْرُهُ ، وقال : وهو ظاهرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وقيل : يَصِحُّ مِنَ الْأُمِّ أَيْضًا . وهو ظاهرُ رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، واختاره جماعةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قال الزُّرْكَانِيُّ : وَإِلَايَهُ مِيلُ أَبِي مُحَمَّدٍ . واختارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الصَّحَّةَ فِي الْعَصْبَةِ وَالْأُمِّ . قال فِي « الْفَائِظِ » : وَكَذَا الْأُمُّ وَالْعَصْبَةُ سَوَاءً ، عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . قال فِي « الرَّعَايَةِ » : يَصِحُّ فِي الْأَظْهَرِ .

(١) فِي م : « أَبَوَاهُ » .

في الإحرام ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وقال القاضي : ظاهرُ كلامِ أحمدَ أنه لا يُحْرَمُ عنه إِلَّا وَلِيُّهُ ؛ لأنَّه لا ولايةَ للأُمِّ على ماله ، والإحرامُ يَتَعَلَّقُ به إنْزَامُ مالي ، فلا يَصِحُّ مِنْ غيرِ ذِي ولايةٍ ، كَشِراءِ شَيْءٍ له . فَأَمَّا غيرُ الأُمِّ والوَلِيُّ مِنَ الْأَقَارِبِ ؛ كالأخِ والعَمِّ وأَبيه ، فَيُخْرِجُ فِهمَ وَجْهَانِ ، بِنَاءً على القولِ في الأُمِّ . أَمَّا الْأَجَانِبُ فلا يَصِحُّ إِحْرَامُهُمْ عنه ، وَجْهًا وَاحِدًا .

**الفصل الثاني** : أَنَّ كُلَّ مَا امْتَكَنَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ ، لَزِمَهُ فِعْلُهُ ، ولا يُنَوِّبُ عنه غيرُهُ فيه ، كالْوُقُوفِ ، والمَيْبِتِ بِمُزْدَلِفَةٍ ، ونَحْوِهما ، وما عَجَزَ [ ٣/٢ ظ ] عنه عَمَلُهُ الْوَلِيُّ عنه . قال جابرٌ : خَرَجْنَا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا ، ومعنا النِّسَاءُ والصَّبِيانُ ، فَأَحْرَمْنَا عن الصَّبِيانِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، في « سُنَنِهِ » . وَرواهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup> ، وفيه : فَلَبَّيْنَا عن الصَّبِيانِ ، وَرَمَيْنَا عَنْهُم . وَرواهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، قال : فَكُنَّا نَلْبِي عن النِّسَاءِ ، وَنَرْمِي عن

وَجَزَمَ به ابْنُ عَبْدِوَسٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » . وَالْحَقُّ الْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغيرُهُما ، الْعَصَبَةُ غيرَ الْوَلِيِّ بِالْأُمِّ . وقال في « الْحَاوِيَيْنِ » : وفي أُمِّهِ وَعَصَبَتِهِ غيرَ وَلِيِّهِ وَجْهَانِ . **فائدة** : الْوَلِيُّ هنا ؛ مَنْ يَلِي مَالَهُ ، فَيَصِحُّ إِحْرَامُهُ عنه ، ولو كان مُخْرِمًا ، ولو كان لم يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الإحْرَامِ عنه ، عَقْدَهُ له .

**تنبيه** : ظاهرُ قولِهِ : وَيَفْعَلُ عنه ما يَعْجِزُ عن عَمَلِهِ . أَنَّهُ لا يَفْعَلُ عنه ما لا يَعْجِزُ عنه . وهو صحيحٌ ، فَيَفْعَلُ الصَّغِيرُ كُلَّ ما يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، كالْوُقُوفِ والمَيْبِتِ ، وَسِوَاهُ أَحْضَرَهُ الْوَلِيُّ أَوْ غيرُهُ ، وما عَجَزَ عنه يَفْعَلُهُ الْوَلِيُّ ، كما قال الْمُصَنَّفُ ، لكنْ

(١) في : باب الرمي عن الصبيان ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢ ..

(٢) في : باب حدثنا محمد بن إسماعيل ... ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ١٥٦/٤ .



الصَّبِيَّانِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كُلُّ مَنْ نَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الرَّمَى  
عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَفْدِرُ عَلَى الرَّمَى ، كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ  
عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ  
كَانَ يُحَجِّجُ<sup>(١)</sup> صَبِيَّانَهُ وَهُم صِغَارٌ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى ،  
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى عَنْهُ . وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَافَ بِأَيِّهِ فِي خِرْقَةٍ . رَوَاهُمَا الْأَثَرُ<sup>(٢)</sup> . قَالَ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ : يَرْمِي عَنْ الصَّبِيِّ أَبُوهُ أَوْ وَلِيُّهُ . قَالَ الْقَاضِي : إِنْ أُمِّكُنْهُ أَنْ يُنَاوِلَ<sup>(٣)</sup>  
التَّائِبَ الْحَصَا نَاوَلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اسْتَحَبَّ أَنْ تَوْضَعَ الْحَصَا فِي يَدِهِ ،  
ثُمَّ تُؤْخَذَ مِنْهُ فَتَرْمِي عَنْهُ . وَإِنْ وَضَعَهَا فِي يَدِ الصَّغِيرِ وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ  
يَدَهُ كَالْآلَةِ فَحَسَنَ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا مَنْ قَدَرَمَى عَنْ نَفْسِهِ ؛

لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ، كَالْتِّيَابَةِ فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْإِجْزَاءِ  
هَنَّاكَ ، فَكَذَا هُنَا ، وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُجْزَى هَنَّاكَ . وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ هُنَا إِنْ كَانَ مُخْرِمًا  
بِفَرْضِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَقَعُ الْإِحْرَامُ بِأَطْلًا . فَكَذَا الرَّمَى  
هُنَا ، وَإِنْ أُمِّكُنَ الصَّبِيَّ أَنْ يُنَاوِلَ التَّائِبَ الْحَصَا ، نَاوَلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ، اسْتَحَبَّ  
أَنْ تَوْضَعَ الْحَصَا فِي كَفِّهِ ، ثُمَّ تُؤْخَذَ مِنْهُ فَتَرْمِي عَنْهُ ، فَإِنْ وَضَعَهَا التَّائِبُ فِي يَدِهِ  
وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ يَدَهُ كَالْآلَةِ ، فَحَسَنَ . وَإِنْ أُمِّكُنْهُ أَنْ يَطُوفَ ، فَعَلَهُ ، فَإِنْ لَمْ  
يُمَكِّنْهُ ، طَافَ بِهِ مَحْمُولًا أَوْ رَاكِبًا . وَتُعْتَبَرُ التَّيَّةُ مِنَ الطَّائِفِ بِهِ ، وَكَوْنُهُ مَعْنً يَصِحُّ

(١) فِي م : ٥ يَجِج .

(٢) الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِ أَحْمَدَ : ١١٦ . وَأَخْرَجَ الثَّانِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ أَيِّ حِينَ يَكْرَهُ  
الطَّوُافَ ... مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُصَنَّفُ ٧٠/٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : ٥ يُنَاوِلُهُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ م : .

لأنه لا يجوز أن يتوب عن الغير وعليه فرض نفسه ، كالحج . وأما الطواف ، فإنه إن أمكنه المشي مشى ، وإلا طيف به محمولا ، أو ركبها ؛ لما ذكرنا من فعل أبي بكر ، ولأن الطواف بالكبير محمولا لعذر يجوز ، فالصغير أولى . ولا فرق بين أن يكون الحامل له حلالا أو حراما ، ممن أسقط الفرض عن نفسه أو لم يسقطه ؛ لأن الطواف للمحمول لا للحامل ، ولذلك صح أن يطوف ركباً على بعير . وإن طيف به محمولا أو ركبها ، وهو يقدر على الطواف بنفسه ، ففيه روايتان ، نذكرهما فيما بعد ، إن شاء الله تعالى <sup>(١)</sup> . ومتى طاف بالصبي اعتبرت النية من الطائفة . فإن لم يتو الطواف عن الصبي ، لم يجزئه ؛ لأنه لما لم تعتبر النية من الصبي اعتبرت من غيره ، كما في الإحرام . فإن نوى الطواف عنه وعن الصبي ، احتمل وقوعه عن نفسه ، كالحج إذا نوى عنه وعن غيره ، واحتمل أن يقع عن الصبي ، كالوطاف بكبير ، ونوى كل واحد عن نفسه ؛ لكون المحمول

أن يعقده الإحرام ، فإن نوى [ ٢٦٤/١ ظ ] الطواف عن نفسه وعن الصبي ، وقع عن الصبي ، كالكبير يطاف به محمولا لعذر . ويجوز أن يطوف عنه الحلال والمحرّم ، وسواء كان طاف عن نفسه أو لا . وهذا الصحيح من المذهب في ذلك كله . وذكر القاضي وجهها ؛ لا يجزئ عن الصبي ، كالرّمى عن الغير . فعلى هذا ، يقع عن الحامل ؛ لأن النية هنا شرط ، فهي كجزء منه شرعا . وقيل : يقع هنا عن نفسه ، كما لو نوى الحج عن نفسه وعن غيره ، والمحمول المعذور وجدت النية منه وهو أهل . ويحتمل أن تلغو نيته هنا ؛ لعدم التعيين ، لكون الطواف لا

(١) انظر ما يأتي في ١٠٥/٩ .

أَوَّلَى ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يُلْغَوْا لَعَدَمِ التَّعْيِينِ ؛ لَكَوْنِ الطَّوَافِ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ . وَأَمَّا الْإِحْرَامُ فَإِنَّ الصَّبِيَّ يُجَرِّدُ كَمَا يُجَرِّدُ الْكَبِيرُ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُجَرِّدُ الصَّبِيَّ إِذَا دَنَوْا مِنَ الْحَرَمِ <sup>(١)</sup> . قَالَ عَطَاءٌ : يَفْعَلُ بِالصَّغِيرِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْكَبِيرِ <sup>(٢)</sup> ، وَيَشْهَدُ بِهِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَنْهُ .

**الفصل الثالث في مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ :** وَهِيَ قِسْمَانِ ؛ مَا يَخْتَلِفُ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَاللَّبَاسِ وَالطَّيْبِ ، وَمَا لَا يَخْتَلِفُ ، كَالصَّيْدِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ . فَالْأَوَّلُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَى الصَّبِيِّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ خَطَأٌ . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ ، [ ٤/٣ ] وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّه ، وَيَمْضِي فِي فَاِسِدِهِ . وَفِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ ؛ لِثَلَاثِ تَجِبَ عِبَادَةُ بَدَنِيَّةٍ عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادٌ مُوجِبٌ لِلْبَدَنَةِ ، فَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ ، كَوَطْءِ الْبَالِغِ . فَإِنْ قَضَى بَعْدَ الْبُلُوغِ بَدَأَ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ قَبْلَهَا ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَهَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْقَضَاءِ ؟ يُنْظَرُ ، فَإِنْ كَانَتِ الْفَاسِدَةُ قَدْ أَذْرَكَ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْوُقُوفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في الجزء الملحق ٤٠٧ .

(٢) في م : ٥ : الكبير .

(٣) في م : ٥ : لا .

المنع وَنَفَقَةُ الْحَجِّ وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالٍ وَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، فِي مَالِ الصَّبِيِّ .

الشرح الكبير

١١٣٥ - مسألة : ( وَنَفَقَةُ الْحَجِّ وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالٍ وَلَيْهِ . وعنه ، في مَالِ الصَّبِيِّ ) أَمَّا نَفَقَةُ الْحَجِّ ، فقال القاضي : ما زاد على نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، فهو <sup>(١)</sup> في مَالِ الْوَلِيِّ ؛ لَأَنَّهُ كَلَّفَهُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِالصَّبِيِّ إِلَيْهِ . اختاره أَبُو الْخَطَّابِ . وحكى عن <sup>(٢)</sup> القاضي ، أَنَّهُ ذَكَرَ فِي « الْخِلَافِ » أَنَّ جَمِيعَ النَّفَقَةِ عَلَى الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَهُ ، فَتَفَقَّهَتْ عَلَيْهِ ، كَالْبَالِغِ ، وَلِأَنَّ

الإنصاف

وقوله : وَنَفَقَةُ الْحَجِّ فِي مَالٍ وَلَيْهِ . هذا المذهب ، وهو لإحدى الروائتين . اختاره القاضي في بعض كتبه ، وأبو الْخَطَّابِ ، وأبو الْوَفَاءِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وصاحب « الْحَاوِيَيْنِ » . قال في « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : هذا أقوى الروائتين . قال ابنُ مُنْجَى في « شَرْحِهِ » : هذا المذهب ، وهو أصحُّ . وجزم به في « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « تَذْكِرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسَّ » ، و « مُنْتَخِبِ الْأَدْمِيِّ » . وقدمه في « الْمُحَرَّرِ » ، وابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » ، وقال : إجماعاً . وعنه ، في مَالِهِ . اختاره جماعة ، منهم القاضي في « خِلَافِهِ » ، وقدمه في « الْهِدَايَةِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « الرَّعَائِيَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » ، و « نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وهو منها . وأطلقهُمَا في « الْفُرُوعِ » ، و « الْكَافِي » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « النُّظْمِ » .

تنبيه : محلُّ الْخِلَافِ يَخْتَصُّ بِمَا يَزِيدُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، وبما إذا أنشأ السَّفَرُ لِلْحَجِّ بِهِ تَمَرِينًا عَلَى الطَّاعَةِ . زاد الْمَجْدُ ، وماله كثيرٌ يَحْمِلُ ذَلِكَ . وهذا الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ . جزم به الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وصاحبُ « الْفُرُوعِ » ، و « الْحَاوِي » ،

(١) في الأصل : « فَبِهِ » .

(٢) في الأصل : « عَنْهُ » .

له فيه مَصْلَحَةٌ بِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ لَهُ ، وَيَتَمَرَّنُ عَلَيْهِ ، فَصَارَ كَأَجْرِ الْمُعَلِّمِ  
وَالطَّبِيبِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَجِبُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً ، فَلَا  
حَاجَةَ إِلَى التَّمَرُّنِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِبُ ، فَلَا يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ مَالِهِ  
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ .

وغيرهم . وقال في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وغيرهم : وَنَفَقَةُ الْحَجِّ -  
وقيل : الزَّائِدَةُ عَلَى نَفَقَةِ حَضَرِهِ - وَكَفَّارَتُهُ ، وَدِمَاؤُهُ ، تَلَزُّمُهُ فِي مَالِهِ . انتهى .  
وقال المَجْدُ : أَمَّا سَفَرُ الصَّبِيِّ مَعَ لِنَجَارَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ ، أَوْ إِلَى مَكَّةَ لِيَسْتَوْطِنَهَا ، أَوْ  
لِيُقِيمَ بِهَا لِعِلْمِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُبَاحُ لَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ ، وَمَعَ الْإِحْرَامِ  
وَعَدَمِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْوَلِيِّ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، بَلْ عَلَى الْجِهَةِ الْوَاجِبَةِ فِيهَا بِتَقْدِيرِ  
عَدَمِ الْإِحْرَامِ . انتهى . وتابعه في « الْفُرُوعِ » . وقال : وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ كَلَامِ  
غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ لِمَصْلَحَتِهِ .

قوله : وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالٍ وَلِيٍّ . وهو المذهب ، وإحدى الروايتين . جَزَمَ بِهِ فِي  
« الْوَجِيزِ » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْمُتَنَحَبِ » . واختاره أَبُو الْخَطَّابِ ، وَصَاحِبُ  
« الْحَاوِيَتَيْنِ » . قال في « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : يَلْزَمُ ذَلِكَ الْوَلِيُّ ،  
فِي أَقْوَى الرُّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، فقال :  
وَمَا لَزَمَهُ مِنَ الْفِدْيَةِ ، فَعَلَى وَلِيِّهِ إِنْجِمَاعًا . ثُمَّ حَكَّى الْخِلَافَ . قال ابنُ عَبْدِوسٍ فِي  
« تَذَكُّرَتِهِ » : نَفَقَةُ الْحَجِّ وَمُتَعَلَّقَاتُهُ الْمُجْتَمِعَةُ بِالصَّبِيِّ تَلْزَمُ الْمُحَرَّمَ بِهِ . وَالرَّوَايَةُ  
الثَّانِيَّةُ ، تَكُونُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ . قَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِيسِ » ،  
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » . واختاره  
القَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « الْكَافِي » ،  
و « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْفُرُوعِ » .

**فصل : فإن أغمى على البالغ ، فأحرَمَ عنه رَفِيقَهُ ، لم يَصِحَّ . وهذا قولُ الشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد . وقال أبو حنيفة : يَصِيرُ مُحْرَمًا بِأَحْرَامِ رَفِيقِهِ عنه ، استَحْسَانًا . ولنا ، أَنَّهُ بَالِغٌ ، فلم يَصِرْ مُحْرَمًا بِأَحْرَامِ رَفِيقِهِ ، كَالنَّائِمِ ، ولأنَّهُ لو أُذِنَ في ذلك وأجازَهُ لم يَصِحَّ ، فمع عَدَمِهِ أَوَّلَى .**

**تنبيه : محلُّ الخلافِ في وجوبِ الكفَّاراتِ فيما يَفْعَلُهُ الصَّبِيُّ ، فيما إذا كان يَلْزَمُ البالغُ كَفَّارَتُهُ مع الخطي والنسيانِ . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : أو فَعَلَهُ به الوليُّ لمَصْلَحَتِهِ ، كَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ لِتَرْدٍ ، أو تَطْيِيبِهِ لِمَرْضٍ . فأَمَّا إِنْ فَعَلَهُ الوليُّ لا لِعُذْرٍ ، فكَفَّارَتُهُ عليه ، كَمَنْ حَلَقَ رَأْسَ مُحْرَمٍ بغيرِ إِذْنِهِ . فأَمَّا ما لا يَلْزَمُ البالغُ فيه كَفَّارَةٌ مع الجَهْلِ والنسيانِ ، كاللَّبْسِ والطَّيْبِ في الأشْهُرِ ، وقَتْلِ الصَّيْدِ في رِوَايَةٍ ، والوَطْءِ والتَّقْلِيمِ على تخريجٍ ، فلا كَفَّارَةٌ فيه إذا فَعَلَهُ الصَّبِيُّ ؛ لأنَّ عَمْدَهُ خَطِيئَةٌ .**

**فائدتان ؛ إحداهما ، حيث أَوْجَبْنَا الكَفَّارَةَ على الوليِّ بسببِ الصَّبِيِّ ودخْلها الصَّوْمُ ، صامَ عنه ؛ لوجوبها عليه ابتداءً . الثانية ، وطءُ الصَّبِيِّ كَوَطْءِ البالغِ نَاسِيًا ، يَمْضِي في فائِدِهِ ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقيل : لا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ . وحكاه القاضي في « تَعْلِيلِهِ » احْتِمَالًا . فعلى المذهبِ ، لا يَصِحُّ الْقَضَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ ، ونَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ . وقيل : يَصِحُّ قَبْلَ بُلُوغِهِ . وصَحَّحَهُ القاضي في « خِلَافِهِ » . وكذا الحُكْمُ والمَذْهَبُ إذا تَحَلَّلَ الصَّبِيُّ مِنْ إِحْرَامِهِ لَفَوَاتٍ أو إِحْصَارٍ ، لكنَّ إِذَا أَرَادَ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقَدَّمَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ على الْمُقَضِّيَةِ ، فلو خَالَفَ وفَعَلَ ، فهو كالْبَالِغِ ، يُحْرَمُ قَبْلَ الْفَرَضِ بغيرِهِ ، على ما يَأْتِي [ ٢٦٥/١ ] آخِرَ البابِ . ومتى بَلَغَ في الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ في حالِ يُجْزِئُهُ عن حُجَّةِ الْفَرَضِ لو كانت صَحِيحَةً ، فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيهَا ، ثم يَقْضِيهَا ، وَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ عن حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ ، كما يَأْتِي نَظِيرُهُ في الْعَبْدِ قَرِيبًا . قلتُ :**

وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ الْإِحْرَامُ نَفْلًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، فَإِنْ فَعَلَا ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا وَيَكُونَانِ كَالْمُحْصَرِ ، وَإِنْ أَحْرَمَا بِإِذْنِ ، لَمْ يَجْزُ تَحْلِيلُهُمَا .

١١٣٦ - مسألة : ( وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا للمرأة الإحرام نفلاً إلا بإذن زوجها ) فإن شرعاً فيه بغير إذن ( فلهما تحليلهما ، ويكونان كالمُحصر ) وإن كان بإذن ( لم يجز تحليلهما ) - وجُمِلَتْ أنه ليس للعبد الإحرام "بدون إذن" سيده ؛ لأنه تفوت به حقوق سيده الواجبة عليه بالتزام ما ليس بواجب ، فإن فعل ، انعقد إحرامه صحيحاً ؛ لأنها عبادة بدنية ، فأشبهت الصلاة والصوم . ولسيده تحليله ، في أظهر الروايتين . اختارها ابن حامد ؛ لأن في بقائه عليه تفويتاً لحقه بغير إذنه ، فلم يلزم ذلك لسيده ، كالصوم المضرب بيدنه . والثانية ، ليس له تحليله . اختارها أبو بكر ؛ لأنه لا يملك<sup>(١)</sup> التحلل من تطوع نفسه ، فلم يملك تحليل عبده . والأول أصح . وإنما لم يملك تحليل نفسه ؛ لأنه التزم التطوع باختياره ، فنظيره أن يحرم عبده بإذنه ، وفي مسألتنا يفوت حقه الواجب بغير اختياره . فأما إن أحرم بإذن سيده ،

فيعاين بها . ويأتي حكم حصر الصبي أيضاً ، في باب الفوات والإحصار . الإنصاف قوله : وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده . بلا نزاع ، فلو خالف وأحرم من غير إذنه ، انعقد إحرامه . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، كالصلاة

(١) - ١) في م : إلا بإذن .

(٢) في م : يمكن .

لم يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ . وهذا قولُ الشافعي . وقال أبو حنيفة : له ذلك ؛ لأنه ملكه منافع نفسه ، فكان له الرجوعُ فيها ، كالمُعِيرِ يَرْجِعُ فِي الْعَارِيَةِ . ولنا ، أنه عَقْدٌ لازِمٌ عَقْدُهُ <sup>(١)</sup> بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، [ ٣ / ٤ ط ] فلم يَكُنْ لِسَيِّدِهِ فَسْخُهُ ، كالتَّكَاحِ ، ولا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْعَارِيَةُ ، لأنها ليست لازمة . ولو أَعَارَهُ شَيْئًا لَبَرَهَتْهُ ، فَرَهَتْهُ ، لم يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ . فَإِنْ بَاعَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ مَا أَخْرَمَ ، فَحُكْمُ مُشْتَرِيهِ فِي تَحْلِيلِهِ حُكْمُ بَائِعِهِ ؛ لأنه اشْتَرَاهُ مَسْلُوبَ الْمُنْفَعَةِ ، أَشْبَهَ الْأَمَةَ الْمَزُوجَةَ وَالْمُسْتَأْجِرَةَ . فَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، فلا خِيَارَ لَهُ ، كَالْوِاسِيَةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وإن لم يَعْلَمْ فَلَهُ الْفَسْخُ ، لأنه يَتَضَرَّرُ بِمُضِيِّ الْعَبْدِ فِي حَاجَةِ لِقَوَاتِ مَنْفَعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِخْرَامُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ « وَنَقُولُ : لَهُ تَحْلِيلُهُ . فلا فسخُ له ؛ لأنه يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهُ . ولو أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْإِخْرَامِ ، وَعَلِمَ الْعَبْدُ بَرُجُوعِهِ قَبْلَ إِخْرَامِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ ، وإن لم يَعْلَمْ ففِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ ؛ هَلْ يَنْعَزِلُ بِالْعَزْلِ قَبْلَ الْعِلْمِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

وَالصُّومُ . وقال ابنُ عُقَيْلٍ : يَخْرُجُ بَطْلَانُ إِخْرَامِهِ بِغَضَبِهِ لِنَفْسِهِ ، فَيَكُونُ قَدْ حَجَّ فِي بَدَنِ غَضَبٍ ، فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْحَجِّ بِمَالٍ غَضَبٍ . قال في « الْفُرُوعِ » : وهذا مُتَوَجِّهٌ ، ليس بينهما فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ . قال : فَيَكُونُ هَذَا الْمَذْهَبُ . وَنَصَرَهُ ، وَسَبَقَ مِثْلُهُ فِي الْإِعْتِكَافِ عَنْ جَمَاعَةٍ . قال : وَدَلَّ اعْتِبَارُ الْمَسْأَلَةِ بِالْغَضَبِ عَلَى تَخْرِيجِ رَوَاتِهِ ؛ إِنَّ أُجْبِزَ ، صَحَّ ، وَإِلَّا فلا . انتهى .

قوله : فَإِنْ فَعَلَا ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا . يَعْنِي ، الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ . فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هُنَا

(١) سقط من : م .



**فصل :** إذا نذر العبد الحج ، صَحَّ نَذْرُهُ ؛ لَأَنَّهُ مُكَلَّفٌ ، فَصَحَّ نَذْرُهُ ، كَالْحُرِّ . وَلَسَيِّدُهُ مَنَعَهُ مِنَ الْمَضِيِّ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ يُقَوِّتُ حَقَّ سَيِّدِهِ الْوَاجِبَ ، فَمُنْعٌ مِنْهُ ، كَالْوَلِيِّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي مَنَعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ . وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، لَا عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ ؛ لَأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَلَا يَمْلِكُ مَنَعُهُ مِنْهُ ، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . فَإِنْ أُعْتِقَ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ بَعْدَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِهِ أَوَّلًا انْصَرَفَ إِلَى حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَالْحُرِّ إِذَا نَذَرَ حَجًّا .

**فصل في جنائياته :** وَمَا جَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ لَزِمَهُ حُكْمُهُ . وَحُكْمُهُ فِيمَا يَلْزَمُهُ حُكْمُ الْحُرِّ الْمُعْفِرِ ، فَرَضُهُ الصِّيَامُ . وَإِنْ تَحَلَّلَ بِحَضَرٍ عَدُوٍّ ، أَوْ حَلَّهِ سَيِّدُهُ ، فَعَلِيهِ الصِّيَامُ ، لَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ فِعْلِهِ ، كَالْحُرِّ ، وَلَيْسَ لَسَيِّدِهِ أَنْ يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوْمِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، لَأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ . فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ هَدْيًا ، وَأَذِنَ لَهُ فِي إِهْدَائِهِ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ .

حُكْمُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ . أَمَّا حُكْمُ الْعَبْدِ إِذَا أُحْرِمَ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِوَاجِبٍ كَالنَّذْرِ ، أَوْ بِطَطْوَعٍ . فَإِنْ كَانَ بِوَاجِبٍ ، فَتَارَةً يُحْرِمُ بِإِذْنِهِ ، وَتَارَةً يُحْرِمُ بغيرِ إِذْنِهِ . وَإِنْ كَانَ بِطَطْوَعٍ ، فَتَارَةً أَيْضًا يُحْرِمُ بِإِذْنِهِ ، وَتَارَةً يُحْرِمُ بغيرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِطَطْوَعٍ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ، إِذَا قُلْنَا : يَصِحُّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ .

الشرح الكبير  
فهو كالواجب<sup>(١)</sup> للهدى ، لا يتحلل إلا به . وإن قلنا : لا يملكه . ففرضه الصيام . وإن أذن له سيده في تمتع أو قرآن ، فعليه الصيام بدلاً عن الهدى الواجب بهما . وذكر القاضي ، أن على سيده تحمّل ذلك عنه ؛ لأنه بإذنه ، فكان على من أذن فيه ، كما لو فعله التائب بإذن المستتيب . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : وليس بجيد ؛ لأن الحج للعبد ، وهذا من موجباته ، فيكون عليه ، كالمرأة إذا حجت بإذن زوجها ، ويفارق من يحج عن غيره ؛ فإن الحج للمستتيب ، فموجب عليه . وإن تمتع أو قرآن<sup>(٣)</sup> بغير إذن سيده ، فالصيام عليه بغير خلاف ، وإن أفسد حجّه ، فعليه أن يصوم لذلك ؛ لأنه لا مال له ، فهو كالمعسر الحر .

الإيناف  
وقدّمه ابن رزين ، وابن حمدان ، وغيرهما . وصححه النّاظم . وعنه رواية أخرى ، ليس له تحليله . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . واختارها أبو بكر ، والقاضي ، وابنه . قال ناظم « المفردات » : هذا الأشهر ، وهو منها . وقدّمه في « المحرر » . وذكر ابن عقيل قول أحمد : لا يعجبنى منع السيّد عبده من المضى في الإحرام زمن الإحرام ، والصلاة والصيام . وقال : إن لم يخرج منه وجوب التوافل بالشروع ، كان بلاءة . وأطلقهما في « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الفروع » . فإن أحرّم بتفلي بإذنه ، فالصحيح من المذهب ، أنه لا يجوز له تحليله ، وعليه الأصحاب ، وقطع به المصنّف هنا . وعنه ، له تحليله .

فائدة : لو باعه سيده وهو مُحَرَّم ، فمشتريه كبايعه في تحليله وعدمه ، وله

(١) في م : « كالواجب » .

(٢) في : المتن ٤٩/٥ .

(٣) في م : « قارن » .

**فصل :** وإن وطئ قبل التحلل الأول ، فسَد نُسكُه ، ويلزُمُه المُضِيُّ فإسْدِه ، كالحُرِّ ، لكن إن كان الإحرام مأذُونًا فيه ، فليس لسيِّدِه إخراجُه منه ؛ لأنَّه ليس له منْعُه من صَحِيحِه ، فلم يَمْلِكْ منْعُه من فإسْدِه ، وإن كان بغيرِ إذْنِه ، فله تحْلِيلُه منه ؛ لأنَّ [ ٥/٣ ] له تحْلِيلُه من صَحِيحِه ،

الْفَسْحُ إن لم يَعْلَمْ ، إلَّا أن يَمْلِكْ بآثَمِه تحْلِيلُه فيَحْلِلُه . وإن عَلِمَ الْعَبْدُ بِرُجُوعِ السَّيِّدِ عن إذْنِه ، فهو كما لو لم يَأْذَنْ ، وإن لم يَعْلَمْ ، ففيه الْخِلَافُ فِي عَزْلِ الْوَكِيلِ قَبْلَ عِلْمِه ، على ما يَأْتِي إن شاء الله تعالى ، فِي بَابِ الْوَكَاةِ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ بِوَاجِبٍ ، مِثْلُ إِنْ نَذَرَ الْحَجَّ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ . قَالَ الْمَجْدُ : لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَهَلْ لسيِّدِه تحْلِيلُه ؟ لَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّذْرُ بِإِذْنِه ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِه ، فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِه ، لَمْ يَجُزْ لَهُ تحْلِيلُه ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِه ، فَهَلْ لَهُ منْعُه مِنْهُ أَمْ لَا ؛ لَوْجُوبِه عَلَيْهِ كَوَاجِبِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ ؟ - قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ ، بِأَصْلِ الشَّرْعِ - فِيهِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ منْعُه مِنْهُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . (١) وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « النَّظْمِ » (٢) . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَيْسَ لَهُ منْعُه مِنْهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : إِنْ كَانَ النَّذْرُ مُعَيَّنًا بِوَقْتٍ ، لَمْ يَمْلِكْ منْعُه مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا ، فَلَهُ منْعُه مِنْهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ . فَوَائِدُ ؛ لَوْ أَفْسَدَ الْعَبْدُ حَجَّه بِالْوَطْءِ ، لَزِمَهُ الْمُضِيُّ فِيهِ وَالْقَضَاءُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، صِحَّةُ الْقَضَاءِ فِي حَالِ الرَّقِّ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَيْسَ لسيِّدِه منْعُه مِنْهُ ، إِنْ كَانَ شُرُوعُهُ فِيمَا أَفْسَدَهُ بِإِذْنِه . هَذَا الصَّحِيحُ . وَقِيلَ : لَهُ

فالفاسدُ أُولَى ، وعليه القضاء ؛ سواءً كان الإحرامُ مأذُوناً فيه ، أو غيرَ مأذُونٍ . ويصحُّ القضاءُ في حالِ رِقَةٍ ؛ لأنَّه وَجِبَ فيه ، فصَحَّ ، كالصلاةِ والصيامِ . ثم إن كان الإحرامُ الذي أفسدَهُ مأذُوناً فيه ، فليس له منْعُهُ مِن قضاائه ؛ لأنَّ إِذْنَهُ في الْحَجِّ الْأَوَّلِ إِذْنٌ في مُوجِبِهِ ومُقْتَضَاهُ ، ومن مُوجِبِهِ القضاءُ لِمَا أفسدَهُ . فإن كان الْأَوَّلُ غيرَ مأذُونٍ فيه ، اِحْتَمَلَ أن لا يَمْلِكَ منْعُهُ مِن قضاائه ؛ لأنَّه وَاجِبٌ ، وليس للسَّيِّدِ منْعُهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، واحْتَمَلَ أن له منْعُهُ منه ؛ لأنَّه يَمْلِكُ منْعُهُ مِنَ الْحَجِّ الذي شَرَعَ فيه بغيرِ إِذْنِهِ ، فكذلك هذا . فإن أُعْتِقَ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، فليس له فِعْلُهُ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لأنها آكُذ . فإن أحرَمَ بِالْقَضَاءِ ، انصَرَفَ إلى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، في الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَيَقَى الْقَضَاءُ فِي ذِمَّتِهِ ، وإن عَتَقَ في أَثْناءِ الْحَجَّةِ الْفَاسِدَةِ ،

منْعُهُ . حكاه القاضي في « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » . نقله عنه ابنُ رَجَبٍ . وإن لم يَكُنْ بإِذْنِهِ ، ففى منْعِهِ مِنَ الْقَضَاءِ وَجْهَانِ ، كَالْمَنْدُورِ . وأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وصاحبُ « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : الْأَوَّلَى جَوَازُ الْمَنْعِ . ثم وَجَدْتُ صَاحِبَ « الْفُرُوعِ » قدَّم ذلك في بابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، في أَحْكَامِ الْعَبْدِ . وأيضاً فإنه قال : كَالْمَنْدُورِ . والمذهبُ ، له منْعُهُ مِنَ الْمَنْدُورِ ، كما تقدَّم . وهل يُلْزَمُ الْعَبْدُ الْقَضَاءُ لِفَوَاتٍ أو إِخْصَارٍ ؟ فيه الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ في الْحُرِّ الصَّغِيرِ . وإن عَتَقَ قَبْلَ أن يَأْتِيَ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ ، لَزِمَهُ أن يَتَّقِيَ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فإن خَالَفَ ، فَحُكْمُهُ كَالْحُرِّ ، على ما تقدَّم ؛ يَبْدَأُ بِنَذْرِ أو غَيْرِهِ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وإن عَتَقَ في الْحَجَّةِ [ ٢٦٥/١ ] الْفَاسِدَةِ في حالِ يُعْزَرُهُ عن حَجَّةِ الْفَرَضِ لو كانت صحيحةً ، فإنه يَمْضِي فيها ، وَيُعْزَرُهُ ذَلِكَ عن حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ . انتهى . وَيُلْزَمُهُ حُكْمُ جَنَائِزِهِ ، كَحُرِّ مُغْسِرٍ . وإن

فَأَذَرَكَ مِنَ الْوُقُوفِ مَا يُجْزَرُهُ ، أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضَىٰ لَوْ كَانَ صَحِيحًا أَجْزَأَهُ ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهُ . <sup>(١)</sup> فَإِنْ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> لَمْ يُجْزَرُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضَىٰ لَمْ <sup>(٣)</sup> يُجْزَرُهُ ، فَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ . وَالْمُدَبَّرُ وَالْمُعْلَقُ عِنْتُهُ بِصِفَةٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْقِنِّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

تَحَلَّلَ الْحَضَرُ ، أَوْ حَلَّه سَيِّدُهُ ، لَمْ يَتَحَلَّلْ قَبْلَ الصُّومِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : فِي إِذْنِهِ فِيهِ ، وَفِي صَوْمٍ آخَرَ فِي إِحْرَامٍ بِلَا إِذْنِهِ وَنَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا <sup>(٤)</sup> . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . وَوَجَدَ الْهَدْيَ ، لَزِمَهُ . وَيَأْتِي هَذَا وَغَيْرُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ مُسْتَوْفَى . وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَلَمْ يَصُمْ ، فَلَيْسَ بِهِ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَإِنْ أَفْسَدَ حَجَّهُ صَامَ . وَكَذَا إِنْ تَمَتَّعَ أَوْ أَقْرَنَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِ . انْتَهَى . وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِئِينَ » : وَهَذِي تَمَتَّعَ الْعَبْدُ وَقَرَّانَهُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِمَا . وَقِيلَ : مَا لَزِمَهُ مِنْ دَمٍ فَعَلَى سَيِّدِهِ ، إِنْ أَحْرَمَ بِإِذْنِهِ ، وَإِلَّا صَامَ . قَالَ فِي « الْكُبَرَى » : قُلْتُ : بَلْ يَلْزِمُهُ وَحْدَهُ . وَيَأْتِي حُكْمُ حَضَرِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ ، فِي بَابِ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ أَيْضًا . هَذَا حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَتَقَدَّمَ أَحْكَامُ حَجِّ الْمَكَاتِبِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْاِعْتِكَافِ . وَأَمَّا أَحْكَامُ الْمَرْأَةِ ، فَإِذَا أَحْرَمَتْ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِنَذْرٍ ، أَوْ بِحَاجَةِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانَ بِتَطَوُّعٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِهِ ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « وَالَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

**فصل :** وإن أحرمت المرأة بحج أو عمره تطوعاً ، فليزوجها تحليلها ومنعها منه ، في ظاهر المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى . وقال القاضى : ليس له تحليلها ؛ لأن الحج يلزم بالشروع فيه ، فلم يملك تحليلها منه ، كالمندور . قال : وحكى عن أحمد ، في امرأة تحلف بالصوم أو بالحج : لها أن تصوم بغير إذن زوجها ، قد ابتليت ، وابتلى زوجها . ولنا ، أنه تطوع يقوت حق غيرها منها<sup>(١)</sup> ، أحرمت به<sup>(٢)</sup> بغير إذنه ، فملك تحليلها ، كالامة إذا أحرمت بغير إذن سيدها ، والمدينة تحرم بغير إذن غريمها على وجه يمنعه إيفاء دينه الحال عليها . ولأن العدة تمنع المضى في الإحرام لحق الله عز وجل ، فحق الأدمى أولى ؛ لأن حقه أضيّق ؛ لشحه وحاجته ، وكرم الله وغناه . وكلام أحمد لا يتناول محل النزاع ، بل قد خالفه من وجهين ؛ أحدهما ، أنه في الصوم ، وتأثير الصوم في منع حق الزوج يسير ؛ لكونه في النهار دون الليل . الثانى ، أن الصوم إذا وجب صار كالمندور ، والشروع هلها على وجه غير مشروع ، فلم يكن له حرمة بالنسبة إلى صاحب الحق .

أو بغير إذنه ، فإن كان بتطوع بغير إذنه ، فجزم المصنف بأن له تحليلها . وهو المذهب ، وإحدى الروايتين . اختاره جماعة ، منهم المصنف ، والشارح - وقال : هذا ظاهر المذهب - وابن حامد ، وهو ظاهر كلام الخرقى . وصححه في «النظم» . وجزم به ابن منجى في « شرحه » ، وصاحب « الإفادات » ، و « الوجيز » ،

(١) في م : منه .

(٢) سقط من م .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، لَكِنْ إِنْ<sup>(١)</sup> لَمْ تَكْمُلْ شُرُوطُهَا لَعَدَمِ الْإِسْطِطَاعَةِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا وَالتَّلَاسُّ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا . فَإِنْ أُحْرِمَتْ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّ مَا أُحْرِمَتْ

و « الْمُنُورِ » ، و « مُتَتَخِبِ الْآدَمِيِّ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَابْنُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ . قَالَ نَازِلُ « الْمُفْرَدَاتِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ أَضْرَحُهُمَا . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الْفَرَاتِ وَالْإِخْصَارِ ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، و « الزُّرْكَشِيِّ » . وَإِنْ أُحْرِمَتْ بِتَقْلٍ بِإِذْنِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُحْرَمْ ، وَإِنْ أُحْرِمَتْ بِتَنْذِيرٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا فِي إِحْرَامِهَا بِالتَّطَوُّعِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ : لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . فَهَذَا بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا هُنَاكَ . فَهَلْ يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا هُنَا ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمَعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْقَوَاعِدِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، إِحْدَاهُمَا ، يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الْمَعْنَى » ، فِي مَكَانٍ : وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْحَجِّ الْمُنْتَوِرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُجَرَّرِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ ، وَبِهِ قَطَعَ الشَّيْخَانِ . وَقِيلَ : لَهُ تَحْلِيلُهَا إِنْ كَانَ التَّنْذِيرُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، لَمْ يَمْلِكْهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَإِنْ أُحْرِمَتْ بِتَنْذِيرٍ بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ،

(١) سقط من م .

وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أَحْرَمَتْ  
المقنع به .

الشرح الكبير به يَقَعُ عن حَجَّةِ الإسلامِ الواجبةِ بأصلِ الشرعِ ، كالمَرِيضِ إِذَا تَكَلَّفَ حُضُورَ الْجُمُعَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُ تَحْلِيلَهَا ؛ لِفَقْدَانِ شَرْطِهَا ، فَأُشْبِهَتْ الْأُمَّةَ وَالصَّغِيرَةَ ، فَإِنَّهُ لَمَّا فَقَدَتِ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوغَ مَلَكَ مَنَعُهَا ، «وَلَأَنهَا» ليست واجبةً عليها ، أَشْبِهَتْ سَائِرَ التَّطَوُّعِ . فَأَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى حَجِّ التَّطَوُّعِ وَالْإِحْرَامِ بِهِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ .

١١٣٧ - مسألة : ( وليس للرجل منع امرأته من حجّ الفرض ، ولا تحليلها إن أحرمت به ) بغير خلاف ، حكاه [ ٥/٣ ط ] ابن المنذر . فإن أذن لها ، فله الرجوع ما لم تتلبس بالإحرام . ومتى قلنا : له تحليلها .

الإنصاف قولاً واحداً .

فائدة : حيث جازَ له تحليلها فحلَّها ، فلم تقبل ، أثبت ، وله مباشرتها . قوله : وليس للزوج منع امرأته من حجّ الفرض ، ولا تحليلها إن أحرمت به . اعلم أنه إذا استكملت المرأة شروط الحجّ ، وأرادت الحجّ ، لم يكن لزوجها منعها منه ، ولا تحليلها إن أحرمت به . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبةً . وعنه ، له تحليلها . قال في « التلخيص » : وقيل : فيه روايتان . قال في « الفروع » : فيتوجّه منه منعها . قال : وظاهره ولو أحرمت قبل الميقات . وأمّا إذا لم تستكمل شروط الحجّ ، فله منعها من الخروج له والإحرام به ، فلو خالفت ، وأحرمت ، والحالة هذه ، لم يملك تحليلها . على الصحيح من المذهب . وقيل :

(١ - ١) في الأصل : « لأنها » . بدون الواو .



الشرح الكبير

فَحَلَّلَهَا ، فَحَكَّمَهَا حُكْمَ الْمُحْضَرِّ ، يَلْزِمُهَا الْهَدْيُ ، أَوْ الصَّوْمُ إِنْ لَمْ تَجِدْهُ ، كَسَائِرِ الْمُحْضَرِّينَ . لَيْسَ لِلرَّجُلِ <sup>(١)</sup> مَنَعٌ أَمْرًا مِنْ الْمُضِيِّ إِلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، إِذَا كَمَلَتْ شُرُوطُهُ ، وَكَانَ لَهَا مَحْرَمٌ يَخْرُجُ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَهَذَا قَوْلُ النَّحْضِيِّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّ لَهُ مَنَعَهَا ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي . وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ . وَيُسْتَحَبُّ لَهَا اسْتِئْذَانُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . فَإِنْ أَذِنَ لَهَا ، وَإِلَّا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

**فصل :** وَلَا تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَلَهَا الْخُرُوجُ إِذَا كَانَتْ مَبْتُوتَةً ؛ لِأَنَّ الْمَبِيتَ وَلُزُومَ مَنَزِلِهَا وَاجِبٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ دُونَ الْمَبْتُوتَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وَقُدِّمَ عَلَى الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ . وَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَحَكَّمَهَا حُكْمَ الزَّوْجَةِ ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِلْحَجِّ فَتَوَفَّى زَوْجُهَا فِي الطَّرِيقِ ، فَسَنَذَكَّرُ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ لَمْ <sup>(٢)</sup> تَكْمُلْ شُرُوطُهُ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْمُضِيِّ إِلَيْهِ وَالشُّرُوعِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ حَقُّهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا ، فَمَلَكَ مَنَعَهَا مِنْهُ ، كَصَوْمِ التَّطَوُّعِ .

**فصل :** فَإِنْ أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهَا ، وَكَذَلِكَ

الإنصاف

يَمْلِكُهُ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِلْمُصَنِّفِ .

**فوائد ؛ الأولى ،** حَيْثُ قُلْنَا : لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا . فَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ .

(١) فِي م : لِلزَّوْجِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

إِنْ أُخْرِمَتْ بِالْمُعْرَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِذَا أُخْرِمَتْ بِهَا<sup>(١)</sup> فِي قَوْلٍ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ النَّخَعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَهُ مَنَعُهَا . لِأَنَّ الْحَجَّ عِنْدَهُ عَلَى التَّرَاجِي ، فَلَا يَتَعَيَّنُ فِي هَذَا الْعَامِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ الْوَاجِبَ يَتَعَيَّنُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ ، فَصَارَ كَالصَّلَاةِ إِذَا أُخْرِمَتْ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا شَرَعَتْ فِيهِ ، وَلِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الدَّوَامِ ، فَلَوْ مَلَكَ مَنَعُهَا فِي هَذَا الْعَامِ ، مَلَكَهُ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيُفْضَى إِلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

**فصل :** فَإِنْ أُخْرِمَتْ بِوَاجِبٍ ، فَحَلَفَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَحِلَّ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُبَاحٌ ، وَلَيْسَ لَهَا تَرْكُ الْفَضِيلَةِ لِأَجْلِهِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ . فَاجْتَنَبَ بِقَوْلِ

وَنَقَلَ صَالِحٌ ، لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَهُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، إِنْ كَانَ غَائِبًا كَتَبَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَذِنَ ، وَإِلَّا حُجَّتْ بِمَحْرَمٍ . وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « قَوَاعِيدِهِ » : نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، عَلَى أَنَّهَا لَا تَحُجُّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا . قَالَ : فَعَلَى هَذَا ، يُجَبِّرُ عَلَى الْإِذْنِ لَهَا . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أُخْرِمَتْ بِوَاجِبٍ فَحَلَفَ زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، أَنَّهَا لَا تَحُجُّ الْعَامَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَحِلَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ . وَاخْتَارَهُ [ ٢٦٦/١ ] ابْنُ أَبِي مُوسَى ، كَمَا لَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ ، إِلَّا أَنْ تَذْفَعَ إِلَيْهِ مَالُهَا . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ،

(١) سقط من : م .

عَطَاءٍ ، فَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ الطَّلَاقِ عَظِيمٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا ، وَمُفَارَقَةِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهَا ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِنْ ذَهَابِ مَالِهَا ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ عَطَاءً هَلَاكًا . وَلِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا أَنْ تَذْفَعَ إِلَيْهِ مَالُهَا ، كَانَ ذَلِكَ حَضْرًا ، فَهَذَا أَوَّلَى .

**فصل :** وليس للوالد منع ولده من حج الفرض والنذر ، ولا تحليله من إخراجيه ، وليس للولد طاعته في تركه ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى » <sup>(١)</sup> . فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ لَهُ مَنَعَهُ مِنَ الْعَزْوِ ، وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، فَالتَّطَوُّعُ

وَسُئِلَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ . الْإِنصَافُ وَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » تَخْرِيجًا بِمَنَعِ الْإِحْرَامِ . وَقَالَ : هُوَ أَظْهَرُ وَأَقْيَسُ . ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . وَسَأَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَأَمْرَاتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يُحْرَمِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : يُحْرَمُ ، وَلَا تَطْلُقُ أَمْرَاتُهُ ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَكَّةَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ رُشْدًا . فَجَوَّزَ أَحْمَدُ إِسْقَاطَ حَقِّ السَّيِّدِ لَضَرَرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مَعَ تَأْكُيدِ حَقِّ الْآدِمِيِّ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْهُ ، لَا يُعْجِزُنِي أَنْ يَمْنَعَهُ . قَالَ فِي « الْإِنْتِصَارِ » : فَاسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَمْنَعَهُ . الثَّلَاثَةُ ، لَيْسَ لِلْوَالِدِ مَنَعٌ وَلَدَهُ مِنْ حَجٍّ وَاجِبٍ ، وَلَا تَحْلِيلِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلَدِ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طاعة الأئمة ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩ . وأبو داود ، في : باب في الطاعة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٣٨ . والنسائي ، في : باب جزء من أمر بمعصية فأطاع ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧ / ١٤٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٣١ ، ٤ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٥ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ .

(٢) سقط من : م .

أُولَى . فَإِنْ أُحْرِمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهُ ، لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْذُّخُولِ فِيهِ ، فَصَارَ كَالْوَجِبِ انْتِدَاءً ، أَوْ كَالْتَذَرِ .

**فصل :** فَإِنْ أُحْرِمَتِ الْمَرْأَةُ بِحُجَّةِ التَّذَرِ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، فَهَلْ لَزُوجِهَا مَنَعُهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، حَكَاهُمَا [ ٦/٣ ] الْقَاضِي أَبُو<sup>(١)</sup> الْحُسَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا ، كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ مَنَعُهَا ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا بِإِجَابِهَا ، أَشْبَهَ حَجَّ التَّطَوُّعِ إِذَا أُحْرِمَتْ بِهِ .

طَاعَتُهُ فِيهِ ، وَلَهُ مَنَعُهُ مِنَ التَّطَوُّعِ كَالْجِهَادِ ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ إِذَا أُحْرِمَ ، لِلزُّومِ بِشُرُوعِهِ . وَيَلْزَمُهُ طَاعَةُ وَالِدَيْهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَيَحْرُمُ طَاعَتُهُمَا فِيهَا . وَلَوْ أَمَرَهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ ، أَخْرَجَهَا . نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ : وَلَوْ كَانَا فَاسِقَيْنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذَا فِيمَا فِيهِ نَفْعٌ لِّهِمَا ، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَضُرَّهُ ، وَجِبَ ، وَإِلَّا فَلَا . انْتَهَى . وَظَاهِرُ رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ وَجَعْفَرٍ ، لَا طَاعَةَ لَهَا إِلَّا فِي الْبِرِّ . وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ، لَا طَاعَةَ فِي مَكْرُوهٍ . وَظَاهِرُ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، لَا طَاعَةَ لَهَا فِي تَرْكِ مُسْتَحَبٍّ . وَقَالَ الْمَجْدُ ، وَتَبِعَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ : لَا يَجُوزُ لَهُ مَنَعٌ وَلَدِهِ مِنْ سُنَّةٍ رَاتِبَةٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي مَنْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّوْمِ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ أَبِيهِ : لَا يُعْجِبُنِي ، هُوَ يَقْدِرُ يَرِيبُ أَبَاهُ بِغَيْرِ هَذَا . وَقَالَ فِي « الْعَتِيَّةِ » : يَجُوزُ تَرْكُ النَّوَافِلِ لَطَاعَتِهِمَا ، بَلِ الْأَفْضَلُ طَاعَتُهُمَا . وَيَأْتِي فِي مَنْ يَأْمُرُهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ بِالطَّلَاقِ ، فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَكَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ فِي أَمْرِهِ بِنِكَاحٍ مُعَيَّنَةٍ . الرَّابِعَةُ ، لَيْسَ لَوَلِيِّ السَّفِيهِ الْمُبْدَرِ مَنَعُهُ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَكِنْ يَدْفَعُ نَفَقَتَهُ إِلَى ثِقَةٍ لِيَتَفَقَّ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ . وَإِنْ أُحْرِمَ بِتَقْلٍ وَزَادَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يَكْتَسِبِ الزَّائِدَ ، فَقِيلَ : حُكْمُهُ

(١) فِي م : « وَأَبُو » .

**فَصْلٌ : الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا** <sup>المفنع</sup>  
**وَرَاحِلَةً صَالِحَةً لِمِثْلِهِ بِآلَتِهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى**  
**تَحْصِيلِ ذَلِكَ ، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ ، وَخَادِمٍ ،**  
**وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَمُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ .**

**فصل : ( الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً**  
**صَالِحَةً لِمِثْلِهِ بِآلَتِهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ ،**  
**فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ ، وَخَادِمٍ ، وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَمُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ**  
**عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ ) الْإِسْتِطَاعَةُ الْمُشْتَرَطَةُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِلْكُ الزَّادِ**  
**وَالرَّاحِلَةِ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ،**

<sup>الإنصاف</sup> **حُكْمُ الْعَبْدِ إِذَا أُحْرِمَ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ . وَصَحَّحَ فِي «النَّظْمِ» ، أَنَّهُ يَمْنَعُهُ . ذَكَرَهُ فِي أَوَائِرِ**  
**الْحَجَرِ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : فَلَهُ فِي الْأَصَحِّ مَنْعُهُ مِنْهُ ، وَتَحْلِيلُهُ بِصَوْمٍ ،**  
**وَالْأَفْلَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، فَإِنْ مَنْعَهُ فَأُحْرِمَ ، فَهُوَ كَمَنْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ .**  
**قَوْلُهُ : الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ**  
**حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ .**  
**واعتبر ابن الجوزي ، في «كشْفِ الْمُسْكِلِ» ، الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ فِي حَقِّ مَنْ يَحْتَاجُهُمَا ،**  
**فَأَمَّا مَنْ أَمْكَنَهُ الْمَشْيُ وَالتَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ ، فعليه الْحَجُّ . واختاره الشَّيْخُ عَبْدُ**  
**الْحَلِيمِ<sup>(١)</sup> ، وَلَدُ الْمَجْدِ ، وَوَالِدُ الشَّيْخِ تَقْيِ الدِّينِ ، فِي الْقُدْرَةِ بِالتَّكْسِبِ ، وَقَالَ :**  
**هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى أَضْلَانَا ، فَإِنْ عِنْدَنَا ، يُجْبَرُ الْمُفْلِسُ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى**  
**الْمَسَآلَةِ . قَالَ : وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ ، وَإِنْ**  
**بُعِذَتِ الْمَسَافَةُ ، كَانَ مُتَوَجِّهًا عَلَى أَضْلَانَا . وَقَالَ الْقَاضِي مَا قَالَهُ فِي «كَشْفِ الْمُسْكِلِ» ،**

(١) عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني ، شهاب الدين ، أبو الحسن ، إمام محقق ، من أعيان الحنابلة . توفي سنة اثنين وثمانين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ٣١٠/٢ ، ٣١١ .

وإسحاق . قال الترمذي<sup>(١)</sup> : والعَمَلُ عليه عند أهل العلم . وقال  
عكرمة : هي الصُّحَّةُ . وقال الصُّحَّاكُ : إن كان شاباً فليؤجر نفسه بأكله  
وعقبيه ، حتى يَفْضِيَ نُسْكَه . وعن مالك ، إن كان يُمكنه المشي ، وعادته  
سؤال الناس ، لَزِمَهُ الْحَجُّ ؛ لأن هذه الاستِطاعة في حَقِّه ، فهو كواجد  
الزاد والراحلة . ولنا ، أن النبي ﷺ فَسَّرَ الاستِطاعةَ بالزَّادِ والراحلةِ ،  
فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إلى تَفْسِيرِهِ ، فَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> ، بإسناده عن جابر ،

وزاد فقال : تُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ على تحصيله بصُنْعَةٍ أو مَسْأَلَةٍ إذا كانت عَادَتَهُ . انتهى .  
وقيل : مَنْ قَدَّرَ أَنْ يَمْشِيَ عن مَكَّةَ مسافةَ الْقَصْرِ ، لَزِمَهُ الْحَجُّ والعُمْرَةُ ؛ لأنَّهُ  
مُسْتَطِيعٌ ، فَيَدْخُلُ في الآيَةِ . ذَكَرَهُ في «الرَّعَايَةِ» . فعلى المذهب ، يُسْتَحَبُّ الْحَجُّ  
لَمَنْ أَمَكَّنَهُ الْمَشْيُ والتَّكْسُّبُ بالصَّنْعَةِ ، وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَهُ جِرْفَةُ الْمَسْأَلَةِ . قال أحمد :  
لَا أُحِبُّ لَهُ ذَلِكَ . واخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ في قَوْلِ أَحْمَدَ : لَا أُحِبُّ كَذَا . هل هو للتَّخْرِيمِ  
أو لِلْكَرَاهَةِ ؟ على وَجْهَيْنِ . على مَا يَأْتِي في آخِرِ الْكِتَابِ . وعلى المذهبِ في أَصْلِ  
الْمَسْأَلَةِ ، يُشْتَرَطُ الزَّادُ ، سَوَاءً قَرُبَتِ الْمَسَافَةُ أو بَعُدَتْ . قال في «الفروع» :  
والمُرَادُ ، إن احتاج إليه ، ولهذا قال ابن عَقِيلٍ في «الفنون» : الْحَجُّ بِذَنْبٍ مَخْضُ ،  
ولا يجوزُ دَعْوَى أَنَّ الْمَالَ شَرَطٌ في وجوبه ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَحْصُلُ الْمَشْرُوطُ دُونَهُ ،  
وهو الْمُصْحَحُ لِلْمَشْرُوطِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَكْيَّ يَلْزِمُهُ ، وَلَا مَالٌ لَهُ . انتهى .

(١) انظر : عارضة الأحوذى ٢٨/٤ .

(٢) في : أول كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢١٥/٢ - ٢١٨ .

كما أخرجه البيهقي ، عن أنس وعائشة وابن عمر ، في : باب الرجل يطيق الحج ماشياً ، من كتاب الحج .  
السنن الكبرى ٣٣٠/٤ .

وأخرجه عن ابن عمر الترمذي وابن ماجه . انظر التخریج التالي . وانظر الكلام على طرقه وأسانيده في :  
إرواء الغليل ١٦٠/٤ - ١٦٧ .

وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأنس، وعائشة، رضي الله عنهم، أن النبي ﷺ سُئِلَ: ما السَّبِيلُ؟ قال: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». وروى ابن عمر، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قال: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: حديث حسن. وروى الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، قال: ثنا هُشَيْمٌ، عن يُونُسَ، عن الحسن، قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>. قال رجلٌ: يا رسول الله، ما السَّبِيلُ؟ قال: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». ولأنها عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ،

وَيُشْتَرَطُ مِلْكُ الزَّادِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَنَازِلِ، لَزِمَهُ حَمْلُهُ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْمَنَازِلِ، لَمْ يَلْزِمُهُ حَمْلُهُ إِنْ كَانَ بِشَيْءٍ مِثْلِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِزِيَادَةٍ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ شِرَاءِ الْمَاءِ لِلْوُضوءِ إِذَا عُدِمَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّيْمُمِ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ. قَدَّمَهُ فِي «الْمُغْنِي»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«شَرْحِ الْمَجْدِ»، وَ«الْفُرُوعِ». وَالثَّانِي، يَلْزِمُهُ هُنَا بِذَلِكَ الزِّيَادَةُ الَّتِي لَا تُجَحِّفُ بِمَالِهِ، وَإِنْ مَنَعْنَاهُ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ لِلْوُضوءِ. وَهِيَ طَرِيقَةُ أَيْ الْخَطَّابِ، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ»، [٢٦٦/١ ظ] وَالْمُصَنِّفُ فِي «الْكَافِي»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ»، وَغَيْرِهِمْ. وَفَرَّقُوا بَيْنَ التَّيْمُمِ وَبَيْنَ هَذَا بِأَنَّ الْمَاءَ يَتَكَرَّرُ عَدْمُهُ، وَالْحَجُّ التَّزَمَ فِيهِ

(١) في: باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة، من أبواب الحج، وفي: باب تقسيم سورة آل عمران، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٢٧/٤، ١٢٤/١١، ١٢٥. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما يوجب الحج، من كتاب الناسك. سنن ابن ماجه ٩٦٧/٢.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ٦٧٥/٢. ومن رواية أبي داود ٩٧.

كما أخرجه البيهقي، في: باب بيان السبيل، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٣٢٧/٤. (٣) سورة آل عمران ٩٧.

فاشترط لوجوبها الزاد والراحلة ، كالجهاد . وما ذكروه ليس باستطاعة ، فإنه شاق وإن كان عادة . والاعتبار بعموم الأحوال دون خصوصها ، كما أن رخص السفر تعم من يشق عليه ومن لا يشق عليه . وكذلك من كان له ما يقدر به على تحصيل الزاد والراحلة بالشروط المذكورة ؛ لأنه في معنى ملك الزاد والراحلة . ولأن القدرة على ما تحصل به الرقبة في الكفارة كملك الرقبة ، فكذلك ههنا .

**فصل :** ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذي بينه وبين البيت مسافة القصر ، فأما القريب الذي يمكنه المشى ، فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه ؛ لأنها مسافة قريبة ، يمكنه السعى إليها ، فلزمه ، كالسعى إلى الجمعة ، وإن كان ممن لا يمكنه المشى ، كالشيخ الكبير ، اعتبر وجود الحمولة في حقه ، لأنه عاجز عن المشى إليه <sup>(١)</sup> ، أشبه البعيد . وأما الزاد ، فلا بد منه ، فإن لم يجد زادا ، ولا قدر على كسبه ، لم يلزمه الحج .

المشاق ، فكذا الزيادة في ثمنه إذا كانت لا تجحف بماله ؛ لئلا يفوت . نقله المجذ في « شرحه » . ويشترط أيضا ، القدرة على وعاء الزاد ؛ لأنه لا بد منه . وأما الراحلة ، فيشترط القدرة عليها مع البعد ؛ وقدره مسافة القصر فقط ، إلا مع العجز ، كالشيخ الكبير ونحوه ؛ لأنه لا يمكنه . وقال في « الكافي » : وإن عجز عن المشى ، وأمكنه الحبو ، لم يلزمه . قال في « الفروع » : وهو مراد غيره .

قوله في الراحلة : صالحة لمثله . يعني ، في العادة ؛ لاختلاف أحوال الناس ؛ لأن اعتبار الراحلة للقادر على المشى لدفع المشقة . قاله المصنف وجماعة من

(١) سقط من : م .



الشرح الكبير

**فصل :** والزَّادُ [ ٦/٣ ط ] الذي تُشْتَرَطُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ ، هو ما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ ، مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَكُسُوفٍ ، فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُهُ ، أَوْ وَجَدَهُ يُبَاعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ فِي الْغَلَاءِ وَالرُّخْصِ ، أَوْ بِزِيَادَةٍ يَسِيرَةٍ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ تُجْحِفُ بِهِ <sup>(١)</sup> لَمْ يَلْزَمْهُ ، كَمَا قُلْنَا فِي شِرَاءِ الْمَاءِ لِلْوَضُوءِ . وَإِذَا كَانَ يَجِدُ الزَّادَ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ حَمْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ كَذَلِكَ ، لَزِمَهُ حَمْلُهُ ، وَأَمَّا الْمَاءُ وَعَلْفُ الْبَهَائِمِ فَسَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَجِدَ رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ؛ إِمَّا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ ، لَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ ، وَيَجِدُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ يَكْفِيهِ الرَّحْلُ وَالْقَتَبُ ، وَلَا يَخْشَى السَّقُوطَ ، اكْتَفَى بِذَلِكَ .

الأصحاب . ولم يذكره بعضهم ؛ لظاهر النص . واعتبر في « المُسْتَوْعِبِ » إِمْكَانَ الرُّكُوبِ ، مع أنه قال : رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ فِي قَوْلِهِ عَنِ الرَّاحِلَةِ : تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ . أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الزَّادِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي عَادَةِ مِثْلِهِ فِي الزَّادِ ، يَلْزَمُهُ ؛ لظاهرِ النصِّ ؛ لِئَلَّا يُفْضَى إِلَى تَرْكِ الْحَجِّ ، بِخِلَافِ الرَّاحِلَةِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالٌ ، أَنَّهُ كَالرَّاحِلَةِ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَطَعَ بِذَلِكَ فِي « الْوَجِيزِ » ؛ فَقَالَ : وَوَجَدَ زَادًا وَمَرَكُوبًا صَالِحَيْنِ لِمِثْلِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ بِالزَّادِ ، أَنْ لَا يَحْصُلَ مَعَهُ ضَرَرٌ لِرَدَائِعِهِ .

**فائدة :** إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَةِ نَفْسِهِ ، وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ ، اعْتَبِرَ مَنْ يَخْدُمُهُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي م : بِمَالِهِ .

وإن كان ممن لم تجرِ عادته بذلك ، أو يخشى السقوط عنهما ، اعتُبر وجودُ محمِلٍ وما أشبهه ، ممّا<sup>(١)</sup> لا يخشى سقوطه عنه ، ولا مشقة فيها ؛ لأنَّ اعتبارَ الرَّاحِلَةِ في حقِّ القادرِ على المشي ، إنما كان للدفعِ المشقة ، فيجب أن يُعتَبَر ههنا ما تندفعُ به المشقة ، وإن كان ممن لا يقدرُ على خدمةِ نفسه والقيامِ بأمره ، اعتُبرتِ القدرةُ على مَنْ يخدمه ؛ لأنه من سبيله .

**فصل :** ويُعتَبَر أن يكونَ هذا فاضلاً عما يحتاجُ إليه لتفَقُّعِ عياله الذين تلزمُهُ مؤنتهم ، في مضيئه ورُجوعه ؛ لأنَّ النِّفَقَةَ تتعلَّقُ بها حقوقُ الآدميين ، وهم أخوج ، وحَقُّهم آكدُ . وقد روى عبدُ الله بنُ عمرو ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوْتُ » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وأن يكونَ فاضلاً عما يحتاجُ هو وأهلُه إليه ، من مسكنٍ

من سبيله . قاله المُصَنِّف . وقال في « الفروع » : وظاهره ، لو أمكنه ، لزِمَه ؛ عملاً بظاهرِ النَّصِّ ، وكلامٍ غيره يقتضي أنه كالرَّاحِلَةِ ، لعدمِ الفرقِ .

قوله : فاضلاً عن مؤنته ومؤنةِ عياله على الدَّوامِ . اعلم أنه تُعتَبَرُ كِفَايَتُهُ وكِفَايَةُ عياله إلى أن يعودَ ، بلا خلافٍ . والصَّحِيحُ مِنَ المذهبِ ، أنه يُعتَبَرُ أن يكونَ له إذا رجع ما يقومُ بِكِفَايَتِهِ وكِفَايَةِ عياله على الدَّوامِ ، من عَقَارٍ أو بِضَاعَةٍ أو صِنَاعَةٍ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وهو ظاهرٌ ما جزم به في « الهِدَايَةِ » ، و « المُنْذَهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلَاصَةِ » ، و « العُمْدَةِ » ، و « التَّلْخِيصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « مُرْشَحِ المَجْدِ » ، و « مُحَرَّرِهِ » ، و « الإِفَادَاتِ » ، و « النِّظَمِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، و « إِذْرَاكِ الغَايَةِ » ، و « المُنَوَّرِ » ، وغيرهم ؛

(١) في م : « ممن » .

(٢) تقدم تخريجه في ٣١٧/٧ .

وخادم وما لا بد منه ، وأن يكونَ فاضلاً عن قضاءِ دينه ؛ لأنَّ قضاءَ الدينِ من حوائِجِه الأصليَّةِ ، ويتعلَّقُ به حُقوقُ الآدميين ، فهو آكدُ ، وكذلك منعُ الزكاةِ مع تعلُّقِ حُقوقِ الفقراءِ بها ، وحاجَّتِهم إليها ، فالحجُّ الذي هو خالصُ حقِّ الله تعالى أولى ، وسواءٌ كانَ الدينُ لآدميٍّ مُعَيَّنٍ ، أو من حُقوقِ الله تعالى ، كزكاةٍ في ذمِّته ، أو كفاراتٍ ونحوها . وإن احتاجَ إلى النِّكاحِ ، وخافَ على نفسه العنتَ ، قدَّمَ التَّزويجَ ؛ لأنَّه واجبٌ عليه ، لا غنى<sup>(١)</sup> به عنه ، فهو كنفقته ، وإن لم يخفَ قدَّمَ الحجَّ ؛ لأنَّ النِّكاحَ تطوُّعٌ ، فلا يُقدَّمُ على الحجِّ الواجب . وإن حجَّ من تلزَّمه هذه الحُقوقُ وضَّيعها ، صحَّ حجُّه ؛ لأنها مُتعلِّقةٌ بذمِّته ، فلا تمنعُ صحَّةَ حجِّه .

**فصل :** ومن له دارٌ يسكنُها ، أو يسكنُها عياله ، أو يحتاجُ إلى أجرِها لتنفقةِ نفسه أو عياله ، أو بضاعةً متى نقصها اختلَّ ربحُها ، فلم تكفيهم ،

لاقتصارهم عليه . وقدَّمه في « الفروع » ، و « تجريدِ العناية » . وقال في « الرُّوضة » ، و « الكافي » : تُعتبرُ كفايةُ عياله إلى أن يعودَ فقط . قدَّمه في « الرُّعايتين » ، و « الفائق » . نقل أبو طالبٍ ، يجبُ عليه الحجُّ إذا كان معه نفقةٌ تُبلِّغه مكةَ ويرجعُ ، ويُخلفُ نفقةً لأهلِهِ حتى يرجعَ .

تبيينه : ظاهرُ قوله : فاضلاً عن قضاءِ دينه . أنه سواءَ كانَ حالاً أو مؤجَّلاً ، وسواءَ كانَ لآدميٍّ أو لله . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وقال في « المذهب » ، و « مسبوک الدَّهَب » : وأن لا يكونَ عليه دينٌ حالٌّ يُطالبُ به ، بحيث لو قضاها لم يُقدِّرْ على كمالِ الزَّادِ والرَّاحِلَةِ . انتهى . فظاهِرُهُ ، أنه لو كان

(١) في م : غناء .

أو سائمةً يحتاجون إليها ، لم يلزمه الحج ؛ لما ذكرنا . وإن كان له من ذلك شيء فاضل عن حاجته لزمه بيعه في الحج . فإن كان له مسكن واسع يفضل عن حاجته ، وأمكنه بيعه وشراء ما [ ٧/٣ ] يكفيه ، ويفضل قدر ما يحج<sup>(١)</sup> به ، لزمه . وإن كانت له كتب يحتاج إليها ، لم يلزمه بيعها في الحج ، وإلا لزمه . وإن كان له بكتاب نسختان ، يستغني بإحداها ، باع الأخرى . وإن كان له دين على ملىء باذل له يكفيه في الحج ، لزمه ؛ لأنه قادر ، وإن كان على مفسر ، أو تعذر استيفاؤه لم يلزمه .

**فصل :** فإن تكلف الحج من لا يلزمه ، وأمكنه ذلك من غير ضرر يلحق بغيره ، مثل من "يمشي" ويكتسب بصناعة كالخرز ، أو معاونة من ينفق عليه ، أو يكثرى لزاده ولا يسأل الناس ، استحج له الحج ؛

مؤجلاً ، أو كان حالاً ولكن لا يطالب به ، أنه يجب عليه . ولم يذكره الأكثر ، بل ظاهر كلامهم ، عدم الوجوب .

**فائدة :** إذا خاف العنت من يقدر على الحج ، قدم النكاح عليه . على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ؛ لوجوبه إذن . وحكاة المجدد إجماعاً ، لكن نوزع في ادعاء الإجماع . وقيل : يقدم الحج . اختاره بعض الأصحاب ، كما لو لم يخفه ، إجماعاً .

قوله : فاضلاً عما يحتاج إليه من مسكن وخادم . وكذا مالا بدله منه .

**فائدة :** لو فضل من ثمن ذلك ما يحج به بعد شرائه منه ما يكفيه ، لزمه

(١) في م : يحتاج .

(٢) سقط من م .

لقول الله تعالى : ﴿يَا تَوَكَّلْ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾<sup>(١)</sup> . فَقَدَّمَ ذِكْرَ الرُّجَالِ . وَلأنَّ فِيهِ مُبَالَغَةً فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ كَانَ يَسْأَلُ النَّاسَ ، كُرَّةَ الْحَجِّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ ، وَيَحْصُلُ كُلًّا عَلَيْهِمْ فِي التَّزَامِ مَا لَا يَلْزَمُهُ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ يَدْخُلُ الْبَادِيَةَ بِلا زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ ؟ فَقَالَ : لَا أُحِبُّ لَهُ ذَلِكَ ، هَذَا يَتَوَكَّلُ عَلَى أَزْوَادِ النَّاسِ .

١١٣٨ - مسألة : ( وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا يَبْذُلُ غَيْرَهُ بِحَالٍ ) لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ يَبْذُلُ غَيْرَهُ لَهُ ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِذَلِكَ ، سَوَاءً كَانَ الْبَاذِلُ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا ، وَسَوَاءً بَذَلَ لَهُ الرُّكُوبَ وَالزَّادَ ، أَوْ بَذَلَ لَهُ مَالًا . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِذَا بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ مَا يَتِمَّكُنُ بِهِ مِنَ الْحَجِّ لَزَمَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَتَهُ الْحَجُّ مِنْ غَيْرِ مَنَّةٍ تَلْزَمُهُ ، وَلَا ضَرَرَ يُلْحَقُهُ ، فَلَزَمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « يُوجِبُ الْحَجُّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ »<sup>(٢)</sup> . يَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ مِلْكٍ ذَلِكَ ، أَوْ مِلْكٍ مَا يَحْصُلُ بِهِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا ، وَلأنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِلزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَلَا تَمَنُّهُمَا ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ بَذَلَ لَهُ وَالِدُهُ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَنَّةٌ ، وَلَوْ

الْحَجُّ . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَلَوْ احتاجَ إِلَى كُتْبِهِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ بَيْعُهَا . فَلَوْ اسْتَعْنَى بِإِحْدَى التُّسْحُتَيْنِ بِكِتَابٍ<sup>(٣)</sup> ، بَاعَ الْأُخْرَى . قَالَه الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْفِطْرَةِ .

(١) سورة الحج ٢٧ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤٣ .

(٣) في ١ : « لكتاب » ، وانظر الفروع ٢٣١/٣ .

فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ .

سَلَّمْنَاهُ فَيُطْلُ بِبَذَلِ الْوَالِدَةِ<sup>(١)</sup> ، وَيَذَلِ مَنْ لِلْمَبْذُولِ لَهُ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ أَيَادٍ كَثِيرَةٌ وَنَعَم .

١١٣٩ - مسألة : ( فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ ) مَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى الْفَوْرِ ، إِذَا أُمِكنَهُ فِعْلُهُ ، وَلَمْ يَجْزَلْهُ تَأْخِيرُهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ الْحَجُّ وَجُوبًا مُوسَعًا ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهًا مِثْلَ قَوْلِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ حَامِدٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى الْحَجِّ<sup>(٣)</sup> ، وَتَخَلَّفَ بِالْمَدِينَةِ ، غَيْرَ مُحَارِبٍ وَلَا مَشْغُولٍ بِشَيْءٍ ،

قَوْلُهُ : فَمَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، بَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ . ذَكَرَهَا ابْنُ حَامِدٍ . وَاخْتَارَهُ أَبُو

(١) في م : في الوالد .

(٢) سقط من : م .

(٣) حديث تأمير أبي بكر على الحج أخرجه البخاري ، في : باب ما يستر من العورة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لا يطوف بالبيت عريان ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب كيف ينيذ إلى أهل العهد ، من كتاب الجزية ، وفي : باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله : ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾ ، وباب قوله : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ﴾ ، وباب : ﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ﴾ ، في تفسير سورة براءة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١ / ١٠٣ ، ٢ / ١٨٨ ، ٤ / ١٢٤ ، ٥ / ٢١٢ ، ٦ / ٨٠ ، ٨١ . ومسلم ، في : باب لا يحج البيت مشرك ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٢ . وأبو داود ، في : باب يوم الحج الأكبر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ . والنسائي ، في : باب قوله عز وجل : ﴿ خلوا نيتكم عند كل مسجد ﴾ ، من كتاب المناسك المجتبى ٥ / ١٨٦ ، والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣ .

الشرح الكبير

وَتَخَلَّفَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ قَادِرِينَ عَلَى الْحَجِّ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ ثُمَّ فَعَلَهُ فِي السَّنَةِ الْآخَرَى ، لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا ، ذَلَّ عَلَى أَنَّ وُجُوبَهُ عَلَى التَّرَاخِي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْأَمْرُ عَلَى الْقَوْرِ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ » <sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٤)</sup> . وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، وَابْنِ مَاجَهَ : « فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَّةُ » . قَالَ أَحْمَدُ : وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، وَوَكَيْعٌ ، عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُخْيَةِ الْفَضْلِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَلَكَ زَادًا (٧/٣) وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَفِي

حَازِمٍ ، وَصَاحِبِ « الْفَاتِقِ » . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهًا . زَادَ الْمَجْدُ ، مَعَ الْغَزَمِ عَلَى فِعْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ . وَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْعَصَبِ ، إِذَا حَجَّ بِمَالٍ غَضَبٍ .

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في النسخ : « فليعجل » والمثبت من كتب السنة .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب حدثنا مسدد ... من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٢/١ . وابن ماجه ، في : باب الخروج إلى الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥ .

(٥) في : باب ما جاء في التخليط في ترك الحج ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٢٧/٤ . وللحديث طرق مختلفة ، انظر الكلام عليها في تلخيص الحبير ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ .

إسناده مقال . ورؤى سعيد بن منصور ، بإسناده <sup>(١)</sup> ، عن عبد الرحمن ابن سابط ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يَمُنَّ مَرَضَ حَابِسٍ <sup>(٢)</sup> ، أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ، أَوْ حَاجَةٍ ظَاهِرَةٍ ، فَلَيُمُتْ عَلَى أَىِّ حَالٍ شَاءَ ، يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . وعن عمر نخوه من قوله . وكذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، رضى الله عنهم . ولأنه أخذ أركان الإسلام ، فكان واجبا على الفور ، كالصيام ، ولأن وجوبه بصفة التوسع . يُخْرِجُهُ <sup>(٣)</sup> عن رتبة الواجبات ؛ لأنه يُؤَخَّرُ إلى غير غاية ولا يَأْتُمُ بالموت قبل فعله ؛ لكونه فعل ما يجوز له فعله ، وليس على الموت أمانة يُقَدَّرُ بعدها على فعله . فأما النبي ﷺ ، فإنما فتح مكة سنة ثمان ، وإنما أخره سنة تسع ، فيَحْتَمِلُ أنه كان له عذر ؛ من عدم الاستطاعة ، أو كثر رؤية المشركين عراة حول البيت ، فأخر الحج حتى بعث أبا بكر يُنادى : « أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ » <sup>(٤)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أنه أخره بأمر الله تعالى ؛ لتكون حجته حجة الوداع ، في السنة التي استدار فيها الزمان كهيفته يوم خلق الله السماوات والأرض ،

**فائدة :** لو أيسر من لم يحج ، ثم مات من تلك السنة ، قبل التمكن من الحج ، فهل يجب قضاء الحج عنه ؟ فيه روايتان ، أظهرهما الوجوب . قاله في « القواعد

(١) وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة ، في : باب إمكان الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٣٤/٤ . وابن الجوزي ، في : الموضوعات ٢١٠/٢ .

(٢) بعده في الأصل : « له » .

(٣) في م : « يخرج » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠ .



فَإِنْ عَجَزَ عَنْ [ ٦١ ط ] السَّعْيِ إِلَيْهِ لِكَبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى  
بُرْؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ  
عَنْهُ وَإِنْ عُوْفِيَ .

الشرح الكبير

و (تُصَادِفَ وَقَفَتُهُ) الْجُمُعَةُ ، وَيُكْمِلَ اللَّهُ دِينَهُ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ اجْتَمَعَ  
يَوْمَئِذٍ أَغْيَادُ أَهْلِ كُلِّ دِينٍ ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ . فَأَمَّا تَسْمِيَةُ فِعْلٍ  
الْحَجِّ قَضَاءً ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا  
تَفَثَهُمْ ﴾ (١) . وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الْفَوْرِ تَسْمِيَةُ الْفِعْلِ إِذَا  
أُخِّرَ قَضَاءً ، بِدَلِيلِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَوْ أُخِّرَ لَا تُسَمَّى  
قَضَاءً ، وَالْقَضَاءُ الْوَاجِبُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا أُخِّرَ لَا يُقَالُ : قَضَاءٌ (٢) الْقَضَاءُ .  
وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى سَنَةِ أُخْرَى ، لَمْ يَجُزْ لَهُ تَأْخِيرُهُ ،  
وَإِذَا أُخِّرَ لَا يُسَمَّى قَضَاءً .

١١٤٠ - مسألة : ( فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ لِكَبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى  
بُرْؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ  
عُوْفِيَ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ وَجُوبِ الْحَجِّ ، وَكَانَ  
عَاجِزًا عَنْهُ لِمَنْعٍ مَا يُوسِرُ مِنْ زَوَالِهِ ، كَرَمَانَةٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ،

الإنصاف

الأُصُولِيَّةُ ، وَ « الْفِقْهِيَّةُ » .

قوله : وَإِنْ عَجَزَ عَنْ السَّعْيِ إِلَيْهِ لِكَبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ

(١ - ١) في م : « يصادف وقفة » .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) في الأصل : « قضى » .

أو كان نِضْوً<sup>(١)</sup> الخَلْقِ ، لا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ ، وَالشَّيْخُ الْفَائِي ، وَنَحْوُهُمْ ، مَتَى وَجَدَ مَنْ يَتَوَبُّ عَنْهُ فِي الْحَجِّ ، وَمَا يَسْتَتِيْبُهُ بِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا حَجَّ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، قَالَ : ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> . وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَلَا تَدْخُلُهَا مَعَ الْعَجْزِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ<sup>(٣)</sup> ، حَيْثُ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ وَيَعْتَمِرَ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَنَمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَيْ شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ [ ٨/٣ ] عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَيْ شَيْخٍ كَبِيرٍ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَحُجِّي عَنْهُ » . وَسُئِلَ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ شَيْخٍ لَا يَجِدُ الْاسْتَطَاعَةَ ، قَالَ : يُجَهِّزُ عَنْهُ .

مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ [ ٢٦٧/١ ] عَنْهُ وَإِنْ غُوفِيَ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَلَكِنْ

(١) النِّضْوُ : الْمَهْزُولُ .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٩٧ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٨ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٢٦٠/٦ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

ولأن هذه عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فجاز أن يقوم غير فعله فيها مقام فعله ، كالصوم إذا عجز عنه اقتدى ، بخلاف الصلاة . ويلزمه أن يستتيب على الفور إذا أمكنه ، كما يلزمه ذلك بنفسه .

**فصل :** ويستتاب<sup>(١)</sup> من يحج عنه من حيث وجب عليه ، إما من بلده ، أو من الموضع الذي أيسر<sup>(٢)</sup> فيه ، كالاستنابة عن الميت ، وسندكر ذلك ، إن شاء الله تعالى .

**فصل :** فإن لم يجد مالا يستتيب به ، فلا حج عليه ، بغير خلاف ؛ لأن الصحيح العادم<sup>(٣)</sup> إذا لم يجد<sup>(٤)</sup> ما يحج به ، لا يلزمه الحج ، فالمرضى أولى . وإن وجد مالا ، ولم يجد نائبا ، فقياس المذهب أنه يتنبي على الروائين في إمكان السير ؛ هل هو من شرائط الوجوب ، أو من شرائط وجوب السعي ؟ فإن قلنا : من شرائط لزوم السعي . ثبت الحج في ذمته ، يحج عنه بعد موته . وإن قلنا : من شرائط الوجوب . لم يجب عليه<sup>(٥)</sup> شيء .

ذكر الأصحاب ، لو اعتدت من رفع حيصها سنة ، لم تبطل عدتها بعود حيصها . الإنصاف قال المجدد : وهي نظير مسألتنا . يعنى ، إذا استتاب العاجز ثم عوفى . قال فى « الفروع » : فدل على خلاف هنا ؛ للخلاف هناك .

(١) بعده لم : ١ : عنه .

(٢) فى م : ١ : يسر .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : م .

**فصل :** وإذا استتاب من حَجَّ عنه ثم عوفى ، لم يَجِب عليه حَجٌّ آخر . وهذا قول إسحاق . وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر : يَلْزَمُهُ ؛ لأنَّ هذا بدلُ إياس ، فإذا برأ ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ لم يَكُنْ مَأْيُوسًا منه ، فَلَزِمَهُ الْأَصْلُ ، كَالْآيَةِ تَعَتُّدُ بِالشُّهُورِ ، ثُمَّ تَحِيضُ ، يَلْزَمُهَا الْعِدَّةُ بِالْحَيْضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ، فَخَرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ ، كَمَا لو لم يَبْرَأْ ، أَوْ نَقُولُ : أَدَّى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بِأَمْرِ الشَّرْعِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ حَجٌّ ثَانٍ ، كَمَا لو حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَأنَّ هَذَا يُفْضِي إِلَى إِبْجَابِ حَجَّتَيْنِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُوجِبِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا حَجَّةً وَاحِدَةً . وَقَوْلُهُمْ : لم يَكُنْ مَأْيُوسًا مِنْ بُرْئِهِ . قُلْنَا : لو لم يَكُنْ مَأْيُوسًا مِنْ بُرْئِهِ لَمَا أُبِيحَ لَهُ أَنْ يَسْتَتِيبَ ، فَإِنَّهُ شَرَطَ لَجَوَازِ الِاسْتِتَابَةِ ، فَأَمَّا الْآيَةُ إِذَا اعْتَدَّتْ بِالشُّهُورِ ، فَلَا يُتَصَوَّرُ عَوْدُ حَيْضِهَا ، فَإِنْ رَأَتْ دَمًا ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، وَلَا يَنْطَلُ بِهَ اعْتِدَادُهَا ، لَكِنْ مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ ، إِذَا اعْتَدَّتْ سَنَةً ثُمَّ عَادَ حَيْضُهَا ، لَمْ يَنْطَلُ اعْتِدَادُهَا .

**فائدتان ؛** إحداهما ، ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لو عوفى قَبْلَ فَرَاغِ الثَّائِبِ ، أَنَّهُ يُجْزَى أَيْضًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا أَصَحُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أَجْزَاهُ فِي الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَهُوَ احْتِمَالٌ لِلْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » . وَقِيلَ : لَا يُجْزَى . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَالَّذِي يَنْبَغِي ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى . وَهُوَ أَظْهَرُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الشَّيْخِ تَقَى الدِّينِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِي » . وَأَمَّا إِذَا بَرَأَ قَبْلَ إِخْرَامِ الثَّائِبِ بِهِ<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى ، قَوْلًا وَاحِدًا . الثَّانِيَةُ ، أَلْحَقَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ بِالْعَاجِزِ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، مَنْ كَانَ نِصْوَ الْخَلْقَةِ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ . قَالَ الْإِمَامُ

(١) زيادة من ط ، وانظر: « الفروع » ٢٤٦/٣ .

**فصل :** فإن عوفى قبل فراغ التائب من الحج ، فينبغي أن لا يُجزئته الحج ؛ لأنه قدر على الأصل قبل تمام البدل ، فلزمه ، كالصغيرة ، ومن ارتفع حيضها قبل إتمام عِدَّتِها بالشهور ، وكالمتمم إذا رأى الماء في صلاته . ويَحْتَمِلُ أن يُجزئته ، كالمتمتع إذا شرع في الصوم ، ثم قدر على الهدى ، والمكفر إذا قدر على الأصل بعد الشروع في البدل . وإن برأ قبل إخراج التائب لم يُجزئته بحال .

**فصل :** فأما من يزجي زوال مرضه ، والمحبوس ، ونحوه ، فليس له أن يستنيب . فإن فعل لم يُجزئته وإن لم يبرأ . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : [ ٨ / ٣ ط ] له الاستنباط ، ويكون ذلك مراعى ، فإن قدر على الحج بنفسه ، لزمه ، وإلا أجزأه ذلك <sup>(١)</sup> ، كالمأبوس من برئه . ولنا ، أنه يزجو القدرة على الحج <sup>(٢)</sup> بنفسه ، فلم يكن له الاستنباط ، ولا تُجزئته إن فعل ، كالفقير . وفارق المأبوس من برئه ؛ لأنه عاجز على الإطلاق ، آيس من القدرة على الأصل ، فأشبه الميت ، ولأن النص إنما ورد في الحج عن الشيخ الكبير ، وهو ممن لا يزجي منه الحج بنفسه ، فلا يصح قياس غيره عليه ، إلا إذا كان مثله .

أحمد : أو كانت المرأة ثقيلة لا يقدر مثلها أن <sup>(١)</sup> يركب إلا بمشقة شديدة . وأطلق الإنصاف أبو الخطاب وغيره عدم القدرة .  
قوله : لزمه أن يُقيم من يحج عنه ويعتمر . يعنى ، يكون ذلك على الفور ، كما

(١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : ١ .

**فصل :** فأما القادرُ على الحجِّ بنفسه ، فلا يجوزُ له <sup>(١)</sup> أن يستنيبَ في الحجِّ الواجبِ إجماعاً . قال ابنُ المنذرِ : أجمعَ أهلُ العلمِ على أن مَنْ عليه حجةُ الإسلامِ ، وهو قادرٌ على الحجِّ ، لا يُجزئُ عنه أن يحجَّ غيره عنه . والحجُّ المنذورُ كحجةِ الإسلامِ <sup>(٢)</sup> في إباحةِ الاستنابةِ عندَ العجزِ ، والمنعِ منها مع القدرةِ ؛ لأنها حجةٌ واجبةٌ ، فهي كحجةِ الإسلامِ <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وهل يصحُّ الاستئجارُ على الحجِّ ؟ فيه روايتان ؛ أشهرُهما ، لا يجوزُ . وهو مذهبُ أبي حنيفةَ ، وإسحاقَ . والثانيةُ ، يجوزُ . وهو مذهبُ مالكٍ ، والشافعيِّ ، وابنِ المنذرِ ؛ لأنه يجوزُ أخذُ النفقةِ عليه ، فجازَ الاستئجارُ عليه ، كبناءِ المساجِدِ والقناطرِ . ولنا ، أنها عبادةٌ يختصُّ فاعلُها أن يكونَ مسلماً ، فلم يُجزَ أخذُ الأجرةِ عليها ، كالصلاةِ . فأما

تقدّم . الإِنصاف

قوله : من بلّده . هذا الصحيحُ من المذهبِ ، وعليه الأكثرُ . وقيلَ : يُجزئُ أن يحجَّ عنه من ميقاته . واختاره في « الرُّعاية » . ويأتى نظيرُ ذلك في مَنْ ماتَ وعليه حجٌّ وعُمْرةٌ .

**فوائد :** منها ، لو كان قادراً على نفقةِ راجلٍ ، لم يلزمه الحجُّ . على الصحيحِ من المذهبِ . وقدّمه في « الفروع » . قال في « الرُّعاية » : قيل : هذا قياسُ المذهبِ . واختارَ هو اللزومُ . ومنها ، لو كان قادراً ولم يجدْ نائياً ، فمضى وجوبه في ذمّته وجهان ، بناءً على إمكانِ المسيرِ ، على ما يأتى قريباً . قاله المجتهدُ وغيره ، وزاد ،

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .

بناء المساجد ، فيجوز أن يقع قربةً وغير قربةً ، فإذا وقع بأجرة لم يكن عبادةً ولا قربةً ، وهذا لا يصح أن يقع إلا عبادةً ، ولا يجوز الاشتراك في العبادة ، فمتى فعله من أجل الأجرة خرج عن كونه عبادةً ، فلم يصح . ولا يلزم من جواز أخذ الثقة جواز أخذ الأجرة ؛ بدليل الإمامة والقضاء ، يجوز أخذ الرزق عليهما من بيت المال ، وهو نفقة في المعنى ، بخلاف الأجرة . وفائدة الخلاف أنه متى لم يجز أخذ الأجرة عليها ، فلا يكون إلا نائياً محضاً ، وما يدفع إليه من المال يكون نفقة لطريقه ، فلو مات ، أو أحصر ، أو مرض ، أو ضل عن الطريق ، لم يلزمه الضمان لما أنفق . نص عليه أحمد ؛ لأنه إنفاق بإذن صاحب المال ، فأشبه ما لو أذن له في سد بثني<sup>(١)</sup> فأنفق ولم ينسد . فإذا ناب عنه آخر ، فإنه يحج عنه من حيث بلغ النائب الأول من الطريق ، لحصول قطع هذه المسافة بمال المنوب عنه ، فلم يحتج إلى الإنفاق دفعةً أخرى ، كما لو حج بنفسه فمات في الطريق ، فإنه يحج عنه من حيث انتهى . وما فصل معه من المال رده ،

فإن قلنا : يثبت في ذمته . كان المال المشتراط في الإيجاب على المعصوب بقدر ما نوجبه<sup>(٢)</sup> عليه لو كان صحيحاً . وإن قلنا : لا يثبت في ذمته ، إذا لم يجد نائياً . اشترط للمال الموجب عليه أن لا ينقص عن نفقة المثل للنائب ؛ لئلا يكون النائب باذلاً للطاعة في البعض ، وهو غير موجب على أصلنا ، كبذل الطاعة في الكل . ومنها ، يجوز للمرأة أن تنوب عن الرجل ، ولا إساءة ولا كراهة في نيابتها عنه . قال في

(١) البقي : موضع اندفاع الماء من نهر ونحوه .

(٢) في الأصل ، ط : « يوجبه » ، وانظر : الفروع ٢٤٦/٣ .

إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي أَخْذِهِ ، وَيُتَّفَقَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّبَرُّعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الَّذِي يَأْخُذُ دَرَاهِمَ لِلْحَجِّ : لَا يَمْسُئُ ، وَلَا يَقْتَرُ فِي النَّفَقَةِ ، وَلَا يُسْرِفُ . وَقَالَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ حَجَّةً عَنْ مَيْتٍ ، فَفَضَّلَتْ مَعَهُ فَضْلَةً : يَرُدُّهَا ، وَلَا يُنَاهِدُ<sup>(١)</sup> أَحَدًا إِلَّا بِقَدْرِ مَا لَا يَكُونُ سَرَفًا ، وَلَا يَذْعُو إِلَى طَعَامِهِ ، وَلَا [ ٩/٣ ] يَتَفَضَّلُ . ثُمَّ قَالَ : أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، أَوْ كَذَا وَكَذَا ، فَقِيلَ لَهُ : حُجَّ بِهِذِهِ . فَلَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهَا ، وَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ . وَإِذَا قَالَ الْمَيْتُ : حُجُّوا عَنِّي حَجَّةً بِأَلْفٍ . فَدَفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ ، فَلَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهَا ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ اسْتِئْجَارِ عَلَى الْحَجِّ ، جَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْجَارٍ ، فَيَكُونَ الْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَأَنْ يَسْتَأْجِرَ . فَإِنْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ مَيْتٍ ، اعْتَبَرَ فِيهِ شُرُوطُ الْإِجَارَةِ ، وَمَا يَأْخُذُهُ<sup>(٢)</sup> أَجْرَةً ، يَمْلِكُهُ ، وَيُبَاحُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، وَالتَّوَسُّعُ فِي النَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ أُخْصِرَ ، أَوْ ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ ، أَوْ ضَاعَتْ النَّفَقَةُ مِنْهُ ، فَهُوَ مِنْ صَمَانِهِ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ . وَإِنْ مَاتَ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ ؛ لِتَلَفِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ مَاتَتْ الْبَهِيمَةُ الْمُسْتَأْجَرَةُ ، وَيَكُونُ الْحَجُّ أَيْضًا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَلَغَ إِلَيْهِ ، وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الدَّمَاءِ ، فَعَلِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَيْهِ .

الإِنصَافُ « الْفُرُوعُ » : وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا ، يُكْرَهُ لِقَوَاتِ رَمَلٍ وَخَلْقٍ وَرَفَعٍ صَوْتٍ بِتَلْبِيَةِ وَنَحْوِهَا .

(١) تناهد الرقعة في السفر : أخرجوا من النفقة بالسوية .

(٢) في م : « يَأْخُذُ » .



الشرح الكبير

**فصل :** والتائب غير المستأجر ، فما لزمه من الدماء بفعل محظور ، فعليه في ماله ؛ لأنه لم يؤذن له في الجنابة ، فكان موجبها عليه ، كما لو لم يكن نائبا ، ودَمُ الْمُتَعَةِ والقران ، إن لم يؤذن له فيهما ، عليه ؛ لأنه كجنابته . وإن أُذِنَ له فيهما ، فالدم على المستنيب ؛ لأنه أُذِنَ له<sup>(١)</sup> في سببهما ، ودَمُ الإحصار على المستنيب ؛ لأنه للتخلص من مشقة السفر ، فهو كنفقة الرجوع . فإن أفسد حجه ، فالقضاء عليه ، ويرد ما أخذ ؛ لأن الحجة لم تجزئ عن المستنيب ؛ لتفريطه وجنابته . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه . وإن فات بغير تفريط ، احتسب له بالنفقة ؛ لأنه لم يفت بفعله ، فلم يكن مخالفا ، كما لو مات . وإن قلنا بوجوب القضاء ، فهو عليه في ماله ، كما لو دخل في حج ظن أنه عليه ، فلم يكن عليه ، وفاته .

**فصل :** وإذا سلك التائب طريقا يمكنه سلوك أقرب منه بغير ضرر ، ففاضل النفقة في ماله . وإن تعجل عجلة يمكنه تركها فكذلك . وإن أقام بمكة أكثر من مدة القصر ، بعد إمكان السفر للرجوع ، أنفق من ماله ؛ لأنه غير مأذون له فيه . فإن لم يمكنه الخروج قبل ذلك ، فله النفقة ؛ لأنه مأذون فيه ، وله نفقة الرجوع ، وإن طالت إقامته بمكة ، ما لم يتخذها دارا ، فإن اتخذها دارا ، ولو ساعة ، لم يكن له نفقة لرجوعه ؛ لأنه صار بنية الإقامة مكيًا ، فسقطت نفقته ، فلم تعد . وإن مرض في الطريق ،

تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه لو رَجَى زوال عِلَّتِهِ ، لا يجوز له أن يستنيب ، الإنصاف وهو صحيح ، فإن فعل لم يجزئه ، بلا نزاع .

(١) سقط من : م .

فعاد (١) فله نَفَقَةٌ رُجُوعُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ، وَقَدْ حَصَلَ بِغَيْرِ تَقْرِيطِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ (٢) ، أَوْ أُحْصِرَ . وَإِنْ قَالَ : خِفْتُ الْمَرَضَ ، فَرَجَعْتُ . فَعَلِيهِ الصُّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَهِّمٌ . وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي مَنْ مَرَضَ فِي الْكُوفَةِ ، فَرَجَعَ : يَرُدُّ جَمِيعَ مَا أَخَذَ . وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي النَّفَقَةِ ، فَهُوَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لِلْمُسْتَنْبِ ، فَجَازَ مَا أُذِنَ فِيهِ . وَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الدِّمَاءَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبَاتِ فِعْلِهِ ، أَوِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ عَلَى غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ شَرَطَهُ عَلَى أَجَنَبِيٍّ .

**فصل :** يَجُوزُ أَنْ يَتَوَبَّ الرَّجُلُ عَنْ [ ٩/٣ ط ] الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةِ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ فِي الْحَجِّ ، فِي قَوْلِ عَوَامِّ أَهْلِ الْعِلْمِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ، إِلَّا الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ ، فَإِنَّهُ كَرِهَ حَجَّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذِهِ غَفْلَةٌ عَنْ ظَاهِرِ السُّنَّةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمَرْأَةَ الْخُتْعَمِيَّةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا (٣) . وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ الْمَرْءِ عَنْ غَيْرِهِ . وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ (٤) ، وَأَحَادِيثُ سِوَاهُ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ عَنْ حَتَّى إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَرَضًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَلَمْ تَجُزْ عَنِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالزَّكَاءِ . فَأَمَّا الْمَيْتُ فَيَجُوزُ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٦٠/٦ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

النبي ﷺ أمر بالحج عن الميت ، وقد علم أنه لا إذن له ، وما جاز فرضه جاز نقله ، كالصدقة . فعلى هذا كل ما يفعله النائب عن المستتيب مما لم يؤمر به ، مثل أن يؤمر بحج فيعتمر ، أو بعمره فيحج ، يقع عن الميت ؛ لأنه يصح عنه من غير إذن ، ولا يقع عن الحي ؛ لعدم إذنه فيه ، ويقع عمن فعله ، لأنه لما تعدر وقوعه عن المنوي عنه ، وقع عن نفسه ، كما لو استنابه رجلان ، فأحرم عنهما جميعاً ، وعليه رد الثقة ؛ لأنه لم يفعل ما أمر به ، فأشبه ما لو لم يفعل شيئاً .

### فصل في مخالفة النائب :

إذا أمره بحج ، فتمتع أو اعتمر لنفسه من الميقات ، ثم حج ، نظرت ؛ فإن خرج إلى الميقات فأحرم منه بالحج ، جاز ، ولا شيء عليه . نص عليه أحمد . وهو مذهب الشافعي . وإن أحرم من مكة ، فعليه دم ؛ لترك ميقاته ، ويرد من الثقة بقدر ما ترك من إحرام الحج فيما بين الميقات ومكة . وقال القاضي : لا يقع فعله عن الأمر ، ويرد جميع الثقة ؛ لأنه أتى بغير ما أمر به . وهو مذهب أبي حنيفة . ولنا ، أنه أحرم بالحج من الميقات ، فقد أتى بالحج صحيحاً من ميقاته ، أشبه ما لو لم يحرم بالعمره ، وإن أحرم به من مكة ، فما أخل إلا بما يجبره الدم ، فلم تسقط نفقته ، كما لو تجاوز الميقات غير مُحَرَّم ، فأحرم دونه . فإن أمره بالإفراد فقرن ، لم يضمن شيئاً . وهو مذهب<sup>(١)</sup> الشافعي . وقال أبو حنيفة : يضمن<sup>(٢)</sup> ؛

(١) في م : « قول » .

(٢) في الأصل : « لا يضمن » .

لأنه مُخَالِفٌ . ولنا ، أنه أتى بما أُمِرَ به وزيادةً ، فصَحَّ (وَلَمْ يَضْمَنْ) ، كما لو أَمَرَهُ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ ، فاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ تُساوِي إِحْدَاهُمَا دِينَارًا . ثم إن كان أَمَرَهُ بِالْعُمْرَةِ بَعْدَ الْحَجِّ ، ففَعَلَهَا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وإن لم يَفْعَلْ ، [ ١٠/٣ ] رَدُّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِهَا .

**فصل :** فإن أَمَرَهُ بِالتَّمَتُّعِ ، فَقَرَنَ ، وَقَعَ عَنِ الْآمِرِ ؛ لأنه أَمَرَهُمَا ، وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، فَأُخْرِمَ بِهِ مِنَ الْعِيقَاتِ . وظاهرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وقال القاضِي : يَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَرَضُهُ فِي عُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ وَتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ ، وقد خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ وَقَوَّتَهُ عَلَيْهِ . فإن أَفْرَدَ وَقَعَ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ أَيْضًا ، وَيَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لأنه أَحَلَّ بِالْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْعِيقَاتِ ، وقد أَمَرَهُ بِهِ ، وإِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ مِنَ الْعِيقَاتِ زِيَادَةٌ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا .

**فصل :** فإن أَمَرَهُ بِالْقِرَانِ فَأَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ ، صَحَّ ، وَقَعَ التُّسْكَانُ عَنِ الْآمِرِ ، وَيَرُدُّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ مِنْ إِحْرَامِ التُّسْكِ الَّذِي تَرَكَهُ مِنَ الْعِيقَاتِ . وفي جَمِيعِ ذَلِكَ ، إِذَا أَمَرَهُ بِالتُّسْكِينِ ، ففَعَلَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، رَدُّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ ، وَقَعَ الْمَفْعُولُ عَنِ الْآمِرِ ، وَلِلنَّائِبِ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِهَا .

**فصل :** وإنِ اسْتَتَابَهُ رَجُلٌ فِي الْحَجِّ ، وَ(١) آخَرُ فِي الْعُمْرَةِ ، وَأَذِنَا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « أو » .

الشرح الكبير

له في القرآن ، ففعل ، جاز ؛ لأنه نُسكٌ مشروع . وإن قرَن من غير إذنيهما ، صحَّ ، ووقع عنهما ، ويردُّ من نفقة كل واحد منهما نصفها ؛ لأنه جعل السفَر عنهما بغير إذنيهما . وإن أذن أحدهما دون الآخر ، ردَّ على غير الأمر نصف نفقته<sup>(١)</sup> وخذه . وقال القاضي : إذا لم يأذنا<sup>(٢)</sup> له ، ضمن الجميع ؛ لأنه أمر بنسكٍ مفردٍ ، ولم يأت به ، فكان مخالفاً ، كما لو أمر بحجٍّ فاعتَمَرَ . ولنا ، أنه أتى بما أمر به ، وإنما خالف في صفته ، لا في أصله ، أشبه من أمر بالتمتع فقرَن<sup>(٣)</sup> . ولو أمر بأحد التُسكين ، فقرَن بينه وبين التُسك<sup>(٤)</sup> الآخر لنفسه ، فالحكم فيه كذلك . ودُمَّ القرآن على التائب إذا لم يؤذن له فيه ؛ لعدم الإذن في سببه ، وإن أذن أحدهما دون الآخر ، فعلى الآذن نصف الدم ، ونصفه على التائب .

**فصل :** وإن أمر بالحجِّ ، فحجَّ ، ثم اعتَمَرَ لنفسه ، أو أمر بالعمرة ، فاعتَمَرَ ، ثم حجَّ عن نفسه ، صحَّ ، ولم يردَّ شيئاً من النفقة ؛ لأنه أتى بما أمر به على وجهه . وإن أمره بالإحرام من ميقات<sup>(٥)</sup> ، فأحرم من غيره ، جاز ؛ لأنهما سواء في الإجزاء . وإن أمره بالإحرام من بلده ، فأحرم من الميقات ، جاز ؛ لأنه الأفضل . وإن أمره بالإحرام من الميقات ، فأحرم

الإحصاف

(١) في الأصل : نفقة .

(٢) في الأصل : يأذن .

(٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : الميقات .

وَأَنَّ أَمْكَنَّهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ،  
وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى  
الْمُعْتَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ مِنْ شَرَائِطِ  
الْوُجُوبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتِ الْخَفَارَةُ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ،  
لَزِمَهُ بِذَلِكَ .

مِنْ بَلَدِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَا تَقْصُرُ [ ١٠/٣ ط ] . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فِي  
سَنَةٍ ، أَوْ الِاعْتِمَارِ فِي شَهْرٍ ، فَفَعَلَهُ فِي غَيْرِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَا ذُوْن فِيهِ فِي  
الْجُمْلَةِ .

١١٤١ - مَسْأَلَةٌ : ( وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى السَّعْيِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ  
فِي ) وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ  
وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ مِنْ شَرَائِطِ  
الْوُجُوبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتِ الْخَفَارَةُ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ  
بَذْلُهَا ( مَتَى كَمَلَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ ؛  
لِإِذَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَزِمَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ .

قَوْلُهُ : وَمَنْ أَمْكَنَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا  
آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . يُشْتَرَطُ فِي الطَّرِيقِ أَنْ يَكُونَ  
آمِنًا ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الطَّرِيقِ الْمُعْتَادِ ، إِذَا أَمْكَنَ سُلُوكُهُ ، بَرًّا كَانَ أَوْ بَحْرًا ، لَكِنَّ  
الْبَحْرَ تَارَةً يَكُونُ الْغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ ، وَتَارَةً يَكُونُ الْغَالِبُ فِيهِ الْهَلَاكُ ، وَتَارَةً  
يَسْتَوِي فِيهِ الْأُمْرَانِ ، فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ ، لَزِمَهُ سُلُوكُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ

الشرح الكبير

ولأنه سعى إلى فريضة، فكان واجبا، كالسعى إلى الجمعة. وإنما يجب عليه السعى إذا كان في (١) وقت المسير، وهو كون الوقت متسعا يمكنه الخروج إليه فيه، وأمكنه المسير إليه بما جرت به العادة، فلو أمكنه بأن يسير سيرا يجاوز العادة، لم يلزمه السعى. ويشتراط أن يجد طريقا مسلوكة لا مانع فيها، بعيدة كانت أو قريبة، برا كان أو بحرا، إذا كان الغالب فيها السلامة، فإن لم يكن الغالب منه السلامة، لم يلزمه سلوكه، فإن كان في الطريق عدو يطلب خفارة، لم يلزمه سلوكه، ويسقط عنه السعى، يسيرة كانت أو كثيرة. ذكره القاضي؛ لأنها رشوة فلم يلزمه بذلها في العبادة، كالكبيرة (٢). وقال ابن حامد: إن كان ذلك مما لا يجحف بماله، لزمه الحج؛ لأنها غرامة يقف إمكان الحج على بذلها،

ففي الهلاك، لم يلزمه سلوكه إجماعا، وإن سلم فيه قوم، وهلك فيه آخرون، الإصناف فذكر ابن عقيل، عن القاضي، يلزمه، ولم يخالفه. وجزم به في «التلخيص»، و«النظم». والصحيح من المذهب، أنه لا يلزمه. جزم به المصنف وغيره، وهو ظاهر كلام المجتهد في «شرحه». وقال ابن الجوزي: العاقل إذا أراد سلوك طريق يستوى فيه احتمال السلامة والهلاك، وجب الكف عن سلوكها. واختاره الشيخ تقي الدين، وقال: أعان على نفسه، فلا يكون شهيدا. فظاهر «الفروع» إطلاق الخلاف. ويشتراط على الصحيح من المذهب، أن لا يكون في الطريق خفارة، فإن كان فيه خفارة، لم يلزمه، وعليه أكثر الأصحاب. وقال ابن حامد: إن كانت الخفارة لا تجحف بماله، لزمه بذلها. وجزم به في «الإفادات»،

(١) سقط من الأصل.

(٢) في م: «الكبيرة».

فلم يَمْنَعِ الْوُجُوبَ مع إِمْكَانِ بَذْلِهَا ، كَثَمَنِ الْمَاءِ ، وَعَلَفَ الْبَهَائِمَ .  
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، فَإِنْ كَانَ مَخُوفًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ سُلُوكُهُ ؛ لِأَنَّ  
فِيهِ تَغَرُّبًا بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُوْجَدَ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ ، كَمَا جَرَتْ  
بِهِ الْعَادَةُ ، بَحِثْ يُوْجَدُ الْمَاءُ وَعَلَفُ الْبَهَائِمِ فِي الْمَنَازِلِ الَّتِي يَنْزِلُهَا عَلَى  
حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَلَا يَلْزَمْهُ حَمْلُهُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَلَا مِنْ أَقْرَبِ الْبُلْدَانِ إِلَى مَكَّةَ ،  
كَأَطْرَافِ الشَّامِ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشُقُّ ، وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، وَلَا يَتِمَكَّنُ  
مِنْ حَمْلِ الْمَاءِ وَالْعَلْفِ لِبَهَائِمِهِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ ، بِخِلَافِ زَادِ نَفْسِهِ .  
فصل : واخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي إِمْكَانِ الْمَسِيرِ ، وَتَخْلِيَةِ الطَّرِيقِ ، فَرَوَى

و « تَجَرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْوَجِيزِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ » .  
وَقِيَدَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْكَافِي » ، بِالْيَسِيرَةِ . زَادَ الْمَجْدُ ،  
إِذَا أَمِنَ الْعَدْرُ مِنَ الْمَبْدُولِ لَهُ . انْتَهَى . قُلْتُ : لَعَلَّهُ مُرَادٌ مَنْ أُطْلِقَ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ . وَقَالَ  
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْخَفَارَةُ تَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الدَّفْعِ عَنْ الْمُخْفَرِ ، وَلَا  
يَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا ، كَمَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ مِنَ الرُّعَايَا .

تَبَيَّنَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : يُوْجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . لَا يَلْزَمْهُ حَمْلُ ذَلِكَ  
لِكُلِّ سَفَرِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ لِمَشَقَّتِهِ عَادَةً .  
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزَمُهُ [ ٢٦٧/١ ط ] حَمْلُ عَلْفِ الْبَهَائِمِ إِنْ أَمْكَنَهُ ، كَالزَّادِ . قَالَ  
فِي « الْفُرُوعِ » : وَأُظْهِرْتُ أَنَّهُ ذَكِرَ فِي الْمَاءِ أَيْضًا .

قَوْلُهُ : وَمَنْ أَمْكَنَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا  
آمِنًا . قَدَّمَ الْمُصَنَّفُ أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، مِنْ شَرَاطِنِ لَزُومِ الْأَدَاءِ ، وَهُوَ  
إِخْدَاؤُ الرُّوَايَتَيْنِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْخِرَقِيِّ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَبَعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا .



الشرح الكبير

أَنَّهما مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِذَوْنِهِمَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِنَّمَا فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ ، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلِأَنَّ هَذَا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ فِعْلُ الْحَجِّ ، فَكَانَ شَرْطًا ، كَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أُمِّي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى أَنَّهما مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ، فَلَوْ كَمَلَتْ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حُجٌّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ<sup>(١)</sup> وَجُودِهِمَا بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ : مَا يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ »<sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ [ ١١/٣ ] حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ عُدْرٌ يَمْنَعُ نَفْسَ الْأَدَاءِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْوُجُوبَ ، كَالْعَصَبِ<sup>(٣)</sup> ، وَلِأَنَّ إِمْكَانَ الْأَدَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي وَجُوبِ الْعِبَادَاتِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ طَهَّرْتَ الْحَائِضُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ مَا يُمَكِّنُ أَدَاؤَ هَافِيهِ ، وَالِاسْتِطَاعَةُ مُفَسَّرَةٌ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ وَبَيْنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ أَنَّهُ يَتَعَدَّرُ مَعَ فَقْدِهِمَا الْأَدَاءُ دُونَ الْقَضَاءِ ، وَفَقْدُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْجَمِيعُ .

وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَحْلِيلَةَ الطَّرِيقِ ، مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمَحْرَمِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أُمِّي مُوسَى ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

(١) فِي م : ٥ بَعْدَ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٣ .

(٣) الْعَصَبُ : الضَّعْفُ وَالزَّمَانَةُ .

وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةً وَعُمْرَةً ، .....  
 المقنع

الشرح الكبير ١١٤٢ - مسألة : ( وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ 'فَتَوَفَّى قَبْلَهُ' ، أَخْرَجَ 'عنه مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةً وَعُمْرَةً ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَبَ

و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » .  
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُبْهَجِ » ، و « الْإِيضَاحِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفُرُوعِ » ،  
 و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُعْنَى » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » . فَعَلَى  
 الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> ، هَلْ يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَغْزَمْ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا قَدَّرَ ؟ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ  
 يَغْزَمْ ، كَمَا نَقُولُ فِي طَرَانِ الْحَيْضِ ، وَتَلْفِ الزَّكَاةِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ . وَالْعَزْمُ فِي  
 الْعِبَادَاتِ مَعَ الْعُزْرِ يَقُومُ مَقَامُ الْأَدَاءِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ  
 الذِّي فِي الصَّلَاةِ . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَوْ حَجَّ وَقَتَ وَجُوبِهِ ، فَعَمَّتْ فِي الطَّرِيقِ ،  
 تَبَيَّنَا عَدَمَ الْوُجُوبِ . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَوْ كَمَلَتْ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ  
 هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ وُجُودِهِمَا ، بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ .  
 وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ قَبْلَ وُجُودِهِمَا .

فَائِدَةٌ : يَلْزَمُ الْأَعْمَى أَنْ يَحُجَّ بِنَفْسِهِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ قَائِدٌ ،  
 كَبَصِيرٍ يَجْهَلُ الطَّرِيقَ ، وَالْقَائِدُ لِلْأَعْمَى كَالْمَحْرَمِ لِلْمَرْأَةِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ،  
 وَابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَأُطْلِقُوا الْقَائِدَ . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : يُشْتَرَطُ لِلْأَدَاءِ قَائِدٌ  
 يُلَاقِيهِ ، أَيْ يُوَافِقُهُ ، وَيَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْقَائِدِ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
 وَقِيلَ : وَزِيَادَةُ بَسِيرَةٍ . وَقِيلَ : وَغَيْرُ مُجْجَفَةٍ . وَلَوْ تَبَرَّعَ الْقَائِدُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِلْمِثَّةِ .  
 قَوْلُهُ : وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةً

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) ط : « الأول » .

الشرح الكبير

عليه الحج ، ولم يحج ، وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويعتمر ، سواء فاتته بتفريطه أو بغير تفريطه . وهذا قال الحسن ، وطائوس ، والشافعي . وقال أبو حنيفة ، ومالك : يسقط بالموت ، فإن وصى بها فهي من الثلث ؛ لأنه عبادة بدنية ، فتسقط بالموت ، كالصلاة . ولنا ، ما روى ابن عباس ، أن امرأة سألت النبي ﷺ عن أبيها ، مات ولم يحج ؟ قال : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ » . وعنه ، أن امرأة نذرت أن تحج ، فماتت ، فاتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك ، فقال : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَخِيكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ ؟ » . قال : نعم . قال : « فَاقْضُوا اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ <sup>(١)</sup> » . رواهما النسائي <sup>(٢)</sup> . ولأنه حق استقر عليه ،

وعمرة . بلا نزاع ، وسواء فرط أو لا ، ويكون من حيث وجب عليه . على الإنصاف الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . ويجوز أن يستتاب من أقرب وطنيه لتخيير المئوب عنه . وقيل : من لزمه بخراسان ، فمات ببغداد ، أحج منها . نص عليه ، كحيايته . وقيل : هذا هو القول الأول ، لكن احتسب له بسفره من بلده . قال في « الفروع » : وفيه نظر ؛ لأنه متجه لو سافر للحج . قال ناظم « المفردات » : ويلزم الوراث أن يحجوا من أصل مال الميت عنه ، حتى يخرجوا هذا ، وإن لم تك الوصية ، ولا تجزئ من ميقاتي . وقيل : يجزئ أن يحج عنه من ميقاته ؛ لأنه من حيث وجب . واختاره في « الرعية » . فعلى المذهب ، لو أحج عنه خارجا عن بلد الميت إلى دون مسافة القصر ، فقال القاضي :

(١) في المجتبى : « بالوفاء » .

(٢) الحديث الأول تقدم تخريجه في ٢٦٠/٦ . وأخرج الثاني ، في : باب الحج عن الميت الذي نذر أن يحج ،

من كتاب المناسك . المجتبى ٨٧/٥ .

تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَالَّذِينَ . وَبِهَذَا فَارَقَ الصَّلَاةَ ، فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ . وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرْنَا ، إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِهَا . وَيَكُونُ مَا يَحُجُّ بِهِ وَيُعْتَمِرُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنِ مُسْتَقَرٍّ ، فَكَانَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ .

**فصل :** وَيُسْتَنْابُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجِبَ عَلَيْهِ ، إِمَّا مِنْ بَلَدِهِ أَوْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَيْسَرَ فِيهِ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، فِي التَّنْذِيرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، فِي التَّنْذِيرِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى مَكَانًا ، فَمِنْ مِيقَاتِهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ : يُسْتَأْجَرُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَجِبُ مِنْ دُونِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ

يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : لَا يُجْزئُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، لَمْ يُجْزئُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزئَهُ ، وَيَكُونُ مُسَيِّفًا ، كَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِيمَا إِذَا أُحِجَّ عَنْ الْمَعْصُوبِ . وَتَقَدَّمَ إِذَا أَيْسَرَ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ .

**فَالدَّائِمَانِ** ؛ إِحْدَاهُمَا ، الصَّحِيحُ ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ غَيْرُ الْوَلِيِّ بِإِذْنِهِ وَبِدُونِهِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « فُصُولِهِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . ذَكَرَهُ فِي بَابِ حُكْمِ قَضَاءِ الصَّوْمِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ بَغِيرِ إِذْنِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « انْتِصَارِهِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ .

الحَجَّ وَجَبَ «على المَيِّتِ» مِنْ بَلَدِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُتَوَبَّ عَنْهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ ، كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي «حَجِّ النَّذْرِ» وَالْقَضَاءِ قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ لَهُ وَطْأَنُ اسْتِنْبَاطٍ مِنْ أَقْرَبِهِمَا ؛ فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِخُرَاسَانَ ، فَمَاتَ بِيَعْدَادَ ، أَوْ<sup>(١)</sup> بِالْعَكْسِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، لَا مِنْ حَيْثُ مَوْتُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا فِي أَقْرَبِ الْمَكَانَيْنِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ أَبْعَدَ مِنْهُ ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ . فَإِنْ أُحِجَّ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ بِكَمَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ ، وَيَكُونُ مُسَيِّئًا ، [ ١١/٣ ظ ] كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** فَإِنْ خَرَجَ لِلْحَجِّ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ بَعْضَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِبْ ثَانِيًا<sup>(٣)</sup> . وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ نَائِبُهُ اسْتِنْبَاطًا<sup>(٤)</sup> مِنْ حَيْثُ مَاتَ كَذَلِكَ . وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ مَاتَ ،

وهذه المسألة آخِرُ مَا يَبْصُرُهُ الْمُجَدُّ فِي « شَرْحِهِ » . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَاتَ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ الْإِنْصَافُ

(١-١) ق م : « عليه » .

(٢-٢) ق م : « حج والنذر » .

(٣) ق م : « و » .

(٤) ق م : « حج » .

(٥) ق الأصل : « نائبا » .

(٦) ق م : « فاستتيب » .

المفتع  
فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، أُخِذَ لِلْحَجِّ بِحَصَّتِهِ ،  
وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُ .

الشرح الكبير  
صَحَّتِ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ التَّسْلُكِ ، سَوَاءً كَانَ إِحْرَامُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ .  
نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ فِعْلِهِ بَعْضُهَا قَضَى  
عَنْ بَاقِيهَا ، كَالزَّكَوَةِ .

١١٤٣ - مسألة : ( فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ،  
أُخِذَ لِلْحَجِّ بِحَصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُ ) إِذَا لَمْ يُخَلَّفِ الْمَيِّتُ مَا يَكْفِي  
لِلْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَأَدَمِيٍّ ،  
تَحَاصُّا ، وَيُؤَخَّذُ لِلْحَجِّ بِحَصَّتِهِ ، فَيَحُجُّ بِهَا مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُ . قَالَ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ ، وَلَا تَبْلُغُ التَّفَقُّةُ ؟ قَالَ : يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ  
حَيْثُ تَبْلُغُ التَّفَقُّةُ لِلرَّاكِبِ مِنْ غَيْرِ مَدِيرَتِهِ . وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا  
أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَائْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » <sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ قَدَّرَ عَلَى أَدَاءِ بَعْضِ  
الْوَاجِبِ ، فَلَزِمَهُ ، كَالزَّكَوَةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ يَسْقُطُ ؛  
لأنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِحَجَّةٍ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُخَلَّفْ مَا يَتِمُّ بِهِ حَجُّهُ ، هَلْ

الإنصاف  
فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ فِيمَا بَقِيَ ؛ مَسَافَةً ، وَقَوْلًا ، وَفِعْلًا .

قوله : فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، أُخِذَ لِلْحَجِّ بِحَصَّتِهِ ، وَحُجَّ  
بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ  
الْحَجُّ ، سَوَاءً عَيَّنَ فَاعِلَهُ أَوْ لَا . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الدَّيْنُ لِنَأْكَدِهِ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « شَرْحِ

(١) تقدم ترجمته في ٣٦٣/١ .

يُحَجُّ عَنْهُ مِنَ الْمَدِينَةِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ تَبِمَ الْحَجَّةُ ؟ فَقَالَ : مَا يَكُونُ الْحَجُّ عِنْدِي إِلَّا مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ . وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى سُقُوْطِهِ عَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَقْبِي تَرْكُهُ بِهِ وَبِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا اسْقَطَهُ مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ ، فَمَعَ الْمُعَارِضَةِ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ الْمُؤَكَّدِ أَوَّلَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ الْمُعَيَّنِ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيرِ لَتَأْكُذِرَهُ ، وَحَقُّهُ <sup>(١)</sup> حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ عَدَمِ إِمْتِنَانِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاجِبِ .

**فصل <sup>(٢)</sup> :** وَإِنْ وَصَّى بِحَجٍّ تَطَوُّعٍ ، وَلَمْ يَفِرْ ثُلُثُهُ بِالْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ ، أَوْ يُعَانُ بِهِ فِي الْحَجِّ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : التَّطَوُّعُ مَا يُبَالِي مِنْ أَيْنَ <sup>(٣)</sup> كَانَ . وَيُسْتَنَابُ عَنِ الْمَيِّتِ ثَقَّةً بِأَقْلٍ مَا يُوجَدُ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْوَرَثَةُ بِزِيَادَةٍ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَى بِشَيْءٍ ، فَيُجُوزُ مَا أَوْصَى بِهِ ، مَا لَمْ <sup>(٤)</sup> يَرُدَّ عَلَى <sup>(٥)</sup> الثُّلُثِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ الْإِنْسَانُ عَنْ أَبِيهِ ، إِذَا كَانَ مَيِّتِينَ أَوْ عَاجِزَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا رَزِينٍ ، فَقَالَ : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ ،

**فائدة :** لَوْ وَصَّى بِحَجٍّ تَقْلٍ ، أَوْ أَطْلَقَ ، [ ٢٦٨ / ١ ] جَازَ مِنْ مِيقَاتِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مَا لَمْ تَمْنَعْ قَرِينَةً . وَقِيلَ : مِنْ مَحَلِّ وَصِيَّتِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّرْغِيبِ » ، كَحَجِّ وَاجِبٍ . وَمَعْنَاهُ لِلْمُصَنِّفِ .

(١) ق م : خفة .

(٢) ق م : مسألة . وليس هذا من متن المقنع .

(٣) ق م : حيث .

(٤ - ٥) ق الأصل : يرد إلى .

وَاعْتَمِرُ<sup>(١)</sup> . وَسَأَلَتْ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ، مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ ؟  
 قَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ »<sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ الْبَدَايَةُ<sup>(٣)</sup> بِالْحَجِّ عَنْ الْأُمِّ ، إِنْ  
 كَانَ تَطَوُّعًا أَوْ وَاجِبًا عَلَيْهِمَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ مُقَدَّمَةٌ  
 فِي الْبِرِّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ :  
 مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :  
 « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :  
 « أَبُوكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ وَاجِبًا عَلَى الْأَبِ دُونَهَا ، بَدَأَ  
 بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنَ التَّطَوُّعِ . وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ ،  
 قَالَ : [ ١٢/٣ ] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ وَالِدَيْهِ تَقَبَّلَ  
 مِنْهُ وَمِنْهُمَا وَاسْتَبَشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا فِي السَّمَاءِ ، وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًّا » .  
 وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ ،  
 أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَعْرَمًا ، بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :  
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ<sup>(٥)</sup>  
 حَجَّتَهُ ، وَكَانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٦)</sup> .

وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُوَصَى بِهِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٦٠/٦ .

(٣) في م : « البداية » .

(٤) تقدم تخريجه في ٩٤/٧ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ . وذكر الهيثمي حديث ابن عباس وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه جلبة بن سليمان ، وهو متروك . مجمع الزوائد ١٤٦/٨ .



**فَقُضِلَ :** وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَجُودُ مَحْرَمِهَا ؛  
وَهُوَ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ،  
إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلَاءِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ،

الشرح الكبير

**فصل :** قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : ( وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ  
وَجُودُ مَحْرَمِهَا ؛ وَهُوَ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ  
سَبَبٍ مُبَاحٍ ، إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلَاءِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ  
الْأَدَاءِ ) اِخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي وَجُودِ الْمَحْرَمِ فِي حَقِّ  
الْمَرْأَةِ ؛ فَرُوي عَنْهُ ، أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا . وَهَذَا  
ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : امْرَأَةٌ مُوسِرَةٌ لَمْ يَكُنْ  
لَهَا مَحْرَمٌ ، هَلْ وَجِبَ عَلَيْهَا الْحَجُّ ؟ قَالَ : لَا . وَقَالَ : الْمَحْرَمُ مِنَ  
السَّبِيلِ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالتَّخِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ،  
وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ السَّعْيِ ذَوْنِ الْوُجُوبِ .

قوله : وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَجُودُ مَحْرَمِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ  
مُطْلَقًا . يَعْنِي ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، كَالِاسْتِطَاعَةِ وَغَيْرِهَا ، وَعَلَيْهِ  
أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،  
وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ،  
وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي  
« شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ  
لُزُومِ الْأَدَاءِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَأَطْلَقَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ . فَعَلِيهَا ، يُحَجُّ عَنْهَا

فعلى هذه الرواية متى كملت لها الشرائط الخمس ، وفاتها الحج بموت أو مرض لا يُرجى بُرؤه ، أخرج عنها حجة ؛ لأن شروط الحج المختصة بها<sup>(١)</sup> قد كملت ، وإنما المَحْرَمُ لحفظها ، فهو كتخليّة الطريق ، وإمكان المسير . وعنه رواية ثالثة ، أن المَحْرَمَ ليس بشرط في الحج الواجب . قال الأثرم : سمعتُ أحمد يُسأل : هل يكون الرجل مَحْرَمًا لأُمِّ امرأته ، يُخرجها إلى الحج ؟ فقال : أما في حجة الفريضة فأرجو<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها تخرج إليها مع النساء ، ومع كل من أمنتته ، وأما في غيرها فلا . والمذهب الأول . وقال ابن سيرين ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي : ليس المَحْرَمُ شرطًا في حجّها بحال . قال ابن سيرين : تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به . وقال مالك : تخرج مع جماعة النساء .

لو ماتت ، أو مرضت مرضًا لا يُرجى بُرؤه ، ويلزمها أن توصى به . وهي أيضًا من المفردات . وعلى المذهب ، لم تستكمل شروط الوجوب . وأطلقهما في «الهداية» ، في باب القوات والإحصار ، و«المذهب» ، و«مُسبوك الذهب» ، و«الكافي» ، و«التلخيص» ، و«البلغة» ، و«الشرح» ، و«الزركشي» ، و«المستوعب» ، و«الهادي» . وعنه ، لا يشترط المَحْرَمُ إلا في مسافة القصر ، كما لا يُعتبر في أطراف البلد ، وأطلقهما في «المذهب» ، و«مُسبوك الذهب» ، و«الهادي» ، و«التلخيص» ، و«المحرر» ، و«الفاقي» . ونقل الأثرم ، لا يشترط المَحْرَمُ في الحج الواجب . قال الإمام أحمد : لأنها تخرج<sup>(٣)</sup> مع النساء ، ومع كل من أمنتته . وعنه ،

(١) في الأصل : « به » .

(٢) في الأصل : « فإنه سواء » .

(٣) في النسخ : « لا تخرج » ، وانظر الشرح أعلاه ، و الفروع ٢٣٥/٣ .

الشرح الكبير

وقال الشافعي: تَخْرُجُ مع حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ثَقَةٍ . وقال الأوزاعي: تَخْرُجُ مع قَوْمٍ عَدُولٍ ، تَتَّخِذُ سُلْماً تَصْعَدُ عَلَيْهِ وَتَنْزِلُ ، وَلَا يَفْرُبُهَا رَجُلٌ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِرَأْسِ الْبَعِيرِ ، وَيَضَعُ<sup>(١)</sup> رِجْلَهُ<sup>(٢)</sup> عَلَى ذِرَاعِهِ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : تَرَكُوا الْقَوْلَ بظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَاشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرْطاً لَا حُجَّةَ مَعَهُ عَلَيْهِ ، وَاجْتَبَوْا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ لَعْدِيُّ ابْنِ حَاتِمٍ : « يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ الطَّعِينَةُ تَوْمُ الْبَيْتِ ، لَا جَوَارَ مَعَهَا ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ »<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ سَفَرٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الْمَحْرَمُ ، كَالْمُسْلِمَةِ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

لَا يُشْتَرَطُ الْمَحْرَمُ فِي الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ اللَّائِي لَا يُخْشَى مِنْهُنَّ وَلَا عَلَيْهِنَّ فِتْنَةٌ . ذَكَرَهَا الْمَجْدُ . وَلَمْ يَرْتَضِهِ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تَحُجُّ كُلُّ امْرَأَةٍ آمِنَةٌ مَعَ عَدَمِ الْمَحْرَمِ . وَقَالَ : هَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي كُلِّ سَفَرٍ طَاعَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، أَنَّ الْخُتْنَى كَالرَّجُلِ .  
فَالدَّهْدَةُ : قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ شَرْطٌ

(١) في م : « تَضَعُ » .

(٢) كذا في النسختين : الأصل ، م . وفي المتن ٣١/٥ : « رَجُلُهَا » وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ .

(٣) تقدم تخريجُه في صفحة ٤٢ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، صحيح البخاري

٢٣٩ / ٤ . والترمذي ، في : باب تفسير سورة الفاتحة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي

١١ / ٧٢-٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٧ / ٤ ، ٣٧٨ .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » ، « وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا [ ١٢/٣ ط ] وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ <sup>(١)</sup> » . فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي اكْتَنَيْتُ <sup>(٢)</sup> فِي غَزْوَةِ كَذَا ، وَانْطَلَقْتُ امْرَأَتِي حَاجَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « انْطَلِقْ فَأَخْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عُمرَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(٤)</sup> . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَيَقُولُ : « يَوْمَ وَلَيْلَةٍ » . وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا تُسَافِرُ سَفَرًا » . أَيْضًا . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، فَيَقُولُ : « ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قُلْتُ : مَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ قَالَ : لَا تُسَافِرُ

لِلْجُوبِ دُونَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ ، حَيْثُ شَرَطَهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْهُمَا . وَظَاهِرُ نَقْلِ أَبِي الْخَطَّابِ يَفْتَضِي رِوَايَةَ بِالْعَكْسِ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَطَعَ بَأَنَّهُمَا شَرْطَانِ لِلْجُوبِ ، وَذَكَرَ فِي الْمَحْرَمِ <sup>(٥)</sup> رِوَايَةَ بَأَنَّهُ شَرَطَ لِلزَّوْمِ . قَالَ : وَالتَّفَرُّقَةُ عَلَى كِلَا الطَّرِيقَيْنِ مُشْكِلَةٌ ، وَالصَّحِيحُ ، التَّسْوِيَةُ بَيْنَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ ، إِمَّا نَفْيًا ، وَإِمَّا إِثْبَاتًا . إِنْتَهَى . قُلْتُ : مِمَّنْ سَوَّى بَيْنَ الثَّلَاثَةِ ؛ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » فِيهِ ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَأَشَارَ

(١) - سقط من : م .

(٢) في م : ه كنت . ومعنى اكتنيت : أوى كَيْبٍ اشبى في أسماء من عين لتلك الغزوة .

(٣) الحديث الأول تقدم تخريجه في ٤١/٥ . والثاني ، أخرجه البخاري ، في : باب حج النساء ، من كتاب المصنوع ، وفي : باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يخلون رجل بامرأة ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٢٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٤٨/٧ . ومسلم ، في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٨/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/١ .

(٤) انظر تخريج الحديث في ٤١/٥ .

(٥) في الأصل ، ١ : المخرر .

الشرح الكبير

سَفَرًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَحُجُّنَّ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرَمٍ » . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ . وَلِأَنَّهَا أَنْشَأَتْ سَفَرًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ بِغَيْرِ مَحَرَمٍ ، كَحَجِّ الْبَطْوَاعِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّجُلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ شَرَطُوا خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا ، فَجَعَلُ ذَلِكَ الْغَيْرِ الْمَحَرَّمَ الَّذِي بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَحَادِيثِنَا أَوَّلَى مِمَّا اشْتَرَطُوهُ بِالتَّحَكُّمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ تَوْجِبُ الْحَجَّ مَعَ كَمَالِ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطُوا تَحْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، وَإِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَقَضَاءَ الدَّيْنِ ، وَنَفَقَةَ الْعِيَالِ . وَاشْتَرَطَ مَالِكٌ إِمْكَانَ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَهِيَ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْحَدِيثِ . وَاشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرْطًا فِي مَحَلِّ التَّزَاوُعِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، لَا مِنْ كِتَابٍ ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ ، فَمَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلَى بِالْإِشْتِرَاطِ ، وَلَوْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا أَصَحُّ وَأَخْصُّ وَأَوَّلَى بِالتَّقْدِيرِ .

ابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَنَّهَا تَرَادُّ لِلْحِفْظِ ، وَالرَّاحِلَةُ لِنَفْسِ السَّعْيِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « : الْإِنْصَافُ وَمَا قَالَهُ الْمَجْدُ صَحِيحٌ . وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ عَقِيلٍ . انْتَهَى . وَمِمَّنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَحَرَمِ ، وَبَيْنَ سَعَةِ الْوَقْتِ وَأَمْنِ الطَّرِيقِ ، الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُنْعِيعِ » ؛ فَإِنَّهُ قَدَّمَ فِيهِمَا أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الزُّومِ ، وَقَدَّمَ فِي الْمَحَرَمِ ، أَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . وَكَذَلِكَ فَعَلَ الثَّائِمُ . وَتَبَعَ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، فَقَطَعُوا بِأَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، وَأَطْلَقُوا فِي الْمَحَرَمِ الرَّوَايَتَيْنِ . وَقَطَعَ فِي « الْإِيضَاحِ » ، أَنَّ

(١) في : أول كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٢٣ .

والشرح الكبير وحديث عديّ يدلّ على وجود السفر ، لا على جوازِهِ ، ولذلك لم يُجْزَ<sup>(١)</sup> في غير الحجّ المفروض ، ولم يذكر فيه خروج غيرها معها . وأما الأسيرة إذا تخلصت من أيدي الكفار ، فإن سفرها<sup>(٢)</sup> سفر ضروريّ ، لا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولذلك تخرج فيه وحدها ؛ ولأنّها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل الضرر المتوهم ، فلا يلزم تحمّل ذلك من غير ضرر أصلاً .

**فصل :** والمحرّم زوجها ، أو من تحرّم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح ؛ كأبيها ، وابنها ، وأخيها من نسب أو رضاع ، وربيبها

الإنصاف المحرّم شرط للوجوب ، وأطلق فيهما روايتين ، عكس صاحب « الهداية » ومن تابعه . وقدم في « التلخيص » ، أنهما من شرائط اللزوم ، كالمصنّف ، وأطلق في المحرّم الروائيتين . وظاهر كلامه في « الفروع » التفريق ؛ فإنه أطلق فيهما الروائيتين بعنه وعنه ، وقال : اختار الأكثر أنهما من شرائط الأداء . وقدم أن المحرّم من شرائط الوجوب ، فموافقته للمجد تنافي ما اضطلّح في « الفروع » ، وظهر أن للمصنّف في هذه المسألة ثلاث طرق في كتبه ؛ « الكافي » ، و « المقنع » ، و « الهادي » .

**تنبيهات ؛ الأول ،** دخل في عموم كلام المصنّف ، في قوله : وهو زوجها أو من تحرّم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح . رأبها ؛ وهو زوج أمها ، وربيبها ؛ وهو ابن زوجها . وهو صحيح ، وهو المذهب . نصّ عليهما ، وعليه

(١) في م : يجره .

(٢) في الأصل : سفر .

الشرح الكبير

ورأبها<sup>(١)</sup> ؛ لما روى أبو سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا ، أَوْ ابْنُهَا ، أَوْ زَوْجُهَا ، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> » . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> . وكذلك مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِالمُصَاهَرَةِ بِسَبَبٍ مُبَاحٍ ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ ، أَشْبَهَ التَّحْرِيمَ بِالنَّسَبِ . قال أحمد : وَيَكُونُ زَوْجُ أُمِّ الْمَرْأَةِ مُحَرَّمًا لَهَا ، يَحُجُّ بِهَا ، وَيُسَافِرُ الرَّجُلُ مَعَ أُمِّ وَلَدِ جَدِّهِ ، وَإِذَا كَانَ أَخُوها مِنَ الرِّضَاعَةِ خَرَجَتْ مَعَهُ . وقال في أُمِّ امْرَأَتِهِ : يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا فِي حَجٍّ<sup>(٤)</sup> الْفَرَضِ دُونَ غَيْرِهِ . قال الأثرم : كَانَتْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾<sup>(٥)</sup> . الآية . فَأَمَّا مَنْ تَجَلَّى لَهُ فِي حَالِ ، كَزَوْجِ أُخْتِهَا ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ عَلَيْهَا عَلَى التَّائِيدِ ، وَلَا يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا . وَلَيْسَ الْعَبْدُ مُحَرَّمًا لِسَيِّدَتِهِ .

الأصحاب . ونقل الأثرم في أُمِّ امْرَأَتِهِ ، يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا فِي حَجٍّ الْفَرَضِ فَقَطْ . الإنصاف . وهو مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قال الأثرم : كَانَتْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ الآية . وعنه ، الْوَقْفُ فِي نَظَرِ شَعْرِهَا ، وَشَعْرِ الرَّبِيبَةِ ؛ لِعَدَمِ

(١) الراب : زوج الأم يرى ابنها من غيره .

(٢) سقط من : م .

(٣) في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغیره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٧ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تحج بغير محرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠١ .  
والترمذي ، في : باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذي ٥ / ١١٧ . وابن  
ماجه ، في : باب المرأة تحج بغير ولي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٨ .

(٤) سقط من : م .

(٥) سورة النور ٣١ .

نَصَّ عليه أحمدٌ . وقال الشافعي : هو محرَّم لها . وحكاه بعض أصحابنا [ ١٣/٣ ] عن أحمد ؛ لأنَّه يُباح له النَّظَرُ إليها ، فكانَ محرَّمًا لها ، كذري رَحِمَها . ولنا ، ماروى سعيْدُ في « سُنَنِه » بإسنادِهِ ، عن ابنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قال : « سَفَرُ الْمَرَأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةٌ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّه غيرُ مَأْمُونٍ عليها ، ولا تَحَرُّمٌ عليه على التَّأْيِيدِ ، أَشْبَهَ الأَجْنَبِيَّ ، وَقِيَّاسُهُ على ذِي الرَّحِمِ لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه مَأْمُونٌ عليها ، بخلافِ العَبْدِ ، ولا يَلْزَمُ مِنْ إِبَاحَةِ النَّظَرِ إليها أَنْ يَكُونَ محرَّمًا لها<sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَيَجُوزُ لغيرِ أُولَى الإِزْبَةِ النَّظَرُ إِلَى الأَجْنَبِيَّةِ ، وليس محرَّمًا لها .

**فصل : وأُمُّ<sup>(٣)</sup> المَوْطُوعَةِ بِشَبْهَةِ ، والمَزْنِيَّ بِها ، وابْتِئَهُمَا<sup>(٤)</sup> ، فليس بِمَحْرَمٍ لهما . وعنه ، أَنَّهُ محرَّم . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ تَحْرِيمَهُمَا<sup>(٥)</sup> بِسَبَبٍ غيرِ مُباحٍ ، فلم يَثْبُتْ بِهِ حُكْمُ المَحْرَمِيَّةِ ، كالتَّحْرِيمِ الثَّابِتِ بِاللَّعَانِ ،**

الإنصاف ذكرهما في الآية . وهى أيضًا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

الثَّانِي ، قَوْلُهُ : يَنْسَبُ أَوْ سَبَبٍ مُباحٍ . يُحْتَرَزُ مِنْهُ عَنِ السَّبَبِ غيرِ المُباحِ ؛ كَالوَطْءِ بِشَبْهَةِ أَوْ زِنَى ، فليس بِمَحْرَمٍ لِأُمِّ المَوْطُوعَةِ وَابْتِئَهُمَا ؛ لأنَّ السَّبَبَ غيرَ

(١) عزاه الميشتى للبرار والطبراني في الأوسط وقال : فيه بزيغ بن عبد الرحمن ، ضعفه أبو حاتم ، وبقيت رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٢١٤/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : وأما ، .

(٤) في م : ابتئها ، .

(٥) في م : تحرمها ، .



الشرح الكبير

وليس له<sup>(١)</sup> الخلوة بهما ، والنظر إليهما لذلك . والكافر ليس بمحرّم للمُسلّمة ، وإن كانت ابنته . قال الإمام أحمد ، في يهوديّ أو نصرانيّ أسلمت ابنته : لا يزوّجها ، ولا يسافرُ بها ، ليس هو لها بمحرّم . وقال أبو حنيفة ، والشافعيّ : هو محرّم لها ؛ لأنّها محرّمة عليه على التأييد . ولنا ، أن إثبات المحرّميّة يقتضي الخلوة بها ، فوجب أن لا يثبت لكافر على مُسلّمة ، كالحضانة للطفل ، ولأنّه لا يؤمنُ عليها أن يفتنها عن دينها كالطفل . وما ذكرّوه يطلُّ بالمحرّمة باللّعان ، وبالمجوسيّ مع ابنته ، ولا ينبغي أن يكون في المجوسيّ خلاف ؛ لأنّه لا يؤمنُ عليها ، ويعتقدُ حلّها . نصّ عليه أحمد في مواضع<sup>(٢)</sup> .

الإصناف

مباح . قال المصنّف وغيره : كالتحريم باللّعان وأوّلَى . وعنه ، بلى ، يكون محرّماً . وهو قول في « شرح الزرّكشي » . وأطلقهما في « الحاوي الكبير » . واختاره ابن عَقِيل في « الفصول » في وطء الشبهة لا الزنى . وهو ظاهر ما في « التلخيص » ؛ فإنه قال : بسبب [ ٢٦٨/١ ] غير محرّم . واختاره الشيخ تقي الدين ، وذكره قول أكثر العلماء ؛ لثبوت جميع الأحكام ، فيدخل في الآية ، بخلاف الزنى . الثالث ، قال في « الفروع » : المراد ، والله أعلم ، بالشبهة ما جزم به جماعة ، أنه الوطء الحرام مع الشبهة ، كالجارية المشتركة ونحوها . لكن ذكر الشيخ تقي الدين ، وأبو الخطّاب في « الانصار » ، في مسألة تحريم المصاهرة ، أن الوطء في نكاح فاسد كالوطء بشبهة . الرابع ، ظاهر كلام المصنّف هنا وجماعة ، أن الملاعن يكون محرّماً للملاعنة ؛ لأنّها تحرّم عليه على

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « الحرم » .

وَيُسْتَرَطُ فِي الْمَحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بِالْعَاقِلَا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَيَكُونُ الصَّبِيُّ  
مَحْرَمًا ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَخْتَلِمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، فَكَيْفَ تَخْرُجُ  
مَعَهُ امْرَأَةٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمَحْرَمِ حِفْظُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ  
مِنْ غَيْرِ الْبَالِغِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى حِفْظٍ ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِ غَيْرِهِ .

التَّائِيْدُ بِسَبَبِ مُبَاحٍ . وَلَا أَعْلَمُ بِهِ قَائِلًا ، فَلِهَذَا قَالَ الْآدِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، وَصَاحِبُ  
« الْوَجِيزِ » : بِسَبَبِ مُبَاحِ لِحْرَمَتِهَا . وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ . الْخَامِسُ ، قَالَ الشَّيْخُ  
تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ : وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أُمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّحْرِيمِ ، دُونَ  
الْمَحْرَمِيَّةِ . انْتَهَى . فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامِ مَنْ أَطْلَقَ . وَقَالَ فِي  
« الْمُحَرَّرِ » : الْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، وَمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا ، لَا مَنْ تَحْرِمُهَا بِوَطْءٍ شُبْهَةٍ  
أَوْ زِنَى . فَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِئَلَّا يَرُدَّ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُنَّ  
عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَبَدًا بِسَبَبِ مُبَاحٍ ؛ وَهُوَ الْإِسْلَامُ ، وَلَيْسُوا بِمَحَارِمَ لَهُنَّ . فَقِيلَ :  
كَانَ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُنَّ كَمَا اسْتِثْنَى الْمَزْنِيَّ عَنْهَا . فَأُجِيبُ ، لَانْقِطَاعِ حُكْمِهِنَّ ، فَأُورِدَ  
عَلَيْهِ الْمُلَاعَنَةُ ، وَلَا جَوَابَ عَنْهُ . السَّادِسُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ  
بِمَحْرَمٍ لِسَيِّدَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيْدِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ  
الْمَشْهُورُ ، وَالْمَجْزُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ . انْتَهَى . (١) قَالَ الْقَاضِي مُوَفَّقُ الدِّينِ ، فِي  
« شَرْحِ مَنَائِلِ الْمُقْنَعِ » : وَهُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ أَمْرُهُ (٢) . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ  
وغيره . وَلِأَنَّهُ أَيْضًا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النَّظَرِ الْمَحْرَمِيَّةِ . وَعَنْهُ ،  
هُوَ مَحْرَمٌ لَهَا . قَالَ الْمَجْدُ : لِأَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، أَنَّ مَذْهَبَ  
أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مَحْرَمٌ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ،

الشرح الكبير

**فصل : وَتَفَقُّةُ الْمَحْرَمِ فِي الْحَجِّ عَلَيْهَا .** نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهَا ، فَكَانَ عَلَيْهَا نَفَقَتُهُ ، كَالرَّاحِلَةِ . فَعَلِيَ هَذَا يُعْتَبَرُ فِي اسْتِطَاعَتِهَا أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهَا وَلِمَحْرَمِهَا . فَإِنْ اِمْتَنَعَ مَحْرَمُهَا مِنَ الْحَجِّ مَعَهَا ، مَعَ بَذْلِهَا لَهُ نَفَقَتَهُ ، فَهِيَ كَمَنْ لَا مَحْرَمَ لَهَا . وَهَلْ يُلْزَمُهُ إِجَابَتُهَا إِلَى ذَلِكَ ؟

و « الْحَاوِثِينَ » . ( السَّابِعُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، دُخُولُ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَحْرَمِ ذَكَرًا مُكَلَّفًا مُسْلِمًا . نَصُّ عَلَيْهِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » وَغَيْرِهِ . وَاشْتَرَطَ الْحُرِّيَّةَ فِي الْمَحْرَمِ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَجَزَمَ بِهِ <sup>(١)</sup> .

**فوائد ، الأولى ،** قوله : إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلَاءِ . بِلَا نِزَاعٍ . وَالْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ نَاطِقُهَا ، وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْمُسْلِمِ أَمِينًا عَلَيْهَا . قُلْتُ : وَهُوَ قَوِيٌّ فِي النَّظَرِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ إِنْ أَمِنَ عَلَيْهَا . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الدَّمِيَّ الْكِتَابِيَّ مَحْرَمًا لِابْنَتِهِ الْمُسْلِمَةِ ، إِنْ قُلْنَا : يَلِي نِكَاحَهَا كَالْمُسْلِمِ . انْتَهَى . قُلْتُ : يُشْكِلُ هَذَا عَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ : لَأَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ . لَكِنْ لَنَا هُنَاكَ قَوْلٌ بِالْجَوَازِ لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ لِلْحَاجَةِ ، أَوْ مُطْلَقًا ، فَيَتَمَشَّى هَذَا الْاِحْتِمَالُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ . الثَّانِيَّةُ ، نَفَقَةُ الْمَحْرَمِ تَجِبُ عَلَيْهَا . نَصُّ عَلَيْهِ . فَيُعْتَبَرُ أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهَا وَلَهُ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ بَذَلَتْ النَّفَقَةُ لَهُ ، لَمْ يُلْزَمِ الْمَحْرَمُ ، غَيْرَ عَبْدِهَا ، السَّفَرُ بِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُلْزَمُهُ . الرَّابِعَةُ ، مَا قَالَهُ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لَوْ أَرَادَ أَجْرَةً ، لَا تَلْزَمُهَا . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهَا كَنَفَقَتِهِ ، كَمَا فِي التَّغْرِيبِ فِي الرُّنَا ،

وَأِنْ مَاتَ الْمَحْرَمُ فِي الطَّرِيقِ ، مَضَتْ فِي حَجِّهَا ، وَلَمْ تَصِرْ الْمُحْصَرَّةَ . المنع

الشرح الكبير على رَوَاتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ فِي الْحَجِّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً ، وَكُلْفَةً عَظِيمَةً ، فَلَا يَلْزَمُ أَحَدًا لِأَجْلِ غَيْرِهِ ، كَمَا لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا إِذَا كَانَتْ مَرِيضَةً .

١١٤٤ - مَسْأَلَةٌ : ( فَإِنْ مَاتَ الْمَحْرَمُ فِي الطَّرِيقِ ، مَضَتْ فِي حَجِّهَا ، وَلَمْ تَصِرْ مُحْصَرَةً ) إِذَا مَاتَ مَحْرَمُ الْمَرْأَةِ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا تَبَاعَدَتْ مَضَتْ ، فَقَضَتِ الْحَجَّ . (١) قِيلَ لَهُ : قَدِمْتَ مِنْ خِرَاسَانَ ، فَمَاتَ وَلِيُّهَا بَيْعُودًا ؟ فَقَالَ : تَمَضَى إِلَى الْحَجِّ ، وَإِذَا كَانَ الْفَرَضُ (٢) خَاصَّةً ، فَهُوَ آكُذُ . ثُمَّ قَالَ : بُدِّلْ (٣) لَهَا مِنْ أَنْ تَرْجِعَ . وَهَذَا

الإنصاف وفي قَائِدِ الْأَعْمَى ، قَدْ لَدَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ ، لَمْ يَلْزَمَهَا ، لِلْمِنَّةِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَجِبَ لِلْمَحْرَمِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ ، لَا التَّفَقُّةُ ، كَقَائِدِ الْأَعْمَى ، وَلَا دَلِيلٌ يَخْصُ وَجُوبَ التَّفَقُّةِ . الْخَامِسَةُ ، إِذَا أَيْسَتْ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَحْرَمِ ، وَقُلْنَا : يُشْتَرَطُ لِلزَّوْمِ السَّعْيُ . أَوْ كَانَ وَجَدَ ، وَفَرَطَتْ بِالتَّأخيرِ حَتَّى عُدِمَ ، فَعَنَ ، تُجْهَرُ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْهَا . قُلْتُ : وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَعْضُوبِ . وَعَنَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنَعِ . وَأَطْلَقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . قَالَ الْمَجْدُ : يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمَنَعِ عَلَى أَنَّ تَزَوُّجَهَا لَا يَبْعُدُ عَادَةً ، وَالْجَوَازُ عَلَى مَنْ أَيْسَتْ ظَاهِرًا أَوْ عَادَةً ، لِزِيَادَةِ بَيْنٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهَا عَدَمُهُ ، ثُمَّ إِنَّ تَزَوُّجَهَا أَوْ اسْتِنَابَتِ مِنْهَا مَحْرَمٌ ثُمَّ فَقِدَ ، فَهِيَ كَالْمَعْضُوبِ . وَقَالَ الْآجِرِيُّ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِتِّصَارِ » : إِنْ لَمْ يَكُنْ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « لا بد » .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، <sup>المقتع</sup> وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، [ ١٦٢ ] انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ .

لأنها<sup>(١)</sup> لا بُدَّ لها من السَّفَرِ بغيرِ مَحْرَمٍ ، فمُضِيِّهَا إِلَى قَضَاءِ حَجَّتِهَا<sup>(٢)</sup> أَوَّلَى . لَكِنْ إِنْ كَانَ حَجُّهَا تَطَوُّعًا ، وَأَمَكْنَهَا الْإِقَامَةُ بِلَدِهِ ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ السَّفَرِ بغيرِ مَحْرَمٍ ؛ وَإِنْ مَاتَ وَهِيَ قَرِيبَةٌ ، رَجَعَتْ لِتَقْضِيَ الْعِدَّةَ فِي مَنْزِلِهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ .

١١٤٥ - مسألة : [ ١٣/٣ ط ] ( وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ وَقَعَ إِحْرَامُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

مَحْرَمٌ ، سَقَطَ فَرَضُ الْحَجِّ بِبَيْدَنِهَا ، وَوَجِبَ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا غَيْرُهَا . قَالَ فِي الْفُرُوعِ : « وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِيَّاسِ » . قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : « إِنْ لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا ، فَرَوَاتَانِ ؛ لَتَرَدُّدِ النَّظَرِ فِي حُصُولِ الْإِيَّاسِ مِنْهُ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَأَرَادَ الْحَجَّ ؛ فَتَارَةً يُرِيدُ الْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَتَارَةً يُرِيدُ الْحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ غَيْرَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَرَادَ الْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ،

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « حاجتها » .

وبهذا قال الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق. وقال أبو بكر<sup>(١)</sup> عبد العزيز: يَقَعُ الْحَجُّ بَاطِلًا، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ طَوَافِ الزَّيَارَةِ تَعْيِينَ النَّيَّةِ، فَتَمَى نَوَاهٍ لَغَيْرِهِ، لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَوْ طَافَ حَامِلًا لَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْوِهِ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَقَعْ عَنْ نَفْسِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَجَعْفَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ. وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ. وَاجْتَبَوْا بِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا تَدْخُلُهُ النَّيَّابَةُ، فَجَازَ أَنْ يُؤَدِّيَهُ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يُؤَدِّ قَرْضَهُ عَنْ نَفْسِهِ، كَالزَّكَاةِ. وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

الشرح الكبير

انصرفت إلى حجة الإسلام. على الصحيح من المذهب، وسواء كان حجَّ الغير فرضًا، أو نذرًا، أو تفلًا، وسواء كان الغير حيًّا أو ميتًا. هذا المذهب. قاله في «الفروع» وغيره، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في «الوجيز» وغيره. وقدمه في «المعنى»، و«الشرح»، و«الفروع»، وغيرهم. قال القاضي [٢٦٩/١] في «الروايتين»: لم يختلف أصحابنا فيه. وقال أبو حفص العكبري: يَقَعُ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ، ثُمَّ يَقْلِبُهُ الْحَاجُّ عَنْ نَفْسِهِ. نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ الشَّالَنْجِيُّ، لَا يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، قَالَ لَمَنْ لَبَّى عَنْ غَيْرِهِ: «اجْعَلْهَا عَنْ نَفْسِكَ». وَعَنْهُ، يَقَعُ بَاطِلًا. نَقَلَهُ عَلِيُّ الشَّالَنْجِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

الإصناف

(١) بعده في الأصل: «ابن».

(٢) لعله على بن إبراهيم بن محمد الشالنجي الجرجاني، روى عن عمران بن موسى السختياني، ومحمد بن علويه وغيرهم. الأنساب ٢٦٠/٧.

لَيْسَ عَنْ شُبْرُمَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شُبْرُمَةٌ ؟ » . قَالَ : قَرِيبٌ لِي . قَالَ : « مَلَّ حَجَجْتَ قَطُّ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ اخْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup> ، وَهَذَا لَفْظُهُ . وَلَأنَّهُ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَقَعْ عَنِ الْغَيْرِ ، كَمَا لَوْ كَانَ صَبِيًّا . وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتُوبَ عَنِ الْغَيْرِ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا ، وَهَهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْغَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ إِتْمَامِهِ ، وَلَا يَطُوفُ<sup>(٣)</sup> عَنْ غَيْرِهِ مَنْ يَطُوفُ<sup>(٤)</sup> عَنْ نَفْسِهِ .

وعنه ، يجوزُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَيَقَعُ عَنْهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ<sup>(٥)</sup> . وَفِي « الْإِتِّصَارِ » رِوَايَةٌ ، يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ بِشَرْطِ عَجْزِهِ عَنْ حَجِّهِ لِنَفْسِهِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يَتُوبُ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَ نَفْسِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ مَا قِيلَ : يَتُوبُ فِي نَقْلِ عَبْدِ وَصِيِّ ، وَيُحْرِمُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسْ » . وَرَجَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْمَنَعَ . وَأَمَّا إِذَا

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٠/١ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الميت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٩/١ .

وأورده صاحب الفتح الرباني في الزيادات وعزاه لأبي داود وابن ماجه . الفتح الرباني ٢٧/١١ . ولم يعزه ابن حجر للإمام أحمد . تلخيص الحبير ٢٢٣/٢ .

وقد احتج به الإمام وذكره بدون إسناد . مسائل أحمد لابن هاني ١٧٧/١ .

(٢) في م : « يتوب » .

(٣) سقط من : م .

(٤) محمد بن مাহان النيسابوري ، جليل القدر ، له مسائل حسان عن الإمام أحمد . توفي سنة أربع وثمانين

ومائتين . طبقات الختابة ١/ ٣٢١ ، ٣٢٢ .

**فصل :** فإن أحرَمَ بالمنذورةَ مَنْ عليه حَجَّةُ الإسلامِ ، وَقَعَ عن حَجَّةِ الإسلامِ ؛ لأنها آكَدُ . وعنه ، يَقَعُ عن المَنذُورَةِ ؛ لقَوْلِهِ ﷺ : « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » <sup>(١)</sup> . فإذا قلنا : يَقَعُ عن حَجَّةِ <sup>(٢)</sup> الإسلامِ . بَقِيَتْ المَنذُورَةُ في ذِمَّتِهِ ، ولم تَسْقُطْ عنه . نصُّ عليه أحمدُ . وهذا قولُ ابنِ عُمرَ ، وأنسَ ، وعطاءٍ ؛ لأنها حَجَّةٌ واجِدَةٌ فلم تُجْزِئْ عن حَجَّتَيْنِ ، كما لو نَذَرَ حَجَّتَيْنِ ، فَحَجَّ واجِدَةً . وقد نَقَلَ أبو طالبٍ <sup>(٣)</sup> عن أحمدَ ، في مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ وعليه حَجَّةٌ مَقْرُوضَةٌ ، فَأَحْرَمَ عن النَّذْرِ : وَقَعَتْ عن المَقْرُوضَةِ ، ولا يَجِبُ عليه شَيْءٌ آخَرُ . وصار كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ <sup>(٤)</sup> ، فَقَدِمَ في يومٍ من رمضانَ ، فنَوَاهُ عن فَرَضِهِ ونَذَرِهِ ، فإنه يُجْزِئُهُ في رِوَايَةٍ .

أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ عن نَفْسِهِ نَذْرًا أَوْ نَافِلَةً ، فَالصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَيَقَعُ عن حَجَّةِ الإسلامِ . نصُّ عليه ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، يَقَعُ ما نَوَاهُ . وعنه ، يَقَعُ باطلاً . ولم يَذْكُرْهَا بَعْضُهُمْ هُنَا ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ في « فُرُوعِهِ » ، وَالْمُصَنِّفُ في « الْمُغْنَى » ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِيصِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَحَكَوْهَا في التِّي قَبْلَهَا . فعلى المَذْهَبِ ، لَا تُجْزِئُ عَنِ المَنذُورَةِ مع حَجَّةِ الإسلامِ مَعًا . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نصُّ عليه . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، تُجْزِئُ عَنْهُمَا ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ .

**فوالد :** إحداهما ، لو أَحْرَمَ بِتَقْلٍ مَنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ ، ففيهِ الرُّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، نَقَلَا

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « الخطاب » .

(٤) في م : « فلان » .



ذَكَرَهُ الْخَزَنِيُّ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرِمَةَ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ الشَّارِحُ الْكَبِيرُ  
عِنَّمَا . وَرَوَى أَنَّ عِكْرِمَةَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : تَقْضِي حَجَّتَهُ عَنْ نَذْرِهِ  
وَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ،  
فَصَلَّى الْعَصْرَ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنْهُمَا ؟ قَالَ : وَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَابْنِ  
عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : أَصَبْتَ - أَوْ - : أَحْسَنْتَ .

**فصل :** فَإِنْ أُخْرِمَ بَطْطُوعٌ أَوْ نَذَرَ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْ  
حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ ، وَأَنَسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ [ ١٤/٣ ]  
مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ : يَقَعُ مَا نَوَاهُ .  
وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ  
وَعَلَيْهِ فَرِيضَةٌ ، فَوَقَعَ عَنْ فَرَضِهِ ، كَالْمَطْلُوقِ . وَلَوْ أُخْرِمَ بَطْطُوعٌ ، وَعَلَيْهِ  
مَنْذُورَةٌ ، وَقَعَتْ عَنِ الْمَنْذُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، أَشْبَهَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ .

وَمَذْهَبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا وَغَيْرَهُ الْأَشْهُرُ فِي أَنَّهُ يَسْلُكُ فِي النَّذْرِ  
مَسْلَكَ الْوَاجِبِ لَا النَّفْلِ . الثَّانِيَةُ ، الْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ ، فِيمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . الثَّلَاثَةُ ،  
لَوْ أَتَى بِوَاجِبٍ أَحَدِهِمَا ، فَلَمْ يَفْعَلْ نَذْرَهُ وَنَفَلَهُ قَبْلَ إِتْيَانِهِ بِالْآخَرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا ؛ لَوْ جُوبِهُمَا عَلَى الْقَوْرِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ حَجَّ عَنْ نَذْرِهِ ، أَوْ عَنْ  
نَفْلٍ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ ، وَقَعَتْ عَنِ الْقَضَاءِ دُونَ مَا نَوَاهُ . عَلَى الصَّحِيحِ  
مِنْ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ » . الْخَامِسَةُ ، الثَّابِتُ كَالْمَنْوَبِ عَنْهُ  
فِيمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ أُخْرِمَ الثَّابِتُ بِنَذْرِ أَوْ نَفْلٍ عَنْ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْهَا .  
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَلَوْ اسْتَنَابَ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ مَيْتٍ ، وَاحِدًا فِي فَرَضِهِ ،  
وَأَخْرَفَ نَذْرَهُ فِي سَنَةٍ ، جَازَ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّأْخِيرِ ؛ لَوْ جُوبِهِ  
عَلَى الْقَوْرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، فَيُلْزَمُهُ وَجُوبُهُ إِذَنْ ، وَلْيُحْرَمَ بِحَجَّةٍ

والمُعْمَرَةُ كالحَجِّ فيما ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ التُّسْكِينِ أَشْبَهَتْ الْآخَرَ ، وَالتَّائِبُ كَالْمُنُوبِ عَنْهُ فِي هَذَا ، فَمَتَى أُحْرِمَ التَّائِبُ بَطْوَاعٍ أَوْ نَذَرَ عَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، «سَوَاءٌ حَجٌّ عَنْ مَيْتٍ أَوْ حَيٍّ ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُنُوبِ عَنْهُ . وَإِنْ اسْتَنَابَ رَجُلَيْنِ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَمُنْذُورٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ بِالْإِحْرَامِ ، وَقَعَتْ حَجَّتُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ »<sup>(١)</sup> . «وَتَقَعُ الْآخَرَى عَنْ الْمُنْذُورِ ، أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الْإِحْرَامُ عَنْ غَيْرِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ مِنْ نَائِبِهِ»<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وإذا كان الرجل قد أسقط فرض أحد التُّسْكِينِ عَنْهُ ، جاز أن يُنُوبَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ . وَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ أَنْ يُنُوبَا فِي الْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُسْقِطَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا ، فَهَمَا كَالْحُرِّ الْبَالِغِ فِي ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لهما التَّيَابَةُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ الْحَجَّةُ الَّتِي نَابَا فِيهَا عَنْ فَرَضِهِمَا<sup>(٣)</sup> ؛ لَكُونِهِمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِهِ ، فَبَقِيََتْ لِمَنْ<sup>(٤)</sup> فُعِلَتْ عَنْهُ .

الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْآخَرِ ، وَأَيُّهُمَا أُحْرِمَ أَوَّلًا ، فَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْآخَرَى عَنْ التَّنْذِيرِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ . وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ» : يَحْتَمِلُ الْإِجْزَاءُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْفَى عَنِ التَّعْيِينِ فِي بَابِ الْحَجِّ ، وَيَتَعَقَّدُ مَبْهُمًا ، ثُمَّ يُعَيَّنُ . قَالَ : وَهُوَ أَشْبَهُ ، وَيَحْتَمِلُ عَكْسُهُ ؛ لِاعْتِبَارِ تَعْيِينِهِ ، بِخِلَافِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « فرضها » .

(٤) في الأصل : « إن » .

وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ الْمُتَعَمِّدِ  
التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

١١٤٦ - مسألة : ( وهل يجوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ) الْاسْتِنَابَةُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ يُؤَدِّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ ، فَبِنَائِبِهِ أَوَّلَى . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ قَدْ أَدَّى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي التَّطَوُّعِ ، فَإِنْ مَا جَازَتْ الْاسْتِنَابَةُ فِي فَرْضِهِ ، جَازَتْ فِي نَفْلِهِ ، كَالصَّدَقَةِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْحَجِّ ، وَقَدْ أَسْقَطَ فَرْضَهُ ، فَبِهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا <sup>(١)</sup> ، يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ لَا تَلْزَمُهُ بِنَفْسِهِ ، فَجَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهَا ،

قوله : وهل يجوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟  
عَلَى رَوَاتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ،  
وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَالصَّرَصَرِيُّ فِي « نَظْمِهِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ .  
وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » :  
وَيَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّضْجِيحِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي  
« تَذْكِرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ،  
وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَحَدُهُمَا » .

كالمَعْضُوبِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهِ ، كَالْفَرَضِ .

**فصل :** فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ عَجْزًا مَرْجُوًّا الزَّوَالَ ، كَالْمَرِيضِ الَّذِي يُرْجَى بُرُؤُهُ ، وَالْمَحْبُوسِ ، جَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَجٌّ لَا يَلْزَمُهُ ، عَجْزٌ عَنْ فِعْلِهِ بِنَفْسِهِ ، فَجَازَ لَهُ <sup>(١)</sup> أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهِ ، كَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَرَضِ ، أَنَّ الْفَرَضَ عِبَادَةُ الْعُمَرِ ، فَلَا يَقُوتُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ هَذَا الْعَامِ ، وَالتَّطَوُّعُ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيَقُوتُ حَجُّ هَذَا الْعَامِ بِتَأْخِيرِهِ ، وَلَأَنَّ حَجَّ الْفَرَضِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ فَعِلَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، بِخِلَافِ التَّطَوُّعِ .

و « الْمَحْرَرِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَصَاحِبُ « التَّصْحيحِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ، وَلَا يَصِحُّ .

**تنبيه :** ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَتِيبَ إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَجْزًا يُرْجَى مَعَهُ زَوَالُ عِلَّتِهِ ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ ، وَتَابِعَهُ الشَّارِحُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْقَادِرِ بِنَفْسِهِ ، عَلَى الْخِلَافِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » .

**فوائد :** مِنْهَا ، حُكْمُ الْمَحْبُوسِ حُكْمُ الْمَرِيضِ الْمَرْجُو بُرُؤُهُ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ . وَمِنْهَا ، تَصِحُّ الِاسْتِنَابَةُ عَنِ الْمَعْضُوبِ وَالْمَيِّتِ فِي الثَّقَلِ ، إِذَا كَانَا قَدْ حَجَّاهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ . وَمِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : إِنْ لَمْ يَحُجَّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُمَا وَعَنْ غَيْرِهِمَا ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْدَّمَ

(١) سقط من : م .

الأثم، ويُقَدَّم وَاجِبٌ عَلَيْهِ عَلَى نَقْلِ أَمَةٍ. نَصٌّ عَلَيْهِمَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ طَاعَةِ وَالِدَيْهِ فِي الْحَجِّ الْوَاجِبِ وَالتَّغْلِي، عِنْدَ قَوْلِهِ: وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ. وَمِنْهَا، فِي أَحْكَامِ الثِّيَابَةِ، فَنَقُولُ: مَنْ أُعْطِيَ مَا لَا يَحُجُّ بِهِ عَنْ شَخْصٍ بِلَا إِجَازَةٍ وَلَا جَعَالَةٍ، جَازَ. نَصٌّ عَلَيْهِ، كَالْفَزْوِ. وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ ذَرَاهِمَ وَيَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَرَعَ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَمُرَادُهُ الْإِجَازَةُ، أَوْ أُحْجَّ حُجَّةً بَكْذَا. وَالنَّائِبُ أَمِينٌ، يَرْكَبُ وَيَتَفَقُّ بِالْمَعْرُوفِ مِنْهُ، أَوْ مِمَّا [ ١/ ٢٦٩ ط ] اقْتَرَضَهُ أَوْ اسْتَدَانَهُ لِعُدْرِ عَلَى رَبِّهِ، أَوْ يَتَفَقُّ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَتَوَى رُجُوعَهُ بِهِ، وَلَوْ تَرَكَهُ وَاتَّفَقَ مِنْ نَفْسِهِ، فَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا، يَضْمَنُ، وَفِيهِ نَظَرٌ. انْتَهَى. قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى الْمَعْرُوفِ، وَيُرَدُّ مَا فَضَّلَ إِلَّا أَنْ يُؤَدَّنَ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ، بَلْ أَبَاحَهُ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ، لَوْ أُخْرِمَ، ثُمَّ مَاتَ مُسْتَبِيحًا، أَخَذَهُ الْوَرِثَةُ، وَضَمِنَ مَا انْفَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ، لَا؛ لِلزَّوْمِ مَا أُذِنَ فِيهِ. قَالَ فِي «الْإِزْشَادِ» وَغَيْرِهِ، فِي قَوْلِهِ: حُجَّ عَنِّي بِهَذَا، فَمَا فَضَّلَ فَلَيْكَ<sup>(١)</sup>. لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ تِجَارَةً قَبْلَ حَجِّهِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ، يَجُوزُ لَهُ صَرْفُ نَقْدٍ بَاخِرٍ لِمَصْلَحَةٍ، وَشِرَاءِ مَاءٍ لِلطَّهَارَةِ بِهِ، وَتَدَاوٍ وَدُخُولِ حَمَامٍ. وَإِنْ مَاتَ، أَوْ ضَلَّ، أَوْ صُدَّ، أَوْ مَرَضَ، أَوْ تَلَفَ بِلَا تَقْرِيطٍ، أَوْ أُغَوِّرَ بَعْدَهُ، لَمْ يَضْمَنْ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ مِنْ كَلَامِهِمْ، يُصَدَّقُ، إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَمْرًا ظَاهِرًا، قَبِيحَةً، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا. وَعَنْهُ، إِنْ رَجَعَ لِمَرَضٍ، رَدَّ مَا أَخَذَ، كَرُجُوعِهِ لَخَوْفِهِ مَرَضًا. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ احْتِمَالٌ. وَإِنْ سَلَكَ طَرِيقًا يُمَكِّنُهُ سَلُوكُ أَقْرَبَ مِنْهُ بِلَا ضَرَرٍ، ضَمِنَ مَا زَادَ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: أَوْ تَعَجَّلَ عَجَلَةً يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالَ. وَنَقَلَ الْأَثَرُ، يَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى مَا أَمَرَ بِسُلُوكِهِ. وَلَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ، ط: «لَكَ»، وَانْظُر: الْفُرُوعُ ٢٥٢/٣.

جاوَزَ المِيقَاتِ مُجَلًّا ، ثم رَجَعَ لِيُحَرِّمَ ، ضَمِنَ نَفَقَةَ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ . وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَوْقَ مُدَّةٍ قَصَرَ بِلَا عُذْرٍ ، فَمِنْ مَالِهِ ، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ ، خِلَافًا « لِلرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَهَا دَارًا أَوْ لَوْ سَاعَةً وَاحِدَةً ، فَلَا . وَهَلِ الْوَاحِدَةُ عُذْرٌ أَمْ لَا ؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُخْتَلِفٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عُذْرٌ . وَمَعْنَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا ، لِلنُّهْيِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، إِنَّ شَرْطَ الْمُوجِرِ عَلَى أَجْبِرِهِ أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْقَافِلَةِ ، أَوْ لَا يَسِيرَ فِي آخِرِهَا ، أَوْ وَقْتَ الْقَائِلَةِ ، أَوْ لَيْلًا ، فَخَالَفَ ، ضَمِنَ . فَذَلَّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِلَا شَرْطٍ ، وَالْمُرَادُ مَعَ الْأَمْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَتَمَّى وَجِبَ الْقَضَاءِ ، فَمِنْهُ عَنِ الْمُسْتَنْبِ ، وَيَرُدُّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَمْ تَقَعْ عَنِ مُسْتَنْبِيهِ لِحِجَابَتِهِ . كَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَكَذَا فِي « الرَّعَايَةِ » ، نَفَقَةُ الْفَاسِدِ وَالْقَضَاءُ عَلَى النَّائِبِ . وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ . فَإِنْ حَجَّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالٍ نَفْسِهِ ، أَجْزَاهُ . وَمَعَ عُذْرٍ ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ إِنْ فَاتَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، اخْتِيسَبَ لَهُ بِالنَّفَقَةِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ الْقَضَاءُ . فَعَلِيهِ ؛ لِدُخُولِهِ فِي حَجِّ ظَنِّهِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَكُنْ ، وَفَاتَهُ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، إِنْ فَاتَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا ، إِلَّا وَاجِبًا عَلَى مُسْتَنْبِي ، فَيُؤَدَّى عَنْهُ بِوُجُوبٍ سَابِقٍ ، وَالذَّمُّ عَلَيْهِ . وَالْمَنْصُوصُ ، وَدُمَ تَمَتَّعَ وَقَرَانٍ ، كُنْهِيَ عَنْهُ ، وَعَلَى مُسْتَنْبِيهِ إِنْ أُذِنَ ، كَدَمَ إِنْ حَصَرَ . وَأُطْلِقَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي دَمِ إِنْ حَصَرَ وَخَهَيْنَ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، إِنْ أَمَرَ مَرِيضٌ مَنْ يَرِيهِ عَنْهُ ، فَتَنَسَّى الْمَأْمُورُ ، أَسَاءَ ، وَالذَّمُّ عَلَى الْآمِرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مَاسَبَقَ مِنْ نَفَقَةِ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ ، وَالذَّمُّ مَعَ عُذْرٍ ، عَلَى مُسْتَنْبِيهِ ، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي التَّفَقُّةِ فِي قَوَاتِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ . اِنْتَهَى . وَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنْ الذَّمُّ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ ، كَأَجْنَبِيٍّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ ، إِنْ شَرَطَهُ عَلَى نَائِبٍ ، لَمْ يَصِحَّ . اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي

«الرعاية» ، فيؤخذ منه ، يصح عكسه . وفي صحة الاستئجار لحج أو عمره ، روايتا الإجازة على قرينة ، يأتيان في كلام المصنف في الإجازة . والمذهب عدم الصحة ، ولا يلزم من استئجار إجازة ؛ بدليل استئجار قاض ، وفي عمل مجهول ، ومحدث في صلاة . قال في «الفروع» : كذا قالوا . واختار ابن شاقلا ، يصح . وذكر في «الوسيلة» الصحة عنه وعن الخرقى . فعلى هذا ، تعتبر شروط الإجازة . وإن استأجر عنه لم يستتب . على الصحيح من المذهب . وقال في «الفروع» : يتوجه كقول كليل ، وأن يستتب لعذر . وإن أزم ذمته بتخصيل حجة له ، استتاب ، فإن قال : بنفسك . قال في «الفروع» : فيتوجه في بطلان الإجازة تردد ، فإن صح لم يجز أن يستتب . انتهى .<sup>(١)</sup> ولا يستتب في إجازة العين ، ويجوز في إجازة الذمة ، فإن قال : بنفسك . لم يجز في وجه ، وفي آخر ، تبطل الإجازة . وأطلقهما في «الفروع»<sup>(٢)</sup> . قال الآجروني : وإن استأجره ، فقال : يحج عنه من بلد كذا . لم يجز حتى يقول : يحرم عنه من ميقات كذا . وإلا فمجهولة . فإذا وقت مكانا يحرم منه ، فأحرم قبله فمات ، فلا أجره ، والأجرة من إخراج مائة عنه إلى فراغه . قال في «الفروع» : ويتوجه ، لاجهالة ، ويحمل على عادة ذلك البلد غالبا ، ومعناه كلام أصحابنا ومراذمهم . قال : ويتوجه ، إن لم يكن للبلد إلا ميقات واحد ، جاز . فعلى قوله ، يقع الحج عن المستتب ، وعليه أجره مثله . ويعتبر تعيين النسك وانفساؤها بتأخير يأتي في الإجازة ، فإن قدم فيتوجه جوازه لمصلحة ، وعدمه لعدمها ، وإلا فاحتمالان ، [٢٧٠/١] أظهرهما ، يجوز . قاله في «الفروع» . ومعنى كلام المصنف وغيره ، يجوز ، وأنه زاد خيرا . ويميلك ما يأخذ به ويتصرف فيه ، ويلزمه الحج ، ولو أحصر ، أو ضل ، أو تلف ما أخذه ،

فَرَطَ أَوْ لَا ، وَلَا يُحْتَسَبُ لَهُ شَيْءٌ . وَاخْتَارَ صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» ، لَا يَضْمَنُ بِلَا تَفْرِيطٍ وَالِدَمَاءِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ كَفَرَ ، وَمَضَى فِيهِ وَقْضَاهُ ، وَتَجِبُ أَجْرَةُ مُسَافِرٍ قَبْلَ إِخْرَامِهِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقِيلَ : لَا . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ . وَعَلَى الْأَوَّلِ قِسْطُ مَا سَارَهُ ، لَا أَجْرَةَ الْمَثَلِ ، خِلَافًا لِمَا صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ رُكْنِهِ ، لَزِمَتْهُ أَجْرَةُ الْبَاقِي . وَمَنْ ضَمِنَ الْحَجَّةَ بِأَجْرَةٍ أَوْ جُعِلَ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، كَمَا سَبَقَ . وَقَالَ الْأَجْرِيُّ : وَإِنْ اسْتَوْجَرَ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَمَاتَ قَبْلَهُ ، فَلَا ، وَإِنْ أَخْرَمَ مِنْهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، اخْتَسِبَ مِنْهُ إِلَى مَوْتِهِ . وَمَنْ اسْتَوْجَرَ عَنْ مَيِّتٍ ، فَهَلْ تَصِحُّ الْإِقَالَةُ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمَيِّتِ ؟ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالَانِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ ، فَهُوَ كَالشَّرِيكِ ، وَالْمُضَارِبِ . وَالصَّحِيحُ ، جَوَازُ الْإِقَالَةِ مِنْهَا ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرَكَةِ . وَعَلَى الثَّانِي ، يُعَانِي بِهَا . وَمَنْ أَمَرَ بِحَجٍّ ، فَاعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَرُدُّ كُلَّ الثَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ . وَنَصَّ أَحْمَدُ - وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ - إِنْ أَخْرَمَ بِهِ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَلَا ، وَمِنْ مَكَّةَ ، يَرُدُّ مِنَ الثَّفَقَةِ مَا بَيْنَهُمَا . وَمَنْ أَمَرَ بِإِفْرَادٍ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ ، كَتَمْتَعِهِ . وَفِي «الرَّعَايَةِ» ، وَقِيلَ : هَذَا<sup>(١)</sup> . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ . وَمَنْ أَمَرَ بِتَمَتُّعٍ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَرُدُّ نِصْفَ الثَّفَقَةِ ؛ لِفَوَاتِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ . وَغُمرَةٌ مُفْرَدَةٌ كَأَفْرَادِهِ وَلَوْ اعْتَمَرَ ؛ لِأَنَّهُ أَحَلَّ فِيهَا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَمَنْ أَمَرَ بِقِرَانٍ تَمَتُّعَ أَوْ أَفْرَدَ ، فَلَا أَمْرَ ، وَيَرُدُّ نِصْفَ قَدْرِ مَا يَتْرَكُهُ مِنْ إِخْرَامِ التَّسْلُكِ الْمَتْرُوكِ مِنَ الْمِيقَاتِ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ» وَغَيْرِهَا : يَرُدُّ نِصْفَ الثَّفَقَةِ ، وَإِنْ مَنْ تَمَتَّعَ لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي ١ : «بَعْدَهُ» ، وَانْظُرْ : الْفُرُوعُ ٢٥٩/٣ .



زاده خيرًا . وإن استناب شخصًا في حجة ، واستنابته آخر في عمره ، فقرن ، ولم يأذنا له ، صحا له ، وضمن الجميع ، كمن أمر بحج فاعتمر أو عكسه . ذكره القاضي وغيره . وقدمه في « الفروع » . واختار المصنف وغيره ، يقع عنهما ، ويرد نصف نفقة من لم يأذن ؛ لأن المخالفة في صفة . قال في « الفروع » : وفي القولين نظر ؛ لأن المسألة تشبه من أمر بالتمتع فقرن . قال في « الفروع » : ويتوجه منهما ، لا ضمان هنا ، وهو متجه إن عدد أفعال التوسكين ، والأفاخيلاان . انتهى . قلت : الصواب عدم الصحة عن واحد منهما ، وضمان الجميع . وإن أمر بحج أو عمره ، فقرن لنفسه ، فالخلاف . وإن فرغه ثم حج أو اعتمر لنفسه ، صح ، ولم يضمن ، وعليه نفقة نفسه مدة مقامه لنفسه . وإن أمر بإحرام من ميقات ، فأحرّم قبله ، أو من غيره ، أو من بلده ، فأحرّم من ميقات ، أو في عام ، أو في شهر ، فخالف ، فقال ابن عقيل : أساء لمخالفته . وذكر المصنف ، يجوز ؛ لإذنه فيه بالجملة . وقال في « الانتصار » : لو نواه بخلاف ما أمره به ، وجب رد ما أخذه . ويأتي في أواخر باب الإحرام ، في كلام المصنف وغيره ، بعض أحكام من حج عن غيره .



## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ  
وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ ،  
وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ .

## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

١١٤٧ - مسألة : ( مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ  
الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ  
قَرْنٌ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ ) لِلْحَجِّ مِيقَاتَانِ ؛ مِيقَاتُ زَمَانٍ ،  
وَمِيقَاتُ مَكَانٍ ؛ فَأَمَّا مَوَاقِيتُ الْمَكَانِ فَهِيَ الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَقَدْ أَجْمَعَ  
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنْهَا ، وَهِيَ : ذُو الْحُلَيْفَةِ <sup>(١)</sup> ، وَالْجُحْفَةُ <sup>(٢)</sup> ،  
وَقَرْنٌ <sup>(٣)</sup> ، وَيَلْمَلُمُ <sup>(٤)</sup> ، وَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ الثَّقَلِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ

## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، قَوْلُهُ : وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ  
وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ  
ذَاتُ عِرْقٍ . اعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ أَوْ تِسْعَةٌ . وَهُوَ أَبْعَدُ

(١) ذُو الْحُلَيْفَةِ : قَرْيَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ . معجم البلدان ٢ / ٣٢٤ .

(٢) الْجُحْفَةُ : قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ ذَاتُ مَنِيرٍ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ مِنْ مَكَّةَ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاهِلٍ . معجم البلدان ٢ / ٣٥٠ .

(٣) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : قَرْنُ الْمَنَازِلِ وَهُوَ قَرْنُ الثَّعَالِبِ ، يَسْكُونُ الرَّاءُ ، مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ ، تَلْقَاءُ مَكَّةَ ، عَلَى يَوْمٍ  
وَلَيْلَةٍ . انظر الكلام فيه في معجم البلدان ٤ / ٧١ ، ٧٢ .

(٤) يَلْمَلُمُ : مَوْضِعٌ عَلَى لَيْتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . معجم البلدان ٤ / ١٠٢٥ .

ﷺ فيها ، فرَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : وَقَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ . قال : « فَهَنْ لَهْنٌ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا » . وعن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال : « يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . قال ابنُ عُمَرَ : وَذِكْرِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَنَّهُ قَالَ : « وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وذاتُ عِرْقٍ <sup>(٢)</sup>

المواقيت . وقيل : أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ فَرَسَخًا . وقيل : مِائَتًا مِيلًا إِلَّا مِيلَيْنِ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ مِيلٌ . قاله في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقال الزُّرْكَشِيُّ : سِتَّةُ أُمِّيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ ، وَبَيْنَهُمَا تَبَائُنٌ كَبِيرٌ . وَالصَّوَابُ ، أَنَّ بَيْنَهُمَا سِتَّةَ أُمِّيَالٍ ، وَرَأَيْتُ مَنْ وَهَمَ

(١) أخرج الأول البخاري ، في : باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، وباب مهل أهل الشام ، وباب مهل من كان دون المواقيت ، وباب مهل أهل اليمن ، وباب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٥ / ٢ ، ١٦٦ ، ١٦٧ / ٣ ، ٢١٠ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٨ / ٢ ، ٨٣٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٣ / ١ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل اليمن ، وباب من كان أهله دون الميقات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩٤ / ٥ ، ٩٥ ، ٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٨ / ١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ .

وأخرج الثاني البخاري ، في : باب ميقات أهل المدينة ، وباب مهل أهل نجد ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٥ / ٢ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٩ / ٢ ، ٨٤٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٣ / ١ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل المدينة ، وباب ميقات أهل الشام ، وباب ميقات أهل نجد ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩٣ / ٥ ، ٩٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١ / ٢ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ١٥١ .

(٢) ذات عرق : هي الحد بين نجد وحمالة . معجم البلدان ٦٥١ / ٣ .

الشرح الكبير

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(١)</sup> : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُحْرِمُ مِنَ الْعَقِيقِ<sup>(٢)</sup> . وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ يُحْرِمُ مِنَ الرَّبَذَةِ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ خُصَيْفٍ<sup>(٤)</sup> ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٦)</sup> : هُوَ أَوَّلِي وَأَحْوَطُ مِنَ ذَاتِ عِرْقٍ ، وَذَاتُ عِرْقٍ مِيقَاتُهُمْ بِإِجْمَاعٍ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّنَائِي<sup>(٧)</sup> ، وَغَيْرُهُمَا

قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّ بَيْنَهُمَا مِيلاً . وَيَلِيهِ فِي الْبُعْدِ ، الْجُحْفَةُ . وَهِيَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاجِلَ الْإِنْصَافِ مِنْ مَكَّةَ . وَقِيلَ : خَمْسَ مَرَاجِلَ أَوْ سِتَّةَ . وَوَهُمُ مَنْ قَالَ : ثَلَاثُ . وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ

(١) انظر : الاستذكار ٧٦/١١ .

(٢) العقيق : واد عليه أموال أهل المدينة ، ومهل أهل العراق هو الذي يبطن وادي ذى الحليفة . معجم البلدان ٧٠١/٣ .

(٣) الربذة : من قرى المدينة على ثلاثة أميال قرية من ذات عرق . معجم البلدان ٧٤٨/٢ ، ٧٤٩ .

(٤) في م : « حصين » ، وفي الأصل : « حصيف » ، وفي المغني ٥٧/٥ : « حصيف » .

ولعله خفيف بن عبد الرحمن الجزري ، حيث ترجم له الذهبي بقوله : الإمام الفقيه ... إلخ . سير أعلام النبلاء ١٤٥/٦ ، ١٤٦ .

(٥) في : باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤/٥٠ ، ٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٠/١ .

(٦) انظر : الاستذكار ٧٩/١١ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/٤٠٤ . والتنائي ، في : باب مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ ، وباب مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، من كتاب المناسك . المجيب ٥/٩٤ ، ٩٥ .

بإسنادهم عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ  
العِراقِ ذاتَ عِرْقٍ . وعن أبي الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا سُئِلَ عَنِ الْمُهْلِ ؟  
فَقَالَ : سَمِعْتُهُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يَقُولُ : « مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ  
مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِراقِ  
مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وقال قومٌ  
آخَرُونَ : إِنَّمَا وَقَّتْهُا عُمَرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فَرَوَى البخاري<sup>(٢)</sup> ، بإسنادِهِ ،  
عن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، قال : لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ ، أَتَوْا  
عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ  
لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوْزٌ<sup>(٣)</sup> عَنْ طَرِيقِنَا ، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا .

بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ لَيْلَتَانِ . وقيل : أَقْرَبُهَا ذَاتُ عِرْقٍ . حَكَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وقال  
الزُّرَّكَشِيُّ : قَرْنٌ عَنْ مَكَّةَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَيَلْمَلَمُ لَيْلَتَانِ . ورَأَيْتُ فِي « شَرْحِ الْحَافِظِ  
ابْنِ حَجَرٍ »<sup>(٤)</sup> ، أَنَّ بَيْنَ يَلْمَلَمَ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَيْنِ ، ثَلَاثُونَ مِيلاً ، وَبَيْنَ ذَاتِ عِرْقٍ  
وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ ، وَالْمَسَافَةُ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِيلاً . فَقَرْنٌ لِأَهْلِ نَجْدٍ ، وَهِيَ نَجْدُ  
الْيَمَنِ ، وَنَجْدُ الْحِجَازِ وَالطَّائِفِ . وَذَاتُ عِرْقٍ لِلْمَشْرِقِ وَالْعِراقِ وَخُرَّاسَانَ .  
الثَّانِيَةُ ، هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ كُلُّهَا تَبَتَّتْ بِالنَّصِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأَوَّلُهَا أَحْمَدُ  
أَنَّ ذَاتَ عِرْقٍ بِاجْتِهَادِ عُمَرَ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَالظَّاهِرُ ، [ ٢٧٠ / ١ ] أَنَّهُ

(١) فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صحيح مسلم ٨٤١/٢ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ أَهْلِ الْآفَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سنن ابن مَاجَهَ ٩٧٢/٢ ، ٩٧٣ .  
بَنَحْوِهِ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٣٣/٣ ، ٣٣٦ .

(٢) فِي : بَابِ ذَاتِ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِراقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صحيح البخاري ١٦٦ / ٢ .

(٣) أَيْ مَائِلٌ .

(٤) انْظُرْ : فَتَحَ الْبَارِي ٣٨٦/٣ ، ٣٨٩ .

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا ، وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ .

الشرح الكبير

قال : انظُرُوا أَحَدُوهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَحَدَّاهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ وَمَنْ سَأَلَهُ لَمْ يَعْلَمُوا تَوَقَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ عِرْقٍ ، فَقَالَ ذَلِكَ بَرَأِيهِ ، فَأَصَابَ مَا وَقَّعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، [١٥/٣] فَقَدْ كَانَ مُوقِّفًا لِلصَّوَابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَإِذَا ثَبَّتَ تَوَقَّيْتُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَنْ عُمَرَ ، فَلِلْإِحْرَامِ مِنْهُ أُولَى .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ الْمِيقَاتُ قَرْنَةً ، فَانْتَقَلَتْ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، فَمَوْضِعُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْأُولَى وَإِنْ انْتَقَلَ الْأَسْمُ إِلَى الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَلَا يَزُولُ بِخَرَابِهِ . وَقَدْ رَأَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، فَأَخَذَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْبُيُوتِ ، وَقَطَعَ الْوَادِي ، فَاتَى بِهِ الْمَقَابِرَ ، فَقَالَ : هَذِهِ ذَاتُ عِرْقٍ الْأُولَى .

١١٤٨ - مسألة : ( فهذه المواقيت لأهلها ، ولمن مرَّ عليها من غيرهم ) وجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا فِيهَا مِيقَاتٌ ، فَهُوَ مِيقَاتُهُ إِنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ ، فَإِذَا حَجَّ الشَّامِيَّ مِنَ الْمَدِينَةِ فَمَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ،

خَفِيَ النَّصُّ فَوَافَقَهُ ، فَإِنَّهُ مُوقِّفٌ لِلصَّوَابِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ وَمَنْ سَأَلَهُ لَمْ يَعْلَمُوا بِتَوَقَّيْتِهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، ذَاتَ عِرْقٍ ، فَقَالَ ذَلِكَ بَرَأِيهِ ، فَأَصَابَ . فَقَدْ كَانَ مُوقِّفًا لِلصَّوَابِ . انْتَهَى . قُلْتُ : يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ؛ إِذَا مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالسُّنَّةِ ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ أَنْ يُوقَّتَ لَهُمْ . الثَّالِثَةُ ، الْأُولَى أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ أَخْرَمَ مِنْ آخِرِهِ ، جَازَ . ذَكَرَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » وَغَيْرِهِ .

قوله : وهذه المواقيت لأهلها ، ولمن مرَّ عليها من غيرهم . وهذا المذهب ، وعليه

فهى مِيقَاتُهُ ، وَإِنْ حَجَّ مِنَ الْيَمَنِ ، فَمِيقَاتُهُ يَلْمَلُمُ ، وَإِنْ حَجَّ مِنَ الْعِرَاقِ فَمِيقَاتُهُ ذَاتُ عِرْقٍ . وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ مَرَّ عَلَى مِيقَاتٍ غَيْرِ مِيقَاتِ بَلَدِهِ صَارَ مِيقَاتًا لَهُ . سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، عَنِ الشَّامِيِّ يَمُرُّ بِالْمَدِينَةِ يُرِيدُ الْحَجَّ ، مِنْ أَيْنَ يُهْلُ ؟ قَالَ : مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . قِيلَ : فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ <sup>(١)</sup> : يُهْلُ مِنْ مِيقَاتِهِ ، مِنَ الْجُحْفَةِ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! أَلَيْسَ يَرَوِي ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « هُنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي الشَّامِيِّ يُحْرِمُ بِالْمَدِينَةِ : لَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَكَانَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، إِذَا أَرَادَتْ الْحَجَّ أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَإِذَا أَرَادَتْ الْعُمْرَةَ أَحْرَمَتْ مِنَ الْجُحْفَةِ <sup>(٣)</sup> . وَلَعَلَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » . وَلِأَنَّهُ مِيقَاتٌ ، فَلَمْ يَجْزْ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِمَنْ يُرِيدُ التُّسْلُكَ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَخَبَرُهُمْ أُرِيدَ بِهِ مَنْ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مِيقَاتٍ آخَرَ ، بِذَلِيلٍ مَا لَوْ مَرَّ بِمِيقَاتٍ غَيْرِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لَمْ يَجْزْ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ .

الْأَصْحَابُ . فَلَوْ مَرَّ أَهْلُ الشَّامِ أَوْ غَيْرُهُمْ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، أَوْ مَرَّ غَيْرُ أَهْلِ مِيقَاتٍ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُجَاوِزَتُهُ إِلَّا مُحْرَمِينَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ :

(١) فِي م : « يَقُولُونَ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٠٤ .

(٣) انْظُرْ : الْأَسْتَذْكَارَ ٨٤/١١ .



وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ .

الشرح الكبير

وقد رَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِمَنْ سَاحَلَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ سَوَاءٌ فِي هَذَا ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لِهِنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً » .

**فصل :** فَإِنْ مَرَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَمِيقَاتُهُ الْجُحْفَةُ ، سَوَاءٌ كَانَ شَامِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ عَنْ الْمُهَلِّ ، فَقَالَ : سَمِعْتُهُ ، أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، يَقُولُ : « مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » [١٥/٣ ط] مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَرَّ عَلَى أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ دُونَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَلَعَلَّ أَبَا قَتَادَةَ حِينَ أُحْرِمَ أَصْحَابُهُ دُونَهُ - فِي قِصَّةِ صَيْدِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ - إِنَّمَا تَرَكَ الْإِحْرَامَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَأَخَّرَ إِحْرَامَهُ إِلَى الْجُحْفَةِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي تَأْخِيرِهَا إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ عَلَى هَذَا ، وَأَنَّهَا لَا تَمُرُّ فِي طَرِيقِهَا عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لِئَلَّا يَكُونَ فِعْلُهَا مُخَالِفًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١١٤٩ - مسألة : ( وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ

يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . وَجَعَلَهُ فِي « الْفُرُوعِ » تَوْجِيهًا لِلْإِنْصَافِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَقَوَاهُ وَمَالَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَمَالِكٍ .

قوله : وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ . بَلَا نِزَاعَ ، لَكِنْ لَوْ كَانَ

(١) تقدم تخريجُه في صفحة ١٠٦ .

وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ ..... المقتنع

مَوْضِعُهُ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، كَانَ مِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : يُهْلُ مِنْ مَكَّةَ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ » . وَهَذَا صَرِيحٌ ، فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى .

**فصل :** إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ قَرْبَةً ، فَلَا فَضْلَ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَبْعَدِ جَانِبَيْهَا . وَإِنْ أُحْرِمَ مِنْ أَقْرَبِ جَانِبَيْهَا ، جاز . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا كَانَتْ قَرْبَةً . وَالْحِلَّةُ <sup>(١)</sup> كَالْقَرْبَةِ ، فِيمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ مُتَفَرِّدًا ، فَمِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ أَوْ حَذُوهُ ، وَكُلُّ مِيقَاتٍ فَحَذُوهُ بِمَنْزِلَتِهِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ فِي الْحِلِّ ، فَأَحْرَامُهُ مِنْهُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، فَأَحْرَامُهُ لِلْعُمْرَةِ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِيَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْمَكِيِّ ، وَأَمَّا الْحَجُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْ أَيِّ الْحَرَمِ شَاءَ ، كَالْمَكِيِّ .

١١٥٠ - مسألة : ( وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ ، وَإِنْ

لَهُ مَنْزِلَانِ ، جَازَ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى الْبَيْتِ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنْ الْإِحْرَامَ مِنَ الْبَعِيدِ أَوْلَى . وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ .

قوله : وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ . سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ مِنْ

(١) الحلة ، بكسر الحاء : القوم النازلون ، وتطلق على البيوت مجازًا ، وهي مائة بيت فأكبر . المصباح المنير . ١٧٩/١ .

وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ .

المفنع

الشرح الكبير

أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ ( أَهْلُ مَكَّةَ ، مَنْ كَانَ بِهَا ؛ سَوَاءً كَانَ مُقِيمًا بِهَا ، أَوْ غَيْرَ مُقِيمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَتَى عَلَى مِيقَاتِ كَانَ مِيقَاتًا لَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَهِيَ مِيقَاتُهُ لِلْحَجِّ . وَإِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْجِلِّ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَلِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنْ التَّنْعِيمِ <sup>(١)</sup> . وَكَانَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ ، وَهَذَا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « حَتَّى أَهْلُ

غَيْرِهِمْ ، وَسَوَاءً كَانَ فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الْحَرَمِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَكَلَّمَا تَبَاعَدَ كَانَ أَفْضَلَ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، إِذَا أَرَادَ عُمْرَةَ وَاجِبَةً ، فَمِنْ الْمِيقَاتِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ ، لَزِمَهُ دَمٌ ، وَإِنْ أَرَادَ نَفْلًا ، فَمِنْ أَدْنَى الْجِلِّ . وَعَنْهُ ، مَنْ اسْتَمَرَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ - أَطْلَقَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَزَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِيهَا ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ - أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْأَزْمَةُ دَمٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، وَأَوَّلُهَا بَعْضُهُمْ بِسُقُوطِ دَمِ الْمُتَنَعِّعِ عَنِ الْآفَاقِيِّ بِخُرُوجِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ ، أَنَّ الْعُمْرَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ أَفْضَلُ ، وَبَعْدَهَا إِذَا أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ بِهَا ، وَفِعْلُ الْعُمْرَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَتَكَرَّرَها .

قوله: وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ . هذا المذهب ، سواءً كان مكياً أو غيره ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب كيف عمل الحائض والنفساء ... ، وباب طواف القارن ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧٢/٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٢١/٥ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧٤/٢ - ٨٨١ . وأبو داود ، في : باب في إفراء الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٢/١ - ٤١٤ . والنسائي ، في : باب في المهلة بالعمرة غيظ وتغاف فوت الحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٨/٥ ، ١٢٩ . والإمام أحمد ، في :

مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا»<sup>(١)</sup> . يَعْنِي لِلْحَجِّ . وَقَالَ أَيْضًا : « وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ  
 الْمِيقَاتِ فَمِنْ حَيْثُ يُنْشِئُ »<sup>(٢)</sup> ، حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ . وَهَذَا  
 فِي الْحَجِّ . فَأَمَّا فِي الْعُمْرَةِ فَمِيقَاتُهَا فِي حَقِّهِمُ الْحِلُّ ، مِنْ أَىِّ جَوَانِبِ الْحَرَمِ  
 شَاءَ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حِينَ أَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ، وَهُوَ  
 أَذْنَى الْحِلِّ . قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : بَلَّغْنِي أَنَّ [ ١٦/٣ ] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ  
 لِأَهْلِ مَكَّةَ التَّنْعِيمَ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، مَنْ أَتَى مِنْكُمْ  
 الْعُمْرَةَ ، فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ<sup>(٤)</sup> . يَعْنِي إِذَا أَحْرَمَ بِهَا مِنْ نَاحِيَةِ  
 الْمُزْدَلِفَةِ . وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ لِيَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ  
 وَالْحَرَمِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمَّا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ  
 كُلُّهَا فِي الْحَرَمِ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى عَرَفَةَ ؛  
 لِيُجْمَعَ لَهُ الْحِلُّ وَالْحَرَمُ . وَمِنْ أَىِّ الْحِلِّ أَحْرَمَ ، جَازَ . وَإِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ  
 ﷺ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنَ التَّنْعِيمِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ .

إِذَا كَانَ فِيهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ لَا تَرْجِيحَ . يَعْنِي ، أَنَّ إِحْرَامَهُ مِنْ  
 الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ فِي الْفَضِيلَةِ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَ فِي  
 « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أُجِذْ عَنْهُ خِلَافُهُ . وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ إِلَّا فِي « الْإِيضَاحِ » ؛  
 فَإِنَّهُ قَالَ : يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْمِيزَابِ . قُلْتُ : وَكَذَا قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » .

= المسند ٣/٣٠٩ ، ٣٩٤ عن جابر ، وفي ٦/٢٤٣ عن عائشة .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٤ .

(٢) في الأصل : « يَمْشِي » .

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل ١٢١ .

(٤) بطن مُحَسَّرٌ : هُوَ وَادِي الْمَزْدَلِفَةِ . معجم البلدان ١/٦٦٧ .

الشرح الكبير

وقد رُوِيَ عن الإمام أحمد، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، في الْمَكِّيَّ: كُلَّمَا تَبَاعَدَ في الْعُمْرَةِ فَهُوَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ، عَلَى قَدْرِ تَعَبِهَا. وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْمَكِّيُّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ، فَمِنْ مَكَّةَ؛ لِلْخَيْرِ الْمَذْكُورِ، وَلأنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمَّا فَسَّخُوا الْحَجَّ، أَمَرَهُمْ فَأَحْرَمُوا مِنْ مَكَّةَ. قَالَ جَابِرٌ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَاطِنِي مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بِهَا، كَالْمُتَمَتِّعِ إِذَا حَلَّ، وَمَنْ فَسَخَ حَجَّهُ بِهَا. وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فِي مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَنَّهُ يُهَلُّ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيَقَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا، وَقَدْ ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الدَّمَ يَسْقُطُ عَنْهُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمِيَقَاتِ فَأَحْرَمَ، وَلَا يَسْقُطُ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ. وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَكِّيِّ، أَمَّا الْمَكِّيُّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ مُتَعَةً بِحَالٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَذَكَرَ الْقَاضِي، فِي مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ بَعْدَهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ،

**فائدة:** يجوز لهم الإحرام من الحرم والجبل، ولا دم عليهم. على الصحيح الإنصاف من المذهب. نقله الأثرم، وابن منصور. ونصره القاضي وأصحابه. وقدمه في «الفرع» وغيره. وعنه، إذا فعل ذلك، فعليه دم. وإن أحرَمَ من الجبل،

(١) في: باب بيان وجوه الإحرام ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٨٨٢.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٣١٨، ٣٧٨.

(٢) سورة البقرة ١٩٦.

أو دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لِنَفْسِهِ ، ثم أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أو يَعْتَمِرَ لغيرِهِ ، أو دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لغيرِهِ ، ثم أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أو يَعْتَمِرَ لِنَفْسِهِ ، أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى المِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فعليه دَمٌ . قال : وقد قال الإمامُ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا اعْتَمَرَ عَنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ لِنَفْسِهِ ، يَخْرُجُ إِلَى المِيقَاتِ ، أو اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ يَخْرُجُ إِلَى المِيقَاتِ ، فَإِنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ يَخْرُجُ إِلَى المِيقَاتِ . واحتجَّ له القاضي ، بَأَنَّهُ جَاوَزَ المِيقَاتَ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ ، غَيْرَ مُحْرِمٍ لِنَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ إِذَا أَحْرَمَ دُونَهُ ، كَمَنْ جَاوَزَ المِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ . وعلى هذا لو حَجَّ عَنْ شَخْصٍ واعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، أو اعْتَمَرَ عَنْ إِنْسَانٍ ثُمَّ حَجَّ أو اعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، فكذلك . والذي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، [ ١٦/٣ ظ ] أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى المِيقَاتِ فِي هَذَا كُلِّهِ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، كَالْقَاطِنِ بِهَا ، وَهَذَا قَدْ حَصَلَ بِمَكَّةَ حَلَالًا ، عَلَى وَجْهِ مَبَاحٍ ، فَأَشْبَهَ الْمَكِّيَّ . وما ذَكَرَهُ الْقَاضِي تَحَكُّمَ بغيرِ دَلِيلٍ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَصِحُّ لَوْجُوهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ لِنَفْسِهِ حَالِ مُجَاوَزَتِهِ المِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَدَوَّلُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ . الثَّانِي ، أَنَّ هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ مَنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ بِهِذَا الْخُرُوجُ إِلَى المِيقَاتِ ، لِلزِّمِّ الْمُتَمَتِّعِ وَالْمُفْرِدِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَاوَزَا المِيقَاتَ غَيْرَ

فعليه دَمٌ لِإِحْرَامِهِ دُونَ المِيقَاتِ ، بِخِلَافِ مَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ . صحَّحه فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ، وَالنَّاطِقُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ : إِنْ مَرَّ فِي الْحَرَمِ

مُرِيدِينَ لِلتُّسْلُكِ الَّذِي أَحْرَمَاهُ . الرَّابِعُ ، أَنَّ الْمَعْنَى فِي الَّذِي تَجَاوَزَ الْبَيْقَاتِ غَيْرَ مُحْرَمٍ ، أَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ فِعْلُهُ ، وَتَرَكَ الْإِحْرَامَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ .

**فصل :** وَمِنْ أَىِّ الْحَرَمِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، جاز ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِحْرَامِ بِهِ مِنْهُ <sup>(١)</sup> الْجَمْعُ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَهُوَ حَاصِلُ الْإِحْرَامِ مِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْحَرَمِ ، فَجَاز ، كَمَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْحِلِّ ، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ : « إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى ، فَاهْلُؤْا مِنَ الْبَطْحَاءِ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ مَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْحَرَمُ اسْتَوَتْ الْبَلَدَةُ وَغَيْرُهَا فِيهِ ، كَالْتَحَرُّ .

**فصل :** وَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْحِلِّ الَّذِي يَلِي الْمَوْقِفَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛

قَبْلَ مُضِيِّهِ إِلَى عَرَفَةَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَ الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، الْإِنْصَافِ ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِئَتَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، فِي مَنْ اغْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، يُهَلُّ بِالْحَجِّ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، الْمُحْرَمُ مِنَ الْبَيْقَاتِ عَنْ غَيْرِهِ ، إِذَا قَضَى نُسُكَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَاجِبًا أَوْ نَفْلًا ، أَوْ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ عَنْ إِنْسَانٍ ، ثُمَّ عَنْ آخَرَ ، يُحْرِمُ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : لَا خِلَافَ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

(١) فِي م : عَنْهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٨٢/٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ التَّوَجُّهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣١/٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١٨/٣ ، ٣١٩ .

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَازَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ،  
أُحْرِمَ .

المقت

لأنه أحرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، وَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، ثُمَّ سَلَكَ  
الْجَرَمَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ التَّنْعِيمِ ،  
فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . لَأَنَّهُ أُحْرِمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، "فَكَانَ كَالْمُحْرَمِ" قَبْلَ  
بَقِيَّةِ الْمَوَاقِيتِ . وَإِنْ لَمْ يَسْلُكِ الْحَرَمَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لَكُونِهِ لَمْ يَجْمَعْ فِي النَّسْكِ  
بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ .

الشرح الكبير

١١٥١ - مسألة : ( وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَازَى  
أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، أُحْرِمَ ) وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا بَيْنَ مِيقَاتَيْنِ ، اجْتَنَهَدَ حَتَّى  
يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِحَذْوِ الْمِيقَاتِ الَّتِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى طَرِيقِهِ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ  
حِينَ قَالُوا الْمُمْرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ قَرْنَا جَوْرًا عَنْ طَرِيقِنَا . قَالَ : انْظُرُوا  
حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَوَقَّتَ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ هَذَا [ ١٧/٣ ] مِمَّا  
يُعْرَفُ بِالْاجْتِهَادِ وَالتَّقْدِيرِ ، فَإِنْ اشْتَبَهَ دَخَلَهُ الْاجْتِهَادُ ، كَالْقِبْلَةِ . وَإِنْ

وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ ،  
خِلَافَ مَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَرَدُّوهُ<sup>(٢)</sup> . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَالْإِمَامِ  
أَحْمَدَ ، لَكِنْ بَعْضُهُمْ تَأَوَّلَهُ . وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ صِفَةِ الْحَجِّ .  
قَوْلُهُ : وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَازَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، أُحْرِمَ .

الإنصاف

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « فَأَشْبَهَ الْحَرَمَ » .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٠٦ .

(٣) فِي ١ : « وَرَوَى » .



وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا الْمَنْعَ لِقِتَالِ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ ، .....

لم يعرف حَدُّو المِيقَاتِ المُقَارِبِ لطريقه ، اختطأ ، فأَحْرَمَ مِنْ بُعْدِهِ ، بحيث يَتَقَيَّنُ أَنَّهُ لم يُجَاوِزِ المِيقَاتِ إِلَّا مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ قَبْلُ (١) المِيقَاتِ جَائِزٌ ، وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَلَا خِطَاطُ فَعَلُ مَا ذَكَرْنَا . وَلَا يَلْزَمُهُ الإِحْرَامُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ حَازَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِهِ ، فَلَا يَجِبُ بِالنَّسْكِ (٢) . فَإِنْ أَحْرَمَ ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ أَنَّهُ قَدْ جَاوَزَ مَا يُحَازِي المِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ ، فَعَلَيْهِ ذَمٌّ . وَإِنْ شَكَّ فِي أَقْرَبِ المِيقَاتَيْنِ إِلَيْهِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا ، فَإِنْ كَانَا مُتَسَاوَيْنِ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ أَحْرَمَ مِنْ حَدِّهِ أَبْعَدَهُمَا .

١١٥٢ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا لِقِتَالِ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ ،

وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْإِحْتِيَاظُ ، فَإِنْ تَسَاوَى فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ ، فَمِنْ أَبْعَدِهِمَا عَنِ مَكَّةَ . وَأُطْلِقَ الْآجُرِيُّ ، أَنَّ مِيقَاتَ مَنْ عَرَّجَ عَنِ الْمَوَاقِيتِ ، إِذَا حَازَاهَا . فَالْجَوَابُ : قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَمَنْ لَمْ يُحَازِ مِيقَاتًا ، أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بِقَدْرِ مَرَحَلَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا مُتَّجِهٌ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . سِوَاهُ أَرَادَ نُسُكًا أَوْ مَكَّةَ . وَكَذَا لَوْ أَرَادَ الْحَرَمَ فَقَطْ . وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٢) فِي م : « بِالنَّسْكِ » .

ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ النَّسْكُ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ .

الشرح الكبير

ثم إن بدا له النسك ، أحرم من موضعه ( من تجاوز الميقات ممن لا يريد النسك ينقسم قسمين ؛ أحدهما ، من لا يريد دخول الحرم ، فهذا لا يلزمه الإحرام بغير خلاف ، ولا شيء عليه في تركه ، فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بذرًا مرتين ، وكانوا يسافرون للجهاد وغيره ، فيمرون بذي الحليفة غير محرمين ، ولا يرون بذلك بأسًا . فإن بدا هذا الإحرام ، أحرم من موضعه ، ولا شيء عليه . وهذا ظاهر كلام الخرقى . وبه يقول مالك ، والثوري ، والشافعي ، وصاحب أبي حنيفة . وحكى ابن المنذر عن الإمام أحمد ، رحمه الله تعالى ، في الرجل يخرج لحاجة وهو لا يريد الحج ، فجاوز ذى الحليفة ، ثم أراد الحج : يرجع إلى ذى الحليفة ، فيحرم . وبه قال إسحاق ؛ لأنه أحرم من دون الميقات ، قلزمه الدم ، كالذى يريد دخول الحرم . والأول أصح ، وكلام أحمد يحمل على من يجاوز الميقات ، ممن يجب عليه الإحرام ؛ لقول النبي ﷺ : « فهُنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ » <sup>(١)</sup> .

الإصناف

أكثر الأصحاب . وعنه ، يجوز تجاوزه [ ٢٧١/١ ] مطلقًا من غير إحرام ، إلا أن يريد نسكًا . ذكرها القاضى وجماعة ، وصححها ابن عقيل . قال في « الفروع » : « وهى أظهر ؛ للخبر . واختاره في « الفائق » . قال الرزكشى : وهو ظاهر كلام الخرقى ، وظاهر النص .

تنبيه : قوله : ولا يجوز لمن أراد دخول مكة . مراده ، إذا كان مسلمًا مكلفًا

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٠٤ .

ولأنه حصل دون الميقات على وجه مباح ، فكان له الإحرام منه ، كأهل ذلك المكان ، ولأن هذا القول يفضي إلى أن<sup>(١)</sup> من كان منزله دون الميقات ، إذا خرج إلى الميقات ثم عاد إلى منزله وأراد الإحرام ، لزمه الخروج إلى الميقات ، ولا قائل به ، ولأنه مخالف لقول رسول الله ﷺ : « وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيَقَاتِ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ » . القسم الثاني ، من يريد دخول الحرم إلى [ ١٧/٣ ط ] مكة أو غيرها ، وهم على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، من يدخلها لقتال مباح ، أو من خوف ، أو لحاجة ؛ كالحطاب ، والحشاش ، وناقل البيرة<sup>(٢)</sup> ، والفجج<sup>(٣)</sup> ، ومن كانت له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه إليها ، فلا إحرام عليهم ؛ لأن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر ، وكذلك أصحابه ، ولم يعلم أن أحداً منهم أحرَم ، ولأننا لو أوجبنا الإحرام على من يتكرر دخوله أفضى إلى أن يكون في جميع زَمَنِهِ مُحَرَّمًا ، فسقط للحرج . وهذا مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير إحرام ، إلا من كان دون الميقات ؛ لأنه يجاوز الميقات مُريدًا للحرم ، فلم يجز بغير إحرام .

حرًا ، فلو تجاوز الميقات كافرًا ، أو صبيًا ، أو عبْدًا ، ثم لزمهم ؛ بأن أسلم ، أو بلغ ، أو عتق ، أخرجوا من موضعهم من غير دم . على الصحيح من المذهب . نص عليه ، واختاره جماعة ، منهم المصنف ، والشارح . قال في « القواعد

(١) زيادة يستلزمها السياق .

(٢) البيرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه .

(٣) في النسختين : « الفجج » بالحاء . والفجج : رسول السلطان على رجله ، أو الذي يسمى بالكعب . ويأتي

في الإنصاف في صفحة ١٢٢ .

ولنا ، ما ذكرنا من النص والمعنى . وقد روى الترمذى<sup>(١)</sup> ، بإسناده ، أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة ، وعلى رأسه عمامة سوداء . وقال : حديث حسن صحيح . ومتى أراد هذا التسك بعد مجاوزة الميقات ، أحرّم من موضعه ، كالقسم الذى قبله ، وفيه من الخلاف ما فيه . الضرب الثانى ، من لا يجب عليه الحج ؛ كالعبد ، والصبي ، والكافر إذا أسلم بعد تجاوز الميقات ، أو عتق العبد ، أو بلغ الصبي ، وأرادوا الإحرام ، فإنهم يحرّمون من موضعهم ، ولا دم عليهم . وبه قال عطاء ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق . وبه قال أصحاب الرأي فى الكافر يسلم ، والصبي يتلغ ، وقالوا فى العبد : عليه دم . وقال الشافعى فى جميعهم : على كل واحد منهم دم . وعن أحمد ، فى الكافر يسلم ، كقوله . واختارها أبو بكر . وقال القاضى : وهى أصح . ويتخرج فى الصبي والعبد كذلك ؛ قياساً على الكافر يسلم ؛ لأنهم تجاوزوا الميقات

الأصولية : والمذهب ، لا دم على الكافر عندئذى محمد . وقدمه فى « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . قلت : فيعائى بها . وعنه فى الكافر يسلم ، يحرّم من الميقات . اختاره أبو بكر ، ونصره القاضى وأصحابه ؛

(١) فى : باب ما جاء فى الأهمية ، من أبواب الجهاد ، وفى : باب ما جاء فى العمامة السوداء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ١٧٧ ، ٢٤٣ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٠ . وأبو داود ، فى : باب فى العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢ / ٣٧٦ . والنسافى ، فى : باب دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب المناسك ، وفى : باب ليس العمام السود ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٥٩ ، ٨ / ١٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب ليس العمام فى الحرب ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب العمامة السوداء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٢ ، ١١٨٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٦٣ ، ٣٨٧ .

بغير إحرَام ، وأَحْرَمُوا دُونَهُ ، فَوَجَبَ الدَّمُ ، كَالْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ .  
ولنا ، أَنَّهُمْ أَحْرَمُوا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، فَأَشْبَهُوا  
الْمَكِّيَّ وَمَنْ قَرَيْتَهُ دُونَ الْمِيقَاتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْهَا ، وَفَارَقَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ  
الْإِحْرَامُ إِذَا تَرَكَهَ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ . الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، الْمُكَلَّفُ  
الَّذِي يَدْخُلُ لغيرِ قِتَالٍ وَلَا حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ  
غَيْرَ مُحْرَمٍ . وبه قال أبو حنيفة ، وبعضُ أصحابِ الشافعي . وقال  
بَعْضُهُمْ : لَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ عَلَيْهِ . وعن أحمدَ ما يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى  
ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ<sup>(١)</sup> . ولأنَّهُ أَحَدُ  
الْحَرَمَيْنِ أَشْبَهَ<sup>(٢)</sup> حَرَمَ الْمَدِينَةِ ، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ  
إِجْبَابُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ دَاخِلٍ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . ولنا ، أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ  
دُخُولَهَا ، لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمْ يَجِبْ بِنَذْرِ الدُّخُولِ ،  
كَسَائِرِ الْبُلْدَانِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَمَتَى أَرَادَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ ،  
فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَنْ تَجَاوَزَهُ مُرِيدًا لِنُسُكٍ .

لأنَّهُ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْمَانِعِ . قال الْمُصَنِّفُ ،  
وَالشَّارِحُ : وَيَخْرُجُ فِي الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ كَذَلِكَ . قال في « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،  
و « الْحَاوِي » ، وَ « الْفَاتِي » ، بَعْدَ ذِكْرِ الرِّوَايَةِ : وَهِيَ مِثْلُهُ . وقال في « الرَّعَايَةِ  
الْكُبْرَى » : وَغَيْرُهُ مِثْلُهُ وَأَوَّلَى . انتهى . قلتُ : لَوْ قِيلَ بِالدَّمِ عَلَيْهِمَا دُونَ الْكَافِرِ  
وَالْمَجْنُونِ ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ ؛ لِصِحَّةِ نَهْيِهِمَا مِنَ الْمِيقَاتِ ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ وَالْمَجْنُونِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ رَخَّصَ فِي دُخُولِهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٨/٥ .  
(٢) فِي : م : ١ : شَبَهَ .

**فصل :** وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، مِمَّنْ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ . وهذا قولُ الشافعي . وقال أبو حنيفة : يَجِبُ [ ١٨/٣ ] عليه أَنْ يَأْتِيَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ أَتَى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي سَنَّتِهِ ، أَوْ مَنْذُورَةٍ ، أَوْ عُمْرَةٍ <sup>(١)</sup> ، أَجْزَأَهُ عَنْ عُمْرَةِ الدُّخُولِ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ مُرُورَهُ عَلَى الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ يُوجِبُ الْإِحْرَامَ ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ وَجِبَ قَضَاؤُهُ ، كَالْتَذَرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لَتَحِيَّةِ الْبُقْعَةِ <sup>(٢)</sup> ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ سَقَطَ ،

وَمَنْعَ الزَّرْكَشِيِّ مِنَ التَّخْرِيجِ ، وَقَالَ : الرَّوَايَةُ الَّتِي فِي الْكَافِرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَبَنَى بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ فِي الْكَافِرِ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الْجَمِيعُ دَمٌ إِذَا لَمْ يُحْرِمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَأَمَّا الْمَجْنُونُ ، إِذَا أَفَاقَ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْ مَوْضِعِ إِفَاقَتِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

**فائدة :** لَوْ تَجَاوَزَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الْمِيقَاتَ بِإِحْرَامٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ الْوَاجِبِ فِي الْأَصَحِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا وَأَصْحَابُهُ ، يَقْضِيهِ ، وَأَنَّ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ ، كَتَنَذَرَ الْإِحْرَامِ .

قوله : إِلَّا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، كَالْحَطَّابِ . وَالْفَيْجِ ، وَنَقْلِ الْمِيرَةِ ، وَالصَّيْدِ ، وَالْإِحْتِشَاشِ ، وَلِغَوْ ذَلِكَ . وَكَذَا تَرَدُّدُ الْمَكِّيِّ إِلَى قَرْيَتِهِ

(١) فِي م : « أَعْرَهُ » .

(٢) فِي النِّسْخِ : « الْمُنْفَعَةُ » خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٧٢/٥ .

وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمَقْعِ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ مُحْرِمًا إِلَى الْمِيقَاتِ .

الشرح الكبير

كَتَبْتِجِيَّةَ الْمَسْجِدِ . فَإِنْ قِيلَ : تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . قُلْنَا : إِلَّا أَنْ النَّوَافِلَ الْمُرْتَبَاتِ تَقْضَى ، وَإِنَّمَا سَقَطَ الْقَضَاءُ لِمَا ذَكَّرْنَا . فَأَمَّا إِنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ ، وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ الْحَرَمِ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ، سِوَاءَ أَرَادَ التُّسُكُ أَوْ لَا .

**فصل :** وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَحُكْمُهُ فِي مُجَاوِزَةِ قَرْنَيْهِ إِلَى مَا يَلِي الْحَرَمَ حُكْمُ الْمُجَاوِزِ لِلْمِيقَاتِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ مِيقَاتُهُ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِ كَالْمَوَاقِيتِ لِأَهْلِ الْآفَاقِ .  
١١٥٣ - مسألة : ( وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ) غَيْرَ مُحْرِمٍ ، ( رَجَعَ ) مِنَ الْمِيقَاتِ ( فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ ) وَجُمَلَتُهُ أَنْ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ غَيْرَ

الإحصاف

بِالْجُلِّ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ كِتَابِ الْخُدُودِ ، هَلْ يَجُوزُ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ ؟

قوله : ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ التُّسُكُ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُلْزَمُهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَذَكَرَهَا فِي «الرُّعَايَةِ» قَوْلًا .

قوله : وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ . يَعْنِي ، يُلْزَمُهُ الرُّجُوعُ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَكِنْ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ قُوَّةَ الْحُجَّ أَوْ غَيْرِهِ . بَلَا زِيعَار . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَأُطْلِقَ فِي «الرُّعَايَةِ» فِي وَجُوبِ الرُّجُوعِ وَجْهَيْنِ ، وَظَاهِرُ «الْمُسْتَوْعِبِ» ، أَنَّهُمَا بَعْدَ إِخْرَامِهِ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ .

مُحْرَمٍ ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمِيقَاتِ لِيُحْرِمَ مِنْهُ إِذَا أَمَكَّنَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ أَمَكَّنَهُ فِعْلُهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَسَائِرُ <sup>(١)</sup> الْوَاجِبَاتِ ، وَسَوَاءٌ تَجَاوَزَهُ عَالِمًا بِهِ أَوْ جَاهِلًا ، عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ أَوْ جَهَلَهُ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ فَأُحْرِمَ مِنْهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّتِي أُمِرَ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَجَاوَزْهُ . وَإِنْ أُحْرِمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ كَالْوُقُوفِ ، وَطَوَافِ الْقُدُومِ ، فَيَسْتَقِرُّ الدَّمُ عَلَيْهِ . قَالُوا : لِأَنَّهُ حَصَلَ مُحْرَمًا فِي الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلَبُّسِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ أُحْرِمَ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَبِي

انتهى . قُلْتُ : قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِي وَجُوبِ رُجُوعِهِ مُجَلًّا لِيُحْرِمَ مِنْهُ مَعَ أَمْنٍ عَدُوٍّ ، وَفَوْتِ وَقْتِ <sup>(٣)</sup> الْحَجِّ ، وَجَهَانٍ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَلَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمِيقَاتِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِحَالٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَدُوًّا وَلَا فَوَاتًا ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ وَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ . انْتَهَى .

تَنْبِيْهُ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ ، فَأُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطْعَ

(١) فِي م : كَسَائِرُهُ .

(٢) فِي م : عَنْهُ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .



الشرح الكبير

حنيفة: إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَلْيَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ، وَإِنْ لَمْ يُلَبَّ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ. وَعَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ: لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْمِيقَاتِ. وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ نُسْكَأَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ». رَوَى مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا<sup>(١)</sup>. وَلأنَّهُ أُخْرِمَ دُونَ مِيقَاتِهِ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الدَّمُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرْجِعْ، أَوْ كَمَا لَوْ طَافَ، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَكَأَلَوْ لَمْ يُلَبَّ، عِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَلأنَّ الدَّمَّ وَجَبَ بِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَلَا يَزُولُ هَذَا بِرُجُوعِهِ وَلَا بِتَلَبُّسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا وَجَبَ، وَفَارَقَ مَا إِذَا رَجَعَ قَبْلَ إِخْرَامِهِ فَأُخْرِمَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ الْإِحْرَامَ مِنْهُ، وَلَمْ يَهْتِكْهُ.

**فصل:** وَلَوْ أَفْسَدَ [ ١٨/٣ ط ] الْمُخْرِمُ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ حَجَّهُ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ.

الإنصاف

بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَحُكِيَ وَجْهٌ، عَلَيْهِ دَمٌ.

قوله: فَإِنْ أُخْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ. هَذَا الْمَذْهَبُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الْفَائِقِ»، وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْهُ، يَسْقُطُ الدَّمُ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ. وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُسْتَوْعِبِ».

**فائدتان:** إحداهما، الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي، كَالْعَالِمِ الْعَامِدِ، بِلَا نِزَاعٍ. وَالْمُكْرَهُ

(١) الموقوف أخرجه الإمام مالك، في: باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً، من كتاب الحج. الموطأ ٤١٩/١. والدارقطني في سننه ٢٤٤/٢. والبيهقي، في: باب من مرّ بالمِيقَاتِ يريد حجّاً أو عمرة ...، وباب من ترك شيئاً من الرمي ...، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٣٠/٥. والمرفوع عزاه ابن حجر، في: باب الواقيت، من كتاب الحج، لابن حزم. تلخيص الحبير ٢٢٩/٢.

وقال الثوري، وأصحاب الرأي: يسقط؛ لأن القضاء واجب. ولنا، أنه وجب عليه بموجب هذا الإحرام، فلم يسقط بموجب القضاء، كبقية المناسك، وكجزء الصيد.

**فصل:** وإن جاوز الميقات غير مُحَرَّم، وخشي أن يرجع إلى الميقات قوات الحج، جاز أن يُحَرَّم من موضعه، بغير خلاف نعلمه، ويُجزئه الحج. إلا أنه روي عن سعيد بن جبير: من ترك الميقات فلا حج له. والأول مذهب الجمهور؛ لأنه لو كان من أركان الحج، لم يختلف باختلاف الناس والأماكن، كالوقوف والطواف. وإذا أُحَرَّمَ من دون الميقات عند خوف القوات، فعليه دم. لا نعلم فيه خلافاً عند من أوجب الإحرام من الميقات؛ لحديث ابن عباس. وإنما أبخنا له الإحرام من موضعه؛ مراعاة لإدراك الحج، فإن مراعاة ذلك أولى من مراعاة واجب فيه مع قواته، ومن لم يمكنه الرجوع، لعدم الرفقة، أو الخوف من عدو أو لئس أو مرض، أو لا يعرف الطريق، ونحو هذا مما يمنع الرجوع، فهو كالخائف القوات، في أنه يُحَرَّم من موضعه، وعليه دم.

كالمطيع. على الصحيح من المذهب. قدمه في «الرعاية». وقال في «الفروع»: وقاله بعض أصحابنا في المكروه. وقال: ويتوجه أن لا دم على مكروه، أو أنه كالتلاف. وقال في «الرعاية»: قلت: يحتمل أن لا يلزم المكروه دم. الثانية، لو أفسد نسكه هذا، لم يسقط دم المجاوزة. على الصحيح من المذهب. نص عليه، وقدمه في «الفروع» وغيره، وعليه الأصحاب. ونقل مهناً، يسقط بقضائه. وأطلقهما في «الرعاية الكبرى».

وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا يُحْرَمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، وَلَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ،  
فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ [ ٦٢ ظ ] مُحْرِمٌ .

١١٥٤ - مسألة : ( والاختيار أن لا يُحْرَمَ قبل مِيقَاتِهِ ، ولا يُحْرَمَ  
بالْحَجِّ قبل أَشْهُرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مُحْرِمٌ ) الْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ،  
وَيُكْرَهُ قَبْلَهُ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ  
قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْأَفْضَلُ  
الْإِحْرَامُ مِنْ بَلَدِهِ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَكَانَ غَلَقَمَةً ، وَالْأَسْوَدُ ،  
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحْرِمُونَ مِنْ يَوْمِهِمْ . وَاجْتَبَوْا بِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، زَوْجُ  
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ  
عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ - أَوْ - وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » . شَكََّ عَبْدُ اللَّهِ أَهْتُمَا قَالَ .  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَأَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ إِيلِيَاءَ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى الثَّسَالِيُّ ،

تَبْيِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا يُحْرَمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ . أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ  
الْمِيقَاتِ ، لَكِنَّهُ فَعَلَ غَيْرَ الْإِخْتِيَارِ ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ أُمِّدَ [ ١ / ٢٧١ ظ ] فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، الْجَوَازُ مِنَ

(١) في : باب في المواقيت ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٠٤ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٩ / ٦ .

(٢) إِيلِيَاءَ : مدينة القدس .

وأخرجه الإمام مالك ، في : باب مواقيت الإِهْلَالِ بِالْحَجِّ ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣١ . والبيهقي ،  
في : باب فضل من أهل من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٣٠ .  
والإمام الشافعي ، في : باب الإِهْلَالِ من دون المِيقَاتِ ، من كتاب اختلاف مالك . الأم ٧ / ٢٣٥ .

وأبو داود<sup>(١)</sup>، بإسناديهما . عن الصُّبَيْ<sup>(٢)</sup> بن مَعْبُدٍ ، قال : أَهْلَتُ  
 بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعُدَيْبَ لَقِنِي سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ  
 صُوحَانَ ، وَأَنَا أَهْلُ بِهِمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : مَا هَذَا بِأَفْقَةٍ مِنْ بَعِيرِهِ . فَاتَيْتُ  
 عُمَرَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِي : هُدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ ﷺ . وَهَذَا إِحْرَامٌ  
 بِهِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي قَوْلِهِ  
 تَعَالَى : ﴿ وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . إِنَّمَا هُوَ<sup>(٤)</sup> أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ  
 دَوْرَةِ أَهْلِكَ<sup>(٥)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، [ ١٩/٣ ] وَأَصْحَابَهُ أَحْرَمُوا مِنْ  
 الْمِيقَاتِ ، وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا الْأَفْضَلَ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا فَعَلَ لِيُسِنَّ الْجَوَازَ .  
 قُلْنَا : قَدْ حَصَلَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاقِفِ . ثُمَّ لَوْ كَانَ  
 كَذَلِكَ ، لَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ يُحْرِمُونَ مِنْ يُؤْتِيهِمْ ، وَلَمَّا  
 تَوَاطَأُوا عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَاخْتِيَارِ الْأَذْنَى ، وَهُمْ أَفْضَلُ الْخَلْقِ ، وَلَهُمْ مِنَ  
 الْجِرْصِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَالذَّرَجَاتِ مَا لَهُمْ . وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ ،  
 بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

الإنصاف غير كراهية ، وَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ ، مِنَ الْمِيقَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، فَيَكُونُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٢) في م : الضبي . وانظر ما تقدم في الكلام عليه في صفحة ٨ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) في الأصل : إِنَّمَا هُوَ . وانظر المعنى ٦٦/٥ .

(٥) أخرجه عنها الشافعي ، في : باب الإهلال من دون الميقات ، من كتاب اختلاف مالك . الأم  
 ٢٣٥ / ٧ . وأخرجه عن علي الحاكم ، في : تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . المستدرک ٢ / ٢٧٦ .  
 والبيهقي ، في : باب من استحب الإحرام من دورة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٣٠ .  
 والطبري عن علي في تفسيره ٢٠٧/٢ .

« يَسْتَمْنَعُ أَحَدُكُمْ بِحِلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّهُ لَا يَذْرَىٰ مَا يَغْرُضُ لَهُ فِي إِحْرَامِهِ »<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْحَسَنُ ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ أَخْرَمَ مِنْ مِضْرِهِ ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَغَضِبَ ، وَقَالَ : يَتَسَامَعُ النَّاسُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْرَمَ مِنْ مِضْرِهِ . وَقَالَ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ أَخْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عَثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَامَهُ فِيمَا صَنَعَ ، وَكَرِهَهُ لَهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُمُ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> : كَرِهَ عَثْمَانُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كَرْمَانَ . وَلِأَنَّهُ أَخْرَمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ، فَكُرِهَ ، كَالِإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ . وَلِأَنَّهُ تَغْرِيرٌ بِالْإِحْرَامِ ، وَتَغْرِيرٌ لِفِعْلٍ مَخْظُورَاتِهِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى النَّفْسِ ، فَكُرِهَ ، كَالْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ . قَالَ عَطَاءٌ : انْظُرُوا هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ الَّتِي وَقَّتَ لَكُمْ ، فَخُذُوا بِرُخْصَةِ اللَّهِ فِيهَا ، فَإِنَّهُ عَسَى أَنْ يُصِيبَ أَحَدُكُمْ ذَنْبًا فِي إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونَ أَعْظَمَ لَوِزْرِهِ ، فَإِنَّ الذَّنْبَ فِي الْإِحْرَامِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ . فَأَمَّا حَدِيثُ الْإِحْرَامِ مِنْ يَتَّيْتِ الْمَقْدِسِ<sup>(٤)</sup> ، فَفِيهِ ضَعْفٌ ، يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ،

مُبَاحًا . وَنَقَلَ صَالِحٌ ، إِنَّ قَوِيَّ عَلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ .

- (١) أخرجه البيهقي ، في : باب من استحب الإحرام من ديرة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣١/٥ ، ٣٠/٥ . وقد ضعف إسناده .
- (٢) الأول ، أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٧/١٨ . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح إلا أن الحسن لم يسمع من عمر . مجمع الزوائد ٢١٧/٣ .
- والثاني ، أخرجه البيهقي ، في : باب من استحب الإحرام من ديرة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣١/٥ .
- (٣) في : باب قول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٣/٢ .
- (٤) حديث الإحرام من بيت المقدس تقدم ترجمته في صفحة ١٢٧ .

وفيهما مقال . ويَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَ هَذَا بَيْتِ الْمَقْدِسِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِجَمْعِ  
 بَيْنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ ، وَلِذَلِكَ أُحْرِمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْهُ ،  
 وَلَمْ يَكُنْ يُحْرَمُ مِنْ غَيْرِهِ ، إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَقَوْلُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
 لِلضُّبِيِّ<sup>(١)</sup> : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ . يَعْنِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لَا  
 فِي الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ،  
 بَيْنَ ذَلِكَ بِفَعْلِهِ وَقَوْلِهِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ بِإِنْكَارِهِ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ  
 حُصَيْنٍ ، حِينَ أُحْرِمَ مِنْ مِضْرِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا ، فَإِنَّمَا قَالَا : إِتِمَامُ الْعُمْرَةِ أَنْ تُنْشِئَهَا مِنْ بَلَدِكَ . يَعْنِي أَنْ تُنْشِئَ لَهَا  
 سَفَرًا مِنْ بَلَدِكَ ، تَقْصِدُ لَهُ ، لَيْسَ أَنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ أَهْلِكَ . قَالَ أَحَدُ :  
 كَانَ سُفْيَانُ يَفْسِّرُهُ بِهَذَا . وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ بِهِ أَحَدُ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفْسَّرَ بِنَفْسِ  
 الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ مَا أُحْرِمُوا بِهَا مِنْ يَوْمِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرَهُمُ  
 اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِإِتِمَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَوْ حُمِلَ قَوْلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ  
 وَأَصْحَابُهُ تَارِكِينَ الْأَمْرِ . ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا مَا كَانَا يُحْرِمَانِ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ،  
 أَفْتَرَاهُمَا يَرِيَانُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِتِمَامٍ لَهَا ، وَيَفْعَلَانِهِ ؟! هَذَا لَا يَتَّبَعِي أَنْ يَتَوَهَّمَهُ  
 أَحَدٌ . وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ عُمَرُ عَلَى عِمْرَانَ إِحْرَامَهُ مِنْ مِضْرِهِ ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ،  
 وَكَرِهَ أَنْ يَتَسَامَعَ النَّاسُ ، مَخَافَةَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ ، أَفْتَرَاهُ كَرِهَ إِتِمَامَ الْعُمْرَةِ ،  
 وَاشْتَدَّ [ ١٩/٣ ط ] عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بِالْأَفْضَلِ ؟! هَذَا لَا يَجُوزُ ، فَتَعَيَّنَ  
 حَمْلُ قَوْلِهِمَا عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْأُيُمَّةُ .

قوله : وَلَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ . يَعْنِي ، أَنَّ هَذَا هُوَ الْاِخْتِيَارُ ، فَإِنْ فَعَلَ

الإنصاف

(١) م في م : للضبي .

**فصل : ويكره الإحرام بالحج قبل أشهره ، بغير خلاف علمناه ؛**  
 لكونه إحراماً به قبل وقته ، فأشبه الإحرام به قبل ميقاته ، بل الكراهة هنا  
 أشد ؛ لأن في صحته اختلافاً . فإن أحرّم بالحج قبل ميقات المكان صحّ  
 إحرامه بغير خلاف علمناه ، إلا أنه يكره ذلك ، وقد ذكرناه . وإن أحرّم  
 به قبل أشهره ، صحّ أيضاً ، إذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج . نصّ  
 عليه أحمد في رواية جماعة . وهو قول النخعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ،  
 ومالك ، وإسحاق . وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والشافعي :  
 يجعله عمره . وذكر القاضي في «الشرح» رواية مثل ذلك . واختارها ابن  
 حامد ، لقول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> . تقديره وقت  
 الحج ، أو أشهر الحج ، من قبيل حذف المضاف ، وإقامة المضاف  
 إليه مقامه . وإذا ثبت أنه وقته لم يصح تقديمه عليه ، كأوقات الصلوات .

فهو مُحَرَّم ، لكن يُكْرَهُ ويصح . وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر  
 الأصحاب . نقل أبو طالب وسندي ، يلزمه الحج ، إلا أن يريد فسخه بعمره ،  
 فله ذلك . قال القاضي : بناءً على أضيله في فسح الحج إلى العمرة . وعنه ، يتعقد  
 عمره . اختاره الآجري ، وابن حامد . قال الزركشي : ولعلها أظهر . وقال :  
 وقد يبنى الخلاف على الخلاف في الإحرام ؛ فإن قلنا : شرط . صح كالوضوء .  
 وإن قلنا : ركن . لم يصح . وقد يقال على القول بالشرطية : لا يصح أيضاً . انتهى .  
 ونقل عبد الله ، يجعله عمره . ذكره القاضي موافقاً للأول . قال في «الفروع» :  
 ولعله أراد ، إن صرفه إلى عمره ، أجزأ عنها ، ولا تحلل بعلمها ولا يجزئ عنها ،

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

المفنع

وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ <sup>(١)</sup> . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْهُرِ مِيقَاتٌ . وَلَأنَّهُ أَحَدُ التَّسْكِينِ ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، كَالْعُمْرَةِ ، وَأَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَمِيقَاتِ الْمَكَانِ ، وَالْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا .

الشرح الكبير

١١٥٥ - مسألة : ( وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ) هُوَ مِيقَاتُ الزَّمَانِ لِلْحَجِّ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُثْمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ،

وقول : يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِهَا ، وَلَا يُجْزَى عَنْهَا . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، يُكْرَهُ . قَالَ الْقَاضِي : أَرَادَ كِرَاهَةَ تَنْزِيهِهِ . وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ الْعُكْبَرِيُّ رَوَايَةً ، لَا يَجُوزُ .

الإنصاف

قوله : وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . فَيَكُونُ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ ، آخِرَهُ لَيْلَةُ النَّحْرِ . وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ كَامِلًا . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

فائدة : الصَّحِيحُ ، أَنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ تَعْلُقُ الْحِثُّ بِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : يَتَوَجَّهُ أَنَّهُ جَوَازُ الْإِحْرَامِ فِيهَا ، عَلَى خِلَافِ سَبْقِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَعِنْدَ مَالِكٍ ، فَائِدَةُ الْخِلَافِ تَعْلُقُ

(١) سورة البقرة ١٨٩ .



وَالشَّعْبِيُّ، وَالتَّخَيُّمِيُّ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرَوَى عَنْ  
عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: أَشْهُرُ الْحَجِّ؛ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو  
الْحِجَّةِ<sup>(١)</sup>. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:  
آخِرُ أَشْهُرِ الْحَجِّ لَيْلَةُ النَّحْرِ، وَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ  
فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾. وَلَا يُمَكِّنُ فَرَضُهُ بَعْدَ لَيْلَةِ النَّحْرِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ  
ﷺ: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. فَكَيْفَ  
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ لَيْسَ مِنْ أَشْهُرِهِ؟ وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مَنْ سَمَّيْنَا  
مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فِيهِ رُكْنُ الْحَجِّ، وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ،  
وَفِيهِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَالْحَلْقُ، وَالتَّحْرُّ، وَالسَّعْيُ، وَالرُّجُوعُ إِلَى

الدَّمِّ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنْهَا. وَقَالَ الْمُتَوَلَّى<sup>(٣)</sup>، مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: لَا فَائِدَةَ فِيهِ الْإِنْصَافِ

(١) خير عمر، ذكره السيوطي عند قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ وقال: أخرجه سعيد بن منصور وابن المنذر. الدر المنثور ٢١٨/١. وهو في: سنن سعيد بن منصور (قسم التفسير) المجلد الثالث صفحة ٧٩١.  
أما خير ابن عمر، فأخرجه البخاري تعليقا، في: باب قول الله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٣/٢. والدارقطني، في: أول كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٢٦/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في التمتع، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٤٤. والحاكم، في: باب تفسي سورة البقرة، من كتاب التفسير. المستدرک ٢٧٦/٢.

وأخرج خير ابن عباس، الدارقطني، في: أول كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٢٦/٢.

(٢) في: باب يوم الحج الأكبر، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٥١/١.

كما أخرجه البخاري تعليقا، في: باب الخطبة أيام منى، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢١٧/٢.  
والترمذي، في: باب سورة التوبة، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١/٢٣٠. وابن ماجه، في: باب الخطبة يوم النحر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٦/٢، ١٠١٧. والدارقطني، في: باب المواقيت، من كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٨٥/٢.

(٣) هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي، أبو سعد، الإمام العلامة شيخ الشافعية، له كتاب «التتمة»، وكتاب كبير في الخلاف. توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، ٥٨٦.

مِنَى ، وما بعده ليس من أشهره ؛ لأنه ليس بوقتٍ لإخراجه ، ولا لأزكانه ، فهو كالمُحْرَم ، ولا يَمْنَعُ التَّعْبِيرُ بلفظِ الجَمْعِ عن شَيْئَيْنِ وبعضِ الثَّالِثِ ، فقد قال الله تعالى : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup> . والقُرُوءُ الطُّهْرُ عند مالكٍ ، ولو طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ اخْتَسَبَتْ بَيَعَتُهُ<sup>(٢)</sup> . وتَقُولُ الْعَرَبُ : ثَلَاثٌ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وهم فِي الثَّالِثَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ . أى فِي أَكْثَرِهِنَّ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

**فصل :** فَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَكُلُّ الزَّمَانِ مِيقَاتُهَا ، وَلَا يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ بِهَا فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَعَرَفَةَ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، [ ٢٠/٣ ] فِي أَشْهُرِ الرُّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَانٌ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يُكْرَهُ فِيهِ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ ، كَغَيْرِهِ .

إِلَّا فِي كِرَاهَةِ الْعُمْرَةِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيهَا . وَنَقَلَ فِي «الْفَاتَوَى» عَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : فَائِدَةُ الْخِلَافِ خُرُوجُ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنِ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ ، وَلِزَوْمِ الدَّمِّ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ . وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْعُمْرَةِ فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ .

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) فِي م : بَنَفْسِهِ .

## بَابُ الْإِحْرَامِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَتَنَظَّفَ ، وَيَتَطَيَّبَ ،  
وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً .

## بَابُ الْإِحْرَامِ

الشرح الكبير

١١٥٦ - مسألة : ( يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ،  
وَيَتَنَظَّفَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً )

## بَابُ الْإِحْرَامِ

الإنصاف

فائدتان ؛ إحداهما ، الإحرام ؛ هو نيَّةُ التُّسْكُ . وهي كافيةٌ . على الصحيح  
من المذهب . نصُّ عليه ، وعليه الأصحاب . وذكر أبو الخطاب في « الانبصار »  
روايةً ، أَنَّ نيَّةَ التُّسْكِ كافيةٌ مع التَّلبِيَةِ ، أو سَوْقِ الْهَدْيِ . واختاره الشيخ تقيُّ  
الدين . الثانيةُ ، لو أُحْرِمَ حَالٌ وَطَيْهِ ، انعقدَ إحرامُهُ . صرح به المجتهد ، ( وقطع  
به ابنُ عقيل<sup>١</sup> ) . وقال بعضُ الأصحاب ، في البَيْعِ الْفَائِدِ : لا يَجِبُ الْمُضِيُّ  
فيه . فدلَّ على أَنَّهُ لا يَنْعَقِدُ ، فيكونُ باطلاً . ذكره في « الفروع » ، و « القواعد  
الأصولية » . وتقدم في أوَّلِ كتابِ المتاسك ، هل يُبْطَلُ الْإِحْرَامُ بِالْإِغْمَاءِ  
وَالْجُنُونِ ؟

تنبيه : شملَ قوله : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ . الحائضَ والنِّفْسَاءَ ،

( ١ - ١ ) في م : « أو رداء » .

( ٢ - ٢ ) زيادة من : ش .

الشرح الكبير

وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ (يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَهُ . وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالتَّخَمِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ ، وَاغْتَسَلَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَبُتِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، وَهِيَ نَفْسَاءُ ، أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةَ يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ ، فَسُنُّ لَهَا الْاِغْتِسَالُ ، كَالْجُمُعَةِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ جَائِزٌ بِغَيْرِ اغْتِسَالٍ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا نَسِيَ الْغُسْلَ ، يَغْتَسِلُ إِذَا ذَكَرَ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : مَنْ تَرَكَ الْاِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَعَلِيهِ دَمٌ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءَ :

الإنصاف

وهو صحيحٌ ، بلا نزاعٍ . وتقدّم ذلك .  
فائدة : إذا لم يجد ماءً ، فالصحيح من المذهب ، ونقله صالحٌ ، أنه يتيمم .

(١) تقدم تخريجه في ١٢٤/٢ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب إحرام النساء ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٩ . وأبو داود ، في : باب الحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٤ . والشافعي ، في : باب الاغتسال من النفاس ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما تفعل النساء عند الإحرام ، من كتاب الحيض ، وفي : باب إهلال النساء ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ١٠١ ، ١٦٠ ، ١٢٧ / ٥ ، ١٢٨ . وابن ماجه ، في : باب النفاس والحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧١ ، ٩٧٢ . والإمام مالك ، في : باب الغسل للإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٢ .  
وانظر تخريج حديث جابر الآتي في صفة الحج .

« اغْتَسَلِي ». فكيف الطاهر ؟ فأظهر التَّعَجُّبَ مِنْ هذا القول . وكان ابنُ عُمَرَ يَقْتَسِلُ أحياناً ، وَيَتَوَضَّأُ أحياناً . وأى ذلك فَعَلَ أَجْزَأَهُ ، ولا أَوْجَبَ الاغْتِسَالُ ، ولا أَمَرَ به ، إِلَّا لحائِضٍ أو نَفْسَاء ، ولو كان واجِباً لَأَمَرَ به غيرُهما . ولأنَّه لأمرُ مُسْتَقْبَلٍ ، فَأَشْبَهَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ . فإن لم يَجِدْ ماءً ، فقالَ القاضى : يَتَيَمَّمُ ؛ لأنَّه غُسْلٌ مُشْرُوعٌ ، فَنَابَ التَّيَمُّمُ عنه ، كالواجِبِ . والصَّحِيحُ أَنَّهُ غيرُ مَسْنُونٍ ؛ لأنَّه غُسْلٌ غيرُ واجِبٍ ، فلم يُسْتَحَبَّ التَّيَمُّمُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، كغُسْلِ الْجُمُعَةِ . وما ذَكَرَهُ مُتَقَبِّضٌ بِغُسْلِ الْجُمُعَةِ . والفرقُ بَيْنَ الواجِبِ والمَسْنُونِ أَنَّ الواجِبَ شَرَعٌ لِإِبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، وَالتَّيَمُّمُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذلك ، وَالمَسْنُونُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَالتَّيَمُّمُ لَا يُحْصَلُ هَذَا ، بَلْ يُحْصَلُ شَعَثًا وَتَغْيِيرًا ؛ وَلِذلك اِفْتَرَقَا فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى ، فلم يُشْرَعْ تَجْدِيدُ التَّيَمُّمِ ، ولا تَكَرُّارُ الْمَسْحِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ الْغُسْلُ ، كالرجل ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا أو نَفْسَاء ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، وَهِيَ نَفْسَاء ، أَنْ تَغْتَسِلَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَأَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ لِأَهْلَالِ الْحَجِّ ، وَهِيَ حَائِضٌ <sup>(١)</sup> .

قال في « الفروع » ، في باب الغسل : وَيَتَيَمَّمُ فِي الْأَصَحِّ لِحَاجَةٍ . قال في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : تَيَمُّمٌ فِي الْأَشْهَرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُدْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّيَمُّمُ . اخْتَارَهُ

(١) انظر حديثها المتقدم في صفحة ١١١ .

فَإِنْ رَجَعَتِ الْحَائِضُ أَوْ النُّفْسَاءُ الطُّهْرَ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمِيقَاتِ اسْتَحَبَّ لَهَا تَأْخِيرُ الْاِغْتِسَالِ حَتَّى يَطْهَرَا ؛ لِيَكُونَ أَكْمَلَ لَهَا ، وَإِلَّا اغْتَسَلْنَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ التَّنْظِيفُ بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَتَقْلِيمِ الْإِبْطِ ، وَقَصِّ [ ٢٠/٣ ط ] الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُسَنُّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ وَالطُّيْبُ ، فَسُنُّ لَهُ هَذَا ، كَالْجُمُعَةِ ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ قَطْعَ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ فِعْلُهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ ، فَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَبَقِيَ عَيْتُهُ ، كَالْمِسْكِ ، أَوْ أَثَرُهُ ، كَالْعُودِ وَالْبَحُورِ وَمَاءِ الْوَرْدِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ ، وَمُعَاوِيَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِمَا رَوَى يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ

الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » .

قوله : وَيَتَطَيَّبُ . يَعْنِي ، فِي بَدَنِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ لَهُ جُرْمٌ أَوْ لَا . فَأَمَّا تَطْيِيبُ ثَوْبِهِ ،

ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجلٍ أخرَمَ بَعْمَرَةٍ وهو مُتَضَمِّعٌ بِطَيْبٍ ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ، يَعْنِي سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ : « اغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بِكَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - وَانزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ يُمنَعُ مِنْ اِبتِدَائِهِ ، فَمُنِعَ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ ، كَاللَّيْسِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِخْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . وَقَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيِصٍ <sup>(٢)</sup> الطَّيْبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو مُحْرَمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : طَيَّبْتُهُ بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ . وَقَالَتْ : بِطَيْبٍ فِيهِ مِسْكٌ . وَحَدِيثُهُمْ فِي بَعْضِ أَلفاظِهِ : عَلَيْهِ

فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْأَجْرِيُّ : يَحْرُمُ . وَقِيلَ : تَطْيِيبُ ثَوْبِهِ كَتَطْيِيبِ بَدَنِهِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . قَالَ

(١) أخرجه البخارى ، في : باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ، من كتاب الحج ، وفي : باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخارى ١٦٧/٢ ، ١٦٧/٣ ، ١٧٦/٥ ، ١٩٨/٢٢٤ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بمح أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٦/٢ - ٨٣٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحرم في ثيابه ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الذى يحرم وعليه قميص أو جبة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٥٨/٤ ، ٥٩ . والسنائى ، في : باب الجبة في الإحرام ، وباب في الخلق للمحرم . من كتاب المناسك . المجتبى ٩٩/٥ ، ١٠٠ ، ١١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/٤ ، ٢٢٤ . (٢) الويص : مثل البريق وزناً ومعنى . (٣) أخرجه البخارى ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب الطيب بعد رمى الجمار ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب الفرق ، وباب تطيب المرأة زوجها يديها ، وباب الطيب في الرأس واللحية ، وباب ما يستحب من الطيب ، وباب الذهرة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١٦٨ / ٢ ، ٢٢٠ ، ٢٠٩ / ٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ، في : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤٦ / ٢ - ٨٥٠ .

جُبَّةٌ بِهَا أَثَرُ الْخَلْقِ<sup>(١)</sup> . رواه مسلم . وفي بعضها : وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِالْخَلْقِ . وفي بعضها : عليه رَذَعٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ زَعْفَرَانٍ . وهذا يدلُّ على أَنَّ طَيْبَ الرَّجْلِ كَانَ مِنَ الزَّعْفَرَانِ ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فِيهِ أَوَّلَى . وقد رَوَى البخاري<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ . وَلأنَّ حَدِيثَهُمْ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُنَا فِي سَنَةِ عَشْرِ . قال ابنُ جُرَيْجٍ : كَانَ شَأْنُ صَاحِبِ الْجُبَّةِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسَّيْرِ وَالْآثَارِ ، أَنَّ قِصَّةَ صَاحِبِ الْجُبَّةِ

الزَّرَكَشِيُّ : وَقَدْ شَمِلَهُ كَلَامُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَيَأْتِي ، هَلْ لَهُ اسْتِدْلَامَةٌ ذَلِكَ ؟ الإِنصاف

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٥ .  
والترمذی ، في : باب ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٤٩ . والنسائي ، في : باب إباحة الطيب عند الإحرام ، وباب موضع الطيب ، من كتاب المناسك .  
المجتبى ٥ / ١٠٥-١٠٩ . وابن ماجه ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب ما يحل للرجل إذا رمى جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٦ ، ١٠١١ . والدارمي ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٢ ، ٣٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الطيب في الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٩ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ .

(١) الْخَلْقُ : نوع من الطيب ، أعظم أجزائه الزعفران .

(٢) رَذَعٌ : شيء من زعفران في مواضع شتى .

(٣) في : باب التزعفر للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٧ / ١٩٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب نهى الرجل عن التزعفر ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ . وأبو داود ، في : باب في الخلق للرجال ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٢ / ٣٩٨ . والترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية التزعفر والخلق للرجال ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ١٠ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب الزعفران للمحرم ، من كتاب الحج ، وفي : باب التزعفر ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٦٥ / ٨ . الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٠١ . كلهم من حديث أنس بن مالك .



كانت عامَ خَيْرٍ ، بالجِغْرَانَةِ<sup>(١)</sup> ، سَنَةَ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرٍ . فَعِنْدَ ذَلِكَ إِنْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا نَاسِخٌ لِحَدِيثِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَقَالَ : لِأَنَّهُ أُطْلِيَ بِالْقَطْرِ إِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ . قُلْنَا : تَمَامُ الْحَدِيثِ ، قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَدْ كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَيُطَوَّفُ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ يُصْبَحُ يُنْصَحُ طَيِّبًا<sup>(٢)</sup> . فَإِذَا صَارَ الْخَبَرُ حُجَّةً عَلَى مَنْ اخْتَجَّ بِهِ ، فَإِنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ [ ٢١/٣ و ] حُجَّةٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ ، وَفِيَا سُهُمْ يَنْطَلُ بِالتَّكَاحِ ، فَإِنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَهُ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ .

**فصل :** فَإِنَّ طَيِّبَ ثَوْبِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ ، مَا لَمْ يَنْزِعْهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ فَلَيْسَ لَهُ لُبْسُهُ ، فَإِنْ لَبَسَهُ اقْتَدَى ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الطَّيِّبِ وَلُبْسَ الْمُطَيَّبِ ، دُونَ الْاسْتِدَامَةِ . وَكَذَا إِنْ نَقَلَ الطَّيِّبَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ إِلَى مَوْضِعٍ ، يَفْتَدِي ؛ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ الطَّيِّبَ . وَكَذَا إِنْ تَعَمَّدَ مَسَّهُ بِيَدِهِ ، أَوْ نَحَا عَنْ مَوْضِعِهِ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ عَرَّقَ الطَّيِّبُ ، أَوْ ذَابَ بِالشَّمْسِ ، فَسَالَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ،

وَهَلْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ بِهِ ؟ فِي آخِرِ بَابِ الْفِدْيَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ . الْإِنْصَافُ

(١) ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أدنى .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب إذا جامع ثم عاد ، من كتاب الطهارة . صحيح البخاري ١ / ٧٥ . ومسلم ، في : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٤٩ ، ٨٥٠ . والنسائي ، في : باب الطواف على النساء في غسل واحد ، من كتاب الغسل . وفي : باب موضع الطيب ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ١٧٢ ، ١٠٩ / ٥ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَفَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَبَرَأْنَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَانَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَيْضُضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِذَا رَأَوْا رِدَاءً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَلْيُحْرَمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَائٍ وَنَعْلَيْنِ » <sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ نَظِيفَيْنِ ، إِمَّا جَدِيدَيْنِ ، أَوْ مَعْسُومَيْنِ ؛ لِأَنَّا أَحْبَبْنَا لَهُ التَّنْظِيفَ فِي بَدَنِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ثِيَابِهِ ، كَشَاهِدِ الْجُمُعَةِ . وَالأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ أَيْضُضَيْنِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ ، فَأَلْبِسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وَكَفُّنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> بِمَعْنَاهُ .

**فصل :** وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ إِنْ كَانَ رَجُلًا ، فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُخَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْبُرْنُسِ . وَلَوْ لَبَسَ إِزَارًا مُوَصَّلًا ، أَوْ اتَّشَعَ بِثَوْبٍ مَخِيطٍ كَانَ جَائِزًا . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ أَيْضُضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِذَا رَأَوْا رِدَاءً . فَالرِّدَاءُ يَضَعُهُ عَلَى كَتِفَيْهِ ، وَالْإِزَارُ فِي وَسْطِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْحَلَوَانِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، إِخْرَاجَ كَيْفِهِ الْإِيْمَنِ مِنَ الرِّدَائِ أَوَّلَى . الثَّانِيَةُ ، بِجَوَازِ إِحْرَامِهِ فِي

(١) فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي : الْمُسْنَدِ ٣٤ / ٢ .

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ٥ / ٢٧٤ .

وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرِمَ عَقِيْبَهُمَا .

المفنع

الشرح الكبير

١١٥٧ - مسألة : ( وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرِمَ عَقِيْبَهُمَا )  
المُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ حَضَرَتْ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ ، أُحْرِمَ  
عَقِيْبَهَا ، وَإِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا وَأَحْرَمَ عَقِيْبَهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،  
وَطَاوُسٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ ،  
وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ رَوَى  
عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ عَقِيْبَ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَإِذَا بَدَأَ  
بِالسَّيْرِ ، سَوَاءً ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَرْوِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ صَحِيْحَةٍ .  
قَالَ الْأَنْزَرُمُ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؛ الْإِحْرَامُ فِي ذَهْرِ الصَّلَاةِ ،  
أَوْ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ؟ قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> قَدْ جَاءَ ، فِي ذَهْرِ الصَّلَاةِ ،  
وَإِذَا عَلَا الْبَيْدَاءُ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . فَوَسَّعَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ . قَالَ  
ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةٌ .

الإنصاف

تَوْبٍ وَاحِدٍ . قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ .

قوله : وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرِمُ عَقِيْبَهُمَا . الصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ  
أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ صَلَاةٍ ؛ [ ٢٧٢/١ ] إِمَّا مَكْتُوبَةً أَوْ نَفْلًا . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ مَكْتُوبَةٍ فَقَطْ ، وَإِذَا رَكِبَ وَإِذَا سَارَ  
سَوَاءً . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ فَرَضٍ إِنْ كَانَ  
وَقْتَهُ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلْإِحْرَامِ صَلَاةٌ تُخْصُهُ .

(١) في م : راحته .

(٢) سقط من : الأصل .

وروى ابن عباس، وأنس، رضى الله عنهما، نحوه. رواه البخاري<sup>(١)</sup>. والأولى [٢١/٣ ط] الإحرام عقيب الصلاة؛ لما روى سعيد بن جبير، قال: «ذَكَرْتُ لابن عباس إهلال رسول الله ﷺ، فقال: أَوْجَبَ رسولُ الله ﷺ الإحرامَ حينَ فرَغَ مِن صَلَاتِهِ، ثم خَرَجَ، فَلَمَّا رَكِبَ رسولُ الله ﷺ راحِلَتَهُ، وَاسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةً، أَهَلَ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ، فَقَالُوا: أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ. وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يُذَرِّكُوا إِلَّا ذَلِكَ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى عَلَا الْبَيْدَاءَ، فَأَهَلَ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ نَاسٌ، فَقَالُوا: أَهَلَ حِينَ عَلَا الْبَيْدَاءَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَالأَثَرُ. وَهَذَا فِيهِ بَيَانٌ وَزِيَادَةٌ عِلْمٍ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ،

**فائدة:** لَا يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ فِي وَقْتِ نَهْيٍ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي صَلَاةِ الْأَسْتِيسْقَاءِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ، وَقَدْ مَرَّ، وَلَا يُصَلِّيهِمَا أَيْضًا مِنْ غَدَمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ».

- (١) حديث ابن عباس أخرجه البخاري، في: باب ما يلبس المغم من الثياب والأردية والأزر، من كتاب الجهاد. صحيح البخاري ٢ / ١٦٩. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١ / ٢٦٠.
- وحديث أنس أخرجه البخاري، في: باب من بات بذي الخليفة حتى أصبح، وباب التعميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال ...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٧٠، ١٧١. كما أخرجه أبو داود، في: باب وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١١.
- وحديث ابن عمر أخرجه البخاري، في: باب من أهل حين استوت به راحلته، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٧١. كما أخرجه مسلم، في: باب الإهلال من حيث تبعث الراحلة، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٨٤٥. وأبو داود، في: باب في وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١٠، ٤١١. والنسائي، في: باب العمل في الإهلال، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١٢٧. وابن ماجه، في: باب الإحرام، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣. والإمام مالك، في: باب العمل في الإهلال، من كتاب الحج. الموطأ ١ / ٣٣٣، ٣٣٣. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ١٧، ١٨، ٢٩، ٣٦، ٣٧.
- (٢) في: باب في وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١٠.

وَيَتَوَى إِخْرَامَ بُسْلُكٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، ..... المقنع

الشرح الكبير

لَتَعَيَّنَ حُلُّ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلَفَةِ ، وَعَلَى سَبِيلِ  
الاسْتِحْبَابِ . وَكَيْفَمَا أُخْرِمَ جَاز ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ .

١١٥٨ - مسألة : ( وَيَتَوَى إِخْرَامَ بُسْلُكٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا  
بِالنِّيَّةِ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُحْرَمُ بِهِ مِنَ الْأَنْسَاكِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : الْإِطْلَاقُ أَوْلَى ؛ لِمَا رَوَى طَاوُسٌ ، قَالَ : خَرَجَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ ، لَا يُسَمَّى حَجًّا ، يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ ، فَتَزَلَ عَلَيْهِ  
الْقَضَاءُ ، وَهُوَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَهْلًا ، وَلَمْ  
يَكُنْ مَعَهُ هَدًى ، أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ ذَلِكَ أَحْوَطُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ  
الْإِخْصَارَ ، أَوْ تَعَذُّرَ فِعْلِ الْحَجِّ ، فَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْإِخْرَامِ بِبُسْلُكٍ مُعَيَّنٍ ، فَقَالَ : « مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ  
بِحَجٍّ ، « وَعُمْرَةٍ » ، فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ  
أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ » <sup>(٢)</sup> . وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا أُخْرِمُوا بِمُعَيَّنٍ ؛  
لِمَا نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَلَأنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ  
ﷺ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي صُحْبَتِهِ يَطْلُبُونَ عَلَى أَحْوَالِهِ وَيَقْتَدُونَ بِهِ ، أَعْلَمُ

تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وَيَتَوَى إِخْرَامَ بُسْلُكٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ . الإنصاف

(١) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده ، انظر : الباب السابع في الأفراد والقران والتمتع ، من كتاب الحج ، في  
ترتيب السندى لمسند الشافعي ١ / ٣٧٢ .

(٢) ٢ - م : « أو عمرة » .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ١١١ من حديث عائشة .

به من طائوس ، ثم إن حديثه مُرْسَلٌ ، والشافعي لا يَحْتَجُّ بالمراسيل ، فكيف صار إليه مع مخالفة الروايات الصحيحة المُسْنَدَةِ ، والاحتياط مُمَكِّنٌ ، بأن يجعلها عُمَرَةً ، فإن شاء كان مُتَمَتِّعًا ، وإن شاء أَدْخَلَ عليها الْحَجَّ ، فصار قَارِنًا .

**فصل :** وينوي الإحرام بقلبه ، ولا يَنْتَعِدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(١)</sup> . ولأنها عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ ، فافْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ ، كالصَّلَاةِ . فإن لَبَّى مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ ، كَفَاهُ ذَلِكَ . وهو قول مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يَنْتَعِدُ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهَا التَّلْبِيَةُ ، أَوْ سَوْقُ الْهَذْيِ ؛ لِمَا رَوَى خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « جَاءَنِي جَبْرِيلُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، مُرْ أَصْحَابَكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ذَاتُ تَحْرِيمٍ وَتَحْلِيلٍ ، فَكَانَ لَهَا نُطْقٌ وَاجِبٌ ، كَالصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ الْهَذْيَ [ ٢٢/٣ ]

الإنصاف قال ابن مُنْجَى : إِنْ قِيلَ : الْإِحْرَامُ مَا هُوَ ؟ فَإِنْ قِيلَ : النِّيَّةُ . قِيلَ : فَكَيْفَ يَنْوِي

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) في : باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤٧/٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٢١/١ . والنسائي ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٥/٥ ، ١٢٦ . وابن ماجه ، في : باب رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٥/٢ . والدارمي ، في : باب في رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٣٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٥/٤ .

وَيَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّسُكَ الْفُلَانِيَّ ، فَيَسْرُهُ لِي ،

الشرح الكبير

وَالْأُضْحِيَّةَ لَا يَجِبَانِ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَذَلِكَ التُّسُكُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَيْسَ فِي آخِرِهَا نُطْقٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهَا ، كَالصَّيَامِ . وَالْخَيْرُ الْمُرَادُ بِهِ الِاسْتِحْبَابُ ، فَإِنَّ مَنْطُوقَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ وَجُوبِهِ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَوَّلَى ، وَلَوْ وَجِبَ النَّطْقُ لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ شَرْطًا ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي آخِرِهَا نُطْقٌ وَاجِبٌ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَأَمَّا الْهَدْيُ وَالْأُضْحِيَّةُ فَيَجِبَانِ مَالٍ ، فَهُوَ يُشَبِّهُ النَّذَرَ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ . فَعَلَى هَذَا لَوْ نَطَقَ بِغَيْرِ مَا نَوَاهُ ، نَحْوُ أَنْ يَتَوَيَّ الْعُمْرَةَ ، فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى الْحَجِّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، انْتَعَدَ مَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَفَظَ بِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ النِّيَّةَ ، وَعَلَيْهَا الْإِعْتِمَادُ ، وَاللَّفْظُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ ، كَمَا لَا يُؤَثِّرُ اخْتِلَافُ النِّيَّةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهُ اللَّفْظُ دُونَ النِّيَّةِ . فَإِنْ لَبَّى ، أَوْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَنْتَعِدْ إِحْرَامُهُ ؛ لِأَنَّ مَا اعْتَبِرَتْ لَهُ النِّيَّةُ لَا يَنْتَعِدُ بِدُونِهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ .

١١٥٩ - مسألة : ( وَيَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّسُكَ

النِّيَّةَ ، وَنِيَّةُ النِّيَّةِ لَا تَجِبُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْلُسِ . وَإِنْ قِيلَ : التَّجَرُّدُ . فَالْتَّجَرُّدُ لَيْسَ رُكْنًا فِي الْحَجِّ ، وَلَا شَرْطًا وَفَاقًا ، وَالْإِحْرَامُ ، قِيلَ : إِنَّهُ أَحَدُهُمَا . فَالْجَوَابُ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ النِّيَّةَ ، وَالتَّجَرُّدَ هَيْئَةً لَهَا . وَالنِّيَّةُ لَا تَجِبُ لَهَا النِّيَّةُ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُنَا : وَيَتَوَيَّ الْإِحْرَامَ بِتُسْلُسٍ مُعَيَّنٍ . مَعْنَاهُ ، يَتَوَيَّ بِنِيَّتِهِ تُسْكًا مُعَيَّنًا . وَالْأَشْبَهُ ، أَنَّهُ شَرْطٌ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ؛ كَنِيَّةِ الْوُضُوءِ . انْتَهَى . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيَشْتَرِطُ - أَيْ يُسْتَحَبُّ - فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّسُكَ الْفُلَانِيَّ . إِلَى آخِرِهِ ،

وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي ، فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي .

الشرح الكبير

الفُلَانِي ، فَيَسِّرُهُ لِي ، وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ( فَإِنْ أَرَادَ التَّمَتُّعُ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، فَيَسِّرْهَا لِي ، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . وَإِنْ أَرَادَ الْإِفْرَادَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي . وَيَشْتَرِطُ . وَإِنْ أَرَادَ الْقِرَانَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي ، وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي . وَيَشْتَرِطُ . وَهَذَا الْأَشْتِرَاطُ مُسْتَحَبٌّ . وَيُقِيدُ هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ أَوْ مَرَضَ أَوْ ذَهَابَ نَفَقَتُهُ وَنَحْوُهُ ، أَنَّهُ لَهُ التَّحْلُلُ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَتَى حَلَّ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَمِمَّنْ رَأَى الْأَشْتِرَاطَ فِي الْإِحْرَامِ ؛ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَمَّارٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَشُرَيْحٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَعِكْرَمَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ بِالْعِرَاقِ . وَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْأَشْتِرَاطَ يُقِيدُ سُقُوطَ الدَّمِ ، فَأَمَّا التَّحْلُلُ فَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَهُ بِكُلِّ إِخْصَارٍ . وَاجْتَعَمُوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْكِرُ الْأَشْتِرَاطَ ، وَيَقُولُ : حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ . وَلَأنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَلَمْ يُقِيدِ الْأَشْتِرَاطَ فِيهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ

الإنصاف

أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ ، أَوْ مَا فِي مِغْنَاهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا يَصِحُّ الْأَشْتِرَاطُ بِقَبْلِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ :



الله، إني أريد الحج، وأنا شاكية. فقال النبي ﷺ: «حُجِّي، واشترطي أن [٢٢/٣ ط] مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وعن ابن عباس، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ صُبَاعَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إني أريد الحج، فكيف أقول؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، وَمَجْلِي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي، فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشِيتِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. ولا قول لأحدٍ مع قول النبي ﷺ، فكيف يُعَارَضُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثٌ لَكَانَ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ مَعَ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ فَهَاءِ الصَّحَابَةِ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْإِحْرَامِ، وَيَتَعَقَّدُ بِالنِّيَّةِ. فَكَذَا الْأَشْتِرَاطُ. وَهِيَ اخْتِمَالٌ أَنْ مُطْلَقًا فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الزَّرْكَشِيِّ». وَاسْتَحَبَّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْأَشْتِرَاطَ لِلْخَائِفِ فَقَط. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ، إِنْ اشْتَرَطَ فَلَا بَأْسَ.

**فائدة:** الْأَشْتِرَاطُ يُفِيدُ شَيْئَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ ذَهَابُ

(١) أخرجه البخاري، في: باب الأكل في الدين ...، من كتاب النكاح. صحيح البخاري ٩ / ٧. ومسلم، في: باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٧ / ٢، ٨٦٨.

كما أخرجه النسائي، في: باب كيف يقول إذا اشترط، من كتاب المناسك. المجتبى ١٣١ / ٥. وابن ماجه، في: باب الشرط في الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٧٩ / ٢، ٩٨٠. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٤ / ٦، ٢٠٢، ٣٤٩، ٣٦٠، ٤٢٠.

(٢) في: باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٨ / ٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب الاشتراط في الحج، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤١١ / ١. والترمذي، في: باب ما جاء في الاشتراط في الحج، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٠. والنسائي، في: باب كيف إذا اشترط، من كتاب الحج. المجتبى ١٣٠ / ٥. وابن ماجه، في: باب الشرط في الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٨٠ / ٢. والدارمي، في: باب الاشتراط في الحج، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٣٥ / ٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٧ / ١، ٣٥٢.

المفتع وهو مُحْخِرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ .....

الشرح الكبير

إذا ثَبَتَ هذا ، فَإِنَّ غيرَ هذا اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ ، يَقُومُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا أُرِيدَ لِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : خَرَجْنَا مَعَ عُلُقَمَةَ وَهُوَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، إِنْ تيسَّرَتْ ، وَإِلَّا فَلَاحِرَجٍ عَلَيَّ . وَكَانَ شُرَيْحٌ يَقُولُ : اللَّهُمَّ قَدْ عَرَفْتَ نِيَّتِي ، وَمَا أُرِيدُ ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا تَيْتَمُهُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِلَّا فَلَاحِرَجٍ عَلَيَّ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، لِعُرْوَةَ : قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، وَإِيَّاهُ نَوَيْتُ ، فَإِنْ تيسَّرَ ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ . فَإِنْ نَوَى الْإِشْتِرَاطَ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِعَقْدِ الْإِحْرَامِ ، وَالْإِحْرَامُ يَتَعَقَّدُ بِالنِّيَّةِ ، فَكَذَلِكَ تَابِعُهُ ، وَاخْتَمَلَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرِاطٌ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْقَوْلُ ، كَالْإِشْتِرَاطِ فِي النَّذْرِ وَالْإِعْتِكَافِ وَالْوُقُوفِ ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « قَوْلِي مَجْلِي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْيِسُنِي » .

١١٦٠ - مسألة : ( وهو مُحْخِرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ ) لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ بِأَيِّ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

الإِنصاف

نَفَقَةً ، أَوْ نَحْوَهُ ، جَازَلَ لَهُ التَّحْلُلُ . الثَّانِي ، لِأَشْيَاءَ عَلَيْهِ بِالتَّحْلُلِ . وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ فِي آخِرِ بَابِ الْقَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ ، لَكِنْ قَوْلُنَا : جَازَلَ لَهُ التَّحْلُلُ . هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ ، وَصَاحِبِ « التَّلْخِصِ » ، وَأَبَى الْبَرَكَاتِ ، أَنَّهُ يَجِلُ بِمُجَرَّدِ الْحَضَرِ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ . وَعَنْهُ ، إِنَّ سَاقَ الْهَدْيِ ، فَالْقِرَانَ الْمُتَعَمِّدُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ .

الشرح الكبير

فَمِمَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمَرَةَ ، وَمِمَّا مِنْ أَهْلِ بَحَجٍّ وَعُمَرَةَ ، وَمِمَّا مِنْ أَهْلِ بَحَجٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . فَذَكَرَتْ التَّمَتُّعَ وَالْقِرَانَ وَالْإِفْرَادَ .

١١٦١ - مسألة : ( وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ) ثُمَّ الْقِرَانُ ( وَعَنْهُ ، إِنَّ سَاقَ الْهَدْيِ ، فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ) أَفْضَلُ الْإِنْسَانِ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ اخْتِيَارُ التَّمَتُّعِ ؛ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَائِشَةُ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، إِنَّ سَاقَ الْهَدْيِ ، فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ لَمْ يُسْقِهِ ، فَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ حِينَ سَاقَ الْهَدْيِ ، وَمَنْعَ كُلِّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنَ الْجَلِّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ . وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ،

قوله : وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ مِرَارًا كَثِيرَةً ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَصَالِحٌ : يَخْتَارُ الْمُتَعَمِّدُ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ مَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، إِنَّ سَاقَ الْهَدْيِ ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ، من كتاب الحيض ، وفي : باب التمتع والإفراق والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١ / ٨٧ ، ٢ / ١٧٥ ، ٥ / ٢٢٥ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٠ - ٨٧٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٢ . والإمام مالك ، في : باب إفراد الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١١٩ . وتقدم بعضه في صفحة ١١١ .

وأصحاب الرأي إلى اختيار القرآن؛ لما روى أنس، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ أهل بهما جميعاً: «لبيك عُمرة وحجاً». مُتَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup> وحديث الضبي<sup>(٢)</sup> بن معبد، حين أُحْرِمَ بهما، فأتى عمر فسأله، فقال: هُدِيتَ [٢٣/٣] لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ<sup>(٣)</sup>. وروى عن مروان ابن الحكم، قال: كُنْتُ جالِساَ عندَ عثمان بن عفَّانَ، فسمِعَ عليّاً يُلبّي بعُمرةٍ وحجٍّ، فأرسلَ إليه، فقال: أَلَمْ نَكُنْ نَهْنِئُ عن هذا؟ قال: بلى، ولكن سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يُلبّي بهما جميعاً، فلم أَكُنْ أَدْعُ قول<sup>(٤)</sup> رسولِ الله ﷺ لقولك. رواه سعيد<sup>(٥)</sup>. ولأنَّ القرآنَ مُبادَرةٌ إلى فِعْلِ

فالقرآنُ أَفْضَلُ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ. رواها المروزي. واختارها الشيخُ تقيُّ الدين. وقال: هو المذهب. وقال: إن اِعتَمَرَ حَجًّا في سَفَرَتَيْنِ، أو اِغْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فالإفرادُ أَفْضَلُ باتِّفاقِ الأئمةِ الأربعةِ. ونصَّ عليه أحمدُ في الصُّورَةِ الأولى. وذكره

(١) أخرجه البخاري، في: باب بعث علي بن أبي طالب ... إلى اليمن، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٥ / ٢٠٨. ومسلم، في: باب في الإفراد والقرآن، وباب إهلال النبي ﷺ وهديه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٩٠٥، ٩١٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الإقراء، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١٧. والترمذي، في: باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤ / ٣٨. والنسائي، في: باب القرآن، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١١٦، ١١٧. وابن ماجه، في: باب الإحرام، وباب من قرن الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣، ٩٨٩. والدارمي، في: باب في القرآن، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢ / ٧٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٥٣، ٩٩/٣، ١٠٠، ١٨٧.

(٢) في م: الضبي.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) وأخرجه البخاري، في: باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج ...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٧٥، ١٧٦. والنسائي، في: باب القرآن، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١١٥.

الْعِبَادَةِ ، وإِحْرَامُ النَّسُكَيْنِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وفيه زيادةٌ نُسَلِّهُهُ هُوَ الدَّمُ ، فكان أَوَّلَى . وَذَهَبَ مَالُكَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى اخْتِيَارِ الْإِفْرَادِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> . وَلأنَّهُ يَأْتِي بِالْحَجِّ تَامًّا مِنْ غَيْرِ اخْتِيَاكِجٍ إِلَى جَبْرِ ، فكان أَوَّلَى . قال عُثْمَانُ : أَلَا إِنَّ الْحَجَّ التَّامَّ مِنْ أَهْلِيكُمْ ، وَالْعُمْرَةَ التَّامَّةَ مِنْ أَهْلِيكُمْ . وقال إبراهيمُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ ، كَانُوا يُجَرِّدُونَ الْحَجَّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ ، أَنْ يَحِلُّوا ، وَيَجْعَلُوا عُمْرَةً <sup>(٣)</sup> . فَتَقَلَّهْمُ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ إِلَى الْمُتَعَةِ .

القاضي في « الخِلافِ » وغيره . وهى أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ . نصُّ عليه . واختاره الإنصاف

(١) أخرجهما البخارى فى : باب التمتع والإقراَن والإفراَد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٦ ، ١٧٥ / ٢ . ومسلم ، فى : باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧١/٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٥ ، ٨٨١ .

(٢) فى النسخ : عليه « والمثبت من المعنى . وأخرج حديث ابن عمر البخارى ، فى : باب فى بحث على بن أبى طالب ... إلى ابن عمر ... ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢٠٨/٥ . ومسلم ، فى : باب الإفراَد والإقراَن ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٤/٢ ، ٩٠٥ . كما أخرج حديث ابن عباس البخارى ، فى : باب التمتع والإقراَن والإفراَد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٧٥/٢ . ومسلم ، فى : باب جواز العمرة فى أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٩/٢ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب كم أقام النبى ﷺ فى حجته ، من كتاب التفسير ، وفى : باب التمتع والإقراَن والإفراَد بالحج ... ، من كتاب الحج ، وفى : باب أهام الجاهلية ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخارى ٥٤/٢ ، ١٧٥ ، ٥١/٥ ، ٥٢ . ومسلم ، فى : باب جواز العمرة فى أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٩/٢ - ٩١١ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَلَا يَنْفُلُهُمْ إِلَّا إِلَى الْأَفْضَلِ ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْلُوا ، إِلَّا مَنْ سَاقَ هَدْيًا ، وَثَبَّتَ عَلَى إِخْرَامِهِ ، وَقَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيُ ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً ». قَالَ جَابِرٌ : حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ ، وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « جِلُّوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً ». فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيُ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ ». وَفِي لَفْظٍ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي اتَّفَقْتُمُ بِاللَّهِ ، وَأَصْدَقْتُكُمْ ، وَأَبْرَأْتُكُمْ ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُمْ ». فَحَلَلْنَا ، وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup> . فَتَقَلُّهُمْ إِلَى التَّمَتُّعِ وَتَأْسَفُ إِذْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ ، فَذَلَّ عَلَى

الإِنْتِصَافِ صَاحِبُ « الْفَاتِي » فِي الصُّورَةِ الْأُولَى .

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٥/١ . والنسائي : في : باب لإباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤١/٥ ، ١٤٢ .

(١) أخرج الأول البخاري ، في : باب تقضي الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التنعيم ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، من كتاب التمني ، وفي : باب نهي النبي ﷺ عن التحريم إلا ما تعرف لإباحته ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٥ / ١ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ . والدارمي ، في : باب في سنة الحاج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣ / ١٤٨ ، ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ . =

فَضْلُهُ . وَلَأَنَّ التَّمَتُّعَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ <sup>(١)</sup> . دُونَ سَائِرِ الْإِنْسَانِ . وَلَأَنَّ التَّمَتُّعَ يَجْتَمِعُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، مَعَ كَمَالِهِمَا وَكَمَالِ أَعْمَالِهِمَا عَلَى وَجْهِ الْيُسْرِ وَالسُّهُولَةِ ، مَعَ زِيَادَةِ نُسْلُكِ ، فَكَانَ [ ٢٣/٣ ط ] أَوَّلَى ، فَأَمَّا الْقِرَانُ فَأَيْنَمَا يُؤْتَى فِيهِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَتَدْخُلُ أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ فِيهِ ، وَالْمُفْرَدُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْحَجِّ وَخَذَهُ ، وَإِنْ اعْتَمَرَ بَعْدَهُ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَائِهَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْقَارِنِ ، وَلَا خِلَافَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ ، فَكَانَ أَوَّلَى . فَأَمَّا حُجَّتُهُمْ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَهِيَ أَجُوبَةٌ : أَحَدُهَا ، مَنَعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ مُخْرَجًا بِغَيْرِ التَّمَتُّعِ ؛ لِأُمُورٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنَّ رِوَاةَ أَحَادِيثِهِمْ قَدْ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ ، فَسَقَطَ الْاِخْتِجَاجُ بِهَا . وَثَانِيهَا ، أَنَّ رِوَايَتَهُمْ اخْتَلَفَتْ ، فَرَوَوْا مَرَّةً أَنَّهُ أَفْرَدَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ تَمَتَّعَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ قَرَنَ ، وَالْقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ ،

**فائدة :** اختلف العلماء في حجة النبي ﷺ ، بحسب المذاهب ، حتى اختلف الإناصاف كلام القاضي وغيره ؛ هل حل من عمرته ؟ فيه وجهان . قال في « الفروع » : والأظهر قول أحمد : لا أشك أنه كان قارناً ، والمتعة أحب إلى . قال الشيخ تقي

= والحدث الثاني أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقراء والإفراد ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦ / ٢ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٤ / ٢ ، ٨٨٥ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

ولا يُمكنُ الجَمْعُ بيْنَهَا ، فَوَجَبَ اطْرَاحُ الكُلِّ ، وأَحَادِيثُهُمْ فِي الْقِرَانِ أَصَحُّهَا حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ ، فَقَالَ : رَحِمَ اللَّهُ أَنْسَا ، ذَهَلَ أَنَسٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ : كَانَ أَنَسٌ يَتَوَلَّجُ عَلَى النَّسَاءِ . أَى كَانَ صَغِيرًا . وَحَدِيثُ عَلِيٍّ <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ حَفْصُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَهُوَ كَثِيرُ الزَّوْهَمِ . قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ . وَثَلَاثُهَا ، أَنَّ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، كَانَ مُتَمَتِّعًا . رَوَى ذَلِكَ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعُثْمَانُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَمُعَاوِيَةُ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَجَابِرٌ ، وَعَائِشَةُ ، وَحَفْصَةُ ، بِأَحَادِيثٍ صَحَاحٍ . وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الْجِلِّ الْهَدْيُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ ، فَقِي حَدِيثُ عُمَرَ <sup>(٣)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : إِنِّي لَأَنْهَاكُمُ <sup>(٤)</sup> عَنِ الْمُتَمَتِّعِ ، وَإِنِّهَا لَفِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ <sup>(٥)</sup> . يَعْنِي الْعُمَرَةَ فِي الْحَجِّ . وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ اخْتَلَفَ هُوَ وَعُثْمَانُ فِي الْمُتَمَتِّعِ بَعْضُهُمَا <sup>(٦)</sup> ، فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَنْهَى عَنْهُ .

الإنصاف الدِّين : وَ عَلَيْهِ مُتَّفَقُو أَصْحَابِهِ .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٢ . وقوله : يرحم الله أنسا ، ذهله أنس . لم نجد ، وعند مسلم والنسائي والدارمي : قال بكر : فحدث بذلك ابن عمر ، أى بحديث أنس ، فقال : لى بالحج وحده . فقلت أنسا فحدثه بقول ابن عمر ، فقال أنس : ما تعلمونا إلا صبيانا !!!

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٢ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « لا أنهاكم » .

(٥) أخرجه النسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٩ / ٥ .

(٦) عسافان : منبهة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . معجم البلدان ٦٧٣/٣ .



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَلِلنَّسَائِيِّ<sup>(٢)</sup> ، قَالَ عَلَى لَعْمَانَ : أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَتَّعَ ؟ قَالَ : بَلَى . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . وَعَنْهُ أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا مِنْ عُمْرَتِهِمْ ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبِذْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ سَعْدٌ : صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ<sup>(٤)</sup> . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ

- (١) تقدم تخريجه عند البخارى والنسائى فى صفحة ١٥٢ . وأخرجه مسلم ، فى : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥٧/١ ، ٦٠ . وعند مسلم ٨٩٦/٢ ، والإمام أحمد ٦١/٤ عن عبد الله بن شقيق بنحوه .
- (٢) فى : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٨/٥ .
- (٣) أخرج الأول البخارى ، فى : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢٠٥/٢ . ومسلم ، فى : باب وجوب الدم على المتمتع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤١٩ . والنسائى ، فى : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٧/٥ ، ١١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .
- وأخرج الثانى البخارى ، فى : باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج ... ، وباب فحل القلائد للبدن والبقر ، وباب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق ، من كتاب الحج ، وفى : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازى ، وفى : باب التلييد ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢ / ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ / ٥ ، ٢٠٩ / ٧ . ومسلم ، فى : باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٢ / ٢ ، ٩٠٣ .
- كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٢٠ . والنسائى ، فى : باب التلييد عند الإحرام ، وباب تقليد الهدى ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠٤ / ٥ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، فى : باب من لبّد رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٢ ، ١٠١٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى النحر فى الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٢٤ ، ٢٨٣ / ٦ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
- (٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى التمتع ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣٩/٤ =

راجحة؛ لأن روايتها أكثر وأعلم، ولأن النبي ﷺ أخبر بالمتعة عن نفسه في حديث حفصة، فلا يعارض خبره غيره. ولأنه يمكن الجمع بين الأحاديث، بأن يكون النبي ﷺ [٢٤/٣] أخرم بالمتعة، ثم لم يحل منها لأجل هذبه حتى أخرج بالحد، فصار قارناً، وسماه من سماء مفرداً؛ لأنه اشتغل بأفعال الحج وخذها بعد فراغه من أفعال العمرة، فإن الجمع بين الأحاديث مهما أمكن أولى من حملها على التعارض. الوجه الثاني من الجواب، أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بالانتقال إلى المتعة عن الأفراد والقران، ولا يأمرهم إلا بالانتقال إلى الأفضل، فإنه من المحال أن يتفلسف من الأفضل إلى الأدنى، وهو الداعي إلى الخير، الهادي<sup>(١)</sup> إلى الفضل، ثم أكد ذلك بتأسيه على قوات ذلك في حقه، ولأنه لم يقدر على انتقاله وحله؛ لسوقه الهدى، وهذا ظاهر الدلالة. الثالث، أن ما ذكرناه قول النبي ﷺ، وهم يختجون بفعله، وعند التعارض يجب تقديم القول؛ لاحتمال اختصاصه بفعله دون غيره، كنهيه عن الوصال مع فعله له، ونكاحه بغير ولي مع قوله: «لا نكاح إلا بولي»<sup>(٢)</sup>. فإن قيل: فقد قال أبو ذر: كانت متعة الحج لأصحاب

= والنسائي، في: باب التمتع، من كتاب المناسك. الجنبى ١١٨/٥. والإمام مالك، في: باب ما جاء في

التمتع، من كتاب الحج. الموطأ ٣٤٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٤/١.

(١) في الأصل: «الداعي».

(٢) ذكره البخاري في الترجمة، في: باب من قال لا نكاح إلا بولي، من كتاب النكاح. صحيح البخاري

١٩/٧. وأخرجه أبو داود، في: باب الولي، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٨١/١. والترمذي، =

عُمِدُ ﷺ خَاصَّةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . قُلْنَا : هَذَا قَوْلُ صَحَابِيٍّ ، يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ وَقَوْلُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> وَأَعْلَمُ . أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا عَامٌّ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَةِ التَّمَتُّعِ . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : الْمُتَمَتُّعُ لَنَا خَاصَّةٌ ، أَمْ هِيَ لِلْأَبَدِ ؟ قَالَ : « بَلْ هِيَ لِلْأَبَدِ » . وَفِي لَفْظٍ ، قَالَ : هِيَ لِعَامِنَا ، أَوَّلًا لِلأَبَدِ ؟ قَالَ : « بَلْ لِلأَبَدِ الْأَبَدِ » ، دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ <sup>(٤)</sup> . وَفِي حَدِيثٍ جَابِرٍ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا .

- = في : باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وباب ما جاء في استئثار البكر واليتيم ، من أبواب النكاح . عارضة الأحمدي ٢٦ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٥ . والدارمي ، في : باب النهي عن النكاح بغير ولي ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٣٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٤ / ٣٩٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٦ / ٢٦٠ .
- (١) في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ .
- كما أخرجه النسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ ، ١٤١ . وابن ماجه ، في : باب من قال كان فسخ الحج لهم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٦٩ .
- (٢) سقط من : م .
- (٣) سورة البقرة ١٩٦ .
- (٤) أخرجه البخاري ، في : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى والبدن ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، من كتاب التهنيت . صحيح البخاري ٣ / ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ . ومسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٨ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ ، ٩٩٣ .
- (٥) يأتي تحريمه في باب صفة الحج .

ومعناه ، والله أعلم ، أن الجاهليَّة كانوا لا يُجيزُونَ التَّمَتُّعَ ، وَيَرَوْنَ العُمْرَةَ  
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ شَرَعَ  
 الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَجَوَّزَ الْمُتَمَتُّعَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَقَدْ خَالَفَ أَبَا ذَرٍّ  
 عَلِيٌّ ، وَسَعْدٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَسَائِرُ  
 الْمُسْلِمِينَ . قَالَ عِمْرَانُ : تَمَتَّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ،  
 وَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ ، فَقَالَ فِيهَا رَجُلٌ بَرَأِيَهُ  
 مَا شَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : فَعَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ - يَعْنِي الْمُتَمَتُّعَ - وَهَذَا يَوْمَئِذٍ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي النَّاهِي  
 عَنْهَا . وَالْعُرْشُ : بَيُوتُ مَكَّةَ . قَالَ أَحْمَدُ ، حِينَ ذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ :  
 أَفَيَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ ؟ الْمُتَمَتُّعُ [ ٢٤ / ٣ ط ] فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ أَجْمَعَ  
 الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ،  
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُمَرَ ، فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ . قُلْنَا : هَذَا حَالُهُ فِي مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ  
 وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَحَالِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ، بَلْ هُوَ أَذْنَى حَالًا ، فَإِنْ فِي

- (١) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦ / ٢ . ومسلم ، في :  
 باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٩ / ٢ ، ٩٠٠ .  
 كما أخرجه النسائي ، في : باب القرآن ، وباب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٦ / ٥ ، ١٢٠ .  
 والإمام أحمد ، في : للمسنَد ٤٢٩ / ٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .  
 (٢) أخرجه مسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في :  
 المسند ١٨١ / ١ .  
 (٣) في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٦ / ١ .

إسناده مقالا . فإن قيل : فقد نهى عنها عمر ، وعثمان ، ومعاوية . قلنا : فقد أنكر عليهم علماء الصحابة نهيهما عنها ، وخالفوهم في فعلها ، وقد ذكرنا إنكار علي على عثمان ، واعتراف عثمان له ، وقول عمران بن حصين منكرًا لنهيه من نهى ، وقول سعد عاتبا على معاوية نهيه عنها ، وردهم عليهم بحجج لم يكن لهم عنها جواب ، بل ذكر بعض من نهى في كلامه الحجة عليه ، فقال عمر ، رضي الله عنه : والله إني لأنهاكم عن المتعة ، وإنها لفي كتاب الله ، وقد صنعها رسول الله ﷺ . ولا خلاف في أن من خالف كتاب الله وسنة رسوله حقيق بأن لا يقبل نهيه ، ولا يحتاج به ، مع أنه قد سئل سالم بن عبد الله بن عمر ، أنهى عمر عن المتعة ؟ قال : لا ، والله ما نهى عنها عمر ، ولكن قد نهى عنها عثمان . ولما نهى معاوية عن المتعة أمرت عائشة حشمها ومواليها أن يهلوا بها ، فقال معاوية : من هؤلاء ؟ فقيل : حشم أو موالى عائشة . فأرسل إليها : ما حملك على ذلك ؟ فقالت : أخبيت أن تعلم أن الذي قلت ليس كما قلت . وقيل لابن عباس : إن فلانا نهى عن المتعة . قال : انظروا في كتاب الله ، فإن وجدتموها فيه ، فقد كذب على الله ، وعلى رسوله ، وإن لم تجدوها فقد صدق . فأى الفريقين أحق بالاتباع وأولى بالصواب ؟ الذين معهم كتاب الله وسنة رسوله ، أم الذين يخالفونهما ؟ ثم قد ثبت عن النبي ﷺ الذي قوله حجة على الخلق أجمعين ، فكيف يعارض بقول غيره ؟ قال سعيد

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا .

الفتح

ابن جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ عُرْوَةُ : نَهَى أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ التَّمَتُّعِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ . أَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَيَقُولُونَ <sup>(١)</sup> نَهَى عَنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مَتْنَةِ الْحَجِّ ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَقَالَ <sup>(٢)</sup> : إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ . فَقَالَ : عُمَرُ لَمْ يَقُلْ الَّذِي تَقُولُونَ . فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : أَفَكِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعُوا أَمَ عُمَرُ ؟ <sup>(٣)</sup> . رَوَى الْأَثَرُ هَذَا كُلَّهُ .

الشرح الكبير

١١٦٢ - مسألة : ( وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، وَيُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا [ ٢٥/٣ ] فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا ) إِذَا أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا مِنْ

قوله : وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . هذا هو الصحيح . الإنصاف

(١) في الأصل : يقول .

(٢) أى السائل .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب كراهية من كره القرآن والجمع ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٢١/٥ .

غير خَوْفِ الْفَوَاتِ ، جاز ، وكان قَارِنًا بغيرِ خِلَافٍ . وقد فَعَلَ ذلك ابنُ عَمَرَ ، ورواه عن النبي ﷺ (١) . فَأَمَّا بَعْدُ الطَّوَافِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا

نَصُّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَفِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«النَّظْمِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : هُوَ أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ . وَأُطْلِقَ ، مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْمُبْهَجِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَأُطْلِقُوا ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي «الْكَافِي» ، وَابْنُ نَقِيبٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَمُرَادُهُمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ .

قوله : وَيُفَرِّغُ مِنْهَا . هَكَذَا قَالَ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : قَالَ الْأَصْحَابُ : وَيُفَرِّغُ مِنْهَا . قُلْتُ : جَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُبْهَجِ» ، وَ«التَّذَكُّرَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْخِرَقِيِّ» ، وَ«النَّظْمِ» ، وَ«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» : وَيَتَحَلَّلُ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ يُحُجُّ مِنْ عَامِهِ . قَالَ : وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخَانُ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَقَالَا : حَقِيقَةُ التَّمَتُّعِ ذَلِكَ . قَالَ : وَلَا يُفَرِّغُكَ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي عَمَلٍ وَغَيْرِهِ ، مِنْ أَنَّ التَّمَتُّعَ ؛ أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيُفَرِّغُ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، إِلَى آخِرِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا التَّمَتُّعَ الْمَوْجِبُ لِلدَّمِ ، وَمِنْ هُنَا [ ٢٧٢ / ١ ] قُلْنَا :

(١) حدث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

يَصِيرُ قَارِنًا . وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . ورؤى عن عطاء . وقال مالك : يَصِيرُ قَارِنًا . وحكى ذلك عن أبي حنيفة ؛ لأنه أدخل الحج على إخراج العمرة ، فصَحَّ ، كما قبل الطواف . ولنا ، أنه قد شَرَعَ في التحلل من العمرة ، فلم يَجْزِ إدخال الحج عليها ، كما بعد السعي .

إِنَّ تَمَتُّعَ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَحِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ . انتهى . وقال في « الْمُحَرَّرِ » : فَالْتَمَتُّعُ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ . وَتَبِعَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَلَمْ يَقُولُوا : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . وَيَأْتِي أَيْضًا فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى التَّمَتُّعِ ، هَلِ التَّيَّةُ شَرْطٌ فِي التَّمَتُّعِ أَمْ لَا ؟ قُلْتُ : مَا قَالَهُ الرَّزْكَانِيُّ لَا يُرَدُّ عَلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي قَوْلِهِمْ : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . إِذِ الْفَرَاغُ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى كُلِّ مُتَمَتِّعٍ ، سَوَاءً كَانَ آفَاقِيًّا أَوْ مَكِّيًّا ؛ إِذْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ لَكَانَ قَارِنًا ، وَالْقَارِنُ لَا دَمَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ تَمَتُّعِهِ ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ عَنِ التَّمَتُّعِ إِلَى الْقِرَانِ ، فَلِلذَلِكَ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ دَمَ الْقِرَانِ ، كَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، وَقَالَ هُوَ فِي الشُّرُوطِ ، وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْمُغْنَى » . وَلَا يَلْزَمُ مِمَّا ادَّعَاهُ عَدَمُ صِحَّةِ عُمْرَةِ الْمَكِّيِّ ، فَإِنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا : يَفْرَغُ مِنْهَا . وَقَالُوا : يَصِحُّ تَمَتُّعُ الْمَكِّيِّ . فَإِذَا تَمَتَّعَ الْمَكِّيُّ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ فَرَاغِهِ مِنْهَا ، وَإِلَّا صَارَ قَارِنًا . فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّمَتُّعِ إِلَّا بِفَرَاغِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الرَّزْكَانِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ لِلْمَكِّيِّ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، هَلِ يَجِلُّ الْمُتَمَتُّعُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ إِذَا كَانَ مُلَبَّدًا أَمْ لَا ؟ <sup>(١)</sup> وَيَأْتِي أَيْضًا فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، هَلِ التَّيَّةُ شَرْطٌ فِي التَّمَتُّعِ أَمْ لَا ؟ <sup>(٢)</sup>

قوله : ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ . هَكَذَا زَادَ جَمَاعَةٌ ؛



**فصل : إَلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي ، فَلهَ ذَلِك ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ**  
**حَتَّى يَنْتَحِرَ هَذِيه ؛ لِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُعُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ**  
**الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (١) . فَلَا يَتَحَلَّلُ بِطَوَائِفِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى**  
**الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُهُ الْحَجُّ ، وَيَصِيرُ قَارِنًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .**

منهم صاحبُ « الفائق » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . ونقله حَرْبٌ ، وأبو داود ، يعْنِي أَنَّهُمْ قَالُوا : مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا . ومنهم صاحبُ « الوجيز » ، لكن قَيْدَ الْقُرْبِ بِالْحَرَمِ . والذي عليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يُحْرَمُ فِي عِلْمِهِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : مِنْ مَكَّةَ . وَلَا : مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا . وَنَسَبَهُ فِي « الْفُرُوعِ » إِلَى الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » . وَزَادَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، فَقَالَ : يُحْرَمُ فِي عِلْمِهِ مِنْ مَكَّةَ . وَلَمْ يَذْكُرْ ، قَرِيبًا مِنْهَا . مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْكَافِي » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » .

قوله : وَالْإِفْرَادُ ، أَنَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَكِنْ يَتَعَيَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَأَطْلَقُوا ، مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ جَمَاعَةٌ : يُحْرَمُ بِالْحَجِّ مِنْ الْبَيْقَاتِ ، ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْجِلِّ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : هُوَ أَنْ يُحْجَّ ثُمَّ يَتَعَيَّرُ مِنْ أَدْنَى الْجِلِّ . وَكَذَا فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيتَيْنِ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : وَالْإِفْرَادُ ، أَنَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْبَيْقَاتِ . زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَنْهُ ، بَلْ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، وَهُوَ صَاحِبُ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : الْإِفْرَادُ ، أَنَّ لَا يَأْتِي فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بغيرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ :

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

**فصل :** فأما إدخال العُمرة على الحج فلا يجوز ، وإن فعل ، لم يصح ، ولم يصح قارناً . روى ذلك عن علي ، رضي الله عنه . وبه قال مالك ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : يصح ويصير قارناً ؛ لأنه أخذ

الإنصاف وهو أجود . قال القاضي وغيره : ولو تحلل منه في يوم النحر ، ثم أحرّم فيه بعُمرة ، فليس بمتمتع ، في ظاهر ما نقله ابن هانئ ، ليس على معتبر بعد الحج هذى ؛ لأنه في حكم ما ليس من أشهره ، بدليل قوت الحج فيه . وقاله ابن عقيل في « مفرداته » . قال في « الفروع » : فدل أنه لو أحرّم بعد تحلله من الأول ، صح . وقال في « الفصول » : الأفراد ، أن يُحرّم في أشهره ، فإذا تحلل منه ، أحرّم بالعمرة من أدنى الحل .

قوله : والقرآن ، أن يُحرّم بهما جميعاً . هكذا أطلق جماعة ، منهم صاحب « المنهج » ، و « المحرر » . قال في « الخلاصة » : والقرآن ، أن يجمع بينهما في مدة الإحرام . وقال آخرون : يُحرّم بهما جميعاً من البيقات ؛ منهم صاحب « الهداية » ، وابن عقيل في « التذكرة » ، و « المذهب » ، و « منبؤك الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « الفائق » .

قوله : أو يُحرّم بالعمرة ، ثم يُدخل عليها الحج . أطلق ذلك أكثر الأصحاب . وقال بعض الأصحاب : من مكّة ، أو قريبها .

**فائدتان ؛** إحداهما ، لا يُعتبر لصحة إدخال الحج على العمرة الإحرام به في أشهره . على الصحيح من المذهب . وقيل : يُعتبر ذلك . الثانية ، لو شرع في طواف العمرة ، لم يصح إدخال الحج عليها ، كما لو سعى ، إلّا لمن معه هذى ، فإنه يصح ويصير قارناً ، بناءً على المذهب ، من أن من معه الهدى لا يجوز له التحلل .

الشرح الكبير

التُّسْكِينِ ، فجاز إدخاله على الآخر ، كالآخر . ولنا ، أنه قولٌ على رضى الله عنه . رواه عنه الأثرم . ولأن إدخال العُمرة على الحج لا يُفيد<sup>(١)</sup> إلا ما أفاده العقد الأول ، فلم يصح ، كما لو استأجره على عمل ، ثم استأجره عليه ثانياً ، وعكسه إذا أدخل الحج على العُمرة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يستحب أن ينطق بما أخرمه به من عُمرة أو حجٍّ أوهما . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وجزم به في «الهداية» . وعن أبي الخطاب ، لا يستحب ذكر ما أخرمه به . نقله الزركشي .

قوله : ولو أخرم بالحج ، ثم أدخل عليه العُمرة ، لم يصح إخراجها بها . ولم يصح قارناً . هذا الصحيح من المذهب ، بناءً على أنه يلزمه بالإخراج الثاني شيء ، وفيه خلاف . وقيل : يجوز إدخال العُمرة على الحج ضرورة . فعلى المذهب ، يستحب أن يرفضها لتأكيد الحج بفعل بعضه ، وعليه لرفضها دم ويقضيها [ ١/ ٢٧٣ ] .

فائدة : مذهب الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه ، أن عمل القارن كالمفرد في الإجزاء . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . ويسقط ترتيب العُمرة ، ويصير الترتيب للحج كما يتأخر الحلاق إلى يوم النحر ، فوطؤه قبل طوافه لا يفيد عُمرة . قال الزركشي : هو المذهب المختار للأصحاب . وعنه ، على القارن طوافان وسعيان . وعنه ، على القارن عُمرة مفردة . اختارها أبو بكر ، وأبو حفص ، لعدم طوافها . ويأتي في كلام المصنف ، في آخر صفة الحج ، أن عُمرة القارن تجزئ عن عُمرة الإسلام . على الصحيح من المذهب . فعلى الرواية الثانية ، يقدم القارن فعل العُمرة على فعل الحج ، كمتنع ساق هدياً ، فلو وقف بعرفة قبل طوافه وسعاه ،

(١) في الأصل : يفيد .

وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ [١٦٣] دَمٌ نُسَلُّهُ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ .

الشرح الكبير

١١٦٣ - مسألة : ( وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمٌ نُسَلُّهُ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ) يَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ فِي الْجُمْلَةِ بِالْإِجْمَاعِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَقَدِيمُ مَكَّةَ فَفَرَّغَ مِنْهَا وَأَقَامَ بِهَا فَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ، وَعَلَيْهِ الْهَذْيُ إِنْ وَجَدَ ، وَالْأَفَالِصِيَّامُ . وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الْآيَةِ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذْيٌ فَلْيَطْفِئْ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصُرْ ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَيُهْدِيَ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

الإحصاف

فَقِيلَ : تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ وَيَصِيرُ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ ، يُتِمُّهُ ثُمَّ يَعْتَمِرُ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ ، فَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ ، طَافَ لَهَا ثُمَّ سَعَى ، ثُمَّ طَافَ لِلْحَجِّ ثُمَّ سَعَى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَأْتِي ، هَلْ لِلْقِرَانِ (١) إِخْرَافَانِ أَوْ إِخْرَافٌ وَاحِدٌ ؟ فِي آخِرِ بَابِ الْفَذْيَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ : وَكُلُّ هَذْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ .

قَوْلُهُ : وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ دَمٌ نُسَلُّهُ . فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمَا دَمٌ نُسَلُّهُ ، لَا دَمٌ جُبْرَانٍ . أَمَّا الْقَارِنُ ، فَيَلْزَمُهُ دَمٌ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « الْقِرَانِ » .

في الحج، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وعن أَبِي جَمْرَةَ<sup>(٢)</sup> ، قال : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ ، فَأَمَرَنِي بِهَا ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ ، فَقَالَ : فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شِرْكٌ<sup>(٣)</sup> فِي دَمٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

**فصل<sup>(٥)</sup> :** والدَّمُ الواجِبُ شاةٌ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ ، [ ٢٥/٣ ظ ] أَوْ بَقَرَةٌ<sup>(٦)</sup> ، فَإِنْ نَحَرَ بَدَنَةً ، أَوْ ذَبَحَ بَقَرَةً ، فَقَدْ زَادَ خَيْرًا . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُجْزَى إِلَّا بَقَرَةٌ<sup>(٧)</sup> ؛ لِأَنَّ

وعليه الأصحاب . وَنَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ هَدْيٌ ، وَلَيْسَ كَالْمُتَمَتِّعِ ، إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هَدْيًا فِي كِتَابِهِ ، وَالْقَارِئُ إِنَّمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلصَّبِيِّ : اذْبَحْ نَيْسًا . وَسَأَلَهُ ابْنُ مُشَيْشٍ ، الْقَارِئُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ وَجُوبًا ؟ فَقَالَ : كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبًا ؟ وَإِنَّمَا شَبَّهُوهُ بِالْمُتَمَتِّعِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ رَوَايَةٌ ؛ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، يَكُونُ الدَّمُ دَمَ نُسْلٍ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : لَيْسَ بِدَمٍ نُسْلٍ . يَعْنِيَانِ ، بَلْ دَمُ جُبْرَانٍ .

**فائدة :** لَا يَلْزَمُ الدَّمُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . وَقَالَ فِي

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧ .

(٢) في م : ١ : حوزة .

(٣) أى مشاركة في دم ، حيث يجزئ الشيء الواحد عن جماعة .

(٤) أخرجه البخارى ، في : باب التمتع والإقراء ... ، وباب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، من كتاب الحج .

صحيح البخارى ١٧٦ / ٢ ، ٢٠٤ . ومسلم ، في : باب جواز العمرة في أشهر الحج ، من كتاب الحج .

صحيح مسلم ٩١١ / ٢ .

(٥) في م : ١ : مسألة .

(٦) في م : ١ : بدنة .

النبي ﷺ لَمَا تَمَتَّعَ سَاقَ بَدَنَةٍ . والذي ذَكَرَهُ تَرْكُ لَظَاهِرِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَأَطْرَاحُ الْأَثَارِ الثَّابِتَةِ . وَمَا احْتَجُّوا بِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ إِهْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبَدَنَةِ لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَ مَا دُونَهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ سَاقَ مِائَةَ بَدَنَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْبَدَنَةُ الَّتِي <sup>(١)</sup> يَذْبَحُهَا عَلَى صِفَةِ بَدَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُفْرَدًا فِي حَاجَتِهِ . وَلِذَلِكَ ذَهَبُوا إِلَى تَفْصِيلِ الْإِفْرَادِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ سَوْفُهُ لِلْبَدَنَةِ دَلِيلًا لَهُمْ فِي التَّمَتُّعِ ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا !

**فصل :** وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنْ أُحْرِمَ بِهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَمٌ ، سِوَاةَ وَقَعَتْ أَفْعَالُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْأَنْزَرِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، سُئِلَ عَنْ <sup>(٢)</sup> مَنْ أَهْلُ بَعْمَرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ قَدِمَ فِي شَوَالٍ ، أَيْحِلُّ فِي عُمْرَتِهِ مِنْ شَوَالٍ ، أَوْ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ؟

« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : وَالْقِيَاسُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ سَافَرَ سَفَرًا قَصْرًا أَوْ إِلَى الْمِيقَاتِ ، إِنْ قَلْنَا بِهِ ، كَظَاهِرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَكَلَامِهِمْ يَقْتَضِي لَزُومَهُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْقِرَانِ بَاقٍ بَعْدَ السَّفَرِ ، بِخِلَافِ التَّمَتُّعِ . انْتَهَى . وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ ، فَيَجِبُ الدَّمُ عَلَيْهِ بِسَبْعَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهَذَا شَرْطٌ فِي وَجُوبِهِ إِجْمَاعًا . وَفَسَّرَ الْمُصَنِّفُ حَاضِرِي

(١) فِي م : « الَّذِي » .

(٢) سَقَطَ مِنْ م .

قال : لا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا . واحتجَّ بحديث جابر<sup>(١)</sup> ، وذكر إسناده عن أبي الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يُسأل عن امرأةٍ تجعلُ على نفسها عُمْرَةً في شهرٍ مُسَمًّى ، ثم يخلو إلا لَيْلَةً واحدةً ، ثم تَحِيضُ ؟ قال : لتُخْرَجَ ، ثم لتَهْلُ بعُمْرَةٍ ، ثم لتَنْتَظِرَ حتى تَطْهَرَ ، ثم لتَطْفُفَ بالْبَيْتِ . قال أبو عبد الله : فجعلَ عُمْرَتَها في الشَّهْرِ الذي حَلَّتْ فيه . ولا نَعْلَمُ بينَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا أَنْ مَنْ اعْتَمَرَ في غيرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَفَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، إِلَّا قَوْلَيْنِ شاذَّينِ ؛ أَحَدُهُما ، عن طائوسٍ ، أَنَّهُ قال : إِذَا اعْتَمَرْتَ في غيرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثم أَقَمْتَ حتى الْحَجِّ ، فَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ .

المَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ أَنَّهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . فظاهرُهُ ، أَنَّ أَثْبَاءَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ نَفْسِ مَكَّةَ . وهو اختيارُ بعضِ الْأَصْحَابِ . وهو ظاهرٌ ما جَزَمَ بِهِ في « الشَّرْحِ » ، وصاحِبُ « التَّلْخِيصِ » . وقاله الإمامُ أَحْمَدُ . وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مُنَجِّجٍ في « شَرْحِهِ » . وقيل : أَوَّلُ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ آخِرِ الْحَرَمِ . وهو المذهبُ . وذكره ابنُ هُبَيْرَةَ قَوْلَ أَحْمَدَ . وجَزَمَ بِهِ في « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » .

فوائد ؛ الْأَوَّلَى ، مَنْ لَهُ مَنْزِلٌ قَرِيبٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَمَنْزِلٌ بَعِيدٌ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِهِ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَلَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْقَرِيبِ . واعتَبَرَ الْقَاضِي في « الْمُجَرَّدِ » ، وابنُ عَقِيلٍ في « الْفُصُولِ » ، إقامَتَهُ أَكْثَرَ بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بِمَالِهِ ، ثُمَّ بِنَبِيِّهِ<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ دَخَلَ آفَاقِي مَكَّةَ ، مُتَمَتِّعًا نَوَابِغَ الْإِقَامَةِ بِهَا

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب نذر العمرة في شهر مسمى ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٨٥/١٠ .

(٢) في ط : « بِنَبِيِّهِ » .

والآخر ، عن الحسن ، أنه قال : مَنْ اعْتَمَرَ بَعْدَ النَّحْرِ ، فَهِيَ مُتَعَةٌ . قال ابنُ المُنْذِرِ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ . وَنُقِلَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي عِيَاضٍ<sup>(١)</sup> . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ طَاوُسٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الْحَرَمَ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَطُوفُ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ .

بَعْدَ فَرَاغِ نُسُكِهِ ، أَوْ نَوَاهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ .. وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا ، وَحُكِيَ وَجْهٌ ، لَأَدَمَ عَلَيْهِ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ اسْتَوَظَنَ أَفَاقِيَّ مَكَّةَ ، فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ اسْتَوَظَنَ مَكِّيَّ الشَّامِ أَوْ غَيْرَهَا ، ثُمَّ عَادَ مُقِيمًا مُتَمَتِّعًا ، لَزِمَهُ الدَّمُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » : لَأَدَمَ عَلَيْهِ ، كَسَفَرٍ غَيْرِ مَكِّيٍّ ثُمَّ عَوْدِهِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يَعْتِمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي أَهَلَ . وَالِاغْتِيَابُ عِنْدَنَا بِالشَّهْرِ الَّذِي أُحْرِمَ فِيهِ لَا بِالشَّهْرِ الَّذِي حَلَّ فِيهِ ؛ فَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ حَلَّ فِي شَوَّالٍ ، لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . الشَّرْطُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ . الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يُسَافِرَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ، فَإِنْ سَافَرَ مَسَافَةً قَصْرَ فَأَكْثَرَ - أَطْلَقَهُ [ ٢٧٣ / ١ ] جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ،

(١) عمرو بن الأسود العنسي أبو عياض ، تابعي من العلماء الثقات ، توفى في خلافة معاوية . تهذيب التهذيب



وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : إن طاف للعمرة أربعة أشواط في غير أشهر الحج فليس بمتمتع ، وإن طاف الأربعة في أشهر الحج فهو متمتع ؛ لأن العمرة صحت في أشهر الحج ، بدليل أنه لو وطئ أفسدها ، أشبه إذا أحرَمَ [ ٢٦/٣ ] بها في أشهر الحج . ولنا ، ما ذكرناه عن جابر ، ولأنه أتى بفسل لا تيم العمرة إلا به في غير أشهر الحج ، فلم يكن متمتعا ، كما لو طاف . ويخرج عليه ما قاسوا عليه . الثاني ، أن يحج من عامه ، فإن اعتَمَرَ في أشهر الحج فلم يحج ذلك العام ، بل حج من العام القابل ، فليس بمتمتع . لا نعلم فيه خلافا ، إلا قولاً شاذاً عن الحسن في من اعتَمَرَ في أشهر الحج ، فهو متمتع ، حج أو لم يحج . والجمهور على خلاف هذا ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ . وهذا يقتضي الموالاة بينهما ، ولأنهم إذا أجمعوا على أن من اعتَمَرَ في غير أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، فليس بمتمتع ، فهذا أولى ؛ لأن التباعد بينهما أكثر . الثالث ، أن لا يسافر بين العمرة والحج سفراً بعيداً تقصر في مثله

والشَّارِحُ . قال في « الفروع » : ولعل مرادهم ، فأحرَمَ - فلا دم عليه . نص الإِصْناف عليه . وجزم به ابن عَقِيلٍ في « التذكرة » . وقدمه في « الفروع » . وجزم به في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » ، وقال : ولم يُحرَمَ به من مِيقَاتٍ ، أو يُسَافِرُ سَفَرًا قَصْرًا . وقال في « الفصول » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المحرر » ، و « المنور » : ولا يُحرَمُ بالحج من المِيقَاتِ ، فإن أحرَمَ به من المِيقَاتِ ، فلا دم عليه . ونص عليه أحمد . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وحمله القاضي على أن بينه وبين مكة مسافة قصر . وقال ابن عَقِيلٍ :

الصلاة . نص عليه . ورؤي ذلك عن عطاء ، ( « والمغيرة المدني » ) ، وإسحاق . وقال الشافعي : إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه . وقال أصحاب الرأي : إن رجع من مضرة بطلت منتهه ، والأفلا . وقال مالك : إن رجع إلى مضرة أو إلى غيره أبعد من مضرة بطلت منتهه ، والأفلا . وقال الحسن : هو متمتع وإن رجع إلى بلده . واختاره ابن المنذر ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . ولنا ، ما رؤي عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه قال : إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام ، فهو متمتع ، فإن خرج ورجع ، فليس بمتمتع . وعن ابن عمر نحو ذلك .

هو رواية . وقال في « الترغيب » ، و « التلخيص » : إن سافر إليه فأحرم به ، فوجهان . ويظهر أثر هذا الخلاف في « قرن » ميقات أهل نجد ؛ فإنه أقل مما يقصر فيه الصلاة ، أما ما عداه ، فإن بينها وبين مكة مسافة قصر ، على ظاهر ما قاله الزركشي في المواقيت . وتقدم قول ، إن أقربها ذات عرق . وقال في « الفروع » : ويتوجه احتمال ؛ يلزمه دم<sup>(١)</sup> وإن رجع . الشرط الخامس ، أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج ، بحل أولاً ، فإن أحرم به قبل حله منها ، صار قارناً . الشرط السادس ، أن يحرم بالعمرة من الميقات . ذكره أبو الفرج ، والحلواني . وجزم به ابن عقيل في « التذكرة » . وقدمه في « الفروع » . وقال القاضي ، وابن عقيل ، وجزم به في « المستوعب » ، و « التلخيص » ،

(١-١) في م : « والمغيرة والمدني » .

وهو المغيرة بن عبد الرحمن الخزومي ، فقيه المدينة بعد مالك ، ومات بعده بسبع سنين . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٦٥/١٠ .  
(٢) زيادة من : ش .

ولأنه إذا رَجَعَ إلى المِيقَاتِ أو ما دُونَهُ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ مِنْهُ ، فإذا كَانَ بَعِيدًا ، فقد أَنشَأَ سَفَرًا بَعِيدًا لِحَجَّهِ ، فلم يَتَرَفَّهْ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فلم يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَوْضِعِ الْوُفَاقِ . وَالْآيَةُ تَنَاوَلَتِ الْمُتَمَتَّعَ ، وهذا ليس بِمُتَمَتَّعٍ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . الرَّابِعُ ، أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، فَإِنْ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ حِلِّهِ مِنْهَا ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ قَارِنًا ، وَلَا يَلْزُمُهُ دَمُ الْمُتَمَتَّعِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاعْتَمَرْتُ مَعَهُ ،

و «الرَّعَايَةُ» ، وَغَيْرُهُمْ : إِنْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةٌ<sup>(١)</sup> قَصْرٌ ، فَأُحْرِمَ مِنْهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ الْمُتَمَتَّعِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بَلْ دَمُ الْمُجَاوِزَةِ . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، يَلْزُمُهُ دَمَانٌ ؛ دَمُ الْمُتَمَتَّعِ ، وَدَمُ إِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَتَوَهَّأْ بِهِ ، وَلَيْسَ بِسَاكِنٍ ، وَرَدُّوْا مَا قَالَهُ الْقَاضِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَلَوْ أُحْرِمَ الْآفَاقِيُّ بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ ، وَاعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتَّعٌ ، نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَا : وَفِي نَصِّهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ تَنْبِيهٌُ عَلَى إِجَابَةِ الدَّمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بِطَرِيقِ الْأُولَى . الشَّرْطُ

(١) كَذَا بِالنَّسْخِ ، وَفِي الْفُرُوعِ : « دُونَ مَسَافَةٍ » .

فَقَالَ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . قَالَ عُرْوَةُ : فَقَضَى اللَّهُ حَاجَتَهَا وَعُمْرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَذِي وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَكِنْ عَلَيْهِ ذَمٌّ لِلْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَارِنًا ، وَتَرَفُّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَأَمَّا قَوْلُ عُرْوَةَ : لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَذِي . يَحْتَمِلُ [ ٢٦/٣ ظ ] أَنَّهُ أَرَادَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذِي لِلْمُتَعَةِ ، إِذْ قَدْ ثَبِتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عَنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً يَنْتَهِنُ <sup>(٢)</sup> . الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ ذَمَّ الْمُتَعَةِ لَا يَجِبُ عَلَى حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِيقَاتُهُ مَكَّةُ ، وَلَا يَخْصُلُ لَهُ التَّرَفُّهُ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنْ مِيقَاتِهِ ، أَشْبَهَ الْمُفْرَدَ .

السَّامِعُ ، يَبُتُّ التَّمَتُّعُ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ فِي آخِرَتِهَا . قَالَ الْقَاضِي ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَتَبِعَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : جَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْهَجِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَتَوَيَّرُ فِي الْأَصْحَحِ . وَقَالَ فِي « الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَيَتَوَيَّرُ فِي الْأَظْهَرِ . وَقِيلَ : لَا تَشْتَرُطُ يَبُتُّ التَّمَتُّعُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » .

(١) تقدم تخريجها في صفحة ١١١ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدي البقرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . وابن ماجه ،

في : باب عن كم تجزئ البقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ .

**فصل :** وحاضرو<sup>(١)</sup> المسجد الحرام أهل الحرم ، ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر . نص عليه أحمد . وروى ذلك عن عطية ، وبه قال الشافعي . وقال مالك : هم أهل مكة . وقال مجاهد : هم أهل الحرم . وروى ذلك عن طاوس . وروى عن مكحول وأصحاب الرأي : من دون المواقيت ؛ لأنه موضع شرع فيه التسلك ، فأشبه الحرم . ولنا ، أن حاضِر الشيء من دنا منه ، ومن دون مسافة القصر قريب من حكم الحاضر ، بدليل أنه إذا قصدته لا يترخص رخص المسافر ؛ من القصر ، والفطر ، فيكون من حاضريه . وتحديد به الميقات لا يصح ؛ لأنه قد يكون بعيداً يثبت له حكم السفر البعيد إذا قصدته ، ولأن ذلك يفضي إلى جعل البعيد من حاضريه ، والقريب من غير حاضريه ؛ لتفاوت المواقيت في القرب والبعد . واعتباره بما ذكرناه أولى ؛ لأن الشارع حد الحاضر دون مسافة القصر ، بنفى أحكام المسافرين عنه ، فكان الاعتبار به أولى من الاعتبار بالتسلك ؛ لوجود لفظ الحضور في الآية .

**فوائد :** إحداها ، لا يعتبر وقوع التسكين عن واحد . ذكره بعض الأصحاب ، منهم المصنف ، والمجد . قاله الزركشي ، واقتصر عليه في « الفروع » . فلو اعتَمَرَ لنفسه ، وحج عن غيره ، أو عكسه ، أو فعل ذلك عن اثنين ، كان عليه دم المتعة . وقال في « التلخيص » في الشرط الثالث : أن يكون التسكان عن شخص واحد ، إما عن نفسه أو غيره ، فإن كان عن شخصين ، فلا تمتع ؛ لأنه لم يختلف أصحابنا ، أنه لا بد من الإحرام بالتسلك الثاني من الميقات ، إذا كان

(١) في الأصل : « وحاضري » على حكاية لفظ الآية .

**فصل :** إذا كان للمتمتع قريتان ؛ قريّة ، وبعيدة ، فهو من حاضري المسجد الحرام ؛ لأنه إذا كان بعض أهله قريباً لم يوجد فيه الشرط ، وهو أن لا يكون أهله من حاضري المسجد الحرام ، ولأن له أن يحرم من القريّة ، فلم يكن بالمتنع مترفعاً بترك أحد السّفرين . وقال القاضي : له حكم القريّة التي يقيم بها أكثر ، فإن استويا ، فمن التي ماله بها أكثر ، فإن استويا ، فمن التي يتوى الإقامة بها أكثر ، فإن استويا ، فله حكم القريّة التي أحرّم منها . وقد ذكرنا دليل ما قلناه .

**فصل :** فإن دخل الآفاقي مكة متمتعاً نواياً الإقامة بها بعد تمتعه ، فعليه دم المتعة . قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم . ولو كان الرجل منشؤه بمكة ، فخرج عنها منتقلاً مقيماً بغيرها ،

عن غير الأول : والمصنف يخالف صاحب « التلخيص » في الأصلين اللذين بنى عليهما . والمجدد يوافقه في الأصل الثاني ، وظاهر كلامه مخالفته في الأول . الثانية ، لا تعتبر هذه الشروط - في كونه متمتعاً ، على الصحيح . قدمه في « الفروع » ، وقال : ومعنى كلام الشيخ ، يعني به المصنف ، يعتبر . وجزم به في « الرعاية » - إلا الشرط السادس ، فإن المتعة تصح من المكي ، كغيره . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ونقله الجماعة عن أحمد ، كالإفراد . ونقل المروذي ، ليس لأهل مكة متعة . قال القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم : معناه ، ليس عليهم دم متعة . وقال الزركشي : قلت : قد يقال : إن هذا من الإمام أحمد بناءً على أن العمرة لا تجب عليهم ، فلا متعة عليهم ، أي الحج كافهم ؛ لعدم وجوبها عليهم ، فلا حاجة لهم إليها . انتهى . وذكر ابن عقيل رواية ، لا تصح المتعة منهم . قال ابن أبي موسى : لا متعة لهم . وأطلقهما

ثم عاد إليها مُتَمَتِّعًا ، نَاوِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا أَوْ غَيْرَ نَاوٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ مُتَمَتِّعٌ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالْإِنْتِقَالِ عَنْهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنَّمَا حَصَلَ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَفِعْلِهَا ، وَهَذَا إِنَّمَا نَوَى الْإِقَامَةَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ عُمْرَتِهِ فَهُوَ نَاوٍ لِلخُرُوجِ [ ٢٧/٣ ] إِلَى الْحَجِّ ، فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا نَوَى أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا إِنْ سَافَرَ الْمَكِّيُّ غَيْرَ مُتَقَبِّلٍ ، ثُمَّ عَادَ فَاعْتَمَرَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِ أَهْلِهِ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

**فصل :** وَهَذَا الشَّرْطُ الْخَامِسُ شَرْطُ لَوْجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لَكُونِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَإِنَّ مَتَمَتَّةَ الْمَكِّيِّ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ ، فَصَحَّ مِنَ الْمَكِّيِّ ، كَالنُّسُكَيْنِ الْآخَرَيْنِ . وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّمَتُّعِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ . وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْمَكِّيِّ . وَقَدْ نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ : لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ مَتَمَتَّةٌ . وَمَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمٌ مُتَمَتِّعٌ ؛ لِأَنَّ الْمَتَمَتَّةَ لَهُ لَا عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** إِذَا تَرَكَ الْآفَاقِيَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَأَخْرَمَ مِنْ دُونِهِ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا ، وَأَخْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَعَلَيْهِ دَمَانٌ ؛ دَمٌ الْمَتَمَتَّةِ ، وَدَمٌ لِإِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ ،

فِي « الْفَائِقِ » . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَسْقُطُ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ بِإِفْسَادِ نُسُكِهِمَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُ الْقَارِنَ لِلْإِفْسَادِ دَمَانٌ . سَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ . اُنْتَهَى .

وابن عبد البر<sup>(١)</sup> : أجمع العلماء على أن من أحرَمَ في أشهر الحج بعُمْرَةٍ ، وحلَّ منها ، ولم يكن من حاضري المسجد الحرام<sup>(٢)</sup> ، ثم أقام بمكة حلًّا ، ثم حجَّ من عامه ، أنه مُتَمَتِّع عليه ذم . وقال القاضي : إذا تجاوز الميقات ، حتى صار بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر ، فأحرَمَ منه ، فلا ذم عليه للمُتَمَتِّع ، لأنه من حاضري المسجد الحرام . وليس بجديد ، فإن حضور المسجد الحرام إنما يحصل بالإقامة به ، وبِئِذْ ذلك ، وهذا لم تحصل منه الإقامة ، ولا يثبتها . ولأن الله تعالى قال : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وهذا يفتضى أن يكون المانع من الدم السكني به ، وهذا ليس بساكن . وإن أحرَمَ الآفاقي بعُمْرَةٍ في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة ، واعتَمَرَ من التَّعَمُّرِ في أشهر الحج ، وحجَّ من عامه ، فهو مُتَمَتِّع . نصَّ عليه أحمد<sup>(٣)</sup> . وعليه ذم . وفي تخصيصه على هذه الصورة تنبيه على إيجاب الدم في الصورة الأولى بطريق الأولى .

الرابعة ، لا يسقط دُهما أيضًا بفواتيه . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يسقط . الخامسة ، إذا قضى القارن [ ٢٧٤ / ١ ] قارنًا ، لزمه دمان ؛ لقرانه الأول ذم ، ولقرانه الثاني آخر ، وفي ذم فواتيه الروايتان المتقدمتان . وقال المصنف : يلزمه دمان ، ذم لقرانه ، وذم لفواتيه . وإذا قضى القارن مفردًا ، لم يلزمه شيء ؛ لأنه أفضل . جزم به المصنف وغيره . وقدمه في « الفروع » . وجزم غير واحد ،

(١) الاستذكار ٢١٤/١١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .



الشرح الكبير

وَذَكَرَ الْقَاضِي شَرْطًا سَادِسًا لَوْجُوبِ الدَّمِّ ، وَهُوَ أَنْ يَتَوَيَّ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ ، أَوْ <sup>(١)</sup> أَثْنَائِهَا أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ . وَظَاهِرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُشْتَرِطٍ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَكَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُخَالِفٌ لِهَذَا الْقَوْلِ ، لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لَهُ التَّرَفُّهُ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُّ ، كَمَنْ نَوَى .

**فَصْلٌ فِي وَقْتِ وَجُوبِ الْهَدْيِ وَذَبْحِهِ :** أَمَّا وَقْتُ وَجُوبِهِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجِبُ إِذَا أُخْرِمَ بِالْحَجِّ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَهَذَا قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلَئِنْ مَا جُعِلَ غَايَةُ فَوْجُودِ أَوَّلِهِ كَافٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَجِبُ الدَّمُّ إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . [ ٢٧ / ٣ ط ] وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ وَجُودِ الْحَجِّ مِنْهُ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوُقُوفِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةُ » <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ

أَنَّهُ يَلْزِمُهُ دَمٌ لِقِرَائِنِهِ الْأَوَّلِ . وَفِيهِ لَفَوَاتِهِ الرَّوَابِيتَانِ . وَزَادَ فِي « الْفُصُولِ » ، يَلْزِمُهُ دَمٌ ثَالِثٌ لَوْجُوبِ الْقَضَاءِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ قَضَى مُفْرَدًا ، أُخْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَبْعَدِ ، كَمَنْ فَسَدَ حَجُّهُ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ . وَإِذَا قَضَى

(١) فِي م : ١٠٠ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٨٧ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، آيَةِ ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي يَوْمَيْنِ ... ﴾ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١١ / ٩٨ ، ٩٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ فَرَضِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٢٠٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَيْ عَرَفَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٠٣ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ بِمَا يَمُ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٥٩ . وَإِلْدَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

يَعْرِضُ الْقَوَاتُ ، فَلَا يَحْصُلُ التَّمَتُّعُ ، وَلَأنَّهُ لو أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ أُخْصِرَ<sup>(١)</sup> أَوْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَا كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَلَوْ وَجِبَ الدَّمُ لَمَا سَقَطَ . وَقَالَ عَطَاءٌ : يَجِبُ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ . وَنَحْوَهُ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ ، قَالَ : يَجِبُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِأنَّهُ وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَكَانَ وَقْتُ وَجُوبِهِ .

وَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَيَوْمُ النَّحْرِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأنَّ مَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ لَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ فِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْهَدْيِ الَّذِي لِلتَّمَتُّعِ<sup>(٢)</sup> كَمَا قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَقَالَ «أَبُو طَالِبٍ» : سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ - فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ مَكَّةَ فِي شَوَالٍ ، وَمَعَهُ هَذِي - قَالَ : يَنْحَرُ بِمَكَّةَ ، وَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَهُ ، لَا يَضِيعُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُسْرِقُ . وَكَذَا قَالَ عَطَاءٌ .

مُتَمَتِّعًا ، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنَ الْعُمْرَةِ ، أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْإِبْدَعِ . السَّادِسَةُ ، يَلْزَمُ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ يَطْلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي «الْخِلَافِ» ، وَرَدَّ مَا نُقِلَ عَنْهُ خِلَافَهُ إِلَيْهِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْبُلْعَةِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْهَدَايَةِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«الرُّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِثَيْنِ» . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الدَّمُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُذْهَبِ» ، وَ«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ» . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الدَّمُ بِالْوُقُوفِ . وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، اخْتِيَارَ الْقَاضِي . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ ، وَلَعَلَّهُ فِي «الْمَجْرَدِ» : وَأُطْلِقَهَا وَالتَّى قَبْلَهَا فِي «الْكَافِي» ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا . وَكَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ : «حَضَرَ» .

(٢) ق م : «لِلتَّمَتُّعِ» .

(٣-٣) ق م : «أَبُو الْخَطَّابِ» .

وإن قَدِمَ في العَشْرِ لم يَنْحَرْهُ حتى يَنْحَرَهُ بَيْتِي ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَدِمُوا في العَشْرِ فلم يَنْحَرُوا حتى نَحَرُوا بَيْتِي . وَمَنْ جَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ نَحَرَهُ عَنْ عُمْرَتِهِ ، وَأَقَامَ على إِحْرَامِهِ ، وَكَانَ قَارِنًا . وقال الشافعي : يَجُوزُ نَحَرُهُ بَعْدَ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . قولًا وَاحِدًا ، وفيما قَبْلَ ذَلِكَ بَعْدَ حِلِّهِ مِنَ الْعُمْرَةِ اخْتِمَالَانِ . وَوَجْهُ جَوَازِهِ ، أَنَّهُ دَمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَامِ ، وَيُثَوِّبُ عَنْهُ الصِّيَامُ ، فجازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، كَدَمِ الطَّيِّبِ ، وَلأنَّهُ يَجُوزُ إِذَا بَدَّلَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَجَازَ أَدَاؤُهُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الْفِدْيَاتِ .

**فصل :** وَيَجِبُ الدَّمُ على القارِنِ في قولِ عامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، إِلَّا عن داودَ ؛ لأنَّهُ قال : لا دَمَ عليه . وَروى عن طاووسٍ . وَحَكَّى ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ ابْنَ داودَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ سُئِلَ عن القارِنِ ، هل يَجِبُ عليه دَمٌ ؟ فقال : لا . فَجَرَّوْا بَرَجْلَهُ . وهذا يَدُلُّ على شَهْرَةِ الْأَمْرِ بَيْنَهُمْ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وهذا تَمَتُّعٌ بِالْعُمْرَةِ إلى الْحَجِّ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا سَمِعَ عُمَانَ يَنْهَى عن الْمُتَمَتُّعِ أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ؛ لَيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُ ليس بِمَنْهَى عنه . وقال ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّمَا الْقِرَانُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ ، وَتَلَا قَوْلَهُ تعالى :

قال في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » . وقال ابْنُ الرَّاعُونِيِّ في « الْوَاضِحِ » : يَجِبُ دَمُ الْقِرَانِ بِالْإِحْرَامِ . قال في « الْفُرُوعِ » : كَذَا قال . وعنه ، يَلْزَمُ بِالْإِحْرَامِ الْعُمْرَةُ لِيَنْتَهِيَ التَّمَتُّعُ إِذْنًا . قال في « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ يَنْبَى عَلَيْهَا ما إِذَا مَاتَ بَعْدَ سَبَبِ الْوُجُوبِ ، يُخْرَجُ عَنْهُ مِنْ تَرَكَّتِهِ . وقال بعضُ الْأَصْحَابِ : فَائِذَةُ الرُّوَايَاتِ ، إِذَا تَعَدَّرَ الدَّمُ ، وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إلى الصُّومِ ، فَمَتَى يَثْبُتُ التَّعَدُّرُ ، فِيهِ الرُّوَايَاتُ .

﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وقد رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ <sup>(١)</sup> فَلْيَهْرِقْ دَمًا » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ تَرَفُّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَمَتِّعَ . فَإِنْ عَدِمَ الدَّمُ ، فَعَلِيهِ صِيَامٌ ، كَصِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ، سِوَاءٍ . وَمِنْ شَرْطِ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَسْقَطَ الدَّمَّ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ ،

تَبَيَّنَ ؛ أَحَدُهُمَا ، هَذَا الْحُكْمُ الْمُتَقَدِّمُ ، فِي لُزُومِ الدَّمِ . وَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَجَزَمَ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ السَّهْبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : لَا يَجُوزُ قَبْلَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ . قَالَ : فَظَاهِرُهُ يَجُوزُ إِذَا وَجِبَ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَلَوْ جَازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَجَازَ الْخَلْقُ ؛ لَوْجُودِ الْغَايَةِ . قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمُخَصَّرِ ، وَيَنْبَغِي عَلَى عُمُومِ الْمَفْهُومِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَنَحَرَهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَصَارَ كَمَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا ، أَوْ كَانَ لَهُ يَتَّةٌ ، أَوْ فَعَلَ الْأَفْضَلَ ، وَلَمَنَعَ التَّحْلُلَ بِسَوْفِهِ . انْتَهَى . وَقَدْ جَزَمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « الْفَاتِحِ » وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّ وَقْتَ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَرَّانِ ، وَقْتُ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي

(١) سقط من : م .

(٢) لم نجده .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

وَمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى  
وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
قَدْ سَاقَ مَعَهُ هَذِيًا ، فَيَكُونَ عَلَى إِحْرَامِهِ .

الشرح الكبير

وليس هذا مُتَمَتِّعًا . [ ٢٨/٣ ] والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، فَإِنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ  
مُتَمَتِّعٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا فَهُوَ فَرَعٌ عَلَيْهِ ، وَوُجُوبُ الدَّمِّ عَلَى الْقَارِنِ  
إِنَّمَا كَانَ مَعْنَى النَّصِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَ الْفَرَعُ عَلَيْهِ .  
١١٦٤ - مسألة : ( وَمَنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ  
إِذَا طَافَ وَسَعَى وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِيٌّ ، فَيَكُونَ عَلَى إِحْرَامِهِ ) إِذَا كَانَ مَعَ الْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ  
هَذِيٌّ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمَانَا ؛

الإنصاف

بَابِهِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْأَنْتِصَارِ » ، يَجُوزُ لَهُ نَحْرُهُ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ،  
وَأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَدَّلٌ . وَحَمَلَ رَوَايَةَ ابْنِ مَنْصُورٍ بِذَبْحِهِ يَوْمَ النَّحْرِ  
عَلَى وَجُوبِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، أَنَّ قَدِيمَ قَبْلِ الْعَشْرِ مَعَهُ هَذِيٌّ ، يَنْحَرُهُ ،  
لَا يَضِيغُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُسْرَقُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا ضَعِيفٌ . قَالَ فِي  
« الْكَافِي » : إِنَّ قَدِيمَ قَبْلِ الْعَشْرِ ، نَحَرَهُ ، وَإِنَّ قَدِيمَ بِهِ فِي الْعَشْرِ ، لَمْ يَنْحَرْهُ حَتَّى  
يَنْحَرَهُ بَيْنَى . اسْتَدْلَالًا بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . الثَّانِي ، هَذَا الْحُكْمُ مَعَ وُجُودِ  
الْهَذِيِّ ، أَمَا مَعَ عَدَمِهِ ، فَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَثْنَاءِ بَابِ الْفِذْيَةِ .

قوله : وَمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى وَيَجْعَلَهَا  
عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ . اعْلَمْ أَنَّ فُسْخَ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ حُجْمُهُمَا  
إِلَى الْعُمْرَةِ ، مُسْتَحَبٌّ بِشَرْطِهِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَعَبَّرَ

لِما رَوَى ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ ، قالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ <sup>(١)</sup> أَهْدَى ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ <sup>(٢)</sup> هَدًى فَلْيُصِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا مَنْ لَا هَدًى مَعَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى أَنْ يَفْسَخَ نِيَّتَهُ بِالْحَجِّ ، وَيَتَوَيَّ عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، فَيَقْصِرَ وَيَحْلِلَ مِنْ إِحْرَامِهِ ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ، يَرَى أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى فَقَدْ حَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّ ذَلِكَ . وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَالَ مُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَدَاوُدُ . وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى <sup>(٤)</sup> أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَلَمْ يَجْزِ فُسْخُهُ ،

الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ ، بِالْجَوَازِ ، وَأَرَادُوا فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ مَعَ الْمُخَالَفَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ، لَكِنَّ الْمُصَنِّفَ هُنَا ذَكَرَ الْفُسْخَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ . وَقَطَعَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَقَالَ : هَذَا ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ . وَعَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، الطَّوَافُ بِنِيَّةِ الْعُمْرَةِ هُوَ الْفُسْخُ ، وَبِهِ حَصَلَ رَفْعُ الْإِحْرَامِ لَا غَيْرُ . فَهَذَا تَحْقِيقُ الْفُسْخِ وَمَا يَنْفَسِخُ بِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : قُلْتُ :

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « يحل » .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧ .

(٤) في الأصل : « على » .

كَالْعُمْرَةِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٗ<sup>(١)</sup> عَنْ يِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَسَخَّ الْحَجَّ لَنَا خَاصَّةً ، أَوْ لِمَنْ يَأْتِي ؟ قَالَ : « لَنَا خَاصَّةً » . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ الْمُرْقَعِ الْأَسَدِيِّ<sup>(٢)</sup> ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ مَا أَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، وَنَجِلَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، أَنَّ تِلْكَ كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً ، رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، دُونَ جَمِيعِ النَّاسِ<sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الَّذِينَ أَفْرَدُوا الْحَجَّ وَقَرَنُوا أَنْ يَحِلُّوا كُلُّهُمْ ، وَيَجْعَلُوا عُمْرَةً ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ ، فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا ، بَحِثُ يَقْرُبُ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِمْنَاهُ . وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ ، فِي « شَرْحِهِ »

وَهَذَا جَبَدٌ ، وَالْأَحَادِيثُ لَا تَأْبَاهُ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ :

(١) فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ كَانَ فَسَخَ الْحَجَّ لَهُمْ خَاصَّةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٗ ٢ / ٩٩٤ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَهْلِي بِالْحَجِّ ثُمَّ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ فَسْخِ الْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٤٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ فِي فَسْخِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٥٠ .  
(٢) كَذَا بِالنَّسَخِ . وَرَدَّتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ هَكَذَا فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ لِلْبُخَارِيِّ ٨ / ٥٨٨ ، وَفِي أَصُولِ الثَّقَاتِ لِابْنِ حِبَانَ ، كَمَا فِي حَاشِيَةِ ٥ / ٤٦٠ ، وَفِي أَصُولِ الْمَغْنَى ، كَمَا فِي حَاشِيَةِ ٥ / ٢٥٢ . وَقَدْ ضَبَطَهَا ابْنُ مَآكُولَا ، وَالسَّمْعَانِيُّ ، « الْأُسَيْدِيُّ » .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ الْمُفْنَعِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٩٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ فَسْخِ الْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٤١ . وَابْنُ مَاجَهٗ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ كَانَ فَسَخَ الْحَجَّ لَهُمْ خَاصَّةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٗ ٢ / ٩٩٤ . كُلُّهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكٍ . وَرَوَايَةُ الْمُرْقَعِ أَخْرَجَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ بِرَقْمِ (١٣٢) .

بإسناده عن إبراهيم الحزبي<sup>(١)</sup>، وقد سُئِلَ عن فسخ الحج<sup>(٢)</sup> إلى  
العمرة، فقال: قال سلمة بن شبيب لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله،  
كل شيء منك حسن جميل، إلا حلة واحدة. فقال: وما هي؟ قال:  
تقول بفسخ<sup>(٣)</sup> الحج. قال أحمد: قد كنت أرى أن لك عقلاً، عندي  
ثمانية عشر حديثاً صحيحاً جيداً، كلها في فسخ الحج، أثرها لقولك!  
وقد روى فسخ الحج إلى العمرة ابن عمر، وابن<sup>(٤)</sup> [٢٨/٣ ط] عباس،  
وجابر، وعائشة، رضي الله عنهم، وأحاديثهم متفق عليها. ورواه غيرهم  
من وجوه صحاح. قال جابر: أهللنا - أصحاب رسول الله ﷺ -  
بالحج خالصاً وحده وليس معه عمرة<sup>(٥)</sup>، فقدم النبي ﷺ صُبْحَ رَابِعَةٍ  
مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحْلُ، قال:  
«أَحْلُوا وَأَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ». قال: فَبَلَّغَهُ عَنَّا أَنَا نَقُولُ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ  
عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ لَيَالٍ، أَمَرْنَا أَنْ نَحْلُ إِلَى نِسَائِنَا، فَنَاتِي عَرَفَةَ تَقَطَّرَ مَذَاكِيرُنَا

لِلْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ أَنْ يَفْسَخَا نُسُكَهُمَا إِلَى الْعُمْرَةِ [٢٧٤/١ ط]، بشرط أن لا يكونا  
وَقَفَا بِعَرَفَةَ، وَلَا سَاقًا هَذِيًا. فلم يُفْصَحُوا بِوَقْتِ الْفَسْخِ، بل ظاهر كلامهم،  
جَوَّازُ الْفَسْخِ، سواء طَافَا وَسَعْيَا أَوَّلًا، إِذَا لَمْ يَقِفَا بِعَرَفَةَ. قال الزركشي: ولا  
يُغَرِّكُ كَلَامُ ابْنِ مُتَجَبَّى؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ظاهر كلام المصنف، أن الطواف والسعي  
شَرَطُ فِي اسْتِحْبَابِ الْفَسْخِ. قال: وليس الأمر كذلك؛ لأن الأخبار تقتضي الفسخ

(١) في م: «الحرق».

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «نفسخ».

(٤) في م: «غيره».



بِالْمَنْبَى . قَالَ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي اتَّفَقْتُمُ لِلَّهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبْرُسُكُمْ ، وَلَوْلَا هَذِي تَخَلَّلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، فَحِلُّوا ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ » . قَالَ : فَحَلَلْنَا ، وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . قَالَ : فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ الْمُدَلِّجِيُّ : مُتَعْنَتَا هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِعَامِنَا هَذَا ، أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَظَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ <sup>(١)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلْأَبَدِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : رَوَى هَذَا الْجَدِيثُ الْحَارِثُ بْنُ يِلَالٍ ، فَمَنْ الْحَارِثُ بْنُ يِلَالٍ ؟ يَعْْنِي أَنَّهُ مَجْهُولٌ . وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا الدَّرَاوَرْدِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَوَاهُ مُرْقِعُ الْأَسَدِيِّ <sup>(٤)</sup> ،

قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى ثُمَّ فَسَخَ ، يَحْتَاجُ إِلَى طَوَافٍ وَسَعْيٍ لِأَجْلِ الْعُمْرَةِ ، وَلَمْ يَرِدْ مِثْلُ ذَلِكَ . قَالَ : وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، عَلَى أَنَّ « إِذَا » ظَرَفٌ لـ « أُحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ وَقَتَ طَوَافِهِ » ، أَيْ وَقْتُ جَوَازِ طَوَافِهِ . انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ مُنَجَّى . وَغَفَلَ عَنِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَالْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » ،

(١) في م : « أَيْ بَكْر » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب تقضى الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التنعيم ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت ... ، من كتاب التمني ، وفي : باب نبى النبي ﷺ على التحريم ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ١٨٥ ، ٥ / ٩ ، ١٠٣ ، ١٣٧ . وسلم ، في : باب وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٣ ، ٨٨٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٥ . والنسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٦٦ .

(٣) في م : « الدراوردي » .

(٤) في النسخ : « الأسدي » .

فَمَنْ مُرَّقِعَ الْأَسَدِيُّ ؟ شَاعِرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَمْ يَلْقَ أَبَا ذَرٍّ . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ  
 قَدْ رَوَى الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ :  
 كَانَتْ مُتَعَةُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةً - أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ؟ قَالَ : أَفَيَقُولُ  
 هَذَا أَحَدٌ ؟ الْمُتَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ . قَالَ  
 الْجُوزْجَانِيُّ : مُرَّقِعَ الْأَسَدِيُّ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي  
 ضَعْفِهَا وَجَهَالَةِ رَوَاتِهَا لَا تُقْبَلُ إِذَا انْفَرَدَتْ ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ فِي رَدِّ حُكْمٍ  
 ثَابِتٍ بِالتَّوَاتُرِ ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي ذَرٍّ مِنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ ،  
 وَقَدْ شَذَّبَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً . وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ  
 فَلَا يُقْبَلُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الصَّحِيحِ ، عَلَى أَنَّ قِيَاسَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي  
 هَذَا لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَلْبُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَمَنْ  
 حُصِرَ عَنْ عَرَفَةَ ، وَالْعُمْرَةُ لَا تَصِيرُ حُجًّا بِحَالٍ ، وَلِأَنَّ فَسْخَ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ  
 يَصِيرُ بِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَحَصَلَ الْفَضِيلَةُ ، وَفَسْخُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يُفَوِّتُ  
 الْفَضِيلَةَ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةٍ مَا يُحْصَلُ الْفَضِيلَةُ مَشْرُوعِيَّةً مَا يُفَوِّتُهَا .

وَالشَّارِحُ . وَكَلَامُ الْقَاضِي ، وَأَيُّ الْخَطَابِ وَغَيْرِهَا لَا يَأْتِي ذَلِكَ . قَالَ  
 الزَّرْكَشِيُّ : وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَفْتَضِي أَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافًا ثَانِيًا ، كَمَا زَعَمَ ابْنُ مُنَجَّي .  
 أَنْتَهَى . قَالَ فِي « الْكَافِي » : يُسَنُّ لَهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا هَذِي ، أَنْ يَفْسَخَا  
 نِيَّتَهُمَا بِالْحَجِّ ، وَيَتَوَيَّأَا عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، وَيَجْلَا مِنْ إِخْرَامِهِمَا بِطَوَافٍ وَسَعَى  
 وَتَقْصِيرٍ ، لِتَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ . أَنْتَهَى . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَقَوْلُ ابْنِ مُنَجَّي : إِنَّ الْأَخْبَارَ  
 تَقْتَضِي الْفَسْخَ قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعَى . لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ قَدْ يُقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهَا ،  
 أَنَّ الْفَسْخَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الطَّوَافِ . وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ ؛ فَإِنَّهُ كَالنَّصِّ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ

**فصل :** وإذا فسخ الحج إلى العمرة صار مُتَمَتِّعًا ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِينَ ، فِي وُجُوبِ الدَّمِ وَغَيْرِهِ . وقال القاضي : لَا يَجِبُ الدَّمُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ وُجُوبِهِ أَنْ يَنْتَوِيَ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ فِي أَنْتَائِهَا<sup>(١)</sup> أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ . وهذه دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، تُخَالِفُ عُمُومَ الْكِتَابِ وَصَرِيحَ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ [ ٢٩/٣ ] بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وفي حديث ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلْيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ وُجُوبَ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ

بِالْفَسْخِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ طَوَافِهِمْ . انتهى . وقال في « الفروع » : لهما أَنْ يَفْسَخَا نِيَّتَهُمَا بِالْحَجِّ . زَادَ الْمُصَنِّفُ ، إِذَا طَافَا وَسَعَا ، فَيَتَوَيَّانِ بِإِحْرَامِهِمَا ذَلِكَ عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، فَإِذَا فَرَّغَا مِنْهَا وَحَلَّ ، أَخْرَمَا بِالْحَجِّ ، لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ . وقال في « الانبصار » ، و « عُيُونُ الْمَسَائِلِ » : لَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ وُجُوبَ الْفَسْخِ ، لَمْ يَتَّعَدْ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ عَدَمَ مَسَاغِهِ . نَقَلَهُ فِي « الْفَائِقِ » .

قوله : لِأَنَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَاقَ مَعَهُ هَدْيًا ، فَيَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ . هذا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ فَسْخِ الْقَارِنِ وَالْمُفْرَدِ حُجَّتَهُمَا إِلَى الْعُمْرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَيَأْتِي حِكَايَةُ الْخِلَافِ بَعْدَ هَذَا . وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا كَوْنُهُ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ . قَالَ الْأَصْحَابُ .

(١) فِي النسخ : « أَنْتَائِهَا » . وانظر المفنى ٢٥٥/٥ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧ .

وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَذْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ .

الشرح الكبير

لِلتَّرَفِّعِ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ بِالنِّتْيَةِ وَعَدَمِهَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي الْوُجُوبِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ النِّتْيَةَ شَرْطٌ فَقَدْ وَجِدَتْ ، فَإِنَّهُ مَا حَلَّ حَتَّى نَوَى أَنَّهُ يَحِلُّ ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ .

١١٦٥ - مسألة : ( وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ الْهَذْيَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ ) لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَحِلَّهُ ﴾ . ولما رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ <sup>(١)</sup> » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ ،

الإنصاف

قوله : وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَذْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ . هذا المذهب بلا ريب . ففعل هذا ، يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِذَا طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ بِالْحَلْقِ ، فَإِذَا ذَبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، حَلَّ مِنْهُمَا مَعًا . نَصُّ عَلَيْهِ . نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، الْهَذْيُ يَمْتَنِعُهُ مِنَ التَّحْلِيلِ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ فِي الْعَشْرِ وَغَيْرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَحِلُّ كَمَنْ لَمْ يَهْدِ . وَهُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى . قَالَهُ الْقَاضِي . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ أَيْضًا ، فِي مَنْ يَتَغَيَّرُ قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعًا وَمَعَهُ هَذْيٌ ، لَهُ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ خَاصَّةً . وَعَنْهُ ، إِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ ، نَحَرَ الْهَذْيَ وَحَلَّ . وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا مَعَهُ هَذْيٌ ، إِنْ قَدِمَ فِي شَوَالٍ ، نَحَرَهُ وَحَلَّ ، وَعَلَيْهِ هَذْيُ آخَرُ ، وَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ ،

(١) في م : ( حجته ) .

والشافعي في قول : له التَّحْلُلُ ، وَيَنْحَرُ هَذِيه عند المَرْوَةِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ  
الْخَرِيقِيِّ . وَلَنَا ، مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْآيَةِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، وَرَوَتْ  
حَفْصَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا  
مِنَ الْعُمْرَةِ ، وَلَمْ تَحِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ،  
وَقَلَّدْتُ هَذِيه ، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالْأَحَادِيثُ فِي  
ذَلِكَ كَثِيرَةٌ . وَعَنْ أَحَدٍ ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَسَاقِ الْهَدْيِ ،  
قَالَ : إِنْ دَخَلَهَا فِي الْعَشْرِ ، لَمْ يَنْحَرَ الْهَدْيِ حَتَّى يَنْحَرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَإِنْ  
قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَ الْهَدْيِ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ  
حَلَّ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ . رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ » .  
وَقَالَ : مَنْ لَبَدَ أَوْ صَفَرَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَاقَ الْهَدْيِ ؛ لِحَدِيثِ حَفْصَةَ .  
وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ أَوْلَى  
بِالْأَنْبَاءِ .

لَمْ يَحِلَّ . فَقِيلَ لَهُ : خَيْرٌ مُعَاوِيَةَ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا حَلَّ بِمَقْدَارِ التَّقْصِيرِ . قَالَ الْقَاضِي :  
إِنْصَافُ :  
ظَاهِرُهُ يَنْحَلُّ قَبْلَ الْعَشْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطُولُ إِحْرَامُهُ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : يَحْتَمِلُ كَلَامُ  
الْخَرِيقِيِّ ، أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ ، وَيَنْحَرُ هَذِيه عند المَرْوَةِ . وَيَأْتِي هَذَا أَيْضًا فِي كَلَامِ  
الْمُصَنِّفِ ، فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ صَحَّ الْفَسْخُ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ دَمٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
و « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧ .

وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً فَحَاصَّتْ ، فَخَشِيتْ فَوَاتَ الْحَجُّ ،  
أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ ، وَصَارَتْ قَارِنَةً .

الشرح الكبير

**فصل :** فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ بِكُلِّ حَالٍ فِي أَشْهُرِ  
الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ، كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ  
عُمَرٍ سِوَى عُمَرِيهِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ ، بَعْضُهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَكَانَ يَجِلُّ .  
فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ جَازٌ ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،  
وَابْنُ مَاجَةَ (١) .

١١٦٦ - مسألة : (وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً) فَحَاصَّتْ ،  
فَخَشِيتْ فَوَاتَ الْحَجُّ ، أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ ، وَصَارَتْ قَارِنَةً ( إِذَا حَاصَّتْ

الإنصاف

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، عَنِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ دَمٌ لِعَدَمِ النَّيَّةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ  
الْكُبْرَى » . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : لَا يُسْتَحَبُّ الْإِحْرَامُ بَيْنَةَ الْفَسْخِ .  
قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يُكْرَهُ ذَلِكَ . وَاقْتَصَرَ فِي « الْفُرُوعِ » عَلَى حِكَايَةِ  
قَوْلِهِمَا .  
قوله : وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً ، فَحَاصَّتْ فَخَشِيتْ فَوَاتَ الْحَجُّ ، أُحْرِمَتْ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك ، وفي : باب إذا أخطأ القوم الحلال ، من  
كتاب الصوم . سنن أبي داود ٤٤٩/١ ، ٥٤٣ . وابن ماجه ، في : باب الذبح ، من كتاب المناسك . سنن  
ابن ماجه ١٠١٣ / ٢ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب عرقه كلها موقف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٥٧ / ٢ . والإمام  
مالك ، في : باب ما جاء في النحر ... ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٣ / ٣٢٦ .  
(٢) في م : « متمتع » .

الْمُتَمَتِّعَةُ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ ،  
وَلِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهَا قَبْلَ  
الطَّوَافِ . فَإِذَا خَشِيتَ فَوَاتَ الْحَجِّ ، أَحْرَمْتَ بِالْحَجِّ مِنْ عُمْرَتِهَا ،  
وَصَارَتْ قَارِنَةً . هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَكَثِيرٍ  
[ ٢٩/٣ ط ] مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : قَدْ رَفَضْتَ الْعُمْرَةَ ، وَصَارَ  
حَجًّا . وَمَا قَالَ هَذَا أَحَدٌ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَحُجَّتُهُ مَا رَوَى عَنْهُ ، عَنْ  
عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا  
حَائِضٌ ، لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « انْقَضِيَ رَأْسُكِ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ،  
وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَعْتَمَرْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ :  
« هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ففیه دلیل علی أنها  
رَفَضْتُ عُمْرَتَهَا ، وَأَحْرَمْتُ بِحَجٍّ ، مِنْ وَجْهِ ؛ أَحَدُهَا قَوْلُهُ : « دَعِي  
عُمْرَتَكَ » . وَالثَّانِي قَوْلُهُ : « وَامْتَشِطِي » . وَالثَّالِثُ قَوْلُهُ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ  
مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . وَلَنَا مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ عَائِشَةَ بِعُمْرَةٍ ، حَتَّى  
إِذَا كَانَتْ بِسَرَفٍ <sup>(٢)</sup> عَرَكْتُ <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ ،

بِالْحَجِّ وَصَارَتْ قَارِنَةً . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَلَمْ تَقْضِ طَوَافَ الْقُدُومِ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ

(١) تقدم تفريجه في صفحة ١١١ .

(٢) سَرَفٌ : موضع بين الحرمين ، قريب من مكة .

(٣) عَرَكْتُ الْمَرْأَةَ : حاضت .

فَوَجَدَهَا تَبْكِي ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُكِ ؟ » . قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حَضْتُ ،  
وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلَّ ، وَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ  
الْآنَ . فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي  
بِالْحَجِّ » . فَفَعَلْتُ ، وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ ، حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ  
وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ » . قَالَتْ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ .  
قَالَ : « فَأَذْهَبْ بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعِمِّرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ » . وَرَوَى  
طَاوُسٌ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ وَلَمْ أَطُفْ حَتَّى  
حَضْتُ ، فَتَسَكَّتُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا ، وَقَدْ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ : « يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » . فَأَبَتْ ، فَبَعَثَ  
مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَعِمَّرَهَا مِنَ التَّعْمِيمِ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .  
وَهُمَا يَدُلُّانِ عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا . وَلَأنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ  
بِالْإِجْمَاعِ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ الْقَوَاتِ ، فَمَعَ خَشْيَتَهُ أَوَّلَى . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ :  
أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ لِمَنْ أَهْلًا بِعُمْرَةٍ أَنْ يُدْخِلَ  
عَلَيْهَا الْحَجَّ ، مَا لَمْ يَفْتَحِرِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ

فِي ذَلِكَ كَلَّةً . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ خَافَ غَيْرُهَا قَوَاتِ الْحَجِّ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَيَجِبُ دَمُ  
الْقِرَانِ ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْعُمْرَةُ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ

(١) الأول ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨١/٢ . كما أخرجه أبو  
داود ، في : باب إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٤/١ . والنسائي ، في : باب في المهلة  
بالعمرة تحيض ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٨/٥ . والثاني تقدم تخريجه في صفحة ١١١ .



معه هَذِي فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، وَمَعَ إِمْكَانِ الْحَجِّ مَعَ بَقَاءِ الْعُمْرَةِ لَا يَجُوزُ رَفْضُهَا ، كغَيْرِ الْحَائِضِ . فَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ ، فَإِنْ قَوْلُهُ : « انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . انْفَرَدَ بِهِ عُرْوَةُ ، وَخَالَفَ بِهِ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ طَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَعُمَرَةُ<sup>(١)</sup> ، عَنْ عَائِشَةَ ، فَلَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> . وَحَدِيثُ جَابِرٍ ، وَطَاوُسٍ مُخَالَفَانِ لِهَذِهِ الرِّيَازَةِ . وَقَدْ رَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، [ ٣٠/٣ ] عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، حَدِيثَ خِيضِهَا ، فَقَالَ فِيهِ : حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا : « دَعِي عُمْرَتَكَ ، وَانْقَضِي رَأْسُكَ ، وَامْتَشِطِي » . وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ هَذِهِ الرِّيَازَةَ ، وَهُوَ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُخَالَفَةِ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ يَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ ، مَعَ مُخَالَفَتِهَا لِلْكِتَابِ وَالْأَصُولِ ، إِذْ لَيْسَ لَنَا مَوْضِعٌ آخَرُ يَجُوزُ فِيهِ رَفْضُ الْعُمْرَةِ مَعَ إِمْكَانِ إِتْمَامِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلُهُ : « دَعِي الْعُمْرَةَ » . أَيْ دَعِيهَا بِحَالِهَا ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ مَعَهَا ، أَوْ دَعِي أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ . فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ ، فَلَمْ يَأْمُرْهَا بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَإِنَّمَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ . قَالَ : « فَادْهَبْ

(١) فِي م : « وَغَيْرُهُ » .

(٢) رَوَايَاتُ كُلِّ مِنْ طَاوُسٍ وَالْقَاسِمِ وَالْأَسْوَدِ وَعُمَرَةُ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٧٣/٢ - ٨٧٩ .

المنع وَمَنْ أُحْرِمَ مُطْلَقًا ، صَحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ .

الشرح الكبير

بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْيِيمِ . « . وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ ،  
عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَ : قُلْتُ : اعْتَمَرْتُ بَعْدَ  
الْحَجِّ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا كَانَتْ عُمْرَةً ، مَا كَانَتْ إِلَّا زِيَارَةً وَرَبَّ الْبَيْتِ ،  
إِنَّمَا هِيَ مِثْلُ نَفَقَتِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ آلَحَتْ  
عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : يَرْجِعُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنَ ، وَأَرْجِعُ بِنُسْكٍ . فَقَالَ : « يَا عَبْدَ  
الرَّحْمَنِ ، أَعْمِرْهَا » . فَتَنَظَّرَ إِلَى أُذُنِي الْجِلِّ ، فَأَعْمَرَهَا مِنْهُ .

١١٦٧ - مسألة : ( وَمَنْ أُحْرِمَ مُطْلَقًا ، صَحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا  
شَاءَ ) يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالنُّسْكِ الْمُطْلَقِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يُعَيَّنَ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً ؛  
لأنَّه إِذَا صَحَّ الْإِحْرَامُ مَعَ الْإِبْهَامِ ، صَحَّ مَعَ الْإِطْلَاقِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِذَا  
أُحْرِمَ مُطْلَقًا ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْأَنْسَاكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَدَيَّ الْإِحْرَامُ  
بِأَيِّهَا شَاءَ ، فَكَانَ لَهُ صَرْفُ الْمُطْلَقِ إِلَى ذَلِكَ . وَالْأَوَّلَى صَرْفُهُ إِلَى الْعُمْرَةِ ؛  
لأنَّه إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَلَا إِحْرَامَ بِالْحَجِّ مَكْرُوهٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ ، وَإِنْ  
كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَالْعُمْرَةُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلَ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ :  
يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا مُوسَى حِينَ أُحْرِمَ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً . كَذَا هَذَا .

الإيضاح

قوله : وَمَنْ أُحْرِمَ مُطْلَقًا - بِأَنْ نَوَى نَفْسَ الْإِحْرَامِ ، وَلَمْ يُعَيَّنْ نُسْكًَا - صَحَّ ،  
وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ [ ١ /  
٢٧٥ ] . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ  
الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ، إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ

وَأِنْ أُخْرِمَ بِمِثْلِ مَا أُخْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ .  
المتع

١١٦٨ - مسألة : ( وَإِنْ أُخْرِمَ بِمِثْلِ مَا أُخْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ ) يَصِحُّ إِنْهَاءُ الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ أَنْ يُخْرِمَ بِمَا أُخْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْبِخٌ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ لِي : « بِمِثْلِ أَهْلَلْتَ ؟ » . فَقُلْتُ : كَيْتُ بِأَهْلَلٍ كَأَهْلَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَحْسَنْتَ » . فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ [ ٣٠/٣ ط ] بِالْبَيْتِ ، وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « جَلَّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى جَابِرٌ ، وَأَنَسٌ ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « بِمِثْلِ أَهْلَلْتَ ؟ » . فَقَالَ : أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَّلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ : « فَاهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا » <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أَنَسٌ :

الْحَجُّ . وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ أَوَّلَى ، كَابْتِدَاءِ إِحْرَامِ الْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَقَالَ الْإِنْصَافُ فِي « الرَّعَايَةِ » : إِنَّ شَرْطَنَا تَعْيِينَ مَا أُخْرِمَ بِهِ ، بَطْلُ الْمُطْلَقِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

قوله : وَإِنْ أُخْرِمَ بِمِثْلِ مَا أُخْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ . وكذا لو أُخْرِمَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الذبح قبل الحلق ، من كتاب الحج ، وفي : باب متى يحل المعتمر ، من كتاب العمرة ، وفي : باب بعث أفي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣ / ٨ ، ٥ / ٢٠٥ . ومسلم ، في : باب في نسخ التحلل من الإحرام والأكره بالتمام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الحج بغير نية يقصده الحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢١ ، ١٢٢ . والدارمي ، في : باب في التمتع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٦ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٩٥ .  
(٢) في م : « إحرامًا » .

قال رسول الله ﷺ : « لَوْلَا أَنْ مَعِيَ هَذَا لَحَلْتُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> .  
ولا يَخْلُو مَنْ أَبْهَمَ إِحْرَامَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ  
به فلانٌ ، فَيَنْعَقِدُ إِحْرَامَهُ بِمِثْلِهِ ؛ فَإِنْ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَهُ  
رسولُ الله ﷺ : « مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ :  
اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : « فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا  
تَحِلُّ » <sup>(٢)</sup> . الْقَانِي ، أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ به فلانٌ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ  
النَّاسِي ، عَلَى مَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ فَلَانٌ قَدْ  
أُحْرِمَ مُطْلَقًا ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْفَضْلِ الَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يَعْلَمَ  
هل أُحْرِمَ فلانٌ أَوْ لَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْرَمَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ هَهُنَا مُطْلَقًا ، يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، فَإِنْ صَرَفَهُ قَبْلَ  
الطَّوَافِ ، وَقَعَ طَوَافُهُ عَمَّا صَرَفَهُ <sup>(٣)</sup> إِلَيْهِ ، وَإِنْ طَافَ قَبْلَ صَرَفِهِ ، لَمْ يُعْتَدَ

بِمَا أُحْرِمَ به فلانٌ ، بِلَا خِلَافٍ فِيهِمَا نَعْلَمُهُ ، ثُمَّ إِنْ عَلِمَ مَا أُحْرِمَ به فلانٌ ، انْعَقَدَ بِمِثْلِهِ .  
ولو كان إِحْرَامُ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُحْرِمَ هُوَ بِهِ مُطْلَقًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .  
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَظَاهِرُهُ ، لَا يَلْزَمُهُ صَرَفُهُ إِلَى مَا يُصْرِفُ إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى مَا كَانَ  
صَرَفَهُ إِلَيْهِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ اخْتِمَالَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) حديث جابر تقدم ترجمته صفحة ١٨٨ .

وحديث أنس أخرجه البخاري ، في : باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ... ، وباب  
تقضى الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٢/٢ ، ١٩٦ . ومسلم ، في : باب  
إهلال النبي ﷺ ، وهدية ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٤/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا  
عبد الوارث ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٩/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥/٣ .

(٢) هذا لفظ النسائي عن جابر . انظر تفريج الحديث السابق .

(٣) في م : « صرف » .

وَأِنْ أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، ..... المقنع

بطوافه ؛ لأنه طاف لا في حَجٍّ ولا عُمْرَةٍ .

الشرح الكبير

١١٦٩ - مسألة ( : وَإِنْ أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ

بِإِحْدَاهُمَا ) إِذَا أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَقِيَ  
الْأُجْرَى . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَنْعَقِدُ بِهِمَا ،  
وَعَلَيْهِ قَضَاءُ إِحْدَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ بِهَا<sup>(١)</sup> وَلَمْ يُتِمَّهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ  
لَا يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ فِيهِمَا ، فَلَمْ يَصِحَّ الْإِحْرَامُ بِهِمَا ، كَالصَّلَاتَيْنِ . وَعَلَى هَذَا

الأصحاب ، يَعْمَلُ بِقَوْلِهِ ، لَا بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ . وَلَوْ كَانَ إِحْرَامٌ مِّنْ أُحْرَمَ بِمِثْلِهِ  
فَاسِدًا ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ لَنَا فِيْمَا إِذَا نَذَرَ عِبَادَةً فَاسِدَةً ، هَلْ  
تَنْعَقِدُ صَحِيحَةً أَمْ لَا ؟ عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّنْذِيرِ . وَلَوْ جَهِلَ إِحْرَامُ الْأَوَّلِ ، فَحُكِّمَهُ  
حُكْمٌ مِّنْ أُحْرَمَ بِنَسْلِكِ وَنَسِيهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ قَرِيبًا . وَلَوْ شَكَّ ،  
هَلْ أُحْرِمَ الْأَوَّلُ أَوْ لَا ؟ فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَالٍ لَمْ يُحْرَمِ ،  
فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . وَقَالَ : فظَاهِرُهُ ، وَلَوْ  
أَعْلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُحْرَمِ ؛ لَجَزَمَهُ بِالْإِحْرَامِ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : إِنْ كَانَ مُحْرَمًا فَقَدْ أُحْرِمَتْ .  
فَلَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : حُكْمُهُ حُكْمُ مِّنْ أُحْرَمَ بِنَسْلِكِ وَنَسِيهِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » .

فائدة : قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا . بِلَا نِزَاعٍ .  
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » « مُعَلَّلًا : لِأَنَّ الزَّمَانَ يَضْلَعُ لَوَاحِدَةٍ ، فَيَصِحُّ بِهِ ، كَتَفْرِيقِ  
الصَّفَقَةِ . قَالَ : فَذَلَّ عَلَى خِلَافٍ هُنَا ، كَأُضْلِهِ . قَالَ : وَهُوَ مُتَوَجَّهٌ . يَعْنِي ، أَنَّهُ  
لَا يَصِحُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي قَوْلٍ . وَقَالَ أَيْضًا : يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي انْعِقَادِهِ بِهِمَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : « بِهِمَا » .

وَإِنْ أُحْرِمَ بِنُسْلِكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ .

لو أفسد حجّه وعمرته ، لم يلزمه إلا قضاؤها . وعند أبي حنيفة ، يلزمه قضاؤها معاً ؛ بناءً على صحّة إحرامه بهما .

١١٧٠ - مسألة : ( وَإِنْ أُحْرِمَ بِنُسْلِكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . وقال القاضي : يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ) أَمَا إِذَا أُحْرِمَ بِنُسْلِكَ ، وَنَسِيَهُ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى أَىِّ الْأَنْسَالِكِ شَاءَ ، فَإِنَّهُ إِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، وَكَانَ الْمَنْسِيُّ عُمْرَةً ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ حَجًّا مُفْرَدًا أَوْ قِرَانًا<sup>(١)</sup> ، فَلَهُ فَسْخُهَا إِلَى الْعُمْرَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْقِرَانِ ، وَكَانَ الْمَنْسِيُّ قِرَانًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ عُمْرَةً ، فَأَدْخَالَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَيَصِيرُ قَارِنًا ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَعَا إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ حَجُّهُ ، وَسَقَطَ فَرْضُهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ ، وَكَانَ مُفْرَدًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ

قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ بِنُسْلِكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ونقله أبو داود . وجزم به في «الوجيز» وغيره . وقدمه في «الفرع» ، و «الفائق» ، وغيرهما . قال ابن منجى في «شرح» : هذا المذهب . وقال القاضي : يَصْرِفُهُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ . وهو رواية عن أحمد ، وقطع به جماعة . وحمل القاضي نص أحمد على الاستحباب ، وقدمه في «الشرح» . قلت : وهو الصواب ؛ لأنه على كل تقدير جائز . قال في «المحرر» : وَمَنْ أُحْرِمَ بِنُسْلِكَ فَأَنْسِيَهُ ، أَوْ أُحْرِمَ بِهِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ عَيَّنَهُ بَتَمَتُّعٍ أَوْ إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، جَازَ ، وَسَقَطَ

(١) في م : «قارنًا» .

مُتَمَتِّعًا ، فقد أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْمُعْمَرَةِ ، وصار قَارِنًا فِي الْحُكْمِ . وفيما بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا فَكَذَلِكَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . قال القاضي : هذا على [ ٣١/٣ ] سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ ، فَمَعَ عَدَمِهِ أَوْلَى . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : يَصْرِفُهُ إِلَى الْقِرَانِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدُ ، وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ : يَتَحَرَّى ، فَيُنْبِئُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ الْعِبَادَةِ ، فَيَدْخُلُهُ التَّحَرُّى ، كَالْقِبْلَةِ . وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَنَا ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ ، فَعَلِيَ هَذَا إِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْمُتَمَتِّعِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؛ إِذْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْسِيئُ حَجًّا مُفْرَدًا ، وَلَيْسَ لَهُ إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ، فَتَكُونُ صِحَّةُ الْعُمْرَةِ مَشْكُوكًا فِيهَا ، فَلَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ لَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ الْقِرَانِ يَقِينًا ، فَلَا يَجِبُ الدَّمُ مَعَ الشَّكِّ فِي سَبَبِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ . وَأَمَّا

عنه فَرَضُهُ ، إِلَّا النَّاسِيَ لِنُسْكِهِ إِذَا عَيَّنَهُ بِقِرَانٍ ، أَوْ بِتَمَتُّعٍ . وَقَدْ سَأَلَ الْهَدْيَ ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ دُونَ الْعُمْرَةِ . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ وَجْهَيْنِ ؛ هَلْ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً أَوْ مَا شَاءَ ؟

**فائدة :** لَوْ عَيَّنَ الْمَنْسِيئُ بِقِرَانٍ ، صَحَّ حُجُّهُ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ أَحْتَاطًا . وَقِيلَ : وَتَصِحُّ عُمْرَتُهُ ، بِنَاءً عَلَى إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ لِحَاجَةِ ، فَيَلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ . وَلَوْ عَيَّنَهُ بِتَمَتُّعٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَيَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنْهُمَا . وَلَوْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ؛ لِامْتِنَاعِ إِدْخَالِ الْحَجِّ إِذَنْ لَمَنْ لَاهَدَى مَعَهُ ، فَإِذَا سَعَى وَحَلَقَ ، فَمَعَ

إِنْ شَكَّ بَعْدَ الطَّوَافِ ، لَمْ يُجْزِ صَرَفُهُ إِلَّا إِلَى الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ إِدْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ غَيْرُ جَائِزٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي . فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى حَجٍّ أَوْ قِرَانٍ ، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، وَلَا يُجْزِيهِ وَاحِدٌ مِنَ النَّسَكَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَجًّا ، وَإِذْخَالَ الْعُمْرَةَ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَلَمْ يُجْزِهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الشَّكِّ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِلشَّكِّ فِيمَا يُوجِبُ الدَّمَ ، وَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ ؛ لِلشَّكِّ<sup>(١)</sup> فِيمَا يُوجِبُهُ . وَإِنْ شَكَّ وَهُوَ فِي الْوُقُوفِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ، فَقَصَرَ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُنْسِي عُمْرَةً<sup>(٢)</sup> فَقَدْ أَصَابَ ، وَكَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ كَانَ إِفْرَادًا أَوْ قِرَانًا لَمْ يَنْفَسِخْ بِتَقْصِيرِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، أَوْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ لِتَقْصِيرِهِ . وَإِنْ شَكَّ ، وَلَمْ يَكُنْ طَافَ وَسَعَى ، جَعَلَهُ قِرَانًا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قِرَانًا فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَمِرًا فَقَدْ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَصَارَ قِرَانًا ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَعَا إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْحَجِّ جَازٍ أَيْضًا ، وَلَا يُجْزِيهِ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَإِذْخَالَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِلشَّكِّ فِي وُجُودِ<sup>(٣)</sup> سَبَبِهِ .

بِقَاءِ وَقْتِ الْوُقُوفِ ، يُحْرَمُ بِالْحَجِّ وَيُتِمُّهُ وَيُجْزِيهِ ، وَيَلْزِمُهُ دَمٌ لِلْحَلْقِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ ، إِنْ كَانَ حَاجًّا ، وَإِلَّا فَدَمٌ مُتَمَتِّعٍ . وَلَوْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، وَجَعَلَهُ حَجًّا

(١) فِي النِّسْخِ : « لِلشَّكِّ » خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٩٩/٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عُمَرَتُهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَجُوبٌ » .



وَأَنَّ أَحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنَّ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا <sup>المتنع</sup> لَا بَعْنَهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَصْرِفُهُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ .

١١٧١ - مسألة : ( وَإِنَّ أَحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ) إذا استثناهُ اثْنَانِ فِي التَّشْلُكِ ، فَأَحْرَمَ عَنْهُمَا بِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ وَقُوعَهُ عَنْهُمَا ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ ، وَإِنَّ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَتَوَّهَا ، فَمَعَ نَيْتَهُ أَوْلَى .

١١٧٢ - مسألة : ( وَإِنَّ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعْنَهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ صَرْفُهُ [ ٣١/٣ ط ] إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ ) أَمَا إِذَا أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ ، أَشْبَهَ الْمَسْأَلَةَ قَبْلَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى أَيِّهِمَا

أَوْ قَرَانًا ، تَحَلَّلَ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، لِلشُّكِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُنْتَسِيَّ عُمَرَةَ ، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ عَلَيْهَا بَعْدَ طَوَافِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَجٌّ ، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهَا عَلَيْهِ ، وَلَا دَمٌ وَلَا قَضَاءٌ ؛ لِلشُّكِّ فِي سَبَبِهِمَا .

فائدة : قوله : ( وَإِنَّ أَحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . بلا نزاع . وكذا لو أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ .

قوله : ( وَإِنَّ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعْنَهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وجزم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه

المفنع وإذا استوى على راحلته ، لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ

الشرح الكبير شاء . اختاره أبو الخطاب ؛ لأن الإحرام يصح بالجهول ، فصَحَّ عن المجهول ، كما لو أحرَمَ مُطْلَقًا ، فإن لم يفعل حتى طاف شوطًا ، وَقَعَ عن نفسه ، ولم يَكُنْ له صَرْفُهُ إلى أَحَدِهِمَا ؛ لأنَّ الطَّوْفَ لَا يَقَعُ عن غير مُعَيَّن . ١١٧٣ - مسألة : ( وإذا استوى على راحلته ، لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ

الإنصاف المصنَّف ، والشارح ، وصاحبُ « الفروع » ، وغيرهم . وهو من المفردات . وقال أبو الخطاب : يَصْرِفُهُ إلى أيَّهما شاء . قال في « الهداية » : وعندي له صَرْفُهُ إلى أيَّهما شاء . واختاره القاضي . وأطلقهما في « المحرر » ، و « الفائق » . فعلى القول الثاني ، لو طاف شوطًا ، أو سعى ، أو وقف بعرفة قبل جعله لأحدهما ، [ ٢٧٥/١ ط ] تَعَيَّنَ جعلُهُ عن نفسه . على الصحيح . قدَّمه في « الفروع » . وعنه ، يُبْطَلُ . كذا قال في « الرعاية » ، ويضمَّنُ .

**فائدة :** يُودَّبُ مَنْ أَخَذَ مِنَ اثْنَيْنِ حَجَّتَيْنِ لِيَحُجَّ عنهما في عامٍ واحدٍ ؛ لِفِعْلِهِ مُحَرَّمًا . نصَّ عليه . فإن استثناه اثنان في عامٍ في نُسْلٍ ، فأحرَمَ عن أحدهما بعينه ، ونسيه ، وتعذر معرفته ، فإن فرط أعاد الحجَّ عنهما ، وإن فرط الموصى إليه بذلك ، غَرِمَ ذلك ، وإلا فَمِنْ تَرَكَةِ الْمُوصِيَيْنِ ، إن كان الثائب غير مُسْتَأْجِرٍ لذلك ، وإلا لَزِمَاهُ . وإن أحرَمَ عن أحدهما بعينه ولم ينسه ، صحَّ ، ولم يصحَّ إحرامه للآخر بعد . نصَّ عليه . قلت : قد قيل : إنه يُمكنُ فعلُ حَجَّتَيْنِ في عامٍ واحدٍ ؛ بأن يقف بعرفة ، ثم يطوف للزيارة بعد نصف ليلة النحر بيسير ، ثم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع فجر ليلة النحر .

قوله : وإذا استوى على راحلته ، لَبَّى . يعنى ، إذا استوت به راحلته قائمة . وهذا أخذ الأقوال ، وقطع به جماعة ؛ منهم الخِرْقِيُّ ، والمصنَّف ، والشارح .

لَبَّيْكَ ، [ ٦٣ ط ] لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ الْمُنْعِ  
وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ<sup>(١)</sup> لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ  
وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ( تُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى  
رَاحِلَتِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا ، وَأَمَرَهَا . وَأَذْنَى أَحْوَالِ الْأَمْرِ الِاسْتِحْبَابُ .  
وَرَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا  
مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي ، إِلَّا لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذْرَ »<sup>(٢)</sup> ، حَتَّى  
تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا »<sup>(٣)</sup> . وَتُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ بِهَا إِذَا اسْتَوَى عَلَى  
رَاحِلَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ  
وَأَسْتَوَتْ بِهِ ، أَهَلَ . رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا : أَوْجَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِحْرَامَ حِينَ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا رَكِبَ  
رَاحِلَتَهُ وَأَسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةً أَهَلَ<sup>(٥)</sup> . يَعْنِي ، لَبَّى . وَمَعْنَى الْإِهْلَالِ ، رَفْعُ  
الصَّوْتِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ . إِذَا صَاخَ . وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا  
إِذَا رَأَوْا الْإِهْلَالَ صَاخُوا . فَقِيلَ لِكُلِّ صَائِحٍ : مُسْتَهَلٌّ ، وَإِنَّمَا يَرْفَعُ بِالتَّلْبِيَةِ .

وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ ابْتِدَاءُ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ إِحْرَامِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . الْإِنْصَافُ  
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ التَّلْبِيَةُ حِينَ يُحْرَمُ .

(١) سقط من : م .

(٢) المدر : التراب المتلبد ، أو قطع الطين .

(٣) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل التلبية والنحر ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤٤/٤ .

وابن ماجه ، في : باب التلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٤/٢ ، ٩٧٥ .

(٤) تقدم تخريجه عنهما في صفحة ١٤٤ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٤ .

وهذه تَلِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَوَى <sup>(١)</sup> ابْنُ عُمرَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ تَلِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ <sup>(٣)</sup> . وَالتَّلِيَّةُ مَا خُوذَتْ مِنْ لَبٍّ بِالْمَكَانِ إِذَا لَزِمَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا مُقِيمٌ <sup>(٤)</sup> عَلَى طَاعَتِكَ وَأَمْرِكَ ، غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَا شَارِدٌ عَلَيْكَ . هَذَا وَنَحْوُهُ . وَتَنَوَّهَ وَكَرَّرُوهَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا إِقَامَةَ بَعْدَ إِقَامَةٍ ، كَمَا لَوْ قَالُوا : حَنَانِيكَ . أَيْ رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ ، أَوْ رَحْمَةً مَعَ رَحْمَةٍ ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : مَعْنَى التَّلِيَّةِ إِجَابَةُ نِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حِينَ نَادَى بِالْحَجِّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ ، قِيلَ لَهُ : أَذْنٌ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ . قَالَ : رَبِّ وَمَا يُلْبَغُ صَوْتِي . قَالَ : أَذْنٌ ، وَعَلَى الْبَلَاغِ . فَنَادَى إِبْرَاهِيمُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ . فَسَمِعَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، أَفَلَا

وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يُلَبِّي مَتَى شَاءَ سَاعَةً يُسَلِّمُ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدُ .

(١) ق م : « وَكَارَوَى » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب التلية ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٠ . ومسلم ، في : باب التلية وصفتها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٤١ ، ٨٤٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التلية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٤١ - ٤٣ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٣) في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٧ .

(٤) ق م : « أَقِيم » .

تَرَى النَّاسَ يَجِئُونَ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يُلْبِثُونَ<sup>(١)</sup> . وَيَقُولُونَ : لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ - بِكَسْرِ الهمزة - . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَالْفَتْحُ جَائِزٌ ، وَالْكَسْرُ أَجْوَدُ . قَالَ ثَعْلَبٌ : [ ٣٢/٣ ] مَنْ قَالَ « أَنْ » بِالْفَتْحِ فَقَدْ خَصَّ ، وَمَنْ قَالَ بِكَسْرِ الْأَلِفِ ، فَقَدْ عَمَّ . يَعْنِي ، أَيْ أَنَّ مَنْ كَسَرَ فَقَدْ جَعَلَ الْحَمْدَ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَمَنْ فَتَحَ فَمَعْنَاهُ لَبَّيْكَ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ لَكَ ، أَيْ لِهَذَا السَّبَبِ .

**فصل :** وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تُكْرَهُ .

وَنَحْوَهُ قَالَ<sup>(٢)</sup> الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : فَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . وَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَلْبِي بِتَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَزِيدُ مَعَ هَذَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ ، وَالرَّغْبَاءُ<sup>(٣)</sup> إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَزَادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَبَّيْكَ ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ ، لَبَّيْكَ . هَذَا مَعْنَاهُ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٥)</sup> . وَيُرْوَى أَنَّ أَنَسًا كَانَ يَزِيدُ : لَبَّيْكَ

#### الإنصاف

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِأَسَانِيدِهِمْ فِي تَفْسِيرِهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ وَعُكْرَمَةَ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ ، وَالْأَسَانِيدُ إِلَيْهِمْ قَوِيَّةٌ ، وَأَقْوَى مَا فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ابْنُ مَنِيعٍ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَلْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ قَالَ : ... ، وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ . فَتَحَ الْبَارِيُّ ٤٠٩/٣ . وَأَوْرَدَهُ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ ٣١١/١ .

(٢) فِي م : « وَقَالَ » .

(٣) مَعْنَاهُ الطَّلَبُ وَالْمَسْأَلَةُ إِلَى مَنْ يَبْدُو الْخَيْرُ .

(٤) انْظُرْ تَخْرِيجَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُتَقَدِّمِ فِي صَفْحَةِ ٢٠٨ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزَادَ : ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ . عَزَاهُ لَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ٤١٠/٣ .

والتَّلبِيَةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا ،  
وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا .

الشرح الكبير

حَقًّا حَقًّا ، تَعْبُدًا وَرِقًّا<sup>(١)</sup> . ففى هذا دَلِيلٌ على أَنَّهُ لا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ، وَلا  
تُسْتَحَبُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ تَلْبِيَّتُهُ ، فَكَّرَرَهَا ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا . وَقَدْ رَوَى  
أَنْ سَعْدًا سَمِعَ بَعْضَ بَنِي أَخِيهِ وَهُوَ يُلَبِّي : يَا ذَا الْمَعَارِجِ . فَقَالَ : إِنَّهُ لَذُو  
الْمَعَارِجِ ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نُلَبِّي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup> .

١١٧٤ - مسألة : ( وَالتَّلبِيَةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ،  
وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا ، وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا ) التَّلبِيَةُ سُنَّةٌ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً .  
وَبِهَ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، يَجِبُ الدَّمُ بِتَرْكِهَا .  
وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهَا مِنْ شَرْطِ الْإِحْرَامِ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهَا ،

الإنصاف

فَالدُّعَاءُ ؛ إِحْدَاهُمَا ، التَّلبِيَةُ سُنَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ . اخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِي » . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْ  
الْأُخْرَسِ وَمَرِيضٍ . نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ جَمَاعَةٌ : وَعَنْ مَجْنُونٍ وَمُعْمَى عَلَيْهِ . زَادَ  
بَعْضُهُمْ ، وَنَاتَمَ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ إِشَارَةَ الْأُخْرَسِ الْمَفْهُومَةَ كُتِّقَتْ .  
قُلْتُ : الصَّوَابُ الَّذِي لَاشْكَ فِيهِ أَنَّ إِشَارَةَ الْأُخْرَسِ بِالتَّلبِيَةِ تَقُومُ مَقَامَ التَّنْقِيقِ بِهَا ،  
حَيْثُ عَلِمْنَا إِرَادَتَهُ لذلِكَ .

تَسْبِيحَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ... » .

(١) أَوْرَدَهُ الْمِشْنِيُّ فِي : بَابِ الْإِهْلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . كَشَفَ الْأَسْتَارَ عَنْ زَوَائِدِ الْبَزَارِ ١٣/٢ . وَقَالَ  
الْمِشْنِيُّ : رَوَاهُ الْبَزَارُ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا وَلَمْ يَسْمِ شَيْخَهُ فِي الْمَرْفُوعِ . مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٢٢٣/٣ .  
(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧٢/١ . قَالَ الْمِشْنِيُّ : رَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ عِيدُ اللَّهِ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ  
ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ الرَّائِي عَنْ سَعْدٍ - لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعْدٍ . مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٢٢٣/٣ .

كَالتَّكْبِيرِ لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ . قَالَ : الْإِهْلَالُ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَعِكْرِمَةَ : هُوَ التَّلْبِيَةُ . وَلِأَنَّ التُّسْلُكَ عِبَادَةً ذَاتَ إِحْرَامٍ وَإِحْلَالٍ فَكَانَ فِي أَوَّلِهَا ذِكْرٌ وَاجِبٌ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا ذِكْرٌ ، فَلَمْ تَجِبْ فِي الْحَجِّ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ ، وَفَارَقَ الصَّلَاةَ ، فَإِنَّ التُّطُقَ فِي آخِرِهَا يَجِبُ ، فَوَجَبَ فِي أَوَّلِهَا ، بِخِلَافِ الْحَجِّ . وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ : أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « الْعَجُّ وَالتُّجُّ »<sup>(١)</sup> . حَدِيثٌ غَرِيبٌ . الْعَجُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَالتُّجُّ إِسَالَةُ الدَّمَاءِ بِالدَّبْحِ وَالتَّحْرِ . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَتَانِي جِبْرِيلُ يَأْمُرُنِي أَنْ أَمْرَأَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَنَسٌ :

إِلَى آخِرِهِ ، أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ، وَلَكِنْ لَا تُكْرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي « الْإِفْصَاحِ » : تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : لَهُ الزِّيَادَةُ بَعْدَ فَرَاغِهَا ، لَا فِيهَا . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا . الْإِطْلَاقُ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ لَوْ أَحْرَمَ مِنْ بَلَدِهِ ، لَكِنْ الْأَصْحَابُ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْجَلِّ وَأَمْصَارِهَا . وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ ، إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مِصْرِهِ ، لَا يُعْجِزُنِي أَنْ يَلْبِي حَتَّى يَرُورَ . فَيَكُونُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّنْ أَطْلَقَ ، مُقَيَّدًا بِذَلِكَ . وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ ، لَا يَلْبِي بِوُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ .

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی فضل التلبیة والنحر ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی

٤ / ٤٤ . والدارمی ، فی : باب أى الحج أفضل ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٢ / ٣١ .

(٢) تقدم تخريجہ فی صفحة ١٤٦ .

سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا [ ٣٢/٣ ظ ] صُرَاخًا<sup>(١)</sup> . وقال أبو حازم : كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يَتْلُونَ الرُّوحَاءَ<sup>(٢)</sup> ، حَتَّى تَبَحَّ خُلُوقُهُمْ مِنَ التَّلْبِيَةِ . وقال سالم : كان ابنُ عُمَرَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ ، فَلَا يَأْتِي الرُّوحَاءَ حَتَّى يَصْحَلَ<sup>(٣)</sup> صَوْتُهُ . وَلَا يُجْهِدُ نَفْسَهُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ زِيَادَةً عَلَى الطَّاقَةِ ؛ لَعَلَّأ يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ وَتَلْبِيَّتُهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَةٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَضْحَى لِلَّهِ ، يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا غَابَتْ بِذُنُوبِهِ ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ<sup>(٤)</sup> .

**فصل :** وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا فِي مَسَاجِدِ الْأُمُصَارِ ، وَلَا فِي الْأُمُصَارِ ، إِلَّا فِي مَكَّةَ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

الإنصاف قال في « الفروع » : كَذَا قَالَ .

**فائدتان ؛** إحداهما ، قوله : والدُّعَاءُ بَعْدَهَا . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّلْبِيَةِ ، بَلَا نِزَاعٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا بَعْدَهَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . الثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ التَّلْبِيَةِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مُسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُشْتَوَعِبِ » ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب رفع الصوت بالإلهال ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٠/٢ . وتقدم حديثه بتمامه في صفحة ١٥٢ .

(٢) الروحاء : بين مكة والمدينة ، على نحو من أربعين ميلاً . معجم البلدان ٨٢٨/٢ ، ٨٢٩ .

(٣) يصحل : يَبُحُّ .

(٤) في : باب الظلال للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٦/٢ .



رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُكَلِّمُ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْمَجْنُونُ ،  
إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُكَلِّمُ فِي الْمَسَاجِدِ  
كُلَّهَا ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلِأَنَّ  
الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ ، وَجَاءَتِ الْكَرَاهَةُ لِرَفْعِ الصَّوْتِ عَامًّا<sup>(١)</sup> ،  
إِلَّا الْإِمَامَ خَاصَّةً ، فَوَجِبَ إِبْقَاؤُهَا عَلَى عُمُومِهَا . فَأَمَّا مَكَّةُ فَتُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ  
فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ التُّسْلُكِ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَسَائِرُ مَسَاجِدِ  
الْحَرَمِ ، كَمَسْجِدِ مِنَى ، وَفِي عَرَفَاتٍ أَيْضًا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا ، فَيَسْأَلُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، وَيُسْتَعِذُّ بِهِ مِنَ  
النَّارِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ؛ لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ خُزَيْمَةَ  
ابْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ  
سَأَلَ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ ، وَاسْتَعَاذَهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ . وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ  
مُحَمَّدٍ : يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . لِأَنَّهُ  
مَوْضِعُ شُرْعٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَشُرِعَ فِيهِ الدُّعَاءُ ، وَلِأَنَّ الدُّعَاءَ مَشْرُوعٌ  
مُطْلَقًا ، فَتَأَكَّدَتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى

و « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِم  
مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ لَهُ الْأَثَرُ : مَا شِئْتُ  
يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ ؟ يُكَبِّرُونَ دُبْرَ الصَّلَاةِ ثَلَاثًا . فَتَبَسَّمَ ، وَقَالَ : لَا أَذْهَبُ مِنْ أَتَيْنَ جَاءُوا  
بِهِ ؟ قُلْتُ : أَلَيْسَ يُجْزِئُهُ مَرَّةٌ ؟ قَالَ : بَلَى ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَةَ مُطْلَقًا . وَقَالَ الْقَاضِي

(١) ق م : عامة .

(٢) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٣٣٨/٢ .

النبي ﷺ بعدها ؛ لأنه موضع شرع فيه ذكرُ الله تعالى ، فشرعت فيه الصلاة على رسوله ، كالصلاة ، أو فشرع فيه ذكرُ رسوله ، كالأذان .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ مَا أُحْرِمَ بِهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ . قال أحمدُ : إِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِالْحَجِّ ، وَإِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِعُمْرَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، فَقُلْتُ : لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ . وقال أبو الخطاب : لَا يُسْتَحَبُّ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وهو قولُ الشافعي ؛ لأنَّ جَابِرًا قَالَ : مَا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَلْبِيَّتِهِ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً . وَسَمِعَ ابْنُ عُمَرَ [ ٣٣/٣ ] رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ . فَضَرَبَ صَدْرَهُ ، وَقَالَ : تُعَلِّمُهُ مَا فِي نَفْسِكَ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . وقال جَابِرٌ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ نَقُولُ : لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ . وقال ابْنُ عَبَّاسٍ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ يُلْبُونَ بِالْحَجِّ . وقال ابْنُ عُمَرَ : بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ . مُتَّفَقٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ <sup>(٢)</sup> . وقال أَنَسٌ : سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا صُرَاخًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ

الإِنصاف في « الخِلافِ » : يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِتَلْبِيَةِ بِالْعِبَادَةِ . وقال

(١) أخرجهما البيهقي ، في : باب من قال لا يسمي في إلهاله حجًا ولا عمرة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٤٠/٥ .

(٢) تقدم تخريج حديث أنس في صفحة ١٥٢ . وحديث جابر ، أخرجه البخاري ، في : باب من لبى بالحج وسماه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦/٢ . ومسلم ، في : باب في التمتع بالحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٦/٢ . أما حديث ابن عباس فتقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ . وحديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٢ .

وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، وَفِي دُبْرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ، المفنع

الشرح الكبير

وَأَكْثَرُ . وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ يُخَالِفُهُ قَوْلُ أَبِيهِ ، فَإِنَّ النَّسَائِيَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ ،  
عَنِ الصَّبِيِّ <sup>(١)</sup> بْنِ مَعْبُدٍ ، أَنَّهُ أَوَّلُ مَا حَجَّ لَبَّى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، ثُمَّ  
ذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَالَ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ  
فِي تَلْبِيَّتِهِ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ التَّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ عَالِمٌ بِهَا .  
**فصل :** وَلَا يُلَبِّي بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَشْرُوعٌ ،  
فَلَا يُشْرَعُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، كَالْأَذَانِ وَالْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الصَّلَاةِ .

**فصل :** وَإِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، كَفَاهُ مُجَرَّدُ التَّيَّةِ عَنْهُ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا  
بَأْسَ بِالْحَجِّ عَنِ الرَّجُلِ ، وَلَا يُسَمِّيهِ . وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي التَّلْبِيَةِ فَحَسَنٌ . قَالَ  
أَحْمَدُ : إِذَا حَجَّ عَنْ رَجُلٍ يَقُولُ أَوَّلُ مَا يُلَبِّي : عَنْ فُلَانٍ . ثُمَّ لَا يُبَالِي أَنْ  
لَا يَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ <sup>(٣)</sup> لِلَّذِي سَمِعَهُ يُلَبِّي عَنْ شُبْرَمَةَ : « لَبَّ  
عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ لَبَّ عَنْ شُبْرَمَةَ » <sup>(٤)</sup> . وَمَتَى لَبَّى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بَدَأَ  
بِذِكْرِ الْعُمْرَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ أَنَسٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ <sup>(٥)</sup> قَالَ :  
« لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » <sup>(٦)</sup> .

١١٧٥ - مسألة : ( وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي دُبْرِ

المُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ : تَكَرَّرَ ثَلَاثًا حَسَنٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتِجِبُ الْوَتَرَ . وَقَالَ فِي  
« الرَّعَايَةِ » : يُكْرَهُ تَكَرُّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .  
قَوْلُهُ : وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي دُبْرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ ،

(١) في م : « الصَّبِيِّ » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٩١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٢ .

## المقنع وإقبال الليل والنهار ، وإذا التفت الرفاق .

الشرح الكبير

الصلوات المكتوبات ، وإقبال الليل والنهار ، وإذا التفت الرفاق ( التلبية مستحبة في جميع الأوقات ، ويتأكد استحبابها في ثمانية مواضع ؛ منها الستة المذكورة ، والسابع إذا فعل محظوراً ناسياً ، الثامن إذا سمع مليياً ؛ لما روى جابر ، قال : كان النبي ﷺ يلبى في حَجَّتِه إذا لقي رாகباً ، أو غلاماً أكمة<sup>(١)</sup> ، أو هبط وادياً ، وفي دُبر الصلوات المكتوبة ، ومن آخر الليل<sup>(٢)</sup> . وقال إبراهيم النخعي : كانوا يستحبون التلبية دُبر الصلاة المكتوبة ، وإذا هبط وادياً ، وإذا غلاماً نشزاً<sup>(٣)</sup> ، وإذا لقي رாகباً ، وإذا استوت به راحلته . وهذا قال الشافعي ، وقد كان قبل يقول مثل قول مالك : لا يلبى عند اضطدام الرفاق . والحديث يدل عليه ، وكذلك قول النخعي .

**فصل :** ويُجزئ من التلبية في<sup>(٤)</sup> دُبر الصلاة مرة واحدة . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : ما شيء يفعلُه العامة ، يلبون في دُبر الصلاة

الإنصاف

وإقبال الليل والنهار ، وإذا التفت الرفاق . بلا نزاع . ويلبى أيضاً إذا سمع مليياً ، أو أتى محظوراً ناسياً ، أو ركب دابة . زاد في « الرعاية » ، أو نزل عنها . وزاد

(١) الأكمة : التل .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : هذا الحديث ذكره الشيخ في المذهب ، ويض له النووي والمنذرى ، وقد رواه ابن عساکر في تخرجه لأحاديث المذهب . انظر : تلخيص الخبير ٢/٢٣٩ . وانظر المجموع ٧/٢٤٠ .

(٣) النشر : المرتفع من الأرض .

(٤) سقط من : م .

ثَلَاثًا ؟ قَبَسِمَ ، وقال : ما أَدْرِي مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بِهِ ؟ قُلْتُ : [ ٣٣/٣ ظ ] أَلَيْسَ يُجْزِئُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ؟ قال : بلى . وذلك لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَةَ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ، وذلك يَحْصُلُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَكَذَا التَّكْبِيرُ فِي أَذْيَارِ الصَّلَوَاتِ ، فِي أَيَّامِ الْأَضْحَى ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ زَادَ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ ذِكْرٍ وَخَيْرٌ ، وَتَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا حَسَنٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتُجِبُ الْوَتَرَ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِالتَّلْبِيَةِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَرَبِيعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَدَاوُدُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُلْبِي حَوْلَ الْبَيْتِ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَا رَأَيْنَا أَحَدًا يُقْتَدَى بِهِ يُلْبِي حَوْلَ الْبَيْتِ ، إِلَّا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُلْبِي . وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِذِكْرِ يَحُصُّهُ ، فَكَانَ أَوَّلَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَنُ التَّلْبِيَةِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ لَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّلْبِيَةِ وَالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فِي الطَّوَافِ . وَيُكْرَهُ لَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ حَوْلَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْعَلُ الطَّائِفِينَ عَنْ طَوَافِهِمْ وَأَذْكَارِهِمْ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْبِيَ الْحَلَالُ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَعَطَاءُ ابْنُ السَّائِبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ هَذَا مَالِكٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ مُسْتَحَبٌّ لِلْمُحْرِمِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ لغيرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ .

المنع وَلَا تَرْفَعِ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا .

الشرح الكبير

١١٧٦ - مسألة : ( وَلَا تَرْفَعِ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ نَفْسَهَا ) <sup>(١)</sup> قال ابنُ عبد البر : أجمَعَ العلماءُ على أَنَّ السُّنَّةَ في الْمَرْأَةِ أَنْ لَا تَرْفَعِ صَوْتَهَا ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تُسْمِعَ نَفْسَهَا . وبهذا قال عطاءٌ ، ومالكٌ ، والأوزاعيُّ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وَرُوِيَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْإِهْلَالِ . وَإِنَّمَا كَرِهَ لَهَا رَفْعَ الصَّوْتِ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ بِهَا ، وَلِهَذَا لَا يُسْنُ لَهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ ، وَالْمَسْنُونُ لَهَا فِي التَّنْبِيهِ فِي الصَّلَاةِ التَّضْفِيقُ دُونَ التَّسْبِيحِ .

الإنصاف

قوله : وَلَا تَرْفَعِ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا . السُّنَّةُ أَنْ لَا تَرْفَعِ صَوْتَهَا . حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ لِإِجْمَاعًا . وَيُكَرِّهُ جَهْرُهَا بِهَا أَكْثَرُ مِنْ إِسْمَاعِ رَفِيقَتِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ خَوْفَ الْفِتْنَةِ . وَمَتَمَّهَا فِي « الْوَاضِحِ » [ ١ / ٢٧٦ ] مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْ أَذَانٍ أَيْضًا . هَذَا الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا : إِنَّ صَوْتَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ عَوْرَةٌ . فَإِنَّهَا تُمْنَعُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهَا تَقْتَصِرُ عَلَى إِسْمَاعِ نَفْسِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُتَّجَةٌ . وَفِي كَلَامِ أُنَى الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفِ ، وَصَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَجَمَاعَةٍ ، لَا تَجْهَرُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا .

فوائد : الأولى ، لَا تُتَشَرَّعُ التَّلْبِيَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا . قَالَه الْأَصْحَابُ . الثَّانِيَّةُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْكُرَ نُسْكَهَ فِي التَّلْبِيَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَنَصَرَاهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِي » . وَقِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ . جَزَمَ

(١) كَذَا فِي النُّسخَيْنِ ؛ الْمَطْبُوعَةِ وَالْمَخْطُوطَةِ . وَفِي نَسْخِ الْمُنْعَنِ وَالْإِنْصَافِ : « رَفِيقَتَهَا » . وَعَلَيْهِ شَرْحُ صَاحِبِ الْمَبْدَعِ ، وَكَذَا فِي مَتْنِ الْحَرْقِ . انْظُرِ الْمَبْدَعُ ١٣٤/٣ ، ١٣٥ ، الْمُنَى ١٦٠/٥ .

به في «الهداية»، و «المستوعب». وأطلقهما في «الفروع». وقيل :  
يُسْتَحَبُّ ذِكْرُهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ . اخْتَارَهُ الْآجِرِيُّ . وَحَيْثُ ذَكَرَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ لِلْقَارِنِ  
ذِكْرُ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ ؛ فَيَقُولُ : لَيْبِكَ  
عُمْرَةً وَحَجًّا . لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْآجِرِيُّ : يَذْكُرُ الْحَجَّ قَبْلَ الْعُمْرَةِ ؛  
فَيَقُولُ : لَيْبِكَ حَجًّا وَعُمْرَةً . الثَّالِثَةُ ، لَا بَأْسَ بِالثَّلْبِيَّةِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . قَالَ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ ، لَا يُلَبِّي ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفْعِلٌ بِذِكْرِ  
يَخْصُهُ . فَعَلِيَ الْأَوَّلِ ، قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا يَظْهَرُ الثَّلْبِيَّةُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . قَالَ فِي  
«الفروع». وقال في «الهداية»، و «المستوعب»، و «الخلاصة»،  
و «التلخيص»، وغيرهم : لَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِيهِ . وَمَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي ،  
يُكْرَهُ إِظْهَارُهَا فِيهِ . وَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَذَكَرَ فِي «الرَّعَايَةِ» وَجْهًا ؛  
يُسْنِ إِظْهَارُهَا فِيهِ . وَأَمَّا فِي السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، فَقَالَ فِي «الفروع» :  
يَتَوَجَّهُ أَنْ حُكْمَهُ كَذَلِكَ . وَهُوَ مُرَادُ أَصْحَابِنَا . الرَّابِعَةُ ، لَا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّيَ الْحَلَالَ .  
ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ فِي «الفروع» : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ ،  
يُكْرَهُ ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ الْكَلَامَ فِي أَثْنَاءِ الثَّلْبِيَّةِ ، وَمُخَاطَبَتِهِ ، حَتَّى  
بِسَلَامٍ وَرَدَّهُ مِنْهُ ، كَالْأَذَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي «الْمُذْهَبِ» : «لَا يَقْطَعُ  
الثَّلْبِيَّةَ بِكَلَامٍ»<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ، رَدُّ وَبَتَّى .

تنبيه : هذا أخكامُ فِعْلِ الثَّلْبِيَّةِ ، أَمَا وَقْتُ قَطْعِهَا ، فَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ،  
فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، فَلْيَعَاوِذْ .

(١ - ١) في ١ : يقطع التلبية .





## بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وَهِيَ تِسْعَةٌ ؛ حَلْقُ الشَّعْرِ ، .....

الشرح الكبير

### بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

( وهى تِسْعَةٌ ) ١١٧٧ - مسألة : ( حَلْقُ الشَّعْرِ ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ ، إِلَّا مِنْ عُنْدِرٍ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وروى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ، عن رسول الله ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَعَلَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ » . قال : نعم يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاءً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . ففيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ مُحَرَّمًا قَبْلَ ذَلِكَ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ لَهُ عُنْدَرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ قَعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِنْقَاءِ الشَّعْرِ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ؛ لقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ [ ٣٤/٣ ] كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ .

الإنصاف

### بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

قوله : وهى تِسْعَةٌ ؛ حَلْقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ . يُمْتَنَعُ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعْرِ إِجْمَاعًا ، وَسِوَاءَ كَانَ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقال فى « الْمُتَّبِعِ » : إِنْ أزالَ شَعَرَ الْأَنْفِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ؛ لَعَدَمِ التَّرَفُّعِ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم ترجمته فى ١٤٥/٢ ، وهو عند البخارى ١٦٤/٥ بدلا من ١٦٤/١ .

المفتع وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، .....

الشرح الكبير وللحديث المذکور . قال ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ . أَى بِرَأْسِهِ قُرُوحٌ ، ﴿ أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ . أَى قَمَلٌ .

١١٧٨ - مسألة : ( وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَقْلِيمِ أَظْفَارِهِ ، إِلَّا مِنْ عَذَرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، أَشْبَهَ الشَّعْرَ . فَإِنْ انْكَسَرَ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا

الإنصاف قال في « الفروع » : كَذَا قَالَ . قَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ خِلَافُهُ ، وَهُوَ أَظْهَرُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً ، أَنَّ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ كَحَلْقِ الشَّعْرِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إجمالًا . وَوَجَّهَ فِي « الفروع » إختيمًا ، لاشيءٍ فِي تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَبِعَهُ رِوَايَةً ، لاشيءٍ فِيهَا . قَالَ فِي « الفروع » : « وَظَاهِرُهُ ، أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحْمَدَ » ، وَلَمْ أَجِدْهُ لغيرِهِ . « وَعِبَارَتُهُ فِي « الْمُغْنَى » (٣) ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ ، أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ أَظْفَارِهِ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِأَخْذِهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ؛ حَمَادٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ . وَعَنْهُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ فِدْيَةٌ . انْتَهَى . هَذَا لَفْظُهُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ : وَعَنْهُ . يَعُودُ إِلَى عَطَاءٍ ، لَا إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ . نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِيهِ » . وَهُوَ كَمَا قَالَ (٢) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

(٣) انظر : المغنى ١٤٦ / ٥ .

فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ <sup>الفتح</sup> فَصَاعِدًا .

الشرح الكبير

انكسر ؛ لأن<sup>(١)</sup> بقاءه يُؤْلِمُهُ ، أشبه الشعرَ الثابتَ في عينه .

١١٧٩ - مسألة : ( فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ فَصَاعِدًا ) الكلامُ في هذه المسألةِ في فصلَيْنِ ؛ أحدهما ، في وجوبِ الفِدْيَةِ بِحَلْقِ شَعْرِ رَأْسِهِ ، ولا خلافَ في ذلك إذا كان لغيرِ عُذْرٍ . وقال ابنُ المنذرِ : أجمعَ أهلُ العلمِ على وجوبِ الفِدْيَةِ على مَنْ حَلَقَ وهو مُحَرَّمٌ لغيرِ عِلَّةٍ . والأصلُ في وجوبها ما ذكرنا من الآيةِ والخبرِ . وظاهرُ كلامِ شيخنا ههنا يدلُّ على أنه لا فرقَ بين أن يقطعَ شعرَه لعُذْرٍ أو غيره ، أو كان عامدًا أو مُخطئًا ، أنه يَجِبُ به الفِدْيَةُ . وقد دلَّ عليه ظاهرُ الآيةِ ، والخبرُ ، وهو ظاهرُ المذهبِ . وبه قال الشافعيُّ . ونحوه عن الثوريِّ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أنه لا فِدْيَةَ على النَّاسِي . وهو قولُ إسحاقَ ، وابنِ المنذرِ ؛ لقوله عليه السلامُ : « عَفَى لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . هذا المذهبُ . قاله القاضي وغيره ، ونَصَرَهُ هو وأصحابه ، ونَصَّ عليه . وجزمَ به في « الوجيز » ، و « المُحرَّر » ، و « الإفادات » ، و « المذهبُ الأحمَد » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الشَّرَح » ، و « الخلاصة » ، وغيرهم . وعنه ، لا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا . نقلها جماعةٌ . واختاره الخرقيُّ . وقدمه في

(١) في الأصل : « ولأن » .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٧٦/١ .

ولنا ، أنه إنلاف ، فاستوى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كإتلاف مالِ الْآدَمِيِّ . ولأنَّ  
 الآية قد دَلَّتْ على وُجُوبِ الْفِدْيَةِ على مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِلأَذَى ، وهو مَعْدُورٌ ،  
 فكان تَنْبِيْهَا على وُجُوبِهَا على غيرِ الْمَعْدُورِ ، وفيها دَلِيلٌ على وُجُوبِهَا على  
 الْمَعْدُورِ بِغيرِ الأَذَى ، مثلُ الْمُخْتَجِمِ الذي يَخْلُقُ مَوْضِعَ مُحَاجِمِهِ ، أو  
 شَعْرًا عن شَجَّتِهِ . وفي مَعْنَى النَّاسِي النَّائِمُ<sup>(١)</sup> الذي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أو  
 يُصَوِّبُ رَأْسَهُ إلى نَارٍ ، فَيَحْرِقُ لَهَا شَعْرَهُ ، ونحو ذلك . الفصل الثاني  
 في الْقَدْرِ الذي تَجِبُ به الْفِدْيَةُ ، وذلك ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ فما زَادَ . قال  
 الْقَاضِي : هذا الْمَذْهَبُ . وهو قولُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وابنِ عُيَيْنَةَ ،  
 وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرُ آدَمِيٍّ يَقَعُ عَلَيْهِ الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ ، أَشْبَهَ  
 رُبْعَ الرَّأْسِ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْخَرَقِيُّ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ  
 فِصَاعِدًا ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَ كَثِيرٌ أَشْبَهَتْ رُبْعَ الرَّأْسِ ، أَمَّا الثَّلَاثُ فَهِيَ آخِرُ  
 الْقِلَّةِ ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَتْ مَا كَانَ دُونَهَا . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى  
 رِوَايَةً ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا دُونَ الْخَمْسِ . وَلَا نَعْلَمُ وَجْهًا لِّذَلِكَ . وقال  
 أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُّ بِدُونَ رُبْعِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ ، وَلِهَذَا  
 إِذَا رَأَى رَجُلًا يَقُولُ : رَأَيْتُ فُلَانًا . وَإِنَّمَا أَرَى إِحْدَى جِهَاتِهِ . وقال مَالِكٌ :

« الْمُغْنَى » ، و « الرِّعَايَةُ الصُّغْرَى » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الطَّرِيقِ  
 الْأَقْرَبِ » . قال الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ الْأَشْهُرُ عَنْهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ،  
 و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةً ؛ لَا يَجِبُ الدَّمُّ إِلَّا فِي خَمْسٍ  
 فِصَاعِدًا . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيْهِ » . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا وَجْهَ لَهَا .

(١) فِي النِّسْخِ : « وَالنَّائِمِ » . خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَغْنَى ٣٨٢/٥ .

وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . وَعَنْهُ ، **المفنع** قَبْضَةٌ . وَعَنْهُ ، دِرْهَمٌ .

الشرح الكبير

إِذَا خَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ مَا أَمَاطَ بِهِ الْأَذَى وَجَبَ الدَّمُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ . وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّ الرُّبْعَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكُلِّ . مَمْنُوعٌ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَثَالِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالرُّبْعِ ، بَلْ هُوَ مَجَازٌ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ . وَهَلْ يَجِبُ الدَّمُ [ ٣٤٤/٣ ط ] بِقَصِّ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ، أَوْ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَعَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَظْفَارٍ ، قِيَاسًا عَلَى الشَّعْرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١١٨٠ - مَسْأَلَةٌ : ( وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ .

وَعَنْهُ ، قَبْضَةٌ . وَعَنْهُ ، دِرْهَمٌ ) يَعْنِي إِذَا خَلَقَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ، أَوْ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعٍ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَعَلَيْهِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : فِي الشَّعْرَةِ دِرْهَمٌ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ دِرْهَمَانِ . وَعَنْهُ : فِي كُلِّ شَعْرَةٍ قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَنَحْوِهِ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : فِيمَا قَلَّ مِنَ الشَّعْرِ إطْعَامُ طَعَامٍ . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ، فَيَجِبُ

قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَهِيَ أضعفها . وَأُطْلِقَتْ فِي « التَّلْخِصِ » . وَوَجْهٌ فِي الْإِنْصَافِ « الْفُرُوعِ » احْتِمَالًا ، لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا فِيمَا يُمَاطُ بِهِ الْأَذَى . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَالْمُخْتَارُ تَعَلُّقُ الدَّمِ بِمِقْدَارِ يَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ .

قَوْلُهُ : وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ،

فيه أَقْلُ ما يَقَعُ عليه اسْمُ الصَّدَقَةِ . وعن مالك ، في مَنْ أزالَ شَعْرًا يَسِيرًا : لا ضَمَانُ عليه ؛ لأنَّ النَّصَّ إِنما أَوْجَبَ الفِدْيَةَ في حَلْقِ جَمِيعِ الرَّأْسِ ، وَالْحَقُّنا بِهِ ما يَقَعُ عليه اسْمُ الرَّأْسِ . ولنا ، أَنَّ ما ضُمِنَتْ جُمْلَتُهُ ضُمِنَتْ أَعْضَاؤُهُ ، كالصَّيْدِ . والأوَّلَى وَجُوبُ الإطعامِ ؛ لأنَّ الشَّارِعَ إِنما عَدَلَ عن الحَيَوانِ إلى الإطعامِ في جِزاءِ الصَّيْدِ ، وههنا أَوْجَبَ الإطعامَ مع الحَيَوانِ على وَجْهِ التَّخْيِيرِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَيْهِ فيما لا يَجِبُ فيه الدَّمُ ، والأوَّلَى مُدٌّ ؛ لأنَّهُ أَقْلُ ما وَجَبَ بالشَّرْعِ فِدْيَةٌ ، فَكانَ واجِبًا في أَقْلِ الشَّعْرِ ، والطَّعامُ الَّذي يُجْزَى إِنْخِراجُهُ في الفِطْرَةِ مِنَ البُرِّ والشَّعِيرِ والتَّمْرِ والزَّرْبِيبِ ، كالَّذي يُجْزَى في الأَرْبَعِ مِنَ الشَّعْرِ .

**فصل :** وَحُكْمُ الْأظْفَارِ حُكْمُ الشَّعْرِ فيما ذَكَرْنَا . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ أَظْفَارِهِ ، وعليه الفِدْيَةُ بِأَخْذِها في قولِ أَكْثَرِهِمْ ؛ مِنْهُمْ حَمَادٌ ، ومالكٌ ، والشافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وَأَصْحابُ الرَّأْيِ . وفيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لا فِدْيَةَ عليه ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لم يَرِدْ فِيهِ بِفِدْيَةٍ . ولنا ، أَنَّهُ أزالَ ما مُنِعَ لِإِزَالَتِهِ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الفِدْيَةُ ، كَحَلْقِ الشَّعْرِ . وَعَدَمُ النَّصِّ لا يَمْنَعُ قِياسَهُ على الْمَنْصُوصِ ،

وعليه الأصحابُ . قال في « الفروع » : وهو المذهبُ عندَ الأصحابِ . قال المصنِّفُ والشارِحُ : هذا ظاهرُ المذهبِ . وهو الَّذي [ ٢٧٦/١ ط ] ذَكَرَهُ الجِرْقِيُّ . قال الزَّرْكَاشِيُّ : هذا المشهُورُ مِنَ الرِّوَايَاتِ ، والمُخْتارُ لِعامةِ الأصحابِ ؛ الجِرْقِيُّ ، وأبُو بَكْرٍ ، وابنُ أَبِي مُوسَى ، والقاضِي ، وَأَصْحابُهُ ، وغيرِهِمْ . انتهى . وعنه ، قَبْضَةٌ . لأنَّهُ لا تَقْدِيرَ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ . قال في « الفروع » : فَدَلَّ على

الشرح الكبير

كشعر البدن مع شعر الرأس . والحكم في فدية الأظفار ، وفيما يجب فيما دون الثلاث منها ، أو الأربع . على الرواية الأخرى ، وفيما يجب في الأربع . والثلاث كالحكم في الشعر ، على ما ذكرنا من التفصيل والاختلاف فيه . وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور . وقال أبو حنيفة : لا يجب الدم إلا بتقليم أظفار يدي كاملة . فلو قلم من كل يد أربعة ، لم يجب عليه دم عنده ؛ لأنه لم يستكمل منفعة اليد ، أشبه ما دون الثلاث . ولنا ، أنه قلم ما يقع عليه اسم الجمع ، أشبه ما لو قلم خمسا من يد واحدة ، وقولهم ينطل بما إذا حلق ربع رأسه ، فإنه لم يستوف منفعة العضو ، ويجب به الدم ، وقولهم يفضى إلى وجوب الدم في القليل دون الكثير .

**فصل :** وفي قص بعض الظفر ما في جميعه ، وكذلك في قطع بعض الشعرة ما في قطع جميعها ؛ لأن الفدية تجب في الشعر والظفر ، سواء طال أو قصر ، وليس [ ٣٥/٣ ] بمقدر<sup>(١)</sup> بمساحة فيتقدر الضمان عليه ،

أن المراد ، يتصدق بشيء . وعنه ، ذرهم . وعنه ، نصف ذرهم . وعنه ، ذرهم الإنصاف أو نصفه . ذكرها أصحاب القاضى ، وخرجها القاضى من ليالى متى . وهو قول في « الرعاية » . وقدمه في « المستوعب » . قال الزركشي : ويلزم ، على تخريج القاضى ، أن يخرج أن لا شيء عليه ، وأن يجب دم ، كما جاء ذلك في ليالى متى . ووجه في « الفروع » : تخريجا ، يلزمه في كل شعرة أو ظفر ثلث دم . وما هو بعيد .

(١) في م : بقدر .

المقنع  
وَإِنْ خُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مُكْرَهَا أَوْ نَائِمًا ،  
فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْخَالِقِ .

الشرح الكبير  
بل هو كالموضحة ، يَجِبُ فِي الصَّغِيرَةِ مِنْهَا مَا يَجِبُ فِي الْكَبِيرَةِ . وَخَرَجَ  
ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، أَنَّهُ يَجِبُ بِحِسَابِ الْمُتَلَفِّ ، كَالْأَضْبَعِ يَجِبُ فِي أُنْمَلِيهَا  
ثُلُثُ دِيْنَتِهَا .

١١٨١ - مسألة : ( وَإِنْ خُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ  
مُكْرَهَا أَوْ نَائِمًا ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْخَالِقِ ) إِذَا خَلَقَ مُخْرَمَ رَأْسٍ مُخْرَمٍ بِإِذْنِهِ ،  
أَوْ خَلَقَهُ حَلَالًا بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :  
﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ . الْآيَةُ . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُهُ ،  
فَأَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ الْفِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الضَّمَانُ عَلَى  
الْخَالِقِ ؛ لِأَنَّهُ شَعَرٌ مُخْتَرَمٌ ، أَشْبَهَ شَعَرَ الصَّيْدِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي  
الْفُصُولِ . وَإِنْ خَلَقَ رَأْسَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ لَمْ يَنْتَهَ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،

الإنصاف  
قوله : وَإِنْ خُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ . يَعْنِي ، عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ ، وَلَا  
شَيْءَ عَلَى الْخَالِقِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِي « الْفُصُولِ » اخْتِمَالٌ ،  
أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْخَالِقِ إِذَا كَانَ مُخْرَمًا ، كَشَعْرِ الصَّيْدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .  
فائدة : لو خُلِقَ رَأْسُهُ ، وَهُوَ سَاكِتٌ وَلَمْ يَنْتَهَ ، فَقِيلَ : الْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ  
رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ؛ كَوَدِيعَةٍ . صَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ  
الدَّهَبِ » ، وَ « تَضْجِيجِ الْمُخْرَرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . قُلْتُ : وَهُوَ  
الصَّوَابُ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُتَوَرِّ » . وَقِيلَ : عَلَى الْخَالِقِ ؛ كَابْتِلَافِهِ مَالَهُ وَهُوَ  
سَاكِتٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « مُنْتَخَبِ الْأَدَمِيِّ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ



وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

يَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ ، كَالْوَأْتَلَفِ مَالَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ . وَالثَّانِي ، عَلَى الْمُحْرِمِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ، فَهُوَ كَالْوَأْتَلَفِ إِنْسَانٌ الْوَدِيعَةُ فَلَمْ يَنْتَه . وَإِنْ حَلَقَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَابْنُ الْمُثَنَّى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ ، وَلَمْ يُخْلَقْ بِإِذْنِهِ ، فَأَشْبَهَ مَالُو أَنْقَطَعَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ ، مُحْرِمًا كَانَ أَوْ حَلَالًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَى الْحَلَالِ صَدَقَةٌ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عَلَيْهِمَا الْفِدْيَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَرَادَ مَا مُنِعَ مِنْ إِزَالَتِهِ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ ، فَكَانَتْ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، كَالْمُحْرِمِ يَخْلُقُ رَأْسَ نَفْسِهِ .

١١٨٢ - مسألة : ( وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ )

المُصَنِّفُ هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » .

قوله : وَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ . وَذَكَرَ فِي « الْإِرْشَادِ » وَجْهًا ؛ أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى الْحَالِقِ . وَوَجْهٌ فِي « الْفُرُوعِ » احْتِمَالًا ؛ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَيَأْتِي إِذَا أَكْرَهَ عَلَى الْحَلْقِ ، وَحَلَقَ بِنَفْسِهِ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي آخِرِ الْفِدْيَةِ .

قوله : وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

المتنع وقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ ، وَشَعَرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . وَعَنْهُ ،  
لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ مُفْرَدٌ .

الشرح الكبير وكذلك إن قَلَّمَ أظْفَارَهُ . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وعمر بن دينار ،  
والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال سعيد بن جبير ، في مُحْرَمٍ قَصَّ  
شَارِبَ حَلَالٍ : يَتَصَدَّقُ بِدِرْهَمٍ . وقال أبو حنيفة : يَلْزَمُهُ صَدَقَةٌ ؛ لَأَنَّهُ  
مُحْرَمٌ أَتْلَفَ شَعْرًا ، أَشْبَهَ شَعَرَ الْمُحْرَمِ . ولنا ، أَنَّهُ شَعْرٌ مُبَاحٌ الْإِتْلَافِ ،  
فَلَمْ يَجِبْ بِإِتْلَافِهِ شَيْءٌ ، كَشَعْرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .

١١٨٣ - مسألة : ( وقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ ، وَشَعَرَ الرَّأْسِ  
وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . وعنه ، لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ مُفْرَدٌ ) لا فَرْقَ بَيْنَ حَلْقِ الشَّعْرِ ،  
وإِزَالَتِهِ بِالتَّوَرَةِ ، أَوْ قَصِّهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وكذلك القولُ  
في الْأَظْفَارِ . وَشَعَرُ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ ، سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ، فِي

الإصناف الأصحاب . وفي « الفُصُولِ » اِخْتِمَالٌ ؛ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْحَالِقِ .

فائدة : لو طَيَّبَ غَيْرَهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْحَالِقِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ  
والتَّفْصِيلِ . قلتُ : لو قِيلَ بِوُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى الْمُطَيِّبِ الْمُحْرَمِ ، لَكَانَ مُتَّجِعًا ؛  
لَأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ لَا يَسْلُمُ مِنَ الرَّائِحَةِ ، بِخِلَافِ الْحَلْقِ . وفي كلامِ بعضِ  
الأَصْحَابِ ، أَوْ اللَّبَسِ غَيْرُهُ ، فَكَالْحَالِقِ .

قوله : وقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ . وكذا قَطَعَ بعضُ الظُّفْرِ . وهذا المذهبُ ،  
وعليه الأصحابُ . وخرَّجَ ابنُ عُقَيْلٍ وَجْهًا ، يَجِبُ عَلَيْهِ بِنِسْبَتِهِ ، كَأَتْمَلَةٍ إِضْبَعٍ ،  
وَمَا هُوَ بِبَيْعِلٍ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عُثْمَانَ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَهُوَ اِخْتِمَالٌ لِأَبِي حَكِيمٍ .  
ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَذَكَرَهُ فِي « الْفَاتِقِ » وَغَيْرِهِ قَوْلًا .

ظاهر المذهب . وهو قول الأكثرين ، خلافاً لداود ؛ لأنه شعرٌ يحصلُ به الترفُّهُ والتَّنْظِيفُ ، أشبه الرأسَ . فإن حلقَ شعرِ رأسه وبدنه ، ففى الجميع فِدْيَةٌ واحدةٌ ، وإن حلقَ من رأسه شعرَتين ، ومن بدنه كذلك ، فعليه دَمٌ . هذا اختيارُ أبى الخطاب ، وهو ظاهرُ كلامِ الخرقي ، ومذهبُ أكثر الفقهاء . وفيه روايةٌ أخرى ، [ ٣٥/٣ ط ] أنه إذا قَلَعَ من رأسه وبدنه ما يَجِبُ الدَّمُ بكلِّ واحدٍ منهما مُنفَرِداً ، فعليه دَمَان . وهذا الذى ذكره القاضى ، وابنُ عقيل . وعلى هذه الروايةِ ، لو قَطَعَ من رأسه شعرَتين ، ومن بدنه كذلك ، لم يَجِبْ عليه دَمٌ ؛ لأنَّ الرأسَ يُخَالِفُ البَدَنَ بِحُصُولِ

قوله : وشعرُ الرأسِ والبَدَنِ واحدٌ . هذا الصحيحُ من المذهبِ والروايتين . اختاره أبو الخطاب ، والمُصَنِّفُ ، والشارحُ . وقال : هذا ظاهرُ المذهبِ ، وظاهرُ كلامِ الخرقي . وجزم به فى « الهادى » . وقدمه فى « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفائق » . وعنه ، لكلِّ واحدٍ حُكْمٌ مُنفَرِدٌ . نقلها الجماعةُ عن أحمد . واختارها القاضى ، وابنُ عقيل ، وجماعةٌ . وجزم به فى « المبتهج » ، و « نظم المفردات » . وأطلقهما فى « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الفروع » . وقال فى « المبتهج » : إن أزالَ شعرَ الأنفِ ، لم يلزمه دَمٌ ؛ لعدمِ الترفُّهِ . قال فى « الفروع » : كذا قال . قال : وظاهرُ كلامِ غيره خلافه . وهو أظهرُ . وتظهرُ فائدةُ الروايتين ، لو قَطَعَ من رأسه شعرَتين ، ومن بدنه شعرَتين ، فَيَجِبُ الدَّمُ على المذهبِ ، ولا يَجِبُ على الروايةِ الثانيةِ .

فائدة : ذكر جماعةٌ من الأصحابِ ، أنه لو لَيسَ أو تَطَيَّبَ فى رأسه وبدنه ، أن

وَأِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَعَطَى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ،  
أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّهُ ، أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، [ ٢٦٤ ] فَلَا فِدْيَةَ  
عَلَيْهِ .

المنع

التَّحْلِيلُ بِحَلْقِهِ دُونَ شَعْرِ الْبَدَنِ . وَلَنَا ، أَنَّ الشَّعْرَ كُلَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ فِي  
الْبَدَنِ ، فَلَمْ تَتَعَدَّدِ الْفِدْيَةُ بِتَعَدُّدِهِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَوَاضِعِهِ ، كَسَائِرِ الْبَدَنِ ،  
وَكَمَا لَوْ لَبَسَ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ .

الشرح الكبير

١١٨٤ - مسألة : ( وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ  
فَعَطَى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ، أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّهُ ، أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، فَلَا  
فِدْيَةَ عَلَيْهِ ) إِذَا خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ اسْتَرْسَلَ شَعْرٌ حَاجِبِيهِ عَلَى عَيْنَيْهِ  
فَعَطَاهُمَا ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ ، فَلَهُ قَصُّ مَا انْكَسَرَ مِنْهُ ،

فِيهِ الرَّوَابِيتُ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةَ وَاحِدَةً . وَجَزَمَ  
بِهِ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَذَكَرَ ابْنُ  
أَبِي مُوسَى الرَّوَابِيتَيْنِ فِي اللَّبْسِ . وَتَبِعَهُ فِي « الرَّعَائِيتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدْ بَيَّنَّا  
أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةَ وَاحِدَةً .

الإيضاح

قوله : وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَعَطَى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ، أَوْ  
انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّهُ - يَعْنِي ، قَصَّ مَا اخْتَجَّ إِلَى قَصِّهِ - أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ،  
[ ٢٧٧/١ ] فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ اقْتَصَدَ فَرَّالُ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يُضْمَنُ ،  
أَوْ حَجَمَ أَوْ اخْتَجَمَ وَلَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي الْقَصْدِ مِثْلُهُ .  
وَالْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ الْآجُرِّيُّ :  
إِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَأَذَاهُ ، قَطَعَهُ وَفَدَى .

الشرح الكبير

ولا شيء عليه ؛ لأنه إزالة لأذاه ، فلم يكن عليه فدية ، كقتل الصيد الصائل ، وكذلك إن قطع جلدة عليها شعر ، لم يكن عليه فدية ؛ لأنه زال تبعاً لغيره ، والتابع لا يضمّن ، كما لو قلع أشعار عيني إنسان ، فإنه لا يضمّن أهديهما . فأما إن كان الأذى من غير الشعر ، كالقمل ، والقروح ، والصداع ، وشدة الحرّ عليه لكثرة الشعر ، فله إزالته ، وعليه الفدية ، كما لو احتاج إلى أكل الصيد في حال المخصّصة ، وكذلك إن احتاج إلى مداواة قرحة لا يمكنه مداواتها إلا بقصّ ظفره ، فله قصه ، وعليه الفدية ؛ لما ذكرنا . وقال ابن القاسم ، صاحب مالك : لا فدية عليه . ولنا ، أنه أزال ما منعه إزالته لصرفه في غيره ، أشبه خلق رأسه دفعا لصرف القمل . وإن وقع في أظفاره مرض ، فأزالها لذلك المرض ، فلا شيء عليه ؛ لأنه أزالها لإزالة مرضها ، أشبه قصّ الظفر لكسره . والله تعالى أعلم . وإن انكسر ظفره ، فأزال أكثر مما انكسر ، فعليه الفدية ؛ لأنه لا حاجة إلى إزالته .

فوائد ؛ الأولى ، لو حصل له أذى من غير الشعر ، كشدة حرّ وقروح وصداع ، أزاله وفدى ، كأكل صيد لصرورة . الثانية ، يجوز له تخليل لحيته ، ولا فدية بقطعه بلا تعمد . نقله ابن إبراهيم . وقدمه في « الفروع » . والصحيح من المذهب ، أنه إن بان بمشط أو تخليل ، فدى . قال الإمام أحمد : إن خللها فسقط شعر ، أو كان ميتا ، فلا شيء عليه . قاله في « الفروع » . وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما . الثالثة ، يجوز له حكّ رأسه وبذنه برفق . نصّ عليه ، ما لم يقطع شعرا . وقيل : غير الجنب لا يخللها بيده ، ولا يحكهما بمشط

## فَصْلُ : الثَّالِثُ ، تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ ، فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ ،

الشرح الكبير

**فصل :** وإن خَلَلَ شَعْرَهُ ، فَسَقَطَتْ شَعْرَةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مِيتَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الشَّعْرِ النَّابِتِ ، فَفِيهَا الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَهَا بِفِعْلِهِ ، فَإِنْ شَكَّ فِيهَا ، فَلَا فِدْيَةَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَفَى الضَّمَانِ ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ ، وَإِنْ قَطَعَ اضْبِعًا عَلَيْهَا ظُفْرٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ : ( الثَّالِثُ ، تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ ، فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ

الإنصاف

وَلَا ظُفْرٍ . الرَّابِعَةُ ، يَجُوزُ غَسْلُهُ فِي حَمَّامٍ وَغَيْرِهِ بِلَا تَسْرِيحٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ ، أَنْ تَرَكَ غَطِّيهِ فِي الْمَاءِ وَتَغْيِيبِ رَأْسِهِ أَوْ لَى ، أَوْ الْحَزْمُ بِهِ . الْخَامِسَةُ ، يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةً ، يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَعَنْهُ ، يَحْرُمُ وَيَفْدَى . نَقَلَ صَالِحٌ ، قَدْ رَجَلَ شَعْرَهُ . وَلَعَلَّهُ يَقْطَعُهُ مِنَ الْغُسْلِ . وَعَلَى الْقَوْلِ بِالكَرَاهَةِ ، حَكَى صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمَا ، فِي الْفِدْيَةِ رَوَايَتَيْنِ ، وَقَدَّمُوا عَدَمَ الْوُجُوبِ . وَقِيلَ : الرُّوَايَتَانِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : يَحْرُمُ . فَذَى ، وَالْأَفْلَا . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، كَالِاسْتِظْلَالِ بِالْمَحْمِلِ عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي مَنْ اخْتَنَجَ إِلَى قَطْعِهِ بِجِجَامَةٍ أَوْ غَسْلٍ : لَمْ يَضُرَّهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

تنبيه : قوله : الثَّالِثُ ، تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ . تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ السُّوَالِكِ ، أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَأَنَّ مَا فَوْقَهُمَا مِنَ الْبَيَاضِ مِنَ الرَّأْسِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ ، مَا هُوَ مِنَ الرَّأْسِ ، وَمَا هُوَ مِنَ الْوَجْهِ ،

أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ عَصَبُهُ ، أَوْ طَيَّنَهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ الْمَقْنَعِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

الشرح الكبير

أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ عَصَبُهُ ، أَوْ طَيَّنَهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ( أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَدْ ذُلَّ عَلَيْهِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحْرَمِ عَنْ لُبْسِ الْعَمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَصَّتُهُ رَاحِلَتُهُ : « لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » <sup>(٢)</sup> . فَعَلَّلَ مَنْعَ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، فَعِلِمَ أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَقُولُ : [ ٣٦/٣ ] « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا » <sup>(٣)</sup> . وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى أَنْ يَشُدَّ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ <sup>(٤)</sup> بِالسَّيْرِ <sup>(٥)</sup> .

**فصل : والأذنان من الرأس ، تحرّم تغطيتهما ، كسائر الرأس .**

والخلاف في ذلك مُسْتَوْفَى ؛ فَمَا كَانَ مِنَ الرَّأْسِ حَرُمُ تَغْطِيَتِهِ هُنَا ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . الإِنْصَافُ  
قوله : فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ ، أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ

(١) يأتي تخريجُه من حديث ابن عمر في صفحة ٢٤٥ .

(٢) تقدم تخريجُه في ٨٧/٦ .

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٩٤ . والبيهقي ، في : باب المرأة لا تنتقب ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥/٤٧ . وانظر نصب الراية ٢/٢٧٢ .

(٤) سقط من : م .

(٥) لم نجده .

المقنع وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْمَحْمِلِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ .

الشرح الكبير

وَأَبَاحَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» <sup>(١)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الطَّهَارَةِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ بَعْضِ رَأْسِهِ ، كَمَا يُمْنَعُ تَغْطِيَةَ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْهَى عَنْهُ يَحْرُمُ بَعْضُهُ ، كَمَا يَحْرُمُ جَمِيعُهُ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . حَرَّمَ خَلْقَ بَعْضِهِ . وَسَوَاءٌ غَطَّاهُ بِالْمَلْبُوسِ الْمُعْتَادِ ، أَوْ بغيرِهِ ، مِثْلُ أَنْ عَصَبَهُ بِعَصَابَةٍ ، أَوْ شَدَّهُ بِسَيْرٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ قِرْطَاسًا فِيهِ دَوَاءٌ ، أَوْ لَا دَوَاءَ فِيهِ ، أَوْ خَصَصَهُ بِحِنَاءٍ أَوْ طَلَاهُ بِطِينٍ ، أَوْ نُورَةٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً ، فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ سَتَرُ لَهُ وَتَغْطِيَةٌ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ ؛ لقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَدَى مِنْ رَأْسِهِ فِدْيَةٌ ﴾ . الْآيَةُ . وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ <sup>(٣)</sup> . وَبِهَذَا كَلَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَكَانَ عَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِي الْعَصَابَةِ مِنَ الضَّرُورَةِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، كَمَا لَوْ لَيْسَ قَلَنْسُوءٌ لِلْبُرْدِ .

١١٨٥ - مسألة : ( وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْمَحْمِلِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ) كَرِهَ

الإنصاف

عَصَبَهُ - وَلَوْ بِسَيْرٍ - أَوْ طِينَهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ - وَلَوْ بِنُورَةٍ - فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . بَلَا نَزَاعَ .

فَالِدَّةُ : فِعْلٌ بَعْضُ الْمَنْهَى عَنْهُ ، كَفِعْلِهِ كَلَّهُ فِي التَّحْرِيمِ .

قوله : وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْمَحْمِلِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ . سواءً كانَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا . قاله

(١) تقدم تخريجه في ٢٨٨/١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .



أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ ، لِلْمُحْرَمِ الْاِسْتِظْلَالَ بِالْمَحْمِلِ . وما كان في مَعْنَاهُ ، كَالْهُوْذَجِ وَالْعَمَارِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْبَعِيرِ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَيُرْوَى كَرَاهَتُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَمَالِكٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ . وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : لَا يَسْتَظِلُّ الْبَتَّةُ . وَرَخَّصَ فِيهِ رَبِيعَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ ، وَعَطَاءٍ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ الْحُصَيْنِ ، قَالَتْ : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَادِعِ ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالَ ، وَأَحَدَهُمَا آخِذًا بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّظَلُّلُ فِي الْبَيْتِ وَالْخَبَاءِ ، فَجَازَ فِي حَالِ الرُّكُوبِ ، كَالْحَلَالِ .

القاضي وجماعة ، واقتصر عليه في « الفروع » . وكذا ما في مَعْنَاهُ ، كَالْهُوْذَجِ ، الْاِسْتِظْلَالَ ، وَالْمَحْفَةَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . واعلمُ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي تَحْرِيمِ الْاِسْتِظْلَالِ . وفيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْرُمُ . وهو « الصَّحِيحُ مِنْ » المذهب ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قال الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَالْمُخْتَارُ لِأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، حَتَّى إِنَّ الْقَاضِيَّ فِي « التَّعْلِيقِ » وَفِي غَيْرِهِ ، وَابْنُ الزَّائِغُونِيَّ ، وَصَاحِبُ « الْمُقَوِّدِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَجَمَاعَةٌ ، لَا خِلَافَ عَنْدهُمْ فِي ذَلِكَ . قال في « الفروع » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وهو ظَاهِرٌ مُقَدِّمٌ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يُكْرَهُ . اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَقَالَ : هِيَ الظَّاهِرُ عَنْهُ . وَجَزَمَ

(١) في : باب استحباب رمي جمرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٤٤/٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الحرم يظلل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ .  
والنسائي ، في : باب الركوب إلى الجمار ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢١٩/٥ .  
(٢ - ٣) زيادة من : ش .

واختج أحمد ، بأن عطاء روى أن ابن عمر ، رضى الله عنه ، رأى على رخل عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة غوداً يستتره من الشمس ، فنهاه . وعن نافع ، عن ابن عمر ، أنه رأى رجلاً مخرباً على رخل ، وقد رفع عليه ثوباً على غود يستتره من الشمس ، فقال : أضح لمن أحرمت له . أى ابرز للشمس . رواها الأثرم<sup>(١)</sup> . ولأنه يستتره بما يقصد به الترفه أشبه ما لو عطاه . والحديث الذى استدلوا به قد ذهب إليه أحمد ، ولم يكره الاستتار بالثوب ، فإن ذلك لا يقصد الاستدانة ، والهودج بخلافه ، والخيمة والبيت يرادان لجمع الرخل وحفظه ، لا للترفه . إذا ثبت ذلك فإن أحمد ، رحمه الله ، إنما كره ذلك كراهة تنزيه في الظاهر [ ٣٦/٣ ط ]

به ابن رزين في « شرحه » ، وصاحب « الوجيز » . وصححه في « تصحيح المحرر » . قال القاضى موفق الدين : هذا المشهور . وأطلقهما في « الكافي » ، و « المذهب الأحمد » ، و « المحرر » ، و « الفروع »<sup>(٢)</sup> ، وابن منبجى في « شرحه » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وعنه ، يجوز من غير كراهة . ذكرها في « الفروع » . ويختل أن يكون كلام المصنف في وجوب الفدية بفعل ذلك ، وهو الظاهر ؛ لقوله قبل ذلك : فمتى فعل كذا وكذا ، فعليه الفدية ، وإن استظل بالمخمل ، ففيه روايتان . فسياقه يدل على ذلك ، وعليه « شرح ابن منبجى » ، وفيها روايات ؛ إحداها ، لا تجب الفدية بفعل ذلك . واختاره المصنف . وصححه في « التصحيح » ، وقدمه في « الشرح » . قال ابن رزين

(١) وأخرجهما البيهقي ، في : باب من استحسب للمحرم أن يضحى ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

٧٠/٥ .

(٢) (٢ - ٢) زيادة من : ش .

عنه ؛ لوقوع الخلاف فيه ، وقول ابن عُمر ، ولم يرَ ذلك حراماً ولا موجباً للفدية . قال الأثرم : سمعتُ أبا عبد الله يسأل عن المحرم يستظل على المحمل ؟ قال : لا . وذكر حديث ابن عُمر . قيل له : فإن فعل ، يهريق دماً ؟ قال : أما الدم فلا . وعنه ، أنه تجب عليه الفدية . اختاره الخرقى .

في « شرحه » : وهو أظهر . قال في « إدرالك العاية » ، و « تجريد العناية » : ولا يستظل بمحمل في رواية . وجزم به في « الوجيز » ، و « المنور » ، و « المنتخب » . وهذا المذهب ، على ما اضطلحناه [ ٢٧٧/١ ] عليه في الخطبة . والرواية الثانية ، تجب عليه الفدية بفعل ذلك . قال في « الفروع » : اختاره الأكثر . وجزم به الخرقى ، وصاحب « الإفادات » ، و « تذكرة ابن عقيل » ، و « عقود ابن البناء » ، و « الإيضاح » . وصححه في « الفصول » ، و « المنهج » . واختاره القاضى في « التعليل » ، وابن عبدوس في « تذكيرته » . وقدمه في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » . وأطلقهما في « الكافي » ، و « الهادى » ، و « المذهب الأحمد » ، و « المحرر » ، و « نهاية ابن رزين » . والرواية الثالثة ، إن كثر الاستيظلال ، وجبت الفدية ، وإلا فلا . وهو المنصوص عن أحمد في رواية جماعة . اختاره القاضى ، والزركىشى ، وغيرهما . وأطلقهن في « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « النظم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفروع » ، و « الفائق » .

تنبيه : اختلف الأصحاب في محل الروايتين الأولىين ؛ فعند ابن أبى موسى ، والمصنف في « الكافي » ، والمجد ، والشارح ، وابن منبجى في « شرحه » ، أنهما مبيتان على الروايتين في تحريم الاستيظلال وعدمه ، فإن قلنا : يحرم . وجبت

الشرح الكبير وهو قول أهل المدينة ؛ لأنه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالباً ، أشبه ما لو ستره بشيء يلاقيه . ويروى عن الراشبي<sup>(١)</sup> ، قال : رأيت أحمد بن المعدل<sup>(٢)</sup> في الموقف في يوم شديد الحر ، وقد ضحى للشمس ، فقلت له : يا أبا الفضل ، هذا أمر قد اختلف فيه ، فلو أخذت بالتوسعة . فأنشأ يقول :

صَحِيتُ لَهُ كَيْ اسْتَظِلَّ بِظِلِّهِ      إِذَا الظِّلُّ أَضْحَى فِي الْقِيَامَةِ قَالِصَا  
فَوَا أَسْفَا إِنْ كَانَ سَعْيُكَ بَاطِلًا      وَوَاحِسَرْنَا إِنْ كَانَ حُجُوكَ نَاقِصَا

الإنصاف الفدية ، وإلا فلا . وهي طريقة ابن حمدان . وعند القاضي ، وصاحب « المنهج » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الفروع » ، وغيرهم ، أنهما مبيّتان على القول بالتحريم في الاستظلال ؛ إذ لا جواز عندهم ، إلا أن القاضي يستثنى اليسير فيبيحه ، ولا يوجب فيه فدية ، كما تقدم .

فوائد ؛ إحداها ، وكذا الخلاف والحكم إذا استظل بثوب ونحوه ، نازلاً وراكباً . قاله القاضي وجماعة . واقتصر عليه في « الفروع » . الثانية ، لا أثر للقصد وعدمه فيما فيه فدية ، وما لا فيه فدية ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل : إن قصد به الستر ، فدى ، مثل أن يقصد بحمل

(١) أبو الفضل العباس بن الفرج ، كان إماماً في اللغة والنحو إخبارياً ، قله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين . العبر ٢ / ١٤ .

والقصة والبيتان في ترتيب المدارك ٢ / ٥٥٣ ، وفيه : « المريد » مكان : « الراشي » .

(٢) أحمد بن المعدل بن غيلان العبدى البصرى ، فقيه مالكي متكلم ، وكان ورعاً متعباً للسنّة ، من رجال القرن الثالث . طبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٤ ، ترتيب المدارك ٢ / ٥٥٨-٥٥٠ ، الديساج المذهب ١٤٣-١٤١ / ١ .

وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ تَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِخِيَمَةٍ الْمَقْنَعِ  
أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١١٨٦ - مسألة : ( وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ تَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِخِيَمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) إِذَا حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ طَبَقًا أَوْ مِكَتَلًا أَوْ نَحْوَهُ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ سَتَرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يُقْصَدُ بِهِ السُّتْرُ غَالِبًا ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ . وَسَوَاءٌ قَصَدَ بِهِ السُّتْرَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ؛ لِأَنَّ مَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ ، فَكَذَلِكَ مَا لَا تَجِبُ بِهِ . وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجُوبَ الْفِدْيَةِ إِذَا قَصَدَ بِهِ السُّتْرَ ؛ لِأَنَّ الْجَيْلَ لَا تُجِيلُ الْحُقُوقَ . وَلِأَنَّهُ لَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَارِ لَقَصَدَ شَمَّ الطَّيِّبِ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ تَجِبْ ، كَذَلِكَ هَذَا . وَإِنْ سَتَرَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ السُّتْرَ بِيَعُضِ بَدَنِهِ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ السُّتْرِ ، وَلِذَلِكَ <sup>(١)</sup> لَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَرْجِهِ ، لَمْ تُجْزِئَهُ فِي السُّتْرِ ، وَلِأَنَّ الْمُحْرَمَ مَأْمُورٌ بِمَسْحِ رَأْسِهِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِوَضْعِ يَدِهِ

شَيْءٍ عَلَى رَأْسِهِ السُّتْرَ . الثَّلَاثَةُ ، يَجُوزُ تَلْبِيدُ رَأْسِهِ بِغَسَلٍ أَوْ صَمْغٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَهُ غَبَارٌ أَوْ دَيْبٌ ، وَلَا يُصِيبَهُ شَعْتُ .

قوله : ( وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ تَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِخِيَمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَلَوْ قَصَدَ بِهِ السُّتْرَ . وَلَمْ يَسْتَنْرِ ابْنُ عَقِيلٍ ، إِذَا

(١) م : : كَذَلِكَ .

عليه . وإن طَلَا رَأْسَهُ بِغُسْلٍ <sup>(١)</sup> أَوْ صَنْعٍ ؛ لِيَجْتَمِعَ الشَّعْرُ وَيَتَلَبَّدَ فَلَا يَدْخُلُهُ الْغُبَارُ وَلَا يُصِيبُهُ الشَّعْتُ وَلَا يَقَعُ فِيهِ الدِّيْبُ ، جاز ، وهذا التلييد الذي جاء في حديث ابن عمر : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلْبِدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وإن كَانَ فِي رَأْسِهِ طَيْبٌ مِمَّا جَعَلَهُ فِيهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ <sup>(٣)</sup> .

**فصل : ولا بأس أن يستظل بالسقف والحائط والشجرة والخباء ، وإن نزل تحت شجرة ، وطرح عليها شيئاً يستظل به ، فلا بأس به عند جميع أهل العلم ، وقد صح به الثقل . قال جابر ، رضى الله عنه ، في حديث حجة النبي ﷺ : وأمر بقبة من شعر ، ففُصِّرَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، [ ٣٧/٣ و ] فنزل بها ، حتى إذا زاغت الشمس . رواه مسلم <sup>(٤)</sup> . ولا بأس**

حمل على رأسه شيئاً وقصد الستر به مما تجب فيه الفدية . الإنصاف

(١) هكذا في النسختين بالعين ، وفي المغني ١٥٢/٥ « يغسل » . بالعين غير منقوطة . والغسل بكسر العين : ما يغسل به الرأس مع الماء ، كالصابون ونحوه .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أهل ملبدا ، من كتاب الحج ، وفي : باب التلييد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٦٨/٢ ، ٢٠٩/٧ . ومسلم ، في : باب التلية وصفتها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤٢/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التلييد ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٥/١ . والنسائي ، في : باب التلييد عند الإحرام ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٠٤/٥ ، ١٠٥ . وابن ماجه ، في : باب من ليد رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣١ ، ١٢٠/٢ .

(٣) الحديث لعائشة ، وليس لابن عباس ، وهو المتقدم في صفحة ١٣٩ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٤ .

الشرح الكبير

أَنْ يَنْصُبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا يَقِيهِ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، إِمَّا أَنْ يُنْسِكَه إِنْسَانٌ ، أَوْ يَرْفَعَهُ عَلَى عَوْدٍ ، عَلَى نَحْوِ مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ أُمِّ الْحُسَيْنِ ، أَنَّ بِلَالًا أَوْ<sup>(١)</sup> أُسَامَةَ كَانَ رَافِعًا ثَوْبَهُ يَسْتُرُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْصِدُ بِهِ الْاسْتِدَامَةُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، كَالِاسْتِظْلَالِ بِحَائِطٍ .

١١٨٧ - مسألة : ( وَفِي تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ رَوَاتَانِ ) إِحْدَاهُمَا ، يُيَاخُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرٍ ، وَالْقَاسِمِ ، وَطَاوُسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُيَاخُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ<sup>(٣)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup> ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَنْ

قَوْلِهِ : وَفِي تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُيَاخُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « تَغْلِيْقِهِ » ، وَ« جَامِعِهِ » ، وَابْنُ عُقَيْلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي « تَذْكِرَتِهِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » :

(١) فِي م : ١٠ و ٩ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٣٧ .

(٣- ٣) فِي م : ابْنُ عَامِرٍ .

راجلَيْه ، فَأَقْعَصَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكُفُّوهُ فِي نَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا »<sup>(١)</sup> . ولأنه مُحَرَّمٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَحَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ ، كَالطَّبِيبِ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصُّحَابَةِ ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَمَّا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا »<sup>(٢)</sup> . وحديثُ ابنِ عَبَّاسٍ الْمَشْهُورُ فِيهِ : « وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » . هَذَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ » . فَقَالَ شُعْبَةُ : حَدَّثَنِي أَبُو يَسْحَرٍ ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ ، فَبَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ يُحَدِّثُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ » . فَقَبِلَ قَوْلُهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ ضَعُفَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ . وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ : « خَمِّرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » . فَتَعَارَضَ الرَّوَايَتَانِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْتَغِي بُلْبُسَ الْقَفَازَيْنِ .

وَالجَوَازُ أَصَحُّ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّصْصِيحِ » ، وَ « تَمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ » ، وَ « تَصْصِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَغَيْرِهِمَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِقْتِصَارِهِمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَابْنُ زَرْبٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ، وَعَلَيْهِ الْفِيدَةُ بِتَغْطِيَتِهِ . نَقَلْنَا الْأَكْثَرَ

(١) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٥ .



## فصل : الرابع ، بُسُ الْمَخِيطِ وَالْخُفَيْنِ ، ..... المقنع

١١٨٨ - مسألة : ( الرابع ، بُسُ الْمَخِيطِ وَالْخُفَيْنِ ) قال ابن  
 المنذر : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ بُسِ الْقَمِيصِ ،  
 وَالْعَمَائِمِ ، وَالسَّرَاوِيلَاتِ ، وَالْبِرَانِسِ ، وَالْخِفَافِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا  
 رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَا  
 يَنْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْبَسُ الْقُمَصُ ،  
 وَلَا الْعَمَائِمُ ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبِرَانِسِ ، وَلَا الْخِفَافُ ، إِلَّا أَحَدًا  
 لَا يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ ، فَلْيَنْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا  
 يَنْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّغْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرُسُ <sup>(١)</sup> » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

عن الإمام أحمد . وقدمه في « المنهج » .  
 قوله : الرابع ، بُسُ الْمَخِيطِ وَالْخُفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَنْبَسِ سَرَاوِيلَ ،

- (١) الورس : نبت يستعمل لتلوين الملابس الحريرية .  
 (٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ، من كتاب العلم ، وفي : باب الصلاة في  
 القميص والسراويل والتبان والقباء ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد الثعلين ،  
 وباب البرانس ، وباب السراويل ، وباب العمائم ، من كتاب الحج ، وفي : باب النعال السنية وغيرها ، من  
 كتاب اللباس . صحيح البخاري ٤٥/١ ، ١٠٢ ، ٢٠/٣ ، ٢١ ، ١٨٧/٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب  
 ما يباح للمحرم بجمع أو عمرة ، وما لا يباح ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٤/٢ ، ٨٣٥ .  
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٣/١ . والنسائي ، في : باب النهي  
 عن لبس القميص للمحرم ، وباب النهي عن لبس السراويل في الإحرام ، وباب النهي عن أن تنتقب المرأة الحرام ، وباب  
 النهي عن لبس البرانس في الإحرام ، وباب النهي عن لبس العمامة في الإحرام ، وباب النهي عن لبس الخفين في  
 الإحرام ، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد ثعلين ، وباب قطعهما أسفل من الكعبين ، وباب  
 النهي عن أن تلبس الحرمة القفازين ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٠٠/٥ - ١٠٤ . وابن ماجه ، في :  
 باب ما يلبس المحرم من الثياب ، وباب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزاراً أو نعلين ، من كتاب المناسك .  
 سنن ابن ماجه ٩٧٧/٢ ، ٩٧٨ . والدارمي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن . =

إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ ، أَوْ لَا يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَالْحَقُّ بِهَا أَهْلَ الْعِلْمِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، مِثْلَ الْجُبَّةِ ، وَالْدَّرَاعَةِ <sup>(١)</sup> ، وَالتَّبَانِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ . فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ سَتْرُ بَدَنِهِ بِمَا عَمِلَ عَلَى قَدَرِهِ ، وَلَا سَتْرُ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ بِمَا عَمِلَ عَلَى قَدَرِهِ ، كَالْقَمِيصِ لِلْبَدَنِ ، وَالسَّرَاوِيلِ لِبَعْضِ الْبَدَنِ ، وَالْقَفَّازَيْنِ [ ٣٧/٣ ط ] لِلْيَدَيْنِ ، وَالْخُفَّيْنِ لِلرِّجْلَيْنِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا يَجُوزُ لُبْسُ شَيْءٍ مِنَ الْمَخِيطِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهَذَا الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ .

١١٨٩ - مسألة : ( إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسْ <sup>(٢)</sup> سَرَاوِيلَ ، أَوْ لَا يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ <sup>(٣)</sup> خُفَّيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ) إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ إِزَارًا ، فَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ سَرَاوِيلَ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَلَهُ لُبْسُ الْخُفَّيْنِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

أَوْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، إِنَّ لَمْ يَقْطَعْ الْخُفَّيْنِ إِلَى دُونَ الْكَعْبَيْنِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ <sup>(٣)</sup> : الْعَجَبُ مِنْ

= الدارمي ٣٢/٢ . والإمام أحمد في: المسند ٣/٢ ، ٤ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٣٩ .

(١) الدراعة : جبة مشقوقة المقدم .

(٢) في م : ٥ فيليس .

(٣) في : معالم السنن ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

الشرح الكبير

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ ، يَقُولُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَائِلَ الْمُحْرَمِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي ثَبَسِهِمَا عِنْدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ عَطَاءٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، إِلَّا مَالَكًا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، قَالَا : عَلَى مَنْ لَيْسَ السَّرَاوِيلُ الْفِدْيَةُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ ، وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ بَلْبُسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ ، كَالْقَمِيصِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ ، ظَاهِرٌ فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بَلْبُسِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةَ ، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ لُبْسَهُ بِحَالَةِ عَدَمِ غَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةُ ، كَالْخُفَيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ . وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَخْصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَأَمَّا الْقَمِيصُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِزَرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ ، وَيَخْصُلُ بِهِ السُّتْرُ ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ .

الإمام أحمد في هذا - يعني في قوله بعدم القطع - فإنه لا يكاد يُخالفُ سنةً تبلغه . وقُلْتُ سنةً لم تبلغه . قال الزُّرْكَشِيُّ : قُلْتُ : وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنَ الْخَطَائِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد نعلين ، من كتاب الحج ، وفي : باب السراويل ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠/٣ ، ١٨٧/٧ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، ومالا يباح .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٥/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في لبس السراويل ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٥٧/٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في لبس السراويل لمن لا يجد الإزار ، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد نعلين ، من كتاب مناسك الحج ، وفي : باب لبس السراويل ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٠١/٥ ، ١٠٣ ، ١٨١/٨ ، ١٨٢ . وابن ماجه ، في : باب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزاراً أو نعلين ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٥/١ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٣٧ .

**فصل :** وإذا لبس الخُفَّين ، مع عَدَمِ الثَّعلَينِ ، لم يَلْزَمَهُ قَطْعُهُمَا ، في أشهرِ الروايتين عن أحمد . يُروى ذلك عن علي بن أبي طالب ، رَضِيَ اللهُ عنه . وبه قال عطاء ، وعكرمة . والرواية الأخرى ، أنه يَقْطَعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ . فعلى هذه الرواية ، إن لَبَسَهُمَا مِنْ غيرِ قَطْعٍ أَفْتَدَى . وبه قال عروة بن الزبير ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ؛ لما روى ابن عمر ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « فَمَنْ لَمْ يَجِدِ الثَّعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا ، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وهو مُتَّصِفٌ لزيادة على حديث ابن عباس وجابر ، والزيادة من الثَّقة مقبولة . قال الخطابي<sup>(١)</sup> : العَجَبُ مِنْ أحمد في هذا ، فإنه لا يكادُ يُخَالِفُ سُنَّةَ تَبْلُغِهِ ، وَقَلَّتْ سُنَّةٌ لَمْ تَبْلُغْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِيِّ حديث ابن عباس ، وجابر : « وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الثَّعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ »<sup>(٢)</sup> . مع

الإِنصاف في تَوَهُمِهِ عن أحمد مُخَالَفَةَ السُّنَّةِ أو خَفَاءَهَا ، وقد قال المروذي : اِخْتَجَبْتُ عَلَى أَيْ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقُلْتُ : هُوَ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ . فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ ، وَذَاكَ حَدِيثٌ . فَقَدْ أَطْلَعَ عَلَى السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا نَظَرَ نَظْرًا لَا يَنْظُرُهُ إِلَّا الْفُقَهَاءُ الْمُتَبَصِّرُونَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى غَايَتِهِ فِي الْفَقْهِ [ ٢٧٨/١ ] وَالتَّظَنُّرُ . انْتَهَى . وَفِي « الْأَنْتِصَارِ » اِحْتِمَالٌ ، يَلْبَسُ سَرَاوِيلَ لِلْعَوْرَةِ فَقَطْ . وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ جِزَاءِ

(١) في : معالم السنن ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٢) حديث ابن عباس تقدم قبل قليل .

وحديث جابر أخرجه مسلم ، في : باب ما يباح للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٣/٣ ، ٣٩٥ .

قول عليّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وَقَطَعَ الْخُفَيْنِ فَسَادٌ ، يَنْبَسُهُمَا كَمَا هُمَا . مع مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ أُبِيحَ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ السَّرَاوِيلَ ، وَلَأَن قَطْعَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَالَةِ الْحَظَرِ ، فَإِنَّ لُبْسَ الْمَقْطُوعِ مُحَرَّمٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّعْلِينِ ، كَلْبَسِ الصَّحِيحِ ، [ ٣٨/٣ ] وفيه إِتْلَافٌ مَالِهِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَتِهِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : « فَلْيَقْطَعْهُمَا » . مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ . كَذَلِكَ رُوِيَ فِي « أُمَالِي أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ بِشْرَانَ <sup>(١)</sup> » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، أَنَّ نَافِعًا قَالَ بَعْدَ رِوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ : وَلْيَقْطَعْ الْخُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُيَيْدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْتِي بِقَطْعِهِمَا . قَالَتْ صَفِيَّةُ : فَلَمَّا أَخْبَرْتُهُ بِهَذَا رَجَعْتُ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ ، بِإِسْنَادِهِ ،

الصَّيْدِ ، إِذَا لَبَسَ مُكْرَهًا .

تبيينه : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا يَقْطَعْهُمَا . أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُمَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : هُوَ فَسَادٌ . وَاجْتِنَاءُ الْمُصَنَّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَغَيْرُهُمَا بِالنَّهْيِ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَوَّزَ الْقَطْعَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَنَّ فَائِدَةَ التَّخْصِيصِ ، كَرَاهَتُهُ لَغَيْرِ إِحْرَامٍ . قَالَ الْمُصَنَّفُ :

(١) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بِشْرَانَ الْأُمَوِيُّ ، اَلْحَدِيثُ الثَّقَةُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَنَسَخَةُ أُمَالِيهِ فِي الظَّاهِرِيَّةِ . تَارِيخُ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ١ / ٤٧٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٥ . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ، فِي : بَابِ مَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ مِنَ الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٥ / ٥٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٥ . وَالحديث في هذه المصادر عن الترخيص للمحرم أن تلبس خفيها ولا تقطعهما .

في « شرحه » عن عبد الرحمن بن عوف، رضى الله عنه، أنه طاف وعليه خفان، فقال له عمر، رضى الله عنه: والخفان مع القباء! فقال: قد لبستهما مع من هو خير منك<sup>(١)</sup>. يعنى رسول الله ﷺ. ويحتمل أن يكون الأمر بقطعهما منسوخا، فإن عمرو بن دينار روى الحديثين جميعا، وقال: انظروا أيهما كان قبل. قال الدارقطني<sup>(٢)</sup>: قال أبو بكر التيسابوري: حديث ابن عمر قبل؛ لأنه قد جاء في بعض رواياته، قال: نادى رجل رسول الله ﷺ، وهو في المسجد، يعنى بالمدينة، فكأنه كان قبل الإحرام. وفي حديث ابن عباس، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يخطب بعرفات، يقول: « من لم يجد نعلين، فليلبس خفين »<sup>(٣)</sup>. فيدل على تأخره عن حديث ابن عمر، فيكون ناسخا له، لأنه لو كان القطع واجبا لبينه للناس، فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، والمفهوم من إطلاق لبسهما لبسهما على حالهما، من غير قطع. قال شيخنا<sup>(٤)</sup>: والأولى قطعهما؛ عملا بالحديث الصحيح، وخروجا من الخلاف، وأخذًا بالاحتياط. والذي قاله صحيح.

والأولى قطعهما، عملا بالحديث الصحيح، وخروجا عن حالهما من غير قطع. فوائده؛ الأولى، الرأى كالحف فيما تقدم. الثانية، لو لبس مقطوعا دون

(١) أخرجه الإمام أحمد في: المسند ١٩٢/١.

(٢) انظر: سنن الدارقطني ١٣٠/٢.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٧.

(٤) في: المغني ١٢٢/٥.

**فصل : فإن لبس<sup>(١)</sup> المقطوع مع وجود الثعل** ، لم يَجْزُ له ، وعليه الفِدْيَةُ . نصَّ عليه . وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة : لا فِدْيَةُ عليه ؛ لأنه لو كان لبسه مُحَرَّمًا وفيه فِدْيَةٌ لَمَا أُمِرَ بقطعِهِ ؛ لَعَدَمِ الفائدةِ فيه . وعن الشافعي كالمذهبيين . ولنا ، أن النبي ﷺ شَرَطَ لإباحَةِ لبسهما عَدَمَ الثَّغْلَيْنِ ، فَذَلَّ على أَنَّهُ لا يَجُوزُ مع وجودِهما ، ولأنَّهُ مَخِيطٌ لِعَضْوٍ على قَدَرِهِ ، فَوَجَبَ على الْمُحَرَّمِ الفِدْيَةُ بلبسِهِ ، كَالْقَفَّازَيْنِ .

**فصل : وقياسُ قولِ أحمدَ في اللَّابِكَةِ<sup>(٢)</sup> ، والجُمُجِمِ<sup>(٣)</sup> ، ونحوهما ، أَنَّهُ لا يَلْبَسُهُما ، فَإِنَّهُ قال : لا يَلْبَسُ الثَّغْلَ التي لها قَيْدٌ . وهذا أَشدُّ منها . وقد قال في رَأْسِ الخُفِّ الصَّغِيرِ : لا يَلْبَسُهُ . وذلك لأنَّهُ يَسْتُرُ القَدَمَ ، وقد عَمِلَ لها على قَدَرِها فَأَشَبَهُ الخُفُّ ، فَإِنْ عَدِمَ الثَّغْلَيْنِ ، فَله لبسُ ذلك ، ولا فِدْيَةُ عليه ؛ لأنَّ النبي ﷺ أَباحَ لبسَ الخُفِّ عندَ ذلك ، فما دُونَ الخُفِّ أَوْلَى .**

**فصل : فأما الثَّغْلُ فَيُباحُ لبسُها كيفما كانت ، ولا**

الكَعْبَيْنِ ، مع وجودِ ثَعْلٍ ، لم يَجْزُ ، وعليه الفِدْيَةُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ ، نصُّ عليه . وقَدَّمَهُ في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « المغنى » ، و « الشرح » ، وقال القاضى ، وابنُ عَقِيلٍ في « مُفْرَدَاتِهِ » ، والمَجْدُ ، والشَّيْخُ

(١) في م : وجد .

(٢) اللابكة : الثعال المصنوعة من الجلد المدبوغ .

(٣) الجمجم : المداس .

يَجِبُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا وَرَدَتْ مُطْلَقًا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَيْدِ فِي النَّعْلِ : يَفْتَدِي ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ النَّعَالَ هَكَذَا . وَقَالَ : إِذَا أُخْرِمَتْ فَاقْطَعْ الْمَحْمَلَ الَّذِي عَلَى النَّعَالِ ، وَالْعَقِبَ الَّذِي يُجْعَلُ لِلنَّعْلِ ، فَقَدْ كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : فِيهِ دَمٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » : فِي الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ الْفِدْيَةُ . وَالْقَيْدُ : هُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزُّمَامِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَهُمَا إِذَا كَانَا عَرِيضَيْنِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجِبْ قَطْعُ الْخَفَيْنِ السَّائِرَيْنِ لِلْقَدَمَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ ، فَقَطْعُ سَيْرِ النَّعْلِ أَوْلَى أَنْ لَا يَجِبَ . وَلِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَادٌ فِي النَّعْلِ ، فَلَمْ يَجِبْ إِزَالَتُهُ ، كَسَائِرِ سُيُورِهَا ، وَلِأَنَّ قَطْعَ الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ رُبَّمَا تَعَذَّرَ مَعَهُ الْمَشْيُ فِي النَّعْلَيْنِ ؛ لِسُقُوطِهِمَا بِزَوَالِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَقَطْعِ الْقَبَالِ (١) .

**فصل :** فَإِنْ وَجَدَ نَعْلًا لَمْ يُمَكِّنْهُ لُبْسُهَا ، فَلَهُ لُبْسُ الْخَفِّ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالَهُ كَالْمَعْدُومِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ النَّعْلُ

تَقَى الدِّينَ : يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَفٍّ . فَلُبْسُ اللَّالِكَةِ وَالْجُنْجُمِ وَغَوَاهَا يَجُوزُ ، عَلَى الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَقِيَاسُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي اللَّالِكَةِ وَالْجُنْجُمِ ، عَدَمُ لُبْسِهِمَا ، لِامْعَادِمِ التَّغْلِيلِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ وَجَدَ نَعْلًا لَا يُمَكِّنْهُ لُبْسُهَا ، لَيْسَ الْخَفُّ ، وَلَا فِدْيَةُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ بَلْبَسِ الْخَفِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . الرَّابِعَةُ ، يُبَاحُ النَّعْلُ كَيْفَمَا

(١) القبال من النعل : الزمام الذي يكون بين الإصبع الوسطى والى تليها .



وَلَا يَغْفِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ، إِلَّا إِزَارَهُ وَهَمِيَانَهُ الَّذِي الْمَنَعُ فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ .

لغيره ، وكالماء في التَّيْمَمِ ، والرُّقْبَةُ التي لَا يُمَكِّنُهُ عُنُقُهَا ، ولأنَّ العَجَزَ عن لُبْسِهَا قام مقامُ العَدَمِ في إِبَاحَةِ لُبْسِ الخُفِّ ، فكذلك في إسقاطِ الفِدْيَةِ . ونَصُّ أَحْمَدَ على وَجوبِ الفِدْيَةِ ؛ لِقَوْلِهِ عليه السَّلَامُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ » . وهذا واجِدٌ .

١١٩٠ - مسألة : ( وَلَا يَغْفِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ، إِلَّا إِزَارَهُ وَهَمِيَانَهُ الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ) ليس للمُحْرِمِ أَنْ

كانت . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ ؛ لِإِطْلَاقِ إِبَاحَتِهَا . وقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » . والإنصاف  
وعنه ، تَجِبُ الفِدْيَةُ في عَقَبِ التَّعَلُّ أَوْ قَيْدِهَا ، وهو السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ على الزَّمامِ . وذكرَهُ في « الإِرْشَادِ » . قال القاضي : مُرَادُهُ ، العَرِيشَتَيْنِ . وصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ فِيهَا .

تنبيه : شَمِلَ قَوْلُهُ : لُبْسُ المَخِيطِ . ما عُجِّلَ على قَدْرِ العُضْوِ . وهذا إجماعٌ ؛ ولو كان دَرْعًا مَنُوسُجًا ، أَوْ لِبْدًا مَغْفُودًا ، ونَحْوَ ذَلِكَ . قال جماعةٌ : بما عُجِّلَ على قَدْرِهِ وقُصِدَ بِهِ . وقال القاضي وغيرُهُ : ولو كان غيرَ مُعْتَادٍ ، كَجُوزِ بْنِ كَفٍّ ، وخُفٍّ في رَأْسٍ ، فعليه الفِدْيَةُ .

فائدة : لَا يَشْتَرُطُ في اللُّبْسِ أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا ، بَلِ الكَثِيرُ والقَلِيلُ سَوَاءٌ .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : وَلَا يَغْفِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ . نَصٌّ عليه ، وليس له أَنْ يُحْكِمَهُ بِشَوْكَةٍ ، أَوْ إِبرَقٍ ، أَوْ خَيْطٍ ، وَلَا يَزِرُهُ في عُرْوَتِهِ ، وَلَا يَغْرِزُهُ في إِزَارِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، أَثِمَّ وَفَدَى . الثانيةُ ، يجوزُ شُدُّ وَسْطِهِ بِمَنْدِيلٍ وَحَبْلِ

يَعْقِدُ عَلَيْهِ الرَّدَاءَ وَلَا غَيْرَهُ ، إِلَّا الْإِزَارَ وَالْهِمْيَانَ <sup>(١)</sup> ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ  
لِذَلِكَ زِرًّا وَعُرْوَةً ، وَلَا يُخَلِّلَهُ بِشَوْكَةٍ وَلَا إِيرَةٍ وَلَا خَيْطٍ ، وَلَا يَغْرِزَهُ فِي  
إِزَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَخِيطِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ : أُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْ ثَوْبِي مِنْ وَرَائِي ، ثُمَّ أَعْقِدُهُ ؟ -  
وَهُوَ مُحْرِمٌ - فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ،  
مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مَعْبُدٍ ، زِرٌّ عَلَى طَلْسَانِي . -  
وَهُوَ مُحْرِمٌ - فَقَالَ لَهُ : كُنْتُ تَكْرَهُ هَذَا . فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَقْدِيَ .  
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَشَبَّحَ بِالْقَمِيصِ ، وَيَرْتَدِيَّ بِهِ ، وَبِرْدَاءٍ مُوَصَّلٍ ، وَلَا يَعْقِدُهُ ؛  
لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ الْمَخِيطُ عَلَى قَدْرِ الْعُضْوِ .

ونحوهما ، إِذَا لَمْ يَعْقِدْهُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي مُحْرَمٍ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ :  
لَا يَعْقِدُهَا ، وَيُدْجِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ . حَزَمَ بِهِ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » .  
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجُوزُ لَهُ شُدُّ وَسْطِهِ بِخَبْلٍ وَعِمَامَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَبِرْدَاءٍ  
لِحَاجَةٍ .

قوله : وَلَا يَعْقِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةً . اعْلَمْ أَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَا تَخْلُو ؛ إِذَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَفَقَتُهُ  
أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا نَفَقَتُهُ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْهِمْيَانِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ  
الْمُصَنِّفِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفَقَتُهُ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِذَا أَنْ يَلْبَسَهَا لَوَجَعٍ أَوْ لِحَاجَةٍ  
أَوْ غَيْرِهَا ، فَإِنْ لَبَسَهَا لَوَجَعٍ أَوْ حَاجَةٍ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقْدِي . وَكَذَا لَوْ لَبَسَهَا  
لغَيْرِ حَاجَةٍ بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَفِي « الْمُسْتَوْعِب » ، وَ « التَّرْغِيبِ » رَوَايَةٌ ؛ أَنَّ

(١) الهميان : كيسٌ للنفقة يُشدُّ في الوسط .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يعقد المحرم رداءه ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥١/٥ . وابن أبي  
شيبه ، في : باب في المحرم يعقد على بطنه ... ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبه ٤٩/٤ .

الشرح الكبير

**فصل : فأمّا الإزار ، فيَجُوزُ عَقْدُهُ ؛ لَأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لَسْتِرَ الْعَوْرَةِ ، فَأُيِّحَ ، كَاللَّبَاسِ لِلْمَرْأَةِ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ شَدَّ وَسَطَهُ بِالْمِنْدِيلِ أَوْ نَحْوِهِ ، كَالْحَيْلِ ، جَازٍ إِذَا لَمْ يَعْقِدْهُ . قَالَ أَحْمَدُ فِي مُحْرَمٍ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ :**

لَا يَغْفِقُهَا ، وَيُدْخِلُ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ . قَالَ طَاوُسٌ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَدْ شَدَّهَا عَلَى وَسْطِهِ ، فَأَدْخَلَهَا هَكَذَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمُشُقَّ أَسْفَلَ إِزَارِهِ نِصْفَيْنِ ، وَيَعْقِدَ كُلَّ نِصْفٍ عَلَى سَاقٍ ؛ لَأَنَّهُ يُشَبِّهُ السَّرَاوِيلَ . وَلَا يَلْبَسُ الرَّأْيَ<sup>(٢)</sup> ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَفِّ .

**فصل : فأمّا الهِمْيَانُ ، فَهُوَ مُبَاحٌ لِلْمُحْرِمِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ [ ٢٩/٣ ] مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجَازَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ ، مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخِّرُوهُمْ . وَمتى ثَبَتَ بغيرِ الْعَقْدِ ، مِثْلُ أَنْ يُدْخَلَ**

الْمِنْطَقَةُ كَالِهَيْمَيَانِ . اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا التَّفَقُّعُ وَعَدْمُهَا ، وَلِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ .

قوله : لِأَنَّهُ إِزَارُهُ وَهَيْمَانُهُ الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ . أَمَّا الْإِزَارُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، فَلَهُ أَنْ يَعْقِدَهُ ، بِلَا نِزَاعٍ . وَأَمَّا الْهَيْمَانُ ، فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يَعْقِدَهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، إِذَا كَانَتْ نَفَقَتُهُ فِيهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

(١) سقط من : م .

(٢) الرأى : كالحلف إلا أنه لا قدم له ، وهو أطول من الحلف .

السيور بعضها في بعض ، لم يعقده ؛ لأنه لا حاجة إليه ، فإن لم يثبت  
إلا بالعقد جاز ، نص عليه أحمد . وهو قول إسحاق . قال إبراهيم : كانوا  
يرخصون في عقد الهيمان للمحرم ، ولا يرخصون في عقد غيره . وقالت  
عائشة : أوثق عليك نفقتك<sup>(١)</sup> . وقال ابن عباس : أوثقوا عليكم  
نفقاتكم . وذكر القاضي في « الشرح » أن ابن عباس قال : رخص  
رسول الله ﷺ للمحرم في الهيمان أن يربطه ، إذا كانت فيه نفقته . وقال  
مجاهد : سئل ابن عمر عن المحرم يشد الهيمان عليه ؟ فقال : لا بأس  
به إذا كانت فيه نفقته ، يستوثق من نفقته<sup>(٢)</sup> . ولأنه مما تدعو الحاجة إليه ،  
فجاز ، كعقد الإزار .

**فصل :** فإن لم يكن في الهيمان نفقة ، لم يجز عقده ؛ لعدم الحاجة  
إليه ، وكذلك المنطقة . وقد روى عن<sup>(٣)</sup> ابن عمر ، أنه كره المنطقة  
والهيمان للمحرم . وهو محمول على ما ليس فيه نفقة ، على ما تقدم من  
الرخصة فيما فيه النفقة . وسئل أحمد عن المحرم يلبس المنطقة من وجع  
الظهر ، أو لحاجة إليها ؟ فقال : يفتدى . فقيل له : أفلا يكون مثل  
الهيمان ؟ قال : لا . وعن ابن عمر ، أنه كره المنطقة للمحرم ، وأباح  
شد الهيمان ، إذا كانت فيه نفقة . والفرق بينهما أن الهيمان يكون فيه

وفي « روضة الفقه » لبعض الأصحاب ، ولم يعلم من هو مصنفها ، لا يعقد سيور  
الهيمان . وقيل : لا بأس ، احتياطاً على النفقة .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الهيمان للمحرم ، من كتاب الحج . المصنف ٥٠/٤ .

(٢) أخرجه نحوه الطبراني في الكبير ( ١٠٨٠٦ ) .

(٣) زيادة ليستقيم بها المعنى .

وَأَنْ طَرَحَ عَلَى كَيْفِيهِ قَبَاءٌ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ الْمَقْعِ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدِيهِ فِي كُمِّيهِ .

الْثَّقَّةُ ، وَالْمِنْطَقَةُ لَا نَفَقَةَ فِيهَا ، فَأُيِّحَ شَدْ مَا فِيهِ الثَّقَّةُ لِلْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِهَا ، وَلَمْ يُيِّحْ شَدْ غَيْرَهَا . فَإِنْ كَانَ فِي الْمِنْطَقَةِ نَفَقَةٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَمِيَانِ نَفَقَةٌ ، فَهَمَا سَوَاءٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يُيِّحْ شَدْ الْمِنْطَقَةَ لَوَجَعِ الظُّهْرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْتَدِيَ ؛ لِأَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَيْسَتْ مُعَدَّةً لَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ فَعَلَ الْمَحْظُورَ فِي الْإِحْرَامِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، أَشَبَّهَ مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ لِدَفْعِ الْبَرْدِ ، أَوْ تَطَلَّبَ لِلْمَرَضِ . فَإِنْ فَعَلَ مَا لَا يُبَاحُ لَهُ فَعَلَهُ ، مِنْ عَقْدٍ غَيْرِ الْهَمِيَانِ وَالْإِزَارِ وَنَحْوِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَحْظُورًا فِي الْإِحْرَامِ .

١١٩١ - مسألة : ( وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَيْفِيهِ قَبَاءٌ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدِيهِ فِي كُمِّيهِ ) إِذَا طَرَحَ عَلَى كَيْفِيهِ قَبَاءٌ أَوْ نَحْوَهُ ، وَأَدْخَلَ كَيْفِيهِ فِيهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ يَدَاهُ فِي الْكُمَيْنِ . هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ مَخِيطٌ لِبَسِهِ الْمُحْرَمُ عَلَى الْعَادَةِ فِي لُبْسِهِ ، فَأُشْبِهَ الْقَمِيصَ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قوله : وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَيْفِيهِ قَبَاءٌ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، [ ٢٧٨ ط ] و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الْهِدَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمَجْدُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدِيهِ فِي الْكُمَيْنِ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . صَحَّحَهَا فِي « التَّلْخِصِ » ،

المقنع وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ .

الشرح الكبير

نَهَى عَنْ لُبْسِ الْأَقْيَةِ<sup>(١)</sup> . وقال الخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ . وهو قول الحسن ، وعطاء ، وإبراهيم ، وأبى حنيفة ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ<sup>(٢)</sup> فِي مَسْأَلَةِ [ ٣٩/٣ ط ] الْخُفَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ . وَلِأَنَّ الْقَبَاءَ لَا يُحِيطُ بِالْبَدَنِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الْفِدْيَةُ بِوَضْعِهِ عَلَى كَفَيْهِ إِذَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ يَتَشَبَّحُ بِهِ ، وَقِيَاسُهُمْ مَنَقُوضٌ بِالرِّدَاءِ الْمُوَصَّلِ ، وَالْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى لُبْسِهِ مَعَ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ .

١١٩٢ - مسألة : ( وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ) إِذَا احتَاجَ الْمُحْرَمُ إِلَى أَنْ يَتَقَلَّدَ بِالسَّيْفِ ، فَلَهُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

الإنصاف

و « التَّوْغِيبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » . وَرَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارْحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْفَائِقِ . وَقَالَ فِي الْمَذْهَبِ ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : إِذَا طَرَحَ الْقَبَاءَ عَلَى كَفَيْهِ ، وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ ، فَفِي الْفِدْيَةِ وَجْهَانِ . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَلَمْ أَرَهُ لغيره ، فَلَعَلَّهُ سَهَا . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : إِنْ أَدْخَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ ، فَذَى .

تنبيه : مفهوم قوله : وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . أَنَّهُ لَا يَتَقَلَّدُ بِهِ عِنْدَ عَدَمِهِمَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥٠/٥ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٠ .

ومالك<sup>(١)</sup> . وكرهه الحسن . ولنا ، ما روى أبو داود<sup>(٢)</sup> ، بإسناده عن البراء ، قال : لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية صالحهم على أن لا يَدْخُلُوها إلا بجلبان السلاح - القراب بما فيه - . وهذا ظاهر في إباحة حمله عند الحاجة ، لأنهم لم يكونوا يأمنون أهل مكة أن ينقضوا العهد ، فاشترطوا حمل السلاح في قرابه . فأما من غير خوف ، فقد قال أحمد : لا ، إلا من ضرورة . وإنما منع منه ؛ لأن ابن عمر قال : لا يحمل المخرم السلاح في الحرم . قال شيخنا<sup>(٣)</sup> : والقياس بإباحته ؛ لأن ذلك

وعنه ، يتقصد به لغير ضرورة . اختاره ابن الزاغوني . قال في « الفروع » : ويتوجه أن المراد في غير مكة ؛ لأن حمل السلاح فيها لا يجوز إلا لحاجة . نقل الأثر ، لا يتقصد بمكة إلا للخوف . وإنما منع منه ؛ لأنه في معنى اللبس عنده . وقال المصنف في « المغني » : والقياس بإباحته من غير ضرورة ؛ لأن ذلك ليس في معنى الملبوس المنصوص على تحريره . قال في « الفروع » : كذا قال ، وظاهره ، أنه يباح عنده في الحرم . انتهى . قلت : الذي يظهر أن المصنف ما أراد ذلك ، وإنما أراد جواز التقصد به للمخرم ، من غير ضرورة في الجملة ، أما المنع من ذلك في مكة ، فله موضع غير هذا . وكذا ابن الزاغوني ، وكذا الرواية .

**فائدة :** الختنى المشكّل إن لیس المَخِيطَ ، أو غطّي وجهه وجسده ، لم يلزمه

(١) سقط من الأصل .

(٢) في : باب الحرم يحمل السلاح ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هنا ( الصلح ) ... ، وباب الصلح مع المشركين ... ، من كتاب الصلح . صحيح البخاري ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ . ومسلم ، في : باب صلح الحديبية ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٩/٣ ، ١٤١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩١/٤ .

(٣) في : المغني ١٢٨/٥ .

**فصل : الخامس ، الطيب ، فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه ،**  
**وشم الأدهان المطيبة ، والأدهان بها ،.....**

ليس هو في معنى الملبوس المنصوص على تحريمه ، ولذلك لو حمل قرينة في عنقه لم يحرم ذلك ، ولم تجب به الفدية . وقد سئل أحمد عن المحرم يلقى جرابه في عنقه ، كهيفة القرينة ، فقال : أرجو أن لا يكون به بأس .

**فصل :** قال الشيخ ، رحمه الله : ( الخامس ، الطيب ، فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه ، وشم الأدهان المطيبة والأدهان بها ) أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب ، وقد دل عليه قول النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته : « لَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ » . رواه مسلم . وفي لفظ : « وَلَا تَحْطُوهُ »<sup>(١)</sup> . متفق عليه<sup>(٢)</sup> . فلما منع الميت من الطيب لإخراجه ، فالحى أولى . ومتى تطيب فعليه الفدية ؛ لأنه فعل ما حرمه الإحرام ، فلزمته الفدية ، كاللباس ، فيحرم عليه تطيب بدنه ؛ لما ذكرنا من الحديث ، وتطيب ثيابه ، فلا يجوز له لبس ثوب مطيب . وهذا قول

فدية للشك ، وإن غطى وجهه ورأسه ، فدى ؛ لأنه إما رجل أو امرأة . قدمه في « الفروع » . وقال أبو بكر : يُعطى رأسه ويفدى . وذكره أحمد عن ابن المبارك ، ولم يخالفه . وجرم به في « الرعائتين » ، و « الحاوئين » .

قوله : الخامس ، شم الأدهان المطيبة والأدهان بها . يحرم الأدهان بدنه مطيب ، وتجب به الفدية . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وذكر

(١) في م : « تخطوه » .

(٢) تقدم تحريمه في ٨٧/٦ .



جابر ، وابنِ عُمَرَ ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحابِ الرأي .  
ولا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ؛ لقولِ النبي ﷺ : « لَا يُلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْءٌ مَسَّهُ  
الرَّغَفَرَانُ ، وَلَا الْوَرَسُ » . مُتَّفَقٌ عليه <sup>(١)</sup> . فكلُّ ما صُبِغَ بِرَغَفَرَانٍ أَوْ  
وَرَسٍ ، أَوْ غُمِسَ فِي مَاءٍ وَرَدٍ ، أَوْ بُخِرَ بِعُودٍ ، فَلَيْسَ لِلْمُحْرَمِ لُبُّهُ ،  
وَلَا الْجُلُوسُ عَلَيْهِ ، وَلَا التَّوُمُّ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لَهُ ،  
فَأَشْبَهَ لُبُّهُ . وَمَتَى لَبَسَهُ ، أَوْ اسْتَعْمَلَهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ رَطْبًا يَلِي بَدَنَهُ ، أَوْ يَابَسًا يُنْفَضُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ،  
وِلَّا فَلَإِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُطَيَّبٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَنَّهُى عَنْهُ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ ، فَلَزِمَتْهُ  
الْفِدْيَةُ بِهِ ، كَاسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ فِي بَدَنِهِ ، وَقِيَاسًا عَلَى الثَّوْبِ الْمُطَيَّبِ . فَإِنْ  
غَسَلَهُ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ . وَإِنْ  
فَرَشَ فَوْقَ الْمُطَيَّبِ ثَوْبًا صَفِيْقًا يَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ ، فَلَا فِدْيَةَ بِالتَّوُمِّ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الطَّيِّبَ ، وَلَمْ يُبَاشِرْهُ .

**فصل :** وليس له شَمُّ [ ٤٠/٣ ] الْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ ، كَذَهْنِ الْوَرْدِ  
وَالْبَنْفَسَجِ ، وَالْخَيْرِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وَالزَّنْبَقِ <sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهَا ، وَلَا الْأَذْهَانُ بِهَا ، وَلَيْسَ  
فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ خِلافٌ فِي الْمَذْهَبِ . وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ  
الرَّأْيِ الْأَذْهَانَ بِذَهْنِ الْبَنْفَسَجِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِطَيِّبٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ

فِي « الْوَاضِحِ » رِوَايَةٌ ؛ لِأَفِدْيَةِ بِذَلِكَ . وَيَأْتِي قَرِيبًا حُكْمُ الْأَذْهَانِ غَيْرِ الْمُطَيَّبَةِ . الْإِنْصَافُ

(١) تقدم تقرّيجه في صفحة ٢٤٥ .

(٢) الخيري : نبت له زهر ، وغلب على أصفره . يستخرج منه دهن .

(٣) الزنبق : دهن الياسمين .

وَشَمُّ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ [٦٤ ط] وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ ،  
وَالْتَّبَخُرُ بِالْعُودِ وَنَحْوِهِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ .

المقنع

الشرح الكبير      تَقْصِدُ رَائِحَتَهُ ، وَيَتَّخِذُ لِلطَّيْبِ ، أَشْبَهَ مَاءِ الْوَرْدِ .

١١٩٣ - مسألة : ( وَشَمُّ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ وَالزَّعْفَرَانِ  
وَالْوَرْسِ ، وَالتَّبَخُرُ<sup>(١)</sup> بِالْعُودِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ الطَّيْبُ ، يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ  
رِيحُهُ ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَمُّ كُلِّ مَا تَطِيبُ رَائِحَتَهُ وَيَتَّخِذُ لِلشَّمِّ ، كَالْمِسْكِ  
وَالْعَنْبَرِ وَالْكَافُورِ وَالْغَالِيَةِ<sup>(٢)</sup> وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ وَمَاءِ الْوَرْدِ ؛ لِأَنَّهُ  
اسْتِغْمَالٌ لِلطَّيْبِ ، وَكَذَلِكَ التَّبَخُّرُ بِالْعُودِ ؛ لِأَنَّهُ طِيبٌ .

**فصل :** ومتى جُعِلَ شَيْءٌ مِنَ الطَّيْبِ فِي مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ ، كَالْمِسْكِ  
وَالزَّعْفَرَانِ ، فَلَمْ تَذْهَبْ رَائِحَتُهُ ، لَمْ يَنْبَغِ لِلْمُحْرَمِ تَنَاوُلُهُ ؛ نَيْبًا كَانَ أَوْ قَدْ  
مَسَّتْهُ النَّارُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَكَانَ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا يَرَوْنَ  
بِمَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ بَأْسًا وَإِنْ بَقِيَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ وَلَوْ نُهُ ؛ لِأَنَّهُ  
بِالطَّبَّخِ اسْتِحَالَ عَنْ كَوْنِهِ طَيِّبًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُرْمَرَ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ،

الإصناف

قوله : وَأَكْلُ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ . إِذَا أَكَلَ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ  
طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ ، فَذَى ، وَلَوْ كَانَ مَطْبُوعًا أَوْ مَسَّتْهُ النَّارُ ، بَلَا زِنَاعَ ، أَعْلَمُهُ . وَإِنْ  
كَانَتْ رَائِحَتُهُ ذَهَبَتْ وَبَقِيَ طَعْمُهُ ، فَالْمَذْهَبُ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ،  
وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَقَبِلَ :

(١) ق م : « المبخر » .

(٢) الغالية : أَسْلَاطُ مِنَ الطَّيْبِ .

الشرح الكبير

وسعيد بن جبير ، أنهم لم يَكُونُوا يَرَوْنَ بِأَكْلِ الْخُشْكَنَانَجِ<sup>(١)</sup> الْأَصْفَرَ بَأْسًا . وَكَرِهَهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْاسْتِمْتَاعَ وَالتَّرْفَةَ بِهِ حَاصِلٌ ، أَشْبَهَ النَّيَّ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الطَّيِّبِ رَائِحَتَهُ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ . وَقَوْلُ مَنْ أَبَاحَ الْخُشْكَنَانَجَ الْأَصْفَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، فَإِنَّ مَا ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ إِلَّا اللَّوْنُ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ ، لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُمَا كَرِهَا الْخُشْكَنَانَجَ الْأَصْفَرَ . وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا بَقِيََتْ رَائِحَتُهُ ؛ لِإِزْوَالِ الْخِلَافِ . فَإِنْ لَمْ تَمَسَّ النَّارُ ، لَكِنْ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَالْحَمِيدِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ الْجَلِيعِ الْأَصْفَرَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ ، وَمَا لَمْ تَمَسَّ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّائِحَةَ دُونَ اللَّوْنِ ، فَإِنَّ الطَّيِّبَ إِنَّمَا كَانَ طَيِّبًا لِرَائِحَتِهِ ، لَا لِلْوَنَةِ ، فَوَجِبَ دَوْرَانُ الْحُكْمِ مَعَهَا دُونَهُ .

**فصل :** فَإِنْ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَبَقِيَ طَعْمُهُ ، فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، تَحْرِيمُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ الطَّعْمَ لَا يَكَادُ يَنْفَلِكُ عَنِ الرَّائِحَةِ ، فَمَتَى وَجَدَ الطَّعْمَ دَلَّ عَلَى وُجُودِ بَقَاءِ الرَّائِحَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّائِحَةَ ، فَيُزُولُ الْمَنْعُ بِزَوَالِهَا .

لَا فِئْدَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَيَأْتِي إِذَا اشْتَرَى طَيِّبًا وَحَمَلَهُ وَقَلْبَهُ وَلَمْ يَقْصِدْ شَمَّهُ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَارِ .

(١) هكذا ورد بزيادة الجيم في آخره . والخشكان : خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة وغلا بالسكر واللوز أو الفستق وماء الورد ، وتقل .

وإنَّ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .  
الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامَى .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ طَيِّبًا ، وَلَا يَكْتَحِلَ بِهِ ، وَلَا يَسْتَعِطَ بِهِ ، وَلَا يَحْتَقِنَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ شَمَّهُ .

١١٩٤ - مسألة : ( وإنَّ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ) إِذَا مَسَّ مِنْ [ ٤٠/٣ ظ ] الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، كَالْمِسْكِ غَيْرِ الْمَسْحُوقِ ، وَقَطْعِ الْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ لِلطَّيِّبِ ، فَإِنْ شَمَّهُ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، لِأَنَّهُ هَكَذَا يُسْتَعْمَلُ . وَإِنْ شَمَّ الْعُودَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَطَيَّبُ بِهِ هَكَذَا . وَإِنْ كَانَ الطَّيِّبُ يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، كَالْغَالِيَةِ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَالْمِسْكِ الْمَسْحُوقِ الَّذِي يَغْلُقُ بِأَصَابِعِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لِلطَّيِّبِ .

١١٩٥ - مسألة : ( وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامَى <sup>(١)</sup> )

قوله : وَإِنَّ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . بِإِزَاعٍ ؛ كِمِسْكِ غَيْرِ مَسْحُوقٍ ، وَقَطْعِ كَافُورٍ ، وَعَنْبَرٍ ، وَنَحْوِهِ . وَمَقْهُومُهُ ، أَنَّهُ إِذَا غَلِقَ بِيَدِهِ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، كَعَالِيَةِ وَمَاءِ وَرْدٍ . وَقِيلَ : أَوْ جَهْلَ ذَلِكَ ، كِمِسْكِ مَسْحُوقٍ . قَالَ فِي « الرُّعَانَةِ » . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْفِدْيَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ : وَإِنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ . لَوْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا ، هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ أَمْ لَا ؟

**فائدة :** قوله : وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامَى . بِإِزَاعٍ . وَكَذَا

(١) زهر طويل العيدان ، زهره أحمر ، طيب الرائحة .

وَفِي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالتَّرْجَسِ وَالْوَرْدِ وَالبَّنَفْسَجِ وَالبَّرَمِ وَنَحْوَهَا ، المقنع

للمُحْرَمِ شَمِّ العُودِ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَيَّبُ بِهِ هَكَذَا ، إِنَّمَا يُقَصَّدُ مِنْهُ التَّبَخِيرُ ، وَكَذَلِكَ الْفَوَاكِهُ كُلُّهَا ؛ مِنْ الْأَنْرُجِ وَالتُّفَاحِ وَالسَّفَرَجَلِ وَغَيْرِهَا ، وَكَذَلِكَ نَبَاتُ الصَّحْرَاءِ ؛ كَالشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ <sup>(١)</sup> وَالْخَزَامِي الَّذِي تُسْتَطَابُ رَائِحَتُهُ ، وَمَا يَشْمُهُ الْآدَمِيُّونَ لِغَيْرِ قَصْدِ الطَّيِّبِ ؛ كَالْحِنَاءِ وَالْعُصْفَرِ ، فَمُبَاحُ شَمِّهِ ، وَلَا فِدْيَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَشْمَ شَيْئًا مِنْ نَبْتِ الْأَرْضِ مِنَ الشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرِهِمَا . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَصَّدُ لِلطَّيِّبِ ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الطَّيِّبُ ، أَشْبَهَ سَائِرِ نَبْتِ الْأَرْضِ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ ، كُنَّ يُحْرِمْنَ فِي الْمُعْصَفَرَاتِ <sup>(٢)</sup> .

١١٩٦ - مسألة : ( وَفِي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالتَّرْجَسِ وَالْوَرْدِ وَالبَّنَفْسَجِ

كُلُّ نَبَاتِ الصَّحْرَاءِ ، وَمَا يُنْتَبِهُ الْآدَمِيُّ لَا لِقَصْدِ الطَّيِّبِ ، كَالْحِنَاءِ وَالْعُصْفَرِ . وَكَذَا الْقَرْنَقُلُ وَالدَّارِصِينِيُّ <sup>(٣)</sup> وَنَحْوَهَا .

قوله : وَفِي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالتَّرْجَسِ وَالْوَرْدِ وَالبَّنَفْسَجِ وَالبَّرَمِ وَنَحْوَهَا ،

(١) شجر على أطرافه زهر مستدير ذهبي اللون طيب الرائحة .

(٢) أخرجه البخاري عن عائشة تعليقاً ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٩ / ٢ . ووصله البيهقي ، في : باب العصفري ليس بطيب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥٩ . وأخرجه الإمام مالك ، عن أسماء بنت أبي بكر ، في : باب لبس الثياب المصبغة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٦ . والبيهقي في الموضع السابق .

(٣) الدارصيني : شجر هندي يكون يتخوم الصين كالرمان ، وأوراقه كأوراق الجوز ، إلا أنها أدق ، ولا زهر له ولا بزر ، وهو معرب عن ( دارشين ) الفارسي . تذكرة داود ١ / ١٣٧ .

المقنع وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَايَتَانِ .

الشرح الكبير

وَالْبَرَمُ<sup>(١)</sup> وَغَوْهَا ، وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَايَتَانِ ( الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ لِلطَّيِّبِ ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ وَالْمَرْدَشُوشِ<sup>(٢)</sup> وَالنَّرْجِسِ وَالْبَرَمِ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ عَثْمَانَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَيَسَ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، أَشْبَهَ نَبْتَ الْبَرْيَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، أَشْبَهَ الْعُصْفُرَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ شَمُّهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُثْمَرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ الْوَرْدَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَمْ يُوجِبُوا فِيهِ شَيْئًا . وَكَلَامُ

الإنصاف وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَايَتَانِ . شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْإِدْهَانُ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ . وَالثَّانِي ، شَمُّ مَا عَدَا ذَلِكَ ، مِمَّا ذَكَرَهُ وَغَوْهُ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّ لِلطَّيِّبِ ، [ ٢٧٩/١ ] وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ ، وَالتَّمَامِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْبَرَمِ ، وَالنَّرْجِسِ ، وَالْمَرْدَشُوشِ ، وَغَوْهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ شَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةُ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ . وَقَدَّمَ ابْنَ رَزِينٍ ، وَ« إِذْرَاكَ الْعَالِيَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَتَخَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) البرم : زهر أصفر طيب الرائحة لشجرة تسمى شجرة إبراهيم . تكلم المعاجم العربية لدوزي . النسخة

العربية ٣١١/١ .

(٢) في م : المرشوش . ويقال أبطا : مرزنجوش ، ومرزجوش ، ومردقوش ، فارسي مغرب ، واسمه

السمنق بالعربية ، نبات طيب الرائحة . جامع مفردات الأدوية ١٤٤/٤ .

(٣) التمام : نبات طيب مُدِيرٌ ، سمى كذلك لسطوع رائحته ؛ لأنه يدل بها على نفسه .

أحمد مُحْتَمِلٌ لهذا ، فإنه قال في الرِّيحَانِ : ليس من آلةِ الْمُحْرَمِ . ولم يَذْكُرْ فيه فِدْيَةٌ . الثاني ، ما يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كالوَرْدِ وَالبَنْفَسَجِ واليَاسَمِينِ وَالخَيْرِيِّ ، فهذا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ وَشَمَّهُ ، ففيه الفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الفِدْيَةَ

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ شَمُّهُ ، وفيه الفِدْيَةُ وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَصَحَّحَ فِي « التَّصْحِيحِ » ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي شَمِّ الرِّيحَانِ ، وَأَوْجَبَ الفِدْيَةَ فِي شَمِّ التَّرْجِسِ ، وَالبَرِّمِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ ، أَعْنَى التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الرِّيحَانِ وَغَيْرِهِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« عُقُودِ ابْنِ بَنَّا » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَذْهَبَ رِوَايَةً وَاحِدَةً ، لِأَفْدْيَةٍ فِيهِ ، وَأَنْ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَيْسَ مِنْ آلَةِ الْمُحْرَمِ . لِلْكَرَاهِيَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا رِوَايَةً أُخْرَى ؛ أَنَّهُ يَحْرُمُ شَمُّ مَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ فَقَطْ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَا يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كَالوَرْدِ وَالبَنْفَسَجِ ، وَالخَيْرِيِّ ؛ وَهُوَ الْمُثَوَّرُ ، وَاللَّيْثَوَفَرُ ، وَالْيَاسَمِينُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يُتَّخَذُ مِنْهُ الزُّبْنُ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ شَمُّهُ ، وَعَلَيْهِ الفِدْيَةُ إِنْ شَمَّهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ ، كَمَا الْوَرْدُ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ« التَّصْحِيحِ » ، وَ« الْكَافِي » . وَقَدَّمَ ابْنَ رَزِينٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ بَنَّا فِي « عُقُودِهِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ يُبَاحُ شَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةٌ فِيهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَخَبِّ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ،

تَجِبُ فيما يُتَّخَذُ منه ، كماءِ الْوَرْدِ ، فكذلك أَصْلُهُ . وعن أَحْمَدَ روايةٌ أُخْرَى في الْوَرْدِ ، لا شَيْءَ في شَمِّهِ ؛ لِأَنَّهُ زَهْرٌ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الشَّجَرِ . وقد ذَكَرَ شيخنا فيه هُنَا روايتَيْنِ . وكذلك ذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ . والأوَّلَى تَحْرِيمُهُ

و « التَّلْخِصِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَائِثَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » .

تبيينان ؛ الأوَّلُ ، مُرادُهُ بِالرَّيْحَانِ ، الرَّيْحَانُ الْفَارِسِيُّ . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وقال في « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » : وله شَمُّ رَيْحَانٍ . وعنه ، بَرَى . الثاني ، تابعُ الْمُصَنَّفِ أبا الْخَطَّابِ في حِكَايَةِ الرِّوَايَتَيْنِ في جَمِيعِ ذَلِكَ ، وتابعُ أبا الْخَطَّابِ أيضًا صاحبُ « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَائِثَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وغيرُهُمْ . وحكى الْمُصَنَّفُ في « الْكَافِي » ، في الرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ ، الرَّوَايَتَيْنِ ، ثم قال : وفي سائرِ الثَّبَاتِ الطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ ، الذي لا يُتَّخَذُ منه طِيبٌ ، وَجْهَانِ ، قِيَّاسًا عَلَى الرَّيْحَانِ . وَقَدَّمَ ابْنَ رَزِينٍ ، أَنَّ جَمِيعَ الْقِسْمَيْنِ فِيهِ وَجْهَانِ ، الرَّيْحَانُ وَغَيْرُهُ ، ثم قال : وقيل : في الْجَمِيعِ رَوَايَتَانِ . انتهى . فتلخَّصَ للأصحابِ في حِكَايَةِ الْخِلَافِ ، ثَلَاثَ طُرُقٍ .

(١) فائدة : الرَّيْحَانُ وَغَيْرُهُ نَحْوُهُ كَأَصْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وفي « الْفُصُولِ » اِحْتِمَالٌ بِالْمَنْعِ ، كَمَا وَرَدَ . وقال في « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ<sup>(٢)</sup> . انتهى<sup>(١)</sup> . وَأَمَّا الْأَذْهَانُ بِذَهْنٍ لَا طِيبَ فِيهِ ،

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) في ١ : عليه . والمثبت من الفروع ٣ / ٣٧٩ .



وُجُوبُ الْفِدْيَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ لِلطَّيِّبِ ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ ، أَشْبَهُ الزَّعْفَرَانِ وَالْعَنْبَرِ . قَالَ الْقَاضِي : يُقَالُ [ ٤١/٣ ] إِنَّ الْعَنْبَرَ ثَمَرُ شَجَرَةٍ ، وَكَذَلِكَ الْكَافُورُ .

**فصل : فَأَمَّا الْأَدْهَانُ بِذَهْنٍ لَا طَيِّبَ فِيهِ ، كَالزَّيْتِ ، وَالشَّيْرَجِ ، وَالسَّمْنِ ، وَالشُّحْمِ ، وَذَهْنِ الْبَابِ<sup>(١)</sup> السَّاذِجِ ، فَتَقْلُ الْأَثَرُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ ؟ فَقَالَ :**

كَالزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ ، وَذَهْنِ الْبَابِ السَّاذِجِ وَنَحْوِهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرَّوَايَتَيْنِ ، جَوَازُ ذَلِكَ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ نَازِمٌ الْمُفْرَدَاتِ :

أَوْ يَدَّهِنُ فِي رَأْسِهِ بِالشَّيْرَجِ أَوْ زَيْتِ الْمَنْصُوصِ لَا مَنْ خَرَجَ وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْبَنَّا فِي « عُقُودِهِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، عَدَمُ الْجَوَازِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ اخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ . قُلْتُ : قَالَ الْخَرَقِيُّ فِي « مُحْتَضَرِهِ » : وَلَا يَدَّهِنُ بِمَا فِيهِ طَيِّبٌ ، وَلَا مَا لَا طَيِّبَ فِيهِ . فَعَطَفَهُ عَلَى مَا فِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَالظَّاهِرُ التَّسَاوِي . وَيَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ الثَّلَاثِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَنْصَرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقُهَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » ،

(١) الْبَابُ : شَجَرٌ سَبَطَ الْقَوَامُ لِنِ ، وَرَقُهُ كَوَرَقِ الصَّفَصِ .

نعم ، يَذْهَنُ به إذا احتاجَ إليه ، وَيَتَدَاوَى الْمُحْرَمُ بما يَأْكُلُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَذْهَنَ بَذَنَهُ بِالشَّحْمِ وَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ . وَنُقِلَ جَوَازُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالضَّحَّاكِ . نَقَلَهُ الْأَنْزَمِيُّ . وَنُقِلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الزَّيْتُ الَّذِي يُؤْكَلُ لَا يَذْهَنُ الْمُحْرَمُ بِهِ رَأْسَهُ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَذْهَنُ رَأْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْهَانِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الشَّعْثَ ، وَيُسْكِنُ الشَّعْرَ .

**فصل :** فَأَمَّا ذَهْنُ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَلَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ مَنَعًا ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِباحَتِهِ فِي الْيَدَيْنِ ، وَإِنَّمَا الْكَرَاهَةُ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةٌ ؛ فَإِنَّهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِباحَتِهِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ رِوَايَتَانِ . فَإِنْ

الإنصاف و « الرُّعَايَةُ الصُّغْرَى » ، و « النَّظْمُ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَابْنُ مُنَجَّى فِي « شَرْحِهِ » ، و « الشَّرْحِ » . وَلَكِنْ إِنَّمَا حَكَى الْخِلَافَ فِي التَّحْرِيمِ وَعَدَمِهِ ، لَا فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ .

**تنبيهات ؛ الأول ،** شَمِلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَالْأَذْهَانُ بَذْهَنَ غَيْرَ مُطَيَّبٍ . الزَّيْتُ ، وَالشَّيْرَجَ ، وَالسَّمْنَ ، وَالشَّحْمَ ، وَالبَّانَ السَّادَجَ . وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ . وَاقْتَصَرَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ . وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ ، أَنَّ السَّمْنَ كَالزَّيْتِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فِي رَأْسِهِ . [ ١ / ٢٧٩ ظ ] أَنَّ الْخِلَافَ مَخْصُوصٌ بِالرَّأْسِ فَقَطْ . وَفِي غَيْرِهِ ، يَجُوزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمَعْنَى » ، و « الشَّارِحِ » ، وَتَبِعَهُمَا ابْنُ مُنَجَّى ، وَنَاطَمَ الْمُفْرَدَاتِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ : وَالْوَجْهَ . وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِي ذَهْنِ

فعله فلا فِدْيَةَ فيه ، في ظاهر كلام أحمد ، سواء دهن رأسه وغيره ، إلا أن يكون مُطَيَّبًا . وقد روى عن ابن عمر ، رضى الله عنه ، أنه صدِّع وهو مُحْرَمٌ ، فقالوا : ألا ندهنك بالسُّمن ؟ قال : لا . قالوا : أليس تأكله ؟ قال : ليس أكله كالادِّهان به . وعن مُجاهِدٍ ، أنه إن تداوى به فعليه الكفارة . وقال من منع من دهن الرأس : فيه الفِدْيَةُ ؛ لأنه مُزِيلٌ للشَّعَثِ ، أشبه ما لو كان مُطَيَّبًا . ولنا ، أن وجوب الفِدْيَةِ يحتاج إلى دليل ، ولا دليل فيه من نص ولا إجماع ، ولا يصحُّ قياسه على الطَّيبِ ، فإن الطَّيبَ يُوجبُ الفِدْيَةَ وإن لم يُزلْ شَعَثًا ، ويستوى فيه الرأس وغيره ، والدهن بخلافه ، ولأنه مانع لا تجبُ الفِدْيَةُ باستعماله في البدن ، فلم تجب باستعماله في الرأس ، كالماء .

شعره . فلم يخصَّ الرأس . وقال القاضى وغيره : الروايتان في رأسه وبذنه . قلت : الإنصاف على هذا الأكثر ، كالمُصنَّفِ في « الكافي » ، وصاحب « الرعايتين » ، و « الحاوتين » ، و « الفائق » ، و « المُحرَّر » ، و « التلخيص » ، و « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، وغيرهم . قال الزُّركَشِيُّ : هذه طريقة الأكثرين . قلت : ورد النص عن أحمد بالمنع في الرأس ، فكذلك اقتصر عليه المُصنَّفُ . ومن أجزى الخلاف في جميع البدن ، نظر إلى تعليل الإمام أحمد بالشَّعَثِ ، وهو موجود في البدن ، وفي الرأس أكثر . الثالث ، حيث قلنا بالتَّحريم ، فإن الفِدْيَةَ تجب ، على ظاهر كلام الأصحاب . قاله الزُّركَشِيُّ . قال : وكذلك قال القاضى في « تعليله » : إنه ظاهر كلام أحمد ؛ لأنه منع منه ، واختيارُ الخِرْقَى . انتهى . قلت :

وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لَيْشَمَ الطَّيِّبَ ، فَشَمَّهُ ،  
فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا .

١١٩٧ - مسألة : ( وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لَيْشَمَ  
الطَّيِّبَ ، فَشَمَّهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا ) متى قَصَدَ شَمَّ الطَّيِّبَ مِنْ غَيْرِهِ  
بِفِعْلِهِ مِنْهُ ، نَحْوُ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ لَذَلِكَ ، أَوْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَالَ  
تَجْمِيرِهَا لَيْشَمَ طَبِيبًا ، أَوْ يَحْمِلَ مَعَهُ عُقْدَةً فِيهَا مِسْكٌ لِيَجِدَ رِيحَهَا . قَالَ  
أَحْمَدُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا ؟ وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ ، إِلَّا الْعُقْدَةَ  
تَكُونُ مَعَهُ يَشْمُهَا ، فَإِنْ أَصْحَابُهُ اخْتَلَفُوا فِيهَا . قَالَ : لِأَنَّهُ شَمَّ الطَّيِّبَ مِنْ  
غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَصَدَ شَمَّ الطَّيِّبَ مُبْتَدِئًا بِهِ وَهُوَ  
مُحْرَّمٌ ، فَحَرَّمْ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ ، يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَصْدَ شَمَّ الطَّيِّبِ ، لَا  
مُبَاشَرَتَهُ ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ مَسَّ الْيَاسَ الَّذِي لَا يَغْلُقُ يَدَيْهِ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ،  
وَلَوْ رَفَعَهُ بِخَرْقَةٍ وَشَمَّهُ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، [ ١/٣ ] وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ .

جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَلَمْ يُوجِبِ الْمُصَنِّفُ الْفِدْيَةَ عَلَى كِلَا الرُّوَايَتَيْنِ . وَقَالَ :  
هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدْ  
ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي أَيْضًا فِي « تَعْلِيْقِهِ » ، لَكِنَّهُ جَعَلَ الْمَنْعَ مِنْ أَحْمَدَ بِمَعْنَى الْكَرَاهَةِ  
مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ .

قوله : وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لَيْشَمَ الطَّيِّبَ ، فَشَمَّهُ - مِثْلُ مَنْ  
قَصَدَ الْكَعْبَةَ حَالَ تَجْمِيرِهَا - فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا . متى قَصَدَ شَمَّ الطَّيِّبِ ، حَرَّمْ  
عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ إِذَا شَمَّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى  
الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيْقِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْأَنْتِصَارِ » ، عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، يُبَاحُ ذَلِكَ .

**فَصْلٌ : السَّادِسُ ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ**  
**وَخْشِيًّا مَأْكُولًا ، أَوْ مُتَوَلَّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ .**

الشرح الكبير ، فأما إن لم يقصد شمه ، كالجالس عند العطار لحاجته ، وداخل السوق ، أو داخل الكعبة للتبرك بها<sup>(١)</sup> ، ومن يشتري طيباً لنفسه ، أو للتجارة ولا يمسّه ، فغير ممنوع منه ؛ لأنه لا يمكن التحرز منه ، فعفى عنه . فإن حمل الطيب ، فقال ابن عقيل : إن كان ريحه ظاهراً لم يجز ، وإن لم يكن ظاهراً جاز .

**فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : ( السَّادِسُ ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ**  
**واضطیاده ؛ وهو ما كان وَخْشِيًّا مَأْكُولًا ، أَوْ مُتَوَلَّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ) لا**

الإنصاف **فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز لمشتري الطيب حملُه وتقليبه ، إذا لم يمسّه ولو ظهر**  
**ريحه ؛ لأنه لم يقصد الطيب ، ولا يمكن التحرز منه . ذكره ابن عقيل ،**  
**والمصنف ، والشارح ، وابن رزين ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » . وقال :**  
**ويتوجّه ، ولو علق بيده ؛ لعدم القصد ، ولحاجة التجارة . وعن ابن عقيل ،**  
**إن حملَه مع ظهور ريحه ، لم يجز ، وإلا جاز . ونقل ابن القاييم ، لا يصلح للعطار**  
**يحملُه للتجارة ، إلا ما لا ريح له . الثانية ، لو لبس ، أو تطيب ، أو غطى رأسه**  
**جاهلاً ، فقال في « الفروع » : يتوجّه أن يكون كالأكمل في الصوم جاهلاً . وقد**  
**قال القاضي لخصمه : يجب أن يقول ذلك .**

**قوله : السَّادِسُ ، قَتْلُ الصَّيْدِ واضْطِیاده ؛ وهو ما كان وَخْشِيًّا مَأْكُولًا . وهذا**

(١) هكذا قال ، رحمه الله ، مع أنه لا يجوز التبرك بالخلوق ، ولا الكعبة ولا غيرها ، وما صح من ترك الصحابة ، رضوان الله عليهم ، بما انفصل من جسم الرسول ﷺ ، كعرقه وشعره وريقه ، فهذا من خصائصه ﷺ في حياته .

خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطِيقَاضِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ .  
وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ  
حُرْمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وَالصَّيْدُ الْمُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرَمِ مَا جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ  
وَخْشِيًّا ، وَمَا لَيْسَ بِوَخْشِيٍّ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَكْلُهُ ، وَلَا ذَبْحُهُ ؛  
كَبْهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَالْخَيْلِ وَالْدَّجَاجِ ، وَنَحْوِهَا . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
فِيهِ خِلَافًا . وَالْاِغْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِالْأَصْلِ ، لَا بِالْحَالِ ، فَلَوْ اسْتَأْنَسَ  
الْوَخْشِيُّ ، وَجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ ، كَالْحَمَامِ يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي أَهْلِيهِ وَوَخْشِيهِ  
اِغْتِبَارًا بِالْأَصْلِ . وَلَوْ تَوَخَّشَ الْأَهْلِيُّ ، لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ . قَالَ أَحْمَدُ فِي  
بَقَرَةٍ صَارَتْ وَخْشِيَّةً ؛ لَا شَيْءَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِنْسِيَّةُ . فَإِنْ تَوَلَّدَ  
بَيْنَ الْوَخْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَلَدٌ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ تَغْلِيْبًا لِلتَّحْرِيمِ . وَاخْتَلَفَتْ  
الرَّوَايَةُ فِي الدَّجَاجِ السَّنْدِيِّ ، هَلْ فِيهِ جَزَاءٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَرَوَى مُهْنًا ،  
عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْبَطِّ : يَذْبَحُهُ الْمُحْرَمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَيْدًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ  
عَلَيْهِ ذَبْحُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْوَخْشِيُّ ، فَهُوَ كَالْحَمَامِ .  
الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَا كُوِلَا ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمَا كُوِلَ ، كَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ

الإنصاف في قَتْلِهِ الْجَزَاءُ إِجْمَاعًا مَعَ تَحْرِيمِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي بَقَرِ الْوَخْشِ رِوَايَةً ؛ لَا جَزَاءَ فِيهَا ،  
عَلَى مَا يَأْتِي . وَيَأْتِي إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ مُكْرَهًا أَوْ نَائِيًّا ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ .

قوله : أَوْ مُتَوَلَّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ . شَمِلَ قِسْمَيْنِ ؛ قِسْمَ مُتَوَلَّدَيْنِ وَوَخْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ،

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) سورة المائدة ٩٦ .

وَالْمُسْتَحَبُّ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَالطَّيْرِ وَسَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّمَا جُعِلَتِ الْكَفَّارَةُ فِي الصَّيْدِ الْمُحَلَّلِ أَكْلُهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الْجَزَاءَ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ ، كَالسَّمْعِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الضَّبْعِ وَالذَّنْبِ ؛ تَغْلِيظًا لِتَحْرِيمِ قِتْلِهِ ، كَمَا غَلَّبُوا التَّحْرِيمَ فِي أَكْلِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِي أُمِّ حُبَيْنِ جَذَى . وَهِيَ دَابَّةٌ مُتَفَحِّخَةُ الْبَطْنِ . وَهَذَا خِلَافُ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّ أُمَّ حُبَيْنِ مُسْتَحَبَّةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ لَا تُؤْكَلُ . وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْبَدَوِ سُئِلَ : مَا تَأْكُلُونَ ؟ فَقَالَ : مَا دَبَّ وَدَرَجَ إِلَّا أُمُّ حُبَيْنِ . فَقَالَ السَّائِلُ : لَيْسَ بِأُمِّ حُبَيْنِ الْعَافِيَةُ . وَإِنَّمَا تَبِعُوا فِيهَا قَضِيَّةَ عُثْمَانَ ، فَإِنَّهُ قَضَى فِيهَا بِحُلَانٍ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ الْجَذَى . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الثَّغْلَبِ ، فَغَنَهُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا شَيْءَ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ ؛ [ ٤٢/٣ ] لِأَنَّهُ سَبَّحَ . وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ <sup>(٢)</sup> . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي السُّتُورِ الْوَحْشِيِّ

وَقَسَمَ مُتَوَلَّدَيْنِ وَحْشِيٍّ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ . وَكِلَاهُمَا يَحْرُمُ قِتْلُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَمَا أُكِلَ أَبَوَاهُ فُدِيَ ، وَحُرِّمَ قِتْلُهُ ، وَكَذَا مَا أُكِلَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ دُونَهُ . وَقِيلَ : لَا يُفْدَى ، كَمُحَرَّمِ الْأَبْوَيْنِ . انْتَهَى . وَفِي « الْفُرُوعِ » هُنَا سَهْوٌ فِي الثَّقَلِ

(١) فِي م : بِحُلَانٍ .

(٢) قَدَّمَ تَحْرِيمَهُ فِي ١٧٨/١ .

المنع فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْهُ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ،

الشرح الكبير

وَالْأَهْلِيُّ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي الْأَهْلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَخْشِيًّا وَلَا مَأْكُولًا . وَأَمَّا الْوَخْشِيُّ ، فَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ سَبْعٌ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : فِي الْوَخْشِيِّ حُكُومَةٌ . وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي إِبَاحَتِهِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْهَذْهَدِ وَالصُّرْدِ<sup>(١)</sup> ؛ لِاِخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي إِبَاحَتِهِمَا . وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِي إِبَاحَتِهِ اخْتَلَفَ<sup>(٢)</sup> فِي جَزَائِهِ . فَأَمَّا مَا يُحْرَمُ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لَعَدَمِ النَّصِّ فِيهِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ . فَأَمَّا صَيْدُ الْبَحْرِ فَلَا يُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرَمِ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : طَعَامُهُ مَا لَفَظَهُ<sup>(٣)</sup> .

١١٩٨ - مسألة : ( فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا

منه ، فعليه جزاؤه ) مَنْ أَتْلَفَ صَيْدًا وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فعليه جزاؤه ، بإجماع أهل العلم . وقد ذلَّ عليه قوله سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ

الإنصاف مِنْ » الرَّعَايَةِ » .

تنبيه : يَأْتِي حُكْمُ غَيْرِ الْوَخْشِيِّ ، وَمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِي . انتهى .

(١) الصُّرْدُ : وَزَانٌ عُمَرُ : نَوْعٌ مِنَ الْغُرَبَانِ ، الْجَمْعُ صُرْدَانٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَخْتَلَفُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٦٥/٧ .



وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ عَلَى ذَبْحِهِ ، ..... المفتح

الشرح الكبير  
مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴿١﴾ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ مُتَعَمِّدًا ، أَنَّ فِيهِ الْجَزَاءَ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، وَمُجَاهِدًا ، قَالَا : يَجِبُ فِي الْخَطِئِ وَالنَّسْيَانِ ، وَلَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ . وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

وَقُتِلَ الصَّيْدُ نَوْعَانِ ؛ مُبَاحٌ وَمُحَرَّمٌ ، فَالْمُحَرَّمُ أَنْ يَقْتُلَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُ قَتْلَهُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالْمُبَاحُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَصُولَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ . وَالثَّلَاثُ ، إِذَا أَرَادَ تَخْلِيصَهُ مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ أَوْ نَحْوِهِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل :** وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ صَادَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّ مَا حَرَّمَ لِحَقِّ غَيْرِهِ ، لَا يَمْلِكُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالِغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ إِزْسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، قَتْلَفَ ، صَمِنَهُ ، كَالِ الْآدَمِيِّ إِذَا أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ قَتْلَفَ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لآدَمِيٍّ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَيْهِ ؛ لَكَوْنِهِ غَصَبَهُ مِنْهُ .

**فصل :** وَإِنْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنَ الصَّيْدِ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ جُمْلَتَهُ مَضْمُونَةٌ ، فَكَانَ بَعْضُهُ مَضْمُونًا ، كَالْآدَمِيِّ وَالْأُمُورِ .

١١٩٩ - مسألة : ( وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ

الإنصاف  
**فائدة :** قَوْلُهُ : وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبُو الْحَارِثِ فِي الدَّالِّ . وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَشِيرِ .

(١) فِي : الْمُنَى ٣٩٥/٥ .

المفتع  
أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ؛ مِثْلُ أَنْ يُعِيرَهُ سَكِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ  
مُحْرَمًا ، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا .

الشرح الكبير  
على ذَبْحِهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ، مِثْلُ أَنْ يُعِيرَهُ سَكِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
الْقَاتِلُ مُحْرَمًا ، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا ( يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ الدَّلَالَةُ عَلَى  
الصَّيْدِ ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ <sup>(١)</sup> ) ، لَمَّا صَادَ الْجَمَارُ  
الْوَحْشِيُّ ، وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمُونَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ  
أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ ، [ ٤٢/٣ ط ] أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَفِي لَفْظٍ : فَأَبْصَرُوا  
جِمَارًا وَحْشِيًّا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ <sup>(٢)</sup> نَعْلِي ، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي ، وَأَحْبَبُوا  
لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ <sup>(٣)</sup> التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ ، لَوْ وَجَدَ مِنْهُمْ .  
وَلِأَنَّهُ سَبَبٌ إِلَى إِتْلَافِ صَيْدٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ ، فَحَرَمَ ، كَنُصْبِ الشَّرِكِ .

**فصل :** وليس له الإعانة على الصَّيْدِ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ  
الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السُّوْطَ وَالرُّمْحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي  
السُّوْطَ وَالرُّمْحَ ، قَالُوا : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَاسْتَعْتَمْتُهُمْ ،

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي الْمُشِيرِ فِي الذِّى يُعِينُ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي  
« الْمُبْهَجِ » : إِنْ كَانَتِ الدَّلَالَةُ مُلْجِئَةً ، لَزِمَهُ الْجَزَاءُ لِلْمُحْرَمِ ، كَقَوْلِهِ : دَخَلَ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من استوهب من أصحابه ... ، من كتاب الهبة وفضلها . صحيح البخارى  
٢٠١/٣ . ومسلم ، فى : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥١/٢ - ٨٥٤ .  
وأبو داود ، فى : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٢٩/١ . والنسائى ، فى : باب  
إذا ضحك المحرم ... ، وباب إذا أشار المحرم ... ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٥/٥ ، ١٤٦ .  
(٢) أخْصِفُ نَعْلِي : أَخْرُزُهَا .  
(٣) فى م : « تعليق » .

فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الْإِعَانَةِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَقْرَمَهُمْ عَلَى ذَلِكَ . وَلِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مُحَرَّمٍ ، فَحُرْمٌ ، كَالْإِعَانَةِ عَلَى قَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَيَضْمَنُهُ بِالْذَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا دَلَّ الْمُحَرَّمُ حَلَالًا عَلَى الصَّيْدِ فَاتَّلَفَهُ ، فَالْجَزَاءُ عَلَى الْمُحَرَّمِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ،

الصَّيْدُ فِي هَذِهِ الْمَقَارَةِ . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُلْجِيَةٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ ، كَقَوْلِهِ : ذَهَبَ إِلَى تِلْكَ الْبَرِّيَّةِ . لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ مَعَ الْمُبَاشَرَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْجِيًا ؛ لَوْجِبِ الضَّمَانُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالذَّافِعِ ، دُونَ الْمُتَمَسِّكِ وَالْخَافِرِ . وَقَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَالْمُخْتَارُ تَحْرِيمُ الذَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، دُونَ لُزُومِ الضَّمَانِ بَعْدَهَا . وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ فِي « شَرْحِهِ » : إِذَا أَمْسَكَ الْمُحَرَّمُ صَيْدًا حَتَّى قَتَلَهُ الْحَلَالُ ، لَزِمَهُ الْجَزَاءُ ، وَيُرْجِعُ بِهِ [ ٢٨٠ / ١ ] عَلَى الْحَلَالِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُتَمَسَّكْ لِقَتْلِهِ ، بَلْ أَمْسَكَهُ لِلتَّمَلُّكِ ، فَقَتَلَهُ الْحَلَالُ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَيُرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْجَأَهُ عَلَى الضَّمَانِ بِقَتْلِهِ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَا ضَمَانَ عَلَى ذَالٍ وَمُشِيرٍ إِذَا كَانَ قَدْ رَأَاهُ مَنْ يُرِيدُ صَيْدَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنَ الْمُحَرَّمِ عِنْدَ رُؤْيَا الصَّيْدِ ضَبْحًا أَوْ اسْتِشْرَافًا ، فَفَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فَصَادَهُ ، أَوْ أَعَارَهُ آلَةً لغيرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ ، لَوْ ذَلَّ فَكَذَّبَهُ ، لَمْ يَضْمَنْ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَحْرُمُ ذَلَالَةُ عَلَى طَيْبٍ وَبِلَاسٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ شِهَابٍ ، وَغَيْرُهُمَا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ ، وَالذَّلَالَةُ عَلَى الصَّيْدِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ وَهُوَ مُخْتَصٌّ ، وَهُوَ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ وَالْإِنْتِمَاءِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ نَصَبَ شَبَكَةً ثُمَّ أَحْرَمَ ، أَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ حَفَرَ بَقْرًا بِحَقٍّ ، كَذَارِهِ ، أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ بِطَرِيقٍ وَاسِعٍ ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ ، وَالْأَصَحُّ ، كَالْآدَمِيِّ إِذَا تَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وعطاء، ومجاهد، وبكر المزني، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وقال مالك، والشافعي: لا شيء على الدال؛ لأنه يضمن بالجنابة، فلا يضمن بالدلالة، كالأديمي. ولنا، حديث أبي قتادة، ولأنه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد، فتعلق به الضمان، كما لو نصب أخبولة، ولأنه قول على، وابن عباس، رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما في الصحابة. وإن أشار إليه، فهو كما لو دل عليه؛ لأنه في معناه.

**فصل:** فإن دل محرماً على الصيد، فقتله، فالجزاء بينهما. وبه قال عطاء، وحماد بن أبي سليمان. وقال الشعبي، وسعيد بن جبير،

وأطلق في «الانتصار» ضمانه، وأنه لا تجب به كفارة قتل. قال في «الفروع»: ومراذ من أطلق من أصحابنا، والله أعلم، إذا لم يتحیل، فالمذهب، رواية واحدة. وإذا تحیل<sup>(١)</sup>، فالخلاف. قال: وعدمه أشهر وأظهر. وقال في «الفصول»، في أواخر الحج، في دبق<sup>(٢)</sup>: قبل إخراجه لا يضمن به، بل بعده، كنصب أخبولة، وحفر بئر، ورمي، اغتیاراً بحالة النصب والرمي، ويحتمل الضمان، اغتیاراً بحال الإصابة. وقال أيضاً: يتصدق من آذاه أو أفرغه بحسب أذيته استحساناً. قال: وتقريبه كلباً من مكان الصيد جنابة، كتقريبه الصيد من مهلكة.

قوله: إلا أن يكون القاتل محرماً فيكون جزاؤه بينهما. يعني، إذا كان القاتل محرماً، والمتسبب في قتله محرماً، فعجز المصنف هنا، أن الجزاء بينهما. وهو

(١) في ١: يتحیل. وفي الأصل، ط: لم يتحیل. وكذا بالفروع ٤٠٨/٣.

(٢) الدبق: حمل شجر في جوفه كالغراء لازق يلزق بجناح الطائر فيصا به.

وأصحاب الرأي : على كل واحد جزاء ؛ لأن كل واحد من الفعلين يستقل بالجزاء إذا انفرد ، فكذلك إذا لم يضمه غيره . وقال مالك والشافعي : لا شيء على الدال . ولنا ، أن الواجب جزاء المتلف ، وهو واحد ، فيكون الجزاء واحداً ، وعلى مالك والشافعي ما سبق . ولا فرق في جميع «الصور بين» كون المدلول عليه ظاهراً ، أو خفياً لا يراه إلا بالدلالة عليه . ولو دلّ مُحَرَّمٌ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، ثم دلّ الآخر آخر ، ثم كذلك إلى عشرة ، فقتله العاشر ، كان الجزاء على جميعهم . وإن قتله الأول فلا شيء على غيره ؛ لأنه لم يدلّه عليه أحد ، فلا يُشارِكُه في ضمانه أحد . ولو كان المدلول رأى الصيد قبل الدلالة والإشارة ، فلا شيء على الدالّ والمُشير ؛ لأن ذلك لم يكن سبباً في تلفه ، ولأن هذه ليست دلالة على الحقيقة ، وكذلك إن وجد من المُحرّم حدث عند رؤية الصيد ؛ من

المذهب ، وإحدى الروايات . اختارها ابن حامد ، والمُصنّف ، والشارح . وجزم الإِنْصَافُ به في «الإرشاد» ، و«الهداية» ، و«مُسبوك الذهب» ، و«الخلاصة» ، و«الوجيز» ، وابن منجى في «شرح» . وقدمه في «الكافي» ، وصحّحه . وهو من المفردات . والرواية الثانية ، على كل واحد جزاء . اختارها أبو بكر . وحكماهما في «المذهب» وخمين ، وأطلقهما . والرواية الثالثة ، عليهما جزاء واحد ، إلا أن يكون صوماً ، فعلى كل واحد صوم تام . (ولو أهدى واحد ، وصام الآخر ، فعلى المُهدي بحصته ، وعلى الصائم صوم تام<sup>٢</sup> . نقل هذه الرواية

(١ - ١) في م : «الصورتين» .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

صَحِّحَكُ ، أَوْ اسْتَشْرَفَ ، فَفَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فَصَادَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُحْرَمِ ؛  
فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا  
كُنَّا بِالْقَاحَةِ <sup>(٢)</sup> ، وَمِنَّا الْمُحْرَمُ ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرَمِ ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي  
يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا ، فَتَنَظَّرْتُ ، فَإِذَا حِمَارٌ وَخَشِرٌ . وَفِي لَفْظٍ : فَبَيْنَا أَنَا مَعَ  
أَصْحَابِي ، فَصَحِّحَكَ بَعْضُهُمْ ، إِذْ نَظَرْتُ ، إِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَخَشِرٍ . وَفِي  
لَفْظٍ : [ ٣/٤٣ ] فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّفَاحِ <sup>(٣)</sup> ، إِذَا هُمْ يَتَرَاءَوْنَ . فَقُلْتُ : أَيُّ  
شَيْءٍ تَنْظُرُونَ ؟ فَلَمْ يُخْبِرُونِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

**فصل :** فَإِنْ أَعَارَ قَاتِلَ الصَّيْدِ سِلَاحًا ، فَقَتَلَهُ بِهِ ، فَهُوَ كَالْوَدْلَةِ عَلَيْهِ ؛  
سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَعَارُ مِمَّا لَا يَتِمُّ قَتْلُهُ إِلَّا بِهِ ، أَوْ أَعَارَهُ شَيْئًا هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ ،  
مِثْلُ أَنْ يُعِيرَهُ رُمْحًا وَمَعَهُ رُمُحٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ سِلَاحِهِ  
أَوْ سَوْطِهِ ، أَوْ أَمَرَهُ بِاضْطِيَادِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَقَوْلِ  
أَصْحَابِهِ : وَاللَّهِ لَا نَعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ  
أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَكَذَلِكَ إِنْ أَعَارَهُ سِكِّينًا  
فَذَبَحَ بِهَا . فَأَمَّا إِنْ أَعَارَهُ آلَةً لَيْسَتْ تَعْمَلُهَا فِي غَيْرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِي

عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْجَمَاعَةَ ، وَنَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الْخَلَوَانِيُّ : عَلَيْهَا  
الْأَكْثَرُ . وَقَدْ مَهَا فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَقَالَ : هِيَ أَظْهَرُ . وَقِيلَ : لَا جَزَاءَ عَلَى مُحْرَمٍ  
مُتَّصِلٍ مَعَ مُحْرَمٍ قَاتِلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ، لَا يُلْزَمُ مُتَّصِلًا

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٧٨ .

(٢) القاحه : مدينة على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقيا بنحو ميل . معجم البلدان ٥/٤ .

(٣) الصفاح : موضع بين حنين وأنصاب الحرم على بكرة الداخل إلى مكة من مشاش . معجم البلدان

الصَّيْدِ ، لم يَضْمَنْ ؛ لأنَّ ذلكَ غيرُ مُحَرَّمٍ عليه ، أشَبَهَ ما لو صَحَّحَكَ عندَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ، فَقَطِنَ له إنسانٌ ، فصادَه .

**فصل :** فإن دَلَّ الحَلالُ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، فَقَتَلَهُ ، فلا شيءَ على الحَلالِ ؛ لأنَّه لا يَضْمَنْ الصَّيْدَ بِالْإِتِّلافِ ، فبالدَّلالةِ عليه<sup>(١)</sup> أوَّلَى ، إلَّا أن يَكُونَ ذلكَ في الحَرَمِ ، فَيَشْتَرِكَ في الجَزاءِ ، كالمُحَرِّمَيْنِ ، لأنَّ صَيْدَ الحَرَمِ حَرَامٌ على الحَلالِ والمُحَرَّمِ . فإن اشْتَرَكَ في قَتْلِ الصَّيْدِ حَلالٌ ومُحَرَّمٌ في الحِلِّ ، فعلى المُحَرَّمِ الجَزاءُ جَمِيعُهُ ، على ظاهرِ قولِ أحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ . وقال أصحابُ الشافعيِّ : عليه نِصْفُ الجَزاءِ ، كما لو كانا مُحَرِّمَيْنِ . ولنا ، أَنَّهُ اشْتَرَكَ في قَتْلِهِ مَنْ يَجِبُ عليه الضَّمَانُ ، وَمَنْ لا يَجِبُ ، فاختَصَّ الجَزاءُ بَمَنْ يَجِبُ عليه ، كما لو دَلَّ الحَلالُ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، فعليه . ولأنَّه اجْتَمَعَ مُوجِبٌ ومُسْقِطٌ ، فغَلَبَ الإيجابُ ، كما لو قَتَلَ صَيْدًا بَعْضُهُ في الحَرَمِ وبَعْضُهُ في الحِلِّ . ذَكَرَ هذه المسألةُ القاضي أبو الحُسَيْنِ .

مع مُباشِرٍ . قال : ولعلَّه أَظْهَرُ ، لا سِيَّما إِذا أَمْسَكَه لِيَمْلِكَهُ ، فَقَتَلَهُ مُجَلٌّ . انتهى . الإِنصافُ . وقيلَ : القَرارُ على القاتِلِ ؛ لأنَّه هو جَعَلَ فِعْلَ المُمْلِكِ عِلَّةً . قال في « الفُرُوعِ » : وهذا مُتَوَجِّهٌ . وجَزَمَ ابنُ شَهَابٍ ، أَنَّ الجَزاءَ على المُمْلِكِ ؛ لتَأْكِيدهُ ، وأنَّ عَكْسَهُ<sup>(٢)</sup> المألُ . قال في « الفُرُوعِ » : كذا قال . ويأتِي ذلكَ أيضًا في كلامِ المُصَنِّفِ ، في آخِرِ بابِ جَزاءِ الصَّيْدِ ، عندَ قولِهِ : وإن اشْتَرَكَ جماعةٌ في قَتْلِ صَيْدٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل ، ١ : عليه . وانظر : الفروع ٤١٢/٣ .

**فصل :** وكذلك إن كان شريكه سبعا ، ثم إن كان جرح أحدهما قبل صاحبه ، والسابق الحلال أو السبُع ، فعلى المُحرّم جزاؤه مجزّو حا ، وإن كان السابق المُحرّم فعليه أرض جرحه ، على ما ذكرنا . وإن كان جرحهما في حال واحدة ، أو جرحاه ومات منهما ، فالجزاء كله على المُحرّم . وفيه وجّه لنا ، كقول أصحاب الشافعي : إن على المُحرّم نصفه ، كالمُحرّمين .

**فوائد :** الأولى ، كذا الحكم والخلاف لو كان الشريك سبعا ، فإن سبق حلال أو سبُع ، فجرّحه أحدهما ثم قتله المُحرّم ، فعليه جزاؤه مجزّو حا ، وإن سبق هو فجرّحه ، وقتله أحدهما ، فعلى المُحرّم أرض جرحه ، فلو كانا مُحرّمين ، ضمن الجارح نقصه ، والقاتلُ تيمّة الجزاء . ولو جرح المُحلّ والمُحرّم معا ، قيل : على المُحرّم بقسطه . اختاره أبو الخطاب في « خلافه » . وقدمه ابن رزّين في « شرحه » . وقيل : عليه جزاء كامل . جزم به القاضي أبو الحسين ، والشارح . وأطلقهما الزركشي ، والمصنّف في « المغني » . الثانية ، لو كان الدالّ والشريك لا ضمان عليه ، كالمحلّ مع المُحرّم ، فالجزاء جميعه على المُحرّم . على الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : في الأشهر . وجزم به في « المغني » ، و « الشرح » ، ونصره ، وقال : هذا ظاهر قول أحمد . وجزم به في « المنهج » . قال ابن النّبا : نصّ عليه . قال في « الفروع » : والمنقول عن أحمد ، إطلاق القول . ولم يبين . قال القاضي : فيحتمل أن يريد به جميعه ، ويحتمل بخصّيته . وذكر بعضهم وجهين ؛ لأنّه اجتمع موجب ومُسقط ، فغلب الإيجاب . قال في « القاعده الثامنة والعشرين » : قال القاضي في « المُجرّد » : مقتضى الفقه عندي ، أنّه يلزمه نصف الجزاء . الثالثة ، لو ذلّ حلال حلالا على صيد في الحرم .



وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجَلِهِ ، وَلَا الْمَنَعِ  
يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ .

١٢٠٠ - مسألة : ( وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا  
صِيدَ لِأَجَلِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ) لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ  
الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ  
صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ صَادَهُ حَلَالًا ، أَوْ ذَبَحَهُ ، وَكَانَ مِنَ  
الْمُحْرَمِ إِعَانَةً فِيهِ ، أَوْ دَلَالَةً ، أَوْ إِشَارَةً إِلَيْهِ ، لَمْ يُبَحِّثْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَعَانَ عَلَيْهِ ،  
أَشْبَهَ مَا لَوْ ذَبَحَهُ . وَإِنْ صِيدَ مِنْ أَجَلِهِ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ . يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ  
عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ أَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجَلِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ :  
« هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ [ ٤٣/٣ ط ] بِشَيْءٍ ؟ » . قَالُوا : لَا .  
قَالَ : « كُلُّوْا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَذَلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ

[ ٢٨٠/١ ط ] فَهُوَ كَمَا لَوْ ذَلَّ مُحْرَمٌ مُحْرَمًا عَلَى صَيْدٍ . قَالَه نَازِمُ الْمُفْرَدَاتِ ، وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ  
جَمَاعَةٌ : لِأَصْحَابِ عَلَى دَالٍّ فِي جِلٍّ ، بَلْ عَلَى الْمَذْلُولِ وَحْدَهُ ، كَحَلَالٍ ذَلَّ مُحْرَمًا .  
وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

قوله : وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجَلِهِ . يَحْرُمُ عَلَى  
الْمُحْرَمِ الْأَكْلُ مِنْ كُلِّ صَيْدٍ صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ إِنْجِمَاعًا ، وَكَذَا إِنْ ذَلَّ مُحْرَمٌ حَلَالًا

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٧٨ .

إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِشَارَةِ وَالْأَمْرِ وَالْإِعَانَةِ ، وَلَأنَّهُ صَيِّدٌ مُذَكَّرٌ ، لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ  
وَلَا فِي سَبَبِهِ مَنَعٌ مِنْهُ ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَدِّ لَهُ . وَلَنَا ، مَا  
رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ أَهْدَى  
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ<sup>(١)</sup> أَوْ بَوْدَانَ<sup>(٢)</sup> ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا  
حُرَّمٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَيِّدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَدِّ  
لَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ : هُوَ أَحْسَنُ

إِلَيْنَا عَلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ أَعَانَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا صَيَّدَ لِأَجْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ

(١) الأبواء : قرية من أعمال الفرع من المدينة ، بينها وبين الجحفة مما على المدينة ثلاثة وعشرون ميلا . معجم البلدان ١ / ١٠٠ .

(٢) ودان : موضع بين مكة والمدينة ، وهي قرية جامعة من نواحي الفرع بينها وبين هرشة ستة أميال ، وبها وبين الأبواء نحو من ثمانية أميال ، قرية من الجحفة . معجم البلدان ٤ / ٩١٠ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أهدى للمحرم ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب قبول هدية الصيد ، وباب من لم يقبل الهدية ... ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٣ / ١٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ . ومسلم ، في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٥٠ ، ٨٥١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لحم الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٧٨ . والنسائي ، في : باب ما لا يجوز للمحرم ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٤ . وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عنه المحرم ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٢ . والدارمي ، في : باب في أكل لحم الصيد ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٩ . والإمام مالك ، في : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٧١-٧٣ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٧٥ . والنسائي ، =

حديث في الباب . وهذا فيه تحريم ما صيد للمُحْرَم ، وفيه إباحة ما لم يصده ولم يُصد له .

**فصل :** ولا يَحْرُمُ عليه الأكلُ من غير ذلك . وهذا مذهبُ الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك . ويُروى ذلك عن طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ . وَحُكِيَ عن علي<sup>(١)</sup> ، وابنِ عُمَرَ ، وعائِشَةَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّ لَحْمَ الصَّيْدِ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ بِكُلِّ حَالٍ . وبه قال طائفة . وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ ، وإسحاق ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا ذُمُّتُمْ حُرْمًا ﴾ . ولما ذَكَّرْنَا مِنْ حَدِيثِ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، بإسنادِهِ ، عن عبدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عن أَبِيهِ ، قال : كان الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُمَانَ عَلَى الطَّائِفِ ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا ، وَصَنَعَ فِيهِ الْحَجَلُ<sup>(٣)</sup> وَالْيَعَاقِبُ<sup>(٤)</sup> وَلَحْمَ الْوَحْشِ ، فَبَعَثَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَجَاءَهُ ، فَقَالَ : أَطْعِمُوهُ قَوْمًا حَلَالًا ، إِنَّا حُرَّمٌ . ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ : أَنْشُدُ اللَّهَ مَنْ كَانَ هَهُنَا مِنْ أَشْجَعٍ ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى إِلَيْهِ رَجُلًا جِمَارَ وَحْشٍ ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَهُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . وَلَأنَّهُ لَحْمُ صَيْدٍ فَحَرَّمُ عَلَى

مِنْ الْمَذْهَبِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَعَلِيهِ الْأَصْحَابُ ، وَعَلِيهِ الْجَزَاءُ إِنَّ

= في : باب إذا أشار المحرم إلى الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤٧/٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٧/٣ .

(١) في م : عطاء .

(٢) في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٨/١ .

(٣) الحجل : طائر على قدر الحمام ، أحر المنقار والرجلين ، ويسمى دجاج البر .

(٤) اليعقوب : هو ذكر الحجل .

المُحْرَمِ ، كما لو ذلَّ عليه . ولنا ، ما ذكرنا من حديث أَبِي قَتَادَةَ ، وجابر ، فإنَّهُما صَرَّيْحا في الْحُكْمِ ، وفي ذلك جَمْعُ بَيْنِ الْأَحَادِيثِ وَبَيَانُ الْمُخْتَلَفِ منها ، بأن يُحْمَلَ تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ الْأَكْلَ في حديثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ ؛ لِعِلْمِهِ ، أو ظَنَّهُ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ على ذلك ؛ لِما ذَكَرنا مِنْ الْحَدِيثَيْنِ ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَوْلَى مِنَ التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ . وَرَوَى الْمَالِكُ في « الْمَوْطَأِ » <sup>(١)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرُّوْحَاءِ ، إِذَا جِمَارًا وَخَشِي عَقِيرًا ، فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ ، وَهُوَ صَاحِبُهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْجِمَارِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ .

**فصل :** وَمَا حُرِّمَ عَلَى الْمُحْرَمِ لِكَوْنِهِ ذَلٌّ عَلَيْهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ أَوْ صَيْدَ مِنْ أَجْلِهِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلُهُ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَطْعَمُوهُ حَلَالًا . وَقَدْ بَيَّنَّا حَمْلَهُ على أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِمْ ، وَحَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ ، حِينَ رَدَّ [ ٤٤/٣ ] النَّبِيُّ ﷺ الصَّيْدَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَنْهَهُ عَنْ أَكْلِهِ ،

أَكَلَهُ ، وَإِنْ أَكَلَ بَعْضَهُ ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ . وفي « الْإِنْصَارِ » اِحْتِمَالُ بِجَوَازِ أَكْلِ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ .

**فائدتان :** إحداهما ، مَا حُرِّمَ عَلَى الْمُحْرَمِ ، بِذَلَالَةٍ أَوْ إِعَانَةٍ أَوْ صَيْدَلَهُ ، لَا يَحْرُمُ على مُحْرَمٍ غَيْرِهِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا .

(١) في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٣٥١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله ، من كتاب المناسك ، وفي : باب إباحة أكل لحوم حمر الوحش ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ٥/١٤٣ ، ٧/١٨١ .

الشرح الكبير

ولأنه صَيْدٌ حَلَالٌ ، فَأُيِّحَ لِلْحَلَالِ أَكْلُهُ ، كما لو صِيدَ لَهُمْ . وهل يُباحُ أَكْلُهُ  
للمُحْرَمِ آخَرٌ ؟ فيه اِخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُباحُ ؛ فَإِنْ ظَاهَرَ حَدِيثُ جَابِرٍ  
إِبَاحَتَهُ . وهو قولُ عَثْمَانَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى : أَنَّهُ أَهْدَى لَهُ صَيْدًا ،  
فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا . ولم يَأْكُلْ ، وقال : إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي <sup>(١)</sup> .  
ولأنه لم يُصَدِّ مِنْ أَجْلِهِ ، فَحُلُّ لَهُ ، كما لو صادَهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَحْرُمَ . وهو قولُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ  
أَبِي قَتَادَةَ <sup>(٢)</sup> : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ »  
قالوا : لا . قال <sup>(٣)</sup> : « فَكُلُوهُ » . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ إِشَارَةَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تُحَرِّمُهُ  
عليهم . والأوَّلُ أَوْلَى .

**فصل :** وإذا قَتَلَ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِلْقَتْلِ دُونَ  
الْأَكْلِ . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقال عطاءٌ ، وأبو حنيفةٌ : يَضْمَنُهُ  
لِلْأَكْلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ ، فَضَمِنَهُ ، كما لو صِيدَ

وقيل : يَحْرُمُ . الثانيةُ ، لو قَتَلَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِقَتْلِهِ لَا لِأَكْلِهِ .  
نَصٌّ عَلَيْهِ . وكذا إِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالذَّلَالَةِ أَوْ الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ أَوْ الْإِشَارَةِ ، فَأُكِلَ مِنْهُ ،  
لَمْ يَضْمَنْ لِلْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ مَرَّةً ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ جَزَاءٌ ثَانٍ ، كما  
لو أَتْلَفَهُ . وهذا المذهبُ ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ . وقال في « الْغَنِيِّ » : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٣٥٤ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٧٨ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : الأصل .

لأجله . ولنا ، أنه صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ ، فلم يُضْمَنْ ثَانِيًا ، كما لو أُتْلَفَهُ  
 بِغَيْرِ الْأَكْلِ ، وَكَصَيْدِ الْحَرَمِ <sup>(١)</sup> إِذَا قُتِلَ الْحَلَالُ وَأَكَلَهُ ، وكذلك إن  
 قُتِلَ مُحَرَّمٌ آخَرُ ، ثم أَكَلَ هَذَا مِنْهُ ، لم يَجِبْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا .  
 وَلأنَّ تَحْرِيمَهُ لَكُونِهِ مَيْتَةً ، وَالْمَيْتَةُ لَا تُضْمَنُ بِالْجَزَاءِ ، وكذلك إن حُرِّمَ  
 عَلَيْهِ أَكْلُهُ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ <sup>(٢)</sup> الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، لم يُضْمَنْ ؛  
 لِأنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ مَرَّةً ، فلم يَجِبْ بِهِ جَزَاءٌ ثَانٍ ، كما لو أُتْلَفَهُ .  
 فَإِنْ أَكَلَ مِمَّا صِيدَ لِأَجْلِهِ ضَمِنَهُ . وهو قولُ مالِكٍ ، والشافعيُّ في القديم .  
 وقال في الجديد : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأنَّهُ أَكَلَ لِلصَّيْدِ ، فلم يَجِبْ بِهِ الْجَزَاءُ ،  
 كما لو قُتِلَ ، ثم أَكَلَهُ . ولنا ، أنه إِتْلَافٌ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَ  
 بِهِ الضَّمَانُ ، كَالْقَتْلِ . أَمَّا إِذَا قُتِلَ ، ثم أَكَلَهُ ، لَا يُحَرِّمُ لِلإِتْلَافِ ، إِنَّمَا  
 حُرِّمَ لَكُونِهِ مَيْتَةً . إِذَا بَيَّنَّ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ ؛ لِأنَّ أَضْلَهُ  
 مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعَمِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا ، بِخِلَافِ حَيَوَانِ  
 الْآدَمِيِّ ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ جَمِيعُهُ بِالْقِيَمَةِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ .

**فصل :** وَإِذَا ذَبَحَ الْمُحَرَّمُ الصَّيْدَ ، صارَ مَيْتَةً ، يُحَرِّمُ أَكْلَهُ عَلَى جَمِيعِ  
 النَّاسِ . وهذا قولُ الحسنِ ، والقاسمِ ، وسالمٍ ، ومالكٍ ، والأوزاعيِّ ،

تنبيه : دَخَلَ فِي قَوْلِهِ : وَلَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ . لو ذَبَحَ مُجَلَّ صَيْدًا  
 لِغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَرَّمِينَ ، فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَى الْمَذْبُوحِ لَهُ ، وَلَا يُحَرِّمُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ  
 الْمُحَرَّمِينَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيصِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ :

(١) ق م : : الحرم .

(٢) ق م : : أو .

وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ الْمَقْعَضُ صَمَانُهُ [ ٢٦٥ ] بِقِيَمَتِهِ .

الشرح الكبير

والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال الحكم ، والثوري ، وأبو ثور : لا بأس بأكله . قال ابن المنذر : هو بمنزلة ذبيحة السارق . وقال عمرو بن دينار ، وأيوب السختياني : يأكله الحلال . وحكى عن الشافعي قول قديم ، أنه يحل لغيره الأكل منه ؛ لأن من أباحت ذكاته غير الصيد أباحت الصيد ، كالحلال . ولنا ، أنه حيوان حرم عليه ذبحه لحق الله تعالى ، فلم يحل بذبحه ، كالمجوسى ، وبهذا فارق سائر الحيوانات ، وفارق غير [ ٤٤٣/٣ ط ] الصيد ، فإنه لا يحرم ذبحه . وكذلك الحكم في صيد المخرج إذا ذبحه محرماً أو حلالاً . وبعض الحنفية يقول : هو مباح . ولنا ، ما ذكرناه .

١٢٠١ - مسألة : ( وإن أتلف ببيض صيد ، أو نقله إلى موضع آخر ففسد ، فعليه صمانه بقيمته ) إذا أتلف ببيض صيد صمناه بقيمته ، أى صيد كان . قال ابن عباس : في ببيض الثعام قيمته . وروى ذلك عن عمر ،

الإنصاف

يخرم عليه أيضاً . وأطلقهما في « القاعدة الثانية بعد المائة » .

قوله : وإن أتلف ببيض صيد ، أو نقله إلى موضع آخر ففسد ، فعليه صمانه بقيمته . إذا أتلف ببيض صيد بفعله ، أو بنقل ونحوه ، فحكمه حكم الصيد ، على ما تقدم .

تنبيه : ظاهر قوله : فعليه صمانه بقيمته . أنه إذا لم يكن له قيمة ، كالمذير ، لاشيء عليه فيه ، ولو كان فيه فرح ميت . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه

وابن مسعود، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا . وبه قال النخعي، والزهرى،  
والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي؛ لأنه روى عن النبي ﷺ قال -  
في بَيْضِ النَّعَامِ يُصَيِّبُهُ الْمُحْرَمُ - : « ثَمَنُهُ » . رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> . وإذا  
وَجِبَ في بَيْضِ النَّعَامِ قِيمَتُهُ ، مع أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ ، فغَيْرُهُ أَوْلَى ،  
وَلأنَّ الْبَيْضَ لَا مِثْلَ لَهُ ، فَيَجِبُ فِيهِ قِيمَتُهُ ، كصِغَارِ الطَّيْرِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ قِيمَةٌ ، لَكُونَهُ مَذْرَأًا<sup>(٢)</sup> ، أَوْ لَأَنَّهُ فَرَّخَهُ مَيْتٌ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ . قَالَ  
أَصْحَابُنَا : إِنْ بَيْضَ النَّعَامِ ، فَإِنْ لَقِشْرُهُ قِيمَةٌ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ؛  
لأنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَوَانٌ ، وَلَا مَالُهُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ فِيهِ حَيَوَانٌ ، صَارَ  
كَالْأَحْجَارِ وَالْخَشَبِ ، وَسَائِرِ مَا لَهُ قِيمَةٌ مِنْ غَيْرِ الصَّيْدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ  
نَقَبَ بَيْضَةٌ ، فَأَخْرَجَ مَا فِيهَا ، لَزِمَهُ جَزَاءُ جَمِيعِهَا ، ثُمَّ لَوْ كَسَرَهَا هُوَ أَوْ  
غَيْرُهُ ، لَمْ يَلْزِمَهُ لِذَلِكَ شَيْءٌ ؟ وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَةً ، فَخَرَجَ مِنْهَا فَرَخٌ حَيٌّ ،  
فَعَاشَ ؛ فَلَا شَيْءَ فِيهِ . وَقَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَهُ ، إِلَّا أَنْ يَحْفَظَهُ  
مِنَ الْجَارِحِ إِلَى أَنْ يَنْهَضَ ، فَيَطِيرَ ؛ لأنَّهُ صَارَ فِي يَدِهِ مَضْمُونًا ، وَتَخْلِيَّتُهُ  
غَيْرُ مُمْتَنِعٍ لَيْسَ بِرَدِّ تَأَمٍّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَهُ ؛ لأنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ  
بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا ، بَلْ تَرَكَهُ عَلَى صِفَتِهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا أَعْرَجَ ،  
ثُمَّ تَرَكَهُ . وَإِنْ مَاتَ ، فَفِيهِ مَا فِي صِغَارِ أَوْلَادِ الْمُتَلَفِ بَيْضُهُ ، فَفِي فَرَخٍ

أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ يُسْتَنْتَى مِنَ الْمَذْهَبِ بَيْضُ النَّعَامِ ؛ فَإِنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا : لِقِشْرِ  
بَيْضِهِ قِيمَةٌ . وَعَنْهُ ، لَا شَيْءَ فِي قِشْرِهِ أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَالَ

(١) في : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ .

(٢) مَذْرَأُ الْبَيْضِ مَذْرَأًا : فَتَسَدَّ .



الْحَمَامِ صَغِيرُ أَوْلَادِ الْقَنْمِ . وَفِي فَرْخِ النَّعَامَةِ حُورًا<sup>(١)</sup> ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا قِيَمَةٌ ، إِلَّا مَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ ، فَفِيهِ مَا نَذَرُهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي أُمَهَاتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَا يَحِلُّ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُ بَيْضِ الصَّيْدِ إِذَا كَسَرَهُ هُوَ أَوْ مُحْرَمٌ سِوَاهُ . وَإِنْ كَسَرَهُ خَلَالَ فَهُوَ كُلُّهُمُ الصَّيْدُ ، إِنْ كَانَ أَخَذَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرَمِ لَمْ يَبَحْ أَكْلُهُ ، وَإِلَّا أُبِيحَ . وَإِنْ كَسَرَ الْمُحْرَمُ بَيْضَ صَيْدٍ ، لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى الْحَلَالِ ؛ لِأَنَّ حِلَّهُ لَهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّتُهُ ، بَلْ لَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ أَوْ وَثَنِيٌّ ، أَوْ بَغِيرَ تَسْمِيَةٍ ، لَمْ يُحَرِّمْ ، فَأَشْبَهَ قَطَعَ اللَّحْمِ وَطَبَخَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُحَرِّمُ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلُهُ ، كَالصَّيْدِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ، بِذَلِيلِ حِلِّهِ لِلْمُحْرَمِ بِكَسْرِ الْحَلَالِ لَهُ ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ بِكَسْرِ الْمُحْرَمِ .

**فصل :** وَإِنْ نَقَلَ بَيْضَ صَيْدٍ ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ آخَرَ ، أَوْ تَرَكَ مَعَ بَيْضِ الصَّيْدِ بَيْضًا آخَرَ ، أَوْ شَيْئًا ، فَتَفَرَّعَ عَنْ بَيْضِهِ حَتَّى فَسَدَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ . وَإِنْ صَحَّ وَفَرَّخَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَاضَ الصَّيْدُ عَلَى فَرَاشِهِ ، فَتَقَلَّعَ بِرَفْقٍ ، فَفَسَدَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْجَرَادِ إِذَا انْفَرَشَ [ ٤٥/٣ ط ] فِي طَرِيقِهِ ، وَحُكْمُ بَيْضِ الْجَرَادِ حُكْمُ الْجَرَادِ ، وَكَذَلِكَ يَبْضُ كُلُّ حَيَوَانٍ حُكْمُهُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ أَشْبَهَ الْأَصْلَ . وَإِنْ اخْتَلَبَ لَبَنُ صَيْدٍ فَفِيهِ قِيَمَتُهُ ، كَمَا لَوْ حَلَبَ لَبَنَ حَيَوَانٍ مَغْضُوبٍ .

الْحُلُونِيُّ فِي « الْمَوْجَزِ » : إِنْ تَصَوَّرَ وَتَخَلَّقَ الْفَرْخُ فِي بَيْضَتِهِ ، فَفِيهِ مَا فِي جَنِينِ الْإِنْسَانِ

(١) الحوراء : ولد الناقة ساعة تَضَعُهُ أَوْ إِلَى أَنْ يَفْصَلَ عَنْ أُمِّهِ .

المقتع وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِغَيْرِ الْإِزْثِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ بِهِ أَيْضًا .

الشرح الكبير

١٢٠٢ - مسألة : ( وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِغَيْرِ الْإِزْثِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ <sup>(١)</sup> بِهِ أَيْضًا ) لَا يَمْلِكُ الْمُخْرِمُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِالْبَيْعِ وَلَا بِالْهَبَةِ ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَسْبَابِ ، فَإِنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَنَازَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحَشِييًا ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرَّمٌ » <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ أَخَذَهُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَبِيعًا ، فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ لِلْمَالِكِ مَعَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ ، وَإِنْ أَخَذَهُ رَهْنًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ ،

الإنصاف

صَيْدٍ سَقَطَ بِالضَّرَبَةِ مَيْتًا . انْتَهَى . وَإِنْ كَسَرَ يَبِضَّةً ، فَخَرَجَ مِنْهَا فَرَخٌ فَعَاشَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَضُمَّهُ ، إِلَّا أَنْ يُحْفَظَ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى أَنْ يَنْهَضَ فَيَطِيرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضُمَّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، بَلْ تَرَكَهُ عَلَى صِفَتِهِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي إِذَا قُتِلَ حَامِلًا ، فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا مَيْتًا ، فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ .

قوله : وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِغَيْرِ الْإِزْثِ . لَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِشِرَاءٍ ، وَلَا بِاتِّهَابٍ ، وَلَا بِاضْطِيَادٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَلَا يَمْلِكُ صَيْدًا بِاضْطِيَادِهِ بِحَالٍ ، وَلَا بِشِرَاءٍ وَلَا بِاتِّهَابٍ فِي الْأَصْحِ فِيهِمَا . فَحَكَى وَجْهًا بِصِحَّةِ الْمِلْكِ بِالشِّرَاءِ وَالْإِتِّهَابِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي « الرَّعَايَةِ » ، يَمْلِكُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ اتِّهَابٍ . وَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ سَقَطَ لَفْظُهُ « قَوْلٌ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ قَبِضَهُ ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمُعَيَّنِ لِلْمَالِكِ . وَقَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَمْلِكُ » .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٦ .

فَإِنْ أَرْسَلَهُ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَبِيعِ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ إِزْسَالُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا ، وَلَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِثْبَاتُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَلَى الصَّيْدِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ عَلَى الصَّيْدِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِغَيْبٍ أَوْ خِيَارٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرَّدِّ مُحَقَّقٌ ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُحْرَمِ ، وَيُلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَرِثَهُ الْمُحْرَمُ مَلَكَهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْإِثْرِ لَيْسَ بِفِعْلٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ حُكْمًا ، اخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَرِهَهُ ، وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَيَدْخُلُ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ ،

فِي «الرَّعَايَةِ» : لِأَشْيَاءِ لَوَاهِبِهِ . انْتَهَى . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، لَوْ قَبَضَهُ زَهْنًا قَتَلَفَ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ فَقَطْ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَ ، فَعَلِيهِ رَدُّهُ ، فَإِنْ أَرْسَلَهُ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ وَلَا يُرْسَلُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ إِزْسَالُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ» . وَيُرَدُّ الْمُؤْهُوبُ عَلَى وَاهِبِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، كَالْمَبِيعِ ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ رَدِّهِ ، فَهَدَرَ قَبْلَ الرَّدِّ مِنْ ضَمَانِهِ . وَلَا يَتَوَكَّلُ الْمُحْرَمُ - خَرَجَ بِهِ إِلَى الْحُلْ - فِي تَبِيعِ الصَّيْدِ وَلَا إِثْرِهِ ، فَلَوْ خَالَفَ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُهُ . وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ ، بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ ، وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِخِيَارٍ أَوْ غَيْبٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيُلْزَمُ الْمُحْرَمُ إِزْسَالُهُ . وَأَمَّا مِلْكُهُ بِالْإِثْرِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِهِ ، وَعَلَيْهِ

(١) ق م : ورثه .

المقنع وإن أَمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَكْلُهُ .

الشرح الكبير فَجَرَى مَجْرَى الاسْتِدَامَةِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُ بِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ جَهَةٌ مِنْ جِهَاتِ التَّمْلِيكِ ، أَشْبَهَ الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حُلَّ مَلَكَهُ .

١٢٠٣ - مسألة : ( وإن أَمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَكْلُهُ<sup>(١)</sup> ) إِذَا صَادَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا لَمْ يَمْلِكْهُ ، فَإِنْ أَمْسَكَهُ حَتَّى حُلَّ ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ ذَبْحُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِمْسَاكُهُ ، أَشْبَهَ الْغَاصِبَ . وَإِنْ

الإصناف جماهيرُ الأصحاب . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ بِهِ أَيْضًا . فَعَلِيهِ ، يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، فَيَمْلِكُهُ إِذَا حُلَّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَاعِدَةِ الْخَمْسِينَ » ، (٢) وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(٣)</sup> .

قوله : وإن أَمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلِيهِ الْأَصْحَابُ ، إِلَّا أَبَا الْخَطَّابِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : لَهُ أَكْلُهُ ، وَيَضْمُنُهُ . [ ١ / ٢٨١ ] كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ .

فوائد : الأولى ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أَمْسَكَ صَيْدَ الْحَرَمِ ، وَخَرَجَ بِهِ إِلَى الْجِلِّ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ حَلَبَ الصَّيْدَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ إِلَى الْجِلِّ ، أَوْ بَعْدَ جَلِّهِ<sup>(٤)</sup> ، ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ، وَهَلْ يَخْرُمُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الصَّيْدِ لِعَارِضٍ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ فِي « الْفُنُونِ » ، قُلْتُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَلَهُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ط : « حَكَمَهُ » .

الشرح الكبير

ذَبَحَهُ ضَمِنَهُ لذلِكَ ، وَحَرَّمَ أَكْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ ضَمِنَهُ بِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يُبَحَّ أَكْلُهُ ، كَالْوَدْبَحِ حَالَ إِحْرَامِهِ . وَلِأَنَّهَا ذَكَاةٌ مُنِعَ مِنْهَا بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ لَهُ أَكْلَهُ ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ ذَبْحِ الصَّيِّدِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ صَادَهُ بَعْدَ الْجَلِّ . وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ ، بِخِلَافِ الَّذِي صَادَهُ بَعْدَ الْجَلِّ . رَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ : إِذَا اسْتَأْجَرَ بَيْتًا فِي الْحَرَمِ ، فَوَجَدَ فِيهِ صَيْدًا مَيْتًا ، فَدَاهِ اخْتِيَاطًا . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ .

الإِنصاف

الْأَوَّلَى تَحْرِيمُهُ ، كَأَصْلِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ تَيْضُهُ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ ذَبَحَ الْمُخْرَمُ صَيْدًا ، أَوْ قَتَلَهُ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، فَيُحَرِّمُ أَكْلَهُ عَلَى الْمُخْرَمِ . وَالْحَلَالِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ ذَبَحَ مُجَلٌّ صَيْدًا حَرَّمَ ، فَكَالْمُخْرَمِ . وَيَأْتِي إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ فَذَبَحَهُ ، هَلْ هُوَ مَيْتَةٌ ، أَوْ يَجِلُّ بِذَبْحِهِ ؟ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ كَسَرَ مُخْرَمٌ تَيْضَ صَيْدٍ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ أَكْلَهُ ، وَيُبَاحُ أَكْلُهُ لِلْحَلَالِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ؛ لِأَنَّ جَلَّهُ لَهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّتُهُ ، فَلَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ ، أَوْ بَغِيرَ تَسْمِيَةٍ ، حَلٌّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُحَرِّمُ عَلَى الْحَلَالِ أَيْضًا ، كَالصَّيِّدِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ؛ بِدَلِيلِ جَلِّهِ لِلْمُخْرَمِ بِكَسَرِ الْحَلَالِ لَهُ ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ بِكَسَرِ الْمُخْرَمِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يُحَرِّمُ عَلَيْهِ مَا كَسَرَهُ . وَقِيلَ : وَعَلَى حَلَالٍ وَمُخْرَمٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) م في : « وَلَآن » .

وَأِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ  
الْمُشَاهَدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَتَلَفَ ، ضَمِنَهُ ،  
وَأِنْ أُرْسِلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ .

١٢٠٤ - مسألة : ( وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ  
بصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ،  
فَتَلَفَ ، ضَمِنَهُ ، وَإِنْ أُرْسِلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ )  
إِذَا أُحْرِمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ [٤٥/٣] عَنْهُ ، وَلَا يَدُهُ الْحُكْمِيَّةُ ،  
مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ<sup>(١)</sup> لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
إِنْ مَاتَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالتَّيْنِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا . وَإِنْ غَضَبَهُ غَاصِبٌ  
لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَيَلْزَمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَنْهُ . وَمَعْنَاهُ : إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ،  
أَوْ خِيَمَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ قَفَصٍ مَعَهُ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِحَبْلٍ مَعَهُ ، لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ .

قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ  
دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ . إِذَا أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ ، مِثْلُ مَا  
إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ، أَوْ خِيَمَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ قَفَصِهِ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِحَبْلٍ مَعَهُ ، وَنَحْوِهِ ،  
وَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ ، فَيَرُدُّهُ مَنْ أَخَذَهُ<sup>(٢)</sup> ، وَيَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ ، دُونَ الْحُكْمِيَّةِ ، مِثْلُ أَنْ  
يَكُونَ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ ، وَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ أَيْضًا ،  
وَلَا يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالتَّيْنِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا ، وَمَنْ غَضَبَهُ لَزِمَهُ  
رَدُّهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِيهِمَا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَزَمَ فِي

(١) فِي م : « ثَابِت » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ط : « حَذَهُ » .

وبه قال مالك ، وأصحاب الرأى . وقال الثوري : هو ضامن لما في بيته أيضا . وحكى نحو ذلك عن الشافعي . وقال أبو ثور : ليس عليه إرسال ما في يده . وهو أحد قولَي الشافعي ؛ لأنه في يده ، ولم يجب إرساله ، كما لو كان في يده الحكمية ، ولأنه لا يلزم من منع ابتداء الصيد المنع من استدامته ، بدليل الصيد في الحرم . ولنا على أنه لا يلزمه إزالة يده الحكمية ، أنه لم يفعل في الصيد فعلا ، فلم يلزمه شيء ، كما لو كان في ملك غيره . وعكس هذا إذا كان في يده المشاهدة ؛ لأنه فعل الإمساك في الصيد ، فكان ممنوعا منه ، وكحالة الابتداء ، فإن استدامة الإمساك إمساك ؛ بدليل أنه لو حلف لا يُمسِك<sup>(١)</sup> شيئا ، فاستدام إمساكه ، حيث . والأصل المقيس عليه ممنوع ، والحكم فيه ما ذكرنا قياسا عليه .

« الرعاية » ، لا يصح نقل ملكه عما بيده المشاهدة . قال : فيه نظر . انتهى . قلت : لم أجد ذلك في « الرعايتين » ، بل صرح في « الكبرى » بالجواز ؛ فقال : ومن آخرم ، أو دخل الحرم ، وله صيد ، أو ملكه بعد ، لم يزُل ملكه عنه ، وإن كان بيده ابتداء أو دواما ، أو معه في قَصْر أو حَبْل ، أرسله ، وملكه فيه باق ، وله بيعه وهبته بشرطهما . انتهى . وقال في « غيون المسائل » : إن آخرم وعنده صيد ، زال ملكه عنه ؛ لأنه لا يجوز ابتداء ملكه . والتكاح يراد للاستدامة والبقاء ، فلهذا لا يزول . قال في « الفروع » : كذا قال . وأما إذا دخل الحرم بصيد ، فالذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة ، أنه يلزمه إزالة يده عنه وإرساله ، فإن أتلفه أو تلف ، ضيمته . كما قال المصنف ، كصيد الجمل في الحرم . وقال في « الفروع » : ويتوجه أنه لا يلزمه إرساله ، وله ذبحه ، ونقل الملك فيه ؛ لأن

(١) ق م : يملك .

إذا ثبت هذا ، فإنه متى أُرْسِلَ لم يُزَلْ مِلْكُهُ عنه ، وَمَنْ أَخَذَهُ رَدَّهُ عليه إذا حُلَّ ، وَمَنْ قَتَلَهُ ضَمِنَهُ له ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ كان عليه ، وإِذَا أَلَيْدُهُ لَا تُزِيلُ الْمِلْكَ ، بِدَلِيلِ الْعَصَبِ وَالْعَارِيَّةِ . فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ إِسْأَلِهِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ تَحْتَ الْيَدِ الْعَادِيَّةِ ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، كَالِ الْآدَمِيِّ . وَلَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ قَبْلَ إِمْكَانِ الْإِسْأَالِ ؛ لَعَدَمِ التَّقْرِيبِ وَالتَّعَدُّ . فَإِنْ أُرْسِلَ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ ؛ وَلِأَنَّ الْيَدَ قَدْ زَالَ حُكْمُهَا وَحُرْمَتُهَا . فَإِنْ أَمْسَكَه حَتَّى حُلَّ ، فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لم يُزَلْ بِالْإِحْرَامِ ، إِنَّمَا زَالَ حُكْمُ الْمُشَاهَدَةِ ، فَصَارَ كَالْعَصِيرِ يَتَحَرَّرُ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ إِرَاقَتِهِ .

الشَّارِعُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ تَنْفِيرِ صَيِّدٍ مَكَّةَ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِثْلَ هَذَا الْحُكْمِ الْخَفِيِّ مَعَ كَثَرَةِ وَقُوعِهِ ، وَالصُّحَابَةُ مُخْتَلِفُونَ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ آكَدُ لِتَحْرِيمِهِ مَا لَا يُحَرِّمُهُ .

قوله : فَإِنْ لم يَفْعَلْ ، قَتَلَ ، ضَمِنَهُ . إِذَا أَحْرَمَ فِي مِلْكِهِ صَيِّدٌ ، وَهُوَ فِي يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ ، لَزِمَهُ إِسْأَالُهُ ، فَإِنْ لم يَفْعَلْ حَتَّى تَلَفَ ، فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّهُ يَضْمِنُهُ مُطْلَقًا . وَهُوَ أَخَذَ الْوَجْهَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّجِيزِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ تَخْرِيجُ لَابِنِ عَقِيلٍ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ النَّاطِلُ ، كَالْمُصَنِّفِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، إِنَّ أَمْكَنَهُ إِسْأَالُهُ فَلَمْ يُرْسِلْهُ حَتَّى تَلَفَ ، ضَمِنَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لَعَدَمِ تَقْرِيبِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى التَّقْرِيقِ بَيْنَ الْيَدَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . وَيَخْتَلِفُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا



الشرح الكبير

**فصل : وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ ، لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ**  
وإرساله ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَصَيْدِ الْجِلِّ فِي  
حَقِّ الْمُحْرَمِ . قَالَ عَطَاءٌ : إِنْ ذَبَحَهُ ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ  
ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَمَنْ كَرِهَ إِدْخَالَ الصَّيْدِ الْحَرَمَ ، ابْنُ عُمرَ ،  
وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَخَّصَ  
فِيهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَرُوِيَ عَنْهُ الْكَرَاهَةُ . قَالَ هِشَامُ بْنُ عُزْرَةَ : كَانَ  
ابْنُ الزُّبَيْرِ تَسْعَ سِنِينَ يَرَاهَا فِي الْأَقْفَاصِ ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرَوْنَ  
بِهِ بَأْسًا . وَرَخَّصَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،  
وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَ خَارِجًا ، وَحَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، فَجَازَ  
لَهُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ ، كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَرَمَ سَبَبٌ مُحَرَّمٌ لِلصَّيْدِ ،  
يُوجِبُ ضَمَانَهُ ، فَحَرَمَ اسْتِدَامَةُ إِمْسَاكِهِ ، كَالْإِحْرَامِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ ذَبَحَهُ  
فِي الْحَرَمِ ، فَلَزِمَهُ [ ٤٦/٣ ر ] جزاؤه ، كَمَا لَوْ صَادَهُ مِنْهُ ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ لَا  
جَزَاءَ فِيهِ ، بِخِلَافِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

أَيْضًا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَمَّا إِذَا مَلَكَ الصَّيْدَ فِي الْجِلِّ ، وَدَخَلَ بِهِ فِي  
الْحَرَمِ ، وَلَمْ يُرْسِلْهُ حَتَّى أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا عِنْدَ  
الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . كَمَا تَقَدَّمَ .

**فائدة :** لَوْ أَمْسَكَ صَيْدًا فِي الْإِحْرَامِ ، لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِرْسَالِهِ ،  
صَبِيئَتُهُ مُطْلَقًا ، قَوْلًا وَاحِدًا .

قوله : وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ يَضْمَنُهُ ؛ [ ٢٨١/١ ط ]

وإن قتل صَيِّدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، ..... المقنع

**فصل :** فإن أَمْسَكَ صَيِّدًا فِي الْحَرَمِ ، فَأَخْرَجَهُ «إِلَى الْجَلِّ» ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ مِنْ يَدِهِ ، كَالْمُحْرَمِ إِذَا أَمْسَكَ الصَّيِّدَ حَتَّى حَلَّ ، فَإِنْ تَرَكَهُ ، قَتَلَفَ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ، كَالْمُحْرَمِ إِذَا أَمْسَكَهُ حَتَّى تَحَلَّلَ . الشرح الكبير

١٢٠٥ - مسألة : ( وإن قتل صَيِّدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، أو

لأن ملكه مُحْتَرَمٌ ، فلا يُتَطَلُّ بِإِخْرَافِهِ . وَقَوَى أَذْلَتَهُ ، وَمَالَ إِلَيْهَا ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : الإِنصاف  
فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي خَنِيفَةَ مُتَوَجِّهٌ . قُلْتُ : قَطَعَ بِذَلِكَ فِي « الْمُبْهَجِ » ؛ فَقَالَ فِي فَصْلِ جَزَاءِ الصَّيِّدِ : فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ صَيِّدٌ قَبْلَ الْإِخْرَافِ ، ثُمَّ أَخْرَمَ ، فَأَرْسَلَهُ مِنْ يَدِهِ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، سَوَاءً كَانَ الْمُرْسِلُ حَلَالًا أَوْ مُحْرَمًا . انْتَهَى . وَنَقَلَ هَذَا فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ وَالتَّسْعِينَ » ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرْسِلُ حَاكِمًا أَوْ وَلِيَّ صَبِيٍّ ، فَلَا ضَمَانَ ؛ لِلْوَلَايَةِ . ثُمَّ قَالَ : هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا : يَجِبُ إِزْسَالُهُ وَالْحَاقِقُ بِالْوَحْشِيِّ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ ، أَمَّا إِنْ قُلْنَا : يَجُوزُ لَهُ نَقْلُ يَدِهِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ أَوْ إِيْدَاعٍ ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ ، فَالضَّمَانُ وَاجِبٌ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ . انْتَهَى .

**فائدة :** لو أَمْسَكَهُ حَتَّى حَلَّ فَمَلَكَهُ بَاقٍ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : يُرْسَلُهُ بَعْدَ حَلِّهِ ، كَمَا لو صَادَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .  
قوله : وإن قتل صَيِّدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، لم يَضْمَنْهُ . هذا المذهب .

أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سُبُعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقِيلَ : المقنع يَضْمَنْهُ فِيهِمَا .

الشرح الكبير

بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سُبُعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، قَتِلَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقِيلَ : يَضْمَنْهُ فِيهِمَا ( إِذَا صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ ، فَلَهُ قَتْلُهُ ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ . وَبِهَذَا قَالَ الشافعيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ قَتْلَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَى أَكْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالْأَدَمِيِّ الصَّائِلِ ، وَلِأَنَّهُ اتَّحَقَّ بِالْمُؤْذِيَّاتِ طَبْعًا ، فَصَارَ كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَحْشَى مِنْهُ التَّلَفَ أَوْ مَضَرَّةً ، كَجَرِّهِ <sup>(١)</sup> ، أَوْ إِتْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانَاتِهِ .

**فصل :** فَإِنْ خَلَصَ صَيْدًا مِنْ سُبُعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ ، أَوْ أَخَذَهُ لِيُخْلَصَ مِنْ رَجُلِهِ خَيْطًا وَنَحْوَهُ ، قَتِلَ بِذَلِكَ ، فَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ .

الإصناف

وعليه الأصحابُ . قَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَقِيَاسُ قَوْلِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الشرح» ، وَغَيْرِهِمْ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَحْشَى مِنْهُ التَّلَفَ أَوْ مَضَرَّةً ، كَجَرِّهِ ، أَوْ إِتْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانِهِ . قَالَ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي «التَّنْبِيهِ» : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

قوله : أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سُبُعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ إِذَا تَلَفَ . يَعْنِي ، إِذَا فَكَّهُ بِسَبَبِ تَخْلِيصِهِ مِنْ سُبُعٍ أَوْ شَبَكَةٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : فِي الْأَشْهُرِ . وَقِيلَ : يَضْمَنْهُ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْعُصْبِ ، إِذَا حَالَ حَيَوَانٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) ق م : لجرحه .

وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ، إِلَّا الْقَمَلُ فِي رِوَايَةٍ . وَأَيُّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ ، كَانَ خَيْرًا مِنْهُ .

وقيل : عليه الضمان . وهو قول قتادة ؛ للعموم الآية . ولأن غاية ما فيه أنه عدم القصد إلى قتله ، فأشبهه قتل الخطأ . ولنا ، أنه فعل أبيع لحاجة الحيوان ، فلم يضمن ما يلف به ، كما لو داوى ولي الصبي الصبي ، فمات بذلك ، وهذا ليس بمتعهد ، ولا تئاوله الآية .

١٢٠٦ - مسألة : ( وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ، إِلَّا الْقَمَلُ ) على المحرم ( في رواية . وأى شىء تصدق به ، كان خيراً منه ) لا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم شىء من الحيوان الأهلي ؛ كبهيمة الأنعام ، والخيل ، والدجاج ، ونحوها ؛ لأنه ليس بصبيد ، وإنما حرّم الله سبحانه الصبيد . وقد كان النبي ﷺ يذبح البذن في إحرامه في الحرم ، يتقرب إلى الله سبحانه بذلك .

ماله وقته ، هل يضمنه أم لا ؟ ويأتى في كلام المصنف ، إذا أتلّف بعض الصبيد أو جرحه .

قوله : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ . ذكر المصنف هنا شيئين ؛ أحدهما ، الحيوان الإنسي . والثاني ، الحيوان المحرم أكله . فأمّا الحيوان الإنسي ، فلا يخرم على المحرم ، ولا في الحرم إجماعاً ، لكن الاعتبار في الوحشي والأهلي بأضله ، فالحمام وحيشي ، وإن تأهل ، نص عليه ، ففيه الجزاء كالمترحش . قطع به الأصحاب . والصحيح من المذهب ،

وقال عليه السلام : « أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالثَّجُّ »<sup>(١)</sup> . يعنى إسالة الدماء بالذئبع والنحر . وهذا لإخلاف فيه . فإن كان متولداً بين وحشيتين وأهلي ، غلب جانب التَّحْرِيمِ .

**فصل :** فأما الْمُحَرَّمُ أَكْلُهُ فهو ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، الْحَمْسُ الفَوَاسِقُ التى أباحَ الشَّارِعُ قَتْلَهَا فى الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، وهى الْجِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعَقْرُبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . وفى بعض ألفاظ الحديث : الْحَيَّةُ مَكَانَ الْعَقْرُبِ . فَيُبَاحُ قَتْلُهُنَّ فى الإحرامِ وَالْحَرَمِ . وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ ؛ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَإِسْحَاقُ . وَحُكِيَ عَنِ النَّحَّيِّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَ الْفَأْرَةِ . والحديثُ صَرِيحٌ فى حِلِّ قَتْلِهَا ، فَلَا تَعْوِيلَ عَلَى مَا خَالَفَهُ . وَالْمُرَادُ بِالْغُرَابِ الْأَبْقَعُ وَغُرَابُ الْبَيْتِ . [ ٦٣ / ٤ ظ ] وقال قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ رُويَ : « حَمْسٌ فَوَاسِقُ ، يُقْتَلْنَ فى الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ؛ الْحَيَّةُ ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحَدْيَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وهذا يُقَيَّدُ

أَنَّهُ الْبَطُّ كَالْحَمَامِ ، فَهُوَ وَحْشِيٌّ وَإِنْ تَأَهَّلَ . قَدَّمَهُ فى « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، الْإِنْصَافِ ، وَ « الْفُرُوع » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزُّرَّكَشِيُّ : الْمُصَحَّحُ وَجُوبُ الْجَزَاءِ . وَعَنْهُ ،

(١) تقدم تحريمه فى صفحة ٢١١ .

(٢) فى : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٩ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب جزاء الصيد . صحيح البخارى ١٧/٣ . والنسائى ، فى : باب ما يقتل فى الحرم من الدواب ، وباب قتل الحيَّة فى الحرم ، وباب قتل الجِدَاة فى الحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٦٣/٥ ، ١٦٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢٢/٦ ، ١٦٤ .

مُطْلَقٌ ذَكَرَ الْغُرَابِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ ،  
بَدَلِيلٌ أَنَّ الْمُبَاحَ مِنَ الْغُرَابِ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ  
اللهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحَرَمِ ؛  
الْحِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . وَعَنْ  
ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ  
الدَّوَابِّ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ » . وَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ  
عَائِشَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup> . وَهَذَا عَامٌّ فِي الْغُرَابِ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ  
الْآخِرِ . وَلِأَنَّ غُرَابَ الْبَيْتِ مُحَرَّمٌ الْأَكْلُ ، يَغْدُو عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَلَا  
وَجْهَ لِإَخْرَاجِهِ مِنَ الْعُمُومِ . وَفَارَقَ مَا أُبِيحَ أَكْلُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا  
أُبِيحَ قَتْلُهُ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِيصِهِ تَخْصِيصُ مَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ . الْقِسْمُ الثَّانِي  
مِنَ الْمُحَرَّمِ أَكْلُهُ ، مَا كَانَ طَبْعُهُ الْأَذَى ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ أَذَى ؛ كَالْأَسَدِ ،

لَا يَضُمُّهُ إِذَا كَانَ أَهْلِيًّا ؛ لِأَنَّهُ مَالُوفٌ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا  
قَالُوا . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِي الدَّجَاجِ رِوَايَتَيْنِ ، وَخَصَّصَهُمَا ابْنُ أَبِي مُوسَى وَمَنْ

(١) الأول أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح  
البخاري ١٧/٣ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ ، ٨٥٧ .  
كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٨/٥ .  
وابن ماجه ، في : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ .  
والثاني أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح  
البخاري ١٧/٣ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٩ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٨/١ .  
والنسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٧/٥ ، ١٤٩ . والإمام  
مالك ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٥٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٨/٢ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٧ .

الشرح الكبير

والتَّيْمِرِ ، والفَهْدِ ، والدُّنْبِ ، وما في مَعْنَاهُ ، فَيُبَاحُ قَتْلُهُ أَيْضًا ، ولا جَزَاءَ فيه . قال مالكٌ : الكَلْبُ العَقُورُ ، ما عَقَرَ النَّاسَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ ، مِثْلُ الأَسَدِ ، والدُّنْبِ ، والتَّيْمِرِ ، والفَهْدِ . فعلى هذا يُبَاحُ قَتْلُ كُلِّ ما فيه أذى للنَّاسِ في أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، مِثْلُ سِبَاعِ البَهَائِمِ كُلِّهَا ، الحَرَامِ أَكْلُهَا ، وجَوَارِحِ الطَّيْرِ ؛ كالبازِي ، والصَّقْرِ ، والشَّاهِينِ ، والعُقَابِ ، ونحوها ، والحشراتِ الْمُؤَذِيَةِ ، والرُّثْبُورِ ، والْبَقِ ، والبَعُوضِ ، والبراغيثِ ، والدُّبابِ . وبه قال الشافعيُّ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يُقْتَلُ ما جاء في الحديثِ ، والدُّنْبُ قِياسًا عليه . ولنا ، أَنَّ الحَبَرَ نَصٌّ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ على صُورَةٍ مِنْ أَدْنَاهُ ؛ تَنْبِيْهَا على ما هو أَعْلَى منها ، ودَلَالَةٌ على ما كان في مَعْنَاهَا ، فنَصُّه على الغُرَابِ والحِدَاةِ تَنْبِيْهٌ على البازِي ونحوه ، وعلى الفَأْرَةِ تَنْبِيْهٌ على الحَشَرَاتِ ، وعلى العَقْرَبِ تَنْبِيْهٌ على الحَيَّةِ ، وقد ذُكِرَتْ في بعضِ الأحاديثِ ، وعلى الكَلْبِ العَقُورِ تَنْبِيْهٌ على السِّبَاعِ التي هي أَعْلَى منه ، ولأنَّ ما لا يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ ولا مِثْلِهِ ، لا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ ، كالحَشَرَاتِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْمُحَرَّمَ الْأَكْلِ ، ما لا يُؤْذِي بِطَبْعِهِ ، كالرَّخِمِ ، والدَّيْدَانِ ، فلا أَثَرٌ لِلْحَرَمِ ولا لِلإِحْرَامِ فيه ، ولا جَزَاءَ فيه إِنْ قَتَلَهُ . وبه قال الشافعيُّ .

الإصناف

تابعه بدَجَاجِ السَّنْدِ . وصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ ، والْشَّارِحُ ، أَنَّ الدَّجَاجَ السَّنْدِيَّ وَحْشِيٌّ ، كالحَمَامِ . وأُطْلِقَ في « الفائقِ » ، في دَجَاجِ السَّنْدِ والبَطِّ ، الروائِثِ . وقَدَّمَ في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَتَيْنِ » ، أَنَّ في الدَّجَاجِ الْأَهْلِيَّ الْجَزَاءَ . قُلْتُ : هذا مُشْكِلٌ جَدًّا ، ورُبُّما كان مَخَالِفَ الإِجْمَاعِ ، والاعتِبارُ في الْأَهْلِيِّ بِأَصْلِهِ ، فلو تَوَحَّشَ بَقَرًا أو غَيْرَهُ أَهْلِيٌّ . قال الإمامُ أَحْمَدُ ، في بَقَرَةٍ تَوَحَّشَتْ : لا شَيْءَ فيها .

وقال مالك : يَحْرُمُ قَتْلُهَا ، فَإِنْ قَتَلَهَا فَدَاها ، وكذلك كُلُّ سَبْعٍ لَا يَعْدُو عَلَى النَّاسِ . فَإِذَا وَطِئَ الذُّبَابُ ، أَوْ التَّمَلُّ ، أَوْ الدَّرُّ ، أَوْ قَتَلَ الزُّبُورَ ، نَصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : فِي النَّمْلَةِ لُقْمَةٌ أَوْ ثَمَرَةٌ إِذَا لَمْ تُؤْذِهِ . وَيَتَخَرَّجُ فِي النَّحْلَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ٤٧/٣ ] نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّمْلَةِ وَالنَّحْلَةِ <sup>(١)</sup> . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى : فِي الضَّفَدَةِ حُكُومَةٌ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْجَزَاءَ فِي الصَّيِّدِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَيْدٍ . قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : الصَّيِّدُ مَا جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ أَنْ يَكُونَ مُبَاخًا مُمْتَنِعًا <sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا قِيَمَةَ ، وَالضَّمَانُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ .

وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْجَوَامِيسَ أَهْلِيَّةٌ مُطْلَقًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَمَا تَوَحَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ ، أَوْ تَانَسَ مِنْ وَخْشِيٍّ ، فَلَيْسَ صَيْدًا . وَقِيلَ : مَا تَوَحَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ ، فَهُوَ عَلَى الْإِبَاحَةِ لِزُبِّهِ وَلِغَيْرِهِ ، وَمَا تَانَسَ مِنْ وَخْشِيٍّ ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَتَانَسَ . وَقِيلَ : مَا تَلَفَ مِنْ وَخْشِيٍّ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، وَلَوْ تَوَحَّشَ إِنْسِيٍّ ، لَمْ يَحْرُمَ . انْتَهَى . وَأَمَّا مُحَرَّمُ الْأَكْلِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي قَتْلِهِ ، إِلَّا مَا سَبَقَ مِنَ الْمُتَوَلَّدِ ، وَمَا يَأْتِي فِي الْقَمَلِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي قَتْلِ الدَّرِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٥٦/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يُنْهَى عَنْ قَتْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٧٤/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الضَّفَادِعِ وَالنَّحْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٨٩/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ . مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . لِلْمَوْطَأِ ٤٤٨/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ .

(٢) ذَكَرَ هُنَا شَيْعَيْنِ زَادَ عَلَيْهِمَا صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ : وَحْشِيًّا . الْمَغْنِيُّ ١٧٧/٥ .



**فصل : ولا بأس أن يُقرَّد المُحرَّم بغيره .** رُوي ذلك عن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، أنه قرَّد بغيره بالسُّقْيَا<sup>(١)</sup> ، أى نزع القُرَاد<sup>(٢)</sup> عنه ، فرماه . وهذا قول ابن عباس ، وجابر بن زَيْد<sup>(٣)</sup> ، وعطاء . وقال مالك : لا يجوز . وكرهه عكرمة . ولنا ، أنه قول من سمينا من الصحابة ، ولأنه مؤذ فأيح قتلُه ، كالحية والعقرب .

**فصل : فأما القمل ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، بإباحة قتلِه ؛ لأنه من**

قال الإمام أحمد : لا فدية في الضفدع . وقال في « الإرشاد » : فيه حُكُومَةٌ . وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . ونقله عبد الله . قال في « المستوعب » : لا أعرف له وجهًا . وقال ابن عَظِيل : في التَّمْلَةِ لَقَمَةٌ ، أو تَمَرَةٌ إذا لم تؤذِه . قال المصنّف ، والشارح : ويتخرُّج مثل ذلك في التَّحْلَةِ ، وفي أم حَبِيبٍ وَجَةٌ ؛ يَضْمَنُهَا بَجَدِي . اختاره بعض الأصحاب . قال المصنّف ، والشارح : وهو بخلاف القياس . وأم حَبِيبٍ ؛ هي الجرباء . قال في « الفروع » : وهي دابةٌ معروفةٌ ، مثل أم عرس ، وابن [ ٢٨٢ / ١ ] آوى . قال المصنّف ، والشارح : هي دابةٌ مُتَفَحِّخَةٌ البطن . قال في « الفروع » : فيتوجّه مثله كلُّ مُحَرَّمٍ لم يؤمَرْ بقتله . انتهى . وفي السُّنَنِ الْأَهْلِيَّةِ وَجَةٌ ؛ أن فيه الجزاء . ويأتى الكلام في الثُّغْلَبِ ، والسُّنُورِ الْأَهْلِيَّةِ ، والهُذُلْدِ ، والقرَدِ ، ونحوها ، في باب جزاء الصَّيْدِ .

قوله : إلَّا القمل في رواية ، إذا قتلَه المُحرَّم . اعلم أن في جواز قتل القمل

(١) السقيا : منزل بين مكة والمدينة ، قيل : هي على يومين من المدينة .

(٢) القُرَاد : دوية متطفلة ، تمش على الثَّوَابِ والطُّيور ، وتغصص دُمها .

(٣) في الأصل : « يزيد » .

أَكْثَرُ الْهَوَامِ أَدَى ، فَأُبَيِّحُ قَتْلَهُ ، كَالْبَرَاغِيثِ ، وَسَائِرِ مَا يُؤْذَى . وَالثَّانِيَةُ ،  
أَنْ قَتَلَهُ مُحَرَّمٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ ، فَحُرْمٌ ،  
كَقَطْعِ الشَّعْرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى كَعْبَ بْنِ عُجْرَةَ وَالْقَمْلَ يَتَنَازَرُ عَلَى  
وَجْهِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ » <sup>(١)</sup> . فَلَوْ كَانَ قَتْلُ الْقَمْلِ وَإِزَالَتُهُ مُبَاحًا  
لَمْ يَكُنْ كَعْبٌ لِيَتْرَكَهُ حَتَّى يَصِيرَ كَذَلِكَ ، وَلَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ بِإِزَالَتِهِ  
خَاصَّةً . وَالصَّبْيَانُ كَالْقَمْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْضُضُهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِ الْقَمْلِ وَرَمِيهِ ،  
أَوْ قَتْلِهِ بِالزُّبُونِ ، لِحُصُولِ التَّرَفُّهِ بِهِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا الرُّوَايَتَانِ فِيمَا أَزَالَهُ  
مِنْ شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .  
وِظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ . وَيَجُوزُ لَهُ حَلْكُ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ ؛  
كَيَلَا يَقْطَعَ شَعْرًا ، أَوْ يَقْتُلَ قَمَلًا ، فَإِنْ حَلَكَ فَرَأَى فِي يَدِهِ شَعْرًا اسْتَحَبَّ  
لَهُ أَنْ يَقْدِيهِ <sup>(٢)</sup> أَحْيَا ، وَلَا يَجِبُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ .

وَصِبْيَانُهُ <sup>(٣)</sup> لِلْمُحَرَّمِ رَوَاتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ،  
وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ،  
وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ،  
وَ « الْفَاتِي » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ قَتْلُهَا ، كَالْبَرَاغِيثِ .  
جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » .  
وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ،  
لَا يُبَاحُ قَتْلُهَا . وَهِيَ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ

(١) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

(٢) في م : « بعيدة » .

(٣) الصبيان : بيض القمل والبرغوث ، واحدته صبيانة .

**فصل :** فَإِنْ تَفَلَّى الْمُحْرِمُ ، أَوْ قَتَلَ قَمَلًا ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، فَإِنْ كَعَبَ ابْنَ عُجْرَةَ حِينَ خَلَقَ رَأْسَهُ قَدْ أَذْهَبَ قَمَلًا كَثِيرًا ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لَذَلِكَ شَيْءٌ ، إِنَّمَا أُوجِبَ الْفِدْيَةُ بِحَلْقِ الشَّعْرِ ، وَلِأَنَّ الْقَمَلَ لَا قِيمَةَ لَهُ ، فَأُشْبِهَ الْبُعُوضَ وَالْبَرَاعِثَ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ ، وَلَا هُوَ مَأْكُولٌ . حُكِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : هِيَ أَهْوَنُ مَقْتُولٍ . وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ <sup>(١)</sup> مُحْرِمٍ أَلْقَى قَمَلَةً ، ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا ، قَالَ : تِلْكَ <sup>(٢)</sup> ضَالَّةٌ لَا تُبْتَعَى . وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ - فِي مَنْ قَتَلَ قَمَلَةً - قَالَ : يُطْعِمُ شَيْئًا . فَعَلِيَ هَذَا ، أَيْ شَيْءٌ يُتَصَدَّقُ بِهِ أَجْزَأُهُ ، سَوَاءٌ قَتَلَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : ثَمَرَةٌ فَمَا فَوْقَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : حَفَنَةٌ مِنْ طَعَامٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِنَا ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ التَّقْدِيرَ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ لِأَقَلِّ مَا يُتَصَدَّقُ بِهِ .

الزُّرْكَشِيُّ : هِيَ أَنْصُ الرُّوَايَتَيْنِ ، وَاخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي قَتْلِهَا جَزَاءٌ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » ، وَ« الْكَافِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِأَجْزَاءِ عَلَيْهِ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْمُعْتَدَةِ » : لَا شَيْءَ فِيهَا حَرْمٌ أَكَلَهُ إِلَّا الْمُتَوَلَّدُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ رَزِينٍ » ، وَصَحَّحَهُ فِي

(١) ق : م : في ١ .

(٢) ق : م : مالِك .

**فصل :** والخلاف إنما هو في قتلِه للمُحَرَّم ، أما في الحَرَمِ فَبِإِباحِ قَتْلِ القَمَلِ بغيرِ خِلافٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حُرِّمَ فِي حَقِّ المُحَرَّمِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرَفُّهِ ، فَهُوَ كَقَطْعِ الشَّعْرِ ، [ ٧/٣ ظ ] وَمَنْ كَانَ فِي الحَرَمِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ ، فَمُبَاحٌ لَهُ قَطْعُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَالطَّيِّبُ ، وَسَائِرُ مَا يَتَرَفُّهُ بِهِ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِغَسْلِ المُحَرَّمِ رَأْسَهُ وَبَذْنِهِ بِرَفِيقٍ . فَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ ، وَابْنُهُ ، وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَجَابِرٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ مَالِكٌ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ يَغُطَّسَ فِي الْمَاءِ ، وَيُعَيَّبَ فِيهِ رَأْسَهُ ، وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ سِتْرٌ لَهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ؛

« النَّظْمِ » ، فَلَا تَفْرِيعَ عَلَيْهَا . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : إِنَّ حَرَمَ قَتْلِهِ ، فِيهِهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا . ( وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْهَذَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَّتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ) . فَعَلَيْهَا ، أَيْ شَيْءٌ تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ خَيْرًا مِنْهُ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الزُّرْكَاشِيِّ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ .

تَسْبِيحُهُ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ الْقَمَلِ ، لَا فَرْقَ فِيهِمَا بَيْنَ قَتْلِهِ وَرَمْيِهِ ، أَوْ قَتْلِهِ بِالزُّنْبُقِ وَنَحْوِهِ ، مِنْ رَأْسِهِ ، وَبَذْنِهِ ، وَتَوْبِهِ ، ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . ( وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ ، وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » وَغَيْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

لأن ذلك ليس بسنن، ولهذا لا يقوم مقام الستر في الصلاة. وقد روى  
عن ابن عباس، قال: رُبما قال لي عمر ونحن مُحرّمون بالجُحفة: تعال  
أباقيك<sup>(١)</sup> أينا أطول نفسًا في الماء. رواه سعيد<sup>(٢)</sup>. ولأنه ليس بسنن  
مُعتاد، وأشبهه صب الماء عليه، ووضع يده عليه. وقد روى عبد الله بن  
حُنين، قال: أرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري، فأثبته وهو  
يغتسل، فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ فقلت<sup>(٣)</sup>: أنا عبد الله بن  
حُنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك: كيف كان رسول الله  
ﷺ يغسل رأسه وهو مُحرم. فوضع أبو أيوب يده على الثوب، فطأه  
حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه الماء: صب. فصب على

وقيل: رُميه من غير ظاهر ثوبه كقتله. وقال في «المذهب»: إذا قلنا: لا يُباح قتله،  
وكان قد جعل في رأسه زئبقًا قبل الإحرام، فتلف بعد<sup>(٤)</sup> الإحرام، لم يضمن.  
انتهى. قلت: هذا يُفتى من نصب الأجوالة قبل الإحرام، ثم يقع فيها بعد الإحرام.  
صبيد، على ما تقدم. «وأطلقهما في الفروع»<sup>(٥)</sup>. وقال القاضي، وابن  
عقيل: إنما الروايتان فيما إذا أزاله من شعره، وبدنه، وباطن ثوبه، ويجوز من  
ظاهره. نقله عنهما في «الفروع». وحكى المصنف، والشارح، أن الروايتين

(١) معنى: نظرونا أبقي.

(٢) أخرجه البيهقي، في: باب الاغتسال بعد الإحرام، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٦٣/٥.

(٣) في الأصل: «فقال».

(٤) يباح بالأصول، ولعلها كما أثبتناها.

(٥ - ٥) زيادة من: ط.

رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَيُكْرَهُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِالسُّدْرِ وَالْخِطْمِ <sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهِمَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعَثِ ، وَالتَّعَرُّضِ لِقَطْعِ الشَّعْرِ . وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

فِيمَا أَزَالَهُ مِنْ شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ <sup>(٣)</sup> ، وَثَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . انْتَهَى . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : قَالَ الْقَاضِي فِي « الرُّوَايَتَيْنِ » : وَمَوْضِعُ الرُّوَايَتَيْنِ ، إِذَا أَلْقَاهَا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ ، أَوْ بَدَنِهِ ، أَوْ لَحْمِهِ ، أَمَّا إِنْ أَلْقَاهَا مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ <sup>(٤)</sup> ، أَوْ ثِيَابِهِ ، أَوْ بَدَنِ مُجَلٍّ ، أَوْ مُحْرِمٍ غَيْرِهِ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

**فائدة :** يَجُوزُ قَتْلُ الْبَرَاغِيثِ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقَالَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِخْتِسَالِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٢٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ غَسْلِ الْمَحْرَمِ بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٦٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَحْرَمِ يَغْتَسِلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . الْمُجْتَمِعُ ٥ / ٩٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمَحْرَمِ يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٧٨ ، ٩٧٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِخْتِسَالِ فِي الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٢٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٤٢١ .

(٢) الْخَطْمِيُّ ، يَفْتَحُ الْحَاوِيَّ وَكَسَرَهَا : نَبَاتٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْحَاجِزَةِ ، يَذُقُ وَرَقَهُ بَابَسًا ، وَيَجْعَلُ غَسْلًا لِلرَّأْسِ فَيَنْقِيهِ . (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ط .

وبه قال مالك ، وأبو حنيفة . وقال صاحباه : عليه صدقة ؛ لأن الخطيئ <sup>ي</sup> يستلذ برائحته ، ويزيل الشعث ، ويقتل الهوام ، فوجبت به الفدية ، كالزورس . ولنا ، أن النبي ﷺ قال ، في المحرم الذي وقصه بغيره : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفونوه في ثوبيه ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا » . متفق عليه <sup>(١)</sup> . فأمر بغسله

« الفروع » : ظاهر تعليق القاضى ، أن البراغيث كالقمل . قال : وهو متوجه . الإنصاف  
وجزم في « الرعاية » في موضع ، لا يقتل البراغيث ولا البعوض . وذكره في موضع آخر قولاً ، وزاد ، ولا قراداً . وقال الشيخ تقي الدين : إن قرصه ذلك ، قتله مجاناً ، وإلا فلا يقتله .

تنبيه : مفهوم قوله : إلا القمل ، إذا قتله المحرم . أنه لا يحرم قتله في الحرم . وهو صحيح ، فيباح بلا نزاع بين الأصحاب .

فوائد ؛ يستحب قتل كل مؤذي من حيوان وطير . جزم به في « المستوعب » ، وغيره . وقدمه في « الفروع » ، وقال : هو مراد من أباحه . انتهى . فمنه الفواشق الخمسة وهن : الغراب الأسود ، والأبقع - وقيل : المراد في الحديث ، الأبقع . قاله الزركشي - والحذأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ، والأسود البهيم . وفي مسلم : والحيئة . أيضاً . وفيه : يقتل في الحرم والإحرام . وفيه : أنه ، عليه أفضل الصلاة والسلام ، أمر محرماً بقتل حية في منى . فنص من كل جنس على أذناه تنبيهها ، والتنبيه مقدم على المفهوم إن كان . وللدارقطني : يقتل المحرم الذئب <sup>(٢)</sup> . نقل حنبل ، يقتل المحرم الكلب العقور ، والذئب ،

(١) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٣٢ .

بالسِّدْرِ ، مع إثباتِ حُكْمِ الإِخْرَامِ فِي حَقِّهِ ، وَالْخَطِيئَةُ كَالسِّدْرِ . وَلَآئِهٖ  
لَيْسَ بِطَيِّبٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ ، كَالْتَرَابِ . وَقَوْلُهُمْ : تُسْتَلَذُّ  
رَائِحَتُهُ . مَمْنُونٌ ، ثُمَّ يَنْطَلُّ بِالْفَاكِهَةِ وَبَعْضِ التَّرَابِ . وَإِزَالَةُ الشَّعَثِ  
يَحْصُلُ بِذَلِكَ أَيْضًا . وَقَتْلُ الْهَوَامِّ لَا يُعْلَمُ حُصُولُهُ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى  
الْوَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ . وَلِذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَسَلِ ، أَوْ فِي ثَوْبِهِ ،  
مُنِعَ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالسَّبَّحُ ، وَكُلُّ مَا عَدَا مِنَ السَّبَاعِ . وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ ، يَقْتُلُ السَّبَّحَ ، عَدَا أَوْ لَمْ  
يَعُدَّ . انْتَهَى . وَمِمَّا يَقْتُلُ أَيْضًا ، النَّمِرُ ، وَالْفَهْدُ ، وَكُلُّ جَارِحٍ ؛ كَنَسْرٍ ، وَبَارِئٍ ،  
وَصَفَرٍ ، وَبَاشِقٍ ، وَشَاهِينٍ ، وَعُقَابٍ ، وَنَحْوِهَا ، وَذَبَابٍ ، [ ١ / ٢٨٢ ط ]  
وَوَزَغٍ ، وَعَلَقِيٍّ ، وَطُيُوعٍ ، وَبَقٍّ ، وَبَعُوضٍ . ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، يَقْتُلُ الْقِرْدَ ، وَالنَّسْرَ ،  
وَالْعُقَابَ ، إِذَا وَثَبَ ، وَلَا كَفَّارَةَ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْتِ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ؛ فَإِنَّهُ مِثْلُ الْغُرَابِ الْأَبْقَعِ فَقَطْ . فَإِنْ  
قَتَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْدُوَ عَلَيْهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ .  
وَمَا لَا يُؤْذِي بِطَبِيعِهِ ، لِأَجْرَاءِ فِيهِ ، كَالرَّحِمِ ، وَالْبُومِ وَنَحْوِهَا . قَالَ بَعْضُ  
الْأَصْحَابِ : وَيَجُوزُ قَتْلُهُ . مِنْهُمْ النَّاطِلُ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ »  
وْغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، وَيَقْتُلُ كُلُّ مَا يُؤْذِيهِ . وَلِلْأَصْحَابِ وَجْهَانِ  
فِي نَمْلٍ وَنَحْوِهِ . وَجَزَمَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، يُكْرَهُ قَتْلُهُ مِنْ غَيْرِ أُذْيَةٍ ، وَذَكَرَ مِنْهَا  
الذَّبَابُ . قَالَ فِي التَّحْرِيمِ : وَالتَّحْرِيمُ أَظْهَرُ ؛ لِلنَّهْيِ . نَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا بَأْسَ بِقَتْلِ  
الدُّرِّ . وَنَقَلَ مَهْنًا ، وَيَقْتُلُ النَّمْلَةَ إِذَا عَصَتْهُ ، وَالتَّحْلَةَ إِذَا آذَتْهُ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ  
الدِّينِ ، لَا يَجُوزُ قَتْلُ نَحْلٍ ، وَلَوْ بِأَخْذِ كُلِّ عَسَلِهِ . قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ : إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ



وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ الْمُنْعَرِ  
رَوَاتَانِ .

١٢٠٧ - مسألة : ( ولا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، وَفِي إِبَاحَتِهِ  
فِي الْحَرَمِ رَوَاتَانِ ) ( ٤٨/٣ ) لَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، بغيرِ  
خِلَافٍ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ  
وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمرَ : طَعَامُهُ مَا أَقْبَاهُ . وَعَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ : طَعَامُهُ مِلْحُهُ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ  
وَشِرَائِهِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَيَوَانِ الْبَحْرِ الْمِلْحِ ، وَبَيْنَ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ ،  
فَإِنَّ اسْمَ الْبَحْرِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ  
هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا  
طَرِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَابَلَهُ بِصَيْدِ الْبَرِّ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمُ  
صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ .

نَمْلٌ إِلَّا بِقَتْلِهِ ، جَازَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُدْخَلُ لِلزَّيْبِيرِ إِذَا خَشِيَ أَذَاهُمْ ، هُوَ أَحَبُّ الْإِنْسَانِ  
إِلَى مَنْ تَحْرِيقِهِ ، وَالتَّمْلُ إِذَا آذَاهُ يَقْتُلُهُ .

فَالدَّيْمَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ . هَذَا الْجَمَاعُ .  
وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَحْرَ الْمِلْحَ وَالْأَنْهَارَ وَالْعُيُونَ سَوَاءٌ . الثَّانِيَةُ ، مَا يَمِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ،  
كَالسُّلْحَفَاءِ وَالسَّرَطَانِ وَغَوَاهُمَا ، كَالسَّمَكِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ  
الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) سورة فاطر ١٢ .

وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ مَا كَانَ يَعِيشُ فِي الْمَاءِ ، وَيُفْرِخُ فِيهِ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ . فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، كَالسَّمَكِ وَنَحْوِهِ ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، كَالسَّلْحَفَةِ ، وَالسَّرَّطَانِ ، فَهُوَ كَالسَّمَكِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِيهِ الْجَزَاءُ ، وَفِي الصَّفَدَعِ ، وَكُلِّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُفْرِخُ فِي الْمَاءِ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ ، فَكَانَ مِنْ حَيَوَانِهِ ، كَالسَّمَكِ . فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا غَيْرَ مَا حُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّهُ قَالَ : حَيْثُمَا يَكُونُ أَكْثَرُ فَهُوَ مِنْ صَيْدِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنَّمَا يُفْرِخُ فِي الْبَرِّ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْمَاءَ لِيَتَعَيْشَ فِيهِ ، وَيَكْتَسِبَ مِنْهُ ، فَهُوَ كَصَيَادِ الْآدَمِيِّينَ . فَإِنْ كَانَ جِنْسٌ مِنَ الْحَيَوَانِ ، نَوْعٌ مِنْهُ فِي الْبَرِّ ، وَنَوْعٌ مِنْهُ فِي الْبَحْرِ ، كَالسَّلْحَفَةِ ، فَلِكُلِّ نَوْعٍ حُكْمُ نَفْسِهِ ، كَالْبَقَرِ ، مِنْهَا الْوَحْشِيُّ مُحَرَّمٌ ، وَالْأَهْلِيُّ مُبَاحٌ .

**فصل : وهل يُباح صيدُ البَحْرِ فِي الْحَرَمِ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا ،**

قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ ، أَنَّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ لَهُ حُكْمُهُ ، وَمَا يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ لَهُ حُكْمُهُ . وَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَبَرٌّ بِلَا نِزَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفْرِخُ وَيَبْيِضُ فِي الْبَرِّ . قَوْلُهُ : وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مَتَّحَى » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْإِهْدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْزِعِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أَيْضًا ، فِي أَحْكَامِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ : وَفِي صَيْدِ السَّمَكِ فِي الْحَرَمَيْنِ رَوَاتَانِ . وَقَدْ

وَيَضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ ، فَإِنْ أَنْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ الْمُتَعَمَّدِ

الشرح الكبير أنه لا يُباح ، فلا يحل الصيد من آبار الحرم وعُيُونِهِ ، كَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُتَفَرَّ صَيْدُهَا »<sup>(١)</sup> . ولأنَّ الْحُرْمَةَ تَثْبُتُ لِلصَّيْدِ بِحُرْمَةِ الْمَكَانِ ، وهو شامل لكل صيد . والثانية ، أنه مباح ؛ لأنَّ الإحرام لا يُحرِّمُهُ ، فلم يُحرِّمهُ الْحَرَمُ ، كالسباع ، والحيوان الأهلي .

١٢٠٨ - مسألة : ( وَيَضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ ، فَإِنْ أَنْفَرَشَ فِي

الإنصاف سَبَقًا ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُباح . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، و « الشَّرْحِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « مُنَسِّكِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ،<sup>(٢)</sup> وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ »<sup>(٣)</sup> . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمِ مُطْلَقًا . وهو ظاهر كلام الخِرَقِيِّ . والثانية ، يُباح . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْخَاوِصَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وهو اختياري . وصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . قوله : وَيَضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْجَرَادَ إِذَا قُتِلَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب فضل الحرم ... ، وباب لا يحل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب ما قيل في الصواغ ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب كيف تعرف لقطعة ... ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٢ / ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ٣ / ١٨ ، ٧٩ ، ١٦٤ ، ٤ / ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ . (٢ - ٢) زيادة من : ش .

المقنع عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَعَنْهُ ، لَا ضَمَانَ فِي الْجَرَادِ .

الشرح الكبير

طَرِيقُهُ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَعَنْهُ ، لَا ضَمَانَ فِي  
الْجَرَادِ ( اِخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي الْجَرَادِ ، فَعَنْهُ ، هُوَ مِنْ (١) صَيْدِ الْبَحْرِ ، لَا  
جَزَاءَ فِيهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ،  
وَكَعْبٌ : هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ . قَالَ غُرُوزٌ : هُوَ مِنْ ثَغْرَةِ حُوتٍ . وَرَوَى  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَصَابَنَا ضَرْبٌ مِنْ جَرَادٍ ، فَكَانَ الرَّجُلُ مِتًّا يَضْرِبُ  
بِسَوْطِهِ وَهُوَ مُخْرِمٌ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ . فَذَكَرَ [ ٨/٣ ط ] ذَلِكَ  
لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . وَعَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
أَنَّهُ قَالَ : « الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) . وَالرُّوَايَةُ  
الثَّانِيَّةُ ، أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ ؛ لِمَا رَوَى  
أَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَكَعْبٍ فِي جَرَادَتَيْنِ : مَا جَعَلْتُ فِي نَفْسِكَ ؟

الإحصاف

يُضْمَنُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » . قَالَ ابْنُ  
مُنَجَّى : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : يُضْمَنُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَقَدَّمَهُ  
فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُبْهَجِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » .  
وَالِيهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . وَعَنْهُ ، لَا يُضْمَنُ الْجَرَادُ . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « نِهَايَةِ  
ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « نَظْمِهَا » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهَيْدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ،  
وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) سقط من : م .

(٢) في : باب في الجراد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ .

كما أخرج الأول الترمذی ، في : باب ما جاء في صيد البحر للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى  
٤ / ٨٣ . وابن ماجه ، في : باب صيد الحيتان والجراد . من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٧٤ .

قال دِرْهَمَان . قال : بَخٍ ، دِرْهَمَانُ خَيْرٌ مِنْ مَائَةِ جَرَادَةٍ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ »<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ طَيْرٌ يُشَاهِدُ طَيْرَانَهُ فِي الْبَرِّ ، وَيُهْلِكُهُ الْمَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ ، أَشَبَّهُ الْعَصَافِيرَ . فَأَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا لِلرَّوَايَةِ الْأُولَى ، فَوَهْمٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ . فَعَلَى هَذَا يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : يَتَصَدَّقُ بِتَمَرَةٍ عَنِ الْجَرَادَةِ . وَهَذَا يَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَبِيضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . قَالَ الْقَاضِي : كَلَامُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْقِيَمَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ التَّقْدِيرَ ، وَلَئِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ<sup>(٢)</sup> فِيهِ أَقْلُ شَيْءٍ .

**فصل : فَإِنْ افْتَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، بِحَيْثُ لَا**

و « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَالشَّارِحُ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، الْإِنْصَافِ ، يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَعَنْهُ ، يَتَصَدَّقُ بِتَمَرَةٍ عَنِ جَرَادَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِزْشَادِ » ، وَ « الْمُنْبَهَجِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . قَالَ الْقَاضِي : هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَقْوِيْمٌ لَا تَقْدِيرٌ ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةً وَاحِدَةً .

قوله : فَإِنْ افْتَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ،

(١) في : باب ما يباح للمحرم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ٣٢٧/١ .

(٢) سقط من : م .

المنع وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ اخْتِاجَ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ .

الشرح الكبير يُمكنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ جَزَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِتَنْفَعِ نَفْسِهِ ، فَضَمِّمَتْهُ ، كَالْمُضْطَرِّ يَقْتُلُ صَيْدًا يَأْكُلُهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَضْمُنُهُ ؛ لِأَنَّهُ اضْطُرَّه إِلَى إِثْلَافِهِ ، أَشَبَّهَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ .

١٢٠٩ - مسألة : ( وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ اخْتِاجَ <sup>(١)</sup> إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ ) إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ

الإصناف وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « التَّضْصِيحِ » . وَالثَّانِي ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . قَالَ النَّاطِلُ :

وَيُفْدَى جَرَادٌ فِي الْأَصْحَ بَقِيمَةٍ وَلَوْ فِي طَرِيقِ دُسْتِهِ بِمُبْعَدٍ

قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَهَذَا أَصَحُّ . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » .

فائدة : حُكْمُ بَيْضِ الطَّيْرِ إِذَا أَتْلَفَهُ لِحَاجَةٍ ، كَالْمَشَى عَلَيْهِ ، حُكْمُ الْجَرَادِ إِذَا افْتَرَشَ فِي طَرِيقِهِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمَا .

قوله : وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ . فَلَهُ أَكْلُهُ . وَهَذَا بِإِزْعَاقِ بَيْنِ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ إِذَا ذُبِحَ فَهَلْ هُوَ كَالْمَيْتَةِ ، لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ [ ١ / ٢٨٣ ] إِلَّا لَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ، أَوْ يُجِلُّهُ الذَّبْحُ ؟ قَالَ الْقَاضِي : هُوَ مَيْتَةٌ . وَاجْتَنَبَ بِقَوْلِ أَحْمَدَ : كُلُّ مَا اضْطَادَّهُ الْمُحْرَمُ وَقَتْلَهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ قَتْلِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ الْقَاضِي . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ جِلُّهُ ؛ لِجِلِّ أَكْلِهِ . انْتَهَى .

(١) في م : « واحتاج » .

الصَّيِّدُ، أُبِيحَ لَهُ ذَلِكَ، بِغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تُقْتُلُوا  
بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(١)</sup>. وَتَرَكُ الْأَكْمَلَ مَعَ الْقُدْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ،  
إِلْقَاءَ يَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ. وَمَتَى قَتَلَهُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ، سَوَاءً وَجَدَ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ  
يَجِدْ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ، أَشْبَهَ صَيْدَ الْبَحْرِ. وَلَنَا،  
عُمُومُ الْآيَةِ، وَلِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِدَفْعِ الْأَذَى عَنْ نَفْسِهِ، لَا لِمَعْنَى مِنْهُ، أَشْبَهَ خَلْقَ  
الشَّعْرِ لِأَذَى بَرَأْسِهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ احتَاجَ إِلَى خَلْقِ شَعْرِهِ لِمَرَضٍ أَوْ  
الْقَمَلِ ("أَوْ قَطْعِ") شَعْرِهِ لِمُدَاوَاةِ جُرحٍ أَوْ نَحْوِهِ، أَوْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ، أَوْ  
لُبْسِ الْمَخِيطِ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ، فَلَهُ فِعْلُهُ، كَمَا جَازَ خَلْقُ رَأْسِهِ  
لِلْحَاجَةِ، فَإِنْ فَعَلَهُ فَعْلِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَثْبُتُ فِي خَلْقِ الرَّأْسِ لِلْعُدْرِ؛  
لِلْآيَةِ، وَحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ الْمَحْظُورَاتِ.

قوله: وعليه الفداء. هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به  
أكثرهم. وقيل: لا فداء عليه والحالة هذه. وحكى عن أبي بكر. قاله الزركشي.

تبيينه: يأتي في آخر كتاب الأطعمة، في كلام المصنف، لو اضطرر إلى الأكل  
ووجد ميتة وصيدا وهو مُحَرَّمٌ، أَوْ فِي الْحَرَمِ. وَأَمَّا إِذَا احتَاجَ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ  
هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ، مِثْلُ إِنْ احتَاجَ إِلَى خَلْقِ شَعْرِهِ لِمَرَضٍ، أَوْ قَمَلٍ، أَوْ غَيْرِهِ،  
أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ، أَوْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفَعَلَهُ، فَعْلِيهِ الْفِدْيَةُ، بِإِخْلَافٍ  
أَعْلَمُهُ. وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِدْيَةِ بَعْدَ وُجُودِ الْعُدْرِ، وَقَبْلَ فِعْلِ الْمَحْظُورِ.

(١) سورة البقرة ١٩٤.

(٢) (٧-٢) في م: ١٠ وقطع ٤.

**فصل : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَفِي الرُّجْعَةِ رَوَاتَانِ . وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا .**

**فصل :** قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللهُ : ( السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَفِي الرُّجْعَةِ رَوَاتَانِ . وَلَا [ ٩/٣ ] فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ) لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَكُونُ وَلِيًّا فِي النِّكَاحِ ، وَلَا وَكِيلًا فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَرْوِيجُ الْمُحْرَمَةِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَأَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ،

**فائدة :** لو كان بالْمُحْرَمِ شَيْءٌ لَا يَحِبُّ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، جَازَ لَهُ اللُّبْسُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ . نَصَّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : فَبُعَاثِي بِهَا . وَتَقَدَّمَ إِذَا دَلَّ عَلَى طَيْبِ أَوْ لِبَاسٍ ، عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّنِيدِ .

قوله : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَسَوَاءٌ زَوْجٌ غَيْرُهُ ، أَوْ تَزَوُّجٌ مُحْرَمَةٌ أَوْ غَيْرَهَا ، وَلِيًّا كَانَ أَوْ وَكِيلًا . وَعَنْهُ ، إِنَّ زَوْجَ الْمُحْرَمِ غَيْرُهُ ، صَحَّ سَوَاءً كَانَ وَلِيًّا أَوْ وَكِيلًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، كَمَا لَوْ حَلَّقَ الْمُحْرَمُ رَأْسَ حَلَالٍ . قَالَهُ الزُّرْكَانِيُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، الْإِعْتِبَارُ بِحَالَةِ الْعَقْدِ ، فَلَوْ وَكَّلَ مُحْرَمٌ حَلَالًا ، فَعَقَدَهُ بَعْدَ حِلِّهِ ، صَحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَلَوْ وَكَّلَ حَلَالٌ حَلَالًا ، فَعَقَدَهُ بَعْدَ أَنْ أُحْرِمَ ، لَمْ يَصَحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَصَحُّ . وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ أُحْرِمَ ، لَمْ يَنْعَزَلْ وَكِيلُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَنْعَزَلُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ حَلَّ الْمُوَكَّلُ كَانَ لَوْ كَيْلَهُ عَقْدُهُ لَهُ فِي الْأَقْيَسِ . قَالَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . فَلَوْ قَالَ :



الشرح الكبير

وهو قول أبي حنيفة ؛ لما روى ابن عباس ، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحَرَّمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولأنه عَقَدَ يَمْلِكُ به الاستِمْتَاعَ ، فلم يُحَرِّمَهُ الإِحْرَامُ ، كَثِيرَاءِ الإِمَاءِ . ولنا ، ما روى عثمانُ بنُ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحَرَّمُ ، وَلَا يَنْكِحُ ، وَلَا يَخْطُبُ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ الإِحْرَامَ يُحَرِّمُ الطَّيِّبَ ، فَيُحَرِّمُ النِّكَاحَ ، كَالْعِدَّةِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ ، عَنْ مَيْمُونَةَ ،

عَقَدَهُ قَبْلَ إِحْرَامِي . قَبْلَ قَوْلِهِ . وكذا لو قال : عَقَدَهُ بَعْدَ إِحْرَامِي . لِأَنَّهُ يَمْلِكُ فَسَخَّهُ ، فَيَمْلِكُ إِفْرَارَهُ بِهِ ، وَلَكِنْ نَلِزَمُهُ نِصْفُ الْمَهْرِ . وَبِصِحِّ الْعَقْدِ مَعَ جَهْلِهِمَا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب عمرة القضاء ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩/٣ ، ١٨١/٥ . ومسلم ، في : باب تحريم نكاح المحرم ... ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣١/٢ ، ١٠٣٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ( تزويج المحرم ) ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧٢/٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في النكاح للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٥٠/٥ . والدارمي ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك ، سنن الدارمي ٣٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٥/١ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ .

(٢) في : باب تحريم نكاح المحرم ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣٠/٢ ، ١٠٣١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك ، سنن أبي داود ٤٢٧/١ . والنسائي ، في : باب النبي عن ذلك ( النكاح للمحرم ) ، من كتاب مناسك الحج ، وفي : باب النبي عن نكاح المحرم ، من كتاب النكاح . المجتبى ١٥١/٥ ، ٧٣/٦ . وابن ماجه ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٢/١ . والإمام مالك ، في : باب نكاح المحرم ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ .

وانظر ما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧١/٤ . والدارمي ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك ، وفي : باب في نكاح المحرم . من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٣٧/٢ ، ٣٨ ، ١٤١ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا ، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا ، وَمَائَتْ بَسْرَفٍ ، فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَكُنْتُ أَنَا الرُّسُولَ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ بِحَالِ نَفْسِهَا ، وَأَبُو رَافِعٍ صَاحِبُ الْقِصَّةِ ، وَهُوَ السَّفِيرُ فِيهَا ، فَهَمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ . لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَبِيرًا ، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ . وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ، مَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَلَالًا . فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِحَدِيثِ هَذَا حَالَهُ ؟

وَقُوعَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَعَاطَى الصَّحِيحَ .

فَانْدَقَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ قَالَ الزَّوْجُ : تَزَوَّجْتُ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ أَنْ حَلَلْتُ . فَقَالَتْ : بَلِ وَأَنَا مُحْرِمَةٌ . صَدَّقَ الزَّوْجُ ، وَتَصَدَّقَ هِيَ فِي تَطْيِيرِهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ شَهَابٍ وَغَيْرُهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أَحْرَمَ الْإِمَامُ ، مَنَعَ مِنَ التَّزْوِيجِ لِنَفْسِهِ وَتَزْوِيجِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ بِتَزْوِيجِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٢٧ / ١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٣٢ / ٢ .  
وَالْتِّرِمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧٤ / ٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ بِتَزْوِيجِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٦٣٢ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزْوِيجِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٨ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكُ ٣٣٢ / ٦ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْهَرَمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧١ / ٤ .  
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزْوِيجِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٨ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكُ ٣٩٣ ، ٣٩٢ / ٦ .

(٣) فِي : ١ : تَزَوَّجْتُ .

وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِ : وَهُوَ مُحْرِمٌ . أَى فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، أَوْ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، كَمَا قِيلَ :

\* قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا \*<sup>(١)</sup>

وَقِيلَ : تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَظَهَرَ<sup>(٢)</sup> أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ . ثُمَّ لَوْ تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ ، كَانَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَلِكَ فِعْلُهُ ، وَالْقَوْلُ آكَدُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصًا بِمَا فَعَلَهُ . وَعَقْدُ النِّكَاحِ يُخَالِفُ شَرَاءَ الْأَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بِالْعِدَّةِ وَالرَّدَّةِ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ ، وَكَوْنِ الْمُنْكَوْحَةِ أَثْنًا لَهُ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ إِنَّمَا يُرَادُ لِلوِطْءِ غَالِبًا ، بِخِلَافِ الشَّرَاءِ ، فَإِنَّهُ يُرَادُ لِلخِدْمَةِ وَالتَّجَارَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَا .

أَقَارِبِهِ ، وَأَمَّا بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَزُوجَ ، وَإِنَّمَا يَزُوجُ خَلْفَاؤُهُ ، ثُمَّ سَلَّمَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِوِلَايَةِ الْحُكْمِ مَا لَا يَجُوزُ بِوِلَايَةِ النَّسَبِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ اخْتِمَالَيْنِ فِي عَدَمِ تَزْوِيجِهِ وَجَوَازِهِ لِلخَرَاجِ ؛ لِأَنَّ الْحُكَّامَ إِنَّمَا يُزَوِّجُونَ بِإِذْنِهِ وَوِلَايَتِهِ ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ لِجَلِّهِ حَالِ وِلَايَتِهِ . وَالِاسْتِدَامَةُ أَقْوَى ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَبْطُلُ بِفُسْقٍ طَرَأَ . وَاقْتَصَرَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ نَائِبَهُ إِذَا أَخْرَمَ ، مِثْلُ الْإِمَامِ . قُلْتُ : قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَنَائِبِهِ أَنْ يَزُوجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . انْتَهَى .

(١) صدر بيت للرأعي الحميري ، عجزه :

\* ودعا قلم أُر مثله مخلولا \*

شعر الرأعي الحميري وأخباره ١٤٤ .

(٢) في م : « أظهر » .

**فصل :** وإذا وَكَّلَ الْمُحْرِمُ حَلَالًا فِي النِّكَاحِ ، فَقَعَدَ لَهُ النِّكَاحَ بَعْدَ تَحْلِيلِ الْمُوَكَّلِ ، صَحَّ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِبَارَ بِحَالَةِ الْعَقْدِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ وَهُوَ حَلَالٌ ، فَلَمْ يَعْقِدْ لَهُ الْعَقْدَ حَتَّى أُحْرِمَ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ أُحْرِمَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مُنْعَ مِنَ التَّرْوِيجِ [ ٤٩/٣ ط ] لِنَفْسِهِ ، وَتَرْوِيجِ أَقَارِبِهِ ، وَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ أَنْ يُزَوَّجَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُمْنَعُ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَ الْعَقْدَ . وَالثَّانِي ، لَا يُمْنَعُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خَرَجًا عَلَى النَّاسِ ، وَتَضْيِيقًا عَلَيْهِمْ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ ، لِأَنَّ مَنْ يُزَوَّجُ مِنَ الْحُكَّامِ إِنَّمَا يُزَوَّجُوهُ بِإِذْنِهِ وَوِلَايَتِهِ . ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ وَلَايَتُهُ كَانَ حَلَالًا ، وَالْاِسْتِدْمَامَةُ أَقْوَى مِنَ الْاِئْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ الْعُظْمَى مِنْ شَرْطِهَا الْعَدَالَةُ ، وَلَا تَبْطُلُ بِالْفَسْقِ الطَّارِئِ .

**فصل :** وإذا وَكَّلَ الْحَلَالُ مُحِلًّا فِي النِّكَاحِ ، فَقَعَدَ النِّكَاحَ ، وَأُحْرِمَ الْمُوَكَّلُ ، فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ : وَقَعَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَصِحَّ . وَقَالَ الزَّوْجُ : بَلْ قَبْلَهُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ بِالْعَكْسِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ فُسْخَ الْعَقْدِ ، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ .

**فصل :** فَإِنْ تَزَوَّجَ ، أَوْ زَوَّجَ ، أَوْ زُوِّجَتِ الْمُحْرِمَةُ ، لَمْ يَصِحَّ

الإنصاف قلت : وظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، عَدَمُ الصَّحَّةِ مِنْهَا .

قوله : وَفِي الرَّجْعَةِ رَوَايَتَانِ . يَعْنِي فِي إِبَاحَتِهَا وَصِحَّتِهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَ« الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُبْهَجِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ »

النِّكَاحُ ، سِوَاءَ كَانَ الْكُلُّ مُحْرَمِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَنَّهُى عَنْهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَنِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَئِهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا زَوَّجَ الْمُحْرِمُ غَيْرَهُ ، صَحَّ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ زَوَّجَ الْمُحْرِمُ لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ بِمُفْرَدِهِ أَوْ الْوَكِيلُ مُحْرِمًا ، لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يُبِيحُ مَحْظُورًا لِلْحَلَالِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ الْإِحْرَامُ ، كَمَا لَوْ حَلَّقَ الْمُحْرِمُ رَأْسَ حَلَالٍ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِلْحَدِيثِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْسُخْهُ لَكُونِهِ مُخْتَلَفًا فِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِطَلْقِهِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ ؛ لِتُبَاحِ تَزْوِيجِهَا بِيَقِينٍ . وَفِي الرَّجْعَةِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَضِعَ لِإِبَاحَةِ الْبُضْعِ ، أَشْبَهَ النِّكَاحِ . وَالثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ ، وَتُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَاخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهَا إِمْسَاكٌ لِلزَّوْجَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

الذَّهَبُ « ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الرَّجْعَةِ ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَنَاطِمُ الْإِنْصَافِ « الْمُفْرَدَاتِ » ، <sup>(١)</sup> وَ « الْمُحَرَّرِ » <sup>(٢)</sup> ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُبَاحُ ، وَتَصِحُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهَا الْخَرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي فِي كِتَابِ « الرَّوَائِثَيْنِ » ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » هُنَا ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، <sup>(٣)</sup> وَ « الْبُلْغَةِ » <sup>(٤)</sup> ، وَ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « التَّصْحِيحِ » ، <sup>(٥)</sup> وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » <sup>(٦)</sup> ، وَ « الْفَاتِي » . قَالَ نَاطِمُ الْمُفْرَدَاتِ : عَلَيْهَا الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَّخَبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ

﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(١)</sup> . ولأنها تُجوزُ بلا ولى ، ولا شهود ، ولا إذنِها ، فلم تُحرّم ، كما أمسكها بترك الطلاق . ولأنّ الصّحيح من المذهب أنّ الرجعية مباحة قبل الرجعة ، فلا يحصل بها إخلال ، ولو قلنا : إنّها مُحَرَّمَةٌ . لم يكن ذلك مانعاً من رجعتها ، كالتكفير للمظاهر . وهذه الرواية هي الصحيحة إن شاء الله تعالى . ويباح شراء الإمام للتسرى وغيره ، ولا نعلم في ذلك خلافاً ، والله أعلم .

الشرح الكبير

**فصل :** ويكره للمُحرّم الخطبة ، وخطبة المُحرّمة ، ويكره للمُحرّم أن يخطب للمُحلّين ؛ لقوله عليه السلام في حديث عثمان : « ولا يخطب »<sup>(٢)</sup> . ولأنّه تسبّب إلى الحرام ، أشبه الإشارة إلى الصيد .

في « الكافي » ، و « الرعاية الصغرى » . والرواية الثانية ، المنع وعدم الصّحة . نقلها الجماعة عن أحمد . ونصرها القاضي وأصحابه . قال ابن عقيل : لا يصحُّ على المشهور . قال في « الإيضاح » : « وهي أصحُّ . ونصرها في « المنهج » . قال الزركشي : هي الأشهر عن أحمد .

الإيضاح

**فوائد :** الأولى ، تكرر خطبة المُحرّم كخطبة العقد وشهوده . على الصّحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : يحرّم ذلك لتحرّم دواعي الجماع . وأطلق أبو الفرج الشيرازي تحريم الخطبة . [ ٢٨٣ / ١ ط ] الثانية ، تكرر الشهادة فيه . على الصّحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : تحرّم . وقدمه القاضي ، واحتجّ بنقل حنبل ، لا يخطب . قال : ومعناه لا يشهد النكاح . ثم سلّمه . وقال في « الرعاية »

(١) سورة البقرة ٢٣١ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٣٢٥ .

## فصل : الثامن ، الجِماعُ في الفرج ، قُبْلاً كانَ أو دُبْراً ، مِنْ المقنع

والإحرامُ الفاسدُ كالصحيح في منع النكاح ، وسائر المحظورات ؛ لأنَّ حكمه باقي في وجوب ما يجب بالإحرام ، فكذلك في ما يخرمُ به .

**فصل :** ويكرهُ أن يشهدَ في النكاح ؛ [ ٥٠/٣ ] لأنَّه معونةٌ على النكاح ، أشبهَ الخطبة . وإن شهدَ أو خطبَ ، لم يفسدِ النكاح . وقال بعضُ أصحابِ الشافعي : لا يتعقدُ النكاحُ بشهادةِ مُحْرِمين ؛ لأنَّ في بعضِ الروايات : « لا يشهد » . ولنا ، أنَّه لا مدخلُ للشاهدِ في العقد ، فأشبهَ الخطيبَ ، وهذه الزيادةُ غيرُ معروفةٍ ، فلا يثبتُ بها حكمٌ . ومتى تزوجَ المُحْرِمُ أو المُحْرِمَةُ ، أو زَوْجٌ ، لم يجبَ عليه فديةٌ ؛ لأنَّه فسَدَ لأجلِ الإحرامِ ، فلم يجبَ به فديةٌ ، كشيءٍ الصَّيدِ . ولا فرقُ بين الإحرامِ الفاسدِ والصَّحيحِ فيما ذكرنا ؛ لأنَّه يَمْنَعُ ما يَمْنَعُهُ في الصَّحيحِ ، كحلقِ الشَّعرِ ، وتقليمِ الأظفارِ ، وغيرِ ذلك ، كذلك التزويجُ .

**فصل :** قال الشَّيْخُ ، رَحِمَهُ اللهُ : ( الثامن ، الجِماعُ في الفرج ، قُبْلاً

وغيرها : يُكرهُ لمُحِلٍّ يخطبُ مُحْرِمَةً ، وأنَّ في كراهةِ شهادتهِ فيه وَجْهان . قال في « الفروع » : كذا قال . الثالثةُ ، يصحُّ شراءُ الأَمَةِ للوطءِ وغيره . قال المصنَّفُ : لا أعلمُ فيه خلافاً . الرابعةُ ، يجوزُ اختيارُ مَنْ أسْلَمَ على أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ لِبَعْضِهِنَّ ، في حالِ إخراجِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « المغني » ، و « الشَّرح » ، ونصَّراه ، وابنُ رَزِينٍ . وقال القاضي : لا يختارُ والحالُ هذه . وبأَيِّ ذلك في بابِ نِكَاحِ الكُفَّارِ ، فَإِنَّهُ مَحْلُهُ .

قوله : الثامن ، الجِماعُ في الفرج ، قُبْلاً كانَ أو دُبْراً ، مِنْ آدَمِيٍّ أو غيره .

آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ،  
عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ، .....

كان أو دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ، عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ( يَفْسُدُ الْحَجُّ بِالْوُطْءِ ، فِي الْجُمْلَةِ ، بغيرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِثْيَانِ شَيْءٍ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ ، إِلَّا الْجِمَاعَ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي وَقَعْتُ بِأَمْرَأَتِي وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ . فَقَالَ : أَفَسَدْتَ حَجَّكَ ، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُكَ مَعَ النَّاسِ ، فاقضُوا مَا يَقْضُونَ ، وَحِلْ إِذَا حَلُّوا ، فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ فَاحْجُجْ أَنْتَ وَأَمْرَأَتُكَ ، وَأَهْدِيَا هَدِيًّا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا ، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمرَ<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إجماعًا . رَوَاهُ الْإِسْنَدُ فِي « سُنَنِهِ »<sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَعْلَى شَيْءٍ رُوِيَ فِي مَنْ وَطِئَ فِي حَجِّهِ .

فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ خَرَجَ عَدَمَ الْفَسَادِ بِوُطْءِ الْبَيْمَةِ مِنْ عَدَمِ الْحَدِّ بِوُطْئِهَا . وَأَطْلَقَ الْحَلَوَانِيُّ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَفْسُدُ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَأَطْلَقَ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، فِي فَسَادِ التُّسْلُكِ بِوُطْءِ الْبَيْمَةِ ، وَجْهَيْنِ . وَقَالَ فِي

(١) فِي م : « عَمَر » .

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَفْسُدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنُ الْكُبْرَى . ١٦٧/٥ ، ١٦٨ .



وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، الشَّارِحُ الْكَبِيرُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

**فصل :** ومتى كان قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ الْحَجُّ ؛ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أَوْ بَعْدَهُ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يَأْمُنُ بِهِ الْقَوَاتِ ، فَأَمِنْ بِهِ الْإِفْسَادُ ، كَالْتَّحْلِيلِ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ مُطْلَقٌ « فِي مَنْ » جَامِعٌ وَهُوَ مُخْرِمٌ ، وَلِأَنَّهُ جَمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : [ ٥٠/٣ ط ] « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » . يَعْنِي : مُعْظَمُهُ ، أَوْ أَنَّهُ رُكْنٌ مُتَأَكِّدٌ فِيهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْقَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ ؛ بِدَلِيلِ الْعُمَرَةِ .

**فصل :** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمِيٍّ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَيَنْخَرُجُ فِي <sup>(٢)</sup> وَطْءِ الْبَيْهَمَةِ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ ، إِذَا قَلْنَا : لَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ

« الْمَذْهَبُ » : وَإِذَا وَطِئَ بَيْهَمَةً ، فَكَالْوُطْءِ فِي غَيْرِهَا ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينَ . وَتَقَدَّمَ الْإِنْصَافُ إِذَا أَخْرَمَ حَالَ وَطْئِهِ ، فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِحْرَامِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٨١ .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في م : ١ من : .

لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ . وَحَكَى أَبُو ثَوْرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ اللَّوْاطَ وَالْوَطْءَ فِي ذُبْرِ الْمَرْأَةِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْإِحْصَانُ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَافْسَدَ الْحَجَّ ، كَالْوَطْءِ فِي قُبُلِ الْأَذْمِيَّةِ ، وَيُفَارِقُ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكِبَائِرِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَلَا يُوجِبُ مَهْرًا ، وَلَا عِدَّةً ، وَلَا حَدًّا ، وَلَا غُسْلًا ، وَإِنْ أَتَزَلَّ بِهِ ، فَهُوَ كَمَا سَأَلْتَنَا ، فِي رِوَايَةٍ .

**فصل :** وَالْعَمْدُ وَالتَّسْيَانُ فِيمَا ذَكَّرْنَا سَوَاءً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ بَطَلَ حَجُّهُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالشَّعْرُ إِذَا حَلَقَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْعَمْدُ وَالتَّسْيَانُ فِيهَا سَوَاءً . وَالْجَاهِلُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْمَكْرُوهِ فِي حُكْمِ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ ، وَمِمَّنْ قَالَ : إِنَّ عَمْدَ الْوَاطِي<sup>(١)</sup> وَنَسْيَانَهُ سَوَاءً . أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ، وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ التَّسْيَانِ شَيْءٌ . وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ رِوَايَةً ، لَا يُفْسَدُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « عَفِيَ لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالتَّسْيَانِ »<sup>(٢)</sup> . وَالْجَهْلُ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكُفَّارَةُ ،

قوله : غَامِذًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ السَّاهِيَّ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ كَالْعَامِدِ . وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَكَذَا الْجَاهِلُ وَالْمَكْرُوهُ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ فِي الْجَاهِلِ . وَذَكَرَ فِي « الْفُصُولِ » رِوَايَةً ، لَا

(١) فِي م : « الْوَطْء » .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي ٢٧٦/١ .

فافتَرَقَ فيها وَطْءُ العَامِدِ والسَّاهِي ، كالصَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، لَمْ يَسْتَفْصِلُوا السَّائِلَ عَنِ الْعَمْدِ وَالتَّسْيِينِ ، حِينَ سَأَلَهُمْ عَنْ حُكْمِ الْوُطْءِ ، وَلَئِنَّهُ سَبَبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي الْحَجِّ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْفَوَاتِ . وَالصَّوْمُ مَمْنُوعٌ .

**فصل :** وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِشَاءً . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، فَسَدَ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ شَاءٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، فَحَجُّهُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ بَدَنَةٌ ، كَالْفَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَمَاعٌ صَادَفَ إِخْرَامَاتَانَا ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْبَدَنَةُ ، كَبَعْدِ الْوُقُوفِ ، وَلَئِنَّهُ قَوْلٌ مَنْ سَمِعْنَا [ ٥١/٣ ] مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ . أَمَّا الْفَوَاتُ ، فَهُوَ مُفَارِقٌ لِلْجَمَاعِ ، وَأَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُطَاوَعَةِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاءَ ، بِخِلَافِ الْجَمَاعِ .

**فصل :** وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ حُكْمُ الرَّجُلِ فِي فَسَادِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ وَجَدَ

يَفْسُدُ حَجُّ النَّاسِي ، وَالْجَاهِلِ ، وَالْمُكْرَهَةِ ، وَنَحْوِهِمْ . وَخَرَجَهَا الْقَاضِي فِي كِتَابِ «الرَّوَابِيتَيْنِ» . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ «الْفَاتِقِ» ، وَمَالٌ إِلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَالَ : هَذَا مُتَّجَةٌ . وَرَدَّ أدِلَّةُ الْأَصْحَابِ ، وَقَالَ : فِيهِ نَظَرٌ . وَقَالَ فِي «الرَّوَضَةِ» : الْمُكْرَهَةُ لَا يَفْسُدُ حَجُّهَا ، وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا يَجِبُ بِالْوُطْءِ ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ ، فِي آخِرِ الصَّرْبِ الثَّانِي ، وَبَعْدَهُ ، إِذَا وَطِئَ ،

وَعَلَيْهِمَا الْمُضِيُّ فِي فَايِدِهِ ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ حَيْثُ أُخْرِمَا المقنع  
 أَوَّلًا . وَنَفَقَةُ الْمَرَأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ، وَإِنْ أَكْرَهَتْ  
 فَعَلَى الزَّوْجِ .

منهما ، فاستويا فيه ، وحكم المكره<sup>(١)</sup> والنائمة حكم المطاوعة ، ولا الشرح الكبير  
 فرق فيما بعد يوم النحر وقبله ؛ لأنه وطء قبل التحلل الأول ، أشبه قبل  
 يوم النحر .

١٢١٠ - مسألة : ( وعليهما المضى في فاسيده ، والقضاء على الفور  
 من حيث أحرما أولا . ونفقة المرأة في القضاء عليها إن طاوعت ، وإن  
 أكرهت فعلى الزوج ) لا يفسد الحج بغير الجماع ، فإذا فسد فعليه  
 إثمائه ، وليس له الخروج منه . روى ذلك عن عمر ، وعلى ، وأبي  
 هريرة ، وابن عباس ، رضي الله عنهم . وبه قال أبو حنيفة ، والشافعي .  
 وقال الحسن ، ومالك : يجعل الحجة عمرة ، ولا يقيم على حجة فاسدة .  
 وقال داود : يخرج بالفساد من الحج والعمرة ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ  
 عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »<sup>(٢)</sup> . ولنا ، عموم قوله تعالى :

الإصناف عامداً أو مخطئاً .

قوله : وعليهما المضى في فاسيده . حكمه حكم الإحرام الصحيح . نقله  
 الجماعة ، وعليه الأصحاب . وقال في رواية ابن إبراهيم : أحبُّ إلى أن يقتصر من

(١) في الأصل : المكره .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب التجش ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب إذا اصطالحوا على صلح ... ، =

﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> . ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفاً ، ولأنه معني يجب به القضاء ، فلم يخرج منه ، كالفوات . والخبر لا يلزمنا ، لأن المضي<sup>(٢)</sup> فيه بأمر الله ، وإنما وجب القضاء ؛ لأنه لم يأت به على الوجه الذي يلزمه بالإحرام . ونخص مالكا بأنها حجة لا يمكنه الخروج منها بالإخراج<sup>(٣)</sup> ، فلا يخرج منها إلى عمرة ، كالصحيحة . إذا ثبت هذا ، فإنه يجب عليه أن يفعل بعد الإفساد كما يفعل قبله ، من الوقوف ، والمبيت بمزدلفة ، والرمي ، ويحتمل بعد الفساد ما يحتمله قبله ، من الوطء ثانياً ، وقتل الصيد ، والطيب ،

التعجير ، يعني ، يجعل الحج عمرة ، ولا يقيم على حجة فاسدة . وهو مذهب المالكية .

قوله : والقضاء على الفور . إن كان ما أفسده حجاً واجباً ، فلا نزاع في وجوب القضاء ، وتجزئه الحجة من قابل . وإن كان الذي أفسده تطوعاً ، فالتنصيص عن الإمام أحمد ، وجوب القضاء ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به . قال في « الفروع » : والمراد وجوب إتمامه ، لا وجوبه في نفسه ؛ لقولهم : إنه تطوع ، فيثاب عليه

= من كتاب الصلح ، وفي : باب إذا اجتهد العامل ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٩١ / ٣ ، ٢٤١ ، ١٣٢ / ٩ . ومسلم ، في : باب نقض الأحكام ... ، من كتاب الأضحية . صحيح مسلم ٣ / ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ . وأبو داود ، في : باب في لزوم السنة ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٠٦ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ... ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٧ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٦ / ٦ ، ١٨٠ ، ٢٥٦ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) م في : المعنى .

(٣) م في : بالإحرام .

واللباس ، ونحوه ، وعليه الفدية بالجناية على الإحرام الفاسد ، كالإحرام الصحيح . ويلزمه القضاء من قابل بكل حال ؛ لأنه قول ابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، رضي الله عنهم . فإن كانت الحجة التي أفسدها واجبة بأصل الشرع ، أو بالنذر ، أو قضاء ، كانت الحجة من قابل مُجَرِّئَةً ؛ لأن الفاسد إذا انضَمَّ إليه القضاء أجزأ عما يُجَزِّئُ عنه الأول لو لم يُفسده ، وإن كانت تَطَوُّعًا وَجِبَ قضاؤها أيضًا ؛ لأنه بالدخول في الإحرام صار الإحرام عليه واجبًا ، فإذا أفسده وَجِبَ قضاؤه ، كالمندور . ويكون القضاء على الفور . ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لأن الحج الأصلي<sup>(١)</sup> يجب على الفور ، فهذا أولى ؛ لأنه قد تَعَيَّنَ بالدخول فيه ، والواجب بأصل الشرع لم يَتَعَيَّنَ بذلك .

**فصل :** [ ٥١/٣ ط ] ويُحَرِّمُ بالقضاء من أبعَدِ المَوَاضِعِ ؛ المِيقَاتِ ، أو مَوْضِعِ إِحْرَامِهِ الْأَوَّلِ ؛ لأنه إن كان المِيقَاتِ أبعَدَ ، فلا يجوزُ تَجَاوُزُ المِيقَاتِ بغيرِ إِحْرَامٍ ، وإن كان مَوْضِعُ إِحْرَامِهِ أبعَدَ ، فعليه الإحرام بالقضاء

ثَوَابَ نَفْلٍ . وفي «الهداية» ، و«الانتيصار» ، و«عيون المسائل» رواية ، لا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ . قال المَجْدُ : لا أَحْسَبُهَا إِلَّا سَهْوًا .

قوله : والقضاء على الفور من حيث أحرما أولاً . إن كنا أحرما قبل المِيقَاتِ ، أو من المِيقَاتِ ، أحرما في القضاء من المَوْضِعِ الذي أحرما منه أولاً ، وإن كنا أحرما من دُونِ المِيقَاتِ ، أحرما من المِيقَاتِ . وهذا بلا نزاع . ونص عليه الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . وقال في «الفروع» : «يَتَوَجَّهُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ المِيقَاتِ

(١) في م : «الأصل» .

وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلًّا . <sup>المقنع</sup>  
 وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

منه . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِيَكُونَ الْقَضَاءُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ . وَلِأَنَّهُ  
 قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ،  
 وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ النَّحْوِيُّ : يُحْرِمُ مِنَ مَوْضِعِ الْجِمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ  
 الْإِفْسَادِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَكَانَ قَضَاؤُهَا عَلَى حَسَبِ أَدَائِهَا ، كَالصَّلَاةِ .  
**فصل :** وَتَفَقُّ الْمَرْأَةُ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ  
 حَجَّتَهَا مُتَعَمِّدَةً ، فَكَانَتْ تَفَقُّ الْقَضَاءَ عَلَيْهَا ، كَالرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً  
 فَعَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَفْسَدَ حَجَّتَهَا ، فَكَانَتْ التَّفَقُّ عَلَيْهِ ، كَنَفَقَةِ  
 حَجَّتِهِ <sup>(١)</sup> .

١٢١١ - مسألة : ( وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا  
 فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلًّا . وَهَلْ <sup>(٢)</sup> هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ) إِذَا

مُطَلَّقًا . وَمَالَ إِلَيْهِ . <sup>الإنصاف</sup>

قوله : وَتَفَقُّ الْمَرْأَةُ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ - بِلَا نِزَاعٍ - وَإِنْ أُكْرِهَتْ ،  
 فَعَلَى الزَّوْجِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا . نَقَلَ الْأَثَرُ ، عَلَى الزَّوْجِ حَمْلُهَا ، وَلَوْ  
 طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ بغيره ، وَيُجْبِرُ الزَّوْجُ الثَّانِي عَلَى إِزْسَالِهَا إِنْ امْتَنَعَ . وَيَأْتِي فِي بَابِ  
 الْفِدْيَةِ فِي آخِرِ الصَّرْبِ الثَّانِي ، وَجُوبُ فِدْيَةِ الْوَطْءِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .  
 قوله : وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلًّا . هَذَا

(١) فِي م : ١ حَجَّتُهُ .

(٢) سَقَطَ مِنْ م :

قَصِيًّا يُفَرِّقانَ مِنْ مَوْضِعِ الْجِمَاعِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا . رَوَى هَذَا عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَرَوَى سَعِيدُ الْأَثَرُمُ<sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِمَا ، أَنَّ عُمَرَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُمَا مُخْرِمَانِ ، فَقَالَ : أَيْتِمَا حَجَّكُمَا ، فَإِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ ، فَحُجَّا ، وَأَهْدِيَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغْتُمَا الْمَكَانَ الَّذِي أَصَبْتُمَا فِيهِ مَا أَصَبْتُمَا ، فَتَفَرَّقَا حَتَّى تَحِلَّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُخْرِمَانِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي

المذهبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَتَفَرَّقَانِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُخْرِمَانِ مِنْهُ .

قوله : وهل هو واجب أو مُسْتَحَبُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ» ، وَ«الْمُهَادِي» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى» : أَحَدُهُمَا مُسْتَحَبُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي «الشَّرْحِ» : وَهُوَ أَوْلَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُنَوَّرِ» ، وَ«الْمُنْتَحَبِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الرُّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُغُوسِ الْمَسَائِلِ» .

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ : فِي : بَابِ مَا يَفْسُدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرَى ١٦٧/٥ .

(٢) تَقَدَّمَ تَفْرِيغُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٣٢ .



الشرح الكبير

الموطأ<sup>(١)</sup> عن علي رضي الله عنه . ورؤي عن ابن عباس . وهو قول مالك ؛ لأن التفريق بينهما خوفاً من معاودة المحذور ، وهو يوجد في جميع إحرامهما<sup>(٢)</sup> . ووجه الأول ، أن ما قبل موضع الإفساد كان إحرامهما فيه صحيحاً ، فلم يجب التفريق فيه ، كالذي لم يفسد ، وإنما اختص التفريق بموضع الجماع ؛ لأنه ربما يذكره برؤية مكانه ، فيدعوه ذلك إلى فعله . ومعنى التفريق أن لا يركب معها في محمل ، ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه . قال أحمد : يفرقان في النزول ، وفي المحمل ، والفسطاط<sup>(٣)</sup> ، ولكن يكون بقربها .

وهل يجب التفريق ، أو يستحب ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يجب . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه لا يجب التفريق في قضاء رمضان إذا أفسده ، كذلك الحج . والثاني ، يجب ؛ لأنه قول من سمعنا من الصحابة . وقد

تبيين ؛ أحدهما ، معنى التفريق ؛ أن لا يركب معها في محمل ، ولا ينزل معها في فسطاط ، ونحو ذلك . قال الإمام أحمد : يفرقان في النزول ، والفسطاط ، [ ٢٨٤ / ١ ] والمحمل ، ولكن يكون بقربها . انتهى . وذلك ليراعى أخوالها ، فإنه محرّمها . الثاني ، ظاهر كلام المصنف أن زوجها الذي وطئها يجوز ويصلح أن يكون محرماً لها في حجة القضاء . وهو صحيح ، وهو ظاهر كلام الأصحاب . قاله في « الفروع » . وقد ذكر المصنف ، والشارح ، وابن منجي في « شرحه » ،

(١) في : باب هدى الحرم ... ، من كتاب الحج . الموطأ . ٣٨١ / ١ ، ٣٨٢ .

(٢) في م : إحرامها .

(٣) في م : البساط .

أمرؤا به ، ولأن الاجتماع في ذلك الموضع يُذكر الجماع ، فيكون من دواعيه . والأول أولى ؛ لأن حكمة التفريق ؛ للصيانة عما يتوهم من معاودة الوقاع عند تذكره برؤية مكانه ، وهذا [ ٥٢/٣ ] وهم بعيد لا يقتضي الإيجاب . والمعمرة فيما ذكرناه كالحج ؛ لأنها أحد التُسكين ، فأشبه الآخر . فإن كان المعتبر مكياً قد أحرم بها من الحِل ، أحرم للقضاء من الحِل . وإن كان أحرم بها من الحرم ، أحرم للقضاء من الحِل ؛ لأنه ميقاتها . ولا فرق بين المكى ومن حصل بها من المجاورين . وإن أفسد المتمتع عمرته ، ومضى في فاسيدها ، فأتىها ، فقال أحمد : يخرج إلى الميقات ، فيخرج منه للحج ، فإن خشي الفوات أحرم من مكة ، وعليه دم ، فإذا قرع من حجه ، خرج إلى الميقات ، فأحرم منه بعمره مكان التي أفسدها ، وعليه هدى يذبحه إذا قدم مكة لما أفسد من عمرته . ولو أفسد المفرد حجته ، وأتم ، فله الإحرام بالعمره من أدنى الحِل ، كالمكيين .

**فصل : وإذا أفسد القارن نسكه ، فعليه فداء واحد . وبه قال عطاء ،**

يكون بقربها ليراعى أحوالها ؛ لأنه منحرّمها . ونقل ابن الحكم ، يُعتبر أن يكون معها منحرّم غير الزوج . قلت : فيعالي بها .

**فوائد : الأولى ،** حكمُ العمره حكمُ الحج في فسادها بالوطء قبل الفراغ من السفن . ووجوب المضى في فاسيدها ، ووجوب القضاء وغيره ، فإن كان مكياً ، أو حصل بها مجاوراً ، أحرم للقضاء من الحِل ، سواء أحرم بها منه أو من الحرم . وإن أفسد المتمتع عمرته ، ومضى فيها وأتمها ، فقال الإمام أحمد : يخرج إلى

وابنُ جُرَيْجٍ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وإسحاقٌ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال  
الحَكَمُ : عليه هَذِيان . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنْ يَلْزَمَهُ بَدَنَةُ لِلْحَجِّ ، وَشَاةٌ لِلْعُمْرَةِ ،  
إِذَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ  
الْوُقُوفِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ، وعليه شَتَانٌ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ  
الَّذِينَ سَلُّوا عَمَّنْ أَفْسَدَ نُسْكُهُ ، لَمْ يَأْمُرُوهُ إِلَّا بِفِدَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا ،  
وَلأنَّهُ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي إِفْسَادِهِ أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ،  
كَالْآخَرَيْنِ . وَسَائِرُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَاللَّبْسُ ، وَالطَّيِّبُ ، وَغَيْرُهُمَا ،  
لَا يَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ مُفْرِدًا .

**فصل :** وَحُكْمُ الْعُمْرَةِ حُكْمُ الْحَجِّ فِي فَسَادِهَا بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ  
السَّعْيِ ، وَوُجُوبُ الْمُضِيِّ فِي فَاسِدِهَا ، وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ ، قِيَاسًا عَلَى  
الْحَجِّ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا إِلَّا شَاةٌ . وقال الشافعيُّ : عَلَيْهِ الْقَضَاءُ  
وَبَدَنَةٌ ، كَالْحَجِّ . وقال أبو حنيفةَ : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ،  
كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تُفْسِدْ عُمْرَتُهُ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَلَنَا عَلَى  
الشافعيِّ ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا وَقُوفٌ فِيهَا ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهَا بَدَنَةٌ ، كَمَا لَوْ قَرَنَاهَا  
بِالْحَجِّ ، وَلأنَّ الْعُمْرَةَ دُونَ الْحَجِّ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا دُونَ حُكْمِهِ .

الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرَمُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ بِعُمْرَةٍ ، فَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْحَجِّ ، أَحْرَمَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ،  
وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْحَجِّ ، أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّذِي أَفْسَدَهَا ،  
وَعَلَيْهِ هَذِي لَمَّا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ  
فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْمَيْمُونِيُّ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ أَحْرَمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « فَيُخْرِجُ » .

ولنا على أئى حنيفة ، أَنَّ الْجِمَاعَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ مَا قَبْلَ الطَّوَافِ وَبَعْدَهُ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَمَا قَبْلَ الطَّوَافِ .

**فصل :** إِذَا أَفْسَدَ الْقَارِنُ وَالْمُتَمَتِّعُ نُسُكَهُمَا ، لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ عَنْهُمَا .  
وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : يَسْقُطُ . وعن أحمد ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصِلِ التَّرَفُّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وقال القاضي فِي الْقَارِنِ : إِذَا قُلْنَا : إِنَّ عَلَيْهِ لِلْإِفْسَادِ دَمَيْنِ ، سَقَطَ <sup>(١)</sup> دَمُ الْقِرَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا وَجَبَ فِي النُّسُكِ الصَّحِيحِ وَجَبَ فِي الْفَاسِدِ ، كَالْأَفْعَالِ [ ٥٢/٣ ط ] وَلِأَنَّهُ دَمٌ وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْإِفْسَادِ ، كَالدَّمِ الْوَاجِبِ لِتَرْكِ الْبِيعَاتِ . فَإِنْ أَفْسَدَ الْقَارِنُ نُسُكَهُ ، ثُمَّ قَضَى مُفْرَدًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ فِي الْقَضَاءِ دَمٌ . وقال الشافعيُّ : يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْقَضَاءِ مَا يَجِبُ فِي الْأَدَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ مَعَ الدَّمِ ، فَإِذَا أَتَى بِهِ فَقَدْ أَتَى بِمَا هُوَ

بِعُمْرَةٍ مَكَانَ مَا أَفْسَدَ . قال القاضي وَمَنْ تَبِعَهُ ، تَفْرِيغًا عَلَى رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ، أَنَّ دَمَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ يَسْقُطُ بِالْإِفْسَادِ ، فَقَالَ : إِنَّ أَهْلَ بَعْمَرَةٍ لِلْقَضَاءِ ، فَهَلْ هُوَ مُتَمَتِّعٌ ؟ إِنْ أَنْشَأَ سَفَرَ قَصْرٍ ، فَمُتَمَتِّعٌ ، وَإِلَّا فَلَا . عَلَى ظَاهِرِ نَقْلِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ، إِذَا أَنْشَأَ سَفَرَ قَصْرٍ ، فَمُتَمَتِّعٌ . وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ رِوَايَةَ أُخْرَى ، يَقْتَضِي إِنْ بَلَغَ الْبِيعَاتِ ، فَمُتَمَتِّعٌ ، فَقَالَ : لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى بِيعَاتِهِ . الثَّانِيَةُ ، قَضَاءُ الْعَبْدِ كَنْزَرِهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَصِحُّ فِي حَالِ رِقَّةٍ ، لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بِإِجَابِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا أَشْهَرُ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) فِي م : فَسَدَ .

وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ..... المقنع

أَوَّلَى ، فلم يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَنْ لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ بَتِيمًا ، فَقَضَى بَوْضُوءًا .  
١٢١٢ - مسألة : ( وإن جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لم يَفْسُدْ نُسْكُهُ ،

«وتقدّم ذلك في كتاب المناسك ، في أحكام العبد» . وإن كان الذي أفسده  
مأذوناً فيه ، قضى متى قدر . نقله أبو طالب ، ولم يملك منعه منه ؛ لأن إذنه فيه  
إذن في موجب ومقتضاه . وإن كان غير مأذون فيه ، ملك السيد منعه . على الصحيح  
من المذهب ؛ لتفويت حقه . وقيل : لا يملكه لو جوبه . «وتقدّم أيضاً هناك» .  
وإن أُعْتِقَ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، انصرف إلى حجة الإسلام . على الصحيح من المذهب .  
وقال ابن عقيل : عندي لا يصح . الثالثة ، يلزم الصبي القضاء ، على الصحيح  
من المذهب ، إذا أفسده . نص عليه ؛ لأنه يلزمه البدنة ، والمضي في فاسده ؛  
كبالغ . وقيل : لا يلزمه القضاء ؛ لعدم تكليفه . وحكاها القاضي في «تعليقه»  
احتمالاً . فعلى المذهب ، يكون القضاء بعد بلوغه . على الصحيح من المذهب .  
نص عليه . وقيل : يصح قبل بلوغه . وصححه القاضي في «خلافه» . الرابعة ،  
يكفي العبد والصبي حجة القضاء عن حجة الإسلام ، والقضاء إن كفت ، لو  
صحت كالأداء<sup>(١)</sup> . على الصحيح من المذهب . وخالف ابن عقيل . وتقدّم ذلك  
مع أحكام العبد باتّهم من هذا ، في أول كتاب الحج ، فليعاوِذ . الخامسة ، لو أفسد  
القضاء ، لزمه قضاء الواجب الأول لا القضاء .

قوله : وإن جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لم يَفْسُدْ حَجُّهُ . هذا المذهب ، سواء  
كان مفرداً أو قارناً ، وعليه الأصحاب . وقال في «الفروع» : ويتوجه أن حجه

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) في ١ : كالأولى .

وَيَمْضِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ  
بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

المتن

وَيَمْضِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ بَدَنَةٌ أَوْ  
شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ( فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْوَطْءَ بَعْدَ  
التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَعَطَاءٍ ،  
وَالشَّعْبِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ .  
وَقَالَ النَّحْوِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَحَمَّادٌ : عَلَيْهِ حَجٌّ مِنْ قَابِلٍ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ  
صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا بِالْحَجِّ ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْوَطْءِ قَبْلَ الرَّمْيِ . وَلَنَا ، قَوْلُ  
النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ  
بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَفَتُّهُ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ

الشرح الكبير

يُفْسِدُ إِنْ بَقِيَ إِحْرَامُهُ ، وَفَسَدَ بِوَطْئِهِ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » ، أَنَّ مَنْ وَطِئَ فِي  
الْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَسَدَ حَجُّهُ . وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . قَالَ فِي  
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، عَنْ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ : يَرِيدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، فَلَا يَكُونُ  
قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » : وَإِنْ جَامَعَ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ الْأَوَّلِ .  
وَقِيلَ : قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَيَأْتِي فِي صِفَةِ الْحَجِّ ، بِمَ يَخْصُلُ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ ؟

الإنصاف

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٢ .  
والترمذی ، في : باب من أدرك الإمام بجمع ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ .  
والنسائي ، في : باب في من لم يدرك صلاة الصبح ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ .  
وابن ماجه ، في : باب من أتى عرفة قبل الفجر ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٤ .  
والدارمي ، في : باب بما يتم الحج . من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٤ / ١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

الشرح الكبير

ابن عباس قال ، في رجل أصاب أهله قبل أن يُفيض يوم النحر : يَنْحَرَانِ جَزُورًا بَيْنَهُمَا ، وليس عليه الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ <sup>(١)</sup> . ولا تُعْرِفُ له في الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا . ولأنَّهَا عِبَادَةٌ لها تَحْلُلَانِ ، فوجودُ الْمُفْسِدِ بعدَ تَحْلِيلِهَا الْأَوَّلِ لا يُفْسِدُهَا ، كما بعدَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى في الصَّلَاةِ ، وبهذا فَارَقَ ما قبلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . الفصل الثَّانِي ، أن يَفْسُدَ الْإِحْرَامُ بِالْوَطْءِ بعدَ جَمْرَةِ الْعَقِيَّةِ ، فَيَلْزُمُهُ أن يُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ . وبذلك قال عِكْرِمَةُ ، وَرَبِيعَةُ ، وإِسْحَاقُ . وقال ابنُ عباسٍ ، وَعَطَاءُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ : حَجُّهُ صَحِيحٌ ، ولا يَلْزُمُهُ إِحْرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ إِحْرَامٌ لم يَفْسُدْ جَمِيعُهُ ، فلم يَفْسُدْ بَعْضُهُ ، كما بعدَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي . ولنا ، أَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْإِحْرَامِ التَّامِّ . وإذا فَسَدَ إِحْرَامُهُ ، فعليه أن يُحْرِمَ ؛ لِيَأْتِيَ بِالطَّوَافِ في إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ

**فائدة :** هل يكون بعد التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ مُحْرِمًا ؟ ذكر القاضي وغيره ، أَنَّهُ يكون مُحْرِمًا ؛ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ الْمُنافِي وجودَهُ صِحَّةَ الْإِحْرَامِ . وقال القاضي أيضًا : إطلاقُ الْمُحْرِمِ ؛ مَنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ الْكُلُّ . وقال ابنُ عَقِيلٍ في « الْفُنُونِ » : يَبْطُلُ إِحْرَامُهُ على اِخْتِمَالٍ . وقال في « مُفْرَدَاتِهِ » : هو مُحْرِمٌ ؛ لَوْجُوبِ الدَّمِ . وذكر الْمُصَنِّفُ في « الْمُعْنَى » هنا ، وَتَبِعَهُ في « الشَّرْحِ » ، أَنَّهُ مُحْرِمٌ . وقالوا في مَسْأَلَةِ مَا يَبْتَاعُ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ : نَمْنَعُ أَنَّهُ مُحْرِمٌ ، وَإِنَّمَا يَبْقَى بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ . ونقل ابنُ مَنْصُورٍ ، وَالْمِيمُونِيُّ ، وابنُ الْحَكَمِ ، في مَنْ وَطِئَ بعدَ الرُّمِيِّ ، يَنْتَقِضُ إِحْرَامُهُ . قال الزُّرْكَشِيُّ : لو وَطِئَ بعدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ الرُّمِيِّ [ ٢٨٤ / ١ ط ] فظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، أَنَّهُ كَالأَوَّلِ ، ولأَيِّ مُحَمَّدٍ في مَوْضِعٍ ، في لُزُومِ الدَّمِ اِخْتِمَالًا . وجزم

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يهيب امرأته بعد التحلل الأول ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

الطَّوَافَ رُكْنًا ، فَيَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، كَالْوُكُوفِ . وَيَلْزَمُهُ  
 الإِحْرَامُ مِنَ الْجِلِّ ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ،  
 فَلَوْ أَبْخَلْنَا لَهُ الإِحْرَامَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا تَقَعُ  
 فِي الْحَرَمِ ، أَشْبَهَ الْمُعْتَمِرَ . وَإِذَا أَحْرَمَ ، طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَسَعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 سَعَى ، وَتَحَلَّلَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْحَجِّ . وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ  
 الإِحْرَامُ لِبَيَاتِي بِهَا فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .  
 وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ ، أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ،  
 فَيَحْتَمِلُ [ ٥٣/٣ ] أَنَّهُمْ أَرَادُوا هَذَا أَيْضًا ، وَسَمَّوْهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَفْعَالُ  
 الْعُمْرَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا عُمْرَةَ حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُهُ سَعَى وَتَقْصِيرٌ .  
 وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَقَوْلُهُ : يُحْرِمُ مِنَ التَّعْمِيرِ . لَمْ يَذْكُرْهُ لُجُوبِ الإِحْرَامِ  
 مِنْهُ ، بَلْ لِأَنَّهُ جِلٌّ ، فَمَنْ أَتَى الْجِلَّ وَأَحْرَمَ ، جَازَ ، كَالْمُعْتَمِرِ .

فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِلُزُومِ الدَّمِ ، تَبَعًا لِلْأَصْحَابِ .

قَوْلُهُ : وَيَمْضِي إِلَى التَّعْمِيرِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . اَعْلَمْ أَنَّ الْمَذْهَبَ ،  
 أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ يُفْسِدُ الإِحْرَامَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ  
 الْجِلِّ ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ رُكْنُ الْحَجِّ ،  
 كَالْوُكُوفِ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُ .  
 وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقَدَّمَهُ  
 فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : سَوَاءٌ أَعَدَّ أَوْ لَا . وَمَعْنَاهُ ،  
 كَلَامُ غَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا :  
 وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَعْتَمِرُ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى ، يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ ،  
 وَسَمَّاهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُمْرَةَ حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُ سَعَى



**فصل :** ومتى وطئ بعد رمي الجمرة لم يفسد حجّه ؛ خلق أو لم يخلق . هذا ظاهر كلام أحمد ، والخرقي ، ومن سمّينا من الأئمة ؛ لترتيبهم هذا الحكم على الوطئ بعد مُجرّد الرمي ، من غير اعتبار أمر زائد .

**فصل :** فإن طاف للزيارة ، ولم يرم ، ثم وطئ ، لم يفسد حجّه بحال ؛ لأنّ الحجّ قد ثَمَّتْ أركانه كلّها ، ولا يلزمه إخراج من العجل ؛ فإنّ الرمي ليس بركن ، ولا يلزمه دم ؛ لما ذكرنا . ويحتمل أن يلزمه ؛ لأنّه وطئ قبل وجود ما يتمّ به التحلل ، أشبه من وطئ بعد الرمي ، قبل الطواف .

**فصل :** والقارن كالمفرد ، في أنّه إذا وطئ بعد الرمي لم يفسد حجّه ولا عمرته ؛ لأنّ الحكم للحجّ ، ألا ترى أنّه لا يحلّ من عمرته قبل الطواف ، ويفعل ذلك إذا كان قارنًا ، ولأنّ الترتيب للحجّ دونها ، والحجّ لا يفسد قبل الطواف ، كذلك العمرة . وقال أحمد ، في من وطئ بعد الطواف يوم النحر ، قبل أن يركع : ما عليه شيء . قال أبو طالب : سألت أحمد عن الرجل يقبل بعد رمي جمرّة العقبة ، قبل أن يزور البيت ؟ قال :

وتقصير . قالوا : والأوّل أصحّ . وقال الشيخ تقي الدّين أيضًا : يعتبر مطلقًا . والإنصاف وعليه نصوص أحمد . وجزم به القاضي في « الخلاف » ، وابن عقيّل في « مفرداته » ، وابن الجوزي في كتاب « أسباب الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المبّهج » . قال أبو الخطّاب في « رؤوس المسائل » : يأتي بمثل عمرة ، وبالطواف والسّعى ، وبقية أفعال الحجّ . قوله : وهل يلزمه بدنة ، أو شاة ؟ على روايتين . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المستوعب » ،

ليس عليه شيء ، قد قَضَى الْمَناسِكَ . فعلى هذا ليس في غيرِ الوَطءِ في الفَرْجِ شيء . الفصلُ الثَّالِثُ ، فيما يَجِبُ عليه فِدْيَةٌ للوَطءِ ، وهو شاةٌ . نَصُّ عليه أحمدُ . وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . وهو قولُ عِكْرَمَةَ ، ورَبِيعَةَ ، ومالكٍ ، وإسحاقَ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، أنَّ عليه بَدَنَةٌ . وهو قولُ ابنِ عباسٍ<sup>(١)</sup> ، وعطاءٍ ، والشَّعْبِيِّ ، والشافعيِّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ؛ لأنَّه وَطءٌ في الْحَجِّ ، فَوَجِبَتْ به بَدَنَةٌ ، كما قبلَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ وَطءٌ لم يَفْسِدِ الْحَجَّ ، فلم يُوجِبْ بَدَنَةٌ ، كالوَطءِ دُونَ الْفَرْجِ ، إِذَا لم يُنْزَلْ ، وَلأنَّ حُكْمَ الْإِحْرَامِ خَفَّ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ مُوجِبُهُ عَنِ الْإِحْرَامِ التَّامِّ .

و «التَّائِيصِ» ، و «المُحَرَّرِ» ، و «الفُرُوعِ» ، و «الزَّرَكِيشِيِّ» ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزُمُهُ بَدَنَةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، و «الْمُنْتَخَبِ» ، و «الْإِفَادَاتِ» ،<sup>(٢)</sup> وَالْقَاضِي<sup>(٣)</sup> ، وَالْمَوْفُوقُ فِي «شَرْحِ مَنَاسِكَ الْمُقْنَعِ» ، وَنَصَرَهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «الْفَاتِقِ» ، و «النَّظْمِ» . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَلْزُمُهُ شَاةٌ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَصَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» . قَالَ فِي «عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا» ، و «الْخُلَاصَةِ» : يَلْزُمُهُ دَمٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِرْشَادِ» ، و «الْإِبْصَاحِ» ، و «الْمُنَوَّرِ» ، و «الْكَاغِي» ، و «الْعُمْدَةِ» ، و «شَرْحِهَا» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُغْنَى» ، و «الشَّرْحِ» ، وَنَصَرَاهُ . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ «الرَّوَايَتَيْنِ» .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يصبى امرأته بعد التحلل الأول ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

١٧١/٥ .

(٢) زيادة من : ش .

**فَصْلٌ : التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ .**

**فصل :** وإذا أفسدَ القضاءَ لم يجبَ عليه قضاؤه ، وإنما يُقضى عن الحَجِّ الأوَّلِ ، كما لو أفسدَ قضاءَ الصلاةِ والصيامِ ، وجبَ القضاءُ للأصلِ دونَ القضاءِ ، كذا ههنا . وذلك لأنَّ الواجبَ لا يزدادُ بفواتِهِ ، وإنما يَنقُى ما كان واجِبًا في الدِّمَّةِ على ما كان عليه ، فيَعُودُ<sup>(١)</sup> به القضاءُ .

**فصل :** قال الشيخُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : ( التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وهل يَفْسُدُ [ ٥٣/٣ ط ]

فائدتان ؛ إحداهما ، لو طافَ للزَّيَارَةِ ولم يَزِمَ ، ثم وَطِئَ ، فَقَدِمَ في « الْمَعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِحْرَامٌ مِنَ الْجِلِّ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ ؛ لَوْجُودِ أَزْكَانِ الْحَجِّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ . قال في « الْفُرُوعِ » : وظاهرُ كلامِ جماعةٍ كما سَبَقَ . الثَّانِيَةُ ، الْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَتَفْسُدُ قَبْلَ فَرَاغِ الطَّوَافِ . وكذا قَبْلَ سَعْيِهَا ، إِنْ قُلْنَا : هُوَ رُكْنٌ أَوْ وَاجِبٌ . وقال في « التَّرْغِيبِ » : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ السَّعْيِ ، خَرَجَ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي كَوْنِهِ رُكْنًا أَوْ غَيْرَهُ . انتهى . وَلَا تَفْسُدُ قَبْلَ الْحَلْقِ إِنْ لَمْ يَجِبْ . وكذا إِنْ وَجِبَ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَيَلْزَمُهُ دَمٌ . وَقَدِمَ في « التَّرْغِيبِ » ، أَنَّهَا تَفْسُدُ . وقال في « التَّبْصِيرَةِ » : في فِدَاءِ مَخْطُورِهَا قَبْلَ الْحَلْقِ الرُّوَايَتَانِ . وقال في « الرُّعَايَةِ » : وعنه ، يَفْسُدُ الْحَجُّ فَقَطْ . قال في « الْفُرُوعِ » : كَذَا قال . وَيَأْتِي في بَابِ الْفِدْيَةِ ، في آخِرِ الضَّرْبِ الثَّانِي ، ما يَجِبُ بِالْوَطْءِ في الْعُمْرَةِ .

قوله : التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لِشَهْوَةٍ - وكَذَا إِنْ قَبَّلَ أَوْ لَمَسَ

(١) في الأصل : ( فرد ) .

المفنع وهل يفسد نسكه ؟ على روايتين . وإن لم ينزل ، لم يفسد .

الشرح الكبير نسكه ؟ على روايتين . وإن لم ينزل ، لم يفسد ( إذا وطئ فيما دون الفرج ، أو قبل ، أو لمس بشهوة ، فأنزل ، فعليه بدنة . وبذلك قال الحسن ، وسعيد بن جبير ، وأبو ثور . وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر : عليه شاة ؛ لأنه مباشرة دون الفرج ، أشبه ما لو لم ينزل . ولنا ، أنها مباشرة أو جبت الغسل ، فأوجب بدنة ، كالوطء في الفرج .

**فصل :** وفي فساد التسلك به روايتان ؛ إحداهما ، يفسد . اختارها أبو بكر ، والخرقى ، فيما إذا وطئ دون الفرج فأنزل . وهو قول الحسن ، وعطاء ، والقاسم بن محمد ، ومالك ، وإسحاق ؛ لأنها عبادة يفسدها الوطء ، فأفسدها الإنزال عن مباشرة ، كالصيام . والثانية ، لا يفسد .

الإصناف لشهوة - فإن فعل فأنزل ، فعليه بدنة . هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . قال في « الإرشاد » : قولاً واحداً . وهو من المفردات . وعنه ، عليه شاة إن لم يفسد . ذكرها القاضي وغيره . وقدم ابن رزير في « نهايته » ، أن عليه شاة . وجزم به ناطمها . وأطلقهما الحلواني ، كما لو لم يفسد . قال في « الفروع » : والقياسان ضعيفان . ويأتي أيضاً في كلام المصنف ، في باب الفدية في الضرب الثالث ، في قوله : ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج ، فعليه بدنة .

قوله : وهل يفسد نسكه ؟ على روايتين . وأطلقهما في « الإرشاد » ، و « الإيضاح » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الفروع » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ؛

الشرح الكبير

وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ، وهو الصحيح ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنه استمتاع لا يجب بنوعه الحد ، فلم يفسد الحج ، كما لو لم ينزل ، ولأنه لا نص فيه ولا إجماع ، ولا يصح قياسه على المنصوص عليه ؛ لأن الوطء في الفرج يجب بنوعه الحد ، ولا يفرق الحال فيه بين الإنزال وعدمه ، بخلاف المباشرة . والصيام بخلاف الحج في المفسدات ، ولذلك يفسد إذا أنزل بتكرار النظر وسائر محظوراته ، والحج لا يفسد بشيء من محظوراته غير الجماع ، فافترقا . والمرأة كالرجل في هذا ، إذا كانت ذات شهوة ، وإلا فلا شيء عليها ، كالرجل إذا لم يكن له شهوة . وإن لم ينزل لم يفسد حجه بذلك . لا تعلم فيه خلافا ؛ لأنها مباشرة دون الفرج عريت عن الإنزال ، فلم يفسد بها الحج ، قياسا عليه . وقد روى عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أنه قال لرجل قبل زواجه : أفسدت حجتك . وروى ذلك عن سعيد بن جبير . وهو محمول على ما إذا أنزل .

إحداهما ، لا يفسد . وهي المذهب . صححها في « التصحيح » . وجزم به في الإنصاف « الوجيز » . واختارها المصنف ، والشارح ، وصاحب « الفائق » ، وابن رزير في « شرحه » . وهو ظاهر ما قدمه التأظم . والثانية ، يفسد . نصرها القاضي ، وأصحابه . قال في « المنهج » : فسدت في أصح الروايتين . وقدمه في « الهداية » وغيرها . وصححه في « البلغة » . واختارها الخريفي ، وأبو بكر في الوطء دون الفرج إذا أنزل . قال الزركشي : هذه أشهرهما . وعنه رواية ثالثة ، إن أمتى بالمباشرة ، فسدت نسكه دون غيره .

**فَصْلٌ : وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، وَيَحْرُمُ [ ٢٦٦ ] عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتَطْلِيلِ الْمَحْمَلِ .**

**فصل :** فَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ ، فَأُنْزِلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، فِي مَنْ رَدَّدَ النَّظَرَ حَتَّى أَمْتَى ، عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ ؛ لِأَنَّهُ أُنْزِلَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْمُبَاشَرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ وَالْإِخْلَامِ ، وَالْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ . ثُمَّ إِنَّ الْمُبَاشَرَةَ أُبْلَغَ فِي اللَّذَّةِ ، وَآكَدَ فِي اسْتِدْعَاءِ الشَّهْوَةِ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** قَالَ ، [ ٢٠٤/٣ ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتَطْلِيلِ الْمَحْمَلِ ) يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا فِي إِحْرَامِهَا . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا

قوله : وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، لَمْ يَفْسُدْ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ : لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . [ ٢٨٥/١ ] . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَسَبَقَ فِي الصُّومِ خِلَافٌ ، وَمِثْلُهُ الْفَيْدِيَّةُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَلَوَانِيِّ ، أَنَّ فِيهِ خِلَافًا . وَيَأْتِي مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْفَيْدِيَّةِ .

قوله : وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا . هَذَا بِلِزَاجٍ ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَغْطِيَتُهُ بِنُفْعِهِ ، أَوْ نِقَابٍ ، أَوْ غَيْرِ هُمَا ، وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُسَدِّلَ عَلَى وَجْهِهَا لِحَاجَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ جَوَازَ السَّدْلِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّمَا لَهَا أَنْ

خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ أَسْمَاءَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطِي وَجْهَهَا<sup>(١)</sup> . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطِيهِ بِالسُّدُلِ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَكُونُ اخْتِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَرَاهِيَةُ الْبَرُّقَعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعِيدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبِسُ الْقَفَّازِينَ » . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا »<sup>(٤)</sup> .

تُسَدِّلُ عَلَى وَجْهَهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوبَ مِنْ أَسْفَلَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : الْإِنْصَافُ كَأَنَّ أَحْمَدَ يَقْصِدُ أَنَّ الثَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجْهَهَا . وَقَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ : تُسَدِّلُ وَلَا يُصِيبُ الْبَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَهَا ، فَلَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَذَتْ ؛ لِاسْتِدَامَةِ السُّتْرِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَيْسَ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا فِي الْخَبَرِ ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ؛ فَإِنَّ الْمَسْدُولَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إصَابَةِ الْبَشْرَةِ ، فَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَبَيَّنَّهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَوْ مَسَّ وَجْهَهَا ، فَالْصَّحِيحُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّ وَجْهَهَا كَيْدُ الرَّجُلِ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب تخمير الحرم وجهه ، من كتاب الحج . الموطأ ١/ ٣٢٨ .

(٢) السدل بالضم والكسر : السُّتْر . وبالفتح : سدل الثوب .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الطيب للمحرم ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ٣ / ١٩ . وأبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٥٣ ، ٥٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن أن تنقب المرأة الحرام ، وباب النهي عن أن تلبس الحرمة القفازين ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٠١ ، ١٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢ .

(٤) تقدم تقريره في صفحة ٢٣٥ .

**فصل :** فإن احتاجت إلى ستر وجهها ؛ لمُرور الرجال قرياً منها ، فإنها تسدّل الثوب فوق رأسها على وجهها . روى ذلك عن عثمان ، وعائشة ، رضي الله عنهما . وبه قال عطاء ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، ومحمد بن الحسن ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لما روى عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مُحَرِّمات مع رسول الله ﷺ ، فإذا حاذونا سدّلت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه . رواه أبو داود ، والأثرم<sup>(١)</sup> . ولأنّ بالمرأة حاجة إلى ستر وجهها ، فلم يحرم عليها ستره على الإطلاق ، كالعورة . وذكر القاضي : أن الثوب يكون متجافياً عن وجهها ، بحيث لا يصيب البشرة ، فإن أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة ، فلا شيء عليها ، كما لو أطاربت الريح الثوب عن عورة المصلّي ثم عاد بسرعة ، لا تبطل الصلاة . وإن لم ترفعه مع القدرة ، فذت ؛ لأنها استدامت الستر . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : ولم أر هذا الشرط عن أحمد ، ولا هو في الخبر ، مع أن الظاهر

تنبيه : مفهوم كلام المصنّف وغيره ، أن غير الوجه لا يحرم تغطيته . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو الفرج الشيرازي في « الإيضاح » : والمرأة إخراجها في وجهها وكفنها . وقال في « المنبهج » : وفي الكفّين روايتان . وقال في « الانتصار » : المرأة أبيع لها كشف الوجه في الصلاة

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المحرمة تغطي وجهها ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠/٦ .

(٢) في : المغني ١٥٥/٥ .



الشرح الكبير

خلافه ، فَإِنَّ الثَّوْبَ الْمَسْدُودَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إِصَابَةِ الْبَشَرَةِ ، فلو كان هذا شرطاً لَكَيْنَ . وَإِنَّمَا مُنِعَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْبَرْقَعِ وَالتَّقَابِ وَنَحْوِهِ ، مِمَّا يُعَدُّ لِسِتْرِ الْوَجْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا لَهَا أَنْ تَسْدِلَ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنْ أَسْفَلَ . كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ التَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجْهِهَا .

**فصل :** وَيَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُحَرِّمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ . وَلَا يُمَكِّنُ تَغْطِيَةُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فعند ذلك ستر الرأس كله أولى ؛ لأنه أكَّد ، إذ هو غَوْرَةٌ ، وَلَا يَحْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِحْرَامِ ، وَكَشْفُ الْوَجْهِ بِخِلَافِهِ ، وَقَدْ أَبْهَنَّا سِتْرَ جُمْلَتِهِ لِلْحَاجَةِ [ ٣ / ٥٤ ط ] الْعَارِضَةِ ، فَسِتْرُ جُزْءٍ مِنْهُ لِسِتْرِ الْغَوْرَةِ أَوْلَى .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَتَبِّعَةً ، إِنْ لَمْ تُكُنْ مُحَرِّمَةً . فَعَلَّتْهُ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَكَرِهَ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّ عَطَاءً كَانَ يَكْرَهُ لَغَيْرِ الْمُحَرِّمَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَتَبِّعَةً ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ طَافَتْ وَهِيَ مُتَتَبِّعَةٌ . فَأَخَذَ بِهِ .

الإصناف

والإحرام

**فائدة :** يَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُحَرِّمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ ، وَلَا يُمْكِنُهَا تَغْطِيَةُ كُلِّ الرَّأْسِ إِلَّا بِتَغْطِيَةِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فَاَلْمُحَافَظَةُ عَلَى سِتْرِ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ

**فصل :** وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ؛ مِنْ قَطْعِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَالطَّيِّبِ ، وَقَتْلِ الصَّيْدِ ، وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، إِلَّا لُبْسَ الْمَخِيطِ ، وَتَظْلِيلَ الْمَحْمَلِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مَمْنُوعَةٌ مِمَّا مَنَعَ مِنَ الرِّجَالِ ، إِلَّا بَعْضَ اللَّبَاسِ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمَةِ لُبْسَ الْقُمُصِ<sup>(١)</sup> وَالدُّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ وَالْحُمْرِ وَالْخِفَافِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحْرِمِ بِأَمْرِ وَحُكْمِهِ عَلَيْهِ ، يَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، إِنَّمَا اسْتَشْنَى مِنْهُ اللَّبَاسُ لِلْحَاجَةِ إِلَى سِتْرِ الْمَرْأَةِ ؛ لِكُونِهَا عَوْرَةً ، إِلَّا وَجْهَهَا ، فَتَجَرَّدُهَا يُفَضِّلُ إِلَى انْكِشَافِهَا ، فَأُيِّحَ لَهَا اللَّبَاسُ لِلسَّتْرِ ، كَمَا أُيِّحَ لِلرَّجُلِ عَقْدُ الْإِزَارِ ؛ كَيْلَا يَسْقُطَ ، فَتَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ ، وَلَمْ يُيْحَ عَقْدُ الرِّدَاءِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَازَيْنِ وَالتَّقَابِ ، وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالرَّزْغَرَانَ مِنْ الثِّيَابِ . وَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مُعَصْفَرٍ أَوْ خَزُرٍ أَوْ حَلِيٍّ أَوْ سَرَاوِيلٍ أَوْ قَمِيصٍ أَوْ خُفٍّ<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَالْمُرَادُ بِاللَّبَاسِ هَهُنَا الْمَخِيطُ مِنَ الْقُمُصِ وَالدُّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ وَالْخِفَافِ ، وَمَا يَسْتُرُ الرَّأْسَ ، وَنَحْوَهُ .

الإنصاف آكدُ ، لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْقَمِيص » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْغَرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٢٤/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ

الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢/٢ .

وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ وَالْخُلْخَالَ وَنَحْوَهُ ، وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ .

المقنع

الشرح الكبير

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ ؛ مِنْ الْغُسْلِ ، وَالطَّيْبِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَضَمُّدُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ وَالطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا ، سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَبَرَاها النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهَا (١) . وَالشَّابَّةُ وَالْكَبِيرَةُ سَوَاءٌ فِي هَذَا ، فَإِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ شَابَّةً . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ كُرِهَ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّهَا فِي الْجُمُعَةِ تَقْرُبُ مِنَ الرِّجَالِ ، فَيَخَافُ الْإِفْتِتَانُ بَهَا ، بِخِلَافِ مَسَائِلَتِنَا ، وَلِهَذَا يَلْزَمُ الْحَجُّ النِّسَاءَ ، وَلَا تَلْزُمُهُنَّ الْجُمُعَةُ . وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لَهَا قِلَّةُ الْكَلَامِ ، إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ ، وَالِاسْتِغْثَالَ بِالتَّائِبَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

١٢١٣ - مسألة : ( وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ ، وَلَا الْخُلْخَالَ ، [ ٣ / ٥٥ و ] وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ ) الْقَفَازَانِ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ ، يُدْخِلُهُمَا فِيهِمَا مِنْ

« الْفُرُوعِ » ، وَالزَّرَكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ . قُلْتُ : لَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ الْاسْتِخْبَابَ ، وَإِلَّا حَيْثُ قُلْنَا : يَجِبُ كَشْفُ الْوَجْهِ ، فَإِنَّهُ يُغْفَى عَنِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ ، وَحَيْثُ قُلْنَا : يَجِبُ سَتْرُ الرَّأْسِ . فَيُغْفَى عَنِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ ، كَمَا قُلْنَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا لُبْسُهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَهَذَا شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ ، كَمَا يُعْمَلُ لِلْبُرَاةِ ؛ وَفِيهِ الْفِدْيَةُ كَالرَّجُلِ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا يُمْنَعُ مِنْ لُبْسِهِمَا ،

(١) تقدم نَحْوُهُ فِي صَفْحَةِ ١٤٢ .

خَرَقٍ ، يَسْتَرُّهُمَا مِنَ الْحَرِّ ، مِثْلَ مَا يُعْمَلُ لِلْبُرَاةِ ، يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُهُ فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يُلْبِسُ بَنَاتِهِ الْقَفَازِينَ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَلِلشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاجْتَبَوْا بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَيْهَا » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ غُضُوٌّ يَجُوزُ سِتْرُهُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَجَازَ سِتْرُهُ بِهِ ، كَالرُّجْلَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَحَدِيثُهُمُ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ ، فَأَمَّا السِّتْرُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ ، وَلَا يَجُوزُ بِالْمَخِيطِ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ تَغْطِيَتَيْهِمَا بِكُمِّهَا لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ ، جَوَازُهُ بِهِمَا ؛ بِذَلِيلِ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ قَدَمَيْهِ بِإِزَارِهِ لَا بِخُفٍّ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَغْطِيَةُ قَدَمَيْهَا بِكُلِّ شَيْءٍ ، لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ . وَلَنَا فِي الْكَفَّيْنِ رَوَايَتَانِ ، أَوِ الْكَفَّانِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمُ التَّيْمُمِ كَالْوَجْهِ .

**فائدة :** لَوْ لَفَّتْ عَلَى يَدَيْهَا خِرْقًا أَوْ خِرْقَةً ، وَشَدَّتْهَا عَلَى جَنَائِ أَوْ لَا ، كَشَدَّهُ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » عَنْ أَحْمَدَ ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ . وَاجْتَارَهُ فِي « الْفَاتِقِ » . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : هُمَا كَالْقَفَازِينَ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٥ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٥ .

الشرح الكبير

**فصل : فأما الخلخال ، وما أشبهه من الحلّي ، كالسّوار ، فظاهر** كلام شيخنا ههنا أنّه لا يجوز لبسُه . وهو ظاهر كلام الخرقى . وقد قال أحمد : المخرمة ، والمتوفى عنها زوجها ، يتركّان الطيب والزينة ، ولهما ما سوى ذلك . وروى عن عطاء ، أنّه كان يكره للمخرمة الحرير والحلّى . وكرهه الثوري . وروى عن قتادة ، أنّه كان لا يرى بأساً أن تلبس المرأة الخاتم والقرط وهي مخرمة ، وكره السّوارين والخلخالين والدملجين<sup>(١)</sup> . وظاهر المذهب الرخصة فيه . وهو قول ابن عمر ، وعائشة ، وأصحاب الرأي . وهو الصحيح . قال أحمد ، في رواية حنبل : تلبس المخرمة الحلّى والمعصفر . وقال : عن نافع ، كان نساء ابن عمر وبناته يلبسن الحلّى والمعصفر وهن مخرمات ، لا ينكر عبد الله ذلك .

قوله : والخلخال ونحوه . الصحيح من المذهب ، أنّه يُباح لها لبس الخلخال ، والحلّى ، ونحوهما . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . قال المصنّف ، والشارح ، وصاحب « الفروع » ، وغيرهم : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في « الفروع » ، وغيره . قال الزركشي : عليه جمهور الأصحاب . وعنه ، يحرّم ذلك . وهو ظاهر كلام الخرقى . قلت : وهو ظاهر كلام المصنّف هنا ، لكن قال في « المطالع » ، عن كلام المصنّف : وإنما عطف الخلخال ونحوه على القفازين ، وإن كان لبس القفازين محرّماً ، ولبس الخلخال والحلّى مباحاً في ظاهر المذهب ؛ لأن لبسه مكروه ، فبينهما اشتراك في رجحان الترك . انتهى . وحمل صاحب « المستوعب » ، والمصنّف كلام الخرقى على الكراهة ، وكلام

(١) الدملج ، والدملوج : سوار يحيط بالعقد .

وقد ذكرنا حديث ابن عمر<sup>(١)</sup>، وفيه : « وَلْتَلْبَسْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنْ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مَعْصَفٍ ، أَوْ خَزْ ، أَوْ حَلِي » . قال ابن المنذر : لا يجوز المنع منه بغير حجة . ويحمل كلام أحمد في المنع على الكراهة ؛ لما فيه من الزينة ، وشبهه بالكحل بالإئيد . ولا فدية فيه ، كما لا فدية في الكحل . فأما لبس القفازين ، ففيه الفدية ؛ لأنها ليست ما نهيت عن لبسه في الإحرام ، فلزمتها الفدية ، كالنقاب<sup>(٢)</sup> . وقال القاضي : يخرم عليها شد يدَيها بخرقه ؛ لأنه ستر ليدَيها بما يختص بها ، أشبه القفازين ، وكما لو شد الرجل على جسده شيئا . وإن لفث يديها من غير شد ، فلا فدية ؛ لأن المحرم هو اللبس ، لا تغطيتهما ، كبدين الرجل .

**فصل : والكحل بالإئيد في الإحرام مكروه للمرأة والرجل ، وإنما**

الإنصاف المصنف ككلام الجرجقي ، لكن ابن منجي شرح على أنه محرم ، فحمله على ظاهره ، ولم يخل خلافا .

**فائدة :** لا يخرم عليها لباس زينة ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في « الفروع » ، و « الرعاية » ، وزاد ، ويكره . وقال الحلواني في « التبصرة » : يخرم لباس زينة . قال في « الفروع » : ويتوجه أنه كحلي .

**قوله :** وَلَا تَكْتَحِلْ بِالْإِئِيدِ . ونحوه . قال الشارح ، تبعا للمصنف في « المعنى » : الكحل بالإئيد مكروه للمرأة والرجل ، وإنما خصت المرأة بالذكر

(١) حديث ابن عمر تقدم ترجمته في صفحة ٣٥٨ .

(٢) في م : بالنقاب .

خُصِّصَتِ الْمَرْأَةُ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَالْكَرَاهَةُ [ ٥٥/٣ ط ] فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . يُرَوَّى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ . وَرُويَ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِكُلِّ كُحْلٍ لَيْسَ فِيهِ طِبُّ . وَرَخَّصَ فِيهِ مَالِكٌ فِي الْحَرِّ يَجِدُهُ <sup>(١)</sup> الْمُحْرِمُ . وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِمَا لَمْ يُرْذَ بِهِ الزَّيْنَةُ . قِيلَ لَهُ : الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَوَجْهُ كَرَاهَتِهِ مَا رُويَ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مَمْنً حُلَّ ، فَلَيْسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا ، وَاسْتَحَلَّتْ ، فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتَ ، صَدَقْتَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَمْنُوغَةً مِنْ ذَلِكَ . وَرُويَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لَامْرَأَةٍ : اسْتَحْلِي

لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَالْكَرَاهَةُ فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . انْتَهَى . وَقَدَّمَهُ . فظَاهِرُ الْإِنْصَافِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ، الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا . أَعْنَى سَوَاءٌ كَانَ الْكُحْلُ لِلزَّيْنَةِ أَوْ غَيْرِهَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلزَّيْنَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . نَقَلَ ابْنُ

(١) أَيْ فِي عَيْنِهِ . انْظُرِ الْمَعْنَى ١٥٦/٥ .

(٢) هَذَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ ، وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٨٦-٨٩٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٤٠-٤٤٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَذَانِ لِمَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . وَبَابِ الْكَرَاهِيَةِ فِي الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْبُخَارِيُّ ٢ / ١٣ ، ١٤ ، ٥ / ١١١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢ / ١٠٢٤-١٠٢٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي سَنَةِ الْحَاجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٤٥-٤٩ .

بأَيِّ كُحْلٍ شَيْتَ ، غَيْرَ الْإِنْمِيدِ أَوْ الْأَسْوَدِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْكُحْلَ  
بِالْإِنْمِيدِ مَكْرُوهٌ ، وَلَا فِذْيَةَ فِيهِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَرَوَتْ شُمَيْسَةُ ، عَنْ  
عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اسْتَكْبَيْتُ عَيْنِي وَأَنَا مُحْرَمَةٌ ، فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ :  
اكَتَحِلِّي بِأَيِّ كُحْلٍ شَيْتَ ، غَيْرَ الْإِنْمِيدِ <sup>(١)</sup> . أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَلَكِنَّهُ  
زَيْنَةٌ ، "فَنَحْنُ نَكْرَهُهُ" . قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ فَعَلَا فَلَا أَعْلَمُ عَلَيْهِمَا فِيهِ فِذْيَةٌ  
بشئٍ .

**فصل : فَاَمَّا الْكُحْلُ بِغَيْرِ الْإِنْمِيدِ وَالْأَسْوَدِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ**  
**مُطْبِيًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَقَوْلِ ابْنِ عُمرَ . وَقَدْ رَوَى**  
**مسلم <sup>(٢)</sup> ، عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، حَتَّى إِذَا**  
**كُنَّا بِمَلَلٍ <sup>(٣)</sup> ، اسْتَكْبَى عُمرُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهَ عَيْنِيهِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ**  
**لِيَسْأَلَهُ ، فَقَالَ : اضْمِدْهُمَا بِالصَّبْرِ ، فَإِنَّ عَثْمَانَ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،**

مَنْصُورٌ ، لَا تَكْتَحِلُ الْمَرْأَةُ بِالسَّوَادِ [ ٢٨٥ / ١ ظ ] فظَاهِرُهُ التَّخْصِصُ بِالْمَرْأَةِ ، وَهَذَا  
ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَحَمَلَ صَاحِبُ  
« الْمُسْتَوْعِبِ » كَلَامَ صَاحِبِ « الْإِرْشَادِ » عَلَى الْكَرَاهَةِ . وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ : ظَاهِرُ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب المحرم يكتحل بما ليس بطيب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٦٣ / ٥ .  
(٢) ٢ - ٢ في م : : فيجب تركه .

(٣) في : باب جواز مداواة المحرم عينيه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٣ / ٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يكتحل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٦ / ١ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في المحرم يشتكي ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ١٧٦ / ٤ .  
والبيهقي ، في : باب المحرم يكتحل بما ليس ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٦٢ / ٥ .

(٤) ملل : موضع على ثمانية عشر ميلاً من المدينة .



وَيَجُوزُ لِبُسِ الْمُعْصِفِ وَالْكُحْلِيِّ ، وَالْخِصَابِ بِالْحِنَاءِ ، وَالنَّظَرُ <sup>المنع</sup> فِي الْمِرَاقَةِ لَهُمَا جَمِيعًا .

الشرح الكبير

في الرجل إذا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، يُضَمُّهُمَا بِالصَّبْرِ . ففیه دَلِيلٌ عَلَى إِباحَةِ مَا أَشَبَّهُهُ ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ زِينَةٌ وَلَا طِيبٌ . وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ لَا يَرَى بِالذَّرُورِ <sup>(١)</sup> الْأَحْمَرَ بَأْسًا .

**فصل :** وَإِذَا أَحْرَمَ الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ اجْتِنَابُ الْمَخِيطِ ؛ لِأَنَّا لَا نَتَيَقَّنُ كَوْنَهُ رَجُلًا . وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يُعْطَى رَأْسُهُ وَيُكْفَرُ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشُّكِّ ، فَإِنْ غُطِّيَ وَجْهُهُ وَجَسَدُهُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ فِدْيَةٌ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ . وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ تَعْطِيَةِ وَجْهِهِ بِنِقَابٍ أَوْ بَرَقْعٍ ، وَغُطِّيَ رَأْسُهُ ، أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢١٤ - مسألة : ( وَيَجُوزُ لِبُسِ الْمُعْصِفِ وَالْكُحْلِيِّ ، وَالْخِصَابِ بِالْحِنَاءِ ، وَالنَّظَرُ فِي الْمِرَاقَةِ لَهُمَا جَمِيعًا ) لَا بَأْسَ بِمَا صُبِعَ بِالْمُعْصِفِ ؛ لِأَنَّهُ

كَلَامُ الْخِرَقِيِّ ، التَّحْرِيمُ . وَقَدْ يُقَالُ : ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ . وَقَدْ أَقْرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : هُوَ كَالطَّيِّبِ وَالْبَاسِ . وَجَعَلَهُ الْمَجْدُ مَكْرُوهًا ، وَكَذَا أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَلَمْ يُوجِبْ فِيهِ فِدْيَةٌ ، وَسَوَى بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ .

قوله : وَيَجُوزُ لِبُسِ الْمُعْصِفِ وَالْكُحْلِيِّ . يَجُوزُ لِبُسِ الْمُعْصِفِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، سِوَاءَ كَانَ اللَّابِسُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً .

(١) الذرور : ما يندر في العين وعلى الجرح ودواء يابس .

(٢) في : المغني ١٦١/٥ .

ليس بطيب ، ولا بأس باستعماله وشمّه . هذا قول جابر ، وابن عمر ، وعبد الله بن جعفر ، وعقيل بن أبي طالب ، رضي الله عنهم . وهو مذهب [ ٥٦/٣ ] الشافعي . وكرهه مالك ، إذا كان يتنفض<sup>(١)</sup> في جسده ، ولم يوجب فيه فدية . ومنع منه الثوري ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وشبهوه بالمؤرس والمزفر ؛ لأنه صنع طيب الرائحة . ولنا ، أن في حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال في المحرمة : « ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب ؛ من معصفر ، أو خز ، أو حلي » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وعن عائشة ، وأسماء ، وأزواج النبي ﷺ ، « أنهن كنّ يخرمن في المعصفرات<sup>(٣)</sup> » . ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفاً ، ولأنه ليس بطيب ، فلم يكره المصبوغ به ، كالسواد .

وقال في « الواضح » : يجوز لبسه ما لم يتنفض عليه . وسبق في آخر باب ستر العورة ، أنه يكره للرجل في غير الإحرام ، ففيه أولى . وأما الكحلّي وغيره من الصباغ ، فالصحيح من المذهب ، أنه يجوز لبسه من غير استحباب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به المصنف وغيره . وقدمه في « الفروع » . وقال في « الرعاية » وغيرها : يسن لبس ذلك . قال في « الفروع » : وهو أظهر .

قوله : والخضاب بالحناء . يعني ، لا بأس به للمرأة في إحرامها . وهو اختيار المصنف ، والشارح ، فإنهما قالاً : لا بأس به . والصحيح من المذهب ، أنه

(١) في الأصل : « ينفض » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٨ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٥ .

الشرح الكبير

وَأَمَّا الْوَرَسُ وَالزَّغْفَرَانُ ، فَإِنَّهُ طَيِّبٌ . وَلَا بَأْسَ بِالْمُمَشِّقِ ، وَهُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْمَعْقَرَةِ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِطِينٍ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَصْبَاغِ ، سِوَى مَا ذَكَّرْنَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ . وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ . فَأَمَّا الْمَصْبُوغُ بِالرِّيَاحِينِ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّيَاحِينِ فِي نَفْسِهَا ، فَمَا مَنَعَ الْمُحْرِمُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَنَعَ لُبْسِ الْمَصْبُوغِ بِهِ ، إِذَا ظَهَرَتْ رَائِحَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُعَصْفَرِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فَكَذَلِكَ فِيهِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَذُلَّكَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حِنَاءٍ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَاسْتَحَبَّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، كَالطَّيِّبِ ، وَلَا بَأْسَ بِالْخَضَابِ فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يُكْرَهُ ؛ لِكَوْنِهِ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَأَشْبَهَ الْكُحْلَ بِالْإِثْمِيدِ . فَإِنْ فَعَلَتْ ، وَلَمْ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْخَرَقِ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهَا . وَبِهِ قَالَ

يُكْرَهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . فَعَلِيهِ ، إِنْ فَعَلَتْ ، الْإِنْصَافُ فَإِنْ شَدَّتْ يَدَيْهَا بِخَرَقَةٍ ، فَذَتَتْ ، وَإِلَّا فَلَا .

**فائدة :** يُسْتَحَبُّ لَهَا الْخَضَابُ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ ، وَيُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ لِمُزَوَّجَةٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِينَةً وَتَحْيِيًّا لِلزَّوْجِ ، كَالطَّيِّبِ .

(١) الْمَعْقَرَةُ : الطِّينُ الْأَحْمَرُ يُصْبَغُ بِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَخْتَضِبُ قَبْلَ إِحْرَامِهَا وَتَمْتَشِطُ بِالطَّيِّبِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى . ٤٨/٥ .

الشافعي، و ابن المُنْذِر . وكان مالك، ومحمد بن الحسن يكرهان الخِضَابَ لِلْمَحْرَمَةِ، وألزمهاها الفُذَيْنَةُ . ولنا، ما رَوَى عِكْرِمَةُ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَتْ عَائِشَةُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، يَخْتَضِبْنَ بِالْحِنَاءِ، وَهُنَّ حُرُمٌ . وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلرَّجُلِ فِيمَا لَا تَشْبُهُ فِيهِ بِالنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، وَلَيْسَ هَهُنَا دَلِيلٌ يَمْنَعُ، مِنْ نَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِالنَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ لِلْحَاجَةِ، كَمُدَاوَاةِ جُرْحٍ، أَوْ لِمَا لَزَالَهُ شَعْرَةٌ بَنَتْ فِي عَيْنِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا أَبَاحَ الشَّرْعُ لَهُ فِعْلُهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّهُمَا كَانَا يَنْظُرَانِ فِي الْمِرْآةِ وَهِيَ

الإنصاف قال في «الرعاية» وغيرها : ويكره لأئمة ؛ لعدم الحاجة مع خوف الفتنة .<sup>(١)</sup> وفي «المستوعب» ، لا يستحب لها . وقال في مكان آخر : كرهه أحمد . وقال الشيخ تقي الدين : هو بلا حاجة . فأما الخِضَابُ لِلرَّجُلِ، فقال المصنف، والشارح، وجماعة : لا بأس به فيما لا تشبه فيه بالنساء . وأطلق في «المستوعب» ، لها الخِضَابُ بِالْحِنَاءِ . يختص النساء<sup>(٢)</sup> . وظاهر ما ذكره القاضي، أنه كالمرأة في الحِنَاءِ ؛ لأنه ذكر المسألة واجدة . انتهى . ويباح لحاجة .

قوله : والنظر في المِرْآةِ لهما جميعاً . يعني، يجوز للرجل والمرأة النظر في المِرْآةِ لِحَاجَةٍ ؛ كَمُدَاوَاةِ جُرْحٍ، وَإِزَالَةِ شَعْرٍ بَنَتْ فِي عَيْنِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وهو مراد المصنف . وإن كان النظر لإزالة شعبي، أو تسوية شعر، أو شيء من الزينة،

(١) - كذا بالأصول، والنص غير مستقيم . وفي الفروع : «وفي المستوعب، لا يستحب لها... فأما الخِضَابُ لِلرَّجُلِ، فذكر الشيخ أنه لا بأس به فيما لا تشبه فيه بالنساء... وأطلق في المستوعب، له الخِضَابُ بِالْحِنَاءِ، وقال في مكان آخر : كرهه أحمد... وقال شيخنا : هو بلا حاجة مختص بالنساء». انظر الفروع ٤٥٤/٣ .

الشرح الكبير

مُحَرِّمَان . وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا لِإِزَالَةِ شَعَثٍ ، أَوْ تَسْوِيَةِ شَعَرٍ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الزَّيْنَةِ . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمِرْآةِ ، وَلَا يُصْلِحَ شَعْرًا ، وَلَا يَنْفُضَ عَنْهُ غُبَارًا . وَقَالَ أَيْضًا : إِذَا كَانَ يُرِيدُ زَيْنَةً ، فَلَا . قِيلَ : فَكَيْفَ يُرِيدُ زَيْنَةً ؟ قَالَ : يَرَى شَعْرَةً فَيَسْوِيهَا . رَوَى [ ٥٦/٣ ط ] نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ : « إِنْ الْمُحَرِّمُ الْأَشْعَثَ الْأَغْبَرَ » . وَفِي آخَرٍ : « إِنْ اللَّهُ يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَةَ مَلَائِكَتَهُ ، فَيَقُولُ : يَا مَلَائِكَتِي ، انْظُرُوا إِلَيَّ عِبَادِي ، قَدْ أَتَوْنِي شَعْنًا غُبْرًا ، ضَاحِجِينَ » <sup>(١)</sup> . أَوْ كَمَا جَاءَ . وَلَا فِدْيَةَ بِالنَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ بِحَالٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَذْبٌ لَا شَيْءَ عَلَى فَاعِلِهِ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا .

**فصل :** وَلِلْمُحَرِّمِ أَنْ يَخْتَجِمَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا ، فِي قَوْلِ الْجُنْهُوْرِ ؛ لِأَنَّهُ تَدَاوَى بِإِخْرَاجِ دَمٍ ، أَشَبَّهَ الْفَصْدَ ، وَبَطَّ الْجُرْحَ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَخْتَجِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ . وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى فِي الْحِجَامَةِ

كُرْهَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، « الْإِنْصَافِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مَنَاجِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ، وَفِي تَرْكِ الْأَوَّلَى نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَأْتُوا شَعْنًا غُبْرًا . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، لَا بَأْسَ بِهِ ، وَبَعْضُ مَنْ أَطْلَقَ ، قَيْدَ فِي مَكَانٍ آخَرَ بِالْحَاجَةِ .

(١) ضاحين : بارزين للشمس .

والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٢٤ ، ٣٠٥ .

(٢) بطَّ الجرح : شقه .

(٣) زيادة من : ش .

دَمًا . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً . وَلِأَنَّهُ لَا يَتَرَفُّهُ بِذَلِكَ ، أَشْبَهَ شُرْبَ الْأَذْوِيَةِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي قَطْعِ الْعُضْوِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَالخِتَانِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ ، فَإِنْ اخْتَجَمَ فِي الْحِجَامَةِ إِلَى قَطْعِ شَعْرٍ ، فَلَهُ قَطْعُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ بِلُحْيٍ جَمَلٍ <sup>(٢)</sup> ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَمِنْ ضَرُورَةِ

**فائدة:** قال الآجُرِّيُّ ، وابنُ الزَّاغُونِيَّ ، وغيرُهما : وَيَلْبَسُ الْخَاتَمَ . وَتَقْدُمُ جَوَازُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة والقيء للصائم ، من كتاب الصوم ، وفي : باب الحجام في السفر والإحرام ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٤٣ ، ٧ / ١٦١ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٢ ، ٨٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يحتجم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٦ . والترمذي ، في : باب كراهية الحجامة للصائم ، من أبواب الصوم ، وفي : باب ما جاء في الحجامة للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٥ ، ٤ / ٦٩ . والنسائي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الحجامة للصائم ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٧ ، ٢ / ١٠٢٩ . والدارمي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ .

(٢) لحنى جمل : موضع بين مكة والمدنية . فتح الباري ٤ / ٥١ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة على الرأس ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٧ / ١٦٢ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حجامه المحرم وسط رأسه ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٣ . وابن ماجه ، في : باب موضع الحجامة ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٤٥ .

الشرح الكبير

ذلك قَطَعَ الشَّعْرَ . ولأنَّه يُباحُ حَلْقُ الشَّعْرِ لِإِزَالَةِ أَذَى الْقَمْلِ ، فكذلك هذا ، وعليه الْفِدْيَةُ . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، وأبو ثورٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال أبو يُوسُفَ ، ومحمدٌ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ . ولنا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . الآية . ولأنَّه حَلَقَ شَعْرًا لِإِزَالَةِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، كما لو حَلَقَهُ لِإِزَالَةِ قَمْلِهِ .

**فصل :** وَيَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مَا نَهَاها اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ، بقَوْلِهِ : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وهذا صِيغَتُهُ صِيغَةُ النَّهْيِ ، والمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَالرَّفْتُ الْجَمَاعُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ عُمرَ . ورُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الرَّفْتُ ، غَشْيَانُ النِّسَاءِ ، وَالتَّقْبِيلُ ، وَالْعَمَزُ ، وَأَنْ يَعْزُضَ لَهَا بِالْفُحْشِ مِنَ الْكَلَامِ .

لُبْسِهِ لِلزَّيْنَةِ فِيمَا يُباحُ مِنَ الْفِصَّةِ لِلرِّجَالِ . قال في « الفروع » : وإذا لم يُكْرَهْ في الإِنصافِ غيرُ الإِحْرَامِ ، فَيَتَوَجَّهُ فِي كَرَاهَتِهِ لِلْمُحْرِمِ لِلزَّيْنَةِ ؛ ما في كُحْلٍ ونَظَرٍ في مِرَاقٍ .

**فائدة :** يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ ، مِمَّا فُسِّرَ بِهِ الرَّفْتُ وَالْفُسُوقُ ؛ وهو السَّبَابُ . وقيل : الْمَعَاصِي ، وَالْجِدَالَ ، وَالْبِرَاءُ . قال الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : الْمُحْرِمُ مَنْتَوَعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ . وقال في « الْفُصُولِ » : يَجِبُ اجْتِنَابُ الْجِدَالِ ؛

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٢) سورة البقرة ١٩٧

(٣) سورة البقرة ٢٣٣

الشرح الكبير وقال أبو عبيدة: الرَّفْتُ لَغَا الْكَلَامِ . وَأَنْشَدَ قَوْلَ الْعَجَّاجِ <sup>(١)</sup> :

\* عَنِ اللَّغَا وَرَفْتُ التَّكَلُّمِ \*

وقيل: الرَّفْتُ هو ما يُكْنَى عنه من ذِكْرِ الْجِمَاعِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ أَنْشَدَ بَيْتًا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِمَا يُكْنَى عنه مِنَ الْجِمَاعِ وَهُوَ مُحْرِمٌ <sup>(٢)</sup> ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا الرَّفْتُ مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ . وَفِي لَفْظٍ : مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، كُلُّ مَا فُسِّرَ بِهِ الرَّفْتُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْجِمَاعِ أَظْهَرَ ؛ [٥٧/٣] لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَيْمَةِ ، وَلأنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَأُرِيدَ بِهِ الْجِمَاعُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . أَمَّا الْفُسُوقُ : فَهُوَ السَّبَابُ ؛ لقول النبي ﷺ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَقِيلَ : الْفُسُوقُ الْمَعَاصِي . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

الإِنصاف وهو الْمُمَارَاةُ فِيمَا لَا يَغْنَى . <sup>(٥)</sup> وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفُسُوقُ ؛ وَهُوَ السَّبَابُ ، وَالْجِدَالُ ؛ وَهُوَ الْمُمَارَاةُ فِيمَا لَا يَغْنَى <sup>(٦)</sup> . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : يُكْرَهُ كُلُّ جِدَالٍ وَمِرَاءٍ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ ، وَكُلُّ سَبَابٍ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحِلِّ ، بَلْ أَوْلَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ فِي « الرُّوضَةِ » وَغَيْرِهَا :

(١) ديوان العجاج ٢٩٦ . وفي اللسان ( ل غ ا ) ١٥ / ٢٥٠ ، أنه لرؤية . قال : ونسبه ابن بري للعجاج .

(٢) البيت في الفائق ٤ / ١١٤ ، واللسان ( رف ث ) ٢ / ١٥٤ ، والتاج ( رف ث ) ٥ / ٢٦٣ ( الكويت ) . وانظر تفسير الطبري ٤ / ١٢٥ - ١٣٤ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

(٤) تقدم نغريجه في ٣ / ٣٩ .

(٥ - ٥) سقط : من الأصل ، ط .



وابن عمر ، وعطاء ، وإبراهيم . وقالوا أيضاً : الجِدَالُ المِرَاءُ . قال ابن عباس ، رضى الله عنه : هو أن ثماري صاحبتك حتى تُغْضِبَهُ . والمُحَرِّمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، قال النبي ﷺ : « مَنْ حَجَّ ، فَلَمْ يَرْفُثْ ، وَلَمْ يَفْسُقْ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وقال مُجَاهِدٌ ، في قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ . أى : لا مُجَادَلَةٌ . وقولُ الْجُمْهُورِ أَوَّلَى .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قِلَّةُ الْكَلَامِ ، إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ ؛ صِيَانَةً لِنَفْسِهِ عَنِ اللَّغْوِ وَالْوُقُوعِ فِي الْكَذِبِ وَمَا لَا يَحِلُّ ، فَإِنَّ مَنْ كَثَرَ كَلَامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ . وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ، رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ » . مُتَّفَقٌ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي مَا لَا يَنْفَعُ ، وَالْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ وَاللَّغْوَ وَغَيْرَ ذَلِكَ ، مِمَّا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، وَيُسْتَحَبُّ قِلَّةُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي مَا يَنْفَعُ ، وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يُكْرَهُ لَهُ كَثْرَةُ الْكَلَامِ بِلَا نَفْعٍ . انتهى . ويجوزُ لَهُ التَّجَارَةُ وَعَمَلُ الصَّنْعَةِ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنْ مُسْتَحَبٍّ أَوْ وَاجِبٍ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب فضل الحج المبرور ، وباب قول الله عز وجل ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٤ / ٢ ، ١٤ / ٣ . ومسلم ، في : باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٣ / ٢ ، ٩٨٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذي ٢٦ / ٤ . والنسائي ، في : باب فضل الحج ، من كتاب الحج . المجتبى ٨٥ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٥ / ٢ . والدارمي ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣١ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٩ / ٢ ، ٢٤٨ ، ٤٩٤ ، ٤٨٤ ، ٤١٠ .

عليه<sup>(١)</sup> . وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ، تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ »<sup>(٢)</sup> . قال أبو داود : « أُصُولُ السُّنَنِ أَرْبَعَةٌ أَحَادِيثٌ ، هَذَا أَحَدُهَا . وَهَذَا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا ؛ لِأَنَّهُ حَالُ عِبَادَةٍ وَاسْتِشْعَارٍ بِطَاعَةِ ، فَهُوَ يُشْبِهُ الْاِغْتِكَافَ . وَقَدْ اخْتَجَّ أَحْمَدُ ، رَجِمَهُ اللَّهُ ، عَلَى ذَلِكَ ، بِأَنَّ شُرَيْحًا ، رَجِمَهُ اللَّهُ ، كَانَ إِذَا أُحْرِمَ كَأَنَّهُ حَيَّةٌ صَمَاءٌ . فَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَسْتَعْلِلَ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، أَوْ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ تَعْلِيمٍ جَاهِلٍ ، أَوْ يَأْمُرُ بِحَاجَتِهِ ، أَوْ يَسْكُتُ ، فَإِنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَا لَيْتُمْ فِيهِ ، أَوْ أَتَشَدَّ شِعْرًا لَا يَقْبَحُ ، فَهُوَ مُبَاحٌ ، وَلَا يُكْثَرُ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَجَعَلَ يَقُولُ :

كَأَنَّ رَاكِبَهَا غَضَنٌ بِمَرْوَحَةٍ إِذَا تَدَلَّتْ بِهِ أَوْ شَارِبٌ ثِمَلٌ<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، وباب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه ... من كتاب الأدب ، وفي : باب حفظ اللسان ... من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ٨ / ١٣ ، ٣٩ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب الحث على إكرام الجار ... من كتاب الإيمان ، وفي : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١ / ٦٨ ، ١٣٥٣ / ٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في حق الجوار ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٦٣٢ . والترمذي ، في : باب حدثنا سويد ... من أبواب القيامة . عارضة الأحوذى ٩ / ٣٠٩ . والإمام مالك ، في : باب جامع ما جاء في الطعام والشراب ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٤ ، ٢٦٧ ، ٤٣٣ ، ٤ / ٣١ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ٦٢٨ / ٧ .

(٣) سقط من : م .

(٤) المروحة : المفازة ، وهي الموضع الذي تخترقه الريح .

الله أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ<sup>(١)</sup> . وهذا يُدُلُّ على الإِبَاحَةِ . وَالْفَضِيلَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ الشرح الكبير  
أَوَّلًا ، واللهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَيُجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَجَرَّ ، وَيَصْنَعَ الصَّنَائِعَ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ  
عَلِمْنَاهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا : كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاطٌ مَتَجَرَّ  
النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كَرَاهَا ذَلِكَ ، حَتَّى نَزَلَتْ :  
﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي فِي مَوَاسِمِ  
الْحَجِّ<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يضيق على واحد منهما أن يتكلم بما لا يأثم فيه من شعر أو غيره ، من كتاب  
الحج . السنن الكبرى ٦٨/٥ .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب التجارة أيام الموسم ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب ما جاء في قول الله  
تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ ... ، وباب الأسواق التي كانت في الجاهلية ... ، من كتاب البيوع ، وفي :  
باب تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٦٩/٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٣٤/٦ .



## بَابُ الْفِدْيَةِ

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَعْطِيةِ الرَّأْسِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرُ .

الشرح الكبير

### بَابُ الْفِدْيَةِ

( وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ [ ٥٧/٣ ط ] أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، " لِكُلِّ مَسْكِينٍ " مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَعْطِيةِ الرَّأْسِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرُ <sup>(١)</sup> )

الإنصاف

### بَابُ الْفِدْيَةِ

قوله : وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَعْطِيةِ الرَّأْسِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . هَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في النسخ : « فيجب » . خطأ .

الكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، فِي أَنَّ فِدْيَةَ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ عَلَى التَّخْيِيرِ ، أَيُّهَا شَاءَ فَعَلَ . وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . ذَكَرَهُ بَلْفِظِ « أَوْ » ، وَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ : « لَعَلَّكَ آذَاكَ هُوَ أَمْلَكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي لَفْظِ : « أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ » . فَذَلِكِ الْآيَةُ وَالْحَبْرُ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى صِفَةِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ فِي خَلْقِ

كُلِّهِ <sup>(٣)</sup> مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . أَمَّا « مِنْ حَيْثُ » التَّفْصِيلُ ، فَإِنْ كَانَ بِالصِّيَامِ ، فَيُجْزِئُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْآجُرِّي : يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ . وَإِنْ كَانَ بِالْإِطْعَامِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرُّوَايَتَيْنِ ، أَنَّهُ يُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّ بُرٍّ . كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُتَّجَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِزِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَهِيَ أَشْهُرُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ [ ٢٨٦/١ ] إِلَّا نِصْفُ صَاعٍ بُرٍّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ كَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ،

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

(٣) زيادة من : ش .

(٤ - ٤) سقط : من الأصل ، ط .

الشرح الكبير

الشَّعْرَ ، وقسنا عليه تَقْلِيمَ الْأُظْفَارِ ، وَاللُّبْسَ ، وَالطَّيْبَ ؛ لِأَنَّهُ حُرْمٌ فِي الْإِحْرَامِ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، فَأَشْبَهَ حَلْقَ الشَّعْرِ . وَلَا فَرْقَ فِي الْحَلْقِ بَيْنَ الْمَعْدُورِ وَغَيْرِهِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَالْعَامِدِ وَالْمُخْطِئِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ مِنْ غَيْرِ تَحْيِيرٍ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بِشَرْطِ الْعُدْرِ ، فَإِذَا عَدِمَ الْعُدْرُ ، زَالَ التَّحْيِيرُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ تَبَعًا لَهُ ، وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ . وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّحْيِيرُ فِيهَا مَعَ الْعُدْرِ ، ثَبَتَ مَعَ عَدَمِهِ ، كَجَزَاءِ الصَّيِّدِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَى أَكْلِهِ ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ لَجَوَازِ الْحَلْقِ ، لَا لِلتَّحْيِيرِ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ مُحَيَّرٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ ، وَهِيَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدْبَرٌ ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ ثَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحُ شَاةٍ ، وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ عَلَى ذَلِكَ . وَفِي

الإيضاح

و « الشَّرْح » ، وَ « الْفُرُوع » .

تبيينان ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهَرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ الْخُبْزُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْإِجْرَاءَ ، وَيَكُونُ رَظْلَيْنِ عِرَاقَيْنِ ، كَرَوَايَةٍ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ . قَالَ : وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ بِأَذَمٍ ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكٌ مِنْ بَرٍّ وَشَعِيرٍ ، فَهُوَ أَفْضَلُ . الثَّانِي ، ظَاهَرُ كَلَامِهِ ، أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مَعْدُورًا ، أَوْ غَيْرَ مَعْدُورٍ . وَذَكَرَهُ الرُّوَايَةُ بَعْدَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ جَعْفَرٌ وَغَيْرُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : هَذَا ظَاهَرُ

لَفِظُ : « أَوْ أَطْعِمُ فَرَقَائِنَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ » . وفي لَفِظِ : « فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ شِئْتَ ، فَتَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعَمٍ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وبهذا قال مجاهد ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال الحسن ، وعكرمة ، ونافع : الصَّيَّامُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، والصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ . ويروى عن الثوري وأصحاب الرأي ، قالوا : يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ ، وَمِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ .

**فصل :** والحديث إنما ذكر فيه التمر ، ويقاس عليه البر [ ٥٨/٣ ] والشعير والزيب ؛ لأن كل موضع أجزأ فيه التمر ، أجزأ ذلك فيه ، كالفطرة ، وكفارة اليمين . وقد روى أبو داود في حديث كعب بن عجرة ، قال : فدعاني رسول الله ﷺ ، فقال لي : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقَائِنَ زَيْبٍ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . ولا يُجْزَى مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْعَمٍ ، إِلَّا الْبُرُّ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛

المذهب . وهو ظاهر كلامه في « الوجيز » وغيره . وقدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « المحرر »<sup>(٢)</sup> ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفروع » ، وغيرهم . وعنه ، يجب الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرَ . جَزِمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ . قال الْمُصَنِّفُ : اختاره ابن عَقِيلٍ . فعلى هذه الرواية ، يَتَعَيَّنُ الدَّمُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ أَطْعَمَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صَامَ ، فَيَكُونُ عَلَى التَّرْتِيبِ .

**فائدة :** يجوز له تقديم الكفارة على الحلق ، ككفارة اليمين .

(١) انظر تخریج حديث كعب بن عجرة في ١٤٥/٢ .

(٢) ٢ - ٢) زیادة من : ش .



الثَّانِي ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ؛ يَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمِثْلِ أَوْ تَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمَ  
يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ  
مُدٍّ يَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، خُيِّرَ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصَّيَامِ .  
وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ  
يَجِدْ ، لَزِمَهُ الْإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ .

الشرح الكبير

إِحْدَاهُمَا ، يُجْزَى مُدٌّ بَرٌّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَكَانَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا  
فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُجْزَى إِلَّا نِصْفُ صَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ  
فِيهِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ أَوْ الْقِيَاسِ ، وَالْفَرْعُ يُمَاتِلُ أَصْلَهُ ، وَلَا يُخَالِفُهُ . وَبِهَذَا  
قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

**فصل :** وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ خَلْقٌ رَأْسِهِ ، جَازَ لَهُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحَلْقِ ،  
فَعَلَهُ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَجُوبِهَا ،  
كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ .

الفصل الثالث ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ فِعْلِهَا لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .  
١٢١٥ - مَسْأَلَةٌ : التَّنَوُّعُ ( الثَّانِي ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ؛ يَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ  
الْمِثْلِ وَتَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا ، فَيُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا ، أَوْ  
يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، خُيِّرَ بَيْنَ الْإِطْعَامِ  
وَالصَّيَامِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ  
يَجِدْ ، لَزِمَهُ الْإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ ) الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولٍ ؛

قوله : الثَّانِي ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ؛ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمِثْلِ أَوْ تَقْوِيمِهِ - أَيْ تَقْوِيمِ  
الْمِثْلِ - بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ

أَحَدُهَا ، فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُحْرَمِ فِي قَتْلِ الصَّيِّدِ ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> . نَصَّ عَلَى وَجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، بِأَيِّهَا شَاءَ كَفَّرَ ، مُوسِرًا كَانَ ، أَوْ مُعْسِرًا . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ ثَانِيَّةٌ ، أَنَّهَا عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ أَوَّلًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ . رُوِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَلَأَنَّ هَذِي الْمُنْعَةَ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهَذَا أَكَّدَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَحْظُورٌ . وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِي كَفَّارَةِ الصَّيِّدِ ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ لِيَعْدِلَ بِهِ الصِّيَامُ ، لِأَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْإِطْعَامِ قَدَّرَ عَلَى الذَّبْحِ .

مُدَّيَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، خُيِّرَ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ . عَلِمَ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ كَفَّارَةَ جَزَاءِ الصَّيِّدِ عَلَى التَّخْيِيرِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هُوَ الْمَنْصُوصُ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيِّدِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، نَزَمَهُ الْإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ . نَقَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا

هكذا قال ابن عباس . وهذا قول الشافعي . ولنا ، قوله سبحانه : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذَآ بَلِغِ الْكَعْبَةَ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامًا مَّسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾ . و « أَوْ » في الأمر للتخيير . روى عن ابن عباس ، رضى الله عنه ، أنه قال : كل شيء « أَوْ » فهو مُحَيَّرٌ ، وأما ما كان « فَإِنْ لَمْ يَجِدْ » فهو [ ٥٨/٣ ط ] الأول فالأول <sup>(١)</sup> . ولأنه عطف هذه الخصال بعضها على بعض بـ « أَوْ » ، فكان مُحَيَّرًا في جميعها ، كفيذية الأذى . وقد سمي الله تعالى الطَّعامَ كَفَّارَةً ، ولا يكون كَفَّارَةً ما لم يجب إخراجُه وجعله طعامًا للمساكين ، وما لا يجوز صرفُه إليهم لا يكون طعامًا لهم . ولأنها كَفَّارَةٌ ذَكَرَ فيها الطَّعامُ ، فكان من خصالها كسائر الكفارات ، وقولهم : إِنَّهَا وَجَبَتْ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ . يَنْطَلُ بِفِذِيَةِ الأذى . على أَنَّ لَفْظَ النَّصِّ صَرِيحٌ في التَّخْيِيرِ ، فليس تركُ مَذْلُولِهِ قِيَاسًا على هَذِي الْمُتَعَةِ بِأَوْلى مِنَ الْعَكْسِ ، فكما لا يجوزُ ثُمَّ ، لا يجوزُ هنا .

المُصَنَّفُ ؛ وهى إخراج المِثْلِ ، أو التَّقْوِيمُ بطعام ، أو الصَّيَامُ عنه . وهو الصَّحِيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، الخِيزَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ؛ وهى إخراج المِثْلِ ، والصَّيَامُ ، ولا إطعام فيها . فَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي الآيَةِ لِيعْدِلَ بِهِ الصَّيَامُ ، لأنَّ مَنْ قَدَرَ على الإطعامِ قَدَرَ على الذَّبْحِ . نقلها الأثرمُ . وعلى المذهبِ أيضًا ، لو أراد الإطعامُ ، فالصَّحِيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه الأصحابُ ، ونصَّ عليه ، أَنَّهُ يَقُومُ المِثْلُ ، كما قال المُصَنَّفُ : بِذَرَاهِمَ ، وَشَتْرَى بِهَا طَعَامًا . وعنه ، لا يَقُومُ المِثْلُ ، وإِنَّمَا يَقُومُ الصَّيْدُ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب التخيير بين الإطعام والكسوة والعنق ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى . ٦٠/١٠ .

**فصل :** وإذا اختار المِثْل ، ذَبَحَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ حَيًّا عَلَى الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ سَمَاءَهُ هَذِيًّا ، وَالْهَدْيُ يَجِبُ ذَبْحُهُ ، وَلَهُ ذَبْحُهُ أَيُّ وَقْتٍ شَاءَ ، وَلَا يَخْتَصُّ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ بِأَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ .

الفصل الثالث ، أَنَّهُ مَتَى اخْتَارَ الْإِطْعَامَ ، فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ بِدَرَاهِمَ ، وَالْدَّرَاهِمَ بِطَعَامٍ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . وبهذا قال الشافعي . وقال مالك : يُقَوِّمُ الصَّيِّدَ ، لَا الْمِثْلَ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةَ مِثْلِ ذَلِكَ . وَحَكَى رِوَايَةَ أُخْرَى ، أَنَّهُ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِالْدَّرَاهِمِ طَعَامًا ، فَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِالْدَّرَاهِمِ . وَجَهٌ قَوْلُ مَالِكٍ ، أَنَّ التَّقْوِيمَ إِذَا وَجِبَ لِأَجْلِ الْإِثْلَافِ قَوْمَ الْمُتَلَفِ ، كَالَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ . وَلَنَا عَلَى مَالِكٍ ، أَنَّ كُلَّ مُتَلَفٍ وَجِبَ فِيهِ الْمِثْلُ ، إِذَا قَوْمٌ وَجِبَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهِ ، كَالْمِثْلِيِّ مِنْ مَالِ الْآدَمِيِّ .

مَكَانَ إِثْلَافِهِ أَوْ بَقَرِيهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِرْشَادِ » . وَحَيْثُ قَوْمَ الْمِثْلِ أَوْ الصَّيِّدَ ، فَإِنَّهُ يَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا لِلْمَسَاكِينِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَهُ الصَّدَقَةُ بِالْدَّرَاهِمِ ، وَلَيْسَتْ الْقِيَمَةُ مِمَّا خَيَّرَ اللَّهُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَاوَانٌ .

**تنبيهات :** الْأَوَّلُ ، التَّقْوِيمُ يَكُونُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أَتْلَفَهُ فِيهِ وَبَقَرِيهِ . نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَسِنْدِيُّ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَخْتَصُّ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

وعلى أنه لا تجوز الصدقة بالدرهم ، أن الله سبحانه إنما ذكر في الآية التخيير بين ثلاثة أشياء ، وهذا ليس منها . والطعام المخرج هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الأذى من التمر والزبيب . والبر والشعير ، قياساً عليه ، ويحتمل أن يجزئ كل ما يسمى طعاماً ؛ لدخوله في إطلاق اللفظ .

الفصل الرابع ، أنه يطعم كل مسكين من البر مدّاً ، كما يدفع إليه في كفارة اليمين ، ومن سائر الأصناف ، نصف صاع . نص عليه أحمد ، رحمه الله تعالى ، في إطعام المساكين ، في الفدية والجزاء وكفارة اليمين : إن أطعم برّاً ، فمد لكل مسكين ، وإن أطعم تمرّاً ، فنصف صاع لكل مسكين . ولفظ شيخنا هنا مطلق في أنه يطعم لكل مسكين مدّاً ، ولم يفرق بين الأصناف . وكذلك ذكره الخرقى مطلقاً . والأولى أنه لا يجزئ من غير البر بأقل من نصف صاع ؛ لأنه لم يرد الشرع في موضع بأقل من ذلك في طعمة المساكين ، وهذا لا توقف فيه ، فيرد إلى نظرائه . ولا يجزئ إخراج الطعام إلا على مساكين الحرم ؛ لأنه قائم مقام الهدى الواجب لهم ، فيكون أيضاً لهم ، كقيمة المثلي من مال آدمي .

[ ٥٩/٣ ] الفصل الخامس ، أنه يصوم عن كل مد يوماً . وهو قول

غير واحد ، يقوم بالحرم ؛ لأنه محل ذبحه . وتقدم رواية ، أنه يقوم الصيد مكان إتلافه أو بقربه . الثاني ، الطعام هنا ، هو الذي يخرج في الفطرة ، وفدية الأذى . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، وغيرهم . وقيل : ويجزئ أيضاً كل ما يسمى طعاماً . وهو احتمال في « المغني » وغيره . وجزم به القاضي في « الخلاف » .

عطاء ، ومالك ، والشافعي ؛ لأنها كفارة دَخَلَهَا الصَّيَّامُ والإطعام ، فكان  
اليَوْمُ في مُقَابِلَةِ المُدِّ ، ككفارة الظُّهَارِ . وعن أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّهُ يَصُومُ  
عن كُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وهو قول ابن عباس ، والحسن ، والنَّخَعِيِّ ،  
والتَّوْرِيِّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وابنِ المُنْذِرِ . قال القاضي : المسألة رِوَايَةٌ

الثَّالِثُ ، ظاهرُ قَوْلِهِ : فَيُطْعِمُ كُلَّ مُسْكِينٍ مُدًّا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبُرِّ ، أَوْ مِنْ  
غَيْرِهِ . وكذا هو ظاهرُ الْخَرَقِيِّ ، وأَجْرَاهُ ابنُ مُنْجَى على ظاهِرِهِ ، وشرح عليه ،  
ولم يَتَعَرَّضْ إلى غَيْرِهِ . وقال الشَّارِحُ : والأوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ  
نِصْفِ صَاعٍ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِي مَوْضِعٍ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فِي طَعْمَةِ الْمَسْكِينِ .  
قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا الْمَنْصُوصُ وَالْمَشْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» ،  
و«الْحَاوِيَيْنِ» ، و«الْمُحَرَّرِ» . قلتُ : وهو الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ . الرَّابِعُ ،  
ظاهرُ قَوْلِهِ أَيْضًا : أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبُرِّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .  
وهو ظاهرُ كلامِ الْخَرَقِيِّ أَيْضًا . وَتَابِعَهُ فِي «الْإِرْشَادِ» ، و«الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ،  
و«عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا» ، و«الْإِيضَاحِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «التَّلْخِصِ» ،  
و«الشَّرْحِ» . وهو رِوَايَةٌ أَثْبَتَهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،  
وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا . قَدَّمَهُ فِي  
«الْفُرُوعِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُحَرَّرِ» ، و«الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» ،  
و«الْحَاوِيَيْنِ» .

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، فَقَالَ : يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ  
يَوْمًا . وَأَطْلَقَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، [ ٢٨٦/١ ] فَقَالَ : يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدَّيْنِ يَوْمًا .  
فَتَقَلَّ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ «التَّلْخِصِ» ، عَنْ  
القاضي ، أَنَّهُ قَالَ : الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَحَمَلَ رِوَايَةَ الْمُدِّ عَلَى الْبُرِّ ، وَرِوَايَةَ

وَاحِدَةً ، وَالْيَوْمَ عَنْ مُدِّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَاتَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْيَوْمِ مُقَابِلُ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، وَإِطْعَامُ الْمِسْكِينِ مُدُّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْيَوْمَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي مُقَابَلَةِ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، فَكَذَا هُنَا . وَرَوَى أَبُو ثَوْرٍ ، أَنَّ كَفَّارَةَ الصَّيْدِ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالصَّيَامِ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْآدَمِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مُتَلَفٍ ، فَاخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِهِ ، كَبَدَلَ مَالِ الْآدَمِيِّ . وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حِينَ قَضَوْا فِي الصَّيْدِ قَضَوْا فِيهِ مُخْتَلِفًا .

**فصل :** فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَعْدِلُ يَوْمًا ، كدُونِ الْمُدِّ ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا . كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحَيْمِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبَعُ ، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ . وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصَّيَامِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَمَرَ بِهِ مُطْلَقًا ، فَلَا يَتَّقِيْدُ بِالتَّابِعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .

المُدَّيْنِ عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي رِوَايَتِي الْقَاضِي ، أَنَّ حَنْبَلًا ، وَابْنَ مَنْصُورٍ نَقَلَا عَنْهُ ، أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وَأَنَّ الْأَثَرَمَ نَقَلَ فِي فَنْدِيَةِ الْأَدَى ، عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا ، وَعَنْ نِصْفِ صَاعٍ ، ثَمَرًا أَوْ شَعِيرًا ، يَوْمًا . قَالَ : وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجَرَقِيِّ ، وَأَبَى بَكْرٍ . قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ : عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . عَلَى أَنَّ نِصْفَ الصَّاعِ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ ، لَا مِنَ الْبُرِّ . انْتَهَى . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَعَلَى هَذَا ، فَاخْتَدَى الرَّوَاتَيْنِ مُطْلَقَةً ، وَالْأُخْرَى مُقَيَّدَةً ، <sup>(١)</sup> لَا أَنْ

ولا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ . وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْإِطْعَامِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجُزْ فِيهَا ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الصَّيِّدِ ، يُخَيَّرُ قَاتِلُهُ ، بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا ، فَيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ ، لَتَعْدِيرِ الْمِثْلِ . وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أَصَابَ الْمُخْرِمُ صَيْدًا ، وَلَمْ يُصِبْ لَهُ عَدْلٌ حُكْمٍ عَلَيْهِ ، قَوْمٌ طَعَامًا ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى طَعَامٍ ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . هَكَذَا يَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَأَنَّهُ جَزَاءُ صَيْدٍ ، فَلَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِيهِ ، كَالَّذِي لَهُ مِثْلٌ ، وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ

الرَّوَايَتَيْنِ مُطْلَقَتَانِ . وَإِذْنُ يَسْهُلُ الْحَمْلُ . وَكَذَلِكَ قَطَعَ أَبُو الْبَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ ، إِلَى أَنْ عَزَّوْا ذَلِكَ إِلَى الْخِرَقِيِّ . وَفِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَأَقْرَأَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ النَّصَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا ، وَحَمَلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ ، يَعْنِي ، حَمَلَ رِوَايَةَ الْمُدَّ عَلَى الْبُرِّ ، وَرِوَايَةَ الْمُدَّةَيْنِ عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ : وَهُوَ أَظْهَرُ . انْتَهَى . الثَّانِيَةُ ، لَوْ بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَغْدِلُ يَوْمًا ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ . الثَّالِثَةُ ، لَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي هَذَا الصِّيَامِ ، بَلَا نِزَاعٍ أَغْلَمَهُ ؛ لِلْآيَةِ . الرَّابِعَةُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(١) سقط من : م .



[٦٦ ط] **فَصْلٌ** : الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ <sup>المقنع</sup>  
 أَنْوَاعٌ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ  
 يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ  
 عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ ،

<sup>الشرح الكبير</sup> أَشْيَاءَ ، لَيْسَ مِنْهَا الْقِيَمَةُ ، فَإِذَا عَدِمَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ ، يَبْقَى التَّخْيِيرُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ  
 الْبَاقِيَيْنِ ، فَأَمَّا إِبْجَابُ شَيْءٍ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فَلَا . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ  
 إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؛ [ ٥٩/٣ ط ] لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَكُعْبٍ : مَا  
 جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ ؟ قَالَ : ذِرْهَمَيْنِ . قَالَ : اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ عَلَى  
 نَفْسِكَ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِي الْعَصْفُورِ نِصْفُ ذِرْهَمٍ . وَظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ  
 الدَّرَاهِمِ الْوَاجِبَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .  
**فصل** : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ  
 أَنْوَاعٌ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ  
 ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ  
 إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي وُجُوبِ الدَّمِ  
 عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى ، وَذَكَرْنَا شُرُوطَ وَجُوبِ  
 الدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛

<sup>الإنصاف</sup> قَوْلُهُ : الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَعَةِ  
 وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ . وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَفَتْ وَجُوبُهُ ، وَوَقْتُ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٢١ .

لَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْهَدْيِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَمَتَى عَدِمَهُ فِي مَوْضِعِهِ ، جَازَ لَهُ الْإِتِّقَالُ إِلَى الصِّيَامِ ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهُ مُوقَّتٌ ، فَاعْتَبِرَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، كَلَمَاءٍ فِي الطَّهَارَةِ ، إِذَا عَدِمَهُ فِي مَكَانِهِ اتَّقَلَّ إِلَى التَّرَابِ .

**فصل :** وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ وَقَتَانِ ؛ وَقْتُ اسْتِحْبَابٍ ، وَقْتُ جَوَازٍ . فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ ، فَلَا فَضْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . يَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالتَّحْمِيّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَلْقَمَةَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ يَصُومُهُنَّ مَا بَيْنَ إِهْلَالِهِ بِالْحَجِّ وَيَوْمِ عَرَفَةَ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ يَجْعَلُ آخِرُهَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ذَلِكَ مَذْهَبَ أَحْمَدَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا لَهُ صَوْمَ

ذَبْحِهِ ، فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ ذَمُّ نُسْكَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ - يَعْنِي ، فِي مَوْضِعِهِ ، فَلَوْ وَجَدَهُ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ ، فَهوَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْهُ . نَصُّ عَلَيْهِ - فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ .

يَوْمَ عَرَفَةَ هُنَا لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ . وعلى هذا القول ، يُسْتَحَبُّ لَهُ تَقْدِيمُ  
الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّوْبَةِ ؛ لِيَصُومَهَا فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ صَامَ مِنْهَا شَيْئًا  
قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، جَاز . نَصُّ عَلَيْهِ . فَأَمَّا وَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا ، فَإِذَا  
أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ . وهذا قولُ أُنَى حَنِيفَةٍ . وعن أَحْمَدَ : إِذَا حَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ .  
وقال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . وَيُرْوَى ذَلِكَ  
عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ . وهو قولُ إِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . وَلِأَنَّهُ صِيَامٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ  
عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهِ ، كَسَائِرِ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ . وَلِأَنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُ لَا [٦٠/٣]  
يَجُوزُ فِيهِ الْمُبْدَلُ ، فَلَمْ يَجْزِ فِيهِ الْبَدَلُ ، كَقَبْلِ الإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . وقال  
الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ : يَصُومُهُنَّ مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ  
إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ أَحَدُ إِحْرَامِي التَّمَتُّعِ ، فَجَازَ الصَّوْمُ بَعْدَهُ ، كَأَحْرَامِ الْحَجِّ .  
وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . فَقِيلَ : مَعْنَاهُ فِي أَشْهُرِ  
الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، إِذَا كَانَ الْحَجُّ أَفْعَالًا لَا يُصَامُ فِيهَا ، إِنَّمَا  
يُصَامُ فِي وَقْتِهَا ، أَوْ فِي أَشْهُرِهَا ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ سَبَّحَائِهِ : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ  
مَعْلُومَتٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ ، فَيَجُوزُ إِذَا وَجَدَ السَّبَبَ ،

وَعَلَّلَ بِالْحَاجَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِيهِ نَظَرٌ . وَعَنْهُ ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا  
يَوْمَ التَّوْبَةِ . وَذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . ذَلِكَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ  
صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » . فَعِلَى الْمَذْهَبِ ، قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : يُقَدِّمُ الإِحْرَامَ عَلَى  
يَوْمِ التَّوْبَةِ ، فَيُحْرَمُ يَوْمَ السَّابِعِ . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، يُحْرَمُ يَوْمَ السَّادِسِ .

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

الشرح الكبير  
 كَتَقْدِيمِ التَّكْفِيرِ عَلَى الْحِنْثِ وَزُهُوقِ النَّفْسِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ بَدَلًا فَلَا يُقَدَّمُ  
 عَلَى الْمُبْدَلِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةً فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْهَذِي عَلَى الْإِحْرَامِ  
 بِالْحَجِّ ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ .

**فصل :** فَأَمَّا تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَا يَجُوزُ . لَا نَعْلَمُ  
 قَائِلًا بِجَوَازِهِ . إِلَّا رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، حَكَاهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛  
 لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى سَبَبِهِ وَوُجُوبِهِ ، وَمُخَالَفٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
 وَأَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، يُنْزِعُ عَنْ هَذَا . وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَلَهَا وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ اخْتِيَارٍ ،  
 وَوَقْتُ جَوَازٍ ، أَمَّا وَقْتُ الْاخْتِيَارِ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ،

الإنصاف  
 قُلْتُ : فَيَكُونُ مُسْتَثْنًى مِنْ قَوْلِهِمْ : يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي حَلَّ ، الْإِحْرَامُ  
 بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . فَيُعَاتَى بِهَا .

**فوائد :** الْأُولَى ، يَجُوزُ تَقْدِيمُ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ  
 مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ .  
 وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِيمَاءٌ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ : وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . وَعَنْهُ ،  
 يَصُومُهَا إِذَا حَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ صَوْمُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . عَلَى  
 الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :  
 وَالْمُرَادُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ، فَيَكُونُ السَّبَبُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : أَحَدُ  
 نُسَخَى التَّمَتُّعِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، كَالْحَجِّ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، عَنْ  
 هَذِهِ الرِّوَايَةِ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَأَحْمَدُ مُنْزَعٌ عَنْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ . الثَّالِثَةُ ،  
 وَقْتُ وَجُوبِ صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ، وَقْتُ وَجُوبِ الْهَذِي ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ  
 الْإِحْرَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ ؛

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيًّا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ ، فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، قَالَ الْأَثَرُمُ : سُئِلَ أَحْمَدُ : هَلْ يَصُومُ بِالطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : كَيْفَ شَاءَ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ : يَصُومُهَا فِي الطَّرِيقِ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِلخَبَرِ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُزْمَرَ . وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ كَقَوْلِنَا ، وَكَقَوْلِ إِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ صَوْمٍ لَزِمَهُ وَجَازٌ فِي وَطْنِهِ ، جَازٌ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ ،

لأنَّهُ بِذَلِكَ كَسَائِرِ الْأَهْدَالِ . وَقَالَ الْقَاضِي : وَعِنْدَنَا يَجِبُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَسِنْدِيِّ ، عَنْ صِيَامِ الْمُتَنَعَةِ ، مَتَى يَجِبُ ؟ قَالَ : إِذَا عَقِدَ الْإِحْرَامَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا : لَا خِلَافَ أَنَّ الصَّوْمَ يَتَعَيَّنُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، بَحِثْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْهَذِي . انْتَهَى . الرَّابِعَةُ ، ذَكَرَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرُهُمْ ، أَنَّ أُخْرَ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ ، فَقَضَاءٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَنَعِ صِيَامٍ ، وَإِلَّا كَانَ آدَاءً . وَلَعَلَّ فِي كَلَامِ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » : مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ مَنَعِ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . بِزِيَادَةِ « عَدَمِ » ، وَبِهَا يَتَضَحُّ الْمَعْنَى .

قوله : وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأ . يَعْنِي ، بَعْدَ إِخْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ صَوْمُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

المتنع فإن لم يصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامَ مِنِّي . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا ، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

الشرح الكبير وأما الآية ، فإن الله سبحانه جَوَّزَ له تَأْخِيرَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ ؛ تَخْفِيفًا عَنْهُ ، فَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ الْإِجْزَاءَ قَبْلَهُ ، كَتَأْخِيرِ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ ، بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> . لِأَنَّ الصَّوْمَ وَجَدَ مِنْ أَهْلِهِ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ ، فَأُجْزَأَ ، كَصَوْمِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ .

١٢١٦ - مسألة : ( فإن لم يصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامَ مِنِّي . وعنه ، لَا يَصُومُهَا ، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ) إذا لم يصُْمِ الْمُتَمَتِّعُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ ؛ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا بَعْدَ ذَلِكَ . وَبِهَذَا قَالَ عَلِيُّ ، وَابْنُ عَمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، [ ٦٠/٣ ظ ] وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ : إِذَا فَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ ،

الإنصاف لِبَقَاءِ أَعْمَالِ الْحَجِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَجُوزُ صَوْمُهَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ قَدْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ . قَالَ الْقَاضِي . وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ . يَعْنِي ، مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ ، وَمُتَعَبَّرٌ لَجَوَازِ الصَّوْمِ .

قوله : فإن لم يصُْمِ [ ٢٨٧/١ ] قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ - يَعْنِي ، الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ - صَامَ أَيَّامَ مِنِّي . قَالَ ابْنُ مُنَجَّيٍّ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي بَابِ أَقْسَامِ التَّسْلُكِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِيحِ » . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا . وَتَقَدَّمَ

(١) سورة البقرة ١٨٤ .

الشرح الكبير

لم يَصُمْ بعده ، واستَقَرَّ الهَدْيُ فِي ذِمَّتِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، قَالَ : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . وَلِأَنَّهُ بَدَلُ مُوَقَّتٍ ، فَيَسْقُطُ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ ، كَالْجُمُعَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ . وَالْآيَةُ تُدَلُّ عَلَى وَجُوبِهِ فِي الْحَجِّ ، لَا عَلَى سَقُوطِهِ ، وَالْقِيَاسُ مُتَّفِقٌ بِصَوْمِ الظُّهَارِ ، إِذَا قَدَّمَ الْمَسِيَّسَ عَلَيْهِ ، وَالْجُمُعَةُ لَيْسَتْ بِدَلٍّ ، إِنَّمَا هِيَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَتْ لِأَنَّ الْوَقْتَ جُعِلَ شَرْطًا لَهَا ، كَالْجُمُعَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُثْمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَعُزْرَةَ ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَالشَّافِعِيَّ فِي الْقَدِيمِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى تَرْخِيصِ

الإنصاف

ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ حَسَنَةِ فِي أَوَاخِرِ بَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ ، وَذِكْرَ مَنْ قَدَّمَ وَأَطْلَقَ وَصَحَّحَ . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى ، وَصَامَهَا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : لَعَلَّهُ مُرَادُ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ ، وَصَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ عَنْ أَيَّامِ الْحَجِّ .

وَقَوْلُهُ : وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . يَعْنِي ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَجُوزُ صَوْمُ أَيَّامِ مِنَى . وَكَذَا لَوْ قُلْنَا : يَجُوزُ صَوْمُهَا . وَلَمْ يُصَمَّنْهَا ، فَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ . وَهَذَا اخْتَذَى الرُّوَايَاتِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ،

(١) فِي : بَابِ مَنْ سَاقَ الْبَدَنَ مَعَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

المفنع وَعَنهُ ، إِنْ تَرَكَ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ لِعَيْرِ عُذْرٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ .

الشرح الكبير رسول الله ﷺ ، ولأن الله تعالى أمر بصيام هذه الأيام الثلاثة في الحج ، ولم يبق من الحج إلا هذه الأيام ، فيتعين الصوم فيها ، فإذا صام هذه الأيام ، فحكمه حكم من صام قبل يوم النحر . وعن أحمد رواية أخرى ، أنه لا يصوم أيام منى . روى ذلك عن علي ، والحسن ، وعطاء . وهو قول ابن المنذر ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن صوم ستة أيام ، ذكر منها أيام التشريق<sup>(١)</sup> ، ولأنها لا يجوز فيها صوم النفل ، فلا يصومها عن الفرض ، كيوم النحر . فعلى هذه الرواية يصوم بعد ذلك عشرة أيام . وكذلك الحكم إذا قلنا بصوم أيام منى ، فلم يصمها . واختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في وجوب الدم عليه ، فعنه ، عليه دم ؛ لأنه آخر الواجب من مناسك الحج عن وقته ، فلزمه دم ، كرمي الجمار ، ولا فرق بين المؤخر لعذر أو لغيره ؛ لما ذكرنا . وقال القاضي : إنما يجب الدم إذا أخره لغير عذر ،<sup>(٢)</sup> فإن أخره لعذر<sup>(٣)</sup> ، فليس عليه إلا قضاؤه ؛ لأن الدم الذي

الإنصاف و « المُنَوَّر » ، و « الْمُتَنَحَّب »<sup>(٤)</sup> . واختارها الخزيقي ، وقدمه في « المُحَرَّر » ، و « الفائق » . وعنه ، إن ترك الصوم لعذر ، لم يلزمه إلا قضاؤه ، وإن تركه لغير عذر ، فعليه مع فعله دم . اختاره القاضي في « المُجَرَّد » . وجزم به في « الهِدَايَةِ » ، و « الْمُذْهَب » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَب » ، و « التَّلْخِص » ، في

(١) تقدم تخريجه في ٥٤٣/٧ .

(٢) ٢ - ٢ سقط من : م .

(٣) سقط من : ط .



وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ أَخَّرَ الْهَدْيُ أَوْ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ ، وَلَا يَجِبُ التَّائِبُ فِي الصَّيَامِ .

هو المُبْدَلُ ، لو أَخَّرَهُ لِعُدْرٍ لم يَكُنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِتَأْخِيرِهِ ، فَالْبَدَلُ أَوَّلَى . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ .

١٢١٧ - مسألة : ( وقال أبو الخطَّاب : إِنْ أَخَّرَ الصَّوْمَ أَوْ الْهَدْيَ لِعُدْرٍ ، لم يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ <sup>(١)</sup> الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ ، وَلَا يَجِبُ التَّائِبُ فِي الصَّيَامِ ) إِذَا أَخَّرَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ لِعُدْرٍ ، مِثْلُ أَنْ

الْمَعْدُورُ دُونَ غَيْرِهِ . وَقَدَّمَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، عَلَيْهِ دَمٌ ، وَأُطْلِقَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْمَعْدُورِ . وَعِنَهُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ بِحَالٍ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ الَّتِي نَصَّهَا الْقَاضِي فِي « تَعْلِيْقِهِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : التَّرْجِيحُ مُخْتَلِفٌ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » . وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْهَدْيِ عَنْ أَيَّامِ التَّحَرُّ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِيهِ دَمٌ أَمْ لَا ، أَمْ يَلْزَمُهُ مَعَ عَدَمِ الْعُدْرِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ الْعُدْرِ ؟ فِيهِ الرِّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الدَّمِ .

(١) ق م ١ : من .

ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا الْوَاجِبَةِ . وَإِنْ أُخِّرَ  
لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا .  
وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ هَذِي آخَرُ ؛ لِأَنَّهُ تُسَلِّكُ مُوقَّتٌ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ  
وَقْتِهِ ، كَرَمَى الْجِمَارِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ تَمَتَّعَ ، فَلَمْ يُهْدِ إِلَى قَابِلٍ ، يُهْدَى  
هَذِينَ . كَذَلِكَ [ ٦١/٣ ] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَأَمَّا إِذَا أُخِّرَ  
الصَّوْمُ ، فَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ ، إِذَا كَانَ تَأْخِيرُهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ . اخْتَارَهُ  
الْقَاضِي . وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ لَا  
يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أُنَى الْخَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛  
لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِقَوَاتِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِقَوَاتِهِ دَمٌ ، كَصَوْمِ  
رَمَضَانَ .

وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ؛ إِخْدَاهُنَّ ،  
يَلْزَمُهُ دَمٌ مُطْلَقًا . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ بِحَالٍ  
سِوَى الْهَدْيِ . وَقَدَّمَهُ فِي « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . وَالثَّالِثَةُ ، إِنْ أُخِّرَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمُهُ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْكُبْرَى » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ،  
وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ،  
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ  
مُنَجَّى » ، فِي الْمَعْدُورِ دُونَ غَيْرِهِ . قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ  
أَيْضًا ، وَجُوبُ الدَّمِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، فِي  
« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،  
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَحَكَى جَمَاعَةَ الْخِلَافِ فِي

الشرح الكبير

**فصل : ولا يَجِبُ التَّابُعُ فِي صِيَامِ التَّمَتُّعِ ، لَا فِي الثَّلَاثَةِ ، وَلَا فِي السَّبْعَةِ ، وَلَا التَّفْرِيقِ<sup>(١)</sup> .** نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَرَدَّهَا مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي جَمْعًا<sup>(٢)</sup> وَلَا تَفْرِيقًا . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : إِذَا أَخَّرَ الثَّلَاثَةَ وَصَامَ السَّبْعَةَ ، فَعَلَيْهِ التَّفْرِيقُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ ، وَمَا وَجَبَ التَّفْرِيقُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ لَا يَسْقُطُ بِقَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَأَفْعَالِ الصَّلَاةِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَعَلَهُ فِي زَمَنٍ يَصِحُّ الصَّوْمُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبْ تَفْرِيقُهُ ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، فَإِنَّهُ إِذَا صَامَ أَيَّامَ مَنَى ، وَاتَّبَعَهَا السَّبْعَةَ ، فَمَا حَصَلَ التَّفْرِيقُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، فَإِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ، فَإِذَا فَاتَ الْوَقْتُ سَقَطَ ، كَالْتَّفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

**فصل : وَوَقْتُ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْهُ ،**

الإِنصَافُ

الْمَعْدُورِ وَجْهَيْنِ ، وَفِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ رِوَايَتَيْنِ .

**فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَلَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصَّيَامِ .** اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَابُعٌ ، وَلَا تَفْرِيقٌ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ ، وَلَا يَجِبُ التَّفْرِيقُ وَلَا التَّابُعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ إِذَا قَضَى ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَاتَ قَبْلَ الصَّوْمِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ صَوْمِ رَمَضَانَ ، عَلَى مَا سَبَقَ ، تَمَكَّنَ مِنْهُ أَوَّلًا . نَصَّ عَلَيْهِ .

(١) م : م : في التفريق .

(٢) م : م : حجا .

وَمَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَشَرَعَ فِيهِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ،  
لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ .

الشرح الكبير

فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْأَبْدَالِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَوَزْتُمْ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّوْمِ قَبْلَ  
زَوَالِ وَجُوبِ الْمُبَدِّلِ ، فَلَمْ يَتَحَقَّقِ الْعَجْزُ عَنِ الْمُبَدِّلِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ  
الْعَجْزُ الْمُجَوِّزُ لِلْإِنْتِقَالِ إِلَى الْمُبَدِّلِ زَمَنَ الْوُجُوبِ ، فَكَيْفَ جَوَزْتُمْ الصَّوْمَ  
قَبْلَ وَجُوبِهِ ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا جَوَزْنَا لَهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْمُبَدِّلِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْعَجْزِ  
الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمَعْسِرِ اسْتِمْرَارُ إِعْسَارِهِ وَعَجْزِهِ ، كَمَا جَوَزْنَا  
التَّكْفِيرَ قَبْلَ وَجُوبِ الْمُبَدِّلِ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ الصَّوْمِ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

١٢١٨ - مسألة : ( ومَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَشَرَعَ فِيهِ ، ثُمَّ قَدَرَ  
عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ) هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ،  
وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ <sup>(١)</sup> ، وَحَمَّادٌ ،

الإصناف

قَوْلُهُ : وَمَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَشَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ  
إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِي « الْفُصُولِ » وَغَيْرِهِ  
تَخْرِيجٌ ، يَلْزِمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ . وَخَرَجُوهُ مِنْ اعْتِبَارِ الْأَعْلَظِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَقَالَ ابْنُ  
الرَّائِغُونِيِّ فِي « وَاضِحِهِ » : إِنْ فَرَّغَهُ ثُمَّ قَدَرَ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَيْهِ ، نَحَرَهُ إِنْ وَجَبَ إِذَنْ ،  
وإِنْ دَمَ الْقِرَانِ يَجِبُ بِإِحْرَامِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ  
الْحَامِسَةِ » : لَوْ كَفَّرَ الْمُتَمَتِّعُ بِالصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ وَقَتَ وَجُوبِهِ ، فَصَرَّحَ  
ابْنُ الرَّائِغُونِيِّ فِي « الْإِقْتِنَاعِ » ، بِأَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ الصَّوْمُ . وَإِطْلَاقُ الْأَكْثَرِينَ يُخَالِفُهُ ،

(١) أَبُو بَسَارٍ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وَاسْمُ أَبِيهِ بَسَارٌ مَوْلَى الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقٍ الصَّحَابِيُّ ، كَانَ مَقْبُولًا مَكَّةَ بَعْدَ  
عَطَاءٍ ، وَأَخَذَ التَّفسيرَ عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَكَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ بِهِ . مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . انْظُرْ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ  
لِلشَّيْخِ رَازِي ٧٠ . سَمَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢٥/٦ ، ١٢٦ .

وَإِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

المقنع

الشرح الكبير

والتَّوَرُّى : إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ الثَّلَاثَةَ ، فَعَلِيهِ الْهَدْيُ ، فَإِنْ كَمَلَ الثَّلَاثَةَ ، صَامَ السَّبْعَةَ . وَقِيلَ : مَتَى قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، صَامَ أَوْ لَمْ يَصُمْ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ أَنْ مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ ، أَجَزَهُ الصِّيَامُ ، قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْمُبْدَلِ فِي زَمَنِ وَجُوبِهِ ، فَلَمْ يُجْزِئِهِ [ ٦١/٣ ط ] الْبَدَلُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَصُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ دَخَلَ فِيهِ لَعَدَمُ الْهَدْيِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْهَدْيَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، كَصَوْمِ السَّبْعَةِ . وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مَا شَرَعَ فِي الصِّيَامِ . فَأَمَّا إِنْ اخْتَارَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْهَدْيِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ اكْتَمَلَ .

١٢١٩ - مسألة : ( وَإِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ : إِذَا لَمْ يَصُمْ فِي الْحَجِّ ، فَلْيَصُمْ إِذَا رَجَعَ ، وَلَا يَرْجِعْ إِلَى الدَّمِ ، قَدْ انْتَقَلَ فَرَضُهُ إِلَى الصِّيَامِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّيَامَ اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ لَوْجُوبِهِ حَالًا وَجُودَ السَّبَبِ الْمُتَّصِلِ بِشَرْطِهِ ، وَهُوَ عَدَمُ الْهَدْيِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ .

الإيناف

بل وفي كلام بعضهم تصريح به .

قوله : وَإِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشُّرَحِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » : هَذِهِ الْمَذْهَبُ . انْتَهَى . وَصَحَّحَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

قال يَعْقُوبُ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَصُومَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؟ قَالَ : عَلَيْهِ هَذَيَانِ ، يَبْعَثُ بِهِمَا إِلَى مَكَّةَ . أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ الْأَصْلِيُّ لِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ عَنْ وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْمُبْدِلِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْبَدَلِ ، فَلَزِمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، كَالْمُتَمَتِّعِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ .

فصل : وَمَنْ لَزِمَهُ صَوْمُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لِعُذْرِ مَنَعَةِ الصَّوْمِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، أَطْعَمَ عَنْهُ ، كَمَا يُطْعَمُ عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ .

و « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَلْزِمُهُ ، كَالْمُتَمَتِّعِ يَجِدُ الْمَاءَ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَالْقَاضِي الْمَوْفَّقُ (١) فِي « شَرْحِ الْمَنَائِلِ » (٢) . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْخِرَقِيِّ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَلْزِمُهُ الْإِنْتِقَالُ [ ٢٨٧/١ ط ] بَعْدَ الشُّرُوعِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَمَبْنَى الْخِلَافِ ، هَلِ الْاِغْتِيَابُ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بَاغْلَظِ الْأَحْوَالِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ ، الْاِغْتِيَابُ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ . كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي كُفَّارَةِ الظَّهَارِ مُحَرَّرًا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ قَدَّرَ عَلَى الشِّرَاءِ بِكَمَنْ فِي الذَّمَّةِ ، وَهُوَ مُوسِرٌ فِي بَلَدِهِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ كُفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ وَغَيْرِهِمَا . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » .

فائدة : قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ عَشَرَ » : إِذَا عَدِمَ هَدْيَ الْمُتَمَتِّعِ وَوَجَبَ الصِّيَامُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ ، فَهَلِ يَجِبُ عَلَيْهِ

التَّوَعُّ [١٦٧] الثَّانِي ، الْمُحْصَرُّ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ،  
صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ .  
المفنع

١٢٢٠ - مسألة : ( التَّوَعُّ الثَّانِي ، الْمُحْصَرُّ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ  
لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ ) لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْهَدْيِ عَلَى  
الْمُحْصَرِّ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ  
الْهَدْيِ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ ، قِيَاسًا عَلَى  
هَدْيِ الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ ، نَذْكُرُهُ فِي  
بَابِ الْإِخْصَارِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الإنصاف  
الْإِتِّقَالَ أَمْ لَا ؟ يَتَنَبَّهُ عَلَى أَنَّ الْاِغْتِبَارَ فِي الْكُفَرَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بِحَالِ الْفِعْلِ ،  
وَفِيهِ رَوَايَتَانِ . وَقَالَ هُ فِي « التَّلْخِصِ » . « فَإِنْ قُلْنَا : بِحَالِ الْوُجُوبِ ، صَارَ الصَّوْمُ  
أَصْلًا ، لَا بَدَلًا . وَعَلَى هَذَا ، فَهَلْ يُجْزِئُهُ فِعْلُ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْهَدْيُ ؟ الْمَشْهُورُ ،  
أَنَّهُ يُجْزِئُهُ . وَحَكَّى الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، أَنَّهُ لَا  
يُجْزِئُهُ . قُلْتُ : يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَثْنَاءِ الظَّهَارِ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ  
الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، الْاِغْتِبَارُ بِحَالِ الْوُجُوبِ .

قوله : التَّوَعُّ الثَّانِي ، الْمُحْصَرُّ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ،  
ثُمَّ حَلَ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا أُخْصِرَ عَنِ النَّيْتِ بَعْدُ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ، بَأَنْ يَنْحَرَهُ هَدْيًا نِيَّةً  
التَّحَلُّلِ وَجُوبًا مَكَانَهُ ، وَيجوزُ أَنْ يَنْحَرَهُ فِي الْجُلِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَعَنْهُ ، يَنْحَرُهُ فِي الْحَرَمِ . وَعَنْهُ ، يَنْحَرُهُ الْمُفْرَدُ وَالْقَارَنُ يَوْمَ النَّحْرِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ  
فِي قَوْلِهِ : وَدَّمَ الْإِخْصَارَ يُخْرِجُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، صَامَ عَشْرَةَ

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

النَّوْعُ الثَّالِثُ ، فِدْيَةُ الْوَطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ؛ كَدَمِ الْمُتَمَتِّعِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ .

١٢٢١ - مسألة : ( النَّوْعُ الثَّالِثُ ، فِدْيَةُ الْوَطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَمَتِّعِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (به) وقد ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . رَوَاهُ عَنْهُمْ الْأَثَرُ<sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مَقِيسًا عَلَى بَدَلِ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْبَدَنَةَ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكَذَلِكَ فِي بَدَلِهَا .

أَيَّامٍ بِالنِّسَةِ ، ثُمَّ حُلَّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَلَا إِطْعَامَ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْخَاوِئَتَيْنِ » . وَعَنْهُ ، بَلَى . وَقَالَ الْأَجُرِّيُّ : إِنْ عَدِمَ الْهَدْيُ مَكَانَهُ قَوْمَهُ طَعَامًا ، وَصَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا ، وَحُلَّ . قَالَ : وَأُجِبَ أَنْ لَا يَجِلَّ حَتَّى يَصُومَ إِنْ قَدَّرَ ، فَإِنْ صَعُبَ عَلَيْهِ ، حُلَّ ثُمَّ صَامَ . وَيَأْتِي حُكْمُ الْقَوَاتِ قَرِيبًا ، وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْمُخَصَّرِ فِي بَابِهِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا .

قوله : النَّوْعُ الثَّالِثُ ، فِدْيَةُ الْوَطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَمَتِّعِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . هَذَا الْمَذْهَبُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنَ الْهَدْيِ إِلَى الصِّيَامِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ،

(١) تقدم حديثهم في صفحة ٣٣٢ .



وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ ، أَخْرَجَ بَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ،  
فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ  
يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ  
فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَبَائِيهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ .

( وقال القاضي : يُخْرِجُ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ  
فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا ، ) (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ،  
صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِي هَذِهِ  
الْخَمْسَةِ<sup>(١)</sup> ، فَبَائِيهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ ) وَجْهُ قَوْلِ الْقَاضِي : يَجِبُ بِالْوَطْءِ

وَالشَّارْحُ : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ،  
و«الْمُنْتَخَبِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«تَجْرِيدِ  
الْعِنَايَةِ» . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ ، أَخْرَجَ بَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعًا  
مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا ، أَيْ الْبَدَنَةَ ، طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ  
عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْهَدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مُسْبُوكِ الدَّهَبِ» ،  
وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ،  
وَ«الْحَاوِيَتَيْنِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ ، وَقَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ  
مَدْيُومٍ ، أَوْ نِصْفِ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، يَوْمًا . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَقَالَ  
الْقَاضِي : يَتَصَدَّقُ بِقِيمَةِ الْبَدَنَةِ طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ  
يَوْمًا ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، لَا يَتَّقَلُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ لِإِلَى الْإِطْعَامِ مَعَ وَجُودِ  
الْإِثْلِ ، وَلَا إِلَى الصِّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ . وَنَقَلَهُ أَيْضًا الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ،

(١ - ١) سقط من : م .

بَدَنَةٌ . لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ [ ٦٢/٣ ] اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ  
الْبَدَنَةُ أُخْرَجَ بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَسَاوِيهَا فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاجِي . وَقَدْ رَوَى أَبُو  
الزُّبَيْرِ (١) عَنْ جَابِرٍ (٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا نَتَحَرَّى الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .  
فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ (٣) ! فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أُخْرَجَ  
سَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ؛ لِأَنَّهَا تُقَوِّمُ مَقَامَ الْبَدَنَةِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاجِي ، وَلِمَا رَوَى  
ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا ، فَقَالَ : إِنِّي عَلَى بَدَنَةٍ ، وَأَنَا  
مُوسِرٌ لَهَا ، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاقَشَ سَبْعَ شَيْءٍ ،

عَنِ الْقَاضِي . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أُجْزَأَتْ بَقَرَةٌ ،  
وَيُجْزَأُ أَيْضًا سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ . عَلَى مَا يَأْتِي هُنَاكَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِ  
الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أُجْزَأَ . وَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي  
« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الشَّارِحُ : إِنَّمَا صَرَّحَ الْخِرَقِيُّ  
بِأَجْزَاءِ سَبْعٍ مِنَ الْعَنَمِ . مَعَ وُجُودِ الْبَدَنَةِ . هَكَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ . وَلَعَلَّ ذَلِكَ قَدْ  
نَقَلَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْهُ فِي غَيْرِ كِتَابِهِ « الْمُخْتَصَرِ » . انْتَهَى .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : قَالَ صَاحِبُ « النَّهَائَةِ » فِيهَا ، يَغْنَى ،  
(٣) « بَعْدَ هَذَا » : مَتَشَأُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْخِرَقِيِّ وَالْقَاضِي ، أَنَّ الْوَطْءَ ، هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ  
الاسْتِمْتَاعَاتِ ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْاسْتِهْلَاكَاتِ ؟ فَعَلَى هَذَا ، إِنْ قِيلَ : هُوَ مِنْ قَبِيلِ  
الاسْتِمْتَاعَاتِ ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَتُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ وَاللَّبْسَ اسْتِمْتَاعٌ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ .

(٣ - ٣) في ، الأصل ، ط : « جده » .

الشرح الكبير

فَيَذْبَحُهُنَّ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أُنْخَرَجَ بِقِيَمَتَيْهَا طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، كَقَوْلِنَا فِي جَزَاءِ الصَّيِّدِ ، عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى <sup>(٢)</sup> الْإِطْعَامِ مَعَ وُجُودِ الْمِثْلِ ، وَلَا إِلَى الصِّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ . قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخُمُسَةِ ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ . وَالْخِرَقِيُّ إِنَّمَا صَرَّحَ بِأَجْزَاءِ

الإنصاف

وَهُمَا عَلَى التَّخْيِيرِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَإِنْ قِيلَ : هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْاسْتِهْلَاكِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الصَّيِّدِ اسْتِهْلَاكٌ ، وَكَفَّارَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ . عَلَى الصَّحِيحِ . انْتَهَى .

**قائِلَةٌ :** قَالَ ابْنُ مُنَجَّيٍّ فِي « شَرْحِهِ » : وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَنْتِقَالَ مِنَ الْبَدَنَةِ إِلَى الصِّيَامِ لَمْ أَجِدْ بِهِ قَوْلًا لِأَحْمَدَ ، [ ٢٨٨ / ١ ] وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَكَانَتْ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ ، اخْتِلَافُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَافَقَةِ الْعِبَادَةِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ نَظْرًا ، نَقْلًا وَآثَرًا ؛ أَمَّا النُّقْلُ ، فَقَالَ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(٣)</sup> : يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَشَاةٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ شَبَّهَ هُنَا فِدْيَةَ الْوَطْءِ بِفِدْيَةِ الْمُتَعَةِ ، وَالشَّبَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ ، أَوْ فِي نَفْسِ الْأَنْتِقَالِ . وَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا بَدَنَةٌ بَلْ شَاةٌ . وَعَلَى الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْأَنْتِقَالُ فِي الْمُتَعَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّاقِ . وَأَمَّا الْآثَرُ ، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ الْعِبَادَةِ ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّه ، أَفْقُوهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَلَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً أَنْ يُقَالَ عَنْهُ : لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

(١) فِي : بَابِ كَمْ تَجْرِي مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْبَدَنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَاحِيِّ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ١٠٤٨ .  
كَأَمْرِهِ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) فِي الْأَمَلِ : « إِلَّا إِلَى » .

(٣) انْظُرْ : الْمُعْنَى ٥ / ١٦٧ .

سَبَّعَ مِنَ الْعَتَمِ معُ وُجُودِ الْبَدَنَةِ . هَكَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ . وَلَعَلَّ ذَلِكَ نَقْلَهُ  
بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْهُ فِي غَيْرِ كِتَابِهِ « الْمُخْتَصَر » . وَوَجْهُ قَوْلِهِ ، أَنَّهَا كَفَّارَةٌ  
تَجِبُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَيُخَيَّرُ فِيهَا بَيْنَ الدَّمِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ ، كِفْدِيَّةِ  
الْأَذَى .

لَا يَجِدُ بَدَنَةً وَيَجِدُ بَقَرَةً أَوْ شَاةً . انْتَهَى . قُلْتُ : فِي كَلَامِ ابْنِ مُنْجَى شَيْءٌ ؛ وَهُوَ  
أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » أَنَّهُ قَالَ : يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ  
لَمْ يَجِدْ ، فَشَاةٌ . وَهَذَا لَمْ يَقْلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » عَنْ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا  
نَقْلَهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، فَلَعَلَّهُ كَانَ فِي النُّسخَةِ الَّتِي عِنْدَهُ نَقْصٌ ، فَسَقَطَ هَذَا  
الثَّقُلُ وَالْإِغْتِرَاضُ . وَقَوْلُهُ : وَالشُّبُهَةُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ ، أَوْ فِي نَفْسِ  
الْإِنْتِقَالِ . فَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا بَدَنَةٌ ، بَلْ شَاةٌ . قُلْتُ : هَذَا غَيْرُ وَارِدٍ ،  
وَالْمُجَامِعُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ هَذَا هَذِيٌّ وَهَذَا هَذِيٌّ ، وَلَا يُلْزَمُ الْمُسَاوَاةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ  
يُكْتَفَى بِمُجَامِعِ مَا . وَقَوْلُهُ : وَيُرَدُّ عَلَى الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي الْمُتَمَتُّعَةِ  
الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّاقِ . قُلْتُ : وَهَذَا مُسَلَّمٌ ، فَإِنَّا نَقُولُ : لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ عَنِ الْهَذِيِّ  
الْوَاجِبِ بِالْوُطْءِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَهَكَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ :  
وَأَمَّا الْأَثَرُ ، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنِ الْعِبَادِلَةِ ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّه ، أَقْتَوَهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَذِيَّ ،  
انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يُلْزَمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً أَنْ يُقَالَ عَنْهُ : لَمْ  
يَجِدِ الْهَذِيَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُ بَدَنَةً وَيَجِدُ بَقَرَةً أَوْ شَاةً . قُلْنَا : هَذَا مُسَلَّمٌ .  
وَالْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ،  
أَجْزَأَتَهُ بَقَرَةً ، وَيُجْزِئُهُ أَيْضًا سَبَّعَ مِنَ الْعَتَمِ . عَلَى مَا يَأْتِي . فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ .  
غَايَتُهُ ، أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ . فَيُرَدُّ بِصَرِيحِ كَلَامِهِ الْآتِي ، وَنُقَيْدُهُ بِهِ . وَكَلَامُ  
الْمُصَنِّفِ يُقَيِّدُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَهَذَا عَجَبٌ مِنْهُ ؛ إِذْ هُوَ شَارَحَ كَلَامَهُ .

وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ ، وَشَاةٌ ، إِنْ  
كَانَ فِي الْعُمْرَةِ .

الشرح الكبير

١٢٢٢ - مسألة : ( وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي  
الْحَجِّ ، وَشَاةٌ ، إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ ) قد ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ مَحْظُورَاتِ  
الْإِحْرَامِ مُفَصَّلًا ، فِيمَا إِذَا كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ وَبَعْدَهُ ، وَذَكَرْنَا  
الْخِلَافَ فِيهِ بِمَا يُعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ <sup>(١)</sup> .

الإنصاف

قوله : وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ . هذا المذهب ، وعليه  
جماهير الأصحاب ، وسواءُ كان قَارِنًا أَوْ غَيْرَهُ . وعنه ، يَلْزِمُ الْقَارِنَ بَدَنَةً لِلْحَجِّ ،  
وَشَاةٌ لِلْعُمْرَةِ ، إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . قال في « الْحَاوِي » وغيره : اختاره  
القاضي . وقال في « الْفُرُوعِ » : وعند أبي حنيفة ، إِنْ وُطِئَ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ،  
فَسَدَتْ ، وعليه شَاةٌ لَهَا وَشَاةٌ لِلْحَجِّ ، وَبَعْدَ طَوَافِهَا لَا تَفْسُدُ ، بَلْ حَجَّةٌ ، وعليه  
دَمٌ . قال القاضي : وَيَخْرُجُ لَنَا مِثْلُ هَذَا عَلَى رِوَايَتِنَا ، عَلَيْهِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . قال  
في « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وقال الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : وَيَخْرُجُ لَنَا ، أَنْ  
يَلْزِمَهُ بَدَنَةً لِلْحَجِّ وَشَاةٌ لِلْعُمْرَةِ . وقال في « الرَّعَايَةِ » : وَإِنْ أَفْسَدَ قَارِنٌ نُسْكَهُ بِوُطْءٍ ،  
لَزِمَهُ بَدَنَةٌ . نصُّ عليه ، وَشَاةٌ مَعَ دَمِ الْقِرَانِ . وقيل : إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ - وقيل :  
وسَعْيَانِ - لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ لهما ، وَبَدَنَةٌ وَشَاةٌ ، وَسَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ .

قوله : وَشَاةٌ إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . ونقله أبو  
طالب . وقال الحلواني في « الْمُوجِزِ » : الْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَجِبُ بَدَنَةٌ ، كَالْحَجِّ . قوله :  
وُجُوبُ الْبَدَنَةِ بِوُطْئِهِ فِي الْحَجِّ ، وَالشَّاةُ بِوُطْئِهِ فِي الْعُمْرَةِ . إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ،  
أَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ؛ فَإِنَّهُ تَارَةٌ يَكُونُ

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٣٣١ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : تَلَزُمُهَا كَفَّارَةٌ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا .

المتن

١٢٢٣ - مسألة : ( وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا ) ، إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَجِّ وَهِيَ مُطَاوِعَةٌ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُهُ ؛ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ ، إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ . وَمِمَّنْ أَوْجَبَ عَلَيْهَا بَدَنَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ . وَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَهْدِ نَاقَةً<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا اخْتَدَى الْمُتَجَامِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَئَهُمَا هَذَيْنِ وَاحِدٌ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يُوجِبْ أَكْثَرَ مِنْ بَدَنَةٍ ، كَحَالَةِ الْإِكْرَاهِ . فَأَمَّا الْمُكْرَهَةُ عَلَى الْجَمَاعِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا ، وَلَا عَلَى الْوَاطِئِ أَنْ يُفْدِيَ عَنْهَا .

الشرح الكبير

الإنصاف قبل التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ ، وَتَارَةً بَعْدَهُ ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ، فَلْيَعْلَمْ ذَلِكَ .

قوله : وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالرَّجُلِ إِذَا طَاوَعَتْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الشرح» ، وَ«الفروع» ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يُجْزِيَئُهُمَا هَذَيْنِ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ .

(١) انظر تخریج حديث ابن عباس وابن عمر وابن عمرو في صفحة ٣٣٢ .

**فصل :** الضَرْبُ الثَّالِثُ ، الدِّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَا أُوجِبَ مِنْهُ بَدَنَةً ،

الشرح الكبير

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، فَلَمْ يُوجِبْ حَالَ الْإِكْرَاهِ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا فِي الصِّيَامِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَبْنِ تَوْبَرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُهْدَى عَنْهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ [ ٦٢/٣ ط ] الْحَجِّ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِمَا ، فَكَانَ عَلَيْهِ لِإِفْسَادِ حَجِّهَا هَدْيٌ ، كَأِفْسَادِ حَجِّهِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ فِسَادَ الْحَجِّ ثَبَتَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا فَكَانَ الْهَدْيُ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ طَاوَعَتْهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهِ ، يَتَحَمَّلُهُ الزَّوْجُ عَنْهَا ، فَلَا يَكُونُ رَوَايَةً ثَالِثَةً .

**فصل :** قَالَ الشَّيْخُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : ( الضَرْبُ الثَّالِثُ ، الدِّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَا أُوجِبَ مِنْهَا

وَعَنْهُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا وَطْءَ مِنْهَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . الْإِنْصَافُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ .

قَوْلُهُ : [ ٢٨٨/١ ط ] وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهَا الْفِدْيَةُ . وَعَنْهُ ، يَقْدِرُ عَنْهَا الْوَاطِئُ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » رَوَايَةً ، أَنَّهَا تَقْدِرُ وَتَرْجِعُ عَلَى الْوَاطِئِ ، مِنَ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الصَّوْمِ . وَقَالَ فِي « الرُّوَصَةِ » : الْمُكْرَهَةُ يَقْسُدُ صَوْمُهَا ، وَلَا يَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ ، وَلَا يَفْسُدُ حَجُّهَا ، وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

قَوْلُهُ : الضَرْبُ الثَّالِثُ ، الدِّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ

المتع **فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَمَا عَدَاهُ ، فَقَالَ**  
 [٦٧ ط] **القاضي : مَا وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ مُلْحَقٍ بِدَمِ الْمُتَعَةِ ، وَمَا**  
**وَجَبَ لِلْمُبَاشَرَةِ مُلْحَقٍ بِفِدْيَةِ الْأَذَى .**

الشرح الكبير **بَدَنَتُهُ ، فَحُكْمُهَا<sup>(١)</sup> حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَمَا عَدَاهُ ،**  
**فَقَالَ الْقَاضِي : مَا وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ مُلْحَقٍ بِدَمِ الْمُتَعَةِ ، وَمَا وَجَبَ**  
**لِمُبَاشَرَةِ مُلْحَقٍ بِفِدْيَةِ الْأَذَى ( إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، فِي أَصَحِّ**  
**الرَّوَايَتَيْنِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ**  
**وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ؛ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ،**  
**وَالْمَيْمَتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمُتَّفِقِ عَلَى وَجُوبِهَا . وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ**  
**بِغَيْرِ النَّذْرِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَمَقِيسٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ .**

الإنصاف **فِي غَيْرِ الْفَرْجِ . ؛ فَمَا أَوْجَبَ مِنْهُ بَدَنَتُهُ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي**  
**الْفَرْجِ . إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ لِعَدَمِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ لِعُذْرِ حَضَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ**  
**مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، فَعَلَيْهِ هَذِي . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا هَذِي**  
**عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فِي بَابِ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ . فَعَلَى**  
**الْمَذْهَبِ ، يُجْزَى مِنَ الْهَدْيِ مَا اسْتَيْسَرَ ، مِثْلُ هَذِي الْمُتَعَةِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ،**  
**وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ فِي « الْمَوْجِزِ » : هُوَ بَدَنَتُهُ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، إِنْ عَدِمَ**  
**الْهَدْيُ زَمَنٌ وَجُوبِهِ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ .**  
**هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْ أَنْ دَمَ الْقَوَاتِ مَقِيسٌ عَلَى**  
**دَمِ الْمُتَعَةِ ، فَهُوَ مِثْلُهُ سَوَاءً ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي كَلَامِ الْقَاضِي الْآتِي . وَعَلَى كَلَامِ**

(١) فِي م : « فَحُكْمُهَا » .



فَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِذْيَةُ الْأَذَى ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ ، وَدَمُ الْإِحْصَارِ ، وَدَمُ الْمُتَنَعَةِ ، وَالْبَدَنَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهَا ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَقِيسٌ عَلَيْهِ . فَالْبَدَنَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ مَقِيسَةٌ عَلَى الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ بِالْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ وَجَبَ بِسَبَبِ الْمُبَاشَرَةِ ، أَشْبَهَ الْوَاجِبَ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ ، وَهَكَذَا الْقِرَاءُ يُقَاسُ عَلَى هَذِهِ التَّمَثُّعِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ لِلتَّرَفُّهِ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، أَشْبَهَ دَمَ الْمُتَنَعَةِ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا دَمُ الْفَوَاتِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُ دَمِ الْمُتَنَعَةِ ، وَبَدَلُهُ مِثْلُ بَدَلِهِ ، وَهُوَ صِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ قَبْلَ يَوْمِ النَّخْرِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ إِنَّمَا يَكُونُ بِفَوَاتِ لَيْلَةِ النَّخْرِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ مَا اقْتَضَاهُ إِخْرَامُهُ ، فَصَارَ كَالْتَارِكِ لِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا أَلْحَقْتُمُوهُ بِهِذِي الْإِحْصَارِ ، فَإِنَّهُ أَشْبَهَ بِهِ ، إِذْ هُوَ إِخْلَالٌ مِنْ إِخْرَامِهِ قَبْلَ إِثْمَامِهِ ؟ قُلْنَا :

صَاحِبِ « الْمَوْجَزِ » ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ . هَذَا مَا يَظْهَرُ . وَأَمَّا الْخَرَقِيُّ ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ دَمِ الْفَوَاتِ كَالصَّوْمِ عَنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ؛ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُحْصَرِّ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا . وَأَمَّا إِذَا بَاشَرَ دُونَ الْفَرْجِ ، وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ بَدَنَةً ، فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ أَعْلَمُهُ .

قوله : وَمَاعِدَاهُ - يَعْنِي ، مَاعِدًا مَا يَجِبُ فِيهِ الْبَدَنَةُ - فَقَالَ الْقَاضِي : مَا وَجَبَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ ، مُلْحَقٌ بِدَمِ الْمُتَنَعَةِ ، وَمَا وَجَبَ لِلْمُبَاشَرَةِ ، مُلْحَقٌ بِفِذْيَةِ الْأَذَى . مِثَالُ تَرْكِ الْوَاجِبِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ دَمٌ ، تَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوِ الْمَيْبِتِ بِمَزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَوْ طَوَافِ الْوَدَاعِ ،

أَمَّا الْهَدْيُ فَقَدْ اسْتَوَى فِيهِ ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّ الْإِخْصَارَ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى الْبَدَلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ قِيَاسًا ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى قَرَعِهِ ، عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ هُنَا مِثْلُ الصِّيَامِ عَنْ دَمٍ الْإِخْصَارِ فِي الْعَدَدِ ، إِلَّا أَنَّ صِيَامَ الْإِخْصَارِ يَجِبُ قَبْلَ الْحِلِّ ، وَهَذَا يَجُوزُ قَبْلَ الْحِلِّ وَبَعْدَهُ . وَأَمَّا الْخَرْقِيُّ ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ دَمٍ الْفَوَاتِ كَالصَّوْمِ عَنْ جِزَاءِ الصَّيِّدِ ، عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَالْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ [ ٦٣/٣ ] وَإِنِّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا . وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا كُلُّ دَمٍ وَجِبَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ ، كَتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْمَيْبِتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ تَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْحَجِّ ، وَكَانَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ لَذَلِكَ ، فَقَسْنَا عَلَيْهِ تَرْكَ الْوَاجِبِ . وَيُقَاسُ عَلَى فِذْيَةِ الْأَذَى مَا وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، كَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَكُلُّ اسْتِمْتَاعٍ

أَوِ الْمَيْبِتِ بِمَعْنَى ، أَوِ الرَّمْيِ ، أَوِ الْحَلَاقِ ، أَوْ نَحْوِهَا ، فَحُكْمُ هَذِهِ الدَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ ، حُكْمُ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا ، وَلَوْ سَهْوًا ، جَبَرَهُ بِدَمٍ ، فَإِنْ عَدِمَهُ ؛ فَكَصَّوْمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْإِطْعَامِ عَنْهُ . وَمِثَالُ فِعْلِ الْمُبَاشَرَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلدَّمِ ، كُلُّ اسْتِمْتَاعٍ يُوجِبُ شَاةً ، كَالْوُطْءِ فِي الْعُمْرَةِ ، وَبَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ، إِذَا قُلْنَا بِهِ ، وَالْمُبَاشَرَةَ مِنْ غَيْرِ انْزَالٍ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ شَاةٌ . فَحُكْمُهَا حُكْمُ فِذْيَةِ الْأَذَى ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ . وَهَذَا أَيْضًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ ، وَابْنُ

وَمَتَى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، المقنع  
فَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ .

من النساءِ يُوجِبُ شَاةٌ ، كالوطءِ في العُمرةِ ، وبعدَ التَّحْلِيلِ الأوَّلِ في الحجِّ ،  
والمُبَاشَرَةِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى فِدْيَةِ الْأَذَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي  
ذَكَرْنَاهُ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيُلْحَقُ بِهِ . وقد قال ابنُ عباسٍ ، في مَنْ وَقَعَ عَلَى  
امْرَأَتِهِ فِي الْعُمرةِ قَبْلَ التَّقْصِيرِ : عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ .  
رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(١)</sup> .

١٢٢٤ - مسألة : ( ومتى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فعليه  
بَدَنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فعليه شَاةٌ . وعنه ، بَدَنَةٌ ) أَمَّا إِذَا أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ ،  
فإِنَّ عَلَيْهِ بَدَنَةً ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ أَوْجَبَ الْغُسْلَ ، فَأَوْجَبَ بَدَنَةً ، كَالوطءِ  
فِي الْفَرْجِ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فعليه شَاةٌ ، فِي الصَّحِيحِ . كذلك ذَكَرَهُ  
الْخِرَقِيُّ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ،

مُنْجَى ، وَغَيْرُهُمَا .

الإنصاف

قوله : ومتى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فعليه بَدَنَةٌ . هذا المذهبُ ، وَنَقَلَهُ  
الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .  
وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ ، إِنْ لَمْ يَفْسُدْ نُسْكُهُ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا  
الْحَلَوَانِيُّ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فِي قَوْلِهِ :  
التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ، وَهَلْ يَفْسُدُ نُسْكُهُ بِذَلِكَ ؟

قوله : فَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فعليه شَاةٌ . هذا المذهبُ ، وَإِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ الشَّارِحُ :

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُحْتَرِّ لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبْرَى ١٧٢/٥ .

وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛  
لأنَّهَا مُلَامَسَةٌ لَا تُفْسِدُ الْحَجَّ ، عَرِيَتْ عَنِ الْإِنْزَالِ ، فَلَمْ تُوجِبْ بَدَنَةً ،  
كَاللَّمَسِ لغيرِ شَهْوَةٍ . وعنه ، يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وقال الحسنُ ، فِي مَنْ  
ضَرَبَ يَدَهُ عَلَى فَرْجٍ جَارِيَةٍ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وعن سعيد بن جُبَيْرٍ : إِذَا نَالَ  
مِنْهَا مَا دُونَ الْجَمَاعِ ، ذَبَحَ بَقَرَةً ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ مَحْظُورَةٌ بِالْإِحْرَامِ ،  
أَشْبَهَتْ مَا اقْتَرَنَ بِهِ الْإِنْزَالُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مُلَامَسَةٌ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، فَأَشْبَهَتْ  
لَمَسَ غَيْرِ الْفَرْجِ . وَيَجِبُ بِهِ شَاةٌ ؛ لِمَا رَوَى الْأَثَرُ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ (عَبِيدِ  
اللَّهِ) قَبْلَ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ مُحْرِمًا ، فَسَأَلَ ، فَأُجِيعَ لَهُ عَلَى أَنْ يَهْرِيقَ  
دَمًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ . وَسَوَاءٌ مَدَى أَوْ لَمْ يَمِذْ ،  
قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : إِنْ قَبْلَ ، فَمَدَى ، أَوْ لَمْ يَمِذْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَسَائِرُ اللَّمَسِ  
لِشَهْوَةٍ كَالْقُبْلَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ يَلْتَذُّ بِهِ ، كَالْقُبْلَةِ . قَالَ أَحْمَدُ ،  
رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي مَنْ قَبَضَ عَلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ : فَإِنَّهُ يَهْرِيقُ دَمًا .

فَعَلَيْهِ شَاةٌ فِي الصَّحِيحِ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِلِيُّ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا الْأَشْهُرُ . وَجَزَمَ  
بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ «الْوَجِيزِ» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«شَرْحُ ابْنِ رَزِينٍ» .  
وَقَدَّمَهُ فِي «الْهَدَايَةِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ . نَصَرَهَا الْقَاضِي  
وَأَصْحَابُهُ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«شَرْحُ ابْنِ مُنْجَى» ، وَ  
«الْمَذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» .

فَاتِدَّةٌ : وَكَذَا الْمُحْكَمُ لَوْ قَبْلَ ، أَوْ لَمَسَ لِشَهْوَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَالْخِرَقِيُّ حَكَّمَ

وَأِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ بَدَنَةٌ أَوْ  
شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ .

وبه قال عطاء ؛ لأنه استمتاعٌ مَحْظُورٌ فِي الْإِحْرَامِ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ فِيمَا دُونَ  
الْفَرْجِ .

١٢٢٥ - مسألة : ( وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ  
دَمٌ ، هَلْ هُوَ شَاةٌ أَوْ بَدَنَةٌ ؟ [ ٦٣/٣ ط ] عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ،  
فَعَلَيْهِ شَاةٌ ) إِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ .  
رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَالثَّانِيَّةُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ .  
وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ أَبُو نُورٍ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَحَكَّى عَنْ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ  
بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَأَوْجَبَ الْفِدْيَةَ ، كَاللُّمَسِّ . وَقَدْ رَوَى الْأَثْرُمُ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : فَعَلَ اللَّهُ بِهِذِهِ وَفَعَلَ ، إِنَّهَا

بِأَنَّهُ إِذَا أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، يَفْسُدُ حُجَّتُهُ ، وَحَكَّى الرَّوَايَتَيْنِ فِي مَا أَنْزَلَ  
بِالْقُبْلَةِ . وَعَكُسَهُ <sup>(١)</sup> ابْنُ أَبِي مُوسَى فَحَكَّى الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْوَطْءِ دُونَ الْفَرْجِ ، وَجَزَمَ  
بِعَدَمِ الْإِفْسَادِ فِي الْقُبْلَةِ .

قوله : وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟  
عَلَى رِوَايَتَيْنِ . [ ٢٨٩/١ ط ] وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ،  
وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْهَيْدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ

(١) بياض في : الأصل ، ط .

تَطَيَّيْتُ لِي ، فَكَلَّمْتَنِي ، وَحَدَّثْتَنِي ، حَتَّى سَبَقْتَنِي الشَّهْوَةُ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَيْتُمْ حَجَّكَ وَأَهْرَقَ دَمًا<sup>(١)</sup> . وَالاسْتِمْنَاءُ فِي مَعْنَى تَكَرُّارِ النَّظَرِ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَمَذَى ، فَعَلِيهِ شَاةٌ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَنِيِّ ؛ لَكَوْنِهِ خَارِجًا بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ ، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ بِهِ التَّذَاذُ ، فَهُوَ كَاللَّمَسِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَنِيٌّ وَلَا مَذَى ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَرَّرَ النَّظَرَ أَوْ لَمْ يُكْرَرْهُ . وَقَدَرُوهُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ جَرَّدَ امْرَأَتَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ غَيْرُ التَّجْرِيدِ ، أَنَّ عَلَيْهِ شَاةً ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَسَ ، فَإِنَّ التَّجْرِيدَ لَا يَخْلُو عَنِ اللَّمَسِ ظَاهِرًا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ أَمْنَى ، أَوْ أَمَذَى ، أَمَّا مُجَرَّدُ النَّظَرِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى نِسَائِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ .

الإصناف عليه ، وعليه الجُمُهور ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالخَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : لَزِمَهُ دَمٌ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هِيَ الْمَنْصُوصَةُ . قَالَ نَاطِلُهُ الْمُفْرَدَاتِ :

وَمُحْرِمٌ بِالنَّظَرِ الْمُكْرَرِ أَمْنَى فَذَى بِالشَّاةِ أَوْ بِالْجَزْرِ

فَالدَّاءُ : لَوْ نَظَرَ نَظْرَةً فَأَمْنَى ، فَعَلِيهِ شَاةٌ ، بَلَا نِزَاعٍ ، وَإِنْ لَمْ يُنْمَنْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةً يَفْدِي بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ ، أَنْزَلَ أَمْ لَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُ إِنْ كَرَّرَ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ مَذَى بِذَلِكَ ، فَعَلِيهِ شَاةٌ . يَعْنِي ، إِذَا مَذَى بِتَكَرُّارِ النَّظَرِ . وَهَذَا

(١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب المحرم يهيب امرأته ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٦٨/٥ .

وَأِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

المفتح

الشرح الكبير

**فصل :** فَإِنْ نَظَرَ وَلَمْ يُكْرَرْ النَّظَرُ ، فَأَمْنَى ، فعليه شاة ؛ لَأَنَّهُ فَعَلَ يَحْصُلُ بِهِ اللَّذَّةُ ، أَوْجَبَ الْإِنْزَالَ ، أَشَبَّهَ اللَّمَسَ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ ، أَشَبَّهَ الْفَكْرَ وَالْإِخْلَامَ .

١٢٢٦ - مسألة : ( فَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) وَحَكَى

المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير ؛ منهم صاحب « الْهِدَايَةِ » ،  
و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الدِّهَانِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « الْمُجَرَّدِ » ، وغيرهم . وقدمه في  
« الْفُرُوعِ » وغيره . قال الرَّزْكَانِيُّ : اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وقال في  
« الْكَافِي » : لَا فِدْيَةَ بِمَذْيِ تَكَرُّارِ نَظَرٍ . قال في « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ  
تَخْرِيجٌ ، لَا فِدْيَةَ بِمَذْيِ غَيْرِ النَّظَرِ . وجزم به الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ في « كِتَابِهِ » ؛  
فقال : إِنْ مَذَى بِاسْتِمْنَاءٍ . قلتُ : وجزم به في « الْوَجِيزِ » ؛ فقال : وَإِنْ مَذَى  
بِاسْتِمْنَاءٍ ، فَلَا فِدْيَةَ . وتقدَّمَتِ الرَّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْقَاضِي .

تبيينه : مفهومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْرَرْ النَّظَرُ وَأَمْنَى ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .  
وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وهو ظاهرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ . وقدمه في « الْفُرُوعِ »  
وغيره . وقال في « الرَّوْضَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » : عَلَيْهِ شَاةٌ بِذَلِكَ . قلتُ : وهو  
ظاهرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَإِنْ نَظَرَ فَصَرَفَ بَصَرَهُ فَأَمْنَى ، فعليه دمٌ . وشرح  
على ذلك ابنُ الرَّائِغُونِيِّ .

قوله : وَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ  
الأصحابِ . وجزم به في « الْوَجِيزِ » وغيره . وقدمه في « الْفُرُوعِ » وغيره . وعن  
أبي حَفْصٍ ، وابنِ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ كَالنَّظَرِ ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ . ومُرَادُهُمَا ، إِذَا اسْتَدْعَاهُ ،

أبو حفص البرمكي، وابن عقيل، أن حكمه حكم تكرار النظر إذا افتقرن به الإنزال، في إفساد الصوم، فيحتمل أن يجب به ههنا دم، قياساً عليه. ولنا، قول النبي ﷺ: «غُفِيَ لِمَنْ عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ». «وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ». متفق عليه<sup>(١)</sup>. ولأنه لا نص فيه، ولا إجماع، ولا يصح قياسه على تكرار النظر؛ لأنه دونه في استدعاء الشهوة، وإفضائه إلى الإنزال، ويخالفه في التحريم إذا تعلق بأجنبيّة، أو الكراهة إن كان في زوجته، فيبقى على الأصل.

**فصل:** والعمد والنسيان في الوطء سواء. نص عليه أحمد. وقد ذكرناه، فأما القبلة، واللئس، وتكرار النظر، فلم يذكر شيخنا حكم النسيان فيه في الحج، لكن ذكره في مفسدات الصوم<sup>(٢)</sup>، وفرق بين العمد والشهو، فينبغي أن يكون ههنا مثله، وكذلك ذكره الخرقي. والفرق بينهما، أن الوطء لا يكاد يتطرق للنسيان إليه، بخلاف ما دونه، ولأن [٦٤/٣] الجماع يفسد الصوم بمجرد دون غيره. والجاهل بالتحريم<sup>(٣)</sup>، والمكره، في حكم الناسي؛ لأنه معذور.

الإصاف أما إذا غلبه، فلا نزاع أنه لا شيء فيه. قاله الرزكشي وغيره. وأطلقهما في «المحرر».

**فائدتان؛** إحداهما، الخطأ هنا كالعمد، على الصحيح من المذهب،

(١) هما حديثان؛ الأول أخرجه ابن ماجه فقط وتقدم تخريجه في ٢٧٦/١، والثاني تقدم في ٤٢٨/٧.

(٢) انظر ما تقدم في ٤٢٧/٧.

(٣) في النسختين: «في التحريم».



**فصل :** وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ .

الشرح الكبير

**فصل :** قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ) إِذَا حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، فَالوَاجِبُ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ حَلَقَ ثَانِيًا ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ ، وَكَذَلِكَ

كَالْوَطْءِ . وَقِيلَ : لَا . كَمَا سَبَقَ فِي الصَّوْمِ . الثَّانِيَةُ ، الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ مَعَ وُجُودِ الشَّهْوَةِ مِنْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي خَطَأٍ مَا سَبَقَ .

قوله : وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ - سِوَاءِ وَطِئِ الْمَرْأَةِ الْأُولَى أَوْ غَيْرَهَا - قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَكَذَا لَوْ قَلَّمَ ثُمَّ قَلَّمَ ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، وَلَوْ بَخِيطٍ عَلَى رَأْسِهِ ، أَوْ بَدَوَاءٍ مُطَيَّبٍ فِيهِ ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَسِوَاءِ تَابِعِهِ أَوْ فَرَّقِهِ . فَنَظَائِرُهُ ، أَنَّهُ لَوْ قَلَّمَ خَمْسَةَ أَظْفَارٍ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ ، يَلْزُمُهُ دَمٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَ الْقَاضِي ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَتِ الْجُمْلَةُ فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي تَدَاخُلِ الْفِدْيَةِ ، كَذَا الْوَاحِدُ عَلَى الْوَاحِدِ فِي تَكْمِيلِ الدَّمِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ

سائر مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ ، إِذَا كَرَّرَهَا ، مَا خَلَا قَتْلَ الصَّيِّدِ ، وَسِوَاءَ فَعَلِهِ مُتَّبَعًا أَوْ مُتَّفَرِّقًا فَإِنْ فَعَلَهَا مُجْتَمِعَةً كِفْعَلِهَا مُتَّفَرِّقَةً فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فَعْلِ الثَّانِي . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةً ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا ، كَالأَوَّلِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَهُ لِأَسْبَابٍ ، مِثْلُ أَنْ لَيْسَ لِلْبَرْدِ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْحَرِّ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْمَرَضِ ، فَكَفَّارَاتٌ ، وَإِنْ كَانَ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَرَوَى عَنْهُ الْأَثَرُمُ ، فِي مَنْ لَيْسَ قَمِيصًا وَجِبَّةً وَعِمَامَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرَأَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، فَقَالَ : لَا ، هَذَا عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » : إِذَا لَيْسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَّفَرِّقًا وَجَبَ عَلَيْهِ دَمَانٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا . وَعَنْهُ ، لَا يَتَدَاخِلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَتَدَاخِلُ <sup>(١)</sup> كَفَّارَةُ

لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا ، كَالأَوَّلِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ فِي غَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، إِنْ تَعَدَّدَ سَبَبُ الْمَحْظُورِ ، مِثْلُ أَنْ لَيْسَ لَشِدَّةِ الْحَرِّ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْبَرْدِ ، ثُمَّ لِلْمَرَضِ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ ، وَإِلَّا وَاحِدَةٌ . وَنَقَلَ الْأَثَرُمُ فِي مَنْ لَيْسَ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً وَعِمَامَةً لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . قُلْتُ : فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرِئَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ؟ قَالَ : عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » : إِنْ لَيْسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَّفَرِّقًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ دَمَانٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . اِنْتَهَى .

قوله : وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَتَدَاخِلُ » .

وَإِنْ قَتَلَ صَيِّدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءُ الْمَقْتُولِ وَاحِدٌ .

الشرح الكبير

الْوَطْءُ دُونَ غَيْرِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ ، فَكَفَّارَاتٌ . وَقَالَ فِي تَكَرُّرِ الْوَطْءِ : عَلَيْهِ لِلثَّانِي شَأْنٌ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ الرِّفْضِ لِلْإِحْرَامِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ مُتَتَابِعًا ، يَتَدَاخَلُ وَإِنْ تَفَرَّقَ ، كَالْحُدُودِ وَكَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِدْيَةً وَاحِدَةً ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا وَقَعَ فِي دَفْعَةٍ أَوْ فِي دَفْعَاتٍ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ إِذَا حَلَقَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ . وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَإِذَا كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ وَجَبَ عَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ، كَالْإِيمَانِ . أَوْ نَقُولُ : سَبَبٌ يُوجِبُ عُقُوبَةً ، فَيُكْرَرُ بِتَكَرُّرِهِ بَعْدَ التَّطْهِيرِ ، كَالْحُدُودِ .

١٢٢٧ - مسألة : ( وَإِنْ قَتَلَ صَيِّدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءُ وَاحِدٍ ) إِذَا قَتَلَ صَيِّدَيْنِ ، فَعَلَيْهِ [ ٦٤/٣ ط ] جَزَاؤُهُمَا ؛

الإنصاف

الْأَصْحَابُ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ الْمُصَنِّفَ ، وَالشَّارِحَ ، وَصَاحِبَ « الْفُرُوعِ » ، ذَكَرُوا الْخِلَافَ الْمُتَقَدِّمَ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَذَكَرَ فِي « الرَّعَايَةِ » الرِّوَايَةَ الْأُولَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، وَأَعَادَهَا فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . قَوْلُهُ : وَإِنْ قَتَلَ صَيِّدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءُ وَاحِدٍ ، سَوَاءً كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا ، وَحَكَاهَا فِي « الْفُرُوعِ » بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا تَتَعَدُّ

المقنع وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ .

الشرح الكبير سواء قَتَلَهُمَا دُفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ مُتَّفَرِّقًا ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ جَزَاءُ وَاحِدٍ ، كَالْمَحْظُورَاتِ غَيْرِ قَتْلِ الصَّيِّدِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَمِثْلُ الصَّيِّدَيْنِ لَا يَكُونُ مِثْلُ أَحَدِهِمَا ، وَلَئِنَّهُ لَوْ قُتِلَ صَيِّدَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَجَبَ جَزَاؤُهُمَا ، فَإِذَا تَفَرَّقَا ، كَانَ الْوُجُوبُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ حَالَةَ التَّفَرِّيقِ لَا تَنْقُصُ عَنْ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ .

١٢٢٨ - مسألة : ( وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ) إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ،

الإنصاف إِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْأَوَّلِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَيْضًا ، إِنْ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ ثَانِيًا ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ ، وَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ .

فائدة : لَوْ قُتِلَ صَيِّدَيْنِ فَأَكْثَرَ مَعًا ، تَعَدَّدَ الْجَزَاءُ ، [ ٢٨٩/١ ط ] قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ .

قوله : وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ تُتَّجِدَ كُفَارَتُهُ أَوْ تُخْتَلِفَ ، فَإِنْ اتَّحَدَتْ ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ ؛ لِجَوَابِهِ الْخِلَافَ ، بِمِثْلِ أَنْ حَلَقَ ، وَلَبَسَ ، وَتَطَلَّبَ ، وَنَحَوَهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كُفَارَةٌ . وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ »

(١) سورة المائدة ٩٥ .

كحَلَقِي وَلَيْسَ وَطْطِيبٍ وَوَطْطِيبٍ ، فعليه لكلِّ وَاحِدٍ فِدْيَةٌ ، سواءً فَعَلَهُ مُجْتَمِعًا  
أَوْ مُتَفَرِّقًا . وهذا مَذْهَبُ الشافعي . وعن أحمد ، أَنَّ فِي الطَّيِّبِ وَاللُّبْسِ  
وَالْحَلَقِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، إِذَا كَانَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَاحِدًا بَعْدَ  
وَاحِدٍ ، فعليه لكلِّ وَاحِدٍ دَمٌ . وهو قولُ إِسْحَاقَ . وقال عطاء ، وَعَمَرُو  
ابنُ دِينَارٍ : إِذَا حَلَقَ ، ثُمَّ احتَاجَ إِلَى الطَّيِّبِ ، أَوْ إِلَى قَلَنْسُوَةٍ ، أَوْ إِلَيْهِمَا ،  
فَفَعَلَ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . وقال الحسنُ : إِنْ لَيْسَ الْقَمِيصُ  
وَتَعَمَّمْ وَطْطِيبَ ، فَعَلَ ذَلِكَ جَمِيعًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . وَلَنَا ،  
أَنَّهَا مَحْظُورَاتٌ مُخْتَلِفَةُ الْأَجْنَاسِ ، فَلَمْ يَتَدَاخَلْ جَزَاؤُهَا <sup>(١)</sup> ، كَالْحُدُودِ  
الْمُخْتَلِفَةِ ، وَالْإِيمَانِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَعَكْسُهُ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ .

وغيره ، <sup>(٢)</sup> وَصَحَّحَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « تَضْجِيجِ الْمُحَرَّرِ » <sup>(٣)</sup> . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ  
وَاحِدَةٌ . <sup>(٤)</sup> وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » <sup>(٥)</sup> . وَعَنْهُ ، إِنْ كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فِفِدْيَةٌ  
وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي أَوْقَاتٍ ، فعليه لكلِّ وَاحِدٍ فِدْيَةٌ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقِيلَ :  
إِنْ تَبَاعَدَ الْوَقْتُ تَعَدَّدَ الْفِدَاءُ ، وَالْأَفْلَا .

**فائدة :** قَالَ الرَّزَّكَسِيُّ وَغَيْرُهُ : إِذَا لَيْسَ وَغُطِّيَ رَأْسُهُ وَلَيْسَ الْخُفُّ ، فِفِدْيَةٌ  
وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ جِنْسٌ وَاحِدٌ . <sup>(٦)</sup> وَإِنْ اخْتَلَفَ الْكُفَّارَةُ ، مِثْلُ أَنْ حَلَقَ ، أَوْ لَيْسَ ،  
أَوْ طَطِيبَ وَوَطِيبَ ، تَعَدَّدَتِ الْكُفَّارَةُ ، قَوْلًا وَاحِدًا .

(١) ق م : « جزاؤها » .

(٢ - ٣) زيادة من : ش .

(٣ - ٣) ق ١ : « وأن لا تختلف » .

المفتع وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَعَنْهُ فِي الصَّيْدِ ، لَا كَفَّارَةَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ . وَيُخْرَجُ فِي الْحَلْقِ مِثْلُهُ .

الشرح الكبير

١٢٢٩ - مسألة : ( وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَعَنْهُ فِي الصَّيْدِ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْعَمْدِ ، وَيَخْرُجُ فِي الْحَلْقِ مِثْلُهُ ) أَمَّا الْوَطْءُ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ لافرق بين العمد والخطأ في الحلقي والتفليم ، ومن له عذر ، ومن لا عذر له ، في ظاهر المذهب . وهو قول الشافعي . ونحوه عن الثوري . وفيه وجه آخر ، لا فدية على الناسي . وهو قول إسحاق<sup>(١)</sup> ، وابن المنذر ؛ لقوله عليه السلام : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَايَا وَالنِّسْيَانِ »<sup>(٢)</sup> . ولنا ، أنه إثم لا فدية ، فاستوى عمد وسهو ، كإثلاف مال الأدي ، ولأن الله تعالى أوجب الفدية على من حلقت رأسه لأذى به ، وهو معذور ، فكان تنبيهها على وجوبها على غير المعذور ، ودليلاً على وجوبها على المعذور بنوع آخر ، كالمحتجم يخلق موضع محاجمه ، أو شعر شجته . وفي معنى

الإنصاف

قوله : وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . إذا حلقت أو قلمت ، فعلية الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونص عليه . وقيل : لا فدية على مكره وناسر وجاهل ونائم ونحوهم . وهو رواية مخرجة من قتل الصيد . وذكره

(١) في السخين : « أبي إسحاق » . وانظر المعنى ٣٨١/٥ .

(٢) تقدم ترجمته في ٢٧٦/١ .

النَّاسِي النَّائِمُ الَّذِي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أَوْ يُصَوِّبُ رَأْسَهُ إِلَى تَنْوِيرٍ ، فَيَحْرِقُ  
اللَّهَبُ شَعْرَهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

**فصل :** وَقَتْلُ الصَّبِيِّ يَسْتَوِي عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ أَيْضًا . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ .  
وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،  
وَأَصْحَابُ [ ٦٥/٣ ] الرَّأْيِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : عَلَى الْمُتَعَمِّدِ بِالْكِتَابِ ، وَعَلَى  
الْمُخْطِئِ بِالسَّنَةِ . وَعَنْهُ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَى الْمُخْطِئِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ،  
وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَدَاوُدَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :  
﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ . فَيَدُلُّ بِمَقْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَى

الإِنصَافِ

بَعْضِهِمْ رِوَايَةً . وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَيُخْرَجُ  
فِي الْخَلْقِ مِثْلُهُ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِحِ » فِي خَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ . وَأَمَّا  
إِذَا وَطِئَ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ ، سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ  
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ ، إِلَّا الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ مُكْرَهَةً ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
فِيهَا مِنْ الْخِلَافِ قَرِيبًا ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ صَبِيًّا ،  
فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ  
جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، مِنْهُمْ صَالِحٌ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ،  
و « الشَّرْحِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ : عَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا جَزَاءَ بِقَتْلِ الْخَطَا . نَقَلَهُ صَالِحٌ أَيْضًا ، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ  
الْجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُ .

**فَالْتَدَاتَانِ** ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : الْمُكْرَهُ عِنْدَنَا كَمُخْطِئٍ ، وَذَكَرَ  
الشَّيْخُ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفَ ، فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، فِي مَوْضِعَيْنِ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ، وَإِنَّمَا

المنع وَإِنْ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ .  
وَعَنُّهُ ، عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ .

الشرح الكبير الخاطي ، ولأن الأصل براءة ذمته ، فلا يشغلها إلا بدليل ، ولأنه محظور بالإحرام لا يفسد به ، ففرق بين عمدته وخطئه ، كاللبس . ووجه الأولى قول جابر رضي الله عنه : جعل رسول الله ﷺ في الضبع يصيده المحرم كبشاً . وقال عليه السلام ، في يضر النعام يصيبه المحرم : « ثمنه » . ولم يفرق بين العمد والخطأ . رواهما ابن ماجه<sup>(١)</sup> . ولأنه ضمان إثلاف ، فاستوى عمدته وخطؤه ، كإل الأدمي .

١٢٣٠ - مسألة : ( وإن لبس ، أو تطيب ، أو غطى رأسه ناسياً ، فلا كفارة فيه . وعنه ، عليه الكفارة ) أما إذا لبس ، أو تطيب ، أو غطى رأسه عامداً ، فإن عليه الفدية بغير خلاف علمناه ؛ لأنه ترفه بمحظور في إحرامه عامداً ، فأشبهه خلق الشعر . ويستوى في ذلك قليل الطيب

الإنصاف يُلزَمُ الْمُكْرَهُ ، يَعْنِي بِكَسْرِ الرَّاءِ ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » . الثَّانِيَةُ ، عَمْدُ الصَّبِيِّ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، خَطَأً . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ .

قوله : وَإِنْ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وكذا إن كان جاهلاً أو مكرهاً . وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ،

(١) الأول أخرجه ابن ماجه في : باب جزاء الصيد يصيبه الهرم ، من كتاب المناكس . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل الضبع ، من كتاب الأطعمة ، سنن أبي داود ٣١٩/٢ . والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٢ .



وَكَثِيرُهُ ، وَقَلِيلُ اللَّبْسِ وَكَثِيرُهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا بِتَطْيِيبِ غُضُو كَامِلٍ ، وَفِي اللَّبَاسِ بِلِبَاسِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَلَا شَيْءَ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ لِبْسًا مُعْتَادًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اتَّزَرَ بِالْقَمِيصِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى حَصَلَ بِهِ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْمَحْظُورِ ، فَاعْتَبِرَ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ ، كَالْوُطْءِ ، أَوْ مَحْظُورٍ فَلَا تَقْدَرُ فِدْيَتُهُ بِالزَّمَنِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي اللَّبْسِ فِي الْعَادَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ تَقْدِيرٌ ، وَالتَّقْدِيرَاتُ بِأُيُهَا التَّوْقِيفُ ، وَتَقْدِيرُهُمْ بَعْضُو يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَحَكُّمٌ مَخْصُصٌ ، وَأَمَّا إِذَا اتَّزَرَ بِقَمِيصٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِلِبْسٍ مَخِيْطٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ مُحَرَّمٌ لِبْسُهُ .

**فصل :** وَيَلْزَمُهُ غَسْلُ الطَّيِّبِ ، وَخَلْعُ اللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَحْظُورٌ ، فَلَزِمَتْهُ إِزَالَتُهُ وَقَطْعُ اسْتِدَامَتِهِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي غَسْلِ الطَّيِّبِ بِحَلَالٍ ؛ لَفَلَا يُبَاشِرُ الْمُحَرَّمَ الطَّيِّبَ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ وَلِيَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا بَأْسَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلَّذِي عَلَيْهِ طَيِّبٌ : «اغْسِلْ عَنْكَ الطَّيِّبَ» <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ تَارِكٌ لَهُ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ مَسَحَهُ بِخِرْقَةٍ ، أَوْ حَكَّهُ بِتُرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْ يُزِيلَهُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ ، وَقَدْ فَعَلَهُ .

مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي كِتَابِ «الرَّوَايَتَيْنِ» . وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ الْكُفَّارَةُ . نَصَرَهَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٩ .

**فصل :** فإن كان معه ماء ، وهو محتاج إلى الوضوء ، والماء لا يكفيهما ، غَسَلَ به الطَّيِّب ، وَتَيَمَّمَ للحَدَثِ ؛ لَأَنَّهُ لَا رُخْصَةَ فِي إِبْقَاءِ الطَّيِّبِ ، وَتَرَكُ الوضوءَ إِلَى التَّيَمُّمِ رُخْصَةً ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِ رَائِحَةِ الطَّيِّبِ بغيرِ الماءِ ، [ ٦٥/٣ ظ ] فَعَلَ ، وَتَوَضَّأَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ إِزَالَةِ الطَّيِّبِ قَطْعُ رَائِحَتِهِ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ الماءُ ، والوضوءُ بخلافه . فَإِنْ لَيْسَ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ وَعِمَامَةً وَخُفَّيْنِ كَفَاهُ فِذْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لُبْسٌ ، فَأُشْبِهَ الطَّيِّبُ فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ . وفيه خِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى <sup>(١)</sup> .

**فصل :** فَأَمَّا إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ . هذا ظاهرُ المَذْهَبِ . والجاهلُ فِي مَعْنَى النَّاسِي . وهذا قولُ عطاء ، والثوري ، وإسحاق ، وابنِ المنذر . قال أحمدُ : قال سُفْيَانُ : ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ الْعَمْدُ وَالنَّسْيَانُ سَوَاءٌ ؛ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ، وَإِذَا أَصَابَ صَيِّدًا ، وَإِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ . قال أحمدُ :

القاضي في «تعليقه» وأصحابه . وقال في «الفروع» : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْجَاهِلَ بِالْحُكْمِ هُنَا كَالصَّوْمِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وقاله القاضي لخصمه ؛ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ .

**فائدتان ؛** إحداهما ، متى زالَ عُذْرُ مَنْ تَطَيَّبَ ، غَسَلَهُ فِي الْحَالِ ، فَلَوْ أَخَّرَ غُسْلَهُ بِلَا عُذْرٍ ، فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ ، وَيَجُوزُ لَهُ غُسْلُهُ يَدَيْهِ وَمِجَنَّتَيْهِ وَغَيْرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي غُسْلِهِ بِحَلَالٍ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ لَا يَكْفِي الْوُضُوءَ وَغُسْلَهُ ، غَسَلَ بِهِ الطَّيِّبَ ، وَتَيَمَّمَ للحَدَثِ ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَهُ بَدَلٌ . قلتُ : فَيُعَالَى بِهَا . ومحلُّ هذا ، إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قَطْعِ رَائِحَتِهِ بغيرِ الماءِ ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِ الرَّائِحَةِ بغيرِ الماءِ ، فَعَلَ وَتَوَضَّأَ ؛ لِأَنَّ

(١) انظر ما تقدم في صفحة ١٤١ .

إذا جامع أهله بطل حجه . لأنه شيء لا يقدر على رده ، والصيّد إذا قتل ، فقد ذهب لا يقدر على رده ، والشعر إذا حلّقه فقد ذهب ، فهذه الثلاثة ، العمد والخطأ والتسنيان فيه سواء . وكل شيء من التّسنيان بعد الثلاثة فهو يقدر على رده ، مثل إذا غطّي المحرّم رأسه ، ثم ذكر ، ألقاه عن رأسه وليس عليه شيء ، أو لبس خفًا ، نزع ، وليس عليه شيء . وعنه رواية أخرى ، أن عليه الفدية في كل حال . وهو مذهّب مالك ، والليث ، وأبي حنيفة ؛ لأنه هتك حرمة الإحرام ، فاستوى عمدته وسهوّه ، كالحلق والتقليم . ولنا ، عموم قوله عليه السلام : « غُفِيَ لِأَمْتِي عَنِ الْخَطَايَا وَالتَّسْنِيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُمَا عَلَيْهِ » . وروى يعلى بن أمية ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، وهو بالجعرانة ، وعليه جبة ، وعليه أثر خلوق ، أو

قال (١) : أثر صفرة ، فقال : يا رسول الله ، كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ قال : « اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر الخلوق - أو قال : أثر الصفرة - واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » . متفق عليه (٢) . وفي لفظ ، قال : يا رسول الله ، أحرمت بالعمرة وعلى هذه الجبة . فلم يأمره بالفدية ، مع مسأله عما يصنع ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز ، دلّ على أنه عذره لجهله . والتأسي في معناه . ولأن

القصد قطعها . وإن لم يجد الماء ، مسح بخرقته ، أو حكّه بتراب أو غيره حسب الإنصاف

(١) سقط من م .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٣٩ .

الْحَجَّ عِبَادَةً يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ ، فَكَانَ فِي مَحْظُورَاتِهِ مَا يُفَرِّقُ فِيهِ  
 بَيْنَ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، كَالصَّوْمِ . وَأَمَّا الْحَلْقُ وَقَتْلُ الصَّيِّدِ فَهُوَ إِثْلَافٌ ، وَلَا  
 يُمَكِّنُ ثَلَاثِيهِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مَتَى ذَكَرَ فَعَلِيهِ خَلْعُ اللَّبَاسِ وَغَسْلُ  
 الطَّيِّبِ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ عَنْ زَمَنِ الْإِمْكَانِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ  
 تَطَيَّبَ وَلَبَسَ مِنْ غَيْرِ غُذِيرٍ ، فَأُشْبِهَ الْمُتَبَدِّئُ . وَإِنْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا ،  
 فَبَانَ رَطْبًا ، فَفِيهِ [ ٦٦/٣ ] وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ  
 مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ ، فَأُشْبِهَ مَنْ جَهِلَ  
 تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ . وَإِنْ طَيَّبَ بِإِذْنِهِ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَنُصُوبٌ إِلَيْهِ . فَإِنْ  
 قِيلَ : فَلِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِدَامَةُ الطَّيِّبِ هَهُنَا ، كَالَّذِي تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ؟  
 قُلْنَا : ذَلِكَ فَعْلٌ مَنُذُوبٌ إِلَيْهِ ، فَكَانَ لَهُ اسْتِدَامَتُهُ ، وَهَهُنَا هُوَ مُحَرَّمٌ ، وَإِنَّمَا  
 سَقَطَ حُكْمُهُ بِالنَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ ، فَإِذَا زَالَ ظَهَرَ حُكْمُهُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ  
 إِزَالَتُهُ لِإِكْرَاهٍ أَوْ عِلَّةٍ ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُزِيلُهُ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، وَجَرَى مَجْرَى  
 الْمُكْرَهَةِ عَلَى انْتِدَاءِ الطَّيِّبِ . وَحُكْمُ الْجَاهِلِ إِذَا عَلِمَ حُكْمَ النَّاسِي إِذَا ذَكَرَ ،  
 وَحُكْمُ الْمُكْرَهَةِ حُكْمُ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الدَّالُّ عَلَى الْعَفْوِ .  
 وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُلَبِّيَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ؛ اسْتِذْكَارًا لِلْحَجِّ ، وَاسْتِشْعَارًا بِإِقَامَتِهِ

الإِنصَافِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَسَّ طَيِّبًا ، يَظُنُّهُ يَابِسًا ، فَبَانَ رَطْبًا ، فَفِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ بِذَلِكَ  
 وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ،  
 وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ« الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ؛ أَحَدُهُمَا ،  
 يَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ ،  
 فَأُشْبِهَ مَنْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَدَّمْتُ فِي « الرُّعَايَةِ

وَمَنْ رَفَضَ [١٦٨] إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ .  
 المنع

عليه ورجوعه إليه . ويروى هذا القول عن إبراهيم النخعي . وقد ذكره  
 الخزي .

١٢٣١ - مسألة : ( وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ  
 فِدَاؤُهُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّحَلُّلَ مِنَ الْحَجِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛  
 كَأَلِّ أَعْمَالِهِ ، أَوِ التَّحَلُّلِ عِنْدَ الْحَضَرِ ، أَوْ بِالْعَذْرِ إِذَا شَرَطَ . وما عدا هذا  
 فليس له أَنْ يَتَحَلَّلَ . ولو تَوَيَّ التَّحَلُّلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَلَا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ  
 بِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْفَسَادِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِرَفْضِهَا ، بِخِلَافِ  
 سَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَيَكُونُ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا فِي حَقِّهِ ، يَلْزَمُهُ أَحْكَامُهُ ، وَيَلْزَمُهُ  
 جَزَاءُ كُلِّ جُنَايَةٍ جَنَّاها . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ لَذَلِكَ بَدَنَةٌ مَعَ مَا

الكبرى « في موضع .  
 الإنصاف

قوله : وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ . اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ  
 الْإِحْرَامُ بِرَفْضِهِ بِالنِّتَةِ ، وَلَوْ كَانَ مُحْضَرًا ، لَمْ يُنَحَّ لَهُ التَّحَلُّلُ ، بَلْ حُكْمُهُ بَاقٍ .  
 نصُّ عليه ، وعليه الأصحاب ، فإِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا بَعْدَ رَفْضِهِ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وكذا  
 لو فَعَلَ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ رَفْضِهِ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ مَحْظُورٍ كَفَّارَةٌ ،  
 [٢٩٠/١] إِنْ لَمْ يَتَدَاخَلَ ، إِنْ لَمْ يَرَفُضْ إِحْرَامَهُ . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .  
 وعنه ، يُجْزِئُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . ذَكَرَهَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي آخِرِ بَابِ مَا يَحْرُمُ  
 عَلَى الْمُحْرِمِ .

فائدة : يَلْزَمُهُ لِرَفْضِهِ ذَمٌّ . ذَكَرَهُ فِي « التَّرْغِيبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي  
 « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ

المفتع وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ .

الشرح الكبير وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمَاءِ ، سِوَاءَ كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ الْجِنَايَاتِ أَوْ بَعْدَهَا ، فَإِنَّ الْجِنَايَةَ عَلَى الْإِحْرَامِ الْفَاسِدِ كَالْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِرَفْضِ الْإِحْرَامِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ نِيَّةٍ لَمْ تُؤَثِّرْ شَيْئًا .

١٢٣٢ - مسألة : ( وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ ) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ <sup>(١)</sup> . وَلَهُ اسْتِدَامَةُ الطَّيِّبِ فِي إِحْرَامِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ . وَقَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي لَفِظِ لِلنَّسَائِ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ طَيِّبِ الْمَسْلُوكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

الإنصاف لِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ نِيَّةٌ لَمْ تُفِذْ شَيْئًا . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَتَقَدَّمَ - إِذَا أَفْسَدَ الْحَجَّ التَّطَوُّعَ أَوْ الْعُمْرَةَ - رِوَايَةٌ ؛ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَعَلَيْهِمَا الْمُضِيُّ فِي فَايِدِهِ . فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا .

قوله : وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ نَقَلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ مِنْ بَدَنِهِ ، أَوْ نَقَلَهُ عَنْهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ، أَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، بِخِلَافِ سَيَلَانِهِ بِعَرَقٍ وَشَمْسٍ .

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٢٦٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٩ .

وَأِنْ أُحْرِمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشْقُهُ ، ..... المانع

الشرح الكبير

قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [ ٦٦/٣ ط ] إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِهَانَا بِالْمِسْكِ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَاهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وليس له لبسُ مُطَيَّبٍ بعدَ إحرامِهِ ، بغيرِ إخلَافٍ ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَبَسَ ثَوْبًا مُطَيَّبًا ، ثُمَّ أُحْرِمَ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ ، مَا لَمْ يَنْزِعْهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ انْتِدَاءَ الطَّيِّبِ وَلُبْسَ الْمُطَيَّبِ ، دُونَ اسْتِدَامَتِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٣٣ - مسألة : ( وَإِنْ أُحْرِمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشْقُهُ ،

قوله : وليس له لبسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ . يعنى ، بعدَ إحرامِهِ ، وَأَمَّا عِنْدَ إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ جُوزَ ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَرَاهَةُ تَطْيِيبِ ثَوْبِهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْآجُرُّوِيُّ : يَحْرُمُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَقِيلَ : هُوَ كَتَطْيِيبِ بَدَنِهِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِحْرَامِ .

**فائدة :** قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشْقُهُ . وَكَذَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ سَرَاوِيلٌ ، أَوْ جُبَّةٌ ، أَوْ غَيْرُهَا . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٥ .

فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسَهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَإِنْ لَيْسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا ، وَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

المقنع

الشرح الكبير فإن استدام لبسه ، فعليه الفدية (إذا أحرَمَ وعليه قميص أو سراويل أو جبة ، خلعه ولم يشقه ، ولا فدية عليه . وبه قال أكثر أهل العلم . وقال بعضهم : إنه يشق ثيابه ؛ لئلا يتغطى رأسه حين ينزع القميص منه . ولنا ، ما ذكرناه من حديث يعلى بن أمية ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، وهو بالجعرانة ، فقال : يا رسول الله ، أحرمت بالعمرة ، وعلى هذه الجبة . فأمره النبي ﷺ بخلعها<sup>(١)</sup> . ولو وجب شقها ، أو وجبت عليه فدية لأمره بها ؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . فإن استدام لبسه ، فعليه الفدية ؛ لأن خلعه واجب ؛ لأمر النبي ﷺ به ، ولأنه محظور من محظورات الإحرام ، فوجب عليه دم لفعله ، كما لو خلق رأسه .

١٢٣٤ - مسألة : ( وإن لیس ثوباً كان<sup>(١)</sup> مطيباً ، فانقطع ريح الطيب منه ، وكان بحيث إذا رُشَّ فيه الماء فاح ريحُه ، فعليه الفدية ) لأنه

قوله : فإن استدام لبسه ، فعليه الفدية . مراده ، ولو استدام لحظة فأكثر فوق المعتاد في خلعه .

قوله : وإن لیس ثوباً كان مطيباً ، فانقطع ريح الطيب منه ، وكان بحيث إذا رُشَّ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٣٩ .

(٢) سقط من : م .



مُطَيَّبٌ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ رَائِحَتَهُ تَظْهَرُ عِنْدَ رَشِّ الْمَاءِ ، وَالْمَاءُ لَا رَائِحَةَ لَهُ ، وَإِنَّمَا

الإنصاف فيه ماءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فعليه الْفِدْيَةُ . وهذا بلا نزاع . وكذا لو افترشه . نصُّ عليه . ولو كان تحت حائلٍ غيرِ ثِيَابٍ بَدَنِهِ ، ولو كان ذلك الحائل لا يَمْنَعُ رِيحَهُ وَمُبَاشَرَتَهُ . وإن منع ، فلا فِدْيَةَ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ الْأَجْرِيُّ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ ، كُرَّةٌ ، وَلَا فِدْيَةَ .

**فائدة :** القارنُ كغيره فيما تقدّم من الأحكام . نصُّ عليه ، وعليه الأصحاب . قاله في « الفروع » وغيره ؛ لظاهر الكتاب والسنة . فاختار القاضي أَنَّهُ إِخْرَامَان . قال في « الفروع » : وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ قَوْلِ أَحْمَدَ ؛ فَإِنَّهُ شَبَّهَهُ بِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، وَحَرَمِ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ هُوَ نِيَّةُ التَّسْلُكِ ، وَنِيَّةُ الْحَجِّ غَيْرُ نِيَّةِ الْعُمْرَةِ . واختار بعضهم أَنَّهُ إِخْرَامٌ وَاحِدٌ ، كَبَيْعِ عَبْدٍ وَدَارٍ صَفَقَةً وَاحِدَةً ، فَهُوَ عَقْدٌ وَاحِدٌ وَالْمَبِيعُ اثْنَانِ . وعنه ، يَلْزَمُهُ بِفِعْلٍ مَحْظُورٍ جَزَاءَانِ . ذَكَرَهَا فِي « الْوَاضِحِ » . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ تَخْرِيجًا ، إِنَّ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . (١) وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » (٢) : قَالَ الْقَاضِي : إِذَا قُلْنَا : عَلَيْهِ طَوَافَانِ ، لَزِمَهُ جَزَاءَانِ . انتهى (١) وَخَصَّهَا ابْنُ عَقِيلٍ بِالصَّيْدِ ، كَمَا لَوْ أَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ بِالْإِحْرَامِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، وَكَمَا لَوْ وَطِئَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَمْتَنِعُ التَّدَاخُلُ ، ثُمَّ لَمْ يَتَدَاخَلَا ؛ لِاخْتِلَافِ كَفَّارَتِهِمَا ، أَوْ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ وَالصَّيَامَ لَا يَتَدَاخَلَانِ ، وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ يَتَدَاخَلَانِ عِنْدَنَا . (٢) وَخَرَجَ فِي « الْمُعْنَى » ، لَزُومُ بَدَنِهِ وَشَاؤُهُ ، فِيمَا إِذَا أَفْسَدَ نَسَكَهُ بِالْوَطْءِ ، إِذَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ طَوَافَانِ (٣) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) انظر : المعنى ٣٤٩/٥ .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .

**فصل:** وَكُلْ هَذَا أَوْ إطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ قَدَرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهَا ، إِذَا وَجَدَ سَبَبَهَا فِي الْحِلِّ ، فَيُفَرِّقُهَا حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهَا . وَدَمُ الْإِحْصَارِ يُخْرِجُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ .

هو مِنَ الطَّيِّبِ الَّذِي فِيهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ بِنَفْسِهَا .

**فصل:** قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : ( وَكُلْ هَذَا أَوْ إطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِذَا قَدَرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهَا ، إِذَا وَجَدَ سَبَبَهَا فِي الْحِلِّ ، فَيُفَرِّقُهَا حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهَا . وَدَمُ الْإِحْصَارِ يُخْرِجُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ ) الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا مُخْتَصَّةٌ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى آلَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَكَذَلِكَ جِزَاءُ الْمَحْظُورَاتِ ، إِذَا فَعَلَهَا فِي الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ : أَمَّا إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ ، أَوْ كَانَ مِنَ الصَّيِّدِ ، فَكُلُّهُ بِمَكَّةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ هَذَا بِلُغِ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي [ ٢٧/٣ ] قَتْلَ الصَّيِّدِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَقْدِرُ حَيْثُ قَتَلَهُ ، كَحَلْقِ الرَّأْسِ . وَهَذَا يُخَالِفُ نَصَّ الْكِتَابِ ،

قوله : وَكُلْ هَذَا أَوْ إطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ قَدَرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْإِحْرَامِ ، أَوْ الْحَرَمِ ، فَالْهَدَايَا وَالضَّحَايَا مُخْتَصَّةٌ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، كَهَذَا التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَغَيْرِهِمَا ، وَكَذَا مَا وَجِبَ لَتَرْكِهِ وَاجِبٌ ، كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، وَطَوَافِ الْوُدَاعِ وَنَحْوِهِمَا ، وَكَذَا جِزَاءُ الْمَحْظُورَاتِ ،

(١) سورة الحج ٣٣ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

وَمَنْصُوصَ أَحْمَدَ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . وَمَا وَجَبَ لتركِ نُسْلِكَ أَوْ قَوَاتِ فَهُوَ  
لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ هَذِي وَجَبَ لتركِ نُسْلِكَ ، أَشْبَهَ دَمَ  
الْقِرَانِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي مَنْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لغيرِ سَبَبٍ يُبَيِّحُهُ : إِنَّهُ  
يَخْتَصُّ ذَبْحَهُ وَتَفْرِقَةَ لَحْمِهِ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ، كَسَائِرِ الْهَدْيِ .

**فصل :** وَمَا وَجَبَ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَجَبَ تَفْرِقَةُ لَحْمِهِ بِهِ . وَهَذَا قَالَ  
الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا ذَبَحَهَا فِي الْحَرَمِ ، جَازَ تَفْرِقَةُ  
لَحْمِهَا فِي الْجِلِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَحَدُ مَقْصُودِي النُّسْلِكَ ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ،  
كَالدَّبْحِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَبْحِهِ بِالْحَرَمِ التَّوَسُّعُ عَلَى مَسَاكِينِهِ ، وَلَا  
يَخْصُلُ بِإِعْطَائِهِ غَيْرَهُمْ . وَالطَّعَامُ كَالْهَدْيِ فِي اخْتِصَاصِهِ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ،  
فِيمَا يَخْتَصُّ الْهَدْيُ بِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِيُّ : الْهَدْيُ بِمَكَّةَ ، وَمَا كَانَ  
مِنْ طَعَامٍ أَوْ صِيَامٍ ، فَحَيْثُ شَاءَ . وَيَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ .  
وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْهَدْيُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ ، وَالصَّوْمُ  
حَيْثُ شَاءَ . وَلِأَنَّهُ نُسْلُكَ يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ،  
كَالْهَدْيِ .

إِذَا فَعَلَهَا فِي الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، فَيَجِبُ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَيُجْزِئُهُ فِي أَيِّ نَوَاجِي  
الْحَرَمِ كَانَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَكَّةُ وَمِنَى وَاجِدٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْحَرُ فِي الْحَجِّ  
إِلَّا بِمِنَى ، وَلَا فِي الْعُمْرَةِ إِلَّا بِمَكَّةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ . وَأَمَّا  
الْإِطْعَامُ ، فَهُوَ تَبَعٌ لِلنَّحْرِ ، فَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ فِي النَّحْرِ ، فَالطَّعَامُ كَذَلِكَ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْحَرَ فِي الْحَجِّ بِمِنَى ، وَفِي الْعُمْرَةِ بِالْمَرْوَةِ . جَزَمَ  
بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ،

**فصل : ومساكين الحرم من كان فيه من أهله ، ومن ورد إليه من الحاج وغيرهم ، وهم الذين تُدفع إليهم الزكاة لحاجتهم<sup>(١)</sup> .** فإن دفع إلى فقير في ظنّه ، فبان غنياً ، خرّج فيه وجهان ، كالزكاة . وللشافعي فيه قولان . وما جاز تفرّقه بغير الحرم ، لم يجز دفعه إلى فقراء أهل الذمة . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور . وجوزّه أصحاب الرأي . ولنا ، أنّه كافّر ، فلم يجز الدفع إليه ، كالحريّ .

**فصل : فإن عجز عن إيصاله إلى فقراء الحرم ، جاز ذبحه وتفرّقه في غيره ؛ لقوله سبحانه : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> .** فإن منع التاذر الوصول بنفسه ، وأمكنه تنفيذه ، لزمه . وقال ابن عقيّل :

و « تذكرة ابن عبدوس » ، وغيرهم . الثانية ، اختصاص فقراء الحرم بهذا الإنصاف المحضّر ، من مفردات المذهب . قال ناظمها :

وهديّه فعندنا يختصُّ بفقراء الحرم قد نصّوا

الثالثة ، لو سلّمه للفقراء فتحروه ، أجزأ ، فإن لم يفعلوا ، استردّه ونحره ، فإن أبي أو عجز ، ضمّنه . وقال في « الفروع » : ويتوجه احتيّمال ، لا يضمن ، ويجب تفرّقه لحمة بالحرم ، وإطلاقه لمساكينه . الرابعة ، مساكين الحرم ، من كان فيه أهله ، ومن ورد إليه من الحاج ، وغيرهم ؛ وهم الذين تُدفع إليهم الزكاة .

تنبيه : مفهوم قوله : إن قدر على إيصاله إليهم . أنّه إذا لم يقدر على إيصاله إليهم ، أنّه يجوز ذبحه وتفرّقه هو والطعام في غير الحرم . وهو صحيح ، وهو الصحيح

(١) في م : « لحاقتهم » .

(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .

يُخَرَّجُ فِي الْهَدْيِ الْمُنْذُورِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِيصَالِهِ رَوَاتَانِ ، كِدِمَاءِ الْحَجِّ .  
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ .

**فصل :** فَأَمَّا فِدْيَةُ الْأَذَى ، إِذَا وَجِدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَجُوزُ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا  
فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا بِلَغِ الْكَعْبَةِ ﴾ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ،  
أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالْفِدْيَةِ بِالْحَدِيثِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِبَيْعِهِ  
إِلَى الْحَرَمِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُ وَالْجُوزْجَانِيُّ ، فِي كِتَابَيْهِمَا ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ،

مِنَ الرُّوَاتَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْجَوَازُ أَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ  
فِي « الرَّعَايَةِ » . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

قَوْلُهُ : إِلَّا فِدْيَةُ الْأَذَى وَاللِّبْسِ وَنَحْوَهَا . كَالطَّيِّبِ وَنَحْوِهِ . وَزَادَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ »  
[ ١ / ٢٩٠ ظ ] ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَدَمَ الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، إِذَا لَمْ يَنْزِلْ . وَقَالَ  
فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَا وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَحَيْثُ فَعَلَهُ . وَلَمْ يَسْتَنْتِ سِوَى جَزَاءِ  
الصَّيْدِ . وَكَذَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : إِذَا وَجِدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيُفَرِّقُهَا حَيْثُ وَجِدَ  
سَبَبُهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُفَرِّقُهَا فِي الْحَرَمِ .  
وَقَالَ الْخَرَقِيُّ فِي غَيْرِ الْحَلَقِ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّبَصُّرَةِ » : لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ،  
خُولِفَ فِيهِ لَمَّا سَبَقَ . وَاعْتَبَرَ فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، الْعُدْرُ فِي  
الْمَحْظُورِ ، وَإِلَّا فَعَبِيرُ الْمَعْنُورِ كَسَائِرِ الْهَدْيِ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَقَالَ الْقَاضِي ،  
وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ : مَا فَعَلَهُ لَعْدَرٍ ، يَنْخَرُ هَذِيهِ حَيْثُ اسْتَبَاحَهُ ، وَمَا فَعَلَهُ  
لَغَيْرِ عُدْرٍ ، اخْتَصَّ بِالْحَرَمِ .

(١) حديث كعب بن عجرة تقدم في ١٤٥/٢ .

الشرح الكبير  
مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عُمَانَ وَعَلَى وَحُسَيْنَ بْنِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حُجَّاجًا ، فَاشْتَكَى حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بِالسُّقْيَا ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِهِ [ ٦٧/٣ ظ ] فَحَلَقَهُ عَلِيٌّ ، وَنَحَرَ عَنْهُ جَزُورًا بِالسُّقْيَا . وَهَذَا لَفْظُ رَوَايَةِ الْأَثَرِ . وَلَمْ يُعَرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ . وَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْهَذْيِ . وَحُكْمُ اللَّبْسِ وَالطَّيِّبِ حُكْمُ الْحَلْقِ إِذَا وَجَدَ فِي الْحِلِّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي قِيَاسًا عَلَيْهِ ، وَقَالَ : فِيهِ وَفِي الْحَلْقِ رَوَايَتَانِ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، يُقْدَى حَيْثُ وَجَدَ سَبَبُهُ ، وَالثَّانِيَّةُ ، مَحِلُّ الْجَمِيعِ الْحَرَمِ . حَكَاهُمَا ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » .

الإنصاف  
تبيين ؛ أَحَدُهُمَا ، حَيْثُ قِيلَ : التَّخَرُّقُ فِي الْحِلِّ . فَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ ، عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَالْمَجْدِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَالْخَرَقِيُّ ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْوُجُوبُ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِهِ ، أَنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَغَوْمَا ، إِذَا وَجَدَ سَبَبُهَا فِي الْحَرَمِ ، يُفَرَّقُهَا فِيهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .  
فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، جَزَاءُ الصَّيْدِ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُفَرَّقُ حَيْثُ قَتَلَهُ ، كَحَلْقِ الرَّأْسِ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَهَذَا يُخَالِفُ نَصَّ الْكِتَابِ ، وَمَنْصُوصَ أَحْمَدَ ، فَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُفَرَّقُ حَيْثُ قَتَلَهُ لِعُذْرٍ . الثَّانِيَّةُ ، دَمُ الْفَوَاتِ ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ . الثَّالِثَةُ ، وَقْتُ ذَبْحِ فِدْيَةِ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَغَوْمَا ، وَمَا الْحَقُّ بِهِ ، حِينَ فَعَلَهُ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَبِيحَهُ لِعُذْرٍ ، فَلَهُ الذَّبْحُ قَبْلَهُ . قَالَ فِي « الْمَحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : وَكَذَلِكَ مَا وَجِبَ لَتَرْكِ وَاجِبِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ أَمْسَكَ صَيْدًا أَوْ جَرَحَهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ جَزَاءَهُ ،

**فصل:** فَأَمَّا دَمُ الْإِحْصَارِ ، فَيُخْرِجُهُ حَيْثُ أَحْصَرَ ؛ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ .  
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ  
الْحَرَمِ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزُمُهُ نَحْرُهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ مَنَحَرٌ ،  
وَقَدْ قَدَّرَ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيه  
فِي مَوْضِعِهِ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُ هَذِيه إِلَّا فِي  
الْحَرَمِ ، فَيَنْتَعُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتِ يَتَحَلَّلُ .  
وَهَذَا يَرَوِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي مَنْ لِدَغَ فِي الطَّرِيقِ .  
وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَعَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ النَّحْرُ فِي  
الْحَرَمِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ حُصِرَ فِيهِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَهَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فِي  
مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًّا ، أَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ  
ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهَدْيِ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ . قَالَ

ثُمَّ تَلَفَ الْمَجْرُوحُ أَوْ الْمُتَمَسِّكُ ، أَوْ قَدَّمَ مَنْ أُبِيحَ لَهُ الْحَلْقُ فِدْيَتَهُ قَبْلَ الْحَلْقِ ، ثُمَّ  
حَلَّقَ ، أَجْزَأُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : إِنْ أَخْرَجَ فِدَاءَ صَيْدٍ يَبِيدُهُ قَبْلَ تَلْفِهِ  
فَتَلَفَ ، أَجْزَأُ عَنْهُ . وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ .

قَوْلُهُ : وَدَمُ الْإِحْصَارِ ، يُخْرِجُهُ حَيْثُ أَحْصَرَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، فَيَنْتَعُهُ إِلَيْهِ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ

(١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب المحصر يذبح حيث أحصر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى  
٢١٧/٥ .

(٢) في : المعنى ١٩٧/٥ .

البخارى ، ومالك<sup>(١)</sup> : إن النبي ﷺ وأصحابه حلقوا ، وحلوا من كل شيء ، قبل الطواف ، وقبل أن يصل الهدي إلى البيت . ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحدا أن يقضي شيئا ، ولا أن يعود له . ويروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان . وهي من الحل باتفاق أهل السير والنقل . وقد دل عليه قوله سبحانه : ﴿ وَالْهَدْيُ مَحْكُوفٌ أَنْ يُبَلَغَ مَحَلَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولأنه موضع حله ، فكان موضع نحره ، كالحرم . فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ . وقال : ﴿ ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . ولأنه ذبح يتعلق بالإحرام ، فلم يجز في غير الحرم ، كجزاء الصيد . قلنا : الآية في حق غير المخصر ، ولا يمكن قياس المخصر عليه ؛ لأن تحلل المخصر في الحل ، وتحلل غيره في الحرم ، وكل منهما ينحر في موضع تحلله . وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ . أى حتى يذبح . وذبحه في حق المخصر في موضع حله ؛ اقتداء بالنبي ﷺ .

وَقَتَّ تَحْلُلِهِ . قال في « المبهيح » : وقال بعض أصحابنا : لا ينحر هدي الإحصار ، إلا بالحرم . قال المصنف : هذا في من كان حصره خاصا ، أما الحضر العام ،

(١) أخرجه البخارى ، في : باب ما يلبس المهرم ... ، وباب متى يحل المحرم ، وباب من قال ليس على المخصر بدل ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، ٧/٣ ، ١٢ ، ومالك ، في : باب ما جاء في من أحصر بعدو ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٦٠/١ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب بيان جواز التحلل بالإحصار ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٣/٢ . وأبو داود ، في : باب الإحصار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٧/٤ .

(٢) سورة الفتح ٢٥ .



وَأَمَّا الصَّيَامُ، فَيُجْزئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ . وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزئُ فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ .

الشرح الكبير

١٢٣٥ - مسألة : ( وَأَمَّا الصَّيَامُ ، فَيُجْزئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ) لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيْمِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَذَلِكَ [ ٦٨/٣ ] لِأَنَّ الصَّيَامَ لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى أَحَدٍ ، فَلَا مَعْنَى لِتَحْصِيصِهِ بِمَكَانٍ ، بِخِلَافِ الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ ، فَإِنَّ نَفْعَهُ يَتَعَدَّى إِلَى الْمُعْطَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٣٦ - مسألة : ( وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزئُ فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ) كُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، أَجْزَأُهُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ ، أَوْ بَقَرَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْمُتَمَتِّعِ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : شَاةٌ ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ . وَقَالَ تَعَالَى فِي فِدْيَةِ الْأَذَى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ . وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، بِذَبْحِ

فَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ . وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : الثَّانِي ، دَمُ الْمُحْصَرِّ .

الإنصاف

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، قَوْلُهُ : وَأَمَّا الصَّيَامُ ، فَيُجْزئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُجْزئُ صَوْمٌ وَفَاقًا ، وَالْحَلْقُ وَفَاقًا ، وَهَذِي تَطَوُّعٌ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَفَاقًا . وَمَا يُسَمَّى نُسْكًَا بِكُلِّ مَكَانٍ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزئُ فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَيُجْزئُ أَيْضًا سُبُعٌ بَقَرَةٌ ، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ، لَكِنْ إِذَا ذَبَحَهَا عَنِ الدَّمِ ، هَلْ تَلَزَمُهُ كُلُّهَا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَعْلَى

شاق. وما سيوى هذين مقيس عليهما ، فإن اختار ذبح بدنة ، فهو أفضل ؛ لأنها أوفر لحما ، وأتفع للفقراء . وهل تكون كلها واجبة ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، تكون واجبة . اختاره ابن عقيل ؛ لأنه اختار الأعلى لأداء فرضه ، فكان كله واجبا ، كما لو اختار الأعلى من خصال الكفارة . والثاني ، يكون سبعمها واجبا ، والباقي تطوع ، له أكله وهديته ؛ لأن الزائد على السبع يجوز تركه من غير شرط ولا بدل ، أشبهه ما لو ذبح سبع شياء .

**فصل :** ولا يجزئُه إلا الجذع من الضأن ، والثني من غيره . والجذع ، ما له ستة أشهر ، والثني من المعز ، ما له سنة ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن الإبل ما له خمس سنين . وبه قال مالك ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال ابن عمر ، والزهرى : لا يجزئ إلا الثني من كل شيء . وقال عطاء ، والأوزاعي :

من خصال الكفارة ؟ اختاره ابن عقيل ، وقدمه في « الخلاصة » . ذكره في المنذور . وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . « وصححه في » تصحيح المحرر <sup>(١)</sup> . أم يلزم سبعمها فقط ، والباقي له أكله والتصرف فيه ؛ لجواز تركه مطلقا ، كذبحه سبع شياء ؟ قال ابن أبي المجذلي في « مصنفه » : فإن ذبح بدنة ، لم تلزمه كلها في الأشهر . انتهى . وقدمه ابن رزير في « شرحه » ، وقال : هذا أقيس . فيه وجهان . وأطلقهما في « المغني » ، « و » « المحرر » ، و « الشرح » ، و « الفروع » <sup>(٢)</sup> ، و « الفائق » ، و « القواعد الأصولية » ، وقال : قلت : ويتبين أن يتبين على الخلاف أيضا زيادة الثواب ؛ فإن ثواب الواجب

(١ - ١) زيادة من : ش .

الشرح الكبير

يُجْزَى الْجَدْعُ مِنَ الْكَلِّ إِلَّا الْمَعَزَ . وَلَنَا عَلَى الزُّهْرِيِّ ، مَا رَوَى عَنْ  
 «أُمِّ بِلَالٍ» بِنْتِ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِيهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « يَجُوزُ  
 الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ أَضْحِيَّةً » . وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ :  
 كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يُقَالُ لَهُ : مُجَاشِعُ بْنُ سُلَيْمٍ ،  
 فَعَزَّتِ الْعَنَمُ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا ، فَنَادَى : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّ  
 الْجَدْعَ يُوفَى مِمَّا تُوفَى مِنْهُ الثَّيْبَةُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ جَابِرٍ ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا  
 أَنْ يَعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَدْعًا مِنَ الضَّانِّ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا  
 حُجَّةٌ عَلَى عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَحَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ، قَالَ :

الإيضاح

أَعْظَمُ مِنْ ثَوَابِ التَّطَوُّعِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي نَظِيرُهَا فِي بَابِ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ ، عِنْدَ  
 قَوْلِهِ : وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا . فَأَقْلُ مَا يُجْزَى شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَذَنَةٍ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا  
 فِيمَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَأُخْرِجَ زَكَاةُهَا بَعِيرًا ، فِي بَابِ زَكَاةِ بَهِيمَةِ  
 الْأَنْعَامِ . الثَّالِثَةُ ، حُكْمُ الْهَدْيِ حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَيْهَا ، فَلَا يُجْزَى

(١ - ١) في النسخ : أم هلال . والمثبت من سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ .

(٢) في : باب ما تجزى من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ . كما أخرج الأول  
 الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٨/٦ . وأخرج الثاني أبو داود ، في : باب ما يجوز في الضحايا من السنن ، من  
 كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٧/٢ . والنسائي ، في : باب المسنة والجذعة ، من كتاب الأضاحي . المجتبى  
 ١٩٣/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٨/٥ .

(٣) في : باب سن الأضحية ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٥/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في :  
 باب ما يجوز في الضحايا من السنن ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والنسائي ، في : باب المسنة  
 والجذعة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٢/٧ . وابن ماجه ، في : باب ما تجزى من الأضاحي ، من كتاب  
 الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٣/٣ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ .

يا رسول الله، إِنَّ عِنْدِي عِنَاقًا جَدَعًا، هِيَ خَيْرٌ مِن شَاتِي لَحْمٍ. قال : « تُجْزِئُكَ ، وَلَا تُجْزِئُ أَحَدًا بَعْدَكَ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>. وَلَا يُجْزِئُ فِيهَا الْمَعِيبُ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ ، قِيَاسًا<sup>(٢)</sup> عَلَيْهَا .

**فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأُهَا بَقَرَةٌ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ النَّذْرِ وَجْزَاءِ الصَّيِّدِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نَنْحَرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .** فَقِيلَ لَهُ : وَالبَقَرَةُ ؟ قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنْ [ ٦٨/٣ ط ] الْبَدَنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا فِي النَّذْرِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزَمُهُ مَا نَوَاه . فَإِنْ أَطْلَقَ ، ففِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ مُحْخِرٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَبْرِ . وَالْأُخْرَى ، لَا تُجْزِئُهُ ، إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْبَدَنَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ ، فَاشْتَرِطَ عَدَمُ الْمُبْدَلِ لَهَا . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٤)</sup> : وَالْأَوَّلَى أَوْلَى ؛ لِلْحَبْرِ ، وَلَأنَّ مَا أَجْزَأَ عَنْ سَبْعَةٍ فِي الْهَدَايَا وَدَمِ الْمُتَعَةِ ، أَجْزَأُ فِي النَّذْرِ بَلْفِظِ الْبَدَنَةِ ، كَالْجُزُورِ .

الإِنصاف في الْهَدْيِ مَا لَا يُضْحَى بِهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْأَضَحِيَّةِ .

قوله : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأُهَا بَقَرَةٌ . وَكَذَا عَكْسُهَا ، وَتُجْزِئُهُ أَيْضًا الْبَقَرَةُ فِي جِزَاءِ الصَّيِّدِ عَنِ الْبَدَنَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا تُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الثَّعَامَةَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ رِوَايَةً فِي غَيْرِ النَّذْرِ ، لَا تُجْزِئُ الْبَقَرَةُ عَنِ الْبَدَنَةِ مُطْلَقًا ، إِلَّا لَعَدَمِهَا ، وَقَدَّمَهُ فِي

(١) تقدم ترجمته في ٤٤٤/٦ .

(٢) في م : « قِيَاسًا » .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٤٠٦ .

(٤) في : المعنى ٤٥٩/٥ .

وإن كان في جزاء الصيد أجزاء أيضا ؛ لحديث جابر . اختاره شيخنا . ويحتمل أن لا تجزئ ؛ لأن البقرة لأشبه النعامة . ومن وجبت عليه بدنة ، أجزأه سبع من الغنم . ذكره الخرقى . سواء كانت من جزاء الصيد ، أو مندورة ، أو فدية الوطء . وقال ابن عقيل : إنما تجزئ عنها عند عدمها في ظاهري كلام أحمد ، رحمه الله ؛ لأنه بدل ، فلا يصار إليه مع وجودها ، كسائر الأبدال . فأما عند عدمها فيجوز ؛ لما روى ابن عباس ، رضي الله عنه ، قال : أتى النبي ﷺ رجل ، فقال : إن على بدنة ، وأنا مؤسر لها ، ولا أجد لها فاشترى بها . فأمره النبي ﷺ أن يتناع سبع شياء فيذبحهن . رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> . وعنه ، لا يجزئه أقل من عشر شياء ؛ لأنهم كانوا يعدونها في الغنمة بعشر كذلك . هذا ، والأول أولى ؛ للخبر . ولنا ، أن الشاة معدولة بسبع بدنة ، وهي أطيب لحما ، فإذا عدل إلى الأعلى ، أجزأه ، كما لو ذبح عن الشاة بدنة .

**فصل : ومن وجبت عليه سبع من الغنم أجزأته بدنة أو بقرة ، إن كان**

«الرعاية» . ويأتي في باب الهدي والأضاحي ، في فصل سوق الهدي ، إذا نذر بدنة ، أجزأته بقرة .

**فائدة :** من لزمت بدنة ، أجزأه سبع شياء مطلقا . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به [ ٢٩١ / ١ ] كثير منهم . وعنه ، تجزئ عند عدمها . اختاره ابن عقيل . نقله المصنف وغيره . وعنه ، لا يجزئه إلا عشر شياء ، والبقرة كالبدنة في إجزاء سبع شياء عنها بطريق أولى . ومن لزمت سبع شياء ،

(١) تقدم ترجمه في صفحة ٤٠٧ .

الشرح الكبير في كَفَّارَةِ مَحْظُورٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَهُوَ شَاةٌ أَوْ سَبْعُ بَدَنِيَّةٍ ، وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَمَتَّعُونَ ، فَيَذْبَحُونَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةِ . قَالَ جَابِرٌ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعٍ مَنًى فِي بَدَنِيَّةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . فَأَمَّا إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ سَبْعُ مِنَ الْعَنَمِ فِي جَزَاءِ الصَّيِّدِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : لَا تُجْزِئُهُ الْبَدَنَةُ فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْعَنَمَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يَغْدُلُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَقَرَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَأَوْفَرُ . وَيُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ ، إِذَا قُلْنَا : يُجْزِئُ عَنْ الْبَدَنَةِ . بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَإِنْ كَانَتِ الْبَقَرَةُ مَثْدُورَةً ، احْتَمَلَ ، عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنْ لَا تُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ مَعَ وُجُودِهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَثْدُورُ بَدَنَةً . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الإيضاح أجزأه بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ؛ لِأَجْزَائِهَا عَنْ سَبْعَةِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةً ، تُجْزِئُ إِلَّا فِي جَزَاءِ الصَّيِّدِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا تُجْزِئُ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعٍ شِيَاءَ فِي الصَّيِّدِ . وَالظَّاهِرُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْعَنَمَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يَغْدُلُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى . وَجَزَمَ بِهِ الزُّرْكَانِيُّ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْهَدْيِ ، إِذَا نَذَرَ بَدَنَةً ، تُجْزِئُهُ بَقَرَةٌ . فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(١) في : بَابِ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٥٦ .  
كَأُخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَقَرِ وَالْجَزُورِ عَنْ كَمْ تَجْزِئُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ٨٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا تَجْزِئُ عَنْهُ الْبَقَرَةُ فِي الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ٧ / ١٩٥ .  
وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٠٤ ، ٣١٨ .  
(٢) في : الْمُغْنَى ٥ / ٤٥٨ .

## فهرس الجزء الثامن من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

### كتاب المناسك

- ١١٣١-مسألة: ( يجب الحج والعمرة في العمر مرة واحدة  
بخمسة شروط ) ١٠ - ٥
- ٥ فائدة : الصحيح أن الحج فرض سنة ...
- ٦ فصل : وإنما يجب مرة واحدة في العمر ؛ ...
- فصل : وتجب العمرة على من يجب عليه  
الحج ... ٧
- ١٠ فصل : وليس على أهل مكة عمرة ...
- ١١٣٢-مسألة: ( وإنما يجب الحج والعمرة بخمسة  
شروط ؛ ... ) ١٠ - ١٣
- ١١ تنبيه : شمل كلام المصنف المرتد ، ...
- فصل : وهذه الشروط تنقسم ثلاثة  
أقسام ؛ ... ١٢
- فوائد ؛ الأولى ، لا يصح الحج من  
الكافر ، ...
- الثانية ، لا يجب الحج على المجنون  
إجماعاً ، ... .

الثالثة ، هل يبطل إحرامه

بالمجنون ؟ ... ؟ ١٢

الرابعة ، لا يبطل الإحرام

بالإغماء ... ١٣

الخامسة ، لا يبطل الإحرام

بالسكر ... ١٣

فائدة : قوله : والبلوغ والحرية ، فلا يجب على

صبي ولا عبد ... ١٣

١١٣٣-مسألة: ( إلا أن يبلغ ويعتق في الحج قبل الخروج من

عرفة ، ... ) ١٤ - ١٧

فصل : والحكم فيما إذا اعتق العبد وبلغ الصبي

بعد خروجهما من عرفة ، ... ١٥

فائدة : لو سعى أحدهما قبل الوقوف ، وقبل

البلوغ ، وبعد طواف القدوم ، ... ١٥

فصل : إذا بلغ الصبي ، أو عتق العبد قبل

الوقوف ، ... ١٦

فصل : والحكم في الكافر يسلم ، والمجنون

يفيق ، ... ١٧

فائدتان ؛ أحدهما ، حيث قلنا بالإجزاء ، فلا

دم عليهما ... ١٧

الثانية ، حكم الكافر يسلم ،

والمجنون يفيق ، ... ١٧



- ١١٣٤-مسألة: ( ويُحرم الصبي المميز بإذن وليه ، وغير المميز يحرم عنه وليه ، ... ) ٢٣ - ١٧
- الفصل الأول في إحرامه : فإن كان مميزاً أحرم بإذن وليه ، ... ١٨
- الفصل الثاني : أن كل ما أمكنه فعله بنفسه ، لزمه فعله ، ... ٢٠
- الفصل الثالث في محظورات الإحرام وهي قسمان ؛ ... ٢٣
- تنبيه : ظاهر قوله : وغير المميز يحرم عنه وليه ... ١٩
- تنبيه : ظاهر قوله : ويفعل عنه ما يعجز عن عمله ... ٢٠
- ١١٣٥-مسألة: ( ونفقة الحج وكفّاراته في مال وليه . وعنه ، في مال الصبي ) ٢٦ - ٢٤
- تنبيه : محل الخلاف يختص بما يزيد على نفقة الحضر ؛ ... ٢٤
- فصل : فإن أغيب على البالغ ، فأحرم عنه رفيقه ، لم يصح ... ٢٦
- تنبيه : محل الخلاف في وجوب الكفّارات فيما يفعله الصبي ، ... ٢٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، حيث أوجبنا الكفارة على الولي بسبب الصبي

- ودخلها الصوم ، صام
- ٢٦ عنه ؛ ...
- الثانية ، وطء الصبي كوطء البالغ
- ٢٦ ناسياً ، ...
- ١١٣٦-مسألة: ( وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا للمرأة الإحرام نفلاً ... )
- ٣٦ - ٢٧
- فصل : إذا نذر العبد الحج ، صبح نذره ؛ ... ٢٩
- فصل في جنائياته : وما جنى على إحرامه لزمه
- ٢٩ حكمه ...
- فائدة : لو باعه سيده وهو محرم ، فمشتريه
- ٣٠ كبائعه في تحليله وعدمه ، ...
- فصل : وإن وطئ قبل التحلل الأول ، فسد
- ٣١ نسكه ، ...
- فوائد تتعلق بحكم إفساد العبد حجه بالوطء ، وهل يلزمه القضاء لفوات أو إحصار ؟
- وأحكام المرأة في الإحرام .
- ٣٦ - ٣١
- فصل : وإن أحرمت المرأة بحج أو عمرة
- ٣٤ تطوعاً ، ...
- فصل : فإن كانت حجة الإسلام ، لكن إن لم تكمل شروطها لعدم
- ٣٥ الاستطاعة ، ...
- فائدة : حيث جاز له تحليلها فحلها ، فلم
- ٣٦ تقبل ، أتمت ، وله مباشرتها .

١١٣٧-مسألة: ( وليس للرجل منع امرأته من حج  
الفرض ، ... ) ٣٦ - ٤٩

٣٧ فصل : ولا تخرج إلى الحج في عدة الوفاة ...

فصل : فإن أحرمت بالحج الواجب

٣٧ عليها ، ...

فصل : فإن أحرمت بواجب ، فحلف عليها

زوجها بالطلاق الثلاث أن لا تحج

٣٨ العام ، ...

فوائد : الأولى ، حيث قلنا : ليس له منعها .

٣٧ فيستحب لها أن تستأذنه ...

الثانية ، لو أحرمت بواجب فحلف

٣٨ زوجها بالطلاق الثلاث، ...

الثالثة ، ليس للوالد منع ولده من حج

٣٩ واجب ، ...

الرابعة ، ليس لولى السفية المبذر منعه

٤٠ من حج الفرض ، ...

فصل : وليس للوالد منع ولده من حج الفرض

٣٩ والنذر ، ...

فصل : فإن أحرمت المرأة بحجة النذر بغير

٤٠ إذن ، فهل لزوجها منعها ؟

٤١ فصل : (الشرط الخامس، الاستطاعة؛...) )

فصل : ويختص اشتراط الراحلة بالبعد الذى

- ٤٤ بينه وبين البيت مسافة القصر ، ...
- ٤٥ فصل : والزاد الذى تشترط القدرة عليه ، ...
- فصل : ويشترط أن يجد راحلة تصلح
- ٤٥ لمثله ؛ ...
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف فى قوله عن
- ٤٥ الراحلة : تصلح لمثله ...
- فائدة : إذا لم يقدر على خدمة نفسه ، والقيام
- ٤٥ بأمره ، ...
- فصل : ويعتبر أن يكون هذا فاضلاً عما يحتاج
- إليه لنفقة عياله الذين تلزمه مؤنتهم ، فى
- ٤٦ مضيه ورجوعه ؛ ...
- فصل : ومن له دار يسكنها ، أو يسكنها
- ٤٧ عياله ، ... لم يلزمه الحج ؛ ...
- ٤٧ تنبيه : ظاهر قوله : فاضلاً عن قضاء دينه ...
- فصل : فإن تكلف الحج من لا يلزمه ، وأمكنه
- ذلك من غير ضرر يلحق بغيره ، ...،
- ٤٨ استحب له الحج ؛ ...
- فائدة : إذا خاف العنت من يقدر على الحج ،
- ٤٨ قدم النكاح عليه ...
- فائدة : لو فضل من ثمن ذلك ما يحج به بعد
- ٤٨ شرائه منه ما يكفيه ، لزمه الحج ...
- ١١٣٨-مسألة : ( ولا يصير مستطيعاً ببذل غيره بحال ) ٤٩ ، ٥٠

١١٣٩-مسألة: ( فمن كملت له هذه الشروط ، وجب عليه

٥٣- ٥٠

الحج على الفور )

فائدة : لو أيسر من لم يحج ، ثم مات من تلك

السنة ، قبل التمكن من الحج ، فهل

٥٢

يجب قضاء الحج عنه ؟

١١٤٠-مسألة: ( فإن عجز عنه لكبر ، أو مرض لا يرجى

٦٦- ٥٣

برؤه ، ... )

فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب

٥٥

عليه ، ...

فصل : فإن لم يجد ما لا يستتبه به ، فلا حج

٥٥

عليه ، ...

فصل : وإذا استتاب من حج عنه ثم عوفى ، لم

٥٦

يجب عليه حج آخر ...

فائدتان ؛ إحداهما ، ظاهر كلام المصنف ، أنه

لو عوفى قبل فراغ

٥٦

النائب ، أنه يجزئ أيضا ...

الثانية ، ألحق المصنف وغيره بالعاجز

لكبر أو مرض لا يرجى

برؤه ، من كان ينضو

٥٦

الخلقة ، ...

فصل : فإن عوفى قبل فراغ النائب من الحج ،

٥٧

فينبغي أن لا يجزئه الحج ؛ ...

- فصل : فأما من يرجى زوال مرضه  
 ٥٧ والمحبوس ، ونحوه ، ...  
 ٥٨ فصل : فأما القادر على الحج بنفسه ، ...  
 ٥٨ فصل : وهل يصح الاستئجار على الحج ؟  
 فوائد تتعلق بحكم القادر على نفقة راجل ،  
 والقادر ولم يجد نائباً ، وجواز نيابة المرأة  
 ٥٨ - ٦٠ عن الرجل .  
 تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه لو رجي  
 زوال علته ، لا يجوز له أن  
 ٦١ يستئيب ، ...  
 فصل : والنائب غير المستأجر ، فما لزمه من  
 الدماء بفعل محظور ، فعليه في  
 ٦١ ماله ، ...  
 فصل : وإذا سلك النائب طريقاً يمكنه سلوك  
 ٦١ أقرب منه بغير ضرر ، ...  
 فصل : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل  
 والمرأة ، والمرأة عن المرأة والرجل في  
 ٦٢ الحج ، ...  
 فصل : ولا يجوز الحج والعمرة عن حي إلا  
 ٦٢ بإذنه ، ...  
 ٦٣ فصول في مخالفة النائب :  
 فصل : فإن أمره بالتمتع ، فقرن ، وقع عن  
 ٦٤ الأمر ؛ ...

فصل : فإن أمره بالقران فأفرد أو تمتع ،

٦٤

صح ، ...

فصل : وإن استنابه رجل في الحج ، وآخر في

العمرة ، وأذنا له في القران ، ففعل ،

٦٤

جاز ؛ ...

فصل : وإن أمر بالحج ، فحج ، ثم اعتمر لنفسه ،

أو أمر بالعمرة ، فاعتمر ، ثم حج عن

٦٥

نفسه ، صح ، ...

١١٤١-مسألة : ( ومن قدر على السعى ، لزمه ذلك إذا كان

في وقت المسير ، ووجد طريقا آمنا لا

٦٦ - ٦٩

خفارة فيه ، ... )

فصل : واختلفت الرواية في إمكان المسير ،

٦٨

وتخلية الطريق ، ...

تنبيه : ظاهر قوله : يوجد فيه الماء والعلف على

٦٨

المعتاد ...

فائدة : يلزم الأعمى أن يحج بنفسه بالشروط

٧٠

المذكورة ، ويعتبر له قائد ، ...

١١٤٢-مسألة : ( ومن وجب عليه الحج فتوفى قبله ، أُخرجَ

٧٠ - ٧٤

عنه من جميع ماله حجة وعمرة )

فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب

٧٢

عليه ، ...

فائدتان ؛ إحداهما ، الصحيح ، أنه يجوز أن

- يحج عنه غير الولي بإذنه  
 ٧٢ ... وبدونه ...
- الثانية ، لو مات هو أو نائبه في  
 ٧٣ الطريق ، ...
- فصل : فإن خرج للحج فمات في الطريق ،  
 ٧٣ حج عنه من حيث مات ؟ ...
- ١١٤٣-مسألة: ( فإن ضاق ماله عن ذلك ، أو كان عليه  
 دين ، أخذ للحج بمحضته ، ... ) ٧٤ - ٨٨
- فصل : وإن وصى بحج تطوع ، ولم يف ثلثه  
 ٧٥ بالحج من بلده ، ...
- فصل : ويستحب أن يحج الإنسان عن أبيه ،  
 ٧٥ إذا كانا ميتين أو عاجزين ؟ ...
- فائدة : لو وصى بحج نفل ، أو أطلق ، جاز من  
 ٧٥ ميقات ...
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : ( ويشترط  
 لوجوب الحج على المرأة وجود  
 ٧٧ محرماً ؟ ... )
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن الخنثى  
 ٧٩ كالرجل .
- فائدة : قال المجد في « شرحه » : ظاهر كلام  
 الخرق ، أن المحرم شرط للوجوب دون  
 ٧٩ أمن الطريق وسعة الوقت ، ...



- فصل : والمحرم زوجها ، أو من تحرم عليه على
- ٨٢ التأييد بنسب أو سبب مباح ؛ ...
- تنبيهات ؛ الأول ، دخل في عموم كلام المصنف ، في قوله:...
- ٨٢ زأبها ؛ ... وزبيها؛...
- الثاني ، قوله : بنسب أو سبب مباح ...
- ٨٤ الثالث ، قال في «الفروع»: المراد ، والله أعلم ، بالشبهة ما جزم به جماعة ، أنه الوطء الحرام مع الشبهة ، ...
- ٨٥ الرابع ، ظاهر كلام المصنف ... ، أن الملاعن يكون محرماً للملاعة ؛ ...
- ٨٥ فوائد ؛ الأولى ، قوله : إذا كان بالغاً عاقلاً ...
- ٨٧ الثانية ، نفقة المحرم تجب عليها ...
- الثالثة ، لو بذلت النفقة له ، لم يلزم المحرم ، غير عيدها ، السفر بها ...
- ٨٧ الرابعة ، ما قاله ... أن ظاهر كلامهم لو أراد أجرة ، لا تلزمها ...
- ٨٧ الخامسة ، إذا أيست المرأة من المحرم ، وقلنا: ... تجهز رجلاً يحج عنها.
- ٨٨

- ١١٤٤-مسألة: ( فإن مات أحرم في الطريق ، مضت في حجةها ، ولم تصر محصورة ) ٨٨ ، ٨٩
- ١١٤٥-مسألة: ( ولا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ، ... ، فإن فعل ، انصرف إلى حجة الإسلام ... ) ٨٩ - ٩٤
- فصل : فإن أحرم بالمتنذرة من عليه حجة الإسلام ، ... ٩٢
- فوائد ؛ إحداها ، لو أحرم بنفل من عليه نذر ، ... ٩٢
- الثانية ، العمرة كاللحج فيما تقدم ذكره . ٩٢
- الثالثة ، لو أتى بواجب أحدهما ، فله فعل نذره ونفله قبل إتيانه بالآخر .. ٩٢
- الرابعة ، لو حج عن نذره ، أو ... وقعت عن القضاء دون ما نواه ... ٩٢
- الخامسة ، النائب كالمثوب عنه فيما تقدم ؛ ... ٩٣
- فصل : فإن أحرم بتطوع أو نذر من عليه حجة الإسلام ، ... ٩٣
- فصل : وإذا كان الرجل قد أسقط فرض

٩٤ أحد النسكين عنه،...

١١٤٦-مسألة: ( وهل يجوز لمن يقدر على الحج بنفسه أن

يستيب في حج التطوع ؟ ... ) ٩٥ ، ٩٦

فصل : فإن عجز عنه عجزاً مرجوً  
الزوال ، ... ، جاز أن يستيب

٩٦ فيه ؛ ...

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يجوز له أن  
يستيب إذا كان عاجزاً عجزاً يرجو

٩٦ معه زوال علته ، ...

فوائد تتعلق بحكم المحبوس والمريض المرجو

برؤه ، وصحة الاستئابة عن

المعسوب والميت في النفل ،

واستحباب الحج عن أبويه ، وأحكام

٩٦-١٠١ النيابة في الحج .

### باب المواقيت

١١٤٧-مسألة: ( ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ،

وأهل الشام ومصر والمغرب الجحفة،... ) ١٠٣-١٠٧

فوائد ؛ الأولى ، قوله : وميقات أهل

المدينة من ذى الحليفة ،

وأهل الشام ومصر

والمغرب الجحفة ، وأهل

اليمن يلملم ، وأهل نجد

قرن ، وأهل المشرق ذات

١٠٣ عرق ...

- الثانية ، هذه المواقيت كلها ثبتت  
 بالنص... ١٠٦
- الثالثة ، الأولى أن يحرم من أول  
 جزء من الميقات ، ... ١٠٧
- فصل : وإذا كان الميقات قرية ، فانتقلت  
 إلى مكان آخر ، ... ١٠٧
- ١١٤٨-مسألة: ( فهذه المواقيت لأهلها ، ولمن مر عليها  
 من غيرهم ) ١٠٧-١٠٩
- فصل : فإن مر من غير طريق ذى الحليفة ،  
 فميقاته الجحفة ، ... ١٠٩
- ١١٤٩-مسألة: ( ومن منزله دون الميقات ، فميقاته من  
 موضعه ) ١٠٩ ، ١١٠
- فصل : إذا كان مسكنه قرية ، فالأفضل أن  
 يحرم من أبعد جانبها . وإن أحرم  
 من أقرب جانبها ، جاز ... ١١٠
- ١١٥٠-مسألة: ( وأهل مكة إذا أرادوا العمرة ، فمن  
 الحل ، وإن أرادوا الحج ، فمن  
 مكة ) ١١٠-١١٦
- فائدة : يجوز لهم الإحرام من الحرم والحل ،  
 ولا دم عليهم ... ١١٣

- فصل : ومن أئى الحرم أحرم بالحج ،  
 ١١٥ جاز ؟ ...
- فصل : وإن أحرم بالحج من الحل الذى يلى  
 ١١٥ الموقف ، فعليه دم ؟ ...
- ١١٥١-مسألة: ( ومن لم يكن طريقه على ميقات ، فإذا  
 حاذى أقرب المواقيت إليه ، أحرم ) ١١٦ ، ١١٧
- فائدة : قال فى « الرعاية » : ومن لم يحاذ  
 ميقاتاً ، أحرم عن مكة بقدر  
 ١١٧ مرحلتين ...
- ١١٥٢-مسألة: ( ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز  
 الميقات بغير إحرام ، ... ) ١١٧-١٢٣
- تنبيه : قوله : ولا يجوز لمن أراد دخول  
 ١١٨ مكة ...
- فصل : ومن دخل الحرم بغير إحرام ، ممن  
 يريد الإحرام ، فلا قضاء عليه ... ١٢٢
- فائدة : لو تجاوز الحر المسلم المكلف الميقات  
 ١٢٢ بلا إحرام ، ...
- فصل : ومن كان منزله دون الميقات خارجاً  
 ١٢٣ من الحرم ، ...
- ١١٥٣-مسألة: ( ومن جاوزه مريدًا للنسك ) غير محرم  
 ( رجع ) من الميقات ( فأحرم منه ،  
 ١٢٣-١٢٦ فإن أحرم من موضعه ، ... )

- تنبيه: ظاهر كلام المصنف ، أنه لو رجع ،  
فأحرم من الميقات قبل إحرامه ، أنه  
لا شيء عليه ... ١٢٤
- فصل : ولو أفسد المحرم من دون الميقات  
حجّه ، ... ١٢٥
- فائدتان ؛ إحداهما ، الجاهل والناسي ،  
كالعالم العامد ، ... ١٢٥
- الثانية ، لو أفسد نسكه هذا ، لم  
يسقط دم المجاوزة ... ١٢٦
- فصل : وإن جاوز الميقات غير محرم ،  
وخشى إن رجع إلى الميقات فوات  
الحج ، ... ١٢٦
- ١١٥٤-مسألة: ( والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته ، ولا  
يحرم بالحج قبل أشهره ، فإن فعل فهو  
مُخرم ) ١٢٧-١٣٢
- تنبيه : ظاهر قوله : والاختيار أن لا يحرم  
قبل ميقاته ... ١٢٧
- فصل : ويكره الإحرام بالحج قبل  
أشهره ، ... ١٣١
- ١١٥٥-مسألة: ( وأشهر الحج ؛ شوال ، وذو القعدة ،  
وعشر من ذى الحجة ) ١٣٢-١٣٤
- فائدة : الصحيح ، أن فائدة الخلاف تعلق

- الحنث به ... ١٣٢  
فصل : فأما العمرة فكل الزمان ميقات  
لها ، ... ١٣٤

### باب الإحرام

- ١١٥٦-مسألة: ( يستحب لمن أراد الإحرام أن ... ) ١٣٥-١٤٢  
فائدتان ؛ إحداهما ، الإحرام ؛ هو نية  
النسك ... ١٣٥  
الثانية ، لو أحرم حال وطئه ،  
انعقد إحرامه ... ١٣٥  
تنبيه : شمل قوله : يستحب لمن أراد  
الإحرام أن يقتسل ... ١٣٥  
فائدة : إذا لم يجد ماءً ، فالصحيح من  
المذهب ، ... ، أنه يتيمم ... ١٣٦  
فصل : ويستحب للمرأة الغسل ،  
كالرجل ، ... ١٣٧  
فصل : ويستحب التنظيف...؛ لأنه أمر  
يسن له الاغتسال والطيب ، فُسِّنَ  
له هذا ، ... ١٣٨  
فصل : ويستحب لمن أراد الإحرام أن  
يتطيب في بدنه خاصة ، ... ١٣٨  
فصل : فإن طيب ثوبه ، فله استدامة  
لبسه ، ما لم ينزعه ، ... ١٤١  
فصل : ويستحب أن يلبس ثوبين أبيضين  
نظيفين ؛ إزارًا ورداءً ؛ ... ١٤٢  
فصل : ويتجرد عن الخيط إن كان

- رجلاً ، ... ١٤٢
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ويلبس ثوبين
- نظيفين ؛ ... ١٤٢
- الثانية ، يجوز إحرامه في ثوب
- واحد ... ١٤٢
- ١١٥٧-مسألة: ( ويصل ركعتين ، ويحرم عقيبهما ) ١٤٣-١٤٥
- فائدة : لا يصل الركعتين في وقت نهى ... ١٤٤
- ١١٥٨-مسألة: ( وينوى الإحرام بنسك معين ، ولا يتعقد
- إلا بالنية ) ١٤٧-١٤٥
- تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وينوى الإحرام
- بنسك معين ، ... ١٤٥
- الثاني ، ظاهر قوله : ويشترط -
- أى يستحب - فيقول: ... ١٤٧
- فصل : وينوى الإحرام بقلبه ، ولا يتعقد
- إلا بالنية ؛ ... ١٤٦
- ١١٥٩-مسألة: ( ويشترط ، فيقول : اللهم إني أريد
- النسك الفلاني ، ... ) ١٤٧-١٥٠
- فائدة : الاشتراط يفيد شيئين ؛ ... ١٤٩
- ١١٦٠-مسألة: ( وهو مخير بين التمتع والإفراد والقران ) ١٥٠ ، ١٥١
- ١١٦١-مسألة: ( وأفضلها التمتع ، ثم الإفراد ) ثم القران
- ( وعنه ، ... ) ١٥١-١٦٢
- فائدة : اختلف العلماء في حجة النبي
- ﷺ ، بحسب المذاهب ، ... ١٥٥



١١٦٢-مسألة: ( وصفة التمتع ؛ أن يحرم بالعمرة في أشهر

الحج ، ... ) ١٦٦-١٦٧

فصل : إلا أن يكون معه هدى ، فله

ذلك ؛ ... ١٦٥

فصل : فأما إدخال العمرة على الحج فلا

يجوز ، ... ١٦٦

الحج على العمرة الإحرام

به في أشهره ... ١٦٦

الثانية ، لو شرع في طواف

العمرة ، لم يصح إدخال

الحج عليها ، ... ١٦٦

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يستحب

أن ينطق بما أحرم به من عمرة أو حج

أوهما ... ١٦٧

فائدة : مذهب الإمام أحمد ، وأكثر

أصحابه ، أن عمل القارن كالمفرد

في الإجزاء ... ١٦٧

١١٦٣-مسألة: ( ويجب على المتمتع والقارن دم نسك ،

إذا لم يكونا من حاضري المسجد

الحرام ؛ ... ) ١٦٨-١٨٥

فصل : والدم الواجب شاة ، أو ... ١٦٩

فائدة : لا يلزم الدم حاضري المسجد

الحرام ... ١٦٩

فصل : وإنما يجب الدم بشروط

١٧٠ خمسة ؛ ...

فوائد ؛ الأولى ، من له منزل قريب دون

مسافة القصر ، ومنزل بعيد

فوق مسافة القصر ، لم يلزمه

١٧١ دم ...

الثانية ، لو دخل آفاق مكة ،

متمتعاً ناوياً الإقامة بها بعد

١٧١ فراغ نسكه ، ... ، فعليه دم ...

الثالثة ، لو استوطن آفاق مكة ،

فهو من حاضري المسجد

١٧٢ الحرام .

الرابعة ، لو استوطن مكى الشام أو

غيرها ، ثم عاد مقيماً

١٧٢ متمتعاً ، ...

فصل : وحاضرو المسجد الحرام أهل

١٧٧ الحرم ، ومن ...

فوائد ؛ إحداها ، لا يعتبر وقوع النسكين

١٧٧ عن واحد ...

الثانية ، لا تعتبر هذه الشروط - في

١٧٨ كونه متمتعاً ، ...

الثالثة ، لا يسقط دم التمتع والقران

١٧٩ بإفساد نسكهما ...

- الرابعة ، لا يسقط دمهما أيضًا  
 ١٧٩ بفواته ...  
 الخامسة ، إذا قضى القارن قارنًا ،  
 ١٨٠ لزمه دمان ؟ ...  
 السادسة : يلزم دم التمتع والقارن  
 بطلوع فجر يوم  
 ١٨٢ النحر ...  
 فصل : إذا كان للمتمتع قرينان ؛ قرية ،  
 وبعيدة ، فهو من حاضري المسجد  
 ١٧٨ الحرام ؛ ...  
 فصل : فإن دخل الآفاق مكة متمتعًا ناويًا  
 ١٧٨ الإقامة بها بعد تمتعه ، ...  
 فصل : وهذا الشرط الخامس شرط  
 ١٧٩ لوجوب الدم عليه ، ...  
 فصل : إذا ترك الآفاق الإحرام من  
 الميقات ، وأحرم من دونه بعمره ،  
 ثم حل منها ، وأحرم بالحج من مكة  
 ١٧٩ من عامه ، ...  
 فصل في وقت وجوب الهدى وذبحه : أما  
 ١٨١ وقت وجوبه ، ...  
 فصل : ويجب الدم على القارن في قول عامة  
 ١٨٣ أهل العلم ، ...  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، هذا الحكم المتقدم في

- ١٨٤ لزوم الدم ...
- الثاني ، هذا الحكم مع وجود
- ١٨٥ الهدى ، أما ...
- ١١٦٤-مسألة: ( ومن كان مفردًا أو قارنًا ، أحببنا له أن  
يفسخ إذا طاف وسعى ويجعلها  
١٨٥-١٩٢ ( عمرة ؛ ... )
- فصل : وإذا فسخ الحج إلى العمرة صار  
١٩١ متمتعًا ، ...
- ١١٦٥-مسألة: ( ولو ساق المتمتع الهدى ، لم يكن له أن  
١٩٢-١٩٤ يحل )
- فائدتان؛ إحداهما، حيث صح الفسخ، فإنه  
١٩٣ يلزمه دم ...
- الثانية، قال في «المستوعب»: لا  
يستحب الإحرام بنية  
١٩٤ الفسخ ...
- فصل : فأما المعتمر غير المتمتع ، فإنه يحل  
١٩٤ بكل حال ...
- ١١٦٦-مسألة: ( والمرأة إذا دخلت متمتعة فحاضت، ...) ١٩٤-١٩٨
- ١١٦٧-مسألة: ( ومن أحرم مطلقًا ، صح ، وله صرفه  
١٩٨ إلى ما شاء )

- ١١٦٨-مسألة: ( وإن أحرم بمثل ما أحرم به فلان ، انعقد  
إحرامه بمثله ) ٢٠١-١٩٩
- ١١٦٩-مسألة: ( وإن أحرم بمجتين أو عمرتين ، انعقد  
إحرامه بإحدهما ) ٢٠٢، ٢٠١
- فائدة : قوله : وإن أحرم بمجتين أو  
عمرتين ، انعقد بإحدهما ... ٢٠١
- ١١٧٠-مسألة: ( وإن أحرم بنسك ونسيه ، جعله  
عمرة . وقال القاضي : يصرفه إلى ما  
شاء ) ٢٠٥-٢٠٢
- فائدة : لو عيّن المنسّى بقران ، صح  
حجه ، ... ٢٠٣
- ١١٧١-مسألة: ( وإن أحرم عن رجلين ، وقع عن  
نفسه ) ٢٠٥
- فائدة : قوله : وإن أحرم عن رجلين ، وقع  
عن نفسه ... ٢٠٥
- ١١٧٢-مسألة: ( وإن أحرم عن أحدهما لا بعينه ، وقع  
عن نفسه ... ) ٢٠٦، ٢٠٥
- فائدة : يؤدب من أخذ من اثنتين حجتين  
ليحج عنهما في عام واحد ؛ ... ٢٠٦
- ١١٧٣-مسألة: ( وإذا استوى على راحلته ، لبي تلبية  
رسول الله ﷺ : ... ) ٢١٠-٢٠٦

فصل : ولا تستحب الزيادة على تلبية

رسول الله ﷺ ، ولا تكره ... ٢٠٩

١١٧٤-مسألة: ( والتلبية سنة ، ويستحب رفع الصوت

بها ، والإكثار منها ، ... ) ٢١٠-٢١٥

فائدتان ؛ إحداهما ، التلبية سنة ... ٢١٠

الثانية ، يستحب أن يلبي عن

أخرس ومريض ... ٢١٠

تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : لبي تلبية

رسول الله ﷺ إليك

اللهم... ٢١٠

الثاني ، ظاهر قوله : ويستحب

رفع الصوت بها ... ٢١١

فصل : ويستحب الإكثار منها على كل

حال ؛ ... ٢١٢

فصل : ولا يستحب رفع الصوت بها في

مساجد الأمصار ، ... ٢١٢

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : والدعاء بعدها... ٢١٢

الثانية ، لا يستحب تكرار التلبية

في حالة واحدة ... ٢١٢

فصل : ويستحب الدعاء بعدها ، ... ٢١٣

فصل : ويستحب ذكر ما أحرم به في

تلبيته ... ٢١٤

- فصل : ولا يلبي بغير العربية ، إلا أن يعجز  
عنها ؛ ... ٢١٥
- فصل : وإن حج عن غيره ، كفاه مجرد النية  
عنه ... ٢١٥
- ١١٧٥-مسألة: ( ويلبي إذا علا نشزًا ، أو هبط  
واديًا ، ... ) ٢١٧-٢١٥
- فصل : ويجزئ من التلبية في دبر الصلاة  
مرة واحدة ... ٢١٦
- فصل : ولا بأس بالتلبية في طواف  
القدوم ... ٢١٧
- فصل : ولا بأس أن يلبي الحلال ... ٢١٧
- ١١٧٦-مسألة: ( ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ، إلا بقدر  
ما تُسمع نفسها ) ٢١٨
- فوائد ؛ الأولى ، لا تشرع التلبية بغير  
العربية لمن يقدر عليها ...  
الثانية ، يستحب أن يذكر نسكه  
في التلبية .... ٢١٨
- الثالثة ، لا بأس بالتلبية في طواف  
القدوم ... ٢١٨
- الرابعة ، لا بأس أن يلبي  
الحلال ... ٢١٩
- تنبيه : هذا أحكام فعل التلبية ، أما وقت  
قطعها ، ... ٢١٩

## باب محظورات الإحرام

- ( وهي تسعة ) ١١٧٧- مسألة: ( حلق الشعر ) ٢٢٢ ، ٢٢١
- فصل : فإن كان له عذر ... ، فله  
٢٢١ إزالته ؛ ...
- ١١٧٨- مسألة: ( وتقليم الأظفار ) ٢٢٣ ، ٢٢٢
- ١١٧٩- مسألة: ( فمن حلق أو قلم ثلاثة ، فعليه دم ... ) ٢٢٣ - ٢٢٥
- ١١٨٠- مسألة: ( وفيما دون ذلك في كل واحد مد من  
٢٢٨ - ٢٢٥ طعام ... )
- فصل : وحكم الأظفار حكم الشعر فيما  
٢٢٦ ذكرنا ...
- فصل : وفي قص بعض الظفر ما في  
٢٢٧ جميعه ، ...
- ١١٨١- مسألة: ( وإن حُلِقَ رأسه بإذنه ، فالفدية  
عليه ، وإن كان مكرهاً أو  
٢٢٨ ، ٢٢٩ نائماً ، ... )
- فائدة : لو حُلِقَ رأسه وهو ساكت ولم  
٢٢٨ ينه ، ...
- ١١٨٢- مسألة: ( وإن حلق محرم رأس حلال ، فلا فدية  
٢٣٠ ، ٢٢٩ عليه )



- فائدة : لو طُيب غيره ، فحكمه حكم  
الحال ، ... ٢٣٠
- ١١٨٣-مسألة: ( وقطع الشعر ونشفه كحلقه ، وشعر  
الرأس والبدن واحد ... ) ٢٣٠-٢٣٢
- فائدة : ذكر جماعة من الأصحاب ، أنه لو  
لبس أو تطيب في رأسه وبدنه ، ... ٢٣١
- ١١٨٤-مسألة: ( وإن خرج في عينيه شعر فقلعه ، ... ،  
فلا فدية عليه ) ٢٣٢-٢٣٦
- فوائد : الأولى ، لو حصل له أذى من غير  
الشعر،...، أزاله وفدى،... ٢٣٣
- الثانية ، يجوز له تحليل لحيته ، ولا  
فدية بقطعه بلا تعمد ... ٢٣٣
- الثالثة ، يجوز له حلق رأسه وبدنه  
برفق ... ٢٣٣
- الرابعة ، يجوز غسله في حمام وغيره  
بلا تسريح ... ٢٣٤
- الخامسة ، يجوز له غسل رأسه  
بسدر أو خطمي ... ٢٣٤
- فصل : وإن خلل شعره ، فسقطت  
شعرة ، ... ٢٣٤
- فصل : قال رحمه الله : ( الثالث ، تغطية  
رأسه ، ... ) ٢٣٤

- ٢٣٤ تنبيه : قوله : الثالث ، تغطية الرأس ...  
فصل : والأذنان من الرأس ، تحرم  
٢٣٥ تغطيتهما ، كسائر الرأس ...  
فائدة : فعل بعض المنهى عنه ، كفعله كله  
٢٣٦ في التحريم .
- ١١٨٥-مسألة: ( وإن استظل بالحميل ، ففيه روايتان ) ٢٣٦-٢٤٠  
تنبيه : اختلف الأصحاب في محل الروايتين  
الأولين ؛ ... ٢٣٩  
فوائد ؛ إحداها ، وكذا الخلاف والحكم  
إذا استظل بشوب  
٢٤٠ ونحوه ، ...  
الثانية ، لا أثر للقصد وعدمه فيما  
فيه فدية ، ... ٢٤٠  
الثالثة ، يجوز تلبيد رأسه بغسل أو  
صمغ ونحوه ؛ ... ٢٤١
- ١١٨٦-مسألة: ( وإن حمل على رأسه شيئا ، ... فلا شيء  
عليه ) ٢٤١-٢٤٣  
فصل : ولا بأس أن يستظل بالسقف  
والحائط والشجرة والخباء ، ... ٢٤٢
- ١١٨٧-مسألة: ( وفي تغطية الوجه روايتان ) ٢٤٣ ، ٢٤٤  
١١٨٨-مسألة: ( الرابع ، لبس الخيط والخفين ) ٢٤٥ ، ٢٤٦

١١٨٩-مسألة: ( إلا أن لا يجد إزارًا ، فليلبس

سراويل ، ... ) ٢٥٣-٢٤٦

فصل : وإذا لبس الخفين ، مع عدم

التعلين ، ... ٢٤٨

تنبيه : ظاهر قوله : ولا يقطعهما ... ٢٤٩

فوائد : الأولى ، الرأ أن كالخف فيما تقدم . ٢٥٠

الثانية ، لو لبس مقطوعًا دون

الكعبين ، مع وجود نعل ،

لم يجوز ، وعليه الفدية... ٢٥٠

الثالثة ، لو وجد نعلًا لا يمكنه

لبسها ، لبس الخف ، ولا

فدية ... ٢٥٢

الرابعة ، يباح النعل كيفما

كانت ... ٢٥٢

فصل : فإن لبس المقطوع مع وجود

النعل ، لم يجوز له ، ... ٢٥١

فصل : وقياس قول أحمد في اللالكة ،

والجمع ، ونحوهما ، ... ٢٥١

فصل : فأما النعل فيباح لبسها كيفما

كانت ، ... ٢٥١

فصل : فإن وجد نعلًا لم يمكنه

لبسها ، ... ٢٥٢

تنبيه : شمل قوله : لبس الخيط ... ٢٥٣

- فائدة : لا يشترط في اللبس أن يكون  
 كثيرًا ، ... ٢٥٣
- ١١٩٠-مسألة: ( ولا يعقد عليه منطقة ولا رداء ولا  
 غيره ، ... ) ٢٥٧-٢٥٣
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يعقد عليه  
 منطقة ... ٢٥٣
- الثانية ، يجوز شد وسطه بمنديل  
 وحبل ونحوهما ، ... ٢٥٣
- فصل : فأما الإزار ، فيجوز عقده ؛ ... ٢٥٥
- فصل : فأما الهميان ، فهو مباح  
 للمحرم ، ... ٢٥٥
- فصل : فإن لم يكن في الهميان نفقة ، لم يجوز  
 عقده ؛ ... ٢٥٦
- ١١٩١-مسألة: ( وإن طرح على كتفيه قباء ، فعليه  
 الفدية ... ) ٢٥٨ ، ٢٥٧
- ١١٩٢-مسألة: ( ويتقلد بالسيف عند الضرورة ) ٢٦٢-٢٥٨
- تنبيه : مفهوم قوله : ويتقلد بالسيف عند  
 الضرورة ... ٢٥٨
- فائدة : الخنثى المشكل إن لبس المخيط ، ... ٢٥٩
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله :
- ( الخامس ، الطيب ، ... ) ٢٦٠
- فصل : وليس له شم الأدهان المطيبة ، ... ٢٦١

١١٩٣-مسألة: ( وشم المسك والكافور والعنبر

والزعفران ... ) ٢٦٢-٢٦٤

فصل : ومتى يُجعل شيء من الطيب في

مأكول أو مشروب ، ... ٢٦٢

فصل : فإن ذهبت رائحته وبقي

طعمه ، ... ٢٦٣

فصل : ولا يجوز أن يأكل طيبًا ، ولا

يكتحل به ، ولا يستعط به ، ولا

يحتقن به ؟ ... ٢٦٤

١١٩٤-مسألة: ( وإن مسَّ من الطيب مالا يعلق بيده ،

فلا فدية عليه ) ٢٦٤

١١٩٥-مسألة: ( وله شَم العود والفواكه والشيح

والخزامى ) ٢٦٤ ، ٢٦٥

فائدة : قوله : وله شَم العود والفواكه ... ٢٦٤

١١٩٦-مسألة: ( وفي شَم الریحان والنرجس والورد

والبنفسج ... ) ٢٦٥-٢٧١

تنبيهان ؛ الأول ، مراده بالریحان ، الریحان

الفارسی ... ٢٦٨

الثاني ، تابع المصنف أبا الخطاب

في حكاية الروايتين ... ٢٦٨

- فائدة : الریحان وغيره نحوه كأصله ... ٢٦٨  
فصل : فأما الادھان بدهن ، لا طيب  
٢٦٩ فيه ، ...  
فصل : فأما دهن سائر البدن ، فلا نعلم عن  
٢٧٠ أحمد فيه منعا ، ...  
تنبيهات ؛ الأول ، شمل قول المصنف :  
والادھان بدهن غير  
٢٧٠ مطيب ...  
الثاني ، ظاهر قوله : في  
٢٧٠ رأسه ...  
الثالث ، حيث قلنا بالتحريم ،  
٢٧١ فإن الفدية تجب ، ...  
١١٩٧-مسألة: ( وإن جلس عند العطار ، أو في موضع  
ليشم الطيب ، فشمه ، ... ) ٢٧٢-٢٧٦  
فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز لمشتري الطيب  
٢٧٣ حمله وتقليبه ، ...  
الثانية ، لو لبس ، أو تطيب ، أو  
٢٧٣ غطى رأسه جاهلا ، ...  
تنبيه : يأتي حكم غير الوحشي ، وما هو  
٢٧٦ مختلف فيه ، عند قوله : ...  
١١٩٨-مسألة: ( فمن أتلفه ، أو تلف في يده ، أو أتلف  
جزءا منه ، فعليه جزاؤه ) ٢٧٦، ٢٧٧

- فصل : ويضمن ما تلف في يده ، وإن  
 صاده لم يملكه ؛ ... ٢٧٧
- فصل : وإن أتلّف جزءاً من الصيد ، فعليه  
 ضمانه ؛ ... ٢٧٧
- ١١٩٩-مسألة: ( ويضمن ما دل عليه ، أو أشار  
 إليه ، ... ) ٢٧٧-٢٨٤
- فائدة : قوله : ويضمن ما دل عليه ، أو  
 أشار إليه .. ٢٧٧
- فصل : وليس له الإعانة على الصيد  
 بشيء ، .. ٢٧٨
- فوائد ؛ إحداها ، لا ضمان على دالّ  
 ويشير إذا كان قد رآه من  
 يريد صيده قبل ذلك، ... ٢٧٩
- الثانية ، لا يحرم دلالة على طيب  
 ولباس ... ٢٧٩
- الثالثة ، لو نصب شبكة ثم  
 أحرم ، ... ٢٧٩
- فصل : فإن دل محرماً على الصيد ،  
 فقتله ، ... ٢٨٠
- فصل : فإن أعار قاتل الصيد سلاحاً ،  
 فقتله به ، ... ٢٨٢

- فصل : فإن دل الحلال محرماً على صيد ،  
 ٢٨٣ فقتله ، ...
- فصل : وكذلك إن كان شريكه  
 ٢٨٤ سبُعاً ، ...
- فوائد : الأولى ، كذا الحكم والخلاف لو  
 ٢٨٤ كان الشريك سبُعاً ، ...
- الثانية ، لو كان الدال والشريك  
 ٢٨٤ لا ضمان عليه ، ...
- الثالثة ، لو دلَّ حلال حلالاً على  
 ٢٨٤ صيد في الحرم ...
- ١٢٠٠-مسألة: ( ويحرم عليه الأكل من ذلك كله ،  
 ٢٩١-٢٨٥ وأكل ما صيد لأجله ، ... )
- فصل : ولا يحرم عليه الأكل من غير  
 ٢٨٧ ذلك ...
- فصل : وما حرم على المحرم لكونه دل عليه  
 أو أعان عليه أو صيد من أجله ، لا  
 ٢٨٨ يحرم على الحلال أكله ؛ ...
- فائدتان ؛ إحداهما ، ما حرم على المحرم ،  
 بدلالة أو إعانة أو صيد  
 ٢٨٨ له ، ...
- الثانية ، لو قتل المحرم صيداً ، ثم  
 ٢٨٩ أكله ، ...



- فصل : وإذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ،  
 ٢٨٩ ضمنه للقتل دون الأكل ...
- فصل : وإذا ذبح المحرم الصيد ، صار  
 ٢٩٠ ميتة ، ...
- تنبيه : دخل في قوله : ولا يحرم عليه الأكل  
 ٢٩٠ من غير ذلك ...
- ١٢٠١-مسألة: ( وإن أتلف بيض صيد ، أو نقله إلى  
 ٢٩٣-٢٩١ موضع آخر ففسد ، ... )
- تنبيه : ظاهر قوله : فعليه ضمانه  
 ٢٩١ بقيمته ...
- فصل : وإن نقل بيض صيد ، فجعله تحت  
 ٢٩٣ آخر ، ...
- ١٢٠٢-مسألة: ( ولا يملك الصيد بغير الإرث . وقيل :  
 ٢٩٦-٢٩٤ لا يملكه به أيضا )
- فصل : وإن ورثه المحرم ملكه ؛ ...  
 ٢٩٥
- ١٢٠٣-مسألة: ( وإن أمسك صيدا حتى تحلل ، ثم تلف  
 ٢٩٧، ٢٩٦ أو ذبحه ، ... )
- فوائد : الأولى ، وكذا الحكم لو أمسك  
 صيد الحرم، وخرج به إلى  
 ٢٩٦ الحل .
- الثانية ، لو صلب الصيد بعد  
 إخراجه إلى الحل، أو بعد

٢٩٦ حله، ضمنه بقيمته،...

الثالثة ، لو ذبح المحرم صيدًا ، أو

٢٩٧ قتله، فهو ميتة...

الرابعة ، لو ذبح مُحل صيد حرم ،

٢٩٧ فكالمُحرم ...

الخامسة، لو كسر محرم بيض صيد،

٢٩٧ حرم عليه أكله،...

١٢٠٤-مسألة: ( وإن أحرم وفي يده صيده ، أو دخل

٣٠٢-٢٩٨ الحرم بصيد ، ... )

فصل : ومن ملك صيدًا في الحل ، فأدخله

٣٠١ الحرم ، ...

٣٠١ فائدة : لو أمسك صيدًا في الإحرام ، ...

فصل : فإن أمسك صيدًا في الحرم ،

٣٠٢ فأخرجه إلى الحل ، ...

فائدة : لو أمسكه حتى حل فملكه باق

٣٠٢ عليه ...

١٢٠٥-مسألة: ( وإن قتل صيدًا صائلاً عليه دفعا عن

٣٠٤-٣٠٢ نفسه ، ... )

فصل : فإن خلّص صيدا من سبع ، ... ،

٣٠٣ فتلف بذلك ، فلا ضمان عليه ...

١٢٠٦-مسألة: ( ولا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم

٣١٦-٣٠٤ حيوان إنسى ، ... )

- فصل : فأما المحرم أكله فهو ثلاثة  
 ٣٠٥ أقسام ؛ ...  
 ٣٠٩ فصل : ولا بأس أن يقرّد المحرم بعيره ...  
 ٣٠٩ فصل : فأما القمل ، ففيه روايتان ؛ ...  
 فصل : فإن تفلّى المحرم ، أو قتل قملاً ، فلا  
 ٣١١ فدية فيه ، ...  
 فصل : والخلاف إنما هو في قتله للمحرم أما  
 ٣١٢ في الحرم ...  
 فصل : ولا بأس بغسل المحرم رأسه وبدنه  
 ٣١٢ برفق ...  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن الروائتين  
 ٣١٢ في تحريم قتل القمل ، ...  
 فصل : ويكره له غسل رأسه بالسدر  
 ٣١٤ والخطمي ونحوهما ؛ ...  
 ٣١٤ فصل : يجوز قتل البراغيث مطلقاً ...  
 تنبيه : مفهوم قوله : إلا القمل ، إذا قتله  
 ٣١٥ المحرم ...  
 فوائد تتعلق باستحباب قتل كل مؤذ من  
 ٣١٧-٣١٥ حيوان وطير .  
 ١٢٠٧-مسألة : ( ولا يحرم صيد البحر على المحرم ، وفي  
 ٣١٩-٣١٧ إباحته في الحرم روايتان )  
 فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يحرم صيد  
 ٣١٧ البحر على المحرم ...

- الثانية ، ما يعيش في البر  
 ٣١٧ والبحر ، ...
- فصل : وهل يباح صيد البحر في  
 ٣١٨ الحرم ؟ ...
- ١٢٠٨-مسألة : ( ويضمن الجراد بقيمته ، فإن انفرش في  
 ٣٢٢-٣١٩ طريقه ، ... )
- فصل : فإن انفرش الجراد في طريقه ، فقتله  
 ٣٢١ بالمشى عليه ، ...
- فائدة : حكم بيع الطير إذا أتلفه لحاجة ،  
 ٣٢٢ كالشئ عليه ، ...
- ١٢٠٩-مسألة : ( ومن اضطر إلى أكل الصيد،...، فله  
 ٣٢٦-٣٢٢ فعله ، وعليه الفداء )
- تنبيه : يأتي في آخر كتاب الأطعمة ، في  
 كلام المصنف ، لو اضطر إلى الأكل  
 ووجد ميتة وصيدًا وهو محرم أو في  
 ٣٢٣ الحرم ...
- فائدة : لو كان بالمحرم شيء ولا يجب أن  
 يطلع عليه أحد ، جاز له اللبس ،  
 ٣٢٤ وعليه الفداء ...
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله :  
 ( السابع ، عقد النكاح لا يصح  
 ٣٢٤ منه ... )
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو قال الزوج :  
 تزوجت بعد أن  
 ٣٢٦ حلت ...

- الثانية ، لو أحرم الإمام ، منع من  
التزويج لنفسه وتزويج  
٣٢٦ ... أقاربه ،
- فصل : وإذا وُكِّلَ المحرم حلالاً في النكاح ،  
فَعَقِدَ له النكاح بعد تحلل  
٣٢٨ ... الموكَّل ،
- فصل : وإذا وُكِّلَ الحلال مُجَلَّلاً في  
النكاح ، فَعَقِدَ النكاح ، وأحرم  
٣٢٨ ... الموكَّل ،
- فصل : فإن تزوج ، أو زُوجَ ، أو زُوِّجَت  
٣٢٨ ... المحرمة ،
- فصل : ويكره للمُحَرِّمِ الخطبة ، وخطبة  
٣٣٠ ... المحرمة ،
- فوائد ؛ الأولى ، تكره خطبة المحرم كخطبة  
٣٣٠ ... العقد وشهوده ...
- الثانية ، تكره الشهادة فيه ... ٣٣٠
- الثالثة ، يصح شراء الأمة للوطء  
٣٣١ ... وغيره ...
- فصل : ويكره أن يشهد في النكاح ؛ ... ٣٣١
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : ( الثامن ،  
الجماع في الفرج ؛ ... ) ٣٣١
- فصل : ومتى كان قبل التحلل الأول فسد  
٣٣٣ ... الحج ؛ ...
- فصل : ولا فرق بين الوطء في القبل  
٣٣٣ ... والدبر ، ...

- فصل : والعمد والنسيان فيما ذكرنا  
 ٣٣٤ سواء ...
- فصل : ويجب به بدنة ، ...  
 ٣٣٥
- فصل : وحكم المرأة حكم الرجل في فساد الحج ؛ ...  
 ٣٣٥
- ١٢١٠-مسألة: ( وعليهما المضي في فاسده ، والقضاء على الفور من حيث أحرمنا أولاً ... )  
 ٣٣٦-٣٣٩
- فصل : ويحرم بالقضاء من أبعد الموضعين ؛ ...  
 ٣٣٨
- فصل : ونفقة المرأة في القضاء عليها إن طاوعت ؛ ...  
 ٣٣٩
- ١٢١١-مسألة: ( ويضرقان في القضاء من الموضع الذى أصابها فيه إلى أن يحلأ ... )  
 ٣٣٩-٣٤٥
- ٣٤١ تنبيهان ؛ أحدهما ، معنى التفرق ؛ ...  
 الثانى ، ظاهر كلام المصنف أن زوجها الذى وطئها يجوز ويصلح أن يكون محرماً لها فى حجة القضاء ...  
 ٣٤١
- فصل : وإذا أفسد القارن نسكه ، ...  
 ٣٤٢
- فوائد ؛ الأولى ، حكم العمرة حكم الحج فى فساده بالوطء قبل الفراغ من السعى و ...  
 ٣٤٢
- الثانية ، قضاء العبد كتنذره ...  
 ٣٤٤
- الثالثة ، يلزم الصبي القضاء ، ...  
 ٣٤٤

الرابعة ، يكفى العبد والصبي حجة

القضاء عن حجة

الإسلام ... ٣٤٥

الخامسة ، لو أفسد القضاء ، لزمه

قضاء الواجب الأول لا

القضاء . ٣٤٥

فصل : وحكم العمرة حكم الحج في

فسادها بالوطء قبل الفراغ من

السعى ، ... ٣٤٣

فصل : إذا أفسد القارن والمتمتع

نسكهما ، ... ٣٤٤

١٢١٢-مسألة: ( وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد

نسكه ، ... ) ٣٤٥-٣٥٩

فائدة : هل يكون بعد التحلل الأول

محرمًا ؟ ... ٣٤٧

فصل : ومتى وطئ بعد رمى الجمرة لم

يفسد حجه ؟ ... ٣٤٩

فصل : فإن طاف للزيارة ، ولم يرم ، ثم

وطئ ، ... ٣٤٩

فصل : والقارن كالمفرد ، في أنه إذا وطئ

بعد الرمي لم يفسد حجه ولا

عمرته ؟ ... ٣٤٩

- فصل : وإذا أفسد القضاء لم يجب عليه  
 ٣٥١ قضاؤه ، ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو طاف للزيارة ولم  
 ٣٥١ يرم ، ثم وطىء ، ...  
 الثانية ، العمرة كالحج فيما  
 ٣٥١ تقدم ، ...  
 فصل : قال الشيخ ، رضى الله عنه :  
 ( التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج  
 ٣٥١ لشهوة ، ... )  
 فصل : وفي فساد النسك به روايتان ؛ ... ٣٥٢  
 فصل : فإن كرر النظر ، فأنزله أو لم  
 ٣٥٤ ينزل ، لم يفسد حجه ، ..  
 فصل : قال ، رضى الله عنه : ( والمرأة  
 ٣٥٤ لإحرامها في وجهها ، ... )  
 فصل : فإن احتاجت إلى ستر  
 ٣٥٦ وجهها ؛ ...  
 تنبيه : مفهوم كلام المصنف وغيره ، أن  
 ٣٥٦ غير الوجه لا يحرم تغطيته ...  
 فصل : ويجتمع في حق المحرمة وجوب  
 تغطية الرأس ، وتحريم تغطية  
 ٣٥٧ الوجه ...  
 فصل : ولا بأس للمرأة أن تطوف منتقبة ،  
 ٣٥٧ إن لم تكن محرمة ...



- فائدة : يجتمع في حق المحرمة وجوب تغطية الرأس ، وتحريم تغطية الوجه ، ... ٣٥٧
- فصل : ويحرم عليها ما يحرم على الرجل ؛ ... ، إلا لبس المخيط ، وتظليل المحمل ... ٣٥٨
- فصل : ويستحب للمرأة عند الإحرام ما يستحب للرجل ؛ ... ٣٥٩
- ١٢١٣-مسألة: ( ولا تلبس القفازين ، ولا الخلخال ، ولا تكتحل بالإثمد ) ٣٥٩-٣٦٥
- فائدة : لو لفت على يديها خرقة أو خرقة ، ... ٣٦٠
- فصل : فأما الخلخال ، وما أشبهه من الحللى ، ... ٣٦١
- فائدة : لا يحرم عليها لباس زينة ، ... ٣٦٢
- فصل : والكحل بالإثمد في الإحرام مكروه للمرأة والرجل ، ... ٣٦٢
- فصل : فأما الكحل بغير الإثمد والأسود ، فلا كراهة فيه ، إذا لم يكن مطيباً ؛ ... ٣٦٤
- فصل : وإذا أحرم الخنثى المشكل ، لم يلزمه اجتناب المخيط ؛ ... ٣٦٥

١٢١٤-مسألة: ( ويجوز لبس المعصفر والكحل ،

والخضاب بالخناء ، والنظر في المرأة

لها جميعا ) ٣٦٥-٣٧٥

فصل : ويستحب للمرأة أن تحتضب

٣٦٧ بالخناء عند الإحرام ؛ ...

فائدة : يستحب لها الخضاب بالخناء عند

٣٦٧ الإحرام ...

فصل : ولا بأس بالنظر في المرأة

٣٦٨ للحاجة ، ...

فصل : وللمحرم أن يحتجم ، ولا فدية

٣٦٩ عليه ، ...

فائدة : قال الآجري ، ... ويلبس

٣٧٠ الخاتم ....

فصل : ويجتنب المحرم ما نهاه الله تعالى

٣٧١ عنه ، ...

٣٧١ فائدة : يجتنب المحرم ما نهى الله عنه ، ...

فصل : ويستحب له قلة الكلام ، إلا فيما

٣٧٣ ينفع ؛ ...

فصل : ويجوز للمحرم أن يتجر ، ويصنع

٣٧٥ الصنائع ، ...

## باب الفدية

- ٣٧٧ ( وهي على ثلاثة أضرب ؛ ... )  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف ،  
 ٣٧٩ أنه لا يجزئ الخبز ...  
 الثاني ، ظاهر كلامه ، أنه سواء  
 كان معذورًا ، أو غير  
 ٣٧٩ معذور ...  
 فصل : والحديث إنما ذكر فيه التمر ، ويقاس  
 ٣٨٠ عليه ...  
 فائدة : يجوز له تقديم الكفارة على الحلق ،  
 ٣٨٠ ككفارة اليمين .  
 فصل : ومن أبيع له حلق رأسه ، جاز له  
 ٣٨١ تقديم الكفارة على الحلق ...  
 ١٢١٥-مسألة: ( النوع الثاني ، جزاء الصيد ؛ ... ) ٣٨١-٣٩٤  
 فصل : وإذا اختار المثل ، ذبحه وتصدق به  
 ٣٨٤ على فقراء الحرم ، ...  
 تنبيهات ؛ الأول ، التقويم يكون بالموضع  
 ٣٨٤ الذي أتلّفه فيه وبقربه ...  
 الثاني ، الطعام هنا ، هو الذي  
 يخرج في الفطرة ، وفدية  
 ٣٨٥ الأذى ، ...

- الثالث ، ظاهر قوله : فيطعم كل  
 ٣٨٦ مسكين مدًا ...  
 الرابع : ظاهر قوله أيضًا : أو  
 ٣٨٦ يصوم عن كل مد يوما ..  
 فوائد ؛ الأولى ، أطلق الإمام أحمد ... ،  
 فقال : يصوم عن كل مد  
 ٣٨٦ يومًا ...  
 الثانية ، لو بقي من الطعام مالا  
 يعدل يومًا ، صام عنه  
 ٣٨٨ يومًا ...  
 الثالثة ، لا يجب التتابع في هذا  
 ٣٨٨ الصيام ، ...  
 الرابعة ، لا يجوز أن يصوم عن  
 بعض الجزاء ، ويطعم عن  
 ٣٨٨ بعضه ...  
 فصل : فإن بقي من الطعام مالا يعدل  
 ٣٨٧ يومًا ، ...  
 فصل : وإن كان مما لا مثل له من  
 ٣٨٨ الصيد ، ...  
 فصل : قال رضى الله عنه : ( الضرب  
 الثانى على الترتيب ، وهو ثلاثة  
 ٣٨٩ أنواع ؛ ... )  
 فصل : ولكل واحد من صوم الثلاثة  
 ٣٩٠ والسبعة وقتان ؛ ...

فصل : فأما تقديم الصوم على إحرام

العمرة ، فلا يجوز ... ٣٩٢

فوائد ؛ الأولى ، يجوز تقديم صيام الثلاثة

أيام بإحرام العمرة ...

الثانية ، لا يجوز صومها قبل

الإحرام بالعمرة ... ٣٩٢

الثالثة ، وقت وجوب صوم الأيام

الثلاثة ، وقت وجوب

الهدى،... ٣٩٢

الرابعة ، ذكر القاضى ، و ...،

إن أخر صيام أيام التشريق

والأيام الثلاثة إلى يوم

النحر ، فقضاء ... ٣٩٣

١٢١٦-مسألة: ( فإن لم يصم قبل يوم النحر ، ... ) ٣٩٤-٣٩٧

١٢١٧-مسألة: ( وقال أبو الخطاب : إن أخر الصوم أو

الهدى لعذر ، ... ) ٣٩٧-٤٠٠

فصل : ولا يجب التتابع في صيام

التمتع ، ... ٣٩٩

فصل : ووقت وجوب الصوم وقت

وجوب الهدى ؛ ... ٣٩٩

فائدتان؛ إحداهما، قوله: ولا يجب التتابع في

الصيام... ٣٩٩

الثانية ، لو مات قبل الصوم،... ٣٩٩

١٢١٨-مسألة: ( ومتى وجب عليه الصوم ، فشرع فيه ،

ثم قدر على الهدى، ... ) ٤٠٠ ، ٤٠١

١٢١٩-مسألة: ( وإن وجب ، ولم يشرع ، فهل يلزمه

الانتقال ؟ ... ) ٤٠١ - ٤٠٣

فصل : ومن لزمه صوم المتعة ، فمات ...

٤٠٢ فلا شيء عليه .

فائدة: قال في...: إذا عدم هدى المتعة

ووجب الصيام عليه، ثم وجد الهدى

٤٠٢ قبل الشروع فيه،...

١٢٢٠-مسألة: ( النوع الثاني ، المحصر ، يلزمه الهدى ،

فإن لم يجد، ... ) ٤٠٣

١٢٢١-مسألة: ( النوع الثالث، فدية الوطء، تجب به

بدنة، فإن لم يجد، ... ) ٤٠٤ - ٤٠٨

فائدة تتعلق بالوطء، هل هو من

٤٠٦ الاستمتاع أم الاستهلاكات؟

فائدة تتعلق بحكم الانتقال من البدنة إلى

٤٠٧ الصيام .

١٢٢٢-مسألة: ( ويجب بالوطء في الفرج بدنة ، إن كان

٤٠٩ في الحنج، ... )

- ١٢٢٣-مسألة: ( ويجب على المرأة مثل ذلك، إن كانت  
مطاوعة، ... ) ٤١٠-٤١٥
- فصل : قال الشيخ، رحمه الله: ( الضرب  
الثالث، الدماء الواجبة للفوات ، أو  
ترك واجب ... ) ٤١١
- ١٢٢٤-مسألة: ( ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج ، فعليه  
بدنة، ... ) ٤١٥-٤١٧
- فائدة : وكذا الحكم لو قبل ، أو لمس  
لشهوة ... ٤١٦
- ١٢٢٥-مسألة: ( وإن كرر النظر فأنزل ، أو استمنى ،  
فعليه دم، ... ) ٤١٧-٤١٩
- فائدة : لو نظر نظرة فأمنى ، فعليه  
شاة ، ... ٤١٨
- فصل : فإن نظروا لم يكرر النظر ، فأمنى ،  
فعليه شاة ؛ ... ٤١٩
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه إذا لم  
يكرر النظر وأمنى ، لا شيء  
عليه ... ٤١٩
- ١٢٢٦-مسألة: ( فإن فكر فأنزل ، فلا شيء عليه ) ٤٢٣-٤١٩
- فصل : والعمد والنسيان في الوطء  
سواء ... ٤٢٠

- فائدتان؛ إحداهما، الخطأ هنا كالعمد،... ٤٢٠
- الثانية ، المرأة كالرجل مع وجود الشهوة منها ... ٤٢١
- فصل : قال رضى الله عنه : ( ومن كرر محظورًا من جنس ، ... ) ٤٢١
- ١٢٢٧-مسألة: ( وإن قتل صيدًا بعد صيدٍ ، فعليه جزاؤهما ... ) ٤٢٣، ٤٢٤
- فائدة : لو قتل صيدين فأكثر معًا ، تعدد الجزاء ، ... ٤٢٤
- ١٢٢٨-مسألة: ( وإن فعل محظورًا من أجناس ، فعليه لكل واحد فداء ... ) ٤٢٤، ٤٢٥
- فائدة تتعلق بالفدية ، متى تكون واحدة ؟ ومتى تتعدد الكفارة ؟ ٤٢٥
- ١٢٢٩-مسألة: ( وإن حلق ، أو قَلَّم ، أو وطىء ، أو قتل صيدًا عامدًا أو مخطئًا ، ... ) ٤٢٦-٤٢٨
- فصل : وقتل الصيد يستوى عمده وسهوه أيضا ... ٤٢٧
- فائدتان؛ إحداهما، قال في الفروع: المكره عندنا كمخطيء،... ٤٢٧
- الثانية، عمد الصبي ومن زال عقله بعد إحرامه،... خطأ .. ٤٢٨



١٢٣٠-مسألة: ( وإن لبس ، أو تطيب ، أو غطى رأسه

ناسيًا ، ... ) ٤٢٨-٤٣٣

فصل : ويلزمه غسل الطيب ، وخلع

اللباس ، ... ٤٢٩

فائدتان ؛ إحداهما ، متى زال عذر من

تطيب،... ٤٣٠

الثانية ، لو مس طيبا ، يظنه

يابسا، فإن رطبا،... ٤٣٢

فصل : فإن كان معه ماء ، وهو محتاج إلى

الوضوء ، والماء لا يكفيهما ، ... ٤٣٠

فصل : فأما إن فعل ذلك ناسيا ، فلا فدية

عليه... ٤٣٠

١٢٣١-مسألة: ( ومن رفض إحرامه ، ثم فعل محظورا ،

فعليه فداؤه ) ٤٣٣، ٤٣٤

فائدة : يلزمه لرفضه دم ... ٤٣٣

١٢٣٢-مسألة: ( ومن تطيب قبل إحرامه في

بدنه ، ... ) ٤٣٤، ٤٣٥

فصل : وليس له لبس مطيب بعد

إحرامه ، ... ٤٣٥

١٢٣٣-مسألة: ( وإن أحرم وعليه قميص ، خلعه ولم

يشقه ، ... ) ٤٣٥، ٤٣٦

فائدة: قوله: وإن أحرم وعليه قميص، خلعه

و لم يشقه... ٤٣٥

١٢٣٤-مسألة: ( وإن لبس ثوبا كان مطيبا، فانقطع ريح

الطيب منه،... ) ٤٤٤-٤٣٦

فائدة: القارن كغيره فيما تقدم من

الأحكام ... ٤٣٧

فصل: قال رحمه الله: ( وكل هدى أو

إطعام، فهو لمساكين الحرم،... إلا

فدية الأذى واللبس... ودم

الإحصار... ) ٤٣٨

فصل: وما وجب نحره بالحرم، وجب

تفرقة لحمه به ... ٤٣٩

فوائد: إحداها، الأفضل أن ينحر في الحج

بمنى، وفي العمرة بالمرورة... ٤٣٩

الثانية، اختصاص فقراء الحرم

بهدى المحصر، من مفردات

المذهب ... ٤٤٠

الثالثة، لو سلمه للفقراء فنحروه،

أجزأ، فإن لم يفعلوا،...

٤٤٠ فإن أبى أو عجز، ...

الرابعة، مساكين الحرم؛ من كان

فيه أهله، ومن ... ٤٤٠

- فصل : ومساكين الحرم من كان فيه من  
 ٤٤٠ أهله ، ...
- فصل : فإن عجز عن إيصاله إلى فقراء  
 ٤٤٠ الحرم ، ...
- تنبيه : مفهوم قوله : إن قدر على إيصاله  
 ٤٤٠ إليهم ...
- فصل : فأما فدية الأذى ، إذا وجد سببها في  
 ٤٤١ الحل ، ...
- تنبيهان ؛ أحدهما ، حيث قيل : النحر في  
 ٤٤٢ الحل ...
- الثاني يتعلق بوضع تفريق فدية  
 ٤٤٢ الأذى واللبس ونحوهما ...
- فوائد ؛ الأولى ، جزاء الصيد لمساكين  
 ٤٤٢ الحرم ...
- الثانية ، دم الفوات كجزاء الصيد . ٤٤٢  
 الثالثة ، وقت ذبح فدية الأذى  
 ٤٤٢ واللبس ، ... ، حين فعله ، ...
- الرابعة ، لو أمسك صيداً أو جرحه ،  
 ثم أخرج جزاءه ، ثم تلف  
 المجروح أو الممسك ، ... ،  
 ٤٤٢ أجزاء ...
- فصل : فأما دم الإحصار ، فيخرجه حيث  
 ٤٤٣ أحصر ؛ ...

١٢٣٥-مسألة: ( وأما الصيام ، فيجزئه بكل مكان ) ٤٤٥

١٢٣٦-مسألة: ( وكل دم ذكرناه ، يجزئ فيه شاة أو

سبع بدنة ... ) ٤٤٥ - ٤٥٠

فوائد؛ إحداها، قوله: وأما الصيام ،

٤٤٥ فيجزئه بكل مكان ...

الثانية، قوله: وكل دم ذكرناه ،

٤٤٥ يجزئ فيه شاة أو سبع بدنة...

الثالثة، حكم الهدى حكم

٤٤٧ الأضحية...

فصل : ولا يجزئه إلا الجذع من الضأن ،

٤٤٦ والثني من غيره ...

فصل : ومن وجبت عليه بدنة ، أجزأته

بقرة إذا كان في غير النذر وجزاء

٤٤٨ الصيد ؛ ...

فائدة : من لزمته بدنة ، أجزأه سبع شياه

٤٤٩ مطلقاً ...

فصل : ومن وجبت عليه سبع من الغنم

أجزأته بدنة أو بقرة ، إن كان في

٤٤٩ كفارة محظور ؛ ...

فصل : ومن وجبت عليه بقرة ، أجزأته

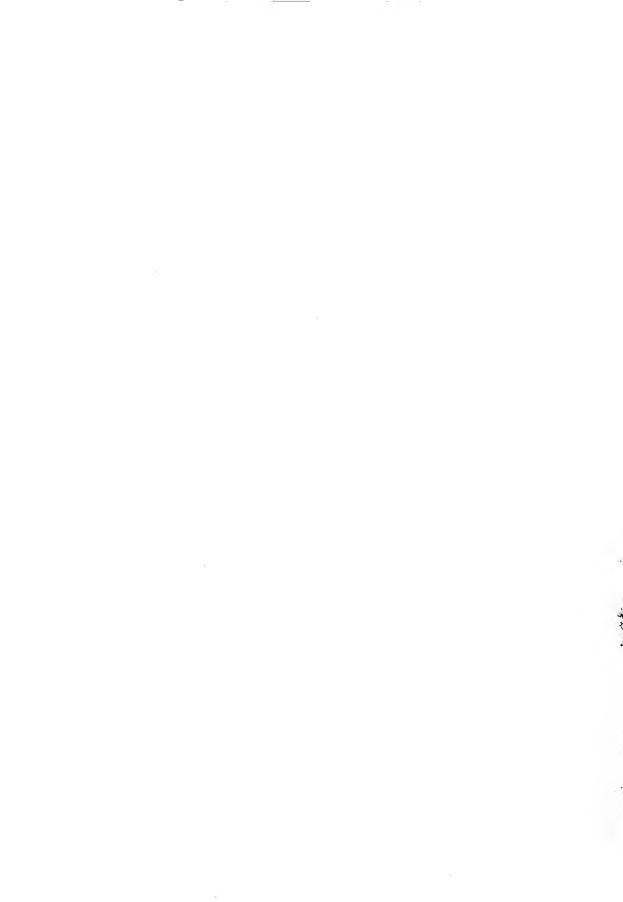
٤٥٠ بدنة ؛ ...

آخر الجزء الثامن

ويليه الجزء التاسع ، وأوله :

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ



رقم الإيداع ١٩٩٥/٣٨٥٠ م  
I.S.B.N : 977 - 257 - 111 - 5

## هجر

للطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

# المُلَقَّع

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٥٦٢ هـ

و :

# الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

# الإيضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور عابد بن عبد المحسن التركي

المجلد التاسع

المناسك

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع: دار

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ = ١٩٩٥م



المكتبة : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إسماعيلية



يـوزع

عَلى نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ودفعه لرضائه



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

المنع

وَهُوَ صَرْبَانٍ؛ أَحَدُهُمَا، لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ ، فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُهُ . وَهُوَ  
نَوْعَانِ؛ أَحَدُهُمَا، مَا قُضِيَ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، فَبِهِ [ ٦٨ ظ ] مَا قُضِيَ ؛

الشرح الكبير

## بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

(وَهُوَ صَرْبَانٍ؛ أَحَدُهُمَا، لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ ، فَيَجِبُ مِثْلُهُ . وَهُوَ نَوْعَانِ؛  
أَحَدُهُمَا، قُضِيَ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، فَبِهِ مَا قُضِيَ) يَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْجَزَاءُ  
بِقَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعَمِ ، إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ . هَذَا قَوْلُ [ ٦٩/٣ ]  
أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ ،  
وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ لَيْسَ بِمِثْلِيٍّ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّبْعِ  
كَبْشًا <sup>(٢)</sup> . وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، عَلَى إِجْبَابِ الْمِثْلِ ، فَقَالَ

الإنصاف

## بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

تنبيه : مفهوم قوله : وَهُوَ صَرْبَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَالُهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ ، فَيَجِبُ فِيهِ  
مِثْلُهُ . وَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا قُضِيَ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، فَبِهِ  
مَا قُضِيَ . أَنَّهُ لَوْ قُضِيَ بِذَلِكَ غَيْرُ الصَّحَابِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَالصَّحَابِيِّ . وَهُوَ

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ٤٢٨/٨ .

الشرح الكبير

عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَثْمَانُ ، وَزَيْدٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمُعَاوِيَةُ : فِي النُّعَامَةِ بَدَنَةٌ . وَحَكَمَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ فِي الظُّبْيِ بِشَاقٍ . وَحَكَمَ عُمَرُ فِي جِمَارِ الْوَحْشِ بِبَقَرَةٍ . حَكَمُوا بِذَلِكَ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَالْبُلْدَانِ الْمُتَفَرِّقَةِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقِيَمَةِ لَاعْتَبَرُوا صِفَةَ الْمُتَلَفِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا<sup>(١)</sup> الْقِيَمَةُ ، إِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ إِخْبَارٍ ، وَلَمْ يَنْقَلْ عَنْهُمْ السُّؤَالُ عَنْ ذَلِكَ حَالِ الْحُكْمِ ، وَلَآئِنَّهُمْ حَكَمُوا فِي الْحَمَامِ بِشَاقٍ ، وَالْحَمَامَةُ لَا تَبْلُغُ قِيَمَةَ الشَّاقِ غَالِيًا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الْمُمَازَلَةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَتَحَقَّقُ بَيْنَ الْأَنْعَامِ وَالصَّيْدِ ، لَكِنْ أُرِيدَ الْمُمَازَلَةُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ . وَالْمِثْلِيُّ مِنَ الصَّيْدِ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا ، قَصَصْتُ فِيهِ الصَّحَابَةَ ، فَيَجِبُ فِيهِ مَا قَصَصْتُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُسْتَأْنَفُ الْحُكْمُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَصْحَابِي

الإنصاف

صَحِيحٌ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ الشَّالَنْجِيُّ ، هُوَ عَلَى مَا حَكَمَ الصَّحَابَةُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ فَرَضَ الْأَصْحَابِ الْمَسْأَلَةَ فِي الصَّحَابَةِ ؛ إِنْ كَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ ، فَلَنَا : فِيهِ رِوَايَتَانِ . وَإِنْ كَانَ لَسْبِقِ الْحُكْمِ فِيهِ ، فَحُكْمُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ مِثْلُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ . وَقَدْ اخْتِجَ بِالْآيَةِ الْقَاضِي ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ ، كُلُّ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ مِنْ حُكْمٍ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، وَيُتَّبَعُ مَا جَاءَ ، قَدْ حُكِمَ وَفُرِغَ مِنْهُ . وَقَدْ رَجَعَ الْأَصْحَابُ فِي بَعْضِ الْمِثْلِ

(١) سقط من : م .

وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ، وَبَقَرَتِهِ، وَالْأَيْلِ، وَالثَّيْلِ، وَالْوَعْلِ بَقَرَةً،  
المنع

الشرح الكبير

كَالْجُومِ ، بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ <sup>(١)</sup> . وقال : « اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ  
بَعْدِي ، أَيْ بِكَرٍ وَعَمَرٍ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنْهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ ، وَأَبْصَرُ  
بِالْعِلْمِ ، فَكَانَ حُكْمُهُمْ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ ، كَالْعَالِمِ مَعَ الْعَامِيِّ ، فَالَّذِي  
بَلَّغَنَا قَضَائِهِمْ فِيهِ النِّعَامَةُ . حَكَمَ فِيهَا عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعُثْمَانُ ، وَزَيْدٌ ،  
وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمُعَاوِيَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، بِبَذْنَةٍ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ . وَحُكِيَ عَنِ النَّخَعِيِّ ، أَنَّ فِيهَا قِيمَتَهَا . وَبِهِ  
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبَاهُ . وَاتَّبَعَ النَّصَّ وَالْآثَارَ أُولَى .  
وَلَأَنَّ النِّعَامَةَ تُشَبِّهُ الْبَعِيرَ فِي خَلْقِهِ ، فَكَانَ مِثْلًا لَهَا ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّصِّ .  
وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةً . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ . وَبِهِ قَالَ عُرْوَةُ ، وَمُجَاهِدٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِيهِ بَذْنَةٌ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ .  
وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ . وَفِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةً . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ  
ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَقَتَادَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَالْأَيْلُ <sup>(٣)</sup> فِيهِ

الإنصاف

إِلَى غَيْرِ الصَّحَابِيِّ ، عَلَى مَا يَأْتِي . انْتَهَى .

قوله : وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ ، وَبَقَرَتِهِ ، وَالْأَيْلِ ، وَالثَّيْلِ ، وَالْوَعْلِ بَقَرَةً . هذا  
المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، فِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَذْنَةٌ . وَأُطْلِقَهُمَا

(١) قال الزوار : هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ . وانظر لطرقه ورواياته تلخيص الجبير ٤/ ١٩٠ ، ١٩١ .

(٢) أخرجه الترمذی ، في : باب في مناقب أبي بكر وعمر ... ، من أبواب المناقب . عارضة الأحمدي ١٣ / ١٢٩ . وابن ماجه ، في : باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٧ . وإسلام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ .

(٣) الأيل : ذكر الأوعال ، وهي التيوس الجبلية .

المقنع وفى الصُّبُعِ كَبَشٌ ،.....

الشرح الكبير بَقَرَةٌ ، قاله ابنُ عباسٍ . قال أصحابنا : فى الثَّيْتَلِ <sup>(١)</sup> والوَعْلِ بَقَرَةٌ كالأَيْلِ . والأَرْوَى <sup>(٢)</sup> فيها بَقَرَةٌ . قاله ابنُ عُمَرَ . وقال القاضى : فيها عَضْبٌ ، وهو من أولادِ البَقَرِ ما بَلَغَ أَنْ يُقْبَضَ <sup>(٣)</sup> على قَرْنِهِ ، ولم يَبْلُغْ أَنْ يَكُونَ ثَوْرًا . وفى الصُّبُعِ كَبَشٌ لما روى [ ٦٩/٣ ط ] أبو داود <sup>(٤)</sup> عن جابرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فى الصُّبُعِ يَصِيدُهَا الْمُخْرِمُ كَبْشًا . قال أحمدُ : حَكَمَ رسولُ اللهِ ﷺ فى الصُّبُعِ بِكَبَشٍ ، وقضى به عُمَرُ ، وابنُ عباسٍ . وبه

الإِنصاف « الكافى » . وعنه ، فى كُلِّ واحدٍ مِنَ الأَرْبَعَةِ بَدَنَةٌ . ذَكَرَهَا فى « الواضِح » ، و « التَّبَصُّرَةِ » . وعنه ، لا جَزَاءَ فى بَقَرَةِ الوَحْشِ .

فائدة : الأَيْلُ ، ذَكَرَ الأَوْعَالَ . والوَعْلُ ، هو الأَرْوَى ؛ وهو التَّيْسُ الْجَبَلِيُّ . قاله الجَوْهَرِيُّ <sup>(٥)</sup> وغيره . ففى الأَرْوَى بَقَرَةٌ ، كما تَقَدَّمَ فى الوَعْلِ . جَزَمَ به فى « النَّظْمِ » وغيره . وقَدَّمه فى « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وغيرهم . وقال القاضى : فيها عَضْبٌ . وهو ما قُبِضَ قَرْنُهُ مِنَ البَقَرِ ، وهو دُونَ الْجَذَعِ . وجَزَمَ به فى « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعَايَةِ » .

قوله : وفى الصُّبُعِ كَبَشٌ . بلا نزاع ، إِلَّا أَنَّهُ قال فى « الْفَائِقِ » : فى الصُّبُعِ شَاةٌ . وقال فى « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » : كَبَشٌ أَوْ شَاةٌ .

(١) الثيئل : الذكر المسن من الأوعال .

(٢) الأروى : أنثى الوعل ، وهى شاة .

(٣) فى م : « يعتض » .

(٤) تقدم تخريجه فى ٤٢٨/٨ .

(٥) فى الصحاح ١٨٤٣/٥ .

وَفِي الْغَزَالِ وَالتَّغْلَبِ عَنَّا ..... المفتح

قال عطاء، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر. وقال الأوزاعي: كان العلماء بالشام يعدونها من السباع، ويكرهون أكلها. وهو القياس، إلا أن أتباع السنة والآثار أولى. وفي الغزال شاة. ثبت ذلك عن عمر. وروى عن علي. وبه قال عطاء، وعروة، والشافعي، وابن المنذر. ولا يحفظ عن غيرهم خلافهم. وقد روى جابر عن النبي ﷺ، أنه قال: «في الظبي شاة، وفي الأرنب عناق»<sup>(١)</sup>، وفي اليربوع<sup>(٢)</sup> جفرة. قال ابن الزبير: والجفرة التي قد فطمت ورعت. رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>. وفي التغلب شاة أيضا؛ لأنه يشبه الغزال. وممن قال: فيه الجزاء؛ قتادة،

قوله: وفي الغزال والتغلب عننا. فالغزال وكذا الظبي إلى حين يقوى، ويطلع قرناه، هي ظبية، والذكر ظبي، فإذا كان الغزال صغيرا، فالعنز الواجبة فيه صغيرة مثله، وإن كان كبيرا، فيثله. وأما التغلب، فقطع المصنف هنا، أن فيه عنزا. وجزم به في «الهداية»، و«المذهب»، و«مسبوك الذهب»، و«المستوعب»، و«الخلاصة»، و«الهادي»، و«التلخيص». و«النظم»، و«الوجيز»، و«المنتخب»، و«الفائق»، و«إدراك الغاية»، وغيرهم. وقدمه في «الرعايتين»، و«الحاويتين»، و«شرح ابن منجي». وقيل: فيه شاة في الجماعة. وهو المذهب. جزم به في «المبهيج»،

(١) العناق: الأنثى من ولد المعز.

(٢) اليربوع: حيوان طويل الرجلين، قصير اليدين جدا، لونه كلون الغزال.

(٣) في: باب المواقيت، من كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢/٢٤٦، ٢٤٧.

كما أخرجه البيهقي، في: باب قذبة الضيع، من كتاب الحج. السنن الكبرى ١٨٣/٥.

وطاوس ، ومالك ، والشافعي . وعن أحمد ، لا شيء فيه ؛ لأنه سُبُع .

الشرح الكبير

و «عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا» ، و «المُحَرَّر» ، و «الْفُرُوع» ، و «الإفادات» ، و «تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوس» ، و «الْمُنَوَّر» ، و «شَرْحُ ابْنِ رَزِين» . وقدمه في «الشَّرْح» . وحكاه ابْنُ مُنْجَى في «شَرْحِهِ» رِوَايَةً . وعنه ، لا شيء عليه فيه ؛ لأنه سُبُع . وأطلقهما في «المُبْهَج» . قال في «الرُّعَايَةِ» : قلتُ : إنَّ حُرْمَ أَكْلِهِ . انتهى .

الإنصاف

تنبيه : ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ هنا ، أنه سواءُ أبيعَ أَكْلُهُ أم لا ؟ وهو ظاهرُ كلامِهِ في «الْهِدَايَةِ» ، و «عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا» ، و «الْخُلَاصَةِ» ، و «الْهَادِي» ، و «الشَّرْح» ، و «التَّلْخِص» ، و «النَّظْم» ، و «شَرْحُ ابْنِ مُنْجَى» ، و «المُحَرَّر» ، و «الْوَجِيز» ، و «الْفَائِق» ، و «تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوس» ، و «إِذْرَاكَ الْغَايَةِ» ، وغيرِهِم ؛ لأقْصَارِهِمْ عَلَى وُجُوبِ الْقَضَاءِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ . وهو أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ تَغْلِييًّا . وقدمه في «الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» . قال في «الْكَافِي» ، في بابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ : وفي الثَّغْلَبِ الْجَزَاءُ ، معِ الْخِلَافِ فِي أَكْلِهِ ؛ تَغْلِييًّا لِلْحُرْمَةِ . وذكرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً . نقلَ بَكْرٌ ، عليه الْجَزَاءُ ، هو صَنِيدٌ ، لَكِنْ لَا يُؤْكَلُ . وقيلَ : إِنَّمَا يَجِبُ الْجَزَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِإِبَاحَتِهِ . وهو المذهبُ . قال الزُّرْكَاشِيُّ : هذا أَصَحُّ الطَّرِيقَيْنِ عِنْدَ الْقَاضِي ، وَأَبَى مُحَمَّدٍ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» . واختاره في «الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى» . وقدمه في «الْفُرُوع» . قال في «الْخُلَاصَةِ» : وَالْهُدْهُدُ وَالصُّرْدُ<sup>(١)</sup> فِيهِ الْجَزَاءُ ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ مُبَاحٌ . قلتُ : وهو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ ؛ حَيْثُ قَالَ فِي مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي

(١) الصرد : طائر أبيض ضخم الرأس والمنقار ، نصفه أبيض ونصفه أسود ، لا يُرَى عَلَى الْأَرْضِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى شَجَرَةٍ ، يَصِيدُ الْمَصَافِيرَ .



وَفِي الْوَبْرِ وَالضَّبِّ جَدْيٌ ..... المنع

وَأَمَّا الْوَبْرُ<sup>(١)</sup> ، فَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ جَفْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَكْبَرَ مِنْهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقِيلَ : فِيهِ شَاةٌ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَعَطَاءٍ . وَفِي الضَّبِّ جَدْيٌ . قَضَى بِهِ عُمَرُ ، وَأَرْبَدُ<sup>(٢)</sup> . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِيهِ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَطَاءٌ ، قَالَا فِيهِ ذَلِكَ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : حَفَنَةٌ مِنْ طَعَامٍ .<sup>(٣)</sup> وَقَالَ قَتَادَةُ : صَاعٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : قِيمَتُهُ مِنَ الطَّعَامِ<sup>(٤)</sup> . وَالْأُولَى أُولَى ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ عُمَرَ أُولَى مِنْ قَضَاءِ غَيْرِهِ .

تَحْرِيمُ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ وَلَا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَمَا فِي جِلْهِ خِلَافٌ ، كَتَغْلِبِ ، وَسَنُورٍ ، وَهَذْهَبِ ، [ ٢٩١ ط ] وَضُرْدٍ ، وَغَيْرِهَا ، فَقِيَ وَجُوبُ الْجَزَاءِ الْخِلَافُ . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : يَخْرُمُ قَتْلُ السَّنُورِ وَالتَّغْلِبِ ، وَفِي وَجُوبِ الْقِيَمَةِ بِقَتْلِهِمَا رَوَاتَانِ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : وَفِي التَّغْلِبِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ صَنِيدٌ فِيهِ شَاةٌ . وَالْأُخْرَى ، لَيْسَ بِصَنِيدٍ ، وَلَا شَيْءٌ فِيهِ .

قَوْلُهُ : وَفِي الْوَبْرِ وَالضَّبِّ جَدْيٌ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ فِي قَتْلِ الْوَبْرِ جَدْيًا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْحَاوِثِينَ » ، وَ« تَذَكِيرَةِ ابْنِ عَبْدِ سُلَيْمَانَ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ

(١) الوبر : حيوان من ذوات الحوافر في حجم الأرنب .

(٢) في م : زيد .

وأربد يأتي ذكره في الحديث الذي أخرجه الشافعي في مسنده بعد قليل .

(٣ - ٣) سقط من : م .

المقنع وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ،.....

الشرح الكبير والجذئ أقرب إليه من الشاة . ( وفي اليربوع جفرة ) لما ذكرنا من حديث جابر . وروى ذلك عن عمر ، وابن مسعود . وبه قال عطاء ، والشافعي ، وأبو ثور . وقال النحوي : فيه <sup>(١)</sup> ثمنه . وقال مالك : قيمته من الطعام . وقال عمرو بن دينار : ما سمعنا أن الصب واليربوع يؤديان . وأتباع الآثار أولى . والجفرة يكون لها أربعة أشهر من المعز . وقال

الإنصاف في « الفروع » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وعنه ، فيه شاة . اختاره ابن أبي موسى ، وجزم به في « الهادي » . وأطلقهما في « التلخيص » . وقيل : فيه جفرة . اختاره القاضي . وأما الصب ، فالصحيح من المذهب ، أن في قتله جدئا ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في « المحرر » ، و « الوجيز » ، و « الإفادات » ، وغيرهم . وقدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، وغيرهم . وعنه ، فيه شاة . اختاره القاضي ، وأطلقهما في « التلخيص » .

قوله : وفي اليربوع جفرة لها أربعة أشهر . هذا المذهب ، نص عليه . جزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الخلاصة » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، و « المحرر » ، و « الفائق » ، و « الوجيز » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » . وغيرهم . وعنه ، جدئ . وقيل : شاة . وقيل : غناق .

(١) سقط من : م .

وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ ، وَفِي الْحَمَامِ ؛ وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ ، الْمُفْتَحُ شَاةٌ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : كُلُّ مُطَوَّقٍ حَمَامٌ .

أَبُو الزُّبَيْرِ: هِيَ الَّتِي فُطِئَتْ وَرَعَتْ. وَقِيلَ: هِيَ الطُّفْلَةُ الَّتِي يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ. (وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ) لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَقَضَى بِهِ عُمَرُ أَيْضًا. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِيهِ حَمَلٌ. وَقَالَ عَطَاءٌ: فِيهِ شَاةٌ. وَقَضَاءُ عُمَرَ أَوْلَى. وَالْعَنَاقُ، الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمَعَزِ، أَصْغَرُ مِنَ الْجَفْرَةِ. وَالذَّكْرُ جَذَى. (وَفِي الْحَمَامِ ؛ وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ، شَاةٌ) حَكَمَ بِهِ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ<sup>(١)</sup>،

قَوْلُهُ: وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ. هَذَا الْمَذْهَبُ. نَصَّ عَلَيْهِ. قَالَهُ فِي «الْفَائِقِ». وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ»، وَ«الْمُذْهَبِ»، وَ«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ»، وَ«الْخُلَاصَةِ»، وَ«الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ». وَقِيلَ: فِيهِ جَفْرَةٌ. ذَكَرَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ». لَكِنْ قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: «الْعَنَاقُ لَهَا مَا بَيْنَ ثَلَاثِ سَنَةٍ وَنِصْفِهَا قَبْلَ أَنْ تُصَيَّرَ جَذَعَةً، وَالْجَفْرَةُ عَنَاقٌ مِنَ الْمَعَزِ لَهَا ثَلَاثُ سَنَةٍ فَقَطْ. وَقَالَ فِي «الْفَائِقِ»: «الْجَفْرَةُ لَهَا أَرْبَعُ شُهُورٍ. وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «الْجَفْرَةُ مِنَ الْمَعَزِ لَهَا أَرْبَعُ شُهُورٍ، وَالْعَنَاقُ أَنْثَى مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ دُونَ الْجَفْرَةِ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: وَفِي الْحَمَامِ ؛ وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ، شَاةٌ. وَجُوبُ الشَّاقِ فِي الْحَمَامِ ،

(١) نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ الْخَزَاعِي، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَأَمَرَهُ عُمَرُ عَلَى مَكَّةَ. الْإِسَابَةُ ٤٠٨/٦. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤٠٦/١٠.

في حَمَامِ الْحَرَمِ . وبه قال سعيدُ بنُ المُسيَّبِ ، وعطاءٌ ، وعروةٌ ،  
 [٧٠/٣] وقَتَادَةُ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ . وقال أبو حنيفةٌ ، ومالكٌ :  
 فيه قيمته . إلا أنَّ مالكا وافقَ في حَمَامِ الْحَرَمِ دُونَ الإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ  
 يَقْتَضِي الْقِيَمَةَ فِي كُلِّ الطَّيْرِ ، تَرَكَّنَاهُ<sup>(١)</sup> فِي حَمَامِ الْحَرَمِ بِحُكْمِ  
 الصَّحَابَةِ ، ففِيمَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . قلنا : قد رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ  
 فِي الْحَمَامِ فِي حَالِ الإِحْرَامِ ، كَقَوْلِنَا . وَلَئِنَّهَا حَمَامَةٌ مَضْمُونَةٌ لِحَقِّ اللَّهِ  
 تَعَالَى ، فَضُمِّنَتْ بِشَاةٍ ، كَحَمَامَةِ الْحَرَمِ ، وَلَئِنَّهَا مَتَى بَكَانَتْ الشَّاةُ مِثْلًا  
 لَهَا فِي الْحَرَمِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْحِلِّ ، فَيَجِبُ ضَمَانُهَا بِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
 ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَقياسُ الْحَمَامِ عَلَى جَنْسِهِ أَوْلَى  
 مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى غَيْرِهِ . وَالْحَمَامُ كُلُّ مَا عَبَّ الْمَاءَ ، أَى وَضَعَ مِنْقَارَهُ فِيهِ ،  
 فَيَكْرَعُ كَمَا تَكْرَعُ الشَّاةُ ، وَلَا يَأْخُذُ قَطْرَةً قَطْرَةً ، كَالدُّجَاجِ وَالْعَصَافِيرِ .  
 وَإِنَّمَا أُوجِبُوا فِيهِ شَاةٌ ؛ لِشَبْهِهِ بِهَا فِي كَرَعِ الْمَاءِ ، وَلَا يَشْرَبُ كَشَرْبِ بَقِيَّةِ  
 الطُّيُورِ . قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَسِنْدِي : كُلُّ طَيْرٍ يَغْبُ الْمَاءَ

لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَالْعَبُّ ؛ وَضَعُ الْمِنْقَارِ فِي الْمَاءِ ، فَيَكْرَعُ كَالشَّاةِ وَلَا يَشْرَبُ قَطْرَةً  
 قَطْرَةً كَبَقِيَّةِ الطُّيُورِ ، وَالْهَذْرُ ، الصَّوْتُ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْحَمَامَ  
 كُلَّ مَا عَبَّ وَهَذَرَ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ،  
 وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : كُلُّ مُطَوَّقٍ حَمَامٌ .  
 وَقَالَ<sup>(٣)</sup> صَاحِبُ « التَّبَصُّرَةِ » ، وَ « الْغَنِيَّةِ » ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَصْحَابِ . فِيمَا يَغْبُ

(١) هذا من تسمية استدلال الإمام مالك .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) في الأصل ، م : د وقال .

النَّوْعُ الثَّانِي ، مَا لَمْ تَقْضَ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَيَرْجَعُ <sup>المنع</sup> فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا .

يَشْرَبُ مِثْلَ الْحَمَامِ ، ففیه شاة . فَيَدْخُلُ فِيهِ الْفَوَاحِشُ <sup>(١)</sup> ، والوراشين <sup>(٢)</sup> ، والشفانين <sup>(٣)</sup> ، والقُمَرِيُّ <sup>(٤)</sup> ، والدُّبَيْسِيُّ <sup>(٥)</sup> ، والقَطَا <sup>(٦)</sup> . ولأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَسْمِيَةُ الْعَرَبِ حَمَامًا . ( وقال الكسائي : كُلُّ مُطَوَّقٍ حَمَامٌ ) وعلى هذا القولِ الْحَجَلُ <sup>(٧)</sup> حَمَامٌ ؛ لِأَنَّهُ مُطَوَّقٌ .

١٢٣٧ - مسألة : ( النَّوْعُ الثَّانِي ، مَا لَمْ تَقْضَ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، فَيَرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ

ويهدرُ ، الْحَمَامُ ، وَتُسَمَّى الْعَرَبُ الْقَطَا حَمَامًا ، وكذا الْفَوَاحِشُ وَالْوَرَاشِينُ ، وَالْقُمَرِيُّ ، والدُّبَيْسِيُّ ، وَالشَّفَانِينُ . وَأَمَّا الْحَجَلُ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَبُّ ، وَهُوَ مُطَوَّقٌ ، ففیه الْخِلَافُ .

قوله : النَّوْعُ الثَّانِي ، مَا لَمْ تَقْضَ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، فَيَرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ

(١) الْفَوَاحِشُ : جَمْعُ فَاخْتَةٍ ، وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَطْوَاقِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْحَيَاتِ تَهْرَبُ مِنْ صَوْتِهَا .

(٢) فِي م : « الدَّوَّاشِين » . وَفِي الْأَصْلِ : « الرُّوَّاشِين » . وَهِيَ الْوَرَّاشِينُ ؛ جَمْعُ وَرْشَانٍ ، وَهُوَ ذَكَرُ الْقَمَرِيِّ ، وَيُوصَفُ بِالْحَنُوقِ عَلَى أَوْلَادِهِ .

(٣) فِي م : « السَّفَامِين » . وَفِي الْأَصْلِ : « السَّفَانِين » . وَهِيَ الشَّفَانِينُ ؛ جَمْعُ شَفْنِينٍ ، وَهُوَ طَائِرٌ تَسْمِيهِ الْعَامَّةُ الْبِجَامَ .

(٤) الْقُمَرِيُّ : طَائِرٌ حَسَنُ الصَّوْتِ ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو ذَكْرَى ، الْأَثْنَى قَمْرِيَّةً ، وَجَمْعُهَا قَمَارَى ، وَقَمَرٌ .

(٥) فِي م : « الدَّمْسِيُّ » . وَالدُّبَيْسِيُّ طَائِرٌ صَغِيرٌ ، وَهُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ غَبَرَةٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ ، وَقِيلَ : ذَكَرُ الْبِجَامِ .

(٦) الْقَطَا : جَمْعُ قَطَاةٍ ، نَوْعٌ مِنَ الْبِجَامِ يُوَثِّرُ الْحَيَاةَ فِي الصَّحْرَاءِ ، يَطِيرُ جَمَاعَاتٍ ، وَيَقْطَعُ مَسَافَاتٍ شَاسِعَةً .

(٧) الْحَجَلُ : طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ ، أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ ، وَيُسَمَّى دَجَاجَ الْبَرِّ .

أَحَدَهُمَا) وذلك لقول الله تعالى : ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 فَيَحْكُمَانِ فِيهِ بِأَشْبَهِ الْأَشْيَاءِ بِهِ مِنَ النَّعَمِ ، مِنْ حَيْثُ الْخِلْقَةُ ، لَا مِنْ حَيْثُ  
 الْقِيَمَةُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ قَضَاءَ الصُّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ بِالْمِثْلِ فِي الْقِيَمَةِ . وَلَيْسَ مِنْ  
 شَرْطِ الْحَكْمِ أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ ، وَقَدْ  
 أَمَرَ عُمَرُ أَرْبَدَ أَنْ يَحْكُمَ فِي الضُّبِّ ، وَلَمْ يَسْأَلْ أَفْقِيهًا أَمْ لَا ؟ لَكِنْ تُعْتَبَرُ  
 الْعَدَالَةُ ؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا . وَتُعْتَبَرُ الْخِبْرَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْحُكْمِ  
 بِالْمِثْلِ إِلَّا مَنْ لَهُ خِبْرَةٌ ، وَلِأَنَّ الْخِبْرَةَ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْحُكَامِ .  
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَ الْعَدْلَيْنِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ  
 الْمُنْذِرِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالتَّخَعِيُّ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَحْكُمُ  
 لِنَفْسِهِ . وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمَانِ الْقَاتِلَيْنِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .  
 وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ . حَكَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :  
 ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ . وَالْقَاتِلُ مَعَ غَيْرِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنَّا . وَقَدْ  
 رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» <sup>(٢)</sup> ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا  
 حُجَّاجًا ، فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مِنَّا - يُقَالُ لَهُ : أَرْبَدُ - ضَبًّا ، فَفَقَرَ ظَهْرَهُ ، فَقَدِمْنَا  
 عَلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَسَأَلَهُ أَرْبَدُ ، فَقَالَ : احْكُمُ يَا أَرْبَدُ فِيهِ . قَالَ :  
 أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ ، وَلَمْ أَمُرْكَ

أَهْلَ الْخِبْرَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَاتِلَيْنِ  
 أَيْضًا ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ عَنْ صَاحِبِ «الْفُرُوعِ» ،

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) في : باب فيما يباح للمحرم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ٣٣٢/١ .

أن تَرْكَبْنِي . فقال أُرَبِدُ : أَرَى فِيهِ جَدًّا [ ٧٠/٣ ط ] قد جَمَعَ الماءَ والشَّجَرَ . فقال عُمَرُ : فذلك فيه . فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَحْكُمَ وهو القاتِلُ ، وَأَمَرَ أَيضًا كَعْبَ الْأَخْبَارِ أَنْ يَحْكُمَ على نَفْسِهِ في الجَرَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَادَهُمَا وهو مُحَرَّمٌ<sup>(١)</sup> . ولأنَّه مَالٌ يُخْرَجُ في حَقِّ اللَّهِ تعالى ، فجازَ أَنْ يَكُونَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَمِينًا فيه ، كالزَّكَاةِ . قال ابنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا يَحْكُمُ الْقَاتِلُ إِذَا قُتِلَ خَطَأً ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ عَمْدًا يُنَافِي الْعَدَالَهَ ، فَيُخْرَجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ الْحُكْمِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> قَدْ قَتَلَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْكُمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بِذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وعلى قِيَاسِ ذَلِكَ ، إِذَا قَتَلَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى أَكْلِهِ ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ مُبَاحٌ ، لَكِنْ يَجِبُ فِيهِ الْجَزَاءُ .

من أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ ، في أَوَّلِ الْبَابِ . وَقَيَّدَ ابنُ عَقِيلٍ الْمَسْأَلَةَ بِمَا<sup>(٤)</sup> إِذَا كَانَ قَتْلُهُ خَطَأً . قال : لِأَنَّ الْعَمْدَ يُنَافِي الْعَدَالَهَ ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ ، لِعَدَمِ فَسْقِهِ . قلتُ : وهو قَوِيٌّ . وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَصْحَابِ . قال بعضهم : وعلى قِيَاسِهِ ، قَتْلُهُ لِحَاجَةِ أَكْلِهِ . وَيَأْتِي في أَوَاخِرِ بَابِ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، قَبُولُ شَهَادَةِ الْإِنْسَانِ على فِعْلٍ نَفْسِهِ . وتَقَدَّمَ ، هل تَجِبُ فِدْيَةٌ في الصُّفْدَعِ ، وَالتَّمْلَةِ ، وَالتَّخْلَةِ ، وَأُمُّ حُبَيْنَ ، وَالسُّنُورِ الْأَهْلِيَّ أَمْ لَا ؟ وَهل تَجِبُ في الْبَطِّ وَالذَّجَاجِ . ونحوه أَمْ لَا ؟ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ في تَحْرِيمِ حَيَوَانٍ إِنْ سِيَّ وَلَا مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ .

(١) تقدم تخريجه في ٣٢١/٨ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .

وَيَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ ، وَالصَّحِيحِ وَالْمَعِيبِ  
مِثْلُهُ ، إِلَّا الْمَاخِضَ تُفْدَى بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ :  
يَجِبُ فِيهَا مِثْلُهَا .

١٢٣٨ - مسألة : ( وَيَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ،  
وَالصَّحِيحِ وَالْمَعِيبِ مِثْلُهُ ، إِلَّا الْمَاخِضَ تُفْدَى بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا . وقال  
أبو الْخَطَّابِ : يَجِبُ فِيهَا مِثْلُهَا ) يَجِبُ فِي كَبِيرِ الصَّنْدِ كَبِيرٌ مِثْلُهُ ، وفي  
الصَّغِيرِ صَغِيرٌ ، وفي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ ، وفي الْمَعِيبِ مَعِيبٌ ، وفي الذَّكَرِ  
ذَكَرٌ ، وفي الْأُنْثَى أَنْثَى . وبهذا قال الشافعي . وقال مالك : لَا يُجْزَى إِلَّا  
كَبِيرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ هَذَا بِإِلَافٍ الْكَبِيرِ ﴾ . وَلَا يُجْزَى  
فِي الْهَدْيِ صَغِيرٌ وَلَا مَعِيبٌ ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَتْلِ حَيَوَانٍ ، فَلَمْ

فائدة : فِي سِنُونِ الْبَرِّ ، وَالْهَذْهِدِ ، وَالصَّرْدِ حُكُومَةٌ إِنْ لَحِقَ . عَلَى الصَّحِيحِ  
مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : مُطْلَقًا . وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الثَّغْلَبِ .

قوله : وَيَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ ، وَالصَّحِيحِ وَالْمَعِيبِ ،  
مِثْلُهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :  
وَقِيَاسُ قَوْلِ أَمْرِ بِكَرٍّ فِي الرِّكَافِ ، يَضْمَنُ مَعِيًا بِصَحِيحٍ . ذَكَرَهُ الْخَلَوَانِيُّ ، وَخَرَّجَهُ  
فِي « الْفُصُولِ » اِحْتِمَالًا مِنَ الرِّوَايَةِ هُنَاكَ ، وَفِيهَا يُعْتَبَرُ الْكَبِيرُ أَيْضًا ، فَهَذَا مِثْلُهُ .  
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . فَلَوْ قُتِلَ فَرَسٌ حَمَامٍ ، كَانَ فِيهِ صَغِيرٌ مِنْ أَوْلَادِ الْعَنَمِ ، وَفِي  
فَرَسِ النَّعَامَةِ جَزَاءٌ ، وَفِيمَا [ ٢٩٢/١ ] عَدَّاهَا قِيَمَتُهُ ، إِلَّا مَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ ،  
فَفِيهِ مَا نَذَرَهُ قَرِيبًا .

قوله : إِلَّا الْمَاخِضَ تُفْدَى بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا . هَذَا أَخَذَ الرَّجُلَيْنِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ،



تَخْتَلِفُ بِصِغَرِهِ وَكِبَرِهِ ، كَقَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَمِثْلُ الصَّغِيرِ صَغِيرٌ ، وَمِثْلُ الْمَعِيبِ مَعِيبٌ ، وَلِأَنَّ مَا ضَمِنَ بِالْيَدِ وَالْجَنَاحَةِ اخْتَلَفَ ضَمَانُهُ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ ، كَالْبَهِيمَةِ . وَالْهَدْيُ فِي الْآيَةِ مُقَيَّدٌ بِالْمِثْلِ . وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، عَلَى إِجَابِ مَا لَا يَصْلُحُ هَدْيًا ، كَالْجَفَرَةِ وَالْعَنَاقِ وَالْجَدْيِ . وَكَفَّارَةُ الْآدَمِيِّ لَيْسَتْ بِذَلَا عَنْهُ ، وَلَا تَجْرِي مَجْرَى الضَّمَانِ ؛ بِذَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَنْبَعِضُ فِي أِبْعَاضِهِ . فَإِنْ فَدَى الْمَعِيبَ بِصَحِيحٍ ، فَهُوَ أَفْضَلُ . فَأَمَّا الْمَاخِضُ ؛ وَهِيَ الْحَامِلُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَضْمَنُهَا بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛

وَالْمُصَنَّفُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَجِبُ فِيهَا مِثْلُهَا . وَهُوَ الْإِنْصَافُ الْمَذْهَبُ ، جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْبَلَقَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« النُّظْمِ » ، وَ« تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : يَضْمَنُ بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا أَوْ بِمِثْلِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَزِيدُ فِي لَحْمِهَا كَلَوْنُهَا . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » عَلَى الْأَوَّلِ . وَلَوْ فَدَاهَا بِغَيْرِ مَاخِضٍ فَاجْتِمَاعًا لَان . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » : وَتَفَدَى الْمَاخِضُ بِمِثْلِهَا ، فَإِنْ عَدِمَ الْمَاخِضَ فَقِيَمَةُ مَاخِضٍ مِثْلِهَا . وَقِيلَ : قِيَمَةُ<sup>(١)</sup> غَيْرِ مَاخِضٍ .

فَالذَّاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ جَنَى عَلَى حَامِلٍ ، فَالْقَتْلُ جَنَيْتُهَا مِيتًا ، ضَمِنَ نَقْصَ الْأُمِّ فَقَطْ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَغَيْرُهُمَا .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « قِيَمَتُهُ » .

لأنَّ قِيمَتَهَا أَكْثَرُ مِنْ قِيمَةِ لَحْمِهَا . وقال أبو الخطَّابِ : يَضْمَنُهَا بِمَاخِضٍ  
 بِمِثْلِهَا ؛ لِالَّيَّةِ ، وَلأنَّ إِبْجَابَ الْقِيَمَةِ عُدُولٌ عَنِ الْمِثْلِ مَعَ إِمْكَانِهِ . فَإِنْ قَدَّاهَا  
 بِغَيْرِ مَاخِضٍ ، احْتَمَلَ الْجَوَازَ ؛ لِأنَّ هَذِهِ الصِّفَّةَ لَا تَزِيدُ فِي لَحْمِهَا ، بَلْ  
 رُبَّمَا نَقَصَتْهَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ وُجُودُهَا فِي الْمِثْلِ ، كَاللُّوْنِ . وَإِنْ جَنَى عَلَى  
 مَاخِضٍ فَأَتَلَفَ جَنِينَهَا ، وَخَرَجَ مَيِّتًا ، فَفِيهِ مَا نَقَصَتْ أُمُّهُ ، كَالْوَجَرَحِهَا ،  
 وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا لَوْ قَتَلَ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ ، ثُمَّ مَاتَ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَوْ قَتَلَ  
 لَا يَعِيشُ لِمِثْلِهِ ، فَهُوَ كَالْمَيِّتِ ، كَجَنِينِ الْآدَمِيَّةِ .

وقدَّمه في « الفروع » وغيره ؛ لِأنَّ الحَمْلَ فِي الْبَهَائِمِ زِيَادَةٌ . وقال في « المُبْهَجِ » :  
 إِذَا صَادَ حَامِلًا ، فَإِنْ تَلَفَ حَمْلُهَا ، ضَمِنَهُ . وقال في « الفُصُولِ » :  
 يَضْمَنُهُ إِنْ تَهَيَّأَ لَتَفْخِ الرُّوحُ ؛ لِأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَصِيرُ حَيَوَانًا ، كَمَا يَضْمَنُ جَنِينَ أَمْرَأَةٍ  
 بِغُرَّةٍ<sup>(١)</sup> . وقال جماعةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَصَاحِبُ  
 « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ : إِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ .  
 وقال جماعةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : إِذَا كَانَ لَوْ قَتَلَ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَوْ قَتَلَ لَا يَعِيشُ  
 لِمِثْلِهِ ، فَهُوَ كَالْمَيِّتِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَاسَ فِي  
 « الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ وَالْثَّمَانِينَ » ، وَجُوبَ عَشْرَ قِيَمَةِ أُمِّهِ ، عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِي وَجُوبِ  
 عَشْرِ قِيَمَةِ جَنِينِ الدَّابَّةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْعُضْبِ وَمَقَادِيرِ الدَّيَّاتِ . وَتَقَدَّمَتْ أَحْكَامُ  
 الْبَيْضِ الْمَذْبُوحِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفِرَاحِ ، وَكَذَا لَوْ أَخْرَجَ مِنْ كُسْرِهِ الْبَيْضَةَ فَرَحَ فَعَاشَ  
 أَوْ مَاتَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ أَتَلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ .

(١) فِي الْأَصُولِ : « بَعْدَهُ » . وَالتَّبَيُّنُ مِنَ الْفُرُوعِ ٤٢٩/٣ .

وَيَجُوزُ فِدَاءُ أَعْوَرَ مِنْ عَيْنٍ بِأَعْوَرَ مِنْ عَيْنٍ أُخْرَى ، وَفِدَاءُ الذَّكَرِ <sup>المنع</sup> بِالْأُنْثَى ، وَفِي فِدَائِهَا بِهِ وَجْهَانِ .

١٢٣٩ - مسألة : ( وَيَجُوزُ فِدَاءُ أَعْوَرَ مِنْ عَيْنٍ بِأَعْوَرَ مِنْ أُخْرَى ، وَفِدَاءُ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى ، وَفِي فِدَائِهَا بِهِ وَجْهَانِ ) إِذَا فَدَى الْمَعِيبَ بِمِثْلِهِ ، جاز ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَيْبُ ، مِثْلُ فِدَاءِ الْأَعْوَرِ بِأَعْرَجٍ ، وَالْأَعْرَجِ بِأَعْوَرَ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِعَدَمِ الْمُمِائِلَةِ . وَإِنْ فَدَى أَعْوَرَ مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ بِأَعْوَرَ مِنْ أُخْرَى ، [ ٧١/٣ ] أَوْ أَعْرَجٍ مِنْ قَائِمَةٍ بِأَعْرَجٍ مِنْ أُخْرَى ، جاز ؛ لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ يَسِيرٌ ، وَنَوْعُ الْعَيْبِ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ مَجْلُهُ . وَإِنْ فَدَى الذَّكَرَ بِالْأُنْثَى ، جاز ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا أَطْيَبُ وَأَرْطَبُ . وَإِنْ فَدَاها بِهِ ؛ فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ؛ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَوْفَرُ ، فَتَسَاوَا . وَالْآخَرُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ عَلَيْهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ

الثانية ، قوله : وَيَجُوزُ فِدَاءُ أَعْوَرَ مِنْ عَيْنٍ بِأَعْوَرَ مِنْ أُخْرَى . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، <sup>الإحصاف</sup> وَكَذَا يَجُوزُ فِدَاءُ أَعْرَجٍ مِنْ قَائِمَةٍ بِأَعْرَجٍ مِنْ أُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ . وَلَا يَجُوزُ فِدَاءُ أَعْوَرَ بِأَعْرَجٍ وَلَا عَكْسُهُ ؛ لِعَدَمِ الْمُمِائِلَةِ .

قوله : وَيَجُوزُ فِدَاءُ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى ، وَفِي فِدَائِهَا بِهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْبُلْعَةِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ . صَحَّحَهُ فِي «النُّظْمِ» . قَالَ فِي «الْمَخْلَاصَةِ» : وَالْأُنْثَى أَفْضَلُ ، فَيَفْدَى بِهَا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي «الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْمُنَوَّرِ» ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» : تَفْدَى أَنْثَى بِمِثْلِهَا .

**فصل : الضرب الثاني ، ما لا مثل له ؛ وهو سائر الطير ، ففيه قيمته ، إلا ما كان أكبر من الحمام ، فهل تجب فيه قيمته أو شاة ؟ على وجهين .**

زيادتها ، فأشبهه فداء المعيب من نوع بالمعيب من نوع آخر ، ولأنه لا يجزئ عنها في الزكاة ، كذلك ههنا .

١٢٤ - مسألة : ( الضرب الثاني ، ما لا مثل له ؛ وهو سائر الطير فيجب فيه قيمته ، إلا ما كان أكبر من الحمام ، فهل تجب فيه قيمته أو شاة ؟ على وجهين ) يجب فداء ما لا مثل له بقيمته في موضعه الذي أتلفه فيه ، كإتلاف مال<sup>(١)</sup> الآدمي . ولا خلاف بين أهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير ، إلا ما حكى عن داود ، ما كان أصغر من الحمام لا يضمن ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وهذا لا مثل له . ولنا ، عموم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ .

فظاهر ذلك ، عدم الجواز . والوجه الثاني ، يجوز . صححه في « التوضيح » . وجزم به في « الوجيز » ، و « منتخب الآدمي البغدادي » . وقدمه في « الرعاية الكبرى » ، و « شرح ابن رزين » .

قوله : الضرب الثاني ، ما لا مثل له ؛ وهو سائر الطير ، ففيه قيمته . بلانزع ، إلا ما استثناه بقوله : إلا ما كان أكبر من الحمام . كالإوز ، والحياري ، والحجل ، على قول غير الكسائي ، والكبير من طير الماء ، والكركي ، والكرواني ، ونحوه . فهل تجب فيه قيمته أو شاة ؟ على وجهين . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الكافي » ،

(١) في م : فصل .

الشرح الكبير

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ بَشْيَاءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> : يعني الفرخ والبَيْضُ ، وما لا يَقْدِرُ أَنْ يَفِرَّ مِنْ صِغَارِ الصَّيْدِ ، ﴿ وَرَمَّا حَكُمُ ﴾ : يعني الْكِبَارَ . وقد روى عن عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا حَكَمَا فِي الْجَرَادِ بِجَزَاءٍ<sup>(٢)</sup> . ودَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ جَزَاءٍ غَيْرِهِ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ وَجُوبِ الْجَزَاءِ فِي هَذَا بِدَلِيلٍ آخَرَ ، وَيُقَدَّى بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُضْمَنَ بِقِيَمَتِهِ ، كَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ لِأَدَمِيِّ<sup>(٣)</sup> ، لَكِنْ تَرَكْنَا هَذَا الْأَصْلَ لِلدَّلِيلِ ، فَفِيمَا عَدَاهُ تَجِبُ الْقِيَمَةُ بِقَضِيَّةِ الْأَصْلِ .

**فصل :** فَأَمَّا مَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ ، كَالْإَوْزِ ، وَالْحُبَارَى<sup>(٤)</sup> ، وَالْكُرْكِيِّ<sup>(٥)</sup> ، وَالْحَجَلِ ، وَالْكَبِيرِ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ ، ففیه وَجْهَانِ ؛

و « الْمُغْنَى » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِص » ، و « الشَّرْح » ، الْإِنْصَافُ ، و « الْفُرُوع » ، و « الْفَاتِح » ، و « الزُّرْكَاشِي » ؛ أَحَدُهُمَا ، تَجِبُ فِيهِ قِيَمَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ خُولِفَ فِي الْحَمَامِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، صَحَّحَهُ فِي « التَّضْجِيح » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّر » ، و « الْوَجِيز » ، و « الْعُمْدَةُ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِب » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « النَّظْم » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْمُتَنَحِّب » ، و « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِقْتِصَارِهِمْ عَلَى وَجُوبِ الشَّاقِ فِي الْحَمَامِ دُونَ غَيْرِهِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، فِيهِ شَأْنٌ اخْتَارَهُ

(١) سورة المائدة ٩٤ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الهرّ والجراد ، من كتاب المناسك . المصنف ٤١٠/٤ ، ٤١١ .

(٣) في م : « الْأَدَمِيِّ » .

(٤) الحبارى : طائر طويل العنق ، رمادي اللون على شكل الإوزة ، في متفاره طول .

(٥) الكُرْكِي : طائر كبير ، أغبر اللون طويل العنق والرجلين ، أبيض الذنب ، قليل اللحم ، يأوى إلى الماء أحياناً .

المقنع وَمَنْ أَتْلَفَ جُزْءًا [٢٦٩] مِنْ صَيْدٍ ، فُفِيهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ قِيَمَةً مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا .

الشرح الكبير أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَجَابِرٍ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : فِي الْحَجَلَةِ وَالْقَطَاةِ وَالْحُبَارَى شَاةٌ . وَزَادَ عَطَاءٌ : فِي الْكُرْكِيِّ ، وَالْكَرَوَانِ ، وَابْنِ الْمَاءِ ، وَدَجَاجَةِ الْحَبَشِ ، وَالْخَرَبِ شَاةٌ <sup>(١)</sup> . وَالْخَرَبُ : هُوَ فَرْخُ الْحُبَارَى . وَلِأَنَّ إِيْجَابَ الشَاةِ فِي الْحَمَامِ تَنْبِيْهُ عَلَى إِيْجَابِهَا فِيمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، فِيهِ قِيَمَتُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَفْتَضِي وَجُوبَهَا فِي جَمِيعِ الطَّيْرِ ، تَرَكَّنَاهُ فِي الْحَمَامِ ؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ، فَفِي غَيْرِهِ يَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ .

١٢٤١ - مسألة : ( وَمَنْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ صَيْدٍ ، فعليه ما نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ قِيَمَةً مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ) أَمَّا مَا لَا مِثْلَ لَهُ ، فَإِذَا أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْهُ ،

الإنصاف ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوَسَى . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ، كَالْحَمَامِ . وَقِيلَ : الْقِيَمَةُ . انْتَهَى . قَوْلُهُ : وَمَنْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ صَيْدٍ ، فُفِيهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ قِيَمَةً مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا . إِذَا أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ صَيْدٍ وَانْدَمَلَ ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الصَّيْدُ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، أَوْ لَهُ مِثْلٌ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ بَقِيَمَتَهُ ؛ لِأَنَّ جُمْلَتَهُ تَضْمَنُ بَقِيَمَتَهُ ، فَكَذَلِكَ أَجْزَاؤُهُ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ ، فَهَلْ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ مِنْ مِثْلِهِ لَحْمًا ، أَوْ يَضْمَنُ بِقِيَمَةِ مِثْلِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، [ ٢٩٢ / ١ ]

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في جزاء الحمام وما في معناه ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٢٠٥/٥ .

الشرح الكبير

صَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّ جُمْلَتَهُ تُضَمَّنُ بِقِيَمَتِهِ ، فَكَذَلِكَ أَجْزَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ لَادَمِيٌّ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ؛ يُضَمَّنُ بِمِثْلِهِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ ضَمَانُ جُمْلَتِهِ بِالْمِثْلِ وَجِبَ فِي بَعْضِهِ مِثْلُهُ ، كَالْمَكِيلَاتِ . وَالْآخَرُ ، تَجِبُ قِيَمَةُ مَقْدَارِهِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ يَشُقُّ إِخْرَاجَهُ ، فَيُمنَعُ إِجْبَاؤُهُ ، وَلِهَذَا عَدَلَ الشَّارِعُ عَنْ إِجْبَابِ جُزْءٍ مِنْ بَعِيرٍ [ ٧١/٣ ط ] فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى إِجْبَابِ شَاةٍ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ هَهُنَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ ؛ لَوْجُودِ الْخِيَرَةِ لَهُ فِي الْعُدُولِ عَنِ الْمِثْلِ إِلَى عَدْلِهِ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الصَّيَامِ ، فَيَنْتَفِي الْمَانِعُ ، فَيُثَبَّتُ مُقْتَضَى الْأَصْلِ . هَذَا إِذَا انْدَمَلَ الصَّيْدُ مُمْتَنِعًا .

و « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْح » ؛ أَحَدُهُمَا ، يُضَمَّنُ بِمِثْلِهِ مِنْ مِثْلِهِ لَحْمًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . قَالَ فِي « الْمُغْنَى » (١) ، و « الشَّرْح » : وَهُوَ أَوْلَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، و « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَيُضَمَّنُ بَعْضُهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِضَمَانِ أَضْلِهِ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعَمِ ، وَلَا مَشَقَّةَ فِيهِ ؛ لَجَوَازِ عُدُولِهِ إِلَى عَدْلِهِ مِنَ طَّعَامٍ أَوْ صَوْمٍ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : لَا يُعْرَفُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، فَلَوْ قُلْنَا بِهِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ، فَهُوَ الْأَشْبَهُ بِأَصُولِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِبْ فِي شَعْرِهِ ثَلَاثَ دَمٍ ؛ لِأَنَّ النِّقْصَ فِيمَا يُضَمَّنُ بِالْمِثْلِ لَا يُضَمَّنُ بِهِ ، كَطَّعَامِ مُسْوَسٍ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ، وَلِأَنَّهُ يُشَقُّ ، فَلَمْ يُوجِبْ ، كَمَا فِي الزَّكَوَةِ . انْتَهَى . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، تَجِبُ قِيَمَةُ مِثْلِهِ . كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مُنَجِّبٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » .

(١) زيادة من : ش .

(٢) المغنى ٤٠٧/٥ .

وَأِنْ نَفَرَ صَيِّدًا ، قَتَلَ بِشَيْءٍ ، ضَمِنَهُ ،..... المتع

الشرح الكبير

١٢٤٢ - مسألة : ( وَإِنْ نَفَرَ صَيِّدًا ، قَتَلَ بِشَيْءٍ ، ضَمِنَهُ ) إذا نَفَرَ صَيِّدًا ، قَتَلَ فِي حَالِ نُفُورِهِ ، ضَمِنَهُ ، وكذلك إِنْ جَرَحَ صَيِّدًا ، فَتَحَامَلَ فَوْقَ<sup>(١)</sup> فِي شَيْءٍ تَلَفَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ . فَإِنْ نَفَرَ فَسَكَنَ فِي مَكَانٍ ، وَأَمِنَ مِنْ نُفُورِهِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يَضْمَنُهُ إِذَا تَلَفَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي اتَّقَلَ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ التَّدْوَةِ ، فَأَلْقَى رِدَاءَهُ عَلَى وَاقِفٍ فِي الْبَيْتِ ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ مِنْ هَذَا الْحَمَامِ ، فَأَطَارَهُ ، فَوَقَعَ عَلَى وَاقِفٍ آخَرَ ، فَاثْتَهَزَتْهُ حَيَّةٌ ، فَقَتَلَتْهُ ، فَقَالَ لِعِثْمَانَ ، وَنَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ : إِنِّي وَجَدْتُ فِي نَفْسِي أَنِّي أَطَرْتُهُ مِنْ مَنْزِلٍ كَانَ فِيهِ أَمِنًا إِلَى مَوْقِعٍ كَانَ فِيهِ حَتْفُهُ<sup>(٢)</sup> . فَقَالَ نَافِعٌ لِعِثْمَانَ : كَيْفَ تَرَى فِي عَنَرِ ثَنِيَّةِ عَفْرَاءَ ، يُحَكِّمُ بِهَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَقَالَ عِثْمَانُ : أَرَى ذَلِكَ . فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ »<sup>(٣)</sup> .

الإصناف

فَالِدَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، قَوْلُهُ: لَوْ نَفَرَ صَيِّدًا، قَتَلَ بِشَيْءٍ، ضَمِنَهُ. وَكَذَا لَوْ نَقَصَ فِي حَالِ نُفُورِهِ ، ضَمِنَهُ ، بِلَا إِخْلَافٍ فِيهِمَا ، وَلَا يَضْمَنُ إِذَا تَلَفَ فِي مَكَانِهِ بَعْدَ أَمْنِهِ مِنْ نُفُورِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَضْمَنُ . وَلَوْ تَلَفَ فِي حَالِ نُفُورِهِ بَاقِيَ سَمَاقِيَّةٍ ، فَقَى ضَمَانَهُ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ سَبَبٌ وَغَيْرُهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ إِحَالَتُهُ عَلَى غَيْرِ السَّبَبِ هُنَا ، فَيُغَيَّرُ

(١) فِي م : « إِنْ وَقَعَ » .

(٢) فِي م : « حَيَّةٌ » .

(٣) فِي : بَابُ فِيمَا يَبَاحُ لِلْمَحْرَمِ وَمَا يَحْرَمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . تَرْتِيبُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١/ ٣٣٣ .



وَإِنْ جَرَحَهُ فَعَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ خَبْرَهُ ، فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ <sup>المتنع</sup> جَدَّهُ مَيِّتًا وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ بِجِنَايَتِهِ . وَإِنْ أُنْذِمَ غَيْرُ مُتْنَعٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاءُ جَمِيعِهِ .

١٢٤٣ - مسألة : ( وَإِنْ جَرَحَهُ فَعَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ خَبْرَهُ ، فعليه ما نَقَصَهُ ، وكذلك إِنْ جَدَّهُ مَيِّتًا وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ بِجِنَايَتِهِ . وَإِنْ أُنْذِمَ غَيْرُ مُتْنَعٍ ، فعليه جَزَاءُ جَمِيعِهِ ) إِذَا جَرَحَ صَيِّدًا فَعَابَ غَيْرُ مُنْذِمٍ ، وَالْجِرَاحَةُ مُوجِبَةٌ لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَهَا غَالِبًا ، فعليه جَزَاءُ جَمِيعِهِ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ ، فعليه ضَمَانُ مَا نَقَصَ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَعْلَمُ حُصُولَ التَّلَفِ بِفِعْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَوِّمُهُ صَحِيحًا وَجَرِيحًا جِرَاحَةً غَيْرَ مُنْذِمَةٍ ، فَيُعْتَبَرُ مَا بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا نَعْلَمُ هَلْ يَنْدِمُ أَمْ لَا ؟ وَكَذَلِكَ إِنْ جَدَّهُ مَيِّتًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ

السَّبَبُ . ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» قَدَّمَهُ ، وَقَالَ : وَقِيلَ : لَا يَضْمَنُ بَاقِي سَمَاوِيَّةٍ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَالضَّمَانُ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِهِ فِي «الْكَافِي» . الثَّانِيَةُ ، لَوْ رَمَى صَيِّدًا فَأَصَابَهُ ، ثُمَّ سَقَطَ عَلَى آخَرٍ فَمَاتَا ، ضَمِنَتْهُمَا ، فَلَوْ مَشَى الْمَجْرُوحُ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَقَطَ عَلَى آخَرٍ ، ضَمِنَ الْمَجْرُوحُ فَقَطْ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَظَاهِرٌ مَا سَبَقَ ، يَضْمَنُهُمَا . قُلْتُ : هِيَ شَبِيهَةٌ بِمَا إِذَا تَلَفَ فِي مَكَانِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَإِنْ جَرَحَهُ فَعَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ خَبْرَهُ ، فعليه ما نَقَصَ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ الْجُرْحُ غَيْرَ مُوجِبٍ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَ مَا نَقَصَ بِالْجُرْحِ . كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ .

أَمَاتِ مِنَ الْجِنَايَةِ أَمْ مِنْ غَيْرِهَا ؟ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ ضَمَانُ جَمِيعِهِ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبُ إِثْلَافِهِ مِنْهُ ، وَلَمْ تَعْلَمْ لَهُ سَبَبًا آخَرَ ، فَوَجَبَ إِحَالَتُهُ عَلَى السَّبَبِ الْمَعْلُومِ ، كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ نَجَاسَةٌ ، فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا تَغْيِيرًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ، فَإِنَّا نَحْكُمُ بِنَجَاسَتِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ رَمَى صَيِّدًا ، فَغَابَ عَنْ عَيْنِهِ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ غَيْرَ سَهْمِهِ ، حَلَّ أَكْلُهُ . وَهَذَا أَقْيَسُ .

وَقِيلَ : يَضُمُّهُ كُلُّهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ كَلَامِ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، يُقَوِّمُهُ صَحِيحًا أَوْ جَرِيحًا غَيْرَ مُتَدَمِّلٍ ، لَعَدَمِ مَعْرِفَةِ أَنْدِمَالِهِ ، فَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ كَانَ سُدْسُهُ ، فَقِيلَ : يَجِبُ سُدُسٌ مِثْلُهُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ . ( ' وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ) ، قِيَاسًا عَلَى مَا إِذَا أَتَلَفَ جُزْأً مِنَ الصَّيِّدِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا . وَقَدْ صَرَّحَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ بِذَلِكَ . وَكَذَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَقَدَّمُوا وَجُوبَ مِثْلِهِ مِنْ مِثْلِهِ لَحْمًا ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَقِيلَ : يَجِبُ قِيَمَةُ سُدُسٍ مِثْلُهُ . ( ' وَقَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » ) . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » بِقِيلَ ، وَقِيلَ .

قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَهُ مَيِّتًا وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ بِجِنَايَتِهِ . إِذَا جَرَحَهُ وَغَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا ، وَلَا يَعْلَمْ ، هَلْ مَوْتُهُ بِجِنَايَتِهِ أَمْ لَا ؟ فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَا جَرَحَهُ وَغَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ خَبَرَهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : يَضُمُّهُ كُلُّهُ هُنَا . وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ

**فصل :** وإن ائتمل الصيد غير مُمتنع ، ضَمَنَهُ جَمِيعَهُ ؛ لَأَنَّهُ عَطَّلَهُ ، فصار كالتَّالِفِ ، ولأنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَلْفِهِ ، فصار كما لو جَرَحَهُ جُرْحًا يَتَيَقَّنُ مَوْتَهُ بِهِ . وهذا مَذْهَبُ أَيْ حَنِيفَةٍ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَهُ بِمَا نَقَصَ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا مَا أَتْلَفَ ، وَلَمْ يُتْلَفْ جَمِيعُهُ ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ قَتَلَهُ مُحَرَّمٌ آخَرُ<sup>(١)</sup> لَزِمَهُ الْجَزَاءُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى الْمُشْتَرِكِينَ جَزَاءً وَاحِدًا ، وَضَمَانَهُ بِجَزَاءِ كَامِلٍ يُفْضَى إِلَى إِجَابِ جَزَائِهِ . وَإِنْ صَيَّرَتْهُ الْجِنَايَةُ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَصَارَ مُمْتَنِعًا أَمْ لَا ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ [ ٧٢/٣ ] الْإِمْتِنَاعِ .

**فصل :** وَكُلُّ مَا يَضْمَنُ بِهِ الْآدَمِيُّ يَضْمَنُ بِهِ الصَّيْدَ ؛ مِنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ، وَكَذَلِكَ مَا جَنَّتْ دَابَّتُهُ بِيَدِهَا أَوْ فِيمَهَا ، فَأَتْلَفَتْ صَيْدًا ، فَالضَّمَانُ عَلَى رَاكِبِهَا ، أَوْ قَائِدِهَا ، أَوْ سَائِقِهَا ، وَمَا جَنَّتْ بِرَجُلِهَا فَلَا ضَمَانَ فِيهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَضْمَنُ السَّائِقُ جَمِيعَ جِنَايَتِهَا ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهَا وَيُشَاهِدُ رَجُلَهَا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا ضَمَانَ فِي الرَّجُلِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :

سَبَبٌ لِتَلْفِهِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَعْلَمْ لَهُ سَبَبًا آخَرَ ، فَوَجِبَ إِحَالَتُهُ عَلَى السَّبَبِ الْمَعْلُومِ . قَالَ الْإِنصَافُ الشَّارِحُ : وَهَذَا أَقْبَسُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا أَظْهَرُ ، كَنُظَائِرِهِ . وَأُطْلَقَتُهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ » .

**فائدة :** لَوْ جَرَحَهُ جُرْحًا غَيْرَ مُوَحٍ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى فَمَاتَ ، ضَمِنَتْهُ تَلْفُهُ بِسَبَبِهِ .

قوله : وإن ائتمل غير مُمتنع ، فعليه جزاء جميعه . وكذا إن جرحه جرحًا

(١) سقط من : م .

المقنع وَإِنْ نَتَفَ رِيشَهُ فَعَادَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : عَلَيْهِ قِيمَةُ الرَّيشِ .

الشرح الكبير « الرَّجُلُ جُبَّارٌ »<sup>(١)</sup> . وَإِنْ انْقَلَبَتْ فَأَثْلَفَتْ صَيِّدًا ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُ لَهُ عَلَيْهَا . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْعَجَمَاءُ جُبَّارٌ »<sup>(٢)</sup> . وَلِذَلِكَ لَوْ أَثْلَفَتْ آدَمِيًّا لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَلَوْ نَصَبَ شَبَكَةً ، أَوْ حَفَرَ بِئْرًا ، فَوَقَعَ فِيهَا صَيِّدٌ ، ضَمَّنَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِهِ ، كَمَا يَضْمَنُ الْآدَمِيُّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَفَرَ الْبَيْرَ بِحَقٍّ ، كَحَفَرِهِ فِي دَارِهِ ، أَوْ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَضْمَنَ ، كَالْآدَمِيِّ . وَإِنْ نَصَبَ شَبَكَةً قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَوَقَعَ فِيهَا صَيِّدٌ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ تَسَبُّبٌ إِلَى إِثْلَافِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَادَهُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ وَتَرَكَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَتَلَفَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ .

١٢٤٤ - مسألة : ( وَإِنْ نَتَفَ رِيشَهُ فَعَادَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقِيلَ :

الإينصاف مُوجِبًا »<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ تَخْرِيجًا ، أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ سِوَى مَا نَقَصَ فِيهَا إِذَا ائْتَمَلَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ . وَأَطْلَقَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ ، فِي كُتُبِ الْخِلَافِ ، وَجُوبَ الْجَزَاءِ كَامِلًا ، فِيمَا إِذَا جَرَحَهُ وَغَابَ ، وَجَهْلَ خَبَرِهِ . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ؛ فَإِنَّ كَلَامَهُ مُطْلَقٌ . فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، أَنَّ الْجَرْحَ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُوَحٍّ ، وَغَابَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ كَامِلًا .

قوله : وَإِنْ نَتَفَ رِيشَهُ فَعَادَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَكَذَا إِنْ نَتَفَ شَعْرَهُ . وَهُوَ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الدابة تنفح برجلها ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٥٠٢/٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ٥٨٧/٦ ، ٥٨٨ .

(٣) زيادة من : ش .

عليه قِيمَةُ الرَّيشِ) إِذَا نَفَّ رِيشَ طَائِرٍ، ثُمَّ حَفَظَهُ، فَأَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ، حَتَّى عَادَ رِيشُهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّقْصَ زَالٍ. وَقِيلَ: عَلَيْهِ قِيمَةُ الرَّيشِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرَ الْأَوَّلِ. فَإِنْ صَارَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ بِنَفْثِ رِيشِهِ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ غَابَ، فَفِيهِ مَا نَقَصَ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَأَوْجَبَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِيهِ الْجَزَاءُ جَمِيعَهُ. وَلَنَا، أَنَّهُ نَقْصٌ يُمَكِّنُ زَوَالَهُ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ بِكَمَالِهِ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ.

المذهبُ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ. قَالَ فِي الْإِنْصَافِ «الْمُسْتَوْعِبُ»: هُوَ قَوْلُ غَيْرِ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْهِدَايَةِ»، وَ«الْمَذْهَبِ»، وَ«مُسَبُّوكِ الذَّهَبِ»، وَ«الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، (١) وَ«شَرْحِ الْمَنَاسِكِ» (٢)، وَغَيْرِهِمْ. (٣) وَصَحَّحَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ» (٤). وَقِيلَ: عَلَيْهِ قِيمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ». وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ»، وَ«الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ». وَقَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»: ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ، [١/٢٩٣] أَنَّ عَلَيْهِ حُكُومَةً. وَيَأْتِي نَظِيرُهَا إِذَا قَطَعَ غُصْنًا ثُمَّ عَادَ، فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَتَقَدَّمَ، إِذَا أَتَلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ، فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

**فائدة:** لَوْ صَادَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بِنَفْثِ رِيشِهِ أَوْ شَعْرِهِ، فَكَالْجُرْحِ عَلَى مَا سَبَقَ. وَإِنْ غَابَ، فَفِيهِ مَا نَقَصَ؛ لِإِمْكَانِ زَوَالِ نَقْصِهِ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ وَغَابَ، وَجَهِلَ حَالَهُ.

(١ - ١) زيادة من: ش.

وَكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا حُكِمَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

١٢٤٥ - مسألة : ( وَكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا حُكِمَ عَلَيْهِ ) يَغْنَى يَجِبُ  
الْجَزَاءُ بِقَتْلِ الصَّيْدِ الثَّانِي ، كَمَا يَجِبُ إِذَا قَتَلَهُ أُتْدَاءً . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ .  
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَهَذَا أَوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَفِيهِ رِوَايَةٌ  
ثَانِيَّةٌ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .  
وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ،  
وَقَتَادَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ  
يُوجِبْ جَزَاءً . وَفِيهِ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، إِنَّ كَفَرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ،  
وَالْأَفْلَا . وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا . وَلَنَا ، أَنَّهَا كَفَّارَةٌ عَنْ قَتْلِ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الْمُتَبَدُّ  
وَالْعَائِدُ ، كَقَتْلِ الْآدَمِيِّ ، وَلِأَنَّهَا بَدَلٌ مُتَلَفٌ يَجِبُ بِهِ الْمِثْلُ أَوْ الْقِيَمَةُ ،  
فَأَشْبَهَ بَدَلُ مَالِ الْآدَمِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : رَوَى عَنْ عُمرَ وَغَيْرِهِ ، أَنَّهُمْ حَكَمُوا  
فِي الْخَطِئِ ، وَفِي مَنْ قَتَلَ ، وَلَمْ يَسْأَلُوهُ هَلْ كَانَ قَبْلَ هَذَا قَتْلٌ أَوْ لَا ؟ وَالْآيَةُ  
اِقْتَضَتْ الْجَزَاءَ عَلَى الْعَائِدِ بَعْمُومِهَا . وَذَكَرُ الْعُقُوبَةِ فِي الثَّانِي لَا يَمْنَعُ  
الْوُجُوبَ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقِهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ  
وَأُمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الإيضاح

قوله : وَكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا حُكِمَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ  
الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى . وَعَنْهُ ، إِنَّ كَفَرَ  
عَنِ الْأَوَّلِ ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ، وَالْأَفْلَا . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ،

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) سورة البقرة ٢٧٥ .

وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَعَنْهُ ، <sup>المنع</sup> عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ . وَعَنْهُ ، إِنْ كَفَرُوا بِالْمَالِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَفَرُوا بِالصِّيَامِ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ .

وقد ثبت أن العائد لو انتهى ، كان له ما سلف وأمره إلى الله . <sup>الشرح الكبير</sup>

**فصل :** ويجوز إخراج جزاء الصيد بعد جرحه وقبل موته . نص عليه أحمد ، رحمه الله ؛ لأنها [ ٧٢/٣ ط ] كفارة قتل ، فجاز تقديمها على الموت ؛ ككفارة قتل الأدمي<sup>(١)</sup> . ولأنها كفارة ، أشبهت كفارة الظهار واليمين .

١٢٤٦ - مسألة : ( وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَعَنْهُ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ . وَعَنْهُ ، إِنْ كَفَرُوا بِالْمَالِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَفَرُوا بِالصِّيَامِ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ ) رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رحمه الله ، في هذه المسألة ثلاث روايات ؛ إحداهن ، أَنَّ الْوَاجِبَ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . يَرَوِي هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنِهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالتَّحَوِيُّ ،

في قوله : وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . بَأْتَمَّ مِنْ هَذَا . <sup>الإصناف</sup>

قوله : وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وهذا إحدى الروايات ، والمذهب منها<sup>(٢)</sup> ، وسواءً باشرُوا القتل ، أو كان بعضهم مُمَسِّكًا وَالْآخَرُ مُبَاشِرًا . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي أَيْضًا ، وَالْمُصَنِّفُ ،

(١) فيما إذا جرحه خطأ وتأخر موته ، فإنه يجوز إخراج كفارة القتل حينئذ قبل موت الجريح .

(٢) في ١ : « منها » .

والشَّعْبِيُّ، والشافِعِيُّ، وإِسْحَاقُ . والثَّانِيَّةُ ، على كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ .  
ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وبه قال مالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ،  
وأبو حنيفة . ويُرْوَى عن الحسن ؛ لَأَنَّهَا كَفَّارَةٌ قَتْلُ يَدْخُلُهَا الصَّوْمُ ،  
أَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ قَتْلِ الْآدَمِيِّ . والثَّالِثَةُ ، إن كان صَوْمًا ، فعلى كُلِّ وَاحِدٍ  
منهم صَوْمٌ تَامٌ ، وإن كان غَيْرَهُ فَجَزَاءٌ وَاحِدٌ . وإن أَهْدَى أَحَدُهُمَا أَوْ أَطْعَمَ ،  
وصام الْآخَرَ ، فعلى الْمُهْدِي بِحَصَّتِهِ ، وعلى الْآخَرِ صِيَامٌ تَامٌ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ  
ليس بِكَفَّارَةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ ، بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ ،  
فَقَالَ : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ .... أَوْ كَفَّارَةٌ ﴾ . والصَّوْمُ  
كَفَّارَةٌ ، فَيُكْمَلُ ، كَكَفَّارَةِ قَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ  
مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَالْجَمَاعَةُ إِنَّمَا قَتَلُوا صَيْدًا ، فَلَزِمَهُمْ مِثْلُهُ ،  
وَالزَّائِدُ خَارِجٌ عَنِ الْمِثْلِ ، فَلَا يَجِبُ . وَمَتَى ثَبِتَ اتِّحَادُ الْجَزَاءِ فِي الْهَدْيِ ،  
وَجَبَّ اتِّحَادُهُ فِي الصِّيَامِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ .  
وَالِاتِّفَاقُ حَاصِلٌ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ بِالْقِيَمَةِ ؛ إِمَّا قِيَمَةَ الْمُتْلَفِ ، أَوْ قِيَمَةَ مِثْلِهِ ،  
فَإِجَابُ الزَّائِدِ عَلَى عَدْلِ الْقِيَمَةِ خِلَافُ النَّصِّ ، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنْ

وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَصَحَّحَهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمُخْتَارُ مِنْ  
الرُّوَايَاتِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَعَنْهُ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
جَزَاءٌ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَعَنْهُ ، إِنْ كَفَرُوا بِالْمَالِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَفَرُوا  
بِالصِّيَامِ ، فعلى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ . وَمَنْ أَهْدَى ، فَبِحَصَّتِهِ ، وَعَلَى الْآخَرِ صَوْمٌ  
تَامٌ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحَدٍ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَذَكَرَهُ الْحَلَوَانِيُّ عَنْ  
الْأَكْثَرِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لِاجْتِزَاءِ عَلَى مُخْرِمٍ مُنْسِلِكٍ مَعَ مُخْرِمٍ



الصَّحَابَةِ ، ولم نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، ولأنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مَقْتُولٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ ، فَكَانَ وَاحِدًا ، كَالَّذِي . وَكَفَّارَةُ الْآدَمِيِّ لَنَا فِيهَا مَنَعٌ ، فَلَا تَتَّبَعُضُ فِي أَبْعَاضِهِ ، وَلَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ ، فَلَمْ تَتَّبَعُضْ عَلَى الْجَمَاعَةِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ شَرِيكَ الْمُحْرِمِ حَلَالًا أَوْ سَبْعًا ، فَالْجَزَاءُ كُلُّهُ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ بِحِصَّتِهِ ، كَالْمُحْرِمَيْنِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَكَ حَلَالٌ وَمُحْرِمٌ فِي قَتْلِ صَيِّدٍ حَرَمِيٍّ ، فَالْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ يُنْسَبُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُهُ ، وَلَا يَزْدَادُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ بِاجْتِمَاعِ حُرْمَةِ الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ . وَهَذَا الْأَشْتِرَاكُ الَّذِي هَذَا حُكْمُهُ هُوَ الَّذِي يَقَعُ الْفِعْلُ مِنْهُمَا [ ٧٣/٣ ] مَعًا ، أَوْ يَجْرَحُهُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، وَيَمُوتُ مِنْهُمَا . فَإِنْ جَرَحَهُ أَحَدُهُمَا ، وَقَتْلَهُ الْآخَرُ ،

مُبَاشِرٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « فَيُؤْخَذُ مِنْهُ ، لَا يَلْزَمُ مُتَسَبِّبًا مَعَ مُبَاشِرٍ . قَالَ : وَلَعَلَّهُ أَظْهَرُ ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَمْسَكَهُ لِيَمْلِكُهُ ، فَقَتَلَهُ مُجَلٌّ . وَقِيلَ : الْقَرَارُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمُبَاشِرِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَعَلَ فِعْلَ الْمُتَمَسِّكِ عِلَّةً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : «<sup>(٣)</sup> وَهَذَا مُتَّجِعٌ ، وَجَزَمَ ابْنُ شِهَابٍ ، أَنَّ الْجَزَاءَ عَلَى الْمُتَمَسِّكِ ، وَأَنَّ عَكْسَهُ الْمَالُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ »<sup>(٤)</sup> : كَذَا قَالَ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فِي قَتْلِ الصَّيِّدِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُحْرِمًا . فَإِنْ حُكِمَ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « الْقَرَارُ » . وَانْظُرْ : الْفُرُوعُ ٤١١ / ٣ .

(٢) فِي الْأَصُولِ : « الْمُبَاشَرَةُ » ، وَلَا يَسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى ، وَاللَّيْثُ مِنَ الْفُرُوعِ ٤١١ / ٣ .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

فعلى الجارح ما نَقَصَه ، على ما مَضَى ، وعلى القاتل جزاؤه مجرّوحاً .

**فصل :** وإن قُتل صَيِّداً مَمْلُوكاً ، ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ لِمَالِكِهِ ، وَالْجَزَاءُ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ مَضْمُونٌ بِالْكَفَّارَةِ ، فَجَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ التَّقْوِيمُ فِي التَّكْفِيرِ فِي ضَمَانِهِ ، كَالْعَبْدِ .

**فصل :** وإذا قُتلَ الْقَارِنُ صَيِّداً ، فعليه جزاءٌ واحدٌ . نصَّ عليه أحمدٌ ، فقال : إذا قُتلَ الْقَارِنُ صَيِّداً ، فعليه جزاءٌ واحدٌ ، وهؤلاء يقولون : جَزَاءَانِ . فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا فِي صَيِّدِ الْحَرَمِ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحِلِّ اثْنَيْنِ ، فَفِي الْحَرَمِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةٌ . وهذا قول مالِكٍ ، والشافعيُّ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : جَزَاءَانِ . وكذلك إذا نَطِيبَ ، أو لَبَسَ . قال القاضي : وإذا قلنا : على الْقَارِنِ طَوَافَانِ . لَزِمَهُ جَزَاءَانِ . ولنا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَمَنْ أَوْجَبَ جَزَاءَيْنِ ، فَقَدْ أَوْجَبَ مِثْلَيْنِ . ولأنَّ صَيِّدَ وَاحِدٍ ، فلم يَجِبْ فِيهِ جَزَاءَانِ ، كما لو قُتلَ الْمُحَرَّمُ فِي الْحَرَمِ صَيِّداً .

الإنصاف المسألتين<sup>(١)</sup> واحدٌ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ شَرِيكُ السَّبْعِ . وَشَرِيكُ الْحَلَالِ .

(١) في الأصل ، ط : « المسلمون » .

## بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ

وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ ، فَمَنْ أَتْلَفَ مِنْ صَيْدِهِ شَيْئًا ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْرِمِ فِي مِثْلِهِ .

## بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ

١٢٤٧ - مسألة : ( وهو حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ ، فَمَنْ أَتْلَفَ مِنْ صَيْدِهِ شَيْئًا ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْرِمِ فِي مِثْلِهِ ) الْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا النَّصُّ ، فَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمُهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ

## بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ

قوله : فَمَنْ أَتْلَفَ مِنْ صَيْدِهِ شَيْئًا ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْرِمِ فِي مِثْلِهِ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ونص عليه . وقيل : يُلْزَمُ جَزَاءُ أَنْ ؛ جَزَاءٌ لِلْحَرَمِ ، وَجَزَاءٌ لِلْإِحْرَامِ .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو أَتْلَفَ كَافِرٌ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَهُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « إِنْصَارِهِ » ، فِي بَحْثِ مَسْأَلَةِ كُفَّارَةِ ظَهَارِ الدَّمِيِّ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بِهِ ....<sup>(١)</sup> ، وَنَبَاهَ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ ؛ هَلْ هُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا ؟ قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَلَيْسَ بِنَبَاءٍ جَيِّدٍ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ دُلَّ مُجِلٌّ حَلَالًا عَلَى صَيْدٍ فِي الْحَرَمِ ، فَقَتَلَهُ ، ضَمِنَاهُ مَعَ بَجَرَايَا وَاحِدٍ . عَلَى الصَّحِيحِ .

(١) بياض بالأصول قدر كلمة واحدة .

الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُحْتَلَى خَلَاهَا<sup>(١)</sup> ، وَلَا يُعْضَدُ<sup>(٢)</sup> شَوْكُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا ، إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا<sup>(٣)</sup> . فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخَرَ<sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّهُ لَقَيْنِهِمْ<sup>(٥)</sup> وَيُوتِيهِمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ .

**فصل :** وفيه الجزاء على مَنْ يَقْتُلُهُ ، بِمَثْلِ مَا يُجْزَى بِهِ الصَّيْدُ فِي الْإِحْرَامِ . وَحُكِيَ عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ ، فَيَبْقَى بِحَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَضَوْا فِي حِمَامِ الْحَرَمِ بِشَاقِ شَاةٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ،

مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ مَه فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « الْفُرُوع » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ نَازِلُ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ

(١) الخلا : الرطب من الكلا .

(٢) يعضد : يقطع .

(٣) الإذخر : نبت طيب الرائحة .

(٤) القين : الحداد والصائغ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب فضل الحرم ... ، وباب لا يحل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب ما قيل في الصواغ ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ١١٥/٢ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٧٩ ، ١٦٤ ، ١٢٧/٤ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٦/٢ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٦٠/٥ ، ١٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٣/١ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ .

وابن عُمر ، وابن عباس ، ولم يُثقل عن غيرهم بخلافهم ، فيكون إجماعاً ، ولأنه صَيْدٌ مَمْنُوعٌ منه لحق الله تعالى ، أشبه الصَيْدَ في حَقِّ الْمُحْرَمِ .

**فصل :** للصَّوْمِ مَذْخَلٌ فِي ضَمَانِ صَيْدِ الْحَرَمِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، خِلَافاً لِأَبَى حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُضْمَنُ بِالْإِطْعَامِ ، فَيُضْمَنُ بِالصَّيَامِ ، كَالصَّيْدِ فِي الْإِحْرَامِ .

**فصل :** وَيَجِبُ فِي حَمَامِ الْحَرَمِ شَاةٌ . [ ٧٣/٣ ظ ] وقال أبو حنيفة : فيه في الْحَرَمِ شَاةٌ ، وفي حَمَامِ الْجَلِّ فِي الْحَرَمِ حُكُومَةٌ . وفي حَمَامِ الْحَرَمِ فِي الْجَلِّ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حُكُومَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ ، شَاةٌ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَضَاءِ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا . ذَكَرَ هَذَيْنِ الْفَصْلَيْنِ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ .

**فصل :** وَكُلُّ مَا يُضْمَنُ فِي الْإِحْرَامِ يُضْمَنُ فِي الْحَرَمِ ، إِلَّا الْقَمَلَ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ فِي الْحَرَمِ بغيرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ حُرِّمَ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، وَهُوَ مُبَاحٌ فِي الْحَرَمِ ، كِبَاحَةِ الطَّيِّبِ وَاللُّبْسِ .

**فصل :** مَوْضِعُ صَيْدِ الْحَرَمِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ . وقال أبو حنيفة : لَا يَضْمَنُهُ الصَّغِيرُ ، وَلَا الْكَافِرُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحُرْمَةَ تَعَلَّقَتْ بِمَحَلِّهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَمِيعِ ، فَوَجِبَ ضَمَانُهُ ، كَالْأَدَمِيِّ .

**فصل :** وَيُضْمَنُ صَيْدُ الْحَرَمِ بِالذَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، كَصَيْدِ الْإِحْرَامِ ،

مِنْهَا . وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الذَّلَالِ فِي جِلٍّ ، بَلْ عَلَى الْمَذْذُولِ الْإِنْصَافِ

وَإِنْ رَمَى الْحَلَالُ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ ،  
أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْجِلِّ ، أَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا

وَالوَاجِبُ عَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ  
بَيْنَ كَوْنِ الدَّلَالَةِ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا جَزَاءَ عَلَى الدَّالِّ ،  
إِذَا كَانَ فِي الْجِلِّ ، وَالْجَزَاءُ عَلَى الْمَذْلُولِ وَخَذَهُ ، كَالْحَلَالِ إِذَا دَلَّ مُحْرِمًا .  
وَلَنَا ، أَنَّ قَتْلَ الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ حَرَامٌ عَلَى الدَّالِّ ، فَيُضْمَنُ بِالدَّلَالَةِ ، كَمَا لَوْ  
كَانَ فِي الْحَرَمِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ مُحْرَّمٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ : « لَا يُتَغَرَّ صَيْدُهَا » . وَفِي لَفِظٍ : « لَا يُصَادُ صَيْدُهَا » . وَهَذَا  
عَامٌّ فِي حَقِّ<sup>(١)</sup> كُلِّ أَحَدٍ ، وَلِأَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ مَعْصُومٌ بِمَحَلِّهِ ، فَحُرْمُ قَتْلِهِ  
عَلَيْهِمَا ، كَالْمُتَنَجِّئِ إِلَى الْحَرَمِ . وَإِذَا ثَبَتَ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِمَا فَيُضْمَنُ بِالدَّلَالَةِ  
مِمَّنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلُهُ ، كَمَا يُضْمَنُ بِدَّلَالَةِ الْمُحْرِمِ عَلَيْهِ . وَكُلُّ مَا يُضْمَنُ  
بِهِ فِي الْإِحْرَامِ يُضْمَنُ بِهِ فِي الْحَرَمِ ، وَمَا لَا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ مَمْنُوعٌ مِنْهُ  
لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيُضْمَنُ بِكُلِّ مَا [ يُضْمَنُ ] بِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، وَكَانَ حُكْمُهُ  
حُكْمَهُ فِي وُجُوبِ الصَّغَامِ وَعَدَمِهِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ .

١٢٤٨ - مسألة : ( وَإِنْ رَمَى الْحَلَالُ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ،  
أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْجِلِّ أَوْ

وَحَدَهُ ، كَحَلَالٍ دَلَّ مُحْرِمًا .

قوله : وَإِنْ رَمَى الْحَلَالُ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ  
قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْجِلِّ ، أَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الْحِلِّ ، فَهَلَكَ

(١) سقط من : م .

فِي الْجِلِّ فَهَلَكَ فِرَاحُهُ فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . المقنع

أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الْجِلِّ ، فَهَلَكَ فِرَاحُهُ فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ( الشرح الكبير )  
إِذَا رَمَى الْحَلَالَ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، أَوْ أَرْسَلَ جَارِحًا عَلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ،  
أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْجِلِّ ، ضَمِنَهُ . وَبِهِ قَالَ  
الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ  
أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ حَلَالَ فِي الْجِلِّ . وَلَنَا ،  
قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » . وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي الْجِلِّ  
وَالْحَرَمِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْحَرَمِ ، وَهَذَا مِنْ  
صَيْدِهِ ، وَلِأَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ مَعْصُومٌ بِمَحَلِّهِ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَلَا يَخْتَصُّ  
تَحْرِيمُهُ بِمَنْ فِي الْحَرَمِ كَالْمُتَجَرِّعِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ لَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي

فِرَاحِهِ فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ ، وَلَا يَضْمَنُ الْأُمُّ فِيمَا تَلَفَ فِرَاحُهُ فِي الْحَرَمِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » :  
لَوْ رَمَى الْحَلَالَ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَجَزَمَ  
بِهِ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَالْأَكْثَرُونَ . وَحَكَى الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ،  
وَجَمَاعَةٌ رِوَايَةً بَعْدَ الضَّمَانِ . وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَلَا يَثْبُتُ عَنْ أَحْمَدَ وَرُودُهُ لَوْجُوهٌ  
جَيِّدَةٌ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ حَلَالَ فِي الْجِلِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي  
« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ  
الذَّهَبِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، إِلَّا أَنَّهُمَا اسْتَشْنَيَا إِذَا هَلَكَ فِرَاحُ  
الطَّائِرِ الْمُتَمَسِّكِ ، فَقَدَّمُوا الضَّمَانَ مُطْلَقًا . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ  
الذَّهَبِ » : الضَّمَانُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ .

فَالثَّانِيانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ رَمَى الْحَلَالَ صَيْدًا ، ثُمَّ أَخْرَمَ قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهُ ، ضَمِنَهُ ،

وإن قتل من الحرم صيِّداً [٦٩ ط] في الجِلِّ بسَهْمِهِ ، أو كُلِّهِ ، أو صيِّداً على غُصْنٍ في الجِلِّ أَصْلُهُ في الحرم ، أو أَمْسَكَ حَمَامَةً في الحرم ، فَهَلَكَ فِرَاحُهَا في الجِلِّ ، لَمْ يَضْمَنْ ، في أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ .

الفتح

الجِلِّ ، فَهَلَكَ فِرَاحُهُ في الحرم ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْفِرَاحَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، دُونَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صَيِّدِ الْجِلِّ ، وَهِيَ حَلَالٌ .

الشرح الكبير

١٢٤٩ - مسألة : ( وإن قتل من الحرم صيِّداً في الجِلِّ بسَهْمِهِ ، أو كُلِّهِ ، أو صيِّداً على غُصْنٍ في الجِلِّ أَصْلُهُ في الحرم ، أو أَمْسَكَ حَمَامَةً في الحرم ، فَهَلَكَ فِرَاحُهَا في الجِلِّ ، لَمْ يَضْمَنْ ، في أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ )

ولو رَمَى الْمُحْرَمُ صَيِّداً ، ثُمَّ أَحْلَ قَبْلَ الْإِصَابَةِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، اغْتِبَاراً بِحَالِ الْإِصَابَةِ فِيهِمَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » فِي الْجِنَايَاتِ . قَالَ : وَيَجِيءُ عَلَيْهِ قَوْلُ أَحْمَدَ : إِنَّهُ يَضْمَنُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : وَيَتَخَرَّجُ عَدَمُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . الثَّانِيَةُ ، هَلِ الْاِغْتِبَارُ [ ٢٣٩/١ ط ] بِحَالَةِ الرَّمْيِ ، أَوْ بِحَالَةِ الْإِصَابَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْاِغْتِبَارُ بِحَالِ الْإِصَابَةِ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « رُءُوسِ الْمَسَائِلِ » ؛ فَلَوْ رَمَى بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَوَقَعَ بِالصَّيْدِ وَقَدْ حَلَّ ، حَلَّ أَكْلُهُ ، وَلَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ ، لَمْ يَجِلِّ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، الْاِغْتِبَارُ بِحَالَةِ الرَّمْيِ وَالرَّمْيِ . قَالَهُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ الصَّيْدِ .

الإيضاح

قوله : وإن قتل من الحرم صيِّداً في الجِلِّ بسَهْمِهِ ، أو كُلِّهِ ، أو صيِّداً على غُصْنٍ في الجِلِّ أَصْلُهُ في الحرم ، أو أَمْسَكَ حَمَامَةً في الحرم ، فَهَلَكَ فِرَاحُهَا في الجِلِّ ، لَمْ يَضْمَنْ ، في أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ

(١) زيادة من : ش .



الشرح الكبير

[ ٧٤/٣ ] هذه المسائل عكسُ التي قَبَلَهَا ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ أُرْسِلَ كُلُّهُ فِي الْحَرَمِ ، فَصَادَ فِي الْجِلِّ : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ رَوَايَةُ أُخْرَى ، عَلَيْهِ الضَّمَانُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، فِي مَنْ قَتَلَ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْجِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ الْغُصْنَ تَابِعٌ لِلْأَصْلِ ، وَهُوَ فِي الْحَرَمِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَصْلَ جِلُّ الصَّيْدِ ، حُرِّمَ صَيْدُ الْحَرَمِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ، فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدُ جِلِّ أَصَابَهُ حَلَالٌ ، فَلَمْ يُحَرِّمْ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْجِلِّ ، وَلِأَنَّ الْجَزَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ ، أَوْ صَيْدِ الْمُحَرِّمِ ، وَلَيْسَ هَذَا وَاحِدًا مِنْهُمَا .

بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ «الْخُلَاصَةِ» ، وَغَيْرُهُمْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَضْمَنُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَغَيْرُهُمَا ؛ اغْتِيَابًا بِالْقَاتِلِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» . قَالَ فِي «الْإِرْشَادِ» : فَإِنْ أُرْسِلَ كُلُّهُ فِي الْحَرَمِ ، فَاصْطَادَ فِي الْجِلِّ ، فَلَا ظَهَرَ عَنْهُ ، أَنَّ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . وَقِيلَ عَنْهُ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . قَالَ : وَهُوَ اخْتِيَارِي . وَقَدَّمَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، فِيمَا إِذَا هَلَكَ فِرَاحُ الطَّائِرِ الْمُتَمَسِّكِ . وَقَالَ فِي «الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» : إِنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ فِي الطَّائِرِ عَلَى الْغُصْنِ ، يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ

وَأَنَّ أُرْسَلَ كَلْبُهُ مِنَ الْجِلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ ، فَقَتَلَ صَيْدًا فِي

الشرح الكبير

**فصل :** وإن كان الصَّيْدُ والصَّائِدُ فِي الْجِلِّ ، فَرَمَاهُ بِسَهْمِهِ ، أَوْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَيْهِ ، فَدَخَلَ الْحَرَمَ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَقَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْجِلِّ ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَزِيدُ سَهْمُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَوْ عَدَا بِنَفْسِهِ ، فَسَلَّكَ الْحَرَمَ فِي طَرِيقِهِ ، ثُمَّ قَتَلَ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، فَسَهْمُهُ أَوْلَى .

١٢٥٠ - مسألة : ( وَإِنْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ مِنَ الْجِلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ ،

الإنصاف

لَأُضْلِهِ . وَقَالَ أَيْضًا : وَيَتَوَجَّهُ ضَمَانُ الْفِرَاحِ إِذَا تَلَفَ فِي الْجِلِّ . وَقَدَّمَهُ أَيْضًا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ» ، وَ«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، كَمَا تَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ تَلْفِهِ .

**فوائد :** منها ، لو فَرَّخَ الطَّيْرُ فِي مَكَانٍ يَخْتِاجُ إِلَى نَقْلِهِ عَنْهُ ، فَقَتَلَهُ فَهَلْكَ ، ففیه الوجْهانِ الْمُتَقَدِّمانِ . ومنها ، لو كان بعضُ قَوَائِمِ الصَّيْدِ فِي الْجِلِّ وَبَعْضُهَا فِي الْحَرَمِ ، حُرِّمَ قَتْلُهُ ، وَوَجِبَ الْجَزَاءُ بِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ تَغْلِيظًا لِلْحُرْمَةِ . وَفِي «الْمُسْتَوْعِبِ» رِوَايَةٌ ، لَا يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ . وَمِنْهَا ، لو كان رأسُهُ فِي الْحَرَمِ وَقَوَائِمُهُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْجِلِّ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُخْرَجُ عَلَى الرَّوَابِيتَيْنِ . وَاقْتَصَرَ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى هُنَا ، عَدَمُ الضَّمَانِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَحُكِيَ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ ، وَأُطْلِقَاهُمَا .

قوله : وَإِنْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ مِنَ الْجِلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ ، فَقَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَعَلِيَ وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْكَافِي» . أَحَدُهُمَا ، لَا يَضْمَنُهُ مُطْلَقًا . وَهُوَ

الْحَرَمِ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ . وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِسَهْمِهِ ، ضَمِنَهُ .  
المنع

فَقَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ . وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِسَهْمِهِ ، ضَمِنَهُ ( الشرح الكبير  
أَمَّا إِذَا رَمَى مِنَ الْجُلِّ صَيْدًا فِيهِ ، فَقَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ .  
وبهذا قال الثَّوْرِيُّ ، وإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا جَزَاءَ  
عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَتَلَ صَيْدًا حَرَمِيًّا ، فَلَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ رَمَى حَجَرًا فِي  
الْحَرَمِ ، فَقَتَلَ صَيْدًا . يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْخَطَأَ كَالْعَمْدِ فِي وُجُوبِ الْجَزَاءِ ، وَهَذَا  
لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدِهِمَا : فَأَمَّا إِنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَى صَيْدٍ فِي الْجُلِّ ، فَقَتَلَهُ فِي  
الْحَرَمِ ، فَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ،  
وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلِ الْكَلْبَ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحَرَمِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَ بِاخْتِيَارِ  
نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ :

المذهبُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ،  
و « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » وَغَيْرِهِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ،  
وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ،  
وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَالثَّانِي ، يَضْمَنُهُ  
مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَعَنْهُ ، يَضْمَنُهُ إِنْ أَرْسَلَهُ بِقُرْبِ الْحَرَمِ ؛ لِتَقْرِيبِهِ ، وَإِلَّا  
فَلَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ،  
وَ « الْمُتَنَخَّبِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي  
« تَذَكِيرَتِهِ » . وَالْخِلَافُ رِوَايَاتٌ عَنْ أَحْمَدَ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » .  
فَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ ، لَوْ قَتَلَ الْكَلْبُ صَيْدًا غَيْرَ الصَّيْدِ الْمُرْسُولِ إِلَيْهِ ، لَمْ يَضْمَنْ .  
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ،

عليه الجزاء ؛ لأنه قتل صيِّداً حَرَمِيًّا بإرسالِ كَلْبِهِ عليه ، فضَمِنَهُ ، كما لو قَتَلَهُ بِسَهْمِهِ . وهذا اختيارُ أبي بكرٍ عبد العزيز . وحكى صالحٌ ، عن أحمد ، أنه إن كان الصيِّدُ قَرِيباً مِنَ الحَرَمِ ، ضَمِنَهُ ؛ لأنه قَرَطَ بإرساله ، وإلا لم يَضْمَنْهُ . وهذا قولُ مالك . فإن قتلَ صيِّداً غَيْرَهُ لم يَضْمَنْهُ . وهذا قولُ الثَّوْرِيِّ ، والشافعيِّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وأبي ثَوْرٍ ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لأنه لم يُرْسِلِ الكَلْبَ على ذلك الصيِّدِ ، فأشْبَهَ ما لو اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، أنه يَضْمَنْ إن كان الصيِّدُ قَرِيباً مِنَ الحَرَمِ ؛ لأنه مُقَرِّطٌ ، فأشْبَهَ المسألة التي قَبْلَها . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنه لا يَأْكُلُ الصيِّدُ في هذه المواضع كُلِّها ، ضَمِنَهُ أو لا ؟ [ ٧٤/٣ ط ] لأنه صيِّدٌ حَرَمِيٌّ قُتِلَ في الحَرَمِ ، كما لو ضَمِنَهُ ، ولأننا إذا أَلْغَيْنَا فِعْلَ الآدَمِيِّ صَارَ الكَلْبُ كَأَنَّهُ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ ، فَقَتَلَهُ .

و « الشَّرْح » . وعنه ، يَضْمَنْ ؛ لتفريطه .

الإنصاف

تنبيه : ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ ، أن الصيِّدَ المَقْتُولَ في الحَرَمِ غَيْرُ الصيِّدِ الذي أَرْسَلَهُ عليه . واعلم أن جُمُهورَ الأصحابِ إنما يَحْكُمُونَ الخِلافَ المُتَقَدِّمَ فيما إذا قُتِلَ الصيِّدُ المَرْسُولُ عليه في الحَرَمِ ، ولكن صَرَّحَ في « الكافي » بالمسألتين ، وأن حُكْمَهُما واحدٌ . قلت : لكنَّ عَدَمَ الضَّمانِ فيما إذا قُتِلَ غَيْرُ المَرْسُولِ عليه أَوْلَى وَأَقْوَى .

قوله : وإن فَعَلَ ذلك بِسَهْمِهِ ، ضَمِنَهُ . إن قَتَلَ السَّهْمُ صيِّداً قَصَدَهُ ، وكان الصيِّدُ في الحَرَمِ ، فقد تَقَدَّمَ في كلامِ المُصَنِّفِ ، وإن قَتَلَ صيِّداً غَيْرَ الذي قَصَدَهُ ، بأن شَطَّحَ السَّهْمُ ، فذَخَلَ الحَرَمَ فَقَتَلَهُ ، فالصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، أن حُكْمَهُ حُكْمُ الكَلْبِ . قَدَّمَهُ في « الفروع » ، و « الفائق » . وقيل : يَضْمَنْهُ مُطْلَقاً . وحزم

**فصل :** فَإِنْ رَمَى الْحَلَالَ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِيهِ فَجَرَحَهُ ، فَتَحَامَلَ الصَّيْدُ ، فَدَخَلَ الْحَرَمَ ، فَمَاتَ فِيهِ ، حَلَّ أَكْلُهُ ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الذَّكَاءَ حَصَلَتْ فِي الْجِلِّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ جَرَحَ صَيْدًا ثُمَّ أَحْرَمَ ، فَمَاتَ الصَّيْدُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ . وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ ؛ لِمَوْتِهِ فِي الْحَرَمِ .

**فصل :** وَإِنْ وَقَفَ صَيْدٌ ، بَعْضُ قَوَائِمِهِ فِي الْجِلِّ ، وَبَعْضُهَا فِي الْحَرَمِ ، فَقَتَلَهُ قَاتِلٌ ، ضَمِنَهُ ، تَعْلِيلًا لِلْحَرَمِ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَإِنْ نَفَرَ صَيْدًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فِي حَالِ نُفُورِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ إِلَى إِثْلَافِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَلَفَ بِشَرَكِهِ أَوْ شَبَكَتِهِ ، وَإِنْ سَكَنَ مِنْ نُفُورِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ شَيْءٌ لَمْ يَضْمَنْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا لِإِثْلَافِهِ . وَقَدْرُوعٍ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى رِدَائِهِ حِمَامَةٌ ، فَأَطَارَهَا ، فَوَقَعَتْ عَلَى وَاقِفٍ فَانْتَهَزَهَا حَيَّةٌ ، فَاسْتَشَارَ عَثْمَانَ وَنَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ ، فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِشَاةٍ<sup>(١)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ رَأَوْا عَلَيْهِ الضَّمَانَ بَعْدَ سُكُونِهِ . فَإِنْ اتَّقَلَ عَنِ الْمَكَانِ الثَّانِي ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ ،

بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، وَالْمُصَنَّفُ هُنَا ، وَالشَّارِحُ . وَأَمَّا إِذَا رَمَى صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، فَقَتَلَهُ بَعْثُهُ فِي الْحَرَمِ ، فَهَذِهِ نَادِرَةُ الْوُقُوعِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، تَضْمِينُهُ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْفَاتِي » وَغَيْرُهُ ، بَلْ هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ .

**فَالذَّكَاءُ :** إِحْدَاهُمَا ، لَوْ دَخَلَ سَهْمُهُ أَوْ كُلُّهُ الْحَرَمَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَتَلَهُ فِي الْجِلِّ ، لَمْ يَضْمَنْ ، وَلَوْ جَرَحَ الصَّيْدَ فِي الْجِلِّ ، فَتَحَامَلَ فَدَخَلَ الْحَرَمَ ، وَمَاتَ فِيهِ ، حَلَّ أَكْلُهُ ، وَلَمْ يَضْمَنْ ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ ، ثُمَّ أَحْرَمَ فَمَاتَ . قَالَ الْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ :

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٢٦ .

**فصل :** وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ وَحَشْيِهِ ، إِلَّا الْيَاسَ وَالْإَذْخَرَ ، وَمَا زَرَعَهُ الْآدَمِيُّ . وَفِي جَوَازِ الرُّغْيِ وَجُهَانِ .

فلا ضمان عليه ؛ لأنه خرج عن المكان الذي طُرِدَ إليه ، وقول الثوري وأحمد يدلُّ على هذا . قال سُفْيَانُ : إذا طُرِدَتْ في الحَرَمِ شَيْئًا ، فأصابَ شَيْئًا قبل أن يَقَعَ أو حينَ وَقَعَ ، ضَمِنْتَ ، وإنْ وَقَعَ من ذلك المكان إلى مكان آخر ، فليس عليك شيء . فقال أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ : جَيِّدٌ .

**فصل :** قال المصنّف ، رَحِمَهُ اللهُ : ( وَيَحْرُمُ قَطْعُ<sup>(١)</sup> شَجَرِ الْحَرَمِ وَحَشْيِهِ ، إِلَّا الْيَاسَ وَالْإَذْخَرَ ، وَمَا زَرَعَهُ الْآدَمِيُّ . وَفِي جَوَازِ الرُّغْيِ وَجُهَانِ ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ شَجَرِ الْحَرَمِ الْبَرِّيِّ ، الذي لم يُنْبِتْهُ الْآدَمِيُّ ، وعلى إباحة أخذ الإذخِر وما أثبتته الآدمي من البقول والزروع والرياحين . حكى ذلك ابنُ المُنْذِرِ ، والأصل ما روينا من حديث ابن عباس . وروى أبو شُرَيْحٍ ، وأبو هُرَيْرَةَ بَنَحُوهُ ، وَالْكُلُّ مُتَّفَقٌ

وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ ؛ لَمَوْتِهِ فِي الْحَرَمِ . قال في « الفروع » : كذا قال . الثانية ، يَحْرُمُ عليه الصَّبْدُ في هذه المواضع ، سواء ضَمِنَتْهُ أَوْ لَا ؛ لَأَنَّهُ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ ، ولأنه سَبَبٌ تَلَفَهُ .

قوله [ ٢٩٤/١ ] وَيَحْرُمُ قَلْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ وَحَشْيِهِ . يَحْرُمُ قَلْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ إجماعاً. والمذهب ، وعليه الأصحاب ، أنه يَحْرُمُ قَلْعُ حَشْيِهِ وَنَبَاتِهِ ، حتى السَّوَاكُ وَالْوَرَقُ ، إِلَّا الْيَاسَ ، فإنه مُبَاحٌ . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وفيه احتِمَالٌ .

(١) في م : « قلع » .

الشرح الكبير

عليها<sup>(١)</sup>. وفي حديث أبي هريرة: «أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا». وروى الأثرم حديث أبي هريرة، وفيه: «لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْتَشَّ حَشِيشُهَا، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا». فأما ما أثبتته الآدمي من الشجر، فقال أبو الخطاب، وابن عقيل: له قلعه من غير ضمان، كالزروع. وقال القاضي: ما ثبت في الحل، ثم غرس

فالتدتان؛ إحداهما، لا بأس بالانتفاع بما زال بغير فعل آدمي. نص عليه، وعليه الأصحاب. قال المصنف: لا نعلم فيه خلافا؛ لأن الخبر في القطع انتهى. قال بعض الأصحاب: لا يحرّم عود وورق زالا من شجرة أو زالت هي، بلا نزاع فيه<sup>(٢)</sup>، وما انكسر ولم ينقطع، فهو كالظفر المنكسر، على ما تقدم. الثانية، تباح الكماء والفقع<sup>(٣)</sup> والثمرة كالإذخير. قوله: وما زرعه الآدمي. ما زرعه الآدمي من البقول، والزروع، والرياحين،

(١) حديث ابن عباس تقدم ترجمته في صفحة ٣٨.

وحديث أبي شرح أخرجه البخاري في: باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، من كتاب العلم، وفي: باب لا يعضد شجر الحرم، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفي: باب حدثني محمد بن بشار ...، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٣٧/١، ٣٨، ١٧/٣، ١٨، ١٨٩/٥، ١٩٠. ومسلم، في: باب تحريم مكة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٨٧/٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب تحريم القتال، من كتاب مناسك الحج. المجتبى ١٦١/٥. والترمذي، في: باب ما جاء في حرمة مكة، من أبواب الحج، وفي: باب ما جاء في حكم ولي القتل ...، من أبواب الديات. عارضة الأحوذى ٢٢/٤، ١٧٧/٦.

وحديث أبي هريرة، أخرجه البخاري، في: باب كتابة العلم، من كتاب العلم، وفي: باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، من كتاب اللقطة، وفي: باب من قتل له قتيلا ...، من كتاب الديات. صحيح البخاري ٣٨/١، ٣٩، ١٦٤/٣، ١٦٥، ٦/٩، ٧. ومسلم، في: باب تحريم مكة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٨٨/٢، ٩٨٩.

(٢) زيادة من: ش.

(٣) انظر ما يأتي في صفحة ٥٥.

في الحَرَمِ ، فلا جَزَاءَ فيه ، وما نَبَتَ أصلُهُ في الحَرَمِ ، ففيه الجَزَاءُ بكلِّ حالٍ . وقال الشافعيُّ : في شَجَرِ الحَرَمِ الجَزَاءُ بكلِّ حالٍ ، أثبتَهُ الآدَمِيُّونَ أو نَبَتَ بِنَفْسِهِ . وَحَكَى ابْنُ النَّبَا فِي « الخصال » مَثْلَ ذَلِكَ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا » . وقال أبو حنيفة : لا جَزَاءَ فيما أَثْبَتَ الآدَمِيُّونَ جِنْسَهُ ، كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالنَّحْلِ وَنَحْوِهِ ، ولا فيما أَثْبَتَهُ الآدَمِيُّ مِنْ غَيْرِهِ ، كَالدُّوْحِ وَالسَّلَمِ [ ٧٥/٣ ] وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ الحَرَمَ يَخْتَصُّ تَحْرِيمُهُ مَا كَانَ وَحْشِيًّا مِنَ الصَّيْدِ ، كَذَلِكَ الشَّجَرُ . وقَوْلُ شَيْخِنَا : وما زَرَعَهُ الآدَمِيُّ . يَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَهُ بِالزَّرْعِ . دُونَ الشَّجَرِ ، فَيَكُونُ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ النَّبَا . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْمَ جَمِيعَ مَا يُزْرَعُ ، كَقَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَا أَثْبَتَ الآدَمِيُّونَ

لَا يَحْرُمُ اخْذُهُ ، وَلَا جَزَاءَ فيه ، بَلَا يُزَاعَرُ . ولا جَزَاءَ أَيضًا فيما زَرَعَهُ الآدَمِيُّ مِنَ الشَّجَرِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرِّيحَانِ وَالْبُقُولِ فِي الحَرَمِ ؟ فَقَالَ : مَا زَرَعْتَهُ أَنْتَ ، فَلَا بَأْسَ ، وَمَا نَبَتَ فَلَا . قال القاضي وغيره : ظَاهِرُهُ أَنَّ لَهُ اخْذَ جَمِيعِ مَا زَرَعَهُ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهُ ، كَالزَّرْعِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « تَجْرِيدِ الْغِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ ابْنُ النَّبَا فِي « خِصَالِهِ » بِالْجَزَاءِ فِي الشَّجَرِ ؛ لِتَنْهِيهِ عَنْ قَطْعِ شَجَرِهَا ، سِوَا مَا أَثْبَتَهُ الآدَمِيُّ ، أَوْ نَبَتَ بِنَفْسِهِ . وَنَسَبَهُ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » إِلَى قَوْلِ الْقَاضِي . وَأَطْلَقَهُمَا



حَشِيْشَتِهِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَالْأَوَّلَى الْأَخْذُ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ فِي تَحْرِيمِ الشَّجَرِ كُلِّهِ ، إِلَّا مَا أُثْبِتَهُ الْآدَمِيُّونَ مِنْ جِنْسِ شَجَرِهِمْ ، بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا أُثْبِتُوهُ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالْأَهْلِيُّ مِنَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا مِنَ الصَّيْدِ مَا كَانَ أَصْلُهُ إِنْسِيًّا دُونَ مَا تَأْتَسَ مِنَ الْوَحْشِيِّ ، كَذَا هُنَا .

الزَّرَكِيْشِيُّ ، وَنَقَلَ عَنْ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ : مَا أُثْبِتَهُ فِي الْحَرَمِ أَوَّلًا ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ، وَإِنْ أُثْبِتَهُ فِي الْجِلِّ ، ثُمَّ غَرَسَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » <sup>(١)</sup> ، إِنْ كَانَ مَا أُثْبِتَهُ الْآدَمِيُّ مِنْ جِنْسِ شَجَرِهِمْ ، كَالْجَوْزِ ، وَاللُّوزِ ، وَالتُّخْلِ ، وَغَوَّهَا ، لَمْ يَحْرَمْ ، قِيَاسًا عَلَى مَا أُثْبِتُوهُ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالْأَهْلِيِّ مِنَ الْحَيَوَانِ .

تَبْيِيْهِ : يَخْتَمِلُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَمَا زَرَعَهُ الْآدَمِيُّ . اخْتِصَاصَهُ بِالزَّرْعِ دُونَ الشَّجَرِ ، فَيَكُونُ مَفْهُومُ كَلَامِهِ تَحْرِيمَ قَطْعِ الشَّجَرِ الَّذِي أُثْبِتَهُ ، وَعَلِيهِ الْجَزَاءُ . كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْبَيْتَا . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ إِطْلَاقِ الزَّرْعِ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، فَيَعْمُ الشَّجَرُ ، كَمَا هُوَ الْمَذْهَبُ . قُلْتُ : وَهُوَ أَقْرَبُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَمَلُ بِالْعُمُومِ ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْصِيصِ . لَا يَسِيْمَا إِذَا وَافَقَ الصَّحِيْحُ ، وَلِأَنَّ « مَا » مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ ، وَلَكِنْ فِيهِ تَجَوُّزٌ . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَا يُثْبِتُ الْآدَمِيُّونَ جِنْسَهُ ، كَمَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » . وَذَكَرَ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ الشَّارِحُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

تَبْيِيْهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ ؛ فَلَا يُبَاحُ قَطْعُ الشُّوْكِ وَالْعَوَسَجِ وَمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَشَجَرُ الْحَرَمِ وَنَبَاتُهُ مُحَرَّمٌ ، إِلَّا الْيَابِسَ ،

(١) انظر : المعنى ٥ / ١٨٦ .

**فصل : وَيَحْرُمُ قَطْعُ الشَّوْكِ وَالْعُوسَجِ<sup>(١)</sup> .** وقال القاضي ، وأبو الحُطَّابِ ، وابنُ عَقِيلٍ : لا يَحْرُمُ . وَرُويَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لَأَنَّهُ يُؤْذِي بَطْنِيَّهِ ، أَشْبَهَ السَّبَّاعِ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا »<sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا » . وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَهُوَ رَاجِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ .

**فصل : وَلَا بَأْسَ بِقَطْعِ الْيَابِسِ مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ ، وَلَا يَقْطَعُ مَا انْكَسَرَ وَلَمْ يَبْنَ .** لَأَنَّهُ قَدْ تَلَفَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ الْمُنْكَسِرِ . وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِمَا انْكَسَرَ مِنَ الْأَغْصَانِ ، وَانْقَلَعَ مِنَ الشَّجَرِ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ ، وَلَا فِيمَا سَقَطَ مِنَ الْوَرَقِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْقَطْعِ ، وَهَذَا لَمْ يُقْطَعْ . فَأَمَّا إِذَا قَطَعَهُ آدَمِيٌّ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَمْ أَسْمَعْ ، إِذَا قُطِعَ يُتَنَفَّعُ بِهِ . وَقَالَ فِي الدَّوْحَةِ تُقْطَعُ :

وَالْإِذْخِرَ ، وَمَا زَرَعَهُ الْإِنْسَانُ أَوْ غَرَسَهُ . فظَاهِرُهُ ، عَدَمُ الْجَوَازِ . قُلْتُ : ثَبِتَ فِي « الصَّحِيحَيْنِ » : لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ جَوَازَ قَطْعِ ذَلِكَ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ؛ لَأَنَّهُ يُؤْذِي بَطْنِيَّهِ ، أَشْبَهَ السَّبَّاعِ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ .

(١) العوسج : من شجر الشوك ، له ثمر مدور .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨ .

الشرح الكبير

مَنْ شَبَّهَهُ بِالصَّيِّدِ لَمْ يَتَنَفَّعْ بِحَطِّبِهَا . لَأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ إِثْلَافِهِ ؛ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَإِذَا قَطَعَهُ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ ، لَمْ يَتَنَفَّعْ بِهِ ، كَالصَّيِّدِ يَذْبَحُهُ الْمُحْرِمُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ لغيرِ الْقَاطِعِ <sup>(١)</sup> الْإِتْفَاعُ بِهِ ؛ لَأَنَّهُ انْقَطَعَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، فَأُبَيِّحُ لَهُ الْإِتْفَاعُ بِهِ ، كَمَا لَوْ قَلَعْتَهُ الرِّيحُ ، وَيُفَارِقُ الصَّيِّدَ الَّذِي ذَبَحَهُ ؛ لِأَنَّ الذَّكَاءَ يُعْتَبَرُ لَهَا الْأَهْلِيَّةُ ، وَلِهَذَا لَا يَحْصُلُ بِفِعْلِ الْبَهِيمَةِ ، بِخِلَافِ هَذَا .

**فصل :** وليس له أخذ ورق الشجر . وقال الشافعي : له أخذه ؛ لَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ بِهِ . وَكَانَ عَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِي أَخْذِ وَرَقِ السَّيِّ <sup>(٢)</sup> ، يُسْتَمَشَى بِهِ ، وَلَا يُنَزَعُ مِنْ أَصْلِهِ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُحْبِطُ شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ مَا حُرِّمَ أَخْذَهُ حُرِّمَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ ، كَرِيشِ الطَّائِرِ . وَقَوْلُهُمْ : لَا يَضُرُّ بِهِ . مَمْنُوعٌ ، فَإِنَّهُ يُضْعِفُهُ ، وَرُبَّمَا آلَ إِلَى تَلْفِهِ .

**فصل :** وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشِ الْحَرَمِ ، إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّرْعُ مِنْ

قوله : وفي جواز الرغى وجهان . أكثرُ الأصحابِ حَكَى الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ ، الْإِنصَافُ كَالْمُصَنِّفِ . وَحَكَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ وَجَاعَةً رِوَايَتَيْنِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُدْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ،

(١) فِي م : « الْقَطْع » .

(٢) السَّيِّ : نَبْتٌ مَسْهُلٌ لِلصَّفَرَاءِ وَالسُّودَاءِ وَالْبَلْغَمِ .

(٣) فِي : بَابُ تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٨٩/٢ .

كَأَنَّهُ جَرَّاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٥٦/٢ .

الإذخِرَ ، وما أثبتهُ الآدميون ، واليابِسَ ؛ لقوله عليه السلام : « لَا يُحْتَشُّ حَشِيشُهَا » . وفي استثنائه الإذخِرَ دَلِيلٌ على تَحْرِيمِ ما عداه . وفي جَوَازِ رَغِيهِ وَجْهَان ؛ أَحَدُهُما ، لَا يَجُوزُ . وهو مَذْهَبُ أبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ ما حَرَّمَ إِثْلَافَهُ ، لَمْ يَجَزْ أَنْ يُرْسَلَ عَلَيْهِ ما يُثْلَفُهُ ، كالصَّيِّدِ . [ ٧٥/٣ ظ ] والثاني ، يَجُوزُ . وهو مَذْهَبُ عَطَاءٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الهَدَايا كانت تُذْخَلُ الحَرَمَ ، فَتَكْثُرُ فِيهِ ، فَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّها كانت تُسَدُّ أَفْواهُها ، وَلِأَنَّ الحَاجَةَ تُدْعَوُ إِلَيْهِ ،

و « الكافي » ، و « المغني » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الشرح » ، و « النظم » ، و « شرح ابن منجي » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفروع » ، و « الفائق » ، وغيرهم ؛ أَحَدُهُما ، لَا يَجُوزُ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ الْبَنَّا ، وَغَيْرُهُما فِي كُتُبِ الْخِلَافِ ، وَنَصَرَهُ الْقَاضِي « فِي » الْخِلَافِ <sup>(١)</sup> ، وَابْنُهُ ، وَغَيْرُهُما . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » . وَجَزَمَ بِهِ الْأَزْجِيُّ فِي « الْمُتَخَبِّ » ، <sup>(٢)</sup> و « التَّيْبَةِ » ، و « رُغُوسِ الْمَسَائِلِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » <sup>(٣)</sup> . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَجُوزُ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصُّوَابُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، إِذَا أَدْخَلَ بِهِائِمَهُ لِرَغِيهِ ، فَأَمَّا إِنْ أَدْخَلَهَا لِحَاجَةٍ ، لَمْ يَضُمَّنَهُ .

تبييه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِخْتِشَاشُ [ ٢٩٤/١ ظ ] لِلْبِهَائِمِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ مَنَعَ الْمُصَنِّفُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنَ الْاِخْتِشَاشِ مُطْلَقًا . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : إِنْ اخْتَشَتْهُ لِبِهَائِمِهِ فَهُوَ

وَمَنْ قَلَعَهُ ضَمِنَ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَقَرَةٍ ، وَالصَّغِيرَةَ بِشَاةٍ ، <sup>المقنع</sup> وَالْحَشِيشَ بِقِيمَتِهِ ، وَالْعُصْنَ بِمَا نَقَصَ . فَإِنْ اسْتَحْلَفَ سَقَطَ الضَّمَانُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

أَشْبَهَ قَطْعَ الْإِذْحِرِ ، وَيُبَاحُ اخْتِذُ الْكَمَاءِ <sup>(١)</sup> مِنَ الْحَرَمِ ، وَكَذَلِكَ الْفَقْعُ <sup>(٢)</sup> ؛ <sup>الشرح الكبير</sup> لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ الثَّمَرَةَ . وَرَوَى حَنْبَلٌ ، قَالَ : يُؤْكَلُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ الضَّغَايِسُ <sup>(٣)</sup> ، وَالْعِشْرُقُ <sup>(٤)</sup> ، وَمَا سَقَطَ مِنَ الشَّجَرِ ، وَمَا أَثْبَتَ النَّاسُ .

١٢٥١ - مسألة : ( وَمَنْ قَطَعَهُ ضَمِنَ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَقَرَةٍ ، وَالصَّغِيرَةَ بِشَاةٍ ، وَالْحَشِيشَ بِقِيمَتِهِ ، وَالْعُصْنَ بِمَا نَقَصَ <sup>(٥)</sup> . فَإِنْ اسْتَحْلَفَ سَقَطَ الضَّمَانُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ) يَجِبُ الضَّمَانُ فِي إِثْلَافِ شَجَرِ الْحَرَمِ وَحَشِيشِهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ ،

كَرْعِهِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِي » : إِنْ فِيهِ الْإِنْصَافُ وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا .

قوله : وَمَنْ قَلَعَهُ ضَمِنَ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَقَرَةٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« التَّنْظِيمِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَتَخَبِرِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ« إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » ، وَ« الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ،

(١) الْكَمَاءُ : فُطِرَ أَرْضِيَّةٌ تَنْتَفِخُ فَضْجُنِي وَتُؤْكَلُ مَطْبُوخَةً .

(٢) الْفَقْعُ مِنَ الْكَمَاءِ : أَرْدَأُ أَنْوَاعِهَا .

(٣) الضَّغَايِسُ : الْقَتَاةُ الصَّغِيرَةُ .

(٤) الْعِشْرُقُ : نَبْتٌ يَخَالِطُ الْحَنْطَةَ وَغَيْرَهَا فِي الزَّرَاعَةِ .

(٥) فِي م : نَقَصَهُ .

وأبو «ثور» و«داود» وابن المنذر : لا يضمن ؛ لأن المَحْرَم لا يضمنه الشرح الكبير  
في الحِلِّ ، فلا يضمن في الحَرَم ، كالزَّرْع . قال ابن المنذر : لا أَجِدُ  
دَلَالَةً أُوجِبُ بها في شَجَرِ الحَرَمِ قَرْضًا ؛ مِنْ كتاب ، ولا سَنَةً ، ولا  
إِجْمَاعٍ ، وأقول كما قال مالك : نَسْتَعْفِرُ الله تعالى . ولنا ، ما رَوَى أبو  
هَاشِمَةَ ، قال : رَأَيْتُ عَمَرَ بْنَ الحُطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَمَرَ بِشَجَرٍ كان  
في المَسْجِدِ يَضُرُّ بِأَهْلِ الطَّوَافِ ، فَقُطِعَ ، وفُدِيَ . قال : وذكر البقرة .

الإصناف و«مُسْبُوكُ الذَّهَبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«الْهَادِي» ، و«الْكَافِي» ،  
وغيرهم . وقدمه في «المُسْتَوْعِبِ» ، و«المُعْنَى» ، و«الشرح» ،  
و«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، و«الحاوِثَيْنِ» . وجزم به القاضي وأصحابه في كُتُبِ  
الْخِلَافِ . وعنه ، يضمنها بَيِّنَةً . جزم به في «المُحَرَّرِ» ، و«الإفادات» .  
واختاره ابنُ عَبْدُوسَ في «تَذَكُّرَتِهِ» . وقدمه في «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ،  
و«الفائِقِ» . وعنه ، يضمنها بَقِيَمَتِهَا . وأطلقهنَّ في «الفروع» . وأما الشَّجَرَةُ  
الصَّغِيرَةُ ، فالصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، أَنَّهَا تُضْمَنُ بِشَاقٍ . وجزم به أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ،  
منهم القاضي وأصحابه في كُتُبِ الْخِلَافِ ، ومنهم صاحبُ «الْهِدَايَةِ» ،  
و«المُذْهَبِ» ، و«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ،  
و«المُسْتَوْعِبِ» ، و«الْهَادِي» ، و«الْكَافِي» ، و«المُحَرَّرِ» ،  
و«النَّظْمِ» ، و«الْوَجِيزِ» ، و«الْمُنَوَّرِ» ، و«الْمُتَخَبِّ» ، و«تَذَكُّرَةُ  
ابنِ عَبْدُوسَ» ، و«الحاوِثَيْنِ» ، و«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، و«تَجْرِيدِ  
الْعِنَايَةِ» ، و«إِذْرَاكِ الْعَايَةِ» ، وغيرهم . وقدمه في «المُعْنَى» ،  
و«الشرح» ، و«الفروع» . وعنه ، يضمنها بَقِيَمَتِهَا .

رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ ». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ : فِي الدَّوْحَةِ بَقَرَةٌ ، وَفِي الْجَزَلَةِ شَاةٌ . قَالَ : وَالدَّوْحَةُ : الشَّجَرَةُ الْعَظِيمَةُ ، وَالْجَزَلَةُ : الصَّغِيرَةُ . وَنَحْوُهُ عَنْ عَطَاءٍ . وَلأنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ ؛ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَضْمِنَ ، كَالصَّيِّدِ ، وَيُخَالِفُ الْمُحْرِمَ ، فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ قَطْعِ شَجَرِ الْجَلِّ ، وَلَا زَرْعِ الْحَرَمِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَقَرَةٍ ، وَالصَّغِيرَةَ بِشَاةٍ ، وَالْحَشِيشَ بِقِيمَتِهِ ، وَالْعُصْنَ بِمَا نَقَصَ ، كَأَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَضْمَنُ الْكُلَّ بِقِيمَتِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَعَنْهُ ، فِي الْعُصَنِ الْكَبِيرِ شَاةٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَلأنَّهُ أَحَدُ نَوْعَيْ مَا يَحْرُمُ إِثْلَافُهُ ، فَكَانَ فِيهِ مَا يَضْمَنُ بِمُقَدَّرٍ ، كَالصَّيِّدِ . فَإِنْ قَطَعَ عُصْنًا أَوْ حَشِيشًا ، فَاسْتَحْلَفَ ، سَقَطَ ضَمَانُهُ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ شَعْرَ آدَمِيٍّ فَنَبَتَ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ حَلَقَ الْمُحْرِمُ شَعْرًا ، فَعَادَ .

**فصل : وَمَنْ قَلَعَ شَجَرَةً مِنَ الْحَرَمِ ، فَعَرَسَهَا فِي مَكَانٍ آخَرَ ، فَيَسِتَ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَهَا . وَإِنْ عَرَسَهَا فِي الْحَرَمِ ، فَنَبَتَتْ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلِفْهَا ، وَلَمْ يَزِلْ حُرْمَتَهَا ، وَإِنْ نَقَصَتْ ، ضَمِنَ نَقْصَهَا .**

**فائدة :** تَضْمَنُ الشَّجَرَةُ الْمُتَوَسِّطَةُ بِبَقَرَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْإِنصَافُ الْأَصْحَابُ ، وَعَنْهُ ، بِقِيمَتِهَا . وَأَمَّا ضَمَانُ الْحَشِيشِ ، وَالْوَرَقِ بِقِيمَتِهِ ، فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الْعُصْنُ ، فَيَضْمَنُ بِمَا نَقَصَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مُسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ،

الشرح الكبير وإن غَرَسَهَا فِي الْحِلِّ فَنَبَتَتْ ، فَعَلِيهِ رَدُّهَا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَأَى حُرْمَتَهَا . فَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهَا ، أَوْ رَدُّهَا فَنَبَسَتْ ، ضَمِنَهَا . وَإِنْ قَلَعَهَا غَيْرُهُ مِنَ الْحِلِّ ، فَقَالَ الْقَاضِي : الضَّمَانُ عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُخْرِجِ ، كَالصَّيْدِ إِذَا تَغَرَّهْ إِنْسَانٌ مِنَ الْحَرَمِ ، فَقَتَلَهُ إِنْسَانٌ فِي الْحِلِّ ،

الإيضاح و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النِّظْمِ » ، و « الْحَاوِثِينَ » ، و « الْفَائِضِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، و « إِدْرَاكِ الْعَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يَضْمَنُهُ بِنَقْصِ قِيَمَةِ الشَّجَرَةِ . وَعَنْهُ ، يَضْمَنُ الْعُضْنَ الْكَبِيرَ بِشَاؤِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

قوله : فَإِنْ اسْتَخْلَفَ - هُوَ أَوْ الْحَشِيشُ - سَقَطَ الضَّمَانُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْحَاوِثِينَ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُتَّعِي » ، و « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » ؛ أَحَدُهُمَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ بِاسْتِخْلَافِهِ ، فِي أَشْهُرِ الْوَجْهَيْنِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْهَادِي » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي ، كَحَلْقِ الْمُحَرَّمِ شَعْرًا ثَمَّ عَادَ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا ، إِذَا تَفَرَّسَهُ فَعَادَ ، فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ .



وَمَنْ قَطَعَ غُصْنًا فِي الْجِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَهُ . فَإِنْ قَطَعَهُ فِي  
الْحَرَمِ وَأَصْلُهُ فِي الْجِلِّ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

فَإِنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُتَنَفِّرِ ؟ قُلْنَا : الشَّجَرُ لَا [ ٧٦/٣ ] يَنْتَقِلُ بِنَفْسِهِ ، وَلَا  
تُرْوُلُ حُرْمَتُهُ بِإِخْرَاجِهِ ، وَلِهَذَا وَجِبَ عَلَى مُخْرِجِهِ رَدُّهُ ، وَالصَّيْدُ يَكُونُ  
نَارَةً فِي الْحَرَمِ ، وَنَارَةً فِي الْجِلِّ ، فَمَنْ نَفَرَهُ فَقَدْ قَوَّتْ حُرْمَتُهُ ، فَلَزِمَهُ  
جَزَاؤُهُ ، وَهَذَا لَمْ يُقَوِّتْ حُرْمَتَهُ <sup>(١)</sup> بِالْإِخْرَاجِ ، فَكَانَ الْجَزَاءُ عَلَى  
الْمُتَلَفِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ شَجَرًا حَرَمِيًّا مُحَرَّمًا إِثْلَافَهُ .

١٢٥٢ - مسألة : ( وَإِنْ قَطَعَ غُصْنًا فِي الْجِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ ،  
ضَمِنَهُ . وَإِنْ قَطَعَ غُصْنًا فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْجِلِّ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، فِي أَحَدِ

الإنصاف

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَقْطُوعِ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، كَالصَّيْدِ . وَقِيلَ : يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُ قَاطِعِهِ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ فِي  
« الْمُغْنَى » وَغَيْرِهِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ قَلَعَ شَجَرًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَعَرَسَهُ فِي الْجِلِّ ، لَزِمَهُ  
رَدُّهُ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ أَوْ يَسَّ ، ضَمِنَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ ، وَبُتَّ كَمَا كَانَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ  
ثَبَتَ نَاقِصًا ، فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ . الثَّالِثَةُ ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْجَزَاءَ ، قَوْمَهُ ثُمَّ صَامَ . فَقُلَّ ابْنُ  
الْقَاسِمِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : مَنْ لَمْ يَجِدْ ، قَوْمَ الْجَزَاءِ  
طَعَامًا ، كَالصَّيْدِ . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَيُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْبَقَرَةِ وَبَيْنَ تَقْوِيمِهَا ،  
وَأَنْ يَفْعَلَ فِي تَمْنِيهَا كَمَا قُلْنَا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ .

فائدة : قوله : وَمَنْ قَطَعَ غُصْنًا فِي الْجِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَهُ . بِلَا نِزَاعٍ .  
وَكَذَا لَوْ كَانَ بَعْضُهُ فِي الْجِلِّ وَبَعْضُهُ فِي الْحَرَمِ .

(١) في م : « حرمتها » .

الْوَجْهَيْنِ) إذا كانت الشَّجَرَةُ في الْحَرَمِ غُصْنُهَا في الْحِلِّ ، فعلى قاطعه الضَّمَانُ ؛ لَأَنَّهُ تَابِعٌ لأَصْلِهِ ، وإن كانت في الْحِلِّ وَغُصْنُهَا في الْحَرَمِ ، لم يَضْمَنْهُ ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . اختارَه الْقَاضِي ؛ لَأَنَّهُ تَابِعٌ لأَصْلِهِ ، فهي كَالْتِي قَبْلَهَا . وفي الْآخَرِ ، يَضْمَنْهُ . اختارَه ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لَأَنَّهُ في الْحَرَمِ . فإن كان بعضُ الْأَصْلِ في الْحَرَمِ ، وبعضُهُ في الْحِلِّ ، ضَمِنَ الْغُصْنُ ، سَوَاءً كان في الْحِلِّ ، أو في الْحَرَمِ ، تَعْلِيلًا لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، كَالصَّيِّدِ الْوَاقِفِ ببعضه في الْحِلِّ ، وبعضُهُ في الْحَرَمِ .

**فصل :** يُكْرَهُ إخراجُ تُرابِ الْحَرَمِ وَحِصَاةٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ كَرِهَاهُ . ولا يُكْرَهُ إخراجُ ماءٍ زَمْزَمَ ؛ لَأَنَّهُ يُسْتَحْلَفُ ، فهو كَالثَّمَرَةِ .

قوله : وإن قَطَعَهُ في الْحَرَمِ وَأَصْلُهُ في الْحِلِّ ، لم يَضْمَنْهُ ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وأُطْلِقَهُمَا في « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْهَادِي » ؛ أَحَدُهُمَا ، لا يَضْمَنْهُ . وهو الْمَذْهَبُ . اختارَه الْقَاضِي . وصَحَّحَهُ في « التَّصْحِيحِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْفَاتِقِ » ، « وَتَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وجرَّم به في « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَنَخَّبِ » . وقَدَّمَهُ في « الْخُلَاصَةِ » . وَالْوَجْهَ الثَّانِي ، يَضْمَنْهُ . اختارَه ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وجرَّم به في « الْإِفَادَاتِ » . وقَدَّمَهُ في « الْهَدَايَةِ » .

**فوائد :** منها ، قال الإمامُ أَحْمَدُ : لا يُخْرِجُ مِنْ تُرابِ الْحَرَمِ ، ولا يُدْخِلُ إِلَيْهِ مِنْ الْحِلِّ ، ولا يُخْرِجُ مِنْ حِجَارَةِ مَكَّةَ إِلَى الْحِلِّ ، وَالخُرُوجُ أَشَدُّ . واقتصرَ بعضُ

## فَصْلٌ : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهَا وَحَشِيشُهَا ، إِلَّا مَا تَدْعُو

المنع

فصل : قال ، رَحِمَهُ اللهُ : ( وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهَا وَحَشِيشُهَا ،

الأصحاب على كراهة [ ٢٩٥ / ١ ] إخراجِه ، وجزم في مكان آخر بكراهيتهما .  
وقال بعضهم : يُكْرَهُ إخراجُه إلى الجبل . وفي إدخاله إلى الحرم روايتان . وقال  
في « الفصول » : لا يجوز في تراب الجبل والحرم . نص عليه . قال في  
« الفروع » : والأولى أن تراب المسجد أكره . وظاهر كلام جماعة ، يُكْرَهُ  
إخراجُه للتبرك ولغيره . قال في « الفروع » : ولعل مرادهم ، يَحْرُمُ . ومنها ، لا  
يُكْرَهُ إخراج ماء زمزم . قال أحمد : أخرجه كغف . ولم يزد على ذلك . ومنها ،  
حد الحرم من طريق المدينة ، ثلاثة أميال عند بيوت السقاء . وقال القاضي : حده  
من طريق المدينة ، دون التنعيم عند بيوت نفار على ثلاثة أميال ، ومن اليمن ،  
سبعة أميال عند إضاحة لبن ، ومن العراق ، سبعة أميال على ثنية رجل . وهو  
جبل بالمتقطع . وقيل : تسعة أميال . ومن الجفرانة ، تسعة أميال في شعب ينسب  
إلى عبد الله بن خالد بن أسد . ومن جدة ، عشرة أميال عند منقطع الأغشاش .  
ومن الطائف ، سبعة أميال عند طرف غرنة . ومن بطن غرنة أحد عشر ميلاً .  
قال ابن الجوزي : ويُقال : عند أضاحة لبن ، مكان أضاحة لبن ، قال في  
« الفروع » : وهذا هو المعروف . والأول ذكره في « الهداية » وغيرها .

قوله : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ - نص عليه في رواية الجماعة ، <sup>(١)</sup> وعليه  
الأصحاب ، لكن لو فعل وذبح ، صحت تذكئته . على الصحيح من المذهب .  
وذكر القاضي في صحتها احتمالين . والمنع ظاهر كلامه في « المستوعب » الآتي  
وغيره <sup>(٢)</sup> - وشجرها وحشيشها ، ألا ما تدعو الحاجة إليه من شجرها ؛ للرجل ،

(١ - ١) زيادة من : ش .

المقنع الحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ شَجَرِهَا لِلرَّحْلِ وَالْعَارِضَةِ وَالْقَائِمَةِ وَنَحْوَهَا ، وَمِنْ حَشِيشِهَا لِلْعَلْفِ . وَمَنْ أَدْخَلَ إِلَيْهَا صَيْدًا [ ٧٠ ] ، فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ .

الشرح الكبير إِلَّا مَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْ شَجَرِهَا لِلرَّحْلِ وَالْعَارِضَةِ الْقَائِمَةِ وَنَحْوَهَا ، وَمِنْ حَشِيشِهَا لِلْعَلْفِ . وَمَنْ أَدْخَلَ إِلَيْهَا صَيْدًا ، فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ . صَيْدُ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهَا وَحَشِيشُهَا حَرَامٌ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيَانًا عَامًّا ، وَلَوَجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ ، كَصَيْدِ الْحَرَمِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ ، ( مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ ) » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) . وَرَوَى تَحْرِيمَ الْمَدِينَةِ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَرَافِعٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فِي

الإنصاف وَالْعَارِضَةِ ، وَالْقَائِمَةِ ، وَنَحْوَهَا - كَالْوَسَادَةِ ، وَالْمَسَدَةِ ؛ وَهُوَ عَوْدُ الْبَكْرَةِ - وَمِنْ حَشِيشِهَا لِلْعَلْفِ . وَمَنْ أَدْخَلَ إِلَيْهَا صَيْدًا فَلَهُ إِمْسَاكُهُ . وَهَذَا مَا لَا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا .

(١ - ١) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : قَالَ مَصْعَبُ بْنُ الزَّيْبِرِ وَغَيْرُهُ : لَيْسَ بِالْمَدِينَةِ عَيْرٌ وَلَا ثَوْرٌ ، قَالُوا : وَإِنَّمَا ثَوْرٌ بِمَكَّةَ . قَالَ : وَقَالَ الزَّيْبِرُ : عَيْرٌ جَبَلٌ بِنَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ . قَالَ الْقَاضِي : أَكْثَرُ الرِّوَاةِ فِي كِتَابِ الْبَخَارِيِّ ذَكَرُوا عَيْرًا ، وَأَمَّا ثَوْرٌ فَمِنْهُمْ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ بِكَذَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَكَ مَكَانَهُ بَيَاضًا ؛ لِأَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا ذَكَرَ ثَوْرٌ هُنَا خَطَأً . شَرَحَ النَّوَوِيُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ١٤٣/٩ .

وَفِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ ١٦٦/٢ ، ١٦٧ ، عَنْ صَاحِبِ الْقَامُوسِ : ثَوْرٌ جَبَلٌ بِمَكَّةَ وَجَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ . (٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ إِثْمٍ مِنْ عَاهِدِ ثَمَّ غَدَرٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجُزْيَةِ . صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ٢٦/٣ ، ١٢٤/٤ ، ١٢٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٤/٢ ، ٩٩٥ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٩٨/٢ ، ٥٢٦ .

المُتَّفَقُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> عَنْ سَعْدٍ، وَجَابِرٍ، وَأَسْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْبَيَانِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي الدَّرَجَةِ دُونَ أَخْبَارِ تَحْرِيمِ الْحَرَمِ، وَقَدْ قَبِلُوهُ وَأَثْبَتُوا أَحْكَامَهُ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَّبَعٍ أَنْ يُبَيِّنَهُ بَيَانًا خَاصًّا، أَوْ يُبَيِّنَهُ بَيَانًا عَامًّا، فَيُنْقَلُ خَاصًّا، كَصِفَةِ الْأَذَانِ وَالْوِثْرِ وَالْإِقَامَةِ.

**فصل:** وَيُفَارِقُ حَرَمُ الْمَدِينَةِ حَرَمَ مَكَّةَ فِي شَيْئَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ شَجَرِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ مَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ، لِلْمَسَانِدِ وَالْوَسَائِدِ وَالرُّحْلِ، وَمِنْ حَشِيشِهَا مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْعَلْفِ؛ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَرَّمَ الْمَدِينَةَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْحَابُ عَمَلٍ، وَأَصْحَابُ نَضْحٍ<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّا لَا

وَقَالَ فِي «الْمُسْتَوْعَبِ» وَغَيْرِهِ: حُكْمُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ حُكْمُ حَرَمِ مَكَّةَ فِيمَا سَبَقَ، إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ أَذْخَلَ صَيْدًا، أَوْ أَخَذَ مَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ.

(١) يَأْتِي تَخْرِيجُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ الْقَادِمَةِ.

أَمَّا حَدِيثُ رَافِعٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩١/٢، ٩٩٢. وَلَمْ يَخْرُجْ الْبُخَارِيُّ. انْظُرْ: تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ١٥١/٣، ١٥٧. كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٤١/٤.

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَدِهِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٨/٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩١/٢. كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٠/٤.

(٢) فِي: الْبَابِ السَّابِقِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٢/٢ - ٩٩٤. كَمَا أَخْرَجَ حَدِيثَ سَعْدِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٨١/١، ١٨٣ - ١٨٥.

(٣) لَمْ يَجِدْهُ فِي الْمُسْنَدِ وَنُسَبَةِ السَّهَوْدِيِّ لَابْنِ زَبَالَةَ. وَلَعَلَّهُ فِي كِتَابِهِ «أَخْبَارُ الْمَدِينَةِ». انْظُرْ وَفَاءُ الْوَفَا ١١١/١.

(٤) النَّضْحُ: حَمْلُ الْمَاءِ مِنْ نَهْرٍ أَوْ بئرٍ لِسَقْيِ الزَّرْعِ.

نَسْتَطِيعُ أَرْضًا غَيْرَ أَرْضِنَا ، فَرَحَّصْنَا لَنَا . فقال : « الْقَائِمَتَانِ ، وَالْوَسَادَةُ ، وَالْعَارِضَةُ ، وَالْمَسْدُ <sup>(١)</sup> ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُعْبَدُ ، وَلَا يُحْبَطُ مِنْهَا شَيْءٌ » . قِيلَ : الْمَسْدُ <sup>(٢)</sup> مِرْوَدٌ [ ٧٦/٣ ط ] الْبَكْرَةُ . فَاسْتَشْنَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ مُبَاحًا ، كَاسْتِثْنَاءِ الْإِذْخِرِ بِمَكَّةَ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَامٌ ، مَا بَيْنَ عَائِرٍ <sup>(٣)</sup> إِلَى ثَوْرٍ ، لَا يُحْتَلَى خَلَاهَا ، وَلَا يُتَقَرُّ صَيِّدُهَا ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَطَعَ مِنْهَا شَجَرَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَفَ رَجُلٌ بَعِيرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ الْمَدِينَةَ يَقْرُبُ مِنْهَا شَجَرٌ وَزَرْعٌ ، فَلَوْ مَنَعْنَا مِنْ اخْتِشَاشِهَا ، أَفْضَى إِلَى الضَّرَرِ ، بِخِلَافِ مَكَّةَ . الثَّانِي ، أَنَّ مَنْ صَادَ مِنْ خَارِجِ الْمَدِينَةِ صَيِّدًا ، ثُمَّ أَذْخَلَهُ إِلَيْهَا لَمْ يَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « يَا أَبَا عُمَيْرٍ ، مَا فَعَلَ التَّغْيِيرُ ؟ » <sup>(٥)</sup> . وَهُوَ طَائِرٌ صَغِيرٌ . فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ أَبَاحَ إِمْسَاكَهُ بِالْمَدِينَةِ ،

قوله : وَمَنْ أَذْخَلَ إِلَيْهَا صَيِّدًا ، فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ . قد تقدّم قريبًا ، أن

(١) في النسخ : « المسند » . وانظر المفنع ١٩٣/٥ .

والمسد : الخور الذي تدور عليه البكرة .

(٢) عائر : جبل بالمدينة . وتقدم في الصفحة قبل السابقة بلفظ : « عير » .

(٣) في : باب في تحريم المدينة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٩/١ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الانبساط إلى الناس ... ، وباب : الكنية للنبي ... ، من كتاب الأدب .

صحيح البخاري ٨ / ٣٧ ، ٥٥ . ومسلم ، في : باب استحباب تحنيط المولود ... ، من كتاب الآداب .

صحيح مسلم ٣ / ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في الرجل يتكلى وليس له ولد ، من كتاب

الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٥٨٩ . والترمذي ، في : باب الصلاة على البسط ، من أبواب الصلاة ، وفي :

باب ما جاء في المزاح ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٢٨ ، ٨ / ١٥٦ ، ١٥٧ . وابن

ماجه ، في : باب المزاح ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٢٦ . وإمام أحمد ، في : المسند

٣ / ١١٥ ، ١١٩ ، ١٧١ ، ١٩٠ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

وَلَا جَزَاءَ فِي صَيْدِ الْمَدِينَةِ . وَعَنْهُ ، جَزَاؤُهُ سَلْبُ الْقَاتِلِ لِمَنْ أَخَذَهُ . المقنع

ولم يُنكر ذلك . وحرمة مكة أعظم من حرمة المدينة ، بدليل أنه لا يدخلها إلا مُحَرَّمٌ ، وإذا جاز إمساك الصيد فيها ، جاز ذبحه فيها ، كغيرها . الشرح الكبير

١٢٥٣ - مسألة : ( ولا جزاء في صيد المدينة . وعنه ، جزاؤه سَلْبُ الْقَاتِلِ لِمَنْ أَخَذَهُ ) ليس في صيد المدينة وشجرها جزاء ، في إحدى الروايتين . وهو قول أكثر أهل العلم ؛ لأنه موضع يجوز دخوله بغير إجماع ، فلم يجب فيه جزاء ، بصيد وج<sup>(١)</sup> . والثانية ، فيه الجزاء . روى ذلك عن ابن أبي ذئب . وهو قول الشافعي القديم ، وابن المنذر ؛ لأن رسول الله ﷺ ، قال : « إني أحرّم المدينة مثل ما حرّم إبراهيم مكة »<sup>(٢)</sup> . ونهى أن يُعضد شجرها ، ويُؤخذ طيرها<sup>(٣)</sup> ، فوجب في هذا

القاضي ذكر في صحة تذكية الصيد احتمالين ، وأن الصحيح من المذهب الإتصاف الصحة .

قوله : ولا جزاء في صيد المدينة . هذا المذهب . قال في « الفروع » : اختاره غير واحد . قلت : منهم المصنف . وجزم به في « الوجيز » ، و « المنتخب » .

(١) وج : واد بالطائف .  
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب بركة صاع النبي ﷺ ومده ، من كتاب البيوع ، وفي : باب فضل الخدمة في الغزو ، وباب من غزا بصبي للخدمة ، من كتاب الجهاد والسير ، وفي : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب أحد يحينا ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٨٨ ، ٨٩ ، ٤٢ / ٤٣ ، ٤٤ ، ١٧٧ ، ١٣٢ / ٥ . ومسلم ، في : باب فضل المدينة ، وباب الترخيب في سكني المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩١ ، ١٠٠١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل المدينة ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣ / ٢٧٨ . وابن ماجه ، في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٤٩ ، ٢٤٣ ، ٣٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٤١ .  
(٣) انظر ما تقدم في صفحة ٥٣ .

الحَرَمِ الجَزَاءُ ، كما وَجَبَ في ذلك ، إذ لم يَظْهَرْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ . وَجَزَاؤُهُ  
إِبَاحَةُ سَلْبِ الْقَاتِلِ ، لِمَنْ <sup>(١)</sup> أَخَذَهُ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ  
عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، أَنَّ سَعْدًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ  
عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا وَيَحْبِطُهُ ، فَسَلَبَهُ ، فَلَمَّا جَاءَ سَعْدٌ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ ،  
فَكَلَّمُوهُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أُرَدَّ شَيْئًا نَفْلَيْنِيهِ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَأَبَى أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِمْ . وَعَنْ سَعْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،  
قَالَ : « مَنْ وَجَدَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . فَعَلَى هَذَا

وقدَّمَهُ في « الفروع » ، و « الخُلَاصَةِ » ، و « النِّظْمِ » ، و « الكافي » ،  
و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، و « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » ، و « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ » . وَعَنْهُ ،  
جَزَاؤُهُ سَلْبُ الْقَاتِلِ لِمَنْ أَخَذَهُ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ فِي كُتُبِ  
الْخِلَافِ . قَالَهُ في « الفروع » . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ، وَالْمِثْمُونِيُّ ، وَحَبْتَلٌ . وَاخْتَارَهُ  
ابْنُ عَبْدِوَسَّاسٍ في « تَذْكِرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ في « الْمُتَوَرِّ » ، و « نَظْمِ نِهَايَةِ ابْنِ  
رَزِينِ » ، وَقَدَّمَهُ في « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ،  
و « الْفَائِقِ » ، وَنَاطِظُ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَأَطْلَقَهُمَا في « الْهِدَايَةِ » ،  
و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْهَادِي » ،  
و « التَّلْخِصِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِي » ، و « شَرْحِ ابْنِ  
مُتَنَجَّى » .

(١) في م : « لَمَّا » .

(٢) في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٩٣/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند  
١٦٨/١ .

(٣) في : باب في تحريم المدينة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٧٠ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٠ / ١ .



وَحَدُّ حَرَمِهَا مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَوْلَ الْمَدِينَةِ الْمَنَعِ  
اثنى عَشَرَ مِيلًا حِمَى .

الشرح الكبير

يُباحُ لِمَنْ وَجَدَ أَخَذَ الصَّيْدَ ، أَوْ قَاتِلَهُ ، أَوْ قَاطِعَ الشَّجَرِ ، سَلْبَهُ ، وَهُوَ أَخَذُ  
جَمِيعِ ثِيَابِهِ ، حَتَّى السَّرَاوِيلِ . فَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهَا ؛ لِأَنَّ  
الدَّابَّةَ لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ ، وَإِنَّمَا أَخَذَهَا قَاتِلُ الْكَافِرِ فِي الْجِهَادِ ؛ لِأَنَّهَا  
يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى<sup>(١)</sup> الْحَرْبِ ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا . فَإِنْ لَمْ يَسْلُبْهُ أَحَدٌ ، فَلَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى التَّوْبَةِ .

١٢٥٤ - مسألة : ( وَحَدُّ حَرَمِهَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ . وَجَعَلَ النَّبِيُّ  
ﷺ حَوْلَ الْمَدِينَةِ اثنى عَشَرَ مِيلًا حِمَى ) حَدُّ حَرَمِ الْمَدِينَةِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ؛  
لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا

فَالِدَتَانِ ؛ إِخْدَامَا : سَلْبُ الْقَاتِلِ ؛ ثِيَابُهُ . قَالَ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ،  
وَالشَّارِحُ ؛ وَالسَّرَاوِيلُ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » وَغَيْرِهِ : وَالزَّيْنَةُ مِنَ السَّلْبِ ،  
كَالْمِنْطَقَةِ ، وَالسَّوَارِ ، وَالْخَاتَمِ ، وَالْجُبَّةِ . قَالَ : وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِنَ آلَةِ  
الاضْطِجَادِ ؛ لِأَنَّهَا آلَةُ الْفِعْلِ الْمَحْظُورِ . كَمَا قَالَ فِي سَلْبِ الْمَقْتُولِ . قَالَ غَيْرُهُ :  
وَلَيْسَتْ الدَّابَّةُ مِنْهُ . الثَّانِيَةُ ، إِذَا لَمْ يَسْلُبْهُ أَحَدٌ ، فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا فَعَلَ .

قوله : وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ . وَهُوَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، وَقَدْرُهُ ، بِرَيْدٍ فِي بَرِيدٍ .  
نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ  
بِالْمَدِينَةِ : لَا يُعْرَفُ بِهَا ثَوْرٌ وَلَا غَيْرٌ ، وَإِنَّمَا هُمَا جَبَلَانِ بِمَكَّةَ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ  
الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، أَرَادَ قَدْرَ مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ جَبَلَيْنِ بِالْمَدِينَةِ

(١) ق م : ف ، و .

بَيْنَ لَا بَتْنِهَا حَرَامٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَاللَّابَةُ : الْحَرَّةُ ، وَهِيَ أَرْضٌ بِهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ [ ٧٧/٣ ] اللَّهُ : مَا بَيْنَ لَا بَتْنِهَا حَرَامٌ . بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ ، كَذَا فَسَّرَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . وَالْبَرِيدُ أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حِمَى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « حَرَمُ الْمَدِينَةِ مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ :

وَسَمَاهُمَا ثَوْرًا وَغَيْرًا تَجَوُّزًا <sup>(٤)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » : غَيْرُ جَبَلٍ مَعْرُوفٍ بِالْمَدِينَةِ مَشْهُورٌ . وَقَدْ أَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ . قَالَ مُضْعَبُ الزُّبَيْرِيِّ <sup>(٥)</sup> : لَيْسَ بِالْمَدِينَةِ غَيْرٌ وَلَا ثَوْرٌ . وَأَمَّا ثَوْرٌ ، فَهُوَ جَبَلٌ بِمَكَّةَ مَعْرُوفٌ ، فِيهِ الْعَارُ الَّذِي تَوَارَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ » . قَالَ عِيَّاضٌ : أَكْثَرُ الرُّوَاةِ فِي « الْبُخَارِيِّ » ذَكَرُوا غَيْرًا ، فَأَمَّا ثَوْرٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ بِكَذَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَكَ مَكَانَهُ بَيَاضًا ؛ لِأَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا ذِكْرَ ثَوْرٍ خَطَأً . قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ <sup>(٦)</sup> : أَصْلُ الْحَدِيثِ ، « مِنْ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب حرم المدينة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ٢٦/٣ . ومسلم ، في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٩٩/٢ ، ١٠٠٠ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب في فضل المدينة ، من أبواب المناقب . عارضة الأخوذى ٢٧٧/١٣ . وابن ماجه ، في : باب فضل المدينة ، من كتاب المناقب . سنن ابن ماجه ١٠٣٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٦/٢ .

(٢) في الموضوع السابق .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٦٢ .

(٤) انظر : المغني ١٩١/٥ .

(٥) مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الأسدي الزبيري ، أبو عبد الله . الإمام العلامة بالأنساب وأيام العرب ، له كتاب « النسب الكبير » ، و « نسب قريش » . توفي سنة ست وثلاثين ومائتين . تاريخ بغداد ١١٢/١٣ - ١١٤ .

(٦) في : غريب الحديث ١/٣١٥ ، ٣١٦ .

الشرح الكبير

لا نَعْرِفُ بِهَا ثَوْرًا وَلَا عَيْرًا ، وَإِنَّمَا هُمَا جَبَلَانِ بِمَكَّةَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ قَدْرَ مَا بَيْنَ ثَوْرٍ وَعَيْرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ جَبَلَيْنِ بِالْمَدِينَةِ ، وَسَمَّاهُمَا ثَوْرًا وَعَيْرًا تَجَوُّزًا<sup>(١)</sup> . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الإصناف

عَيْرٌ إِلَى أَحَدٍ . وَكَذَا قَالَ الْحَازِمِيُّ<sup>(٢)</sup> وَجَمَاعَةٌ ، وَقَالَ : الرُّوَايَةُ صَحِيحَةٌ . وَقَدَّرُوا كَمَا قَدَّرَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » : وَهَذَا كُلُّهُ لَأَنَّهُمْ لَا يَغْرِفُونَ ثَوْرًا بِالْمَدِينَةِ ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا الْعَلَّامَةُ عَفِيفُ الدِّينِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مَزْرُوعٍ الْبَصْرِيُّ<sup>(٣)</sup> ، قَالَ : صَحِبْتُ طَائِفَةً مِنَ الْعَرَبِ مِنْ بَنِي هَيْثَمٍ ، وَكُنْتُ إِذَا صَحِبْتُ الْعَرَبَ أَسْأَلُهُمْ عَمَّا أَرَاهُ مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَادٍ ، [ ٢٩٥/١ ط ] وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَعَرَّرْنَا بِجَبَلٍ خَلْفَ أَحَدٍ ، فَقُلْتُ : مَا يُقَالُ لِهَذَا الْجَبَلِ ؟ قَالُوا : هَذَا جَبَلُ ثَوْرٍ . فَقُلْتُ : مَا تَقُولُونَ ؟ قَالُوا : هَذَا ثَوْرٌ مَعْرُوفٌ مِنْ زَمَنِ آبَائِنَا وَأَجْدَادِنَا . فَتَرَلْتُ وَصَلْتُ رَكَعَتَيْنِ . انْتَهَى . وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « شَرْحِ الْبَحَارِيِّ<sup>(٤)</sup> » : وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُسَيْنٍ الْمَرَاغِيُّ<sup>(٥)</sup> ، نَزِيلُ الْمَدِينَةِ ، فِي « مُخْتَصَرِهِ » لِأَخْبَارِ الْمَدِينَةِ ، أَنَّ خَلْفَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ عَنْ سَلَفِهِمْ : أَنَّ خَلْفَ أَحَدٍ ، مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ ، جَبَلًا صَغِيرًا إِلَى الْحُمْرَةِ بِتَنْوِيرٍ ، يُسَمَّى ثَوْرًا . قَالَ : وَقَدْ تَحَقَّقْتُه بِالْمُشَاهَدَةِ .

(١) انظر ما تقدم في حاشية ١ في صفحة ٦٢ .

(٢) محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الحمذاني ، أبو بكر . الإمام الحافظ ، الحجة الناقد ، النسابة البار ، له كتاب « الناسخ والنسخ » ، و « المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان » . توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢١ - ١٧٢ .

(٣) عبد السلام بن محمد بن مزروع بن أحمد المصري البصري ، أبو محمد ، عفيف الدين ، فقيه حنبلي محدث حافظ . توفي سنة ست وتسعين وستائة . شذرات الذهب ٤٣٥/٥ ، ٤٣٦ .

(٤) انظر : فتح الباري ٤/ ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) أبو بكر بن حسين بن عمر العثماني المراغي المصري ، زين الدين . إمام علامة ، ولي قضاء المدينة ، واختصر « تاريخ المدينة » . توفي سنة ست عشرة وثمانمائة . شذرات الذهب ٧/ ١٢٠ .

**فصل : ولا يَحْرُمُ صَيْدُ وَجٍّ ولا شَجَرُهُ ، وهو وادٍ بالطائف . وقال أصحابُ الشافعي : يَحْرُمُ ؛ لأنَّ النبي ﷺ ، قال : « صَيْدُ وَجٍّ وَعِضَاهُهَا مُحَرَّمٌ » . رواه الإمامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> . ولنا ، أنَّ الأصلَ الإباحةُ ، والحديثُ**

انتهى . وقال المُجِبُّ الطَّبْرِيُّ<sup>(٢)</sup> ، بعدَ حِكَايَةِ كلامِ أُنَى عُيَيْدٍ وَمَنْ تَبِعَهُ ، قال : أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ الْعَالِمُ عَبْدُ السَّلَامِ الْبَصْرِيُّ ، أَنَّ حِذَاءَ أُحَدٍ ، عَنِ يَسَارِهِ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ ، جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ تَوْرٌ ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ تَكَرَّرَ سُؤَالُهُ عَنْ لَطَوَائِفَ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِفِينَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْجِبَالِ ، فَكُلُّ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ الْجَبَلَ اسْمُهُ تَوْرٌ ، وَتَوَارَدُوا عَلَى ذَلِكَ . قال : فَعَلِمْنَا أَنَّ ذِكْرَ تَوْرٍ فِي الْحَدِيثِ صَحِيحٌ ، وَأَنَّ عَدَمَ عِلْمِ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ بِهِ لَعَدَمِ شُهْرَتِهِ ، وَعَدَمِ بَحْثِهِمْ عَنْهُ . قال : وهذه فائِدةٌ جَلِيلَةٌ . انتهى . وقال في «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ : وَحَرَّمُهَا مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا . وقيل : كما بَيْنَ تَوْرٍ إِلَى غَيْرِهِ . وقال في «الفروع» : وَحَرَّمُهَا مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ . نصُّ عليه . انتهى . وقد ورد : «أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» ، وفي رِوَايَةٍ : «مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا» ، وفي رِوَايَةٍ : «مَا بَيْنَ مَازِمَتَيْهَا» . قال الحافظُ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ في «مَرْجِه» : رِوَايَةُ : «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» أَرْجَحُ ؛ لِتَوَارُدِ الرِّوَايَةِ عَلَيْهَا ، وَرِوَايَةُ : «جَبَلَيْهَا» لِاتِّفَاقِهَا ، فَيَكُونُ عِنْدَ كُلِّ جَبَلٍ لَابَةٌ . أو «لَابَتَيْهَا» مِنْ جِهَةِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ ، وَ«جَبَلَيْهَا» مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَعَاكَسَهُ فِي «المُطْلَعِ» . وَأَمَّا رِوَايَةُ «مَازِمَتَيْهَا» ، فَالْمَازِمُ ، الْمَضِيقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْجَبَلِ نَفْسِهِ .

(١) في : المسند ١/١٦٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/٤٦٨ .

(٢) أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري ، محب الدين ، أبو العباس . إمام حافظ فقيه ، شيخ الحرم ، له «السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين» ، وغيره . توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة . الأعلام ١/١٥٣ .

ضَعَفَهُ أَحْمَدُ ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ ، فِي كِتَابِ « الْعِلَالِ » <sup>(١)</sup> .

**فوائده ؛ الأولى ، مَكَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ .** عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ . وَأَخَذَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ ، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْجَوَارِ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ : كَيْفَ لَنَا بِهِ ؟ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّكَ لَأَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ ، وَإِنَّكَ لَأَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَيَّ » <sup>(٢)</sup> . وَعَنْهُ ، الْمَدِينَةُ أَفْضَلُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُنُونِ » : « الْكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِنْ مُجَرِّدِ الْحَجَرَةِ ، فَأَمَّا وَهُوَ فِيهَا ، فَلَا وَاللَّهِ وَلَا الْعَرْشُ وَحَمَلَتُهُ وَالْجَنَّةُ ؛ لِأَنَّ بِالْحَجَرَةِ جَسَدًا لَوْ وُزِنَ بِهِ لَرَجَحَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ كَلَامُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ الثَّرْبَةَ عَلَى الْخِلَافِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَضَّلَ الثَّرْبَةَ عَلَى الْكَعْبَةِ إِلَّا الْقَاضِي عِيَّاضًا ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ . وَقَالَ فِي « الْإِزْشَادِ » وَغَيْرِهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، فِي الْمُجَاوِرَةِ ، وَجَزَمُوا بِأَفْضَلِيَّةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا فِي مَكَّةَ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ظَاهِرٌ . وَمَعْنَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » وَغَيْرِهِ ، أَنَّ مَكَّةَ أَفْضَلُ ، وَأَنَّ الْمُجَاوِرَةَ بِالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ . الثَّانِيَةُ ، تُسْتَحَبُّ الْمُجَاوِرَةُ بِمَكَّةَ ، وَيَجُوزُ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا الْمُجَاوِرَةَ بِهَا . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، إِنَّمَا كَرِهَ عَمْرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الْجَوَارَ بِمَكَّةَ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَحْتَمِلُ الْقَوْلُ بِهِ ، فَيَكُونُ فِيهِ رِوَايَتَانِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : الْمُجَاوِرَةُ فِي مَكَانٍ يَتِمَكَّنُ فِيهِ إِيْمَانُهُ وَتَقْوَاهُ ، أَفْضَلُ حَيْثُ كَانَ . انْتَهَى . الثَّالِثَةُ ، تُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ فَاضِلٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ .

(١) ذَكَرَهُ النَّهْصِيُّ ، فِي تَذَكُّرَةِ الْحِفَاطِ ٣ / ٧٨٥ . وَقَالَ : فِي عِدَّةِ مَجْلَدَاتِ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ مَكَّةَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣ / ٢٨٠ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ فَضْلِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَةٍ ٢ / ١٠٣٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ إِخْرَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَّ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٢٣٩ .

وقد سُئِلَ في روايةِ ابنِ منصورٍ ، تُكْتَبُ السَّيِّئَةُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ؟ قال : لا ، إِلَّا بِمَكَّةَ . وذكرَ الآجُرِّيُّ ، أَنَّ الْحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ ، ولم يَذْكُرِ السَّيِّئَاتِ . الرَّابِعَةُ ، لَا يَحْرُمُ صَيْدُ وَجٍّ وَشَجَرُهُ ، وهو وادٍ بالطائفِ ، وفيه حديثٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وأبو داودَ ، عن الزُّبَيْرِ مَرْفُوعًا : « إِنَّ صَيْدَ وَجٍّ وَعِضَاهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ » . لكنَّ الحديثَ ضَعْفُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّقَّادِ . وقال في « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَّتَيْنِ » : وَيُباحُ لِلْمُحْرِمِ صَيْدُ وَجٍّ . وهو خطأٌ لِأَنَّهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي إِباحَتِهِ لِلْمَحِلِّ ، فعندَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، يُباحُ له . وعندَ الشَّافِعِيِّ ، لَا يُباحُ . وَأَمَّا الْمُحْرِمُ ، فلا يُباحُ له ، بلا نزاعٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## بَابُ ذِكْرِ دُخُولِ مَكَّةَ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا ، مِنْ نِيَّةٍ كَدَاءٍ ، .....

## بَابُ ذِكْرِ دُخُولِ مَكَّةَ

يُسْتَحَبُّ الْاِغْتِسَالُ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى ، ثُمَّ يُصَلِّيُ بِهِ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> .  
وَلِأَنَّ مَكَّةَ مَجْمَعُ أَهْلِ النَّسْلِ ، فَإِذَا قَصَدَهَا اسْتَحَبَّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ ، كَالْخَارِجِ إِلَى الْجُمُعَةِ . وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ ، وَقَدْ حَاضَتْ : « أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْغُسْلَ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ مَعَ الْحَيْضِ .  
وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَفَعَلَهُ عُرْوَةُ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ ، وَالْحَارِثُ بْنُ سُوَيْدٍ <sup>(٣)</sup> .

١٢٥٥ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا ، مِنْ نِيَّةٍ

## بَابُ ذِكْرِ دُخُولِ [ ١١/٢ ط ] مَكَّةَ

تنبيه : ظاهر قوله : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ دُخُولُهَا لَيْلًا أَوْ

(١) في : باب من نزل بذي طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢٢٢/٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ١١١/٨ .

(٣) الحارث بن سويد التيمي الكوفي ، أبو عائشة ، إمام ثقة من عليّة أصحاب ابن مسعود ، أثنى عليه الإمام أحمد وعظمه . توفي في خلافة ابن الزبير . سير أعلام النبلاء ١٥٦/٤ . تهذيب التهذيب ١٤٣/٢ .

المفتح **ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ .**

الشرح الكبير كذَاء ، ثَمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ( لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَخَرَجَ مِنَ السُّفْلَى . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَلَا بَأْسَ بِدُخُولِهَا لَيْلًا وَنَهَارًا . لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا وَنَهَارًا ، رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ؛ لِمَا رَوَى**

الإصناف نَهَارًا . أَمَّا دُخُولُهَا فِي النَّهَارِ ، فَمُسْتَحَبٌّ ، بَلَا نِزَاعٍ . وَأَمَّا دُخُولُهَا فِي اللَّيْلِ ، فَمُسْتَحَبٌّ أَيْضًا ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ ، لَا بَأْسَ . وَإِنَّمَا كَرِهَهُ مِنَ السَّرَاقِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ دُخُولُهَا فِي اللَّيْلِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا اسْتَحَبُّوا الدُّخُولَ نَهَارًا .

**فائدة : يُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ ، أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى مِنْ كُدَى .**

(١) أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، وَبَابِ مَنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٨/٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩١٨/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُمَا أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٣٢/١ . وَالْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ١٥٨/٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ٩٨١/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي أَيِّ طَرِيقٍ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٧١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٤/٢ ، ٢١ ، ٥٩ ، ١٤٢ ، ١٥٧ .

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ الثَّانِي ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٨٦/٤ .

(٢) فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، وَبَابِ دُخُولِ مَكَّةَ لَيْلًا ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ١٥٧/٥ ، ١٥٨ .



فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ ، وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، حِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا ، وَزِدْ مَنْ عَظَّمَهُ وَشَرَّفَهُ ، مِمَّنْ حَجَّهُ وَاعْتَمَرَهُ

جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ أَرْتَفَاعَ الضُّحَى ، وَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ عِنْدَ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ <sup>(١)</sup> .

١٢٥٦ - مسألة : ( فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ ، وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، حِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا ، وَزِدْ مَنْ عَظَّمَهُ [ ٧٧/٣ ط ]

تنبيه : ظاهرُ قوله : ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ . أَنَّهُ لَا يَقُولُ حِينَ دُخُولِهِ شَيْئًا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْهَدَايَةِ » : يَقُولُ حِينَ دُخُولِهِ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَبِاللَّهِ ، وَمِنْ اللَّهِ ، وَإِلَى اللَّهِ ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ . انْتَهَى . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ ، أَنَّهُ يَقُولُ ، إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ ، مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ . وَلَا أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابِ لَا يَسْتَحِبُّ قَوْلَ ذَلِكَ ؛ إِذْ قَوْلُ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ إِرَادَةِ دُخُولِ كُلِّ مَسْجِدٍ ، فَالْمَسْجِدُ الْعَرِيقُ بِطَرِيقِ أَوَّلَى وَأُخْرَى ، وَإِنَّمَا سَكَنُوا عَنْهُ هُنَا اعْتِمَادًا عَلَى مَا قَالُوهُ هُنَاكَ ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ هُنَا مَا هُوَ مُحْتَضَرٌ بِهِ . هَذَا مَا يَظْهَرُ .

قوله : فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ ، رَفَعَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ . إِذَا رَأَى الْبَيْتَ ، رَفَعَ يَدَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ .

(١) لم نجد هذا من حديث جابر في مسلم وغيره ، أما دخوله ﷺ من باب بني شيبَةَ فتجدّه في السنن الكبرى للبيهقي ٥ / ٧٢ . وانظر تلخيص الحبير ٢ / ٢٤٣ .

المقنع

تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَبَرًّا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا  
كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَكَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ ، وَالْحَمْدُ  
لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ ، وَرَأَى لِدَٰلِكَ أَهْلًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،  
اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حَجِّ [٧٠] بَيْتِكَ الْحَرَامِ ، وَقَدْ جِئْتُكَ  
لِدَٰلِكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، وَاعْفُ عَنِّي ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ ،  
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . يَرْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتَهُ .

الشرح الكبير

وَشَرَفَهُ ، مِنْ حَجِّهِ وَاعْتَمَرِهِ تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً  
وَبَرًّا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَكَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ  
وَعِزِّ جَلَالِهِ ( وَاعْظِيمُ شَأْنِهِ ) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ ، وَرَأَى لِدَٰلِكَ  
أَهْلًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حَجِّ بَيْتِكَ الْحَرَامِ ،  
وَقَدْ جِئْتُكَ لِدَٰلِكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، وَاعْفُ عَنِّي ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ ،  
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . يَرْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتَهُ ( يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ .

الإيضاح

وقوله : وكبر . هذا أحد الوجوه . جزم به الخرقى ، وفي « الهادي » ، و « المحرر » ،  
و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الوجيز » ، و « شرح ابن رزين » ،  
و « تذكرة ابن عبدوس » ، و « المنور » ، و « التسهيل » ، و « الفائق » ،  
و « الزركشي » ، وغيرهم ، وقيل : ويُهَلَّلُ أيضًا . قال في « النظم » : وكبر  
ومجد . وجزم به في « تجريد العناية » . وقال في « العمدة » : رفع يديه وكبر الله  
وحمد ودعا . وقيل : يرفع يديه ويدعو فقط . ومنه ما قاله المصنف هنا . وهو  
المذهب . وجزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ،  
و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « المغني » ، و « الكافي » ، و « التلخيص » ،

الشرح الكبير

يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ  
التَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الثُّبَارِكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَرَى رَفْعَ  
الْيَدَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ : سَأَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ  
الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ ، أَيْرَفُ يَدَيْهِ ؟ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا  
الْيَهُودَ ، حَاجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَكُنْ نَفْعَلُهُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> .  
وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَرْفَعُ الْأَيْدِي  
إِلَّا فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ ؛ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، وَاسْتِقْبَالَ الْبَيْتِ ، وَعَلَى الصَّفَا  
وَالْمَرْوَةِ ، وَعَلَى الْمَوْقِفَيْنِ ، وَالْحَجَرَتَيْنِ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ،  
وَذَلِكَ قَوْلُ جَابِرٍ وَخَبَرُهُ عَنْ ظَنِّهِ وَفِعْلِهِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ عَمَرَ ، وَابْنُ  
عَبَّاسٍ . وَلِأَنَّ الدُّعَاءَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، وَقَدْ أُمِرَ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ  
عِنْدَ الدُّعَاءِ .

و « الْبُلْغَةُ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعِنْدَ الشَّيْخِ ثَقْبِيُّ  
الَّذِينَ ، لَا يَشْتَغِلُ بِدُعَاءٍ . وَاقْتَصَرَ فِي « الرُّوضَةِ » عَلَى قَوْلِهِ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ .  
إِلَى قَوْلِهِ : مِمَّنْ حَجَّهِ وَاعْتَمَرَهُ ، تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا .  
قَوْلُهُ : يَرْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتَهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ،  
وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهَادِي » ،

(١) في : باب رفع اليدين عند رؤية البيت ، من كتاب المناسك ، المجلد ٥ / ١٦٧ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رفع اليد إذا رأى البيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٢ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى  
٨٧ / ٤ .

(٢) أخرجه المهيمن في مجمع الزوائد ٣ / ٢٣٨ . وقال : رواه الطبراني في الكبير والأوسط . وهو في الكبير  
(١٢٠٧٢) . وانظر ما قاله الزيلعي ، في : باب صفة الصلاة ، من كتاب الصلاة . نصب الرأية ١ / ٣٨٩ - ٣٩٢ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ بِالْدُّعَاءِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ؛  
لِمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ ،  
وَقَالَ : « اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا ، وَزِدْ  
مَنْ شَرَفَهُ مِنْ حَجَّهِ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا » . وَعَنْ سَعِيدِ  
ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ،  
وَمِنْكَ السَّلَامُ ، حَيْنًا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ . رَوَاهُمَا الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادِهِ <sup>(١)</sup> . وَبَاقِي  
الدُّعَاءِ ذَكَرَهُ الْأَثَرُومُ وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَيَرْفَعُ بِذَلِكَ  
صَوْتَهُ ، وَمَا زَادَ فِي الدُّعَاءِ فَحَسَنٌ .

**فصل :** إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَذَكَرَ صَلَاةَ مَفْرُوضَةً أَوْ فَائِتَةً ، أَوْ أُقِيمَتِ  
الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ ، قَدَّمَ هُمَا عَلَى الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَرَضٌ ، وَالطَّوَافُ  
تَحِيَّةٌ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي طَوَافِهِ ، قَطَعَهُ لِأَجْلِهَا ، فَلَأَن يَبْدَأَ  
بِهَا أَوْلَى . وَإِنْ خَافَ قَوَاتِ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ، أَوْ الْوُثْرِ ، أَوْ حَضَرَتْ جَنَازَةٌ ،  
قَدَّمَهَا ؛ لِأَنَّهَا ثَفُوتٌ ، بِخِلَافِ الطَّوَافِ .

و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْعَةِ » ، و « الْمُخَرِّ » ، و « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ » ،  
و « الرَّعَابِيَّتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَّتَيْنِ » ، و « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَقِيلَ : يَجْهَرُ بِهِ . وَظَاهِرُهُ ، أَنَّ الْمُقَدَّمَ عَدَمُ الْجَهْرِ بِذَلِكَ ، وَلَمْ أَرُ  
أَحَدًا قَدَّمَهُ ، لَكِنَّ الْمُصَنِّفَ فِي « الْمُغْنَى » ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ ، قَالَا : قَالَ بَعْضُ  
أَصْحَابِنَا : يُرْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتُهُ . فَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ تَابَعَهُمَا ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَسْكُوتٌ عَنْهَا  
عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ : يَجْهَرُ . فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ قَوْلًا وَاحِدًا .

(١) ترتيب مسند الشافعي ٣٣٩/١ .

ثُمَّ يَتَدَيُّ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ ، إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، أَوْ طَوَافِ الْقُدُومِ ، الْمُتَعَمِّرُ  
إِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا .

١٢٥٧ - مسألة : ( ثُمَّ يَتَدَيُّ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ ، إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ،  
وَبَطَوَافِ الْقُدُومِ ، إِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ  
أَنْ يَبْدَأَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ اقْتِدَاءً [ ٧٨/٣ و ] بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنْ جَازَ قَالَ  
فِي حَدِيثِهِ : حَتَّى أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ ، اسْتَلَمَ الرَّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى  
أَرْبَعًا<sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ ،  
تَوَضَّأَ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ،  
وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَلِأَنَّ الطَّوَافَ تَحِيَّةً  
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَاسْتَحَبَّ الْبِدَايَةَ بِهِ ، كَمَا اسْتَحَبَّ لِدَاخِلِ غَيْرِهِ مِنْ

قوله : ثُمَّ يَتَدَيُّ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ ، إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، أَوْ طَوَافِ الْقُدُومِ ، إِنْ كَانَ مُفْرِدًا  
أَوْ قَارِنًا . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ . أَغْنَى ، أَنَّهُ لَا يَتَدَيُّ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَافِ مَا لَمْ  
تَقُمْ<sup>(٣)</sup> الصَّلَاةُ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ،  
و « الْوَجِيز » ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ :  
هُوَ الْمَذْهَبُ . انْتَهَى . وَجَزَمَ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،  
و « التَّرْغِيبِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِفَعْلٍ ذَلِكَ بَعْدَ تَحِيَّةِ  
الْمَسْجِدِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ : وَالطَّوَافُ تَحِيَّةُ الْكَعْبَةِ .

(١) تقدم تخرجه في ١٦٣/٨ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من طاف بالبيت ، وباب الطواف على وضوء ، من كتاب الحج . صحيح  
البخاري ١٨٦ / ٢ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ . ومسلم ، في : باب بيان أن الحرم بعمره لا يتحلل  
بالطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٧ / ٢ .  
(٣) في الأصل ، ط : « تقام بها » .

وَيَضْطَبِعُ بِرِذَائِهِ ، فَيَجْعَلُ وَسْطَهُ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَطَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ .

المنع

المساجِدِ الْبِدَايَةُ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ . إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، بَدَأَ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَّا أَنْ يَطُوفَ لَهَا طَوَافٌ قُدُومٍ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، اشْتَغَلَ بِهَا ، وَأَجْزَأَتْ عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، كَذَلِكَ هُنَا . وَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا بَدَأَ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، وَهُوَ سَنَّةٌ بَعْضُهَا خِلَافُ .

الشرح الكبير

١٢٥٨ - مسألة : ( وَيَضْطَبِعُ بِرِذَائِهِ ، فَيَجْعَلُ وَسْطَهُ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَطَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ) صِفَةُ الْأَضْطِبَاعِ مَا ذَكَرَهُ هُنَا ، وَهُوَ مَا تُخَوِّذُ مِنَ الضَّبْعِ ، وَهُوَ عَضُدُ الْإِنْسَانِ ، افْتِعَالٌ مِنْهُ ، وَكَانَ أَصْلُهُ اضْطَبَعَ ، فَقَلَبُوا التَّاءَ طَاءً ؛ لِأَنَّ التَّاءَ مَتًى وَقَعَتْ بَعْدَ صَادٍ أَوْ ضَادٍ أَوْ طَاءٍ سَاكِنَةٍ قَلْبَتْ طَاءً . وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَطَوَافِ الْعُمْرَةِ لِلْمُتَمَتِّعِ ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> ، عَنْ يَعْلَى

فائدة : يُسَمَّى طَوَافُ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ طَوَافَ الْقُدُومِ ، وَطَوَافُ الْوُرُودِ .

الإنصاف

قوله : ثُمَّ يَضْطَبِعُ بِرِذَائِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَضْطِبَاعَ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْأَسْبُوعِ . وَفِي « التَّرْغِيبِ » رِوَايَةٌ ؛ يَكُونُ الْأَضْطِبَاعُ فِي رَمَلِهِ فَقَطْ . وَقَالَ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الاضطباع في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٥ . وابن ماجه ، في : باب الاضطباع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٤ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في استلام الحجر ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی ٤ / ٩١ . والدارمی ، في : باب الاضطباع في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٢ / ٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

الشرح الكبير

ابن أمية ، أن النبي ﷺ طاف مُضْطَبِعًا . وَرَوَى<sup>(١)</sup> عن ابن عباس ، رَضِيَ الله عنهما ، أن النبي ﷺ وأصحابه اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَائِهِمْ ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيُسْرَى . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ الْأَضْطِبَاعُ بِسُنَّةٍ . وَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَبْلِدُنَا يَذْكُرُ أَنَّ الْأَضْطِبَاعَ سُنَّةٌ . وَقَدْ ثَبَتَ بِمَا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَعَلُوهُ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ . وَقَدْ رَوَى أَسْلَمُ<sup>(٢)</sup> عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ اضْطَبَعَ وَرَمَلَ ، وَقَالَ : فَفِيمَ الرَّمْلِ ؟ وَلِمَ يُبْدَى مَنَاكِبُنَا وَقَدْ نَفَى اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ ؟ بَلْ لَنْ نَدَعَ شَيْئًا فَعَلْنَاهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** فَإِذَا قَرَعَ مِنَ الطَّوَافِ سَوَى رِدَائِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَضْطِبَاعَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ فِي الصَّلَاةِ . وَقَالَ الْأَثَرُمُ : يُزِيلُ الْأَضْطِبَاعُ إِذَا قَرَعَ مِنَ الرَّمْلِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبِعًا . يَنْصَرِفُ إِلَى جَمِيعِهِ . وَلَا يَضْطَبِعُ فِي السَّعْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَضْطَبِعُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ

الْأَثَرُمُ . وَأُطْلِقَهُمَا الزُّرْكَشِيُّ . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الزَّاعُونِيُّ فِي « مَنْسِكِهِ » الْأَضْطِبَاعَ إِلَّا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ . وَنَفَاهُ فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الاضطباع في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٥/١ . وابن ماجه ، في : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٤/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥/١ ، ٣٠٦ ، ٣٧١ .

(٢) في م : مسلم .

(٣) أبي : باب في الرمل ، من كتاب المناسك ، سنن أبي داود ٤٣٦ / ١ . سنن ابن ماجه ٩٨٤ / ٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٤ / ٢ .

المقنع  
ثُمَّ يَتَدَيُّ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَيَحَازِيهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، ثُمَّ  
يَسْتَلِمُهُ ، وَيُقْبِلُهُ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَلَمَهُ وَقَبْلَ يَدِهِ ، وَإِنْ شَاءَ أَشَارَ إِلَيْهِ ،  
وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ ،  
وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ . كُلَّمَا اسْتَلَمَهُ .

الشرح الكبير  
الطَّوَّافِينَ ، فَأَشْبَهَ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَبِعْ فِيهِ ،  
وَالسُّنَّةُ فِي الْاِتِّدَاءِ بِهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : مَا سَمِعْنَا فِيهِ شَيْئًا . وَلَا  
يَصِحُّ الْقِيَاسُ إِلَّا فِيمَا عُقِلَ مَعْنَاهُ ، وَهَذَا تَعَبُدٌ مَحْضٌ .

١٢٥٩ - مسألة : ( ثُمَّ يَتَدَيُّ مِنَ [ ٧٨/٣ ] الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ،  
فَيَحَازِيهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ ، وَيُقْبِلُهُ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَلَمَهُ وَقَبْلَ يَدِهِ ،  
وَإِنْ شَاءَ أَشَارَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ ،  
وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ . كُلَّمَا اسْتَلَمَهُ ) يَتَدَيُّ  
الطَّوَّافُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَيَحَازِيهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، فَإِنْ حَازَاهُ بِبَعْضِهِ  
اِحْتَمَلَ أَنْ يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ ، فَأَجْزَأُ فِيهِ بَعْضُهُ ، كَالْحَدِّ ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ ، وَاسْتَلَمَهُ . وَظَاهِرُ  
هَذَا أَنَّهُ اسْتَقْبَلَهُ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَلَئِنْ مَا لَزِمَهُ اسْتِقْبَالُهُ لَزِمَهُ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ،

الإيضاح  
قوله : ثُمَّ يَتَدَيُّ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَيَحَازِيهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ . إِذَا حَازَى الْحَجَرَ  
الْأَسْوَدَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، أَجْزَأُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ حَازَى بَعْضَ الْحَجَرِ بِكُلِّ بَدَنِهِ ،  
أَجْزَأُ أَيْضًا ، قَوْلًا وَاحِدًا . لَكِنْ قَالَ فِي « أُسْبَابِ الْهِدَايَةِ » : [ ٢٠٢ ] وَلَيُمَرُّ بِكُلِّ  
الْحَجَرِ بِكُلِّ بَدَنِهِ . وَإِنْ حَازَى الْحَجَرَ أَوْ بَعْضَهُ بِبَعْضِ بَدَنِهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنْ  
الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ ذَلِكَ الشُّوْطُ . صَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،



كالْقِبْلَةِ . فَإِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، أَوْ بَدَأَ بِالطَّوَافِ مِنْ دُونِ الرُّكْنِ ، كَالْبَابِ وَنَحْوِهِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِذَلِكَ الشَّوْطُ ، وَيُحْتَسَبُ بِالشَّوْطِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ ، وَيَصِيرُ الثَّانِي أَوَّلَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَادَى فِيهِ الْحَجَرُ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَأَتَى عَلَى جَمِيعِهِ ، فَمَتَى أَكْمَلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ صَحَّ طَوَافُهُ ، وَأَجْزَأُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

**فصل :** ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ ، وَيُقْبِلُهُ ، وَمَعْنَى الْاسْتِلَامِ الْمَسْحُ بِالْيَدِ ، مَاخُذُ مِنَ السَّلَامِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ ، فَإِذَا مَسَحَ الْحَجَرَ ، قِيلَ : اسْتَلَمَ . أَى :

و «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُعْنَى» ، و «الْمُحَرَّرِ» ، و «الشَّرْحِ» ، و «التَّلْخِصِ» ، و «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، و «الْفَاتِقِ» .

قَوْلُهُ : ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبِلُهُ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَلَمَهُ وَقَبْلَ يَدِهِ ، وَإِنْ شَاءَ أَشَارَ إِلَيْهِ . خَيْرُهُ الْمُصَنَّفُ بَيْنَ الْاسْتِلَامِ مَعَ التَّقْبِيلِ ، وَبَيْنَ الْاسْتِلَامِ مَعَ تَقْبِيلِ يَدِهِ ، وَبَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ . وَقَالَ فِي «الْهِدَايَةِ» ، و «الْمُذْهَبِ» ، و «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و «الْمُسْتَوْعِبِ» ، و «الْكَافِي» ، و «الْمُعْنَى» ، و «الْمُخْلَصَةِ» ، و «التَّلْخِصِ» ، و «الْفَاتِقِ» ، و «الشَّرْحِ» ، و «الْمُحَرَّرِ» ، وَغَيْرِهِمْ ، مَا مَعْنَاهُ ، أَنَّهُ يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبِلُهُ ، فَإِنْ شَقَّ ، اسْتَلَمَهُ وَقَبْلَ يَدِهِ ، فَإِنْ شَقَّ الْاسْتِلَامَ ، أَشَارَ إِلَيْهِ . فَجَعَلُوا فِعْلَ ذَلِكَ مُرْتَبًا . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى . نَقَلَ الْأَثَرُ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ . نَقَلَ الْأَثَرُ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ ، لَا بَأْسَ . قَالَ الْقَاضِي : فظَاهِرُهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَقَالَ فِي «الرَّوْضَةِ» : هَلْ لَهُ أَنْ يُقْبَلَ يَدُهُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ، وَإِلَّا اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ وَقَبْلَهُ . وَفِي «الرَّوْضَةِ» ، فِي تَقْبِيلِهِ الْخِلَافُ فِي

مَسَّ السَّلَامَ . قَالَه ابْنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup> ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَسْلَمٌ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَبْلَ الْحَجَرِ ، وَقَالَ : إِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : اسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْحَجَرُ ثُمَّ وَضَعَ شَفَتَيْهِ عَلَيْهِ يَنْكِى طَوِيلًا ، ثُمَّ التَفَّتْ ، فَإِذَا هُوَ بِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَنْكِى ، فَقَالَ : « يَا عَمْرُ ، هَهُنَا تُسَكَّبُ الْعَبْرَاتُ » . فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَجَرُ مُوجُودًا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَإِنَّهُ يَقِفُ مُقَابِلًا لِمَكَانِهِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ . فَإِنْ شَقَّ اسْتِلاَمُهُ

الْيَدِ ، وَيُقَبِّلُهُ ، وَإِلَّا أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ ، وَلَا يَقْبَلُهُ فِي الْأَصْحَحِ . انْتَهَى . يَعْنِي ، لَا يَقْبَلُ الْمُشَارَ بِهِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : فَيَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ . بَلْ وَقِيلَ : يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُ يَدَهُ ، كَمَا لَوْ عَسَرَ تَقْبِيلُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمَسَهُ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ قَبْلَهُ ، فَإِنْ عَسَرَ لَمَسُهُ ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ ، وَقَامَ نَحْوَهُ . وَقِيلَ : وَيُقَبِّلُهَا إِذْنًا . انْتَهَى . فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لَا أَعْلَمُ لَهُ مُتَابِعًا ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ جَوَازَ هَذِهِ الصِّفَاتِ ، لَا الِاسْتِحْبَابَ .

(١) في : غريب الحديث ٢٢١/١ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب تقبيل الحجر ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٨٦ / ٢ . ومسلم ، في : باب استحباب تقبيل الحجر ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٥ / ٢ ، ٩٢٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب تقبيل الحجر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٣ / ١ . والنسائي ، في : باب تقبيل الحجر ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٨٠ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب استلام الحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨١ / ٢ .

(٣) في : باب استلام الحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٢/٢ . وقال في الزوائد : في إسناده محمد ابن عوف الخراساني ، ضعفه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما . وانظر نصب الراية ٣٨/٣ .

وَتَقْبِيلُهُ، اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأُمِّ هُرَيْرَةَ، وَأُمِّ سَعِيدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ. وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَهُ، وَقَبَّلَ يَدَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ، اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَقَبَّلَهُ. رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَإِلَّا قَامَ بِحِذَائِهِ وَاسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ، وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ. وَكَذَا إِنْ طَافَ رَاكِبًا، لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ

فَالِدَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْحَجَرِ بِوَجْهِهِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْإِنصَافِ الْمَذْهَبِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هُوَ السُّنَّةُ. وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَرْقِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَطَعَ بِهِ فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»؛ فَإِنَّهُمَا قَالَا: فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اسْتِلَامُهُ وَتَقْبِيلُهُ، قَامَ بِحِذَائِهِ، وَاسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ، وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ<sup>(٤)</sup>. لَكِنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِصُورَةٍ.

(١) أخرجه من حديث ابن عمر، في: باب استحباب استلام الركنين ... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢٤/٢.

(٢) حديث ابن عباس في مسلم أنه ﷺ كان يستلم الركن بمحجن. وسيأتي بعد قليل وليس فيه أنه قبل المحجن. وإنما هذا اللفظ عنده من حديث أمي الطفيل، في: باب جواز الطواف على بعير ... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢٦/٢، ٩٢٧.

(٣) في: باب من أشار إلى الركن ... وباب التكبير عند الركن، وباب المريض يطوف راکباً، من كتاب الحج، وفي: باب الإشارة في الطلاق ... من كتاب الطلاق. صحيح البخاري ١٨٦/٢، ١٩٠، ٦٦ / ٢.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الطواف راکباً، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤ / ٤١. والنسائي، في: باب استلام الركن بمحجن، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١٨٥، ١٨٦. والدارمي، في: باب الطواف على الراحلة، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢ / ٤٣. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦٤ / ١.

(٤) انظر: المغنى ٥ / ٢١٤.

على بغير كَلِّمَا أَتَى الْحَجَرُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ . فَإِنْ أَمَكَّنَهُ اسْتِئْلَامُهُ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ كَالْعَصَا وَغَوِيهِ ، فَعَلَ ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ٧٩/٣ ] طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ<sup>(١)</sup> . وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَحَبٌّ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ ، أَنَّ النَّبِيَّ

الإِنصاف وكذا قَطَعَ بِهِ الزُّرْكَشِيُّ . وَقِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَدَبَّعَهُ غَيْرَ مُسْتَقْبِلٍ لَهُ فِي الطَّوَافِ مُحْدِثًا . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . الثَّانِيَةُ ، الْاسْتِئْلَامُ ؛ هُوَ مَسْحُ الْحَجَرِ بِالْيَدِ أَوْ بِالْقَبْلَةِ ، مِنْ السَّلَامِ ، وَهُوَ التَّحِيَّةُ . وَقِيلَ : مِنْ السَّلَامِ ؛ وَهِيَ الْحِجَازَةُ . وَاجْتِدَادُهَا سَلَمَةٌ ،<sup>(٢)</sup> يَعْنِي ، بِفَتْحِ السَّيْنِ<sup>(٣)</sup> ، وَبِكَسْرِ اللَّامِ ، وَقِيلَ : مِنْ الْمُسَالَمَةِ . كَأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَفْعَلُ الْمُسَالِمُ . وَقِيلَ : الْاسْتِئْلَامُ أَنْ يُحْيِيَ نَفْسَهُ عِنْدَ الْحَجَرِ بِالسَّلَامَةِ . وَقِيلَ : هُوَ مَهْمُوزُ الْأَصْلِ ، مَاخُذٌ مِنَ الْمَلَاءِمَةِ ؛ وَهِيَ الْمُؤَافَقَةُ . وَقِيلَ : مِنَ اللَّامَةِ ؛ وَهِيَ السَّلَاحُ . كَأَنَّهُ حَصَّنَ نَفْسَهُ بِمَسِّ الْحَجَرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصْنَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ . كُلُّمَا اسْتَلَمَهُ . هَكَذَا قَالَه جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ

(١) المحجّن : عصا محمية الرأس . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب استلام الركن بالمحجن ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٨٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب جواز الطواف على بغير ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٦/٢ . وأبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٤ / ١ . والنسائي ، في : باب إدخال البعير المساجد ، من كتاب المساجد ، وفي : باب استلام الركن بمحجن ، من كتاب المناسك . المجتبى ٣٦/٢ ، ١٨٥/٥ ، ١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب من استلم الركن بمحجنه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٤ / ١ ، ٢٣٧ ، ٣٠٤ .

(٢) سقط من : ط

ثُمَّ يَأْخُذُ عَلَى يَمِينِهِ ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ . فَإِذَا أَتَى عَلَى  
الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ .

الشرح الكبير  
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عِنْدَ اسْتِلَامِهِ : « بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا  
بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَأَتْبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ » <sup>(١)</sup> . يَقُولُ  
ذَلِكَ كُلَّمَا اسْتَلَمَهُ .

١٢٦٠ - مسألة : ( ثُمَّ يَأْخُذُ عَلَى يَمِينِهِ ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ )  
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ كَذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ : « لِنَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٢)</sup> .  
وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ مُجْمَلًا ، وَبَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفِعْلِهِ .  
١٢٦١ - مسألة : ( فَإِذَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ )

الإنصاف  
مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ آخَرُونَ . وَزَادَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ،  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

فائدة : قوله : وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ . وَذَلِكَ لِتَقَرُّبِ جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ إِلَيْهِ .  
وَالَّذِي يَظْهَرُ ، أَنَّ ذَلِكَ لِمَلِّ قَلْبِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَكُنْ  
الْحَرَكَةُ الدَّوْرِيَّةُ نَعْتِمَدُ فِيهَا الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، فَلَمَّا كَانَ الْإِكْرَامُ فِي ذَلِكَ  
لِلخَارِجِ ، جُعِلَ لِلْيَمْنَى .

قوله : فَإِذَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَ يَدَهُ . جَزَمَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّهُ  
يُقْبَلُ يَدَهُ مَعَ اسْتِلَامِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلِ الرُّكْنِ . وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي

(١) انظر : باب دخول مكة ، من كتاب الحج . في تلخيص الحبير ٢٤٧/٢ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب رمي جرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٤٣/٢ .  
وأبو داود ، في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٦/١ . =

الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ قِبْلَةُ أَهْلِ الْيَمَنِ، وهو آخِرُ مَا يَمُرُّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْكَانِ فِي طَوَافِهِ ؛  
لأنَّهُ يُبْدَأُ بِالرُّكْنِ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ ، وهو قِبْلَةُ أَهْلِ خُرَّاسَانَ ، ثم  
يَأْخُذُ عَلَى يَمِينِ نَفْسِهِ ، فَيَنْتَهِي إِلَى الرُّكْنِ الثَّانِي ، وهو الْعِرَاقِيُّ ، ثم يَمُرُّ  
بِالثَّالِثِ ، وهو الشَّامِيُّ ، وهذان الرُّكْنَانِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ ، ثم يَأْتِي عَلَى  
الرُّابِعِ ، وهو الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ ، وَاسْتِلاَمُهُ مُسْتَحَبٌّ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ تَقْيِيلُهُ .  
وقال الْخَرَقِيُّ : يُقْبَلُهُ . والصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ الْأَوَّلِ . وهو قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ  
الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ لَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ . قال ابنُ عَبْدِ  
الْبَرِّ (١) : جَائِزٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، وَالرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ،  
لَا يَخْتَلِفُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي فَرَّقُوا بِهِ بَيْنَهُمَا التَّقْيِيلُ ، فَرَأَوْا  
تَقْيِيلَ الْأَسْوَدِ ، وَلَمْ يَرَوْا تَقْيِيلَ الْيَمَانِيِّ ، وَأَمَّا اسْتِلاَمُهُمَا ، فَأَمْرٌ مُجْتَمَعٌ  
عَلَيْهِ . قال : وَقَدَرَوْى مُجَاهِدٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ قَبْلَهُ وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَيْهِ (٢) . قال :

« النَّظْمُ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ،  
وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : يَسْتَلِمُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ . وهو المذهب . نصُّ  
عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . قال الزُّرْكَشِيُّ : وَعَلَى هَذَا الْأَصْحَابُ ؛

= والنسائي ، في : باب الركوب إلى الجمار ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٩ . وابن ماجه ، في :  
باب الوقوف بجمع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٣ / ٣٠١ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٨ .  
(١) في الاستذكار ١٢ / ١٤٧ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب استلام الركن اليماني بيده ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٧٦ . وانظر  
ما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان إذا استلم الركن اليماني وضع خده عليه ، من كتاب الحج . مصنف  
ابن أبي شيبة ٤ / ٤٠ .

الشرح الكبير

وهذا لا يصحح، إنما يُعرف التَّقْبِيلُ في الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَحْدَهُ، وقد رَوَى ابنُ عمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ. وقال ابنُ عمرَ: ما تَرَكْتُ اسْتِلَامَهُمَا مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدْقٍ وَلَا رِخَاءٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. ولأنَّ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسُنَّ اسْتِلَامُهُ، كَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ. فَأَمَّا تَقْبِيلُهُ، فَلَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يُسَنُّ.

**فصل:** وَأَمَّا الْعِرَاقِيُّ، وَالشَّامِيُّ، وَهُمَا الرُّكْنَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ فَلَا يُسَنُّ اسْتِلَامُهُمَا فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ. وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ، وَمُعَاوِيَةَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، اسْتِلَامُهُمَا. قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا. وَلَنَا، قَوْلُ ابْنِ عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا [ ٧٩/٣ ظ ] الْحَجَرَ، وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ. وَقَالَ: مَا أَرَاهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - لَمْ يَسْتَلِمِ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ، إِلَّا لِأَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا طَافَ

القاضي، والشيخان، وجماعة. وجزم به في «الوجيز» وغيره. وقدمه في الإنباف «الفروع»، و«المحرر»، و«الشرح»، و«الفائق»، وغيرهم. وقال الخزرجي، وابن أبي موسى في «الإرشاد»: وَيُقْبَلُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيُّ. وقال في

(١) الأول، في: باب استحباب استلام الركنين اليمانيين ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢٤/٢. كما أخرجه النسائي، في: باب استلام الركنين في كل طواف، من كتاب المناسك. المجتبى ١٨٤/٥. والثاني، في: الباب السابق، نفس الموضع. كما أخرجه البخاري، في: باب الرمل في الحج والعمرة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٨٥/٢. والنسائي، في: باب استحباب استلام الركنين الآخرين، من كتاب المناسك. المجتبى ١٨٥/٥.

وَيَطُوفُ سَبْعًا ، يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهَا ؛ وَهُوَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ  
الْمَقْنَعِ مَعَ تَقَارُبِ الْخُطَى ، وَلَا يَثْبُثُ وَثْبًا ، وَيَمْشِي أَرْبَعًا .

الشرح الكبير  
النَّاسُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ إِلَّا لَذَلِكَ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup> ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ  
طَافَ ، فَجَعَلَ يَسْتَلِمُ الْأَرْضَ كَانَ كُلُّهَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : لِمَ تَسْتَلِمُ هَذَيْنِ  
الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ  
هَذَا الْبَيْتِ مَهْجُورًا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ  
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : صَدَقْتَ . وَلِإِنَّهُمَا لَمْ يَتِمَّا عَلَى قَوَاعِدِ  
إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَلَمْ يُسَنَّ اسْتِلَامَهُمَا ، كَالْحَائِطِ الَّذِي يَلِي الْحِجَرَ .  
١٢٦٢ - مسألة : ( وَيَطُوفُ سَبْعًا ، يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهَا ؛  
وَهُوَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ مَعَ تَقَارُبِ الْخُطَى ، وَلَا يَثْبُثُ وَثْبًا ، وَيَمْشِي أَرْبَعًا )

الإِنصَافُ « الْمَذْهَبِ » : وَفِي تَقْيِيلِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَجْهَانِ .

فَالْتَدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ الرَّمْلَ إِلَّا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، وَتَفَاهٍ فِي طَوَافِ  
الْوَدَاعِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ لَمْ يَرْمُلْ فِيهِنَّ ، أَوْ فِي بَعْضِهِنَّ ، لَمْ يَقْضِهِ . عَلَى [ ٢/٢٢٢ ]  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَوْ تَرَكَ الرَّمْلَ ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ مَكَّةَ وَبَنِيَانِهَا ... ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٩/٢ ، ١٨٦ .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُقْتَصِرًا عَلَى أَوَّلِهِ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ وَالْعُمْرَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ .  
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٢٤/٢ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الْحِجْرِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ دُونَ مَا سِوَاهُمَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ .  
عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٩١/٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٢١٧/١ ، ٢٤٦ ، ٣٣٢ ، ٣٧٢ .

(٣) سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٢١ .



الشرح الكبير

يَجِبُ الطَّوَافُ سَبْعًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ سَبْعًا . وَيُرْمَلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَمَعْنَى الرَّمْلِ : إِسْرَافُ الْمَشْيِ مَعَ مُقَارَئَةِ الْخَطْوِ مِنْ غَيْرِ وَثْبٍ . وَهُوَ سُنَّةٌ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ مِنْ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَطَوَافِ الْعُمْرَةِ لِلْمُتَمَتِّعِ . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا . وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ، وَمَشَى أَرْبَعًا . رَوَاهُ جَابِرٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَأَحَادِيثُهُمْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِإِظْهَارِ الْجَلْدِ

والاضْطِّبَاعِ فِي هَذَا الطَّوَافِ ، أَوْ لَمْ يَسْعَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، أَتَى بِهِمَا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَوْ غَيْرِهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَقْضِيهِ إِذَا تَرَكَهَ عَامِدًا . قَالَ الزُّرَّكَشِيُّ : قَدْ يُحْمَلُ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِعَادَةِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ طَافَ رَاكِبًا ، لَمْ يُرْمَلْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ،

(١) تقدم تخريج حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

وأخرج حديثه في الرمل للنسائي، في: باب الرمل من الحجر إلى الحجر، من كتاب المناسك. المجتبى ١٨٣/٥. وابن ماجه، في: باب الرمل حول البيت، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٨٣/٢. والدارمي، في: باب من رمل ثلاثا...، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٤٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٤٠/٣. وأخرج حديث ابن عباس وابن عمر، البخاري، في: باب كيف كان بدء الرمل، وباب الرمل في الحج والعمرة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٨٤/٢، ١٨٥. ومسلم، في: باب استحباب الرمل في الطواف...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢٠/٢ - ٩٢٣.

كما أخرج حديثهما ابن ماجه، في: باب الرمل حول البيت، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٨٣/٢، ٩٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٥/١، ٣١٤، ١٣/٢، ١٤. وأخرج حديث ابن عباس، أبو داود، في: باب في الرمل، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٣٦/١. وأخرج حديث ابن عمر للنسائي، في: باب الرمل في الحج والعمرة، من كتاب المناسك. المجتبى ١٨٣/٥. والدارمي، في: باب من رمل ثلاثا...، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٤٢/٢، ٤٣.

للمُشْرِكِينَ ، ولم يَتَّقِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، إِذْ قَدْ نَفَى اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ ، فَلَمْ قُلْتُمْ :  
 إِنَّ الْحُكْمَ يَبْقَى بَعْدَ زَوَالِ عَلَيْهِ ؟ قُلْنَا : قَدْ رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ  
 وَاضْطَبَّعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَعْدَ الْفَتْحِ ، فَتَبَّتْ أَنَّهَا سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ . وَقَالَ  
 ابْنُ عَبَّاسٍ : رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُمَرِهِ كُلِّهَا ، وَفِي حَجَّهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ،  
 وَعُثْمَانُ ، وَالْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> . وَقَدْ  
 ذَكَرْنَا حَدِيثَ عُمَرَ . إِذَا تَبَّتْ أَنَّ الرَّمْلَ سُنَّةٌ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنَّهُ يَرْمُلُ  
 مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، لَا يَمْشِي فِي شَيْءٍ مِنْهَا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ،  
 وَابْنِهِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ،  
 وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ طَاوُسٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ،  
 وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْقَاسِمُ ، وَسَلِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : يَمْشِي مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ؛  
 لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ ، وَقَدْ  
 وَهَنْتَهُمُ الْحُمَّى ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنْتَهُمْ حُمَّى  
 يَثْرِبَ ، وَلَقُوا مِنْهَا شَرًّا . فَأُطْلِعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ عَلَى مَا قَالُوا ، فَلَمَّا قَدِمُوا  
 قَعَدَ الْمُشْرِكُونَ مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَرْمُلُوا  
 الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ؛ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلْدَهُمْ ،  
 فَلَمَّا رَأَوْهُمْ [ ٨٠/٣ ] رَمَلُوا ، قَالَ الْمُشْرِكُونَ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ  
 الْحُمَّى قَدْ وَهَنْتَهُمْ ! هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنَّا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمُ

و « الزُّرْكَشِيُّ » ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْبُ بِه مَرْكُوبُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
 « الْمَذْهَبِ » .

الشرح الكبير

أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى  
ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ <sup>(٢)</sup> .  
وَمِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ <sup>(٣)</sup> عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ  
الْحَجَرِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ . وَهَذَا يُقَدِّمُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لَوْجُوهُ ،  
مِنْهَا : أَنَّ هَذَا إِبْتِثَاتٌ ، وَمِنْهَا : أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنْخَبَارٌ عَنْ عُمَرَةَ الْقُضَيْيَّةِ ،  
وَهَذَا إِنْخَبَارٌ عَنْ فِعْلِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ،  
وَمِنْهَا : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ صَغِيرًا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَجَابِرٌ وَابْنُ عُمَرَ كَانَا  
رَجُلَيْنِ يَتَّبِعَانِ أَعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَحْرِصَانِ عَلَى حِفْظِهَا ، فَهَمَا أَعْلَمُ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ اخْتَصَّ بِالَّذِينَ كَانُوا فِي عُمَرَةِ الْقُضَيْيَّةِ  
لِضَعْفِهِمْ وَالْإِبْقَاءِ عَلَيْهِمْ ، وَمَا رُوِيَ عَنْهُ سُنَّةٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ .

الإِنصَافُ

قوله : وهو إشرع المشى مع تقارب الخطى . وهذا بلا نزاع . لكن إن كان

(١) أخرجه البخاري ، في : باب كيف كان بدء الرمل ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة القضاء ... ، من  
كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٨٤/٢ ، ١٨١/٥ . ومسلم ، في : باب استحباب الرمل في  
الطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢١/٢ ، ٩٢٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦/١ . والنسائي ، في :  
باب العلة التي من أجلها سعى النبي ﷺ بالبيت ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٨٣/٥ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٢٩٠/١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب الرمل ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢١ / ٢ . وأبو  
داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦ / ١ . وابن ماجه ، في : باب الرمل حول  
البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب الرمل في الطواف ، من  
كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠ / ٢ ، ٥٩ ، ٧١ ، ١٠٠ ، ١١٤ ،  
١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ .

(٣) في : باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢١ / ٢ .

**فصل :** ولا يُسنُّ الرَّمْلُ في غيرِ الأشواطِ الثلاثةِ الأولِ مِنْ طَوَافِ القُدُومِ ، «أَوْ طَوَافِ العُمَرَةِ» ، فإن تَرَكَ الرَّمْلَ والاضطِّباعَ فيها لم يَقْضِهِ في الأَرْبَعَةِ الباقِيَةِ ؛ لأنَّها هَيْئَةٌ فَاتٌ مَوْضِعُهَا ، فَسَقَطَتْ ، كالجَهْرِ في الرُّكْعَتَيْنِ الأوْلَتَيْنِ ، ولأنَّ المَشْيَ هَيْئَةٌ في الأَرْبَعَةِ ، كما أنَّ الرَّمْلَ هَيْئَةٌ في الثلاثةِ ، فإذا رَمَلَ في الأَرْبَعَةِ الأخيرةِ كان تاركًا للهَيْئَةِ في جَمِيعِ طَوَافِهِ ، كَمَنْ تَرَكَ الجَهْرَ في الأوْلَتَيْنِ مِنَ العِشَاءِ ، وَجَهْرَ في الآخِرَتَيْنِ . فإن تَرَكَ الرَّمْلَ في شَوَاطِئِ الثلاثةِ الأولِ أتى به في الاثْنَيْنِ الباقيَيْنِ ، وإن تَرَكَه في اثْنَيْنِ أتى به في الثالثِ . كذلك قال الشافعيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرُّأْيِ ؛ لأنَّ تَرَكَه للهَيْئَةِ في بعضِ مَحَلِّهَا لا يُسْقِطُهَا في بَقِيَّةِ مَحَلِّهَا ، كتاركِ الجَهْرِ في إحدى الرُّكْعَتَيْنِ الأوْلَتَيْنِ ، لا يُسْقِطُهُ في الثانيةِ .

**فصل :** وإن نَسِيَ الرَّمْلَ ، فليس عليه إعادةٌ ؛ لأنَّ الرَّمْلَ هَيْئَةٌ ، فلم تَجِبِ الإِعادَةُ بِتَرْكِه ، كَهَيْئَاتِ الصَّلَاةِ ، وكالاضطِّباعِ في الطَّوَافِ . ولو تَرَكَه عَمْدًا ، لم يَلْزَمُه شَيْءٌ . وبه قال عامةُ العُلَماءِ . وحكى عن الحسنِ ،

قُرْبَ الْبَيْتِ زِحَامٌ ، فَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ لَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ، وَيُمْكِنُ الرَّمْلُ ، وَقَفَ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرَّمْلِ والدُّنُوِّ مِنَ الْبَيْتِ ، وإن لم يَظُنْ ذَلِكَ ، وَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ تَمَكَّنَ مِنَ الرَّمْلِ ، فَعَلَ ، وَكَانَ أَوْلَى مِنَ الدُّنُوِّ . وإن كَانَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الرَّمْلِ أَيْضًا ، أَوْ يَخْتَلِطُ بِالنِّسَاءِ ، فَالدُّنُوُّ مِنَ الْبَيْتِ أَوْلَى . والتَّأخِيرُ للرَّمْلِ أَوْ للدُّنُوِّ مِنَ الْبَيْتِ حَتَّى يَقْدَرَ عَلَيْهِ ، أَوْلَى مِنْ عَدَمِ الرَّمْلِ وَالتَّأخُّرِ مِنَ الْبَيْتِ . على الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : لَا يَنْتَظِرُ الرَّمْلَ ، كَمَا لَا

الإنصاف

والتَّوَرَّى ، وابن المَاجِشُون ، أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا ؛ لِأَنَّهُ نُسِكَ . وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ نُسْكًَا ، فَعَلَيْهِ دَمٌ »<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهَا هَيْئَةٌ فَلَمْ  
يَجِبْ بَتَرِكِهَا شَيْءٌ ، كَالَاَضْطِبَاعِ . وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،  
وَقَدْ قَالَ : مَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . ثُمَّ قَدْ خُصَّ بِالَاَضْطِبَاعِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ الدُّثُوُّ مِنَ الْبَيْتِ فِي الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ ، فَإِنْ  
كَانَ قُرْبُهُ زِحَامًا ، فَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ لَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ، وَتَمَكَّنَ مِنَ الرَّمْلِ ، وَقَفَ  
لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرَّمْلِ وَالدُّثُوِّ مِنَ الْبَيْتِ ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ ذَلِكَ ، وَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ  
فِي<sup>(٢)</sup> حَاشِيَةِ النَّاسِ تَمَكَّنَ مِنَ الرَّمْلِ ، فَعَلَ ، وَكَانَ أَوْلَى مِنْ [ ٨٠/٣ ظ ]  
الدُّثُوِّ . وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الرَّمْلِ أَيْضًا ، أَوْ يَحْتَلِطُ بِالنِّسَاءِ ، فَالدُّثُوُّ  
أَوْلَى ، وَيَطُوفُ كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةَ رَمَلٍ فِيهَا ، وَإِنْ تَبَاعَدَ مِنَ  
الْبَيْتِ أَجْزَأَهُ ، مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ ، سِوَاءَ حَالٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ حَائِلٌ  
مِنْ قُبَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ لَمْ يَحُلْ ؛ لِأَنَّ الْحَائِلَ لَا يَضُرُّ فِي الْمَسْجِدِ ، كَمَا لَوْ صَلَّى  
مُؤْتَمًّا بِالْإِمَامِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ ، فَقَدْ رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،

يَتْرُكُ الصَّفَّ الْأَوَّلَ لَتَعَذُّرِ التَّجَافِي فِي الصَّلَاةِ . قَالَ فِي « التَّلْخِيصِ » : وَالْإِتْيَانُ بِهِ  
فِي الزَّحَامِ مَعَ الْقُرْبِ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الرَّمْلُ ، أَوْلَى مِنَ الْإِنْتِظَارِ ، كَالْتَّجَافِي فِي  
الصَّلَاةِ ، لَا يَتْرُكُ فَصِيلَةَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَتَعَذُّرِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » أَيْضًا ، فِي  
فُصُولِ اللَّبَاسِ مِنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ : الْعَذُوُّ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ مَكْرُوهٌ  
جِدًّا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، وَيَتَوَجَّهُ تَرْكُ الْأَوَّلَى .

(١) تقدم تحريجه في ١٢٥/٨ .

(٢) زيادة من المعنى .

المقنع وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، اسْتَلَمَهُمَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا .  
وَيَقُولُ كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ : اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

الشرح الكبير قالت : شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ » . قالت : فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

١٢٦٣ - مسألة : ( وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، اسْتَلَمَهُمَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا . وَيَقُولُ كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ) يُسْتَحَبُّ اسْتِلَامُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي طَوَافِهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ ،

الإتصاف قوله : وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، اسْتَلَمَهُمَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا .  
يعني ، اسْتَلَمَهُمَا إِنْ تيسَّرَ ، وَإِلَّا أَشَارَ إِلَيْهِمَا . كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ اسْتَلَمَهُ ، بِلَا نِزَاعٍ ، إِنْ تيسَّرَ لَهُ ، وَإِلَّا أَشَارَ إِلَيْهِ . وَكُلَّمَا حَاذَى الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، اسْتَلَمَهُ أَيْضًا .  
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ،  
و « الْحَاوِئَتَيْنِ » : يَسْتَلِمُهُمَا كُلُّ مَرَّةٍ . وَقِيلَ : الْيَمَانِيَّ فَقَط . قُلْتُ : وَهَذَا الْقَوْلُ  
ضَعِيفٌ جَدًّا . وَقِيلَ : وَيُقْبَلُ يَدُهُ أَيْضًا . كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إدخال البعير في المسجد ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب طواف النساء ... ، وباب من صلى ركعتي الطواف ... ، و : باب المريض يطوف راكبا ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١/١٢٥ ، ٢/١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ . ومسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٢٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/٤٣٤ ، ٤٣٥ .  
والنسائي ، في : باب كيف طواف المريض ؟ ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/١٧٦ ، ١٧٧ . وابن ماجه ، في : باب المريض يطوف راكبا ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/٩٨٧ .

في كُلِّ طَوَافٍ . قال نافع : وكان ابنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . فإن شَقَّ عليه استِئْلاهُمَا ، أشار إليهما ؛ لما رَوَى البخاري<sup>(٢)</sup> ، بإِسْنَادِهِ عن ابنِ عباس ، قال : طَافَ رسولُ اللَّهِ ﷺ على بَعِيرٍ ، كُلَّمَا أتَى الرُّكْنَ أشارَ بِيَدِهِ ، وكَبَّرَ .

**فصل :** وَيُكَبَّرُ كُلَّمَا حاذَى الحَجَرَ الأسودَ ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ ، ويقولُ : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ :

وقال الخِرَقِيُّ ، وابنُ أبي موسى : يُقْبَلُ الرُّكْنَ اليمانيُّ . كما تقدَّم عنهما . قال في «الرَّعَايَةِ الكُبْرَى» : فإن عُسِرَ ، قَبْلَ يَدِهِ ، فإن عُسِرَ لِمُسَّهُ ، أشارَ إليه .. وقيل : إن شاء أشارَ إليهما . قال في «المُسْتَوْعِب» وغيره : وكُلَّمَا حاذَاهُمَا ، فَعَلَ فِيهِمَا مِنَ الاستِئْلاَمِ والتَّثْمِيلِ ، على ما ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا .

قوله : ويقولُ كُلَّمَا حاذَى الحَجَرَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ولا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . هكذا قاله جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم صاحبُ «الهِدَايَةِ» ، و«المُذْهَبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«المُحَرَّرِ» ، و«الشَّرْحِ» ، و«النُّظْمِ» ، و«الْحَاوِيَيْنِ» ، و«الْوَجِيزِ» ، و«الفائقِ» ، وغيرُهُمْ . وقَدَّمَهُ في «الرَّعَايَتَيْنِ» . وقيل : يُكَبَّرُ فقط . وهو المذهبُ ، نصُّ عليه . وقَدَّمَهُ في «الفروع» . ونقل الأثرُ ، يُكَبَّرُ وَيُهَلَّلُ ، ويرْفَعُ يَدَيْهِ . وقيل : يقولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

(١) في : باب استلام الركبان ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب استلام الركبتين ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٤ . والنسائي ، في : باب استلام الركبتين ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٤ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١١٥ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨٦ .

المقنع وَيَبِينَ الرُّكْنَيْنِ : ﴿ رَبَّنَا عَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ .

الشرح الكبير « إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوْافُ بِالْبَيْتِ ، وَيَبِينُ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ ، وَرَمَى الْجِمَارِ ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » . رواه الأثرم ، وابن المنذر <sup>(١)</sup> .

١٢٦٤ - مسألة: (و) يقول (بين الركنين): ﴿ رَبَّنَا عَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ( لما روى أحمد في

الإصناف قال في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، وغيرهما : يقول عند الحجر ما تقدم ذكره في ابتداء أول الطواف . وهو قول : بسم الله والله أكبر ، إيماناً بك . إلى آخره .

تنبيه : ظاهر قوله : ويقول كلما حاذى الحجر . أنه يقوله في كل طوفة ، إلى فراغ الأستوبع . وهو صحيح ، وهو المذهب ، نص عليه . وهو ظاهر كلامه في « الوجيز » ، و « الشرح » ، وغيرهما . وقدمه في « الفروع » . وقيل : يقول ذلك في أشواط الرمل فقط . جزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « الخلاصة » ، و « المحرر » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » . وقدمه في « الرعاية الكبرى » .

قوله : وبين الركنين : ﴿ رَبَّنَا عَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ . وهو المذهب . وجزم به في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الوجيز » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » وغيره . وقال في

(١) وأخرجه أبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء كيف ترمي الجمار ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٣٥ . والدارمي ، في : باب الذكر في الطواف والسعي ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٤ / ٦ ، ٧٥ ، ١٣٩ .



وَفِي سَائِرِ الطَّوَافِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، الفتح

« الْمَنَاسِكِ »<sup>(١)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ  
فِيمَا بَيْنَ رُكْنَيْ بَيْتِي جُمَحَ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً  
وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ،  
قَالَ : « وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ - يَعْنِي الرُّكْنَ الْيَمَانِي - «سَبْعِينَ أَلْفَ» مَلَكٍ ،  
فَمَنْ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، ﴿ رَبَّنَا  
آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ . قَالُوا : آمِينَ »<sup>(٢)</sup> .

١٢٦٥ - مسألة : ( و ) يقول ( في سائر طوافه ) : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا

« الْمُحَرَّرِ » : يَقُولُ ذَلِكَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ آخِرَ طَوَافِهِ . وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ فِي  
« الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَالَ فِي  
« الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ غَيْرِهِمْ : يَقُولُ بَعْدَ الذِّكْرِ ، عِنْدَ مُحَاذَةِ  
الْحَجَرِ فِي بَقِيَّةِ الرَّمْلِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا  
مَغْفُورًا . وَيَقُولُ فِي الْأَرْبَعَةِ : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ  
الْأَكْرَمُ ، [ ٣/٢ ] اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ  
النَّارِ . فَلَمْ يَخْصُصُوا هَذَا بِمَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ .

قوله : وفي سائر الطَّوَافِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا

(١) وأخرجه في : المسند ٤١١/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الدعاء في الطواف ، من كتاب المناسك .  
سنن أبي داود ٤٣٧/١ .

(٢) في سنن ابن ماجه : « سبعون ملكًا » .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل الطواف ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٥ / ٢ .

المنع وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ .

الشرح الكبير مَبْرُورًا ، وَسَعِيًّا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ) وكان عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَقُولُ : رَبِّ قَبِي شُحٌّ نَفْسِي . وَعَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَتْنَا ، وَأَنْتَ تُحْيِي بَعْدَ مَا أَمْتَا . ( وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ) وَيُكْثِرُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ ٨١/٣ ، وَتَعَالَى ، وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، فَفِي حَالِ تَلَبُّسِهِ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَدْعُ الْحَدِيثَ إِلَّا ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، أَوْ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ » (١) .

الإيضاح مَغْفُورًا ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : يَقُولُ فِي بَقِيَّةِ الرَّمْلِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعِيًّا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُكْثِرُ فِي بَقِيَّةِ رَمْلِهِ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ . وَمِنْهُ ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاهْدِ الطَّرِيقَ الْأَقْوَمَ . وَتَقَدَّمَ مَا قَالَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » وَغَيْرِهَا ، فِي بَقِيَّةِ الرَّمْلِ ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْوَاطِ الْبَاقِيَةِ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ ، وَأَنْ يَقِفَ فِي كُلِّ شَوْطٍ فِي الْمُلْتَزِمِ ،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٨٢/٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٤٤/٢ .

**فصل : ولا بأس بقراءة القرآن في الطواف .** وبه قال مجاهد ، وعطاء ، والثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد كراهته . ورؤي ذلك عن الحسن ، وعروة ، ومالك . ولنا ، ما روت عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ كان يقول في طوافه : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وكان عمر ، وعبد الرحمن بن عوف يقولان ذلك في الطواف ، وهو قرآن ، ولأن الطواف صلاة ، ولا تكرر القراءة في الصلاة . قال ابن المبارك : ليس شيء أفضل من القرآن .

**فصل : والمرأة كالرجل في البداية بالطواف ، وفيما ذكرنا ، إلا أنها** إذا قدمت مكة نهاراً ، ولم تحش مجيء الحيض ، استحب لها تأخير الطواف إلى الليل ؛ لأنه أستر . ولا يستحب لها مزاحمة الرجال لتستلم الحجر ، لكن تشيير إليه بيدها ، كالذي لا يمكنه الوصول إليه . قال عطاء :

والميزاب ، وعند كل ركن ، ويدعو . وذكر أذعية تخص كل مكان من ذلك . الإصاف فليأرجعه من أرادته .

**فائدة :** تجوز القراءة للطائف . نص عليه . وتستحب أيضاً ، وقاله الآجري . وقدمه في « الفروع » . ونقل أبو داود ، أنهما أحب إليك ؟ قال : كل . وعنه ، تكرر القراءة . قال في « الترغيب » : لتغليظه المصلين . وقال الشيخ تقي الدين : ليس له القراءة إذا غلط المصلين . وأطلقهما في « المستوعب » . وقال أيضاً : تستحب القراءة فيه ، لا الجهر بها . وقال القاضي وغيره : ولأنه صلاة ، وفيها

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الذكر في الطواف ، من كتاب الحج . المصنف ٤٩/٥ ، ٥٠ .

وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا أَهْلَ مَكَّةَ رَمَلٌ وَلَا اضْطِبَاعٌ . وَلَيْسَ فِي  
غَيْرِ هَذَا الطَّوَافِ رَمَلٌ وَلَا اضْطِبَاعٌ .

الشرح الكبير

كانت عائشة تطوف حُجْرَةً<sup>(١)</sup> مِنَ الرِّجَالِ ، لَا تُخَالِطُهُمْ ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ :  
انْطَلِقِي نَسْتَلِمِ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، فَقَالَتْ : انْطَلِقِي عَنْكِ<sup>(٢)</sup> . وَأَبَتْ<sup>(٣)</sup> . فَإِنْ  
خَشِيتِ الْحَيْضَ أَوْ النَّفَسَ ، اسْتَحِبَّ لَهَا تَعْجِيلُ الطَّوَافِ ، كَيْ لَا يَفُوتَهَا .  
١٢٦٦ - مسألة : ( وليس على النساءِ ولا أهلِ مَكَّةَ رَمَلٌ ولا  
اضْطِبَاعٌ . وليس في غير هذا الطَّوَافِ رَمَلٌ ولا اضْطِبَاعٌ ) قال ابنُ المُنْذِرِ :  
أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا رَمَلَ عَلَى النِّسَاءِ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا  
وَالْمَرْوَةِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ اضْطِبَاعٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِظْهَارُ الْعَجَلِ ،  
وَلَا يُقْصَدُ ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ ، إِنَّمَا يُقْصَدُ فِيهِنَّ السَّكْرُ ، وَفِي الرَّمَلِ  
وَالاضْطِبَاعِ تَعَرُّضٌ لِلانْكِشَافِ .

فصل : وليس على أهلِ مَكَّةَ رَمَلٌ . وهذا قولُ ابنِ عباسٍ ، وابنِ عمرَ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَرْمُلْ ؛ لِأَنَّ الرَّمَلَ

الإنصاف

قِرَاءَةٌ وَدُعَاءٌ ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ مِثْلَهَا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : جِنْسُ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ  
مِنَ الطَّوَافِ .

قوله : وليس في غير هذا الطَّوَافِ رَمَلٌ ولا اضْطِبَاعٌ . هذا المذهبُ ، وعليه أَكْثَرُ

(١) أى عجوزا بينا وبين الرجال بنوب . وفي رواية للبخارى : « حجرة » بفتح الحاء وضمها ، أى معتزلة .

انظر فتح البارى ٤٨١/٣ .

(٢) أى : عن جهة نفسك ولأجلك .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب طواف النساء مع الرجال ، من كتاب الحج . صحيح البخارى

١٨٧ / ٢ .

الشرح الكبير

إِنَّمَا شُرِعَ فِي الْأَصْلِ لِإِظْهَارِ الْجَدِّ وَالْقُوَّةِ لِأَهْلِ الْبَلَدِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَالْحُكْمُ فِي مَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ حُكْمُ أَهْلِ مَكَّةَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَلِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ ، أَشْبَهَ أَهْلَ الْبَلَدِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ اضْطِبَاطٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُشْرَعُ لَهُ الرَّمْلُ لَا يُشْرَعُ لَهُ الْاضْطِبَاطُ ، كَالنِّسَاءِ . [ ٨١/٣ ط ] وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ عَادَ ، وَقُلْنَا : يُشْرَعُ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ . لَمْ يَرْمُلْ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلُ الْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

**فصل :** وَلَيْسَ فِي غَيْرِ هَذَا الطَّوَافِ رَمْلٌ وَلَا اضْطِبَاطٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، إِنَّمَا رَمَلُوا وَاضْطَبَعُوا فِي ذَلِكَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ وَالْاضْطِبَاطَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، أَتَى بِهِمَا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا سُنَّةٌ أَمَكَنَ قَضَاؤُهَا ، فَتَقْضَى ، كَسُنَنِ الصَّلَاةِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ مَنْ تَرَكَهُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لَا يَقْضِيهِ فِي الْأَرْبَعَةِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ

الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْإِنصَافِ . وَقِيلَ : مَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ وَالْاضْطِبَاطَ فِي هَذَا الطَّوَافِ ، أَتَى بِهِمَا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ . قَالَ الْقَاضِي ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » : لَوْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الْقُدُومِ ، أَتَى بِهِ فِي الزِّيَارَةِ ، وَلَوْ رَمَلَ فِي الْقُدُومِ ، وَلَمْ يَسْعَ عَقِبَهُ ، إِذَا طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، رَمَلَ . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ فِي « مَنَسِكِهِ » الرَّمْلَ وَالْاضْطِبَاطَ ، إِلَّا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، وَتَفَاهُماً فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ .

**فائدة :** لَا يُسَنُّ الرَّمْلُ وَالْاضْطِبَاطُ لِلْحَامِلِ الْمَغْدُورِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْآجُرُّوِيُّ : يَرْمُلُ

وَمَنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا ، أَجْزَأُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا لِعُذْرٍ .  
وَلَا يُجْزِئُ عَنْ الْحَامِلِ .

المقنع

الْجَهْرُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لَا يَقْضِيهِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَلَا يَقْتَضِي الْقِيَّاسُ أَنْ يَقْضِيَ هَيْئَةً عِبَادَةً فِي عِبَادَةٍ أُخْرَى . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ طَافَ فَرَمَلَ ، وَاضْطَبَعَ ، وَلَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَإِذَا طَافَ بَعْدَ ذَلِكَ رَمَلَ فِي طَوَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَرْمُلُ فِي السَّعْيِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ تَبَعٌ فِي الطَّوَافِ ، فَلَوْ قُلْنَا : لَا يَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ . أَفْضَى إِلَى كَوْنِ التَّبَعِ أَكْمَلَ مِنَ الْمَتَّبِعِ . وَهَذَا قَوْلُ مُجَاهِدٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ الضَّعِيفِ ؛ فَإِنَّ الْمَتَّبِعَ لَا تَتَغَيَّرُ هَيْئَاتُهُ تَبَعًا لَتَبِعِهِ ، وَلَوْ كَانَا مُتَلَازِمَيْنِ ، كَانَ تَرَكُّ الرَّمْلِ فِي السَّعْيِ تَبَعًا لِعَدَمِهِ فِي الطَّوَافِ أَوَّلَى مِنَ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ تَبَعًا لِلْسَّعْيِ .

الشرح الكبير

١٢٦٧ - مَسْأَلَةٌ : ( وَمَنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا ، أَجْزَأُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا لِعُذْرٍ . وَلَا يُجْزِئُ عَنْ الْحَامِلِ ) يَصِحُّ طَوَافُ الرَّاكِيبِ لِلْعُذْرِ

بِالْمَحْمُولِ .<sup>(٢)</sup> وَلَا يُسْنُّ الرَّمْلُ إِذَا طَافَ أَوْ سَعَى رَاكِبًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ ، أَظَنَّهُ فِي « الْمُجَرَّدِ » أَوْ غَيْرِهِ ، يَجِبُ فِيهِ<sup>(٣)</sup> .  
قَوْلُهُ : وَمَنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا ، أَجْزَأُهُ . قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّ الطَّوَافَ يُجْزِئُ مِنَ الرَّاكِيبِ مُطْلَقًا . وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ

الإِنصاف

(١) فِي : الْمَغْنَى ٢٢١/٥ .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

بغير خلافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجَنٍ . وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : شَكَّوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَقَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِيَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيُشْرِفَ عَلَيْهِمْ ، لَيْسَالُوهُ <sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَّوهُ <sup>(٣)</sup> . وَالْمَحْمُولُ كَالرَّاكِبِ ، فِيمَا ذَكَّرْنَا ، قِيَاسًا عَلَيْهِ .

**فصل :** فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لغيرِ عُذْرٍ فعن أحمدٍ فيه ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهنَّ ، لَا يُجْزَى . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ :

رَكِبَ لِعُذْرٍ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ رَكِبَ لِعُذْرٍ ، أَجْزَأُ طَوَافُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ كَانَ لغيرِ عُذْرٍ ، فَقَدَّمَ الْمُصَنَّفُ الْإِجْزَاءَ . وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَايَاتِ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ حَامِلٌ ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالْمَجْدُ ، <sup>(٤)</sup> وَغَيْرُهُمْ ، وَقَدَّمَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » <sup>(٥)</sup> ، وَ« التَّلْخِصِ » . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يُجْزَى . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، وَنَاطِلُ

(١) تقدم تخریج الأول في صفحة ٨٦ . كما تقدم تخریج الثاني في صفحة ٩٦ .

(٢) في م : « يسألوه » .

(٣) أخرجه مسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٦ / ٢ ، ٩٢٧ . وأبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٤ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٤) زيادة من : ش .

« الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّها عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَجْزُ فِعْلُهَا رَاكِبًا لَغَيْرِ عَذْرِ ، كَالصَّلَاةِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يُجْزِئُهُ ، وَيَجْبُرُهُ بِدَمٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : يُعِيدُ مَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَإِنْ رَجَعَ جَبَرَهُ بِدَمٍ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ صِفَةً وَاجِبَةً فِي رُكْنِ الْحَجِّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ . وَالثَّلَاثَةُ ، يُجْزِئُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ [ ٨٢/٣ ] الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ رَاكِبًا<sup>(٢)</sup> . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَّافِ مُطْلَقًا ، فَكَيْفَمَا أَتَى بِهِ أَجْزَأَهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ .

**فصل :** وَالتَّوَّافُ رَاجِلًا أَفْضَلُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَيْرِ حَاجَةِ الْوَدَاعِ طَافَ مَاشِيًا ، وَأَصْحَابُهُ طَافُوا مُشَاءً . وَفِي قَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ : شَكُوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ »<sup>(٣)</sup> . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّوَّافَ إِنَّمَا يَكُونُ مَاشِيًا ، وَإِنَّمَا طَافَ النَّبِيُّ ﷺ رَاكِبًا لِعَذْرِ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ ،

« الْمُفْرَدَاتِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هِيَ أَشْهُرُ الرُّوَايَاتِ ، وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي أَخِيرًا ، وَالشَّرِيفُ أَبِي جَعْفَرٍ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » . وَعَنْهُ ، تُجْزِئُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٠ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : الباب السابق . وأبو داود ، في : الباب السابق . والنسائي ، في : باب الطواف بين الصفا والمروة ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٩ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٩٦ .



يَقُولُونَ : هذا محمدٌ ، هذا محمدٌ . حتى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا كَثُرُوا عَلَيْهِ رَكِبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ . وَرَوَى <sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ رَاكِبًا ؛ لَشَكَاةٍ بِهِ <sup>(٣)</sup> . وَبِهَذَا يَعْتَذِرُ مَنْ مَنَعَ الطَّوَّافَ رَاكِبًا عَنْ طَوَافِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَثْبَتُ . فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ كَثْرَةُ النَّاسِ وَشِدَّةُ الزَّحَامِ عُذْرًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَصَدَ تَعْلِيمَ النَّاسِ ، فَلَا يَتِمَكَّنُ إِلَّا بِالرُّكُوبِ .

الزَّرْكَشِيُّ : حَكَاهَا أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَلَمْ أَرَهَا لغيره ، بَلْ قَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الطُّوسِيِّ <sup>(٤)</sup> ، فِي الرَّدِّ عَلَى أُنَى حَنِيفَةٍ . قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَيْعِرِهِ . وَقَالَ هُوَ : إِذَا حُمِلَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . انْتَهَى . قُلْتُ : لَا يَلْزَمُهُ مِنْ إنْكَارِهِ وَرَدُّهُ ، أَنْ لَا يَكُونَ نُقِلَ عَنْهُ ، وَالْمُجْتَهِدُ هَذِهِ صِفَتُهُ ، وَالتَّاقِلُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي . وَأُطْلِقُهَا فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّمَا طَافَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، <sup>(٥)</sup> عَلَى بَيْعِرِهِ ؛ لَيَرَاهُ النَّاسُ . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا ، لَا بِأَس <sup>(٦)</sup> بِهِ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ؛ لَيَرَاهُ الْجُهَالُ .

**فَائِدَةٌ :** السَّعْيُ رَاكِبًا كَالطَّوَّافِ رَاكِبًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ

(١) في: باب استحباب الرمل في الطواف... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢١/٢، ٩٢٢.

(٢) في النسخ: « رواه ». وانظر المعنى ٢٥١/٥ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في: باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٤/١ .

(٤) محمد بن منصور بن داود الطوسي ، أبو جعفر . الإمام الحافظ القدوة شيخ الإسلام ، روى عن الإمام أحمد ، وكان ثقة . توفي سنة أربع وخمسين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٢١٢/٢ - ٢١٤ .

(٥) زيادة من: ١ .

(٦) في الأصل ، ط : « مابين » .

**فصل :** وإذا طاف راكباً أو محمُولاً ، فلا زَمَلٌ فيه . وقال القاضي : يَحُبُّ به بَعِيرُهُ . والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَفْعَلْهُ ، ولا أَمَرَ به ، ولا يَتَحَقَّقُ فيه مَعْنَى الرَّمَلِ .

**فصل :** فأَمَّا السَّعْيُ مَحْمُولاً وراكباً ، فَيُجْزِئُهُ لَعْدِرٌ وَلغَيْرِ عَدِرٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الذِي مَنَعَ الطَّوَّافَ رَاكِبًا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهِ .

**فصل :** وَمَنْ طَيفَ بِهِ مَحْمُولاً ، لم يَحُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ،

عليه . وَذَكَرَهُ الْخَزَرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الزَّرَكِشِيِّ » . « وَقَطَعَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ ، بِالْجَوَازِ لَلْعَدْرِ وَلغَيْرِ عَدِرٍ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا إِذَا طَيفَ بِهِ مَحْمُولاً ، فَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّهُ يَصِحُّ مُطْلَقًا . وَتَحْرِيرُهُ ، إِنْ كَانَ لَعْدِرٌ ، أَجْزَأُ ، قَوْلًا وَاحِدًا بِشَرْطِهِ . وَإِنْ كَانَ لغير عَدِرٍ ، فَالذِي قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزِئُهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَلَمَّا قَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » عَدَمَ الْإِجْزَاءِ فِي الطَّوَّافِ رَاكِبًا لغير عَدِرٍ ، وَحَكَى [ ٣٧/٢ ] الْخِلَافَ ، قَالَ : وَكَذَا الْمَحْمُولُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَنَاطَمَ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي أَخِيرًا ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، كَالطَّوَّافِ رَاكِبًا .

**فائدة :** إِذَا طَيفَ بِهِ مَحْمُولاً ، لم يَحُلْ مِنْ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَنْوِيَا جَمِيعًا عَنْ الْمَحْمُولِ ، فَتَحْتَصُّ الصَّحَّةُ بِهِ . الثَّانِي ، أَنْ يَنْوِيَا جَمِيعًا عَنْ الْحَامِلِ ، فَيَصِحُّ لَهُ فَقَطْ ،

أَنْ يَتَوَيَّا جَمِيعًا عَنِ الْمَحْمُولِ ، أَوْ يَتَوَيَّا الْمَحْمُولَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَتَوَيَّا  
 الْحَامِلُ شَيْئًا ، فَيَقَعُ عَنْهُ دُونَ الْحَامِلِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . الثَّانِي ، أَنْ يَقْصِدَا  
 عَنِ الْحَامِلِ ، فَيَقَعُ عَنْهُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمَحْمُولِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَوَيَّا الْحَامِلُ  
 عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَتَوَيَّا الْمَحْمُولَ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَقْصِدَ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ نَفْسِهِ ،  
 فَيَقَعُ لِلْمَحْمُولِ دُونَ الْحَامِلِ . وَهَذَا أَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ . وَالْقَوْلُ الْآخَرُ ،  
 يَقَعُ لِلْحَامِلِ ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقَعُ لهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا طَائِفٌ بِنَيَّْةٍ صَحِيحَةٍ ، فَأَجْزَأُ الطَّوَافُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَوَيَّا صَاحِبُهُ شَيْئًا ،  
 وَلِأَنَّهُ لَوْ حَمَلَهُ بَعَرَفَاتٍ لَكَانَ الْوُقُوفُ عَنْهُمَا ، كَذَا هَذَا . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> :  
 وَهُوَ قَوْلٌ حَسَنٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ طَوَافٌ أَجْزَأُ عَنِ الْمَحْمُولِ ، فَلَمْ يَقَعُ  
 عَنِ الْحَامِلِ ، كَمَا لَوْ تَوَيَّا جَمِيعًا ، وَلِأَنَّهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ . [ ٨٢/٣ ط ] فَلَمْ يَقَعُ  
 عَنْ شَخْصَيْنِ ، كَالرَّاكِبِ ، أَمَّا إِذَا حَمَلَهُ بَعَرَفَةٍ ، فَمَا حَصَلَ الْوُقُوفُ  
 بِالْحَمْلِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْكَوْنُ فِي عَرَفَاتٍ ، وَهِيَ كَاتِبَانِ بِهَا ، وَالْمَقْصُودُ  
 هُنَا الْفِعْلُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ، فَلَا يَقَعُ عَنْ شَخْصَيْنِ ، وَوُقُوعُهُ عَنِ الْمَحْمُولِ  
 أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَيَّا بِطَوَافِهِ إِلَّا لِنَفْسِهِ ، وَالْحَامِلُ لَمْ يَخْلُصْ قَصْدُهُ بِالطَّوَافِ  
 لِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الطَّوَافَ بِالْمَحْمُولِ لَمَا حَمَلَهُ ، فَإِنَّ تَمَكُّنَهُ مِنَ  
 الطَّوَافِ لَا يَقِفُ عَلَى حَمْلِهِ ، فَصَارَ الْمَحْمُولُ مَقْصُودًا لهُمَا ، وَلَمْ يَخْلُصْ

بِلَا رَيْبٍ . الثَّالِثُ ، نَوَى الْمَحْمُولُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَتَوَيَّا الْحَامِلُ شَيْئًا ، فَيَصِحُّ عَنِ الْإِنْصَافِ  
 الْمَحْمُولِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالزَّرْكَشِيُّ ،  
 وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : لَا بُدَّ مِنْ نَيَّْةِ الْحَامِلِ . حَكَاهُ فِي « الرِّعَايَةِ » . الرَّابِعُ ، عَكْسُهَا ،

(١) في : المنع ٥/٥٥ .

فَصَدَّ الحَامِلُ لِنَفْسِهِ ، فلم يَقَعْ لَعَدَمِ التَّعْيِينِ . وقال أَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ :  
لا يُجْزِئُ الطَّوْافُ عن وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ فِعْلًا وَاحِدًا لا يَقَعُ عن اثْنَيْنِ ،  
وليس أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ . وقد ذَكَرْنَا أَنَّ المَحْمُولَ أَوْلَى بِخُلُوصِ  
نِيَّتِهِ لِنَفْسِهِ ، وَصَدَّ الحَامِلُ لَهُ . فَإِنْ عُدِمَتِ النِّيَّةُ مِنْهُمَا ، أَوْ نَوَى كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا عن الْآخَرِ ، لم تَصِحَّ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا .

نَوَى الحَامِلُ عن نَفْسِهِ ، ولم يَتَوَّ المَحْمُولَ شَيْئًا ، فَيَصِحُّ عنِ الحَامِلِ . الخَامِسُ ، لم  
يَتَوَّ شَيْئًا ، فلا يَصِحُّ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا . السَّادِسُ ، نَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عن صَاحِبِهِ ،  
لم يَصِحَّ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ،  
و « الزَّرْكَشِيُّ »<sup>(١)</sup> ، وَغَيْرِهِمْ . السَّابِعُ ، أَنَّ يَقْصِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عن نَفْسِهِ ،  
فَيَقَعُ الطَّوْافُ عَنِ المَحْمُولِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ،  
و « الشَّرْح » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْفَائِيقِ » ، وَ « السَّرَّكَشِيِّ » ،  
و « الْفُرُوعِ » ، وقال : وَصِحَّةُ أَخْذِ الحَامِلِ الأَجْرَةَ تَدُلُّ على أَنَّهُ قَصَدَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ  
لا يَصِحُّ أَخْذُهَا عَمَّا يَفْعَلُهُ عن نَفْسِهِ ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ . انْتَهَى . قال فِي  
« الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » : وَوُقُوعُهُ عَنِ المَحْمُولِ أَوْلَى . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بِهِ  
فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ؛ فَإِنَّهُمَا قَالَا : وَلا يُجْزِئُ مَنْ حَمَلَهُ  
مُطْلَقًا . وَقِيلَ : يَقَعُ عَنْهُمَا . وَهُوَ اخْتِمَالُ لَابِنِ الرَّاعُونِيِّ . قال الْمُصَنِّفُ : وَهُوَ  
قَوْلٌ حَسَنٌ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقِيلَ : يَقَعُ عَنْهُمَا لَعْدَمِ . حَكَاهُ فِي  
« الرُّعَايَةِ » . وَقِيلَ : يَقَعُ عَنْ حَامِلِهِ . قُلْتُ : وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ  
الطَّائِفُ ، وَقَدْ نَوَاهُ لِنَفْسِهِ . وقال أَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ : لا يُجْزِئُ عن وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا .

(١) زيادة من : ١ .

وَإِنْ طَافَ مُنْكِسًا ، أَوْ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ ، أَوْ شَاذَرَوَانَ الْكَعْبَةِ ، الْمُقْتَعِ  
أَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ لَمْ يَنْوِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

١٢٦٨ - مسألة : ( وَإِنْ طَافَ مُنْكِسًا ، أَوْ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ ، أَوْ  
شَاذَرَوَانَ الْكَعْبَةِ ، أَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ طَوَافِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ لَمْ يَنْوِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ )  
إِذَا نَكَسَ الطَّوَافَ ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَمِينِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُعِيدُ ، مَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَإِنْ رَجَعَ جَبَرَهُ بِدَمٍ ؛  
لَأَنَّهُ تَرَكَ هَيْئَةً ، فَلَمْ تَبْنَعْ الْأَجْزَاءَ ، كَثَرَتْ الرَّمْلُ وَالْاضْطِبَاعُ . وَلَنَا ،  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْبَيْتَ فِي الطَّوَافِ عَلَى يَسَارِهِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ : « لِنَأْخُذُوا عَنْنَا مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ  
بِالْبَيْتِ ، فَكَانَ التَّرْتِيبُ شَرْطًا لَصِحَّتِهَا ، كَالصَّلَاةِ ، وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ  
مُخَالَفَ لِمَا ذَكَّرْنَا ، كَمَا اخْتَلَفَ حُكْمُ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ وَتَرْتِيبِهَا .

**فصل : وَيَطُوفُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ** <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلْيَطُوفُوا  
بِالْبَيْتِ أَلْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَالْحِجْرُ مِنْهُ ، فَمَنْ لَمْ يَطُفْ بِهِ ، لَمْ يُعْتَدَّ بِطَوَافِهِ .

قوله : وَإِنْ طَافَ مُنْكِسًا ، أَوْ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ ، أَوْ شَاذَرَوَانَ الْكَعْبَةِ ، أَوْ تَرَكَ  
شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ لَمْ يَنْوِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ ، أَنَّهُ إِذَا طَافَ عَلَى شَاذَرَوَانَ الْكَعْبَةِ لَا يُجْزِئْهُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَعِنْدَ  
الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكَعْبَةِ ، بَلْ جُعِلَ عِمَادًا لِلْبَيْتِ . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَوْ

(١) تقدم نثرجه في صفحة ٨٧ .

(٢) الحجر : الحطيم المدار بالكعبة ، شرفها الله تعالى ، من جانب الشمال .

(٣) سورة الحج ٢٩ .

وهذا قال عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أصحاب الرأي : إن كان بمكة قضى ما بقي ، وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم . ونحوه قول الحسن . ولنا ، أنه من البيت ؛ لما روت عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : سألت رسول الله ﷺ ، عن الحجر ، فقال : « هو من البيت » . وعنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن قومك استقصروا من بُنيان البيت ، ولولا حدائنه عهدهم بالشر ، أعدت ما تركوا منها ، فإن بدا قومك من بعدى أن يبنوا ، فهلئى لأريك ما تركوا منها » . فأراها قريباً من سبعة أذرع . رواها مسلم<sup>(١)</sup> . وعنها ، قالت : قلت : يا رسول الله ، إني نذرت أن أصلي في البيت . قال : « صلى في الحجر ، فإن الحجر من البيت » . رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> . وقال : حسن صحيح .

مس الجدار بيده في موازاة الشاذروان ، صح ؛ لأن معظمه خارج عن البيت . قاله في « الرعاية الكبرى » ، و « الرزكشي » ، وغيرهما . قلت : ويحتمل عدم الصحة . فوائده ؛ الأولى ، لو طاف في المسجد من وراء حائل ، كالقبة وغيرها ، أجزاء . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في « الفروع » . وغيره ؛ لأنه في المسجد . وقيل : لا يُجزئه . وجزم به في « المستوعب » .

(١) في : باب جدر الكعبة وبابها ، وباب نقض الكعبة وبنائها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧١/٢ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ .

كما أخرج الأول البخاري ، في : باب فضل مكة وبنائها ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٨٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب الطواف بالحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٥/٢ .

(٢) في : باب ما جاء في الصلاة ... ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ١٠٥/٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة في الحجر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٧/١ . والنسائي ، في : باب الصلاة في الحجر ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٧٣/٥ .

فَمَنْ تَرَكَ الطَّوَافَ بِالْحَجَرِ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ جَمِيعَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ تَرَكَ الطَّوَافَ بِيَعْضِ الْبِنَاءِ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ ، وَقَالَ : « لِنَأْخُذُوا عَنْهُ مَنَاسِكَكُمْ » .

**فصل :** ولو طَافَ على جِدَارِ الْحَجَرِ ، أو [ ٨٣/٣ ] شَاذَرُوا الْكَعْبَةَ ، وهو مَا فَضَّلَ مِنْ جِدَارِهَا ، لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَإِذَا لَمْ يَطُفْ بِهِ ، لَمْ يَطُفْ بِكُلِّ الْبَيْتِ . وكذلك إِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ طَوَافِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطُفْ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ ، وَقَدْ طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ ، وَطَافَ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ .

**فصل :** وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي الطَّوَافِ ، إِنْ تَرَكَهَا لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَاشْتَرَطْتُ لَهَا النِّيَّةَ ، كَالصَّلَاةِ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ :

وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » . الثَّانِيَةُ ، لَوْ طَافَ حَوْلَ الْمَسْجِدِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : إِنْ طَافَ حَوْلَ الْمَسْجِدِ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزِئْهُ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . الثَّلَاثَةُ ، إِذَا طَافَ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ الْإِجْزَاءُ ، كَصَلَاتِهِ إِلَيْهَا . الرَّابِعَةُ ، لَوْ قَصَدَ بِطَوَافِهِ غَرِيْمًا ، وَقَصَدَ مَعَهُ طَوَافًا بِنِيَّةٍ حَقِيقَةٍ لَا حُكْمِيَّةٍ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : تَوَجَّهَ الْإِجْزَاءُ فِي قِيَاسِ قَوْلِهِمْ . وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ كَعَاطِسٍ قَصَدَ بِحَمْدِهِ قِرَاءَةً . وَفِي الْإِجْزَاءِ عَنْ فَرْضِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ . وَقَالَ فِي « الْإِتِّصَارِ » فِي الضَّرُورَةِ : أَعْمَالُ الْحَجِّ لَا تَتَّبِعُ إِحْرَامَهُ ، فَتَرَاحَى عَنْهُ ، وَيَنْفَرِدُ بِمَكَانٍ وَزَمَنٍ وَنِيَّةٍ ؛ فَلَوْ مَرَّ بِعَرَفَةَ ، أَوْ عَدَا حَوْلَ الْبَيْتِ بِنِيَّةٍ طَلَبَ غَرِيْمٍ أَوْ صَيِّدٍ . لَمْ يُجْزِئْهُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْخِلَافِ » وَغَيْرِهِ ، فِي الْوُقُوفِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ .

المقنع وَإِنْ طَافَ مُحْدِثًا ، أَوْ نَجِسًا ، أَوْ عُريَانًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ ، وَيَجْبِرُهُ بِدَمٍ .

الشرح الكبير « الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ »<sup>(١)</sup> . والصلاة لا تصحُّ بدون النية .

١٢٦٩ - مسألة : ( وَإِنْ طَافَ مُحْدِثًا ، أَوْ نَجِسًا ، أَوْ عُريَانًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ ، وَيَجْبِرُهُ بِدَمٍ ) الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ ، وَالسَّتَّارَةُ ، شَرَّاطُ لَصِيحَةِ الطَّوَّافِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الطَّهَّارَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا ، فَمَتَى طَافَ لِلزِّيَارَةِ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ ، أَعَادَ ، مَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَإِنْ خَرَجَ إِلَى بَلَدِهِ جَبَرَهُ بِدَمٍ . وَكَذَلِكَ يُخْرَجُ فِي الطَّهَّارَةِ مِنَ النَّجَسِ وَالسَّتَّارَةِ . وَعَنْهُ ، فِي مَنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَهُوَ نَاسٍ لِلطَّهَّارَةِ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ شَرْطًا . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ وَاجِبٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّ الطَّوَّافَ رُكْنًَا لِلْحَجِّ ، فَلَمْ تُشْتَرَطْ لَهُ الطَّهَّارَةُ ، كَالْوُقُوفِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَالْأَثَرُ . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ التَّحْرِ ،

الإِنصَافُ قوله : وَإِنْ طَافَ مُحْدِثًا ، أَوْ نَجِسًا ، أَوْ عُريَانًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ . إِذَا طَافَ مُحْدِثًا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ . قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : هُوَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٠ .



الشرح الكبير

يُؤَذَّنُ : « لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهَا عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَيْتِ ، فَكَانَتْ الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ فِيهَا شَرْطًا ، كَالصَّلَاةِ ، وَعَكْسُهُ الْوُقُوفُ . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ : « أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا شَكَّ فِي الطَّهَارَةِ وَهُوَ فِي الطَّوَافِ ، لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ شَكٌّ فِي شَرْطِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ شَكَّ فِي الطَّهَارَةِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ . وَإِنْ شَكَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي شَرْطِ الْعِبَادَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا . وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الطَّوَافِ ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ، فَمَتَى شَكَّ فِيهَا وَهُوَ فِيهَا ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ، كَالصَّلَاةِ . فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَّةٌ عَنْ عَدَدِ طَوَافِهِ قَبْلَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا . وَإِنْ

الإصناف

كَالصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، إِلَّا فِي إِبَاحَةِ النُّطْقِ . وَعَنْهُ ، يُجْزئُهُ وَيَجْبِرُّهُ بَدَمٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعَنْهُ ، يُجْبِرُّهُ بَدَمٌ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ . وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ مِنْ نَاسٍ ، وَمَعْدُودٍ فَقَطْ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ مِنْهُمَا فَقَطْ ، مَعَ جُبْرَانِهِ بَدَمٌ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ مِنَ الْخَائِضِ ، وَيَجْبِرُّهُ بَدَمٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الصَّحَّةَ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ مَعْدُودٍ ، وَأَنَّهُ لَا دَمَ عَلَى وَاحِدِهِمْ . وَقَالَ : هَلِ الطَّهَارَةُ وَاجِبَةٌ أَوْ سُنَّةٌ لَهَا ؟ فِيهِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالتَّنَوُّعُ أَيْسَرُ . وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ ، فِي آخِرِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ ، وَأَوَائِلِ بَابِ الْحَيْضِ .

(١) تقدم تخريجه في ٥٠/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ١١١/٨ .

شَكَكَ فِي عَدَدِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، كَمَنْ شَكَكَ فِي عَدَدِ الرَّكَعَاتِ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ رَجُلَانِ يَطُوفَانِ ، فَاخْتَلَفَا فِي الطَّوَافِ ، بَنَيْنَا عَلَى الْيَقِينِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا شَكَا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَتَّقِنُ حَالَ نَفْسِهِ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ .

**فصل :** [ ٨٣/٣ ظ ] إِذَا فَرَّغَ الْمُتَمَتِّعُ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فِي أَحَدِ الطَّوَافِينَ ، لَا بَعِيْنَهُ ، بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْأَشَدِّ ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ مُحَدِّثًا فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، فَلَمْ يُصِحَّ ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْهَا ، فَيَلْزَمُهُ دَمٌ لِلْحَلْقِ ، وَيَكُونُ قَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، فَيَصِيرُ قَارِنًا ، وَيُجْزِئُهُ الطَّوَافُ لِلْحَجِّ عَنِ التُّسَكُّينِ ، وَلَوْ قَدَّرْنَاهُ مِنَ الْحَجِّ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ ، وَيَلْزَمُهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ طَوَافٍ غَيْرِ مُعْتَدٍّ بِهِ . وَإِنْ كَانَ وَطِئَ بَعْدَ حِلِّهِ مِنَ الْعُمْرَةِ ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ أَدْخَلَ حَجًّا عَلَى عُمْرَةٍ فَاسِدَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ ، وَيَلْغُو مَا فَعَلَهُ مِنَ أَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَيَتَحَلَّلُ بِالطَّوَافِ الَّذِي قَصَدَهُ لِلْحَجِّ مِنْ عُمْرَتِهِ الْفَاسِدَةِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِلْحَلْقِ ، وَدَمٌ لِلْمُضِيِّ فِي عُمْرَتِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ . وَلَوْ قَدَّرْنَاهُ مِنَ الْحَجِّ ، لَمْ يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِنْ إِعَادَةِ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، وَيَحْصُلُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ .

**فوائد :** إحداها ، يَلْزَمُ النَّاسَ اتِّبَاعُ الْحَائِضِ لِأَجْلِ الْحَيْضِ فَقَطْ ، حَتَّى تَطُوفَ إِنْ [ ٢/٤ ] أُمْتُكَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ طَافَ فِيمَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَبَسُّهُ ، صَحَّ ، وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ . ذَكَرَهُ الْأَجَرِيُّ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . الثَّالِثَةُ ، التَّجَسُّسُ

وَأِنْ أَحْدَثَ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ ، أَوْ قَطَعَهُ بِفَصْلٍ طَوِيلٍ ، ابْتَدَأَهُ .  
المقنع

الشرح الكبير

١٢٧٠ - مسألة : ( وَإِنْ أَحْدَثَ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ ، أَوْ قَطَعَهُ بِفَصْلٍ طَوِيلٍ ، ابْتَدَأَهُ ) إِذَا أَحْدَثَ فِي الطَّوَافِ عَمْدًا ، ابْتَدَأَ الطَّوَافَ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرَطٌ لَهُ ، فَإِذَا أَحْدَثَ عَمْدًا ، أَبْطَلَهُ ، كَالصَّلَاةِ . وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَتَّبِدَى أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْحَسَنِ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَتَوَضَّأُ ، وَيَبْنِي . وَبِهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ حَنْبَلٌ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَكْثَرَ : يَتَوَضَّأُ ، فَإِنْ شَاءَ بَنَى ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَأْنَفَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : يَبْنِي إِذَا لَمْ يُحْدِثْ حَدَثًا إِلَّا الْوُضُوءَ . فَإِنْ عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ ذَلِكَ ، اسْتَقْبَلَ الطَّوَافَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ تَسْقُطُ عِنْدَ الْعُدْرِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ ، وَهَذَا عُذْرٌ ، فَأَمَّا إِنْ اسْتَعْلَلَ بِغَيْرِ الْوُضُوءِ ، لَزِمَهُ الْإِبْتِدَاءُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمُوَالَاةَ لِغَيْرِ عُذْرٍ . وَهَذَا إِذَا كَانَ الطَّوَافُ فَرَضًا ، فَأَمَّا النَّفْلُ فَلَا تَجِبُ إِعَادَتُهُ ، كَالصَّلَاةِ الْمَسْنُونَةِ إِذَا بَطَلَتْ .

**فصل :** وَالْمُوَالَاةُ شَرَطٌ فِي الطَّوَافِ ، فَمَتَى قَطَعَهُ بِفَصْلٍ طَوِيلٍ ابْتَدَأَهُ ، سَوَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، مِثْلُ أَنْ يَتْرَكَ شَوْطًا مِنَ الطَّوَافِ ، يَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، فِي مَنْ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ،

الإنصاف

وَالْعَرْيَانُ كَالْمُحْدِثِ ، فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَحْكَامِهِ .

قوله : وَإِنْ أَحْدَثَ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ ، أَوْ قَطَعَهُ بِفَصْلٍ طَوِيلٍ ، ابْتَدَأَهُ . هذا المذهب بلا ريب ؛ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ شَرَطٌ . وَاعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ الطَّائِفِ إِذَا أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ طَوَافِهِ ، حُكْمُ الْمُصَلِّي إِذَا أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . ذَكَرَهُ

المفنع وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا ، أَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، أَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ ، صَلَّى ، وَبَنَى . وَيَتَخَرَّجُ أَنَّ الْمَوَالَاةَ سُنَّةٌ .

الشرح الكبير ثم رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ : عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ ، فَيَطُوفَ مَا بَقِيَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْأَيَّامَ طَوَافِهِ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ صَلَاةٌ ، فَاشْتَرَطَتْ لَهُ الْمَوَالَاةُ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، أَوْ نَقُولُ : عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَيْتِ ، فَاشْتَرَطَتْ لَهَا الْمَوَالَاةُ ، كَالصَّلَاةِ . وَالْمَرْجِعُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ وَقَصْرِهِ إِلَى الْعَرْفِ . وَقَدْرُوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ يَشْغُلُهُ بَنَى ، وَإِنْ قَطَعَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ لِحَاجَةٍ ، اسْتَقْبَلَ الطَّوَافَ . وَقَالَ : إِذَا أَعْيَى فِي الطَّوَافِ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَرْحِ . وَقَالَ : الْحَسَنُ غُشِيَ عَلَيْهِ ، فَحُمِلَ إِلَى أَهْلِهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ [ ٨٤/٣ ] أَتَمَّهُ . لِأَنَّهُ قَطَعَهُ لِلْعُذْرِ ، فَجَازَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ لِلصَّلَاةِ .

١٢٧١ - مَسْأَلَةٌ : ( وَلَوْ كَانَ يَسِيرًا ، أَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، أَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ ، صَلَّى ، وَبَنَى . وَيَتَخَرَّجُ أَنَّ الْمَوَالَاةَ سُنَّةٌ ) أَمَّا إِذَا لَمْ يَطْلُ

الإنصاف ابنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَيُطِيلُهُ الْفَصْلُ الطَّوِيلُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا تُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ مَعَ الْعُذْرِ . ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . هُنَا . وَيَتَخَرَّجُ أَنَّ الْمَوَالَاةَ سُنَّةٌ . وَهُوَ لِأَبِي الْخَطَّابِ . وَذَكَرَهُ فِي « التَّلْخِصِ » وَجْهًا . وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَسِيرًا ، أَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، أَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ ، فَإِنَّهُ مَغْفُوعٌ عَنْهُ ، يُصَلِّي وَيَبْنِي ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَلَكِنْ يَكُونُ ابْتِدَاءُ بِنَائِهِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

الفصل ، فإنه يبنى على طوافه ؛ لأنه يسير ، فعفي عنه . وكذلك إن أقيمت الصلاة المكتوبة ، فإنه يقطع الطواف ، ويصلي جماعة ، في قول كثير من أهل العلم . وقال مالك : يمضي في طوافه ، ولا يقطعه ، إلا أن يخاف أن يضر بوقت الصلاة ؛ لأنه صلاة ، فلا يقطعه لصلاة أخرى . ولنا ، قوله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة »<sup>(١)</sup> . والطواف صلاة ، فيدخل في عموم النص . وإذا صلى ببنى على طوافه . قال ابن المنذر : ولا نعلم أحدا خالف في ذلك إلا الحسن ، فإنه قال : يستأنف . وقول الجمهور أولى ؛ لأن هذا فعل مشروع في أثناء الطواف ، فلم يقطعه ، كاليسير . وكذلك الحكم في الجنزة إذا حضرت ، يصلي عليها ، ثم يبنى على طوافه ؛ لأنها تقوت بالتشاغل عنها . قال أحمد : ويكون ابتداءه من الحجر . أنه يتبدئ بالحجر الشوط الذي قطعه من الحجر حين يشرع في البناء . وحكم السعي حكم الطواف فيما ذكرنا ؛ لأنه إذا ثبت ذلك في الطواف ، مع تأكيده ، ففي السعي بطريق الأولى ، ولأن ذلك يروى عن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، ولا يعرف له في الصحابة مخالف .

من عند الحجر ، ولو كان القطع في أثناء الشوط . نص عليه . وصرح به المصنف الإيناف وغيره .

**فائدة :** لو شك في عدد الأشواط في نفس الطواف ، فالصحيح من المذهب ، أنه لا يأخذ إلا باليقين . نص عليه . وقدمه في « الفروع » وغيره . وذكر أبو بكر وغيره ، ويأخذ أيضا بعلية ظنه . انتهى . وهو رواية عن أحمد . وقول أبي بكر

(١) تقدم ترجمته في ٢٨٨/٤ .

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ [٧١ ط] يَقْرَأُ فِيهِمَا ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»

وهذا قول عطائٍ ، والشافعي ، وأبي ثورٍ ، وأصحاب الرأي . ولا نعلم عن غيرهم خلافهم . وَيَخْرُجُ أَنَّ الْمُوَالَاةَ فِي الطَّوَافِ سُنَّةٌ . وهو قول أصحاب الرأي ، قياساً على الصَّفا والمروة . والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

١٢٧٢ - مسألة : (ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ ، يَقْرَأُ فِيهِمَا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ . "و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ . بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ) يَسْتَحَبُّ لِمَنْ قَضَى الطَّوَافَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (١) . وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (٢) . فِي الْأُولَى ، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ . فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّ جَابِرًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَوَى فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : حَتَّى أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا ،

مُخَالَفٌ هُنَا لِمَا قَالَه ، فِيمَا إِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكَعَاتِ ، أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْيَقِينِ ، وَيَأْخُذُ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَيَأْخُذُ أَيْضًا بِقَوْلِ عَدْلٍ ، وَقَطَعَا بِهِ .

قوله : ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ . هَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ سُنَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سورة البقرة ١٢٥ .

الشرح الكبير

وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَرَأَ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ  
إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ . فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ <sup>(١)</sup> :  
وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ : ﴿ قُلْ هُوَ  
اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وَ ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَحَيْثُ رَكَعَهُمَا وَمَهُمَا قَرَأَ  
فِيهِمَا ، جَازَ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَكَعَهُمَا بِذِي طُوًى . وَرَوَى  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ : « إِذَا أَقِمْتَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى  
بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ » <sup>(٣)</sup> . [ ٨٤/٣ ط ] فَفَعَلْتُ ذَلِكَ ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى  
خَرَجْتُ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ ، وَيَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الطَّاغُوتُ  
مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهُمَا وَالطُّوْفُوفَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، لَيْسَ  
بَيْنَهُمَا شَيْءٌ <sup>(٤)</sup> . وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي وَالطُّوْفُوفَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَتَمُرُّ الْمَرْأَةُ  
بَيْنَ يَدَيْهِ ، يَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَرْفَعَ رِجْلَهَا ، ثُمَّ يَسْجُدُ <sup>(٥)</sup> . وَكَذَلِكَ سَائِرُ  
الصَّلَوَاتِ بِمَكَّةَ ، لَا يُعْتَبَرُ لَهَا سِتْرَةٌ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> .

**فصل : والرَّكَعَتَانِ فِيهِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ .**

الإنصاف

وعنه ، أَنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ .

(١) رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ جَابِرٍ .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي ٣٦٣/٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطُّوْفِ خَارِجًا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
١٨٩ / ٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ ٣٥/٢ .

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٦) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ٦٤٥/٣ .

وللشافعي قولان ؛ أحدهما ، أنَّهما واجبتان ؛ لأنَّهما تابعتان للطواف ، فكانا واجبتين ، كالسَّعي . ولنا ، قوله عليه السلام للأعرابي ، حين سألَه عن الفرائض ، فذكر الصَّلواتِ الخمسَ ، فقال : هل عليَّ غيرها ؟ قال : « لا ، إلاَّ أن تَطَوَّعَ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّها صلاةٌ لم يُشرع لها جماعةٌ ، فلم تُكُنْ واجبةً ، كسائر التَّوافل . وأمَّا السَّعيُ ، فلم يجب ، لكونه تابعاً ، ولا هو مشروعٌ مع كلِّ طواف ، بخلاف الرُّكعتين ، فإنَّهما يُشرعان عقيب كلِّ طواف .

**فصل :** فإن صَلَّى المكتوبةَ بعد طوافه ، أجزأته عن ركعتي الطَّواف . روى نحوه عن ابن عباس ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وسعيد ابن جبَّير ، وإسحاق . وعنه ، أنَّه يُصَلِّي ركعتي الطَّواف بعد المكتوبة . قال أبو بكر عبد العزيز : هو أقنس . وبه قال الزُّهري ، ومالك ، وأصحاب الرأي ؛ لأنَّه سنَّةٌ ، فلم تُجزئ عنها المكتوبة ، كرَّعتي الفجر . ولنا ، أنَّهما ركعتان شرَّعتا للنَّسك ، فأجزأت عنهما المكتوبة ، كرَّعتي الإحرام .

**فائدة :** لو صَلَّى المكتوبةَ بعد الطَّواف ، أجزأ عنهما . على الصَّحيح من المذهب ، ونصَّ عليه . وعنه ، يُصلَّيهما أيضاً . اختاره أبو بكر وغيره .

**فائدة أخرى :** لا يُشرعُ تَقْيِيلُ المَقَامِ ولا مَسْحُهُ . قال في « الفروع » : إجماعاً . قال في رواية ابن منصور : لا يَمَسُّهُ . ونقل الفضل ، يُكره مَسُّهُ وتَقْيِيلُهُ . وفي « منسك ابن الرَّاعوني » ، فإذا بلغَ مقامَ إبراهيم ، فَلْيَمَسَّ الصَّخْرَةَ بيده ،

(١) تقدم تحريجه في ١٠٨/٤ .



الشرح الكبير

**فصل :** وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْهَا رَكْعَةً لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ . فَعَلَّتهُ عَائِشَةُ ، وَالْمِسُورُ بْنُ مَحْرَمَةَ <sup>(٢)</sup> . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ . وَكَرِهَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلِأَنَّ تَأْخِيرَ الرَّكْعَتَيْنِ عَنْ طَوَافِهِمَا يُخِلُّ بِالْمُؤَالَةِ بَيْنَهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّ الطَّوَافَ يَجْرِي مَجْرَى الصَّلَاةِ ، يَجُوزُ جَمْعُهَا وَيُؤَخَّرُ مَا بَيْنَهَا ، فَيُصَلِّي بِهَا بَعْدَهَا ، كَذَلِكَ هُنَا . وَكَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ لَا يُوجِبُ كَرَاهَتَهُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَطْفِئْ أُسْبُوعَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةً ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَكْرُوهٍ بِالِاتِّفَاقِ ، وَالْمُؤَالَةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالرَّكْعَتَيْنِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ عُمَرَ صَلَّاهُمَا بِذِي طُوًى ، وَأُخِّرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ حِينَ طَافَتْ رَاكِبَةً بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَإِنْ رَكَعَ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ عَقِيْبَهُ ، كَانَ أَوْلَى ، وَفِيهِ اقْتِدَاءٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَخُرُوجٌ مِنَ الْخِلَافِ .

**فصل :** وَالْمُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ الطَّوَافِ تِسْعَةُ أَشْيَاءَ ؛ الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالتَّجَاسُّةِ ، [ ٨٥/٣ ] وَسُرُّ الْعَوْرَةِ ، وَالنِّيَّةُ ، وَالطَّوَافُ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ ، وَأَنْ يُكْمَلَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ ، وَمُحَاذَاةُ الْحَجَرِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَالتَّرْتِيبُ ، وَهُوَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى يَمِينِهِ ، وَالْمُؤَالَةُ . وَسُنُّهُ اسْتِلَامُ الرُّكْنَيْنِ وَتَقْبِيلُهُ أَوْ مَا قَامَ

وَلْيُمْكِنَنَّ مِنْهَا كَفَّهُ وَيَذْعُو .

الإنصاف

(١) أى الطواف سبباً سبباً .

(٢) المسور بن غزمية بن نوفل الزهري ، صحابى جليل ولد بمكة بعد الهجرة بستين ، قُدم به المدينة فى عقب ذى الحجة سنة ثمان ، ومات سنة أربع وستين . تهذيب التهذيب ١٥١/١٠ .

المقنع ثم يعود إلى الركن فيستلمه ، .....

الشرح الكبير مقامه من الإشارة ، واستلام الركن اليماني ، والاضطباع ، والرمل ، والمشي في مواضعه ، والدعاء والذكر ، ورَكَعَتَا الطَّوَافِ ، والطَّوَافِ مَاشِيًا ، والدُّثْوُ مِنَ الْبَيْتِ ، وفي ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى .

١٢٧٣ - مسألة : ( ثم يعود إلى الركن فيستلمه ) إذا فرغ من ركعتي الطَّوَافِ ، وأراد الخروج إلى الصَّفا ، استحَبَّ أن يعود ، فيستلم الحجر .

الإنصاف قوله : ثم يعود إلى الركن فيستلمه . هذا المذهب ، وعليه معظم الأصحاب . وفي كتاب « أسباب الهداية » لابن الجوزي ، يأتي الملتزم قبل صلاة ركعتين . فوائد : الأولى ، يجوز جمع أسابيع ، ثم يصلى لكل أسبوع منها ركعتين . نص عليه . وهو من المفردات . وعنه ، يُكْرَهُ قطع الأسابيع على شفع ، كأُسبُوعَيْنِ وأربعَةٍ ونحوها . قال في « الفروع » : فَيُكْرَهُ الجمعُ إِذْن . ذكره في « الخلاف » ، و « المَوْجِز » ، ولم يذكره جماعة . الثانية ، يجوز له تأخير سعيه عن طَوَافِهِ ، بطَوَافٍ وغيره . نص عليه . الثالثة ، إذا فرغ المتمتع ، ثم علم أنه كان على غير طهارة في أحد الطوافين ، وجهله ، لزمه الأشد ؛ وهو كونه في طواف العُمْرة ، فلم يصح ، ولم يحل منها ، فَيَلْزَمُهُ دَمٌ لِلْحَلْقِ ، ويكون قد أدخل الحج على العُمْرة ، فيصير قارنًا ، ويُجْزِئُهُ الطَّوَافُ لِلْحَجِّ عَنِ التُّسْكِينِ . ولو قدرناه من الحج ، لزمه إعادة الطَّوَافِ ، وَيَلْزَمُهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ طَوَافٍ غَيْرِ مُعْتَدٍّ بِهِ . وإن كان وطئ بعد حله من العُمْرة ، حكمنا بأنه أدخل حَجًّا على عُمْرة فاسدة ، فلا يصح ، ويلغو ما فعله من أفعال الحج ، ويتحلل بالطَّوَافِ الذي قصده للحج من عُمْرَتِهِ الْفَاسِدَةِ ، وعليه دَمٌ لِلْحَلْقِ ، ودَمٌ لِلْوُطْءِ فِي عُمْرَتِهِ ، ولا يحصل له حَجٌّ وَعُمْرة . ولو قدرناه من الحج ، لم يلزمه أكثر من إعادة الطَّوَافِ

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ . وَيَسْعَى سَبْعًا ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا ، فَيَرْقَى <sup>الفتح</sup> عَلَيْهِ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَسْتَقْبِلُهُ ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ

نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ، ذَكَرَهُ جَابِرٌ <sup>(١)</sup> فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ . وَبِهِ قَالَ النَّحْعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

١٢٧٤ - مسألة : ( ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ ، وَيَسْعَى سَبْعًا ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا ، فَيَرْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَسْتَقْبِلُهُ ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ

وَالسَّعْيُ ، وَيَخْصُلُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ . الرَّابِعَةُ . يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ الطَّوَافِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ . ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ مُتَّفَقَةً ، إِلَّا الْخُرُوجَ عَنِ الْمَسْجِدِ ؛ النَّيَّةُ ، وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ ، وَالْحَبَثُ ، وَتَكْمِيلُ السَّيْرِ ، وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ ، وَأَنْ لَا يَمْسِسَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ عَنِ الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ يُوَالِيَ بَيْنَهُ ، وَأَنْ يَبْتَدِئَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِيْحَاذِيَةٍ . وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ خِلَافٌ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَسُنَنُهُ ؛ اسْتِلَامُ الرُّكْنِ ، وَتَقْبِيلُهُ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْإِشَارَةِ ، وَاسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ، وَالْاضْطِطَاعُ ، وَالرَّمْلُ ، وَالْمَشْيُ فِي مَوَاضِعِهِ ، وَالذُّعَاءُ ، وَالذِّكْرُ ، وَرُكْعَتَا الطَّوَافِ ، وَالطَّوَافُ [ ٢/٤٤ ] مَاشِيًا ، وَالذُّنُوبُ مِنَ الْبَيْتِ . وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ خِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ . ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا .

قوله : ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ ، وَيَسْعَى سَبْعًا ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا ، فَيَرْقَى عَلَيْهِ

(١) تقدم تخرجه حديثه في ٣٦٣/٨ .

الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ . ثُمَّ يُلَبِّي وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ .

المنع

الْمَلِكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ . ثُمَّ يُلَبِّي وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ ، فَيَأْتِيَ الصَّفَا ، فَيَرْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرَى الْكَعْبَةَ ، فَيَسْتَقْبِلُهَا ، فَيُكَبِّرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُهَلِّلُهُ ، وَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . قَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ ، فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ . « نَبْدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » . نَبْدًا بِالصَّفَا ، فَرَقَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ،

الشرح الكبير

حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ وَيَسْتَقْبِلَهُ . بِلا نزاع .

الإنصاف

قوله : يُكَبِّرُ ثَلَاثًا ، ويقول : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، إِلَى قَوْلِهِ : وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ . يَعْنِي ، يَقُولُ ذَلِكَ إِذَا رَقَى عَلَى الصَّفَا ، وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،

فَوَحَّدَ اللَّهُ وَكَبَّرَهُ ، وقال : « لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعَدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » . ثم دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وقال مثل هذا ثلاثَ مَرَّاتٍ . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وَيَدْعُو بِدُعَاءِ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [ ٨٥/٣ ظ ] . وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الصُّفَا مِنَ الْبَابِ الْأَعْظَمِ ، فَيَقُومُ عَلَيْهِ ، فَيُكَبِّرُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ثَلَاثًا ثَلَاثًا يُكَبِّرُ ، ثُمَّ يَقُولُ : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لا تُعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ . ثُمَّ يَدْعُو ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْصِنِي بِدِينِكَ وَطَوَاعِيَّتِكَ وَطَوَاعِيَةِ رَسُولِكَ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي حُدُودَكَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يُحِبُّكَ ، وَيُحِبُّ مَلَائِكَتَكَ وَأَنْبِيََاءَكَ وَرُسُلَكَ وَعِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ حَبِّبْنِي إِلَيْكَ ، وَإِلَى مَلَائِكَتِكَ وَإِلَى رُسُلِكَ وَإِلَى عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي الْيُسْرَى ، وَجَنِّبْنِي الْعُسْرَى ، وَاغْفِرْ لِي فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أُمَّةِ الْمُتَّقِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ، وَاغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ، اللَّهُمَّ قُلْتُ ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ :

و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمُحَرِّرِ » ، و « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، و « الْخَاوِئَتَيْنِ » ، الْإِنْصَافِ ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، وَغَيْرِهِمْ : يُكْرَرُ ذَلِكَ ثَلَاثًا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَقُولُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، إِلَى قَوْلِهِ : هَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ . قَوْلُهُ : ثُمَّ يَلْبِسُ . يَعْنِي ، بَعْدَ هَذَا الدُّعَاءِ . وَهَكَذَا قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

﴿ آذَعُونِي أُسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ، اللَّهُمَّ إِذْ هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ فَلَا تُنَزِعْنِي مِنْهُ ، وَلَا تُنَزِعْهُ مِنِّي ، حَتَّى تَوْفَّانِي عَلَى الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا تُقَدِّمْنِي إِلَى الْعَذَابِ ، وَلَا تُؤَخِّرْنِي لِسُوءِ الْفِتَنِ . قَالَ : وَيَدْعُو دُعَاءً كَثِيرًا ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَمْلَأُنَا ، وَإِنَّا لَشَبَابٌ ، وَكَانَ إِذَا أَتَى عَلَى الْمَسْئِئَةِ سَعَى وَكَبَّرَ<sup>(٢)</sup> . وَكُلُّ مَا دَعَا بِهِ فَحَسَنٌ .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَرْقَ عَلَى الصَّفَا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . قَالَ الْقَاضِي : لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَوَةِ ، فَيُلْصِقَ عَقِبَيْهِ بِأَسْفَلِ الصَّفَا ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرَوَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَصْعَدْ عَلَيْهَا ، أَلْصَقَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِأَسْفَلِ الْمَرَوَةِ ، وَالصُّعُودُ عَلَيْهِمَا أَوْلَى ، اقْتِدَاءً بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ . فَإِنْ تَرَكَ مِمَّا بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، وَلَوْ ذِرَاعًا ، لَمْ يُعْزِئْهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ . وَحُكْمُ الْمَرَوَةِ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الرَّجُلِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَرْقَى ؛ لِثَلَا تَزَاحِمَ الرَّجَالُ ، وَلِأَنَّهُ أَسْتَرَّهَا .

و « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَيُلْبِي عَقِبَ كُلِّ مَرَّةٍ . وَلَمْ يَذْكُرِ التَّلْبِيَةَ فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ » ، وَغَيْرِهِمْ .

قوله : وَيَدْعُو . اقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،

(١) سورة غافر ٦٠ .

(٢) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، في : باب البدء بالصفاء في السعي ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٣٧٢ ، ٣٧٣ . والبيهقي ، في : باب الخروج إلى الصفاء والمروة والسعي بينهما ، والذكر عليهما ، من كتاب المناسك . السنن الكبرى ٥/٩٤ . وانظر أيضا : الفتح الرباني ١٢/٨٧ .

ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا ، وَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ ، فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا <sup>المقنع</sup> إِلَى الْعَلَمِ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَيَفْعَلُ عَلَيْهَا مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ ، فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْبِهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، يَحْتَسِبُ بِالذَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرُّجُوعِ سَعْيَةً ، يَفْتَتِحُ بِالصَّفَا ، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ . فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ ، [ ٧٢ ] لَمْ يَحْتَسِبْ بِذَلِكَ الشُّوْطَ .

١٢٧٥ - مسألة : ( ثُمَّ يَنْزِلُ ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ ، فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا إِلَى الْعَلَمِ ) الْآخِرُ ( ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَيَفْعَلُ عَلَيْهَا كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ ، فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْبِهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، يَحْتَسِبُ بِالذَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرُّجُوعِ سَعْيَةً ، يَفْتَتِحُ بِالصَّفَا ، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ . فَإِنْ افْتَتَحَ بِالْمَرْوَةِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ بِذَلِكَ الشُّوْطَ ) هَذَا وَصَفُ السَّعْيِ ، وَهُوَ أَنْ يَنْزِلَ مِنَ الصَّفَا ، فَيَمْشِيَ حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ ، أَيْ يُحَازِيهِ ، وَهُوَ الْبَيْلُ الْأَخْضَرُ فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ ، فَإِذَا كَانَ مِنْهُ نَحْوًا مِنْ سِتَّةِ أَذْرَعٍ ، سَعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يُحَازِيَ الْعَلَمَ الْآخَرَ ،

و « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ : وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، إِنْصَافَ جَمَاعَةٍ ، الدُّعَاءَ .

قوله : ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا ، وَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ . هَكَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ . مِنْهُمْ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَقَالَ جَمَاعَةٌ : يَمْشِي إِلَى أَنْ

وهما البيلان الأخضران بفناء المسجد وجزء دار العباس ، ثم يترك السعي فيمشي حتى يأتي [ ٨٦/٣ و ] المروة ، فيرقى عليها ، ويستقبل القبلة ، ويدعو بمثل دعائه على الصفا . ومهما دعا به فلا بأس ، وليس في الدعاء شيء مؤقت . ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ، ويسعى في موضع سعيه ، ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك . قال أبو عبد الله : كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة قال : رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ ، واغْفِرْ<sup>(١)</sup> عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وقال النبي ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ رَمَى الْجِمَارِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »<sup>(٢)</sup> . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . ولا يزال حتى يكمل سبعة أشواط ، يحتسب بالذهاب سعيه ، وبالرجوع سعيه . وحكى عن ابن جرير ، وبعض الشافعية ، أنهم قالوا : ذهابه ورجوعه سعيه . وهذا غلط ؛ لأن جابرا قال في صفة حج النبي ﷺ : ثم نزل إلى المروة ، حتى

يُتَقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَلَمِ نَحْوَ سِتَّةِ أَذْرُعَ . منهم صاحب « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « الكافي » ، و « الشرح » .<sup>(٣)</sup> وهو ظاهر ما قدمه في « الرعاية الكبرى »<sup>(٤)</sup> . قال في « الفروع » : وهو أظهر .

قوله : فيسعى سعيًا شديدًا إلى العلم . هكذا قال جماهير الأصحاب ، أغنى قالوا : يسعى سعيًا شديدًا . وجزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ،

(١) في م : ونجاوز .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩٨ .

(٣-٣) زيادة من : ش .



إِذَا انْصَبَّتْ<sup>(١)</sup> قَدَمَاهُ ، رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى ، حَتَّى إِذَا أَتَى الْمَرَوَةَ فَعَلَ عَلَى الْمَرَوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرَوَةِ قَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، لَمْ أُسْقِ الْهَدْيَ ، وَلَجَعَلْتُهَا عَمْرَةً » . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ آخِرُ طَوَافِهِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، كَانَ آخِرُهُ عِنْدَ الصَّفَا ، فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، وَلَئِنَّهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ طَائِفٌ بِهِمَا ، فَاحْتَسَبَ بِذَلِكَ مَرَّةً ، كَمَا إِذَا طَافَ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ ، احْتَسَبَ بِهِ مَرَّةً .

**فصل :** وَيَفْتَتِحُ بِالصَّفَا ، وَيَخْتِمُ بِالْمَرَوَةِ ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ شَرْطٌ فِي السَّعْيِ كَذَلِكَ ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرَوَةِ لَمْ يَحْتَسِبْ بِذَلِكَ الشَّوْطَ ، فَإِذَا صَارَ إِلَى الصَّفَا اعْتَدَّ بِمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ بِالصَّفَا ، وَقَالَ : « نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَلْصَفَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ . فَبَدَأَ بِالصَّفَا ، وَقَالَ : اتَّبِعُوا الْقُرْآنَ ، فَمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَأَبْدَعُوا بِهِ .

و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ : يَرْمُلُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَتَقَدَّمَ ، هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ رَاكِبًا ؟ عِنْدَ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ .

(١) فِي النِّسْخِ : « انْفَضَّتْ » . وَالتَّيْنُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمَ ، وَكَذَلِكَ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْعَى طَاهِرًا مُسْتَتِرًا مُتَوَالِيًا . وَعَنْهُ ، أَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِهِ .

الشرح الكبير

**فصل : والرَّمْلُ فِي السَّعْيِ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى ، وَسَعَى أَصْحَابُهُ ، فَرَوَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ شَيْبَةَ ، قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَيَقُولُ : « لَا يُقْطَعُ الْأَبْطَحُ إِلَّا شِدًّا » . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى تَارِكِهِ ؛ فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : إِنْ أَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى ، وَإِنْ أَمْشَرَ ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ تَرْكَ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ [ ٨٦/٣ ط ] لَا شَيْءَ فِيهِ ، فَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَوْلَى .**

١٢٧٦ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْعَى طَاهِرًا مُسْتَتِرًا مُتَوَالِيًا . وَعَنْهُ ، أَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِهِ ) الْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى الطَّهَارَةِ أَنْ لَا يَسْعَى

الإِصْفَاءُ

**فائدة :** لَا يُجْزِئُ السَّعْيُ قَبْلَ الطَّوَافِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ دَمٍ . ذَكَرَهَا فِي « الْمَذْهَبِ » . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ مُطْلَقًا مَعَ دَمٍ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ . قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْعَى طَاهِرًا مُسْتَتِرًا مُتَوَالِيًا . أَمَّا السُّتْرَةُ ، وَالطَّهَارَةُ ، فَسُنَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ عَنِ

(١) أخرجهما ابن ماجه ، في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٥/٢ . ولم نجد الأول عند أبي داود ، وأخرج الثاوي ، في : باب أمر الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٩/١ . وكذلك أخرجه النسائي ، في : باب السعي في بطن المسيل ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٩٤/٥ .

إِلَّا مُتَطَهَّرًا مِنَ الْحَدَثِ وَالتَّجَاسَةِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْمَنَاسِكِ . فَإِنْ سَعَى  
بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ كُرِّهَ لَهُ ذَلِكَ وَأَجْزَاهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ  
الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .  
وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ : إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ فَلْيُعِدِ الطَّوْفَ ، وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ  
مَا حَلَّ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،  
جِئْنَ حَاضَتٍ : « أَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » <sup>(١)</sup> .  
وَلَأَنَّ ذَلِكَ عِبَادَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، أَشْبَهَتْ الْقُوفَ بِعَرَفَةَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ :  
سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ حَاضَتْ ، سَعَتْ بَيْنَ  
الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ نَفَرَتْ . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا قَالَتَا : إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْتِ ، وَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَاضَتْ

الطَّهَارَتَيْنِ : هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ الْمَنْصُوصُ الْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَقَالَ عَنِ  
السُّنَنِ : الْأَكْثَرُونَ قَطَعُوا بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . وَقِيلَ : هُمَا فِي السَّعْيِ كَالطَّوْفِ .  
عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَأَمَّا الْمُوَالَاةُ ، فَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَايَاتِ .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « مُنْتَحَبِ الْأَدَمِيِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « النَّظْمِ » .  
وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَ « تَجْرِيدُ الْعِنَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ .  
قَالَ الزُّرْكَانِيُّ . وَهُوَ تَخْرِيجُ فِي « الْهِدَايَةِ » وَغَيْرِهَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا شَرْطُ كَالطَّوْفِ .  
وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ . قُلْتُ :  
مِنْهُمْ الْقَاضِي . وَصَحَّحَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ،  
وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

(١) تقدم تخريجه في ١١١/٨ .

وَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَاضَتْ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ <sup>(١)</sup> فَلْتَطْفُفَ بِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ . وَلَا تُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ أَيْضًا وَلَا السَّتَارَةُ لِلسَّعْيِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تُشْتَرَطِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ ، وَهِيَ آكَدُ ، فَغَيْرُهَا أَوْلَى . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَالطَّوَائِفِ فِي اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ وَالسَّتَارَةِ قِيَاسًا عَلَيْهِ . وَلَا عَمَلٌ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَالْمُؤَالَاةُ فِي السَّعْيِ غَيْرُ مُشْتَرَطَةٍ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَجَمَهُ اللَّهُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَقِيَهُ قَادِمٌ يَعْرِفُهُ <sup>(٢)</sup> ، يَقِفُ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، وَيَسْأَلُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَمْرُ الصَّغَا سَهْلٌ ، إِنَّمَا كَانَ يُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِي الطَّوَائِفِ بِالْبَيْتِ ، فَأَمَّا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ فَلَا بَأْسَ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُشْتَرَطُ الْمُؤَالَاةُ فِيهِ ، قِيَاسًا عَلَى الطَّوَائِفِ . وَحُكِيَ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ تُشْتَرَطْ

و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَعَنْهُ ، لَا يُشْتَرَطُ مَعَ الْعُذْرِ .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ النَّيَّةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي السَّعْيِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ وَضَعُفٌ . وَقِيلَ : هِيَ شَرْطٌ فِيهِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابِ يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَلَا وَجْهَ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِهَا . وَزَادَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « بعرفة » .

## وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْقَى وَلَا تَرْمُلُ .

المنع

له الموالاة ، كالرُمي والجَلّاق . وقد روى الأثرُ ، أن سَوْدَةَ بنتَ عبدِ الله ابنِ عمرَ ، امرأةَ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ ، سَعَتْ بَيْنَ الصُّفَا والمَرْوَةِ ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَكَانَتْ ضَحْمَةً . وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَسْتَرِيحَ بَيْنَهُمَا . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، وَهُوَ صَلَاةٌ ، وَتُسْتَرْطُ لَهُ الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ ، فَاشْتَرَطَتْ لَهُ المُوَالَاةُ ، بِخِلَافِ السَّعْيِ .

١٢٧٧ - مسألة : [ ٨٧/٣ ] ( والمرأة لا ترمل ولا ترقى ) لا يُسْنُ للمَراة أن ترقى على المَروَةِ ؛ لِغَلَا تَزَاجِمَ الرِّجَالُ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أُسْتُرَ لَهَا ، وَلَا يُسْنُ لَهَا الرَّمْلُ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا رَمَلَ عَلَى النِّسَاءِ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا والمَروَةِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ إِظْهَارُ الْجَلْدِ ، وَلَا يُقْصَدُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِنَّ ، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ يُقْصَدُ مِنْهُنَّ السَّتْرُ ، وَفِي ذَلِكَ تَعَرُّضٌ لِلانْكِشَافِ ، فَلَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُنَّ .

**فصل :** والسَّعْيُ تَبَعٌ لِلطَّوَافِ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ الطَّوَافِ ، فَإِنْ سَعَى قَبْلَهُ ، لَمْ يَصِحَّ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ

و « الفائق » ، وَ « تَذَكِرَةُ ابْنِ عَبْدِوس » ، وَأَنَّ لَا يُقَدِّمُ السَّعْيَ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ . **الإِنصاف** . وَصَرَّحَ أَبُو الْخَطَّابِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَا أُعْرِفُ مَنْعَهُ عَنْ أَحَدٍ . وَذَكَرَ وَلَدُ الشَّيْخِ إِرَاقِيٍّ ، أَنَّ سَعْيَهُ مُعْتَمَى عَلَيْهِ ، أَوْ مَكْرَانٌ ، كَوُقُوفِهِمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ [ ٥٠/٢ ] عَدَمُ الصَّحَّةِ ، قَوْلًا وَاحِدًا .

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ السَّعْيِ ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ ، وَتَحَلَّلَ ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَمَتِّعُ قَدْ سَاقَ هَذِيًا ، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحُجَّ .

عَطَاءٌ : يُجْزِئُهُ . وعن أحمد ، يُجْزِئُهُ إِنْ نَسِيَ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
لَمَّا سُئِلَ عَنِ التَّقْدِمِ وَالتَّأَخُّرِ فِي حَالِ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ ، قَالَ : « لَا  
حَرَجَ » <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَعَى بَعْدَ الطَّوَافِ ، وَقَالَ :  
« لِنَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٢)</sup> . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِهِ ، ثُمَّ عَلِمَ  
أَنَّهُ طَافَ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ أَعَادَ السَّعْيَ . وَإِنْ سَعَى الْمُفْرِدُ وَالْقَارِئُ بَعْدَ طَوَافِ  
الْقُدُومِ ، لَمْ يَلْزَمْهُمَا سَعْيٌ بَعْدَ ذَلِكَ . وَلَا تَجِبُ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ الطَّوَافِ  
وَالسَّعْيِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ ، قَالَا : لَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ أَوَّلَ  
النَّهَارِ وَيَسْعَى آخِرَهُ . وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ إِذَا  
لَمْ تَجِبْ فِي نَفْسِ السَّعْيِ ، فَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَوَّلَى .

١٢٧٨ - مسألة : ( فَإِذَا فَرَغَ مِنَ السَّعْيِ ، فَإِذَا كَانَ مُعْتَمِرًا ، قَصَرَ  
مِنْ شَعْرِهِ ، وَتَحَلَّلَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَاقَ ) مَعَهُ ( هَذِيًا ، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى  
يَحُجَّ ) إِذَا طَافَ الْمُتَمَتِّعُ ، وَسَعَى قَصَرَ أَوْ حَلَقَ ، وَقَدْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ،

قوله : فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ - نَصٌّ عَلَيْهِ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ - أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ شَعْرِهِ فِي الْعُمْرَةِ ؛ لِتَخْلُقَ فِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا رمى بعدما أسى ... ، وباب الفتيا على الدابة ... ، من كتاب الحج .  
صحيح البخاري ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ . ومسلم ، في : باب من حلق قبل النحر ... ، من كتاب الحج .  
صحيح مسلم ٢ / ٩٥٠ . وإلزام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ .  
(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٨٧ .

الشرح الكبير

إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِيءٌ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيءٌ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ <sup>(١)</sup> ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِيءٌ ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيُقْصِرْ ، وَلْيَحِلِّلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَلَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّحْلِيلِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، سَأَلَ عَنْ دَخَلِ مَكَّةَ مُعْتَمِرًا ، فَلَمْ يَقْصِرْ حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، عَلَيْهِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : هَذَا لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَقْصِرْ ، ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَبِئْسَ مَا صَنَعَ .

**فصل :** فَأَمَّا مَنْ مَعَهُ الْهَذِيءُ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ ، لَكِنْ يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَيُدْخِلُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ التَّقْصِيرُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ [ ٨٧/٣ ط ] خَاصَّةً ، وَلَا يَمَسُّ مِنْ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ شَيْئًا .

الْحَجُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » : وَالْحَلْقُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : حَلَقٌ أَوْ قَصْرٌ ، وَحَلٌّ مِنْهُمَا .  
قوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَمَتِّعُ قَدْ سَاقَ هَذِيءًا ، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحُجَّ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يَحِلُّ ، كَمَنْ

(١) فِي م : حَجَّتُهُ .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ١٥٧/٨ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ <sup>(١)</sup> عِنْدَ الْمَرْوَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ : لَهُ التَّحْلُلُ ، وَنَحَرُ هَذِيهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخَرَقِيِّ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ أَكُنْ سَفَتْ الْهَدْيِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ حَفْصَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا مِنَ الْعُمْرَةِ ،

لَمْ يَهْدِ . وَهُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى . قَالَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمَا : وَعَنْهُ ، لَهُ التَّقْصِيرُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ خَاصَّةً ، دُونَ أَطْفَارِهِ وَشَارِبِهِ . انْتَبَى . وَعَنْهُ ، إِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ ، نَحَرَ الْهَدْيَ وَحَلَّ . وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى ، يَنْحَرُ وَيَحِلُّ ، وَعَلَيْهِ هَذَا آخَرُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَنْحَرُ هَذِيهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ .

(١) المشقص ؛ كمعبر ؛ فصل عريض أو سهم فيه ذلك .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الحلق والتقصير ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٤ .  
ومسلم ، في : باب التقصير في العمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقتران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٩ . والنسائي ، في : باب كيف يقصر ؟ من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٩٦ - ٩٨ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب كيف يحل الحائض والنفساء ... ، وباب طواف القارن ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٥ / ٢٢١ .  
ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٠ ، ٨٧١ . وأبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٢ . والنسائي ، في : باب في المهلة بالعمرة ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢٩ . والإمام مالك ، في : باب دخول الحائض مكة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤١٠ ، ٤١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٤٣ .



و لم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَجُلَ حَتَّى أَنْحَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ كَثِيرَةٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَسَاقَ الْهَدْيَ ، قَالَ : إِنْ دَخَلَهَا فِي الْعَشْرِ لَمْ يَنْحَرْ الْهَدْيَ حَتَّى يَنْحَرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَ الْهَدْيَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ حَلَّ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، وَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ لَمْ يَحِلَّ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ . رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ » . وَقَالَ فِي مَنْ لَبَدَ ، أَوْ صَفَرَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ ؛ لِحَدِيثِ حَفْصَةَ . وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ ، فَهِيَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ .

**فصل :** فَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ ، سَوَاءً كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءً كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِي غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ سِوَى عُمَرَتِهِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ ، بَعْضُهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ . وَقِيلَ :

قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ بَعْنِيهِ ، فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، الْإِنْصَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، يُحْرَمُ بِالْحَجِّ ، إِذَا طَافَ وَسَعَى لِعُمَرَتِهِ ، قَبْلَ تَحْلِيلِهِ بِالْحَلْقِ ، فَإِذَا ذَبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، حَلَّ مِنْهَا مَعًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَتَقَدَّمَ هَذَا أَيْضًا هُنَاكَ .

تَنْبِيْهًا ؛ أَحَدُهُمَا ، مَحَلُّ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُتَمَتِّعِ . أَمَّا الْمُعْتَمِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ ، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ ، يَحِلُّ ، سَوَاءً كَانَ مُلَبِّدًا رَأْسَهُ أَوْ لَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

(١) تقدم تخريجه في ١٥٧/٨ .

كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ . وَكَانَ يَحِلُّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا حَلَّ مِنْ عُمُرِهِ التَّقْصِيرُ ؛ لِيُؤَخَّرَ الْحَلُّ إِلَى الْحَجِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : يُعْجِبُنِي إِذَا دَخَلَ مُتَمَتِّعًا أَنْ يُقَصِّرَ ؛ لِيَكُونَ الْحَلُّ لِلْحَجِّ . وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ إِلَّا بِالتَّقْصِيرِ ، فَقَالَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : « جَلُّوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ بِطَوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصِّرُوا » <sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، فَلْيَطْفِئْ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيُقَصِّرْ ، وَلْيَحِلِّ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ حَلَّ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ التُّسْكِينَ ، فَجَازَ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالتَّقْصِيرِ ، وَهَذَا يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ هَلْ هُوَ نُسْكٌ أَوْ لَا ؟ وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ التَّقْصِيرِ ، وَقُلْنَا : هُوَ نُسْكٌ . فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَصَارَ قَارِنًا .

جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا يَحِلُّ <sup>(٤)</sup> مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ حَتَّى يَحُجَّ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

(١) تقدم تخريجه في ١٩٤/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٥٧/٨ .

(٤) سقط من : الأصل ، ط .

وَمَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ الْبَيْتَ .

**فصل :** فَإِنْ تَرَكَ التَّقْصِيرَ أَوْ الْحَلْقَ ، وَقُلْنَا : هُوَ نُسْكٌ . فعليه دَمٌ .  
فَإِنْ وَطِئَ قَبْلَ التَّقْصِيرِ ، فعليه دَمٌ ، وَعُمُرَتُهُ صَحِيحَةٌ . وبهذا قال مالكٌ ،  
وأصحابُ الرَّأْيِ . وَحَكِيَ عَنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ عُمُرَتَهُ تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ  
وَطِئَ قَبْلَ جُلُّهِ مِنْ عُمُرَتِهِ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : يَسْتَعْفِرُ اللَّهَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سُئِلَ [ ٨٨/٣ ] عَنْ امْرَأَةٍ مُعْتَمِرَةٍ ،  
وَقَعَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تُقْصَرَ . قَالَ : مَنْ تَرَكَ مِنْ مَنَاسِكَهِ شَيْئًا ، أَوْ نَسِيَهُ ،  
فَلْيَهْرِقْ دَمًا . قِيلَ : إِنَّهَا مُوسِرَةٌ . قَالَ : فَلْتَنْحَرْ نَاقَةً<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ التَّقْصِيرَ  
لَيْسَ بِرُكْنٍ ، فَلَا يَفْسُدُ النُّسْكُ بِتَرْكِهِ ، وَلَا بِالْوُطْءِ قَبْلَهُ ، كَالرَّمْيِ فِي  
الْحَجِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ تَقْصِيرِهَا مِنْ عُمُرَتِهَا : تَذْبُحُ  
شَاةً . قِيلَ : عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : عَلَيْهَا هِيَ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا طَاوَعَتْهُ .  
فَإِنْ أَكْرَهَهَا ، فَالِدَمُّ عَلَيْهِ . وَقَدْ ذُكِرَ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ . وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٧٩ - مسألة : ( وَمَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ<sup>(١)</sup> الْبَيْتَ ) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : يَقْطَعُ الْمُعْتَمِرُ التَّلْبِيَةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ . وبهذا

قوله : وَمَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ الْبَيْتَ . وكذا قال الْخِرَقِيُّ ،  
وصاحبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَعنه ، يَقْطَعُهَا بِرُؤْيَةِ الْبَيْتِ . وَالصَّحِيحُ

(١) أَخْرَجَ الْقِصَّةَ الْبَهْمِيَّةُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧١/٥ .

وَتَقْدِمُ غَرِيبُ قَوْلِهِ : « مَنْ تَرَكَ نُسْكًَا فَعَلَيْهِ دَمٌ » فِي ١٢٥/٨ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « إِلَى » .

قال ابن عباس ، وعطاء ، وعمر بن ميمون ، وطاوس ، والنخعي ،  
 والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال ابن عمر ،  
 وعروة ، والحسن : يَقْطَعُهَا إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ . وعن سعيد بن المسيب ،  
 يَقْطَعُهَا حِينَ يَرَى عُرْشَ مَكَّةَ <sup>(١)</sup> . وعن مالك ، أنه إن أحرَمَ من الميقاتِ  
 قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ الْحَرَمَ ، وإن أحرَمَ بها من أدنى الحِلِّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ حِينَ  
 يَرَى الْبَيْتَ . ولنا ، ما رَوَى عن ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَرْفَعُ  
 الْحَدِيثَ : كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ <sup>(٢)</sup> . قال  
 الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وروى عمرو بن شعيب ، عن  
 أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ ، ولم يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى  
 اسْتَلَمَ الْحَجَرَ <sup>(٣)</sup> . ولأن التَّلْبِيَةَ إِبْجَابَةً إِلَى الْعِبَادَةِ ، وشعاراً للإقامة عليها .

الإصناف

من المذهب ، أنه يَقْطَعُهَا إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَشَرَعَ فِي الطَّوَافِ . وعليه أكثر  
 الأصحاب ، ونص عليه في رواية الميموني ، وحنبل ، والأثرم ، وأبي داود ،  
 وغيرهم . وقدمه في « الفروع » . وحمل الأول <sup>(٤)</sup> على ظاهره ، والثاني عليه .  
 وحمل المصنّف كلام الخريقي على المتنصر ، وحمله المجذ على ظاهره . قال  
 الزركشي : يجوز حملُه على ظاهره . وجوز القاضي في « التعليل » الاحتمالين .  
 وحمل ابن منبج في « شرحه » كلام المصنّف على المتنصر . والشارح شرح على

(١) عرش مكة : بيوتها القديمة .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء متى يقطع التلبية في العمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدى

١٥١ / ٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٠ / ٢ .

(٤ - ٤) زيادة من : ١ .

الشرح الكبير

وإنما يتركها إذا شرع فيما يُنافيها ، وهو التحلل منها ، والتحلل يحصل بالطواف والسعي ، فإذا شرع في الطواف ، فقد أخذ في التحلل ، فينبغي أن يقطع التلبية ، كالحاج يقطعها إذا شرع في رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ لحصول التحلل بها . وأما قبل ذلك فلم يشرع فيما يُنافيها ، فلا معنى لقطعها . والله تعالى أعلم .

الإنصاف

المنصوص ، ولم يخلق خلافاً .

فائدة : لا بأس بالتلبية في طواف القدوم . قاله الإمام أحمد والأصحاب . وحكى المصنف عن أبي الخطاب ، أنه لا يلبي فيه . قال الأصحاب : لا يظهر التلبية فيه . وقال في « المستوعب » وغيره : لا يستحب . ومعنى كلام القاضي ، يكره ، وصرح به المصنف . وفي « الرعاية » وجه ؛ يسن . والسعي بعد طواف القدوم كذلك . وهو مراد الأصحاب . قاله في « الفروع » .

تنبيه : وأما وقت قطع التلبية في الحج ، فيأتي في كلام المصنف في قوله ، في الباب الذي بعد هذا : ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي .



## بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

### بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

نَذْكُرُ فِي هَذَا الْبَابِ صِفَةَ الْحَجِّ ، بَعْدَ حُلِّ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ عُمْرَتِهِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ نُبْدَأَ بِذِكْرِ حَدِيثِ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، وَنَقْصِرُ مِنْهُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا بَعْضَهُ مُتَّفَرِّقًا فِي الْأَبْوَابِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ <sup>(١)</sup> بِالْإِسْنَادِ عَنْ جَابِرٍ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ : فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ ، وَقَصَرُوا ، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى ، فَأَهْلَوْا بِالْحَجِّ ، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ [ط ٨٨/٣] إِلَى مِنًى ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعِيرٍ ، فَضَرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضَرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةٍ ، فَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، وَقَالَ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، إِلَّا إِنْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ

### بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

(١) تقدم تخريجه في ٣٦٣/٨ .

أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيْ مَوْضُوعٍ ، وَدَمَاءَ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَإِنْ أَوَّلَ  
دَمٍ أَضَعُهُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ - كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَيْتِ  
سَعْدٍ ، فَقَتَلْتَهُ هَذِلًا - وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ مِنْ رَبَانَا  
رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ،  
فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةٍ<sup>(١)</sup> اللَّهُ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَلَكُمْ  
عَلَيْهِنَّ الْأَيْدِطَانُ فُرُوشُكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُنَّ ، فَإِنْ فَعَلَنْ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا  
غَيْرَ مُبْرَحٍ ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكُسُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ تَرَكْتُ  
فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ ، كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي ،  
فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ » قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ ، وَأَدَّيْتَ ، وَنُصَحْتَ .  
فَقَالَ بِأَصْبَحَةِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَنْكُبُهَا<sup>(٢)</sup> إِلَى النَّاسِ : « اللَّهُمَّ  
اشْهَدْ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ » . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ أَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ،  
ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصُوءَ إِلَى الصَّخَرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ  
الْمِشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ واقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ،  
وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ ، وَدَفَعَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ شَقَّ<sup>(٣)</sup> لِلْقَصُوءِ الزَّمَامَ ؛ حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لِيُصِيبَ

(١) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : « بِأَمَانٍ » .

(٢) يَنْكُبُهَا : يَقْلِبُهَا وَيُرَدِّدُهَا إِلَى النَّاسِ مَشِيرًا إِلَيْهِمْ . وَرَوَى : « يَنْكُبُهَا » انْظُرْ شَرْحَ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ

. ١٨٤ / ٨

(٣) شَقَّ : ضَمَّ وَضِيقَ .



مَوْرَكَ<sup>(١)</sup> رَحْلِهِ ، ويقولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » .  
 كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا<sup>(٢)</sup> مِنَ الْجِبَالِ أَرَخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ ، حَتَّى أَتَى  
 الْمَزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ  
 بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَصَلَّى الصُّبْحَ  
 حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ  
 الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَدَعَا اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ ، وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا  
 حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا ، فَدَفَعَ قَبْلَ [ ٨٩/٣ ] أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلُ  
 ابْنَ الْعَبَّاسِ ، وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَيْضًا وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 ﷺ مَرَّتَ بِهِ طُعْنٌ يَجْرِي ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، فَحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، فَحَوَّلَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ  
 مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ  
 الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي  
 عِنْدَ الشَّجَرَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا ، مِثْلَ  
 حَصَاةِ الْخَذْفِ<sup>(٣)</sup> ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ ، فَتَحَرَ  
 ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَدَنَةً بِيَدِهِ ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا غَبَرَ<sup>(٤)</sup> ، وَأَشْرَكَهُ فِي

- (١) مورك الرجل : هو الموضع الذي يثنى الراكب رجله عليه قدام واسطة الرجل إذا مل من الركوب .  
 (٢) الحبل هنا : التل اللطيف من الرمل .  
 (٣) حصى الخذف : مثل حبة الباقلاء .  
 (٤) ما غبر : ما بقى . وهو تمام المائة .

يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي حَلَّ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحِلِّينَ بِمَكَّةَ ،  
الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ - وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - مِنْ  
مَكَّةَ ، وَمِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ ، جَازَ .

هَذِيهِ ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ<sup>(١)</sup> فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ فَطِيحَتْ ، فَأَكَلَا  
مِنْ لَحْمِهَا ، وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَفَاضَ إِلَى  
الْبَيْتِ ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ، فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْقُونَ عَلَى  
زَمْزَمَ ، فَقَالَ : « انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَلَوْلَا أَنْ تُغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى  
سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ » . فَنَازَلُوهُ دَلُّوا شَرِبَ مِنْهُ . قَالَ عَطَاءٌ : كَانَ مَنَزِلُ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى بِالْحَيْفِ .

١٢٨٠ - مسألة : ( يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي حَلَّ ، وَغَيْرِهِ مِنَ  
الْمُحِلِّينَ بِمَكَّةَ ، الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ - وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ -  
مِنْ مَكَّةَ ، وَمِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ ، جَازَ ) سُمِّيَ يَوْمُ التَّروِيَةِ بِهَذَا  
الاسْمِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَوَّوْنَ مِنَ الْمَاءِ فِيهِ ، يُعَدُّوْنَهُ لِيَوْمِ عَرَفَةَ ، وَقِيلَ :

قوله : يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي حَلَّ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحِلِّينَ بِمَكَّةَ ، الإِحْرَامُ يَوْمَ  
التَّروِيَةِ ؛ وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ،  
وَنَصُّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ .  
وَقِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ : الْمَكِيُّ يُهَلُّ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ ؟ قَالَ : كَذَا يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ .  
قَالَ الْقَاضِي : فَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ يُهَلُّ قَبْلَ يَوْمِ التَّروِيَةِ . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : يُحْرِمُ  
الْمُتَمَتِّعُ يَوْمَ التَّروِيَةِ ، فَلَوْ جَاوَزَهُ غَيْرُ مُحْرِمٍ ، لَزِمَهُ دَمُ الْإِسَاءَةِ مَعَ دَمِ التَّمَتُّعِ . عَلَى

(١) البضعة : القطعة من اللحم .

سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ إبراهيمَ ، عليه السلامُ ، رَأَى لَيْلَتَيْهِ<sup>(١)</sup> فِي الْمَنَامِ ذَبَحَ  
 ابْنَهُ ، فَأَصْبَحَ يَرَوِي فِي نَفْسِهِ أَهْوَى حُلْمٍ أَمِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فَسُمِّيَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ،  
 فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ عَرَفَةَ رَأَى ذَلِكَ أَيْضًا ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ ، فَسُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ ،  
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ الَّذِينَ حَلُّوا  
 مِنْ عُمْرَتِهِمْ ، أَوْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ وَهُوَ حَلَّالٌ ،  
 أَنْ يُحْرِمُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ حِينَ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى مَنًى . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ ،  
 وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَدْ  
 رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ : مَا لَكُمْ يَقْدُمُ النَّاسُ  
 عَلَيْكُمْ شُعْنًا ! إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ . وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ الزُّبَيْرِ .  
 وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، فَأُجِبُ أَنْ يَهْلُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ .  
 وَلَنَا ، قَوْلُ جَابِرٍ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنًى ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ .  
 وَفِي لَفْظٍ عَنْ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا حَلَلْنَا ،

الأَصَحُّ . وَقَالَ فِي «الرُّعَايَةِ» : يُحْرِمُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ عَبَّرَهُ ، فَعَلِيهِ ذَمٌّ .  
 وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا سَاقَ الْهَدْيَ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَيُحْرِمُ بِالْحَجِّ بَعْدَ  
 طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ . وَيُسْتَتَنَّى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، الْمُتَمَتِّعُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ  
 وَصَامَ ، فَإِنَّهُ يُحْرِمُ يَوْمَ السَّابِعِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْفِذْيَةِ .

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ هَذَا مَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ  
 مِنَ الْبِقَاقَاتِ ؛ مِنَ الْغُسْلِ ، وَالتَّنْظِيفِ ، وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ ، وَيَطُوفُ سَبْعًا ،  
 وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يُحْرِمُ . الثَّانِيَةُ ، إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ، لَا يَطُوفُ بَعْدَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ

(١) فِي م : لَيْلَتُهُ .

أَنْ تُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِئْتَى [ ٨٩/٣ ط ] فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَظْهَرٍ ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّهُ قَالَ لَابْنِ عُمَرَ : رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ ، أَهْلُ النَّاسِ وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ ، حَتَّى يَكُونَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْإِهْلَالُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ حَتَّى تَتَّبِعَتْ بِهِ رِجْلَتُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلأنَّهُ مِيقَاتُ الْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ وَغَيْرُهُمْ ، كَمِيقَاتِ الْمَكَانِ . وَإِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ ذَلِكَ ، جَازَ .

**فصل :** وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَوَاقِيتِ : « حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا » <sup>(٣)</sup> . وَمِنْ أَيِّهَا أَحْرَمَ جَازَ ؛ لِلْحَدِيثِ . وَإِنْ أَحْرَمَ خَارِجًا مِنْهَا مِنَ الْحَرَمِ ، جَازَ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ .

لِوَدَاعِ الْبَيْتِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَهُ [ ٥٠/٢ ط ] الْأَثَرُ . وَقُدِّمَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، لَا يُخْرَجُ حَتَّى يُودَّعَهُ ، وَطَوَّافُهُ بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ مِئْتَى لِلْحَجِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَاضِحِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةُ رِوَايَتَيْنِ . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَوْ أَتَى بِهِ وَسَعَى بَعْدَهُ ، لَمْ يُخْزِئْهُ عَنِ السَّعْيِ الْوَاجِبِ .

قوله : مِنْ مَكَّةَ ، وَمِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ مِنْ الْحَرَمِ ، جَازَ . الْمُسْتَحَبُّ ، أَنْ

(١) في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٢ ، ٨٨٥ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب الإهلال من البطحاء ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٨ ، ٣٧٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٤/٨ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٠٤/٨ .

ولأنَّ الْمُقْصُودَ أَنْ يَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْجَلِّ وَالْحَرَمِ ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِإِحْرَامِهِ مِنْ جَمِيعِ الْحَرَمِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ هَذَا مَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ مِنَ الْغُسْلِ وَالتَّطْيِيفِ ، وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ ، وَيَطُوفُ سَبْعًا ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يُحْرِمُ عَقِيْبَهُمَا . وَمِمَّنْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَطُوفَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا أَرَى لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَطُوفُوا بَعْدَ أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ ، وَلَا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعُوا . وَهَذَا مَذْهَبُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَإِنْ طَافَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ثُمَّ سَعَى ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ السَّعْيِ الْوَاجِبِ .

يُحْرِمُ مِنْ مَكَّةَ ، بِلَا نَزَاعٍ . وَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لِمَكَانٍ عَلَى غَيْرِهِ . وَنَقَلَ الْإِنصَافُ حَرْبٌ ، يُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ خِلَافَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ إِلَّا فِي « الْإِيضَاحِ » ، فَإِنَّهُ قَالَ : يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْمِيزَابِ . قُلْتُ : وَكَذَا قَالَ فِي « الْمُتَبَهِّجِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْمَوَاقِيتِ .

وقوله : وَمِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ ، جَازَ . يَجُوزُ الْإِحْرَامُ مِنْ جَمِيعِ بَقَاعِ الْحَرَمِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ، وَابْنُ مَنصُورٍ ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ . وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، بِمِيقَاتِ حَجِّهِ ، مِنْ مَكَّةَ فَقَطْ . فَيَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا . قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ : وَمَنْ بِمَكَّةَ ، فَمِيقَاتُهُ لِحَجِّهِ مِنْهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : مِنَ الْحَرَمِ .

تَنْبِيْهِه : ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، أَنَّهُ لَوْ أُحْرِمَ بِهِ مِنَ الْجَلِّ ، لَا يَجُوزُ ، فَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنْ

المقنع ثم يَخْرُجُ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ ، وَيَبِيتُ بِهَا .

الشرح الكبير وهذا قول مالك . وقال الشافعي : يُجْزِئُهُ . فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ ؛ لِأَنَّهُ سَعَى فِي الْحَجِّ مَرَّةً فَأُجْزَاهُ ، كَمَا لَوْ سَعَى بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ مَنَى ، وَكَمَا لَوْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْلُوا بِالْحَجِّ إِذَا خَرَجُوا إِلَى مَنَى . وَلَوْ شُرِعَ لَهُمُ الطَّوَافُ ، لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى تَرْكِهِ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصُّغَاوِ الْمَرْوَةِ ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى <sup>(١)</sup> .

١٢٨١ - مسألة : ( ثم يَخْرُجُ إِلَى مَنَى ، فَيَبِيتُ فِيهَا ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ مُخْرِمًا مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، فَيُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمَنَى ، ثُمَّ يُقِيمَ حَتَّى

الإنصاف الحَرَمِ وَاجِبًا ، فَلَوْ أَحَلَّ بِهِ ، كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ . وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِثِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ : إِنَّ مَرَّ مِنَ الْحَرَمِ قَبْلَ مُضِيِّهِ إِلَى عَرَفَةَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَ<sup>(٢)</sup> الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ وَيَصِحُّ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . نَقَلَهُ الْأَثَرُ ، وَابْنُ مَنْصُورٍ . وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَنْ أَخْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، فِي وَجُوبِ الدَّمِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ بَأَثَمٍ مِنْ هَذَا فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : وَأَهْلُ مَكَّةَ ، إِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ .

تنبيهان ؛ أَحَدُهُمَا ، قَوْلُهُ : ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مَنَى . يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُهُ قَبْلَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٨ .

(٢) (٢-٢) في الأصل ، ط : « في » .

يُصَلِّيَ بِهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ ، وَيَبَيِّتُ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ . وَهَذَا قَوْلُ سُفْيَانَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا عِنْدَ الْجَمِيعِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا [ ٩٠/٣ ] أَحْفَظُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وَقَدْ تَخَلَّفَتْ عَائِشَةُ لَيْلَةَ التَّرْوِيَةِ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثَا اللَّيْلِ ، وَصَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ .

**فصل :** فَإِنْ صَادَفَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، فَمَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ ، مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُصَلِّيَهَا ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضٌ ، وَالْخُرُوجُ إِلَى مَنَى فِي هَذَا الْوَقْتِ لَيْسَ بِفَرَضٍ . فَأَمَّا قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَإِنْ شَاءَ خَرَجَ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ حَتَّى يُصَلِّيَ ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ذَلِكَ وَجَدَ فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَعَرَجَ إِلَى مَنَى . وَقَالَ عَطَاءٌ : كُلُّ مَنْ أَذْرَكَتْ يَصْنَعُوهُ ، أَذْرَكَتْهُمْ يُجْمَعُ بِمَكَّةَ إِمَامُهُمْ وَيَخْطُبُ ، وَمَرَّةً لَا يُجْمَعُ وَلَا يَخْطُبُ . فَعَلِيَ هَذَا ، إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ ، أَمَرَ بَعْضُ<sup>(١)</sup> مَنْ تَخَلَّفَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا كَانَ إِلَى مَكَّةَ بِمَكَّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، يُجْمَعُ بِهِمْ . قِيلَ لَهُ : يَرْكَبُ إِلَى مَنَى ، فَيَجِيءُ إِلَى مَكَّةَ ، يُجْمَعُ بِهِمْ ؟ قَالَ : لَا ، إِذَا كَانَ هُوَ بَعْدَ بِمَكَّةَ .

الزَّوَالِ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ بِهَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ . نَصُّ عَلَيْهِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ يَوْمَ السَّابِعِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَ الْأَجَرِيُّ ، أَنَّهُ يَخْطُبُ ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا يَفْعَلُونَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ .

(١) زيادة من المعنى ٢٦٢/٥ .

الفتح فإذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، سَارَ إِلَى عَرَفَةَ ، فَأَقَامَ بَنِمِرَةَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ .

الشرح الكبير ١٢٨٢ - مسألة : ( فإذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، سَارَ إِلَى عَرَفَةَ ، فَأَقَامَ بَنِمِرَةَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمَوْقِفِ مِنْ مِثْنَى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَيُقِيمَ بَنِمِرَةَ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ بِعَرَفَةَ .

الإصناف قوله : فإذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، سَارَ إِلَى عَرَفَةَ ، فَأَقَامَ بَنِمِرَةَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ الْأَوَّلَى أَنَّهُ يُقِيمُ بَنِمِرَةَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ مَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ ، غَيْرُ صَاحِبِ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : وَقِيلَ : يُقِيمُ بِعَرَفَةَ . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : وَقِيلَ : يُقِيمُ بِعُرْنَةَ ، بِالتَّنُونِ ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَةَ . قُلْتُ : وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَرَفَةُ تَصْغِيرًا مِنْ عُرْنَةَ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : نِمِرَةُ مُوضِعُ بِعَرَفَةَ . وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْصَابُ الْحَرَمِ ، عَلَى يَمِينِكَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَازِمَى عَرَفَةَ تُرِيدُ الْمَوْقِفَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْدِرِ ، قَالَ : وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ قَوْلَ صَاحِبِ « التَّلْخِيسِ » : أَقَامَ بَنِمِرَةَ . وَقِيلَ : بِعَرَفَةَ . لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ إِذْ نِمِرَةُ مِنْ عَرَفَةَ . انْتَهَى . وَكَأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى كَلَامِ مَنْ قَبْلَهُ . وَقَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَأَقَامَ بَنِمِرَةَ أَوْ بِعَرَفَةَ . وَقَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يُقِيمُ بَنِمِرَةَ : وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ بِعُرْنَةَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ الْأَوَّلَ : وَقِيلَ : يُقِيمُ بِطَنْ نِمِرَةَ . وَقِيلَ : بِعُرْنَةَ . وَقِيلَ : بِوَادِيهَا . انْتَهَى .



ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفَ وَوَقْتَهُ ، وَالدَّفْعَ مِنْهُ ،  
وَالْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، يَجْمَعُ  
بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ .

الشرح الكبير

١٢٨٣ - مسألة : ( ثم يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفَ  
وَوَقْتَهُ ، وَالدَّفْعَ مِنْهُ ، وَالْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهْرَ  
وَالْعَصْرَ ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ) إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ اسْتَحْبَبَ لِلْإِمَامِ  
أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا مَنَاسِكَهُمْ ؛ مِنْ مَوْضِعِ الْوُقُوفِ وَوَقْتِهِ ،  
وَالدَّفْعِ مِنْ عَرَفَاتٍ ، وَالْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَأَخِذَ الْحَصَا لِرُمِي الْجِمَارِ ؛  
لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ . ثُمَّ يَأْمُرُ بِالْأَذَانِ ،  
فَيَنْزِلُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، وَيُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً .  
وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ فَجَلَسَ ، فَإِذَا فَرَغَ  
الْمُؤَذِّنُ ، قَامَ الْإِمَامُ فَخَطَبَ . وَقِيلَ : يُؤَذِّنُ فِي آخِرِ خُطْبَةِ الْإِمَامِ .  
وَحَدِيثُ جَابِرٍ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَذَّنَ بَعْدَ فَرَغِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خُطْبَتِهِ . وَكَيْفَمَا  
فَعَلَ فَحَسَنٌ .

**فصل :** وَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤَذِّنَ لِلأَوَّلَى ، وَإِنْ لَمْ يُؤَذِّنْ ، فَلَا بَأْسَ . هَكَذَا  
قَالَ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ مَرْوِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالْأَذَانُ أَوَّلَى . وَهُوَ

فَالدُّعَاءُ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفَ  
وَوَقْتَهُ ، وَالدَّفْعَ مِنْهُ ، وَالْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ يُقَصِّرُهَا<sup>(١)</sup> ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « يُقَصِّرُ هُنَا » .

قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَيُّ ثَوْبٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُؤَدَّنُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَاتَّبَاعُ السُّنَّةِ أَوَّلَىٰ مَعَ مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ الْمَجْمُوعَاتِ وَالْفَوَائِتِ .

**فصل :** وَالسُّنَّةُ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وَأَنْ تُقْصَرَ الْخُطْبَةُ ، ثُمَّ يَرُوحُ إِلَى الْمَوْقِفِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ سَالِمًا قَالَ لِلْحَجَّاجِ [ ٩٠/٣ ط ] يَوْمَ عَرَفَةَ : إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّةَ فَقْصِرِ الْخُطْبَةَ ، وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : صَدَقَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ تَطْوِيلَ ذَلِكَ يَمْنَعُ الرُّوَّاحَ إِلَى الْمَوْقِفِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الزَّوَالِ ، وَالسُّنَّةُ التَّعْجِيلُ فِي ذَلِكَ ، فَقَدْ رَوَى سَالِمٌ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ الْحَجَّاجَ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ : آيَةٌ <sup>(٣)</sup> سَاعَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُوحُ فِي هَذَا الْيَوْمِ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ رُحْنَا . فَلَمَّا أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَرُوحَ ، قَالَ : أَزَاغَتِ الشَّمْسُ ؟ قَالُوا : لَمْ تَزِغْ . فَلَمَّا قَالُوا : قَدْ زَاغَتْ . ارْتَحَلَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : غَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ ، صَبِيحَةَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ ، فَتَزَلَّ بِنَمِرَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُهَجِّرًا ،

وَيَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ . قَالَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،

الإنصاف

(١) فِي : بَابُ التَّهَجُّرِ بِالرُّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَ : بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ قَصْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْجُمُعِيُّ ٥ / ٢٠٤ .

(٢) الَّذِي فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ ، أَنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ حَسَانَ .

(٣) فِي م : « أَيْ » .

(٤) فِي : بَابُ الرُّوَّاحِ إِلَى عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٤٥ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمَنْزِلَةِ بِعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٠١ .

فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ، ثُمَّ رَاحَ ، فَوَقَّفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ<sup>(١)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ جَابِرٍ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا كُلُّهُ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ .

**فصل :** وَيَجُوزُ الْجَمْعُ لِمَنْ بَعَرَفَةَ مِنْ مَكِّيٍّ وَغَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بَعَرَفَةَ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ . وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ إِلَّا لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطَنِهِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسًا ، إِذَا قَالَهُ بِالْقَصْرِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ مَعَهُ مَنْ خَضَرَ مِنَ الْمَكِّيِّينَ وَغَيْرِهِمْ ، فَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِتَرْكِ الْجَمْعِ ، كَمَا أَمَرَهُمْ بِتَرْكِ الْقَصْرِ ، حِينَ قَالَ : « أَتَمُّوا ، فَإِنَّا سَفَرٌ »<sup>(٣)</sup> . وَلَوْ حُرِّمَ لَبَيْتُهُ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَلَا يُفَرِّقُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْخَطَا . وَقَدْ كَانَ عَثْمَانُ<sup>(٤)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يُتِمُّ الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ أَهْلًا بِمَكَّةَ<sup>(٥)</sup> ، وَلَمْ يَتْرِكِ الْجَمْعَ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ . وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْيَمَامَةُ ، فَخَرَجَ فَجَمَعَ بَيْنَ

و « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِهِمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ . وَكَذَا يُسْتَحَبُّ لغيرِهِ وَلَوْ مُتَّفِرِّدًا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَيَأْتِي هَذَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الْجَمْعِ بِمُزْدَلِفَةٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ، هَلْ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الخروج إلى عرفة ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٩ .

(٢) الاستذكار ١٣ / ١٣٥ .

(٣) تقدم تخريجه في ٦٠ / ٥ .

(٤) في الأصل : عمر .

(٥) سقط من : م .

المقنع ثم يروح إلى الموقف ، وعرفة كلها موقف إلا بطن عرته - وهي من [ ٧٢ ظ ] الجبل المشرف على عرفة إلى الجبال المقابلة له إلى

الشرح الكبير الصلاتين . ولم يُلغنا عن أحد من المتقدمين الخلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة ، بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره ، فالحق فيما أجمعوا عليه ، فلا يُعرج على غيره . فأما القصر ، فلا يجوز لأهل مكة . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، والزهري ، وابن جريج ، والثوري ، ويحيى القطان <sup>(١)</sup> ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر . وقال القاسم ، وسالم ، ومالك ، والأوزاعي : لهم القصر ؛ لأنهم الجمع ، فكان لهم القصر ، كغيرهم . ولنا ، أنهم في غير سفر بعيد ، فلم يجوز لهم القصر ، كغير من بعرفة ومزدلفة . قيل لأبي عبد الله ، رحمه الله : فرجل أقام بمكة ، ثم خرج إلى الحج ؟ قال : إن كان [ ٩١/٣ ] لا يريد أن يُقيم بمكة إذا رجع صلى ثم <sup>(٢)</sup> ركعتين . وذكر فعل ابن عمر ، قال : لأنَّ خروجه إلى منى وعرفة ابتداء سفر ، فإن عزم على أن يرجع ، ويُقيم بمكة ، أتم بمنى وعرفة .

١٢٨٤ - مسألة : ( ثم يروح إلى الموقف ، وعرفة كلها موقف إلا

الإنصاف يُشرع الأذان في الجمع ؟ في باب الأذان ، وتقدم في الجمع ، هل يجمع أهل مكة ويقصرون أم لا ؟

(١) يحيى بن سعيد بن فروخ التيمي القطان أبو سعيد ، الإمام الكبير ، ولد في أول سنة عشرين ومائة ، وعنى بطلب الحديث ورحل فيه وساد الأثران وانتهى إليه الحفظ . توفي سنة ثمان وتسعين ومائة . سير أعلام النبلاء ١٧٥/٩ - ١٨٨ .

(٢) سقط من : م .

بَطْنُ عُرَّةَ<sup>(١)</sup> ، وَهِيَ مِنَ الْجَبَلِ الْمُشْرِفِ عَلَى عَرَفَةَ إِلَى الْجَبَالِ الْمُقَابِلَةِ لَهُ إِلَى مَا يَلِي حَوَائِطَ بَنِي عَامِرٍ ( يَعْنِي إِذَا صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ صَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ<sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلْمَوْقِفِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ يَفْعَلُهُ . وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ مَكَانٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ النَّاسُ لِلْعِبَادَةِ ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ ، كَالْعِيدِ ، وَالْجُمُعَةِ .

**فصل : وعرفة كلها موقف ؛ لأن النبي ﷺ ، قال : « قَدْ وَقَفْتُ هَهُنَا ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » .** رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ ، قَالَ : أَتَانَا ابْنُ مَرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَنَحْنُ بِعَرَفَةَ فِي مَكَانٍ

(١) بطن عرنة : واد بلزاء عرفات .

(٢) تقدم تخريج حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

وتقدم تخريج حديث ابن عمر في صفحة ١٥٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب صفة حجة النبي ﷺ ، و : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٩ . وابن ماجه ، في : باب الموقف بعرفات ، وباب الذبيح ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠١/٢ ، ١٠١٣ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١١٩ . والدارمي ، في : باب عرفة كلها موقف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٧ . والإمام مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٥٧ ، ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٨٢ / ٤ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ رَاكِبًا . وَقِيلَ :  
الرَّاجِلُ أَفْضَلُ .

المقنع

يُبَاعِدُهُ عَمَرُو عَنْ الْإِمَامِ ، فَقَالَ : إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ ،  
يَقُولُ : « كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ  
إِبْرَاهِيمَ »<sup>(١)</sup> .

الشرح الكبير

**فصل :** وليس وادي عُرْتَةَ مِنَ الْمَوْقِفِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ الْوُقُوفُ بِهِ . قَالَ  
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِهِ لَا يُجْزِئُهُ . وَحُكِيَ عَنْ  
مَالِكٍ ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ ، وَعَلَيْهِ ذَمٌّ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ عَرَفَةَ  
مَوْقِفٌ ، وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْتَةَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّهُ لَمْ يَقِفْ  
بِعَرَفَةَ ، فَلَمْ يُجْزِئُهُ ، كَالْوَقْفِ بِمَرْذَلِفَةَ . وَحَدَّثَ عَرَفَةَ مِنَ الْجَبَلِ الْمُشْرِفِ  
عَلَى عُرْتَةَ إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ لَهُ ، إِلَى مَا يَلِي حَوَائِطَ بَنِي عَامِرٍ .

١٢٨٥ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ  
رَاكِبًا . وَقِيلَ : الرَّاجِلُ أَفْضَلُ ) الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجَبَلِ

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ رَاكِبًا . هذا المذهب ،  
[ ٦ / ٢ ] وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في « الوجيز » ، و « تذكرة

الإنصاف

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب موضع الوقوف بعرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٦ .  
والترمذی ، في : باب ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی ٤ / ١١٤ .  
وابن ماجه ، في : باب الموقف بعرفات ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠١ ، ١٠٠٢ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٤ / ١٣٧ .

(٢) في : باب الموقف بعرفات ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٢ . وفيه : « بطن عرفة » .  
كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٤ / ٨٢ .

الرَّحْمَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ؛ لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصَوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ<sup>(١)</sup> . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقِفَ رَاكِبًا ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، حَيْثُ وَقَفَ عَلَى رَاحِلَتِهِ . وَقِيلَ : الرَّاجِلُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْفَ عَلَى الرَّاحِلَةِ . وَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا . وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ إجماعًا ، نَذَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ابن عَبْدُوسُ ، و « الْمَنُور » ، و « الْمُتَّحِب » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَب » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَب » ، وَالْمُسْتَوْعِب » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِص » ، و « الْمُحَرَّر » ، و « الرَّاعِيَتَيْن » ، و « الْحَاوِيَتَيْن » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : الرَّاجِلُ أَفْضَلُ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِق » ، وَقَالَ : نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْحَارِثِ . انْتَهَى . وَقِيلَ : الْكُلُّ سَوَاءٌ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِأَيِّ الْخَطَابِ . وَعَنْهُ ، التَّوَقُّفُ عَنِ الْجَوَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ رَاكِبًا . ذَكَرَهَا فِي « الرَّاعِيَةِ » .

**فائدة :** قَالَ فِي « الْفُرُوع » ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ : فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ الْحَجِّ عَلَيْهَا . يَعْنِي ، هَلِ الْحَجُّ مَاشِيًا أَوْ رَاكِبًا ، أَوْ هُمَا سَوَاءٌ ؟ وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِئْتِصَار » ، وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ فِي « مُفْرَدَاتِهِ » : الْمَشْيُ أَفْضَلُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْأَخْبَارَ فِي ذَلِكَ . وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُبَّادِ ، وَعَنْدَ الشَّيْخِ تَقْيِ الدِّينِ ، أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ . وَنَصَّهُ فِي مُوَصَّرٍ بِحُجَّةٍ ، يُحَجُّ عَنْهُ رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا .

**تنبيه :** قَوْلُهُ : عِنْدَ الصَّخْرَاتِ ، وَجَبِلَ الرَّحْمَةَ . هَكَذَا قَالَ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ

(١) انظر تخريج حديثه الطويل في ٣٦٣/٨ .

وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ ، وَمِنْ قَوْلٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي .

المتن

١٢٨٦ - مسألة : ( وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ ، وَمِنْ قَوْلٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ [ ٩١/٣ ط ] أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ تُرْجَى فِيهِ الْإِجَابَةُ ، وَلِذَلِكَ أَحْبَبْنَا لَهُ الْفِطْرَ ، لِيَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الدُّعَاءِ ، مَعَ أَنَّ صَوْمَهُ بَغِيرَ عَرَفَةَ يَعْدِلُ سَنَتَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ فِي « سُنَنِهِ » <sup>(١)</sup> ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ أَنْ يَغْتَقِ اللَّهَ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَإِنَّهُ لَيَذْنُو عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةُ ، فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ » . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْتَارَ الْمَأْثُورَ مِنَ

الشرح الكبير

فِي « الْفَائِقِ » : قُلْتُ : الْمَسْنُونُ تَحْرِي مَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ <sup>(٢)</sup> يَثْبُتْ فِي جَبَلِ الرَّحْمَةِ دَلِيلٌ . انْتَهَى .

الإيضاح

(١) في : باب الدعاء بعرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٣/٢ . كما أخرجه مسلم ، في : باب في فضل الحج والعمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٣/٢ . والنسائي ، في : باب ما ذكر في يوم عرفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٠٢/٥ .

(٢) سقط من : الأصل ، ط .



الشرح الكبير

الأذعية ، مثل ما روى عن علي ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أَكْثَرُ دُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ، وَدُعَائِي عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي »<sup>(١)</sup> . وكان ابن عمر ، رضي الله عنهما ، يقول : الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ ، واللهِ الْحَمْدُ ، الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ ، الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ ، لا إله إلا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، له الْمُلْكُ وله الْحَمْدُ ، اللَّهُمَّ اهْدِنِي بِالْهُدَى ، وَفِنِي بِالتَّقْوَى ، وَاغْفِرْ لِي فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى . وَيُرَدُّ يَدَيْهِ ، وَيَسْكُتُ قَدْرَ مَا كَانَ إِنْسَانٌ قَارِئًا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ويقول مثل ذلك ، ولم يزل يفعل ذلك حتى أفاض . وسئل سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَفْضَلِ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . فَقِيلَ لَهُ : هَذَا ثَنَاءٌ وَلَيْسَ بِدُعَاءٍ . فَقَالَ : أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :  
 اذْكُرْ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ إِنَّ شَيْمَتَكَ الْحَيَاءُ  
 إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ  
 وَرَوَى أَنَّ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ : « اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَرَى مَكَانِي ،

الإنصاف

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب أفضل الدعاء ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١١٧/٥ . وضعف إسناده .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت من قصيدة يمدح بها عبد الله بن جدعان . والبيان في : الاشتقاق ١٤٣ ، والأغاني ٣٢٨ / ٨ ، والأول في : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٦٥ .

وَتَسْمَعُ كَلَامِي ، وَتَعْلَمُ سِرِّي وَعَلَانِيَتِي ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِي ، أَنَا الْبَائِسُ الْفَقِيرُ ، الْمُسْتَغِيثُ الْمُسْتَجِيرُ ، الْوَجِلُ الْمُسْتَفِيقُ ، الْمُقَرَّرُ الْمُعْتَرَفُ بِذَنْبِهِ ، أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمُسْكِينِ ، وَأُبْتَهِلُ إِلَيْكَ ابْتِهَالُ الْمُذْنِبِ الدَّلِيلِ ، وَأَدْعُوكَ دُعَاءَ الْحَائِفِ الْمُسْتَجِيرِ ، مَنْ خَضَعْتَ <sup>(١)</sup> لَكَ رَقَبَتَهُ ، وَذَلَّ لَكَ جَسَدَهُ ، وَفَاضَتْ لَكَ عَيْنُهُ ، وَرَغِمَ <sup>(٢)</sup> لَكَ أَثْفُهُ <sup>(٣)</sup> . وَرُؤِينَا عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَغْرَابِيًّا ، وَهُوَ مُسْتَلْقٍ بِعَرَفَةَ ، يَقُولُ : إِلَهِي مَنْ أَوْلَى بِالزَّلَّلِ وَالتَّقْصِيرِ مِنِّي وَقَدْ خَلَقْتَنِي ضَعِيفًا ، وَمَنْ أَوْلَى بِالْعَفْوِ عَنِّي مِنْكَ وَعِلْمِكَ [٢٩٢/٣] فِي سَابِقٍ ، وَأَمْرُكَ بِي مُحِيطٌ ، أَطَعْتُكَ بِإِذْنِكَ وَالْمِنَّةُ لَكَ ، وَعَصَيْتُكَ بِعِلْمِكَ وَالْحُجَّةُ لَكَ ، فَاسْأَلْكَ بِوُجُوبِ حُجَّتِكَ وَانْقِطَاعِ حُجَّتِي ، وَبِفَقْرِي إِلَيْكَ ، وَغِنَاكَ عَنِّي ، أَنْ تُعْفِرَ لِي وَتُرَحِّمَنِي . إِلَهِي لَمْ أَحْسِنَ حَتَّى أُعْطَيْتَنِي ، وَلَمْ أَسْأَلْ حَتَّى قَضَيْتَ عَلَيَّ ، اللَّهُمَّ أَطَعْتُكَ بِنِعْمَتِكَ فِي أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَيْكَ ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَمْ أَعْصِكَ فِي أَبْعَضِ الْأَشْيَاءِ إِلَيْكَ ، الشَّرِّكَ بِكَ ، فَاعْفِرْ لِي مَا بَيْنَهُمَا ، اللَّهُمَّ أَنْتَ أَنْسُ الْمُؤْنِسِينَ لِأَوْلِيَائِكَ ، وَأَقْرَبُهُم بِالْكِفَايَةِ مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ عَلَيْكَ ، تُشَاهِدُهُمْ فِي ضَمَائِرِهِمْ ، وَتَطْلُعُ عَلَى سَرَائِرِهِمْ ، وَسِرِّي اللَّهُمَّ لَكَ مَكْشُوفٌ ، وَأَنَا إِلَيْكَ مَلْهُوفٌ ، إِذَا أَوْحَشْتَنِي الْغُرْبَةَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « خَشَعْتَ » .

(٢) رَغِمَ : مِثْلَةُ الْغَيْنِ : ذَلَّ .

(٣) أَوْرَدَهُ الْهَيْثُمِيُّ فِي : جَمْعِ الزَّوَائِدِ ٢٥٣/٣ . وَعَزَاهُ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ .

آتْسِنِي ذِكْرَكَ ، وَإِذَا أَصَمْتُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْهُمُومِ لَجَأْتُ إِلَيْكَ ، اسْتِجَارَةً  
بِكَ ، عَلِمًا بِأَنَّ أَرْزَمَ الْأُمُورِ بِيَدِكَ ، وَمَصْدَرَهَا عَنْ قَضَائِكَ . وَكَانَ  
إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ قَدْ آوَيْتَنِي مِنْ ضَنَائِي ، وَبَصَّرْتَنِي  
مِنْ عَمَائِي ، وَأَتَقَذَّنِي مِنْ جَهْلِي وَجَفَائِي ، أَسْأَلُكَ مَا يَتِمُّ بِهِ فَوْزِي ، وَمَا  
أَوْمُلُ فِي عَاجِلِ دُنْيَايَ وَدِينِي ، وَمَأْمُولِ أَجَلِي وَمَعَادِي ، ثُمَّ مَا لَا أُبْلُغُ أَدَاءَ  
شُكْرِهِ ، وَلَا أَنَالُ إِحْصَاءَهُ وَذِكْرَهُ ، إِلَّا بِتَوْفِيقِكَ وَإِلْهَامِكَ ، أَنْ هَيَّجَتْ  
قَلْبِي الْقَاسِي عَلَى الشُّخُوصِ إِلَى حَرَمِكَ ، وَقَوَّيْتُ أَرْكَانِي الضَّعِيفَةَ لِزِيَارَةِ  
عَبِيقِ بَيْتِكَ ، وَنَقَلْتُ بَدَنِي لِإِشْهَادِي مَوَاقِفَ حَرَمِكَ ، اقْتِدَاءً بِسُنَّةِ  
خَلِيلِكَ ، وَاحْتِدَاءً عَلَى مِثَالِ رَسُولِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِآثَارِ خَيْرَتِكَ وَأَنْبِيَائِكَ  
وَأَصْفِيَائِكَ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَأَدْعُوكَ فِي مَوَاقِفِ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ،  
وَمَنَاسِلِكَ السُّعْدَاءِ ، وَمَشَاهِدِ الشُّهَدَاءِ ، دُعَاءَ مَنْ أَتَاكَ لِرَحْمَتِكَ رَاجِيًا ،  
وَعَنْ وَطْنِهِ نَائِيًا ، وَلِقَضَاءِ نُسُكِهِ مُؤَدِّيًا ، وَلِفَرَائِضِكَ قَاضِيًا ، وَلِكِتَابِكَ  
تَالِيًا ، وَلِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ دَاعِيًا مُلَبِّيًا ، وَلِقَلْبِهِ شَاكِيًا ، وَلَذَنْبِهِ خَاشِيًا ، وَلِحَظِّهِ  
مُحْطَطًا ، وَلِرَهْنِهِ مُغْلِقًا ، وَلِنَفْسِهِ ظَالِمًا ، وَلَجُرْمِهِ عَالِمًا ، دُعَاءَ مَنْ عَمَّتْ  
عُيُوبُهُ ، وَكَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَتَصَرَّمتْ أَيَّامُهُ ، وَاشْتَدَّتْ فَاقَتُهُ ، وَانْقَطَعَتْ  
مَدَّتُهُ ، دُعَاءَ مَنْ لَيْسَ لَذَنْبِهِ سِوَاكَ غَافِرًا ، وَلَا لَعْنِيهِ غَيْرُكَ مُصْلِحًا ، وَلَا  
لَضَعْفِهِ غَيْرُكَ مُقَوِّيًا ، وَلَا لَكَسْرِهِ غَيْرُكَ جَابِرًا ، وَلَا لِمَأْمُولِ خَيْرٍ غَيْرُكَ  
مُعْطِيًا ، اللَّهُمَّ وَقَدْ أَصْبَحْتُ فِي بَلَدٍ حَرَامٍ ، وَيَوْمٍ حَرَامٍ فِي شَهْرٍ حَرَامٍ ،

في قيامٍ من خير الأنام ، أسألك أن لا تجعلني أشقى خَلْقِكَ الْمُذْنِبِينَ  
عندك ، ولا أخيبَ الرَّاجِينَ لَدَيْكَ ، ولا أحرِمَ الآمِلِينَ لِرَحْمَتِكَ الرَّائِرِينَ  
لِبَيْتِكَ ، ولا أخسِّرَ الْمُتَقَلِّبِينَ مِنْ بِلَادِكَ ، اللَّهُمَّ وقد كان من تقصيري ما  
قد عَرَفْتُ ، ومن [ ٩٢/٣ ظ ] تَوْبِيْقِي نَفْسِي ما قد عَلِمْتُ ، ومن مَظَالِمِي  
ما قد أَحْصَيْتَ ، فكم من كَرْبٍ منه قد نَجَّيْتُ ، وكم من غَمٍّ قد جَلَّيْتُ ،  
ومن هَمٍّ قد فَرَّجْتُ ، ودُعَاءٍ قد اسْتَجَبْتُ ، وشِدْقٍ قد أَرَلْتُ ، ورجاءٍ قد  
أُنَلْتُ ، مِنْكَ النِّعْمَاءُ ، وَحُسْنُ الْقَضَاءِ ، وَمِثْنَى الْجَفَاءِ ، وطولُ  
الاسْتِقْصَاءِ ، وَالتَّقْصِيرُ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِكَ ، لك النِّعْمَاءُ يا مَحْمُودُ ، فلا  
يَمْنَعُكَ يا مَحْمُودُ مِنْ إعْطَائِي مَسْأَلَتِي مِنْ حَاجَتِي إِلَى حَيْثُ انْتَهَى لَهَا سُؤْلِي  
ما تَعْرِفُ مِنْ تَقْصِيرِي ، وما تَعْلَمُ مِنْ ذُنُوبِي وَعُيُوبِي ، اللَّهُمَّ فَاذْعُوكَ  
رَاغِبًا ، وَأَنْصِبْ لَكَ وَجْهِي طَالِبًا ، وَأَضْعُ لَكَ خَدْيَ مُذْنِبًا رَاهِبًا ، فَتَقَبَّلْ  
دُعَائِي ، وَارْحَمْ ضَعْفِي ، وَأَصْلِحْ فَسَادَ مِنْ أَمْرِي ، واقْطَعْ مِنَ الدُّنْيَا  
هَمِّي ، واجْعَلْ فيما عندك رَغْبَتِي ، اللَّهُمَّ واقْلِبْنِي مُتَقَلِّبَ الْمُذْرِكِينَ  
لِرَجَائِهِمْ ، الْمُقْبُولِ دُعَاؤُهُمْ ، الْمُفْلُوجِ حُجَّتُهُمْ <sup>(١)</sup> ، الْمَبْرُورِ حُجَّتِهِمْ ،  
الْمَغْفُورِ ذَنْبِهِمْ ، الْمَحْطُوطِ خَطَايَاهُمْ ، الْمَمْحُورِ سَيِّئَاتِهِمْ ، الْمَرْشُودِ  
أَمْرُهُمْ ، مُتَقَلِّبَ مَنْ لَا يَعْصِي لَكَ بَعْدَهُ أَمْرًا ، وَلَا يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ مَأْتِمًا ،  
وَلَا يَرْكَبُ بَعْدَهُ جَهْلًا ، وَلَا يَحْمِلُ بَعْدَهُ وَزْرًا ، مُتَقَلِّبَ مَنْ عَمَرَتْ قَلْبَهُ  
بِذِكْرِكَ ، وَلِسَانَهُ بِشُكْرِكَ ، وَطَهَّرْتَ الْأَنْفُسَ مِنْ بَدَنِهِ ، وَاسْتَوْدَعْتَ

وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ  
النَّحْرِ ، فَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ ،  
ثُمَّ حَجَّه .

الشرح الكبير الهُدَى قَلْبَهُ ، وَشَرَحَتْ بِالْإِسْلَامِ صَدْرَهُ ، وَأَقَرَّرَتْ بِعَفْوِكَ قَبْلَ الْمَمَاتِ  
عَيْنَهُ ، وَأَغْضَضَتْ عَنِ الْمَائِمِ بَصَرَهُ ، وَاسْتَشْهَدَتْ فِي سَبِيلِكَ نَفْسَهُ ،  
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا  
كَثِيرًا ، كَمَا يَحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .  
وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنَ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ .

فصل : ( وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ  
يَوْمَ النَّحْرِ ، فَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ ، ثُمَّ  
حَجَّه ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الْوُقُوفِ طُلُوعُ الْفَجْرِ  
مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ . قَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَقُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ  
الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ جَمْعٍ . قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : فَقُلْتُ لَهُ : أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا أَوَّلُهُ فَمِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ

قوله : وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ .  
وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقدمه في  
« الفروع » وغيره . وهو مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وقال ابنُ بَطَّةَ ، وأبو حَفْصٍ : وَقْتُ  
الْوُقُوفِ ، مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ . وَحُكِيَ رِوَايَةُ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَاخْتَارَهُ

(١) أخرجه البيهقي بنحوه ، في : باب إدراك الحج بإدراك عرفة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى  
١٧٤ / ٥ .

عَرَفَةً ، فَمَتَى حَصَلَ بَعْرَفَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : أَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةٍ . وَاخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ . وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ذَلِكَ إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا وَقَفَ بَعْدَ الزَّوَالِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ ، وَقَضَى تَفَتُّهُ »<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةٍ ، فَكَانَ وَقْتُاً لِلْوُقُوفِ ، كَمَا بَعْدَ الزَّوَالِ ، [ ٩٣/٣ د ] وَتَرَكَ الْوُقُوفَ فِيهِ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ وَقْتُاً لَهُ ، كَمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ . وَإِنَّمَا وَقَفُوا فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ ، وَلَمْ يَسْتَوْعِبُوا وَقْتُ الْوُقُوفِ .

**فصل :** وكيفما حَصَلَ بَعْرَفَةٌ وَهُوَ عَاقِلٌ أَجْزَأَهُ ؛ قَائِمًا ، أَوْ جَالِسًا ، أَوْ رَاكِبًا ، أَوْ نَائِمًا وَإِنْ مَرَّ بِهَا مُجْتَازًا<sup>(٢)</sup> ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَرَفَةٌ ، أَجْزَأَهُ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاقِفًا إِلَّا بِالْإِرَادَةِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

إِنْصَافٍ شَيْخُنَا ، يَعْنِي بِهِ الشَّيْخُ ثَقِيُّ الدِّينِ ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا .

تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : فَمَنْ حَصَلَ بَعْرَفَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ ، تَمَّ حُجُّهُ ، وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، فَاتَهُ الْحُجُّ . أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ مِنَ الْمَجْنُونِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَكَذَا لَا يَصِحُّ وَقُوفُ السُّكْرَانِ ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي

(١) تقدم تخريجه في ٣٤٦/٨ .

(٢) في النسخ : مختارًا . وانظر المعنى ٢٧٥/٥ .

« وَقَدْ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا » . ولأنه حصل بعرفة في زمن الوقوف وهو عاقل ، فأجزأه ، كما لو علم . وإن وقف وهو مُعْمَى عليه أو مَجْنُون ، ولم يُفَقَ حتى خَرَجَ منها ، لم يُجزئه . وهو قول الحسن ، والشافعي ، وأبي ثور ، وابن المنذر . وقال عطاء في المُعْمَى عليه : يُجزئه . وهو قول مالك ، وأصحاب الرأي . وقد تَوَقَّفَ أحمد في هذه المسألة ، وقال : الحسن يقول : بطل حجّه ، وعطاء يُرخصُ فيه . وذلك لأنه لا يُعتبر له نيّة ولا طهارة ، ويصحّ من التائب ، فصَحَّ من المُعْمَى عليه ، كالمبّيت بمزدلفة . ووجه الأول ، أنه رُكِنَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، فلم يصحّ من المُعْمَى عليه ، كسائر أركانه . قال ابن عقيّل : والسكّران كالمُعْمَى عليه ؛ لأنه زائل العقل بغير نوم . فأما التائب فهو في حكم المُستَيْقِظ ، يُجزئه الوقوف .

**فصل :** وتسنّ له الطهارة . قال أحمد : يُستحبّ أن يشهد المناسك كلّها على وضوء ، كان عطاء يقول : لا يُفَضَى شَيْءٌ مِنَ الْمَنَاسِكِ إِلَّا عَلَى وَضُوءٍ . ولا يجب ذلك . وحكاه ابن المنذر إجماعاً . وفي قول النبيّ

« الْمُعْنَى » ، و « الشرح » ، وغيرهما ، كإحرام وطواف ، بلا نزاع فيهما . الإنصاف  
وقيل : يصحّ . وهو ظاهر ما قدّمه في « المُحرّر » . ويذخّل في كلام المُصنّف -  
أغنى في قوله : وهو عاقل - التائب والجاهل بها . وهو الصحيح من المذهب . قال  
في « الفروع » : ويصحّ مع نوم وجهل بها ، في الأصحّ . قال في « الفائق » :  
يصحّ من التائب ، في أصحّ الوجهين . وقدّمه في الجاهل بها . وصحّحه في  
« التلخيص » ، و « القواعد الأصولية » ، في التائب . وجزم به في « المُعْنَى » ،

وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، فَاتَهُ الْحَجُّ . وَمَنْ وَقَفَ بِهَا نَهَارًا ، وَدَفَعَ قَبْلَ

المقنع

صَلَّى لِعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « أَفْعَلَى مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ »<sup>(١)</sup> . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ جَائِزٌ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . وَوَقَفَتْ عَائِشَةُ بِعَرَفَةَ حَائِضًا ، بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَا يُشْتَرَطُ سِتَارَةٌ ، وَلَا اسْتِقبالٌ ، وَلَا نِيَّةٌ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، قِيَاسًا عَلَيْهَا .

الشرح الكبير

١٢٨٧ - مسألة : ( وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، فَاتَهُ الْحَجُّ ) لقول النبي ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةُ ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ جَمْعٍ ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . يُدُلُّ عَلَى فَوَاتِهِ بِخُرُوجِ لَيْلَةِ جَمْعٍ . وَلِحَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، وَلِأَنَّهُ رُكْنٌ لِلْعِبَادَةِ ، فَلَمْ يَتِمَّ بِدُونِهِ ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ .

١٢٨٨ - مسألة : ( وَمَنْ وَقَفَ بِهَا نَهَارًا ، وَدَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ

و « الشَّرْحُ » فِيهَا . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ فِيهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَالْأَظْهَرُ صِحَّتُهُ مَعَ التَّوَمُّرِ ، دُونَ الْإِغْمَاءِ وَالْجَهْلِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » : لَا يَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِهَا . وَتَبِعَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ .  
قوله : وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، فَاتَهُ الْحَجُّ . بِلَا نِزَاعٍ .

قوله : وَمَنْ وَقَفَ بِهَا نَهَارًا ، وَدَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ،

(١) تقدم تخريجه في ١١١/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٨١/٨ .



## غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ .

المنع

الشمس ، فعلية دَمٌ ( يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ . رَوَاهُ جَابِرٌ [ ٩٣/٣ ط ] وَغَيْرُهُ . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(١)</sup> . فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، فَحُجَّتْ صَحِيحٌ فِي قَوْلِ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ ، إِلَّا مَالِكًا ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا حَاجَ لَهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ <sup>(٢)</sup> : لَا تَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ قَالَ بِقَوْلِ مَالِكٍ ، وَوَجَّهَ قَوْلَهُ مَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَاتِ بَلِيلٍ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتِ بَلِيلٍ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ ، فَلْيُحِلِّ بِعُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ » <sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْمَزْدَلِفَةِ ، حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِ طًى ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي ، وَأَتَعَيْتُ نَفْسِي ، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ

وعليه الأصحاب . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . الْإِنْصَافُ . وَعَنْهُ ، لَا دَمَ عَلَيْهِ ، كَوَاقِفٍ لَيْلًا . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، فِي مَنْ نَسِيَ نَفَقَتَهُ بَيْتِي ، وَهُوَ بِعَرَفَةَ ، يُخْبِرُ <sup>(٤)</sup> الْإِمَامَ ، فَإِذَا أِذِنَ لَهُ ، ذَهَبَ ، وَلَا يُرْجَعُ . قَالَ الْقَاضِي : فَرَّخَصَ لَهُ لِلْعُذْرِ . وَعَنْهُ ، يُلْزَمُ مَنْ دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ دَمٌ ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ الْغُرُوبِ .

(١) تقدم تحريمه في صفحة ٨٧ .

(٢) انظر الاستذكار ٣٤/١٣ .

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢٤١/٢ . وقال : رحمه بن مصعب ضعيف ولم يأت به غيره .

(٤) في الأصل ، ط : « يغير » .

مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى ثَقَلَتُهُ »<sup>(١)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلِأَنَّهُ وَقَفَ فِي زَمَنِ الْوُقُوفِ ، أَشْبَهَ اللَّيْلَ . فَأَمَّا خَبْرُهُ ، فَأَيْمًا خَصَّ اللَّيْلَ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتِ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِذَا كَانَ بَعْدَ النَّهَارِ ، فَهُوَ آخِرُ وَقْتِ الْوُقُوفِ ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَهَا »<sup>(٢)</sup> . وَعَلَى مَنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ دَمٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو نُوَيْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً فَعَلِيهِ دَمٌ<sup>(٣)</sup> . وَيُجْزِئُهُ شَاةٌ . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْحَسَنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَاجِبٌ لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ بِفَوَاتِهِ ، فَلَمْ يُوجِبْ بَدَنَةٌ ، كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ .

تَنْبِيهِ : مَحَلُّ وَجوبِ الدَّمِ ، إِذَا لَمْ يُعْدَلْ إِلَى الْمَوْقِفِ قَبْلَ الْغُرُوبِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْإِيضَاحِ » : وَلَمْ يُعْدَلْ إِلَى الْمَوْقِفِ قَبْلَ الْفَجْرِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « مُفْرَدَاتِهِ » . فَإِنْ عَادَ إِلَى الْمَوْقِفِ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ قَبْلَ الْفَجْرِ ، عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : عَلَيْهِ دَمٌ ، وَلَوْ عَادَ مُطْلَقًا . وَفِي « الْوَاضِحِ » ، وَلَا عُذْرَ .

(١) تقدم تخريجه في ٣٤٦/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٩/٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٢٥/٨ .

وَإِنْ وَاثَاهَا لَيْلًا فَوَقَفَ بِهَا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

**فصل :** فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، ثُمَّ عَادَ نَهَارًا ، فَوَقَفَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ بِالذَّفْعِ لَزِمَهُ الدَّمُ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِرُجُوعِهِ ، كَمَا لَوْ عَادَ بَعْدَ الْغُرُوبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَتَى بِالْوَاجِبِ ، وَهُوَ الْوُقُوفُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ ، كَمَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحَرِّمٍ ، ثُمَّ رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ . فَإِنْ لَمْ يَعُدْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْوُقُوفَ حَالَ الْغُرُوبِ ، وَقَدْ فَاتَهُ بِخُرُوجِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحَرِّمٍ ، فَأَحْرَمَ دُونَهُ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ .

١٢٨٩ - مسألة : ( وَمَنْ وَاثَاهَا لَيْلًا فَوَقَفَ بِهَا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ) إِذَا

فَاتِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ الذَّفْعُ مَعَ الْإِمَامِ ، فَلَوْ دَفَعَ قَبْلَهُ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، وَاجِبٌ ، وَعَلَيْهِ يَتَرَكُهُ دَمٌ . اخْتَارَهُ الْخَرَقِيُّ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْوَاجِبَاتِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ خَافَ قُوَّةَ الْوُقُوفِ إِنْ صَلَّى صَلَاةَ آمِنٍ ، فَقِيلَ : يُصَلِّي صَلَاةَ خَائِفٍ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : تُقَدَّمُ الصَّلَاةُ وَلَوْ فَاتَ الْوُقُوفُ . قُلْتُ : وَفِيهِ [ ٦/٢ ط ] بُعْدٌ ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَكْثَرِ . وَقِيلَ : يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِلَى أَمْنِهِ . وَهُوَ أَحْتِمَالٌ فِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَالْأَوَّلَانِ أَحْتِمَالَانِ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . وَتُقَدَّمُ ذَلِكَ فِي آخِرِ بَابِ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ .

قوله : وَإِنْ وَاثَاهَا لَيْلًا فَوَقَفَ بِهَا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . بِلَا نِزَاعٍ .

ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً أُسْرِعَ .

لم يَأْتِ عَرَفَةَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَلَمْ يُدْرِكْ جُزْءًا مِنَ النَّهَارِ ، فَوَقَفَ بِهَا لَيْلًا ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَاتِ بَلِيلٍ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ »<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ جُزْءًا [ ٩٤/٣ ] مِنَ النَّهَارِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْهُ .

١٢٩٠ - مسألة : ( ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ) وَالْوَقَارُ ( فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً أُسْرِعَ ) لِقَوْلِ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي حَدِيثِهِ : فَلَمْ يَزَلْ واقفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا ، حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ ، فَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ شَتَّى الْقَصَواءَ بِالزُّمَامِ ، حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لِيُصِيبُ مَوْزِكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ »<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أُسَامَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ الْعَنْقَ<sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً نَصَّ . يَعْنِي أُسْرِعَ . قَالَ هِشَامٌ : النَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

قوله : ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ . وَهَذَا بَلَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٧١ .

(٢) تقدم تخريج حديث جابر في ٣٦٣/٨ .

(٣) العنق : ضرب من السير فسيح سريع .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب السير إذا دفع من عرفة ، من كتاب الحج ، وفي : باب السرعة في السير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٠ ، ٤ / ٧٠ ، ٣ / ٢٢٦ . ومسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٣٦/٢ =

الشرح الكبير

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ دَفْعُهُ مَعَ الْإِمَامِ ، أَوْ الْوَالِي الَّذِي إِلَيْهِ أَمْرُ الْحَجِّ مِنْ قَبْلِهِ ، وَلَا يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَدْفَعُوا حَتَّى يَدْفَعَ .** قَالَ أَحْمَدُ : مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ . وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، قَالَ : مَا وَجَدْتُ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ سَهَّلَ فِيهِ ، كُلُّهُمْ يُشَدِّدُ فِيهِ .

**فصل : وَيَكُونُ مُلَيَّبًا ذَاكِرًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ ، وَهُوَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَشَدُّ تَأْكِيدًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَادَّأَافُضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(١)</sup> .** الْآيَةُ . وَلِأَنَّهُ زَمَنُ الاسْتِشْعَارِ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّلْبَسِ بِعِبَادَتِهِ ، وَالسَّعْيِ إِلَى شَعَائِرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُلَبَّى . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبَّى حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

الإنصاف

نزاع . لَكِنْ قَالَ أَبُو حَكِيمٍ : وَيَكُونُ مُسْتَفِيرًا .

= كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٤٧/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفِ السَّيْرِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَبَابِ الرِّخْصَةِ لِلضَّعْفَةِ أَنْ يَصْلُوا يَوْمَ النَّحْرِ الصَّبِيحَ بِمَنْى ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَجْتَمِعُ ٥ / ٢٠٨ ، ٢١٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢ / ١٠٠٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ السَّيْرِ فِي الدَّفْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٩٢ . (١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٤/٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ إِدَامَةِ الْحَاجِّ التَّلْبِيَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٣١ ، ٩٣٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٢١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مَنْ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١٥٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّلْبِيَةِ فِي السَّيْرِ ، وَ : بَابِ التَّكْبِيرِ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ ، وَ : بَابِ قَطْعِ الْمَحْرَمِ التَّلْبِيَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَمِعُ ٥ / ٢١٧ ، ٢٢٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ يَقْطَعُ الْحَاجِّ التَّلْبِيَةَ ، مِنْ كِتَابِ =

فَإِذَا وَصَلَ مُزْدَلِفَةَ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ قَبْلَ حَطِّ الرَّحَالِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْضِيَ عَلَى طَرِيقِ الْمَازِمِينَ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَكَهَا<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ سَلَكَ غَيْرَهَا ، جَازَ ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ .

١٢٩١ - مسألة : ( فَإِذَا وَصَلَ مُزْدَلِفَةَ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ قَبْلَ حَطِّ الرَّحَالِ ) السُّنَّةُ لِمَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَصِلَ مُزْدَلِفَةَ ، فَيَجْمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، بغيرِ خِلَافٍ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ ، أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَجْمَعَ الْحَاجُّ بِجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا . رَوَاهُ جَابِرٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَسَامَةُ<sup>(٣)</sup> ، وَغَيْرُهُمْ . وَأَحَادِيثُهُمْ صِحَاحٌ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ قَبْلَ حَطِّ الرَّحَالِ ، وَأَنْ يُقِيمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً ؛ لِمَا رَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، فَقُلْتُ لَهُ :

= المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١١/٢ . والدارمي ، في : باب في رمي الجمار يرميها راكبا ، من كتاب

المناسك . سنن الدارمي ٦٢ / ٢ ، ٦٣ ، والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٦ .

(١) المازمان : موضع بمكة بين المشعر الحرام وعرفة ، وهو شعب بين جبلين ، يفضى آخره إلى بطن عرنة .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٣١/٢ .

(٣) تقدم تخريج حديث جابر في ٣٦٣/٨ .

وحديث ابن عمر ، أخرجه البخاري ، في : باب يصل المغرب ثلاثا ... ، من كتاب تقصير الصلاة ، وفي : باب النزول بين عرفة وجمع ، و : باب من جمع بينهما ولم يتطوع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ . ومسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ١ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٢ / ٩٣٧ ، ٩٣٨ . وأبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٨ . والنسائي ، في : باب الوقت الذي يجمع فيه ... ، و : باب الحالة التي =

الصلاة يا رسول الله . فقال : « الصَّلَاةُ أَمَامُكَ » . فَرَكِبَ ، فَلَمَّا جَاءَ مُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ سَبْعَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَتَيْنِ [ ٩٤/٣ ظ ] بِلَا أَذَانٍ ؛ ابْنُ عُمَرَ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى إِقَامَةٍ لِلأُولَى فَلَا بَأْسَ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ؛ لِمَارْوَى ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أَذِنَ لِلأُولَى وَأَقَامَ لِلثَّانِيَةِ ، فَحَسَنٌ ؛ فَإِنَّهُ مَرْوِيُّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ ، وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِسَائِرِ الْفَوَائِدِ وَالْمَجْمُوعَاتِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَبْنِ ثَوْرٍ . وَاخْتَارَ

= يجمع فيها ... ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الإقامة لمن جمع بين الصلاتين ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢ / ١٤ ، ١٥ ، ٢١٠ / ٥ .

وحديث أسامة ، أخرجه البخاري ، في : باب إسباغ الوضوء ... ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١ / ٤٧ ، ٢ / ٢٠١ . ومسلم ، في : باب الإقاضة من عرفات إلى المزدلفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ . وأبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ . والنسائي ، في : باب كيف الجمع ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ١ / ٢٣٥ ، ٢١٠ / ٥ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ .

(١) انظر تخریج حديث أسامة السابق .

(٢) انظر تخریج حديث ابن عمر السابق .

وإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ ، تَرَكَ السُّنَّةَ [٧٣] وَأَجْزَاهُ .

الشرح الكبير

الْخَرْقِيُّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هُوَ آخِرُ قَوْلِي أَحْمَدَ ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُهُ أُسَامَةً ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَدِيفَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْذَنْ لِلأَوَّلَى هُنَا ؛ لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ وَقْتِهَا ، بِخِلَافِ الْمَجْمُوعَتَيْنِ بَعْرَفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانَيْنِ<sup>(١)</sup> . وَإِقَامَتَيْنِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَاتَّبَعَ السُّنَّةَ أُولَى . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٢)</sup> : لَا أَعْلَمُ فِيمَا قَالَهُ مَالِكٌ حَدِيثًا مَرْفُوعًا بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بِالتَّأْذِينِ لِلثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا قَدْ تَفَرَّقُوا لِعَشَائِهِمْ ، فَأَذَّنَ لَجْمَعِهِمْ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْعِشَاءَ بِمَرْذَلَةٍ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

**فصل :** وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَتَطَوَّعَ بَيْنَهُمَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ . وَقَدَرُوهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ يَتَطَوَّعُ بَيْنَهُمَا . وَرَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، حَدِيثُ أُسَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا . وَحَدِيثُهُمَا أَصَحُّ .

١٢٩٢ - مَسْأَلَةٌ : ( وَإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَأَجْزَاهُ ) وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَعُرْوَةُ ، وَالْقَاسِمُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو

الإنصاف

(١) ق م : ؛ بِأَذَانٍ .

(٢) فِي الْأَسْتِذْكَارِ ١٥٢/١٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، ق : فِي بَابِ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

٢٠٢ / ٢ .



وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ بِمُزْدَلِفَةٍ أَوْ بِعَرَفَةَ ، جَمَعَ وَحَدَهُ .  
المنع

حَنِيفَةً ، وَالتَّوَرَى : لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، فَكَانَ  
نُسْكَأَ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ  
كُلَّ صَلَاتَيْنِ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جَازَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ  
بِعَرَفَةَ ، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَفْضَلِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْتَطِلُ بِالْجَمْعِ  
بِعَرَفَةَ .

١٢٩٣ - مَسْأَلَةٌ : ( وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةَ أَوْ بِمُزْدَلِفَةٍ ،  
جَمَعَ وَحَدَهُ ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّهُ إِذَا فَاتَهُ الْجَمْعُ مَعَ الْإِمَامِ بِمُزْدَلِفَةٍ ،  
أَنَّهُ يَجْمَعُ وَحَدَهُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا تُصَلَّى فِي وَقْتِهَا . وَكَذَلِكَ لَوْ قَرَّقَ  
بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَبْتَطِلِ الْجَمْعُ . وَقَدْ رَوَى أُسَامَةُ ، قَالَ : ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ،  
فَصَلَّى الْمَعْرَبُ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ ،  
فَصَلَّاهَا<sup>(٢)</sup> . وَكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ فَاتَهُ الْجَمْعُ مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةَ بَيْنَ الظُّهْرِ  
وَالْعَصْرِ ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ وَحَدَهُ أَيْضًا . فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ،  
وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، [ ٩٥/٣ ]  
وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ النَّحْجِيُّ ، وَالتَّوَرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجْمَعُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ ؛  
لِأَنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتًا مَخْدُودًا ، وَإِنَّمَا تَرِكَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ مَعَ الْإِمَامِ ،  
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامًا ، رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ . وَلَنَا ، فِعْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَلِأَنَّ كُلَّ

الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

(٢) تقدم تخريج حديث أسامة في صفحة ١٧٦ .

المقنع

ثُمَّ يَبِيتُ بِهَا ، فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَاظَمَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَجْرِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَحَدُّ الْمُرْدَلِفَةِ مَا بَيْنَ الْمَازِمَيْنِ وَوَادِي مُحَسَّرٍ .

الشرح الكبير

جَمَعَ جَازَ مَعَ الْإِمَامِ جَازَ مُتَفَرِّدًا ، كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ بِجَمْعٍ . قَوْلُهُمْ : لِأَنَّمَا جَازَ الْجَمْعُ فِي الْجَمَاعَةِ . لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ سَلَّمُوا أَنَّ الْإِمَامَ يَجْمَعُ ، وَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا .

١٢٩٤ — مسألة : ( ثُمَّ يَبِيتُ بِهَا ، فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَاظَمَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَجْرِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَحَدُّ الْمُرْدَلِفَةِ مَا بَيْنَ الْمَازِمَيْنِ وَوَادِي مُحَسَّرٍ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَبِيتَ بِمُرْدَلِفَةٍ وَاجِبٌ ، مَنْ تَرَكَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ . هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاتَ بِهَا ، وَقَالَ : « تُحْدُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » . وَقَالَ عُلُقَمَةُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ : مَنْ فَاتَهُ جَمْعٌ ، فَاتَهُ الْحَجُّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ

الإنصاف

قوله : ثُمَّ يَبِيتُ بِهَا ، فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ - يَعْنِي مِنْ مُرْدَلِفَةٍ - فَعَلَيْهِ دَمٌ .

(١) سورة البقرة ١٩٨ .

ذَلِكَ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدَّتْ حُجَّهٗ ، وَقَضَى تَفْتَهُ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ لَيْلَةِ جَمْعٍ ، فَقَدَّتْ حُجَّهٗ » <sup>(٢)</sup> . يَعْنِي مَنْ جَاءَ عَرَفَةَ . وَما احتجُّوا به مِنَ الْآيَةِ وَالْحَبْرِ ، فَاَلْمَنْطُوقُ فِيهِمَا لَيْسَ بُرْكَانٍ فِي الْحَجِّ إِجْمَاعًا ، فَإِنَّهُ لَوْ بَاتَ بِجَمْعٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَمْ يَشْهَدْ الصَّلَاةَ ، صَحَّ حُجَّهٗ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَةٍ ذَلِكَ أَوْلَى ، وَلَآنَ الْمَبِيتُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا ، وَكَذَلِكَ شُهُودُ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ فِي <sup>(٣)</sup> آخِرِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، أَمْكَنَهُ ذَلِكَ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى الْإِجَابِ ، أَوْ الْفَضِيلَةِ <sup>(٤)</sup> . الْاسْتِحْبَابِ .

**فصل :** وليس له الدَّفْعُ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ مَرَّ بِهَا فَلَمْ يَنْزِلْ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَإِنْ نَزَلَ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ مَتَى مَا دَفَعَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاتَ بِهَا ، وَقَالَ : « خُذُوا <sup>(٥)</sup> عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » . وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ الدَّفْعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ بِمَا وَرَدَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيهِ ، فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كُنْتُ فِي مَنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى

وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ ، كُرْعَاةٌ وَسُقَاةٌ . الْإِنْصَافُ . قَالَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَخْرُجُ ، لَا دَمَ عَلَيْهِ ،

(١) تقدم تخريجه في ٣٤٦/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٨١/٨ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « أَوْ » .

(٥) في م : « لِنَأْخُذُوا » .

مِنِّي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وعن عائشة ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، قالت : أَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأُمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . فَمَنْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَلَمْ يَعُدْ فِي اللَّيْلِ ، فعليه دَمٌ ، وإنْ عَادَ ، فلا دَمَ ، كالَّذِي دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ نَهَارًا ، ثُمَّ عَادَ نَهَارًا .

**فصل : وَيَجِبُ الدَّمُ عَلَى مَنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَلَمْ يَرْجِعْ فِي اللَّيْلِ ،**  
وعلى مَنْ تَرَكَ الْمَيْتَ بِمِنًى ، سَوَاءٌ فَعَلَ [ ٩٥/٣ ط ] ذَلِكَ عَمِدًا أَوْ سَاهِيًا ،  
عَالِمًا<sup>(٣)</sup> أَوْ جَاهِلًا ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسْكَأ ، وَالنَّسْيَانُ أَثَرُهُ فِي جَعْلِ الْمَوْجُودِ  
كَالْمَعْدُومِ ، لَا فِي جَعْلِ الْمَعْدُومِ كَالْمَوْجُودِ ، لِأَنَّهُ رُخِّصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ  
وَالرُّعَاءِ فِي تَرْكِ الْبَيْتَوَتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخِّصَ لِلرُّعَاةِ فِي تَرْكِ الْبَيْتَوَتِ<sup>(٤)</sup> .

من ليالي مِنًى . قاله القاضى وغيره .

**تنبيه :** وَجُوبُ الدَّمِ هُنَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا لَيْلًا ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهَا لَيْلًا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . نصُّ عليه .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من قدم ضعفة أهله بليل ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى  
٢ / ٢٠٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب تقديم دفع الضعفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم  
٢ / ٩٤١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التصجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٠ . وابن  
ماجه ، فى : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٧ . وإمام أحمد ،  
فى : المسند ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) فى : باب التصجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٠ .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى رمى الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٦ ، ٤٥٧ . والترمذى ، =

وفي حديثٍ عديٍّ<sup>(١)</sup> . وأُرْخِصَ للعباسِ في تَرْكِ الْمَيْتِ لِأَجْلِ سِقَايَتِهِ<sup>(٢)</sup> .  
ولأنَّ عليهم مَشَقَّةٌ في الْمَيْتِ ؛ لِحَاجَتِهِمْ إلى حِفْظِ مَوَاشِيهِمْ ، وسَقْيِ  
الحَاجِّ ، فكان لهم تَرْكُ الْمَيْتِ ، كَلِيَالِي مَنَى . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ  
الْمَيْتَ بِمُزْدَلِفَةَ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ .

**فصل :** فَإِنْ وَاظَمَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْ  
جُزْءًا مِنَ النِّصْفِ الْأَوَّلِ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حُكْمُهُ ، كَمَنْ أَذَرَ اللَّيْلَ بَعَرَفَاتٍ  
دُونَ النَّهَارِ . وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَجْرِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ ، وَهُوَ الْمَيْتُ .  
وَالْمُسْتَحَبُّ الْإِقْتِدَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالْمَيْتُ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ ، ثُمَّ يَقِفُ  
حَتَّى يُسَيَّرَ . وَلَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ وَالنِّسَاءِ . وَمِمَّنْ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ  
أَهْلِهِ ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَعَائِشَةُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ،  
وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ رِقْقًا بِهِمْ ، وَدَفْعًا  
لِمَشَقَّةِ الرِّحَامِ عَنْهُمْ ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِنَبِيِّهِمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

**فصل :** وَلِلْمُزْدَلِفَةِ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ ؛ مُزْدَلِفَةُ ، وَجَمْعُ ، وَالْمَشْعَرُ الْحَرَامُ .

قوله : وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَاظَمَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَلَا شَيْءَ  
عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَجْرِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . بَلَا نِزَاعٍ فِي ذَلِكَ .

= في : باب ما جاء في الرخصة للرعاة ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٩/٤ . والنسائي ، في : باب  
رمى الرعاة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٢١/٥ . وابن ماجه ، في : باب تأخير رمي الجمار ... ، من  
كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١/٢ . والإمام مالك ، في : باب الرخصة في رمي الجمار ، من كتاب  
الحج . الموطأ ٤٠٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٠/٥ .

(١) انظر تخريجه في التخریج السابق .

(٢) سيأتي تخريجه من حديث ابن عمر صفحة ٢٣٦ .

فَإِذَا أَصْبَحَ بِهَا ، صَلَّى الصُّبْحَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَيَرْقَى عَلَيْهِ ،  
أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُكَبِّرُهُ وَيَدْعُو .....

وَحَدَّثَنَا مِنْ مَأْزَمِي عَرَفَةَ إِلَى قَرْنٍ مُحَسِّرٍ ، وَمَا عَلَى يَمِينِ ذَلِكَ وَشِمَالِهِ مِنْ  
الشُّعَابِ ، فَقِي أَيُّ مَوْضِعٍ وَقَفَ مِنْهَا أَجْزَأُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ  
الْمُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ جَابِرٍ ، عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَقِفْتُ هَهُنَا بِجَمْعٍ ، وَجَمْعُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ » <sup>(٢)</sup> .  
وَلَيْسَ وَادِي مُحَسِّرٍ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ ؛ لِقَوْلِهِ : « وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ  
مُحَسِّرٍ » <sup>(٣)</sup> .

١٢٩٥ - مسألة : ( فَإِذَا أَصْبَحَ بِهَا ، صَلَّى الصُّبْحَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَشْعَرَ  
الْحَرَامَ فَيَرْقَى عَلَيْهِ ، أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُكَبِّرُ ، وَيَدْعُو )

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب صفة حجة النبي ﷺ ، و : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن  
أبي داود ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٩ . وابن ماجه ، في : باب الموقف بعرفات ، و : باب الذبح ، من كتاب المناسك .  
سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٢ ، ١٠١٣ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب عرفة كلها موقف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٧ . والإمام  
مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند  
١ / ٧٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٨٢ / ٤ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٣ .  
وأبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٩ . والترمذي ، في : باب ما  
جاء أن عرفة كلها موقف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند  
١ / ٧٥ ، ١٥٧ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الموقف بعرفات ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٢ .  
والإمام مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٤ / ٨٢ .

فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ كَمَا وَقَفْنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ ، فَوَقَّفْنَا لِذِكْرِكَ كَمَا  
 هَدَيْتَنَا ، وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ ، إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ غُفُورٌ  
 رَحِيمٌ ﴾ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ ، ثُمَّ يَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، .....

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَجَّلَ صَلَاةُ الصُّبْحِ ؛ لِتَتَسِعَ وَقْتُ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْمَشْعَرِ  
 الْحَرَامِ ، لِقَوْلِ جَابِرٍ <sup>(١)</sup> : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ .  
 ثُمَّ إِذَا صَلَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَوَقَّفَ عِنْدَهُ ، أَوْ رَقِيَ عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَّنَهُ ، فَذَكَرَ  
 اللَّهَ تَعَالَى ، وَدَعَاهُ ، وَاجْتَهَدَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ  
 فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ . وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَرَقِيَ عَلَيْهِ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ . وَفِي  
 لَفْظٍ : ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَدَعَا  
 اللَّهَ ، وَهَلَّلَهُ وَكَبَّرَهُ وَاجْتَهَدَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ دُعَائِهِ : ( اللَّهُمَّ كَمَا  
 وَقَفْنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ ، فَوَقَّفْنَا لِذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا  
 كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ  
 عَرَفَاتٍ ﴾ - إِلَى - ﴿ غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ) <sup>(٢)</sup> الْآيَتَيْنِ . ( إِلَى أَنْ يُسْفِرَ )  
 لِأَنَّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا .  
 ١٢٩٦ - مَسْأَلَةٌ : ( ثُمَّ يَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا

الإنصاف

(١) تقدم تخريج حديث جابر في ٣٦٣/٨ .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ ، ١٩٩ .

في استِحْبَابِ الدَّفْعِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ .  
 قَالَ عُمَرُ<sup>(١)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ ،  
 وَيَقُولُونَ : أَشْرَقَ ثَبِيرٌ<sup>(٢)</sup> ، كَيْمَا نُغِيرُ . وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَالَفَهُمْ ،  
 فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَالسُّنَّةُ الْإِسْفَارُ جِدًّا .  
 وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى الدَّفْعَ قَبْلَ الْإِسْفَارِ .  
 وَلَنَا ، حَدِيثُ جَابِرٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَعَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَخَّرَ فِي الْوَقْتِ  
 حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : إِنِّي أَرَاهُ يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَ كَمَا  
 صَنَعَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ . فَدَفَعَ وَدَفَعَ النَّاسُ مَعَهُ . وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَدْفَعُ  
 كَانْصِرَافِ الْقَوْمِ الْمُسْفِرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسِيرَ وَعَلَيْهِ  
 السَّكِينَةُ . قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثُمَّ أَرَدَفَ النَّبِيُّ ﷺ الْفَضْلَ  
 ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِأَيِّجَافِ الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ ،  
 فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ »<sup>(٤)</sup> . فَمَا رَأَيْتُهَا رَافِعَةً يَدَيْهَا حَتَّى أَتَى مِنِّي .

(١) في النسخ : « ابن عمر » . والمثبت من مصادر التخریج .

(٢) ثَبِيرٌ : جبل يزدلفة على يسار الذهاب إلى منى .

(٣) في : باب متى يدفع من جمع ، من كتاب الحج . وفي : باب أيام الجاهلية ، من كتاب فضائل الصحابة .  
 صحيح البخاري ٢/٢٠٤ ، ٥٣/٥ . وليس فيه : « كَيْمَا نُغِيرُ » .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المنااسك . سنن أبي داود ١/ ٤٤٩ ، ٤٥٠ .  
 والترمذي ، في : باب ما جاء أن الإفاضة من جمع قبل طلوع الشمس ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى  
 ٤ / ١٣٢ . والنسائي ، في : باب وقت الإفاضة من جمع ، من كتاب المنااسك . المجتبى ٥ / ٢١٥ . وابن  
 ماجه ، في : باب الوقوف بجمع ، من كتاب المنااسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٦ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب أمر النبي ﷺ بالسكينة ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢/٢٠١ .  
 وأبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المنااسك . سنن أبي داود ١/٤٤٦ . والنسائي ، في : باب =



فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا، أُسْرِعَ قَدْرَ رَمِيَةِ حَجَرٍ. وَيَأْخُذُ حَصَى الْجِمَارِ الْمَقْعِ مِنْ طَرِيقِهِ ، أَوْ مِنْ .....

الشرح الكبير

١٢٩٧ - مسألة : ( فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا ، أُسْرِعَ قَدْرَ رَمِيَةِ بِحَجَرٍ ) يُسْتَحَبُّ الإسْرَاعُ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْمُزْدَلِفَةِ وَمِنَى ، فَإِنْ كَانَ مَاشِيًا أُسْرِعَ ، وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا حَرَّكَ ذَاتَهُ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّهُ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ حَرَّكَ قَلِيلًا . وَيُرْوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا أَتَى مُحَسَّرًا أُسْرِعَ ، وَقَالَ :

إِلَيْكَ تَعْدُو قَلْقًا وَضِيئُهَا<sup>(١)</sup>

مُخَالِفًا دِينَ النَّصَارَى دِينُهَا

مُعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جَنِيئُهَا

وَذَلِكَ قَدْرُ رَمِيَةِ بِحَجَرٍ ، وَيَكُونُ مُلَبِّيًا فِي طَرِيقِهِ ، فَإِنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ مِنْ شِعَارِ الْحَجِّ ، فَلَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِالشَّرْعِ فِي الْإِحْلَالِ ، وَأَوَّلُهُ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ .

١٢٩٨ - مسألة : ( ثُمَّ يَأْخُذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ طَرِيقِهِ ، أَوْ مِنْ

قوله : وَيَأْخُذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ طَرِيقِهِ ، أَوْ مِنْ مُزْدَلِفَةَ ، وَمِنْ حَيْثُ أَخَذَهُ ، الْإِنْصَافُ

= الوقوف بعرفة ، من كتاب المناسك . المحبى ٢٠٧/٥ . والدارمي ، في : باب الوضع في وادي محسر ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٦٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٩/١ ، ٢٧٧ .  
(١) الرجز في اللسان ( و ض ن ) ٤٥٠/١٣ .  
والوضيئ : بطن منسوج بعضه على بعض يشد به الرجل على البعير .  
(٢) تقدم تخريجها في صفحة ١٧٥ .

المقنع

مُزْدَلِفَةً ، وَمِنْ حَيْثُ أَخَذَهُ ، جَازَ . وَيَكُونُ أَكْبَرَ مِنَ الْحِمَصِ .  
وَدُونَ الْبُنْدُقِ ، .....

الشرح الكبير

مُزْدَلِفَةً ، وَمِنْ حَيْثُ أَخَذَهُ ، جَازَ . وَيَكُونُ أَكْبَرَ مِنَ الْحِمَصِ وَدُونَ  
الْبُنْدُقِ ( إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ أَخَذُ حَصَى الْجِمَارِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ مِنِّي ؛ لِئَلَّا يَسْتَعْلَ  
عِنْدَ قُدُومِهِ بِشَيْءٍ قَبْلَ الرَّمْيِ ؛ لِأَنَّهَا تَحِيَّةٌ لَهُ ، كَمَا أَنَّ الطَّوَافَ تَحِيَّةٌ  
الْمَسْجِدِ ، فَلَا يَنْدُبُ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَأْخُذُ  
حَصَى الْجِمَارِ مِنْ جَمْعٍ . وَقَعَلَهُ سَعِيدُ [ ٩٦ / ٣ ط ] بْنُ جُبَيْرٍ ، وَقَالَ : كَانُوا  
يَتَزَوَّدُونَ الْحَصَى مِنْ جَمْعٍ . وَاسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَحْمَدُ : خُذِ الْحَصَى  
مِنْ حَيْثُ شِئْتَ . اخْتَارَهُ عَطَاءٌ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَهُوَ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ ، وَهُوَ  
عَلَى نَاقَتِهِ : « الْقُطْ لِي حَصَى » . فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصَيَاتٍ مِنْ حَصَى  
الْحَذَفِ ، فَجَعَلَ يَقْبِضُهُنَّ فِي كَفِّهِ ، وَيَقُولُ : « أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ فَارَمُوا » .  
ثُمَّ قَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّا كُمْ وَالْغُلُوُّ فِي الدِّينِ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ  
الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (١) . وَكَانَ ذَلِكَ بِمِنَى ، وَلَا خِلَافَ  
أَنَّهُ يُجْزِئُهُ أَخْذُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ . وَالتَّقَاطُ أَوْلَى مِنْ تَكْسِيرِهِ ؛ لِهَذَا الْخَبَرِ ،

الإصناف

جَازَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، لَكِنْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ الْأَصْحَابِ أَخْذَهُ قَبْلَ  
وُصُولِ مِنَى . وَيُكْرَهُ مِنَ الْحَرَمِ ، وَتَكْسِيرُهُ أَيْضًا . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَمِنْ  
الْحُشْرِ .

(١) في : باب قدر حصي الرمي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب التقاط الحصى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٨ . والإمام أحمد ،

في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٣٤٧ .

الشرح الكبير

ولأنه لا يؤمن في تكسيه أن يطير إلى وجهه شيء يؤذي . ويستحب أن يكون كحصى الخذف ، للحبر ، ولقول جابر في حديثه<sup>(١)</sup> : كل حصاة منها مثل حصى الخذف . وروى سليمان بن عمرو بن الأحوص ، عن أمه ، قالت : قال النبي ﷺ : « يَأْيَيْهَا النَّاسُ ، إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَارْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . قال الأثرم : يكون أكبر من الجَمَصِ ودون البندق . وكان ابن عمر يرمي بمثل بعر العنم . فإن رمى بحجر كبير ، فقال أصحابنا : يُجْزئُهُ ، مع ترك السنّة ؛ لأنه قد رمى بحجر . وكذلك الحكم في الصّغير . وروى عن أحمد ، أنه قال : لا يجوز حتى يأتى بالحصى على ما فعل النبي ﷺ ؛ لأنه أمر بهذا القدر ، ونهى عن تجاوزه ، والأمر يقتضي الوجوب ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه .

**فصل :** واختلفت الرواية عن أحمد في استحباب غسله ، فروى عنه أنه مُسْتَحَبٌّ . ذكره الخرقى . لأنه روى عن ابن عمر ، وكان طاووس

قوله : ويكون أكبر من الجَمَصِ ودون البندق . فيكون قدر حصى الخذف . وهذا المذهب . نص عليه . وقدمه في « الفروع » . وقيل : يُجْزئُ حَجَرٌ صَغِيرٌ وكبير . قاله في « الفروع » . وقال المصنّف في « المعنى » ، و « الشرح » ، و « الكافي » ، وغيرهم : قال بعض أصحابنا : يُجْزئُهُ الرَّمْيُ بالكبير ، مع ترك السنّة . قال في « الفائق » : وعنه ، لا يُجْزئُهُ . نص عليه . قال الزركشي : فإن

(١) تقدم تخريجه في ٣٦٣/٨ .

(٢) في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٥ / ١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب قدر حصى الرمي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٠٣ / ٦ ، ٣٧٩ .

وَعَدَّدُهُ سَبْعُونَ حَصَاةً . فَإِذَا وَصَلَ مِنِّي ، وَحَدَّثَهَا مِنْ [ ٧٣ ط ]  
وَأَدَّى مُحَسِّرٍ إِلَى الْعَقْبَةِ ، بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقْبَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ  
حَصَيَاتٍ ، وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَرْفَعُ  
يَدَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِلِهِ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .

الفتح

يَفْعَلُهُ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَتَحَرَّى سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا  
يُسْتَحَبُّ . وَقَالَ : لَمْ يَتْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . وَهَذَا الصَّحِيحُ . وَهُوَ  
قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا لَقِطَتْ  
لَهُ الْحَصَى ، وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى بَعِيرِهِ ، جَعَلَ يَقْبِضُهُنَّ فِي يَدِهِ ، لَمْ يَغْسِلْهُنَّ ،  
وَلَا أَمَرَ بَغْسِلِهُنَّ ، وَلَا فِيهِ مَعْنَى يَقْتَضِيهِ . فَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ نَجَسَ أَجْزَأَهُ ؛  
لأنَّهُ حَصَاةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى بِهِ الْعِبَادَةَ ، فَاعْتَبِرَتْ  
طَهَارَتُهُ ، كَحَجَرِ الْاسْتِجْمَارِ ، وَثَرَابِ التَّيْمُمِ . وَإِنْ غَسَلَهُ وَرَمَى بِهِ ،  
أَجْزَأَهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الشرح الكبير

١٢٩٩ - مسألة : ( وَعَدَّدُهُ سَبْعُونَ حَصَاةً ) يَرْمِي مِنْهَا بِسَبْعِ يَوْمِ  
التَّحَرِّ ، وَبَاقِيهَا فِي أَيَّامٍ مِنِّي ، كُلَّ يَوْمٍ بِأَحَدِي وَعِشْرِينَ ( فَإِذَا وَصَلَ مِنِّي ،  
وَحَدَّثَهَا مِنْ وَادِي مُحَسِّرٍ إِلَى الْعَقْبَةِ ، بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقْبَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ  
حَصَيَاتٍ ، وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى  
يَرَى بَيَاضَ إِبْطِلِهِ ) حَدَّثَ مِنِّي مَا بَيْنَ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ وَوَادِي مُحَسِّرٍ . كَذَلِكَ

خَالَفَ وَرَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ ، أَجْزَأَهُ ، عَلَى الْمَشْهُورِ ؛ لِوُجُودِ الْحَجَرِيَّةِ . وَعَنْهُ ، لَا  
يُجْزِئُهُ . وَكَذَا الْقَوْلَانِ فِي الصَّغِيرِ .  
قوله : وَعَدَّدُهُ سَبْعُونَ حَصَاةً . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، فيرمي كلَّ

الإنصاف

[ ٩٧/٣ ] قال عطاء ، والشافعي . وليس مُحَسَّرٌ وَالْعَقَبَةُ مِنْ مِئَى .  
وَيُسْتَحَبُّ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، فَإِنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ سَلَكَهَا . كَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ . فَإِذَا وَصَلَ مِئَى بَدَأَ بِجَمْرَةِ  
الْعَقَبَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ بِهَا ، وَلِأَنَّهَا تَحِيَّةٌ مِئَى ، فَلَمْ يَتَقَدَّمْهَا شَيْءٌ ،  
كَالطَّوَافِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهِيَ آخِرُ الْجَمَرَاتِ مِمَّا يَلِي مِئَى ، وَأَوَّلُهَا مِمَّا  
يَلِي مَكَّةَ ، وَهِيَ عِنْدَ الْعَقَبَةِ ، لِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِهَذَا ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ،  
يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَسْتَبْطِئُ الْوَادِي ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ

جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ . عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . وَعِنَهُ ، عَدَدُهُ سِتُونَ حَصَاةً ، فَيَرْمِي  
كُلَّ جَمْرَةٍ بِسِتَةٍ . وَعِنَهُ ، عَدَدُهُ خَمْسُونَ حَصَاةً ، فَيَرْمِي كُلَّ جَمْرَةٍ بِخَمْسَةٍ .  
وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَفِي عَدَدِ الْحَصَى رَوَاتَانِ .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ، وَاحِدَةً بَعْدَ  
وَاحِدَةٍ . أَنَّهُ لَوْ رَمَاهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَصِحَّ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ حَصَاةٍ  
وَاحِدَةٍ . وَلَا أَعْلَمُ<sup>(١)</sup> فِيهِ خِلَافًا ، وَيُؤَدَّبُ عَلَى هَذِهِ الْفِعْلَةِ . نَقَلَهُ الْأَثَرُ ، عَنِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ حُصُولَ الْحَصَى فِي الْمَرْمَى . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَكْفِي ظَنُّهُ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَّا رِوَايَةً  
فِي « الْإِخْصَالِ » ، أَنَّهُ يُجْزَى مَعَ الشُّكِّ أَيْضًا . وَهُوَ وَجْهٌ فِي « الْمَذْهَبِ » وَغَيْرِهِ .  
وَمِنْهَا ، لَوْ وَضَعَهَا بِيَدِهِ فِي الْمَرْمَى ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَمِنْهَا ، لَوْ طَرَحَهَا فِي  
الْمَرْمَى طَرَحًا ، أَجْزَأُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ،  
وَوِ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَظَاهِرُ « الْفُصُولِ » ، أَنَّهُ لَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « يَشْتَرَطُ » .

( وَلَا يَقِفْ ) وهذا بِجُمْلَتِهِ قَوْلٌ مَن عَلِمْنَا قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَإِنْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا جَازَ ، وَلَأنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَاءَ وَالزَّحَامُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ، فَرَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا . وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ ، أَنَّهُ مَشَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَطْنِ الْوَادِي اعْتَرَضَهَا ، فَرَمَاهَا ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا . فَقَالَ : مِنْ هَهُنَا ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، رَأَيْتُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ رَمَاهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ : لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ اسْتَبْطَنَ الْوَادِي ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَجَعَلَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ رَمَى جَمْرَةً بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، مِنْ هَهُنَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ <sup>(١)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَلَا يُسْنُّ الْوُقُوفُ

يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْمِ بِهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ رَمَى حَصَاةً ، فَالْتَقَطَهَا طَائِرٌ قَبْلَ وُصُولِهَا ، لَمْ تُجْزِئِهِ . قُلْتُ : وَعَلَى قِيَاسِهِ ، لَوْ رَمَاهَا فَذَهَبَ بِهَا رِيحٌ عَنِ الْمَرْمَى قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَيْهِ . وَمِنْهَا ، لَوْ رَمَاهَا ، فَوَقَعَتْ عَلَى مَوْضِعٍ صُلْبٍ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى ، ثُمَّ تَدَخَّرَتْ إِلَى الْمَرْمَى ، أَوْ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِ إِنْسَانٍ ، ثُمَّ طَارَتْ ، فَوَقَعَتْ فِي الْمَرْمَى ، أَجْزَأُتُهُ .

(١) اللفظ الأول ، أخرجه البخاري ، في : باب رمى الجمار من بطن الوادي ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٧ . ومسلم ، في : باب رمى جمرة العقبة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٢ ، ٩٤٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢٢ .

واللفظ الثاني ، أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء كيف ترمى الجمار ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي

٤ / ١٣٥ . وابن ماجه ، في : باب من أين ترمى جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٨ .

الشرح الكبير

عندها ؛ لأنَّ ابنَ عُمرَ ، وابنَ عباسٍ رَوَيَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ انصَرَفَ ولم يَقِفْ . رواه ابنُ ماجه<sup>(١)</sup> . ويُكَبَّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ ؛ لأنَّ جَابِرًا قال : فرماها بسبعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبَّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ . وإن قال : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَعَمَلًا مَشْكُورًا . فحَسَنٌ ؛ فَإِنَّ ابنَ مسعودٍ ، وابنَ عُمرَ ، كانا يَقُولَانِ نَحْوَ ذَلِكَ . وروى حَنْبَلٌ في « الْمَنَاسِكِ » بإسْنَادِهِ عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، قال : رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ اسْتَبْطَنَ الْوَادِي ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبَّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثم قال : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَعَمَلًا مَشْكُورًا . فسأله عَمَّا صَنَعَ ؟ فقال : حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ ، ويقولُ كُلَّمَا رَمَى حَصَاةً مِثْلَ مَا قُلْتُ<sup>(٢)</sup> . وَيُرْمِي الْحَصَى وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ ، كما ذَكَرَ . وإن رَمَاهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لم يُجْزِئْهُ إِلَّا عَن وَاحِدَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وهو قولُ مالِكٍ ،

ومنها ، لو نَفَضَهَا مَنْ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِهِ ، فَوَقَعَتْ فِي الْمَرْمَى ، أَجْزَأُ . نَصَّ عَلَيْهِ . الإِنصاف . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الْمَذْهَبِ » . واختارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وجَزَمَ بِهِ في « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِصِ » . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لا تُجْزِئُهُ ؛ لأنَّ حُصُولَهَا في الْمَرْمَى يَفْعَلُ الثَّانِي . قال في « الْفُرُوعِ » : وهو أَظْهَرُ . قُلْتُ : وهو

(١) في : باب إذا رمى جمرة العقبة ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٩ .

كما أخرجه البخاري ، عن ابن عمر ، في : باب إذا رمى الجمرتين ... ، و : باب رفع اليدين عند الجمرتين ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب رمى الجمر من بطن الوادي ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٢٩ . وتقدم بلفظ آخر عند البخاري . انظر الحاشية السابقة .

والشافعي، وأصحاب الرأي . وقال عطاء : يُجْزئُهُ ، وَيُكَبِّرُ لِكُلِّ حَصَاةٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ٩٧/٣ ظ ] رَمَى سَبْعَ رَمِيَّاتٍ ، وقال : « تَخْذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ » <sup>(١)</sup> . وَيَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ . قاله بعض أصحابنا .

**فصل :** وَيُزِمُّهَا رَاجِلًا وَرَاكِبًا ، وَكَيْفَمَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَاهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ . رَوَاهُ جَابِرٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَقُولُ : « لِنَتَّخِذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ ، فَإِنِّي لَا أَذْرى لَعَلِّي لَا أُحِجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَقَالَ نَافِعٌ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَبَةِ عَلَى ذَاتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَكَانَ لَا يَأْتِي سَائِرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا مَاشِيًا ، ذَاهِبًا وَرَاجِعًا ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَأْتِيهَا إِلَّا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ

الإِنصاف الصَّوَابُ . وَظَاهِرُ الْمَعْنَى « ، وَ « الشَّرْح » ، إِطْلَاقُ الْخِلَافِ .

قوله : وَيُكَبِّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : يُكَبِّرُ بَدَلًا عَنِ التَّلْبِيَةِ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يَرْمِي ، ثُمَّ يُكَبِّرُ ، وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : يُكَبِّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقُولُ : أَرْضِي الرَّحْمَنَ ، وَأَسْخِطُ الشَّيْطَانَ .

قوله : وَيَرْفَعُ يَدَهُ - يَعْنِي الرَّامِيَ بِهَا ، وَهِيَ الْيَمْنَى - حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ . ذَكَرَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَلَمْ يَذْكُرْهُ آخَرُونَ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .



الشرح الكبير

في «المُسْتَد»<sup>(١)</sup> . وفي هذا بيان للتفریق بين هذه الجَمْرَةِ وغيرها . ولأنَّ رَمَى هذه الجَمْرَةِ مِمَّا تُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ به ، وهى في هذا اليومِ عِنْدَ قُدُومِهِ ، ولا يَسُنُّ عِنْدَهَا وَقُوفٌ ، فلو سَنَّ لَهُ الْمَشْيُ إِلَيْهَا ، لَشَغَلَهُ النَّزُولُ عَنِ الْإِتْدَاءِ بِهَا وَالتَّعْجِيلُ إِلَيْهَا ، بخلاف سائرِها .

**فصل :** لا يُجْزِئُهُ الرَّمْيُ إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْحَصَى فِي الْمَرْمَى ، فَإِنْ وَقَعَ دُونَهُ لَمْ يُجْزِئَهُ ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وكذلك إِنْ وَضَعَهَا بِيَدِهِ فِي الْمَرْمَى ، لَا يُجْزِئُهُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالرَّمْيِ وَلَمْ يَرْمِ . وَإِنْ طَرَحَهَا طَرَحًا ، أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى رَمِيًا . وهذا قولُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وقال ابنُ الْقَاسِمِ : لَا يُجْزِئُهُ . وَإِنْ رَمَى حَصَاةً ، فَوَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى ، فَأُطَارَتْ حَصَاةً أُخْرَى ، فَوَقَعَتْ فِي الْمَرْمَى ، لَمْ يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّ الَّتِي رَمَاهَا لَمْ تَقَعْ فِي الْمَرْمَى .

**فائدتان :** إحداهما ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَبْطِنَ الْوَادِي ، فَيَسْتَقْبِلَ [ ٧/٢ ] الْقِبْلَةَ ، كما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَيَرْمِي عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَلَهُ رَمِيهَا مِنْ فَوْقِهَا . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْمِيَهَا وَهُوَ مَاشٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَشْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» . قَالَ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» : يَرْمِيهَا مَاشِيًا . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : يَرْمِيهَا رَاجِلًا وَرَاكِبًا وَكَيْفَمَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَاهَا وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَكَذَلِكَ

(١) المسند ١٥٦/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رمى الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٥/١ ، ٤٥٦ .  
والترمذى ، في : باب ما جاء في رمى الجمار ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣٤/٤ .  
ورواية الإمام أحمد وأبي داود : « بعد يوم النحر » .

وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ .

الشرح الكبير

وإن رمى حصاةً ، فالتقطها طائر قبل وصولها ، لم يُجزئه ؛ لأنها لم تقع في المرمى . وإن وقعت على موضع ضلّ في غير المرمى ، ثم تدرجت إلى المرمى ، أو على ثوب إنسان ، ثم طارت فوقعت في المرمى ، أجزأته ؛ لأن حصولها في المرمى يفعله . وإن نفضها الإنسان عن ثوبه ، فوقعت في المرمى ، فعن أحمد ، أنها تُجزئه ؛ لأنه انفرد برميها . وقال ابن عقيل : لا تُجزئه ؛ لأن حصولها في المرمى بفعل الثاني ، فأشبهه ما لو أخذها بيده فرمى بها . وإن رمى حصاةً ، فشك هل وقعت في المرمى أو لا ؟ لم يُجزئه ؛ لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته ، فلا يزول بالشك . وعنه ، يُجزئه . ذكره ابن البنّا في « الخصال » . وإن غلب على ظنه أنها وقعت فيه ، أجزأته ؛ لأن الظاهر دليل .

١٣٠٠ - مسألة : ( ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي ) يروى ذلك

عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وميمونة ، رضي الله عنهم . وبه قال عطاء ، وطاوس ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ،

الإنصاف

ابن عمر ، ( وكذا ابن عمرو ) ، رميا سائرهما ماشيين . قال المصنف ، والشارح : وفي هذا بيان للتفريق بين هذه الجمرة وغيرها . ومالاً إلى أنه يرميها رايكاً . قال في « الفروع » : يرميها رايكاً ، إن كان ، والأكثر ماشياً . نص عليه .

قوله : ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي . هكذا قال الإمام أحمد : يلي حتى يرمي جمرة العقبة ، يقطع التلبية عند أول حصاة . وجزم به المصنف ، والشارح ،

( ١ - ١ ) سقط من : ط .

الشرح الكبير

وأصحابُ الرُّأْيِ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup> بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَ إِلَى<sup>(٢)</sup> الْمَوْقِفِ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا كَانَا يُلْبِيَانِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ يَوْمَ [ ٩٨/٣ و ] عَرَفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَ إِلَى<sup>(٣)</sup> الْمَسْجِدِ . وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ : يُلْبِي حَتَّى يُصَلِّيَ الْعِدَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ<sup>(٤)</sup> . وَكَانَ رَدِيفَهُ يَوْمَئِذٍ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَمٍ عَلَى مَا خَالَفَهُ . وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ؛ لِلْحَبَرِ ، وَفِي بَعْضِ أَفْظَاظِهِ : حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَطَعَ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ . رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ » . وَهَذَا بَيَانٌ يَتَعَيَّنُ الْأَخْذُ بِهِ . وَفِي رِوَايَةٍ مَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُلْبِي ، وَلِأَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِالرَّمْيِ ، وَإِذَا شَرَعَ فِيهِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ ، كَالْمُعْتَمِرِ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِالشَّرْوعِ فِي الطَّوَافِ .

وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الْإِنْصَافِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ .<sup>(٥)</sup> وَقَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ، حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ<sup>(٦)</sup> . وَتَقْدَمُ آخِرُ الْبَابِ

(١) فِي م : « سَعِيدٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ م .

(٣) تَقْدَمُ تَحْرِيجهُ فِي صَفْحَةِ ١٧٥ .

(٤ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ ش .

المفتح فَإِنْ رَمَى بِذَهَبٍ ، أَوْ فِضَّةٍ ، أَوْ غَيْرِ الْحَصَى ، أَوْ حَجَرٍ قَدْ رُمِيَ بِهِ مَرَّةً ، لَمْ يُجْزِئُهُ .

الشرح الكبير

١٣٠١ - مسألة : ( وَإِنْ رَمَى بِذَهَبٍ ، أَوْ فِضَّةٍ ، أَوْ غَيْرِ الْحَصَى ، أَوْ ) رَمَى ( بِحَجَرٍ رُمِيَ بِهِ مَرَّةً ، لَمْ يُجْزِئُهُ ) يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِكُلِّ مَا يُسَمَّى حَصَى ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ ، سَوَاءً كَانَ أَسْوَدَ ، أَوْ أبيضَ ، أَوْ أَحْمَرَ ، مِنْ الْمَرْمَرِ ، أَوْ الْبَرَامِ <sup>(١)</sup> ، أَوْ الْمَرُو ، وَهُوَ الصَّوَّانُ ، أَوْ الرُّخَامِ ، أَوْ الْكَذَّانِ <sup>(٢)</sup> ، أَوْ حَجَرِ الْمِسْنِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزِئُ الرُّخَامُ ، وَالْبَرَامُ ، وَالْكَذَّانُ . وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ ، أَنَّ لَا يُجْزِئُ الْمَرُوَ وَلَا حَجَرُ الْمِسْنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزِئُ بِالطَّيْنِ وَالْمَدْرِ <sup>(٣)</sup> ، وَمَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ . وَرَوَى عَنْ سُكَيْنَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ ، أَنَّهَا رَمَتْ الْجَمْرَةَ وَرَجُلٌ يُنَاوِلُهَا الْحَصَى ،

الإنصاف الذى قبله ، وَقَتَّ قَطَعَ التَّلْبِيَّةَ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا .

قوله : فَإِنْ رَمَى بِذَهَبٍ ، أَوْ فِضَّةٍ ، أَوْ غَيْرِ الْحَصَى ، أَوْ بِحَجَرٍ رُمِيَ بِهِ ، لَمْ يُجْزِئُهُ . إِذَا رَمَى بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، لَمْ يُجْزِئُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِذَا رَمَى بِغَيْرِ الْحَصَى ، لَمْ يُجْزِئُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . فَلَا يُجْزِئُ بِالْكُحْلِ ، وَالْجَوَاهِرِ الْمُطْبِيعَةِ ، وَالْفَيْرُورَجِ ، وَالْيَاقُوتِ ، وَنَحْوِهِ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُهُ بِغَيْرِهِ مَعَ الْكِرَاهَةِ .

(١) كَذَا وَد ، وَالْبَرَامُ بفتح الباء وكسرهما : جبل في بلاد بنى سليم . انظر : تاج العروس ( ب ر م ) ١٩٩ / ٨ . وَالْبَرَم : قِتان من الجبال .

(٢) الْكَذَّان : الْحِجَارَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَصْلَةٍ . تاج العروس ( ك ذ ن ) ٩ / ٣٢٠ .

(٣) الْمَدْر : قِطْعُ الطَّيْنِ الْبَاسِ .

وَسَقَطَتْ حَصَاةٌ ، فَرَمَتْ بِخَاتَمِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْحَصَى ، وَأَمَرَ بِالرَّمَى بِمَثَلِ حَصَى الْخَذْفِ . فَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ الْحَصَى ، وَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، وَلَا إِلْحَاقَ غَيْرِهِ بِهِ ، وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْحَصَى .

**فصل :** وَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ أَخَذَ مِنَ الْمَرْمِيِّ لَمْ يُجْزِئَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَصَا ، فَيَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَرْمِيِّ . وَقَالَ : « تَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ »<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ الرَّمَى بِمَا رُمِيَ بِهِ ، لَمَا احتَاجَ أَحَدٌ إِلَى أَخْذِ الْحَصَى مِنْ غَيْرِ مَكَانِهِ ، وَلَا

وعنه ، إِنْ كَانَ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، أَجْزَأُهُ .

تبيينه : شَمِلَ قَوْلُهُ : الْحَصَى . الْحَصَى الْأَبْيَضَ وَالْأَسْوَدَ ، وَالْكَذَّانَ ، وَالْأَحْمَرَ ؛ مِنَ الْمَرْمَرِ ، وَالْبَرَامِ ، وَالْمَرَوْ ، وَهُوَ الصُّوَانُ ، وَالرُّخَامِ ، وَحَجَرِ الْمِسْنِ ، وَغَيْرِهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَهُوَ الصُّوَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُ غَيْرُ الْحَجَرِ الْمَعْهُودِ ، فَلَا يُجْزِئُ الرَّمَى بِحَجَرِ الْكُحْلِ وَالْبَرَامِ وَالرُّخَامِ وَالْمِسْنِ وَغَوَاهَا . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . قُلْتُ : جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : إِنْ رَمَى بِحَصَى الْمَسْجِدِ ، كُرَّةً وَأَجْزَأُ ، لِأَنَّ الشَّرْعَ نَهَى عَنْ إِخْرَاجِ تَرَابِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ

(١) تقدم نخرجه في صفحة ٨٧ .

تَكْسِيرِهِ ، وَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَا تُقْبَلُ مِنْهُ رُفِعَ . وَإِنْ رَمَى بِخَاتَمٍ فَضِيَّةٌ [ فِيهِ ] حَجَرٌ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ ، وَالرَّمْيُ بِالْمَتَّبُوعِ لَا بِالتَّابِعِ .

لَوْ تَبَيَّنَ ، أَجْزَأُ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ مَنَعِهِ الْمَنَعُ هُنَا . وَأَمَّا إِذَا رَمَى بِمَا رُمِيَ بِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُجْزِئْهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : يُجْزِئُ . وَاخْتَارَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَقَالَ فِي «النَّصِيحَةِ» : يُكْرَهُ الرَّمْيُ مِنَ الْجِمَارِ ، أَوْ مِنَ الْمَسْجِدِ ، أَوْ مِنْ مَكَانٍ نَجَسٍ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، لَا يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِخَصِي نَجَسٍ . عَلَى الصَّحِيحِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي «تَذَكِيرَتِهِ» . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَلَا يُجْزِئُ بِنَجَسٍ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ فِي «الْفَائِقِ» : وَفِي الْإِجْزَاءِ بِنَجَسٍ وَجْهٌ . فَظَاهِرُهُ ، أَنَّ الْمُقَدَّمَ ، عَدَمُ الْإِجْزَاءِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» . وَهُوَ اخْتِمَالُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشرح» . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُجْزِئُ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشرح» . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، عَلَى مَا اضْطَلَّخْنَاهُ . وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الزُّرْكَاشِيِّ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» . الثَّانِيَةُ ، لَوْ رَمَى بِخَاتَمٍ فَضِيَّةً فِيهِ حَجَرٌ ، فَفِي الْإِجْزَاءِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشرح» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ تَبَعَ . قُلْتُ : وَهُوَ الصُّوَابُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُجْزِئُ . صَحَّحَهُ فِي «الْفُصُولِ» . الثَّلَاثَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْحَصَى . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَلِاخْتِدَايِ الرَّوَايَتَيْنِ . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ» . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ . صَحَّحَهُ فِي «الْفُصُولِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» . وَقَطَعَ

وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَجْزَأُهُ . <sup>الفتح</sup>

١٣٠٢ - مسألة : ( وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَجْزَأُهُ ) وَجُمِلَتْهُ أَنْ لَرْمِي هَذِهِ الْجَمْرَةَ وَقَتَيْنِ ؛ وَقْتُ فَضِيلَةٍ ، وَقْتُ إِجْزَاءٍ ، فَأَمَّا وَقْتُ الْفَضِيلَةِ فَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَمَاهَا [ ٩٨/٣ ظ ] ضُحَى ذَلِكَ الْيَوْمِ . وَقَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ضُحَى يَوْمِ النَّحْرِ وَحْدَهُ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٢)</sup> . وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ ، فَأَوَّلُهُ نِصْفُ اللَّيْلِ

بِهِ الْخَرْقِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي الْإِنصَافِ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الزَّرَكِيَّيْنِ » .

قوله : وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ - بِلَا نِزَاعٍ . وَهُوَ الْوَقْتُ الْمُسْتَحَبُّ لِلرَّمَى - فَإِنْ رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَجْزَأُهُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا ،

(١) فِي : بَابِ بَيَانِ وَقْتِ اسْتِحْبَابِ الرَّمَى ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٤٥/٢ .  
كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي جَمْعِ الْعَقَبَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٦١ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٢) فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ١ / ٢٣٤ ، ٣١١ ، ٣٤٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ التَّعْجِيلِ مِنْ جَمْعٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٥٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ رَمَى جَمْعَةِ الْعَقَبَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٢٢٠ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ جَمْعٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٠٧ .

مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ . وبذلك قال عطاء ، وابن أبي ليلى ، والشافعي . وعن أحمد أنه يُجْزَى بعد الفجر ، قبل طلوع الشمس . وهو قول مالك ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر . وقال مجاهد ، والثوري ، والشافعي : لا يرمىها إلا بعد طلوع الشمس ؛ لحديث ابن عباس . ولنا ، ما روى أبو داود<sup>(١)</sup> ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ أمر أم سلمة لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَرَمَتْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قبل الفجر ، ثم مضت ، فأفاضت . وروى أنه أمرها أن تُعَجِّلَ الإِفاضة ، وتوافي مكة مع صلاة الصبح . احتج به أحمد . ولأنه وقت للدفع من المزدلفة ، فكان وقتا للرمي ، كبعد طلوع الشمس ، والأخبار المذكورة محمولة على الاستحباب .

**فصل :** وإن أحرَّ الرَّمْيُ إلى آخر النهار ، جاز . قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب ، فقد رماها في وقتها ، وإن لم يكن ذلك مستحباً . وروى ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ

وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في «الوجيز» وغيره . وقدمه في «الفروع» وغيره . وعنه ، لا يُجْزَى إلا بعد الفجر . وقال ابن عقيل : نصه ، للرعاة خاصة الرَّمْيُ لَيْلًا . نقله ابن منصور . وذكر جماعة من الأصحاب ، أنه يُسَنُّ رميها بعد الزوال . قلت : وهذا ضعيفٌ مُخَالِفٌ لِفِعْلِهِ عليه أفضل الصلاة والسلام .

[ ٢/٧٧ ظ ] .

**فائدة :** إذا لم يرم حتى غربت الشمس ، لم يرم إلا من الغد بعد الزوال ، ولا يقف .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٢ .



ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيًا ، إِنْ كَانَ مَعَهُ ، وَيَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ . <sup>المقتع</sup>  
وَعَنَّهُ ، يُجْزِئُهُ بَعْضُهُ ، كَالْمَسْحُحِ .

الشرح الكبير

يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى ، قَالَ رَجُلٌ : رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ ؟ قَالَ : « لَا حَرَجٌ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ أَخَّرَهَا إِلَى اللَّيْلِ ، لَمْ يَرْمِهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنَ الْعِدِّ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَرْمِي لَيْلًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « اِزْمِ وَلَا حَرَجَ » . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : مَنْ فَاتَهُ الرَّمْيُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ، فَلَا يَرْمِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنَ الْعِدِّ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « اِزْمِ وَلَا حَرَجَ » . إِنَّمَا كَانَ فِي النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَا يَكُونُ الْيَوْمُ إِلَّا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَرْمِي لَيْلًا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَمَرَّةٌ قَالَ : لَا دَمَ عَلَيْهِ . وَإِذَا رَمَى انْصَرَفَ وَلَمْ يَقِفْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقِفْ عِنْدَهَا .

١٣٠٣ - مسألة : ( ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيًا ، إِنْ كَانَ مَعَهُ ، وَيَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ . وَعَنَّهُ ، يُجْزِئُهُ بَعْضُهُ ، كَالْمَسْحُحِ ) إِذَا قَرَعَ مِنْ رَمْيِ

قوله : ثُمَّ يَخْلُقُ ، أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ . إِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ ، ( اسْتَحَبَّ لَهُ ) <sup>(٢)</sup> الْإِنْصَافُ

(١) في : باب الذبح قبل الحلق ، وباب إذا رمى بعدما أُمسى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحلق والتقصير ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٨ . والنسائي ، في : باب الرمي بعد المساء ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢١ . وابن ماجه ، في : باب من قدم نسكاً قبل نسك ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٣ . (٢-٢) سقط من : الأصل ، ط .

الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ لَمْ يَقِفْ وَانْصَرَفَ ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ نَحْرُ الْهَدْيِ ،  
 إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، وَعَلَيْهِ  
 هَدْيٌ وَاجِبٌ ، اشْتَرَاهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ، فَأَحَبُّ أَنْ يُضْحَى ،  
 اشْتَرَى مَا يُضْحَى بِهِ . وَيَنْحَرُ الْإِبِلَ [ ٩٩/٣ ] وَيَذْبَحُ مَا سِوَاهَا .  
 وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِيَدِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ فِيهِ . هَذَا قَوْلُ  
 مَالِكٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَذَلِكَ لِمَا رَوَى جَابِرٌ فِي صِفَةِ حَجِّ  
 النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا  
 وَسِتِينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا ، فَتَحَرَ مَا غَبَرَ مِنْهَا ، وَأَشْرَكَهُ فِي  
 هَدْيِهِ <sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ تَوَجُّعُهُ الذَّبِيحَةَ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ  
 أَكْبَرُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ يَقُولُ :  
 « بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا نَحَرَ الْهَدْيَ فَرَّقَهُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، وَهُمْ مَنْ كَانَ  
 فِي الْحَرَمِ . وَإِنْ أَطْلَقَهَا لَهُمْ ، جَازَ ، كَمَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ خُمْسَ بَدَنَاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : « مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ » . رَوَاهُ

أَنْ يَبْدَأُ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ .. ثُمَّ بِالْأَيْسَرِ ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ  
 الْقِبْلَةَ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، وَيَدْعُو وَقْتَ الْحَلْقِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ

(١) تقدم تخريجه في ٣٦٣/٨ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب الضحية ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٧ / ٣ .  
 وأبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦ / ٢ . والترمذي ،  
 في : باب حدثنا الحسن بن علي الحلل ... ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذي ٣١٨ / ٦ . والإمام  
 أحمد ، في : المسند ٣٧٥ / ٣ .

أبو داود<sup>(١)</sup> . وإن قَسَمَهَا فهو أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ بِقَسَمِهَا يَتَيَقَّنُ إِيصَالَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، وَيَكْفِي الْمَسَاكِينَ نَعْبَ النَّهْبِ وَالزَّحَامِ . وَيَقْسِمُ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا<sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا رَوَى عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ بِذَنِّهِ كُلِّهَا ؛ جُلُودَهَا ، وَجِلَالَهَا ، وَأَنْ لَا تُعْطَى الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَقَالَ : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا »<sup>(٣)</sup> . وَإِنَّمَا لَزِمَهُ قَسَمُ جِلَالَهَا ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ سَأَفَهَا اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ ، فَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا مِمَّا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَلْزِمُهُ إعْطَاءُ جِلَالَهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَهْدَى الْحَيَوَانَ دُونَ مَا عَلَيْهِ . وَالسُّنَّةُ النَّحْرُ بِمَعْنَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بِهَا . وَحَيْثُ نَحَرَ مِنَ الْحَرَمِ أَجْزَأَهُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ مَنِيٍّ مَنَحَرٍّ ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٍّ وَطَرِيقٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> .

**فصل : يَلْزِمُهُ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَرَأَةُ .**

وغيره : يُكَبِّرُ وَقْتَ الْحَلْقِ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ .

(١) في : باب في الهدى ... من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ ، وروايته فيه عن عبد الله بن قريط ، وليس عن أنس . وانظر تحفة الأشراف ٦ / ٤٠٥ .

وأخرج الحديث أيضا عن عبد الله بن قريط ، التماسا في السنن الكبرى . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٥٠ .

(٢) الجبل للذابة ، ككوب الإنسان ، يلبسه بقيه اليد .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب لا يعطى الجزر ... ، وباب يتصدق بجلود الهدى ، وباب يتصدق بجلال الهدى ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ، في : باب في الصدقة بلحوم الهدايا ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٤ . وأبو داود ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ ، ٤١٠ . وابن ماجه ، في : باب من جلل البدنة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٥ . والدارمي ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٧٤ .

(٤) تقدم تخريجه في ١٩٤ / ٨ .

وبه قال مالك . وعنه ، يُجْزئُهُ بَعْضُهُ ، كَالْمَسْحِ . كذلك قال ابنُ حَامِدٍ .  
وقال الشافعي : يُجْزئُهُ التَّقْصِيرُ مِنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ . وقال ابنُ الْمُنْذِرِ :  
يُجْزئُهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ التَّقْصِيرِ ؛ لِتَنَاقُلِ اللَّفْظِ لَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ مُخَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِهِ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
حَلَقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، تَفْسِيرًا لِمُطْلَقِ الْأَمْرِ بِهِ ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ . فَإِنْ  
كَانَ الشَّعْرُ مَضْفُورًا قَصَرَ مِنْ رُءُوسِ ضَفَائِرِهِ . كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : تُقَصِّرُ  
الْمَرْأَةُ مِنْ جَمِيعِ قُرُونِهَا . وَلَا يَجِبُ التَّقْصِيرُ مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِحَلْقِهِ . وَأَيُّ قَدَرٍ قَصَرَ مِنْهُ أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مُطْلَقٌ ، فَيَتَنَاقَلُ  
أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ . قَالَ أَحْمَدُ : يُقَصِّرُ قَدَرُ الْأُنْمَلَةِ . وَهُوَ قَوْلُ  
ابْنِ عُثْمَانَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ . وَبِأَيِّ شَيْءٍ قَصَرَ  
الشَّعْرُ أَجْزَأُهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ نَتَفَهَ ، أَوْ أزالَهُ بِنُورَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ [ ٩٩/٣ ط ]  
إِذَا لَمْ يَكُنِ السُّنَّةُ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ ، فَروَى  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَنْى ،

**فائدة :** الْأَوَّلَى أَنْ لَا يُشَارِطَ الْحَلْقَ عَلَى أَجْرَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ . قَالَ أَبُو حَكِيمٍ .  
وَأَقْصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ أَبُو حَكِيمٍ : ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ . وَأَمَّا إِنْ قَصَرَ ،  
فَيَكُونُ مِنْ جَمِيعِ رَأْسِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ  
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ . قُلْتُ : هَذَا لَا يُعْدَلُ عَنْهُ ، وَلَا يَسَعُ النَّاسَ  
غَيْرُهُ . وَتَقْصِيرُ كُلِّ الشَّعْرِ ، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى وَلَا شَعْرَةٌ ، مُشْتَقٌّ جِدًّا . قَالَ  
الزَّرْكَشِيُّ : لَا يَجِبُ التَّقْصِيرُ مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِحَلْقِهِ . وَعَنْهُ ،

(١) سورة الفتح ٢٧ .

فَدَعَا بِذُبْحٍ ، فَذَبَحَ ، ثُمَّ دَعَا بِالْحَلَّاقِ ، فَأَخَذَ شِقَّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، فَحَلَقَهُ ، فَجَعَلَ يَقْسِمُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ ، ثُمَّ أَخَذَ<sup>(١)</sup> شِقَّ رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ ، فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ ؟ » . فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَالسُّنَّةُ أَنْ يَبْدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ؛ لِهَذَا الْخَبَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَجْزَاهُ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ؛ لِأَنَّ خَيْرَ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبِلَ بِهِ الْقِبْلَةَ . وَيُكَبِّرُ وَقْتُ الْحَلْقِ ؛ لِأَنَّهُ نُسُكٌ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّحْرِ .

**فصل :** وهو مُحَيَّرٌ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ يُجْزِئُ . يَعْنِي فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مَعْنَى يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَلْقِ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ الْحَلْقَ فِي الْحَجَّةِ الْأُولَى . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ . وَلَمْ يَفَرِّقْ . وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ وَالْمُقَصِّرِينَ » . وَقَدْ كَانَ مَعَهُ مَنْ قَصَّرَ فَلَمْ

يُجْزِئُ حَلْقُ بَعْضِهِ . وَكَذَا تَقْصِيرُهُ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، أَنَّ مُحَلَّ الْإِنْصَافِ الْخِلَافِ فِي التَّقْصِيرِ فَقَطْ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يُجْزِئُ تَقْصِيرُ مَا نَزَلَ عَنْ رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَعْرِهِ ، بِخِلَافِ الْمَسْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ رَأْسًا . ذَكَرَهُ فِي « الْخِلَافِ » ، وَ « الْفُصُولِ » .

**تنبيه :** شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ الشَّعْرَ الْمَصْفُورَ وَالْمَعْقُوصَ وَالْمُلَبَّدَ وَغَيْرَهَا .

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه في ١٨٢/١ .

يُنَكِّرُ عَلَيْهِ . وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ ، وَقَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ وَالْمُقَصِّرِينَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . فَأَمَّا مَنْ لَبَّدَ ، أَوْ عَقَصَ ، أَوْ ضَفَرَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيَحْلِقْ . وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ : مَنْ لَبَّدَ ، أَوْ قَصَرَ ، أَوْ عَقَدَ ، أَوْ قَتَلَ ، أَوْ عَقَصَ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى ، إِنْ نَوَى الْحَلْقَ فَلْيَحْلِقْ ، وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : هُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ عَلَى الْعُمُومِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي خِلَافِ ذَلِكَ دَلِيلٌ . وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ لَبَّدَ فَلْيَحْلِقْ » <sup>(٢)</sup> . وَثَبَتَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، أَنَّهُمَا أَمَرَا مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ أَنْ

وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي الْمُلَبَّدِ وَالْمَضْفُورِ وَالْمَعْقُوصِ ، لِيُحْلَقَ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » وَغَيْرِهِ : لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّقْصِيرُ مِنْهُ كُلَّهُ . قُلْتُ : حَيْثُ امْتَنَعَ التَّقْصِيرُ مِنْهُ كُلَّهُ ، عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، تَعَيَّنَ الْحَلْقُ . وَلِهَذَا قَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَلَوْ كَانَ مُلَبَّدًا ، تَعَيَّنَ الْحَلْقُ ، فِي الْمَنْصُوصِ ،

- (١) فِي : بَابِ تَقْصِيلِ الْحَلْقِ عَلَى التَّقْصِيرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحِجْ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/ ٩٤٥ ، ٩٤٦ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحِجْ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/ ٢١٣ .  
وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٤٥٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْحَلْقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢/ ١٠١٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْحَلْقِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/ ٦٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْحِلَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحِجْ . الْمُوطَأُ ١/ ٣٩٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/ ٣٥٣ ، ١٦٢/ ٧٩ ، ١١٩ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ٣٨١/ ٥ ، ٤٠٢/ ٦ .  
(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ لَبَّدَ أَوْ ضَفَرَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحِجْ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/ ١٣٥ .

## وَالْمَرْأَةُ تُقَصِّرُ مِنْ شَعْرِهَا قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ .

المقنع

الشرح الكبير

يَخْلُقُهُ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَبَدَ رَأْسِهِ وَحَلَقَ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ ، إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ الْخَبَرُ . وَقَوْلُ عُمَرَ وَابْنِهِ قَدْ خَالَفَهُمَا فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ جَوَازَ الْأَمْرَيْنِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٣٠٤ - مسألة : ( وَالْمَرْأَةُ تُقَصِّرُ مِنْ شَعْرِهَا قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ )  
وَالْأُنْمَلَةُ : رَأْسُ الْإِصْبَعِ مِنَ الْمَفْصِلِ الْأَعْلَى . وَالْمَشْرُوعُ لِلْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ  
دُونَ الْحَلْقِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ .  
لَأَنَّ الْحَلْقَ فِي حَقِّهِنَّ مُثَلَّةٌ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » . رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ  
تُحْلَقَ الْمَرْأَةُ رَأْسُهَا . [ ١٠٠/٣ ] رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ :

وَقَالَ الشَّيْخُ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفُ : لَا يَتَعَيَّنُ . وَاخْتَارَهُ الشَّارِحُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ فِي  
الْعَبْدِ : يُقَصِّرُ . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ شُرَاحِهِ : يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي  
قِيَمَتِهِ ، مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَيُقَصِّرُ الْعَبْدُ قَدْرَ أُنْمَلَةٍ ، وَلَا يَخْلُقُ  
إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

قَوْلُهُ : وَالْمَرْأَةُ تُقَصِّرُ مِنْ شَعْرِهَا قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ . يَعْنِي ، فَأَقْلُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ .

(١) في : باب الحلق والتقصير ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٨ .  
كما أخرجه الدارمي ، في : باب من قال ليس على النساء حلق ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي  
٦٤ / ٢ .

(٢) في : باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٤٧ .  
كما أخرجه النسائي ، في : باب النهي عن حلق المرأة رأسها ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١١٢ ،  
١١٣ .

تُقَصِّرُ مِنْ كُلِّ قَرْنٍ قَدَرِ الْأُنْمَلَةِ . وهو قول ابن عُمر ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور . وقال أبو داود : سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَقْصُرُ مِنْ كُلِّ رَأْسِيهَا ؟ قال : نعم ، تَجْمَعُ شَعْرَهَا إِلَى مُقَدِّمِ رَأْسِيهَا ، ثُمَّ تَأْخُذُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرَهَا قَدَرِ الْأُنْمَلَةِ . والرجل الذي يُقَصِّرُ كَالْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ . وقد ذَكَرْنَا فِيهِ خِلَافًا .

**فصل :** والأصلع الذي ليس على رأسه شعر ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَمِّرَ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمر . وبه قال مسروق ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . ولا نعلم عن غيرهم خلافهم . وليس بواجب . وقال أبو حنيفة : يَجِبُ ؛ لقول النبي ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » <sup>(١)</sup> . وهذا لو كان ذا شعرٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ وَإِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ ، فَإِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا لَتَعَدُّهُ ، بَقِيَ الْآخَرُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْخَلْقَ مَحَلُّ الشَّعْرِ ، فَسَقَطَ بَعْدَهُ ، كَمَا يَسْقُطُ وَجُوبُ غَسَلِ الْعُضْوِ فِي الْوُضُوءِ بِفَقْدِهِ . وَلَئِنَّ إِمْرَارَ لَوْ فَعَلَهُ فِي الْإِحْرَامِ لَمْ يَجِبْ بِهِ دَمٌ ، فَلَمْ يَجِبْ عِنْدَ التَّحْلِيلِ ، كإِمْرَارِهِ عَلَى الشَّعْرِ مِنْ غَيْرِ خَلْقٍ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ أَظْفَارِهِ ، وَالْأَخْذُ مِنْ شَارِبِهِ . قال ابن المنذر :

وقال ابن الزاغوني في « منسكه » : يَجِبُ تَقْصِيرُ قَدَرِ الْأُنْمَلَةِ . قال جماعة من الأصحاب : الْمُسِنَّةُ لَهَا أَنْمَلَةٌ ، وَيَجُوزُ أَقْلُ مِنْهَا .

**فائدتان ؛** إحداهما ، يُسْتَحَبُّ لَهُ أَيْضًا أَخْذُ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ . وقال ابن عقييل

(١) تقدم تخريجه في ٣٦٣/١ .



ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . وَعَنْهُ ، إِلَّا الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ . المنع

الشرح الكبير

ثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ <sup>(١)</sup> . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ وَأَظْفَارِهِ . وَكَانَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، يُجْبُونَ لَوْ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا . وَيُسْتَحَبُّ إِذَا حَلَقَ ، أَنْ يَبْلُغَ الْعَظْمَ الَّذِي عِنْدَ مُنْقَطَعِ الصَّدْغِ مِنَ الْوَجْهِ . كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لِلْحَالِقِ : ابْلُغِ الْعَظْمَيْنِ ، أَفْصِلِ الرَّأْسَ مِنَ اللَّحْيَةِ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : مِنَ السُّنَّةِ إِذَا حَلَقَ أَنْ يَبْلُغَ الْعَظْمَيْنِ .

١٣٠٥ - مسألة : ( ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . وَعَنْهُ ، إِلَّا الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ ، حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا كَانَ مُحَرَّمًا بِالْإِحْرَامِ ، إِلَّا النِّسَاءَ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . فَيَبْقَى مَا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ ؛ مِنَ الْوَطْءِ ، وَالْقُبْلَةِ ، وَاللَّمْسِ بِشَهْوَةٍ ، وَعَقْدِ النِّكَاحِ ، وَيَحِلُّ لَهُ مَا سِوَى ذَلِكَ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَلْقَمَةَ ،

وغيره : وَلِحْيَتِهِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ عَدِمَ الشَّعْرَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ إِمْرَارُ الْمُوسَى . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ فِي خِتَانِهِ . قُلْتُ : وَفِي التَّنْفِيسِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْعَبَثِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ عَنْ حَلْقِ رَأْسِهِ . ذَكَرَهُ فِي « الْفَاتِي » .

قوله : ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤/٤٢٠ .

وسالم، والنخعي، وعبد الله بن الحسن، وخارجة بن زيد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي. وروى عن ابن عباس. وعن (١) أحمد، أنه يجعل له كل شيء إلا الوطء في الفرج؛ لأنه أغلظ المحرمات، ويُفسد النسك، بخلاف غيره. وقال عمر، رضي الله عنه: يجعل له كل شيء، إلا النساء، والطيب. وروى ذلك عن ابنه، وعروة بن الزبير، وغيرهما؛ لأنه [١٠٠/٣] من دواعي الوطء، أشبه القبلة. وعن عروة، أنه لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا يتطيب. وروى في ذلك عن النبي ﷺ حديث. ولنا، ما روث عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «إذا رميتم وحلقتُم، فقد حل لكم الطيب، والثياب، وكل شيء، إلا النساء». رواه سعيد (٢). وقالت عائشة: طيب رسول الله ﷺ لحرمه (٣) حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت. مُتَّفَق عليه (٤). وعن سالم، عن أبيه، قال: قال عمر بن الخطاب: إذا رميتم الجمرَةَ بسبع حصيات، وذبحتم، وحلقتُم، فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب. فقالت عائشة: أنا طيب رسول الله ﷺ. فسنة رسول الله ﷺ.

في «الفرع» وغيره. وقال في «المستوعب»: اختاره أكثر الأصحاب. قال القاضي، وابنه، وابن الزاغوني، والمصنف، والشارح، وجماعة: إلا النساء،

(١) سقط من الأصل.

(٢) وأخرجه أبو داود، في: باب في رمي الجمار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤٥٧. والإمام

أحمد، في: المسند ٦ / ١٤٣.

(٣) لحرمه: أي لإحرامه.

(٤) تقدم تخريجه في ١٣٩/٨.

وَالْحِلَاقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكٌ ، إِن أُخِرَ عَنْ أَيَّامٍ مِنِّي ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ ؟ <sup>المنع</sup>

الشرح الكبير

أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(١)</sup> . « وَعَنْ <sup>(٢)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : وَالطَّيِّبُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُضَمِّخُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ ، أَفَطِيبٌ هُوَ ذَاكَ أَمْ لَا ؟ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ ، وَلَا الطَّيِّبُ ، وَلَا قَتْلُ الصَّيِّدِ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَهَذَا حَرَامٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يُرَدُّ هَذَا الْقَوْلُ ، وَيَمْنَعُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ .

١٣٠٦ - مسألة : ( وَالْحِلَاقُ <sup>(٥)</sup> وَالتَّقْصِيرُ نُسْكٌ ، إِن أُخِرَ عَنْ

وَعَقْدُ النِّكَاحِ . ) قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِيهِ » : وَهُوَ الصَّحِيحُ <sup>(٦)</sup> . وَظَاهِرُ الْإِنْصَافِ كَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَابْنِ شَهَابٍ ، وَابْنِ الْجَوْزِيِّ ، حِلُّ الْعَقْدِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَذَكَرَهُ عَنْ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، إِلَّا الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ .

قوله : وَالْحِلَاقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكٌ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، فَيَلْزَمُهُ فِي تَرْكِهِ دَمٌ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هُمَا نُسْكٌ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ .

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَحِلُّ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ١٣٥/٥ ، ١٣٦ . وَالْإِسْلَامُ الشَّافِعِيُّ ، فِي : بَابِ فِيمَا يَلْزَمُ الْهَرَمَ عِنْدَ تَلْبِسِهِ بِالْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . تَرْتِيبُ مُسْتَدِ الشَّافِعِيِّ ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) (٢ - ٢) فِي م : ٤ عَنْ ٤ .

(٣) (٣) فِي : بَابِ مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ إِذَا رَمَى ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٠١١/٢ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ٢٢٥ .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ .

(٥) فِي م : ٥ الْخَلْقُ ٤ .

(٦) (٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ط .

المفتي على روايتين . وعنه ، أنه إطلاق من محظور ، لا شيء في تركه .  
ويحصل التحلل بالرمي وحده .

الشرح الكبير أيام منى ، فهل يلزمه دم ؟ على روايتين . وعنه ، أنه إطلاق من محظور ، لا شيء في تركه . ويحصل التحلل بالرمي وحده ( الحلق والتقصير نسك في الحج والعمرة ، في ظاهر المذهب . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي . وعن أحمد ، أنه ليس بنسك ، وإنما هو إطلاق من محظور كان مُحَرَّمًا عليه بالإحرام ، فأطلق فيه بالحل ، كاللباس ، وسائر محظورات الإحرام . فعلى هذه الرواية لا شيء على تاركه ، ويحصل التحلل بدونه . وجهها ، أن النبي ﷺ أمر بالحل من العمرة قبله ، فروى أبو موسى ، رضى الله عنه ، قال : قدمت على النبي ﷺ ، فقال : « بِمَ أَهَلَّكَ ؟ » قُلْتُ : لَبَّيْكَ بِأَهْلَالٍ كَأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فقال : « أَحْسَنْتَ » . وأمرني فطفت بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم قال لي : « أَجَلٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن جابر ، رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ لما

الإنصاف قال في « الكافي » : هذا أصح . قال الزركشي : هذا المشهور والمختار للأصحاب من الروايتين . وجزم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . وعنه ، أنه إطلاق من محظور ، لا شيء في تركه ، ويحصل التحلل بالرمي وحده . <sup>(٢)</sup> قدمه ابن رزين في « شرحه » <sup>(٣)</sup> . وأطلقهما في « المذهب » ، و « الحاويين » . ونقل مهنا في معتمر ترك الحلاق أو التقصير ، ثم أحرَمَ بعمرة ،

(١) تقدم تخريجه في ١٩٩/٨ .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ط .

سَعَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَذِي ، فَلْيَحِلَّ ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . ولأنَّ ما كان مُحَرَّمًا فِي الإِحْرَامِ ، إِذَا أُبِيحَ كَانَ إِطْلَاقًا مِنْ مَحْظُورٍ ، كَسَائِرِ مُحَرَّمَاتِهِ . وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَصَحُّ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ ، فَرَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، وَلْيَحِلَّ »<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَجِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ [ ١٠١/٣ ] وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصِّرُوا » . وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْجُوبَ . وَلأنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَهُمْ بِقَوْلِهِ : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَنَاسِكِ لَمَّا وَصَفَهُمْ بِهِ ، كَاللَّبْسِ وَقَتْلِ الصَّيِّدِ ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَحَّمَ عَلَى الْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا ، وَعَلَى الْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَنَاسِكِ ، لَمَّا دَخَلَهُ التَّفْضِيلُ ، كَالْمُبَاحَاتِ ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَعَلُوهُ فِي جَمِيعِ حَجَّتِهِمْ وَعُمْرَتِهِمْ ، لَمْ يُحِلُّوْا بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ نُسْكَالْمَا دَاوُ مَوَاعِلِهِ ، بَلْ لَمْ يَفْعَلُوهُ إِلَّا نَادِرًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِمْ فَيَفْعَلُوهُ عَادَةً ، وَلَا فِيهِ فَضْلٌ فَيَفْعَلُوهُ لِفَضْلِهِ . فَأَمَّا أَمْرُهُ بِالْحِلِّ ، فَأَيُّمَا مَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، الْحِلُّ

الدَّمُ كَثِيرٌ ، عَلَيْهِ أَقْلٌ مِنْ دَمٍ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، فَعَلَ أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ ، وَعَلَيْهِ ، الثَّانِيَةُ الْإِنْصَافُ غَيْرُ وَاجِبٍ .

(١) تقدم تخريجه في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٥٧/٨ .

(٣) سورة الفتح ٢٧ .

يَفْعَلُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَشْهُورًا عِنْدَهُمْ ، فَاسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْجُلُ مِنْ الْعِبَادَةِ بِمَا كَانَ مُحَرَّمًا فِيهَا ، كَالسَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ .

**فصل :** فَإِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ نُسْكٌ . جَازَ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ تَأْخِيرُ النَّحْرِ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهِ ، فَتَأْخِيرُهُ أَوْلَى ، فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ آخِرَهُ ، فَامْتَنَى أَنِّي بِهِ أَجْزَأُ ، كَالطَّوَائِفِ لِلزِّيَارَةِ وَالسَّعْيِ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ أَخَّرَهُ عَنْ مَحَلِّهِ . وَمَنْ تَرَكَ نُسْكَأَ فَعَلِيهِ دَمٌ . وَلَا فَرْقَ فِي التَّأْخِيرِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، وَالْعَامِدِ وَالسَّاهِي . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ،

قوله : إِنْ أَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامٍ مَنَى ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . يَعْنِي إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُمَا نُسْكٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْمُعْصِي» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ؛ إِحْدَاهُمَا لَا دَمَ عَلَيْهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ [ ٢/ ٨٠ ] فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُنَوَّرِ» . ( قَالَ ابْنُ مُنَجَّى فِي «شَرْحِهِ» : وَهُوَ أَوْلَى <sup>(١)</sup> . وَالْوَجْهَ الثَّانِي ، عَلَيْهِ دَمٌ بِالتَّأْخِيرِ .

تتبيه : قوله : وَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامٍ مَنَى . الصَّحِيحُ ، أَنَّ مَحَلَّ الرَّوَائِثَيْنِ إِذَا أَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامٍ مَنَى ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ،

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ط .

الشرح الكبير

وإسحاق، وأبو حنيفة، ومحمد: مَنْ تَرَكَهَ حَتَّى حَلَّ، فعليه دَمٌ؛ لَأَنَّهُ نُسَكٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ الْحِلِّ، كَسَائِرِ مَنَاسِكَهِ. وَلَنَا، مَا تَقَدَّمَ. وَهَلْ يَحِلُّ قَبْلَهُ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، أَنَّ التَّحْلُلَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْحَلِّ وَالرَّمْيِ مَعًا. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ، وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ، إِلَّا النِّسَاءَ»<sup>(١)</sup>. وَتَرْتِيبُ الْحِلِّ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ عَلَى حُصُولِهِمَا، وَلَأَنَّهُمَا نُسَكَانِ يَتَعَقَّبُهُمَا الْحِلُّ، فَكَانَ حَاصِلًا لَهُمَا، كَالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ فِي الْعُمْرَةِ. وَالثَّانِيَةُ، يَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ. وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي ثَوْرٍ. قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup>: وَهُوَ الصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛

الإنصاف

و «الْخُلَاصَةُ». وَقَالَ الْمُصَنِّفُ، وَالشَّارِحُ: إِنْ أَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ. فَمَحَلُّ الرُّوَايَتَيْنِ عِنْدَهُمَا، إِنْ أَخَّرَهُ عَنِ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ مِنَى. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي».

تَنْبِيهِ: قَوْلُهُ بَعْدَ الرُّوَايَةِ: وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَيَمُّمِ الرُّوَايَةِ، فَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ، عَلَى قَوْلِنَا: الْحِلَاقُ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ. لَا عَلَى قَوْلِنَا: هُوَ نُسَكٌ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ قَبْلُ: ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ. لِأَنَّ ظَاهِرَهُ، أَنَّ التَّحْلُلَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالرَّمْيِ وَالْحَلْقِ مَعًا؛ لَأَنَّهُ ذَكَرَ التَّحْلُلَ بِلَفْظٍ «ثُمَّ» بَعْدَ ذِكْرِ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ التَّحْلُلَ يَحْصُلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ. وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَاعْلَمْ أَنَّ التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ يَحْصُلُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ، أَوْ يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ وَهِيَ الرَّمْيُ، وَالْحَلْقُ، وَالطَّوَافُ.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٢.

(٢) في: المغني ٣١٠/٥.

فَإِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمِيِّ أَوْ النَّحْرِ ، جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ

لقوله في حديث أم سلمة : « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ » . وكذلك قال ابن عباس . قال بعض أصحابنا : هذا يَنْبِئُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَلْقِ ، إِنْ قُلْنَا : هُوَ نُسْكٌ . حَصَلَ الْجُلُّ ، وَإِلَّا حَصَلَ بِالرَّمِيِّ وَحْدَهُ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي كِتَابِهِ الْمَشْرُوحِ .

١٣٠٧ - مسألة : ( وَإِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمِيِّ وَالنَّحْرِ ، جَاهِلًا أَوْ

فيه روايتان عن أحمد ؛ إحداهما ، لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِفِعْلِ اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : قَالَه أَصْحَابُنَا . وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِوَاحِدٍ مِنْ رَمَى وَطَوَّافٍ ، وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالْبَاقِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » ، وَغَيْرِهِمْ . فَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، الْحَلْقُ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : بَلْ نُسْكٌ ، كَالْمَيْبِتِ بِمُزْدَلَفَةٍ ، وَالرَّمَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْحَلْقَ نُسْكٌ ، وَيَجُلُّ قَبْلَهُ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى : وَفِيهِ نَظَرٌ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ نُسْكٌ ، فِي جَوَازِ جُلِّهِ قَبْلَهُ رَوَايَتَانِ . وَفِي « مَتَسَلِكِ ابْنِ الرَّاغُونِيِّ » ، إِنْ كَانَ سَاقٌ هَذْبًا وَاجِبًا ، لَمْ يَجُلْ هَذَا التَّحْلُلُ إِلَّا بَعْدَ الرَّمَى وَالْحَلْقِ وَالنَّحْرِ وَالطَّوَّافِ ، فَيَجُلُّ الْكُلُّ . وَهُوَ التَّحْلُلُ الثَّانِي .

قوله : وَإِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمِيِّ أَوْ النَّحْرِ ، جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .



عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ عَالِمًا ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ دَمٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ عَالِمًا ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ دَمٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ( السُّنَّةُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ أَنْ يَرْمِيَ ، ثُمَّ يَنْحَرَ ، ثُمَّ يَحْلِقَ ، ثُمَّ يَطُوفُ ، تَرْتِيبُهَا هَكَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَهَا كَذَلِكَ ، فَرَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى ، ثُمَّ نَحَرَ ، ثُمَّ حَلَقَ . رَوَاهُ [ ١٠١/٣ ط ] أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ أَخْلَى بِتَرْتِيبِهَا نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَدَاوُدَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمْيِ ، أَوْ عَلَى النَّحْرِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِنْ كَانَ قَارِنًا فَعَلَيْهِ دَمَانِ . وَقَالَ زُفَرٌ : عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ دِمَائٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ حَلَقَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ ؟ قَالَ : « اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ » . فَقَالَ آخَرُ : ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ؟ قَالَ : « اَرْمِ وَلَا حَرَجَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي لَفْظٍ ، قَالَ :

الإنصاف

وَكَذَا لَوْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ أَوْ نَحَرَ قَبْلَ رَمْيِهِ . وَإِنْ كَانَ عَالِمًا ، فَهَلْ عَلَيْهِ دَمٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « التَّظْمِرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، لَا دَمَ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠٥ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها ، وباب السؤال والفتيا عند رمي الجمار ، من كتاب العلم ، وفي : باب الفتيا على الدابة ... من كتاب الحج ، وفي : باب إذا حنث ناسيا ... من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ١ / ٣١ ، ٤٣ ، ٢ / ٢١٥ ، ٨ / ١٦٩ . ومسلم ، في : باب من حلق قبل النحر ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٨ - ٩٥٠ .

فجاء رجلٌ ، فقال : يا رسول الله ، لم أشعر ، فحلقتُ قبل أن أذبح . وذكر الحديث . قال : فما سمعته يُسأل يومئذٍ عن أمرٍ مما ينسى المرءُ أو يجهل ، من تقديم بعض الأمور على بعضٍ وأشباهاها ، إلا قال : « افعلوا ولا حرج » . رواه مسلم . وعن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، أنه قيل له يوم النحر ، وهو بمئى : في النحر ، والحلق ، والرمي ، والتقديم والتأخير ، فقال : « لا حرج »<sup>(١)</sup> . متفق عليه<sup>(٢)</sup> . ورواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عيسى بن طلحة ، عن عبد الله بن عمرو ، وفيه : فحلقتُ قبل أن أرمى . وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تُتبع . فأما إن فعله عامداً ، عالماً مخالفةً السنة ، فإنه لا دم عليه ، في إحدى الروايتين . وهو قول عطاء ، وإسحاق ؛ لإطلاق حديث ابن عباس ، وكذلك حديث عبد الله بن عمرو ، من رواية سُفيان بن عُيينة . والثانية ، عليه دم . روى نحو ذلك عن سعيد بن جبيرة ، وجابر بن زبد ، وقتادة ، والنخعي ؛ لأن الله

عليه ، ولكن يُكره فعل ذلك . وهو المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في « المحرر » ، و « الوجيز » ، وغيرهما . وقدمه في « الفروع » ،

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من قدم شيئاً قبل شيء ... من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٤ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء فيمن حلق قبل أن يذبح ... من أبواب الحج . عارضة الأهودي ٤ / ١٤٨ . وابن  
ماجه ، في : باب من قدم نسكاً قبل نسك ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٤ . والدارمي ، في :  
باب في من قدم نسكه شيئاً قبل شيء ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦٤ ، ٦٥ . والإمام مالك ، في :  
باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٩٢ ،  
٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢١٧ .

(١-١) سقط من النسختين ، وأثبتناه من مصادر التخریج .

(٢) تقدم تخريجهم في صفحة ١٣٦ .

الشرح الكبير

تعالى قال : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَبَّ ، وقال : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٢)</sup> . والحديث المطلق قد جاء مُقَيَّدًا ، فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ . قال الأثرم : سَمِعْتُ أبا عبد الله يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ ؟ فقال : إِنْ كَانَ جَاهِلًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ ، فَأَمَّا مَعَ التَّعْمِيدِ فَلَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ لَا يَقُولُ : لَمْ أَشْعُرْ . فَقَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنَّ مَالِكًا وَالنَّاسَ عَنِ الرَّهْرِيِّ <sup>(٣)</sup> : لَمْ أَشْعُرْ . وَهُوَ فِي الْحَدِيثِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمْيِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ قَدَّمَهُ عَلَى النَّحْرِ ، أَوْ النَّحَرَ عَلَى الرَّمْيِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِجْمَاعِ مَمْنُوعٌ مِنْ خَلْقِ شَعْرِهِ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِرَمْيِ الْجَمْرَةِ ، فَأَمَّا النَّحْرُ قَبْلَ الرَّمْيِ ، فَجَائِزٌ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ قَدْ بَلَغَ مَحَلَّهُ . وَلَنَا [ ١٠٢/٣ ] الْحَدِيثُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ : فِي الْحَلْقِ ، وَالنَّحْرِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ . فَقَالَ : « لَا حَرَجَ » . وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ مُخَالَفَةَ التَّرْتِيبِ لَا تُخْرِجُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ عَنِ الْإِجْزَاءِ ، وَلَا تَمْنَعُ وَقُوعَهَا

و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرَهُمْ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » الْإِنْصَافِ وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ سَوْسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » وَغَيْرُهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ دَمٌ . نَقَلَهَا أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ . وَأَطْلَقَ ابْنُ عُقَيْلٍ هَذِهِ الرَّوَايَةَ <sup>(٥)</sup> . وَظَاهِرُهَا ، يَلْزَمُ

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٨٧ .

(٣) أَيْ : يَقُولُونَ .

(٤-٥) سقط من : الأصل ، ط .

مَوْقِعَهَا ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الدَّمِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** فَإِنْ قَدَّمَ الْإِفَاضَةَ عَلَى الرَّمْيِ ، أَجْزَأُ طَوَافُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا تُجْزِئُهُ الْإِفَاضَةُ ، فَلْيَرْمِ ، ثُمَّ لِيَنْحَرْ ، ثُمَّ لِيُقَصِّرْ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ فِي مَنْ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ : يَرْجِعُ فَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، ثُمَّ يُفِضُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَطَاءٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ قَالَ : « أَرْمِ وَلَا حَرَجَ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ فَلَا حَرَجَ » . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، أَتَاهُ آخَرُ ، فَقَالَ : إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ فَقَالَ : « أَرْمِ وَلَا حَرَجَ » . فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ : « افْعَلْ وَلَا حَرَجَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ أَتَى بِالرَّمْيِ فِي وَقْتِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ رَتَّبَ . وَمُقْتَضَى كَلَامِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ بِالْإِفَاضَةِ قَبْلَ الرَّمْيِ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ ، كَمَنْ رَمَى وَلَمْ يُفِضْ . فَعَلَى هَذَا لَوْ وَاقَعَ أَهْلُهُ قَبْلَ الرَّمْيِ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَلَا يَفْسُدُ حُجُّهُ . وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَرْمِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِ الرَّمْيِ ، وَحُجُّهُ صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ نَسِيَ أَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ نُسُكِهِ ، فَلْيُهِرِقْ لَذَلِكَ دَمًا<sup>(٢)</sup> .

الإنصاف الجاهل والناسي دَمٌ أَيْضًا ، وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمَرْوُذِيِّ ، يَلْزُمُهُ صَدَقَةٌ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٩ . ورواية النسائي له في السنن الكبرى ٤٤٦/٢ ، ٤٤٧ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٢٥/٨ .

ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً ، يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا النَّحْرَ وَالْإِفَاضَةَ وَالرَّمْيَ .  
المفنع

الشرح الكبير

١٣٠٨ - مسألة : ( ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً ، يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا النَّحْرَ وَالْإِفَاضَةَ وَالرَّمْيَ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ بِمَنْى يَوْمَ النَّحْرِ خُطْبَةً ، يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا النَّحْرَ وَالْإِفَاضَةَ وَالرَّمْيَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ يَوْمَئِذٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهَا تُسَنُّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَلَا تُسَنُّ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ ، يَعْنِي بِمَنْى . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْمُزَنِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمَنْى ، حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى ، عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ وَعَلَى يَبْعَرٍ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> ، وَالنَّاسُ بَيْنَ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ . وَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى يَوْمَ النَّحْرِ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاذٍ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ بِمَنْى ، فَفَتِحَتْ <sup>(٣)</sup> أَسْمَاعُنَا ، حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا ، فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجِمَارَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> غَيْرَ حَدِيثٍ [ ١٠٢/٣ ظ ]

قوله : ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً . يَعْنِي ، يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى خُطْبَةً ؛ الإنصاف

(١) في : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢١٥/٢ .

(٢) يعبر عنه : أى يبلغ حديثه من هو بعيد عن النبي ﷺ .

(٣) في م : ١ ففتحنا .

(٤) الأول ، في : باب أى وقت يخطب يوم النحر ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ٤٥٣/١ . والثانى ، في :

باب من قال : خطب يوم النحر ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ٤٥٣/١ . والثالث ، في : باب ما يذكر

الإمام في خطبته بمنى ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ٤٥٣/١ . كما أخرجه النسائى ، في : باب ما ذكر في

منى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٠٠/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦١/٤ .

ابن عباس . ولأنه يَوْمٌ تَكْثُرُ فيه أفعالُ الْحَجِّ ، وَيَحْتَاجُ إلى تَعْلِيمِ الناسِ أَحْكَامَ ذلك ، فَاحْتِيجَ إلى الْخُطْبَةِ مِنْ أَجْلِهِ ، كيومِ عَرَفَةَ .

الشرح الكبير

**فصل : يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ : « هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ » .** رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١) . وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَعْمَالِ الْحَجِّ فِيهِ ؛ مِنْ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ ، وَالذَّفْعِ مِنْهُ إِلَى مَنَى ،

يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا النَّحْرَ وَالْإِفَاضَةَ وَالرَّمْيَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمَا . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : تَكُونُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ بُكْرَةَ النَّهَارِ ؛ حَتَّى يُعَلِّمَهُمُ الرَّمْيَ وَالنَّحْرَ وَالْإِفَاضَةَ . وَعَنْهُ ، لَا يَخْطُبُ . نَصَرَهُ الْقَاضِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ يَوْمَئِذٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » .

الإيضاح

**فائدة :** قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ .

**فائدة أخرى :** إِذَا أَتَى الْمُتَمَتِّعُ مَكَّةَ ، طَافَ لِلْقُدُومِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، كَعُمْرَتِهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَكَذَا الْمُفْرَدُ وَالْقَارِنُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، مَا لَمْ يَكُونَ دَاخِلًا مَكَّةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَا طَافًا طَوَافَ الْقُدُومِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَقِيلَ : لَا يَطُوفُ لِلْقُدُومِ

(١) في : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب يوم الحج الأكبر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ . وابن ماجه ، في : باب الخطبة يوم النحر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤١٢ .

ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ ، وَيَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ ، وَيُعِينُهُ بِالنِّيَّةِ ؛ وَهُوَ الطَّوَافُ الْمَقْنَعُ  
الْوَاجِبُ الَّذِي بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ .

والرَّمْيُ ، والنَّحْرُ ، والحَلْقُ ، وطَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، والرُّجُوعُ إِلَى مَنَى لَيْبَسَتْ  
بِهَا ، وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَوْمُ عِيدٍ ، وَيَوْمٌ يَحِلُّ فِيهِ مِنْ أَفْعَالِ  
الْحَجِّ .

١٣٠٩ - مسألة : ( ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ ، وَيَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ ، وَيُعِينُهُ  
بِالنِّيَّةِ ، وَهُوَ الطَّوَافُ الْوَاجِبُ الَّذِي بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا  
رَمَى وَنَحَرَ وَحَلَقَ ، أَفَاضَ إِلَى مَكَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَطَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ،  
وَسُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي مِنْ مَنَى فَيَزُورُ الْبَيْتَ ، وَلَا يُقِيمُ بِمَكَّةَ ، بَلْ يَرْجِعُ  
إِلَى مَنَى ، وَيُسَمَّى طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ؛ لِكَوْنِهِ يَأْتِي بِهِ عِنْدَ إِفَاضَتِهِ مِنْ مَنَى  
إِلَى مَكَّةَ . وَصِفَةُ هَذَا الطَّوَافِ ، كَصِفَةِ طَوَافِ الْقُدُومِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْوِي بِهِ  
طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، وَيُعِينُهُ بِالنِّيَّةِ . وَلَا رَمَلَ فِيهِ ، وَلَا اضْطِجَاعَ ؛ لِقَوْلِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّعَرِ الَّذِي أَفَاضَ  
فِيهِ<sup>(١)</sup> . وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي هَذَا الطَّوَافِ . هَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْقَاسِمِ .

أَحَدُ مِنْهُمْ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَرَدَّ الْأَوَّلَ . وَقَالَ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَاثِقًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ  
عَلَى ذَلِكَ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ عَشْرَةَ » : وَهُوَ الْأَصَحُّ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ  
الدِّينِ : وَلَا [ ٨/٢ ] يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الْقُدُومِ بَعْدَ رُجُوعِهِ  
مِنْ عَرَفَةَ ، قَبْلَ الْإِفَاضَةِ . وَقَالَ : وَهَذَا هُوَ الصُّوَابُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِفَاضَةِ فِي الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٦٢/١ . وَابْنُ  
مَاجَهَ ، فِي : بَابِ نَهَارَةِ الْبَيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠١٧/٢ .

صاحب مالِك ، وابن المنذر . وقال الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : يُجْزِئُهُ ، وإن لم يتو الفرض الذي عليه . ولنا ، قول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى »<sup>(١)</sup> . ولأن النبي ﷺ سَمَّاهُ صَلَاةً ، والصلاة لا تصح إلا بنية اتفاقاً . وهذا الطَّوَّافُ رُكْنٌ لِلْحَجِّ ، لا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، بغير خلاف عَلِمْنَاهُ . قال ابن عبد البر : هو من فرائض الحج ، لا خلاف في ذلك بين العلماء . قال الله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وعن عائشة ، قالت : حَجَّجْنَا مع رسول الله ﷺ ، فَأَفْضَتْنَا يَوْمَ النَّحْرِ ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا حَائِضٌ . فَقَالَ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : « أَخْرِجُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . فَذَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الطَّوَّافَ لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الزيارة يوم النحر ، وباب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، وباب الإدلاج من المحصب ، من كتاب الحج ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهَا ... ﴾ ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٢/٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٧/٧٥ . ومسلم ، في : باب وجوب طواف الوداع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٦٤ ، ٩٦٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحائض تخرج بعد الإفاضة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/٤٦٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤/١٧١ . وابن ماجه ، في : باب الحائض تنفر قبل أن تودع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠٢١ . وإمام مالك ، في : باب إفاضة الحائض ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٤١٢ ، ٤١٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦/٣٨ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٣ ، ٤٣١ .



وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ يَوْمَ  
النَّحْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ وَعَنْ أَيَّامٍ مِنْى ، جَازَ .

الشرح الكبير

حَاسِبٌ لَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ .

١٣١٠ - مسألة : ( وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ ،  
وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ وَعَنْ أَيَّامٍ مِنْى ، جَازَ ) لهذا  
الطَّوَافِ وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ فَضِيلَةٍ ، وَقْتُ إِجْزَاءٍ ؛ فَأَمَّا وَقْتُ الْفَضِيلَةِ ، فَيَوْمُ  
النَّحْرِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي صِفَةِ  
حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ : فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ ، [ ١٠٣/٣ ] فَصَلَّى بِمَكَّةَ  
الظُّهْرَ <sup>(١)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ . وَقَالَ  
ابْنُ عُثْمَرَ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أَخَّرَهُ  
إِلَى اللَّيْلِ فَلَا بَأْسَ ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَوَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ  
طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا وَقْتُ

قوله : وَوَقْتُهُ ، بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ . يَعْنِي ، وَقْتُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ .  
وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، وَقْتُهُ مِنْ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ .

(١) تقدم تخریج حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٢) تقدم آنفاً حديث عائشة ، أما حديث ابن عمر فلم يروه البخاري . انظر اللؤلؤ والمرجان ٧٣/٢ . وتحفة  
الأشراف ١٥٥/٦ . وأخرجه مسلم ، في : باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ، من كتاب الحج .  
صحيح مسلم ٩٥٠/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإفاضة في الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود  
٤٦١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤/٢ .

(٣) أخرجهما أبو داود ، في : باب الإفاضة في الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٢ .  
والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في طواف الزيارة بالليل ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٥٢ . =

المقنع ثم يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ سَعَى

الشرح الكبير

الجواز ، فأَوَّلُهُ مِنْ نَصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : أَوَّلُهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَآخِرُهُ آخِرُ أَيَّامِ النَّحْرِ . وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَوَّلِ وَقْتِ الرَّمْيِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ . وَاجْتَنَعَ عَلَى آخِرِ وَقْتِهِ بِأَنَّهُ نُسْتُكُ يُفْعَلُ فِي الْحَجِّ ، فَكَانَ آخِرُهُ مَحْدُودًا ، كَالْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ آخِرَ وَقْتِهِ غَيْرُ مَحْدُودٍ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أَتَى بِهِ صَحٌّ بغيرِ خِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي وُجُوبِ الدَّمِّ ، فنَقُولُ : طَافَ فِيمَا بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ طَوَافًا صَحِيحًا ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ طَافَ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ . وَأَمَّا الْوُقُوفُ وَالرَّمْيُ ، فَإِنَّهُمَا لَمَّا كَانَا مَوْقِعَيْنِ كَانَ لهُمَا وَقْتُ يُفَوَّتَانِ بِفَوَاتِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الطَّوَافُ ، فَإِنَّهُ مَتَى أَتَى بِهِ صَحٌّ .

١٣١١ - مسألة : ( ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ،

الإنصاف

قوله : فَإِنْ أَخْرَهَ عَنْهُ وَعَنْ أَيَّامِ مِنًى ، جَازَ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَمٌ إِذَا أَخْرَهَ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ مِنًى . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : عَلَيْهِ دَمٌ إِذَا أَخْرَهَ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ لغيرِ عُذْرٍ . وَخَرَجَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِرَوَايَةٍ بِوُجُوبِ الدَّمِّ إِذَا أَخْرَهَ عَنْ أَيَّامِ مِنًى .

فائدة : لَوْ أَخْرَأَ السَّعْيَ عَنْ أَيَّامِ مِنًى ، جَازَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » مِمَّا خَرَّجَهُ فِي الطَّوَافِ ، مِثْلُهُ فِي السَّعْيِ .

قوله : ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

= كما أخرجهما ابن ماجه ، في : باب زيارة الليل ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٧ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٨٨ ، ٣٠٩ ، ٦ / ٢١٥ .

مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ سَعَى ، لَمْ يَسَعْ .

المنع

الشرح الكبير

أَوْ لَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ سَعَى ، لَمْ يَسَعْ ( لِأَنَّ السَّعَى الَّذِي سَعَاهُ الْمُتَمَتِّعُ إِنَّمَا كَانَ لِلْعُمْرَةِ ، فَيُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَسْعَى لِلْحَجِّ . وَإِنْ كَانَ الْمُفْرِدُ وَالْقَارِنُ لَمْ يَسْعَا مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، سَعَا بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّ السَّعَى لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الطَّوَافِ ، لَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا سَعَى بَعْدَ الطَّوَافِ ، وَقَالَ : « تَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(١)</sup> . وَإِنْ كَانَ قَدْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يَسَعْ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ التَّطَوُّعُ بِالسَّعَى ، كَسَائِرِ الْأَنْسَاكِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَأَمَّا الطَّوَافُ فَيُسْتَحَبُّ التَّطَوُّعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ .

الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَكْتَفَى بِسَعَى عُمْرَتِهِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفَاتِحِ » .

قَوْلُهُ : أَوْ لَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ سَعَى ، لَمْ يَسَعْ . هَذَا الْمَذْهَبُ . وَذَكَرَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ رَوَايَةً ، بِأَنَّ الْقَارِنَ يَلْزُمُهُ سَعْيَانِ ؛ سَعَى عِنْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَسَعَى عِنْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، إِذَا قُلْنَا : السَّعَى فِي الْحَجِّ رُكْنٌ . وَجَبَ عَلَيْهِ فَعْلُهُ بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ مُفْرِدًا ، أَوْ قَارِنًا ، وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، فَإِنْ فَعَلَهُ قَبْلَهُ عَالِمًا ، لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ ، وَأَعَادَهُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا ، فَهَلْ يُجْزِئُهُ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ مَنْصُوصَتَانِ ، ذَكَرَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ عَدَمَ الْإِجْزَاءِ . وَإِنْ قُلْنَا : السَّعَى وَاجِبٌ ، أَوْ سُنَّةٌ . فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَإِنْ قِيلَ : السَّعَى لَيْسَ رُكْنًا . قِيلَ :

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٨٧ .

المفتع  
ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ .

الشرح الكبير

١٣١٢ - مسألة : ( ثم قد حلَّ له كلُّ شيءٍ ) . يعنى إذا طافَ للزَّيَّارَةِ  
بعدَ الرَّمْيِ والنَّحْرِ والحَلْقِ ، وكان قد سَعَى ، حلَّ له كلُّ شيءٍ حَرَّمَهُ  
الإِحْرَامُ . وقد ذَكَّرْنَا أَنَّهُ لم يَكُنْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ المَحْظُورَاتِ سِوَى النِّسَاءِ ،  
فبهذا الطَّوَافِ حلَّ له النِّسَاءُ . قال ابنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا : لم يَحِلَّ  
النَّبِيُّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى قَضَى حَجَّهُ ، وَنَحَرَ هَذِيهَ يَوْمَ النَّحْرِ ،  
فَأَفَاضَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ . وعن عائشةَ ، رَضِيَ اللهُ  
عَنْهَا ، مثله . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . ولا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي حُصُولِ الحِلِّ بِمَا ذَكَّرْنَاهُ  
عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ ، فَإِنْ طَافَ ولم يَكُنْ سَعَى ، لم يَحِلَّ حَتَّى يَسْعَى ، إِنْ  
قُلْنَا : إِنَّ السَّعْيَ رُكْنٌ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ سُنَّةٌ . فَهَلْ يَحِلُّ قَبْلَهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ لم يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِهِ . والثَّانِي ، لا يَحِلُّ ؛  
لِأَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ الحَجِّ ، فَيَأْتِي بِهِ فِي إِحْرَامِ الحَجِّ ، كَالسَّعْيِ فِي العُمْرَةِ .  
فصل : قال الخِرَقِيُّ : يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا دَخَلَ [ ١٠٣/٣ ظ ] مَكَّةَ  
لَطَوَافِ الزَّيَّارَةِ ، أَنْ يَطُوفَ طَوَافًا يَتَوَى بِهِ الْقُدُومَ ، ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا

الإِنصاف  
سُنَّةٌ . وَقِيلَ : وَاجِبٌ . فَفِي جِلِّهِ قَبْلَهُ وَجْهَانِ . قُلْتُ : ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ  
الأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَحِلُّ قَبْلَ السَّعْيِ ؛ لِإِطْلَاقِهِمُ الإِحْلَالَ بعدَ الطَّوَافِ . الثَّانِيَةُ ،  
قَوْلُهُ : ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ . لا يَحِلُّ إِلَّا بعدَ طَوَافِ الزَّيَّارَةِ . بلا نزاعٍ . فلو

(١) أخرجهما البخارى ، فى : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠٥ ،  
٢٠٦ . ومسلم ، فى : باب وجوب الدم على الممتع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٠١ .  
كما أخرج حديث ابن عمر أبو داود ، فى : باب فى الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود  
٤١٩/١ . والنسائى ، فى : باب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٧/٥ ، ١١٨ .

والمروّة ، ثم يطوف طواف الزيارة ؛ لأنّ المتّمتّع لم يأت به قبل ذلك ، فإنّ الطواف الذى طافه فى الأوّل كان طواف العُمْرة . وقد نصّ أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، على ذلك فى رواية الأثرم . قال : قُلْتُ لأبى عبد الله : فإذا رَجَعَ - يعنى المتّمتّع - كم يطوف ويسعى ؟ قال : يطوف ويسعى لحجّه ، ويطوف طوافاً آخر للزيارة . عاودناه فى هذا غير مرّة ، فثبت عليه . وكذلك الحكم فى القارن والمفرد ، إذا لم يكونا أتيا مكة قبل يوم النحر ، ولا طافا طواف القدوم ، فإنّهما يبدآن بطواف القدوم قبل طواف الزيارة . نصّ عليه أحمد أيضاً . واحتجّ بما رَوَتْ عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، قالت : فطاف الذين أهلوا بالعُمْرة ، وبين الصّفا والمروة ، ثم حلّوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رَجَعُوا مِنْ مِنًى لحجّهم ، وأمّا الذين جَمَعُوا الْحَجَّ والعُمْرة فإنّما طافوا طوافاً واحداً<sup>(١)</sup> . فحمل أحمد ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قول عائشة على أنّ طوافهم لحجّهم هو طواف القدوم ، ولأنّه قد ثبت أنّ طواف القدوم مشروع ، فلم يكن طواف الزيارة مُسْقِطاً له ، كتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ عند دُخُولِهِ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِصَلَاةِ الْفَرَضِ . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> ، رَحِمَهُ اللهُ : ولم أعلم أحداً وافق أباً عبد الله على هذا الطواف الذى ذكره الخرقى ، بل المشروع طواف واحد للزيارة ، كَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، وأُقيمت الصلاة ، فإنّه يكتفى بهما من تحيّة المسجد . ولأنّه لم يُنْقَلْ عن النّبى ﷺ ،

خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ قَبْلَ فِعْلِهِ ، رَجَعَ حَرَامًا حَتَّى يَطُوفَ ، وَلَوْ اسْتَمَرَّ ، بَقِيَ مُحَرَّمًا ، الْإِنْصَافُ

(١) تقدم تحريمه فى صفحة ١٣٨ .

(٢) فى : المغنى ٣١٥/٥ .

ولا أصحابه الذين تَمَتَّعُوا معه في حَجَّةِ الْوَادِعِ ، ولا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ دَلِيلٌ عَلَى هَذَا ، فَإِنَّهَا قَالَتْ : طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثْنَى لِحَجَّتِهِمْ . وَهَذَا هُوَ طَوَافُ الزَّيَارَةِ ، وَلَمْ تُذَكَّرْ طَوَافًا آخَرَ ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ ، لَكَانَتْ قَدْ أَخْلَتْ بِذِكْرِ طَوَافِ الزَّيَارَةِ الَّذِي هُوَ رُكْنُ الْحَجِّ ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، وَذَكَرَتْ مَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَمَا ذَكَرَتْ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، فَمِنْ أَيْنَ يُسْتَدَلُّ عَلَى طَوَافَيْنِ ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَمَّا حَاضَتْ ، فَفَرَّقَتْ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ تُكُنْ طَافَتْ لِلْقُدُومِ ، لَمْ تُطَفْ لِلْقُدُومِ ، وَلَا أَمَرَهَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَأنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ بِالطَّوَافِ الْوَاجِبِ ، لَشُرِعَ فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ طَوَافٌ لِلْقُدُومِ مَعَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، وَلَأنَّهُ أَوَّلُ قُدُومِهِ إِلَى الْبَيْتِ ، فَهُوَ بِهِ أَوْلَى مِنَ الْمُتَمَتِّعِ الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ وَطَوَافِهِ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، هَذَا الطَّوَافُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ طَوَافُ الزَّيَارَةِ ، وَهُوَ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ كَهُوَ فِي حَقِّ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ ، لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ .

**فصل :** والأَطُوفَةُ الْمَشْرُوعَةُ فِي الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ ؛ [ ١٠٤/٣ ] طَوَافُ الزَّيَارَةِ ، وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ . وَطَوَافُ الْقُدُومِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ ، لَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهِ . وَطَوَافُ الْوَادِعِ ، وَاجِبٌ ، يَجِبُ بِتَرَكِهِ دَمٌ . وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ مَالِكٌ : عَلَى تَارِكِهِ

الإنصاف وَيَرْجِعُ مَتَى امْتَكَنَهُ ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ . قَالَه الْأَصْحَابُ .

طَوَافِ الْقُدُومِ دَمٌ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِ طَوَافِ الْوُدَاعِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ ، وَكَقَوْلِهِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . وَمَا زَادَ عَلَى هَذِهِ الْأُطُوفَةِ فَهُوَ نَفْلٌ ، وَلَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ أَكْثَرُ مِنْ سَعْيٍ وَاحِدٍ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ . قَالَ جَابِرٌ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، طَوَافَهُ الْأَوَّلُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَكُونُ السَّعْيُ إِلَّا بَعْدَ طَوَافٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ ، فَيُكَبِّرَ فِي نَوَاحِيهِ ، وَيُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ . قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ ، وَبِلَالٌ ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : أَيْنَ ؟ قَالَ : بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ . قَالَ : وَتَسَيَّتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ <sup>(٢)</sup> : أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> . فَقَدَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ رِوَايَةَ بِلَالٍ عَلَى رِوَايَةِ أُسَامَةَ ؛

(١) في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٣/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب طواف القارن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٧ .

(٢) في النسخ : « أسامة » خطأ .

(٣) الأول أخرجه البخاري ، في : باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد ، وباب الصلاة بين السورى في غير جماعة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، من كتاب التهجد . صحيح البخاري ١ / ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢ / ٧٠ . ومسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج ... ، من كتاب الحج .

صحيح مسلم ٢ / ٩٦٦ ، ٩٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة في الكعبة ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٦٦ ، ٤٦٧ . =

لأنه مُثَبِّتٌ ، وَأَسَامَةٌ نَافٍ ، وَلَأنَّ أُسَامَةَ كَانَ حَدِيثَ السَّنِّ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اشْتَعَلَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا فِي الْكَعْبَةِ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْبَيْتُ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي <sup>(١)</sup> خَالِدٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ ؟ قَالَ : لَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ مَسْرُورٌ ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ كَيِّبٌ . فَقَالَ : « إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي » <sup>(٣)</sup> .

= والنسائي ، في : باب الصلاة في الكعبة ، وباب مقدار ذلك ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب دخول البيت ، وباب موضع الصلاة في البيت ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢ / ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٥ / ١٧١ ، ١٧٢ . وابن ماجه ، في : باب دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٨ . والثاني أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾ ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١ / ١١٠ . ومسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٨ . والنسائي ، في : باب موضع الصلاة في البيت ، وباب موضع الصلاة من الكعبة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٧٢ ، ١٧٤ . (١) سقط من النسخ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يدخل الكعبة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٨٤ . ومسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أمر الصفا والمروة ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٣٩ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٥٥ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في دخول الكعبة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٠٢ . وابن ماجه ، في : باب دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٨ ، ١٠١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٣٧ .



ثُمَّ يَأْتِي زَمْزَمَ ، فَيَشْرَبُ مِنْهَا لِمَا أَحَبَّ ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ ، وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَرِيًّا وَشَبَعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي ، وَامْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ وَحِكْمَتِكَ .

الشرح الكبير

١٣١٣ - مسألة : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ ( يَأْتِيَ زَمْزَمَ ، فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا لِمَا أَحَبَّ ، وَيَتَضَلَّعُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ ) قال جابرٌ في صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : ثُمَّ أَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْقُونَ ، فَنَاقَوْهُ دَلُّوا ، فَشَرِبَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> . وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ »<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ ( مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَالِسًا ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ جِئْتَ ؟ قَالَ : مِنْ زَمْزَمَ . قَالَ : فَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَتَّبَعِي ؟ قَالَ : فَكَيْفَ ؟ قَالَ : إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا ، فَاسْتَقْبِلِ الْكَعْبَةَ ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا مِنْ زَمْزَمَ ، وَتَضَلَّعْ مِنْهَا ، فَإِذَا فَرَّغْتَ فَاحْمِدِ اللَّهَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « آيَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنافِقِينَ ، أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمْزَمَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٤)</sup> . ( وَيَقُولُ ) عِنْدَ الشَّرْبِ ( بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَرِيًّا وَشَبَعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ

قوله : ثُمَّ يَأْتِي زَمْزَمَ فَيَشْرَبُ مِنْهَا لِمَا أَحَبَّ ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ . بلا نزاع . وزاد في الإنصاف

(١) يتضلع : يرتوي حتى يبلغ الماء أضلاعه .

(٢) تقدم تخريج حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٣) صحيح مجموع طرقه . انظر إرواء الغليل ٤/٣٢٠ - ٣٢٥ .

(٤-٤) سقط من : م .

(٥) في : باب الشرب من زمزم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠١٧ ، ١٠١٨ .

**فصل : ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى ، وَلَا يَبِيتُ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنَى ، ...**

الشرح الكبير

دَاءِ ، وَاغْسِلَ بِهِ قَلْبِي ، وَأَمْلَأَهُ مِنْ خَشْيَتِكَ وَحِكْمَتِكَ ) .

**فصل :** قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : ( ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى ، وَلَا يَبِيتُ بِمَكَّةَ لَيْلَى [ ١٠٤/٣ ط ] مَنَى ) السُّنَّةُ لِمَنْ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنَى ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالْمَبِيتُ بِمَنَى فِي لَيْلِهَا وَاجِبٌ ، فِي إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَعَطَاءٍ . وَرُوِيَ عَنْ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ . وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِذَا رَمَيْتَ الْجَمْرَةَ فَبِتَ حَيْثُ شِئْتَ ، وَلَأنَّهُ قَدْ حُلَّ مِنْ حَجِّهِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْمَبِيتُ بِمَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ ، كَلِيلَةِ الْحَصْبَةِ <sup>(٢)</sup> . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّ ابْنَ عُمرَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنَى ، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَتُخَصِّصُ الْعَبَّاسُ بِالرُّخْصَةِ

الإنصاف

« التَّبَصُّرَةُ » ، وَيُرْشُّ عَلَى بَدَنِهِ وَتَوْبِهِ .

قوله : ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى ، وَلَا يَبِيتُ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنَى . بَلَا نِزَاعٍ فِي الْجُمْلَةِ .

(١) ذكره البخاري تعليقا ، في : باب الزيارة قبل النحر ، من كتاب الحج ، وقال : ورفعه عبد الرزاق . صحيح البخاري ٢ / ٢١٤ . وأخرجه مسلم ، في : باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإفاضة في الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦١ .

(٢) ليلة الحصبة : التي بعد أيام التشريق .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب سقاية الحاج ، وباب هل يبيت أصحاب السقاية ... ، من كتاب الحج . =

وَيَرْمِي الْجِمَارَاتِ بِهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، كُلَّ جَمْرَةٍ <sup>المنع</sup> بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، فَيَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ أَبْعَدُهُنَّ مِنْ مَكَّةَ ، وَتَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ ، ثُمَّ

لَعُذْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا رُخْصَةَ لغيره . وعن ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَمْ يُرَخَّصِ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدٍ بَيْتُ بَمَكَةَ إِلَّا لِلْعَبَّاسِ ؛ مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ نُسْكَأ ، وَقَالَ : « تَحْذُوا عَنِّي مَنْاسِكَكُمْ » <sup>(٢)</sup> .

١٣١٤ - مسألة : ( وَيَرْمِي الْجِمَارَاتِ بِهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، فَيَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ أَبْعَدُهُنَّ مِنْ مَكَّةَ ، وَتَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَرْمِيهَا

وَيَأْتِي فِي الْوَاجِبَاتِ ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ ، أَمْ مُسْتَحَبٌّ ؟

قوله : وَيَرْمِي الْجِمَارَاتِ بِهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ

= صحيح البخارى ١٩١/٢ ، ٢١٧ . ومسلم ، فى : باب وجوب المبيت بمنى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب بيت بمكة ليالى منى ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٤ . وابن ماجه ، فى : باب البيوت بمكة ليالى منى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٩ . والدارمى ، فى : باب فى من بيت بمكة ليالى منى ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٩ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٨٨ .

(١) فى : باب البيوت بمكة ليالى منى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٩ .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٨٧ .

المنع يَتَقَدَّمُ قَلِيلًا ، فَيَقِفُ يَدْعُو اللَّهَ وَيُطِيلُ ، ثُمَّ [ ٧٤ ط ] يَأْتِي الْوُسْطَى فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَهَا فَيَدْعُو ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعٍ ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي الْجَمَرَاتِ كُلِّهَا .

الشرح الكبير سَبْعٍ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ قَلِيلًا ، فَيَقِفُ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى وَيُطِيلُ ، ثُمَّ يَأْتِي الْوُسْطَى ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَهَا فَيَدْعُو ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعٍ ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي الْجَمَرَاتِ كُلِّهَا ) قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ جُمْلَةَ مَا يَرْمِي بِهِ الْحَاجُّ سَبْعُونَ حَصَاةً ، سَبْعَةً مِنْهَا يَرْمِي بِهَا يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَبَاقِيَهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، كُلُّ يَوْمٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً ، لثَلَاثِ جَمَرَاتٍ ، يَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْجَمَرَاتِ مِنْ مَكَّةَ ، قَرِيبًا مِنْ مَسْجِدِ الْخَيْفِ ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، كَمَا وَصَفْنَا فِي رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ مِنْهَا إِلَى مَكَانٍ لَا يُصِيبُهُ الْحَصَى ، فَيَقِفُ طَوِيلًا يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى الْوُسْطَى ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ ، وَيَفْعَلُ مِنَ الْوُقُوفِ وَالِدُعَاءِ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعٍ ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا . هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ : لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِرَفْعِ الْيَدَيْنِ .

الإِنصاف الْجُزْئِي فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : إِذَا رَمَى فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامٍ مَتَى قَبْلَ الزَّوَالِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . فَأَمَّا فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَيُجْزِئُ

وقد ذكرنا الخلاف فيه عند رؤية التبت<sup>(١)</sup> . وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل ، أيقوم الرجل عند الجمرتين إذا رمى ؟ قال : إى لعمرى شديدا ، ويطيل القيام أيضا . قيل : فإلى أين يتوجه في قيامه ؟ قال : إلى القبلة . ويرميها [ ١٠٥/٣ ] من بطن الوادى . والأصل في هذا ما روت عائشة ، قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فمكث بها ليلتي أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس ، كل جمرة بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويقف عند الأولى والثانية ويتضرع ، ويرمى الثالثة ، ولا يقف عندها . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وعن ابن عمر أنه كان يرمى الجمرة الأولى بسبع حصيات ، يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم ، ويستهل ، ويقوم قياما طويلا ، ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ويأخذ بذات الشمال ، ويستهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياما طويلا ، ثم يرفع يديه ، ويقوم طويلا ، ثم يرمى جمرة

في إحدى الروايتين . انتهى . قال في « الفروع » : وجوز ابن الجوزي الرمي قبل الزوال . وقال في « الواضح » : يجوز الرمي بطلوع الشمس ، إلا ثالث يوم . وأطلق في « منسكه » أيضا ، أن له الرمي من أول يوم ، وأنه يرمى في الثالث كاليومين قبله ، ثم يتفر . وعنه ، يجوز رمي متعجل قبل الزوال ، ويتفر بعده . ونقل ابن منصور ، إن رمى عند طلوعها متعجل ، ثم نفر . كأنه لم يرفع يده . وجزم به الزركشي .

(١) تقدم هذا في صفحة ٧٧ .

(٢) في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٦ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٠ / ٦ .

العَقَبَةُ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَذْعُو بِدَعَائِهِ الَّتِي دَعَا بِهِ بَعْرَةَ وَيزِيدُ : وَأَصْلِحْ وَأْتِمُّ لَنَا مَنَاسِكَنَا . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولَانِ عِنْدَ الرَّمْيِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup> قَالَ : أَفَضْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَسْتَبْطِئُ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَنَعَ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٤)</sup> .

**فصل : ولا يرمى إلا بعد الزوال ، فإن رمى قبل الزوال أعاد . نص عليه . ورؤي ذلك عن ابن عمر . وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي ،**

**فائدة : آخر وقت رمى كل يوم ، المغرب . ويستحب الرمي قبل صلاة الظهر بعد الزوال .**

الإيضاح

**قوله في الجمرة الثانية والثالثة : يقف ويذعو . هذا بلا نزاع . لكن قال بعض**

(١) في : باب رفع اليدين عند جرة الدنيا والوسطى ، وباب الدعاء عند الجمرتين ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢١٨/٢ ، ٢١٩ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء بعد رمي الجمار ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٢٥/٥ . والدارمي ، في : باب الرمي من بطن الوادي ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٦٣/٢ .

(٢) بعده في م : « وسعيًا مشكورًا » .

(٣) في النسخ : « زيد » . والمثبت من مسند الإمام أحمد .

وهو الباقى الأباوى القاص . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٣٠٠/٦ .

(٤) وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٧/١ .

الشرح الكبير

وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وعطاء ، إلا أن إسحاق ، وأصحاب الرأي ، رخصوا في الرمي يوم النفر قبل الزوال . ولا ينفرد إلا بعد الزوال . وعن أحمد مثله . ولنا ، أن النبي ﷺ إنما رمى بعد الزوال ؛ لقول جابر ، رضي الله عنه ، رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة ضحى يوم النحر ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس <sup>(١)</sup> . وقد قال النبي ﷺ : « خذوا عني مناسككم » <sup>(٢)</sup> . وقال ابن عمر : كنا نتحين إذا زالت الشمس رمينا . وأى وقت رمى بعد الزوال أجره ؛ إلا أن المستحب المبادرة إليها حين الزوال ، كما قال ابن عمر . وقال ابن عباس : كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار إذا زالت الشمس ، قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر . رواه ابن ماجه <sup>(٣)</sup> .

**فصل : فإن ترك الوقوف عندها والدعاء ، ترك السنة ، ولا شيء عليه .** وبه قال الشافعي ، وإسحاق ، وأبو حنيفة . وعن الثوري ، أنه

الأصحاب : رافعاً يديه . ونقل حنبل ، يستحب رفع يديه عند الجمار .

قوله : ثم يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ بَسْبَعٍ ، ويجعلها عن يمينه ، ويستقبل الوادي ، ولا يقف عندها ، ويستقبل القبلة في الجمرات كلها . قاله الأصحاب قاطبة . وقال الزركشي : فيما قاله الأصحاب - في أنه يستقبل القبلة في جمرَةِ الْعَقَبَةِ - نظراً ؛

(١) تقدم تخريجه في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

(٣) في : باب رمى الجمار أيام التشريق ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٤/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذي ١٣٣ / ٤ .

والتَّزْيِيبُ شَرْطٌ فِي الرَّمْيِ . وَفِي عَدَدِ الْحَصَى رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
سَبْعٌ . وَالْأُخْرَى ، يُجْزِئُهُ خَمْسٌ .

الشرح الكبير

قال : يُطْعَمُ شَيْئًا ، وَإِنْ أَرَادَ دَمًا أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ ، فَيَكُونُ  
نُسْكًَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ دُعَاءٌ وَوُقُوفٌ مَشْرُوعٌ ، فَلَمْ يَجِبْ بَتَرُكِهِ دَمٌ ، كَحَالَةِ  
رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، [ ١٠٥/٣ ط ] وَكَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ الْوَاجِبَاتِ  
وَالْمَنْدُوبَاتِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ مَنْدُوبٌ .

١٣١٥ - مسألة : ( وَالتَّزْيِيبُ شَرْطٌ فِي الرَّمْيِ . وَفِي عَدَدِ الْحَصَى  
رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا سَبْعٌ . وَالْأُخْرَى ، يُجْزِئُهُ خَمْسٌ ) التَّزْيِيبُ فِي هَذِهِ  
الْجَمَرَاتِ وَاجِبٌ ، عَلَى مَا ذَكَّرْنَاهُ . فَإِنْ نَكَسَ ، قَبْدًا بِجَمْرَةٍ الْعَقَبَةِ ،  
ثُمَّ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ الْأُولَى ، أَوْ بَدَأَ بِالْوُسْطَى ، وَرَمَى الثَّلَاثَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا  
الْأُولَى ، وَأَعَادَ الْوُسْطَى وَالْقُصْوَى . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ رَمَى  
الْقُصْوَى ، ثُمَّ الْأُولَى ، ثُمَّ الْوُسْطَى ، أَعَادَ الْقُصْوَى وَحْدَهَا . وَبِهِ قَالَ  
مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ : لَا يَجِبُ التَّزْيِيبُ . وَهُوَ قَوْلُ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا رَمَى مِنْكَسًا ، يُعِيدُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَجْزَأَهُ . وَاحْتَجَّ  
بَعْضُهُمْ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَدَّمَ نُسْكَائَيْنِ يَدَى نُسْكَ  
فَلَا حَرَجَ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا مَنَاسِكٌ مُتَكَرِّرَةٌ ، وَفِي أَمْكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي وَقْتٍ

الإنصاف إذ ليس في الحديث ذلك .

قوله : وَالتَّزْيِيبُ شَرْطٌ فِي الرَّمْيِ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَرْمِيَ أَوَّلًا الْجَمْرَةَ الَّتِي

(١) أخرجه البيهقي في : باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى  
١٤٤ / ٥ .



الشرح الكبير

واجده ، ليس بعضها تابعا لبعض ، فلم يُشترط الترتيب فيها ، كالرَّمَى ، والدُّبْح . ولنا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَبَّهَا فِي الرَّمَى ، وقال : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّ نُسْكَ مُتَكَرِّرٌ ، فاشترط الترتيب فيه ، كالسَّغَى . وحدثهم إنما هو في مَنْ يُقَدِّمُ نُسْكَاً على نُسْكَ ، لا في مَنْ يُقَدِّمُ بعض النُّسْكَ على بعض . وقياسهم يَنْطُلُ بالطَّوْفِ والسَّغَى .

**فصل : والأولى في الرَّمَى أن لا يَنْقُصَ عن سَبْعِ حَصَيَاتٍ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِسَبْعٍ ، فإن نَقَصَ حَصَاةً أو حَصَاتَيْنِ ، فلا بَأْسَ ، ولا يَنْقُصُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . نصَّ عليه . وهو قول مُجَاهِدٍ ، وإسحاق . وعنه ، إن رَمَى بِسِتِّ نَاسِيًا ، فلا شيء عليه ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّده ، فإن تَعَمَّده ذلك ، تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ . وكان ابنُ عُمَرَ يَقُولُ : ما أبالي ، رَمَيْتُ بِسِتٍّ أو سَبْعٍ . قال ابنُ عباسٍ : ما أذرى ، رَمَاهَا النَّبِيُّ ﷺ بِسِتٍّ أو سَبْعٍ . وعن أحمد ، أَنَّ عَدَدَ السَّبْعِ شَرْطٌ . ويُشْبِهُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِسَبْعٍ . وقال أبو حَيَّةَ : لا بَأْسَ بِمَا رَمَى بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْحَصَا . فقال عبدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : صَدَقَ أَبُو حَيَّةَ . وكان أبو حَيَّةَ يَذَرِيًا . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، ما رَوَى ابنُ أَبِي نَجِيحٍ ، قال : سُئِلَ**

تَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ ، ثم بَعَثَهَا الْوُسْطَى ، ثم الْعَقَبَةَ . وهذا المَذْهَبُ ، وعليه الْأَصْحَابُ . فلو نَكَسَ ، لم يُجْزِئَهُ . وعنه ، يُجْزِئُهُ مُطْلَقًا . وعنه ، يُجْزِئُهُ مع الْجَهْلِ .

قوله : وفي عَدَدِ الْحَصَى [ ٩/٢ ] روايتان ؛ إحداهما ، سَبْعٌ . وهى المَذْهَبُ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

المقنع  
فَإِنْ أَخْلَلَ بِحَصَاةٍ وَاجِبَةٍ مِنَ الْأُولَى ، لَمْ يَصِحَّ رَمْيُ الثَّانِيَةِ . فَإِنْ  
لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَىِّ الْجِمَارِ تَرَكَهَا ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ .

الشرح الكبير  
طاوُسٌ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ حَصَاةً ؟ قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ أَوْ لُقْمَةٍ . فَذَكَرْتُ  
ذَلِكَ لِمُجَاهِدٍ ، فَقَالَ : إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ قَوْلَ سَعْدٍ ، قَالَ سَعْدٌ :  
رَجَعْنَا مِنَ الْحَجَّةِ <sup>(١)</sup> مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بَسِئًا .  
وبَعْضُنَا : بَسِيعٌ . فَلَمْ يَعْزُ ذَلِكَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ  
وغيره <sup>(٢)</sup> .

١٣١٦ - مسألة : ( فَإِنْ أَخْلَلَ بِحَصَاةٍ وَاجِبَةٍ مِنَ الْأُولَى ، لَمْ يَصِحَّ  
رَمْيُ الثَّانِيَةِ ) حَتَّى يُكْمَلَ الْأُولَى ؛ لِإِخْلَالِهِ بِالْتَّرْتِيبِ ( فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
[ ١٠٦/٣ ] مِنْ أَىِّ الْجِمَارِ تَرَكَهَا ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ) لِيَتَيَقَّنَ بِرَأَةِ الذَّمِّ .  
فَإِنْ أَخْلَلَ بِحَصَاةٍ غَيْرِ وَاجِبَةٍ ، لَمْ يُؤْتَرِ تَرَكَهَا .

الإنصاف  
وعليها الأصحاب . وَالْأُخْرَى يُجْزِئُهُ خَمْسٌ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(٣)</sup> : وَالْأُولَى أَنْ  
لَا يَنْقُصَ عَنْ سَبْعٍ ، فَإِنْ نَقَصَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ ، فَلَا بُاسَ ، وَلَا يَنْقُصُ أَكْثَرَ مِنْ  
ذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، يُجْزِئُهُ سِتٌّ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ،  
عِنْدَ قَوْلِهِ : وَعَدَدُهُ سَبْعُونَ حَصَاةً .

قوله : فَإِنْ أَخْلَلَ بِحَصَاةٍ وَاجِبَةٍ مِنَ الْأُولَى ، لَمْ يَصِحَّ رَمْيُ الثَّانِيَةِ . وهو

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْجَهْفَةُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ عَدَدِ الْحَصَى الَّتِي يرمى بِهَا الْجِمَارُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْجَنَاحِيُّ

٢٢٣ / ٥ .

(٣) انْظُرِ الْمَعْنَى ٣٣٠/٥ .

وَأَنَّ أَخَرَ الرَّمْيِ كُلَّهُ ، فَرَمَاهُ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَجْزَأَهُ ، وَبُرْتَبَهُ <sup>المقنع</sup> بِنَيْتِهِ . وَإِنْ أَخْرَهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَوْ تَرَكَ الْمَيْبِتَ بِمَنْى فِي لَيَالِيهَا ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَفِي حَصَاةٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَا فِي حَلْقِ شَعْرِهِ .

١٣١٧ - مسألة : ( وَإِنْ أَخْرَ الرَّمْيَ كُلَّهُ ، فَرَمَاهُ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَجْزَأَهُ ، وَبُرْتَبَهُ بِنَيْتِهِ . وَإِنْ أَخْرَهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَوْ تَرَكَ الْمَيْبِتَ بِمَنْى فِي لَيَالِيهَا ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَفِي حَصَاةٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَا فِي حَلْقِ شَعْرِهِ ) إِذَا أَخْرَ رَمَى يَوْمٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، أَوْ أَخْرَ الرَّمْيَ كُلَّهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَدَّمُ بِالنَّيَّةِ رَمَى الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ الثَّانِي ، ثُمَّ الثَّالِثُ . وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَى الْغَدِ ، رَمَاهَا ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَصَاةٍ نِصْفُ صَاعٍ ، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا ، رَمَاهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَلَنَا ، أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَقْتُ لِلرَّمْيِ ، فَإِذَا أَخْرَهُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِهِ إِلَى آخِرِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ أَخْرَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يَكُونُ رَمِيهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قِضَاءً ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَاحِدٍ . فَإِنْ سُمِّيَ قِضَاءً ، فَالْمُرَادُ

المذهبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ دُونَ <sup>الإلصاف</sup> غَيْرِهِ .

فائدة : قوله : وَإِنْ أَخْرَ الرَّمْيَ كُلَّهُ - أَيْ مَعَ رَمَى يَوْمِ التَّحْرِ - فَرَمَاهُ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَجْزَأُ . بِلَا زَعَامٍ ، وَيَكُونُ آدَاءً . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْقَاضِي . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : يَكُونُ قِضَاءً . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أَخْرَ رَمَى يَوْمٍ إِلَى الْغَدِ ، رَمَى رَمَتَيْنِ . نَصٌّ

به الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . وقولهم : قَضَيْتُ الدِّينَ . والحُكْمُ في رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ إِذَا أُخْرَاهَا ، كالحُكْمِ في رَمَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، في أَنَّهَا إِذَا لَمْ تُرْمَ يَوْمَ النَّحْرِ رُمِيَ مِنَ الْعَدَى . وَإِنَّمَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِيهَا إِذَا فَعَلَهَا فِي أَيَّامِهَا ، فَوَجِبَ تَرْتِيبُهَا مَجْمُوعَةً ، كَالْمَجْمُوعَتَيْنِ وَالْفَوَائِثِ مِنَ الصَّلَوَاتِ .

**فصل :** فَإِنْ أُخْرَاهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فعليه دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسْكَاً وَاجِباً ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً ، أَوْ نَسِيَهُ فَإِنَّهُ يُهْرَقُ دَمًا<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ آخِرَ وَقْتِ الرَّمَى آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَمَتَى خَرَجَتْ قَبْلَ رَمِيهِ فَاتَ وَقْتُهُ ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ الْوَاجِبُ فِي تَرْكِ الرَّمَى .

عليه ، وَقَالَ الْأَصْحَابُ .

قوله : وَإِنْ أُخْرَاهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، أَوْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بَعْنَى فِي لَيَالِهَا ، فعليه دَمٌ . إِذَا أُخِّرَ الرَّمَى عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فعليه دَمٌ ، وَلَا يَأْتِي بِهِ ، كَالْبَيْتِ بَعْنَى إِذَا تَرَكَهَا . وَإِذَا تَرَكَ الْمَبِيتَ بَعْنَى فِي لَيَالِهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا . نَقَلَهُ حَنْبَلٌ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَعَنْهُ ، يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الْقَاضِي . وَعَنْهُ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمَبِيتَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ . عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْوَاجِبَاتِ .

(١) سورة الحج ٢٩ .

(٢) تقدم تخريجهم في ١٢٥/٨ .

هذا قول أكثر أهل العلم . وعن عطاء ، في مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَخَرَجَ إِلَى إِبِلِهِ فِي لَيْلَةٍ أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، ثُمَّ رَمَى قَبْلَ طُلُوعِ الصُّبْحِ ، أَجْزَأَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَرْمِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الرَّمْيِ النَّهَارُ ، فَيَخْرُجُ وَقْتُ الرَّمْيِ بِخُرُوجِ النَّهَارِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ الْمَيْتَ يَمْنَى فِي لَيْلَالِهَا . وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الرُّوَايَةِ فِي وُجُوبِ الْمَيْتِ يَمْنَى . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَسَاءَ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الشُّرْعَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ بِشَيْءٌ . وَعَنْهُ ، يُطْعِمُ شَيْئًا . وَخَفَّفَهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ عَلَيْهِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : عَلَيْهِ دَمٌ . وَضَحَّكَ ، ثُمَّ قَالَ : دَمٌ بِمِرَّةٍ . شَدَّدَ « بِمِرَّةٍ » (١) . قُلْتُ : لَيْسَ إِلَّا أَنْ يُطْعِمَ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يُطْعِمُ شَيْئًا ، تَمَرًا أَوْ نَحْوَهُ . فَعَلَى هَذَا ، أَى شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ أَجْزَأَهُ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ لَيْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ ؛ لِأَنَّهُ

قوله : وَفِي حَصَاةٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَا فِي حَلْقِ شَعْرَةٍ . إِذَا تَرَكَ حَصَاةً ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَا يَنْجِبُ فِي حَلْقِ شَعْرَةٍ . عَلَى مَا مَضَى فِي أَوَّلِ بَابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ نَقْلِ الْأَثَرِ ، يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ . وَعَنْهُ ، ذَلِكَ فِي الْعَمْدِ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ دَمٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوس » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَّتَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ خِلَافُ نَقْلِ الْجَمَاعَةِ وَالْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : ضَعَّفَهُ شَيْخُنَا ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ . وَعَنْهُ ، لَا شَيْءَ فِيهَا .

فائدة : لَوْ تَرَكَ حَصَاتَيْنِ ، فَإِنْ قُلْنَا : فِي الْحَصَاةِ مَا فِي حَلْقِ شَعْرَةٍ . فَفِي

(١) في م : ١٠ وبمزة . وانظر المغنى ٣٢٥/٥ .

وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَالرُّعَاءِ مَبِيتٌ بِيَمْنَى . فَإِنْ غَزَبَتْ

المقنع

لَا تَقْدِيرَ فِيهِ . وَفِيمَا دُونَ الثَّلَاثِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مُدٌّ . وَالثَّانِيَّةُ ، دِرْهَمٌ . وَالثَّلَاثَةُ ، نِصْفُ دِرْهَمٍ . قَالَ الشَّيْخُ <sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ فِي تَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الْمَنَاسِكِ [ ١٠٦/٣ ظ ] دِرْهَمًا ، وَلَا نِصْفًا ، فَإِجَابُهُ بِغَيْرِ نَصٍّ تَحْكُمُ لَا وَجْهَ لَهُ . وَفِي تَرْكِ حَصَاةٍ مِنْ رَمَى الْجِمَارِ كَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا فِي حَلْقِ الشَّعْرَةِ فِيمَا مَضَى ، وَذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ <sup>(٢)</sup> .

الشرح الكبير

١٣١٨ - مسألة : ( وليس على أهل سقاية الحاج ولا الرعاء مبيت

الْحَصَاتَيْنِ مَا فِي حَلْقِ شَعْرَتَيْنِ ، وَفِي ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ دَمٌ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ الْخِلَافِ . وَإِنْ قُلْنَا : فِي الْحَصَاةِ دَمٌ . فَفِي الْحَصَاتَيْنِ وَالثَّلَاثِ دَمٌ ، بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَعَنْهُ ، فِي الْحَصَاتَيْنِ مَا فِي الثَّلَاثِ ، كَجَمْرَةٍ وَجِمَارٍ . وَعَنْهُ ، لَا شَيْءَ فِي تَرْكِ حَصَاتَيْنِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : الظَّاهِرُ عَنْ أَحَدٍ ، لَا شَيْءَ فِي حَصَاةٍ وَلَا حَصَاتَيْنِ . فَأَمَّا إِذَا تَرَكَ الْمَبِيتَ بِيَمْنَى لَيْلَةً وَاحِدَةً ، فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّ فِيهَا مَا فِي حَلْقِ شَعْرَةٍ . وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَاتِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تُشْكَا بِمُفَرَّدِهَا ، بِخِلَافِ الْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ . قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَالَ : لَا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَمٌ . وَجَزَمَ بِمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَابْنُ مُتَّجَى فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَجُوبَ الدَّمِ . وَعَنْهُ ، تَرْكُ لَيْلَةٍ كَثْرَكَ لَيْلَى مِثْلُهَا . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ دَمٌ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَعَنْهُ ، لَا شَيْءَ فِيهَا .

الإنصاف

فائدة : قوله : وليس على أهل سقاية الحاج والرعاء مبيت بيمنى . وهذا بلا

(١) في: المغنى ٥/٣٢٦ .

(٢) سقط من: م .

الشمس ، وَهُمْ بِمَنَى ، لَزِمَ الرَّعَاءُ الْمَيِّتُ ، دُونَ أَهْلِ السَّقَايَةِ . المقنع

الشرح الكبير

بِمَنَى ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَهُمْ بِمَنَى ، لَزِمَ الرَّعَاءُ الْمَيِّتُ ، دُونَ أَهْلِ السَّقَايَةِ ( لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ الْعَبَّاسَ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ ، أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا مِّنْ مِّنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ ، يَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا . قَالَ مَالِكٌ : ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ : فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُمَا ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي أَهْلِ سَقَايَةِ الْحَاجِّ ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الرَّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ ، أَنَّ الرَّعَاءَ إِذَا قَامُوا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، لَزِمَهُمُ الْمَيِّتُ ، إِذَا قَلْنَا بِوُجُوبِهِ ، وَأَهْلُ السَّقَايَةِ لَا يَلْزِمُهُمْ ؛ لِأَنَّ الرَّعَاءَ إِنْ مَارَعِيَهُمْ بِالنَّهَارِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ انْقَضَى وَقْتُ الرَّعْيِ ، وَأَهْلُ السَّقَايَةِ يَسْتَقُونَ بِاللَّيْلِ ، وَصَارَ الرَّعَاءُ كَالْمَرِيضِ الَّذِي يَسْقُطُ عَنْهُ حُضُورُ الْجُمُعَةِ لِمَرَضِهِ ، فَإِذَا حَضَرَهَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ، كَذَلِكَ الرَّعَاءُ ، أُبِيحَ لَهُمْ تَرْكُ الْمَيِّتِ

الإنصاف

يزراع . وَيَجُوزُ لَهُمُ الرَّمْيُ لَيْلًا وَنَهَارًا .

تنبيه : مَفْهُومُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَالرَّعَاءِ مَيِّتٌ بِمَنَى . أَنَّ غَيْرَهُمْ يَلْزِمُهُ الْمَيِّتُ بِهَا مُطْلَقًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٢ .

لأجل الرَّمَى ، فإذا فات وقته ، وجب المَيْتُ . وأهل الأَعْدَارِ مِنْ غير الرِّعَاءِ ، كالْمَرَضَى ، ومن له مالٌ يَخَافُ ضَيَاعَهُ ، ونَحْوَهُمْ ، كالرِّعَاءِ فِي تَرْكِ الْبَيْتُوتَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ هَؤُلَاءِ تَنْبِيْهَا عَلَى غَيْرِهِمْ ، فَوَجِبَ لِإِحْقَاقِهِمْ لَهُمُ لَوْجُودِ الْمَعْنَى فِيهِمْ .

**فصل :** وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ، أَوْ مَحْبُوسًا ، أَوْ لَهُ عُذْرٌ ، جاز أَنْ يَسْتَنْبِ مَنْ يَرْمِي عَنْهُ . قَالَ الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا رَمَى عَنْهُ الْجِمَارُ ، يَشْهَدُ هُوَ ذَاكَ ، أَمْ يَكُونُ فِي رَحْلِهِ ؟ قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَشْهَدَ ذَاكَ إِنْ قَدَّرَ حِينَ يَرْمِي عَنْهُ . قُلْتُ : فَإِنْ ضَعُفَ عَنْ ذَلِكَ ، يَكُونُ فِي رَحْلِهِ وَيَعْتُ مَنْ يَرْمِي عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ الْقَاضِي : الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ الْحَصَى فِي يَدِ النَّائِبِ ، لِيَكُونَ لَهُ عَمَلٌ فِي الرَّمَى . وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَى الْمُسْتَنْبِ لَمْ تَنْقُطِ النَّيَابَةُ ، وَلِلنَّائِبِ الرَّمَى عَنْهُ ، كَالْوِاسْتِنَابَةِ فِي الْحَجِّ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ . وَبِمَا ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَنَحْوُهُ قَالَ مَالِكٌ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ <sup>(١)</sup> : يَتَحَرَّى الْمَرِيضُ حِينَ رَمِيَهُمْ ، فَيُكَبِّرُ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ .

**فصل :** وَمَنْ تَرَكَ الرَّمَى مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَ أَحْمَدُ : أَعْجَبُ إِلَى إِذَا تَرَكَ رَمَى الْأَيَّامِ كُلِّهَا ، كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ . وَفِي تَرْكِ جَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ دَمٌ أَيْضًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : أَهْلُ الْأَعْدَارِ مِنْ غَيْرِ الرِّعَاءِ ؛ كَالْمَرَضَى ، وَمَنْ لَهُ مَالٌ يَخَافُ ضَيَاعَهُ ، وَنَحْوَهُمْ ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الرِّعَاءِ فِي تَرْكِ الْبَيْتُوتَةِ . جَزَمَ بِهِ





وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمُ المقنع  
 فِيهَا حُكْمَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَتَوَدِّيْعِهِمْ . فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي  
 يَوْمَيْنِ ، خَرَجَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ بِهَا ، [ ٥٧٥ ]

عنه : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَمَعَ  
 عُمَرَ ، وَعِثَانٍ رَكَعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ مَرْضِيٍّ  
 صَلَّى الْمَرْءُ بِرَفْقَتِهِ فِي رَحْلِهِ . الشرح الكبير

١٣١٩ - مسألة : ( وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ  
 التَّشْرِيقِ ، خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمُ فِيهَا حُكْمَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَتَوَدِّيْعِهِمْ ) .  
 وبهذا قال الشافعي وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لَا يُسْتَحَبُّ ، قِيَاسًا  
 عَلَى الْيَوْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرٍ ، قَالَا :  
 رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ أَوَاسِطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَنَحْنُ عِنْدَ  
 رَاحِلَتِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ بِالنَّاسِ حَاجَةً إِلَى أَنْ يُعَلِّمَهُمْ كَيْفَ  
 يَتَعَجَّلُونَ ، وَكَيْفَ يُودَّعُونَ ، بِخِلَافِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ .

١٣٢٠ - مسألة : ( فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ، خَرَجَ قَبْلَ  
 غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ غَرَبَتْ الشَّمْسُ ، وَهُوَ بِمَنْى لَزِمَهُ الْمَبِيتُ )

انتهى . وَلَوْ أُغْمِيَ عَلَى الْمُسْتَنَبِ ، لَمْ تَنْقَطِعِ الثَّيَابَةُ . الإيضاح

فائدة : قوله : فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ، خَرَجَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ .  
 هذا بلا نزاع . وَهُوَ الثَّرُّ الْأَوَّلُ ، وَلَا يَصُرُّ رُجُوعُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ ؛ لِحُصُولِ

(١) تقدم تخريجه في ٤٩/٥ .

(٢) في : باب أى يوم يخطب بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٢ .

## لَزِمَهُ الْمَيْبُتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْعَدْرِ .

المنع

الشرح الكبير

وَالرَّمْيُ مِنَ الْعَدْرِ ( أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَيْبُتٍ ، شَاحِصًا عَنِ الْحَرَمِ غَيْرَ مُقِيمٍ بِمَكَّةَ ، أَنَّ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ أَحَبَّ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي لِمَنْ نَفَرَ النَّفْرَ الْأَوَّلَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ . وَكَانَ <sup>(١)</sup> مَالِكٌ يَقُولُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ : مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ ، فَلَهُ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ، فَإِنْ أَرَادَ التَّخْفِيفَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ ، فَلَا . وَاحْتَجَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا بِقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ شَاءَ مِنَ النَّاسِ كُلُّهُمْ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ ، إِلَّا آلُ خُزَيْمَةَ ، [ ١٠٧/٣ ط ] فَلَا يَنْفِرُوا إِلَّا فِي النَّفْرِ الْآخِرِ . جَعَلَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ : إِلَّا آلُ خُزَيْمَةَ . أَيْ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ . وَالْمَذْهَبُ جَوَازُ النَّفْرِ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ أَحَدٍ . وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . قَالَ عَطَاءٌ : هِيَ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ يَحْيَى

الرُّخَصَةَ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ رَمْيٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَيَذْفَنُ بَقِيَّةُ الْخَصِي . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا . قَالَ فِي « الْفَاتِي » ، بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ الْأَوَّلَ . قُلْتُ : لَا يَتَعَيَّنُ ، بَلْ لَهُ طَرَحُهُ وَدَفْعُهُ إِلَى غَيْرِهِ . انْتَهَى . فَعِلَى الْأَوَّلِ ، قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ صَاحِبُ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » [ ٩/٢ ط ] : يَذْفَنُهُ

(١) فِي النسخ : قال . وانظر المعنى ٣٣١/٥ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٠٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سنن أبي داود ٤٥١/١ ، ٤٥٢ .

وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ أَتَى عَرَفَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سنن ابن ماجه ١٠٠٣/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٠٩/٤ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

ابن يَعمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « أَيَّامُ مِنِّي ثَلَاثَةٌ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ <sup>(١)</sup> فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : هَذَا أَجْوَدُ حَدِيثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ . وَقَالَ وَكِيعٌ : هَذَا الْحَدِيثُ أُمُّ الْمَنَاسِكِ ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ أَنَا اخْتَصَرْتُهُ . وَلِأَنَّهُ دَفَعَ مِنْ مَكَانٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ وَغَيْرُهُمْ ، كَالدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا أَرَادَ بِهِ الِاسْتِحْبَابَ ، مُوَافَقَةً لِقَوْلِ عُمَرَ . فَمَنْ أَحَبَّ التَّعَجُّيلَ فِي النَّفَرِ الْأَوَّلِ ، خَرَجَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ غَرَبَتْ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ مِنًى ، لَمْ يَنْفِرْ ، سَوَاءَ كَانَ ارْتَحَلَ أَوْ لَمْ يَزْتَجِلْ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ أَنْ يَنْفِرَ مَا لَمْ يَطْلُعْ فَجَرُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ رَمَى الْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَجَازَ لَهُ النَّفَرُ ، كَمَا قَبْلَ الْغُرُوبِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . وَالْيَوْمُ اسْمٌ لِلنَّهَارِ ، فَمَنْ أَذْرَكَه اللَّيْلُ فَمَا تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبِتَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَذْرَكَه الْمَسَاءُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ، فَلْيَقِمْ إِلَى

فِي الْمَرْمَى . وَفِي « مَنْسَلِكِ ابْنِ الزَّاعُوْنِي » ، أَوْ يَرْمِي بِهِنَّ ، كِفَعْلُهُ فِي اللَّوَاتِي قَبْلَهَا .

تَبْيِيهِ : شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مُرِيدَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ . وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُعْجِئُنِي لِمَنْ نَفَرَ النَّفَرِ الْأَوَّلَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ . وَحَمَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ .

العَدِ حَتَّى يَنْفَرَ مَعَ النَّاسِ<sup>(١)</sup> . وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ لَا يُشْبِهُ مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَإِنَّهُ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ .

**فصل :** قال بعضُ أصحابنا : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ نَفَرَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُحْصَبَ ، وَهُوَ الْأَبْطَحُ ، وَحَدُّهُ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ ، فَيُصَلِّي بِهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ يَهْجَعُ يَسِيرًا ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَانَ ابْنُ عُمرَ يُصَلِّي بِالْمُحْصَبِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، وَكَانَ كَثِيرَ الْإِتِّبَاعِ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَكَانَ طَاوُسٌ يُحْصَبُ فِي شُعْبِ الْخَوْزِ<sup>(٢)</sup> . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، لَا يَرَيَانِ ذَلِكَ سُنَّةً ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : التَّحْصِيبُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ نَزُولَ الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> . وَمَنْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ فَلَاتِبَاعَ رَسُولِ اللَّهِ

قوله : فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ بِهَا ، لَزِمَهُ الْمَيْتُ وَالرُّمْيُ مِنَ الْعَدِ . هَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، الْإِنْصَافُ وَيَكُونُ الرُّمْيُ بَعْدَ الزَّوَالِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَعَنْهُ ، أَوْ قَبْلَهُ أَيْضًا . وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الرُّوَايَةُ أَيْضًا قَرِيبًا . وَهَذَا التَّفَرُّ الثَّانِي .

(١) أخرجه البيهقي في : باب من غربت له الشمس ... من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٥٢/٥ . قال البيهقي : روى مرفوعًا ، ورفعته ضعيف .

(٢) في م : الجوز ، وفي الأصل غير منقطعة . وانظر المعنى ٣٣٥/٥ .

(٣) وشعب الخوز بمكة ، سمى بهذا الاسم ، لأن نافع بن الحوزي نزله ، وكان أول من بنى فيه . معجم البلدان ٢٩٥/٣ .

(٤) أخرجهما البخاري ، في : باب المحصب ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٢٢ . ومسلم ، في : -

ﷺ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْزِلُهُ . قَالَ نَافِعٌ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي بِهَا الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، وَيَهْجَعُ هَجْعَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [ ١٠٨ / ٣ ] وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى تَارِكِهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَجَّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَدْخُلُهُ بِنَعْلَيْهِ وَلَا خُفَيْهِ ، وَلَا إِلَى الْحَجَرِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ ، وَلَا يَدْخُلُ الْكَعْبَةَ بِسِلَاحٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَثِيَابُ الْكَعْبَةِ إِذَا نَزَعْتَ يُتَصَدَّقُ بِهَا . وَقَالَ <sup>(٣)</sup> : إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَشْفِيَ بِشَيْءٍ مِنْ طِيبِ الْكَعْبَةِ ، فَيَأْتِ طِيبٍ مِنْ عِنْدِهِ ، فَيُلْزِقُهُ عَلَى الْبَيْتِ بِحَيْثُ يَأْخُذُهُ ، وَلَا يَأْخُذُ مِنْ طِيبِ الْبَيْتِ شَيْئًا . وَلَا يُخْرِجُ مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنَ الْحِلِّ . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ ،

**فائدة :** لَيْسَ لِلْإِمَامِ الْمُقِيمِ لِلْمَنَاسِكِ التَّعْجِيلُ ؛ لِأَجْلِ مَنْ يَتَاخَرُ . قَالَهُ

الإِنصَافُ

= باب استحباب النزول بالمحصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٢ / ٢ . كما أخرجهما الترمذی ، في : باب ما جاء في نزول الأبطح ، وباب من نزل الأبطح ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ١٥٣ / ٤ ، ١٥٤ .

وأخرج الثاني ابن ماجه ، في : باب نزول المحصب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٩ / ٢ .  
(١) أخرجه البخاري ، في : باب النزول بذي طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٢٢ / ٢ .  
ومسلم ، في : باب استحباب النزول بالمحصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥١ / ٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب التحصيب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٤ / ١ .

(٢) في : باب ما جاء في نزول الأبطح ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ١٥٢ / ٤ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب نزول المحصب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢٠ / ٢ .  
(٣) هذا شيء متبدع ، لم يثبت عن رسول الله ﷺ ، والشفاء إنما يطلب من الله ، وبفعل الأسباب المشروعة والمباحة ، كالدعاء والرقية بالقرآن والتداوي بالأدوية المباحة . والله أعلم .

فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ بِالطُّوْافِ ، إِذَا قَرَعَ

المقنع

وابن عباس . ولا يُخرج من حجارة مَكَّةَ إلى الجِلِّ ، والخُرُوجُ أَشَدُّ ،  
إِلَّا أَنْ مَاءَ زَمْزَمَ أَخْرَجَهُ كَعْبٌ .

**فصل :** قال أحمدُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : كَيْفَ لَنَا بِالْجَوَارِ بِمَكَّةَ ! قال  
النَّبِيُّ ﷺ : « وَاللَّهِ إِنَّكَ لَأَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ  
مَا خَرَجْتُ »<sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا كَرِهَ عُمَرُ الْجَوَارَ بِمَكَّةَ ، لَمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا ،  
وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَاوَرَ بِمَكَّةَ وَجَمِيعُ أَهْلِ الْبِلَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ  
الْيَمَنِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يَخْرُجُ وَيُهَاجِرُ . أَيْ لَا بَأْسَ بِهِ . وَابْنُ عُمَرَ كَانَ  
يُقِيمُ بِمَكَّةَ . قَالَ : وَالْمُقَامُ بِالْمَدِينَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ ، لَمَنْ  
قَوِيَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا مُهَاجِرُ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَصْبِرُ  
أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(٢)</sup> .

١٣٢١ - مسألة : ( فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ

الأصحاب . وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قُلْتُ : فَيُعَالِي بِهَا .

الإنصاف

تتبيه : قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ بِالطُّوْافِ ،

(١) أخرجه الترمذى ، فى : باب فى فضل مكة ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ٢٨٠ / ١٣ . وابن  
ماجه ، فى : باب فضل مكة ، من كتاب الناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣٧ / ٢ . والدارمى ، فى : باب  
إخراج النبى ﷺ من مكة ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢ / ٢٣٩ .

(٢) أخرجه مسلم ، فى : باب التروغيب فى سكنى المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ١٠٠٣ / ٢ .  
والترمذى ، فى : باب فى فضل المدينة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣ / ٢٧٥ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ١١٣ / ٢ ، ١١٩ ، ١٣٣ ، ٢٨٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٩٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٥٨ / ٣ ، ٣٧٠ / ٦ .

بالطواف ، إذا فرغ من جميع أموره ( وجُملة ذلك ، أن من أتى مكة فلا يخلو ؛ إماماً يُريد الإقامة بها ، أو الخروج منها ، فإن أقام بها فلا وداع عليه ؛ لأنّ الوداع من المفارق ، وسواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن نوى الإقامة بعد أن حلّ له النفر ، لم يسقط عنه الطواف . ولنا ، أنه غير مفارق ، فلا يلزمه وداع ، كمن نواها قبل حلّ النفر ، وإنما قال النبي ﷺ : « لا ينفِرَنَّ أحدٌ حتّى يكون آخرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ »<sup>(١)</sup> . وهذا ليس بنافر . فأما الخارج من مكة ، فليس له الخروج حتى يؤدّع البيت بطواف سبع ، وهو واجب يجب بتركه دم . وبه قال الحسن ، والحكم ، وحماد ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال الشافعي في قول : لا يجب بتركه شيء ؛ لأنه يسقط عن الحائض ، فلم يكن واجباً ، كطواف القدوم . ولنا ، ما روى ابن عباس ، رضي الله عنهما ، قال : أمر الناس أن يكون آخرَ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ ، إلا أنه خففَ عن المرأة الحائض . متفق عليه<sup>(٢)</sup> . ولمسلم ، قال : كان الناس

الإنصاف إذا فرغ من جميع أموره . يقتضى أنه لو أراد المقام بمكة ، لا وداع عليه . وهو

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٣/٢ . وأبو داود ، في : باب الوداع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٢/١ . وابن ماجه ، في : باب طواف الوداع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢٠/٢ . والدارمي ، في : باب في طواف الوداع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٧٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/١ .  
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب طواف الوداع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٢٠/٢ . ومسلم ، في الموضع السابق .



الشرح الكبير

يَنْصَرِفُونَ كُلَّ وَجْهِ ، فقال رسول الله ﷺ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » . وسُقُوطُهُ [ ١٠٨/٣ ط ] عن الْمَعْدُورِ لَا يُوجِبُ سُقُوطَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالصَّلَاةِ تَسْقُطُ عَنِ الْحَائِضِ ، وَتَجِبُ عَلَى غَيْرِهَا ، بَلْ تَخْصِيصُ الْحَائِضِ بِإِسْقَاطِهِ عَنْهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهِ عَلَى غَيْرِهَا ، إِذْ لَوْ كَانَ سَاقِطًا عَنِ الْكُلِّ ، لَمْ يَكُنْ لَتَخْصِيصِهَا بِذَلِكَ مَعْنَى . إِذَا ثَبَتَ وَجُوبُهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُ لَتَوْدِيعِ الْبَيْتِ ، وَطَوَافَ الصُّدْرِ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ صُدُورِ النَّاسِ مِنْ مَكَّةَ . وَوَقْتَهُ بَعْدَ فَرَاغِ الْحَاجِّ مِنْ جَمِيعِ أَمْرِهِ ؛ لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ، كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي تَوْدِيعِ الْمُسَافِرِ أَهْلَهُ وَإِخْوَانَهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » .

**فصل (١) :** وَلَا وَدَاعَ عَلَى مَنْ مَنَزَلُهُ بِالْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَكِّيِّ ، فَإِنْ كَانَ مَنَزَلُهُ خَارِجَ الْحَرَمِ قَرِيبًا مِنْهُ ، فَعَلِيهِ الْوَدَاعُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِي أَهْلِ بُسْتَانَ بْنِ عَامِرٍ <sup>(١)</sup> ، وَأَهْلِ الْمَوَاقِيتِ : إِنَّهُمْ بِمَنَزَلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بِدَلِيلِ سُقُوطِ دَمِ الْمُتَعَةِ عَنْهُمْ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ

الإنصاف

كذلك ، سواءً نَوَى الْإِقَامَةَ قَبْلَ التَّنْفِرِ أَوْ بَعْدَهُ .

(١) هذا الفصل غير موجود في النسخة المطبوعة .

(٢) هو بستان ابن معمر ، وهذه تسمية العامة له ، وهو مجتمع النخلتين النخلة البجانية والنخلة الشامية . وقيل : بستان ابن معمر غير بستان ابن عامر ، الأول هو الذي يعرف ببطن نخلة ، والثاني موضع آخر قريب من المحففة . معجم البلدان ١ / ٦١٠ .

المقنع فَإِنْ وَدَّعَ ثُمَّ اشْتَغَلَ فِي تِجَارَةٍ ، أَوْ أَقَامَ ، أَعَادَ الْوَدَاعَ .

الشرح الكبير

عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » . وَلأنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ ، فَلَزِمَهُ التَّوْدِيعُ ، كَالْبَعِيدِ .  
 ١٣٢٢ - مسألة : ( فَإِنْ وَدَّعَ ثُمَّ اشْتَغَلَ فِي تِجَارَةٍ ، أَوْ أَقَامَ ، أَعَادَ  
 الْوَدَاعَ ) لَأَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ خُرُوجِهِ ؛ لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ  
 بِالْبَيْتِ . فَإِنْ اشْتَغَلَ بَعْدَهُ بِتِجَارَةٍ أَوْ إِقَامَةٍ ، فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ . هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،  
 وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِذَا  
 طَافَ لِلْوَدَاعِ ، أَوْ طَافَ تَطَوُّعًا بَعْدَ مَا حَلَّ لَهُ النَّفَرُ ، أَجْزَأَهُ عَنْ طَوَافِ  
 الْوَدَاعِ ، وَإِنْ أَقَامَ شَهْرًا ؛ لَأَنَّهُ طَافَ بَعْدَ مَا حَلَّ لَهُ النَّفَرُ ، فَلَمْ تَلْزِمَهُ  
 إِعَادَتُهُ ، كَمَا لَوْ نَفَرَ عَقِيْبِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَنْفِرُنَّ أَحَدٌ حَتَّى  
 يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » <sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ إِذَا قَامَ بَعْدَهُ ، خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ

الإِنصاف

قوله : فَإِنْ وَدَّعَ ثُمَّ اشْتَغَلَ فِي تِجَارَةٍ ، أَوْ أَقَامَ ، أَعَادَ الْوَدَاعَ . إِذَا وَدَّعَ ثُمَّ اشْتَغَلَ  
 فِي تِجَارَةٍ ، أَعَادَ الْوَدَاعَ . قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ اشْتَغَلَ بِغَيْرِ شِدِّ رَحْلٍ وَنَحْوِهِ ، أَعَادَ  
 الْوَدَاعَ أَيْضًا . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ »  
 وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ : إِنْ تَشَاغَلَ فِي طَرِيقِهِ بِشِرَاءِ الزَّادِ  
 وَنَحْوِهِ ، لَمْ يُعَدَّ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : إِنْ قَضَى حَاجَةً فِي طَرِيقِهِ ، أَوْ  
 اشْتَرَى زَادًا أَوْ شَيْئًا لِنَفْسِهِ فِي طَرِيقِهِ ، لَمْ يُعَدَّ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَقَالَ فِي  
 « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَإِنْ اشْتَرَى حَاجَةً فِي طَرِيقِهِ ، لَمْ يُعَدَّ . زَادَ فِي  
 الْكُبَرَى ، أَوْ صَلَّى .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَصَلِّيَ بَعْدَ طَوَافِ الْوَدَاعِ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُقْبَلَ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٥٨ .

وَمَنْ أُخِّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، أَجْزَأُهُ عَنْ طَوَافِ الْمَنَافِعِ الْوَدَاعِ .

الشرح الكبير

وَدَاعًا فِي الْعَادَةِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ . كَمَا لَوْ طَافَهُ قَبْلَ حِلِّ النَّفَرِ . فَأَمَّا إِنْ قَضَى حَاجَةً فِي طَرِيقِهِ ، أَوْ اشْتَرَى زَادًا أَوْ شَيْئًا لِنَفْسِهِ فِي طَرِيقِهِ ، لَمْ يُعْذَرْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقَامَةٍ تُخْرِجُ طَوَافَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

١٣٢٣ - مسألة : ( فَإِنْ أُخِّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، أَجْزَأُهُ عَنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ ) هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ وَقَدْ فَعَلَ ، وَلِأَنَّ مَا شَرَعَ لَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ أَجْزَأُ عَنْهُ الْوَاجِبُ مِنْ جَنْبِهِ ، كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ بِرُكْعَتَيْنِ ، تُجْزِئُ عَنْهُمَا الْمَكْتُوبَةُ ، وَرُكْعَتَا الطَّوَافِ وَالْإِحْرَامِ تُجْزِئُ عَنْهُمَا الْمَكْتُوبَةُ . وَعَنْهُ ،

الْحَجَرِ . وَمِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْبَيْتِ - وَالْحَجَرُ مِنْهُ - وَيَكُونُ حَافِيًا ، بِلاخُفٍّ وَلَا نَعْلٍ وَلَا سِلَاحٍ . نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ . وَمِنْهَا ، مَا قَالَهُ فِي « الْفُنُونِ » : تَغْظِيمُ دُخُولِ الْبَيْتِ فَوْقَ الطَّوَافِ ، يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الْعِلْمِ . انْتَهَى . وَمِنْهَا ، النَّظَرُ إِلَى الْبَيْتِ عِبَادَةً . قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَكَذَا رُؤْيُهُ لِمَقَامِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَمَوَاضِعِ الْأَنْسَاكِ .

قوله : وَمَنْ أُخِّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، أَجْزَأُهُ عَنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْخَرَقِيُّ فِي « شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ » ، وَصَاحِبُ « الْمُغْنَى » ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . قَالَهُ فِي « الْقَوَاعِدِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُ عَنْهُ ، فَيَطُوفُ لَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » .

المنع **فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوَدَاعِ ، رَجَعَ إِلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، إِلَّا الْحَائِضَ وَالتَّنَفَّسَاءَ ، لَا وَدَاعَ عَلَيْهِمَا .**

الشرح الكبير لا يُجْزَى عَنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ [ ١٠٩/٣ ] وَاجِبَتَانِ ، فَلَمْ تُجْزَئْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى ، كَالصَّلَاتَيْنِ الْوَاجِبَتَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ نَوَى بِطَوَافِهِ الْوَدَاعَ ، لَمْ يُجْزَئْهُ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى » <sup>(١)</sup> . وَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ تَرَكَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، عَلَى مَا نَذَرَهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> .

**١٣٢٤ - مسألة :** ( فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوَدَاعِ ، رَجَعَ إِلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، إِلَّا الْحَائِضَ وَالتَّنَفَّسَاءَ ، لَا وَدَاعَ عَلَيْهِمَا ) مَنْ خَرَجَ قَبْلَ

الإنصاف **فائدة :** لَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الْقُدُومِ ، فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، لَمْ يُجْزَئْهُ عَنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » <sup>(٣)</sup> . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ كَثِيرٌ ؛ حَيْثُ افْتَصَرُوا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : يُجْزَئُهُ ، كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ . وَقَطَعُوا بِهِ . وَقَالُوا : نَصَّ عَلَيْهِ . زَادَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَلَمْ أَرُ لِمَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » مُوَافِقًا .

قوله : فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوَدَاعِ ، رَجَعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . إِذَا خَرَجَ

(١) تقدم تحريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) انظر ما يأتي في صفحة ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣-٣) زيادة من : ش .

الوداع فعليه الرجوع ، إن كان قريباً ، وإن أبعد فعليه دم . هذا قول عطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور . والقريب من كان من مكة دون مسافة القصر ، والبعيد مسافة القصر فما زاد . نص عليه أحمد . وهو قول الشافعي . وكان عطاء يرى الطائف قريباً . وقال الثوري : حد ذلك الحرم ، فمن كان فيه فهو قريب ، ومن خرج منه فهو بعيد . ولنا ، أن من دون مسافة القصر في حكم الحاضر ، في أنه لا يفطر ولا يقصر ، ولذلك عدّذناه من حاضري المسجد الحرام ، ومن لم يمكنه الرجوع لعذر ، فهو كالبعيد . ولو لم يرجع القريب الذي يمكنه الرجوع ، لم يكن عليه أكثر من دم . ولا فرق بين تركه عمداً أو خطأ ، لعذر أو غيره ؛ لأنه من واجبات الحج ، فاستوى عمدته وخطؤه ، والمعدور وغيره ، كسائر واجباته . فإن رجع البعيد ، فطاف للوداع . فقال القاضي : لا يسقط عنه الدم ؛ لأنه قد استقر عليه ببلوغه مسافة القصر ، فلم يسقط برجوعه ، كمن تجاوز الميقات غير مُحَرَّم ، فأحرم دونه ثم رجع إليه . وإن رجع القريب فطاف ، فلا دم عليه ، سواء كان ممن له عذر يسقط عنه الرجوع ، أو لا ؛ لأن الدم لم يستقر عليه ؛ لكونه في حكم

قبل الوداع ، وكان قريباً ، فعليه الرجوع ، إن لم يخف على نفسه أو ماله أو قوا رفقته ، أو غير ذلك ، فإن رجع ، فلا دم عليه . وإن كان بعيداً ، وهو مسافة القصر ، لزمه الدم ، سواء رجع أو لا . على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في الفروع : لزمه دم في المتخصص . قاله القاضي وغيره . وجزم به في المستوعب ، و « التلخيص » ، و « الكافي » ، و « الرعايتين » ،

الحاضر<sup>(١)</sup> . وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُ الدَّمِ عَنِ الْبَعِيدِ بِرُجُوعِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ أَتَى بِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَدَلُهُ ، كَالْقَرِيبِ .

**فصل :** وَإِذَا رَجَعَ الْبَعِيدُ ، فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ إِنْ كَانَ تَجَاوُزَهُ ، إِلَّا مُحَرَّمًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْذَارِ ، فَيَلْزَمُهُ طَوَافُ إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ وَالسَّعْيِ ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ ، وَفِي سُقُوطِ الدَّمِ عَنْهُ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ ، أُحْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ . فَأَمَّا إِنْ رَجَعَ الْقَرِيبُ ، فَظَاهِرُ قَوْلِ مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِحْرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ لِإِتْمَامِ نُسْكَ مَا مُورٍ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ رَجَعَ لَطَوَافِ الزِّيَارَةِ ، فَأَمَّا إِنْ وَدَّعَ وَخَرَجَ ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَدْخُلَ إِلَّا مُحَرَّمًا ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا خَرَجَ أَنْ يُودَّعَ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ . وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ لِإِتْمَامِ النُّسْكِ ، إِنَّمَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ غَيْرِ مُتَكَرِّرَةٍ ، أَشْبَهَ مَنْ يَدْخُلُهَا لِلْإِقَامَةِ بِهَا . [ ١٠٩/٣ ظ ]

و « الْحَاوِثِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُ الدَّمِ عَنِ الْبَعِيدِ بِرُجُوعِهِ ، كَالْقَرِيبِ . وَمَسَافَةُ الْقَصْرِ مِنْ مِثْلِهِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَقَدْ يُقَالُ : مِنَ الْحَرَمِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الرُّجُوعُ لِلْقَرِيبِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمًا . وَكَذَا لَوْ أَمَكَّنَهُ وَلَمْ يَرْجِعْ ، بِطَرِيقٍ أَوْ لَى . فَمَتَى رَجَعَ الْقَرِيبُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ إِحْرَامٌ ، بَلَا نِزَاعٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : كَرُجُوعِهِ لَطَوَافِ الزِّيَارَةِ . وَإِنْ رَجَعَ الْبَعِيدُ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ لَزُومًا ، وَيَأْتِي بِهَا وَبَطَوَافِ الْوَدَاعِ .

**فائدة :** قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَوْ وَدَّعَ ثُمَّ أَقَامَ بَيْتِي ، وَلَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ ، يَتَوَجَّهُ

(١) فِي النسخ : « الْحَائِضُ » . وَانْظُرْ : الْمَغْنَى ٣٤٠/٥ .

الشرح الكبير

**فصل : والحائضُ والنفساءُ لا وداعَ عليهما ، ولا فديةَ كذلك .** هذا قولُ عامةِ أهلِ العلمِ . وقد رُوِيَ عن عُمَرَ ، وابنه ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، أنَّهما أَمَرَا الحائِضَ بالمُقَامِ لَطَوَافِ الْوَدَاعِ ، وكان زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ بِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ . فَرَوَى مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ خَالَفَ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي هَذَا . قَالَ طَاوُسٌ : كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : تُفْتَى أَنْ لَا تَصْدُرَ الْحَائِضُ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ . فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِمَّا لَا ، تَسْأَلُ فُلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ ، هَلْ أَمَرَهَا بِهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ ، وَهُوَ يَقُولُ : مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ . وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ أَيْضًا . وَقَدْ ثَبَتَ التَّخْفِيفُ عَنْ الْحَائِضِ بِحَدِيثِ صَفِيَّةَ حِينَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا حَائِضٌ . فَقَالَ : « أَحَابِسْتَنَاهِي ؟ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ

جَوَازُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ غَيْرَ حَاجٍ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا ، لَا يُودَعُ . انتهى . الإِنصَافُ  
تَنْبِيهِ : شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوَدَاعِ . كُلُّ حَاجٍ ، سِوَى الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : أَهْلُ الْحَرَمِ لَا وَدَاعَ عَلَيْهِمْ أَيْضًا .

قوله : إِلَّا الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ ، لَا وَدَاعَ عَلَيْهِمَا . بِلَا زَوَاعٍ . وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَطْهُرْ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبَيْتَانِ ، فَإِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبَيْتَانِ ، لَزِمَهَا الْعَوْدُ لِلْوَدَاعِ ، وَإِنْ طَهَّرْتَ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْبَيْتَانِ ، لَمْ يَلْزِمَهَا الْعَوْدُ ، وَلَوْ كَانَ قَبْلَ مَسَافَةِ [ ١٠ / ٢ ]

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طواف الوداع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٣ ، ٩٦٤ .

وإِذَا فَرَغَ مِنَ الْوَدَاعِ ، وَقَفَ فِي الْمُلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ،

الشرح الكبير

يَوْمَ التَّحْرِ . قَالَ : « فَلْتَنْفِرْ إِذَا »<sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِفِدْيَةٍ وَلَا غَيْرِهَا . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ »<sup>(٢)</sup> . وَحُكْمُ التُّفْسَاءِ حُكْمُ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ النَّفَاسِ أَحْكَامُ الْحَيْضِ ، فِيمَا يَجِبُ وَيَسْقُطُ .

**فصل :** إِذَا نَفَرَتِ الْحَائِضُ بِغَيْرِ وِدَاعٍ ، فَطَهَرَتْ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبُتْيَانِ ، رَجَعَتْ فَاغْتَسَلَتْ وَوَدَّعَتْ ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْإِقَامَةِ<sup>(٣)</sup> بِذَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَسْتَبِيحُ الرُّخَصَ . فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْهَا الْإِقَامَةُ فَمَضَتْ ، أَوْ مَضَتْ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، فَعَلَيْهَا دَمٌ . فَأَمَّا إِنْ فَارَقَتِ الْبُتْيَانِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الرُّجُوعُ ؛ لِخُرُوجِهَا عَنْ حُكْمِ الْحَاضِرِ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا يَجِبُ الرُّجُوعُ مَا دَامَتْ قَرِينَةً ، كَالخَارِجِ لِغَيْرِ عُدْرٍ ؟ قُلْنَا : هُنَاكَ تَرَكَ وَاجِبًا ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِخُرُوجِهِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِنْشَاءً سَفَرٍ طَوِيلٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ ، وَهُنَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا ، وَلَا يَثْبُتُ وَجُوبُهُ ابْتِدَاءً إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ مُقِيمًا .

١٣٢٥ - مسألة : ( فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْوَدَاعِ ، وَقَفَ فِي الْمُلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ الْمُوَدَّعُ فِي الْمُلْتَزِمِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ

الإنصاف

الْقَصْرِ ، بِخِلَافِ الْمُقَصِّرِ بِالْتَّرَكِ .

قوله : وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْوَدَاعِ ، وَقَفَ فِي الْمُلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ . وَهَذَا بَلَا

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٢٦ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٥٨ .

(٣) في م : « لَهَا » .



الْأَسْوَدَ وَبَابِ الْكَعْبَةِ ، فَيَلْتَزِمُهُ ، وَيُلْصِقُ بِهِ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا جَاءَ دُبُرُ الْكَعْبَةِ ، قُلْتُ : أَلَا تَتَعَوَّذُ . قَالَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ . ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ، فَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَيْهِ هَكَذَا ، وَبَسَطَهَا بَسْطًا ، وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ . وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ ، قَالَ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ انْطَلَقْتُ [ ١١٠/٣ ] فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْكَعْبَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَدْ اسْتَلَمُوا الرُّكْنَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحَطِيمِ ، وَوَضَعُوا خُدُودَهُمْ عَلَى النَّبْتِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ مَنْصُورٌ : سَأَلْتُ مُجَاهِدًا إِذَا أَرَدْتُ الْوَدَاعَ ،

نِزَاعَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ ، أَنَّهُ يَأْتِي الْحَطِيمَ ، وَهُوَ تَحْتَ الْمِيزَابِ ، فَيَدْعُو . وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، إِذَا قَدِمَ مُعْتَمِرًا ، فَيُسْتَعَبُ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ بَعْدَ عُمْرَتِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ يَخْرُجَ ، فَإِنْ التَّفَتَ وَدَّعَ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْعِيقِ » وَغَيْرِهِ . وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى النَّذْبِ . وَذَكَرَ ابْنُ عُقَيْلٍ ، وَابْنُ الرَّائِغُونِيِّ ، لَا يُؤَلِّي ظَهْرَهُ حَتَّى يَغِيبَ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : لَا يُسْنُّ لَهُ الْمَشْيُ

(١) في : باب الملتزم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الملتزم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٧ .

(٢) في : باب الملتزم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٨ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، في « مجموع الفتاوى » ٢٦ / ١٤٢ - ١٤٣ : وإن أحب أن يأتي الملتزم ، وهو ما بين الحجر الأسود والباب ، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ، ويدعو ، ويسأل الله تعالى حاجته ، =

المنع فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ ، وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَابْنُ عَبْدِكَ ، وَابْنُ أُمَّتِكَ ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ ، حَتَّى بَلَغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ إِلَى بَيْتِكَ ، وَأَعْنَتَنِي عَلَى آدَاءِ نُسُكِي ، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ عَنِّي ، فَازْدَدْ عَنِّي رِضًا ، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تُنَائِي

الشرح الكبير

كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : تَطُوفُ سَبْعًا ، وَتُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ تَأْتِي زَمْزَمَ فَتَشْرَبُ مِنْهَا ، ثُمَّ تَأْتِي الْمُلتَزِمَ ، مَا بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرِ ، فَتَسْتَلِمُهُ ، ثُمَّ تَدْعُو ، ثُمَّ تَسْأَلُ حَاجَتَكَ ، ثُمَّ تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ ، وَتَنْصَرِفُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَقُولُ فِي دُعَائِهِ : ( اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ ، وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَابْنُ عَبْدِكَ ، وَابْنُ أُمَّتِكَ ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ ، حَتَّى بَلَغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ إِلَى بَيْتِكَ ، وَأَعْنَتَنِي عَلَى آدَاءِ نُسُكِي ، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ عَنِّي ، فَازْدَدْ عَنِّي رِضًا ، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ

الإنصاف فَهَقَرَى بَعْدَ دُعَائِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذَا بِدُعَاةٍ مَكْرُوهَةٍ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ،

= فعل ذلك ، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ؛ فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة . إلى أن قال : ولو وقف عند الباب ، ودعا هناك من غير التزام للبيت ، لكان حسنا .

وقال ابن القيم ، في « زاد المعاد » ٥ / ٢٩٨ : وأما المسألة الثانية ، وهي وقوفه في الملتزم ، فالذي روى عنه أنه فعله يوم الفتح . وذكر حديث عبد الرحمن بن صفوان ، ثم ذكر فعل ابن عمر ، وقال : فهذا يحتمل أن يكون في وقت الوداع ، وأن يكون في غيره ، ولكن قال مجاهد والشافعي بعده وغيرهما : إنه يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع ، ويدعو . انتهى .

عَنْ بَيْتِكَ دَارِي ، فَهَذَا أَوَانُ أَنْصِرَافِي إِنْ أَذِنْتَ لِي ، غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ  
بِكَ وَلَا بَيْتِكَ ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ ، اللَّهُمَّ فَأُصْحِبْنِي  
الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي ، وَالصُّحَّةَ فِي جِسْمِي ، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي ،  
وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي ، [٧٥ ط] وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي ، وَاجْمَعْ لِي  
بَيْنَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

الشرح الكبير أن تَنَاءً عَنْ بَيْتِكَ دَارِي ، فهذا أَوَانُ أَنْصِرَافِي إِنْ أَذِنْتَ لِي ، غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ  
بِكَ وَلَا بَيْتِكَ ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ ، اللَّهُمَّ فَأُصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ  
فِي بَدَنِي ، وَالصُّحَّةَ فِي جِسْمِي ، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي ، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي ،  
وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ ( أَبَدًا ) مَا أَبْقَيْتَنِي ، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرِي (١) الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وعن طائوس قال : رَأَيْتُ أُعْرَابِيًّا  
أَتَى الْمُتَتَرِّمَ ، فَتَعَلَّقَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : بِكَ أَعُوذُ ، وَبِكَ أَلُوذُ ، اللَّهُمَّ  
فاجْعَلْ لِي فِي اللَّهْفِ إِلَى جُودِكَ وَالرِّضَا بِضَمَانِكَ مَنُذُوحًا عَنْ مَنَعِ  
الْبَاحِلِينَ ، وَغِنًى عَمَّا فِي أَيْدِي الْمُسْتَأَثِّرِينَ ، اللَّهُمَّ فَارْحَكِ الْقَرِيبَ ،  
وَمَعْرُوفَكَ التَّامَّ ، وَعَادَتِكَ الْحَسَنَةَ . ثم أَضَلَّنِي فِي النَّاسِ ، فَأَلْفَيْتُهُ بَعْرَفَاتٍ  
قَائِمًا ، وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ لَمْ تَقْبَلْ حَاجَتِي وَتَعْبِي وَنَصْبِي ، فَلَا  
تَحْرِمْ نِي أَجْرَ الْمُصَابِ عَلَى مُصِيبَتِهِ ، فَلَا أَعْلَمُ أَعْظَمَ مُصِيبَةٍ مِمَّنْ وَرَدَ

و « الفائق » ، وغيرهم ، ثم يَأْتِي الْمُحْصَبَ ، فَيُصَلِّي فِي الظُّهْرِ وَالْمَغْرَبِ وَالْإِنْصَافِ  
وَالْعِشَاءِ ، ثُمَّ يَهْجِعُ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْمُغْنَى » .

(١) فِي الْأَصْلِ : « خَيْر » .

وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، .....

الشرح الكبير

خَوْضِكَ ، وَأَنْصَرَفَ مَخْرُومًا مِنْ وَجْهِ رَغَبَتِكَ <sup>(١)</sup> . وقال آخر : يا خيرَ  
مَوْفُودٍ إِلَيْهِ ، قد ضَعُفَتْ قُوَّتِي ، وَذَهَبَتْ مُتْنِي <sup>(٢)</sup> ، وَأَتَيْتُ إِلَيْكَ بِذُنُوبٍ  
لَا تَسْعُهَا الْبِحَارُ ، أَسْتَجِيرُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ،  
رَبِّ ارْحَمْ مَنْ شَبِلَتْهُ الْخَطَايَا ، وَغَمَرَتْهُ الذُّنُوبُ ، وَظَهَرَتْ مِنْهُ الْعُيُوبُ ،  
ارْحَمْ أَسِيرَ ضُرٍّ ، وَطَرِيدَ فَقْرٍ ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَهَبَ لِي عَظِيمَ جُزْئِي ،  
يَا مُسْتَرَادًّا مِنْ نِعَمِهِ ، وَمُسْتَعَاذًا مِنْ نِقَمِهِ ، ارْحَمْ صَوْتَ حَزِينٍ دَعَاكَ  
بِزَفِيرٍ وَشَهيقٍ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ بَسَطْتُ إِلَيْكَ يَدَيَّ ذَا عِيَا ، فَطَالَ مَا كَفَيْتَنِي  
سَاهِيًا ، فَنِعْمَتُكَ الَّتِي تَظَاهَرَتْ عَلَيَّ عِنْدَ الْعَفْلَةِ ، لَا أَيَّاسُ مِنْهَا عِنْدَ التَّوْبَةِ ،  
فَلَا تَقْطَعْ رَجَائِي مِنْكَ لِمَا قَدَّمْتُ مِنْ اقْتِرَافٍ ، وَهَبْ لِي الْإِصْلَاحَ  
[ ١١٠/٣ ط ] فِي الْوَلَدِ ، وَالْأَمْنِ فِي الْبَلَدِ ، وَالْعَافِيَةِ فِي الْجَسَدِ ، إِنَّكَ سَمِيعٌ  
مُجِيبٌ ، اللَّهُمَّ إِنْ لَكَ عَلَيَّ حُقُوقًا ، فَتَصَدَّقْ بِهَا عَلَيَّ ، وَلِلنَّاسِ قَبْلِي تَبِعَاتٍ ،  
فَتَحْمِلْنَهَا عَنِّي ، وَقَدْ أَوْجَبْتَ لِكُلِّ ضَيْفٍ قَرَى ، وَأَنَا ضَيْفُكَ اللَّيْلَةَ ، فَاجْعَلْ  
قِرَايَ الْجَنَّةِ ، اللَّهُمَّ إِنْ سَأَلْتُكَ عِنْدَ بَابِكَ ، مَنْ <sup>(٣)</sup> ذَهَبَتْ أَيَّامُهُ ، وَبَقِيَتْ آثَامُهُ ،  
وَانْقَطَعَتْ شَهْوَتُهُ ، وَبَقِيَتْ تَبِعَتُهُ ، فَارْضَ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ عَنْهُ فَاعْفُ  
عَنْهُ ، فَقَدْ يَعْفُو السَّيِّدُ عَنْ عَبْدِهِ ، وَهُوَ غَيْرُ رَاضٍ عَنْهُ . ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى

الإنصاف

(١) قوله : من وجه رغبتك : كذا في الأصل ، والمعنى غير واضح ، والأصل في الدعاء أن يكون بالأنفاظ  
الواردة والمشروعة .

(٢) المنة : القوة .

(٣) سقط من : الأصل .

إِلَّا أَنْ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا ، لَمْ تَدْخُلِ الْمَسْجِدَ ، بَلْ وَقَفَتْ عَلَى بَابِهِ فَدَعَتْ بِذَلِكَ .

النبي ﷺ (إِلَّا أَنْ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا) أَوْ نَفْسَاء (لَمْ تَدْخُلِ الْمَسْجِدَ ، وَوَقَفَتْ عَلَى بَابِهِ فَدَعَتْ بِذَلِكَ) .

**فصل :** قال أحمد : إِذَا وَدَّعَ الْبَيْتَ ، يَقُومُ عِنْدَ الْبَابِ إِذَا خَرَجَ وَيَدْعُو ، فَإِذَا تَلَا لَا يَفُفُ وَلَا يَلْتَفِتُ ، فَإِنْ التَّفَتَ رَجَعَ وَوَدَّعَ . وَرَوَى حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ » عَنِ الْمُهَاجِرِ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيُصَلِّي ، فَإِذَا أَنْصَرَفَ خَرَجَ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَقَامَ ؟ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَحْسَبُ يَصْنَعُ هَذَا إِلَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَكْرَهُ ذَلِكَ . وَقَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنْ التَّفَتَ رَجَعَ فَوَدَّعَ . عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْسَانِ ، إِذْ لَا نَعْلَمُ لِإِجَابِ ذَلِكَ عَلَيْهِ دَلِيلًا . وَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ : هَذَا إِذَا كَذَتْ تَخْرُجُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ فَالْتَفِتَتْ ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ .

**فصل :** فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، رَجَعَ حَرَامًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ ، وَلَا يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَفْعَلَهُ ، فَمَتَى لَمْ يَفْعَلَهُ ، لَمْ يَنْفَكْ إِحْرَامُهُ ، وَرَجَعَ مَتَى أَمَكَنَهُ مُخْرِمًا ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ . وَبِذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الْحَسَنُ :

الإِنْصَافُ

(١) هُوَ الْمُهَاجِرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزْزَوِيُّ . انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ . ٣٢٢/١٠ .

يُحُجُّ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ . وَحُكِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ أَيضًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ ذُكِرَ لَهُ أَنَّ صَفِيَّةً حَاضَتْ ، قَالَ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟ » قِيلَ : إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : « فَلْتَنْفِرْ إِذَا » <sup>(١)</sup> . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الطَّوْفَ لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ حَابِسٌ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ . فَإِنْ نَوَى التَّحْلُلَ ، وَرَفَضَ إِحْرَامَهُ ، لَمْ يَحِلَّ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يُخْرَجُ مِنْهُ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ . وَمَتَى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، حَلَّ بِطَوَافِهِ ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ لَا يَقُوتُ وَقْتُهُ ، عَلَى مَا قَدَّمَ نَاه .

**فصل :** وَتَرَكَ بَعْضُ الطَّوَافِ كَتَرَكَ الْجَمِيعِ فِيمَا ذَكَرْنَا . وَسَوَاءُ تَرَكَ شَوْطًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : مَنْ طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَطَوَافِ الْعُمْرَةِ ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ ، إِنَّ سَعْيَهُ يُجْزِئُهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِمَا تَرَكَ مِنَ الطَّوَافِ [ ١١١/٣ ] بِالْبَيْتِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا أَتَى بِهِ لَا يُجْزِئُهُ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ طَافَ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ .

**فصل :** فَإِنْ تَرَكَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ بَعْدَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، لَمْ يَنْقُ مُحْرَمًا ، إِلَّا عَنِ النَّسَاءِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لَهُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِرَمَى الْجَمْرَةِ ، فَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ ، فَإِنْ وَطِئَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ بَذَنَةُ ، لَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ ، وَيُجَدِّدُ إِحْرَامَهُ لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ ، اسْتَحَبَّ لَهُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ ، الْمُقَنَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

الشرح الكبير

صَحِيح . وَفِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى .

١٣٢٦ — مسألة : ( فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ ، اسْتَحَبَّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ) تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِمَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ فَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ وَفَاتِي ، فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي » . وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي » . رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ سَعِيدٌ . وَقَالَ أَحْمَدُ <sup>(٢)</sup> ، فِي رِوَايَةٍ عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ قُسَيْطٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » . قَالَ : وَإِذَا حَجَّ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ قَطُّ ، يَعْنِي مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الشَّامِ ، لَا يَأْخُذْ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ ؛ لِأَنِّي أَخَافُ أَنْ يَحْدُثَ بِهِ حَدَثٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ مَكَّةَ مِنْ أَقْصَدِ الطُّرُقِ ، وَلَا يَتَشَاغَلَ بِغَيْرِهِ .

قوله : فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ ، اسْتَحَبَّ لَهُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ . الإِنْصَافُ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة ؛ مُتَقَدِّمُهُمْ وَمُتَأَخَّرُهُمْ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : نَقَلَ صَالِحٌ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، إِذَا حَجَّ لِلْفُرْصِ ، لَمْ يَمُرَّ بِالْمَدِينَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثُ الْمَوْتِ كَانَ فِي سَبِيلِ الْحَجِّ ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ، بَدَأَ بِالْمَدِينَةِ .

(١) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٧٨ . وانظر تلخيص الحبير ٢/٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٢) في مسنده ٢/٥٢٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب نهاره القبور ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٧٠ .

وَيُرَوَّى عَنْ الْعُتْبِيِّ<sup>(١)</sup> قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ جِئْتُكَ مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذَنْبِي ، مُسْتَشْفِعًا بِكَ إِلَى رَبِّي ، ثُمَّ أَنْشَأَ يَقُولُ :

يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بِالْقَاعِ أَعْظُمُهُ      فطاب من طيبهنَّ البان والأكم  
نَفْسِي الْفِدَاءَ لِقَبْرِ أَنْتَ سَاكِنُهُ      فيه العَفَافُ وفيه الجود والكرم  
ثُمَّ انْصَرَفَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَحَمَلْتَنِي عَيْنِي ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ :  
« يَا عُتْبِيُّ الْحَقُّ الْأَعْرَابِيُّ فَبَشِّرْهُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ »<sup>(٣)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ

**فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْحُجَرَةِ النَّبَوِيَّةِ ، عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، حَالِ زِيَارَتِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ ، وَيَجْعَلُ الْحُجَرَةَ عَنْ**

(١) زيارة قبر النبي ﷺ تستحب لأجل السلام عليه . وبشرط أن تكون بدون سفر ، بل تشرع لمن كان في المدينة ، أو سافر لزيارة المسجد النبوي والصلاة فيه ، فإنها تدخل تبعاً . والدليل على مشروعيتها عموم الدليل على مشروعية زيارة القبور ، ولم يثبت بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام حديث ، وكل الأحاديث الواردة بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام إما ضعيفة شديدة الضعف ، أو موضوعة ، كما نبه على ذلك الحفاظ ، كالدارقطني والبيهقي وابن حجر وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن عبد الهادي وغيرهم ، فلا يجوز الاحتجاج بها . والحكاية التي ذكرها عن العتبي ، لا يحتاج بها عند أهل العلم ، والمصنف رحمه الله ساقها بصيغة التقرير ، حيث قال : ويروي . إلخ .

قال الحافظ ابن عبد الهادي ، في « الصارم المنكي » صفحة ٢١٢ - ٢١٣ : وفي الجملة ليست هذه الحكاية المذكورة عن الأعرابي مما يقوم به حجة ، وإسنادهما مظلم مختلف ولفظها مختلف أيضاً ، ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على المطلوب المعترض ولا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم وبالله التوفيق . انتهى .

(٢) سورة النساء ٦٤ .

(٣) وردت هذه القصة والأبيات في تفسير ابن كثير ٣٠٦/٢ .



الشرح الكبير

دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وافتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . فَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ : وافتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ .  
لِإِمَارَةِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهَا أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ<sup>(١)</sup> . ثُمَّ تَأْتِي الْقَبْرَ<sup>(٢)</sup> فَتَقُولُ ظَهَرَكَ الْقَبْلَةَ ، وَتَسْتَقْبِلُ وَسَطَهُ ، وَتَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَخَيْرَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ [ ١١١/٣ ط ] رِسَالَاتِ رَبِّكَ ، وَنَصَحْتَ لَأُمَّتِكَ ، وَدَعَوْتَ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَعَبَدْتَ اللَّهَ حَتَّى أَتَاكَ الْيَقِينُ ، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ كَثِيرًا كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى ، اللَّهُمَّ اجْزِ عَنَّا نَبِيَّنَا أَفْضَلَ مَا جَزَيْتَ أَحَدًا مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ ، يُعْبِطُهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ،

يَسَارِهِ ، وَيَدْعُو . ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، قُرْبُ مِنَ الْحُجْرَةِ أَوْ بَعْدُ . انْتَهَى . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْقُرْبُ قَطْعًا . وَقَالَ فِي

(١) لم نجد عن طريق فاطمة رضي الله عنها ، وأخرجه عن طريق أبي حميد أو أبي أسيد مسلم ، في : باب ما يقول إذا دخل المسجد ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٩٤ . وأبو داود ، في : باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٠٩ . والنسائي ، في : باب القول عند دخول المسجد وعند الخروج منه ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢ / ٤١ . والدارمي ، في : باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢ / ٢٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٩٧ ، ٥ / ٤٢٥ .

(٢) يعني بعد صلاة تحية المسجد ، بأن يصلي ركعتين في المسجد ، وإن صلاهما في الروضة الشريفة فهو أفضل ، ثم بعد الصلاة يزور قبر النبي ﷺ .

كَاصْلَيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ،  
اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ<sup>(١)</sup> ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ  
جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ .  
وَقَدْ أَتَيْتَكَ مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذُنُوبِي ، مُسْتَشْفِعًا بِكَ إِلَى رَبِّي ، فَأَسْأَلُكَ يَا رَبُّ  
أَنْ تُوَجِّبَ لِي الْمَغْفِرَةَ ، كَمَا أَوْجَبْتَهَا لِمَنْ أَتَاهُ فِي حَيَاتِهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَوَّلَ  
الشَّافِعِينَ ، وَأَنْجَحِ السَّائِلِينَ ، وَأَكْرَمْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، بِرَحْمَتِكَ  
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ . ثُمَّ يَدْعُو لَوَالِدَيْهِ وَلِإِخْوَانِهِ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ ،  
ثُمَّ يَقْدُمُ قَلِيلًا ، وَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ  
يَا عُمَرُ الْفَارُوقُ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمَا يَا صَاحِبَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحْبَيْهِ

« الْمُسْتَوْعِب » وَغَيْرِهِ : إِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ وَيَدْعُو . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ :  
يُكْرَهُ قَصْدُ الْقَبْرِ لِلدُّعَاءِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَوُقُوفُهُ أَيْضًا عِنْدَهَا لِلدُّعَاءِ .

(١) هَذَا فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ يَقْصِدُ بِهَا الْجَمْعَ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي حَيَاتِهِ ، لِيَسْتَغْفَرَ  
لِلْمُذْنِبِينَ ، أَمَّا بَعْدُ مَوْتِهِ فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْءٌ لَا الْإِسْتِغْفَارَ وَلَا غَيْرَهُ ، وَلَا يَسْتَغْفِرُ عِنْدَ قَبْرِهِ ، كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ  
اللَّهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ هَذَا عِنْدَ قَبْرِهِ ، وَهَمَّ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِمَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ . الْوَجْهَ الثَّانِي ، أَنَّ الدُّعَاءَ  
لَا يَشْرَعُ عِنْدَ قَبْرِهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا يَشْرَعُ فِي مَسْجِدِهِ ، وَالْمَشْرُوعُ عِنْدَ قَبْرِهِ وَقَبْرِی صَاحِبِيهِ السَّلَامِ قَطُّ .  
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي « مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى » ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ : فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ عَنْ مَالِكٍ  
وغيرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَسَائِرِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو  
لِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ ، وَيَدْعُو فِي مَسْجِدِهِ ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ ، بَلْ إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ عِنْدَ  
السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالِدُّعَاءِ لَهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، كَالْكَافِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ،  
وغيرِهِمْ ، وَعِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ وَقْتُ السَّلَامِ أَيْضًا ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَجْعَلُ الْحَجَرَةَ عَنْ  
يَسَارِهِ . وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : بَلْ يَسْتَدْبِرُ الْحَجَرَةَ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ . وَهَذَا  
هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُمْ . انْتَهَى .

الشرح الكبير

ووزيريه ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، اللَّهُمَّ اجْزِهما عن نبيهما وعن الإسلام خَيْرًا ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> . اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ قَبْرِ نَبِيِّكَ ﷺ ، وَمِنْ حَرَمِ مَسْجِدِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

**فصل :** وَلَا يُسْتَحَبُّ التَّمَسُّحُ بِحَائِطِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا تَقْبِيلُهُ . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : مَا أَعْرِفُ هَذَا . قال الأثرمُ : رَأَيْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يَمَسُّونَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ ، يَقُومُونَ مِنْ نَاحِيَةٍ فَيَسْلُمُونَ . قال أبو عبد الله : وهكذا كان ابنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَفْعَلُ . قال : أَمَّا الْمِنْبَرُ ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ مَا رَوَاهُ إِبراهيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى ابْنِ عُمرَ ، وَهُوَ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَقْعَدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى وَجْهِهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى البخاري <sup>(٣)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

الْثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ تَمَسُّحُهُ بِقَبْرِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْإِنصَافِ الْمَذْهَبِ . قال في « الْمُسْتَوْعِبِ » : بَلْ يُكْرَهُ . قال الإمامُ أحمدُ : أَهْلُ الْعِلْمِ كَانُوا

(١) سورة الرعد ٢٤ .

(٢) نسبة إلى القارة : بطن من العرب ، وترجمة إبراهيم في : الأنساب ١٦/١٠ .

(٣) في : باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو ، من كتاب العمرة ، وفي : باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٨ ، ٩ ، ٥ ، ١٤٢ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٠ . وأبو داود ، في : باب التكبير على كل شرف في المسير ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٧٩ ، ٨٠ . والإمام مالك ، في : باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٦٣ ، ١٠٥ .

**فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ :** مَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، .....

الشرح الكبير

ﷺ كَانَ إِذَا قَلَّ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ ، لِرَبَّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . رَوَى سَعِيدٌ : ثنا هُشَيْمٌ ، أَنَا لَيْثٌ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّهُ قَالَ : يُقَالُ إِذَا قَدِمَ الْحَاجُّ : تَقَبَّلَ اللَّهُ نُسُكَكَ ، وَأَعْظَمَ أَجْرَكَ ، وَأَخْلَفَ نَفَقَتَكَ .

( فصل في صِفَةِ الْعُمْرَةِ ) ( ١١٢/٣ ) قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : ( مَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ ) مَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ مِنْ أَهْلِ

الإنصاف

لَا يَمَسُّونَهُ . نقل أبو الحارث ، يَذْنُو مِنْهُ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِهِ ، بَلْ يَقُومُ جِذَاءَهُ فَيُسَلِّمُ . وَعَنْهُ ، يَتَمَسَّحُ بِهِ . وَرَخَّصَ فِي الْمُنْتَبِرِ . قَالَ ابْنُ الزَّأْعُونِيِّ وَغَيْرُهُ : وَلَيَاتِ الْمُنْتَبِرِ ، فَيَتَبَرَّكُ بِهِ ، تَبَرُّكًا بِمَنْ كَانَ يَرْتَقِي عَلَيْهِ .

قوله في صِفَةِ الْعُمْرَةِ : مَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ إِحْرَامَ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَأَهْلُ الْحَرَمِ ، يَصِحُّ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ . وعليه جماهير الأصحاب . وقال ابن أبي موسى : إِنْ كَانَ مَنْ بِمَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَأَرَادَ عُمْرَةً وَاجِبَةً ، فَمِنْ الْبَيْقَاتِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ ، لَرِمَهُ دَمٌ . وَإِنْ أَرَادَ نَفْلًا ، فَمِنْ أَذْنَى الْجِلِّ . انتهى . وتقدَّم ذلك مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، فِي قَوْلِهِ : وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْجِلِّ .

## وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ التَّنْعِيمِ .

المفنع

الشرح الكبير

الْحَرَمَ ، خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ ، فَأُخْرِجَ مِنْهُ ، وَكَانَ مِيقَاتِنَا لَهُ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ( وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ التَّنْعِيمِ ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ مَكَّةَ التَّنْعِيمَ <sup>(٢)</sup> . وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِتَجَمُّعِ فِي النُّسْكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ . وَمِنْ أَىِّ الْحِلِّ أُخْرِجَ ، جَازَ . وَإِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمَكِيِّ ، كُلَّمَا تَبَاعَدَ فِي الْعُمْرَةِ ، فَهُوَ أَغْظَمُ لِلْأَجْرِ ، هِيَ عَلَى قَدَرِ تَعَبِهَا .

قوله : وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ التَّنْعِيمِ . هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي الْإِنْصَافِ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْجِعْفَرَانَةِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفَ ، الْكُلَّ سِوَاءَ ، وَمَا اسْتَحْضِرُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ فِي « الْمَعْنَى » ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الشَّخْصَةِ الَّتِي عَنْدَهُ . وَالْأَفْضَلُ بَعْدَهُمَا ، الْحُدُودِيَّةُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، التَّسْوِيَةُ . وَنَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ فِي الْمَكِيِّ ، أَفْضَلُهُ الْبُعْدُ ، هِيَ عَلَى قَدَرِ تَعَبِهَا . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : مُرَادُهُ مِنَ

(١) تقدم تخرجه في ١١١/٨ .

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل ١٢١ .

المقنع فَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجُزْ ، وَيَتَعَقَّدْ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

الشرح الكبير

١٣٢٧ - مسألة : ( فَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجُزْ ، وَيَتَعَقَّدْ ، وعليه دَمٌ ) وذلك لتركيه الإحرام من الميقات . فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الطَّوَافِ ، ثُمَّ عَادَ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ . وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَضَى عُمْرَتَهُ ، صَحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِأَرْكَانِهَا ، وَإِنَّمَا أَحَلَّ بِالْإِحْرَامِ مِنْ مَيَقَاتِهَا ، وَقَدْ جَبَرَهُ ، فَأُشْبِهَ مَنْ أُحْرِمَ دُونَ الْمَيَقَاتِ بِالْحَجِّ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي ، لَا تَصِحُّ عُمْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ نُسِكَ ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْحَجِّ . فَعَلِيَ هَذَا ، وَجُودُ هَذَا الطَّوَافِ كَعَدَمِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَسْعَى . وَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ ذَلِكَ ،

الإصناف

الميقات . يَنْتَهِي فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : الْأَفْضَلُ بَعْدَ الْحُدُوثِ ، مَا بَعْدَ . نَصُّ عَلَيْهِ .

تنبيه : قوله : وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ التَّنْعِيمِ . هُوَ فِي نُسخَةِ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الْمُصَنِّفِ ، وَعَلَيْهَا شَرَحَ الشَّارِحُ ، وَابْنُ مُتَّجَى . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ هَذَا كُلُّهُ سَاقِطٌ .

قوله : فَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجُزْ - بِلَا نِزَاعٍ - وَيَتَعَقَّدْ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . يَتَعَقَّدُ إِحْرَامُهُ مِنَ الْحَرَمِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَإِنْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ ، لَزِمَهُ دَمٌ ، وَيُجْزئُهُ إِنْ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ قَبْلَ طَوَافِهَا ، وَكَذَا بَعْدَهُ ، كَأَحْرَامِهِ دُونَ مَيَقَاتِ الْحَجِّ بِهِ ، وَلَنَا قَوْلٌ ؛ لَا . انْتَهَى . وَتَابَعَ عَلَى ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : فَإِنْ أُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْحَرَمِ أَوْ مَكَّةَ ، مُعْتَمِرًا ،

ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى ، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، ثُمَّ قَدْ حَلَ . وَهَلْ يَحِلُّ <sup>المتنع</sup> قَبْلَ الْحَلِّ وَالتَّقْصِيرِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

فعليه دَمٌ . وكذلك كُلُّ مَا فَعَلَهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ إِحْرَامِهِ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ عُمْرَتَهُ ، وَيَمْضِي فِي فَايَسِدِهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِإِفْسَادِهَا ، وَيَقْضِيهَا بِعُمْرَةٍ مِنَ الْحَلِّ . فَإِنْ كَانَتِ الْعُمْرَةُ الَّتِي أَفْسَدَهَا عُمْرَةُ الْإِسْلَامِ ، أَجْزَأُهَا قَضَاؤُهَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَإِلَّا فَلَا .

١٣٢٨ - مسألة : ( ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى ، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، ثُمَّ قَدْ حَلَ ) لِأَنَّ هَذِهِ أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ ، فَحَلٌّ بِفِعْلِهَا ، كَحِلِّهِ مِنَ الْحَجِّ بِأَفْعَالِهِ ( وَهَلْ يَحِلُّ قَبْلَ الْحَلِّ وَالتَّقْصِيرِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ) أَضْلُهُمَا ، هَلِ الْحَلُّ

صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَزِمَهُ دَمٌ . وَقِيلَ : إِنْ أَحْرَمَ بِهَا مَكِّيٍّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ بَقِيَّةَ الْحَرَمِ ، خَرَجَ إِلَى الْحَلِّ قَبْلَ طَوَافِهَا ، وَقِيلَ : قَبْلَ إِتْمَامِهَا . وَعَادَ فَاتَمَّتْهَا ، كَفَفَتْهُ ، [ ١٠/٢ ط ] وَعَلَيْهِ دَمٌ لِإِحْرَامِهِ دُونَ مِيقَاتِهَا . وَإِنْ أَتَمَّتْهَا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهِ ، فَفِي إِجْزَائِهَا وَجْهَانِ . انْتَهَى . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى أَتَمَّ أَفْعَالَهَا ، فَوَجْهَانِ ، الْمَشْهُورُ الْإِجْزَاءُ . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ ، وَجُودُ هَذَا الطَّوَافِ كَعَدَمِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَسْعَى ، وَإِنْ حَلَّقَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا فَعَلَهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ إِحْرَامِهِ ، عَلَيْهِ فِدْيَتُهُ . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ عُمْرَتَهُ ، وَيَمْضِي فِي فَايَسِدِهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَيَقْضِيهَا بِعُمْرَةٍ مِنَ الْحَلِّ ، وَتُجْزِئُ عَنْهَا ، وَإِنْ كَانَتِ عُمْرَةُ الْإِسْلَامِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُجْزَى بِدَمٍ .

قوله : ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى ، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، ثُمَّ قَدْ حَلَ . وَهَلْ يَحِلُّ قَبْلَ

وَتُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِنِ ، وَالْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ ، عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ،  
 فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ .

المتنع

والتقصير نُسْكٌ ، أو ليس بنُسْكٍ ؟ فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ نُسْكٌ . لَمْ يَجَلْ قَبْلَهُ ،  
 كَالرَّمْيِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ بِنُسْكٍ ، بَلْ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ . حَلَّ قَبْلَهُ ،  
 كَاللُّبْسِ وَالطَّيْبِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ فِي الْحَجِّ ، وَهَذَا مِقَاسٌ  
 عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

١٣٢٩ - مسألة : ( وَتُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِنِ ، وَالْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ ،  
 عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ) لَا نَعْلَمُ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ  
 خِلَافًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُمرَ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَلَا نَعْلَمُ

الْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ . أَضَلُّ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ ، الرَّوَايَتَانِ اللَّتَانِ فِي الْحَجِّ ،  
 هَلِ الْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكٌ أَوْ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ؟ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . ذَكَرَهُ الشَّارِحُ ،  
 وَابْنُ مُنْجَى . وَتَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ نُسْكٌ . فَالصَّحِيحُ هُنَا ، أَنَّهُ  
 نُسْكٌ ، فَلَا يَجَلُ مِنْهَا «إِلَّا بِفَعْلٍ» أَحَدُهُمَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي  
 «التَّصْحِيحِ» وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ  
 إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ، فَيَجَلُ قَبْلَ فِعْلِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ،  
 وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» . وَيَأْتِي فِي وَاجِبَاتِ الْعُمْرَةِ أَنَّ الْجِلَاقَ أَوْ  
 التَّقْصِيرَ وَاجِبٌ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

الإنصاف

قوله : وَتُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِنِ ، وَالْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ ، عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، فِي  
 أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . تُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِنِ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « يَقُولُ » .



الشرح الكبير

عن غيرهم خلافتهم . ورؤى عن أحمد ، أنَّ عُمْرَةَ الْقَارِئِ لَا تُجْزَى . اختارَه أبو بكر ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْمَرَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حِينَ حَاصَتْ مِنَ التَّعْمِيمِ <sup>(١)</sup> . [ ١١٢/٣ ط ] ولو كانت عُمْرَتُهَا فِي قِرَائِهَا أَجْزَأُهَا ، لَمَا أَعْمَرَهَا بَعْدَهَا . وَلَئِنْهَا لَيْسَتْ عُمْرَةً تَامَّةً ؛ لِأَنَّهُ لَا طَوَافَ لَهَا . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْعُمْرَةَ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ لَا تُجْزَى عَنْ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ ، قَالَ : إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ ، وَثَوَابُهَا عَلَى قَدْرِ تَعَبِهَا . وَرُوي عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا كَانَتْ عُمْرَةً ، إِنَّمَا كَانَتْ زِيَارَةً . وَإِذَا لَمْ تَكُنْ تَامَّةً لَمْ تُجْزَى ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . قَالَ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا هُمَا أَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا مِنْ دَوِيرَةٍ أَهْلِكَ . وَوَجْهُ الْأُولَى قَوْلُ الصُّبِيِّ <sup>(٣)</sup> : « بَنِي مَعْبِدٍ : إِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى ، فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا . فَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ » <sup>(٤)</sup> . وَحَدِيثُ

المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، لَا تُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِئِ عَنِ الْإِنْصَافِ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْإِحْرَامِ فِي صِفَةِ الْقِرَائِ . وَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّعْمِيمِ ، فَتُجْزَى عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » وَغَيْرِهِ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، لَا تُجْزَى عَنْ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ .

(١) تقدم تخريجه في ١١١/٨ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في م : « الضبي » .

(٤) تقدم تخريجه في ٨/٨ .

عائشة ، حين قَرَنْتِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فقال لها النبي ﷺ حين حَلَّتْ مِنْهُمَا : « قَدْ حَلَلْتِ مِنْ حَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ » . وإنما أَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْيِيمِ قَصْداً لَتَطْيِيبِ قَلْبِهَا ، وإِجَابَةِ مَسْأَلَتِهَا ، لا لِأَنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهَا . ثم إن لم تَكُنْ أَجْزَأَتْهَا عُمْرَةُ الْقَرَانِ ، فقد أَجْزَأَتْهَا الْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ ، وهي أَحَدُ مَا قَصَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ . ولأنَّ الْوَاجِبَ عُمْرَةً وَاحِدَةً ، وقد أَتَى بِهَا صَحِيحَةً ، فَأَجْزَأَتْهُ ، كَعُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ . ولأنَّ عُمْرَةَ الْقَرَانِ أَحَدُ التُّسْكِينِ لِلْقَارِئِ ، فَأَجْزَأَتْ ، كَالْحَجِّ ، ولأنَّ الْحَجَّ مِنْ مَكَّةَ يُجْزِئُ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ ، فَالْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ فِي حَقِّ الْمَفْرُودِ أَوْلَى . وإذا كَانَ الطَّوَافُ الْمُجَرَّدُ يُجْزِئُ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ ، فَلَا تَجْزِئُ الْعُمْرَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الطَّوَافِ وَغَيْرِهِ أَوْلَى .

**فصل :** ولا بأس أن يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَّارًا . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنَسٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَالشَّافِعِيَّ . وَكَرِهَ الْعُمْرَةُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَمَالِكٌ . قَالَ النَّخَعِيُّ : مَا كَانُوا يَعْتَمِرُونَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً . وَلأنَّ

فوائد ؛ إحداهما ، لا بأس أن يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَّارًا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَرَاهَةُ الْإِكْتَارِ مِنْهَا ، وَالْمُؤَالَفَةُ بَيْنَهَا . قَالَ الْمُصَنِّفُ : بِاتِّفَاقِ السَّلَفِ . وَاخْتَارَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنْ شَاءَ كُلُّ شَهْرٍ . وَقَالَ أَيْضًا : لَا بُدَّ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ ، وَفِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ يُمَكِّنُ الْخَلْقَ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ

النبي ﷺ لم يفعلْهُ . ولنا ، أن عائشة اعتَمَرَتْ في شهرٍ مَرَّتَيْنِ بأمرِ النبي ﷺ ؛ عُمْرَةً مع قرانها ، وعُمْرَةً بعدَ حَجِّها . ولأنَّ النبي ﷺ قال : « العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وقال عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : في كُلِّ شهرٍ مَرَّةٌ . وكان أَنَسٌ إذا حَمَمَ رَأْسَهُ<sup>(٢)</sup> خَرَجَ فاعْتَمَرَ . رواهما الشافعيُّ في « مُسْنَدِهِ »<sup>(٣)</sup> . وقال عِكْرِمَةُ : يَعْتَمِرُ إِذَا مَكَّنَ المَوْسَى مِنْ شَعْرِهِ . وقال عطاءٌ : إِنْ شاءَ اعْتَمَرَ في كُلِّ شهرٍ مَرَّتَيْنِ . فَأَمَّا الإِكْتَارُ مِنَ الاعْتِمَارِ ، والمُؤَالاةُ بَيْنَهُمَا ، فلا يُسْتَحَبُّ في ظاهرِ قولِ السَّلَفِ الَّذِي حَكَيْتَاهُ . وكذلك قال أحمدُ : إِذَا اعْتَمَرَ فلا بُدَّ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ ، وفي عَشْرَةِ أَيَّامٍ يُمَكِّنُ حَلْقُ الرَّأْسِ . فظاهرُ هذا أَنَّهُ لا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمِرَ في أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ . وقال في رِوَايَةِ الأَثَرِمِ : إِنْ شاءَ اعْتَمَرَ في كُلِّ شهرٍ<sup>(٤)</sup> . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : يُسْتَحَبُّ الإِكْتَارُ مِنَ الاعْتِمَارِ ،

رَزَيْنِ في « شَرْحِهِ » . وَمَنْ كَرِهَ أَطْلَقَ الكَرَاهَةَ . قال في « الفروع » : « وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ مُرَادَهُ ، إِذَا عَوَّضَ بِالطُّوْفِ ، وَإِلَّا لَمْ يُكْرَهْ ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، يَعْنِي بِهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ

(١) أخرجه البخاري ، في : أول باب العمرة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢/٣ . ومسلم ، في :

باب في فضل الحج والعمرة وهومعرفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٩٨٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما ذكر في فضل العمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٦٥ .

والنسائي ، في : باب فضل الحج المبرور ، وباب فضل العمرة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٨٤ ، ٨٦ .

وابن ماجه ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٤ . وإلزام مالك ،

في : باب جامع ما جاء في العمرة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٤٦ . وإلزام أحمد ، في : المسند

٢ / ٢٤٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٢) حَمَمَ رَأْسَهُ : نَبَتَ شَعْرَهُ بعد ما حلق .

(٣) في : باب فيما جاء في العمرة ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١/ ٣٧٩ .

(٤) في : ٥ : سنة .

كالطَّوافِ . [ ١١٣/٣ ] قال شيخنا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللهُ : وأحوالُ السَّلفِ وأقوالهم على ما قلناه ، ولأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم تُنْقَلْ عنه المُواَلَةُ بينهما ، وإنَّما نُقِلَ عن السَّلفِ إنكارُ ذلك ، والحقُّ في اتِّباعِهِمْ . قال طائِفٌ من الذين يَعْتَمِرُونَ مِنَ التَّعَمُّيمِ ما أَدْرَى يُؤَجِّرُونَ عليها أم يُعَذِّبُونَ . قيلَ له : فَلِمَ يُعَذِّبُونَ ؟ قال : لأنَّه يَدْعُ الطَّوافَ بِالْبَيْتِ ، وَيَخْرُجُ إلى أَرْبَعَةِ أُمِّيَّالٍ وَيَجِيءُ ، وإلى أن يَجِيءَ من أَرْبَعَةِ أُمِّيَّالٍ قَد طَافَ مائةَ طَوَافٍ ، وَكُلَّمَا طَافَ بِالْبَيْتِ ، كانَ أَفْضَلَ مِنْ أن يَمْشِيَ في غيرِ شيءٍ .

الشرح الكبير

**فصل :** رَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . قال أحمدُ :

الدِّينِ . وقال في « الفُصولِ » : له أن يَعتَمِرَ في السَّنَةِ ما شاء ، وَيُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُها في رَمَضَانَ ؛ لأنها تَعْدِلُ حَجَّةً . وَكَرَّةُ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينَ الخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ إذا كانتَ طَوْعًا . وقال : هو بِدْعَةٌ ؛ لأنَّه لم يَفْعَلْهُ عليه أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، ولا صَحَابِيُّ على عَهْدِهِ إِلَّا عَائِشَةُ ، لا في رَمَضَانَ ولا غيرِهِ اتِّفَاقًا . الثَّانِيَةُ ، العُمْرَةُ في رَمَضَانَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا . قال الإمامُ أحمدُ : هي فيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً . قال : وهي حَجٌّ

الإيضاح

(١) في : المغنى ١٧/٥ .

(٢) أخرجه البخارى ، في : باب عمرة في رمضان ، وباب حج النساء ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٤/٣ ، ٢٤ . ومسلم ، في : باب فضل العمرة في رمضان ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٧/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٩/١ ، ٤٦٠ . وابن ماجه ، في : باب العمرة في رمضان ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٦/٢ . والدارمي ، في : باب فضل العمرة في رمضان ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٥١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٨/١ .

مَنْ أَذْرَكَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَذْرَكَ عُمْرَةَ رَمَضَانَ . وقال إسحاق :  
 مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مِثْلُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ  
 اللَّهُ أَحَدٌ ، فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ »<sup>(١)</sup> . وقال أنس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : حَجَّ  
 النَّبِيُّ ﷺ حَجَّةً وَاحِدَةً ، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ ؛ وَاحِدَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ ،  
 وَعُمْرَةَ الْحَذِيئَةِ ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ ، وَعُمْرَةَ الْجِعْرَانَةِ ، إِذْ قَسَمَ غَنَائِمَ  
 حُنَيْنٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وقال أحمد : حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ .  
 قَالَ : وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : حَجَّ قَبْلَ ذَلِكَ حَجَّةً أُخْرَى . وَمَا  
 هُوَ يُثْبِتُ عِنْدِي . وَرُوِيَ عَنْ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ  
 ثَلَاثَ حَجَجٍ ؛ حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ ، وَحَجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا  
 حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

أَصْغَرُ . الثَّالِثَةُ ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنَ  
 الْإِنْصَافِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ  
 أَحْمَدَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ التَّسْوِيَةِ . قُلْتُ :

(١) تقدم تخريجه في ٥٢٠/٧ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب كم اعتمر النبي ﷺ ، من كتاب الحج ، وفي : باب غزوة الحديبية ، من  
 كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٣ ، ٥ ، ١٥٥ . ومسلم ، في : باب بيان عدد عمر النبي ﷺ ، ... ،  
 من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٠ . والترمذي ، في :  
 باب ما جاء كم حج النبي ﷺ ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٣١ . وإمام أحمد ، في : المسند  
 ٣ / ١٣٤ ، ٢٥٦ .

(٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء كم حج النبي ﷺ ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٣٠ .  
 وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٧ .

**فصل :** ورؤى عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » . قال الترمذى<sup>(١)</sup> : حَسَنٌ صَحِيحٌ . وعن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ ، فَلَمْ يَرْفُثْ ، وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

اخْتَارَ فِي « الْهَدْيِ » ، أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ ، وَمَالَ إِلَى أَنْ فَعَلَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ فَعَلَهَا فِي رَمَضَانَ . الرَّابِعَةُ ، لَا يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ بِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ وَالتَّحْرِيقِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ ، يَعْتَمِرُ مَتَى شَاءَ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ رِوَايَةً ، يُكْرَهُ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : زَادَ أَبُو الْحُسَيْنِ ، يَوْمَ عَرَفَةَ ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَذَكَرَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، يُكْرَهُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَقَالَ : وَمَنْ أَحْرَمَ بِهَا قَبْلَ مِيقَاتِهَا ، لَمْ تَصِحَّ فِي وَجْهِهِ .

(١) في : باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٢٦/٤ .  
وأخرجه أيضا النسائي ، في : باب فضل المتابعة بين الحج والعمرة ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ٨٧ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٨٧ .  
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب فضل الحج المبرور ، وباب قول الله عز وجل ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٦٤ ، ٣ / ١٤ . ومسلم ، في : باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٣ ، ٩٨٤ .  
كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٢٦ / ٤ . والنسائي ، في : باب فضل الحج ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ٨٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٥ . والدارمي ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢٩ ، ٢٤٨ ، ٤١٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٤ .

**فصل :** أركان الحج ؛ الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارَةِ . <sup>المقنع</sup>  
وعنه ، أنها أربعة ؛ الوقوف ، والإحرام ، والطواف ، والسَّعى .  
وعنه ، أنها ثلاثة ، وأنَّ السَّعى سنة . واختار [ ٧٦ ] القاضي أنه  
واجب ، وليس بركن .

**فصل :** قال رضي الله عنه : ( أركان الحج ؛ الوقوف بعرفة ، وطواف  
الزيارة . وعنه ، أنها أربعة ؛ الوقوف ، والطواف ، والإحرام ،  
والسَّعى . وعنه ، أنها ثلاثة ، وأنَّ السَّعى سنة . واختار القاضي أنه  
واجب ، وليس بركن ) الوقوف بعرفة ركن لا يتم الحج إلا به إجماعاً .  
وقد روى الثوري عن بكير بن عطاء اللثي ، عن عبد الرحمن بن يعمر  
الدبلي ، قال : أتيت النبي ﷺ بعرفة ، فجاءه نفر من أهل نجد ، فقالوا :  
يا رسول الله ، كيف الحج ؟ قال : « الحج عرفة ، فمن جاء قبل صلاة  
الفجر ليلة جمع فقد تمَّ حجه » . رواه أبو داود <sup>(١)</sup> . قال محمد بن  
يحيى : ما أرى للثوري حديثاً أشرف منه . وطواف الزيارة أيضاً ركن

قوله : أركان الحج ؛ الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارَةِ . بلا نزاع فيما . فلو  
ترك طواف الزيارة ، رجع معتبراً . نقله الجماعة . ونقل يعقوب ، في من طاف في  
الحجر ورجع بغداد ، يرجع ؛ لأنه على بقية إحرامه ، فإن وطئ ، أحرم من  
التَّعَمُّر ، على حديث ابن عباس . وعليه دم . ونقل غيره معناه . فالمصنف ،  
رحمه الله ، قدَّم أن أركان الحج ، الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة فقط . فليس  
السَّعى والإحرام ركنين ، على المُقدِّم عنه . أمَّا السَّعى ، ففيه ثلاث روايات ؛

(١) تقدم تخريجه في ١٨١/٨ .

الشرح الكبير [ ١١٣/٣ ط ] للحج لا يتم إلا به . قال ابن عبد البر : هو من فرائض الحج ، لا خلاف في ذلك بين العلماء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

**فصل : واختلفت الرواية في الإحرام والسعي ، فروى عنه أن الإحرام ركن ؛ لأنه عبارة عن نية الدخول في الحج ، فلم يتم بدوتها ؛ لقوله عليه السلام : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(٢)</sup> . وكسائر العبادات . وعنه ، أنه ليس بركن ؛ لحديث الثوري الذي ذكرناه . وأما السعي ، فروى عنه أنه ركن لا يتم الحج إلا به . وهو قول عائشة ، وعروة ، ومالك ، والشافعي ؛ لما روى عن عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : طاف رسول الله ﷺ ، وطاف المسلمون ، يعنى بين الصفا والمروة ، فكانت سنة ،**

إحداهن ، هو ركن . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به في « المنور » . وصححه في « التلخيص » ، و « المحرر » . وقدمه في « الفروع » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفائق » . والرواية الثانية ، هو سنة . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » . والرواية الثالثة ، هو واجب . اختاره أبو الحسن التميمي ، والقاضي ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب « الفائق » ، وغيرهم . وجزم به في « الوجيز » ، و « المنتخب » . وأطلقهن في « المذهب » . وأما الإحرام ، وهو النية ، فقدّم المصنف أنه غير ركن ، فيحتل أنه واجب . وهو رواية عن أحمد . ذكرها القاضي في « المجرد » . نقله عنه في « التلخيص » . وحكاها في

(١) سورة الحج ٢٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .



فَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .  
وعن حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ <sup>(٢)</sup> ؛ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ، قَالَتْ :  
دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ ، نَتَّظِرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنَّ مِقْزَرَهُ لَيَدُورُ فِي وَسْطِهِ مِنْ شِدَّةِ  
سَعْيِهِ ، حَتَّى إِنِّي أَقُولُ : إِنِّي لَأَرَى رُكْبَتَيْهِ ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « اسْعَوْا  
فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ <sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّهُ نُسِكَتْ فِي الْحَجِّ  
وَالْعُمْرَةِ فَكَانَ رُكْنًا فِيهِمَا <sup>(٤)</sup> ، كَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُنَّةٌ لَا  
دَمَ فِي تَرْكِهِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ  
سِيرِينَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَنَفِيُّ

« الْفَائِقِ » . وَقَالَ : اخْتَارَهُ الشَّيْخُ ، [ ١١/٢ و ] يَعْنِي بِهِ الْمُصَنَّفُ ، وَاخْتَارَهَا  
التَّيْمِيُّ أَيْضًا . وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ رُكْنٌ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ .  
جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي

(١) في : باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٨ ، ٩٢٩ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخاري ٣ / ٧ .

وابن ماجه ، في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ ، ٩٩٥ .

(٢) هي العبدرية ، يقولون : إنهم من الأزدي حلفاء بني عبد الدار ، صحابية . انظر ترجمتها في : الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٨ / ١٨٠ ، حاشية المشته ١١٢ .

(٣) ليس في سنن ابن ماجه ، وقد نبه إلى هذا الألباني ، في إرواه الغليل ٤ / ٢٧٠ . والحدث أخرجه البيهقي ،

في : باب وجوب الطواف بين الصفا والمروة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٩٧ ، ٩٨ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٢٢ . والدارقطني ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني

٢ / ٢٥٦ . والمحاكم ، في : باب ذكر حبيبة بنت أبي تجره ، من كتاب معرفة الصحابة . المستدرک ٤ / ٧٠ .

(٤) في م : فيها .

(٥) سورة البقرة ١٥٨ .

الْحَرَجَ عَنْ قَاعِلِهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِهِ ، فَإِنَّ هَذَا رُتْبَةُ الْمُبَاحِ ، وَإِنَّمَا تَثَبَّتْ سُنَّتُهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ . وَرُوي أَنَّ فِي مُصْحَفِ أَبِي ، وَابْنِ مَسْعُودٍ : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا » . وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا ، فَلَا يَنْحَطُّ عَنْ رُتْبَةِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَرْوِيَانِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلِأَنَّهُ نُسْكٌ مَعْدُودٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا ، كَالرُّمَى . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ ، لَكِنْ يَجِبُ بِتَرْكِه دَمٌ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ . وَهَذَا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ مَنْ أَوْجَبَهُ دَلٌّ عَلَى مُطْلَقِ الْوُجُوبِ ، لَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْحُجُّ <sup>(١)</sup> إِلَّا بِهِ . وَقَوْلُ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مُعَارَضٌ بِقَوْلِ مَنْ خَالَفَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ . وَحَدِيثُ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ ، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي حَدِيثِهِ . ثُمَّ هُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَكْتُوبٌ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ . فَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّمَا نَزَلَتْ لِمَا تَخَرَّجَ نَاسٌ مِنَ السَّعْيِ فِي الْإِسْلَامِ ، لِمَا كَانُوا يَطُوفُونَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِأَجْلِ صَنَمَيْنِ . كَانَا عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ . [ ١١٤/٣ ] وَهَذَا أَوْسَطُ الْأَقْوَالِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا <sup>(٢)</sup> .

« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . قَالَ ابْنُ مُتَجَبٍّ فِي « شَرْحِهِ » : هَذِهِ أَصَحُّ ، فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْأَصْحَابِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِقِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ شَرْطٌ . حَكَاهَا فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ عَنْهُ : إِنَّ الْإِحْرَامَ شَرْطٌ . قَالَ ابْنُ مُتَجَبٍّ فِي « شَرْحِهِ » : وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَ أَنَّ الْإِحْرَامَ شَرْطٌ ، وَالْأَشْيُهُ أَنَّهُ كَذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَالَ بِالرُّوَايَةِ الْأَوَّلَى ، قَاسَ الْإِحْرَامَ عَلَى نِيَّةِ الصَّلَاةِ ،

(١) سقط من : م .

(٢) في : المعنى ٢٣٩/٥ .

وَوَاجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ ؛ الإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَالْمَيْتُ بِمِئَى ، وَالرَّمْيُ ، وَالْحِلَاقُ ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ .

١٣٣٠ - مسألة : ( وَوَاجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ ؛ الإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَالْمَيْتُ بِمِئَى ، وَالرَّمْيُ ، وَالْحِلَاقُ <sup>(١)</sup> ) أَوْ التَّقْصِيرُ ( وَطَوَافُ الْوَدَاعِ )

وَيُتَى الصَّلَاةُ شَرْطًا ، فَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الإِحْرَامُ . وَلَأَنَّ الإِحْرَامَ يَجُوزُ فِعْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْحَجِّ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، كَالطَّهَارَةِ مَعَ الصَّلَاةِ . انْتَهَى . وَقَالَ أَيْضًا فِي بَابِ الإِحْرَامِ : وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ شَرْطٌ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، كِتَابَةُ الرُّضْوَةِ . فَلَقَّلَ قَوْلُهُ هَذَا : لَمْ أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَ أَنَّهُ شَرْطٌ . يَعْنِي عَنْ أَحْمَدَ ، وَلِأَنَّ كَانَ كَلَامُهُ مُتَنَاقِضًا . وَأُطْلِقَ رِوَايَةَ الشَّرْطِيَّةِ وَالرُّكْنِيَّةِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : فِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ مَا ظَاهَرَهُ رِوَايَةُ بِجَوَازِ تَرْكِهِ . وَقَالَ فِي « الْإِزْشَادِ » : وَهُوَ سُنَّةٌ . وَقَالَ : الْإِهْلَالُ فَرِيضَةٌ . وَعَنْهُ ، سُنَّةٌ .

قوله : وَوَاجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ ؛ الإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ . بِإِزْزَاعٍ ، إِنْشَاءً وَدَوَامًا . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَالْإِنْشَاءُ أَوَّلَى .

قوله : وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ . مُرَادُهُ ، إِذَا وَقَفَ نَهَارًا ، فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .

قوله : وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ . مُرَادُهُ ، إِذَا وَاظَفَا قَبْلَ نِصْفِ

(١) فِي م : « الْحِلَقُ » .

وَمَا عَدَا هَذَا سُنَنٌ . المقنع

الشرح الكبير  
وفي ذلك اختلافٌ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى ، وَذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ ( وَمَا عَدَا هَذَا سُنَنٌ ) وَهُوَ الْاِغْتِسَالُ ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ ، وَالرَّمْلُ ، وَالاضْطِبَاجُ ،

الإصناف  
اللَّيْلُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْمَيِّتَ بِمُزْدَلِفَةٍ إِذَا جَاءَهَا قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَاجِبٌ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ . وَاسْتَشْنَى الْخِرَقِيُّ مِنْ ذَلِكَ الرُّعَاةَ ، وَأَهْلَ السَّقَايَةِ ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ مَيِّتًا بِمُزْدَلِفَةٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِاسْتِثْنَائِهِمَا إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ ، حَيْثُ شَرَحَ الْخِرَقِيُّ .

قوله : وَالْمَيِّتُ بِمَيِّتٍ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْمَيِّتَ بِمَيِّتٍ فِي لَيَالِيهَا وَاجِبٌ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، سُنَّةٌ . وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا مَا يَجِبُ فِي تَرْكِ الْمَيِّتِ بِهَا فِي لَيَالِيهَا ، أَوْ فِي لَيْلَةٍ .

قوله : وَالرُّمَى . بِلَا زِنَاعٍ ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا . وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ هَلْ هُوَ شَرْطٌ أَمْ لَا ، أَوْ لَا مَعَ الْجَهْلِ ؟

قوله : وَالْحِلَاقُ . مُرَادُهُ ، أَوِ التَّقْصِيرُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ . وَتَقَدَّمَ ، هَلْ هُوَ نُسْكٌ ، أَوْ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ؟

قوله : وَطَوَافُ الْوَدَاعِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَيْسَ بِوَاجِبٍ .

تنبيهه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ يَجِبُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ . قَالَ الْآجُرِّي : وَيَطُوفُهُ مَتَى أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْى ، أَوْ مِنْ نَفَرٍ آخَرَ . قَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » ،

واستِلامُ الرُّكْنَيْنِ ، وَتَقْبِيلُ الْحَجَرِ ، وَالْإِسْرَافُ ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ<sup>(١)</sup> فِي مَوَاضِعِهَا ، وَالْخُطْبُ ، وَالْأَذْكَارُ ، وَالِدُّعَاءُ ، وَالصُّعُودُ عَلَى الصَّفَا

و « التَّلْخِصِ » : لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْحَاجِّ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَمَتَى أَرَادَ الْحَاجُّ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَّعَ .

فَائِدَةٌ : طَوَافُ الْوَدَاعِ ، هُوَ طَوَافُ الصَّدْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : الصَّدْرُ ، طَوَافُ الزِّيَارَةِ . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَانِيُّ .

تَنْبِيهِ : شَمِلَ قَوْلُهُ : وَمَا عَدَا هَذَا سُنَنَ . مَسَائِلَ فِيهَا خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ ؛ مِنْهَا ، الْمَبِيتُ بِنَيْلِ لَيْلَةٍ عَرَفَةَ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ سُنَّةٌ . قَطَعَ بِهِ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » ، وَالْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكُ الذَّهَبِ » ، وَالسَّامُرِيُّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَمِنْهَا ، الرَّمْلُ وَالْاضْطِبَافُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُمَا سُنَّتَانِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : يَجِبَانِ . وَنَقَلَ حَتِّبٌ ، إِذَا نَبَسَى الرَّمْلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَمِنْهَا ، طَوَافُ الْقُدُومِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ سُنَّةٌ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ<sup>(٢)</sup> ، هُوَ وَاجِبٌ . وَهُوَ قَوْلٌ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَمِنْهَا ، الدَّفْعُ مِنْ عَرَفَةَ مَعَ الْإِمَامِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ

(١) سقط من : م .

(٢) محمد بن النقيب بن أبي حرب الجرجاني . قال الخلال : كان أحمد يكتابه ويعرف قدره ، عنده عن أبي عبد الله مسائل مشبعة كنت سمعتها منه . طبقات الخبابة ١ / ٣٣١ .

المقنع وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ ؛ الطَّوَافُ . وَفِي الْإِحْرَامِ وَالسَّعْيِ رَوَاتِنَانِ .  
وَوَاجِبَاتُهَا ، الْحِلَاقُ ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ . فَمَنْ تَرَكَ رُكْنَآ ، لَمْ  
يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً ،  
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير والمَرْوَةُ ، وسائرُ ما ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ ( وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ ؛  
الطَّوَافُ ) قِيَاسًا عَلَى الْحَجِّ ( وَفِي الْإِحْرَامِ وَالسَّعْيِ رَوَاتِنَانِ ) عَلَى مَا ذَكَرْنَا  
فِي الْحَجِّ ( وَوَاجِبُهَا ، الْحِلَاقُ <sup>(١)</sup> ) وَالتَّقْصِيرُ ( فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ) بِنَاءً  
عَلَى الْحَلَقِ فِي الْحَجِّ . وَسُنَنُهَا ؛ الْغُسْلُ ، وَالِدُعَاءُ ، وَالذِّكْرُ ، وَالسُّنَنُ الَّتِي  
فِي الطَّوَافِ ( فَمَنْ تَرَكَ رُكْنَآ ، لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا ، فَعَلَيْهِ  
دَمٌ ) ( وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ مُفَصَّلًا ) ( وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ )

الإِنصافُ سُنَّةٌ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . قَالَ  
الزَّرَكَنِيُّ : هُوَ اخْتِيَارُ جُمْهُورِ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، وَاجِبٌ . وَقَطَعَ الْخِرَقِيُّ ، أَنَّ  
عَلَيْهِ دَمًا بَتَرِكِهِ . أَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » .  
قَوْلُهُ : أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ ؛ الطَّوَافُ - بِلَا نِزَاعٍ - وَفِي الْإِحْرَامِ وَالسَّعْيِ رَوَاتِنَانِ .  
اعْلَمْ [ ١١/٢ ظ ] أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا ، فِي السَّعْيِ وَالْإِحْرَامِ ، وَفِي الْإِحْرَامِ أَيْضًا مِنْ  
الْمِيقَاتِ ، كَالْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فِي الْحَجِّ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، نَقْلًا وَمَذْهَبًا . عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : أَرْكَانُهَا الْإِحْرَامُ وَالطَّوَافُ فَقَطْ . ذَكَرَهُ فِي  
« الرَّعَايَةِ » . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : السَّعْيُ فِي الْعُمْرَةِ رُكْنٌ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ؛  
لَأَنَّهَا أَحَدُ النُّسُكَيْنِ ، فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِرُكْنَيْنِ كَالْحَجِّ .

(١) في م : : الحلق .

لأنَّها ليست واجبةً ، فلم يجب جبرُّها ، كسُننِ سائرِ العباداتِ . والله  
تعالى أعلمُ .

قوله : وواجباتُها ، الحِلَاقُ ، في إحدى الروايتين . وهو مَبْنِيٌّ أيضًا على وجوبه  
في الحجِّ<sup>(١)</sup> . على ما تقدَّم ، فلا حاجة إلى إعادته .  
قوله : فَمَنْ تَرَكَ رُكْنَاً ، لم يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا به . وكذا لو تَرَكَ النِّيَّةَ له ، لم يصحَّ  
ذلك الرُّكْنُ إِلَّا بها .

قوله : وَمَنْ تَرَكَ واجِبًا ، فعليه دَمٌ . ولو كان سَهْوًا أو جَهْلًا . وتقدَّم في بعضِ  
المَسَائِلِ خِلَافٌ بَعْدَ وجوبِ الدَّمِ كامِلًا ، كَتَرْكِه المَبِيَّتَ بِمَنَى في لَيَالِيهَا  
ونحوه ، وكذا تقدَّم الخِلَافُ فيما إذا تَرَكَه جَهْلًا .

(١) في الأصل ، ط : هـ الجمع .





## بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ

وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَيَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَنْقَلِبُ إِخْرَامُهُ لِعُمْرَةٍ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضًا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ الْقَضَاءُ .

## بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ

١٣٣١ - مسألة : ( وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَيَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ <sup>(١)</sup> يَنْقَلِبُ إِخْرَامُهُ لِعُمْرَةٍ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضًا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ) الكلام في هذه المسألة في ثلاثة أمور ؛ أولها ، أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الْوُقُوفِ آخِرُ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، فَمَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَئِذٍ ، فَاتَهُ الْحَجُّ ،

## بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ

قوله : وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ . بلا نزاع ، وسواءُ فَاتَهُ الْوُقُوفُ لَعُذْرٍ خَصَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ لَغَيْرِ عُدْرٍ .  
قوله : وَيَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ . يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ ، أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ فَقَطْ ، وَلَمْ يَكُنْ عُمْرَةً . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ ، ذَكَرَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ ، يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ ، مِنْ طَوَافٍ وَسَعْيٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا

(١) سقط من : م .

لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . قَالَ جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَفُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ  
 الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةٍ جَمْعٌ . قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : فَقُلْتُ لَهُ : أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ ،  
 فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةً جَمْعٌ ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ » <sup>(٢)</sup> . يَدُلُّ عَلَى  
 فَوَاتِهِ بِخُرُوجِ لَيْلَةٍ جَمْعٌ . الثَّانِي ، أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ يَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ  
 وَسَعْيٍ وَحِلَاقٍ <sup>(٣)</sup> . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو  
 ابْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ،  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ  
 الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، كَمَا ذَكَرْنَا .  
 وَالثَّانِيَّةُ ، يَمْضِي فِي حَجٍّ فَايِسٍ . وَهُوَ قَوْلُ الْمُزْنِيِّ ، قَالَ : يَلْزَمُهُ جَمِيعُ <sup>(٤)</sup>

يَنْقَلِبُ إِحْرَامُهُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ أَيْضًا . ذَكَرَهُ عَنْهُ الْقَاضِي . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ  
 أَحْمَدَ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَنْقَلِبُ إِحْرَامُهُ بِعُمْرَةٍ . وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ  
 هِيَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
 وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَقَالَ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ ، قَارِنًا  
 وَغَيْرَهُ ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ  
 الزُّرْكَانِيُّ : فَالْمَذْهَبُ الْمُتَّصِفُ ، أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ ،  
 وَالْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالشَّيْخَانِ ، قَالَ : فَعَلَى هَذَا صَرَّحَ أَبُو الْخَطَّابِ ،

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ إِدْرَاكِ الْحَجِّ بِإِدْرَاكِ عَرَفَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١٧٤/٥ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ١٨١/٨ .

(٣) فِي م : حَلَقٍ .

(٤) سَقَطَ مِنْ م .

الشرح الكبير

أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ [ ١١٤/٣ ط ] سَقُوطَ مَا فَاتَ وَقْتَهُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ مَا لَمْ يَفُتْ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ مُخَالِفًا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » <sup>(١)</sup> أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لِأَيُّ أَيُّوبَ ، حِينَ فَاتَهُ الْحَجُّ : اضْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ ، فَإِنْ أَذْرَكَتَ الْحَجَّ قَابِلًا فَحُجَّ ، وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ . وَرَوَى النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً ، وَلْيَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ مِنْ غَيْرِ قَوَاتٍ ، فَمَعَ الْقَوَاتِ أَوَّلَى . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَجْعَلُ إِحْرَامَهُ بِعُمْرَةٍ . وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .

وَصَاحِبُ « التَّلْخِيسِ » ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّ إِحْرَامَهُ يَنْقَلِبُ بِمَجَرَّدِ الْقَوَاتِ إِلَى عُمْرَةٍ . الْإِنْصَافُ قَالَ الشَّارِحُ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ قَالَ : يَجْعَلُ إِحْرَامَهُ عُمْرَةً . أَرَادَ أَنَّهُ يَفْعَلُ فَعْلَ الْمُعْتَمِرِ ؛ مِنْ الطَّوَافِ وَالسَّغْيِ . فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ خِلَافٌ . انْتَهَى . وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ يَعْضِي فِي حَجٍّ فَاسِدٍ ، وَيَلْزِمُهُ تَوَابِعُ الْوُقُوفِ ، مِنْ مَبِيتٍ ، وَرَمَى وَغَيْرِهِمَا ، وَيَقْضِيهِ . انْتَهَى . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُذْخِلُ إِحْرَامَ الْحَجِّ فَقَطْ . وَقَالَ أَبُو

(١) في : الباب التاسع في أحكام المحصر ومن فاتته الحج ، من كتاب الحج . كما روى عن ابن عمر نحوه . ترتيب مسند الشافعي للسندی ١ / ٣٨٤ .

كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب هدى من فاتته الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٣ . والبيهقي ، في : باب ما يفعل من فاتته الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٧٤ .

(٢) وأخرجه الدارقطني عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، بمعناه ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤١ .

وعنه ، لا يصير إхраمه بعُمْرَةٍ ، بل يتَحَلَّلُ بطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَحَلْقٍ . وهو مَذْهَبُ مالِكٍ ، والشافعي ؛ لأنَّ إхраمه انْعَقَدَ بِأَحَدِ النُّسَكَيْنِ ، فلم يَنْقَلِبْ إلى الآخرِ ، كما لو أُحْرِمَ بالْعُمْرَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ قَالَ : يَجْعَلُ إхраمه بعُمْرَةٍ . أَرَادَ أَنَّهُ يَفْعَلُ فِعْلَ الْمُعْتَمِرِ ، مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، فلا يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ خِلَافٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَصِيرُ إхраمه بِحَجٍّ إْحْرَامًا بِعُمْرَةٍ ، بحيثُ تُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةٍ الْإِسْلَامِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتَمَرَ ، ولو أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَيْهَا . لَصَارَ قَارِنًا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الْحَجُّ بِذَلِكَ الْإِحْرَامِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَصِيرُ مُحْرِمًا بِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، فيكونُ كَمَنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، وَلأنَّ قَلْبَ الْحَجِّ إلى الْعُمْرَةِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِي فَسْخِ الْحَجِّ ، فَمَعَ الْحَاجَّةِ أَوَّلَى ، وَيُخْرَجُ عَلَى هَذَا قَلْبُ الْعُمْرَةِ إلى الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَلأنَّ الْعُمْرَةَ لَا يَقُوتُ وَقْتُهَا ، وَلَا حَاجَةٌ إلى انْقِلَابِ إْحْرَامِهَا بِخِلَافِ الْحَجِّ .

الخطَّابُ : فَائِدَةُ الْخِلَافِ ، أَنَّهُ إِذَا صَارَتْ عُمْرَةٌ ، جَازَ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا ، فَيَصِيرُ قَارِنًا ، وَإِذَا لَمْ تَصِرْ عُمْرَةً ، لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ . وَاحْتِجَّ الْقَاضِي بِعَدَمِ الصَّحَّةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ إْحْرَامَ الْحَجِّ ، وَالْأَبْصَحُ<sup>(١)</sup> ، وَصَارَ قَارِنًا . وَاحْتِجَّ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَبأنَّهُ لَوْ جَازَ بَقَاؤُهُ ، لَجَازَ أَدَاءُ أَفْعَالِ الْحَجِّ بِهِ فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَبأنَّ الْإِحْرَامَ إِمَّا أَنْ يُودَى بِهِ حَجَّةً أَوْ عُمْرَةً ، فَأَمَّا عَمَلُ عُمْرَةٍ ، فلا .

فائدة : هذه الْعُمْرَةُ الَّتِي انْقَلَبَتْ ، لَا تُجْزِئُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لَوْجُوبِهَا كَمَنْدُورَةٍ . وَقِيلَ : تُجْزِئُ . قَالَ فِي « الشَّرْحِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيرَ إْحْرَامُ الْحَجِّ إْحْرَامًا بِعُمْرَةٍ ، بحيثُ يُجْزِئُهُ عَنْ

(١) في ١ : لم يصح .

الشرح الكبير

الأمر الثالث، في وجوب القضاء، وفيه روايتان؛ إحداهما، يجب، سواء كان الفائت واجباً أو تطوعاً. اختاره الخرقى. ويروى ذلك عن عمر، وابنه، وزيد، وابن عباس، وابن الزبير، ومروان. وهو قول مالك، والشافعى، وأصحاب الرأي. والثانية، لا قضاء عليه، بل إن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق، وتسقط إن كانت نفلاً. روى هذا عن عطاء، وهو إحدى الروايتين عن مالك؛ لأن النبي ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة، قال: «مرة واحدة»<sup>(١)</sup>. ولو أوجبنا القضاء، كان أكثر من مرة، ولأنه معذور في ترك إتمام حجه، فلم يلزمه القضاء، كالمحصّر، ولأنها عبادة تطوع، فلم يجب قضاؤها إذا فاتت، كسائر التطوعات. ووجه الأولى ما ذكرناه من الحديث وإجماع الصحابة، وروى الدارقطنى<sup>(٢)</sup>، بإسناده، عن ابن [١١٥/٣] عباس، رضى الله

عمره الإسلام، ولو أدخل الحج عليها، لصار قارناً، إلا أنه لا يمكنه الحج بذلك الإحرام، إلا أن يصير محرماً به في غير أشهره، فيكون كمن قلب الحج في غير أشهره، ولأن قلب الحج إلى العمرة يجوز من غير سبب، فمع الحاجة أولى.

قوله: ولا قضاء عليه، إلا أن يكون فرضاً. إن كان فرضاً، وجب عليه القضاء، بلا نزاع. فإن كان نفلاً، فقدّم المصنّف، أنه لا قضاء عليه. وهو إحدى الروايتين. وقدمه في «المستوعب»، و«الترغيب»،

(١) أخرجه أبو داود، في: باب فرض الحج، من كتاب الحج. سنن أبي داود ١ / ٤٠٠. وابن ماجه،

في: باب فرض الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٣.

(٢) في: باب المواقيت، من كتاب الحج. سنن الدارقطنى ٢ / ٢٤١.

وَهَلْ يَلْزَمُهُ هَذِي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ .....

الشرح الكبير

عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ فَاتَهُ عَرَافَاتٌ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، فَلْيَتَحَلَّلْ بِعُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ » . وَلَأَنَّ الْحَجَّ يَلْزَمُ<sup>(١)</sup> بِالشُّرُوعِ فِيهِ ، فَيَصِيرُ كَالْمَنْذُورِ ، بِخِلَافِ سَائِرِ التَّطَوُّعَاتِ . وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ أَرَادَ الْوَاجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ حَاجَةً وَاحِدَةً ، وَهَذِهِ إِنَّمَا تَجِبُ بِإِجَابِهِ لَهَا بِالشُّرُوعِ فِيهَا ، فَهِيَ كَالْمَنْذُورَةِ ، وَأَمَّا الْمُحْصَرُ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْسَوْبٍ إِلَيْهِ التَّقْرِيطُ ، بِخِلَافِ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، عَلَى أَنَّ فِي الْمُحْصَرِ رِوَايَةً ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، فَهُوَ كَمَسْأَلَتِنَا . وَإِذَا قَضَى ، أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ عَنِ الْحَاجَةِ الْوَاجِبَةِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ الْمَقْضِيَّةَ لَوْ تَمَّتْ لِأَجْزَأَتْ عَنِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهَا ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ .

١٣٣٢ - مسألة : ( وهل يَلْزَمُهُ هَذِي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،

الإنصاف

و « التَّلْخِصِ » . وَصَحَّحَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، فِيمَا إِذَا أُخْصِرَ بَعْدُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ الْقَضَاءُ كَالْفَرَضِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمَذْهَبُ لُزُومُ قَضَاءِ الثُّغْلِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْوَجِيزِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَصَحُّهَا عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » فِي مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَغَيْرِهِمْ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدِّهْنِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » .

قوله : وهل يَلْزَمُهُ هَذِي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ،

(١) في م : يَلْزَمُهُ .

إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ هَدْيٌ يَذْبَحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ، إِنْ قُلْنَا : عَلَيْهِ الْمَنْعُ قَضَاءً . وَإِلَّا ذَبَحَهُ فِي عَامِهِ .

الشرح الكبير

عليه هَدْيٌ يَذْبَحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ، إِنْ قُلْنَا : عَلَيْهِ قَضَاءً . وَإِلَّا ذَبَحَهُ فِي عَامِهِ ( يَجِبُ الْهَدْيُ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَائِينَ . وَهُوَ قَوْلُ مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ ، إِلَّا أَصْحَابَ الرَّأْيِ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : لَا هَدْيَ عَلَيْهِ . وَهِيَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَوَاتُ سَبِيلًا لِلْجُوبِ الْهَدْيِ ، لَزِمَ الْمُحْصَرُّ هَذْيَانِ ؛ لِلْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَطَاءٍ ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، وَلَأنَّهُ حَلٌّ مِنْ إِخْرَامِهِ قَبْلَ إِتْمَامِهِ ، فَلَزِمَهُ هَدْيٌ ، كَالْمُحْصَرِّ ، وَالْمُحْصَرُّ لَمْ يُفْتِ حَجَّهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ قَبْلَ فَوَاتِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الْهَدْيَ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ ، إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ ، وَإِلَّا أَخْرَجَهُ فِي عَامِهِ . وَإِذَا كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ ، نَحَرَهُ ، وَلَا يُجْزئُهُ إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، بَلْ عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ هَدْيٌ أَيْضًا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛

و « الْمَذْهَبُ » ، وَ « مَسْبُوكُ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةُ » ، وَ « الْفَاتِي » ؛ الْإِنْصَافُ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزِمُهُ هَدْيٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ « التَّضْحِيحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : هِيَ أَصَحُّهُمَا عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا هَدْيَ عَلَيْهِ . فَعِلَى الْمَذْهَبِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ سَاقَ هَدْيًا ، أَمْ لَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَيَذْبَحُ الْهَدْيَ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ، [ ١٢/٢ ] إِنْ قُلْنَا : عَلَيْهِ قَضَاءً . وَإِلَّا ذَبَحَهُ فِي عَامِهِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : إِنْ كَانَ قَدْ سَاقَ هَدْيًا ، نَحَرَهُ ، وَلَمْ يُجْزئُهُ عَنْ دَمِ الْفَوَاتِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَصَاحِبُ

لِمَا رَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ<sup>(١)</sup> حَجَّ مِنَ الشَّامِ ، فَقَدِمَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : مَا حَبَسَكَ ؟ قَالَ : حَسِبْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ . قَالَ : فَاَنْطَلِقْ إِلَى الْبَيْتِ فَطُفْ بِهِ سَبْعًا ، وَإِنْ كَانَ مَعَكَ هَذِيَّةٌ فَاَنْحَرْهَا ، ثُمَّ إِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ فَاحْجُجْ ، فَإِنْ وَجَدْتَ سَعَةً فَأَهْدِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> . وَالْهَدْيُ : مَا اسْتَيْسَرَ ، مِثْلُ هَذِيَّةِ الْمُتَعَةِ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَالْمُتَمَتِّعُ وَالْمُفْرِدُ وَالْقَارِنُ وَالْمَكِّيُّ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا .

« التَّلْخِص » ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا يُجْزِئُهُ ، إِنْ قَلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ . انْتَهَى . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، مَتَى يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا ، وَجَبَ فِي سَنَتِهِ ، وَلَكِنْ يُؤَخَّرُ إِخْرَاجُهُ إِلَى قَابِلٍ . وَالثَّانِي ، لَمْ يَجِبْ إِلَّا فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَلْزَمُهُ هَدْيٌ عَلَى الْأَصَحِّ . قِيلَ : مَعَ الْقَضَاءِ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ فِي عَامِهِ ذَمٌّ ، وَلَا يَلْزَمُ ذَنْبُهُ إِلَّا مَعَ الْقَضَاءِ ، إِنْ وَجَبَ بَعْدَ تَحْلُلِهِ مِنْهُ ، كَذِمِّ التَّمَتُّعِ ، وَإِلَّا فِي عَامِهِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يُخْرِجُهُ عَنْ سَنَةِ الْفَوَاتِ فَقَطْ ، إِنْ سَقَطَ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ وَجَبَ ، فَمَعَهُ لَا قَبْلَهُ ، سَوَاءٌ وَجَبَ سَنَةَ الْفَوَاتِ فِي وَجْبِهِ ، أَوْ سَنَةَ الْقَضَاءِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الصُّوَابُ ، وَجُوبُهُ مَعَ الْقَضَاءِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » .

فَائِدَةٌ : الْهَدْيُ هُنَا ، ذَمٌّ . وَأَقْلَهُ شَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعُوا بِهِ . وَقَالَ فِي « الْمُوجِزِ » : يَلْزَمُهُ بِذَنْبَةٍ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ

(١) هُوَ هَبَّارُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمَطْلَبِ بْنِ أَسَدٍ ، الْقُرَشِيُّ ، أَسْلَمَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَحَسَنَ إِسْلَامَهُ ، وَصَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٥ / ٣٨٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ هَدْيٍ مِنْ فَاَتِهِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٨٣ .



**فصل :** فإن اختارَ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ الْبَقَاءَ عَلَى إِحْرَامِهِ لِلْحَجِّ مِنْ قَابِلٍ ، فله ذلك . رُويَ ذلك عن مالكٍ ؛ لِأَن تَطَاوُلَ الْمُدَّةِ بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَفِعْلِ التَّسْلُكِ لَا تَمْنَعُ إِيْمَامَهُ ، كَالْعُمْرَةِ ، وَالْمُحْرَمِ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَرِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ ؛ لظَاهِرِ الْخَبَرِ . وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ ، وَلَكُونِ إِحْرَامِ الْحَجِّ [ ١١٥/٣ ط ] يَصِيرُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، فَصَارَ كَالْمُحْرَمِ بِالْعِبَادَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا .

**فصل :** فإن كان الذي فَاتَهُ الْحَجُّ قَارِنًا ، حَلًّا ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ مَا أَهْلٌ بِهِ مِنْ قَابِلٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبْنِ ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ مَا فَعَلَهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ إِلَّا قَضَاءُ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْتَهُ غَيْرُهُ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَطْوُفُ

عَلِيمُ الْهَدْيِ زَمَنَ الْوُجُوبِ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْخَزَقِيُّ : يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ مِنْ قِيَمَتِهِ يَوْمًا . وَتَقْدَمُ التَّنْبِيْهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْفِدْيَةِ ، فِي الصَّرْبِ الثَّلَاثِ .

**تنبيه :** محلُّ الخلافِ فِي وُجُوبِ الْهَدْيِ ، إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . عَلَى مَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ .

**فائدتان ؛ إحداهما ،** لو اختارَ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ الْبَقَاءَ عَلَى إِحْرَامِهِ ؛ لِيَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ ، فله ذلك عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » وَغَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، لو كان الذي فَاتَهُ الْحَجُّ

وَإِنْ أَخْطَأَ النَّاسُ ، فَوَقَّفُوا فِي غَيْرِ [ ٥٧٦ ط ] يَوْمِ عَرَفَةَ ، أَجْزَأُهُمْ .  
وَإِنْ أَخْطَأَ بَعْضُهُمْ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ .

وَيَسْعَى لِعُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى لِحَجَّةِهِ . إِلَّا أَنْ سَفِيَانُ  
قَالَ : وَيَهْرِيْقُ دَمًا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى حَسَبِ الْأَدَاءِ فِي  
صُورَتِهِ وَمَعْنَاهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا كَذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ هَذِينَ ؛ لِقِرَائِهِ  
وَفَوَاتِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ هَذِي ثَالِثٌ لِلْقَضَاءِ .  
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ لَا يَجِبُ لَهُ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا الْهَذِي الَّذِي فِي سَنَةِ  
الْقَضَاءِ لِلْفَوَاتِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْمُرْهُ الصَّحَابَةُ بِكَثْرٍ مِنْ هَذِي وَاحِدٍ . وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٣٣٣ - مسألة : ( وَإِنْ أَخْطَأَ النَّاسُ ، فَوَقَّفُوا فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ ،  
أَجْزَأُهُمْ . وَإِنْ أَخْطَأَ بَعْضُهُمْ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ) إِذَا أَخْطَأَ النَّاسُ ، فَوَقَّفُوا  
فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ يَوْمُ عَرَفَةَ ، أَجْزَأُهُمْ ؛ لِمَا رَوَى

قَارِنًا ، حَلٌّ ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ مَا أَهْلُ بِهِ مِنْ قَابِلٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ  
عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُجْزِئَهُ عَنْ عُمْرَةٍ  
الْإِسْلَامِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ قَرِيبًا . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، عِنْدَ ذِكْرِ وُجُوبِ الدَّمِ  
عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ ، أَنَّ دَمَهُمَا لَا يَنْسُقُ بِالْفَوَاتِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَا يَلْزَمُ  
الْقَارِنَ إِذَا قَضَى قَارِنًا ، وَإِذَا قَضَى مُفْرَدًا أَوْ مُتَمَتِّعًا ، فَلْيُعَاوِذْ .

قوله : وَإِنْ أَخْطَأَ النَّاسُ ؛ فَوَقَّفُوا فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، أَجْزَأُهُمْ . سواءَ كان  
وُقُوفُهُمْ يَوْمَ الثَّامِنِ أَوِ الْعَاشِرِ . نَصٌّ عَلَيْهِمَا . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَهَلْ هُوَ يَوْمُ  
عَرَفَةَ بَاطِلًا ؟ فِيهِ خِلَافٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْهِلَالَ اسْمٌ لِمَا يُطْلَعُ فِي

الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(١)</sup> بإسناده ، عن عبد العزيز بن عبد الله بن جابر بن أسيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يَوْمُ عَرَفَةَ الَّذِي يَعْرِفُ النَّاسُ فِيهِ » . وقد رَوَى أبو هريرة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فَطَرُكُمْ<sup>(٢)</sup> يَوْمَ تَفْطُرُونَ ، وَأَصْحَاكُمْ يَوْمَ تُصْحُونَ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ . فَإِنْ اِخْتَلَفُوا ، فَأَصَابَ بَعْضٌ وَأَخْطَأَ بَعْضٌ ، لَمْ يُجْزِئْ مَنْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْذُورِينَ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ هَبَّارٍ<sup>(٤)</sup> ، حِينَ قَالَ لِعُمَرَ : ظَنَنْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، فَلَمْ يُعْذَرْ بِذَلِكَ .

السَّمَاءِ ، أَوْ لِمَا يَرَاهُ النَّاسُ وَيَعْلَمُونَهُ ؟ وَفِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ . وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، أَنَّ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَالثَّانِي الصَّوَابُ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لَوْ أَخْطَأُوا ، لَغَلَطَ فِي الْعَدَدِ أَوْ فِي الطَّرِيقِ وَغَوَى ، فَوَقَفُوا الْعَاشِرَ ، لَمْ يُجْزِئْهُمْ إِجْمَاعًا . فَلَوْ اعْتَفَرَ الْخَطَأُ لِلْجَمِيعِ ، لَاعْتَفَرَ لَهُمْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِتَقْدِيرِ وَقُوعِهَا . فَعَلِمَ أَنَّهُ يَوْمُ عَرَفَةَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا . يُوضِّحُهُ ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَا خَطَأٌ وَصَوَابٌ ، لَا يُسْتَحَبُّ الْوُقُوفُ مَرَّتَيْنِ ، وَهُوَ بِدْعَةٌ لَمْ يَفْعَلْهَا السَّلَفُ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا خَطَأَ . وَمَنْ اعْتَبَرَ كَوْنَ الرَّائِي مِنْ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، أَوْ بِمَكَانٍ لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْمَطَالِيعُ ، فَقَوْلُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ فِي الْحُجِّ ، فَلَوْ رَأَتْ طَائِفَةٌ قَلِيلَةً ، لَمْ يَتَفَرَّدُوا بِالْوُقُوفِ ، بَلِ الْوُقُوفُ مَعَ الْجُمْهُورِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ وَقُوفٌ مَرَّتَيْنِ إِنْ وَقَفَ بَعْضُهُمْ ، لِاسْتِثْنَاءِ مَنْ رَأَاهُ . قَالَ :

(١) في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) في : م ١٠ يوم فطركم .

(٣) في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ . وتقدم تخريجها من رواية غيره في ٣٢٠/٥ .

(٤) تقدم في صفحة ٣٠٦ .

**فصل :** فإن كان عبداً لم يلزمه الهدى ؛ لأنه عاجز عنه ، بكونه لا مال له ، فهو كالمُعسر ، ويجب عليه الصوم بدل الهدى . فإن أذن له سيده في الهدى ، لم يكن له أن يهدي في ظاهر كلام الخرقي ، ولا يُجزئه إلا الصيام . هذا قول الثوري ، وأصحاب الرأي ، والشافعي . حكاه ابن المنذر عنهم في الصيد . وعلى قياس هذا كل دم لزمه في الإحرام ، لا يُجزئه عنه إلا الصيام . وقال غير الخرقي من أصحابنا : إن ملكه السيد هدياً ، وأذن له في ذبحه ، خرّج على الروايتين في ملك العبد بالتّمليك . فإن قلنا : يملك . لزمه الهدى ، وأجزأ عنه ؛ لأنه قادر عليه ، مالك له ، أشبه الحر . وإن قلنا : لا يملك . لم يُجزئه إلا الصيام ؛ لأنه ليس بمالك ، ولا سبيل له إلى الملك ، فهو كالمُعسر . وإذا صام فإنه يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً . ذكره الخرقي . وينبغي أن يخرج فيه من الخلاف [ ١١٦/٣ ] ما ذكرناه في الصيد . فإن بقي من قيمتها دون المد ، صام عنه يوماً ؛ لأن الصوم لا يتبعض ، فيجب تكملته . قال شيخنا<sup>(١)</sup> :

وصرح جماعة ، إن أخطأوا لغلط في العدد أو في الرواية والاجتهاد مع الإغماء ، أجزأ . وهو ظاهر كلام الإمام وغيره .

الإنصاف

قوله : وإن أخطأ بعضهم ، فقد فاته الحج . هذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وجمهورهم قطع به . وقيل : هو كحضر العدو .

تنبيه : قوله : وإن أخطأ بعضهم . هكذا عبارة الأصحاب . وقال في « الأنصار » : إن أخطأ عدد يسير . وفي « التعليق » ، فيما إذا أخطأوا القبلة ،

(١) في : المغنى ٤٣٠/٥ .

وَالأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ مِنَ الصَّوْمِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، كَصَوْمِ الْمُتَعَةِ ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ لِهَبَّارِ بْنِ الْأَسْوَدِ : فَإِنْ وَجَدْتَ سَعَةً فَأَهْدِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ سَعَةً ، فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَرَوَى الشَّافِعِيُّ <sup>(١)</sup> ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِثْلَ ذَلِكَ . وَأَحْمَدُ ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَاحْتَجَّ بِهِ . وَلِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَبَ لِحِلِّهِ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِمَامِهِ ، فَكَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، كَصَوْمِ الْمُخَصَّرِ . وَالْمُعْسِرُ فِي الصَّوْمِ كَالْعَبْدِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لِهَبَّارِ : إِنْ وَجَدْتَ سَعَةً فَأَهْدِ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَصُمْ . وَيُعْتَبَرُ الْيَسَارُ وَالْإِعْسَارُ فِي زَمَنِ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ ، أَوْ فِي سَنَةِ الْفَوَاتِ إِنْ قُلْنَا : لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ فِي الْعَبْدِ : ثُمَّ يَقْصُرُ ، وَيَجِلُّ . يُرِيدُ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ يُزِيلُ الشَّعْرَ الَّذِي يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ وَمَالِيَّتِهِ ، وَهُوَ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ ، وَلَمْ يَتَّعِنِ إِزَالَتَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، كغَيْرِ حَالَةِ الْإِحْرَامِ . فَإِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِيهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْهُ لِحَقِّهِ .

قال : العَدُّ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » : إِنْ أَخْطَأَ الْإِنْصَافُ نَفَرٌ مِنْهُمْ . قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ : يُقَالُ : إِنْ النَّفَرَ ، مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ . وَقِيلَ : النَّفَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> سَبْعَةٌ . وَقِيلَ : تِسْعَةٌ . وَقِيلَ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا . قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ النَّفَرَ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْكَثِيرِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(٢) سورة الأحقاف ٢٩ .

وَمَنْ أُحْرِمَ فَحَصْرَهُ عَدُوٌّ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْحَجِّ ، ذَبَحَ هَدْيًا  
 فِي مَوْضِعِهِ ، وَحَلَّ .

الشرح الكبير

١٣٣٤ - مسألة : ( وَمَنْ أُحْرِمَ فَحَصْرَهُ عَدُوٌّ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ  
 إِلَى الْحَجِّ ، نَحَرَ هَدْيًا فِي مَوْضِعِهِ ، وَحَلَّ ) لا خِلافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ،  
 أَنَّ الْمُحْصَرَّ إِذَا حَصْرَهُ عَدُوٌّ ، وَمَنْعُوهُ الْوُصُولَ إِلَى الْبَيْتِ ، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا  
 آمِنًا ، أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ ، مُشْرَكًا كَانَ الْعَدُوُّ أَوْ مُسْلِمًا ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ  
 أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾<sup>(١)</sup> . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ  
 حِينَ حَصَرُوا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ أَنْ يَنْحَرُوا وَيَخْلُقُوا وَيَحْلُلُوا<sup>(٢)</sup> . وسواء كان  
 الإحرام بِحَجٍّ ، أَوْ عُمْرَةٍ ، أَوْ بِهِمَا . وهذا قولُ أُنَى حَنِيفَةٍ ، وَالشَّافِعِيِّ .  
 وَحَكِيٌّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَتَحَلَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْقَوَاتِ . وَلَا يَصِحُّ  
 ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَإِنَّمَا كَانُوا مُحْرَمِينَ  
 بِعُمْرَةٍ ، فَحَلُّوا<sup>(٣)</sup> . وَجَمِيعًا . وَعَلَى مَنْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ الْهَدْيَ ، فِي قَوْلِ  
 الْأَكْثَرِينَ . وَعَنْ مَالِكٍ ، لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ أُبَيْحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ

الإنصاف

قوله : وَمَنْ أُحْرِمَ فَحَصْرَهُ عَدُوٌّ - وَمَنْعَهُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
 طَرِيقٌ إِلَى الْحَجِّ - وَلَوْ بَعْدَتْ ، وَفَاتَ الْحَجَّ - ذَبَحَ هَدْيًا فِي مَوْضِعِهِ ، وَحَلَّ .  
 يَعْنِي ، يَتَحَلَّلُ بِنَحْرِ هَدْيِهِ بَيْنَةَ التَّحَلُّلِ بِهِ وَجُوبًا ، فَتُعْتَبَرُ التَّيَّةُ هُنَا لِلتَّحَلُّلِ ، وَلَمْ

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما يلبس المحرم ... ، وباب متى يحل المعتمر ، وباب من قال : ليس على المحصر  
 بدل ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، ٧/٣ ، ١٢ . ومسلم ، في :  
 باب بيان جواز التحلل بالإحصار ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٣/٢ . وأبو داود ، في : باب  
 الإحصار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٧/٤ .  
 (٣) في م : فحللوا .

تَفْرِيطُ ، أَشْبَهَ مَنْ أَتَمَّ حَجَّه . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَضَرِ الْحُدَيْبِيَّةِ . وَلِأَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ إِتْمَامِ نُسُكِهِ ، أَشْبَهَ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَبِهَذَا فَارَقَ مَنْ أَتَمَّ حَجَّه .

**فصل :** وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَضَرِ الْعَامِّ فِي حَقِّ كُلِّ الْحَاجِّ ، وَبَيْنَ الْخَاصِّ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، مِثْلَ أَنْ يُحْبَسَ<sup>(١)</sup> بغيرِ حَقِّ ، أَوْ تَأْخُذَهُ اللَّصُوصُ ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ ، وَوُجُودِ الْمَعْنَى فِي الْكُلِّ . فَأَمَّا مَنْ حُبِسَ بِحَقِّ عَلَيْهِ يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَبْسِ . [ ١١٦/٣ ظ ] فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ أَدَائِهِ ، فَحُبِسَ بِغَيْرِ حَقِّ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ، كَمَنْ ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ يَجَلُّ قَبْلَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، فَمَنْعَهُ صَاحِبُهُ مِنَ الْحَجِّ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ . وَلَوْ أُخْرِمَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، أَوْ الْمَرْأَةُ لِلتَّلَوُّعِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، فَلَهُمَا مَنْعُهُمَا ، وَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْمُحْصَرِّ .

**فصل :** فَإِنْ أُمِّكِنَ الْمُحْصَرَّ الْوُضُوءَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ التَّحَلُّلُ ، وَلَزِمَ سُلُوكُهَا ، بَعْدَتْ أَوْ قَرُبَتْ ، خَشِيَ الْفَوَاتَ أَوْ لَمْ يَخْشَهِ ، فَإِنْ كَانَ مُخْرِمًا بِعُمْرَةٍ لَمْ تَقُتْ ، وَإِنْ كَانَ بِحَجٍّ فَفَاتَهُ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَتَحَلَّلِ الْمُحْصَرُّ حَتَّى زَالَ الْحَضَرُ ، لَزِمَ السَّعْيُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ فَوَاتِ الْحَجِّ ، لَيَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ هَلْ يَلْزُمُهُ الْقَضَاءُ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ؟ فِيهِ

تُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ الْمُحْصَرِّ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ قَدْ أَتَى بِأَفْعَالِ التُّسْلُكِ ، فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ ، الْإِنْصَافُ

رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ ، كَمَنْ فَاتَهُ بِخَطَأِ الطَّرِيقِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْقَوَاتِ الْحَضَرُ ، أَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا أُخْرَى ، وَهَذَا فَارَقَ الْمُخْطِئُ .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ الْعَدُوُّ الَّذِينَ حَصَرُوا الْحَاجَّ مُسْلِمِينَ ، فَأَمَكَّنَهُ الْأَنْصِرَافُ ، كَانَ أَوْلَى مِنْ قِتَالِهِمْ ؛ لِأَنَّ فِي قِتَالِهِمُ الْمُخَاطَرَةَ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَقَتْلَ مُسْلِمٍ ، فَكَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى . وَيَجُوزُ قِتَالُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ تَعَدَّوْا عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَمَنْعِهِمْ طَرِيقَهُمْ ، فَأَشْبَهُوا سَائِرَ قُطَاعِ الطَّرِيقِ . وَإِنْ كَانُوا مُشْرِكِينَ ، لَمْ يَجِبْ قِتَالُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ إِذَا بَدَّعُوا بِالْقِتَالِ ، أَوْ وَقَعَ التَّفْيِيرُ ، فَاجْتَبَحَ إِلَى مَدَدٍ ، وَلَيْسَ هَهُنَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا . لَكِنْ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُسْلِمِينَ الظُّفَرُ ، اسْتَحَبَّ قِتَالُهُمْ ؛ لِإِمَا فِيهِ مِنَ الْجِهَادِ ، وَحُصُولِ النَّصْرِ ، وَإِتِمَامِ التُّسْكِ . وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ ، فَلَا أَوْلَى الْأَنْصِرَافُ ؛ لِئَلَّا يَغْرَرُوا بِالْمُسْلِمِينَ . وَمَتَى اخْتَأَجُوا فِي الْقِتَالِ إِلَى نُبْسٍ مَا تَجِبُ فِيهِ الْفِدْيَةُ ، فَلَهُمْ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِمُ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ لُبْسَهُمْ لِأَجْلِ أَنْفُسِهِمْ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَبَسُوا لِالْإِسْتِدْفَاءِ مِنْ بَرْدٍ . فَإِنْ أَذِنَ لَهُمُ الْعَدُوُّ فِي الْعُبُورِ فَلَمْ يَتَّقُوا بِهِمْ ، فَلَهُمُ الْأَنْصِرَافُ ؛ لِأَنَّهُمْ خَائِفُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ ، وَإِنْ وَثِقُوا بِأَمَانِهِمْ ، وَكَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالْوَفَاءِ ، لَزِمَهُمُ الْمُضْيُ

وَالْمُخَصَّرُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْعِبَادَةِ قَبْلَ إِكْمَالِهَا ، وَالدُّبْحُ قَدْ يَكُونُ لغيرِ الْحِلِّ .  
تَبْيِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ سَوَاءٌ أَخْصَرَهُ الْعَدُوُّ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِرَفَقَةٍ أَوْ بَعْدَهُ [ ١٢/٢ ط ] . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْحَاوِيَّتَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » .



على إخراجهم ؛ لأنه قد زال حصرهم ، وإن طلب العدو خفارة<sup>(١)</sup> على تخلية الطريق ، وكان ممن لا يؤمن بآمانه ، لم يلزمهم بذله ؛ لأن الخوف باق مع البذل ، وإن كان مؤثوقاً بآمانه ، والخفارة كثيرة ، لم يجب بذله ، بل يُكره إن كان العدو كافراً ؛ لأن فيه صغاراً وتقوية للكافر ، وإن كانت يسيرة ، فقياس المذهب وجوب بذله ، كالزيادة في ثمن الماء للوضوء . وقال بعض أصحابنا : لا يجب بذل خفارة بحال ، وله التحلل ، كما في ابتداء الحج لا يلزمه إذا لم يجد طريقاً آمناً من غير خفارة .

**فصل :** متى قدر المحصر على الهدى ، فليس له التحلل قبل ذبحه . فإن كان معه هدي قد ساقه ، أجزأه ، وإن لم يكن معه ، لزمه شراؤه إن أمكنه ، ويُجزئه أدنى الهدى ، وهو شاة ، أو شئ بدنة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . [ ١١٧/٣ ] وله نحره في موضع حصره ، من جل أو حرم . نص عليه أحمد . وهو قول مالك ، والشافعي ، إلا أن يكون قادراً على أطراف الحرم ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يلزمه نحره فيه ؛ لأن الحرم كله منحر ، وقد قدر عليه . والثاني ، ينحره في موضعه ؛ لأن النبي ﷺ نحر هديه في موضعه . وعن أحمد ، ليس للمحصر نحر هديه إلا في الحرم ، ويواطى رجلان على نحره في وقت يتحلل فيه . يروى هذا عن ابن مسعود ، في من لدغ في الطريق .

وقال المصنف ، والشارح : إنما ذلك إذا كان قبل التحلل الأول . فأما الحصر الإنصاف عن طواف الإفاضة ، بعد رمي الجمرة ، فليس له أن يتحلل ، ومتى زال الحصر ،

(١) الخفارة : بالضم : أجرة الحفير .

وَرُوي نَحْوُ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَعَطَاءٍ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَهَذَا ، وَاللَّهِ أَغْلَمُ ، فِي مَنْ كَانَ حَضْرُهُ خَاصًّا ، وَأَمَّا الْحَضَرُ الْعَامُّ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْجِلِّ ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهَدْيِ إِلَى مَجْلِهِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَذَانِيهِمْ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْجِلِّ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : قَالَ مَالِكٌ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ . وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا ، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لَهُ . وَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَدْيَهُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرُّضَوَانِ<sup>(٣)</sup> . وَهِيَ مِنَ الْجِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيَرِ . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَوْضِعُ جِلِّهِ ، فَكَانَ مَوْضِعَ نَحْرِهِ ، كَالْحَرَمِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ : ﴿ ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى الْبَيْتِ الْغَتِيْقِ ﴾<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ ذَبَحَ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ، كَدَمِ الطَّيِّبِ وَاللُّبْسِ . قُلْنَا : الْآيَةُ فِي غَيْرِ

الإنصاف أنى بالطواف ، وتم حجه .

(١) في : المغني ١٩٧/٥ .

(٢) انظر الموطأ ١/٣٦٠ .

(٣) تقدم تخريجه في ٤٤٤/٨ .

(٤) سورة الفتح ٢٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

(٦) سورة الحج ٣٣ .

المُحْصَر ، ولا يَصِحُّ قِياسُ الْمُحْصَرِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ تَحْلُلَ الْمُحْصَرِ فِي الْحِلِّ ، وَ تَحْلُلَ غَيْرِهِ فِي الْحَرَمِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْحَرُ فِي مَوْضِعِ تَحْلُلِهِ . وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّىٰ يَلِغَ الْهَذْيُ مِنْهُ ﴾ : حَتَّى يُذْبَحَ . وَذَبَحَهُ فِي حَقِّ الْمُحْصَرِ فِي مَوْضِعِ حِلِّهِ ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ .

**فصل :** وَإِذَا أُحْصِرَ الْمُعْتَمِرُ ، فَلَهُ التَّحْلُلُ وَنَحْرُ هَذِيهِ وَقَتَ حَضَرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ زَمَنَ الْحُدُثِيَّةِ ، حَلُّوا وَنَحَرُوا هَذَايَاهُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، فَكَذَلِكَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِينَ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ التُّسَكِّينَ ، أَشَبَّ الْعُمْرَةَ ، وَلِأَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَقُوتُ ، وَجَمِيعُ الزَّمَانِ وَقَتُهَا ، فَإِذَا جازَ الْحِلُّ مِنْهَا وَنَحْرُ هَذِيهَا مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ فَوَاتِهَا ، فَالْحَجُّ الَّذِي يُخْشَى فَوَاتُهُ أَوْلَى . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَحِلُّ ، وَلَا يَنْحَرُ هَذِيهِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ .

قوله : ذَبَحَ هَذِيًّا فِي مَوْضِعِهِ . يَعْنِي ، فِي مَوْضِعِ حَضَرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، الْإِنصَافُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَوْضِعُهُ فِي الْحِلِّ أَوْ فِي الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْحَرُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَيُؤَاطَى رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتِ يَتَحَلَّلُ فِيهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : هَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فِي مَنْ كَانَ حَضَرُهُ خَاصًّا . فَأَمَّا الْحَضَرُ الْعَامُّ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْحَرُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، إِذَا كَانَ مُفْرِدًا ، أَوْ قَارِنًا ، وَيَكُونُ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : وَكَذَلِكَ مَنْ سَاقَ هَذِيًّا ، لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ . وَقَدْ فِي « الرَّعَايَةِ » ، أَنَّهُ لَا يَنْحَرُ الْهَذْيُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ وَغَيْرُهُ : وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ بِذَبْحِهِ التَّحْلُلَ ؛ لِأَنَّ الْهَذْيَ يَكُونُ لغيرِهِ ، فَلَزِمَهُ النَّيَّةُ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٢ .

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ ، وَحَتَبَلٍ ؛ لِأَنَّ لِلْهَدْيِ مَجْلًا زَمَانًا وَمَجْلًا مَكَانًا ، فَإِذَا سَقَطَ مَجْلُ الْمَكَانِ لِلْعَجْزِ عَنْهُ ، بَقِيَ مَجْلُ الزَّمَانِ وَاجِبًا ؛ لِإِمْكَانِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ لَهُ نَحْرُ الْهَدْيِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ ﴾ . وَإِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ التَّحَلُّلِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَالْمُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِقَامَةُ عَلَى إِخْرَامِهِ ، رَجَاءً زَوَالِ الْحَضَرِ ، وَمَتَى زَالَ قَبْلَ تَحَلُّلِهِ ، فَعَلَيْهِ الْمُضِيُّ لِإِتْمَامِ نُسُكِهِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَالَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ مَنْ يَسَّ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ ، فَجَازَ لَهُ الْجُلُ ، فَلَمْ يَجُلْ حَتَّىٰ خَلَّى سَبِيلَهُ ، أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَهُ . وَإِنْ زَالَ الْحَضَرُ بَعْدَ فَوَاتِ الْحَجِّ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، فَإِنْ فَاتَ الْحَجُّ قَبْلَ زَوَالِ الْحَضَرِ ، تَحَلَّلَ بِهِدْيٍ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ عَلَيْهِ هَهُنَا هَدْيَيْنِ ؛ هَدْيَ لَفَوَاتٍ ، وَهَدْيَ لِلْإِحْصَارِ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ ، هَدْيًا ثَانِيًا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتَحَلَّلْ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ .

تَبْيِيهِ : قَوْلُهُ : ذَبَحَ هَدْيًا . يَعْنِي ، أَنَّ الْهَدْيَ يَلْزَمُهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُحْصَرَّ هَدْيٌ .  
فَالْقَائِدُ : لَا يَلْزَمُ الْمُحْصَرَّ إِلَّا ذَمٌّ وَاحِدٌ ، سِوَاءَ تَحَلُّلٍ بَعْدَ فَوَاتِهِ أَوْ لَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : إِنَّ تَحَلُّلَ بَعْدَ فَوَاتِهِ ، فَعَلَيْهِ هَدْيَانِ ؛ هَدْيٌ لِتَحَلُّلِهِ ، وَهَدْيٌ لَفَوَاتِهِ .  
تَبْيِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : ذَبَحَ هَدْيًا وَحَلَّ . أَنَّ الْجُلَّ مُرْتَبٌّ عَلَى الذَّبْحِ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ . وَلَوْ نَوَى التَّحَلُّلَ <sup>المقنع</sup> قَبْلَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحِلَّ .

الشرح الكبير

١٣٣٥ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ ، وَلَوْ نَوَى التَّحَلُّلَ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحِلَّ ) إِذَا عَجَزَ الْمُحْصِرُ عَنِ الْهَدْيِ ، انْتَقَلَ إِلَى صَوْمِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَبْدَلُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَمٌ وَاجِبٌ لِلْإِحْرَامِ ، فَكَانَ لَهُ يَبْدَلُ ، كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَالطَّيْبِ وَاللِّبَاسِ ، وَتَرْكُ النَّصِّ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ قِيَاسَهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، كَبَدَلِ هَدْيِ التَّمَتُّعِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ إِلَّا بَعْدَ الصَّيَامِ ، كَمَا لَا يَتَحَلَّلُ وَاجِدُ الْهَدْيِ إِلَّا بَنَحِهِ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ مَعَ ذَبْحِ الْهَدْيِ وَالصَّيَامِ ؟ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَحَدَاهُمَا ، لَا يَلْزِمُهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْهَدْيَ وَحْدَهُ ، وَلَمْ يَشْرُطْ سِوَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَفَعَلَهُ فِي التُّسْلُكِ دَالٌّ عَلَى الْوُجُوبِ ، وَلَعَلَّ هَذَا يَنْبَنِي عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَلْقِ ، هَلْ هُوَ تُسْلُكٌ أَوْ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى <sup>(١)</sup> .

وهو المذهبُ بِلَارَيْبٍ . وَعَنْهُ فِي الْمُحْرَمِ بِالْحَجِّ ، لَا يَحِلُّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِتَحَقُّقِ الْفَوَاتِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ . أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِيهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، فِيهِ إِطْعَامٌ . وَقَالَ الْآجُرُّوِيُّ : إِنْ عَدِمَ الْهَدْيُ مَكَانَهُ ،

(١) انظر ما تقدم في ٤٤٣/٨ .

**فصل :** ولا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ مع ما ذَكَرْنَا ، فَيَحْصُلُ الْجِلُّ بِشَيْئَيْنِ ؛ التَّحَرُّ ، وَالصَّوْمُ ، مع النِّيَّةِ ، على قَوْلِنَا : إِنَّ الْجِلَّاقَ لَيْسَ بِنُسْكَ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ نُسْكَ . حَصَلَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ الْجِلَّاقُ مع ما ذَكَرْنَا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ اعْتَبَرْتُمُ النِّيَّةَ هَهُنَا وَلَمْ تَعْتَبِرُوهَا فِي غَيْرِ الْمُحْصَرِّ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّ مَنْ أَتَى بِأَفْعَالِ النُّسْكِ ، فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ ، فَيَجِلُّ مِنْهَا بِإِكْمَالِهَا ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى نِيَّةٍ ، بِخِلَافِ الْمُحْصَرِّ ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْعِبَادَةِ قَبْلَ إِكْمَالِهَا ، فَافْتَقَرَ إِلَى قَصْدِهِ ، وَلِأَنَّ الذَّبِيحَ قَدْ يَكُونُ لغيرِ الْجِلِّ ، فَلَمْ يَتَخَصَّصْ إِلَّا بِقَصْدِهِ ، بِخِلَافِ الرَّمْيِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنُّسْكِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى قَصْدٍ .

قَوْمَهُ طَعَامًا ، وَصَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَحَلَّ . وَأَجِبُ أَنْ لَا يَجِلَّ حَتَّى يَصُومَ إِنْ قَدَّرَ ، فَإِنْ صُعِبَ عَلَيْهِ ، حَلَّ ثُمَّ صَامَ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْفِدْيَةِ .

**فائدَتَانِ ؛** إِحْدَاهُمَا ، لَوْ حُصِرَ عَنْ فِعْلٍ وَاجِبٍ ، لَمْ يَتَحَلَّلْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَوَجَّهُ فِي مَنْ حُصِرَ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الثَّانِي ، يَتَحَلَّلُ . وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَقَالَ شَيْخُنَا : لَهُ التَّحَلُّلُ . الثَّانِيَةُ ، يُبَاحُ التَّحَلُّلُ لِحَاجَتِهِ فِي الدَّفْعِ إِلَى قِتَالٍ ، أَوْ بِذَلِّ مَالٍ كَثِيرٍ ، فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا وَالْعَدُوُّ مُسْلِمٌ ، فَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ وَجُوبُ بِذَلِّهِ ، كَالزِّيَادَةِ فِي ثَمَنِ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ بِذَلُّهُ . وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَمَعَ كُفْرِ الْعَدُوِّ يُسْتَحَبُّ قِتَالُهُ إِنْ قَوَّى الْمُسْلِمُونَ ، وَإِلَّا فَرَّكَهُ أَوَّلَى .

**تنبيه :** ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، أَنَّ الْجِلَّاقَ أَوْ التَّقْصِيرَ لَا يَجِبُ هُنَا ،

الشرح الكبير

**فصل :** فَإِنْ نَوَى التَّحَلُّلَ قَبْلَ الْهَدْيِ أَوْ الصَّيَامِ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَكَانَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَنْحَرَّ الْهَدْيَ أَوْ يَصُومَ ؛ لِأَنَّهُمَا أُقِيمَا مَقَامَ أَعْمَالِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَحِلَّ قَبْلَهُمَا ، كَمَا لَا يَتَحَلَّلُ الْقَادِرُ عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ قَبْلَهَا . وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي نِيَّةِ الْحِلِّ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُؤَثِّرْ فِي الْعِبَادَةِ ، فَإِنْ [ ١١٨/٣ ] فَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَعَلِيهِ فِدْيَتُهُ ، كَمَا لَوْ فَعَلَ الْقَادِرُ ذَلِكَ قَبْلَ أَعْمَالِ الْحَجِّ .

١٣٣٦ - مسألة : ( وَفِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُحْصِرِ رِوَايَتَانِ )

الإحصاف

وَيَحْصُلُ التَّحَلُّلُ بِذَوْنِهِ . وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ ؛ لَعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ مُبَاحٌ لَيْسَ بِنُسْكٍَ خَارِجٍ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الْإِحْرَامِ ، كَالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ . وَقَدْ مَّ فِي « الْمُحَرَّرِ » عَدَمَ الْوُجُوبِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَدْ مَّ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : فِيهِ رِوَايَتَانِ مُبَيَّنَتَانِ عَلَى أَنَّهُ هَلْ هُوَ نُسْكٌَ ، أَوْ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ؟ وَجَزَمَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي « الْكَافِي » . وَقَالَ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، بَعْدَ أَنْ أَطْلَقَا الرِّوَايَتَيْنِ : وَلَعَلَّ الْخِلَافَ مُبْنً عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَلْفِ ، هَلْ هُوَ نُسْكٌَ ، أَوْ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ؟ وَقَدْ مَّ الْوُجُوبُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، فِي « التَّعْلِيقِ » وَغَيْرِهِ . وَأَطْلَقَ الطَّرِيقَتَيْنِ فِي « الْفُرُوعِ » . قَوْلُهُ : وَإِنْ نَوَى التَّحَلُّلَ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحِلَّ . وَلَزِمَهُ دَمٌ لَتَحَلُّلِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ مَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ لِذَلِكَ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » .

قَوْلُهُ : وَفِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُحْصِرِ رِوَايَتَانِ . إِذَا زَالَ الْحَضَرُ بَعْدَ تَحَلُّلِهِ ، وَأَمَكَّنَهُ الْحَجُّ ، لَزِمَهُ فِعْلُهُ فِي ذَلِكَ الْعَامِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ، فَأُطْلِقَ الْمُصَنِّفُ

إحداهما ، لا قضاء عليه ، إلا أن يكون واجباً ، فيقعله بالوجوب السابق . هذا هو الصحيح من المذهب . وبه قال مالك ، والشافعي . والثانية ، عليه القضاء . روى ذلك عن مجاهد ، وعكرمة ، والشعبي . وبه قال أبو حنيفة ؛ لأن النبي ﷺ لما تحلل زمن الحديبية قضى من قابل ، وسميت عمرة القضية ، ولأنه حل من إحرامه قبل إتمامه ، فلزمه القضاء ، كما لو فاتته الحج . ووجه الرواية الأولى ، أنه تطوع جاز التحلل منه مع صلاح الوقت له ، فلم يجب قضاؤه ، كما لو دخل في الصوم . يعتقده أنه واجب فلم يكن ، فأما الخبر ، فإن الذين صدوا كانوا ألقا وأربعمائة ، والذين اعتمروا مع النبي ﷺ كانوا نفراً يسيراً ، ولم ينقل إلينا أن النبي ﷺ أمر أحداً بالقضاء ، وأما تسميتها عمرة القضية ، فإنما يعني بها القضية التي اضطلحوا عليها ، واتفقوا عليها ، ولو أرادوا غير ذلك لقالوا : عمرة القضاء . ويفارق القوات ، فإنه مفرط بخلاف مسألتنا .

في وجوب القضاء عليه روايتين ، يعني إذا كان نفلاً ، بقرينة قوله : وفي وجوب القضاء ؛ إحداهما ، لا قضاء عليه . وهو المذهب . نقلها الجماعة عن أحمد . قال الشارح وغيره : هذا الصحيح من المذهب . وجزم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . وصححه في « التوضيح » وغيره . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره القاضي ، وابنه أبو الحسين ، وغيرهما . والرواية الثانية ، يجب عليه القضاء . نقلها أبو الحارث ، وأبو طالب . وخرج منها في « الواضح » مثله في مندورة .

فائدة : مثل المخصر في هذه الأحكام ، من جن أو أغيمى عليه . قاله في



فَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ دُونَ الْبَيْتِ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . المفنع

١٣٣٧ - مسألة : ( فَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ دُونَ الْبَيْتِ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ ، وَصُدَّ عَنْ عَرَفَةَ ، فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ نِيَّةَ الْحَجِّ ، وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً ، وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا أَبْحَثْنَا لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ ، فَمَعَ الْحَضَرِ أَوَّلَى . فَإِنْ كَانَ قَدْ طَافَ وَسَعَى لِلْقُدُومِ ، ثُمَّ أُحْصِرَ أَوْ مَرَضَ حَتَّى فَاتَهُ الْحَجُّ ، تَحَلَّلَ بِطَوَافٍ وَسَعَى آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ طَوَافَ الْعُمْرَةِ وَلَا سَعْيَهَا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُجَدِّدَ إِحْرَامًا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا بُدَّ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : لَا يَكُونُ مُحْصَرًا بِمَكَّةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ بِعُمْرَةٍ فِي مَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَيَصِيرُ مُتَمَتِّعًا ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ مِنَ الْحَجِّ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَصِيرَ مُتَمَتِّعًا . فَعَلَى هَذَا يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقُوتَهُ الْحَجُّ ، ثُمَّ يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ ، فَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَعُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ فَاتَهُ بِغَيْرِ حَضَرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ ، وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْمُعْتَمِرُ . فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَنْبِئَ مَنْ يُتِمُّ عَنْهُ أَفْعَالَ الْحَجِّ ، جَازَ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ جَازَ أَنْ يَسْتَنْبِئَ فِي جُمْلَتِهِ ، فَجَازَ فِي بَعْضِهِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي حَجِّ الْفَرَضِ ، إِلَّا أَنْ يَأْسَ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْعُمْرِ ، كَمَا فِي الْحَجِّ كُلِّهِ .

**فصل :** فَإِنْ أُحْصِرَ عَنِ الْبَيْتِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِأَنَّ

« الْإِتِّصَارُ » .

الإنصاف

قوله : فَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ دُونَ الْبَيْتِ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهَذَا

الْحَصْرُ يُفْسِدُ التَّحْلُلَ مِنْ جَمِيعِهِ ، فَأَفَادَ التَّحْلُلَ مِنْ بَعْضِهِ . وَإِنْ كَانَ مَا حُصِرَ عَنْهُ لَيْسَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، كَالرَّمْيِ ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ ، وَالْمَيْسَةِ بِمُزْدَلِفَةَ ، أَوْ [ ١١٨/٣ ط ] بِمَنْىً فِي لَيْالِيهَا ، فَلَيْسَ لَهُ التَّحْلُلُ ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ الْحَجِّ لَا تَقِفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ ذَمٌّ ؛ لِتَرْكِه ذَلِكَ ، وَحُجَّه صَحِيحٌ ، كَمَا لَوْ تَرَكَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ ، وَإِنْ حُصِرَ عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ إِخْرَامَهُ إِنَّمَا هُوَ عَنِ النِّسَاءِ ، وَالشَّرْعُ إِنَّمَا وَرَدَ بِالتَّحْلُلِ عَنِ الْإِخْرَامِ التَّامِّ الَّذِي يُحْرَمُ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ ، وَمَتَى زَالَ الْحَصْرُ أَتَى بِالطَّوَافِ ، وَتَمَّ حُجُّهُ .

١٣٣٨ - مسألة<sup>(١)</sup> : وَإِذَا تَحَلَّلَ الْمُحْصَرُ مِنَ الْحَجِّ ، فَزَالَ الْحَصْرُ ، وَأُمُكِّنَهُ الْحَجُّ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي الْجُمْلَةِ ، أَوْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا ، وَلَمْ نَقُلْ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَنْ لَمْ يُحْرَم .

**فصل :** فَإِنْ أُحْصِرَ فِي حَجٍّ فَاسِدٍ ، فَلَهُ التَّحْلُلُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُبِيحَ لَهُ فِي الْحَجِّ الصَّحِيحِ ، فَالْفَاسِدُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . فَإِنْ حَلَّ ثُمَّ زَالَ الْحَصْرُ ،

المذهب [ ١٣/٢ ] وعليه الأصحاب . وعنه ، هُوَ كَمَنْ مَنَعَ مِنَ الْبَيْتِ . وعنه ، هُوَ كَحَصْرِ مَرَضٍ .

(١) هكذا وردت ، وليس هذا من متن المقنع .

وَمَنْ أُخْصِرَ بِمَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّحْلُلُ ، ..... المقنع

وفي الوقتِ سعةً ، فله أن يقضى في ذلك العام ، وليس يتصور القضاء في العام الذي أفسد فيه الحج ، في غير هذه المسألة .

١٣٣٩ - مسألة : ( وَمَنْ أُخْصِرَ بِمَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّحْلُلُ ) في إحدى الروايتين . اختارها الخريفي . روى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، ومروان . وبه قال مالك ، والشافعي ، وإسحاق . والثانية ، له التحلل بذلك . وروى نحوه عن ابن مسعود . وهو قول عطية ، والنخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي ؛ لأن النبي ﷺ ، قال : « مَنْ كَسِرَ ، أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى » . رواه النسائي<sup>(١)</sup> . ولأنه مخصور ، فيدخل في عموم قوله : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾<sup>(٢)</sup> . يُحَقِّقُهُ أَنْ لَفْظَ الْإِخْصَارِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَرَضِ

قوله : وَمَنْ أُخْصِرَ بِمَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّحْلُلُ حتى يقدّر على البَيْتِ ، فَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ . وهذا المذهب . نقله الجماعة ، وعليه الأصحاب . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ لَهُ التَّحْلُلُ ، كَمَنْ حَصَرَهُ عَدُوٌّ . وهو رواية عن أحمد . قال الزركشي : وَلَعَلَّهَا أَظْهَرُ . انتهى . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال :

(١) في : باب في من أحصر بعلو ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإحصار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذي ينهل ... من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٦٨ . وابن ماجه ، في : باب المحصر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٨ . والداري ، في : باب في المحصر بعلو ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٥٠ . (٢) سورة البقرة ١٩٦ .

وَنَحْوِهِ ، يُقَالُ : أَحْصَرَهُ الْمَرْضُ إِحْصَارًا ، فَهُوَ مُحْصَرٌ ، وَحَصَرَهُ الْعَدُوُّ ، فَهُوَ مُحْصُورٌ . فَيَكُونُ اللَّفْظُ صَرِيحًا فِي مَحَلِّ التَّزَاعُ ، وَحَصَرُ الْعَدُوِّ مَقْيِسٌ عَلَيْهِ . وَلَأنَّهُ مُصَدِّدٌ عَنِ الْبَيْتِ ، أَشْبَهَ مِنْ صَدِّهِ الْعَدُوُّ . وَوَجْهُ الرُّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِالْإِحْلَالِ الْإِنْتِقَالَ مِنْ حَالِهِ ، وَلَا التَّخْلُصَ مِنَ الْأَذَى الَّذِي بِهِ ، بِخِلَافِ حَصَرِ الْعَدُوِّ . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ ، فَقَالَ :

الشرح الكبير

مِثْلُهُ « حَائِضٌ تَعَذَّرَ مُقَامُهَا ، وَحَرُمَ طَوَافُهَا ، أَوْ رَجَعَتْ وَلَمْ تَطُفْ لَجَهْلِهَا بِوُجُوبِ » طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، أَوْ لَعَجْزِهَا عَنْهُ ، وَلَوْ لَذَهَابِ الرُّفْقَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَكَذَا مَنْ ضَلَّ الطَّرِيقَ . ذَكَرَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » : لَا يَتَحَلَّلُ .

الإيضاح

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، لَا يَنْحَرُ الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي ، إِلَّا بِالْحَرَمِ . نَصُّ أَحْمَدُ عَلَى التَّفَرُّقَةِ . وَفِي لُزُومِ الْقَضَاءِ وَالْهَذِي الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . وَأَوْجَبَ الْأَجْرِيُّ الْقَضَاءَ هُنَا . وَمِنْهَا ، يَقْضَى الْعَبْدُ كَالْحُرِّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، يَصِيحُ قَضَاؤُهُ فِي رَقِّهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، لَا يَصِيحُ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الْعَبْدِ ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ . وَمِنْهَا ، يَلْزَمُ الصَّبِيُّ الْقَضَاءُ كَالْبَالِغِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يَصِيحُ الْقَضَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَصِيحُ قَبْلَ بُلُوغِهِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الصَّبِيِّ ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ أَيْضًا ، فَلْيَعَاوِذْ . وَمِنْهَا ، لَوْ أُحْصِرَ فِي حَجٍّ

وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ ؛ كَمَنْ  
حَصَرَهُ الْعَدُوُّ .

« حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتِنِي » <sup>(١)</sup> . فلو كان المَرَضُ يُبِيحُ الْجِلَّ ، مَا اخْتِاجَتْ إِلَى شَرْطٍ . وَحَدِيثُهُمْ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ مُجَرَّدَ الْكَسْرِ وَالْعَرَجِ لَا يَصِيرُ بِهِ حَلَالًا ، فَإِنْ حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهُ يُبِيحُ لَهُ التَّحَلُّلُ ، حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ الْجِلَّ ، عَلَى أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ كَلَامًا ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ ، وَمَذْهَبُهُ بِخِلَافِهِ . فَإِذَا قُلْنَا : يَتَحَلَّلُ . فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ ، عَلَى مَا مَضَى . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَتَحَلَّلُ . فَإِنَّهُ يُقِيمُ عَلَى إِخْرَامِهِ ، وَيَبْعَثُ مَا مَعَهُ مِنَ الْهَدْيِ ، لِيُذْبَحَ بِالْحَرَمِ ، وَلَيْسَ لَهُ نَحْرُهُ فِي مَكَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ ( فَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ) كغَيْرِ الْمَرِيضِ .

فَاسِدٌ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ، فَإِنْ حَلَّ ثُمَّ زَالَ الْحَضَرُ ، وَفِي الْوَقْتِ سَعَةً ، فَلَهُ أَنْ يُقْضَى فِي ذَلِكَ الْعَامِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : وَلَيْسَ يُتَصَوَّرُ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الَّذِي أَفْسَدَ الْحَجَّ فِيهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَقِيلَ لِلْقَاضِي : لَوْ جَازَ طَوَافُهُ فِي التَّصَفُّفِ الْأَخِيرِ ، لَصَحَّ أَدَاءُ حَجَّتَيْنِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يُجُوزُ لِجَمَاعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَرْبِي وَيَطُوفُ وَيَسْعَى فِيهِ ، ثُمَّ يُحْرِمُ بِحُجَّةٍ أُخْرَى ، وَيَقِفُ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَيُقْضَى فِيهَا ، وَيَلْزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَلَّلَ مِنْ إِخْرَامِهِ ، فَلَا مَعْنَى لِمَنْعِهِ مِنْهُ . فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُجُوزُ . وَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، فِي مَنْ لَبَّى بِحَجَّتَيْنِ ، لَا يَكُونُ إِهْلَالًا بِشَيْئَيْنِ ؛ لِأَنَّ الرُّمَى عَمَلٌ وَاجِبٌ بِالْإِخْرَامِ السَّابِقِ ، فَلَا يُجُوزُ مَعَ بَقَايِهِ أَنْ يُحْرِمَ بِغَيْرِهِ . انْتَهَى . وَقِيلَ : يُجُوزُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُحْصَرِ هَذِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) تقدم نثره في ١٤٩/٨ .

المقنع وَمَنْ شَرَطَ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ ؛ أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

١٣٤٠ - مسألة : ( وَمَنْ شَرَطَ فِي ابْتِدَاءِ [١١٩/٣] إِحْرَامِهِ ؛ أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) إِذَا شَرَطَ فِي وَقْتِ إِحْرَامِهِ أَنْ يَحِلَّ مَتَى مَرَضَ ، أَوْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ ، أَوْ نَفِدَتْ ، أَوْ نَحَوَهُ ، أَوْ قَالَ : إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . فَلَهُ التَّحَلُّلُ مَتَى وَجَدَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَذِي وَلَا صَوْمٌ وَلَا قِضَاءٌ ، وَلَا غَيْرُهُ ، فَإِنْ لِلشَّرْطِ تَأْثِيرٌ فِي الْعِبَادَاتِ ، بِذَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي صُمْتُ شَهْرًا مُتَابِعًا ، أَوْ : مُتَفَرِّقًا . كَانَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْهُ هَذِي وَلَا قِضَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ شَرْطًا كَانَ إِحْرَامُهُ الَّذِي فَعَلَهُ إِلَى حِينَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَكْمَلَ أَعْمَالَ الْحَجِّ . ثُمَّ يُنْتَظَرُ فِي صِبْغَةِ الشَّرْطِ ، فَإِنْ قَالَ : إِنْ مَرَضْتُ فَلِي أَنْ أُحِلَّ . أَوْ : إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . فَإِذَا حُبِسَ كَانَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْحِلِّ وَبَيْنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْإِحْرَامِ ، وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَرَضْتُ فَأَنَا حَلَالٌ . فَمَتَى وَجَدَ الشَّرْطُ حَلَّ بَوُجُودِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ صَحِيحٌ ، فَكَانَ عَلَى مَا شَرَطَ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ .

الإنصاف

قوله : وَمَنْ شَرَطَ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ ؛ أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي ، فَيَلْزَمُهُ نَحْرُهُ . وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَزَقِيِّ ، وَصَاحِبِ « التَّلْخِصِ » ، وَأَبَى

..... المقنع

..... الشرح الكبير

الْبَرَكَاتِ ، أَنَّهُ يَحِلُّ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ .





## بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي

### بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي

الأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْأَضْحِيَّةِ ، الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ : وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَضْحِيَّةُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . الْأَمْلَحُ : الَّذِي فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ ، وَيَبَاضُهُ أَكْثَرُ . قَالَه الْكِسَائِيُّ . وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : هُوَ النَّقِيُّ الْبَيَاضُ . قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

### بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب نحر البدن قائمة ، من كتاب الحج ، وفي : باب في أضحية النبي ﷺ ، وباب من ذبح الأضاحي بيده ، وباب وضع القدم على صفح الذبيحة ، وباب التكبير عند الذبح ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢/٢١٠ ، ١٣٠/٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب استحباب الضحية ، ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٦/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الأضحية بكبشين ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٠/٦ . والنسائي ، في : باب الكبش ، وباب وضع الرجل على صفحة الضحية ، وباب تسمية الله عز وجل ، وباب ذبح الرجل أضحيته بيده ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٥/٢ . والإمام أحمد ، في : للمستند ١١٥/٣ .

(٣) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن . انظر : معجم الشواهد النحوية ٤٤١/٢ .

وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا الْإِبِلُ ، ثُمَّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ الْغَنَمُ . وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ .

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعًا شَبِيهَا أُمْلَحَ لَا لَذًا وَلَا مُحَبِّبًا  
وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْأُضْحِيَّةِ . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى مَكَّةَ  
أَنْ يُهْدِيَ هَدْيًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى فِي حَجَّتِهِ مَائَةَ بَدَنَةٍ<sup>(١)</sup> ، وَقَدْ كَانَ  
النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ الْهَدْيَ ، وَيُقِيمُ بِالْمَدِينَةِ .

١٣٤١ - مسألة : ( وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا الْإِبِلُ ، ثُمَّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ الْغَنَمُ .  
وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ ) أَفْضَلُ الْهَدَايَا وَالْأَصَاغَى الْإِبِلُ ، ثُمَّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ  
الْغَنَمُ ، ثُمَّ شِرْكٌ فِي بَدَنَةٍ ، ثُمَّ شِرْكٌ فِي بَقَرَةٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .

فَالْقَائِدُ : قَوْلُهُ : وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا الْإِبِلُ ، ثُمَّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ الْغَنَمُ . يَعْنِي ، إِذَا خَرَجَ  
كَامِلًا . وَهَذَا بِلَا زَوَاعٍ . وَالْأَفْضَلُ مِنْهَا الْأَسْمَنُ ، بِلَا زَوَاعٍ . ثُمَّ الْأَغْلَى ثَمَنًا ، ثُمَّ  
الْأَشْهَبُ ، ثُمَّ الْأَصْفَرُ ، ثُمَّ الْأَسْوَدُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ،  
وغيرهم . وَقَدَّمَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَاخْتَارَ فِيهَا الْبَيْضَ ، ثُمَّ الشُّهْبَ ، ثُمَّ  
الصُّفْرَ ، ثُمَّ الْغَفَرَ ، ثُمَّ الْبُلْقَ ، ثُمَّ السُّودَ . وَقِيلَ : غَفَرَاءُ خَيْرٌ مِنْ سَوْدَاءَ ، وَيَبْيَضُّ  
خَيْرٌ مِنْ شَهْبَاءَ . قَالَ أَحَدُ : يُعْجِبُنِي الْبَيَاضُ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، أَكْرَهُ السَّوَادَ . وَقَالَ  
فِي « الْكَافِي » : أَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْنًا .

فَالْقَائِدُ : الْأَشْهَبُ ؛ هُوَ الْأَمْلَحُ . قَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : الْأَشْهَبُ ؛ هُوَ  
الْأَبْيَضُ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : الْأَمْلَحُ ؛ مَا يَبْيَضُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَوَادِهِ .

(١) تقدم تخريجه في ٣٦٣/٨ من حديث جابر الطويل .

الشرح الكبير

وقال به مالك في الهندي . وقال في الأضحية : الأفضل الجذع ، ثم الضأن ، ثم البقرة ، ثم البدنة ؛ لأن النبي ﷺ صحى بكبشين ، ولا يفعل إلا الأفضل ، ولو علم الله سبحانه خيراً منه لفدى به إسحاق . ولنا ، ما روى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ [ ١١٩/٣ ط ] فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَ قَرَبَ كَبْشٍ أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ قَرَبَ بَيْضَةٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولأنه ذبح يتقرب به إلى الله تعالى ، فكانت البدنة فيه أفضل ،

فوائد ؛ منها ، جذع الضأن أفضل من ثبتي المعز . على الصحيح من المذهب ، وقطع به الأكثر . قال الإمام أحمد : لا يُعْجِنِي الأضحية إلا بالضأن . وقيل : الثبتي أفضل . وهو احتمال للمصنف ، وأطلق وجهين في « الفائق » . ومنها ، كل من الجذع والثبتي أفضل من سبع بغير وسبع بقر . على الصحيح من المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب . وعند الشيخ تقي الدين ، الأجر على قدر القيمة مطلقاً . ومنها ، سبع شياه أفضل من كل واحد من البعير والبقرة . وهل الأفضل زيادة العدد ، كالعتق ، أو المغالاة في الثمن ، أو الكل سواء ؟ قال في « الفروع » : « يَوْجُهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ . قال في « تجريد العناية » : وتعدّد أفضل نصاً . وسأله ابن منصور ، بدنتان سميتان بتسعة ، وبدنة بعشرة ؟ قال : ثنتان أعجب إليّ . ورجح الشيخ تقي الدين تفضيل البدنة السميّة . قال في « القاعدة السابعة عشرة » : وفي سنن أبي داود حديث يدل عليه .

(١) تقدم تحريجه في ٢٧٦/٥ .

كَالْهَدْيِ، وَلَئِنْهَا أَكْثَرُ ثَمَنًا وَلَحْمًا، وَانْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ، وَلَئِنْ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ: « أَغْلَاهَا ثَمَنًا ، وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا »<sup>(١)</sup>. وَالْإِبِلُ أَغْلَى ثَمَنًا وَأَنْفُسُ مِنَ الْغَنَمِ . فَأَمَّا التَّضْحِيَّةُ بِالْكَبْشِ ، فَلَا تَهْ أَفْضَلُ أَجْناسِ الْغَنَمِ ، وَكَذَلِكَ حُصُولُ الْفِدَاءِ بِهِ أَفْضَلُ ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ شِرْكٍ فِي بَدَنَةٍ ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ مَقْصُودٌ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَالْمُنْفَرِدُ يَتَقَرَّبُ بِإِرَاقَتِهِ كُلِّهِ .

**فصل :** وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ : ﴿ وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعِيرٍ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يَقُلْ : ذَكْرًا وَلَا أُنْثَى . وَمِمَّنْ أَجَازَ ذِكْرَانَ الْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ ابْنِ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَاعِلًا ذَلِكَ ، وَأَنْ أَنْحَرُ أُنْثَى أَحَبُّ إِلَيَّ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ النَّصِّ ،

قوله : وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » وَغَيْرِهَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، [ ١٣ / ٢ ط ] وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : الذِّكْرُ أَفْضَلُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : الْأُنْثَى أَفْضَلُ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . قُلْتُ : الْأَسْمَنُ وَالْأَنْفَعُ مِنَ ذَلِكَ كُلِّهِ

(١) تقدم تخرجه في ١٣٣/٧ .

(٢) سورة الحج ٣٤ .

(٣) سورة الحج ٣٦ .

وقد ثبت أن النبي ﷺ أهدى جملاً لأبي جهل ، في أنفه بُرة<sup>(١)</sup> من فضة .  
رواه أبو داود ، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> . ولأنه يجوز ذبح الذكر من سائر بهيمة  
الأنعام ، فكذلك من الإبل ، ولأن القصد اللحم ، ولحم الذكر أوفر ،  
ولحم الأنثى أرطب ، فتساويا . قال أحمد : الحصى أحب إلينا من  
التعجاة ؛ لأن لحمه أوفر وأطيب . قال شيخنا<sup>(٣)</sup> : والكبش في الأضحية  
أفضل النعم ؛ لأنها أضحية النبي ﷺ . وذكره ابن أبي موسى . والضأن  
أفضل من المعز ؛ لأنه أطيب لحماً . وقال القاضي : جذع الضأن أفضل  
من ثني المعز ؛ لذلك ، ولما روي أن النبي ﷺ قال : « نعم الأضحية  
الجذع من الضأن »<sup>(٤)</sup> . حديث غريب . قال شيخنا<sup>(٥)</sup> رحمه الله :  
ويحتمل أن الثني من المعز أفضل من الجذع ؛ لأن النبي ﷺ ، قال :  
« لا تذبحوا إلا مسينة ، فإن عسر عليكم ، فاذبحوا الجذع من الضأن »  
رواه مسلم<sup>(٦)</sup> . وهذا يدل على فضل الثني على الجذع ، لكونه جعل

أفضل ، ذكرًا كان أو أنثى ، فإن استويا ، فقد استويا في الفضل . قال في  
« الفائق » : والحصى راجع على التعجاة . نص عليه . قال الإمام أحمد : الحصى

(١) البرة : الحلقة تجعل في أنف البعير .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الهدى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٥/١ . وابن ماجه في :

باب الهدى من الإناث والذكور ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣٥/٢ .

(٣) انظر المغني ٣٦٦/١٣ . ولفظه : والكبش أفضل الغنم .

(٤) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الجذع من الضأن ... ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى

٢٩٨/٦ ، ٢٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٥/٢ .

(٥) في : المغني ٣٦٦/١٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ٤٤٧/٨ .

وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ ؛ وَهُوَ مَالُهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، وَالثَّانِي

المفتح

الثَّانِي أَصْلًا ، وَالْجَدْعُ بَدَلًا ، لَا يُنْتَقَلُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الثَّانِي . الشرح الكبير

**فصل :** وَيُسَنُّ اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَعْظِيمُهَا اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِعْظَامُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لَأَجْرِهَا ، وَأَعْظَمُ لِنَفْعِهَا . وَالْأَفْضَلُ فِي لَوْنِ الْعَنْمِ الْبَيَاضُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ مَوْلَاةِ أَبِي وَرْقَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دَمُ عَفْرَاءٍ أَزْكَى عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : دَمُ بَيْضَاءٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَوْنُ أَضْحِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْنًا فَهُوَ أَفْضَلُ .

١٣٤٢ - مسألة : ( وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ ؛ وَهُوَ مَالُهُ

الإنصاف أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ التَّعَجَةِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَالْكَشْفُ فِي الْأَضْحِيَةِ أَفْضَلُ الْعَنْمِ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهَا أَضْحِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى .

قوله : وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجُوزُ التَّضْحِيَةُ بِمَا كَانَ أَصْغَرَ مِنَ الْجَدْعِ

(١) سورة الحج ٣٢ .

(٢) أخرجه الطبري ، في : تفسيره ١٥٦/١٧ .

(٣) عزاه الهيثمي للطبراني في الكبير ، وقال : فيه محمد بن سليمان بن مسعود وهو ضعيف . وأخرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ : « دم عفرأة أحب إلي من سوداوين » . المسند ٤١٧/٢ . وقال الهيثمي : وفيه أبو ثعلاب ، قال البخاري : فيه نظر . مجمع الزوائد ١٨/٤ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب فضل الضحايا والمهدي ، ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٧/٤ ، ٣٨٨ .

(٥) في النسخ : « من الغنم » والتصويب من المغنى ٣٦٦/١٣ .

الشرح الكبير

سِتَّةٌ [ ١٢٠/٣ ] أَشْهُرٌ ، وَالثَّنِيَّةُ مِمَّا سِوَاهُ ( وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّلَاثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ، وَالثُّرَيْيُّ : لَا يُجْزَى الْجَدْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الضَّانِ ، فَلَا يُجْزَى مِنْهُ ، كَالْحَمَلِ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، أَنَّهُمَا قَالَا : يُجْزَى الْجَدْعُ مِنْ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ ؛ لِمَا رَوَى مُجَاشِعُ بْنُ سُلَيْمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنْ الْجَدْعُ يُوفَى بِمَا يُوفَى بِهِ الثَّنِيَّةُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُجْزَى مِنْ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ ، فَأَجْزَأُ مِنْ جَمِيعِهَا ، كَالثَّنِيَّةِ . وَلَنَّا عَلَى إِجْزَاءِ الْجَدْعِ مِنَ الضَّانِ ، حَدِيثُ مُجَاشِعٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَلَى أَنَّ الْجَدْعَةَ مِنْ غَيْرِهَا لَا تُجْزَى ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ فَادْبَحُوا الْجَدْعَ مِنَ الضَّانِ » . وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ بَيَّارٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : عِنْدِي جَدْعَةٌ مِنَ الْمَعَزِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ ، فَهَلْ تُجْزَى عَنِّْي ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَدْعِ مِنَ الضَّانِ ؛

مِنَ الضَّانِ ، لَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْده مَا يُعْتَدُّ الْإِنْسَانُ بِهِ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِقِصَّةِ أَبِي بُرْدَةَ . وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ : « وَلَنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ » . أَيْ بَعْدَ حَالِكَ .

قَوْلُهُ : وَهُوَ مَا لِهَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا

(١) تقدم تخريجه في ٤٤٧/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ٤٤٤/٦ .

وَتَنِيءُ الْإِبِلُ مَا كَمَلَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، وَمِنَ الْبَقَرِ مَا لَهُ سَتَتَانِ ، وَمِنَ

الشرح الكبير

لِمَا ذَكَرْنَا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : إِنَّمَا يُجْزَى الْجَذَعُ مِنَ الضَّئَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْزُو فَيُلْقَحُ ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعَزِ لَمْ يُلْقَحْ حَتَّى يَكُونَ ثَنِيًّا .

**فصل :** وَلَا يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ غَيْرُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ وَخَشِيًّا . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، أَنَّ بَقَرَةَ الْوَحْشِ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالظُّبَى عَنْ وَاحِدٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزَى وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْإِنْسِيَّةُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ وَخَشِيًّا . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : يُجْزَى إِذَا كَانَ مُنْسُوبًا إِلَى بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : ﴿ لَيْدُكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ (١) . وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَنَمُ . وَعَلَى أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ بَيْنَ مَا يُجْزَى وَبَيْنَ مَا لَا يُجْزَى ، أَشْبَهُ مَا لَوْ كَانَتْ الْأُمُّ وَخَشِيَّةً . وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّئَانِ مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ . قَالَ وَكِيعٌ : الْجَذَعُ مِنَ الضَّئَانِ يَكُونُ ابْنَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ . قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : سَأَلْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ : كَيْفَ تَعْرِفُونَ الضَّئَانَ إِذَا أَجْدَعَ ؟ قَالُوا : لَا تَرَاهُ الصُّوفَةُ قَائِمَةً عَلَى ظَهْرِهِ مَا دَامَ حَمَلًا ، فَإِذَا نَامَتِ الصُّوفَةُ عَلَى ظَهْرِهِ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَجْدَعَ . وَفِيهِ قَوْلٌ ، أَنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّئَانِ مَا لَهُ ثَمَانِيَّةُ أَشْهُرٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى .

١٣٤٣ - مَسْأَلَةٌ : ( وَتَنِيءُ الْإِبِلُ مَا كَمَلَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، وَمِنَ الْبَقَرِ

الإنصاف به . وقال في « الإرشاد » : وَلِلْجَذَعِ ثَمَانِ شُهُورٍ .

قوله : وَتَنِيءُ الْإِبِلُ مَا كَمَلَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، وَمِنَ الْبَقَرِ مَا لَهُ سَتَتَانِ . هَذَا

(١) سورة الحج ٣٤ .



## المَعَزِ مَالَهُ سَنَةٌ .

المنع

الشرح الكبير

ما له سَنَتَانِ ، ومن المَعَزِ ما له سَنَةٌ ( قال الأصمعي ، وأبو زياد الكلابي ، وأبو زيد الأنصاري : إذا مَضَتِ السَنَةُ الخامسةُ على البَعِيرِ ، ودَخَلَ في السادسةِ ، وأَلْقَى ثَنِيَّتَهُ ، فهو حِينِيذٌ ثَنِيٌّ . ويُرَوَّى أَنَّهُ يُسَمَّى ثَنِيًّا لِأَنَّهُ أَلْقَى ثَنِيَّتَهُ . وأَمَّا البَقَرَةُ ، فهي التي لها سَنَتَانِ . وقد قال النبي ﷺ : « لَا تَذْبُحُوا إِلَّا مُسِنَّةً » . ومُسِنَّةُ البَقَرِ التي لها سَنَتَانِ ، على ما ذَكَرْنَا في الزَكَاةِ <sup>(١)</sup> . وثَنِيُّ المَعَزِ ما له سَنَةٌ . [ ١٢٠/٣ ط ] وقال ابنُ أبي مُوسَى : فيه قَوْلٌ ، أَنَّ ثَنِيَّ البَقَرِ ما دَخَلَ في السَّنَةِ الرَّابِعَةِ . والأوَّلُ المَشْهُورُ في المَذْهَبِ .

المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال في « الإزشاد » : لثَنِيَّ الإبلِ سِتُّ سِنِينَ <sup>الإنصاف</sup> كاملة ، ولثَنِيَّ البَقَرِ ثَلَاثُ سِنِينَ كاملة . وجَزَمَ به في « الجامع الصغير » .

**فائدتان** ؛ إحداهما ، يُجْزِئُ أَعْلَى سِنًا مَتَقَدَّم . قال في « الفروع » : « وَيُجْزِئُ أَعْلَى سِنًا . وفي « التَّنْبِيهِ » ، وَبُنْتُ الْمَخَاضِ عن واحدٍ . وحِكْيَى رِوَايَةً . ونَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، جَذَعُ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ عن واحدٍ . اخْتَارَهُ الْخَلَالُ . وسأله حَرْبٌ ، أَتُجْزِئُ عن ثلاثٍ ؟ قال : يُرَوَّى عن الحسنِ . وكأنه سهَّلَ فيه . انتهى . وقال في « الرَّعَايَةِ » : وقيل : تُجْزِئُ بِنْتُ مَخَاضٍ عن واحدٍ . قال أبو بكرٍ في « التَّنْبِيهِ » : تُجْزِئُ بِنْتُ الْمَخَاضِ عن واحدٍ . الثانيةُ ، لَا يُجْزِئُ بَقَرُ الْوَحْشِ في الْأُضْحِيَّةِ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَالزَّكَاةِ . قال في « الفروع » : لَا يُجْزِئُ في هَذِهِ وَلَا أُضْحِيَّةٍ في أَشْهُرِ الْوَجْهَيْنِ . وجَزَمَ به في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْح » ، وغيرهما . وقيل : يُجْزِئُ .

(١) انظر ما تقدم في ٤٣٦/٦ .

المفنع وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ ، وَالبَدَنَةُ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، سَوَاءٌ أَرَادَ [ ٧٧٧ ] جَمِيعُهُمُ الْقَرَبَةَ ، أَوْ بَعْضُهُمُ وَالبَاقُونَ اللَّحْمَ .

الشرح الكبير

١٣٤٤ - مسألة : ( وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ ، وَالبَدَنَةُ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، سَوَاءٌ أَرَادَ جَمِيعُهُمُ الْقَرَبَةَ ، أَوْ بَعْضُهُمُ وَالبَاقُونَ اللَّحْمَ ) أَمَّا إِجْزَاءُ الشَّاةِ عَنْ وَاحِدٍ ، فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَقَدْ رَوَى أَبُو أَيُّوبَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَضْحَى بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ، فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ<sup>(١)</sup> . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَتُجْزَى البَدَنَةُ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَالِمٌ ، وَالحَسَنُ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالأَوْزَاعِيُّ ،

الإنصاف

قوله : وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ . بِلا نِزَاعٍ ، وَتُجْزَى عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَعِيَالِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا تُجْزَى . وَقُدِّمَتْ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَقَالَ : وَقِيلَ : فِي الثَّوَابِ لَا فِي الْإِجْزَاءِ .

قوله : وَالبَدَنَةُ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، سَوَاءٌ أَرَادَ جَمِيعُهُمُ الْقَرَبَةَ ، أَوْ بَعْضُهُمُ وَالبَاقُونَ اللَّحْمَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ ذِمِّيًّا فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ . قَالَهُ الْقَاضِي . وَقِيلَ لِلْقَاضِي : الشَّرِكَةُ فِي الثَّمَنِ تَوْجِبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ قِسْطًا مِنَ اللَّحْمِ ،

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزى عن أهل البيت ، من أبواب الأضاحی . عارضة الأخوذی ٣٠٤/٦ . وابن ماجه ، فی : باب من ضحى بشاة عن أهله ، من كتاب الأضاحی . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ . والإمام مالك ، فی : باب الشراكة في الضحايا ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٦/٢ .

الشرح الكبير

والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه قال: لا تُجزي نفس واحدة عن سبعة. ونحوه قول مالك، إلا أن يذبح عنه وعن أهل بيته. قال أحمد: ما علمت أن أحدا لا يرضخ في ذلك إلا ابن عمر. وعن سعيد بن المسيب، أن الجزور عن عشرة، والبقرة عن سبعة. وبه قال إسحاق؛ لما روى رافع، أن النبي ﷺ قسم فعذل عن عشرة من الغنم ببيع. متفق عليه<sup>(١)</sup>. وعن ابن عباس، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فحضر الأضحى، فاشتر كنا في الجزور عن عشرة، والبقرة عن سبعة. رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>. ولنا، ما

والقِسْمَةُ يَبِيعُ؟ فأجاب بأنها إفراز. قال في «الفروع»: فذل على المنع، إن قلنا: هي يَبِيعُ. انتهى. قال في «الرعاية»: ولهم قِسْمَتُهَا إن جازَ إبدالُها. وقيل: أو حَرَمٌ. وقلنا: هي إفراز حق. والأملَكة ربه للفقراء المستحقين، فباعوه<sup>(٣)</sup> إن

(١) أخرجه البخاري، في: باب قسمة الغنمة، وباب من عدل عشرة، من كتاب الشركة، وفي: باب من قسم الغنمة في غزوه وسفره، وباب ما يكره من ذبح الإبل والغنم، من كتاب الجهاد، وفي: باب التسمية على الذبيحة ...، من كتاب الذبائح. صحيح البخاري ١٨١/٣، ١٨٥، ٨٩/٤، ٩١، ١١٨/٧. ومسلم، في: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٥٩/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الذبيحة بالمروة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٢/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية النبهة، من أبواب السر. عارضة الأحوذى ١٠١/٧. والنسائي، في: باب الإنسان تستوحش، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ١٦٩/٧. وابن ماجه، في: باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة، من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٤٨/٢.

(٢) في: باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة؟ من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب في البقر والجزور، عن كم تجزئ؟ من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٩/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٣٨/٤.

(٣) في الأصل، ط: «فأباعوه».

رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : نَحَرْنَا بِالْحُدَيْبِيَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَيْضًا : كُنَّا نَتَمَتُّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَذْبُحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، نَشْتَرِكُ فِيهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ . وَأَمَّا حَدِيثُ رَافِعٍ ، فَهُوَ فِي الْقِسْمَةِ ، لَا فِي الْأُضْحِيَّةِ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَسَوَاءٌ كَانَ الْمُشْتَرِكُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ ، أَوْ لَمْ يَكُونُوا ، مُتَطَوِّعِينَ أَوْ مُفْتَرِضِينَ ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ ، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ مُتَقَرِّبِينَ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يُرْزَ بَعْضُهُمُ الْقُرْبَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْجُزْءَ الْمُجْزِئَ لَا يَنْقُصُ بِإِرَادَةِ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْقُرْبَةِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقُرْبِ ، فَأَرَادَ بَعْضُهُمُ الْمُتَنَعَةَ ، وَالْآخَرُ الْقِرَانَ ، وَلَأنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ إِنَّمَا يُجْزِئُ عَنْهُ نَصِيبُهُ ، فَلَا يَضُرُّهُ نِيَّةُ غَيْرِهِ فِي نَصِيبِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَسِمُوا

شَاءُوا . انتهى . الإِنصَافُ

فَوَالِدَ ، الْأَوَّلَى ، نَقَلَ أَحْمَدُ ، فِي ثَلَاثَةِ اشْتِرَاكَ فِي بَدَنَةِ أُضْحِيَّةٍ ، وَقَالُوا : مَنْ جَاءَنَا يُرِيدُ أُضْحِيَّةً شَارَكْنَاهُ . فَجَاءَ قَوْمٌ فَشَارَكُوهُمْ ، قَالَ : لَا تُجْزِئُ إِلَّا عَنْ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ، ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ . وأبو داود ، في : باب في البقر والجوز ، عن كم تجزئ ٩٤ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة ، من أبواب الحج ، وفي : باب ما جاء في الاشتراك في الضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ١٣٦/٤ ، ١٣٧ ، ٣٠٢/٦ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ . والدارمي ، في : باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب الشركة في الضحايا ، ... من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٤/٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٥٣ ، ٣٩٦ . (٢) في : الباب السابق . صحيح مسلم ٩٥٦/٢ .

اللَّحْمَ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ <sup>(١)</sup> حَقٌّ ، وَلَيْسَتْ بَيْعًا . وَمَنَعَ مِنْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجْهِ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ ، وَيُنْعَى لَحْمُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ . وَلَنَا ، أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْإِشْتِرَاكِ ، مَعَ أَنَّ سُنَّةَ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ الْأَكْلُ مِنْهَا ، دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْقِسْمَةِ ، إِذْ بِهِ يُتِمَّكَّنُ مِنَ الْأَكْلِ ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ شَاةً وَاحِدَةً ، أَوْ بَدَنَةً ، أَوْ بَقَرَةً ، يُضَحِّي بِهَا . نَصَّ عَلَيْهِ [ ١٢١/٣ ] أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّلِيثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ صَالِحٌ : قُلْتُ لِأَبِي : يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَا بَأْسَ ، قَدْ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَبْشَيْنِ ، قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ » . وَقَرَّبَ الْآخَرَ ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَمَّنْ وَحَدَّكَ مِنْ أُمَّتِي » <sup>(٢)</sup> . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُضَحِّي

الْأَلَانَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَبَّوْهَا عَنْ أَنْفُسِهِمْ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : مِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ جَعَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ ، فَجَوَّزَ الشَّرْكَاءَ قَبْلَ الْإِيجَابِ ، وَمَنَعَ مِنْهَا بَعْدَ الْإِيجَابِ . قُلْتُ : وَهَذَا اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَازِيٍّ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الرَّزْكَانِيُّ ؛ فَقَالَ : الْإِيجَابُ أَنْ يَشْتَرِكَ الْجَمِيعُ ذَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَنُوِشِرَكَ ثَلَاثَةً

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِفْرَار » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨٦/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ أَضَاحِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٤٣/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٧٥/٢ ، ٧٦٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٧٥/٣ .

بالشاة، فتجىء أئنته، فتقول: عني؟ فيقول: وعنك. وكرة ذلك الثوري، وأبو حنيفة؛ لأن الشاة لا تجزئ عن أكثر من واحد، فإذا اشترك فيها اثنان لم تجزئ عنهما، كالأجنبيين. ولنا، الحديث الذي ذكره أحمد، وروى جابر، قال: ذبح رسول الله ﷺ يوم الذبح كبشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أُمَّلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا، قال: « وَجَّهْتُ وَجْهَيْ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، عَن مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ، بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ». ثم ذبح. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. وقد ذكرنا حديث أبي أيوب في أول المسألة.

في بقره، وذكر معنى النص، لم يجز إلا عن الثلاثة. قاله الشيرازي. انتهى. الثانية، لو اشترك جماعة في بدنة أو بقره للتضحية، فذبحوها على أنهم سبعة، فبانوا ثمانية، ذبحوا شاة وأجزأتهم. على الصحيح من المذهب. نقله ابن القاييم، وعليه أكثر الأصحاب. قال في « التلخيص »، في موضع: قاله أصحابنا. وقدمه في « الفروع »، و « المستوعب »، و « الرعاية »، و « الزركشي »، وغيرهم. ونقل مهنًا، تجزئ عن سبعة، ويروضون الثامن ويضحي. وهو قول في « الرعاية ». قال الشيرازي: وقال بعض أصحابنا: لا تجزئ عن الثامن، ويبعد عن الأضحية [١٤/٢] الثالثة، لو اشترك اثنان في شاتين على الشيوع، أجزأ على الصحيح. قال في « التلخيص »: أشبه الوجهين الإجزاء. فقاسه على

(١) موجوعين: خصبين.

(٢) انظر التخریج السابق.

وَلَا يُجْزَىٰ فِيهِمَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ؛ وَهِيَ الَّتِي انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا ،  
وَلَا الْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقَى ؛ وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي لَا مُخَّ فِيهَا ، وَالْعَرْجَاءُ  
الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، فَلَا تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ مَعَ الْغَنَمِ ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ  
مَرَضُهَا ، وَالْعَضْبَاءُ ؛ وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا .

١٣٤٥ - مسألة : ( وَلَا يُجْزَىٰ فِيهِمَا<sup>(١)</sup> الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ؛

وهي التي انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا ، وَلَا الْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقَى ؛ وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي  
لَا مُخَّ فِيهَا ، وَلَا الْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، فَلَا تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ مَعَ الْغَنَمِ ،  
وَلَا الْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَلَا الْعَضْبَاءُ ؛ وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا  
أَوْ قَرْنِهَا ) أَمَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ الْأَوَّلُ ، فَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي  
أَنَّهَا تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، رَضِيَ

قَوْلُ الْأَصْحَابِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا . وَقِيلَ : لَا يُجْزَى . الرَّابِعَةُ . لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ شَيْعَ  
بَقَرَةٍ ذُبِحَتْ لِلْحِمِّ ، عَلَى أَنْ يُضْحَى بِهِ ، لَمْ يُجْزَئِهِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : هُوَ لَحْمٌ  
اشْتَرَاهُ ، وَلَيْسَ بِأَضْحِيَّةٍ . ذَكَرَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ .

قوله : وَلَا يُجْزَىٰ فِيهِمَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا . بِلَا زَوَاعٍ . قَالَ الْأَصْحَابُ : هِيَ  
الَّتِي انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا وَذَهَبَتْ ، فَإِنْ كَانَ بِهَا بَيَاضٌ لَا يَمْنَعُ النَّظَرَ ، أَجْزَأَتْ ، وَإِنْ  
أَذْهَبَ الصُّوَاءُ ، كَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ ، فَفِي الْإِجْزَاءِ بِهَا رَوَاتَانِ فِي الْخِلَافِ . وَقِيلَ :  
وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ » ،  
وَ « الْفُرُوعِ » ؛ إِخْدَامًا ، لِأَنْجِزَى . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : أَصْحُهُمَا لَا  
تُجْزَىٰ عِنْدِي .<sup>(٢)</sup> وَجُزِمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ »<sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِي ، تُجْزَىٰ .

(١) ق م : فِيهَا .

(٢ - ٣) زيادة من ١ .

الله عنه ، قال : قامَ فِينَا رسولُ الله ﷺ ، فقال : « أَرْبَعٌ لَا تُجُوزُ فِي الْأَضْحَاجِ ؛ الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى » . رواه أبو داود ، والنسائي<sup>(١)</sup> .  
نَصَّ عَلَى الْأَضْحَاجِ ، وَالْهَدْيُ فِي مَعْنَاهَا . وَمَعْنَى الْعَوْرَاءِ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا : الَّتِي قَدْ انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا ، وَالْعَيْنُ عُضْوٌ مُسْتَطَابٌ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ ، وَلَمْ تَذْهَبْ ، جَازَتْ التَّضْحِيَةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بَيِّنٌ ، وَلَا يَنْقُصُ ذَلِكَ لَحْمَهَا . وَالْعَجَفَاءُ : الْمَهْزُولَةُ ، وَالَّتِي لَا تُنْقَى ، هِيَ الَّتِي لَا مُخَّ فِيهَا فِي عِظَامِهَا ؛ لَهْزَالِهَا ، وَالنَّقْيُ : الْمُخُّ . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup> :

لَا يَشْتَكِيَنَّ عَمَلًا مَا أَنْقَيْنَ  
مَا دَامَ مُخٌّ فِي سُلَامَى أَوْ عَيْنٍ<sup>(٣)</sup>

قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : أَشْهُرُ الْوُجْهِينِ الْإِجْزَاءُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَنَصُّ أَحْمَدَ ، تُجْزَى . قُلْتُ : وَهَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ وَلَمْ يَذْهَبِ الضُّوءُ ، جَازَتْ التَّضْحِيَةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بَيِّنٌ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ .

تَبَيَّنَ : مَفْهُومُ كَلَامِهِ مِنْ طَرِيقِ أَوَّلَى ، أَنَّ الْعَمِيَاءَ لَا تُجْزَى . وَهُوَ صَحِيحٌ ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايَا . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨٧/٢ ، ٨٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَرَجَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايَا . الْجُمْلَى ١٨٩/٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يَضْحَى بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايَا . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٥٠/٢ ، ١٠٥١ .

(٢) هُوَ النَّظَرُ بَيْنَ سَلْمَةِ الْمُعْجَلِ .

(٣) الرَّجَزِيُّ : فِي مَقَالَيْسِ اللَّغَةِ ٢٠٦/١ ، وَاللَّسَانُ وَالتَّاجُ ( م خ غ ) ، وَاللَّسَانُ ( س ل م ) .



فهذه لا تُجْزئُ ؛ لأنه لا مُحٌ<sup>(١)</sup> فيها ، إنما هي عِظامٌ مُجْتَمِعَةٌ . وأما العَرَجَاءُ الْبَيْنُ عَرَجُهَا ، فهي التي بها عَرَجٌ فَاحِشٌ ، وذلك يَمْنَعُهَا مِنَ اللَّحَاقِ بِالْعَنَمِ ، فَيَسْبِقُهَا إِلَى الْكَلَأِ ، فَيَرَعِيتهُ ، لا تُدْرِكُهَا ، فَيَنْقُصُ لَحْمُهَا ، فَإِنْ كَانَ عَرَجًا يَسِيرًا لَا يُفْضِي بِهَا إِلَى ذَلِكَ ، أَجْزَأَتْ . وَأَمَّا الْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ : هي التي [ ١٢١/٣ ظ ] لَا يَرَجِي بُرُؤُهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ قِيَمَتَهَا وَلَحْمَهَا نَقْصًا كَثِيرًا . وقال القاضى : هي الجَرْبَاءُ ؛ لِأَنَّ الْجَرْبَ إِذَا كَثُرَ يَهْزُلُ وَيُفْسِدُ اللَّحْمَ . وهذا قولُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : والذى فى الْحَدِيثِ : « الْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا » . وهو الذى يَبِينُ أَثَرَهُ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ لَحْمَهَا وَيُفْسِدُهُ . وهذا أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ ، والقاضى ؛ لِأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْمُطْلَقِ ، وَتَخْصِيسٌ لِلْعُمُومِ بِلا ذَلِيلٍ ،

وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . قلتُ : لو نُقِلَ الْخِلَافُ الَّذِى فى العَوْرَةِ ، التى عليها بَيَاضٌ أَذْهَبَ الضَّوْءَ فَقَطْ ، إِلَى الْعَمِيَاءِ ، لَكَانَ مُتَجَهًّا .

قوله : ولا تُجْزئُ العَرَجَاءُ الْبَيْنُ ظَلْعُهَا ، فلا تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ مَعَ الْعَنَمِ . لا تُجْزئُ العَرَجَاءُ ، قَوْلًا وَاحِدًا فى الْجُمْلَةِ . ثم اختلفوا فى مِقْدَارِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وهى التى لا تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ مَعَ الْعَنَمِ ، وَمُشَارَكِهِمْ فى الْعَلْفِ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فى « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وقيل : هى التى لا تَقْدِرُ أَنْ تَتَّبَعَ الْعَنَمَ إِلَى الْمُنْحَرِ . قال أَبُو بَكْرٍ ، والقاضى : هى التى لا تُطِيقُ أَنْ تَبْلُغَ الْمَسْكَ ، فَإِنْ كَانَتْ تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى مَوْضِعِ الذُّبْعِ ، أَجْزَأَتْ . وقال فى « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) فى الأصل : « لحم » .

(٢) فى : المغنى ٣٧٠/١٣ .

والْمَعْنَى يَقْتَضِي الْعُمُومَ ، كَمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ «إِن كَانَ الْمَرَضُ الظَّاهِرُ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَيَنْقُصُهُ ، فَلَا مَعْنَى لِلْخُصُوصِ مَعَ عُمُومِ اللَّفْظِ»<sup>(١)</sup> وَالْمَعْنَى . وَأَمَّا الْعَضْبُ فَهُوَ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الْقَرْنِ أَوِ الْأُذُنِ ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ النَّحْجِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : تُجْزَى مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَمَّارٍ ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ قَرْنُهَا يَدْمَى لَمْ تُجْزَى ، وَإِلَّا أُجْزَأَتْ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا تُجْزَى مَا ذَهَبَ ثُلُثُ أُذُنِهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ : إِذَا ذَهَبَتْ الْأُذُنُ كُلُّهَا لَمْ تُجْزَى ، وَإِنْ ذَهَبَ يَسِيرٌ ، جَازَ . وَاجْتَبَاهُ أَبَانُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : «أَرْبَعٌ لَا تُجْزَوْنَ فِي الْأَضَاحِي» . يُدَلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهَا يُجْزَى ، وَلَأنَّ فِي حَدِيثِ

الإِنصَافِ وَ «التَّلْخِيسِ» ، وَ «التَّرْغِيبِ» : هِيَ الَّتِي لَا تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ مَعَ جَنْسِهَا . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَبِيرَةَ لَا تُجْزَى . وَذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» . قَوْلُهُ : وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا . سَوَاءٌ كَانَتْ بِجَرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ «التَّلْخِيسِ» ، وَ «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ «الْحَاوِثَيْنِ» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي «التَّلْخِيسِ» ، وَ «الْمَحَرَّرِ» ، وَ «الْفُرُوعِ» : وَمَا بِهِ مَرَضٌ مُفْسِدٌ لِلْحَمِّ كَجَرَبَاءَ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ ، وَالشَّيْرَازِيُّ فِي «الْإِيضَاحِ» : هِيَ الَّتِي لَا يُرْجَى بُرُؤُهَا . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ الْبَنَّا ، وَغَيْرُهُمْ : الْمَرِيضَةُ هِيَ الْجَرَبَاءُ . وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا امْتِلَاءَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، لِأَنَّ الْمَرَضَ

الشرح الكبير

البراء ، عن عُبَيْدِ بْنِ قَيْوَرٍ ، قال : قلت للبراء : فَإِنِّي أَكْرَهُ التَّقْصَمَ مِنَ الْقَرْنِ وَالذَّنْبِ . قال : أَكْرَهُ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ ، وَلَا تُضَيِّقْ عَلَى النَّاسِ . وَلَأنَّ الْمَقْصُودَ اللَّحْمَ ، وَهَذَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ . قال قَتَادَةُ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، الْعَضْبُ النُّصْفُ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهٗ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا مَنْطُوقٌ يُقَدِّمُ عَلَى الْمَفْهُومِ .

**فصل : وَلَا تُجْزِئُ الْعَمِيَاءُ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَوْرَةِ نَبِيَّةٌ عَلَى الْعَمِيَاءِ ،**

الإصناف

مَخْصُوصٌ بِالْجَرْبِ . وَهُوَ أَوَّلَى ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِلأَوَّلِ .

قوله : وَالْعَضْبَاءُ ؛ وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَأَشْهُرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ،

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَضْبَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . الْمَجْتَبَى ١٩١/٧ ، ١٩٢ . وَابْنُ مَاجَهٗ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يُضْحَى بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهٗ ١٠٥٠/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٨٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الضَّحِيَّةِ بَعْضُهَا الْقَرْنُ وَالْأُذُنَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضَاحِي . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ / ٣٠٣ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ١ / ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٥٠ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٨٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَقَابِلَةِ وَهِيَ مَا قَطَعَ طَرَفَ أُذُنِهَا ، وَبَابِ الْمَدَائِرَةِ وَهِيَ مَا قَطَعَ مِنْ مُؤَخَّرِ أُذُنِهَا ، وَبَابِ الْحِرْقَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَحْرِقُ أُذُنَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . الْمَجْتَبَى ٧ / ١٩٠ ، ١٩١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْأَضَاحِي ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضَاحِي . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ . وَابْنُ مَاجَهٗ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يُضْحَى بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهٗ ٢ / ١٠٥٠ .

وَتُكْرَهُ الْمَعِيَّةُ الْأُذُنِ بِخَرْقٍ أَوْ شَقٍّ أَوْ قَطْعٍ لِأَقْلٍ مِنَ النَّصْفِ .

المقنع

الشرح الكبير ولا تُجْزَى ، وإن لم يَكُنْ عَمَاهَا بَيْنًا ؛ لِأَنَّ الْعَمَى يَمْنَعُ مَشْيَهَا مَعَ الْعَنَمِ . وَمُشَارَ كَتَفِهَا فِي الْعَلْفِ . وَلَا تُجْزَى مَا قُطِعَ مِنْهَا غَضْوً ، كَالْأَلْيَةِ وَالْأَطْبَاءِ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَا تَجُوزُ الْعَجْفَاءُ ، وَلَا الْحَدَاءُ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . هِيَ الَّتِي قَدْ بَيَسَ ضَرْعُهَا . وَلِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ مِنْ ذَهَابِ شَحْمَةِ الْعَيْنِ .

**فصل :** ( وَتُكْرَهُ الْمَعِيَّةُ الْأُذُنِ بِخَرْقٍ أَوْ شَقٍّ أَوْ قَطْعٍ لِأَقْلٍ مِنَ النَّصْفِ ) لِمَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَلَا نَضْحِيَ بِمُقَابِلَةٍ ، وَلَا مُدَابَرَةٍ ، وَلَا شُرْقَاءَ ،

وغيرهما . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، هِيَ الَّتِي ذَهَبَ ثُلُثُ قَرْيَتِهَا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، النَّصْفُ فَأَكْثَرُ . وَذَكَرَ الْخَلَّالُ ، أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ نِصْفَهُ أَوْ أَكْثَرَ لَا يُجْزَى . وَقِيلَ : فَوْقَ الثُّلُثِ لَا يُجْزَى . قَالَه الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » . وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً . وَكَوْنُ الْعَضْبَاءِ لَا تُجْزَى ، مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ؛ يَجُوزُ أَغْضَبُ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ فِي صِحَّةِ الْحَبْرِ نَظْرًا ، وَالْمَعْنَى يَفْتَضِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقَرْنَ لَا يُؤْكَلُ ، وَالْأُذُنُ لَا يُقْصَدُ أَكْلُهَا غَايَا ، ثُمَّ هِيَ كَقَطْعِ الذَّنْبِ ، وَأَوَّلَى بِالْإِجْرَاءِ . قُلْتُ : هَذَا الْاِخْتِمَالُ هُوَ الصَّوَابُ .

قوله : وَتُكْرَهُ الْمَعِيَّةُ الْأُذُنِ بِخَرْقٍ أَوْ شَقٍّ أَوْ قَطْعٍ لِأَقْلٍ مِنَ النَّصْفِ . وكذا

(١) الأطباء : حملات الضرع .

الشرح الكبير

ولا خرقاء . قال زهير : قلت لأبي إسحاق : ما المُقابلة ؟ قال : تُقطع [ ١٢٢/٣ ] طَرَفُ الأُذُنِ . قلت : فما المدابرة ؟ قال : تُقطع من مؤخر الأُذُنِ . قلت : فما الخرقاء ؟ قال : شقُّ الأُذُنِ . قلت : فما الشرقاء ؟ قال : تُشقُّ أذُنُها للسَّمة . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وقال القاضي : الخرقاء ، التي قد انثقت أذُنُها ، والشرقاء ، التي تُشقُّ أذُنُها ويَبْقَى كالشاختين<sup>(٢)</sup> . وهذا نَهْيٌ تَنْزِيهِ . ويحصلُ الإجزاء بها ؛ لأنَّ اشتراطَ السَّلامةِ مِنْ ذلك يشقُّ ،

الأقلُّ مِنَ الثُّلُثِ . وهو المذهب ، وعليه أَكثَرُ الأصحابِ . ونقله الجماعةُ في أَقلِّ مِنَ الثُّلُثِ ، وفي الخرق والشَّقِّ . وتقدّمُ روايةُ بَعْدَمَ إجزاء ما ذهبَ ثُلُثُ أذُنِها أو قَرْنِها . وقولُ : لا يُجزئُ ما ذهبَ منه أَكثَرُ مِنَ الثُّلُثِ . واختارَ صاحبُ « الإرشاد » ، أَنَّهُ لا يُجزئُ ما ذهبَ منه أَقلُّ مِنْ ثُلُثِ أذُنِها أو قَرْنِها ، ولا المَعِيَّةُ بخرقٍ أو شقٍّ ؛ لقولِ على رَضِيَ اللهُ عنه : لا يَصْحَى بِمُقابِلَةٍ ؛ وهى ما قُطِعَ شَيْءٌ مِنْ مُقَدِّمِ أذُنِها ، ولا بِمُدابِرَةٍ ؛ وهى ما كانَ ذلك مِنْ خَلْفِ أذُنِها ، ولا شَرْقَاءَ ؛ وهى ما شَقَّ الكَيُّ أذُنَها ، ولا خَرْقَاءَ ؛ وهى مائِقَبُ الكَيِّ أذُنَها . وحملَه الأصحابُ على نَهْيِ التَّنْزِيهِ .

فوائد ، الأولى ، ذَكَرَ جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ، أَنَّ الهَتْمَاءَ لا تُجزئُ . قال في « التَّلْخِصِ » : لم أَعثرُ لأصحابنا [ ١٤٤/٢ ] فيها بشيءٍ ، وقياسُ المذهبِ أَنُّها لا تُجزئُ . وجزمَ بَعْدَمَ الإجزاءِ في « الرَّعائِيَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الْفائِقِ » ، و « النُّظْمِ » ، و « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، و « الزَّرَكِيَّيْنِ » ، وغيرِهِمْ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تُجزئُ في أَصَحِّ الوُجْهَيْنِ . إِذَا عَلِمْتَ ذلك ، فَالْهَتْمَاءُ ؛ هِىَ

(١) انظر التخرُّج السابق .

(٢) في م : « كالشاختين » والشاخت : الدقيق الضامر من غير هزال .

وَتُجْزَى الْجَمَاءُ وَالبَتْرَاءُ وَالْخَصِيُّ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا تُجْزَى الْجَمَاءُ .

المنع

ولا يكاد يوجد سالك من هذا كله . وذكر ابن أبي موسى في « الإرشاد » أنها لا تُجْزَى ؛ لظاهر الحديث . والجُمهور على خلاف هذا ؛ للمشقة .

الشرح الكبير

١٣٤٦ - مسألة : ( وتُجْزَى الْجَمَاءُ وَالبَتْرَاءُ وَالْخَصِيُّ . وقال

ابن حَامِدٍ : لَا تُجْزَى الْجَمَاءُ ) تُجْزَى الْجَمَاءُ ، وهى التى لم يُخلَق لها

التى ذَهَبَتْ ثَنَائُهَا مِنْ أَصْلِهَا . قَالَه فى « التَّرْغِيبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ،  
و « الْبُلْغَةِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وغيرهم . وقال الشَّيْخُ تَقِىُّ  
الدِّينِ : هى التى سَقَطَ بَعْضُ أَشْنَائِهَا . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فى « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
و « التَّلْخِصِ » ، و « التَّرْغِيبِ » ، و « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « الزُّرْكِيَّ » :  
لَا تُجْزَى الْقَصْمَاءُ<sup>(١)</sup> ؛ وهى التى انْكَسَرَ عِلَافُ قَرْيَها . الثَّالِثَةُ ، لَوْ قُطِعَ مِنَ الْآلِيَةِ  
دُونَ الثَّلَثِ ، فَنَقَلَ جَعْفَرُ فِيهَا ، لَا بَأْسَ بِهِ . وَنَقَلَ هَارُونُ ، كُلُّ مَا فى الْأُذُنِ وَغَيْرِهِ  
مِنَ الشَّاةِ دُونَ النُّصْفِ لَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ الْخَلَّالُ : رَوَى هَارُونُ وَحْتَبَلُ فى الْآلِيَةِ ،  
مَا كَانَ دُونَ النُّصْفِ أَيْضًا . قَالَ : فَهَذِهِ رُخْصَةٌ فى الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا ، وَاخْتِيَارُ أُنَى  
عَبْدِ اللَّهِ ، لَا بَأْسَ بِكُلِّ نَقْصٍ دُونَ النُّصْفِ ، وَعَلَيْهِ أُعْتِمِدُ . قَالَ : وَرَوَى الْجَمَاعَةُ  
التَّشْدِيدَ فى الْعَيْنِ ، وَأَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً . الرَّابِعَةُ ، الْجَدَاءُ ، وَالْجَذَبَاءُ ؛ وهى التى  
شَابَ وَنَشَفَ ضَرْعُهَا وَجَفَّ ، لَا تُجْزَى . قَالَه فى « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
و « التَّلْخِصِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِصِ » ،  
وغيرهم .

الإصناف

قوله : وَتُجْزَى الْجَمَاءُ وَالبَتْرَاءُ وَالْخَصِيُّ . أَمَّا الْجَمَاءُ ؛ وهى التى لَا قَرْنَ لها ،  
على الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : هى التى انْكَسَرَ كُلُّ قَرْيَها . قَالَه فى « الرُّعَايَةِ » . وَقَالَ

(١) فى النسخ : « العصماء » . وللصواب ما أثبتناه ، لأن « العصماء » بالعين هى بيضاء اليدين .

قَرْنٌ ، والصَّمْعَاءُ ، وهى الصَّغِيرَةُ الأُذُنِ ، والبَتْرَاءُ ، وهى التى لا ذَنْبَ لها ، سواءَ كان خِلْقَةً أو مَقْطُوعًا . وَمَنْ لم يَرِ بالبَتْرَاءِ بَأْسًا ابْنُ عَمَرَ ، وسَعِيدُ ابْنِ المُسَيَّبِ ، والحَسَنُ ، وسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، والشَّحْبِيُّ . وَكَرِهَ اللَّيْثُ أَنْ يُصَحَّحَ بالبَتْرَاءِ مَا فَوْقَ الْقَبْضَةِ . وقال ابْنُ حَامِدٍ : لا تُجْزَى الْجَمَاءُ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَ أَكْثَرِ مَنْ نَصِفَ الْقَرْنَ يَمْنَعُ ، فَذَهَابُ جَمِيعِهِ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ مَا مَنَعَ مِنْهُ الْعَوْرُ مَنَعَ مِنْهُ الْعَمَى ، فَكَذَلِكَ مَا مَنَعَ مِنَ الْعَضْبِ يَمْنَعُ مِنْهُ كَوْنُهُ أَجَمًّا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا تَقْصُّ لا يَنْقُصُ اللَّحْمَ ، ولا يُخْلُ بِالْمَقْصُودِ ، ولم يَرِدْ بِهِ نَهْيٌ ، فَوَجَبَ أَنْ يُجْزَى ؛ وَفَارَقَ الْعَضْبَ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ ، وَهُوَ غَيْبٌ ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا دَمِيَ وَالْمَ الشَّاةُ ، فَيَكُونُ كَمَرَضِهَا ، وَيُقْبَحُ مَنَظَرُهَا ، بِخِلَافِ الْأَجَمِّ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَرَضٍ وَلَا غَيْبٍ . وما كان كَامِلَ الْخِلْقَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ ؛

ابْنُ الْبَنَّا : هى التى لم يُخْلَقْ لها قَرْنٌ ولا أُذُنٌ ، فَتُجْزَى ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . الْإِنْصَافُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِى . وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْبَنَّا فِي « خِصَالِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبِّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وقال ابْنُ حَامِدٍ : لا تُجْزَى الْجَمَاءُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَأَظْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ .

فَائِدَةٌ : لو خُلِقَتْ بِلَا أُذُنٍ ، فَهِيَ كَالْجَمَاءِ . قَالَ فِي « الرُّوضَةِ » : وَقُطِعَ فِي « الرُّعَايَةِ » بِالْأَجْزَاءِ . وَأَمَّا الْبَتْرَاءُ ، وهى التى لا ذَنْبَ لها ، فَتُجْزَى ، على الصَّحِيحِ

فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ<sup>(١)</sup> ، وقال : « خَيْرُ الْأَضْحِيَةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ »<sup>(٢)</sup> .

الشرح الكبير

**فصل : وَيُجْزَى الْحَصِيُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مُوجُوعَيْنِ<sup>(٣)</sup> . وَالْوَجْأُ رَضُّ الْحُصْيَتَيْنِ ، وَمَا قُطِعَتْ حُصْيَتَاهُ أَوْ سُلَّتَا فِي**

الإنصاف

مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : لَا تُجْزَى . نَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا يُضْحَى بِأُتْرَ ، وَلَا بِنَاقِصَةِ الْخَلْقِ . وَقَطَعَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَالْحَقُّ الْمُصْنَفُ ، وَالشَّارِحُ بِالْبَثْرَاءِ ، مَا قُطِعَ ذَنْبُهَا . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ فِي « التَّلْخِيسِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : هِيَ الْمَثْوَرَةُ الذَّنْبِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَالبَثْرَاءُ ، الْمَقْطُوعَةُ الذَّنْبِ . وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي لَا ذَنْبَ لَهَا خِلْقَةً . وَأَمَّا الْحَصِيُّ ؛ وَهُوَ الَّذِي قُطِعَتْ حُصْيَتَاهُ ، أَوْ سُلَّتَا فَقَطْ ، فَجَزَمَ الْمُصْنَفُ ، أَنَّهُ يُجْزَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ لَوْ رُضَّتْ حُصْيَتَاهُ أَيضًا . وَلَوْ كَانَ خَصِيًّا مَجْبُوبًا ،

(١) ق ٢ م : « كحيل » .

وأخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء ما يستحب من الأضاحي ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٣/٦ .  
والنسائي ، في : باب الكبش ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا سلمة بن شبيب ... ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٧/٦ .  
وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

(٣) تقدم تحريجه في صفحة ٣٣١ .



وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى ، فَيُطْعَمُهَا بِالْحَرَبَةِ فِي  
الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ ، وَيَذْبَحُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ .

مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ الْخَصِيَّ إِذَا هَابَ غَضَبُ غَيْرِ مُسْتَطَابٍ ، يَطِيبُ اللَّحْمُ يَذْهَابُهُ  
وَيَسْمَنُ . قَالَ الشَّعْبِيُّ : مَا زَادَ فِي لَحْمِهِ وَشَحْمِهِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ .  
وَبِهَذَا قَالَ الْحُسَيْنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،  
وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

١٣٤٧ - مسألة : ( وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى ،  
فَيُطْعَمُهَا بِالْحَرَبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ ، وَيَذْبَحُ الْبَقَرِ  
وَالْغَنَمِ ) السُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ كَمَا ذَكَرَ . وَمِمَّنْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،  
وَأِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : يُسْتَحَبُّ وَهِيَ بَارِكَةٌ . وَجَوَزَ

فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى ، نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،  
و « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَغَيْرِهِمْ : وَيُجْزَى الْخَصِيُّ غَيْرَ الْمَجْبُوبِ . وَقِيلَ :  
يُجْزَى . جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْبَنَّا فِي « الْخِصَالِ » ، وَفَسَّرَ الْخَصِيَّ بِمَقْطُوعِ الذَّكَرِ .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

فَاللَّهْ : قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ ، أَنَّ الْحَمْلَ  
لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ . وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : الْحَامِلُ لَا تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ،  
فَكَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ ؟ فَقَالَ : الْقَصْدُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ اللَّحْمُ ، وَالْحَمْلُ يَنْقُصُ اللَّحْمَ ،  
وَالْقَصْدُ مِنَ الزَّكَاةِ الدَّرُّ وَالتَّنْسُلُ ، وَالْحَامِلُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْحَاتِلِ ، فَأُجْزَأَتْ .  
قَوْلُهُ : وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

الثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ كِلَا الْأَمْرَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى زِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ لِيَنْحَرَهَا ، فَقَالَ : ائْتِئْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً ، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ [ ١٢٢/٣ ط ] عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى ، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا . وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُنْحَرُ قَائِمَةً . وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً ﴾<sup>(٥)</sup> أَي قِيَامًا . وَكَيْفَمَا نَحَرَ أَجْزَاهُ . قَالَ أَحْمَدُ : وَيَنْحَرُ الْإِبِلَ مَعْقُولَةً عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمٍ ، فَإِنْ خَشِيَ عَلَيْهَا أَنْ تُنْفِرَ أَنَاخَهَا . وَيَذْبَحُ الْبَقَرَ وَالْعَنَمَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾<sup>(٦)</sup> . وَرَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ<sup>(٧)</sup> . فَإِنْ ذَبَحَ مَا يُنْحَرُ ، أَوْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ ، جَازَ ، وَأَبِيحَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحَلَّ

الأَصْحَابِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، يَفْعَلُ كَيْفَ شَاءَ ، بَارَكَةَ وَقَائِمَةً .

- (١) أخرجه البخاري ، في : باب نحر الإبل مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٠ . ومسلم ، في : باب نحر البدن قيامًا مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٦ .
- كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ . والدارمي ، في : باب في نحر البدن قيامًا ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٢ / ٦٦ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٣٩ .
- (٢) في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ .
- (٣) في م : ٥ سابط .
- (٤) سورة الحج ٣٦ .
- (٥) سورة البقرة ٦٧ .
- (٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣١ .

وَيَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ . المفتع

الذَّبْحِ ، ولأنَّ النبي ﷺ قال : « مَا أَتَهَرَ الدَّمَّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ فَكُلْ » <sup>(٢)</sup> . وقد رَوَى عن أحمد أنه تَوَقَّفَ فِي أَكْلِ الْبَعِيرِ إِذَا ذَبَحَ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

١٣٤٨ - مسألة : ( وَيَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ) يُسْتَحَبُّ تَوَجُّهُ الذَّابِحِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَأَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ يَقُولُ : « بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . وَإِنْ قَالَ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَحَسَنٌ ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ عُرْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

فَالْتَمَذَ : قَوْلُهُ : وَيَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ . الإصناف  
يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا أَنْ يُوجَّهَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَابْنُ أَبِي الْمَعْجَرِ فِي « مُصَنَّفِهِ » : عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُسَمَّى ، وَيُكَبَّرُ حِينَ يُحْرِكُ يَدَهُ بِالْقَطْعِ . وَنَصَّ أَحْمَدُ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَقُولُ :

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قسمة الغنم ، وباب من عدل عشرة ، من كتاب الشركة ، وفي : باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ، وباب ما أتهر الدم ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٨١/٣ ، ١٨٦ ، ٩١/٤ ، ١١٨/٧ ، ١١٩ . وأبو داود ، في : باب في الذبيحة بالمرءة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩١/٢ ، ٩٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذكاة بالقصب وغويه ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذى ٢٨٦/٦ . والنسائي ، في : باب النهي عن الذبح بالطفر ، وباب في الذبح بالسِّن ، وباب المغلظة التي لا يقدر على أخذها ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٩/٧ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب ما يذكي به ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ ، ١٤٢٠ ، ١٤٠/٤ .

ذَبَحَ يَوْمَ الْعِيدِ كَبْشَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا : « وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي  
فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ خَافِئًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي  
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ  
الْمُسْلِمِينَ . بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّهِ » .  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّسْمِيَةِ ، أَوْ وَجَّهَ الذَّبِيحَةَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ،  
تَرَكَ الْأَفْضَلَ ، وَأَجْزَاهُ . هَذَا قَوْلُ الْقَاسِمِ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَكَرِهَ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ سِيرِينَ الْأَكْلَ مِنَ الذَّبِيحَةِ  
إِذَا وَجَّهْتُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ  
دَلِيلٌ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي وَمِنْ فُلَانٍ . بَعْدَ قَوْلِهِ : اللَّهُمَّ هَذَا  
مِنْكَ وَلَكَ . فَحَسَنٌ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكْرَهُ أَنْ  
يَذْكُرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَهْلُ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ  
ﷺ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ لَا يُعْرَجُ عَلَى خِلَافِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ  
يَقُولَ عَمَّنْ ، فَإِنَّ النِّيَّةَ تُجْزَى بِغَيْرِ خِلَافٍ .

اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَيَقُولُ  
إِذَا ذَبَحَ : « وَجَّهْتُ وَجْهِي » إِلَى قَوْلِهِ : « وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤٣ .

(٢) سورة البقرة ١٧٣ .

(٣) في : باب استحباب الضحية ... من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٧/٣ . وانظر تخرجه =

وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، فَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ ، <sup>المقنع</sup> فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، اسْتَحِبَّ أَنْ يَشْهَدَهَا .

١٣٤٩ - مسألة : ( وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، اسْتَحِبَّ أَنْ يَشْهَدَهَا ) يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ ، فَلَا يَلِيهَا غَيْرُ أَهْلِ الْقُرْبَةِ . فَإِنْ اسْتَنَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا ، أَجْزَأَتْ مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبْنِ تَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . [ ١٢٣/٣ ] وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ ؛ عَلِيٌّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ . قَالَ جَابِرٌ : لَا يَذْبَحُ النَّسْلُ إِلَّا مُسْلِمٌ . لِأَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الشُّحُومَ تُحْرَمُ عَلَيْنَا مِمَّا يَذْبَحُونَهُ ، عَلَى رِوَايَةٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِثْلَافِهِ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةَ ثَالِثَةَ ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَمْ يُنَحَرْ ، وَإِلَّا أَجْزَأُ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى ، أَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ ذَبْحُ غَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ ، جَازَ لَهُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْكَافِرُ مَا كَانَ قُرْبَةً لِلْمُسْلِمِ ،

تنبيه : فَأَفَادَنَا الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، بِقَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ . <sup>الإنصاف</sup> جَوَّازُ ذَبْحِ الْكِتَابِيِّ لَهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَعَامَّةُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي

= الحديث السابق .

(١) لم نجده .

كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاظِرِ ، وَلَا تُسَلِّمُ تَحْرِيمَ الشُّحُومِ عَلَيْنَا يَذْبَحُهُمْ ،  
وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَذْبَحَهَا الْمُسْلِمُ ؛ لِيُخْرِجَ  
مِنَ الْخِلَافِ . وَذَبَحُهَا بِيَدِهِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ  
أَمْلَحَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا <sup>(١)</sup> .  
وَوَحَرَ الْبَدَنَاتِ السَّتَّ بِيَدِهِ <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup> وَنَحَرَ فِي الْبُذْنِ <sup>(٤)</sup> الَّتِي سَاقَهَا فِي حَجَّتِهِ

« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، [ ١٥ / ٢ ] وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ،  
وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ  
الذَّهَبِ » . وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » .  
وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، فِي غَيْرِ الْإِبِلِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » .  
وَعَنهُ ، لَا يُجْزَى ذَبْحُهُ . وَعَنهُ ، لَا يُجْزَى ذَبْحُهُ لِلْإِبِلِ خَاصَّةً . جَزَمَ بِهِ فِي  
« الْوَجِيزِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْإِرْشَادِ » .  
وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ زَيْدٌ ، وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَالَ الشَّرِيفُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ،  
فِي « خِلَافِهِمَا » : جَوَازُ ذَبْحِ الْكِتَابِيِّ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ : الشُّحُومُ الْمُحَرَّمَةُ  
عَلَى الْيَهُودِ لَا تُحَرَّمُ عَلَيْنَا . زَادَ الشَّرِيفُ ، أَوْ عَلَى كِتَابِيِّ نَصْرَانِيٍّ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ :  
وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ مَحَلَّ الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى الْقَوْلِ بِحُلِّ الشُّحُومِ ، وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا بِتَحْرِيمِ  
الشُّحُومِ ، فَلَا يَلِي الْيَهُودُ . بَلَا نِزَاعَ .

قوله : وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ ، كَانَ أَفْضَلَ . بَلَا نِزَاعَ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ،  
اسْتَحَبَّ أَنْ يُوَكَّلَ فِي الذَّبْحِ ، وَيَشْهَدَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : إِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٥ .

(٣ - ٣) سقط من النسخ ، وأثبتناها من المعنى ٣٨٩/١٣ .

وَوَقْتُ الذَّبْحِ يَوْمَ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ قَدْرِهَا ، إِلَى آخِرِ يَوْمَيْنِ الْمُتَعَمَّقِ [ ٧٧ ط ] مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ <sup>(١)</sup> . وَلَئِنْ فَعَلَهُ قُرْبَةً ، وَتَوَلَّى الْقُرْبَةَ بِنَفْسِهِ أَوَّلَى مِنْ الْأَسْتِنَابَةِ فِيهَا ، وَالْأَسْتِنَابَةُ جَائِزَةٌ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَابَ مَنْ نَحَرَ مَا بَقِيَ مِنْ بُذْنِهِ . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَذْبَحْهَا بِيَدِهِ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَحْضُرَ ذَبْحَهَا ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ : « وَاحْضُرُوهَا إِذَا ذَبَحْتُمْ ، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكُمْ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دِمَهِهَا » . وَرُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ : « احْضُرِي أَضْحِيَّتِكَ يُغْفَرُ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دِمَهِهَا » <sup>(٢)</sup> .

١٣٥٠ - مسألة : ( وَوَقْتُ الذَّبْحِ يَوْمَ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ قَدْرِهَا ، إِلَى آخِرِ يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ) الْكَلَامُ فِي وَقْتِ الذَّبْحِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛

عَجَزَ عَنِ الذَّبْحِ ، أَمْسَكَ بِيَدِهِ السَّكِينِ حَالَ الْإِمْرَارِ ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَلْيَشْهَدْهَا . الْإِنْصَافِ وَجَزَمَ بِهِ الزُّرْكَاشِيُّ وَغَيْرُهُ . وَإِذَا وَكَّلَ فِي الذَّبْحِ ، اعْتَبِرَتِ النِّيَّةُ مِنَ الْمُوَكَّلِ إِذَنْ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُعَيَّنَةً ، لَا تَسْمِيَةَ الْمُضْحَى عَنْهُ . وَقَالَ فِي « الْمُفْرَدَاتِ » : تُعْتَبَرُ فِيهَا النِّيَّةُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَإِنْ وَكَّلَ فِي الذَّكَاءِ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ ، نَوَى عَنْهَا أَوْ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَوَّضَ إِلَيْهِ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ، وَتَكْفِي نِيَّةِ الْوَكِيلِ وَحْدَهُ ، فَمَنْ أَرَادَ الذَّكَاءَ ، نَوَى إِذَنْ . انْتَهَى .

قوله : وَوَقْتُ الذَّبْحِ يَوْمَ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ قَدْرِهَا . ظَاهِرُهُ هَذَا أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ

(١) تقدم تخريجه من حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب فضل الضحايا ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٨/٤ . والبيهقي ،

في : باب ما يستحب من ذبح النسيكة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٢٣٩/٥ .

أَوَّلُهُ ، وَآخِرُهُ ، وَعُمُومُ وَقْتِهِ أَوْ خُصُوصُوه . أَمَّا أَوَّلُهُ ، فظَاهِرُ كَلَامِهِ هُنَا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَمَضَى قَدْرُ الصَّلَاةِ الثَّامَةِ ، فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الذَّبْحِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ نَفْسُ الصَّلَاةِ ، لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى مِمَّنْ يُصَلِّي الْعِيدَ وَغَيْرِهِمْ . وَهَذَا قَوْلُ الْخَرَقِيِّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : مِقْدَارُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّرِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ آخِرُهَا بِالْوَقْتِ ، فَتَعَلَّقَ أَوَّلُهَا بِهِ ، كَالصَّيَامِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ جَوَازِ التَّضَحِّيَةِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمِصْرِ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَخُطْبَتِهِ . وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ كُلِّ مَوْضِعٍ يُصَلِّي فِيهِ الْعِيدَ . رَوَى نَحْنُو هَذَا عَنِ الْحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِمَا رَوَى جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ،

وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَمَضَى قَدْرُ الصَّلَاةِ ، فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الذَّبْحِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ فَعْلُ ذَلِكَ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى مِمَّنْ يُصَلِّي الْعِيدَ وَغَيْرِهِمْ . قَالَهُ الشَّارِحُ . وَقَالَ ابْنُ مُنْجَى ، فِي « شَرْحِهِ » : أَمَّا وَقْتُ الذَّبْحِ ، فظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، إِذَا مَضَى أَحَدُ أَمْرَيْنِ ؛ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ ، أَوْ قَدْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ بِلَفْظِ « أَوْ » وَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَنْ تَقَامُ صَلَاةُ الْعِيدِ فِي مَوْضِعٍ ذَبَحَهُ ، أَوْ لَمْ تَقَمْ . انْتَهَى . وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ وَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَقَطْ ، فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى مِمَّنْ يُصَلِّي . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ ، كَالشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَأَبِي الْخَطَّابِ فِي « خِلَافَيْهِمَا » ، وَابْنِ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَالشَّيْخَازِيِّ ، وَابْنِ الْبَنَّا فِي « الْخِصَالِ » ، وَالْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَابْنِ عِبْدُوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،



الشرح الكبير

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى »<sup>(١)</sup> . وعن البراء ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وظاهرُ هذا اغْتِبَارُ نَفْسِ الصَّلَاةِ . فَإِنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ [ ١٢٣/٣ ط ] وَقَبْلَ الْخُطْبَةِ ، أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ الْمَنْعَ عَلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بغيرِهِ ، وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، فَلَا تَكُونُ شَرْطًا . وهذا قولُ الثَّوْرِيِّ . وهو الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِمُوافَقَةِ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ . فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى ، فَأَوَّلُ الْوَقْتِ فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ بَعْدَ حُلِّ الصَّلَاةِ ، فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ .

و « التَّظْمِر » ، و « الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِمْ . فَلَوْ سَبَقَتْ صَلَاةُ إِمَامٍ فِي الْبَلَدِ ، جَازَ الذَّبْحُ . وَعَنْهُ ، وَقْتُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَةِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ : وَقْتُهُ قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَةِ . فَلَمْ يَشْتَرِطِ الْفِعْلَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، ذَكَرَهَا فِي « الرُّوْضَةِ » . وَقِيلَ : لَا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : فليُعيد على اسم الله ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٨/٧ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٢/٣ . والنسائي ، في : باب ذبح الناس بالمصل ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ١٨٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب النبي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة ، من كتاب الأضاحي ١٠٥٣/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الأكل يوم النحر ، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ، وباب كلام الإمام الناس ... ، من كتاب العيدين ، وفي : باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢١/٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ١٣٢/٧ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٣/٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الخطبة يوم العيد ، وباب حث الإمام الناس على الصدقة ، من كتاب العيدين ، وفي : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦/٧ .

وظاهر ما ذكره شيخنا في كتاب «المُقْنَع» أَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ الصَّلَاةِ بَعْدَ جُلِّ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي حَقِّهِمْ تُعْتَبَرُ ، فَوَجَبَ الْاِغْتِبَارُ بِقَدْرِهَا . وَقَالَ عَطَاءٌ : وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَكَانَ وَقْتُهَا ، كَسَائِرِ الْيَوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ وَقْتُهَا فِي حَقِّ أَهْلِ الْمِصْرِ بَعْدَ إِشْرَاقِ الشَّمْسِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ وَقْتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، كَصَّلَاةِ الْعِيدِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَظُنُّ بِأَهْلِ الْمِصْرِ ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمِصْرِ ، لَمْ يَجْزِ الذَّبْحُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ عِنْدَ مَنْ اِعْتَبَرَ نَفْسَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا جَيِّدٌ تَسْقُطُ ، فَكَأَنَّهُ قَدْ صَلَّى . وَسَوَاءٌ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، لَعُذْرٍ أَوْ غَيْرِ عُدْرٍ . فَأَمَّا الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، فَيَجُوزُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَلِأَنَّ الْوَقْتَ قَدْ دَخَلَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا مِنْ أَثْنَائِهِ ، فَلَمْ تُعْتَبَرْ فِيهِ صَلَاةٌ وَلَا غَيْرُهَا . فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمُصَلَّى ، وَاسْتَخْلَفَ مَنْ

يُجْزِي الذَّبْحَ قَبْلَ الْإِمَامِ . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقِيلَ : ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِلَدِّ الْإِمَامِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «عُيُونِ الْمَسَائِلِ» ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ» ؛ فَقَالَ : وَعَنْهُ ، إِذَا صَحَّحَ الْإِمَامُ فِي بَلَدِهِ صَحَّحُوا . انْتَهَى . قُلْتُ : وَهَذَا مُتَعَيَّنٌ .

تَبَيَّنَ : تَابَعَ الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي عِبَارَتِهِ هَذَا أَبَا الْخَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَعِبَارَتَهُ فِي «الْمَذْهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَ«تَحْرِيدِ الْعِنَايَةِ» ، وَغَيْرِهِمْ ، كَذَلِكَ . فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ هَذَا وَمَنْ تَابَعَهُ الْمُصَنِّفُ وَتَابَعَ الْمُصَنِّفُ مُوَافِقٌ لِلْمَذْهَبِ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : بَعْدَ الصَّلَاةِ . يَعْنِي فِي حَقِّ مَنْ يُصَلِّيْهَا . وَقَوْلُهُ : أَوْ قَدَرُهَا . فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ . وَتَكُونُ «أَوْ» فِي كَلَامِهِ

صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ، فَمَتَى صَلَّى فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ جَازَ الذَّبْحُ ؛ لَوْ جُودَ الصَّلَاةِ الَّتِي يَسْقُطُ بِهَا الْفَرَضُ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ . وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَ

لِلتَّقْسِيمِ ، لَا لِلتَّخْيِيرِ ، وَلِهَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لَمْ يَحْكُ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » هَذَا الْقَوْلَ ، وَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَيْهِ . وَقَدْ قَالَ فِي التَّنْظِيمِ : وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، أَوْ بَعْدَ قَدْرِهَا لَمْ يُمْضَلْ . وَكَذَا قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَغَيْرِهِمَا . فَعَايَةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِضْمَارٌ مَعْلُومٌ ، وَهُوَ كَثِيرٌ مُسْتَعْمَلٌ ؛ إِذْ يُبْعَدُ جَدًّا أَنْ يَأْتِيَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ وَافَقَهُ بِمَا يُخَالِفُ كَلَامَ الْأَصْحَابِ . لَكِنَّ صَاحِبَ « الرَّعَايَةِ » حَكَاهُ قَوْلًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَوَهَّمَ ذَلِكَ ، فَحَكَاهُ قَوْلًا .

فَانْدَ : حُكْمُ أَهْلِ الْقُرَى ، الَّذِينَ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِمْ ، وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ ، كَأَصْحَابِ الطُّنْبِ وَالْحَرَكَاتِ وَغَيْرِهِمْ ، فِي وَقْتِ الذَّبْحِ ، حُكْمُ أَهْلِ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ الَّذِينَ يُصَلُّونَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . فَإِنْ قُلْنَا : وَقْتُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي حَقِّهِمْ . فَقَدَرُهَا فِي حَقِّ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ . وَإِنْ قُلْنَا : بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ . فَقَدَرُهَا كَذَلِكَ فِي حَقِّهِمْ . وَإِنْ قُلْنَا مَعَ ذَلِكَ : ذَبْحُ الْإِمَامِ . اعْتَبِرَ قَدْرُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْمَذْهَبَ فِي ذَلِكَ ، فَكَذَا الْمَذْهَبُ هُنَا . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، [ ١٥٠ / ٢ ] وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ الزُّرْكَاشِيُّ : عَامَّةُ أَصْحَابِ الْقَاضِي عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : هُوَ كَغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » : فَأَمَّا أَهْلُ الْقُرَى ، الَّذِينَ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِمْ لِقِلَّتِهِمْ ، وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ ، فَأَوَّلُ وَقْتِهِمْ ذَلِكَ الْوَقْتُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ ، أَنْ يَمُضِيَ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ بِمِقْدَارِ ذَلِكَ . وَقَالَ فِي « الْفَاتِحِ » ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الْخِلَافَ فِي أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى : وَهُوَ

الشرح الكبير قبل الإمام ، فإن فعل أجزأه . وقال ابن أبي موسى : لا تُجزئُه . ويروى عن مالك . والصحيح أنها تُجزئُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ .

وَقْتُ لِأَهْلِ الْبَرِّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . والثاني ، مقدارُه . وقال في « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ . وقيل : أو قَدْرُهَا لِأَهْلِ الْبَرِّ . وقال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَقْتُهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أو قَدْرُهَا لِأَهْلِ الْبَرِّ . وقيل : وغيرهم . وقال في « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » : لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَخُطْبَتِهِ . قال الزُّرْكَاشِيُّ : وهو ظاهرُ كلامِ أبي محمدٍ . يغني به المُصَنَّفُ في « الْمُعْنَى » . قلتُ : قطع به في « الْكَافِي » .

تنبيه : أطلق المُصَنَّفُ ، وأكثرُ الأصحابِ ، قَدْرَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ . فقال الزُّرْكَاشِيُّ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرَ ذَلِكَ بِمُتَوَسِّطِ النَّاسِ . وأبو محمدٍ اعتبرَ قَدْرَ صَلَاةٍ وَخُطْبَةٍ تَامَتَيْنِ فِي أَخْفَ مَا يَكُونُ .

فوائد : منها ، إذا لم يُصلِّ الإمامُ في المِضَرِّ ، لم يُجزِ الذَّبْحُ حتى تزولَ الشَّمْسُ ، عندَ مَنْ اعتَبَرَ نَفْسَ الصَّلَاةِ ، فإذا زالتْ جازَ . على الصحيحِ مِنَ المَذْهَبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقطع به في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » . وقُدِّمه في « الْفُرُوعِ » وغيره . وقال ابنُ عَقِيلٍ : الذَّبْحُ يَتَّبِعُ الصَّلَاةَ قَضَاءً ، كما يَتَّبِعُهَا أَدَاءً ، ما لم يُؤَخَّرْ عن أيامِ الذَّبْحِ ، فَيَتَّبِعُ الْوَقْتَ ضَرُورَةً . ومنها ، حُكْمُ الْهَذْيِ الْمَنْدُورِ فِي وَقْتِ الذَّبْحِ ، حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ فيما تقدم . وتقدمَ وَقْتُ ذَبْحِ فِدْيَةِ الْأَذَى وَالْبُئْسِ وَغَرِهَا ، في أواخرِ بابِ الْفِدْيَةِ ، وتقدمَ وَقْتُ ذَبْحِ دَمِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ، في بابِ الْإِحْرَامِ ، بعدَ قولِهِ : ويجبُ على الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمٌ نُسْلُكٍ . ومنها ، لو ذبح قبلَ وَقْتِ الذَّبْحِ ، لم يُجزئُه ، وله أنْ يَفْعَلَ به ما شاء . على الصحيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقيل : هو كالْأَضْحِيَّةِ ، وعليه بذلُ الواجبِ .

الشرح الكبير

**فصل :** الثاني في آخر وقت الذبح ، وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، فتكون أيام النحر ثلاثة ؛ يوم النحر ويومان بعده . وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأنس ، رضي الله عنهم . قال أحمد : أيام النحر ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ . وفي رواية قال : خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ . ولم يذكر أنسا . وإليه ذهب مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة . وروى عن علي ، رضي الله عنه : آخره آخر أيام التشريق . وبه قال عطاء ، والحسن ، والشافعي ؛ لأنه روى عن جبير بن مطعم ، أن النبي ﷺ قال : « أيام منى كلها منحر »<sup>(١)</sup> . ولأنها أيام تكبير وإفطار ، فكانت محلًا للنحر ، كالأولين<sup>(٢)</sup> . وقال ابن سيرين : لا يجوز إلا في يوم النحر خاصة ؛ لأنها وظيفة عيد ، فاختصت بيوم العيد ، كالصلاة وأداء الفطرة يوم الفطر . وقال سعيد بن جبير ، وجابر بن زيد كقول ابن سيرين في أهل الأمصار ، وكقولنا في أهل منى . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعطاء بن يسار : تجوز

قوله : إلى آخر يومين من أيام التشريق . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقال في « الإيضاح » : آخره آخر يوم من أيام التشريق . واختار ابن عبدوس في « تذكيرته » ، أن آخره آخر اليوم الثالث من أيام التشريق . واختاره الشيخ تقي الدين . قاله في « الاختيارات » ، وحزم به ابن رزين في « نهايته » . والظاهر أنه مراد صاحب « الإيضاح » ، فإن كلامه

(١) تقدم تخريجه في ١٩٤/٨ .

(٢) في م : الأولين .

التَّضَحِّيَّةُ إِلَى هِلَالِ الْمُحَرَّمِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَمَامَةَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [ ١٢٤/٣ ] يَشْتَرِي أَضْحِيَّتَهُ ، فَيُسَمُّهَا ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ ذِي الْحِجَّةِ ، فَيُضَحِّيَ بِهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ عَجِيبٌ . وَقَالَ : أَيَّامُ الْأَضْحَى الَّتِي أُجْمِعَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضْحَى فَوْقَ ثَلَاثٍ <sup>(٢)</sup> . وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ فِي وَقْتٍ لَا يَجُوزُ ادِّخَارُ الْأَضْحِيَّةِ إِلَيْهِ ، وَلَأنَّ الْيَوْمَ الرَّابِعَ لَا يَجِبُ الرَّمْيُ فِيهِ ، فَلَمْ تَجْزِ التَّضَحِّيَّةُ فِيهِ ، كَالْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَلَأنَّه قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ إِلَّا رِوَايَةً عَنْ عَلِيٍّ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِثْلُ مَذْهَبِنَا ، وَحَدِيثُهُمْ إِنَّمَا هُوَ : « وَمِنِّي كُلُّهَا مَنْتَحَرٌ » . وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَيَّامِ ، وَالتَّكْثِيرُ أَعْمٌ مِنَ الذَّبْحِ ، وَكَذَلِكَ الْإِفْطَارُ ، بِذَلِيلِ أَوَّلِ يَوْمِ النَّحْرِ .

الإنصاف مُحْتَمِلٌ .

**فائدة :** أَفْضَلُ وَقْتِ الذَّبْحِ ، أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ وَقْتِهِ ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ . قُلْتُ : وَأَفْضَلُ

- (١) لم نجده في : « مسنده » ، وأخرجه البخاري ، في : باب في أضحية النبي ﷺ بكشين ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ١٣٠/٧ . وعزاه في الفتح ١٠/١٠ إلى أبي نعيم في المستخرج من طريق أحمد .
- (٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ١٣٤ / ٧ . ومسلم ، في : باب بيان ما كان النبي عن أكل لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٦٠ . وأبو داود ، في : باب في حبس لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٩٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٦ / ٣٠٨ . والنسائي ، في : باب النبي عن الأكل من لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ٧ / ٢٠٥ . والدارمي ، في : باب في لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢ / ٧٨ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . للموطأ ٢ / ٤٨٤ .
- والإمام أحمد ، في : للسند ٢ / ٩ ، ١٦ ، ٣٤ ، ٣٧ .

وَلَا تُجْزَى فِي لَيْلَتَيْهِمَا ، فِي قَوْلِ الْخَرَقِيِّ . وَقَالَ غَيْرُهُ : يُجْزَى .  
المقنع

١٣٥١ - مسألة : ( وَلَا تُجْزَى فِي لَيْلَتَيْهِمَا ، فِي قَوْلِ الْخَرَقِيِّ . وقال  
غَيْرُهُ : يُجْزَى ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الذَّبْحِ فِي لَيْلَتَيِ يَوْمِي  
التَّشْرِيقِ ، فَعَنَهُ ، لَا يُجْزَى . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي رِوَايَةِ  
الْأَثَرِمِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَذَكُّرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ  
مَعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الذَّبْحِ بِاللَّيْلِ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ لَيْلٌ يَجُوزُ الذَّبْحُ فِيهِ ،  
فَأَشْبَهَ لَيْلَةَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَأَنَّ اللَّيْلَ تَتَعَدَّرُ فِيهِ تَفْرِقَةُ اللَّحْمِ فِي الْغَالِبِ ،  
وَلَا يَفْرُقُ طَرِيًّا ، فَيَقُوتُ بَعْضُ الْمَقْصُودِ ؛ وَلِهَذَا قَالُوا : يُكْرَهُ الذَّبْحُ فِيهِ .  
فَعَلِيَ هَذَا إِنْ ذَبَحَ لَيْلًا لَمْ يُجْزَئِهِ عَنِ الْوَاجِبِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا ، فَذَبَحَهَا  
لَيْلًا ، كَانَتْ شَاةَ لَحْمٍ ، وَلَمْ تَكُنْ أَضْحِيَّةً ، فَإِنْ فَرَّقَهَا حَصَلَتِ الْقَرَبَةُ  
بَتَفْرِيقِهَا لَا بِذَبْحِهَا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الذَّبْحَ يَجُوزُ لَيْلًا . اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا

الْيَوْمَ الْأَوَّلُ ، عَقِبَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ وَذَبَحَ الْإِمَامُ ، إِنْ كَانَ .  
الإنصاف

قوله : وَلَا يُجْزَى فِي لَيْلَتَيْهِمَا ، فِي قَوْلِ الْخَرَقِيِّ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . نَصَّ  
عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ . وَاخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْخَلَّالُ . قَالَ : وَهِيَ رِوَايَةُ  
الْجَمَاعَةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِبْضَاحِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » .  
وَقَالَ غَيْرُهُ : يُجْزَى . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ  
الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا

(١) سورة الحج ٢٨ .

(٢) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير ، من حديث ابن عباس . جمع الزوائد ٢٣/٤ ، وقال : فيه سليمان بن  
أبي سلمة الخبائري وهو متروك .

فَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ ، ذَبَحَ الْوَاجِبَ قَضَاءً ، وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ .

الْمُتَأَخِّرُونَ . وبه قال الشافعي ، وإسحاق ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ؛ لأنَّ اللَّيْلَ زَمَنٌ يَصِحُّ فِيهِ الرَّمْيُ ، فَأُشْبِهَ النَّهَارَ ، وَلأنَّ اللَّيْلَ دَاخِلٌ فِي مُدَّةِ الذَّبْحِ ، فَجَازَ الذَّبْحُ فِيهِ ، كَالْأَيَّامِ .

١٣٥٢ - مسألة : ( فَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ ، ذَبَحَ الْوَاجِبَ قَضَاءً ، وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ ) إِذَا فَاتَ وَقْتُ الذَّبْحِ ، ذَبَحَ الْوَاجِبَ قَضَاءً ، وَصَنَعَ بِهِ مَا يَصْنَعُ بِالْمَذْبُوحِ فِي وَقْتِهِ ، لِأَنَّ حُكْمَ الْقَضَاءِ حُكْمُ الْأَدَاءِ . فَأَمَّا التَّطَوُّعُ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهِ ، فَإِنْ فَرَّقَ لَحْمَهَا كَانَتْ الْقُرْبَةُ بِذَلِكَ ذَوْنُ الذَّبْحِ ؛ لِأَنَّهَا شَاءُ لَحْمٍ وَلَيْسَتْ أَضْحِيَّةً . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُسَلِّمُهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ وَلَا يَذْبَحُهَا ، فَإِنْ ذَبَحَهَا فَرَّقَ لَحْمَهَا ، وَعَلَيْهِ أَرَشُ مَا نَقَصَهَا الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ قَدْ سَقَطَ بِقَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَالْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ . وَلَنَا ، أَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْأَضْحِيَّةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِقَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَتَفَرِيقَةِ اللَّحْمِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْوَقْتِ ، ثُمَّ خَرَجَ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا ، فَرَّقَهَا بَعْدَ

الْمُتَأَخِّرُونَ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » .

فائدة : قَالَ ابْنُ النَّبَّاتِ فِي « خِصَالِهِ » : يُكْرَهُ ذَبْحُ الْهَدَايَا وَالضُّحَايَا لَيْلًا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ ، وَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمَيْنِ الْآخِرَيْنِ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْكِرَاهَةُ لَيْلًا مُطْلَقًا . قَوْلُهُ : فَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ ، ذَبَحَ الْوَاجِبَ قَضَاءً ، وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ . فَإِذَا ذَبَحَ الْوَاجِبَ ، كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ أَضْحِيَّةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ



الشرح الكبير

ذلك . وهذا فارق الوقوف والرمي ، ولأن الأضحية لا تسقط بفواتها ، بخلاف ذلك . فإن ضلَّت الأضحية التي وجبت بإيجابها لها ، أو سرقت بغير تفریط منه ، فلا ضمان عليه ؛ لأنها أمانة في يده ، فإن عادت بعد الوقت ذبحها ، على ما ذكرناه .

**فصل :** فإن ذبحها قبل وقتها ، لم تُجزئ ، وعليه بدلها إن كانت واجبة بنذر أو تعيين ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى »<sup>(١)</sup> . ولأنها نسيكة واجبة ذبحها قبل وقتها ، فلزمه بدلها ، كالهدي إذا ذبحه قبل محله . ويجب أن يكون بدلها مثلها أو خيرا منها ؛ لأنه أثقلها ، فإن كانت غير واجبة ، فهي شاة لحم ، ولا بدل عليه ، إلا أن يشاء ؛ لأنه قصد التطوع فأفسده ، فلم يجب عليه بدله ، كما لو خرج بصدقة تطوع فدفعها إلى غير مستحقها . فعل هذا ، يُحمل الحديث على النذوب ، أو على ما إذا كانت واجبة . والشاة المذبوحة شاة لحم كما وصفها النبي ﷺ ، ومعناه : يصنع بها ما شاء ، كشاة ذبحها للحمها ، لا لغير ذلك ؛ لأنها إن كانت واجبة فقد لزمه إبدالها وذبح ما يقوم مقامها ، فخرجت هذه عن كونها واجبة ، كالهدي الواجب إذا عطب دون محله ، وإن كانت تطوعا فقد أخرجهما بذبحه إياها عن القرية ، فبقيت مجرد شاة لحم . ويحتمل أن يكون حكمها حكم الأضحية ،

الأصحاب . وقال في « التبصرة » : يكون لحما يتصدق به ، لأضحية في الأصح . الإنصاف

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٦٣ .

وَيَتَعَيَّنُ الْهَدْيُ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ تَقْلِيدِهِ وَإِشْعَارِهِ مَعَ النَّيَّةِ .  
وَالْأَضْحِيَّةُ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ . وَلَوْ نَوَى حَالَ الشِّرَاءِ ، لَمْ تَتَعَيَّنْ  
بِذَلِكَ .

كَالْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْهَدْيِ عَلَى رِوَايَةٍ ، وَيَكُونُ  
مَعْنَى قَوْلِهِ : « شَاةٌ لَحْمٌ » . يَعْنِي أَنَّهَا تُفَارِقُهَا فِي فَضْلِهَا وَثَوَابِهَا خَاصَّةً  
دُونَ مَا يُصْنَعُ بِهَا .

١٣٥٣ - مسألة : ( وَيَتَعَيَّنُ الْهَدْيُ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ تَقْلِيدِهِ ،  
أَوْ إِشْعَارِهِ مَعَ النَّيَّةِ . وَالْأَضْحِيَّةُ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ . وَلَوْ نَوَى حَالَ  
الشِّرَاءِ ، لَمْ تَتَعَيَّنْ بِذَلِكَ ) يَتَعَيَّنُ الْهَدْيُ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ تَقْلِيدِهِ ،  
أَوْ إِشْعَارِهِ مَعَ النَّيَّةِ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَ النَّيَّةِ  
يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ ، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ ، كَمَنْ بَنَى مَسْجِدًا  
وَأَذِنَ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ الْأَضْحِيَّةُ تَتَعَيَّنُ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ .  
فَتَصِيرُ وَاجِبَةً بِذَلِكَ ، كَمَا يَتَقَيَّدُ الْعَبْدُ بِقَوْلِ سَيِّدِهِ : هَذَا حُرٌّ . وَلَا يَتَعَيَّنُ  
بِالنَّيَّةِ . هَذَا مَقْصُودُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا اشْتَرَاهَا بِنَيَّْةِ  
الْأَضْحِيَّةِ صَارَتْ أَضْحِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِشِرَاءِ أَضْحِيَّةٍ ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِالنَّيَّةِ

قوله : وَيَتَعَيَّنُ الْهَدْيُ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ تَقْلِيدِهِ وَإِشْعَارِهِ مَعَ النَّيَّةِ .  
وَالْأَضْحِيَّةُ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : هَذَا لَحْمٌ . وَنَحْوُهُ مِنْ أَلْفَاظِ النَّذْرِ .  
هَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي  
« الْكَافِي » : إِنْ قُلَّهْ أَوْ أَشْعَرَهُ ، وَجَبَ ، كَمَا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا وَأَذِنَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ .  
وَلَمْ يَذْكُرِ النَّيَّةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : خَالَفَ أَبُو

وَقَعَتْ عَنْهُ ، كَالْوَكِيلِ . قَالَ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ ، وَأَبُو الْحَارِثِ ، كَمَا يَتَعَيَّنُ الْهَدْيُ بِالْإِشْعَارِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِزَالَهُ مِلْكٌ عَلَى وَجْهِ الْقَرْيَةِ ، فَلَمْ تُؤَثَّرْ فِيهِ النَّيَّةُ الْمُقَارِنَةُ لِلشِّرَاءِ ، كَالْعِتْقِ [ ١٢٥/٣ ] وَالْوَقْفِ ، وَيُفَارِقُ الْبَيْعَ ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ جَعْلُهُ لِمَوْكَلِّهِ بَعْدَ إِيقَاعِهِ ، وَهَهُنَا بَعْدَ الشِّرَاءِ يُمْكِنُهُ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً .

**فصل :** فَإِنْ عَيَّنَهَا وَهِيَ نَاقِصَةٌ نَقْصًا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا ، كَمَا لَوْ نَذَرَ ذَبْحَهَا ، وَلَئِنْ إِيْجَابَهَا كَنَذَرَ هَدْيٍ مِنْ غَيْرِ بِهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ ، يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضْحَا حِي » <sup>(١)</sup> . الْحَدِيثُ . وَلَكِنَّهُ يَذْبَحُهَا

مُحَمَّدُ الْأَصْحَابُ ؛ فَقَالَ بِوُجُوبِهِ جَازِمًا بِهِ . <sup>(٢)</sup> وَقَالَ : لَا يُتَابَعُ الْمُصَنَّفُ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ <sup>(٣)</sup> . وَقَطَعَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْقَوْلِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « تَذْكِرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَقِيلَ : أَوْ بِالنِّيَّةِ فَقَطْ . وَقِيلَ : مَعَ تَقْلِيدٍ وَإِشْعَارٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ سَهْوٌ . يَعْنِي قَوْلُهُ : وَقِيلَ : أَوْ بِالنِّيَّةِ فَقَطْ . إِذْ ظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، فَلَا [ ١٦/٢ ] يَتَعَيَّنُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ مَعَ النِّيَّةِ ، عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وَلَا بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ وَأَضْحِيَّةٌ . وَهُوَ كَمَا قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ؛ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ أَحْسَنُ لَأَنِّي الْخَطَّابِ ، وَيَأْتِي قَرِيبًا ، وَلَمْ يَذْكُرْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤٦ .

(٢) (٢ - ٢) زيادة من : ١ .

وإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا ، إِلَّا أَنْ يُبَدَّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا .

الشرح الكبير

ويُثَابُّ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ مِنْهَا ، كَمَا يُثَابُّ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ هَذِيًّا ، وَكَمَا لَوْ أُعْتِقَ عَنْ كُفَّارَتِهِ عَبْدًا لَا يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ هَهُنَا لَا يَلْزَمُهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهَا مَا يُوجِبُهَا ، فَإِنْ زَالَ عَيْبُهَا الْمَانِعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ ، كَبَرِّ الْمَرِيضَةِ وَالْعَرَجَاءِ ، وَزَوَالِ الْهُزَالِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : تُجْزَى فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَا تُجْزَى ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِحَالِ إِبْجَابِهَا ، وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا كَانَتْ لِلْمَسَاكِينِ ، كَمَا أَنَّهَا لَوْ نَقَصَتْ بَعْدَ إِبْجَابِهَا ، كَانَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَمْنَعُ كَوْنُهَا أُضْحِيَّةً . وَلَنَا ، أَنَّهَا أُضْحِيَّةٌ يُجْزَى مِثْلُهَا ، فَأُجْزَأَتْ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُوجِبْهَا إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ عَيْبِهَا .

١٣٥٤ - مسألة : ( وَإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا ، إِلَّا أَنْ يُبَدَّلَهَا

الإنصاف

لَفْظَةً « فَقَط » فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَلَا فِي غَيْرِهَا . وَقَالَ فِي « الْمُوجِزِ » ، وَ « التَّبَصُّرَةِ » : إِذَا أَوْجَبَهَا بِلَفْظِ الذَّبْحِ ، نَحْوُ : اللَّهُ عَلَى ذَبْحِهَا . لَزِمَهُ ذَبْحُهَا وَتَفْرِيقُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : لَوْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى ذَبْحِ هَذِهِ الشَّاةِ ، ثُمَّ أَتَلَفَهَا ، ضَمِنَهَا ؛ لِبَقَاءِ الْمُسْتَحَقِّ لَهَا .

قَوْلُهُ : وَلَوْ نَوَى حَالَ الشَّرَاءِ ، لَمْ يَتَعَيَّنْ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَتَعَيَّنُ بِالشَّرَاءِ مَعَ النِّيَّةِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَيَّنَ الْهَدْيُ وَالْأُضْحِيَّةُ بِالنِّيَّةِ . كَمَا تَقَدَّمَ .

قَوْلُهُ : وَإِذَا تَعَيَّنَتْ ، لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا ، إِلَّا أَنْ يُبَدَّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا . قَدَّمَ

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : لَا يَجُوزُ أَيْضًا .

المقنع

الشرح الكبير

بخيرٍ منها . وقال أبو الحطَّابِ : لَا يَجُوزُ أَيْضًا ( إِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجُزْ يَبْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا . وقال القاضي : يَجُوزُ أَنْ يَبْعَهَا وَيَشْتَرِيَ خَيْرًا مِنْهَا . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وهو قولُ عطاءٍ ، ومُجاهِدٍ ، وأبي حنيفة ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ فِي حَاجَتِهِ مِائَةَ بَدَنَةٍ ، وَقَدِمَ عَلَى مِنَ الِيمَنِ فَأَشْرَكَهُ فِي بُدْنِهِ . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . والاشْتِرَاءُ الذَّنْوَعُ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ ، وَلأنَّه يَجُوزُ إِبْدَالُهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا ، وَالْإِبْدَالُ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ . وَلنا ، أَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ ذَبْحُهَا ، فَلَمْ يَجُزْ يَبْعُهَا ، كَمَا لَوْ نَذَرَ ذَبْحَهَا بِعَيْنِهَا ، وَلأنَّه جَعَلَهَا لِلَّهِ ، فَلَمْ يَجُزْ يَبْعُهَا ، كَالْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا جَازَ إِبْدَالُهَا بِجَنْسِهَا ؛ لِأنَّه لَمْ يَزَلِ الْحَقُّ فِيهَا عَنْ جَنْسِهَا ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ إِلَى خَيْرٍ

المُصَنَّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّ الْهَدْيَ وَالْأَضْحِيَّةَ إِذَا تَعَيَّنَا ، لَمْ يَجُزْ يَبْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا ، وَلَا إِبْدَالُهَا إِلَّا بِخَيْرٍ مِنْهَا . وهو أحدُ الأقوالِ . اختاره الخِرَقِيُّ ، وصاحبُ « الْمُتَخَبِّ » ، والمُصَنَّفُ ، والشارحُ ، وابنُ عَبْدِوسٍ . في « تَذَكُّرَتِهِ » ، وغيرُهم . قال في « الْمُحَرَّرِ » : فَإِنْ نَذَرَهَا ابْتِدَاءً بِعَيْنِهَا ، لَمْ يَجُزْ إِبْدَالُهَا إِلَّا بِخَيْرٍ مِنْهَا . انتهى . وقطع في « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » بِجَوَازِ إِبْدَالِهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا . وقال : نَصُّ عَلَيْهِ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِ وَشِرَاءُ خَيْرٍ مِنْهُ . نقله الجماعةُ عن أَحْمَدَ ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قال في « الْهِدَايَةِ » : اخْتَارَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا . قال في « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قال الزُّرْكَاشِيُّ : عَلَيْهِ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ . قال في « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ يُضْحِي دُونَ غَيْرِهِ . قال ابنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » : إِنْ بَاعَهَا بِشَرْطٍ أَنْ يُضْحِيَ

(١) تقدم ترجمته في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

الشرح الكبير منها ، فكان في المعنى ضمُّ زيادةٍ إليها ، وقد جازَ إبدالُ المُصَحِّفِ ، ولم يُجْزَ بَيْعُهُ . وأما الحديثُ فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَشْرَكَ عَلِيًّا فِيهَا قَبْلَ إِيجَابِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ إِشْرَاكَه فِيهَا بِمَعْنَى أَنَّ عَلِيًّا جَاءَ يُبْذِنُ ، فَاشْتَرَكَ فِي الْجَمِيعِ ، فَكَانَ بِمَعْنَى الْإِبْدَالِ ، لَا بِمَعْنَى الْبَيْعِ . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الشَّرَكَةُ فِي ثَوَابِهَا وَأَجْرِهَا . فَأَمَّا إِبْدَالُهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا ، فَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ، أَنَّهُ يُجْزَى عَنْهُ ، وَفِي الْأَضْحِيَّةِ إِذَا هَلَكَتْ ، أَوْ (١) ذَبَحَهَا فَسَرَقَتْ ، لَا بَدَلَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ [ ١٢٥/٣ ط ] كَانَ مِلْكُهُ مَا زَالَ عَنْهَا ، لِزِمَةِ بَدَلِهَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، وَلِمَا ذَكَّرْنَا فِي عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهَا . وَهَذَا

الإنصاف بها، صحَّ بَيْعُهُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَالْأَفْرَوَاتِيانِ. انْتَهَى. وَعَنْهُ، أَنَّ مِلْكَهُ يَزُولُ بِالتَّعْيِينِ مُطْلَقًا، فَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا وَلَا غَيْرُهُ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ «خِلَافِهِ الصَّغِيرِ» . وَاسْتَشْهَدَ فِي «الْهِدَايَةِ» بِمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ تَشْهَدُ لِذَلِكَ . فَعَلِيَ هَذَا ، لَوْ عَيَّنَهُ ثُمَّ عَلِمَ عَيَّنَهُ ، لَمْ يَمْلِكِ الرَّدُّ ، وَيَمْلِكُهُ عَلَى الْأَوَّلِ . وَعَلَيْهِمَا ، إِنْ أَخَذَ أَرْشَهُ ، فَهَلْ هُوَ لَهُ ، أَوْ هُوَ كَزَائِدٍ عَنِ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَدَّمَ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ «الشَّرْحِ» ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الزَّائِدِ عَنِ قِيَمَةِ الْأَضْحِيَّةِ . وَقَدَّمَ فِي «الرُّعَايَةِ» ، أَنَّهُ لَهُ . وَقِيلَ : بَلِ لِلْفُقَرَاءِ . وَقِيلَ : بَلِ يَشْتَرِي لَهُمْ بِهِ شَاةً ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَسَهْمًا مِنْ بَدَنَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَلَحْمًا . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَذَكَرَ فِي «الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى» وَجْهًا ، أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي أَضْحِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ كَهَذِي . قَالَ : وَهُوَ سَهْوٌ .

(١) ق : م : ١٠١ .

مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَلَأنَّهُ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَمْ يَجْزُ إِبْدَالُهَا ، كَالْوَقْفِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ تَأَوَّلْنَاهُ عَلَى مَعْنَى الْإِبْدَالِ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ ؛ لِاتِّفَاقِنَا عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهَا وَهَبِهَا ، وَلَأنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْعَيْنِ إِلَى خَيْرٍ مِنْهَا مِنْ جِنْسِهَا ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ حَقَّةً فِي الزَّكَاةِ ، وَلَأنَّ التَّدْوَرَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَصُولِهَا فِي الْفُرُوضِ ، وَفِي الْفُرُوضِ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْبَدَلِ فِي الزَّكَاةِ ، فَكَذَلِكَ فِي التَّدْوَرِ . وَقَوْلُهُ : قَدْ زَالَ مِلْكُهُ . مَمْنُوعٌ ، بَلْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ غَيَّرَ الْوَاجِبَ فِي ذِمَّتِهِ ، فَعَطَبَ أَوْ تَعَيَّبَ ، كَانَ لَهُ اسْتِزْجَاعُهُ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ لَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ ، كَالْوَقْفِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِبْدَالِ وَالْبَيْعِ ، أَنَّ الْإِبْدَالَ لَا يُزِيلُ الْحَقَّ الْمُتَعَلِّقَ بِهَا مِنْ جِنْسِهَا ، وَالْبَدْلَ قَائِمَ مَقَامِهَا ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تَزُلْ فِي الْمَعْنَى . وَقَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا . يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَدْوْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَقْوِيَتْ جُزْءٌ مِنْهَا ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَأَثْلَانِهِ . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَيُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا بِمِثْلِهَا ، لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِبْدَالِهَا بِمِثْلِهَا احْتِمَالَانِ ؛

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَوْ بَانَ مُسْتَحَقًّا بَعْدَ تَعَيُّنِهِ ، لَزِمَهُ بِذَلِكَ . نَقَلَهُ عَلَى بْنِ سَعِيدٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ كَأَرْشِ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي « الْفَاتِي » : يَجُوزُ إِبْدَالُ اللَّحْمِ بِخَيْرٍ مِنْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي . الثَّالِثَةُ ، لَوْ أَتَلَفَ الْأَصْحِيَّةُ مُتَلَفٌ ، وَأَخِذَتْ مِنْهُ الْقِيَمَةُ ، أَوْ بَاعَهَا مَنْ أَوْجَبَهَا ، ثُمَّ اشْتَرَى بِالْقِيَمَةِ أَوْ الثَّمَنِ مِثْلَهَا ، فَهَلْ تَصِيرُ مُتَعَيَّنَةً بِمَجَرَّدِ الشَّرَاءِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى وَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الْحَادِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ » . وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الرَّهْنِ وَالْوَقْفِ .

المفنع وَلَهُ رُكُوبُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، مَا لَمْ يَضُرَّ بِهَا .

الشرح الكبير

أحدهما ، لا يجوز ؛ لذلك . والثاني ، يجوز ؛ لأنه لا ينقص مما وجب عليه شيء . ولنا ، أنه يُعَيَّرُ<sup>(١)</sup> ما وجب عليه لغير فائدة ، فلم يجوز ، كأبدالها بدونها .

**فصل :** وإذا عتيتها ثم مات وعليه دين ، لم يجوز بيعها فيه ، سواء كان له وفاء أو لم يكن . وبه قال أبو ثور . ويشبهه مذهب الشافعي . وقال الأوزاعي : ثباغ إذا لم يكن لدينه وفاء إلا منها . وقال مالك : إن تشاجر الورثة فيها باعوها . ولنا ، أنه تعين ذبحها ، فلم تبع في دينه ، كما لو كان حيا . إذا ثبت هذا ، فإن ورثته يقومون مقامه في الأكل والصدقة والهديّة ؛ لأنهم يقومون مقام موروثهم فيما له وعليه .

١٣٥٥ - مسألة : ( وله رُكُوبُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، ما لم يضر بها ) قال

الإنصاف

تبيين ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : إلا بخير منه . أنه لا يجوز بيعه . وهو الصحيح من المذهب ، سواء كان في الهدي أو الأضحية ، وسواء كان في الإبدال أو الشراء . نص عليه . وقدمه في « الرعاية الكبرى » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، ونصره ، و « الفائق » ، و « الفروع » . وقيل : يجوز بيعه . نص عليه . قال الإمام أحمد : ما لم يكن أهزل . وهما احتمالان للقاضي . وأطلقهما في « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » ، و « الزركشي » . الثاني ، مفهوم قوله : وله رُكُوبُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ . أنه لا يجوز عند عديمها . وهو صحيح ، وهو المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في « الرعاية

(١) في النسخ : « يعتر » .



أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ : لا يَرْكَبُهَا إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ . وهو قولُ الشافعي ، وابنِ المُنْذِرِ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « اركبها بالمَعْرُوفِ إِذَا أُلْجِئْتَ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأنَّه تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ لِلْمَسَاكِينِ ، فلم يَجُزْ رُكُوبُهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، كِمَلِكِهِمْ . وَإِنَّمَا جُوزَ نَاهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ؛ لِلْحَدِيثِ . فَإِنْ نَقَصَهَا الرُّكُوبُ ، ضَمِنَ النِّقْصَ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ غَيْرُهُ . فَأَمَّا رُكُوبُهَا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لا يَجُوزُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « اركبها » . فقال : يا رسولَ اللهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فقال : « اركبها ، وَبَيْتُكَ » . فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

الْكِبْرَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعِنَهُ ، يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِهَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » .

فَوَالِد ؛ إِحْدَاهَا ، يَضْمَنُ نَقْصَهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَظَاهِرُ

(١) في : باب في ركوب البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٨ .  
كما أخرجه مسلم ؛ في : باب جواز ركوب البدنة المهداة ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦١ / ٢ . والنسائي ؛ في : باب ركوب البدنة بالمعروف ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٣٩ / ٥ .  
(٢) أخرجه البخاري ؛ في : باب ركوب البدن ... من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٥ .  
ومسلم ؛ في : باب جواز ركوب البدنة ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٠ / ٢ .  
كما أخرجه أبو داود ؛ في : باب في ركوب البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٨ .  
والترمذي ؛ في : باب ما جاء في ركوب البدنة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٤٥ . وإلزام مالك ؛ في : باب ما يجوز من الهدى ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٧٧ .

وَأَنَّ وَلَدَتْ ، ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا . وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا .

١٣٥٦ - مسألة : ( وَإِنَّ وَلَدَتْ ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا ، وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا [ ١٢٦/٣ ] فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا ) إِذَا عَيَّنَ أَضْحِيَّةً ، فَوَلَدَتْ ، فَحُكْمُ وَلَدِهَا حُكْمُهَا ، سَوَاءٌ كَانَ حَمَلًا حَالِ الثَّعْيَيْنِ ، أَوْ حَدَثَ بَعْدَهُ . وبهذا قال الشافعي . وعن أبي حنيفة : لَا يَذْبَحُهُ ، وَيَدْفَعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ حَيًّا ، فَإِنْ ذَبَحَهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ مَذْبُوحًا ، وَأُرْشَ مَا نَقَصَهُ الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ثَمَائِهَا ، فَيَلْزَمُهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى صِفَتِهِ ، كَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا . وَأَنَّ اسْتِحْقَاقَ وَلَدِهَا حُكْمَ ثَبَتٍ لِلْوَلَدِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ مِنَ الْأُمِّ ، فَثَبَتَ لَهُ مَا ثَبَتَ لَهَا ، كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ ، وَالْمُدْبَّرَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَذْبَحُهُ كَمَا ذَبَحَهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَضْحِيَّةً عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ لِأُمِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ وَقْتِ ذَبْحِ أُمِّهِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْ آخِرِ الْوَقْتِ ، كَأُمِّهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْبَقَرَةَ لِأَضْحَى بِهَا ، وَإِنِّهَا وَضَعَتْ هَذَا الْعِجْلَ ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا تَحْلِبُهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ تَيْسِيرِ وَلَدِهَا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَضْحَى ، فَادْبَحْهَا وَلَدَهَا عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُمُ <sup>(١)</sup> .

« الْفُصُول » وَغَيْرِهِ ، يَضْمَنُ إِنْ رَكِبَهَا بَعْدَ الضَّرُورَةِ وَنَقَصَ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : وَإِنَّ وَلَدَتْ ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا . بِلَا نِزَاعٍ . وَسَوَاءٌ عَيَّنَهَا حَامِلًا ، أَوْ حَدَثَ الْحَمْلُ

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَلَدِ الْأَضْحَى وَلِبَنِهَا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكَبْرَى

الشرح الكبير

**فصل :** وَوَلَدَ الْهَدْيَةِ بِمَنْزِلَتِهَا أَيْضًا ، كَوَلَدَ الْأُضْحِيَّةِ إِنْ أَمَكَنَّ سَوْقُهُ ، وَإِلَّا حَمَلَهُ عَلَى ظَهَرِهَا ، وَسَفَاهُ مِنْ لَبَنِهَا ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ سَوْقُهُ وَلَا حَمَلَهُ ، صَنَعَ بِهِ مَا يَصْنَعُ بِالْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا عَيْنُهُ ابْتِدَاءً ، وَبَيْنَ مَا عَيْنُهُ عَنِ الْوَاجِبِ فِي ذِمَّتِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْمُعَيَّنِ بَدَلًا عَنِ الْوَاجِبِ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَتَّبِعَهَا وَلَدُهَا ؛ لِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ وَاحِدٌ ، فَلَا يَلْزَمُهُ اثْنَانِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْوُجُوبِ ؛ فَإِنَّهُ وَلَدُ هَدْيٍ وَاجِبٍ ، فَتَبِعَهُ ، كَالْمُعَيَّنِ ابْتِدَاءً ، وَلِمَا ذَكَرَ مِنْ حَدِيثٍ عَلَى . فَإِنْ تَعَيَّنَتِ الْمُعَيَّنَةُ عَنِ الْوَاجِبِ فِي الذِّمَّةِ ، وَقُلْنَا : يَذْبَحُهَا . ذَبَحَ وَلَدُهَا مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهَا . وَإِنْ قُلْنَا : يَنْطَلُ تَعْيِينُهَا ، وَتُرَدُّ إِلَى مَالِكِهَا . احْتَمَلَ أَنْ يَنْطَلُ التَّعْيِينُ فِي وَلَدِهَا تَبَعًا ، كَمَا ثَبَتَ تَبَعًا ، قِيَاسًا عَلَى نَمَائِهَا الْمُتَّصِلِ بِهَا ، وَاحْتَمَلَ أَنْ لَا يَنْطَلُ ، وَيَكُونُ لِلْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَبِعَهَا فِي الْوُجُوبِ حَالَ اتِّصَالِهِ بِهَا ، وَلَمْ يَتَّبِعَهَا فِي زَوَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُنْفَصِلًا عَنْهَا ، فَهُوَ كَوَلَدِ الْمَبِيعِ الْمَغِيبِ إِذَا وَلَدَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، ثُمَّ رَدَّه ، لَا يَنْطَلُ الْبَيْعُ فِي وَلَدِهَا ، وَالْمُدْبَرَةُ إِذَا قَتَلَتْ سَيِّدَهَا ، فَبَطَلَ تَذْيِيرُهَا ، لَا يَنْطَلُ فِي وَلَدِهَا . وَحُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ<sup>(١)</sup> وَوَلَدَتْ ، كَذَلِكَ ، عَلَى قِيَاسِ الْهَدْيَةِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا .

**فصل :** وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا الْفَاضِلَ عَنْ وَلَدِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ شَيْءٌ ، أَوْ كَانَ الْحَلْبُ يَضُرُّ بِهَا ("أَوْ يَنْقُصُ" لَحْمَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ

بعده ،) فَلَوْ تَعَذَّرَ حَمْلُ وَلَدِهَا وَسَوْقُهُ ، فَهُوَ كَالْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ، عَلَى مَا يَأْتِي . الإِنصَافُ

(١) فِي م : تَعَيَّنَتْ .

(٢-٣) فِي م : وَبَقِيَ .

أُخِذَهُ ، وَإِلَّا فَلَهُ أُخِذَهُ وَالْإِثْفَاعُ بِهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْلِبُهَا ، وَيُرْشُ عَلَى الضَّرْعِ الْمَاءَ حَتَّى يَنْقَطِعَ اللَّبْنُ ، فَإِنْ احْتَلَبَهَا ، تَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ ، فَلَمْ يَجُزْ لِلْمُضْحَى الْإِثْفَاعُ بِهِ ، كَالْوَلَدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَحْلِبُهَا إِلَّا فَضْلًا عَنْ [ ١٢٦/٣ ط ] تَيْسِيرٍ وَلَدِهَا . وَلَئِنَّهُ إِثْفَاعٌ لَا يَضُرُّهَا وَلَا يُولِدُهَا ، فَأَشْبَهَ الرُّكُوبَ ، وَيُفَارِقُ الْوَلَدَ ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِيصَالَهُ إِلَى مَحَلِّهِ ، أَمَّا اللَّبْنُ ، فَإِنْ حَلَبَهُ وَتَرَكَهَ فَسَدَ ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِبْهُ تَعَقَّدَ الضَّرْعُ وَأَضُرَّ بِهَا ، فَجَوُزَ لَهُ شُرْبُهُ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ احْتَلَبَ<sup>(١)</sup> مَا يَضُرُّهَا أَوْ يُولِدُهَا ، لَمْ يَجُزْ لَهُ ، وَعَلَيْهِ الصَّدَقَةُ بِهِ ، وَإِنْ شَرِبَهُ ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى بِأَخِيذِهِ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْهَدِيَّةِ . فَإِنْ قِيلَ : فَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا إِذَا جَزَّهَ تَصَدَّقَ بِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ ، فَلِمَ جَوُزَ لَهُ الْإِثْفَاعُ بِاللَّبَنِ ؟ قُلْنَا : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ لَبَنَهَا يَتَوَلَّدُ مِنْ غِذَائِهَا وَعَلْفِهَا ، وَهُوَ الْقَائِمُ بِهِ . فَجَازَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْمُرْتَهَنَ إِذَا عَلَفَ الرَّهْنَ ، كَانَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَ وَيَحْلِبَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الصُّوفَ وَلَا الشَّعْرَ . الثَّانِي ، أَنَّ الصُّوفَ وَالشَّعْرَ يَنْتَفِعُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ ، فَجَرَى مَجْرَى جِلْدِهَا وَأَجْزَائِهَا ، وَاللَّبْنُ يُشْرَبُ وَيُؤْخَذُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَجَرَى مَجْرَى مَنَافِعِهَا وَرُكُوبِهَا ، وَلِأَنَّ اللَّبْنَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ ، وَالصُّوفَ وَالشَّعْرَ عَيْنٌ مُوجُودَةٌ دَائِمَةٌ فِي جَمِيعِ الْحَوَالِ .

الإنصاف الثالثة ، قوله : وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَلَدِهَا . بِلَا إِزَاعٍ . فَلَوْ خَالَفَ

(١) فِي الْأَصْلِ : أَحَلَبَ .

وَيَجْزُ صُوفَهَا وَوَبَرَهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، إِنْ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا . وَلَا الْقَنعَ يُعْطَى الْجَازِرَ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا .

١٣٥٧ - مسألة : ( و ) له أن ( يَجْزُ صُوفَهَا وَوَبَرَهَا ، إذا كان أَنْفَعَ لها ) مثل أن تَكُونَ في زَمَنٍ تَخِيفُ بَجْزِهِ وَتَسْمَنُ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، وإن كان لَا يَضُرُّهَا لِقُرْبِ مَدَّةِ الذَّبْحِ ، أَوْ كَانَ بَقَاؤُهُ أَنْفَعَ لَهَا ؛ لَكَوْنِهِ يَقِيهَا الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، لم يَجْزُ لَهُ جِزُّهُ ، كما لَا يَجُوزُ اخْتِذُ بَعْضِ أَعْضَائِهَا .

١٣٥٨ - مسألة : ( وَلَا يُعْطَى الْجَازِرَ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا ) وبه قال مالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَخَّصَ الْحَسَنُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ عُمَيْرٍ <sup>(١)</sup> ، فِي إِعْطَائِهِ الْجِلْدَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا

وَفَعَلَ ، حَرَمَ وَضَعَهُ . الرَّابِعَةُ ، قَوْلُهُ : وَيَجْزُ صُوفَهَا وَوَبَرَهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، إِنْ كَانَ الْإِنْصَافُ أَنْفَعَ لَهَا . بَلَا نِزَاعَ فِي الْجُمْلَةِ . زَادَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، يَتَصَدَّقُ بِهِ نَذْبًا . وَقَالَ فِي « الرُّوضَةِ » : يَتَصَدَّقُ بِهِ إِنْ كَانَتْ نَذْرًا . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : يُسْتَحَبُّ لَهُ الصَّدَقَةُ بِالشَّعْرِ ، وَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ . [ ١٦/٢ ظ ] وَذَكَرَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ ، أَنَّ اللَّيْنَ وَالصُّوفَ لَا يَدْخُلَانِ فِي الْإِيجَابِ ، وَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَمَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْهَدْيِ . وَكَذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، فِي اللَّيْنِ .

قَوْلُهُ : وَلَا يُعْطَى الْجَازِرَ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا . بَلَا نِزَاعَ . لَكِنْ إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الصَّدَقَةِ أَوْ الْهَدْيَةِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْأَخْذِ ، فَهُوَ ككَفَرِهِ ، بَلْ أَوْلَى ؛

(١) أَبُو هَاشِمٍ ، كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَكِينِ ، رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ . تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ مِائَةً . سَمِعَ أَعْلَامَ النَّبَلَاءِ ١٥٧/٤ ، ١٥٨ .

وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِلْدِهَا وَجُلِّهَا . وَلَا يَبِيعُهُ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهَا .

المفتع

وجلالها ، وأن لا أُعْطِيَ الجَازِرَ منها شيئاً ، وقال : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ ما يَدْفَعُهُ إِلَى الْجَزَارِ عَوَضٌ عَنْ عَمَلِهِ وَجَزَارَتِهِ ، وَلَا تُجَوُزُ الْمُعَاوَضَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا . فَأَمَّا إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ صَدَقَةً أَوْ هِبَةً ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْأَخْذِ ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَهَا وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا .

الشرح الكبير

١٣٥٩ - مسألة : ( وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِلْدِهَا وَجُلِّهَا<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَبِيعُهُ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهَا ) لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ جُزْءٌ مِنْهَا ، فَجَازَ لِلْمُضْطَحِّ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ ، كَاللَّحْمِ . وَكَانَ عَلَقَمَةً ، وَمَسْرُوقٌ يَذْبُغَانِ جِلْدَهُ أَضْحِيَّتَهُمَا ، وَيُصَلِّيَانِ عَلَيْهِ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ كَانُوا يَنْتَفِعُونَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ ، يَحْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ<sup>(٣)</sup> ، وَيَتَخَذُونَ مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ . قَالَ : « وَمَا ذَاكَ ؟ » قَالَتْ : نَهَيْتُ عَنْ إِمْسَاكِ لَحْمٍ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ . فَقَالَ : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ [ ١٢٧/٣ و ] لِلدَّافَةِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي دَفَّتْ ، فَكُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَتَصَدَّقُوا » .

لأنه بأشَرها ، وتأقت نفسه إليها . قاله المصنف ، والشارح .

الإنصاف

قوله : وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِلْدِهَا وَجُلِّهَا . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب . قال المصنف ، والشارح : لَا خِلَافَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِهَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٥ .

(٢) جُل الدابة : ما تلبسه لتصان به .

(٣) الودك : الشحم .

(٤) الدافة : قوم يسرون جميعاً سراً خفياً . والمراد : جموع الأعراب التي وفدت .

حديث صحيح<sup>(١)</sup> . ولأنه ائْتَفَقَ به ، فجاز ، كلَحْمِها .

**فصل :** ولا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ ، وَاجِبَةٌ كَانَتْ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِالذَّبْحِ . قال أحمد : لا يَبِيعُها ، ولا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْها . وقال : سبحان الله ، كيف يَبِيعُها ، وقد جَعَلَهَا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ! قال المِثْمُونِيُّ : قالوا لأبي عبد الله : فَجَلَدُ الْأَضْحِيَّةِ ، تُعْطِيهِ السَّلَاحُ ؟ قال : لَا . وَحَكَى قولَ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْها »<sup>(٢)</sup> . ثم قال : إسنَادٌ جَيِّدٌ . وبه قال الشافعي . وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَرَخَّصَ الْحَسَنُ ،

وَجَلَّالِها . وَجَزَمَ به فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ ، لَا يَنْتَفِعُ بِمَا كَانَ وَاجِبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ ، فَيَتَصَدَّقُ به . وَنَقَلَ الْأَثَرُ ، وَحَثْبِلُ ، وَغَيْرُهُمَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَجَزَمَ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرُهُمَا ، يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ الْهَدَايَا الْوَاجِبَةِ ، وَلَا يَبْقَى مِنْهَا لَحْمًا وَلَا جِلْدًا وَلَا غَيْرَهُ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ : وَتُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ بِجَلَّالِها . قوله : وَلَا يَبِيعُها وَلَا شَيْئًا مِنْها . يَحْرُمُ بَيْعُ الْجِلْدِ وَالْعُجْلُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مُسَبُّوكِ الذَّهَبِ » : هَذَا الْمَشْهُورُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ . وَجَزَمَ به فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ،

(١) أخرجه مسلم ، في : باب بيان ما كان من النبی عن أكل لحوم الأضاحی ، من كتاب الأضاحی . صحيح مسلم ١٥٦١/٣ . والنسائي ، في : باب ادخار في الأضاحی ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٧/٧ . ٢٠٨ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحی ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٢/٨٥٠ .

(٢) هو الذي تقدم في أول صفحة ٣٨٣ .

وإن ذَبَحَهَا فَسُرِقَتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا .

المقتع

والنَّحْيُ فِي الْجِلْدِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَشْتَرِي بِهِ الْغِرْبَالَ وَالْمُنْخَلَ وَآلَةَ الْبَيْتِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفَعُ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، فَجَرَى مَجْرَى تَفْرِيقِ لَحْمِهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَبِيعُ مَا شَاءَ مِنْهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ يَبِيعُ الْجِلْدَ ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَسْمِ جُلُودِهَا وَجَلَالِهَا ، وَأَنْ لَا يُعْطَى الْجَاوِزُ شَيْئًا مِنْهَا ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جُوبِ الصَّدَقَةِ بِالْجَلَالِ ، وَعَلَى تَسْوِئَتِهَا بِالْجُلُودِ . وَلِأَنَّهُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَمْ يَجُزْ يَبِيعُهُ ، كَالْوَقْفِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ فِي شِرَاءِ آلَةِ الْبَيْتِ يَنْطَلُ بِاللَّحْمِ ، لَا يَجُوزُ يَبِيعُهُ لَشِرَاءِ الْآلَةِ ، وَإِنْ كَانَ يَنْتَفَعُ بِهِ .

١٣٦٠ - مسألة : ( فَإِنْ ذَبَحَهَا فَسُرِقَتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) لِأَنَّهَا

يَجُوزُ ، وَيَشْتَرَى بِهِ آلَةُ الْبَيْتِ ، لَا مَا كَوَّلَا . قَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » ، و « التَّلْخِصِ » : وَعَنْهُ ، يَجُوزُ يَبِيعُهُمَا بِمَتَاعِ الْبَيْتِ ؛ كَالْغِرْبَالِ ، وَالْمُنْخَلِ ، وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ إِبْدَالًا بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ مَقْصُودُهَا ، كَمَا أَجَزْنَا إِبْدَالَ الْأُضْحِيَّةِ . انْتَهَى . وَقُطِعَ بِهِ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » . وَقَالَ : نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ يَبِيعُهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ ، وَيَشْتَرَى بِثَمَنِهِ أُضْحِيَّةً . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ يَبِيعُهُمَا مِنَ الْبَذَنَةِ وَالْبَقَرَةِ ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ دُونَ الشَّاقِ . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَقِيلَ : لَهُ يَبِيعُ سَوَاقِطِ الْأُضْحِيَّةِ ، وَالصَّدَقَةُ بِالْثَمَنِ . قَالَ : قُلْتُ : وَكَذَا الْهَدْيُ . انْتَهَى .

قوله : وإن ذَبَحَهَا فَسُرِقَتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا . ولو كانت واجبة . هذا المذهب . نقله ابنُ مَنْصُورٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،



وَأَنَّ ذَبَحَهَا ذَابِحٌ فِي وَقْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، أَجْزَأَتْ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُقْعِ ذَابِحِهَا :

أمانة في يده ، فإذا تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ لم يَضْمَنْهَا ، كالْوَدِيعَةِ .

الشرح الكبير

١٣٦١ - مسألة : ( وإن ذَبَحَهَا ذَابِحٌ فِي وَقْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، أَجْزَأَتْ ،

وَلَا ضَمَانَ عَلَى ذَابِحِهَا ) وبهذا قال أبو حنيفة . وقال مالك : هي شاةٌ لَحْمٌ ، لِمَالِكِهَا أَرْضُهَا ، وعليه بَدَلُهَا ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ عِبَادَةٌ ، فَإِذَا فَعَلَهَا غَيْرُ صَاحِبِهَا عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لم تَقْعِ الْمَوْقِعُ ، كَالزَّكَاةِ . وقال الشافعي : يُجْزَى ، وله على ذَابِحِهَا أَرْضُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهَا صَحِيحَةٍ وَمَذْبُوحَةٍ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْهَدْيِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُضْحِي ضَمِنَهُ ، كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ . ولنا ، على مالك ، أَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّيَّةِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ غَيْرُ الصَّاحِبِ أَجْزَأَ عَنْهُ ، كَعَسَلِ ثَوْبِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ . وعلى الشافعي ، أَنَّهَا

و « الشَّرْح » ، و « الْوَجِيز » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . <sup>(١)</sup> وَقَبْلَ ذَبْحِهِ لَمْ يَتَّعِنَ <sup>(٢)</sup> ؛ بِدَلِيلِ أَنْ لَهُ يَتَّعِهِ عِنْدَنَا . وَتَقَدَّمَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ نَحَرَهُ وَقَبَضَهُ .

قوله : وَإِنْ ذَبَحَهَا ذَابِحٌ فِي وَقْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، أَجْزَأَتْ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى ذَابِحِهَا . <sup>(١)</sup> وَإِذَا ذَبَحَهَا غَيْرُ رَبِّهَا ، فَتَارَةً يَنْوِيهَا عَنْ صَاحِبِهَا ، وَتَارَةً يُطْلِقُ ، وَتَارَةً يَنْوِيهَا عَنْ نَفْسِهِ ؛ فَإِنْ نَوَى ذَبْحَهَا عَنْ صَاحِبِهَا ، أَجْزَأَتْ عَنْهُ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى ذَابِحِهَا <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي

(١ - ١) في ١ : « وَقِيلَ : ذَبَحَهُ لَمْ يَعْنِهِ » . وَانْظُرْ : الْفُرُوعُ ٣ / ٥٥٢ .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ ش .

أَضْحِيَّةَ أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، وَوَقَعَتْ مَوْقِعَهَا ، فَلَمْ يَضْمَنْ ذَابِحُهَا ، كَمَا  
لَوْ كَانَ بِإِذْنٍ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا رَأَى دَمَ تَعَيَّنَتْ إِذَا رَأَى لَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَمْ يَضْمَنْ  
مُرَبِّقَهُ ، كَقَاتِلِ الْمُرْتَدِّ بغيرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَلَأَنَّ الْأَرْضَ لَوْ وَجَبَ فَإِنَّمَا يَجِبُ  
مَا بَيْنَ كَوْنِهَا مُسْتَحِقَّةَ الذَّبْحِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، مُتَعَيِّنَةً لَهُ ، وَمَا بَيْنَهَا  
مَذْبُوحَةً ، وَلَا قِيَمَةً لِهَذِهِ الْحَيَاةِ ، وَلَا تَقَاوُتَ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ ، فَتَعَذَّرَ وَجُودُ  
الْأَرْضِ وَوُجُوبُهُ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ وَجَبَ الْأَرْضُ لَمْ يَحُلْ ؛ إِمَّا أَنْ [ ١٢٧/٣ ط ]  
يَجِبُ لِلْمُضْحَى ، أَوْ لِلْفُقَرَاءِ ، لَا جَائِزَ أَنْ يَجِبَ لِلْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا  
يَسْتَحِقُّونَهَا مَذْبُوحَةً ، وَلَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ لَمْ يَجُزْ ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَجِبَ  
لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْهَا ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَهُ ، كَبَدَلِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا ،  
وَلِأَنَّهُمْ وَاقِفُونَ فِي أَنَّ الْأَرْضَ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ ، فَتَعَذَّرَ إِجْبَاؤُهُ ؛ لِعَدَمِ مُسْتَحِقِّهِ .

« الْفَائِقِ » : وَالْمُخْتَارُ ، لُزُومُهُ أَرْضُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهَا صَحِيحَةٍ وَمَذْبُوحَةٍ . وَإِنْ ذَبَحَهَا  
وَأَطْلَقَ النَّبِيَّ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا الْإِجْزَاءُ وَعَدَمُ الضَّمَانِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ  
فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْمُغْنَى » ،  
وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِطْلَاقِهِمْ . وَقَالَ فِي  
« التَّرْغِيبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « غَيُونِ الْمَسَائِلِ » ،  
وَ« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَوُجُوبُ الضَّمَانِ .  
قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَإِنْ ذَبَحَهَا وَنَوَى عَنْ نَفْسِهِ ، فَقَبِلَ الْإِجْزَاءَ عَنْ صَاحِبِهَا  
وَالضَّمَانِ رِوَايَتَانِ . ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ،  
وَ« الْفَائِقِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تُجْزَى وَيَضْمَنُهَا . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، تُجْزَى مُطْلَقًا ،  
وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَصَحَّحَهُ فِي « التَّنْظِيرِ » . قَالَ

الشرح الكبير

**فصل :** وإن اشترى أضحية ، فلم يؤجبها حتى علم بها عيبا ، فإن شاء ردّها ، وإن شاء أخذ أرضها ، ثم إن كان عيبها يمنع الإجزاء ، لم يكن له التضحية بها ، وإن لم يمنع ، فله ذلك ، والأرض له . فإن أوجبها ، ثم علم أنها معيبة ، فذكر القاضي ، أنه مخير بين ردّها ، وأخذ أرضها ، فإن أخذ أرضها ، فحكمه حكم الزائد عن قيمة الأضحية ، على ما نذكره . ويحتمل أن يكون الأرض له ؛ لأن الإيجاب إنما صادفها بدون الذي أخذ أرضه ، فلم يتعلّق الإيجاب بالأرض ، ولا بمبدله ، فأشبهه مالمو تصدّق بها ، ثم أخذ أرضها . وعلى قول أبي الخطاب ، لا يملك ردّها ؛ لأنه قد زال ملكه عنها بإيجابها ، فأشبهه مالمو اشترى عبدا معيبا ، فأعتقه ، ثم علم عيبه .

ابن عبدوس في « تذكّره » : لا أثر لنية فضولي . قال في « القاعدة السادسة والتسعين » : حكى القاضي في الأضحية روايتين . والصواب ، أن الروايتين تنزّلان على اختلاف حالين ، لا على اختلاف قولين ؛ فإن نوى الذابح بالذبح عن نفسه ، مع علمه بأنها أضحية الغير ، لم يُجزئه ؛ لعصيه واستيلائه على مال الغير ، وإتلافه له عُذوانا ، وإن كان الذابح يظن أنها أضحيته ، لاشتباهها عليه ، أجزأت عن المالك . وقد نص أحمد على صورتين في رواية ابن القاسم ، وسندي ، مُفرّقا بينهما ، مُصرّحا بالتعليل المذكور . وكذلك الخلل فرّق بينهما ، وعقد لهما بائنين مُفردتين . فلا تصحّ التسوية بينهما . انتهى . وقيل : يُعتبر على هذه الرواية أن يلى ربّها تفرّقها . وقال في القاعدة المذكورة : وأما إذا فرّق الأجنبي اللحم ، فقال الأصحاب : لا يُجزئ . وأبدى ابن عقيل في « فونه » احيما بالإجزاء ، ومال إليه ابن رجب وقواه ، وإن لم يُفرّقها ، ضمن الذابح قيمة اللحم . وإن كان على رواية عدم الإجزاء ، يعود ملكا . قال في « الفروع » : وقد ذكر الأصحاب في

وَأَنْ أُلْفَهَا أَجْنَبِيٌّ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، وَإِنْ أُلْفَهَا صَاحِبُهَا ، ضَمَنَهَا بِالْمُشْتَرَى ، وَوُجُوبُهُ فِي التَّضْحِيَةِ ، وَجِهَان . ثُمَّ يُنْظَرُ ، فَإِنْ كَانَ عَيْبُهَا لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، فَقَدْ صَحَّ إِجْبَائُهَا وَالتَّضْحِيَةُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أَوْجَبَهَا عَالِمًا بِعَيْبِهَا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

المقنع

وهذا مذهب الشافعي . فعلى هذا يتعين أخذ الأرش . وفي كون الأرش للمشتري ، ووجوبه في التضحية ، وجهان . ثم ينظر ، فإن كان عيبها لا يمنع إجزائها ، فقد صحَّ إيجابها والتضحية بها ، وإن كان يمنع إجزائها ، فحكمه حكم ما لو أوجبها عالماً بعيبها ، على ما ذكرناه .

الشرح الكبير

١٣٦٢ - مسألة : ( وإن أُلْفَهَا أَجْنَبِيٌّ ، ضَمِنَهَا بِقِيمَتِهَا ، وَإِنْ أُلْفَهَا صَاحِبُهَا ، ضَمِنَهَا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ مِثْلِهَا . فَإِنْ ضَمِنَهَا بِمِثْلِهَا وَأَخْرَجَ فَضْلَ الْقِيَمَةِ ، جَازَ ، وَيَشْتَرَى بِهِ شَاةٌ أَوْ سَبْعٌ بَدَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُلْغَ ،

كَلَّ تَصَرُّفِ غَاصِبٍ حُكْمِيٌّ ؛ عِبَادَةٌ وَعَقْدٌ ، الرُّوَايَاتِ . انْتَهَى [ ١٧/٢ ] . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ وَالتَّاسِعِينَ » : إِذَا عَمِنَ أَصْحِيَّةٌ ، وَذَبَحَهَا غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، وَلَمْ يَضْمَنْ الذَّابِحُ شَيْئًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَلَا فَرْقَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مُعَيَّنَةً إِبْدَاءً ، أَوْ عَنْ وَاجِبٍ فِي الذَّمِّ . وَفَرْقَ صَاحِبُ « التَّلْخِصِ » بَيْنَ مَا وَاجِبٌ فِي الذَّمِّ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : الْمُعَيَّنَةُ عَمَّا فِي الذَّمِّ يُشْتَرَطُ لَهَا نِيَّةُ الْمَالِكِ عِنْدَ الذَّبْحِ ، فَلَا يُجْزَى ذَبْحُ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَيَضْمَنْ . انْتَهَى . فَعَلَى الْقَوْلِ بِالضَّمَانِ ، يَضْمَنْ مَا بَيْنَ كَوْنِهَا حَيَّةً إِلَى مَذْبُوحَةٍ . ذَكَرَهُ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » .

الإنصاف

قوله : ( وَإِنْ أُلْفَهَا أَجْنَبِيٌّ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا . بَلَا زِعَار . وَيَكُونُ ضَمَانُ قِيمَتِهَا يَوْمَ

اشْتَرَى بِهِ لَحْمًا فَتَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ يَتَصَدَّقَ بِالْفَضْلِ ) إِذَا أُلْتَفَ الْأُضْحِيَّةُ  
الوَاجِبَةُ صَاحِبُهَا ، فَعَلِيهِ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ ، وَتُعَبَّرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ  
أُلْتَفَها ، فَإِنْ غَلَتِ الْعَنَمُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَصَارَ مِثْلُهَا خَيْرًا مِنْ قِيَمَتِهَا ، فَقَالَ  
أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزَمُهُ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ اللَّهِ  
تَعَالَى فِي ذَبْحِهَا ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ مِثْلُهَا ؛ لِيُوفَى بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، بِخِلَافِ

تَلْفِئِهَا . قَالَ الشَّارِحُ : وَجْهًا وَاحِدًا . فَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهَا عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا ، فَحُكْمُهَا  
حُكْمُ مَالٍ أُلْتَفَها صَاحِبُهَا ، عَلَى مَا يَأْتِي . فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْقِيَمَةَ ثَمَنِ الْأُضْحِيَّةِ ،  
فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا أُلْتَفَها رَبُّهَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ضَمِنَ مَا يَبِينُ  
كَوْنُهَا حَيَّةً إِلَى مَذْبُوحَةٍ . ذَكَرَهُ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » كَمَا تَقَدَّمَ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ أُلْتَفَها صَاحِبُهَا ، ضَمِنَهَا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مِثْلِهَا أَوْ قِيَمَتِهَا . وَلَا  
خِلَافَ فِي ضَمَانِ صَاحِبِهَا إِذَا أُلْتَفَها مُقَرَّبًا . ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الضَّمَانِ ؛ فَجَزَمَ  
الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّهُ يَضْمَنُهَا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مِثْلِهَا أَوْ قِيَمَتِهَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،  
وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « النُّظْمِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ،  
وغيرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،  
وَ « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، وَغيرِهِمْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ .  
وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَضْمَنُهَا بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّلْفِ ، فَيُضْرَفُ فِي مِثْلِهَا ،  
كَالْأَجْنِيِّ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ » .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغيرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ،  
وَ « الْفَاتِي » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الزُّرْكَانِيِّ » . فَعَلِيَ الْأَوَّلُ .  
يَكُونُ أَكْثَرُ الْقِيَمَتَيْنِ ، مِنَ الْإِجَابِ إِلَى التَّلْفِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ . جَزَمَ

الْأَجْنَبِيُّ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْإِتْلَافِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ أَوْجَبَ الْقِيَمَةَ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْإِتْلَافِ ، كَمَا لَوْ أُلْتَفَهَا أَجْنَبِيٌّ ، وَكَسَائِرِ الْمَضْمُونَاتِ . فَإِنْ رَخِصَتِ الْعَنْمُ ، فَرَأَتْ قِيَمَتُهَا عَلَى مِثْلِهَا ، مِثْلُ أَنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا عِنْدَ إِتْلَافِهَا عَشْرَةً ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهَا خَمْسَةً ، فَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ ، وَجَهًا وَاحِدًا ، فَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا أَضْحِيَّةً وَاحِدَةً تُسَاوِي عَشْرَةً ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى اثْنَتَيْنِ ، فَإِنْ اشْتَرَى وَاحِدَةً وَفَضَلَ مِنَ الْعَشْرَةِ مَا لَا يَجِيءُ بِهِ أَضْحِيَّةً ، اشْتَرَى بِهِ شِرْكًَا فِي بَدَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَّعْ لَذَلِكَ ، أَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ الْمَشَارَكَةُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَشْتَرِي لَحْمًا ، وَيَتَصَدَّقُ ( ١٢٨/٣ ) وَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَتَفْرِقَةَ اللَّحْمِ مَقْصُودَانِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ أَحَدُهُمَا وَجَبَ الْآخَرُ .

بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسَّاسٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَقَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : مِنْ الْإِجَابِ إِلَى النَّحْرِ . وَقِيلَ : مِنْ التَّلَفِ إِلَى وَجُوبِ النَّحْرِ . وَجَزَمَ بِهِ الْحَلَوَانِيُّ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِأَكْثَرِ الْقِيَمَتَيْنِ ، مِنْ يَوْمِ الْإِتْلَافِ إِلَى ( ١ ) يَوْمِ النَّحْرِ . وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ : أَوْ مِنْ حِينَ التَّلَفِ إِلَى جَوَازِ الذَّبْحِ ، عِنْدَ الشَّرِيفِ ، وَأَمَّا الْخَطَّابُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَالشَّيْخُ الرَّازِيُّ ، وَالشَّيْخَانِ ، وَغَيْرُهُمْ . انْتَهَى . وَلَمْ أَرَ ذَلِكَ عَنْ مَنْ ذَكَرَ .

قَوْلُهُ : فَإِنْ ضَمِنَهَا بِمِثْلِهَا وَأَخْرَجَ فَضْلَ الْقِيَمَةِ ، جَازَ ، وَيَشْتَرَى بِهِ شَاةً أَوْ سُبْعَ بَدَنَةٍ . بَلَا نِزَاعَ . لَكِنْ قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « أَوْ » .

فَإِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهَا .

المفنع

الشرح الكبير

والثاني ، يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّقَرُّبُ بِالْإِرَاقَةِ ، كَانَ اللَّحْمُ وَثْمَتُهُ سَوَاءً . وَإِنْ أَتَلَفَهَا أَجَنِبِيٌّ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ تَلَفِهَا ، وَجَهًا وَاحِدًا ، وَيَلْزَمُهُ دَفْعُهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أَتَلَفَهَا صَاحِبُهَا ، وَإِنْ لَمْ تُبْلَغِ الْقِيَمَةُ ثَمَنِ أَضْحِيَّةٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا مَضَى فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ الْأَضْحِيَّةِ فِي حَقِّ<sup>(١)</sup> الْمُضْحَى .

١٣٦٣ - مسألة : ( فَإِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ ) أَوْ سُرِقَتْ ، أَوْ ضَلَّتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ( فَلَمْ يَضْمَنْهَا ) إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ ، كَالْوَدِيعَةِ .

و « الْحَاوِثِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ : يَشْتَرَى بِهِ شَاةً ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَسَهْمًا مِنْ بَدَنَةٍ . انتهى . وقال في « الْمُحَرَّرِ » ، كَالْمُصَنَّفِ : فَإِنْ لَمْ يُبْلَغْ ثَمَنُ شَاةٍ ، وَلَا سُبُعَ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ، اشْتَرَى بِهِ لَحْمًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ . فَخِيَرَةُ الْمُصَنَّفِ ، إِذَا لَمْ يُبْلَغِ الْفَاضِلُ مَا يُشْتَرَى بِهِ دَمٌ ، بَيْنَ أَنْ يَشْتَرَى بِهِ لَحْمًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْفَضْلِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالْوَجْهَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَلْزَمُهُ شِرَاءُ لَحْمٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وقال في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » : وَمَا زَادَ مِنْهُمَا اشْتَرَى بِالْفَضْلَةِ شَاةً ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَسَهْمًا مِنْ بَدَنَةٍ ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَلَحْمًا يَتَصَدَّقُ بِهِ . وَقِيلَ : بَلْ يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلَةِ .

فوائد ؛ منها ، قَوْلُهُ : وَإِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهَا . بِإِنْزَاعِ . وَعِنْدَ

(١) ق م : ( حج ) .

المنع وَإِنْ عَطِبَ الْهَدْيُ فِي الطَّرِيقِ ، نَحَرَهُ مَوْضِعَهُ ، وَصَبَّغَ نَعْلَهُ الَّتِي فِي عُنُقِهِ فِي دَمِهِ ، وَضَرَبَ بِهَا صَفْحَتَهُ ؛ لِيَعْرِفَهُ الْفُقَرَاءُ فَيَأْخُذُوهُ . وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ هُوَ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ رُقَقَتِهِ .

الشرح الكبير ١٣٦٤ - مسألة : ( وَإِنْ عَطِبَ الْهَدْيُ فِي الطَّرِيقِ ، نَحَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَصَبَّغَ نَعْلَهُ الَّتِي فِي عُنُقِهِ فِي دَمِهِ ، وَضَرَبَ بِهَا صَفْحَةً سَنَامِهِ ؛ لِيَعْرِفَهُ الْفُقَرَاءُ ، فَيَأْخُذُوهُ . وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ هُوَ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَقَتِهِ )

الإنصاف الأكثر ، سواءً تَلَفَتْ قَبْلَ ذَبْحِهِ أَوْ بَعْدَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، فِي « انْتِصَارِهِ » ، وَجَوَّبَ الضَّمَانُ كَالزُّكَاةِ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ وَالثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْمَائَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : إِذَا نَذَرَ أَضْحِيَّةً ، أَوْ الصَّدَقَةَ بِدَرَاهِمٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَتَلَفَتْ ، فَهَلْ يَضْمَنُهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : وَلَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْفِعْلِ ، نَظَرًا إِلَى عَدَمِ تَعْيِينِ مُسْتَحَقِّ ، كَالزُّكَاةِ ، وَإِلَى تَعَلُّقِ الْحَقِّ بِعَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَالْعَبْدِ الْجَانِي . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، فَلَا ضَمَانَ ، وَإِلَّا فَوُجْهَانِ ؛ إِنْ قُلْنَا : يَسْلُكُ بِالنَّذْرِ مَسْلَكَ الْوَاجِبِ شَرْعًا . ضَمِنَ ، وَإِنْ قُلْنَا : مَسْلَكَ التَّبَرُّعِ . لَمْ يَضْمَنْ . اِنْتَهَى . وَمِنْهَا ، لَوْ فَقَّأَ عَيْنَهَا ، تَصَدَّقَ بِالْأَرْضِ . وَمِنْهَا ، لَوْ مَرَضَتْ ، فَخَافَ عَلَيْهَا ، فَذَبَحَهَا ، لَزِمَهُ بِدَلُّهَا ، وَلَوْ تَرَكَهَا فَمَاتَتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَمِنْهَا ، لَوْ ضَحَّى [ ١٧/٢ ط ] كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ نَفْسِهِ بِأُضْحِيَّةٍ الْآخِرِ غُلَطًا ، كَفَتْهُمَا وَلَا ضَمَانَ ؛ اسْتِخْسَانًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : الْقِيَاسُ ضِدُّهُمَا . وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ ، فِي اثْنَيْنِ ضَحَّى هَذَا بِأُضْحِيَّةٍ هَذَا ، يَرَادُ أَنَّ اللَّحْمَ وَيُجْزَى .

قوله : وَإِنْ عَطِبَ الْهَدْيُ فِي الطَّرِيقِ نَحَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . وَلَكِنْ



وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ تَطَوَّعَ بِهَذِي غَيْرِ وَاجِبٍ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَتَوَيَّهَ هَذِي ، وَلَا يُوجِبَهُ بِلِسَانِهِ وَلَا تَقْلِيدُهُ وَإِشْعَارُهُ ، فَهَذَا لَا يَلْزَمُهُ إِمضَاؤُهُ ، وَلَهُ أَوْلَاؤُهُ وَغَاؤُهُ ، وَالرُّجُوعُ فِيهِ مَتَى شَاءَ ، مَا لَمْ يَذْبَحْهُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الصَّدَقَةَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى الصَّدَقَةَ بِدِرْهَمٍ . الثَّانِي ، أَنْ يُوجِبَهُ بِلِسَانِهِ أَوْ يُقْلِدَهُ وَيُشْعِرَهُ مَعَ النِّيَّةِ ، فَيَصِيرُ وَاجِبًا مُعَيَّنًا ، يَتَعَلَّقُ الْوُجُوبُ بَعَيْنِهِ ذُوْنَ ذِمَّةٍ صَاحِبِهِ ، وَيَكُونُ فِي يَدِ صَاحِبِهِ كَالْوَدِيعَةِ ، يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ وَإِبْصَالُهُ إِلَى مَحَلِّهِ ، فَإِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ ، أَوْ سُرِقَ ، أَوْ ضَلَّ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، كَالْوَدِيعَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا . وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَهْدَى تَطَوُّعًا ثُمَّ ضَلَّتْ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ، فَإِنْ كَانَ نَذْرًا فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ » . فَأَمَّا إِنْ أَتْلَفَهَا ، أَوْ تَلَفَتْ بِتَفْرِيطِهِ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ وَاجِبًا لغيرِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَإِنْ خَافَ عَطْبَهُ ، أَوْ عَجَزَهُ عَنِ الْمَشْيِ وَصُحْبَةِ الرَّفَاقِ ، نَحَرَهُ مَوْضِعَهُ ، وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسَاكِينِ ، وَلَمْ يُبَحِّ لِهَ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ صِحَابَتِهِ ، وَإِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ . وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصْبُغَ نَعْلَ الْهَدْيِ الْمُقْلَدِ فِي عُنُقِهِ ، ثُمَّ يَضْرِبَ بِهَا صَفْحَتَهُ ؛ لِيَعْرِفَهُ الْفُقَرَاءُ ، فَيَعْلَمُوا أَنَّهُ هَدْيٌ ،

قال جماعة من الأصحاب : لو خاف أن يعطب ، ذبحه ، وفعل به كذلك . الإنصاف

قوله : ولا يأكل منه هو ولا أحد من رفقته . يعني ، يخرم عليه الأكل هو ورفقته

(١) في : باب الواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٤٢ .

فَيَأْخُذُوهُ . وبهذا قال الشافعي ، وسعيد بن جبير . ورؤي عن ابن عمر ، أَنَّهُ أَكَلَ مِنْ هَدْيِهِ الَّذِي عَطِبَ ، وَلَمْ يَقْضِ مَكَانَهُ <sup>(١)</sup> . وقال مالك : يُبَاحُ لِرُفْقَتِهِ وَلِسَائِرِ النَّاسِ ، غَيْرَ صَاحِبِهِ أَوْ سَائِقِهِ ، وَلَا يَأْمُرُ أَحَدًا بِأَكْلِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ أَكَلَ ، أَوْ أَمَرَ مَنْ أَكَلَ ، أَوْ ادَّخَرَ شَيْئًا مِنْ لَحْمِهِ ، ضَعِنَهُ ؛ لِمَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ <sup>(٢)</sup> صَاحِبِ بُذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ ؟ [ ١٢٨/٣ ط ] قَالَ : « انْحَرَهُ ، ثُمَّ اغْمِسْ قَلَائِدَهُ فِي دَمِهِ ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا صَفْحَةَ عُنُقِهِ ، ثُمَّ خَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » <sup>(٣)</sup> . فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ : « خَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » . رُفْقَتُهُ وَغَيْرُهُمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ ذُوَيْنَا أَبَا قَبِيصَةَ <sup>(٤)</sup> حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ

الإنصاف مِنْ الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْقُرُوعِ »

(١) فِي الْأَصْلِ : « ضَمَانَهُ » .

(٢) هُوَ نَاجِيَةُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ جَنْدَبٍ الْخَزَاعِيُّ ، رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ صَاحِبَ بَدَنِهِ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٣٩٩/١٠ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٠٨ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ إِذَا عَطِبَ الْهَدْيُ مَا يَصْنَعُ بِهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٤ / ٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٣٦ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ سَنَةِ الْبَدَنَةِ إِذَا عَطِبَتْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٦٥ / ٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ أَوْ ضَلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣٤ / ٤ .

(٤) هُوَ ذُوَيْبُ بْنُ حُلْحُلَةَ ، وَقِيلَ : ابْنُ حَبِيبٍ بْنُ حُلْحُلَةَ ، كَانَ يَسْكُنُ قُدَيْدًا ، وَهُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مَكَّةَ ، وَلَهُ دَارٌ بِالْمَدِينَةِ ، شَهِدَ الْفَتْحَ ، وَعَاشَ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٢ / ١٨٢ .

يَعْتُثُ مَعَهُ بِالْيَدَنِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « إِنَّ عَطَبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَحَشِيتَ عَلَيْهَا ، فَانْحَرَهَا ، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا ، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : « وَيُحْلِيهَا وَالنَّاسَ ، وَلَا يَطْعَمُ مِنْهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدٌ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا صَحِيحٌ مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ وَمَعْنَى خَاصٌّ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عُمُومِ مَا خَالَفَهُ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ رُقَّتِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُشْفِقُ عَلَى رُقَّتِهِ ، وَيَجِبُ التَّوَسُّعُ عَلَيْهِمْ ، وَرُبَّمَا وَسَّعَ عَلَيْهِمْ مِنْ مُؤْنَتِهِ . وَإِنَّمَا مَنَعَ السَّائِقَ وَرُقَّتَهُ مِنَ الْأَكْلِ مِنْهَا ؛ لِئَلَّا يَقْصُرَ فِي حِفْظِهَا ، فَيُعْطِبَهَا ، لِأَنَّ أَكْلَهُ هُوَ وَرُقَّتُهُ مِنْهَا ، فَتَلَحُّقُ التَّهْمَةُ فِي عَطَبِهَا لِنَفْسِهِ وَرُقَّتِهِ ، فَحَرَمُوهَا لِذَلِكَ . فَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا ، أَوْ بَاعَ ، أَوْ أَطْعَمَ غَيْرًا ، أَوْ رُقَّتَهُ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا . وَإِنْ أَتْلَفَهَا ، أَوْ تَلَفَتْ بِتَقْرِيطِهِ ، أَوْ خَافَ عَطَبَهَا ، فَلَمْ يَنْحَرَهَا حَتَّى هَلَكَتْ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهَا يُوصِلُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِيصَالُ الضَّمَانِ إِلَيْهِمْ ، بِخِلَافِ الْعَاطِبِ . وَإِنْ أَطْعَمَ مِنْهَا فَقِيرًا ، أَوْ أَمَرَهُ

وغيره . وَأَبَاحَ الْأَكْلَ مِنْهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ » ، مَعَ فَقَرِهِ . الْإِنصَافُ وَاخْتَارَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » إِبَاحَتَهُ لِرَفِيقِهِ الْفَقِيرِ . وَقَوْلُهُ : وَلَا أَحَدٌ مِنْ رُقَّتِهِ . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَلَا يَأْكُلُ هُوَ وَلَا خَاصَّتُهُ مِنْهُ . قُلْتُ : وَهُوَ مُرَادُ غَيْرِهِ . وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الرُّقَّةَ الَّذِينَ مَعَهُ ، مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْنَتُهُ فِي السَّفَرِ .

(١) فِي : بَابِ مَا يَفْعَلُ بِالْمُهْدَى إِذَا عَطِبَ فِي الطَّرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٦٣ .  
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْمُهْدَى إِذَا عَطِبَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٣٦ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٢٥ .

(٢) فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٢٥ . وَلَفْظُهُ عِنْدَهُ : « وَيُحْلِيهِمَا لِلنَّاسِ » . فِي حَدِيثِهِ عَنْ بَدَنَيْنِ .

المفتع وَإِنْ تَعَيَّبْتَ ، ذَبَحَهَا ، وَأَجْزَأْتَهُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعْيِينِ ، كَالْفِدْيَةِ وَالْمَنْذُورِ فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ بَدْلَهَا .

الشرح الكبير

بالأكمل منها ، فلا ضمان عليه ؛ لأنه أوصله إلى مستحقه ، فأشبه ما لو فعل ذلك بعد بلوغ الهدي محلّه ، وإن تعيَّب ذبحه ، وأجزأه . وقال أبو حنيفة : لا يُجزئُه . ولنا ، أنه لو عطب لم يلزمه شيء ، فالعيب أولى ؛ لأنه أقل ، وكما لو حدث به العيب حال إضجاعه ، فإنه قد سلمه . وإن تعيَّب بفعل آدمي ، فعليه ما نقصه من القيمة ، يتصدق به . وقال أبو حنيفة : يُباع جميعه ، ويشتري بالجميع هدي . وبني ذلك على أنه لا يُجزئُ ، وقد بينا أنه يُجزئُ .

١٣٦٥ - مسألة : ( وإن تعيَّبْتَ ، ذَبَحَهَا ، وَأَجْزَأْتَهُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعْيِينِ ، كَالْفِدْيَةِ وَالْمَنْذُورِ فِي الذِّمَّةِ ، فعليه بدلها ) إذا أوجب أضحية سليمة ، ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء ، ذبحها ، وأجزأته . روى هذا عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والزهرى ،

الإنصاف

قوله : فإن تعيَّبْتَ ، ذَبَحَهَا وَأَجْزَأْتَهُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً قَبْلَ التَّعْيِينِ ، كَالْفِدْيَةِ وَالْمَنْذُورَةِ فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ بَدْلَهَا<sup>(١)</sup> . اعلم أنه إذا تعيَّب ماغيته ، فتارة يكون قد عيَّبه عن واجب في ذمته ، كهذي التمتع والقران ، والدماء الواجبة في النسل بترك واجب أو بفعل محظور ، أو وجب بالنذر ، وتارة يكون واجبا بنفس التعيين ؛ فإن كان واجبا بنفس التعيين ، مثل مالو وجب أضحية سليمة ، ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء من غير فعله ، فهنا عليه ذبحه ، وقد أجزأ عنه ، كما جزم

(١) في ط : بدلها .

الشرح الكبير

والتورى، ومالك، والشافعى، وإسحاق. وقال أصحاب الرأى: لا تجزئ. لأن الأضحية عندهم واجبة، فلا يترأ منها إلا بإراقة دمها سليمة، كما لو أوجبه في ذمته، ثم عيبتها، فعابث. ولنا، ما روى أبو سعيد، رضى الله عنه، قال: ابتعنا كبشاً نضحى به، فأصاب الذئب من أليته، فسألنا النبى ﷺ، فأمرنا أن نضحى به. رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>. ولأنه عيب حدث فى الأضحية الواجبة، فلم يمنع الإجزاء، كما لو حدث بها عيب بمعالجة الذئب، ولا نسلم [١٢٩/٣] أنها واجبة فى الذمة، وإنما تعلق الوجوب بعينها. فأما إن تعيبت بفعله، فعليه بدؤها. وبه قال الشافعى. وقال أبو حنيفة: إذا عالج ذبحها، فقلعت السكين عيبتها، أجزأت، استحسننا. ولنا، أنه عيب أخذته قبل ذبحها<sup>(٢)</sup>، فلم يجزئه، كما لو كان قبل معالجة الذئب.

به المصنف هنا. وهو المذهب، ونص عليه فى من جرّها بقرنها إلى المنحر فانقلع. الإصاف. وجزم به فى «المغنى»، و«الشرح»، و«الوجيز»، و«الخرقى»، و«الزركشى»، وغيرهم. وقدمه فى «الفروع» وغيره. وقال القاضى: القياس لا يجزئه. فعلى المذهب، تخرج بالعيب عن كونها أضحية. قاله فى «القاعدة الأربعين»، فإذا زال العيب عادت أضحية كما كانت. ذكره ابن عقيل، فى «عمدة الأدلة». فلو تعيبت هذه بفعله، فله بدؤها. جزم به فى «المغنى»، و«الشرح». وهو ظاهر ما جزم به فى «الفروع». وإن كان معيّن عن واجب

(١) فى: باب من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء، من كتاب الأصاحى. سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢.  
كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٣٢/٣.  
(٢) فى م: «ذبحه».

**فصل : والواجب في الذمة من الهدى قسمان ؛ أحدهما ، وجب بالنذر في ذمته . والثاني ، وجب بغيره ، كهدي المتعة والقران ، والدماء الواجبة في النسك بترك واجب ، أو فعل محظور . فمتى عين عما في ذمته شيئاً ، فقال : هذا الواجب علي . فإنه يتعين الوجوب فيه من غير<sup>(١)</sup> أن تبرا الذمة ؛ لأنه لو أوجب هدياً ولا هدى عليه لتعين ، فكذلك إذا كان واجباً فعينه ، إلا أنه مضمون عليه . فإن عطب ، أو سرق ، أو نحو ذلك ، لم يجزئه ، وعاد الوجوب إلى ذمته ، كما لو كان لرجل عليه دين ، فاشترى به مكيلاً ، قتل قبل قبضه ، انفسخ البيع ، وعاد الدين إلى ذمته ، ولأن ذمته لم تبرا من الواجب بتعيينه ، وإنما تعلق الوجوب بمحل آخر ، فصار كالدين يضمنه ضامن ، أو يرهن به رهناً ، فإنه يتعلق الحق بالضامن والرهن مع بقائه في ذمة المدين ، فمتى تعدر استيفاءه من الضامن ، أو تلف الرهن ، بقي الحق في الذمة بحاله . فأمّا إن ساق الهدى ينوي به الواجب الذي في ذمته ، ولم يعينه بالقول ، فهذا لا يزول ملكه عنه إلا بدبحه ودفعه إلى أهله ،**

**في الذمة وتعييب ، أو تلف أو ضل أو عطب أو سرق أو نحو ذلك ، لم يجزئه ، ولزمه بدله ، ويلزم أفضل مما في الذمة إن كان تلفه بتفريطه . قال الإمام أحمد : من ساق هدياً واجباً فقطب أو مات ، فعليه بدله ، وإن شاء باعه ، وإن نحره جاز أكله منه ويطعم ؛ لأن عليه البدل . قاله في « الفروع » . وقال : وكذا أطلقه في « الروضة » ، أن الواجب يفعل به ما شاء ، وعليه بدله . انتهى . وفي بطلان تعيين الولد وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « الزركشي » . وقال في**

(١) بعده في م : و أي .

وله التَّصَرُّفُ فيه بما شاءَ مِنْ بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَأَكْلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لغيرِهِ ، وَلِهَذَا نَمَّاؤُهُ ، وَإِنْ عَطِبَ ثَلَفٌ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ لَمْ يُجْزِئْهُ ذَبْحُهُ ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ الَّذِي كَانَ وَاجِبًا ، وَلَا يَتَرَأَّى إِلَّا بِإِصَالِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَحَمَلَهُ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ ، يَقْصِدُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ، فَتَلَفَ قَبْلَ أَنْ يُوصِلَهُ إِلَيْهِ . وَمَتَى عَيَّنَهُ بِالْقَوْلِ تَعَيَّنَ ، فَإِنْ ذَبَحَهُ ، فَسُرِقَ ، أَوْ عَطِبَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا نَحَرَ فَلَمْ يُطْعَمْهُ حَتَّى سُرِقَ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا نَحَرَ فَقَدْ فَرَّغَ . وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ مَالِكٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوصِلِ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ ، فَأُشْبِهَ مَالُوهُ لَمْ يَذْبَحْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ عَلَيْهِ ، فَبَرِّئَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَهُ . وَذَلِيلُ أَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ ، أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّفَرُّقُ ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ أَجْزَأَهُ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَدَنَاتِ ، قَالَ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ »<sup>(١)</sup> . وَإِذَا عَطِبَ

« الْفُصُولُ » : فِي تَعْيِينِهِ هُنَا احْتِمَالَانِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » : إِذَا قُلْنَا : يَبْطُلُ تَعْيِينُهَا ، وَتَعُودُ إِلَى مَالِكِهَا . احْتَمَلَ أَنْ يَبْطُلَ التَّعْيِينُ فِي وَلَدِهَا تَبَعًا ، كَمَا ثَبَتَ تَبَعًا ، قِيَاسًا عَلَى نَمَائِهَا الْمُتَّصِلِ بِهَا ، وَاحْتَمَلَ أَنْ لَا يَبْطُلَ ، وَيَكُونُ لِلْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعُهَا<sup>(٢)</sup> فِي الْوُجُوبِ حَالَ اتِّصَالِهِ بِهَا ، وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فِي زَوَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَفَصِّلًا عَنْهَا ، فَهُوَ كَوَلَدِ الْمَبْعُوعِ الْمَعْيِبِ إِذَا وَلَدَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ رَدَّهُ ، لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي وَلَدِهَا ، وَالْمَذْبُورَةُ إِذَا قُتِلَتْ سَيِّدُهَا ، فَبَطُلَ تَذْيِيرُهَا ، لَا يَبْطُلُ فِي وَلَدِهَا<sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٥ .

(٢) في الأصل ، ط : « تبعاً » .

(٣) انظر : المغنى ٥ / ٤٤٢ .

المنع وهل له استرجاع هذا العاطب والمعيب ؟ على روايتين .

الشرح الكبير هذا المَعِينُ ، أو تَعَيَّبَ عَيِّبًا يَمْنَعُ الإجزاء ، لم يُجْزِئْهُ ذَبْحُهُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ ؛ لأنَّ عليه هَذَا سَلِيمًا ، ولم يُوجَدْ ، وكذلك إذا عَيَّنَ عن الأُصْحِيَّةِ التي فِي الذِّمَّةِ شَاةً ، فَهَلَكَتْ ، أو تَعَيَّبَتْ بِمَا يَمْنَعُ الإجزاء ، لم تُجْزِئْ ؛ لأنَّ ذِمَّتَهُ لم تُبْرَأْ إِلَّا [ ط ١٢٩/٣ ] بِذَبْحِ شَاةٍ سَلِيمَةٍ ، كما لو نَذَرَ عَتَقَ رَقَبَةٍ ، أو كان عليه عَتَقَ رَقَبَةٍ فِي كَفَّارَةٍ ، فَاشْتَرَاهَا سَلِيمَةً ثُمَّ عَابَتْ عِنْدَهُ ، لم تُجْزِئْهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ، بِخِلَافِ مَا لو نَذَرَ عَتَقَ عَبْدًا مُعَيَّنًا ، فَعَابَ ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُ عَنْهُ .

١٣٦٦ - مسألة : ( وهل له استرجاع هذا العاطب والمعيب ؟ على روايتين ) إحداهما ، له استرجاعه إلى مِلْكِهِ ، فَيَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ . هذا ظاهرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَرواه ابنُ الْمُنْذِرِ عن أَحْمَدَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَنَحْوُهُ عَنْ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَيَّنَّه عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ، فَإِذَا لم يَقْعُ عَنْهُ عَادَ إِلَى صَاحِبِهِ ، كَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ ، فَبَانَ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَأْكُلُ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَحَبَّ مِنَ الْغَنِيِّاءِ وَالْفُقَرَاءِ ،

الإنصاف انتهى . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُ يَتَّبِعُهَا . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ ، أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ تَعْيِينُهُ ؛ لِأَنَّهُ بِوُجُودِهِ قَدْ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ أُمِّهِ . لَكِنْ تَعَذَّرَ فِي الْأُمِّ ، فَبَقِيَ حُكْمُ الْوَلَدِ بَاقِيًا <sup>(١)</sup> .

قوله : وهل له استرجاع هذا العاطب والمعيب - أى إلى مِلْكِهِ - على روايتين . وأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ لَهُ اسْتِرجاعُهُ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « بَاقٍ » .



الشرح الكبير

ولا يبيعُ منه شيئاً . ولنا ، ما روى سعيّد بإسناده عن ابن عباس ، رضى الله عنهما ، أنّه قال : إذا أهديت هدياً واجباً فعطب ، فأنحره ، ثم كله إن شئت ، وأهده إن شئت ، وبعه إن شئت وتقوم به في هدي آخر . ولأنّه متى كان له أن يأكل ويطعم الأغنياء ، كان له يبعه ؛ لأنّه ملكه . والثانية ، لا يرجع المعين إلى ملكه ؛ لأنّه قد تعلّق به حقّ الفقراء بتعيينه ، فلزم ذبحه ، كما لو عيّنه بنذره ابتداءً .

**فصل :** فإن عيّن معيياً عمّا في ذمّته ، لم يُجزّئه ، ويلزمه ذبحه على قياس قوله في الأضحية ، إذا عيّنها معيية لزمه ذبحها ، ولم يُجزّئه . وإن عيّن صحيحاً فهللك أو تعيب بغير تفريطه ، لم يلزمه أكثر ممّا كان واجباً في الذمة ؛ لأنّ الزائد لم يجب في الذمة ، وإنما تعلّق بالعين ، فسقط بتلفها ، كأصل الهدى إذا لم يجب بغير التعيين . وإذا أتلّفه ، أو تلف بتفريطه ، لزمه مثل المعين إن كان زائداً عمّا في الذمة ؛ لأنّ الزائد تعلّق به حقّ الله تعالى ، فإذا فوّته لزمه ضمانه ، كالهدي المعين ابتداءً .

ملكه إذا كان معيياً ؛ لأنّه قد تعلّق به حقّ الفقراء . وهذا المذهب . قال في « الفروع » : ليس له استيرجاعه على الأصح . وصحّحه في « النظم » ، « و » تصحيح المحرر <sup>(١)</sup> . والرواية الثانية ، له استيرجاعه إلى ملكه ، فيصنّع به ما شاء . وهو ظاهر كلام الخرقى . وصحّحه في « التصحيح » ، و « الفائق » . واختاره المصنّف ، والشارح ، وابن أبي موسى . قاله الزركشي . وقدمه ابن رزين في « شرحه » . وجزم به في « الوجيز » ، و « تذكرة ابن عبدوس » ،

(١ - ١) زيادة من : ش .

المقنع وَكَذَلِكَ إِنْ ضَلَّتْ فَذَبَحَ بَدَلَهَا ثُمَّ وَجَدَهَا .

الشرح الكبير

١٣٦٧ - مسألة : ( وَكَذَلِكَ إِنْ ضَلَّتْ فَذَبَحَ بَدَلَهَا ثُمَّ وَجَدَهَا ) إذا ضَلَّ الْمُعِينُ ، فَذَبَحَ غَيْرَهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ ، أَوْ عَيَّنَ غَيْرَ الضَّالِّ بَدَلًا عَمَّا فِي الذَّمَّةِ ، ثُمَّ وَجَدَ الضَّالَّ ، ذَبَحَهُمَا مَعًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا أَهْدَتْ هَدِيَّتَيْنِ ، فَأَضَلَّتَهُمَا ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ بِهِدْيَيْنِ ، فَنَحَرَتْهُمَا ، ثُمَّ عَادَ الضَّالَّانِ فَنَحَرَتْهُمَا ، وَقَالَتْ : هَذِهِ سُنَّةُ الْهَدْيِ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(١)</sup> . وَهَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلِأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِهِمَا ، بِإِجَابِهِمَا ، أَوْ ذَبْحِ أَحَدِهِمَا وَإِجَابِ الْآخَرِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى مِلْكِهِ أَحَدُهُمَا ، بِنَاءً عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، فِيمَا إِذَا عَيَّنَ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ شَاءَ فَعَطِبَتْ أَوْ تَعَيَّيْتُ ، أَنَّهَا تَرْجَعُ إِلَى مِلْكِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ذَبَحَ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ آخَرُ ، كَمَا لَوْ عَطِبَ الْمُعِينُ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ [ ١٣٠/٣ ] وَالرَّأْيِ .

فصل : إِذَا غَصَبَ شَاءَ ، فَذَبَحَهَا عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ رَضِيَ

الإنصاف وَ « الْمُتَشَخَّبِ » .

قوله : وَكَذَلِكَ إِنْ ضَلَّتْ فَذَبَحَ بَدَلَهَا ثُمَّ وَجَدَهَا . يَعْنِي ، أَنْ فِي اسْتِزْجَاعِ الضَّالِّ إِلَى مِلْكِهِ ، إِذَا وَجَدَهُ بَعْدَ ذَبْحِ بَدَلِهِ ، الرَّوَاتِبَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، فَالْحُكْمَانِ [ ١٨/٢ ] وَاحِدٌ ، وَالْمَذْهَبُ هُنَا كَالْمَذْهَبِ هُنَاكَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَأَمَّا الْمُصَنَّفُ ،

(١) ق : بَابُ الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٤٢/٢ .

الشرح الكبير

مَالِكُهَا ، وَسَوَاءٌ عَوَّضَهُ عَنْهَا أَوْ لَمْ يُعَوِّضْهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزئُهُ إِنْ رَضِيَ مَالِكُهَا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ قُرْبَةً فِي ابْتِدَائِهِ ، فَلَمْ يَصِرْ قُرْبَةً فِي آثَانِهِ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهَا لِلْأَكْلِ ثُمَّ نَوَى بِهَا التَّقَرُّبَ ، وَكَأَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا ثُمَّ نَوَاهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ .

**فصل :** وَلَا يَرَأَى مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا بِذَبْحِهِ أَوْ نَحْرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَدْيَهُ . فَإِنْ نَحَرَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ وَكَّلَ مَنْ نَحَرَهُ ، أَجْزَأَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ نَحَرَ إِنْسَانٌ بغيرِ إِذْنِهِ فِي وَقْتِهِ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ دَفَعَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ سَلِيمًا فَتَحَرَّوهُ ، أَجْزَأُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِفِعْلِهِمْ ، فَأَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ غَيْرُهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَنْحُرْوهُ ، فَعَلِيهِ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ مِنْهُمْ وَيَنْحَرَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتهُ بِتَفْرِيطِهِ فِي دَفْعِهِ إِلَيْهِمْ سَلِيمًا .

**فصل :** وَيُباحُّ لِلْفُقَرَاءِ الْأَخْذُ مِنَ الْهَدْيِ إِذَا لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْإِذْنَ فِيهِ لَفْظًا ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » . وَالثَّانِي ، دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى الْإِذْنِ ، كَالْتَحْلِيلَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : لَا يُباحُّ إِلَّا بِاللَّفْظِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « اصْبُغْ نَعْلَهَا فِي دِمِهَا وَاضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا » <sup>(٢)</sup> . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَشِبْهَهُ كَافٍ مِنْ

الإنصاف

وَالشَّارِحُ ، فَإِنَّهُمَا قَطْعًا بِأَنَّهُ يَذْبَحُ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ ، وَلَمْ يَحْكِيَا خِلَافًا ، وَلَكِنْ خَرَجَا تَخْرِيجًا ، أَنَّهُ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . وَقَالَ ابْنُ مُتَجَنَّى : وَيَقْوَى لَزُومُ ذَبْحِهِ مَعَ ذَبْحِ الْوَاجِبِ حَدِيثٌ . ذَكَرَهُ . فَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى التَّفَرُّقَةِ ؛ إِمَّا لِأَجْلِ الْحَدِيثِ ، أَوْ لِأَنَّ

(١) فِي النسخ : « عَنْهُمْ » . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٤٤٣/٥ .

(٢) قَدَّمَ تَحْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٩٧ .

**فصل:** سَوْقُ الْهَدْيِ مَسْنُونٌ، لَا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَهُ بِعَرَفَةَ، وَيَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ.

غير لَفْظٍ ، ولو لا ذلك لم يَكُنْ هذا مُفِيدًا .

( فصل ) : قال ، رَحِمَهُ اللهُ : ( سَوْقُ الْهَدْيِ مَسْنُونٌ ، لَا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ ، فَسَاقَ فِي حَجَّتِهِ مَائَةَ بَدَنَةٍ ، وَكَانَ يَنْتَعُ بِهَذِيهِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ . وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَإِنْ نَذَرَهُ ، وَجَبَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ » <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ نَذَرُ طَاعَةٍ ، فَوَجَبَ الْوَفَاءُ بِهِ ، كُنْذُورِ الطَّاعَاتِ .

١٣٦٨ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَهُ بِعَرَفَةَ ، وَيَجْمَعُ فِيهِ <sup>(٢)</sup> بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ ) رُوِيَ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَانَ

الْعَاطِبُ وَالْمَعِيبُ قَدْ تَعَذَّرَ لِإِجْزَاؤِهِ عَنِ الْوَاجِبِ ، فَخَرَجَ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى بَدَلِهِ . وَأَمَّا الضَّالُّ ، فَحَقُّ الْفُقَرَاءِ فِيهِ بَاقٍ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ حَقُّهُمْ لَتَعَذُّرِهِ ، وَهُوَ فَقْدُهُ . وَجَزَمَ فِي « الْمُذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِأَنَّهُ يَذْبَحُ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ ، كَمَا قَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ .

قوله : **فصل:** سَوْقُ الْهَدْيِ مَسْنُونٌ ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَهُ بِعَرَفَةَ ، وَيَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ . بَلَا زِنَاعٍ ، فَلَوْ اشْتَرَاهُ فِي الْحَرَمِ ، وَلَمْ

(١) تقدم تقريره في ٥٦٣/٧ .

(٢) سقط من : م .

وَيُسَنُّ إِشْعَارُ الْبَدَنَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَقَّ صَفْحَةً سَنَامِهَا حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ، <sup>المنع</sup> وَيُقْلَدُهَا ، وَيُقْلَدُ الْغَنَمَ النَّعْلَ وَأَذَانَ الْقَرَبِ وَالْعُرَى .

ابن عُمَرَ لَا يَرَى الْهَدْيَ إِلَّا مَا عُرِفَ بِهِ . وَنَحْوُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : أُحِبُّ لِلْقَارِنِ يَسُوقُ هَدْيَهُ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ ، فَإِنْ ابْتَنَاهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ ، مِمَّا يَلِي مَكَّةَ ، بَعْدَ أَنْ يَقِفَهُ بِعَرَفَةَ ، جَازَ . وَقَالَ فِي هَدْيِ الْحَجَامِعِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَهُ فَلْيَشْتَرِهِ مِنْ مَكَّةَ ، ثُمَّ لْيُخْرِجْهُ إِلَى الْجَلِّ ، وَلْيُسْقِهِ إِلَى مَكَّةَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْهَدْيِ نُحْرُهُ وَتَفْعُ الْمَسَاكِينِ بِلَحْمِهِ ، وَهَذَا لَا يَقِفُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ ، وَلَمْ يَرِدْ بِمَا قَالُوهُ دَلِيلٌ يُوجِبُهُ ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ .

١٣٦٩ - مسألة : [ ١٣٠/٣ ظ ] ( وَيُسَنُّ إِشْعَارُ الْبَدَنَةِ <sup>(١)</sup> ) ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَقَّ صَفْحَةً سَنَامِهَا حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ، وَيُقْلَدُهَا ، وَيُقْلَدُ الْغَنَمَ النَّعْلَ وَأَذَانَ الْقَرَبِ وَالْعُرَى ) يُسَنُّ تَقْلِيدُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَإِشْعَارُهَا ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَقَّ صَفْحَةً سَنَامِهَا الْأَيْمَنَ حَتَّى يُدْمِيَهَا ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :

يُخْرِجُهُ إِلَى عَرَفَةَ وَذَبَحَهُ ، كَفَاهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ .

الإنصاف

قوله : وَيُسَنُّ إِشْعَارُ الْبَدَنَةِ ، فَيَشْتَقُّ صَفْحَةً سَنَامِهَا حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ . وَكَذَا مَا لَا سَنَامَ لَهُ مِنَ الْإِبِلِ . وَهَذَا بِلَا زَوَاعٍ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الشَّقُّ فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْيُمْنَى . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، الشَّقُّ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ أَوَّلَى . وَعَنْهُ ،

(١) ق م : البدن .

هذا مُثَلَّةٌ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ  
إِيلَامٌ ، فَهُوَ كَقَطْعِ غُضُوْمِهِ مِنْهُ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَتْ الْبَقَرَةُ ذَاتَ سَنَامٍ ،  
فَلَا بَأْسَ بِأَشْعَارِهَا ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،  
قَالَتْ : قَتَلْتُ فَلَانِدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا . مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عُومٍ مَا اخْتَجُّوا بِهِ ،  
وَلِأَنَّهُ إِيلَامٌ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ، فَجَازَ ، كَالْكَيِّ ، وَالْوَسْمِ ، وَالْحِجَامَةِ .  
وَفَائِدَتُهُ أَنْ لَا تَحْتَاطَ بِغَيْرِهَا ، وَأَنْ يَتَوَقَّاهَا اللَّصُّ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّقْلِيدِ  
بِمُفْرَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْحَلَّ وَيَذْهَبَ . وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالْكَيِّ .

الْخَيْرَةُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » .

تَبْيِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُشْعِرُ غَيْرَ<sup>(٣)</sup> السَّنَامِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
غَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : يُجُوزُ إِشْعَارُ غَيْرِ السَّنَامِ . وَذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ »

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الثَّلَاةِ وَالْمَصْبُورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
١٢٢ / ٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
١٥٤٩ / ٣ ، ١٥٥٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمَجْتَبَى ٧ / ٢١٠ .  
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ مِثْلَةِ الْحَيَوَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَانِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٨٣ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ،  
فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٤٣ ، ١٠٣ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَشْعَرَ وَقُلْدَ بَدَى الْخَلِيفَةُ ثُمَّ أَحْرَمَ ، وَبَابِ إِشْعَارِ الْبَدَنِ ... ، مِنْ كِتَابِ  
الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ الْوَكَاةِ فِي الْبَدَنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْوَكَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠٧ ، ١٣٤ / ٣ .  
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَدْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ .  
كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ بَعَثَ بِهَدْيِهِ وَأَقَامَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٠٧ .  
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْلِيدِ الْإِبِلِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ١٣٥ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
٦ / ٧٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ط : « عَنْ » .

وَيُشَعَّرُ الْبَقَرَةَ ، لِأَنَّهَا مِنَ الْبُذْنِ ، فَتُشَعَّرُ كَذَاتِ السَّنَامِ . أَمَّا الْغَنَمُ فَلَا يُسَنُّ إِشْعَارُهَا ؛ لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ ، وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا يَسْتُرُ مَوْضِعَ إِشْعَارِهَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالسُّنَّةُ الْإِشْعَارُ فِي صَفْحَتِهَا الْيُمْنَى . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو يُوسُفَ : بَلْ يُشَعَّرُهَا فِي صَفْحَتِهَا الْيُسْرَى . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ فَعَلَهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بَذَى الْحُلَيْفَةَ ، ثُمَّ دَعَا بَيْدَتَيْهَ وَأَشَعَّرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، وَسَلَّتِ الدَّمَ عَنْهَا بِيَدِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا ابْنُ عُمَرَ فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ كَمَا ذَهَبْنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> . ثُمَّ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْلَى مِنْ فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ

عَنْ أَحْمَدَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا ، أَنَّهُ لَا يُشَعَّرُ غَيْرَ الْإِبِلِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي « الْمُشْتَوَعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ : وَيُسَنُّ إِشْعَارُ مَكَانِ ذَلِكَ مِنَ الْبَقَرِ .

قَوْلُهُ : وَيُقْلَدُّهَا وَيُقْلَدُّ الْغَنَمُ التَّغْلَ وَأَذَانِ الْقِرْبِ وَالْعُرَى . هَذَا الْمَذْهَبُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَقْلِيدُ الْهَدْيِ كُلِّهِ ، مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمَا .

(١) فِي : بَابِ تَقْلِيدِ الْهَدْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩١٢ .  
كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِشْعَارِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٠٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ أَيْ الشَّقَيْنِ يَشَعِّرُ ، وَبَابِ سَلَّتِ الدَّمَ عَنِ الْبُذْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعُ ٥ / ١٣٢ ، ١٣٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبُذْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٤ / ١٣٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ إِشْعَارِ الْبُذْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ٢ / ١٠٣٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْإِشْعَارِ كَيْفَ يَشَعِّرُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) فِي : بَابِ مِنْ أَشْعَرَ وَقُلْدَ بَذَى الْحُلَيْفَةَ ثُمَّ أَحْرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠٦ .

بغير خلاف ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُعَجِّبُهُ التَّيْمُنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ <sup>(١)</sup> . وإذا ساقَ الْهَدْيَ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ ، اسْتَحَبَّ إِشْعَارُهُ وَتَقْلِيدُهُ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَإِنْ كَانَتْ غَنَمًا اسْتَحَبَّ أَنْ يُقْلِدَهَا نَعْلًا ، أَوْ آذَانَ الْقَرَبِ ، أَوْ عِلَاقَةَ إِدَاوَةٍ ، أَوْ غُرُورَةً . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسَنُّ تَقْلِيدُ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ سَنَةً لَنُقِلَ كَمَا نُقِلَ فِي الْإِبِلِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كُنْتُ أَفْتِلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٢)</sup> فَيُقْلَدُ الْغَنَمَ وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا . وَفِي لَفْظٍ : كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِذَا سُنَّ تَقْلِيدُ الْإِبِلِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَعْرِيفُهَا بِالْإِشْعَارِ ، فَالْغَنَمُ أَوْلَى . وَإِنْ تَرَكَ التَّقْلِيدَ وَالْإِشْعَارَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ .

الشرح الكبير

وقدَّمه في « الفروع » . وقال في « الْمُتَخَبِّ » : يُقْلَدُ الْغَنَمَ فَقَطْ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّرْغِيبِ » ،

الإيضاح

(١) تقدم تخريجه في ٧٣/١ .

(٢) (٢ - ٢) إسقط من : م .

(٣) ق : باب فتل القلائد للبدن والبقر ، وباب إشعار البدن وباب تقليد الغنم ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

كما أخرجه مسلم ، ق : باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ . وأبو داود ، ق : باب من بعث بهديه وأقام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٧ . والنسائي ، ق : باب فتل القلائد ، وباب هل يوجب تقليد الهدى إحراما ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ . وابن ماجه ، ق : باب تقليد البدن ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٤ . والإمام أحمد ، ق : المسند ٦ / ١٩١ ، ٢٣٦ .



[ ٧٨ ط ] وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا ، فَأَقْلَ مَا يُجْزِيهِ شَاةٌ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنِيَّةٌ . المضع

١٣٧٠ - مسألة : ( وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا ، فَأَقْلَ مَا يُجْزِيهِ شَاةٌ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنِيَّةٌ ) [ ١٣١/٣ و ] أَوْ بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ فِي التَّنْذِيرِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ فِي الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ النَّعَمِ ، وَأَقْلُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُتَنَعَةِ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(١)</sup> . حُمِلَ عَلَى مَا قُلْنَا . فَإِنْ اخْتَارَ لِإِخْرَاجِ بَدَنِيَّةٍ كَامِلَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَهَلْ تَكُونُ كُلُّهَا وَاجِبَةً ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، ذَكَرْنَاهُمَا فِي بَابِ الْفِدْيَةِ .

و « التَّلْخِصِ » : تَقْلِيدُ الْبَدَنِ جَائِزٌ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : الْبَدَنُ تُشَعَّرُ ، وَالْغَنَمُ تُقْلَدُ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَسُوقَهُ حَتَّى يَشْعِرَهُ . وَيُجَلِّلُهُ بِكُوبٍ أَيْضًا ، وَيُقْلَدُهُ نَعْلًا أَوْ عِلَاقَةً قَرْبَةً .

قوله : وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا ، فَأَقْلَ مَا يُجْزِيهِ شَاةٌ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنِيَّةٌ . وَكَذَا سُبُعٌ بَقَرَةٌ . وَهَذَا بِلَا زَوَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ ذَبَحَ بَدَنَةً ، فَالصَّحِيحُ وَجُوبُهَا كُلُّهَا . قَدَّمَهُ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقِيلَ : الْوَاجِبُ سُبْعُهَا فَقَطْ ، وَالباقى له أَكْلُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ . وَهُمَا اخْتِمَالَانِ مُطْلَقَانِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَهُمَا وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْفَاتِي » . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا فِي آخِرِ بَابِ الْفِدْيَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَكُلُّ هَدْيٍ ذَكَرْنَاهُ يُجْزِي فِيهِ شَاةٌ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنِيَّةٌ . وَذَكَرْنَا فَائِدَةَ الْخِلَافِ هُنَاكَ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

وَأِنْ نَذَرَ بَدَنَهُ ، أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةً . فَإِنْ عَيَّنَ بَنْذَرِهِ ، أَجْزَأُهُ مَا عَيْنَهُ ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، مِنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ إِيْصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ، إِلَّا أَنْ يُعَيِّنَهُ بِمَوْضِعٍ سِوَاهُ .

المتن

١٣٧١ - مسألة : ( وَمَنْ نَذَرَ بَدَنَهُ ، أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةً ) قد ذَكَّرْنَا ذلك

الشرح الكبير

في بابِ الْفِدْيَةِ .

١٣٧٢ - مسألة : ( فَإِنْ عَيَّنَ بَنْذَرَهُ ، أَجْزَأُهُ مَا عَيْنَهُ ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، مِنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ إِيْصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ، إِلَّا أَنْ يُعَيِّنَهُ بِمَوْضِعٍ سِوَاهُ ) إِذَا عَيَّنَ الْهَدْيَ بِشَيْءٍ لَزِمَهُ مَا عَيْنَهُ ، وَأَجْزَأُهُ ، سِوَاهُ

قوله : وَإِذَا نَذَرَ بَدَنَهُ ، أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةً . إِذَا نَذَرَ بَدَنَهُ ، فَتَارَةً يَنْبَرِي ، وَتَارَةً يُطْلِقُ ، فَإِنْ نَوَى ، فَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : يَلْزِمُهُ مَا نَوَاهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَقِي إِجْزَاءُ الْبَقَرَةِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُجْزَى مُطْلَقًا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا تُجْزَى الْبَقَرَةُ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنْهُ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةُ ، أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةً . فِي آخِرِ بَابِ الْفِدْيَةِ .

الإيضاح

قوله : فَإِنْ عَيَّنَ بَنْذَرَهُ ، أَجْزَأُهُ مَا عَيْنَهُ ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، مِنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ إِيْصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ، إِلَّا أَنْ يُعَيِّنَهُ بِمَوْضِعٍ سِوَاهُ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَ بَنْذَرَهُ شَيْئًا إِلَى مَكَّةَ ، أَوْ جَعَلَ ذَرَاهِمَ هَدْيًا ، فَهُوَ لِأَهْلِ الْحَرَمِ . نَقَلَهُ الْمَرْوُذِيُّ ، وَابْنُ هَانِيٍّ . وَيَبْعَثُ نَمَنْ غَيْرَ الْمَنْقُولِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَذَرَ

كان من بهيمة الأنعام أو من غيرها ، وسواء كان حيواناً أو غيره ، مما يُنقل أو مما لا يُنقل ، فإن النبي ﷺ قال : « مَنْ رَاحَ - يَعْنِي إِلَى الْجُمُعَةِ - فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً »<sup>(١)</sup> . فَذَكَرَ الدَّجَاجَةَ وَالْبَيْضَةَ فِي الْهَدْيِ . وَعَلَيْهِ إِصْصَالُهُ إِلَى قُرَاءِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ سَمَّاهُ هَذِيًّا وَأَطْلَقَ ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَحَلِّ الْهَدْيِ الْمَشْرُوعِ ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا<sup>(٣)</sup> يُنْقَلُ ، كَالْعَقَارِ ، بَاعَهُ ، وَبَعَثَ ثَمَنَهُ إِلَى الْحَرَمِ ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ فِيهِ . وَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَ هَذِيًّا مُطْلَقًا أَوْ مُعَيَّنًا وَأَطْلَقَ مَكَانَهُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِصْصَالُهُ إِلَى قُرَاءِ الْحَرَمِ . وَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ ذَبْحَهُ حَيْثُ شَاءَ ، كَالْوَنَذَرِ الصَّدَقَةَ بِشَاقٍ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . وَلِأَنَّ النَّذْرَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ شَرْعًا ، وَالْمَعْهُودُ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ بِالشَّرْعِ ، كَهَدْيِ الْمُتَعَةِ وَشِبْهِهِ ، أَنَّ ذَبْحَهُ يَكُونُ فِي الْحَرَمِ ، كَذَا هُنَا . فَإِنْ عَيَّنَ نَذْرَهُ بِمَوْضِعٍ غَيْرِ الْحَرَمِ ، لَزِمَ ذَبْحُهُ فِيهِ ، وَيُفَرَّقُ

أَنْ يُلْقَى فِضَّةً فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ : يُلْقَاهُ بِمَكَانٍ نَذَرَهُ . وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، فَيُكْفَرُ إِنْ لَمْ يُلْقَاهُ ، وَهُوَ لِقُرَاءِ الْحَرَمِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الرَّعَايَةِ » : لَهُ أَنْ يَتَعَثَّ ثَمَنُ الْمُنْقُولِ . وَقَالَ [ ١٨/٢ ] ابْنُ عَقِيلٍ : أَوْ يُقَوِّمَهُ ، وَيَتَعَثَّ الْقِيَمَةَ . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : إِنْ نَذَرَ بَذَنَةً ، فَلِلْحَرَمِ ، لَا جَزُورًا ، وَإِنْ نَذَرَ جَذَعَةً ، كَفَتْ ثَنِيَّةً ، وَأَحْسَنَ<sup>(٤)</sup> . وَنَقَلَ

(١) تقدم تحريجه في ٢٧٦/٥ .

(٢) سورة الحج ٣٣ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في ١ : « واحدة » .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَذِهِ ، وَلَا يَأْكُلَ مِنْ وَاجِبٍ ، إِلَّا مِنْ دَمٍ

المقنع

لَحْمَهُ عَلَى مَسَاكِينِهِ ، أَوْ إِطْلَاقَهُ لَهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَحَرَ بَيُوتَهُ<sup>(١)</sup> . قَالَ : « أَبْهَأَ صَنْمٌ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « أَوْفَ بِنَذْرِكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحَ بِمَوْضِعٍ فِيهِ صَنْمٌ أَوْ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ أَوِ الْمَعَاصِي ، كَبُيُوتِ النَّارِ وَالْكَنَائِسِ وَالْبَيْعِ ، وَأَشْيَاءَ ذَلِكَ ، لَمْ يَصِحَّ نَذْرُهُ ؛ لِعُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ ، فَلَا يُوفَى بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> . وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ »<sup>(٤)</sup> .

الشرح الكبير

١٣٧٣ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَذِهِ ، وَلَا يَأْكُلَ مِنْ

يَعْقُوبُ ، فِي مَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُضْحِيَ كُلَّ عَامٍ بِشَاتَيْنِ ، فَأَرَادَ عَامًا أَنْ يُضْحِيَ بِوَاحِدَةٍ ، إِنْ كَانَ نَذْرُ فَيُوفَى بِهِ ، وَالْأُفْكَارَةُ يَمِينٌ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَيْسَتْ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِكَ ، فَهُوَ هَذِي . فَلَيْسَ بِهِ ، أَهْدَاهُ أَوْ ثَمَنَهُ . عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ .

الإنصاف

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَذِهِ . شَمِلَ مَسْأَلَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنْ يَكُونَ

(١) بَوَانَةُ : هَضْبَةٌ وَرَاءَ بَنِي قُرَيْبَةَ مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١/ ٧٥٤ .

(٢) فِي : بَابِ مَا يُؤْمَرُ مِنَ الْوَفَاءِ عَنِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢١٣ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَرَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٦٨٨ . وَإِلِإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٦٤ ، ٦ / ٣٦٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ لَا وَفَاءَ لِلنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ... ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٢٦٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْوَفَاءِ عَنِ النَّذْرِ ، وَبَابِ فِي النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢١٣ ، ٢١٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كُفْرَةِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ٢٧ ، ٢٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ١٨٤ . وَإِلِإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٤٣٠ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي ٧ / ٥٦٣ .

الشرح الكبير

واجب ، إلا من دم المتعة والقِرَانِ ( يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَذِيهِ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا أَوْجَبَهُ بِالْتَّعْيِينِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا فِي ذِمَّتِهِ ، وَمَا نَحَرَهُ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَأَقْلَ [ ١٣١/٣ ط ] أحوال الأمر الاستحباب . ولأن النبي ﷺ أَكَلَ مِنْ بُذْنِهِ . وقال جابر : كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ بُذْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَرَحَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُوا وَتَزَوَّدُوا » . فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ الْيَسِيرَ ، كَمَا رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنِيَّةٍ بِبِضْعَةٍ ، فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ ، فَأَكَلَا مِنْهَا ، وَحَسِيًّا مِنْ مَرَقِهَا <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّهُ نُسِكَ ، فَاسْتَحَبَّ الْأَكْلُ مِنْهُ ، كَالْأَضْحِيَّةِ . وَلَهُ التَّزَوُّدُ وَالْأَكْلُ كَثِيرًا ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ . وَتُجْزِئُهُ الصَّدَقَةُ بِالْيَسِيرِ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْأَضْحِيَّةِ .

تَطَوُّعًا ، فَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنْهُ ، بِلَا زِرَاعٍ . وَحُكْمُ الْأَكْلِ هُنَا وَالتَّفَرُّقَةُ ، الْإِنْصَافُ كَالْأَضْحِيَّةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَأْكُلُ هُنَا إِلَّا الْيَسِيرَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » . وَالثَّانِيَةُ ، أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا بِالْتَّعْيِينِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا فِي ذِمَّتِهِ ، فَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنْهُ أَيْضًا . اخْتَارَهُ

(١) سورة الحج ٢٨ .

(٢) في : باب ما يأكل من البدن وما يتصدق ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١١ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب بيان ما كان من النبي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٧ .

(٣) تقدم تخريجها في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

فإن أكلها كُلُّها ضَمِنَ المَشْرُوعَ للصَّدَقَةِ منها ، كما في الأَضْحِيَّةِ . وقال ابن عَقِيلٍ : حُكْمُهُ في الأَكْلِ والتَفْرِيقِ حُكْمُ الأَضْحِيَّةِ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ مِنْ كُلِّ جِزْوٍ بِبِضْعَةٍ ، يَدُلُّ على خِلَافِ قَوْلِهِ ، وَلَأنَّ الهَدْيَ يَكْثُرُ ، بخِلَافِ الأَضْحِيَّةِ . وإن لم يَأْكُلْ فَحَسَنٌ ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَحَرَ البَدَنَاتِ الحُمْسَ ، قال : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ »<sup>(١)</sup> . وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لم يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا . وقال بعضُ أَهْلِ العِلْمِ : يَجِبُ الأَكْلُ منها ؛ لظَاهِرِ الأَمْرِ . ولَنَا ، الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ ، وَلأنَّهَا ذَبِيحَةٌ يُتَقَرَّبُ إلى اللَّهِ تَعَالَى بِهَا ، فَلَمْ يَجِبِ الأَكْلُ منها ، كَالْعَقِيقَةِ .

المُصَفِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الزُّرْكَشِيُّ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ في « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ الأَكْلُ مِنْهُ . قَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » . قَوْلُهُ : وَلَا يَأْكُلُ مِنْ وَاجِبٍ ، إِلَّا مِنْ دَمِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ في « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْأَشْهُرُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ دَمِ الْمُتَعَةِ فَقَطْ . قَالَهُ في « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . لَكِنْ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : كَانَ الْخَرَقِيُّ اسْتَعْنَى بِذِكْرِ التَّمَتُّعِ عَنِ الْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ تَمَتُّعٌ ، لِتَرْفُهِهِ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ . انْتَبَى . وَقَالَ الْآجُرِّيُّ : لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَيْنِ<sup>(٢)</sup> الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ أَيْضًا . وَقَدَّمَهُ في « الرُّوْضَةِ » . وَعَنْهُ ، يَأْكُلُ مِنَ الْكُلِّ ، إِلَّا مِنَ النَّذْرِ وَجِزَاءِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٥ .

(٢) سقط من : الأصل ، ط .

**فصل : وَلَا يَأْكُلُ مِنْ وَاجِبٍ ، إِلَّا ذِمَّ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ دُونَ مَا سِوَاهُمَا .**  
 نصَّ عليه أحمد ؛ لأنَّ سببهما غيرُ مَحْظُورٍ ، فَأَشْبَهَا هَذِي التَّطَوُّعَ . وهذا  
 قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وعن أحمد ، أَنَّهُ يَحْرُمُ الْأَكْلُ مِنَ التَّنْذِيرِ وَجَزَاءِ  
 الصَّيْدِ ، وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَاهُمَا . وهو قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ،  
 وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ بَدَلٌ ، وَالتَّنْذِيرُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، بِخِلَافِ  
 غَيْرِهِمَا . وقال ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يَأْكُلُ أَيْضًا مِنَ الْكَفَّارَةِ ، وَيَأْكُلُ مِمَّا  
 سِوَى الثَّلَاثَةِ . وَنَحْوَهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الثَّلَاثَةِ لَمْ يُسَمَّهِ  
 لِلْمَسَاكِينِ ، وَلَا مَدْخَلَ لِلإِطْعَامِ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ التَّطَوُّعَ . وقال الشافعيُّ :  
 لَا يَأْكُلُ مِنْ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ هَذِي وَجَبَ بِالْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْأَكْلُ مِنْهُ ،  
 كَذِمِ الْكَفَّارَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ تَمَتَّعْنَ مَعَهُ فِي حَجَّةِ  
 الْوَدَاعِ<sup>(١)</sup> . وَأَذْخَلَتْ عَائِشَةُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، فَصَارَتْ قَارِنَةً<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ

الصَّيْدِ . وَالْحَقُّ ابْنُ أَبِي مُوسَى بِهِمَا الْكَفَّارَةُ ، وَجُوزَ الْأَكْلُ مِمَّا عَدَا ذَلِكَ . واختارَ  
 أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » ، جَوَازَ  
 الْأَكْلِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الْمَنْذُورَةِ ، كَالْأُضْحِيَّةِ ، عَلَى رِوَايَةِ وَجُوبِهَا ، فِي أَصَحِّ  
 الرَّوْجَيْنِ ، لَكِنَّ جُمْهُورَ الْأَصْحَابِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

**فوائده :** إحداهما ، اسْتَحَبَّ الْقَاضِي الْأَكْلَ مِنْ دَمِ الْمُتَعَةِ . الثَّانِيَةُ ، مَا جَازَ  
 لَهُ أَكْلُهُ ، جَازَ لَهُ هَدْيُهُ ، وَمَالًا ، فَلَا ، فَإِنْ فَعَلَ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا . عَلَى الصَّحِيحِ  
 مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا بِهِ ، كَبَيِّعِهِ وَإِتْلَافِهِ . وقال فِي

(١) تقدم تخريجه في ١٥٧/٨ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٨ .

ذَبَحَ عَنْهُمُ النَّبِيُّ ﷺ الْبَقَرَةَ ، فَأَكَلْنَ مِنْ لَحُومِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : قَدْ أَكَلَ مِنَ الْبَقَرِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ خَاصَّةً<sup>(١)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ، أَنْ يَحِلَّ ، فَذَحَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقِيلَ : ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ [ ١٣٢/٣ ] عَنْ أَزْوَاجِهِ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عُمرَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ ، فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلِيُّ بْنُ لَحْمِهَا ، وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّهُمَا دَمَا نُسُكٌ ، أَشْبَهَا التَّطَوُّعَ . وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، أَشْبَهَ جَزَاءَ الصَّيِّدِ .

**فصل :** فَإِنْ أَكَلَ مِمَّا مُنِعَ مِنْ أَكْلِهِ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ حَيَوَانًا ، فَكَذَلِكَ أُبْعَاضُهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ أُعْطِيَ الْجَاوِزَ

الإِنصاف « النَّصِيحَةِ » : يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، بِلَا زَعَرٍ فِيهِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ مَنَعَهُ الْفُقَرَاءُ حَتَّى أَنْتَنَ ، فَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ ،

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما يأكل من البدن ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب الخروج آخر الشهر ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢ / ٢١١ ، ٢١٢ ، ٤ / ٥٩ ، ٦٠ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٦ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ ، ٩٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٩٤ ، ٢٧٣ .

(٣) تقدم ترجمته في ١٥٧/٨ .

(٤) تقدم ترجمته في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .



## فصل : والأضحية سنة مؤكدة . وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِالذَّنْدَرِ .

المفنع

الشرح الكبير

منها شيئاً ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ . فَإِنْ أَطْعَمَ غَنِيًّا مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ ، جَازَ ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّ مَا مَلَكَ أَكَلَهُ مَلَكَ هَدِيَّتَهُ . وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ أَتْلَفَهُ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَشْبَهَ عَطِيَّتَهُ لِلجَّازِرِ . وَإِنْ أَتْلَفَ أَجَنَبِيٍّ مِنْهُ شَيْئًا ، ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأُمَثَالِ ، فَضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ لَحْمًا لَأَدْمَى مُعَيَّنٌ .

( فصل ) : قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : ( وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، لَا تَجِبُ إِلَّا بِالذَّنْدَرِ ) أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْأَضْحِيَّةَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً غَيْرَ وَاجِبَةٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَلْقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَعَطَاءُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْدِرِ . وَقَالَ رَيْبَعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : هِيَ وَاجِبَةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّائَنَا » <sup>(١)</sup> . وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ

يُضْمِنُ نَقْصَهُ فَقَطْ . قُلْتُ : يَتَوَجَّهُ أَنْ يُضْمِنَهُ بِمِثْلِهِ حَيًّا ، أَشْبَهَ الْمَعْيَبِ الْحَيِّ .

الإنصاف

قوله : وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ فِي « الرَّاعِيَّةِ » : وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا مَعَ الْقَذَرَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الْغِنَى . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ ، وَذَكَرَهُ

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢١/٢ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحَاةً وَغَيْرَةَ »<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « ثَلَاثٌ كُتِبْنَ عَلَىَّ ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « الْوُتْرُ ، وَالنَّحْرُ ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ » . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَدَخَلَ الْعَشْرَ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرَتِهِ شَيْئًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . غَلَّقَهُ عَلَى الْإِرَادَةِ . وَالْوَاجِبُ لَا يُعَلِّقُ عَلَى الْإِرَادَةِ ، وَلَا أَنَّهُا ذَبِيحَةٌ لَمْ يَجِبْ تَفْرِيقُ لَحْمِهَا ، فَلَمْ تُكُنْ وَاجِبَةً ، كَالْعَقِيقَةِ ، وَحَدِيثُهُمْ قَدْ ضَعَّفَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْإِسْتِجَابِ ، كَمَا

الْحَلَوَانِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ . وَخَرَّجَهَا أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ مِنَ التَّضْحِيَةِ عَنْ التَّيَمِّمِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْحَاضِرِ الْعَنِيِّ .

**فائدة :** يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُضْحِي مُسْلِمًا ، تَامَ الْمِلْكُ ، فَلَا يُضْحِي الْمَكَاتِبُ مُطْلَقًا . فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَالْوَجْهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ الْأَضْحَى ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨٤/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضْحَى . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١٧/٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْفَرَعِ وَالْعَتِيقَةِ . الْمَجْتَبَى ١٤٨/٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْأَضْحَى وَاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا ؟ مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٤٥/٢ . وَإِسْلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١٥/٤ ، ٧٦/٥ .  
وَالْعَتِيقَةُ : هِيَ مَا يَسْمِيهِ النَّاسُ الرَّجِيَّةَ .

(٢) فِي : بَابِ صِفَةِ الْوُتْرِ وَأَنَّهُ لَيْسَ يَفْرُضُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْوُتْرِ . سَنَنَ الدَّارَقُطْنِيُّ ٢١/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣١/١ .

(٣) فِي : بَابِ نَهْيٍ مِنْ دَخَلِ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ يَرِيدُ التَّضْحِيَةَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٦٥/٣ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ فِي الْعَشْرِ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨٥/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمَجْتَبَى ١٨٧/٧ .

الشرح الكبير

قال : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ »<sup>(١)</sup> . وقال : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَصَلَاتَنَا »<sup>(٢)</sup> . وقد رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْيَتِيمِ : يُضْحَى عَنْهُ وَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّوْسِيعَةِ عَلَيْهِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَابِ . فَإِنْ نَذَرَهَا ، [ ١٣٢/٣ ط ] وَجَبَتْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه »<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا نَذَرُ طَاعَةٍ .

١٣٧٤ - مسألة : ( وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا ) نَصٌّ عَلَيْهِ . وَبِهَذَا قَالَ رَبِيعَةُ ، وَأَبُو الزُّنَادِ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى عَنْ بَلَالٍ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَبَالِي إِلَّا أَضْحَى إِلَّا بِدِيكٍ ؛ وَلَأَنْ أَضَعَهُ فِي يَتِيمٍ قَدْ تَرَبَّ فَوْهُ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْحَى<sup>(٥)</sup> . وَبِهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَأَنْ أَتُصَدَّقَ

الثَّانِي ، يُضْحَى بِإِذْنِ سَيِّدِهِ كَالرَّقِيقِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَطَعَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، « الشَّرْح » ، وَ « النَّظْم » ، وَ « تَذْكِرَةُ ابْنِ عَبْدِوس » . زَادَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَلَا يَتَّبَعُ مِنْهَا بَشْيٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِص » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفُرُوع » .

قوله : وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا . وَكَذَا الْعَقِيقَةُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ

(١) تقدم تخريجه في ٢٦٩/٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ١١٠/٤ .

(٣) تقدم تخريجه في ٥٦٣/٧ .

(٤) عبد الله بن ذكوان ، الإمام الفقيه ، أبو عبد الرحمن القرشي المدني ، من علماء التابعين وأئمة الاجتهاد ، توفي سنة ثلاثين ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٥ - ٤٥١ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الضحايا ، من كتاب المناسك ٣٨٥/٤ .

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثَهَا ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، فَإِنْ أَكَلَ أَكْثَرَ ، جَازَ .

المفنع

بخائمي هذا أحبُّ إليَّ من أنْ أُهدى إلى البيتِ ألفاً . ولنا ، أن النبي ﷺ ضَحَّى والخلفاء بعده ، ولو عَلِمُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ لَعَدَلُوا إِلَيْهَا . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِرَاقَةِ دَمٍ ، وَإِنَّهُ لَيُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأُظْلِفَتْهَا وَأَشْعَارُهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ إِثَارَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقَوْلُ عَائِشَةَ فِي الْهَدْيِ لَا فِي الْأُضْحِيَّةِ .

الشرح الكبير

١٣٧٥ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثَهَا ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، وَإِنْ أَكَلَ أَكْثَرَ ، جَازَ ) قَالَ أَحْمَدُ : نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ

عليهما ، وعليه الأصحاب . وقال في « الفروع » : يَتَوَجَّهُ تَعْيِينُ مَا تَقْدُمُ فِي صَدَقَةِ مَعَ غَزْوٍ وَحَجٍّ .

الإنصاف

قوله : وَالسُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثَهَا ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، وَإِنْ أَكَلَ أَكْثَرَ ، جَازَ . هذا المذهب ، نصُّ عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقال أبو بكر : يَجِبُ إِخْرَاجُ الثُّلُثِ هَدِيَّةً ، وَالثُّلُثُ الْآخِرُ صَدَقَةٌ . نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الرَّزَّازِ غَوْنِي فِي « الْوَاضِحِ » وَغَيْرِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِيهِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » : لَا

(١) في : باب ثواب الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذی ٢٨٩/٦ .

الشرح الكبير

عبد الله؛ يَأْكُلُ هو التُّلْثُ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَرَادَ التُّلْثُ ، وَيَتَصَدَّقُ على  
المَسَاكِينِ بالتُّلْثِ . قال عَلْقَمَةُ : بَعَثَ معي عبدُ اللهَ بِهَدْيِهِ ، فَأَمَرَنِي أَنْ  
أَكُلَ ثُلُثَهَا ، وَأَنْ أُرْسِلَ إلى أَهْلِ أَخِيهِ بَثْلُثٍ ، وَأَنْ أَتَصَدَّقُ بِثُلْثٍ . وعن  
ابنِ عُمَرَ ، قال : الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا ، ثُلْثُ لَكَ ، وَثُلْثُ لِأَهْلِكَ ، وَثُلْثُ  
لِلْمَسَاكِينِ . وهذا قولُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وقال في الآخرِ :  
يَجْعَلُهَا نِصْفَيْنِ ؛ يَأْكُلُ نِصْفًا<sup>(١)</sup> ، وَيَتَصَدَّقُ بِنِصْفٍ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَائِسَ الْفَقِيرِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : ما  
كَثُرَ مِنَ الصَّدَقَةِ فهو أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مِائَةَ بَدَنَةٍ ، وَأَمَرَ مِنْ  
كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ ، فَجَعَلَتْ في قَدْرِ ، فَأَكَلَ هو وَعَلِيٌّ مِنْ لَحْمِهَا ، وَحَسِيًّا  
مِنْ مَرَقِهَا<sup>(٣)</sup> . وَنَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتَّ بَدَنَاتٍ ، وقال : « مَنْ شَاءَ  
اقْتَطَعَ » . ولم يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا<sup>(٤)</sup> . ولَنَا ، ما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ في صِفَةِ

يَذْفَعُ إلى الْمَسَاكِينِ مَا يَسْتَحْيِي مِنْ تَوْجِيهِهِ بِهِ إلى خَلِيطِهِ . قال في « الْمُسْتَوْعِبِ » :  
فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ ، لَا يَتَصَدَّقُ بِمَا دُونَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنْ هَدْيِهِ ذَلِكَ ، وَيَحْتَمِلُ  
أَنَّهُ أَرَادَ ، أَنْ لَا يُجْزَى في الصَّدَقَةِ إِلَّا ما جَرَتْ العَادَةُ أَنْ يُتَهَادَى بِهِئِلَهُ . انتهى .  
قلتُ : حَكَى هذا الأخيرَ قولًا في « الرُّعَايَةِ » ، و « النُّظْمِ » ، وغيرِهما . وقَدَّمَهُ  
في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَأَنَّهُ لو تَصَدَّقَ مِنْهَا بِأَوْقِيَّةٍ ، كَفَى . وهو ظاهرُ كلامِ  
الزُّرْكَانِيِّ . فالْمَذْهَبُ ، أَنَّ الْوَاجِبَ أَقَلُّ ما يُجْزَى في الصَّدَقَةِ ، على ما يَأْتِي .

(١) في م : « نصفها » .

(٢) سورة الحج ٢٨ .

(٣) تقدم تخريجه في حديث جابر الطويل في ٣٦٣/٨ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٥ .

أُضْحِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : وَيُطْعِمُ أَهْلَ بَيْتِهِ الثُّلُثَ ، وَيُطْعِمُ فَقَرَاءَ جِيرَانِهِ الثُّلُثَ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى السُّؤَالِ بِالثُّلُثِ . رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى <sup>(١)</sup> فِي «الْوِظَائِفِ» ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمرَ ، وَلَمْ يُعَرَفْ لهما مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى : قَالَ ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْقَانِعُ : السَّائِلُ . يُقَالُ : قَنَعَ قُنُوعًا . إِذَا سَأَلَ . وَالْمُعْتَرَّ : الَّذِي يَعْتَرِيكَ . أَيْ يَتَعَرَّضُ لَكَ لِتُطْعِمَهُ ،

تبييناً ؛ أَحَدُهُما ، هَذَا الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا : هِيَ سُنَّةٌ . وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا : إِنَّهَا وَاجِبَةٌ . فَيَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهَا عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، [ ١٩ / ٢ ] وَغَيْرِهِمْ . وَنَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا . قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» . وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الزَّرْكَشِيِّ» ، وَغَيْرِهِمْ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَهُ أَكْلُ الثُّلُثِ . صَرَّحَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ» . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَقَطَعَ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُ يَأْكُلُ كَمَا يَأْكُلُ مِنْ دَمِ الثَّمَنِ وَالْقِرَانِ . وَيَأْتِي هَذَا أَيْضًا قَرِيبًا . الثَّانِي ، يُسْتَنَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّنْ أَطْلَقَ الصَّدَقَةَ وَالْهِدْيَةَ ، أُضْحِيَةُ الْيَتِيمِ ، إِذَا قُلْنَا : يُضْحَى عَنْهُ . عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْحَجَرِ . فَإِنَّ الْوَلِيَّ لَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ ، وَيُؤَفِّرُهَا لَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ

(٤) محمد بن عمر بن أحمد أبو موسى ، ابن المديني ، الشافعي ، الحافظ ، صاحب التصانيف ، منها كتابه «الوطائف» ، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسماية . طبقات الشافعية الكبرى ١٦٠/٦ - ١٦٣ .  
(٢) سورة الحج ٣٦ .

ولا يسأل ، فذكر ثلاثة أصناف ، فينبغي أن يُقسم بينهم [ ١٣٣/٣ و ]  
 أثلاثاً . وأما الآية التي احتج بها أصحاب الشافعي فإن الله تعالى لم يبين  
 قدر المأكول منها والمتصدق به ، وقد نبه عليه في آيتنا ، وفسره النبي ﷺ  
 بفعله ، وابن عمر بقوله . وأما خبر أصحاب الرأي ، فهو في الهدى ،  
 والهدى يكثر ، فلا يتمكن الإنسان من قسمه وأخذ ثلثه ، فتعين الصدقة .  
 والأمر في هذا واسع ، فلو تصدق بها كلها ، أو بأكثرها ، جاز ، وإن أكلها  
 كلها إلا أوقية تصدق بها ، أجزأ ؛ لأن الله تعالى أمر بالأكل والإطعام منها ،  
 ولم يفيد به شيء ، فمتى أكل وأطعم ، فقد أتى بما أمر . وقال أصحاب  
 الشافعي : يجوز أكلها كلها . ولنا ، أن الله تعالى قال : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا  
 وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ . وظاهر الأمر الوجوب . وقال بعض أهل  
 العلم : يجب الأكل منها ، ولا تجوز الصدقة بجمعها ؛ للأمر بالأكل .  
 ولنا ، أن النبي ﷺ نحر خمس بدنان ، وقال : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ » .

لا تجل شيء من ماله تطوعاً . جزم به المصنف ، والشارح ، وصاحب « الفروع » ،  
 وغيرهم . قلت : لو قيل بجواز الصدقة والهدية منها باليسير عرفاً ، لكان متجهاً .  
 ويستثنى أيضاً من ذلك ، المكاتب إذا ضحى ، على ما قطع به في « الرعاية » ،  
 أنه لا يبرع منها بشيء .

فوائد : إحداهما ، يستحب أن يتصدق بأفضلها ، ويهدي الوسط ، ويأكل  
 الأدنى . قاله في « المستوعب » ، و « التلخيص » ، وغيرهما . وظاهر كلام  
 أكثر الأصحاب ، الإطلاق . وكان من شعار السلف تناول لقمة من الأضحية ،  
 من كبدها أو غيرها تبرئاً . قاله في « التلخيص » وغيره . الثانية ، يجوز أن يطعم

ولم يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا<sup>(١)</sup> . ولأنَّهَا ذَبِيحَةٌ يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فلم يَجِبِ الْأَكْلُ مِنْهَا ، كَالْعَقِيقَةِ ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ لِلانْتِخَابِ أَوْ لِلإِبَاحَةِ ، كَالْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مِنَ الثَّمَارِ وَالزُّرُوعِ ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا .

**فصل :** وَيَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهَا كَافِرًا . وبهذا قال الْحَسَنُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ إِعْطَاءَ النَّصْرَانِيِّ جِلْدَ الْأُضْحِيَّةِ . وقال مَالِكٌ : غَيْرُهُمْ أَحَبُّ إِلَيْنَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ طَعَامٌ لَهُ أَكَلُهُ ، فَجَازَ إِطْعَامُهُ الدُّمِيِّ ، كَسَائِرِ طَعَامِهِ ، وَلأنَّهُ صَدَقَةٌ تَطْوَعُ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ . وَأَمَّا الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ مِنْهَا ، فَلَا يُجْزَى دَفْعُهَا<sup>(٢)</sup> إِلَى كَافِرٍ ؛ لأنَّهَا وَاجِبَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ الزَّكَاةَ وَكَفَّارَةَ الْيَمِينِ .

الكَافِرَ مِنْهَا ، إِذَا كَانَتْ تَطَوُّعًا . قَالَه الْأَصْحَابُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ . أَمَّا الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا ، كَالزَّكَاةِ ، وَلِهَذَا قِيلَ : لَا بُدَّ مِنْ دَفْعِ الْوَاجِبِ إِلَى فَقِيرٍ وَتَمْلِيكِهِ . وَهَذَا بِخِلَافِ الْإِهْدَاءِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِلَى غَنِيِّ وَإِطْعَامِهِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَتَجُوزُ الْهَدِيَّةُ مِنْ نَفْلِهِ إِلَى غَنِيِّ . وَقِيلَ : مِنْ وَاجِبِهَا إِنْ جَازَ الْأَكْلُ مِنْهَا ، وَإِلَّا ، فَلَا . الثَّلَاثَةُ ، يُعْتَبَرُ تَمْلِيكُ الْفَقِيرِ ، فَلَا يَكْفِي إِطْعَامُهُ . قَالَه فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَيُسْنُ أَنْ يُفَرَّقَ اللَّحْمُ رُبَّهُ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ ، جَازَ . الرَّابِعَةُ ، نَسَخَ تَحْرِيمِ الْأَدْحَارِ مِنَ الْأَضَاحِيِّ مُطْلَقًا . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ، لَا فِي مَجَاعَةٍ ؛ لأنَّهُ سَبَبُ تَحْرِيمِ الْأَدْحَارِ . قُلْتُ : اخْتَارَ هَذَا الشَّيْخُ تَقْيُّ الدِّينِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْقُوَّةِ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ مَاتَ

(١) تقدم تخريجُه في صفحة ٢٠٥ .

(٢) في النسخ : « دفعه » وانظر : المغنى ٣٨١/١٣ .



وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا ، ضَمِنَ أَقْلَ مَا يُجْزَى فِي الصَّدَقَةِ مِنْهَا .

الشرح الكبير

١٣٧٦ - مسألة : ( فَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا ، ضَمِنَ أَقْلَ مَا يُجْزَى فِي الصَّدَقَةِ مِنْهَا ) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ . والأمر يقتضي الوجوب . ولأنَّ ما أُيِّحَ له أَكَلُهُ لَا يَلْزَمُهُ غَرَامَتُهُ ، وَيَلْزَمُ غُرْمُ مَا وَجَبَتْ بِهِ الصَّدَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ بَقَائِهِ ، فَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ إِذَا أَتَلَفَهُ ، كَالْوَدِيعَةِ ، وَيَضْمَنُهُ بِمَثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِأَنَّ مَا ضَمِنَ جَمِيعُهُ بِحَيَوَانٍ ، ضَمِنَ بَعْضُهُ بِمَثْلِهِ . وفيه قول آخر ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُ ثُلُثِهَا . ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » . وَالأَوَّلُ أَقْبَسُ وَأَصَحُّ .

**فصل :** وَإِذَا نَذَرَ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ ذَبَحَهَا ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا . وقال القاضي : مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ <sup>(١)</sup> يَمْنَعُ مِنَ الْأَكْلِ مِنْهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

بَعْدَ ذَبْحِهَا أَوْ تَعْيِينِهَا ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ ، وَلَمْ تُبْعَ فِي ذِمَّتِهِ . قَالَه الْأَصْحَابُ . وقال الإِنصاف في « الرُّعَايَةِ » : وَقُلْتُ : إِنْ وَجِبَ نَذَرٌ أَوْ غَيْرُهُ . وَلَهُمْ أَكْلُ مَا كَانَ لَهُ أَكَلُهُ مِنْهَا ، وَيَلْزَمُهُمْ ذِكَاثُهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَهَا . ثُمَّ قَالَ : قُلْتُ : إِنْ كَانَ ذِمَّتُهُ مُسْتَعْرِقًا ، فَإِنْ كَانَ قَدْ ذَكَّاهَا ، أَوْ أَوْجَبَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، فَهَلْ تُبَاعُ كُلُّهَا أَوْ ثُلُثُهَا ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . انتهى . وتقدّم قريباً ، هل يجوزُ الْأَكْلُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الْمَنْذُورَةِ أَمْ لَا ؟

قوله : وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا ، ضَمِنَ أَقْلَ مَا يُجْزَى فِي الصَّدَقَةِ مِنْهَا . وهذا مُفْرَعٌ عَلَى الْمَذْهَبِ مِنْ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ . وهذا الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِي » ، وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَضْمَنُ الثُّلُثَ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسَرَ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ،

(١) سقط من : م .

أحمد ، وبناء على الهدي المنذور . ولنا ، أن النذر محمول على المعهود ، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها ، والأكل منها ، والنذر لا يغير من صفة المنذور إلا الإيجاب ، وفارق الهدي ؛ فإن الهدي الواجب بأصل الشرع لا يجوز الأكل منه ، فالمنذور محمول عليه .

**فصل :** ويجوز ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، في قول عامة أهل العلم . ولم يجزه علي ، وابن عمر ، رضي الله عنهما ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث<sup>(١)</sup> . ولنا ، أن النبي ﷺ قال : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . وروث عائشة ، [ ١٣٣/٣ ط ] رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّافَةِ الَّتِي دَفْتُ ، فَكُلُوا ، وَتَزَوَّدُوا ، وَتَصَدَّقُوا ، وَادْخِرُوا »<sup>(٣)</sup> . قال أحمد ، رحمه الله : فيه

و « المتخخب » . وقدمه في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « النظم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وأطلقهما في « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الزرکشی » ، وغيرهم . وقيل : يضمن ما جرت العادة بصدقته . وأما على القول بوجوبها ، فقال أكثر الأصحاب : يأكل كما يأكل من دم التمتع والقران .

(١) تقدم نغريجه في صفحة ٣٦٨ .

(٢) في : باب استئذان النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١/٦٧٢ ، ٣/١٥٦٤ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الأوعية ، من كتاب الأضحية . سنن أبي داود ٢/٢٩٨ . والنسائي ، في : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/٢٠٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٣٥٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ . (٣) تقدم نغريجه في صفحة ٣٨٥ .

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ ، فَدَخَلَ الْعَشْرُ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرَتِهِ الْمُقْبَعُ شَيْئًا . وَهَلْ ذَلِكَ حَرَامٌ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

أَسَانِيدُ صِحَاحٍ . فَأَمَّا عَلَى ، وَابْنُ عُمَرَ ، فَلَمْ يُبْلَغُهُمَا الرُّخْصَةُ ، وَقَدْ كَانَا سَمِعَا النَّهْيَ ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا سَمِعُوهُ .

**فصل :** وَلَا يُضْحِي عَمَّا فِي الْبَطْنِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا . وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتِّبِ وَأُمِّ الْوَلَدِ أَنْ يُضْحُوا إِلَّا بِإِذْنِ سَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ، وَالْمُكَاتِّبُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ ، وَالْأُضْحِيَّةُ تَبَرُّعٌ . فَأَمَّا مَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ إِذَا مَلَكَ بِجُزْئِهِ الْحُرَّ ، فَلَهُ أَنْ يُضْحِيَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّبَرُّعَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ<sup>(١)</sup> .

١٣٧٧ - مسألة : ( وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ ، فَدَخَلَ الْعَشْرُ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرَتِهِ شَيْئًا ) حَتَّى يُضْحِيَ ( وَهَلْ ذَلِكَ حَرَامٌ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ )

وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يَأْكُلُ الثَّلَثَ . وَتَقْدَمُ قَرِينَا ، أَنَّ حُكْمَ الْهَدْيِ الْمُتَطَوِّعِ بِهِ الْإِنْصَافُ حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ ، عَلَى الصَّحِيحِ .

قَوْلُهُ : وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ ، فَدَخَلَ الْعَشْرُ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرَتِهِ شَيْئًا . اخْتَلَفَتْ عِبَارَةُ الْأَصْحَابِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فظَاهِرُهُ إِدْخَالُ الظَّفَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرَةِ . وَصَرَّحَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِذِكْرِ الشَّعْرِ ، وَالظَّفَرِ ، وَالْبَشَرَةِ . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،

(١) فِي م : إِذْنٌ .

لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحَى » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي رِوَايَةٍ : « وَلَا مِنْ بَشَرْتِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . ظَاهِرُ هَذَا التَّحْرِيمِ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُزَنِرِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا : هُوَ مَكْرُوهٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لقول عائشة : كُنْتُ أَقْبِلُ فَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يُقْلِدُهَا بِيَدِهِ ، ثُمَّ يَنْعَثُ بِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يَنْحَرَ الْهَذَى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ

و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، و « ابْنِ رَجَبٍ » ، وَغَيْرِهِمْ : لَا يَأْخُذُ شَعْرًا وَلَا أَظْفَرًا . فظَاهِرُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الشَّعْرِ وَالْأَظْفَرِ ، وَلَمْ أَرُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا . فَلَعَلَّ مَنْ خَصَّ الشَّعْرَ وَالْأَظْفَرَ ، أَرَادَ مَا فِي مَعْنَاهُمَا ، أَوْ أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ غَيْرُهُمَا ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى الْغَالِبِ .

قوله : وهل ذلك حَرَامٌ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمَعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، و « الْفَاتِي » ، و « شَرْحِ الزَّرْكَشِيِّ » ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ حَرَامٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَنَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالنَّاطِقُ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، و « مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي الْمَجْدِ » : وَيَحْرُمُ فِي الْأَظْهَرِ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » : [ ٢ / ١٩ ط ] وَالْمَنْصُوصُ تَحْرِيمُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٤٢٠ .

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٤١٠ .

الشرح الكبير

عليه الوطء واللباس ، فلا يُكره له حلق الشعر وتقليم الأظفار ، كما لو لم يرد أن يضحى . ولنا ، الحديث المذكور ، وظاهره التحريم ، وهذا يردُّ القياس ، وحديثهم عام ، وهذا خاصٌ يجبُ تقديمه ، وتنزيل العام على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص ، ولأنه يجب حمل حديثهم على غير ما تناوله محل النزاع ؛ لوجوه ؛ منها ، أن أقل أحوال النهي الكراهة ، والنبي ﷺ لم يكن ليفعل ما نهى عنه وإن كان مكروها ، قال الله تعالى إخباراً عن شعيب ، عليه السلام : ﴿ وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ ﴾ (١) . ومنها ، أن عائشة إنما تعلم ظاهراً ما يابشرها به من المباشرة ، أو ما يفعله دائماً ، كاللباس والطيب ، أمّا قص الشعر وتقليم الأظفار مما لا يفعله في الأيام إلا مرة ، فالظاهر أنها لم ترده بخبرها ، فإن احتمل إرادته ، فهو احتمالٌ بعيد ، وما كان هكذا ، فاحتمالٌ تخصيصه

« الوجيز » ، و « المنتخب » ، و « نظم المفردات » ، ونسبه إلى الأصحاب . الإنصاف . وهو ظاهر كلام الخرقى ، وابن أبى موسى ، والشيرازى ، وغيرهم . وإليه ميل الزركشى . وقدمه في الفروع . وهو من المفردات . والوجه الثانى ، يكره . اختاره القاضى وجماعة . وجزم به في الجامع الصغير ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « البلغة » ، و « تذكرة ابن عبدوس » ، و « المنور » . وقدمه في الهداية ، و « تبصرة الوعظ » لابن الجوزى ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « إدرالك الغاية » ، و « ابن رزين » ، وقال : إنه أظهر .

(١) سورة هود ٨٨ .

## فَصْلٌ : وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .

الشرح الكبير

قَرِيبٌ ، فَيَكْفِي فِيهِ أَذْنَى دَلِيلٍ ، وَخَبَرْنَا دَلِيلٌ قَوِيٌّ ، فَكَانَ أَوَّلَى بِالتَّخْصِيصِ ، وَلَأنَّ عَائِشَةَ تُخْبِرُ عَنْ فِعْلِهِ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ تُخْبِرُ عَنْ قَوْلِهِ ، وَالْقَوْلُ يُقَدِّمُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِاحْتِمَالِ [ ١٣٤/٣ ] أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ خَاصًّا لَهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَتْرُكُ قَطْعَ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمَ الْأَطْفَارِ ، فَإِنْ فَعَلَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ . وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا ، سِوَاءَ فَعَلَهُ عَمْدًا أَوْ نَاسِيًا .

**فصل :** قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ عَقِيبَ الذَّبْحِ . وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ وَجْهًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَعَلَّهُ لَمَّا كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ قَبْلَ الذَّبْحِ ، اسْتَحَبَّ لَهُ ذَلِكَ ، كَالْمُحْرَمِ .

( **فصل :** ) قَالَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ) الْعَقِيقَةُ : الدَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ . وَقِيلَ : هِيَ الطَّعَامُ الَّذِي يُصْنَعُ وَيُدْعَى

الإصناف

قُلْتُ : وَهُوَ أَوَّلَى . وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ الْكَرَاهَةَ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّوْبَةُ ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا ، وَيَنْتَهِي الْمَنْعُ بِذَبْحِ الْأُصْحَبَةِ . صَرَّحَ بِهِ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالشَّيْخَانِ .

**فائدة :** يُسْتَحَبُّ الْحَلْقُ بَعْدَ الذَّبْحِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِزُ الْأَصْحَابِ . قَالَ أَحْمَدُ : هُوَ ، عَلَى مَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍ ، تَعْظِيمٌ لِلذَلِكَ الْيَوْمِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرُّعَايَةِ» وَغَيْرِهَا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ .

قوله : وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ . يَعْنِي ، عَلَى الْأَبِ ، وَسِوَاءَ كَانَ الْوَلَدُ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ،

الشرح الكبير

إليه من أجل المُولود . قال أبو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> : الْعَقِيقَةُ الشَّعْرُ الذِي عَلَى  
المُولودِ ، وَجَمَعُهَا عَقَائِقُ ، ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ سَمَّتِ الذَّبِيحَةَ عِنْدَ حَلْقِ شَعْرِ  
المُولودِ عَقِيقَةً عَلَى عَادَتِهِمْ فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ أَوْ مَا يُجَاوِرُهُ ،  
ثُمَّ اشْتَهَرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مِنَ الْعَقِيقَةِ  
عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا الذَّبِيحَةُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَتَكَرَّرَ أَحْمَدُ هَذَا التَّفْسِيرَ ،  
وَقَالَ : إِنَّمَا الْعَقِيقَةُ الذَّبْحُ نَفْسُهُ . وَوَجْهُهُ أَنَّ أَصْلَ الْعَقِّ الْقَطْعُ ، وَمِنْهُ عَقَّ  
وَالذَّبْحُ ، إِذَا قَطَعْتَهُمَا . وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ وَالْوَدَجِينَ .  
وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ،  
وَعَائِشَةُ ، وَفُقَهَاءُ التَّابِعِينَ ، وَأَيْمَةُ الْأَمْصَارِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ :  
لَيْسَتْ سُنَّةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ  
الْعَقِيقَةِ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْعُقُوقَ »<sup>(٢)</sup> . فَكَانَتْ كِرَةً لِاسْمِ ،  
وَقَالَ : « مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ ، فَلْيَفْعَلْ » . رَوَاهُ مَالِكٌ  
فِي « الْمُوطَأِ »<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَدَاوُدُ : هِيَ وَاجِبَةٌ . وَرَوَى عَنْ  
بُرَيْدَةَ ، أَنَّ النَّاسَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا كَمَا يُعْرِضُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ؛ لِمَا

و « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، إِنَّهَا وَاجِبَةٌ . الْإِنْصَافُ

(١) فِي : غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/١٨٢ .

(٣) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُوطَأُ ٢/٥٠٠ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَخْبَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/٩٦ . وَالتَّنَائِي ، فِي : بَابِ  
أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُجْتَبَى ٥/١٤٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/١٨٢ ، ١٨٣ ،  
١٩٤ ، ٣٦٩/٥ ، ٤٣٠ .

رَوَى سَمُرَةُ<sup>(١)</sup> بَنُ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تَذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى ، وَيُحَلَقُ رَأْسُهُ »<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أُمِّ هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ . وَرَوَى حَدِيثُ سَمُرَةَ الْأَثَرُمُ ، وَأَبُو دَاوُدَ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ بِشَاتَيْنِ مَكَافَتَيْنِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ<sup>(٤)</sup> . وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْجُودُ . وَلَنَا عَلَى أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ، وَعَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ » . وَفِي لَفْظٍ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مِثْلَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَقَدْ ذُلَّ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا الْإِجْمَاعُ . قَالَ أَبُو الزُّنَادِ : مِنْ

الإنصاف اختاره أبو بكر ، وأبو إسحاق البرمكي ، وأبو الوفاء .

(١) في النسخ : « سلمة » خطأ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ . والترمذي ، في : باب في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٩/٦ . والنسائي ، في : باب متى يعق ؟ ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ٧/٥ ، ٨ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٢ .

(٣) أخرجه بنحوه البيهقي ، في : باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٠٢/٩ . وانظر : باب ما جاء في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٤/٦ .

(٤) حديث عائشة ، أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٤/٦ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ٣١/٦ ، ١٥٨ ، ٢٥١ .

(٥) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب العقيقة عن الجارية ، وباب العقيقة عن الغلام ، من كتاب العقيقة . المجتبى =



وَالْمَشْرُوعُ أَنْ يَذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً ... ، المقنع

أَمْرُ النَّاسِ كَانُوا يَكْرَهُونَ تَرْكَهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ  
عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَدْ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ، وَفَعَلَهُ أَصْحَابُهُ . وَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « الْغُلَامُ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيقَتِهِ » . وَهُوَ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ يَرَوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَمَنْ جَعَلَهَا مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَهُوَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَمْ  
تَبْلُغْهُ . وَالذَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِهَا ، مَا اخْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الرَّأْيِ مِنَ الْحَبَرِ ،  
وَمَا رَوَى فِيهَا مِنَ الْأَخْبَارِ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَأْكِيدِ [ ١٣٤/٣ ط ] الِاسْتِحْبَابِ ،  
جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، فَإِنَّهُ أَوَّلَى مِنَ التَّعَارُضِ ، وَلِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لِسُرُورِ  
حَادِثٍ ، فَلَمْ تُكُنْ وَاجِبَةً ، كَالْوَلِيْمَةِ .

**فصل :** وهى أفضل من الصدقة<sup>(١)</sup> بقيمتها . نص عليه أحمد ، قال :  
إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَعْقُ ، فَاسْتَقْرَضَ ، رَجَوْتُ أَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَحْيَا  
سُنَّةً . قَالَ <sup>(٢)</sup>ابْنُ الْمُنْذِرِ : صَدَقَ<sup>(٣)</sup> أَحْمَدُ ، إِحْيَاءُ السُّنَنِ وَاتِّبَاعُهَا أَفْضَلُ .  
وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا مِنْ تَأْكِيدِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا مَا لَمْ يَرِدْ فِي غَيْرِهَا .

١٣٧٨ - مسألة : ( عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة ) يروى

**فوائد :** الأولى ، قوله : وَالْمَشْرُوعُ أَنْ يَذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ  
شَاةً . وهذا بلا نزاع ، مع الوجدان ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الشَّاتَانِ مُتَقَارِبَتَيْنِ فِي

= ١٤٦/٧ . وابن ماجه ، فى : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والدارمى ، فى :

باب السنة فى العقيقة ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٨١/٢ .

(١) فى م : « الصدق » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

ذلك عن ابن عباس ، وعائشة . وهو قول أكثر القائلين بها ؛ منهم الشافعي ، وأبو ثور . وكان ابن عمر يقول : شاة شاة عن الغلام والجارية<sup>(١)</sup> . لما روى أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن شاة ، وعن الحسين شاة . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وكان الحسن ، وقَتَادَةُ ، لا يريان عن الجارية عَقِيقَةً ؛ لأنَّ العَقِيقَةَ شُكْرٌ لِلنَّعْمَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْوَلَدِ ، والجارية لا يَحْصُلُ بها سُرُورٌ ، فلا يَشْرَعُ لها عَقِيقَةٌ . ولنا ، حديث عائشة ، وأُمُّ كُرَيْزٍ ، ومارَوْه مَحْمُولٌ على الجواز . إذا ثَبِتَ هذا ، فَيُسْتَحَبُّ أن تكون الشاتان مُتَمَاتِلَتَيْنِ ؛ لقول النبي ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ » . وفي رواية : « مِثْلَانِ » . قال أحمد : يَعْنِي مُتَقَارِبَتَيْنِ ، أو مُتَسَاوِيَتَيْنِ ؛ لِمَا جَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ فِيهِ . وَيَجُوزُ فِيهَا الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى ؛ لِأَنَّهُ رُويَ فِي حَدِيثِ أُمِّ كُرَيْزٍ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شاةٌ ، وَلَا بَأْسَ أن تكون ذُكُورًا أو إُنْثَاءً » . رواه سعيد ، وأبو داود<sup>(٣)</sup> . والذَّكْرُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسين والحسين

السُّنَّ وَالشَّيْبَةَ . نَصَّ عَلَيْهِ . فَإِنْ غُذِمَ الشَّاتَانِ ، فَوَاحِدَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَعْقُ ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَقْتَرَضُ ، وَأَرْجُو أن يُخْلِفَ اللَّهُ عَلَيْهِ . وقال الشيخ تقي الدين :

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب العقيقة ، من كتاب العقيقة . المصنف ٣٣١/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب من قال : يسوي بين الغلام والجارية ، من كتاب العقيقة . المصنف ٢٣٩/٨ .

(٢) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٢/٢ بلفظ : « كبشا كبشا » . كما أخرجه الترمذي ، في : باب العقيقة بشاة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحمدي ٣١٧/٦ . والنسائي ، في : باب أخبرنا الحسين بن حريث .... من كتاب العقيقة . المجتبى ١٢٥/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٥/٥ ، ٣٦١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣٤ .

الشرح الكبير

بَكْشَرٍ كَبْشَرٍ ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ . وَالْعَقِيقَةُ تُجْرَى مَجْرَى الْأَضْحِيَّةِ .  
وَالْأَفْضَلُ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِحْسَانُهَا وَاسْتِسْمَانُهَا  
وَاسْتِعْظَامُهَا ؛ لِمَا ذُكِرْنَا فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا . فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ ،  
أَوْ عَقَّى بِكَبْشٍ وَاحِدٍ ، أَجْزَأُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ .

يَقْتَرِضُ مَعَ وَفَاءٍ ، وَيَتَوَيَّهَا عَقِيقَةٌ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : إِنْ خَالَفَ وَعَقَّى  
عَنِ الذَّكَرِ بِكَبْشٍ ، أَجْزَأُ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : يَوْمَ سَابِعِهِ . قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ» :  
مِنْ مِيلَادِ الْوَلَدِ . وَقَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«عُيُونِ الْمَسَائِلِ» : يُسْتَحَبُّ ذَبْحُ  
الْعَقِيقَةِ صُحُورَةَ النَّهَارِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَّا ، أَنَّهُ يَذْبَحُ  
إِحْدَى الشَّائِئِينَ يَوْمَ الْوِلَادَةِ ، وَالْأُخْرَى يَوْمَ سَابِعِهِ . الثَّلَاثَةُ ، ذَبْحُهَا يَوْمَ السَّابِعِ  
أَفْضَلُ ، وَيجوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ عَقَّى بِيَدْنَةٍ  
أَوْ بَقَرَةٍ ، لَمْ تُجْزَئْهُ إِلَّا كَامِلَةً . نَصُّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي «الْتَّهَائَةِ» : وَأَفْضَلُهُ شَاةٌ . قَالَ  
فِي «الْفُرُوعِ» : وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي أَضْحِيَّةِ . الْخَامِسَةُ ، يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ  
يَوْمَ السَّابِعِ . قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ،  
وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ،  
وَ«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : أَوْ قَبْلَهُ . جَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ  
الْكُبْرَى» . وَجَزَمَ فِي «آدَابِهَا» ، أَنَّهُ يُسَنُّ يَوْمَ الْوِلَادَةِ ، وَهِيَ حَقٌّ لِلْأَبِ لَا لِلْأُمِّ .  
السَّادِسَةُ ، لَوْ اجْتَمَعَ عَقِيقَةٌ وَأَضْحِيَّةٌ ، فَهَلْ يُجْزِئُ عَنِ الْعَقِيقَةِ إِنْ لَمْ يَبْقَ ؟ رَوَاتَانِ  
مَنْصُوصَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ» ، وَ«الْقَوَاعِدِ  
الْفَقِهِيَّةِ» . وَظَاهَرُ مَا قَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، الْإِجْزَاءُ . قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ :  
أَرْجُو أَنْ تُجْزِئَ الْأَضْحِيَّةُ عَنِ الْعَقِيقَةِ . قَالَ فِي «الْقَوَاعِدِ» : وَفِي مَعْنَاهُ لَوْ اجْتَمَعَ  
هَذَيْنِ وَأَضْحِيَّةٌ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ لَا تَضْحِيَّةَ بِمَكَّةَ ، وَإِنَّمَا هُوَ

تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ ، وَيُتَصَدَّقُ بِوِزْنِهِ وَرِقًا . فَإِنْ فَاتَ ،  
فَفِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، [ ٧٩ د ] فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ .

١٣٧٩ - مسألة : ( وَتُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ ، وَيُتَصَدَّقُ  
بِوِزْنِهِ وَرِقًا . فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي إِحْدَى  
وَعِشْرِينَ ) السُّنَّةُ أَنْ تُذْبَحَ الْعَقِيقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ  
سَمُرَةَ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ  
بِمَشْرُوعِيَّتِهَا فِي اسْتِحْبَابِ ذَبْحِهَا يَوْمَ السَّابِعِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ  
الصَّبِيِّ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَيُسَمَّى ؛ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ ، وَأَنْ يُتَصَدَّقَ بِوِزْنِ شَعْرِهِ  
مِنَ الْفِضَّةِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ لِفَاطِمَةَ ، لَمَّا وَلَدَتْ الْحَسَنَ :  
« اخْلُقِي رَأْسَهُ ، وَتَصَدَّقِي بِوِزْنِ شَعْرِهِ فِضَّةً عَلَى الْمَسَاكِينِ  
وَالْأَوْفَاقِ » <sup>(٢)</sup> . يَعْنِي أَهْلَ الصُّفَّةِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى سَعِيدُ  
فِي « سُنَنِهِ » عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ  
بِكَبْشَرٍ كَبْشَرٍ ، وَأَنَّهُ تَصَدَّقَ بِوِزْنِ شُعُورِهِمَا وَرِقًا ، وَأَنَّ فَاطِمَةَ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهَا ، كَانَتْ إِذَا وَلَدَتْ [ ١٣٥/٣ د ] وَلَدًا حَلَقَتْ شَعْرَهُ ، وَتَصَدَّقَتْ

قوله : وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ ، وَيُتَصَدَّقُ بِوِزْنِهِ وَرِقًا . يَعْنِي ، يَوْمَ السَّابِعِ . وَهَذَا  
الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرُّؤُوسَةِ » : لَيْسَ فِي حَلْقِ رَأْسِهِ وَوِزْنِهِ

(١) فِي : الْمَعْنَى ٣٩٦/١٣ .

(٢) فِي م : « الْأَوْفَاقِ » .

(٣) فِي : الْمُسْنَدُ ٣٩٠/٦ ، ٣٩٢ .

كَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ بِشَاةٍ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضَاحِيِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١٧/٦ .

بَوَزَنَ شَعْرَهُ وَرَقًا<sup>(١)</sup> . وَإِنْ سَمَّاهُ قَبْلَ السَّابِعِ ، فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَلِدٌ لِي اللَّيْلَةَ وَلَدٌ ، فَسَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ »<sup>(٢)</sup> . وَالْغُلَامُ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، فَحَنَكَهُ ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> . وَنُسِتَ حَبُّ أَنْ يُحْسِنَ اسْمَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّكُمْ تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ أَسْمَاءُ

شَعْرِهِ سُنَّةٌ وَكِدَّةٌ ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَحَسَنٌ ، وَالْعَقِيقَةُ هِيَ السُّنَّةُ .

تنبيه : الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْحَلْقِ الذِّكْرُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقَدَّمَهُ

(١) وَأَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ يَوْمَ سَابِعِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُصَنَّفُ ٣٣٣/٤ ، ٣٣٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي أَيِّ يَوْمٍ تَذْبِيعُ الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُصَنَّفُ ٢٤١/٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ رَحْمَةِ ﷺ الصَّبِيَّانِ وَالْعِيَالِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨٠٧/٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٤/٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَاسْمِ الْإِمَامِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ يَبْدُهُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٦٠/٢ ، ١٠٩/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ تَحْنِيطِ الْمَوْلُودِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَابِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٨٩/٣ .

(٤) فِي : بَابِ فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٨٤/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي حَسَنِ الْأَسْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الاسْتِثْنَانِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٩٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٤/٥ . (٥) فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنِ التَّكْنِي بِأَبْنَى الْقَاسِمِ ، ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَابِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٨٢/٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧٥/١٠ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١٢٢٩/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الاسْتِثْنَانِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٩٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤/٢ ، ١٢٨ .

الأنبياء . وقال النبي ﷺ : « تَسَمَّوْا بِأَسْمِي ، وَلَا تَكْنُوْا بِكُنْيَتِي »<sup>(١)</sup> .  
وفي رواية : « لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكُنْيَتِي »<sup>(٢)</sup> .

الشرح الكبير

**فصل : فإن فات الذبُّ في السابع ، ففي أربع عشرة ، فإن فات ،**  
ففي إحدى وعشرين . وهذا قول إسحاق ؛ لأنه روى عن عائشة ، رضي  
الله عنها . والظاهر أنها لا تقول له إلا توقيفا . فإن ذبح قبل ذلك أو بعده ،  
أجزأ ؛ لحصول المقصود بذلك . فإن تجاوز إحدى وعشرين ، احتمل  
أن يستحب في كل سبع ، فيجعلها في ثمان وعشرين ، فإن لم يكن ، ففي  
خمس وثلاثين ، وعلى هذا ، قياسا على ما قبله ، واحتمل أن يجوز في  
كل وقت ؛ لأن هذا قضاء فائت ، فلم يتوقف ، كقضاء الأضحية  
وغيرها . فإن لم يعق أصلا ، فبلغ الغلام وكسب ، فقد سئل أحمد عن  
هذه المسألة ، فقال : ذلك على الولد . يعني لا يعق عن نفسه ؛ لأن السنة  
في حق غيره . وقال عطاء ، والحسن : يعق عن نفسه ؛ لأنها مشروعة

في « الفروع » . وقال الأزجي في « نهايته » : لا فرق في استحباب الحل بين  
الذكور والإناث . قال : ولعله يختص بالذكور ؛ إذ الإناث يكره في حقهن الحل .  
قال ابن حجر في « شرحه » : وعن بعض الحنابلة ، يخلق .

الإنصاف

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إثم من كذب على النبي ﷺ ، من كتاب العلم ، وفي : باب كنية النبي ﷺ ، من  
كتاب المناقب ، وفي : باب قول النبي ﷺ : سموا باسمي ولا تكنوا بكنتي ، وباب من سمى بأسماء الأنبياء ، من كتاب  
الأدب . صحيح البخاري ٣٨/١ ، ٢٢٦/٤ ، ٥٣/٨ ، ٥٤ . ومسلم ، في : باب النهي عن التكني بأبي  
القاسم ، ... ، من كتاب الأدب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ ، ١٦٨٣ . وابن ماجه ، في : باب الجمع بين اسم النبي  
ﷺ وكنته ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٠/٢ ، ١٢٣١ . والدارمي ، في : باب تسموا باسمي ولا تكنوا  
بكنتي ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ .  
(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٤/٥ .

الشرح الكبير

عنه ، ولأنه مَرَّتَهُنَّ بها ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُشْرَعَ لَهُ فِكَالُكَ نَفْسِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ فِي حَقِّ الرَّالِدِ ، فَلَا يَفْعَلُهَا غَيْرُهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَكَصَدَقَةِ الْفِطْرِ .

**فصل :** يُكْرَهُ أَنْ يُلَطِّخَ رَأْسَ الصَّبِيِّ بِدَمٍ ، عِنْدَ<sup>(١)</sup> أَحْمَدَ ، وَالزُّهْرِيَّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ . وَحَكَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى قَوْلًا فِي الْمَنْهَبِ ؛ لِإِمَارَتِهِ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْغُلَامُ مَرَّتَهُنَّ بِعَقِيقَتِهِ ، يُذَبِّحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَيُدَمِّي »<sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ هَذَا إِلَّا الْحَسَنَ ، وَقَتَادَةَ ، وَأُنْكِرُهُ سَائِرَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَرَهُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَعَ الْغُلَامِ الْعَقِيقَةُ ، فَهَرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> .

**فائدة :** يُكْرَهُ لَطِّخُ رَأْسِ<sup>(٤)</sup> الْمُؤَلُودِ بِدَمِ الْعَقِيقَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْإِنصَافِ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْبَنَّا فِي « الْخِصَالِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَائِقِ » . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، هُوَ سُنَّةٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعْلَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ :

(١) فِي م : « عَنْ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِجُ حَدِيثِ سَمُرَةَ فِي صَفْحَةِ ٤٣٤ .

(٣) فِي : بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٩٥/٢ ، ٩٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِطَاةِ الْأَذَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٩/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْغُلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُجْتَبَى ١٤٥/٧ ، ١٤٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٥٦/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَى . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٨١/٢ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨/٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ط . وَانْظُرْ : لِلْمَعْنَى ٣٩٨/١٣ .

والشرح الكبير وهذا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُمْسَ بَدَمٌ ؛ لِأَنَّهُ أَدَى . وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمُزْنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « يُعَقُّ عَنِ الْغَلَامِ ، وَلَا يُمْسُ رَأْسُهُ بِدَمٍ » - قَالَ مُهَنَّاتُ : ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَحْمَدَ ، فَقَالَ : مَا أَظَرَفَهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَقُلْ : عَنْ أَبِيهِ . وَلِأَنَّ هَذَا تَنْجِيسٌ لَهُ ، فَلَا يُشْرَعُ ، كَلَطْخِهِ بِغَيْرِهِ مِنَ التَّجَاسَّاتِ . وَقَالَ بُرَيْدَةُ : كُنَّا [ ١٣٥/٣ ط ] فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، إِذَا وَلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ، ذَبَحَ شَاةً ، وَيُلَطِّخُ رَأْسَهُ بِدَمِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً ، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ ، وَنُلَطِّخُهُ بِرَغَفْرَانَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا رِوَايَةُ مَنْ رَوَى : « وَيُدْمَى » . فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> :

الإنصاف بل يُلَطِّخُ بِخُلُقٍ<sup>(٤)</sup> . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَهُوَ أَوَّلَى . قَالَ ابْنُ الْبَنَّا ، وَأَبُو حَكِيمٍ : هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الدَّمِ .

تبيينه : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ . أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَيَعَقُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَيِّ يَوْمٍ أَرَادَ . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ [ ٢٠/٢ ] قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ مَا بَعْدَهُ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، ذَبَحَهَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ سَبَبُهَا . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُسْتَحَبُّ اغْتِبَارُهَا ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّامِينَ وَالْعِشْرِينَ ، فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ .

(١) في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢ .

(٢) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحى . سنن أبي داود ٩٦/٢ .

(٣) انظر : سنن أبي داود ٩٥/٢ .

(٤) الخلق والخلق : ضرب من الطيب ، أعظم أجزائه الزعفران .



وَيَنْزِعُهَا أَغْضَاءً ، وَلَا يَكْسِرُ عَظْمَهَا ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ

« وَيُسَمَّى » أَصَحُّ . هَكَذَا قَالَ سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ عَنْ قَتَادَةَ ، وَإِبَاسُ بْنُ دَغْفَلٍ عَنِ الْحُسَيْنِ ، وَوَهْمُ هَمَّامٍ ، وَقَالَ : « وَيُدْمَى » . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ فِيهِ ابْنُ أَبِي عُرُوبَةَ : « يُسَمَّى » . وَقَالَ هَمَّامٌ : « يُدْمَى » . وَمَا أَرَاهُ إِلَّا خَطَأً . وَقِيلَ : هُوَ تَضْجِيفٌ مِنَ الرَّأْيِ .

١٣٨٠ - مسألة : ( وَيَنْزِعُهَا أَغْضَاءً ، وَلَا يَكْسِرُ عَظْمَهَا ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْصِلَهَا أَغْضَاءً ، وَلَا يَكْسِرُ

وَعَلَى هَذَا قَفِيسٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الزُّرْكَاشِيِّ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَعَنْهُ ، تَخْتَصُّ الْعَقِيقَةُ بِالصَّغِيرِ .

فائدة : لَا يُعْقُّ غَيْرُ الْأَبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرُّوْضَةِ » ، وَ« الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَغَيْرِهِمْ : إِذَا بَلَغَ ، عَقُّ عَنْ نَفْسِهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : تَأْسِيًا بِالنَّبِيِّ ﷺ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « شَرْحِهِ » : وَعَنِ الْحَنَابِلَةِ ، يَتَعَيَّنُ الْأَبُ ، إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ بَمَوْتٍ أَوْ امْتِنَاعٍ .

قوله : وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ . هَكَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ . وَيُسْتَتْنِي مِنْ ذَلِكَ ، أَنَّهُ

عَظَامَهَا ؛ لِمَارُوِيٍّ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيََ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : السُّنَّةُ شَتَانَانِ الشرح الكبير  
مُكَافِئَتَانِ عَنِ الْعَلَامِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، تُطْبَخُ جُدُولًا ، لَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ،  
وَيَأْكُلُ ، وَيُطْعَمُ ، وَيَتَصَدَّقُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ السَّابِعِ <sup>(١)</sup> . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ  
الْهَرَوِيُّ <sup>(٢)</sup> فِي الْعَقِيقَةِ : تُطْبَخُ جُدُولًا ، لَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ . أَيْ عُضْوًا  
عُضْوًا ، وَهُوَ الْجَذَلُ بِالذَّالِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْإِرْبُ ، وَالشَّلْوُ ،  
وَالْعُضْوُ ، وَالْوَصْلُ ، كُلُّهُ وَاحِدٌ . إِنَّمَا فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَبِيحَةٍ  
ذُبِحَتْ عَنِ الْعَلَامِ ، فَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ تَفَاؤُلًا بِالسَّلَامَةِ . كَذَلِكَ قَالَتْ  
عَائِشَةُ .. وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

**فصل : وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ ، فِي سِنِّهَا ، وَمَا يُجْزَى مِنْهَا ، وَمَا**  
لَا يُجْزَى ، وَيُسْتَحَبُّ فِيهَا مِنَ الصِّفَةِ مَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا . وَكَانَتْ عَائِشَةُ  
تَقُولُ : ائْتُونِي بِهِ أَتَعْنِي أَقْرَنَ . قَالَ عَطَاءٌ : الذَّكْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأُنثَى ،  
وَالضَّأْنُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْمَعَزِ . وَيُكْرَهُ فِيهَا مَا يُكْرَهُ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَهِيَ :

لَا يُجْزَى فِيهَا شِرْكٌ فِي بَدَنَةٍ وَلَا بَقَرَةٌ ، كَمَا تَقْدَمُ ، وَأَنَّهُ يَنْزَعُهَا أَغْضَاءُ ، وَلَا يُكْسَرُ الإِنصاف  
لَهَا عَظْمًا ، عَلَى الْقَوْلَيْنِ . وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُبَاغِ الْجِلْدُ وَالرَّأْسُ  
وَالسَّوَائِقُ ، وَيَتَصَدَّقُ بِكَمَنِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ  
بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ فِي  
« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،  
وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَصَحَّحَهُ النَّاطِلُ . وَحَمَلَ ابْنُ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ طَرِيقِ الْعَقِيقَةِ وَأَيَّامِهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢٣٨/٤ ، ٢٣٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،  
فِي : بَابِ فِي الْعَقِيقَةِ كَمْ عَنِ الْعَلَامِ وَكَمْ عَنِ الْجَارِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمَصْنَفُ ٢٣٩/٨ .  
(٢) فِي : الْغَرَبِينَ ٣٣١/١ .

الشَّرْقَاءُ، وَالْخَرْقَاءُ، وَالْمُقَابَلَةُ، وَالْمُدَابَرَةُ. وَيُسْتَحَبُّ اسْتِشْرَافُ الْعَيْنِ  
وَالْأُذُنِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأُضْحِيَّةِ سَوَاءً؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا، فَتُقَاسُ عَلَيْهَا.  
وَحُكْمُهَا فِي الْأَكْلِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.  
وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: اصْنَعْ بِلَحْمِهَا كَيْفَ شِئْتَ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: تُطْبَخُ  
بِمَاءٍ وَمِلْحٍ، وَتُهْدَى فِي الْجِرَانِ وَالصَّدِيقِ، وَلَا يُتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ. وَسُئِلَ  
أَحْمَدُ عَنْهَا، فَحَكَى قَوْلَ ابْنِ سِيرِينَ. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ. وَسُئِلَ  
هَلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا؟ قَالَ: لَمْ<sup>(١)</sup> أَقُلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا وَلَا يُتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ.  
وَالْأَشْبَهُ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا نَسِيكَةٌ مَشْرُوعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، أَشَبَّهَتْ  
الْأُضْحِيَّةَ، وَلِأَنَّهَا أَشَبَّهَتْهَا فِي صِفَتِهَا وَسِنِّهَا وَقَدْرِهَا وَشَرُوطِهَا، فَكَذَلِكَ  
فِي مَصْرِفِهَا. وَإِنْ طَبَخَهَا وَدَعَا مَنْ أَكَلَهَا، فَحَسَنٌ.

مُنَجَّى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: وَيُشَارِكُهَا فِي أَكْثَرِ  
أَحْكَامِهَا؛ كَالْأَكْلِ، وَالْهَدِيَّةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالضَّمَانِ، وَالْوَلَدِ، وَاللَّبَنِ،  
وَالصُّوفِ، وَالزَّكَاةِ، وَالرُّكُوبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَبِجُوزِ بَيْعِ جِلْدِهَا وَسَوَاقِطِهَا  
وَرَأْسِهَا، وَالصَّدَقَةِ بِمَنْه. نَصَّ عَلَيْهِ. انْتَهَى. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُنْقَلَ  
حُكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، فَيُخَرَّجَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَانِ. انْتَهَى. قَالَ فِي  
«الْمُسْتَوْعِبِ»: وَحُكْمُهَا، فِيمَا يُجْزَى مِنَ الْحَيَوَانِ، وَمَا يُجْتَنَّبُ فِيهَا مِنَ  
الْعُيُوبِ وَغَيْرِهِ، حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ. قَالَ الشَّارِحُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، مِنْ  
حَيْثُ إِنَّ الْأُضْحِيَّةَ ذَبِيحَةٌ شُرِعَتْ يَوْمَ النُّحْرِ، فَاشَبَّهَتْ الْهَدْيَ، وَالْعَقِيقَةَ شُرِعَتْ  
عِنْدَ سُورِ حَادِثٍ وَتَجَدُّدِ نِعْمَةٍ، أَشَبَّهَتْ الذَّبْحَ فِي الْوَلِيمَةِ، وَلِأَنَّ الذَّبِيحَةَ لَمْ تُخَرَّجْ

**فصل :** قال أحمد، رَحِمَهُ اللهُ : يُبَاعُ الْجِلْدُ وَالرَّأْسُ وَالسَّقَطُ ، وَيُتَصَدَّقُ بِهِ . وَنَصٌّ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَلَى خِلَافِ هَذَا ، وَهُوَ أَقْيَسُ فِي مَذْهَبِهِ ؛ لِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لِلَّهِ ، فَلَا يُبَاعُ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَالْهَدْيِ ، وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الصَّدَقَةَ بِهِ ، [ ١٣٦/٣ ] فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيْعِهِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُنْقَلَ حُكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى . فَيُخْرَجُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ رَوَاتَانِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأُضْحِيَّةَ ذَبِيحَةٌ شُرِعَتْ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأُشْبِهَتْ الْهَدْيَ ، وَالْعَقِيقَةَ شُرِعَتْ عِنْدَ سُرُورِ حَادِثٍ وَتَجَدُّدِ نِعْمَةٍ ، أُشْبِهَتْ الذَّبْحَ فِي الْوَلِيمَةِ ، وَلِأَنَّ الذَّبِيحَةَ هُنَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَا شَاءَ ، مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ ، وَالصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ مَا يَبِيعُ مِنْهَا ، بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ بِهِ فِي فَضْلِهَا وَتَوَائِبِهَا وَحُصُولِ النِّفْعِ بِهِ ، فَكَانَ لَهُ ذَلِكَ .

**فصل :** قال بعض أهل العلم : يُسْتَحَبُّ لِلْوَالِدِ أَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِ ابْنِهِ

عَنْ مِلْكِهِ هُنَا ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا مَا شَاءَ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ . انْتَهَى . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَالتَّفَرُّقَةُ أَشْهَرُ وَأَظْهَرُ . وَلَمْ يَغْتَبِرِ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينِ التَّمْلِيكَ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَبِعَهُ : وَإِنْ طَبَخَهَا وَدَعَا إِخْوَانَهُ ، فَحَسَنٌ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، طَبَخُهَا أَفْضَلُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ لِأَحْمَدَ : يَشُقُّ عَلَيْهِمْ . قَالَ : يَحْتَمِلُونَ ذَلِكَ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُطْبَخَ مِنْهَا طَبِيخٌ خُلُوٌ ، تَفَاوُلًا بِحَلَاوَةِ أَخْلَاقِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْغِنَايَةِ » . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْطَى الْقَابِلَةُ مِنْهَا فَخْدًا . الثَّانِيَةُ ، يُؤْذَنُ فِي أُذُنِ الْمُؤَلَّدِ حِينَ يُؤَلَّدُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يُؤْذَنُ فِي الْيُمْنَى ، وَيُقَامُ فِي الْيُسْرَى . الثَّالِثَةُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَنَّكَ

وَلَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ ؛ وَهِيَ ذَبْحُ أَوَّلِ وَلَدِ النَّاقَةِ ، وَلَا الْعَيَّةُ ؛ وَهِيَ

المقنع

الشرح الكبير

حِينَ يُولَدُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ أَخَذَهُ فِي خِرْقَةٍ ، فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَأَقَامَ فِي الْيُسْرَى ، وَسَمَّاهُ . وَرَوَيْنَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَ الْحَسَنِ يَهْنُئُهُ بِأَبْنِي : لِيَهْنِكَ الْفَارِسُ . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَمَا يُذْرِيكَ أَفَارِسٌ هُوَ أَوْ حِمَارٌ ؟ فَقَالَ : كَيْفَ نَقُولُ ؟ قَالَ : قُلْ : بُورِكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ ، وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ ، وَرُزِقْتَ بِهِ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُحَنِّكُ أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ بِالتَّمْرِ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : ذَهَبَ بَعْدَ اللَّهِ بِنِ أُمِّي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حِينَ وُلِدَ ، قَالَ : « هَلْ مَعَكَ تَمْرٌ ؟ » . فَنَاقَلْتُهُ تَمَرَاتٍ ، فَلَا كَهْنَ ، ثُمَّ فَعَرَفَاهُ ، ثُمَّ مَجَّهَ فِيهِ ، فَجَعَلَ يَتَلَمَّظُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْظَرُوا إِلَيَّ<sup>(٣)</sup> حُبَّ الْأَنْصَارِ التَّمَرِ » . وَسَمَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ .

١٣٨١ - مسألة : ( وَلَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ ؛ وَهِيَ ذَبْحُ أَوَّلِ وَلَدِ النَّاقَةِ ،

بَتَمَرَةٍ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : بَتَمَرٍ أَوْ حُلْمٍ وَغَيْرِهِ . وَتَقْدِمُ مَتَى يُحَنَّنُ ؟ فِي بَابِ السَّوَالِ .

الإنصاف قوله : وَلَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ ؛ وَهِيَ ذَبْحُ أَوَّلِ وَلَدِ النَّاقَةِ ، وَلَا الْعَيَّةُ ؛ وَهِيَ ذَبْحَةُ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٢١/٢ .  
والترمذي ، في : باب الأذان في أذن المولود ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٥/٦ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٩/٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٢) تحنيك الأطفال بالتمر رواه مسلم ، في : باب حكم بول الطفل الرضيع ... ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم  
٢٣٧/١ . وأبو داود ، في : باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٢٢/٢ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٢١٢/٦ . وانظر : حديث أنس التالى .

(٣-٣) غير موجود بمصادر التخریج . وانظر : شرح النووى لمسلم ١٣٣/١٤ . وتقدم في صفحة ٤٣٩ .

ولا العَتِيرَةُ ؛ وهى ذَبِيحَةُ رَجَبٍ ( هذا قولُ علماءِ الأُمصارِ ، سِوى ابنِ سيرينَ ، فإنه كان يَذْبَحُ العَتِيرَةَ فى رَجَبٍ ، ويُرَوِّى فيها شيئاً . والفرْعَةُ والفرْعُ ، بفتحِ الرَّاءِ : أوَّلُ وَلَدِ النَّاقَةِ . كانوا يَذْبَحُونَهُ لآلِهِتِهِمْ فى الجاهليَّةِ ، فنهوا عنها . قال ذلك أبو عمرو الشَّيبانىُّ . وقال أبو عُبيدٍ : العَتِيرَةُ هى الرَّجَبِيَّةُ ، كان أهلُ الجاهليَّةِ إذا طَلَبَ أحدهمُ أمراً نَذَرَ أن يَذْبَحَ مِنْ غَنَمِهِ شاةً فى رَجَبٍ ، وهى العَتائرُ . والصَّحِيحُ ، إن شاء الله تعالى ، أنَّهم كانوا يَذْبَحُونَهَا فى رَجَبٍ مِنْ غَيْرِ نَذَرٍ ، جَعَلُوا ذلك سُنَّةً فيما بينهم ، كالأَضْحِيَّةِ فى الأَضْحَى ، وكان منهم مَنْ يَنْذَرُها كما قد يَنْذَرُ الأَضْحِيَّةَ ، بدليل قولِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ أَضْحَاةٌ وَعَتِيرَةٌ »<sup>(١)</sup> . وهذا الذى قاله النَّبِيُّ ﷺ فى بَدْءِ الإسلامِ تَقْرِيرٌ لِمَا كان فى الجاهليَّةِ ، وهو يَقْتَضِي بُرْهَانَهَا [ ١٣٦/٣ ط ] بغيرِ نَذَرٍ ، ثم نُسِخَ بعدُ . ولأنَّ العَتِيرَةَ لو كانتْ هى المَنْذُورَةُ ، لم تُكُنْ مَنْسُوخَةً ، فإنَّ الإنسانَ لو نَذَرَ ذَبْحَ شاةٍ فى أىِّ وَقْتٍ كان ، لَزِمَهُ الوَفاءُ بِنَذَرِهِ . وَرَوِّى عن عائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، قالت : أَمَرَنَا رسولُ اللهِ ﷺ بِالْفَرَعَةِ مِنْ كُلِّ خُمْسَيْنِ واحِدَةً<sup>(٢)</sup> . قال

رَجَبٍ . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وقال فى « الرَّعائِيَتَيْنِ » ، و« الحَاوِيَتَيْنِ » ، و« تَذَكُّرَةِ ابنِ عَبْثُوسٍ » ، وغيرِهِمْ : يُكْرَهُ ذلك . ولا يُنَاقِضُهُ ما تقدَّم .

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٢٠ .

(٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى الفرع والعَتيرة ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣١٢/٩ .

الشرح الكبير

ابن المنذر : هذا حديث ثابت . ولنا ، على أنها لا تُسن ، ما روى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ ، قال : « لَا فَرَعٌ وَلَا عَيْتَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وهذا الحديث مُتَأَخَّرٌ على الأمر بها ، فيكون ناسيحا ، ودليل تأخيره أمران ؛ أحدهما ، أن رَوَاهُ أبو هريرة ، وهو مُتَأَخَّرٌ الإسلام ، فإنَّ إسلامه في سَنَةِ فَتَحِ خَيْبَر ، وهي السَّنةُ السَّابِعَةُ مِنَ الْهِجْرَةِ . والثاني ، أن الْفَرَعَ وَالْعَيْتَةَ كَانَ فِعْلُهُمَا أَمْرًا مُتَّفَقًا عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَالظَّاهِرُ بَقَاؤُهُمْ عَلَيْهِ إِلَى حِينَ نُسَخِهِ ، وَاسْتِمْرَارُ النَّسْخِ مِنْ غَيْرِ رَفْعٍ لَهُ ، وَلَوْ قَدَّرْنَا تَقْدِمَ النَّهْيِ عَنِ الْأَمْرِ بِهَا ، لَكَانَتْ قَدْ نُسِخَتْ ، ثُمَّ نُسِخَ نَاسِيحُهَا ، وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبَرِ نَفْيُ كَوْنِهَا سُنَّةً ، لَا تَحْرِيْمُ فِعْلِهَا ، وَلَا كَرَاهَتُهُ ، فَلَوْ ذَبَحَ إِنْسَانٌ ذَبِيحَةً فِي رَجَبٍ ، أَوْ ذَبَحَ وَلَدَ النَّاقَةِ ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ ، أَوْ لِلصَّدَقَةِ بِهِ وَإِطَاعِمِهِ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَكْرُوهًا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الإنصاف

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الفرع والعيتة ، من كتاب العقيدة . صحيح البخارى ١١٠/٧ . ومسلم ، فى : باب الفرع والعيتة ، من كتاب الأضاحى . صحيح مسلم ١٥٦٤/٣ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى العتية ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٩٤/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الفرع والعيتة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٢/٦ . والنسائى ، فى : باب أخيرا إسحاق بن إبراهيم ... ، من كتاب الفرع . المجتبى ١٤٧/٧ . وابن ماجه ، فى : باب الفرعة والعيتة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٨/٢ . والداريمى ، فى : باب الفرع والعيتة ، من كتاب الأضاحى . سنن الداريمى ٨٠/٢ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣٩/٢ ، ٢٧٩ ، ٤٩٠ .





## فهرس الجزء التاسع من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة	باب جزاء الصيد	
		( وهو ضربان ؛ أحدهما ، له مثل من التَّعم ، فيجب مثله . وهو نوعان ؛ أحدهما ، قضت فيه الصحابة ، ... )
٥		تنبيه : مفهوم قوله : وهو ضربان ؛ أحدهما ، ما له مثل من التَّعم ...
٥		فائدة : الأكل ، ذكر الأوعال ....
٨		تنبيه : ظاهر كلام المصنف هنا ، أنه سواء أبيح أكله أم لا ؟ ...
١٠		
		١٢٣٧- مسألة : ( النوع الثاني ، ما لم تقض فيه الصحابة ، فيرجع فيه إلى قول عدلين من أهل الخبرة ، ... )
١٧-١٥		فائدة : في سنور البر ، والهدهد ، والصرد حكومة إن الحق ...
١٨		
		١٢٣٨- مسألة : ( ويجب في كل واحد من الصغير والكبير ، والصحيح والمعيب مثله ، إلا الماخض تفدى بقيمة مثلها ... )
٢٠-١٨		فائدتان ؛ إحداها ، لو جنى على حامل ، فألقت جنينها ميتاً ،

ضمن نقص الأم

- ١٩ فقط...  
الثانية ، قوله : ويجوز فداء أعور  
من عين بأعور من  
٢١ أخرى ...
- ١٢٣٩- مسألة : ( ويجوز فداء أعور من عين بأعور من  
أخرى ، وفداء الذكر بالأنثى ، ... ) ٢٢ ، ٢١
- ١٢٤٠- مسألة : ( الضرب الثاني ، ما لا مثل له ؛ وهو سائر  
الطير فيجب فيه قيمته ، إلا ... ) ٢٤ - ٢٢
- فصل : فأما ما كان أكبر من الحمام ، ... ) ٢٣
- ١٢٤١- مسألة : ( ومن أتلف جزءاً من صيد ، فعليه ما نقص  
من قيمته ، أو ... ) ٢٥ ، ٢٤
- ١٢٤٢- مسألة : ( وإن نفر صيداً ، فتلف بشيء ، ضمنه ) ٢٦  
فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : لو نفر صيداً ،  
٢٦ فتلف بشيء ، ضمنه ...  
الثانية ، لو رمى صيداً فأصابه ،  
ثم سقط على آخر فماتا ،  
٢٧ ضمنهما ، ...
- ١٢٤٣- مسألة : ( وإن جرحه فغاب ولم يعلم خبره ، ... ) ٣٠ - ٢٧  
فائدة : لو جرحه جرحاً غير موح ، فوقع في  
ماء ، أو تردى فمات ، ضمنه لتلفه  
٢٩ بسببه .  
فصل : وإن اندمل الصيد غير ممتنع ، ضمنه ،

- ٢٩ ... جميعه ؟
- فصل : وكل ما يضمن به الآدمي يضمن به
- ٢٩ الصيد ... ؟
- ١٢٤٤- مسألة : ( وإن نتف ريشه فعاد ، فلا شيء عليه ... ) ٣٠ ، ٣١
- فائدة : لو صاد غير ممتنع بنتف ريشه أو
- ٣١ شعره ، ...
- ١٢٤٥- مسألة : ( وكلما قتل صيدًا حكم عليه ) ٣٢
- فصل : ويجوز إخراج جزاء الصيد بعد جرحه
- ٣٣ وقبل موته ...
- ١٢٤٦- مسألة : ( وإن اشترك جماعة في قتل صيد ، فعليهم
- ٣٣-٣٦ جزاء واحد ... )
- فصل : فإن كان شريك المحرم حلالًا أو
- ٣٥ سبُعًا ، فالجزاء كله على المحرم ...
- فصل : وإن اشترك حلال ومحرم في قتل صيد
- ٣٥ حرّمى ، فالجزاء بينهما نصفين ؟ ...
- فصل : وإن قتل صيدًا مملوكًا ، ضمنه بالقيمة
- ٣٦ للمالكه ، ...
- فصل : وإذا قتل القارن صيدًا ، فعليه جزاء
- ٣٦ واحد ...

### باب صيد الحرم ونباته

- ١٢٤٧- مسألة : ( وهو حرام على الحلال والمحرم ، ... ) ٣٧ - ٤٠

فائدتان ؛ إحداهما ، لو أتلَف كافر صيدا في

٣٧ ... الحرم ،

الثانية ، لو دُلَّ محل حلالا على صيد

٣٧ في الحرم ، فقتله ، ...

فصل : وفيه الجزاء على من يقتله ، بمثل ما

٣٨ يجوز به الصيد في الإحرام ...

فصل : للصوم مدخل في ضمان صيد الحرم

٣٩ عند الأكثرين ، ...

٣٩ فصل : ويجب في حمام الحرم شاة ...

فصل : وكل ما يضمن في الإحرام يضمن في

٣٩ الحرم ، إلا القمل ، ...

فصل : ويضمن صيد الحرم في حق المسلم

والكافر ، والكبير والصغير ، والحر

٣٩ والعبد ...

فصل : ويضمن صيد الحرم بالدلالة

٣٩ والإشارة ، ...

١٢٤٨-مسألة : ( وإن رمى الحلال من الحل صيدا في الحرم ،

أو ... ، ضمن في أصح الروايتين ) ٤٠-٤٢

فائدتان ؛ إحداهما ، لو رمى الحلال صيدا ،

ثم أحرم قبل أن يصيبه ،

٤١ ضمنه ، ...

الثانية ، هل الاعتبار بحالة الرمي ،

٤٢ أو بحالة الإصابة ؟ ...

١٢٤٩-مسألة : ( وإن قتل من الحرم صيداً في الحل بسهمه ،

أو ... ، لم يضمن ، في أصح الروايتين ) ٤٢ - ٤٤  
فصل : وإن كان الصيد والصائد في الحل ،

فرماه بسهمه ، أو ... ، فدخل

الحرم ، ثم خرج ، فقتل الصيد في

الحل ، فلا جزاء فيه ... ٤٤

فوائد : منها ، لو فرّخ الطير في مكان يحتاج

إلى نقله عنه ، فنقله فهلك ، ... ٤٤

ومنها ، لو كان بعض قوائم الصيد في

الحل وبعضها في الحرم ، ... ٤٤

ومنها ، لو كان رأسه في الحرم وقوائمه

الأربعة في الحل ، ... ٤٤

١٢٥٠-مسألة : ( وإن أرسل كلبه من الحل على صيد في

الحل ، فقتل صيداً في الحرم ، ... وإن فعل

ذلك بسهمه ، ضمنه ) ٤٤ - ٥٥

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن الصيد

المقتول في الحرم غير الصيد الذي أرسله

عليه ... ٤٦

فصل : فإن رمى الحلال من الحل صيداً فيه

فجرحه ، ... حل أكله ، ولا جزاء

فيه ، ... ٤٧

فصل : وإن وقف صيد ، بعض قوائمه في

الحل ، وبعضها في الحرم ، فقتله

قاتل ، ضمنه ، ... ٤٧

- فائدتان ؛ إحداهما ، لو دخل سهمه أو كلبه  
الحرم ، ثم خرج فقتله في  
٤٧ الحل ، لم يضمن ، ...  
الثانية ، يحرم عليه الصيد في هذه  
المواضع ، سواء ضمنه  
٤٨ أو لا ؛ ...  
فصل : قال المصنف ، رحمه الله : ( ويحرم  
قطع شجر الحرم وحشيشه ، إلا  
٤٨ اليابس والإذخر ، ... )  
فائدتان ؛ إحداهما ، لا بأس بالانتفاع بما زال  
٤٩ بغير فعل آدمي ...  
الثانية ، تباح الكمأة والقعق  
٤٩ والثمرة كالإذخر .  
تنبيه : يحتمل قول المصنف : وما زرعه  
٥١ الآدمي ..  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يباح إلا  
٥١ ما استثناه ؛ ...  
فصل : ويحرم قطع الشوك والعوسج ...  
٥٢ فصل : ولا بأس بقطع اليابس من الشجر  
والحشيش ؛ ...  
٥٢ فصل : وليس له أخذ ورق الشجر ...  
٥٣ فصل : ويحرم قطع حشيش الحرم ، إلا ما  
٥٣ استثناه الشرع من ...  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يجوز

٥٤

الاحتشاش للبهائم ...

١٢٥١-مسألة : ( ومن قطعه ضمن الشجرة الكبيرة ببقرة ،

والصغيرة بشاة ، والحشيش بقيمته ،

٥٥-٥٩

والغصن بما نقص ... )

فصل : ومن قلع شجرة من الحرم ، فغرسها

٥٧ في مكان آخر ، فبيست ، ضمنها ؛ ...

٥٧ فائدة : تضمن الشجرة المتوسطة ببقرة ...

فوائد ؛ إحداها ، لا يجوز الانتفاع بالمقطوع

٥٩

مطلقا ...

الثانية ، لو قلع شجرة من الحرم ،

٥٩

فغرسه في الحل ، ...

الثالثة ، إذا لم يجد الجزاء ، قومه ثم

٥٩

صام ...

١٢٥٢-مسألة : ( وإن قطع غصنا في الحل أصله في الحرم ،

ضمنه . وإن قطع غصنا في الحرم أصله في

٥٩

الحل ، لم يضمنه ، ... )

فائدة : قوله : ومن قطع غصنا في الحل أصله

٥٩

في الحرم ، ضمنه ...

٦٠

فصل : يكره إخراج تراب الحرم وحصاه ؛ ...

فوائد ؛ منها ، قال الإمام أحمد : لا يخرج من

تراب الحرم ، ولا يدخل إليه

٦٠

من الحل ، ولا ...

٦١

ومنها ، لا يكره إخراج ماء زمزم ...

- ومنها ، حد الحرم من طريق المدينة ،  
ثلاثة أميال عند بيوت  
٦١ السقاء ...
- فصل : قال ، رحمه الله : ( ويحرم صيد  
المدينة وشجرها وحشيشها ، إلا ما  
تدعو الحاجة إليه من شجرها للرحل  
و ... ، ومن حشيشها للعلف ... ٦١
- فصل : ويفارق حرم المدينة حرم مكة في  
شيئين ؛ أحدهما ، أنه يجوز أن يؤخذ  
من شجر حرم المدينة ما تدعو الحاجة  
إليه ، ... ٦٣
- ١٢٥٣- مسألة : ( ولا جزاء في صيد المدينة . وعنه ، جزاؤه  
سلب القاتل لمن أخذه )  
٦٥ - ٦٧
- ٦٧ فائدتان ؛ إحداهما ، سلب القاتل ؛ ثيابه ...  
الثانية ، إذا لم يسلبه أحد ، فإنه  
٦٧ يتوب إلى الله ...
- ١٢٥٤- مسألة : ( وحد حرمةا بين ثور إلى غير . وجعل  
النبي ﷺ حول المدينة اثني عشر ميلا  
حقي )  
٦٧ - ٧٢
- فصل : ولا يحرم صيد وُج ولا شجره ، وهو  
واد بالطائف ... ٧٠
- فوائد ؛ الأولى ، مكة أفضل من المدينة ... ٧١  
الثانية ، تستحب المجاورة بمكة ، ... ٧١



- الثالثة ، تضاعف الحسنة والسيئة  
 ٧١ بمكان أو زمان فاضل ...  
 الرابعة ، لا يحرم صيد وج  
 ٧٢ وشجره ، ....

### باب ذكر دخول مكة

- ١٢٥٥-مسألة : ( ويستحب أن يدخل مكة من أعلاها ، من  
 ثنية كداء ، ثم يدخل المسجد من باب  
 ٧٣-٧٥ بنى شيبة )  
 تنبيه : ظاهر قوله : يستحب أن يدخل  
 ٧٣ مكة ...  
 فصل : ويستحب أن يدخل المسجد من باب  
 ٧٤ بنى شيبة ؛ ...  
 فائدة : يستحب له إذا خرج من مكة ، أن  
 ٧٤ يخرج من الثنية السفلى من كُدَى .  
 تنبيه : ظاهر قوله : ثم يدخل المسجد من باب  
 ٧٥ بنى شيبة ...

- ١٢٥٦-مسألة : ( فإذا رأى البيت رفع يديه وكبر ،  
 ٧٥-٧٨ وقال : ... )  
 فصل : ويستحب أن يدعو عند رؤية البيت  
 ٧٨ بالدعاء الذى ذكرناه ؛ ...  
 فصل : إذا دخل المسجد ، فذكر صلاة  
 مفروضة أو فائنة ، أو أقيمت الصلاة  
 ٧٨ المكتوبة ، قدمهما على الطواف ؛ ...

- ١٢٥٧-مسألة : ( ثم يتدى بطواف العمرة ، إن كان معتمراً ، ويطواف القدوم ، إن كان مفرداً أو قارناً )  
٨٠ ، ٧٩
- فائدة : يسمى طواف القارن والمفرد طواف القدوم ، وطواف الورد .  
٨٠
- ١٢٥٨-مسألة : ( ويضطجع بردائه ، فيجعل وسطه تحت عاتقه الأيمن ، وطرفيه على عاتقه الأيسر )  
٨٢ - ٨٠
- فصل : فإذا فرغ من الطواف سوى ردائه ؟ ...  
٨١
- ١٢٥٩-مسألة : ( ثم يتدى من الحجر الأسود ، فيحاذيه بجميع بدنه ، ... ثم يقول : ... )  
٨٧ - ٨٢
- فصل : ثم يستلمه ، ويقبله ، ومعنى الاستلام المسح باليد ، ...  
٨٣
- فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب استقبال الحجر بوجهه ...  
٨٥
- الثانية ، الاستلام ؛ هو مسح الحجر باليد أو بالقُبلة ، ..  
٨٦
- ١٢٦٠-مسألة : ( ثم يأخذ على يمينه ، ويجعل البيت على يساره )  
٨٧
- فائدة : قوله : ويجعل البيت على يساره ...  
٨٧
- ١٢٦١-مسألة : ( فإذا أتى على الركن الجاني استلمه وقبّل يده )  
٩٠ - ٨٧
- فصل : وأما العراق والشامي ، ... فلا يُسَنُّ

١٢٦٢-مسألة : ( ويطوف سبعا ، يرمل في الثلاثة الأول

٩٠-٩٦ منها ؛ ... )

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : يرمل في الثلاثة

٩٠ الأول منها ...

الثانية ، لو طاف راكبا ، لم

٩١ يرمل ...

فصل : ولا يسن الرمل في الأشواط الثلاثة

٩٤ الأول من طواف القدوم ، أو ...

فصل : وإن نسي الرمل ، فليس عليه

٩٤ إعادة ؛ ...

فصل : ويستحب الدنو من البيت في

٩٥ الطواف ؛ ...

١٢٦٣-مسألة : ( وكلما حاذى الحجر والركن اليماني ،

استلمهما أو أشار إليهما ، ويقول كلما

٩٦-٩٨ حاذى الحجر : ... )

فصل : ويكرر كلما حاذى الحجر

٩٧ الأسود ؛ ...

تنبيه : ظاهر قوله : ويقول كلما حاذى

٩٨ الحجر ...

١٢٦٤-مسألة : ( و ) يقول ( بين الركنين : ﴿ ربنا آتانی

الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب

٩٨ ، ٩٩ النار ﴾ )

١٢٦٥-مسألة : ( و ) يقول ( في سائر طوافه : ... ) ٩٩-١٠٢

فصل : ولا بأس بقراءة القرآن في

الطواف ... ١٠١

فصل : والمرأة كالرجل في البداية بالطواف ،

وفيما ذكرنا ، ... ١٠١

فائدة : تجوز القراءة للطائف ... ١٠١

١٢٦٦-مسألة : ( وليس على النساء ولا أهل مكة رمل ولا

اضطباع ... ) ١٠٢ ، ١٠٣

فصل : وليس على أهل مكة رمل ... ١٠٢

فصل : وليس في غير هذا الطواف رمل ولا

اضطباع ؛ ... ١٠٣

فائدة : لا يسن الرمل والاضطباع للحامل

المعذور ... ١٠٣

١٢٦٧-مسألة : ( ومن طاف راكباً أو محمولاً ، أجزأه .

وعنه ، ... ) ١٠٤-١١٠

فصل : فإن فعل ذلك لغير عذر فعن أحمد فيه

ثلاث روايات ؛ ... ١٠٥

فصل : والطواف راجلاً أفضل ، بغير

خلاف ؛ ... ١٠٦

فائدة : السعي راكباً كالطواف راكباً ... ١٠٧

فصل : وإذا طاف راكباً أو محمولاً ، فلا رمل

فيه ... ١٠٨

فصل : فأما السعي محمولاً وراكباً ، فيجزئه

لعذر ولغير عذر ؛ ... ١٠٨

فصل : ومن طَيفَ به محمولًا ، لم يخل من

١٠٨ ثلاثة أحوال ؛ ...

فائدة : إذا طَيفَ به محمولًا ، لم يخل من

١٠٨ أحوال ؛ ...

١٢٦٨-مسألة : ( وإن طاف منكسا ، أو على جدار

١١١-١١٤ الحجر ، أو ... ، لم يجزئه )

١١١ فصل : ويطوف من وراء الحجر ؛ ...

فوائد : الأولى ، لو طاف في المسجد من وراء

١١٢ حائل ، ...

الثانية ، لو طاف حول المسجد ، لم

١١٣ يجزئه ...

الثالثة ، إذا طاف على سطح

١١٣ المسجد ، ...

١١٣ الرابعة ، لو قصد بطوافه غريما ، ...

فصل : ولو طاف على جدار الحجر ،

١١٣ أو ... ، لم يجز ؛ ...

فصل : والنية شرط في الطواف ، إن تركها

١١٣ لم يصح ؛ ...

١٢٦٩-مسألة : ( وإن طاف محدثا ، أو نجسا ، أو عريانا ،

١١٤-١١٦ لم يجزئه )

فصل : وإذا شك في الطهارة وهو في

١١٥ الطواف ، لم يصح طوافه ؛ ...

فصل : إذا فرغ المتمتع ، ثم علم أنه كان على

- غير طهارة في أحد الطوافين ، لا  
 ١١٦ بعينه ، ...  
 فوائد ؛ إحداهما ، يلزم الناس انتظار الحائض  
 لأجل الحيض فقط ، حتى  
 ١١٦ تطوف إن أمكن ...  
 الثانية ، لو طاف فيما لا يجوز له  
 لبسه ، صح ، ولزمته  
 ١١٦ الفدية ...  
 الثالثة ، النجس والعريان كالحديث ،  
 ١١٦ فيما تقدم من أحكامه .  
 ١٢٧٠-مسألة : ( وإن أحدث في بعض طوافه ، أو قطعه  
 ١١٨ ، ١١٧ بفصل طويل ، ابتدأه )  
 ١١٧ فصل : والمواالة شرط في الطواف ، ...  
 ١٢٧١-مسألة : ( ولو كان يسيراً ، أو أقيمت الصلاة ، أو  
 حضرت جنازة ، صلى ، وبني . ويتخرج  
 ١١٨ - ١٢٠ أن المواالة سنة )  
 فائدة : لو شك في عدد الأشواط في نفس  
 ١١٩ الطواف ، ...  
 ١٢٧٢-مسألة : ( ثم يصلي ركعتين ، والأفضل أن تكون  
 ١٢٤ - ١٢٠ خلف المقام ، يقرأ فيهما : ... )  
 فصل : والركعتان فيه سنة مؤكدة غير  
 ١٢١ واجبة ...

- فصل : فإن صلى المكتوبة بعد طوافه ، أجزأته  
 ١٢٢ عن ركعتي الطواف ...  
 فائدة : لو صلى المكتوبة بعد الطواف ، أجزأ  
 ١٢٢ عنهما ...  
 فائدة أخرى : لا يشرع تقبيل المقام ولا  
 ١٢٢ مسحه ...  
 فصل : ولا بأس أن يجمع بين الأسابيع ، فإذا  
 ١٢٣ فرغ من هار كع لكل أسبوع ركعتين ...  
 فصل : والمشتراط لصحة الطواف تسعة  
 ١٢٣ أشياء ؛ ...  
 ١٢٧٣- مسألة : ( ثم يعود إلى الركن فيستلمه ) ١٢٤ ، ١٢٥  
 فوائد ؛ الأولى ، يجوز جمع أسابيع ، ثم يصل  
 ١٢٤ لكل أسبوع من هار كعتين ...  
 الثانية ، يجوز له تأخير سعيه عن  
 ١٢٤ طوافه ، ...  
 الثالثة ، إذا فرغ المتمتع ، ثم علم أنه  
 كان على غير طهارة في أحد  
 الطوافين ، وجهله ، لزمه  
 ١٢٤ الأشد ؛ ...  
 الرابعة ، يشترط لصحة الطواف  
 ١٢٥ عشرة أشياء ...  
 ١٢٧٤- مسألة : ( ثم يخرج إلى الصفا من بابه ، ويسعى  
 سعيًا ، يبدأ بالصفا ، ... ) ١٢٥ - ١٢٨  
 فصل : فإن لم يرق على الصفا ، فلا شيء  
 ١٢٨ عليه ...

- ١٢٧٥-مسألة : ( ثم ينزل ، فيمشى حتى يأتى العلم ،  
 فيسعى سعياً شديداً إلى العلم ) الآخر ( ثم  
 يمشى حتى يأتى المروة ، ... ) ١٢٩ - ١٣٢
- فصل : ويفتح بالصفاء ، ويختم بالمروة ؛ ... ١٣١
- فصل : والرمل فى السعى سنة ؛ ... ١٣٢
- فائدة : لا يجزئ السعى قبل الطواف ... ١٣٢
- ١٢٧٦-مسألة : ( ويستحب أن يسعى طاهراً مستتراً  
 متوالياً ... ) ١٣٢ - ١٣٥
- فصل : والموالاة فى السعى غير مشترطة فى  
 ظاهر كلام أحمد ، ... ١٣٤
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن النية ليست  
 شرطاً فى السعى ، ... ١٣٤
- ١٢٧٧-مسألة : ( والمرأة لا ترمل ولا ترقى ) ١٣٥ ، ١٣٦
- فصل : والسعى تبع للطواف ، لا يصح إلا  
 بعد الطواف ، ... ١٣٥
- ١٢٧٨-مسألة : ( فإذا فرغ من السعى ، فإذا كان معتمراً ،  
 قصّر من شعره ، وتحلل ، إلا أن يكون قد  
 ساق ) معه ( هدياً ، فلا يحل حتى يحج ) ١٣٦ - ١٤١
- فصل : فأما من معه الهدى ، فليس له أن  
 يتحلل ، ... ١٣٧
- فصل : فأما المعتمر غير المتمتع ، فإنه  
 يحل ، ... ١٣٩
- تنبيهان ؛ أحدهما ، أما المعتمر غير المتمتع ،



١٣٩ فإنه يحل ، ....

الثاني ، ظاهر كلام المصنف ، أنه  
إذا لم يسق الهدى ،

١٣٩ يحل ، ...

فصل : وقول المصنف ، رحمه الله : قصر من

١٤٠ شعره ...

فصل : فإن ترك التقصير أو الحلق ، وقلنا :

١٤١ هو نسلك ...

١٢٧٩-مسألة : ( ومن كان متمتعا ، قطع التلبية إذا وصل

١٤٤-١٤١ البيت )

١٤٣ فائدة : لا بأس بالتلبية في طواف القدوم ...

١٤٣ تنبيه : وأما وقت قطع التلبية في الحج ، ...

### باب صفة الحج

١٢٨٠-مسألة : ( يستحب للمتمتع الذي حل ، وغيره من

المحلين بمكة ، الإحرام بالحج يوم التروية -

١٤٨-١٥٢ ..... - من مكة ، .... )

فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب أن يفعل عند

إحرامه هذا ما يفعله عند

١٤٩ الإحرام من الميقات ؛ ...

الثانية ، إذا أحرم بالحج ، لا

يطوف بعده قبل

خروجه لوداع

١٤٩ البيت ...

- ١٥٠ فصل : والأفضل أن يحرم من مكة ؛ ...  
تنبيه : ظاهر كلامه ، أنه لو أحرم به من  
١٥١ الحل ، لا يجوز ، ...
- ١٢٨١-مسألة : ( ثم يخرج إلى منى ، فيبيت فيها ) ١٥٣ ، ١٥٢  
تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : ثم يخرج إلى  
١٥٢ منى ...  
الثاني ، ظاهر كلام المصنف ، أنه  
لا يخطب يوم السابع بعد  
١٥٣ صلاة الظهر بمكة ...  
فصل : فإن صادف يوم التروية يوم  
١٥٣ جمعة ، ...
- ١٢٨٢-مسألة : ( فإذا طلعت الشمس ، سار إلى عرفة ،  
١٥٤ فأقام بنمرة حتى تزول الشمس )
- ١٢٨٣-مسألة : ( ثم يخطب الإمام خطبة يعلمهم فيها  
الوقوف ووقته ، و ... ) ١٥٥ - ١٥٨  
١٥٥ فصل : والأولى أن يؤذن للأولى ، ...  
فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ثم يخطب الإمام  
خطبة يعلمهم فيها  
١٥٥ الوقوف ووقته ، و ...  
الثانية ، قوله : ثم ينزل فيصلي بهم  
١٥٧ الظهر والعصر ، ...  
فصل : والسنة تعجيل الصلاة حين تزول  
١٥٦ الشمس ، ...

- فصل : ويجوز الجمع لمن بعرفة من مكى  
... وغيره ... ١٥٧
- ١٢٨٤-مسألة : ( ثم يروح إلى الموقف ، وعرفة كلها موقف  
إلا بطن عرنة ، ... ) ١٥٨ - ١٦٠
- فصل : وعرفة كلها موقف ؛ ... ١٥٩
- فصل : وليس وادى عُرنة من الموقف ، ... ١٦٠
- ١٢٨٥-مسألة : ( ويستحب أن يقف عند الصخرات وجبل  
الرحمة راکباً ... ) ١٦٠ ، ١٦١
- فائدة : قال في الفروع ، ... : فيتوجه تخريج  
الحج عليها ... ١٦١
- تنبيه : قوله : عند الصخرات ، وجبل  
الرحمة ... ١٦١
- ١٢٨٦-مسألة : ( ويكثر من الدعاء ، ومن قول : ... ) ١٦٢ - ١٧٠
- فصل : ( ووقت الوقوف من طلوع الفجر  
يوم عرفة إلى طلوع الفجر يوم  
النحر ، ... ) ١٦٧
- فصل : وكيفما حصل بعرفة وهو عاقل  
أجزأه ؛ ... ١٦٨
- تنبيه : مفهوم قوله : فمن حصل بعرفة في  
شئ من هذا الوقت وهو عاقل ، تمَّ  
حجه ، ... ١٦٨
- فصل : وتسَنُّ له الطهارة ... ١٦٩

- ١٢٨٧-مسألة : ( ومن فاته ذلك ، فاته الحج ) ١٧٠
- ١٢٨٨-مسألة : ( ومن وقف بها نهارًا ، ودفع قبل غروب الشمس ، فعليه دم ) ١٧٠-١٧٣
- تنبيه : محل وجوب الدم ، إذا لم يعد إلى الموقف قبل الغروب ... ١٧٢
- فصل : فإن دفع قبل الغروب ، ثم عاد نهارًا ، فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه ... ١٧٣
- فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب الدفع مع الإمام ، فلو دفع قبله ، ترك السنة ، ولا شيء عليه ... ١٧٣
- الثانية ، لو خاف فوت الوقوف إن صلى صلاة آمن ، ... ١٧٣
- ١٢٨٩-مسألة : ( ومن وافاها ليلا فوقف بها ، فلا دم عليه ) ١٧٣ ، ١٧٤
- ١٢٩٠-مسألة : ( ثم يدفع بعد غروب الشمس إلى مزدلفة ، وعليه السكينة ) والوقار ( فإذا وجد فجوة أسرع ) ١٧٤-١٧٦
- فصل : ويستحب أن يكون دفعه مع الإمام ، أو الوالى الذى إليه أمر الحج من قبله ، ... ١٧٥
- فصل : ويكون ملييا ذاكرًا لله عز وجل ؟ ... ١٧٥

- ١٢٩١-مسألة : ( فإذا وصل مزدلفة ، صلى المغرب والعشاء قبل حطّ الرّحال )  
١٧٦ - ١٧٨
- فصل : ويستحب أن يجمع قبل حطّ الرّحال ، ...  
١٧٦
- فصل : والسّنة أن لا يتطوع بينهما ...  
١٧٨
- ١٢٩٢-مسألة : ( وإن صلى المغرب في الطريق ، ترك السنة ، وأجزأه )  
١٧٨ ، ١٧٩
- ١٢٩٣-مسألة : ( ومن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو بمزدلفة ، جمع وحده )  
١٧٩ ، ١٨٠
- ١٢٩٤-مسألة : ( ثم يبيت بها ، فإن دفع قبل نصف الليل ، ... ، وإن دفع بعده ، ... ، وإن وافاها بعد نصف الليل ، ... وإن جاء بعد الفجر ، ... وحد المزدلفة ... )  
١٨٠ - ١٨٤
- فصل : وليس له الدفع قبل نصف الليل ، فإن فعل ، ...  
١٨١ -
- فصل : ويجب الدم على من دفع قبل نصف الليل ولم يرجع في الليل ، وعلى من ...  
١٨٢
- تنبيه : وجوب الدم هنا مقيد بما إذا لم يعد إليها ليلاً ، فإن عاد ...  
١٨٢
- فصل : فإن وافاها بعد نصف الليل ، فلا شيء عليه ؛ ...  
١٨٣
- فصل : وللمزدلفة ثلاثة أسماء ؛ ...  
١٨٣

- ١٢٩٥-مسألة : ( فإذا أصبح بها ، صلى الصبح ، ثم يأتي  
المشعر الحرام ... ) ١٨٥ ، ١٨٤
- ١٢٩٦-مسألة : ( ثم يدفع قبل طلوع الشمس ) ١٨٥ ، ١٨٦ .
- ١٢٩٧-مسألة : ( فإذا بلغ محسراً ، أسرع قدر رمية بحجر ) ١٨٧
- ١٢٩٨-مسألة : ( ثم يأخذ حصى الجمار من طريقه ، أو من  
مزدلفة ، ومن حيث أخذه ، جاز ... ) ١٨٧ - ١٩٠
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في  
استحباب غسله ، ... ١٨٩
- ١٢٩٩-مسألة : ( وعدده سبعون حصاة ) ١٩٠ - ١٩٦
- تنبيه : ظاهر قوله : بدأ بحجرة العقبة ، فرماها  
بسبع حصيات ، واحدة بعد  
واحدة ... ١٩١
- فوائد ؛ منها ، يشترط أن يعلم حصول  
الحصى في المرمى ... ١٩١
- ومنها ، لو وضعها بيده في المرمى ، ... ١٩١
- ومنها ، لو رمى حصاة ، فالتقطها  
طائر قبل وصولها ، ... ١٩٢
- ومنها ، لو رماها ، فوقعت على  
موضع صلب في غير  
الرمى ، ثم تدرجت إلى  
الرمى ، أو ... ١٩٢
- ومنها ، لو نفذها من وقعت على  
ثوبه ، فوقعت في المرمى ،

- أجزأته ... ١٩٣
- فصل : ويرميا راجلاً وراكباً ، وكيفما شاء ؟ ... ١٩٤
- فصل : ولا يجزئه الرمي إلا أنه يقع الحصى في المرمى ، ... ١٩٥
- فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب أن يستبطن الوادى ، فيستقبل القبلة ، ... ١٩٥
- الثانية ، يستحب أن يرميها وهو ماش ... ١٩٥
- ١٣٠٠-مسألة : ( ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي ) ١٩٦ ، ١٩٧
- ١٣٠١-مسألة : ( وإن رمى بذهب ، أو فضة ، أو غير الحصى ، أو ) رمى ( بحجر رمى به مرة ، لم يجزئه ) ١٩٨ - ٢٠١
- فصل : وإن رمى بحجر أخذ من المرمى لم يجزئه ... ١٩٩
- تنبيه : شمل قوله : الحصى . الحصى الأبيض والأسود ، ... ١٩٩
- فوائد ؛ الأولى ، لا يجزئ الرمي بحصى نحس ... ٢٠٠
- الثانية ، لو رمى بخاتم فضة فيه حجر ، ... ٢٠٠
- الثالثة ، لا يستحب غسل الحصى ... ٢٠٠

- ١٣٠٢-مسألة : ( ويرمى بعد طلوع الشمس ، فإن رمى  
بعد نصف الليل ، أجزأه )  
٢٠١-٢٠٣ فصل : وإن أخر الرمي إلى آخر النهار ،  
٢٠٢ جاز ...  
٢٠٢ فائدة : إذا لم يرم حتى غربت الشمس ، ...  
١٣٠٣-مسألة : ( ثم ينحر هدياً إن كان معه ، ويحلق أو يقصر  
من جميع شعره ... )  
٢٠٣-٢٠٩ فصل : وإذا نحر الهدى فرقه على مساكين  
٢٠٤ الحرم ، ...  
فصل : يلزمه الحلق أو التقصير من جميع  
شعره ، وكذلك المرأة ...  
٢٠٥ فائدة : الأولى أن لا يشارط الحلاق على  
أجرته ؛ ...  
٢٠٦ فصل : وهو مخير بين الحلق والتقصير ، ...  
٢٠٧ تنبيه : شمل كلام المصنف الشعر المضفور  
والمعقوص والملبد وغيرها ...  
٢٠٧ ١٣٠٤-مسألة : ( والمرأة تقصر من شعرها قدر الأثملة )  
٢٠٩-٢١١ فصل : والأصلع الذى ليس على رأسه  
شعر ، ...  
٢١٠ فصل : ويستحب تقليم أظفاره ، والأخذ من  
شاربه ...  
٢١٠ فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب له أيضاً أخذ  
أظفاره وشاربه ...  
٢١٠



- الثانية ، لو عدم الشعر ، استحب  
 له إمرار الموصى .... ٢١١
- ١٣٠٥-مسألة : ( ثم قد حل له كل شيء إلا النساء ... ) ٢١١-٢١٣
- ١٣٠٦-مسألة : ( والحلاق والتقصير نسك ، إن أخره عن  
 أيام منى ، فهل يلزمه دم ؟ ... ) ٢١٣-٢١٨
- فصل : فإذا قلنا : إنه نسك ... ٢١٦
- تنبيه : قوله : وإن أخره عن أيام منى ... ٢١٦
- تنبيه : قوله بعد الرواية : ويحصل التحلل  
 بالرمي وحده ... ٢١٧
- ١٣٠٧-مسألة : ( وإن قَدَّم الحلق على الرمي والنحر ،  
 جاهلاً أو ناسياً ، فلا شيء عليه . وإن كان  
 عالماً ، فهل يلزمه دم ؟ ... ) ٢١٨-٢٢٢
- فصل : فإن قَدَّم الإفاضة على الرمي ، أجزأ  
 طوافه ... ٢٢٢
- ١٣٠٨-مسألة : ( ثم يخطب الإمام خطبة ، يعلمهم فيها  
 النحر والإفاضة والرمي ) ٢٢٣-٢٢٥
- فصل : يوم الحج الأكبر يوم النحر ؛ ... ٢٢٤
- فائدة : قال في « الرعاية » : يفتتحها  
 بالتكبير . ٢٢٤
- فائدة أخرى : إذا أتى المتمتع مكة ، طاف  
 للقُدوم ... ٢٢٤
- ١٣٠٩-مسألة : ( ثم يفيض إلى مكة ، ويطوف للزيارة ،  
 ويعينه بالنية ، ... ) ٢٢٥-٢٢٧

- ١٣١٠-مسألة : ( وأول وقته بعد نصف الليل من ليلة  
النحر ، والأفضل فعله يوم النحر ، ... ) ٢٢٨ ، ٢٢٧  
فائدة : لو أخر السعى عن أيام منى ، جاز ... ٢٢٨
- ١٣١١-مسألة : ( ثم يسعى بين الصفا والمروة ، إن كان  
متمتعاً ، أو لم يكن سعى مع طواف  
القدوم ، وإن كان قد سعى ، لم يسع ) ٢٢٨ ، ٢٢٩  
فائدتان ؛ إحداهما ، إذا قلنا : السعى في الحج  
ركن ... ٢٢٩  
الثانية ، قوله : ثم قد حل له كل  
شيء ... ٢٣٠
- ١٣١٢-مسألة : ( ثم قد حل له كل شيء ) ٢٣٠ - ٢٣٤  
فصل : قال الخرقي : يستحب للمتمتع إذا  
دخل مكة لطواف الزيارة ، ... ٢٣٠  
فصل : والأطوفة المشروعة في الحج  
ثلاثة ؛ ... ٢٣٢  
فصل : ويستحب أن يدخل البيت ، فيكبر  
في نواحيه ، ويصلي فيه ركعتين ،  
ويدعو الله عز وجل ... ٢٣٣
- ١٣١٣-مسألة : ويستحب أن ( يأتي زمزم ، فيشرب من  
مائها لما أحب ، ويتضلع منه ) ٢٣٥ - ٢٣٧  
فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : ( ثم يرجع  
إلى منى ، ولا يبيت بمكة ليالي منى ) ٢٣٦

- ١٣١٤-مسألة : ( ويرمى الجمرات بها في أيام التشريق بعد  
الزوال ، كل جمرة بسبع حصيات ، ... ) ٢٣٧-٢٤٢  
فصل : ولا يرمى إلا بعد الزوال ، فإن رمى  
قبل الزوال أعاد ٢٤٠  
فائدة : آخر وقت رمى كل يوم ،  
المغرب ... ٢٤٠  
فصل : فإن ترك الوقوف عندها والدعاء ،  
ترك السنة ، ولا شيء عليه ... ٢٤١
- ١٣١٥-مسألة : ( والترتيب شرط في الرمي . وفي عدد  
الحصى روايتان ؛ ... ) ٢٤٢-٢٤٤  
فصل : والأولى في الرمي أن لا ينقص عن  
سبع حصيات ؛ ... ٢٤٣
- ١٣١٦-مسألة : ( فإن أخل بحصاة واجبة من الأولى ،  
لم يصح رمي الثانية ) ٢٤٤
- ١٣١٧-مسألة : ( وإن أخر الرمي كله ، فرماه في آخر أيام  
التشريق ، أجزأه ، ويرتبه بنيته . وإن أخره  
عن أيام التشريق ، ... ) ٢٤٥-٢٤٨  
فائدة : قوله : وإن أخر الرمي كله - أي مع  
رمي يوم النحر - فرماه في آخر أيام  
التشريق ، ... ٢٤٥  
فصل : فإن أخره عن أيام التشريق ، فعليه  
دم ؛ ... ٢٤٦

- فائدة : لو ترك حصاتين ، فإن قلنا : في  
الحصاة ما في حلق شعرة ... ٢٤٧
- ١٣١٨-مسألة : ( وليس على أهل سقاية الحاج ولا الرعاء  
مبيت بمنى ، فإن غربت الشمس ، وهم  
بمنى ، ... ) ٢٤٨-٢٥٢
- فائدة : قوله : وليس على أهل سقاية الحاج  
والرعاء مبيت بمنى ... ٢٤٨
- تنبيه : مفهوم قول المصنف : وليس على أهل  
سقاية الحاج والرعاء مبيت بمنى ... ٢٤٩
- فصل : ومن كان مريضاً ، أو مجنوناً ، أو له  
عذر ، ... ٢٥٠
- فصل : ومن ترك الرمي من غير عذر ، فعليه  
دم ... ٢٥٠
- فصل : ويستحب أن لا يدع الصلاة مع  
الإمام في مسجد منى ؛ ... ٢٥١
- ١٣١٩-مسألة : ( ويخطب الإمام في اليوم الثاني من أيام  
التشريق ، خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل  
والتأخير ، وتوديعهم ) ٢٥٢
- ١٣٢٠-مسألة : ( فمن أحب أن يتعجل في يومين ، خرج  
قبل غروب الشمس ، فإن غربت  
الشمس ، وهو بمنى ... ) ٢٥٢ ، ٢٥٧
- فائدة : قوله : فمن أحب أن يتعجل في  
يومين ، ... ٢٥٢

- تنبيه : شمل كلام المصنف مرید الإقامة بمكة ... ٢٥٤
- فصل : قال بعض أصحابنا : يستحب لمن نفر أن يأق المحصب ، ... ٢٥٥
- فصل : ويستحب لمن حج أن يدخل البيت ، ... ٢٥٦
- فائدة : ليس للإمام المقيم للمناسك التعجيل ؛ ... ٢٥٦
- فصل : قال أحمد ، رضى الله عنه : كيف لنا بالجوار بمكة ! ... ٢٥٧
- ١٣٢١-مسألة : ( فإذا أتى مكة ، لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف ، إذا فرغ من جميع أموره ) ٢٥٧ - ٢٦٠
- تنبيه : قول المصنف : فإذا أتى مكة ، لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف ، ... ٢٥٧
- فصل : ولا وداع على من منزله بالحرم ، ... ٢٥٩
- فإن كان منزله خارج الحرم ... ٢٥٩
- ١٣٢٢-مسألة : ( فإن ودَّع ثم اشتغل في تجارة ، أو أقام ، أعاد الوداع ) ٢٦٠ ، ٢٦١
- فوائد ؛ منها ، يستحب أن يصلى بعد طواف الوداع ركعتين ، ويقبل الحجر . ٢٦٠
- ومنها ، يستحب دخول البيت - والحجر منه - ويكون

- ٢٦١ حافيا ، بلاخف ولا نعل ولا  
... سلاح
- ومنها ، ماقاله في « الفنون » : تعظيم  
دخول البيت فوق  
الطواف ، يدل على قلة
- ٢٦١ العلم ...
- ٢٦١ ومنها ، النظر إلى البيت عبادة ...
- ١٣٢٣-مسألة : ( فإن آخر طواف الزيارة ، فطافه عند  
الخروج ، أجزأه عن طواف الوداع )  
فائدة : لو آخر طواف القدوم ، فطافه عند  
الخروج ، ...
- ١٣٢٤-مسألة : ( فإن خرج قبل الوداع ، رجع إليه . فإن  
لم يمكنه ، ... )
- ٢٦٢-٢٦٦ فصل : وإذا رجع البعيد ، فينبغي أن لا يجوز  
له تجاوز الميقات إن كان تجاوزه ، إلا
- ٢٦٤ محرماً ؛ ...
- فائدة : قال في « الفروع » : لو ودّع ثم أقام  
بمنى ، ولم يدخل مكة ، ...
- ٢٦٤ فصل : والحائض والنفساء لا وداع عليهما ،  
ولا فدية كذلك ...
- ٢٦٥ تنبيه : شمل كلام المصنف ، ... كل حاج ،  
سوى الحائض والنفساء ...
- ٢٦٥ فصل : إذا نفرت الحائض بغير وداع ،  
فظهرت قبل مفارقة البنيان ، ...

- ١٣٢٥-مسألة : ( فإذا فرغ من الوداع ، وقف في الملتزم بين  
الركن والباب )  
٢٦٦-٢٧٣ فصل : قال أحمد : إذا ودَّع البيت ، يقوم  
عند الباب إذا خرج ويدعو ، ... ٢٧١  
فصل : فإن خرج قبل طواف الزيارة ، رجع  
حراماً حتى يطوف بالبيت ، ... ٢٧١  
فصل : وترك بعض الطواف كترك الجميع  
فيما ذكرنا ... ٢٧٢  
فصل : فإن ترك طواف الزيارة بعد رمى  
جمرة العقبة ، ... ٢٧٢
- ١٣٢٦-مسألة : ( فإذا فرغ من الحج ، استحَب زيارة قبر  
النبي ﷺ وقبر صاحبيه ، رضي الله عنهما )  
٢٧٣-٢٧٩ فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب استقبال  
الحجرة النبوية ، ...  
٢٧٤ حال زيارته ، ...  
الثانية ، لا يستحب تمسُّحه بقبره  
عليه أفضل الصلاة  
والسلام ... ٢٧٧  
فصل : ولا يستحب التمسح بمحاطب قبر النبي  
ﷺ ، ولا تقبيله .... ٢٧٧  
فصل : ويستحب لمن رجع من الحج أن  
يقول ... ٢٧٧  
( فصل في صفة العمرة ) قال الشيخ ، رحمه  
الله : ( من كان في الحرم ، خرج إلى

- ٢٧٨ الحل ، فأحرم منه )  
تنبيه : قوله : والأفضل أن يحرم من  
٢٨٠ التنعيم ...
- ١٣٢٧-مسألة : ( فإن أحرم من الحرم ، لم يجز ، ويتعقد ،  
٢٨١ ، ٢٨٠ وعليه دم )
- ١٣٢٨-مسألة : ( ثم يطوف ويسعى ، ثم يحلق أو يقصر ، ثم  
قد حل ) ... ( وهل يحل قبل الحلق  
٢٨٢ ، ٢٨١ والتقصير ؟ على روايتين )
- ١٣٢٩-مسألة : ( وتجزي عمره القارن ، والعمره من  
٢٩٢-٢٨٢ التنعيم ، عن عمره الإسلام ، ... )
- ٢٨٤ فصل : ولا بأس أن يعتمر في السنة مراراً ...  
فوائد : إحداها ، لا بأس أن يعتمر في السنة  
٢٨٤ مراراً ...
- الثانية ، العمره في رمضان أفضل  
٢٨٦ مطلقاً ...
- الثالثة ، الصحيح من المذهب ، أن  
العمره في غير أشهر الحج  
٢٨٧ أفضل من فعلها فيها ...
- الرابعة ، لا يكره الإحرام بها يوم عرفة  
٢٨٨ والنحر وأيام التشريق ...
- فصل : روى ابن عباس ، رضي الله عنهما ،  
قال : قال رسول الله ﷺ : « عمره  
٢٨٦ في رمضان تعدل حجة » ...



- فصل : ورؤى ... « تابعوا بين الحج  
والعمره ، فإنهما ينفيان الفقر  
والذنوب ، ... » ٢٨٨
- فصل : قال ، رضى الله عنه : ( أركان  
الحج ؛ ... ) ٢٨٩
- فصل : واختلفت الرواية فى الإحرام  
والسعى ، ... ٢٩٠
- ١٣٣٠-مسألة : ( وواجباته سبعة ؛ ... ) ٢٩٣-٢٩٧
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن طواف  
الوداع يجب ، ... ٢٩٤
- فائدة : طواف الوداع ، هو طواف  
الصدر ... ٢٩٥
- تنبيه : شمل قوله : وما عدا هذا سنن ... ٢٩٥

### باب الفوات والإحصار

- ١٣٣١-مسألة : ( ومن طلع عليه الفجر يوم النحر ولم يقف  
بعرفة ، فقد فاته الحج ، ... ) ٢٩٩
- فائدة : هذه العمره التى انقلبت ، لا تجزئ  
عن عمره الإسلام ... وقيل :  
تجزئ ... ٣٠٢
- ١٣٣٢-مسألة : ( وهل يلزمه هدى ؟ على روايتين ؛ ... ) ٣٠٨-٣٠٤
- فائدة : الهدى هنا ، دم . وأقله شاة ... ٣٠٦

- فصل : فإن اختار من فاته الحج البقاء على  
إحرامه للحج من قابل ، فله  
٣٠٧ ذلك ...
- فصل : فإن كان الذى فاته الحج قارئاً ،  
٣٠٧ حل ، ...
- تنبيه : محل الخلاف في وجوب الهدى ، إذا لم  
يشترط أن يحل حيث حبستنى ... ٣٠٧
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو اختار من فاته الحج  
البقاء على إحرامه ؛  
٣٠٧ ليحج من قابل ، ...
- الثانية : لو كان الذى فاته الحج  
قارئاً ، حل ، وعليه مثل  
٣٠٧ ما أهل به من قابل ...
- ١٣٣٣-مسألة : ( وإن أخطأ الناس ، فوقفوا في غير يوم  
عرفة ، أجزأهم . وإن أخطأ بعضهم ، فقد  
٣٠٨-٣١١ فاته الحج )
- فصل : فإن كان عبداً لم يلزمه الهدى ؛ ... ٣١٠
- تنبيه : قوله : وإن أخطأ بعضهم ... ٣١٠
- ١٣٣٤-مسألة : ( ومن أحرم فحصره عدو ، ولم يكن له  
طريق إلى الحج ... )  
٣١٢-٣١٨ فصل : ولا فرق بين الحصر العام في حق كل  
الحاج ، وبين الخاص في حق شخص  
٣١٣ واحد ، ...

- فصل : فإن أمكن المحصر الوصول من طريق  
 ٣١٣ أخرى ، ...
- فصل : وإذا كان العدو الذين حصروا الحاج  
 مسلمين ، فأمكنه الانصراف ،  
 ٣١٤ كان أولى من قتالهم ؛ ....
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه سواء  
 أحصره العدو قبل الوقوف بعرفة أو  
 ٣١٤ بعده ...
- فصل : متى قدر المحصر على الهدى ، فليس  
 ٣١٥ له التحلل قبل ذبحه ...
- فصل : وإذا أحصر المعتمر ، فله التحلل ونحر  
 ٣١٧ هديه وقت حصره ؛ ...
- تنبيه : قوله : ذبح هدياً . يعنى ، أن الهدى  
 ٣١٨ يلزمه ...
- فائدة : لا يلزم المحصر إلا دم واحد ، ...  
 ٣١٨ تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : ذبح هدياً
- ٣١٨ وحل ...
- الثانى ، ظاهر قوله : فإن لم يجد  
 ٣١٩ هدياً ، ...
- ١٣٣٥-مسألة : ( فإن لم يجد ، صام عشرة أيام ، ثم حل ،  
 ٣٢١-٣١٩ ولو نوى التحلل قبل ذلك ، لم يحل )
- فصل : ولا يتحلل إلا بالنية مع ما ذكرنا ،  
 ٣٢٠ فيحصل الحل بشيئين ؛ ...

- فائدتان ؛ إحداهما ، لو حصر عن فعل  
 ٣٢٠ واجب ، لم يتحلل ...  
 الثانية ، يباح التحلل لحاجته في  
 الدفع إلى قتال ،  
 أو .... ، فإن كان يسيراً  
 ٣٢٠ والعدو مسلم ، ...  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف هنا ، أن الحلاق  
 ٣٢٠ والتقصير لا يجب هنا ، ...  
 فصل : فإن نوى التحلل قبل الهدى أو  
 ٣٢١ الصيام ، لم يحل ، ...  
 ١٣٣٦-مسألة : ( وفي وجوب القضاء على المحصور  
 روايتان )  
 ٣٢٢ ، ٣٢٢  
 فائدة : مثل المحصر في هذه الأحكام ، من  
 ٣٢٢ جُنُّ أو أغمى عليه ...  
 ١٣٣٧-مسألة : ( فإن صُدَّ عن عرفة دون البيت ، تحلل  
 بعمره ، ولا شيء عليه )  
 ٣٢٢ ، ٣٢٤  
 فصل : فإن أحصر عن البيت بعد الوقوف  
 بعرفة ، فله التحلل ؛ ...  
 ٣٢٣  
 ١٣٣٨-مسألة : ( وإذا تحلل المحصر من الحج ، فزال  
 المحصر ، وأمكنه الحج ، ... )  
 ٣٢٤ ، ٣٢٥  
 فصل : فإن أحصر في حج فاسد ، فله  
 ٣٢٤ التحلل ؛ ...

- ١٣٣٩-مسألة : ( ومن أحصر بمرض أو ذهاب نفقة ، لم  
يكن له التحلل )  
٣٢٥-٣٢٧ فوائد ؛ منها ، لا ينحر المحصر بمرض ونحوه ،  
إن كان معه هدى ، إلا  
٣٢٦ بالحرم ....  
٣٢٦ ومنها ، يقضى العبد كالحر ...  
ومنها ، يلزم الصبي القضاء  
٣٢٦ كالبالغ ...  
ومنها ، لو أحصر في حج فاسد ، فله  
٣٢٦ التحلل ، ...
- ١٣٤٠-مسألة : ( ومن شرط في ابتداء إحرامه ؛ أن محلى  
حيث حبستى ، فله التحلل بجميع ذلك ،  
ولا شيء عليه )  
٣٢٨ ، ٣٢٩

### باب الهدى والأضاحى

- ١٣٤١-مسألة : ( والأفضل فيهما الإبل ، ثم البقر ، ثم  
الغنم . والذكر والأنثى سواء )  
٣٣٢-٣٣٦ فائدة : قوله : والأفضل فيهما الإبل ، ثم  
٣٣٢ البقر ، ثم الغنم ...  
٣٣٢ فائدة : الأشهب ؛ هو الأملح ...  
فوائد ؛ منها ، جذع الضأن أفضل من ثنى  
٣٣٣ المعز ...  
ومنها ، كل من الجذع والثنى أفضل

- ٣٣٣ من سُبُع بعير وسُبُع بقرة ...  
ومنها ، سُبُع شياه أفضل من كلِّ  
٣٣٣ واحد من البعير والبقرة ...  
٣٣٤ فصل : والذكر والأنثى سواء ؛ ...  
٣٣٦ فصل : ويُسَن استسمانها واستحسانها ؛ ...
- ١٣٤٢-مسألة : ( ولا يجزئ إلا الجذع من الضأن ؛ ... ) ٣٣٦-٣٣٨  
فصل : ولا يجزئ في الأضحية غير بهيمة  
٣٣٨ الأنعام ، ...
- ١٣٤٣-مسألة : ( وثني الإبل ما كمل له خمس سنين ، ومن  
٣٣٩ ، ٣٣٨ البقر ما له سنتان ، ومن المعز ما له سنة )  
فائدتان ؛ إحداهما ، يجزئ أعلى سنًا مما  
٣٣٩ تقدم ...  
الثانية ، لا يجزئ بقر الوحش في  
٣٣٩ الأضحية ؛ ...
- ١٣٤٤-مسألة : ( وتجزئ الشاة عن واحد ، والبدنة  
٣٤٠-٣٤٤ والبقرة عن سبعة ، ... )  
٣٤٢ فوائد ؛ الأولى ، تتعلق بالشركة في الأضحية.  
الثانية ، لو اشترك جماعة في بدنة ،  
أو ... ، فذبحوها على أنهم  
٣٤٤ سبعة ، فبانوا ثمانية ، ...  
الثالثة ، لو اشترك اثنان في شاتين على  
٣٤٤ الشيوع ، ...

- الرابعة ، لو اشترى رجل سُبع  
 ٣٤٥ بقرة ... لم يجزئه ...  
 فصل : ولا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته  
 ٣٤٣ شاة واحدة ، أو ....  
 ١٣٤٥- مسألة : ( ولا يجزئ فيهما العوراء البيّن عورها ؛ ...  
 ولا العجفاء التي لا تنقي ؛ ... ، ولا  
 العرجاء البيّن ظلّعهما ، ... ، ولا المريضة  
 ٣٥٢-٣٤٥ البيّن مرضها ، ولا العضباء ؛ ... )  
 تنبيه : مفهوم كلامه من طريق أوّلَى ، أن  
 ٣٤٦ العمياء لا تجزئ ...  
 فصل : ولا تجزئ العمياء ؛ ...  
 ٣٤٩ فصل : ( وتكره المعيبة الأذن بخرق أو شق أو  
 ٣٥٠ قطع لأقل من النصف )  
 فوائد ؛ الأولى ، ذكر جماعة من الأصحاب ،  
 ٣٥١ أن الهتاء لا تجزئ ...  
 الثانية ، قال في ... : لا تجزئ  
 ٣٥٢ العصماء ؛ ...  
 الثالثة ، لو قُطِع من الألية دون  
 ٣٥٢ الثلث ، ...  
 الرابعة ، الجداء ، والجذباء ، ... ،  
 ٣٥٢ لا تجزئ ...  
 ١٣٤٦- مسألة : ( وتجزئ الجماء والبتراء والخصى . وقال  
 ٣٥٥-٣٥٢ ابن حامد : لا تجزئ الجماء )

- فائدة : لو خُلِقَتْ بلا أذن ، فهي كالجماء ... ٣٥٣
- فصل : ويجزئ الحصى ؛ ... ٣٥٤
- فائدة : قال في « الفروع » : ظاهر كلام الإمام والأصحاب ، أن الحمل لا يمنع الإجزاء ... ٣٥٥
- ١٣٤٧-مسألة : ( والسنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى ، ... ) ٣٥٧-٣٥٥
- ١٣٤٨-مسألة : ( ويقول عند ذلك : .... ) ٣٥٨ ، ٣٥٧
- فائدة : قوله : ويقول عند ذلك : ... يعني ، يستحب ذلك ، ... ٣٥٧
- فصل : إذا قال : اللهم تقبل مني ومن فلان . بعد قوله : ... فحسن ... ٣٥٨
- ١٣٤٩-مسألة : ( ولا يستحب أن يذبحها إلا مسلم ، ... ) ٣٦١-٣٥٩
- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، بقوله : ويستحب أن لا يذبحها إلا مسلم . جواز ذبح الكتاني لها ... ٣٥٩
- ١٣٥٠-مسألة : ( ووقت الذبح ... ) ٣٦٨-٣٦١
- تنبيه يتعلق بمتابعة المصنف في عبارته لأبي الخطاب في تحديد وقت ذبح الأضحية . ٣٦٤
- فائدة : حكم أهل القرى ، الذين لا صلاة عليهم ، ... ، في وقت الذبح ،



- حكم أهل القرى والأمصار الذين يصلون... ٣٦٥  
تنبيه : أطلق المصنف ، وأكثر الأصحاب ،  
٣٦٦ قدر الصلاة والخطبة ...  
فوائد ؛ منها ، إذا لم يصل الإمام في المصر ،  
لم يجوز الذبح حتى تزول  
الشمس ... ٣٦٦  
ومنها ، حكم الهدى المنذور في وقت  
الذبح ، ... ٣٦٦  
ومنها ، لو ذبح قبل وقت الذبح ، ... ٣٦٦  
فصل : الثاني في آخر وقت الذبح ، ... ٣٦٧  
فائدة : أفضل وقت الذبح ، ... ٣٦٨
- ١٣٥١- مسألة : ( ولا تجزئ في لتيهما ، في قول الحرق  
وقال غيره : يجزئ ) ٣٦٩ ، ٣٧٠  
فائدة : قال ابن البناء « خصاله » : يكره  
ذبح الهدايا والضحايا ليلاً في أول  
يوم ، ولا يكره ذلك في ... ٣٧٠
- ١٣٥٢- مسألة : ( فإن فات الوقت ، ذبح الواجب قضاء ،  
وسقط التطوع ) ٣٧٢ - ٣٧٠  
فصل : فإن ذبحها قبل وقتها ، ... ٣٧١
- ١٣٥٣- مسألة : ( ويتعين الهدى بقوله : ... أو تقليده ،  
أو ... والأضحية بقوله : ... ) ٣٧٢ - ٣٧٤  
فصل : فإن عيَّنْها وهي ناقصة نقصاً يمنع

- الإجزاء ، ... ٣٧٣
- ١٣٥٤-مسألة : ( وإذا تعيّن لم يجز بيعها ولا هبتها ، إلّا أن يدها ... ) ٣٧٨-٣٧٤
- فوائد ؛ إحداها ، لو بان مستحقا بعد تعينه ، ... ٣٧٧
- الثانية ، قال في « الفائق » : يجوز إبدال اللحم بخير منه ... ٣٧٧
- الثالثة ، لو أتلّف الأضحية مُتَلَفٌ ؛ ... ٣٧٧
- فصل : وإذا عيّنْها ثم مات وعليه دين ، ... ٣٧٨
- ١٣٥٥-مسألة : ( وله ركوبها عند الحاجة ، ما لم يضر بها ) ٣٧٨ ، ٣٧٩
- تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : إلّا بخير منه . ٣٧٨
- الثاني ، مفهوم قوله : وله ركوبها عند الحاجة .... ٣٧٨
- فوائد ؛ إحداها ، يضمن نقصها ... ٣٧٩
- الثانية ، قوله : وإن ولدت ذبح ولدها معها ... ٣٨٠
- الثالثة ، قوله : ولا يشرب من لبنها إلّا ما فضل عن ولدها ... ٣٨٢
- الرابعة ، قوله : ويجز صوفها ووبرها ، ويتصدق به ، إن كان أنفع لها ... ٣٨٣
- ١٣٥٦-مسألة : ( وإن ولدت ذبح ولدها معها ، ... ) ٣٨٢-٣٨٠
- فصل : وولد الهدية بمنزلتها أيضا ، ... ٣٨١

- فصل : ولا يشرب من لبنها إلا الفاضل عن  
ولدها ، ... ٣٨١
- ١٣٥٧- مسألة : ( و ) له أن يجز صوفها ووبرها ، إذا كان  
أنفع لها ( ٣٨٣
- ١٣٥٨- مسألة : ( ولا يعطى الجازر بأجرته شيئاً منها ) ٣٨٤ ، ٣٨٣
- ١٣٥٩- مسألة : ( وله أن يتنفع بجلدها وجلها ، ولا يبيعه ،  
ولا شيئاً منها ) ٣٨٦ - ٣٨٤
- فصل : ولا يجوز بيع شيء من الأضحية ، ... ٣٨٥
- ١٣٦٠- مسألة : ( فإن ذبحها فسُرقت ، فلا شيء عليه ) ٣٨٧ ، ٣٨٦
- ١٣٦١- مسألة : ( وإن ذبحها ذابح في وقتها بغير إذن ، .. ) ٣٩٠ - ٣٨٧
- فصل : وإن اشترى أضحية ، فلم يوجبها  
حتى علم بها عيباً ، ... ٣٨٩
- ١٣٦٢- مسألة : ( وإن أتلّفها أجنبي ، ضمنها بقيمتها ، وإن  
أتلّفها صاحبها ، ... ) ٣٩٣ - ٣٩٠
- ١٣٦٣- مسألة : ( فإن تلفت بغير تفريطه ) ٣٩٣
- فوائد : منها ، قوله : وإن تلفت بغير  
تفريطه ، ... ٣٩٣
- ومنها ، لو فقأ عينها ، تصدق  
بالأرض . ٣٩٤
- ومنها ، لو مرضت ، فخاف عليها ،  
فذبحها ، ... ٣٩٤
- ومنها ، لو ضحى كل واحد منهما عن

- نفسه بأضحية الآخر  
 ٣٩٤ غلطا ، ...
- ١٣٦٤-مسألة : ( وإن عطب الهدى في الطريق ، ... ) ٣٩٨-٣٩٤
- ١٤٦٥-مسألة : ( وإن تعيبت ، ذبحها ، .. إلا أن تكون  
 واجبة .. ) ٤٠٢-٣٩٨
- فصل : والواجب في الذمة من الهدى  
 ٤٠٠ قسمان ؛ ...
- ١٣٦٦-مسألة : ( وهل له استرجاع هذا العاطب  
 والمعيب ؟ ... ) ٤٠٣ ، ٤٠٢
- فصل : فإن عيّن معييبا عما في ذمته ، ... ٤٠٣
- ١٣٦٧-مسألة : ( وكذلك إن ضلت فذبح بدلها ثم  
 وجدها ) ٤٠٦-٤٠٤
- فصل : إذا غصب شاة ، فذبحها عما في  
 ٤٠٤ ذمته ، ...
- فصل : ولا يبرأ من الهدى إلا بذبحه أو  
 ٤٠٥ نحره ؛ ...
- فصل : ويباح للفقراء الأخذ من الهدى إذا لم  
 ٤٠٥ يدفعه إليهم بأحد شيئين ؛ ...
- ( فصل ) : قال ، رحمه الله : ( سوق الهدى  
 ٤٠٦ مسنون ، لا يجب إلا بالنذر )
- ١٣٦٨-مسألة : ( ويستحب أن يقفّه بعرفة ، ... ) ٤٠٧ ، ٤٠٦
- ١٣٦٩-مسألة : ( ويُسَنُّ إشعار البدنة ، ... ) ٤١٠-٤٠٧

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يُشعر غير

السنام ، ... ٤٠٨

١٣٧٠-مسألة : ( وإذا نذر هديًا مطلقا ، ... ) ٤١١

١٣٧١-مسألة : ( ومن نذر بدنة ، أجزأته بقرة ) ٤١٢

١٣٧٢-مسألة : ( فإن عيّن بنذره ، أجزأه ما عيّنهُ ، ... ) ٤١٢ - ٤١٤

١٣٧٣-مسألة : ( ويستحب أن يأكل من هديه ، ... ) ٤١٤ - ٤٢١

فصل : ولا يأكل من واجب ، إلا دم المتعة

والقران دون ما سواهما ... ٤١٧

فوائد : إحداها ، استحباب القاضي الأكل

من دم المتعة . ٤١٧

الثانية ، ما جاز له أكله ، جاز له

هديّته ، ... ٤١٧

الثالثة ، لو منعه الفقراء حتى

أُتِن ، ... ٤١٨

فصل : فإن أكل مما مُنِع من أكله ، ضمنه بمثله

لحمًا ؛ ... ٤١٨

( فصل ) : قال ، رحمه الله : ( والأضحية

سنة مؤكدة ، لا تجب إلا

بالنذر ) ٤١٩

فائدة : يشترط أن يكون المضحي مسلما ،

تام المِلْك ، ... ٤٢٠

١٣٧٤-مسألة : ( وذبحها أفضل من الصدقة بثمانها ) ٤٢١ ، ٤٢٢

١٣٧٥-مسألة : ( ويستحب أن يأكل ثلثها ، ويهدى

٤٢٦-٤٢٢

ثلثها ، ويتصدق بثلثها ، ... )

تنبيهان ؛ أحدهما ، هذا الحكم إذا قلنا : هي

٤٢٤

سنة ...

الثاني ، يستثنى من كلام المصنف

وغیره ، ... ، أضحية

٤٢٤

اليتيم ، ...

فوائد ؛ إحداها ، يستحب أن يتصدق

بأفضلها ، ويهدى

الوسط ، ويأكل

٤٢٥

الأدون ...

الثانية ، يجوز أن يطعم الكافر منها ،

٤٢٥

إذا كانت تطوعاً ...

الثالثة ، يُعتبر تمليك الفقير ، فلا

٤٢٦

يكفى إطعامه ...

الرابعة ، نَسَخَ تحريم الأذخار من

٤٢٦

الأضاحي مطلقاً ...

الخامسة ، لو مات بعد ذبحها أو

٤٢٦

تعينها ، ...

٤٢٦

فصل : ويجوز أن يطعم منها كافراً ...

١٣٧٦-مسألة : ( فإن أكلها كلها ، ضمن أقل ما يجزئ

٤٢٩-٤٢٧

في الصدقة منها )

فصل : وإذا نذر أضحية في ذمته ، ثم

٤٢٧

ذبحها ، ...

- فصل : ويجوز ادخار لحوم الأضاحي فوق  
 ٤٢٨ ثلاث ، ...  
 ٤٢٩ فصل : ولا يضحى عما في البطن ...  
 ١٣٧٧-مسألة : (ومن أراد أن يضحى، فدخل العشرُ،...) ٤٢٩-٤٣٥  
 فصل : قال ابن أبي موسى : يستحب أن يحلق  
 ٤٣٢ رأسه عقيب الذبح ...  
 ٤٣٢ فائدة : يستحب الحلق بعد الذبح ...  
 ( فصل ) : قال ، رضى الله عنه :  
 ٤٣٢ ( والعقيقة سنة مؤكدة )  
 فصل : وهى أفضل من الصدقة بقيمتها ... ٤٣٥  
 ١٣٧٨-مسألة : ( عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة ) ٤٣٥-٤٣٧  
 فوائد ؛ الأولى ، قوله : والمشروع أن يذبح  
 عن الغلام شاتين ، وعن  
 ٤٣٥ الجارية شاة ...  
 ٤٣٧ الثانية ، قوله : يوم سابعه ...  
 الثالثة ، ذبحها يوم السابع  
 ٤٣٧ أفضل ، ...  
 ٤٣٧ الرابعة ، لو عتق ببذنة أو بقرة ، ...  
 الخامسة ، يستحب تسمية المولود  
 ٤٣٧ يوم السابع ...  
 السادسة ، لو اجتمع عقيقة  
 ٤٣٧ وأضحى ، ...

- ١٣٧٩-مسألة : ( وتذبح يوم سابعه ، ويخلق رأسه ، ... ) ٤٣٨-٤٤٣
- ٤٣٩ تنبيه : الظاهر أن مراده بالخلق الذَّكَر ...
- ٤٤٠ فصل : فإن فات الذبح في السابع ، ...
- ٤٤١ فصل : يكره أن يُلطخ رأس الصبي بدم ...
- فائدة : يكره لطح رأس المولود بدم
- ٤٤١ العقيقة ...
- تنبيه : مفهوم قوله : فإن فات ، ففي أربع عشرة ، فإن فات ففي إحدى وعشرين ...
- ٤٤٢
- ٤٤٣ فائدة : لا يعقُّ غير الأب ...
- ١٣٨٠-مسألة : ( وينزعها أعضاء ، ولا يكسر عظمها ، ... ) ٤٤٣-٤٤٧
- ٤٤٤ فصل : وحكمها حكم الأضحية ، في ...
- فصل : قال أحمد ، رحمه الله : يباع الجلد والرأس والسَّقَط ويتصدق به ...
- ٤٤٦ فصل : قال بعض أهل العلم : يستحب للوالد أن يؤذِّن في أذن ابنه حين يولد ؛ ...
- ٤٤٦ فوائد ؛ إحداها ، طبخها أفضل ...
- الثانية ، يؤذِّن في أذن المولود حين يولد ...
- ٤٤٦ الثالثة ، يستحب أن يحنَّك بتمر ...
- ٤٤٦



الصفحة

١٣٨١-مسألة : ( ولا تُسن الفرعة ؛ وهي ... ؛ ولا

٤٤٧-٤٤٩

الحيرة ؛ وهي ... )

آخر الجزء التاسع

ويليه الجزء العاشر ، وأوله :

كتابُ الجهادِ

والْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ٤٠٩٤/١٩٩٥ م  
I.S.B.N : 977 - 256 - 112 - 3

## هجر

للطباعة والنشر والتوزيع مولانا عليان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جبيرة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦ ، ٢ ش عبد الفتاح الطويل

☎ ٣٤٥٢٩٦٣ - أرض اللواء

ص . ب ٦٣ إمبابة